

فهرست شرح مطالع الانوار

٤	قوله اللهم انك الحمد والحمد بين الالام	٣٥	قوله ويعتبر في جعل الكلى على جزئياته
٥	قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية	٣٥	قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على المندرج
٦	وفيه بيان الباب الاول في المقدمة وفيه فصول	٣٦	تحت كلى
٧	قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق	٣٦	قوله وكل مفهوم يبين آخر مباينة كلية
٨	قوله ولبس الكل من كل منهما ضروريا	٣٦	قوله وتقبضا المتساويين متساويين
٩	قوله بل البعض من كل منهما ضروري	٣٩	قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
١٠	قوله فاحتيج الى قانون يفيد الى معرفة	٤١	غير كونه كليا
١١	طريق الانتقال	٤٢	قوله والكل اما قبل الكثرة
١٢	قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا يعرض	٤٣	قوله الرابع الكلى اما تام ماهية الشئ
١٣	فيه الغلط	٤٤	وهو ماهية هو هو
١٤	قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق	٤٤	قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع
١٥	قوله والتصورات والتصديقات هي التي	٤٥	قوله والذاتي اما جنس او فصل
١٦	يبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة	٤٥	قوله والذاتي يمنع رفعه عن المساهبة
١٧	قوله والموصل الى التصور يسمى	٤٧	قوله الذاتي في غير كتاب ايسا غوجي
١٨	قولا شارحا	٤٧	يقال للمحمول
١٩	قوله فان قيل الحكم على الشئ لو استدعى	٤٧	قوله والثالث اما خاصة ان اختص
٢٠	تصوره بوجه ما صدق المجهول المطلق	٤٨	بطبيعة واحدة
٢١	قوله الفصل الثاني في مباحث الالفاظ	٤٨	قوله وكل لازم قريب بين الثبوت للزموم
٢٢	قوله ودلالة اللفظ المركب داخلة فيه	٤٩	قوله وشكك في نفي اللزوم
٢٣	قوله والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة	٥١	قوله واعلم ان لزوم الشئ لغيره
٢٤	قوله الثاني قبل دلالة الالتزام مهجورة	٥٢	قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس
٢٥	في العلوم	٥٢	الاول في تعريفه
٢٦	قوله اللفظ اما مركب يقصد بجزء منه	٥٤	قوله البحث الثاني في تقويده للنوع
٢٧	دلالة التضمن	٥٥	قوله الثالث الجنس اما فوقه وتحتة جنس
٢٨	قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه	٥٦	قوله الفصل الثالث في مباحث
٢٩	قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم	٥٨	النوع الاول في تعريفه
٣٠	قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند	٥٨	قوله الثاني في مراتبه النوع اما اضافي
٣١	العرب كلمة عند المنطقيين	٥٨	مراتبه الاربعة المذكورة
٣٢	قوله واورد الامام علي قولهم الاسم	٥٨	قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
٣٣	يجب عنه والفعل لا يخبر عنه	٦٠	هو الحقيقي
٣٤	قوله التقسيم الثاني المفرد ان اتحد معناه	٦٠	قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٣٥	بالشخص وهو مظهر	٦١	الاول في تعريفه
٣٦	واما المركب فهو اما كلام ان افاد المستمع	٦١	قوله الثاني الفصل منسبا الى النوع
٣٧	بمعنى صحة السكوت عليه		
٣٨	قوله الباب الثاني في مباحث الكلى		
٣٩	والجزئي		

طلب العرض العام الذي يجب عنه في المطلق
غير العرض القسيم للجوهر ٦٥

طلب القضية الشرطية يسمى المقدم محكوما عليه
والثاني محكوما به ٤٤

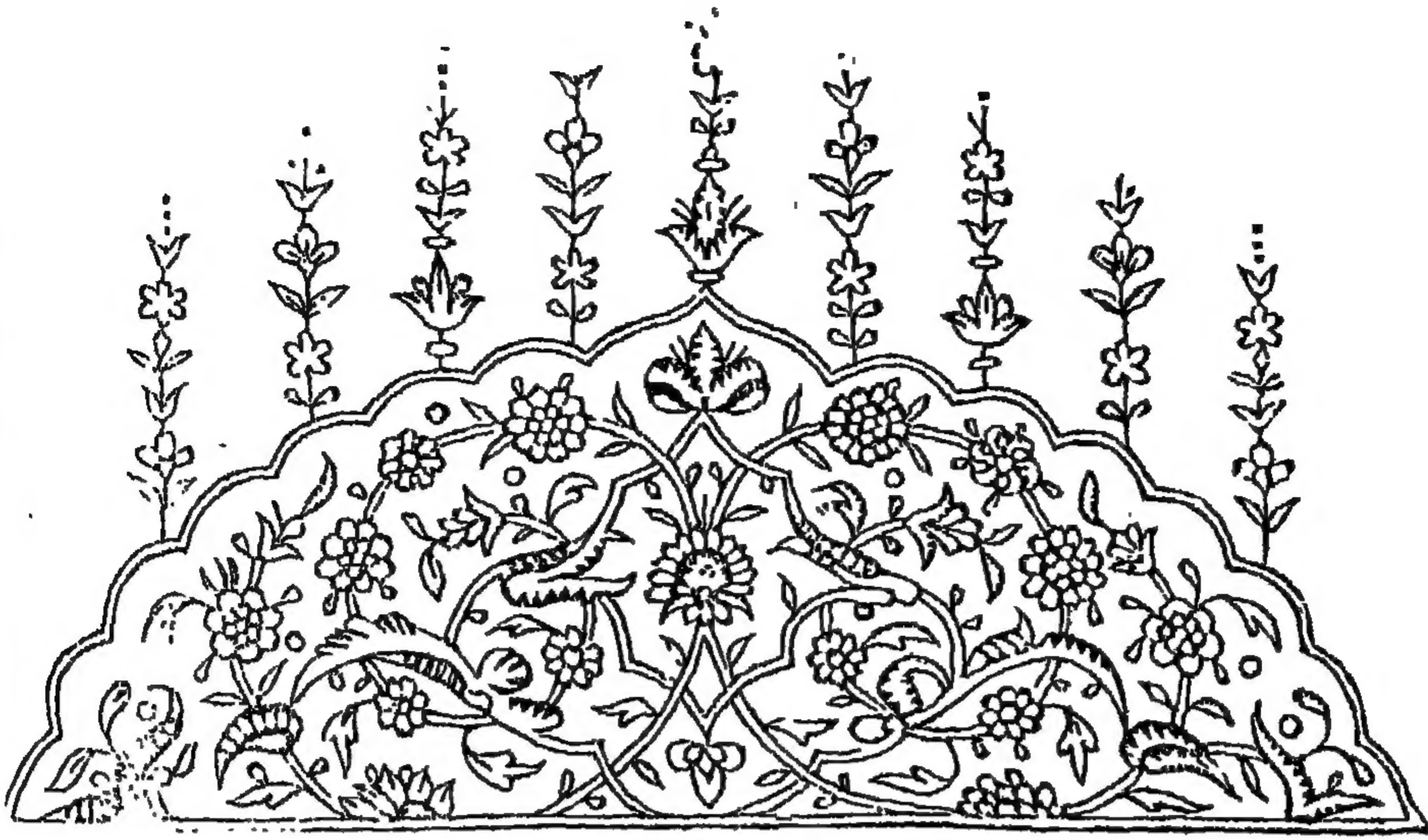
٦٢	قوله ويتفرع على العلية ان الفصل	٩٧	قوله ولا التباس في هذه الاربعة
...	الواحد بالنسبة الى النوع الواحد	٩٧	قوله وقيل الموجبة المعدولة عدم الشيء
...	لا يكون جنسا	...	عما من شأنه ان يكون له في ذلك الوقت
٦٣	قوله الثالث فصل النوع المحصل يجب	١٠٠	قوله قال الامام في المختص لا يشترط
...	ان يكون وجوديا	...	وجود الموضوع في المعدولة
٦٥	قوله (تنبيه)	١٠١	قوله وقد يعتبر العدول في الموضوع
٦٥	قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة	١٠١	قوله الفصل الخامس في الجهة وفيه
...	والعرض العام الاول في الخاصة	...	مباحث الاول في القضية الموجهة
٦٦	قوله (خاتمة)	١٠٢	قوله ونحن ونعني بالضرورة استهالة
٦٧	قوله وكل منهما بالقياس الى حصصه	...	انفكاك المحمول عن الموضوع وهي خمس
٦٧	قوله الفصل السادس في التعريف	...	الاولى الضرورة الازلية
٧٠	قوله والتحليل في التعريف لاختلال شرط	١٠٥	قوله والدوام ثلاثة الاول الازلي
٧٠	قوله والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة	١٠٥	قوله واللا ضرورة هو الامكان وهو
٧١	قوله وعلى التعريف سكان الاول المعلوم	...	اربعة الاول الامكان العامي
...	يمنع طلبه لخصوله	١٠٧	قوله وقد نقي بعضهم الامكان
٧٣	قوله (خاتمة) المركب محدود دون البسيط	١٠٧	قوله وفرق بين الامكان والقوة
٧٤	قوله قال القسم الثاني في اكتساب	١٠٧	قوله والملا دوام اما لا دوام الفعل
...	التصديقات	١٠٨	قوله الثاني في المطلقة
٧٥	قوله والشرطية امام متصلة	١٠٩	قوله الثالث فيما اعتبره من القضايا في العكس
٧٥	قوله والمقدم في المتصلة	١١١	قوله الرابع الجهة كما تكون للحمل
٧٥	قوله ولما كانت الشرطية تنتهى	...	اي كيفية للنسبة كما عرفت
...	بالتحليل الى الجلية	١١٤	قوله ثم موضع جهة السور الطبيعي
٧٦	قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية	١١٤	قوله الخامس في نسبة طبقات مواد
٧٩	قوله قال الامام القضية التي محمولها كلمة	...	القضايا
٧٩	قوله الثاني نسبة احد طرفي القضية	١١٥	قوله السادس الضرورة والامكان
٨٠	قوله قال الامام في المختص	١١٥	قوله الفصل السادس في وحدة القضية
٨١	قوله الفصل الثالث في الخصوص	١١٦	قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء محمولا
...	والاهمال	١١٧	قوله الفصل السابع في التناقض
٨٤	قوله وهي امام موجبة كلية	١١٨	قوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات
٨٥	قوله ومن حقه ان يرد على الموضوع	١١٩	قوله والقضية البسيطة تعقبها ببسيط
٨٧	قوله الثاني في تحقيق المحصورات	١٢١	قوله واما في الجزئية فلا تردد بين شمول
٨٩	قوله وقولنا كل (ج ب) بعد رتبة	١٢٤	قوله الفصل الثامن في العكس المستوي
...	الامور المذكورة	١٢٤	قوله اما الموجبات والوجوديات
٩٤	قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية	...	والوقتيتان
٩٥	قوله الثالث في تحقيق المجهلة	١٢٦	قوله والدايمتان والعامتان تنعكس
٩٦	قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل	١٢٧	قوله واما الممكنتان فلا تنعكسان
		١٢٩	قوله واما السوالب الكلية فالعامتان

١٣٠	قوله واحتج الامام على ان الدائمة	١٦٠	قوله لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين
...	لا تنعكس	...	توافقا في الكم
١٣١	قوله واحتجوا على انعكاس السالبة	١٦١	قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان في الكم
...	الضرورية	١٦٢	قوله وكذا ان اتفقتا في التالي
١٣٣	قوله واما السبع الباقية فلا تنعكس	١٦٢	قوله وكذا اذا تلازمتان في المقدم والتالي
١٣٤	قوله واما السوالب الجزئية فلا ينعكس	١٦٥	قوله وكل متصلتين توافقا في الكيف
...	شيء منها	١٦٥	قوله وكل متصلتين توافقا في الكم
١٣٥	قوله الفصل التاسع في عكس النقيض	...	والكيف
١٣٦	قوله اما الموجبات الكلية الخارجية	١٦٧	قوله البحث الثاني في تلازم المنفصلات
١٣٧	قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية	١٦٨	قوله وكل مانعي الجمع او مانعي الخلو
١٣٧	قوله ولا معدولة الموضوع	...	توافقا في الكم والكيف
١٣٨	قوله واما الدائمة والعامتان	١٦٩	قوله الثالث في تلازم المنفصلات الجنس
١٣٨	قوله واحتج من قال بانعكاس الموجبة	١٧٠	قوله الرابع في تلازم المتصلات
...	موجبة	...	والمنفصلات
١٤٠	قوله واما الحقيقية فحكمها كذلك	١٧١	قوله واذا اختلفتا في الكيف واتفقتا
١٤١	قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية	...	في الكم
...	فأعدا الخاصتين	١٧٢	قوله والمتصلة ومانعة الجمع اذا توافقتا
١٤٢	قوله اما السوالب الخارجية فأعدا	١٧٣	قوله وان اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم
...	الوجوديات لا تنعكس	١٧٤	قوله والمتصلة ومانعة الخلو اذا توافقتا
١٤٢	قوله واما الوجوديات فأعدا الخاصتين	١٧٥	قوله واذا اختلفتا في الكيف
١٤٤	قوله واما السوالب الحقيقية فتنعكس	١٧٦	قوله البحث الخامس في تعاند المتصلات
١٤٤	قوله الفصل العاشر في القضية الشرطية	...	والمنفصلات
١٤٥	قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدما	١٧٦	قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات
١٤٦	قوله وكل منهما اما ان يتركب من حائتين	١٧٧	قوله الساب الثاني في القياس وفيه فصول
١٤٦	قوله الثاني الشرطية ان كانت بين طرفيهما	...	الفصل الاول في رسمه
١٤٧	قوله والمتصلة اللازمة ومية الصا دقة	١٨١	قوله وشكلت الامام بان الموجب للعلم
١٥٠	قوله والمنفصلة الحقيقية الصادقة	...	بالنتيجة
١٥٠	قوله الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها	١٨٢	قوله الفصل الثاني في اقسام القياس
...	مع القضية تقيضها	١٨٢	قوله ولا بد في القياس الحلي من المقدمتين
١٥٣	قوله الرابع تعدد تالي المتصلة يقتضي	١٨٤	قوله الفصل الثالث في شرائط اشراج
١٥٤	قوله وقد يؤخر حرف الاتصال	...	الاشكال الاربعة
...	والانفصال	١٨٥	قوله اما الشكل الثاني فيشترط لاتناجه
١٥٥	قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على اللزوم	١٨٧	قوله واما الشكل الثالث فيشترط
١٥٥	الخامس في حصر الشرطية وخصوصها	...	لاتناجه ايجاب صغري
١٥٨	قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية ايضا	١٨٩	قوله واما الشكل الرابع فيشترط لاتناجه
١٥٨	قوله الفصل الحادي عشر في تلازم	...	ان لا يجتمع فيه خستان
...	الشرطيات		

١٩١	قوله الفصل الرابع في شرائط الانتاج	٢٣٣	قوله الفصل الثالث فيما يتركب
...	بحسب جهة تلك المقدمات	...	من الجملة والمتصلة والمشارك
١٩٢	قوله وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما	٢٣٤	قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
١٩٦	قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع الكبرى	...	مقدم المتصلة والجملة صغرى
١٩٧	قوله وانما لا يتعدى قيد الوجود	٢٣٥	قوله قال الشيخ يشترط ايجاب الحماية
١٩٩	قوله واما الشكل الثاني فيشترط لاتناجه	...	في الشكل الثالث
...	امر ان احدهما دوام الصغرى	٢٣٥	قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الحماية
٢٠١	قوله وزعم الامام ان الصغرى الممكنة	...	والمنفصلة
٢٠٢	قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع الدائنة	٢٣٦	القسم الثاني غير القياس المقسم
٢٠٤	قوله (تنبيه) الدائمتان مع الوقتية	٢٣٨	قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين كون
٦٠٥	قوله واما الشكل الثالث فشترط انتاجه	...	الجملة صغرى او كبرى
٢٠٦	قوله واما الشكل الرابع فشترط لاتناجه	٢٣٩	قوله الفصل الخامس فيما يتركب
...	ثلاثة امور احدها	...	من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلاثة
٢٠٨	قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل	...	الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما منهما
٢٠٩	قوله (تنبيه) اعلم ان في الضرورة الوصفية	٢٤٠	قوله (تنبيه)
٢١١	قوله الباب الثالث في الاقضية الشرطية	٢٤٠	قوله قال الشيخ انها اذا كانت موجبة
...	الاقتضية	...	جزئية كبرى لا يتتبع مع المتصلة
٢١٦	قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط	٢٤١	قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
...	جزأ غير تام	...	جزأ غير تام فلهما
٢١٨	قوله وان كانت احدى المقدمات كلية	٢٤٢	قوله القسم الثالث وهو ان يكون
٢١٩	قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم الكلية	...	الاوسط فيه جزءا تاما من احديهما
٢١٩	قوله وان لم يشتمل المشاركان على تأليف	٢٤٣	الفصل السادس في كيفية استنتاج
...	منج في شكل ما	...	الجملة من القياسات الشرطية
٢٢١	قوله والاوسط في القسم الثاني اما في	٢٤٣	قوله (تنبيهات)
...	الموجبتين	٢٤٤	قوله الفصل السابع في القياس الاستثنائي
٢٢٣	قوله والاوسط في القسم الثالث	٢٤٥	قوله (تنبيه) استثناء نقيض التالي
٢٢٤	قوله وحكم القسم الرابع حكم الثالث	٢٤٦	قوله الفصل الثامن في توابع القياس
٢٢٤	قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط	...	ولو احقه الاول
...	جزأ تاما من احديهما	٢٤٧	قوله الثاني في قياس الخلف
٢٢٥	قوله الفصل الثاني فيما يتركب	٢٤٧	قوله الثالث في اكتساب المقدمات
...	من المتصلتين	٢٤٨	قوله الرابع في التحليل الخامس النتيجة
٢٢٧	قوله وان كانت مع الحقيقية مانعة الجمع	...	الصادقة
٢٢٩	قوله وان كانت المنفصلتان مانعتي	٢٤٨	قوله السادس الاستقراء السابع
...	الخلو ومانعة الجمع	...	التمثيل الثامن في البرهان
٢٣٠	قوله وان كانت المنفصلتان احديهما	٢٤٩	قوله التاسع المطلوب بالبرهان
...	مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو	٢٥٠	قوله العاشر في القياسات المغالطة
٢٣١	قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط	...	جزأ تاما من احديهما
...	جزأ غير تام
٢٣٢	قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط
...	جزأ تاما من احديهما

(مطالع الانوار) في الحكمة والمنطق للقاضي سراج الدين محمود بن ابي بكر الارموي المتوفى
سنة ٦٨٩. تسع وثمانين وستمائة وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء ويهتمون بالبحث فيه وتدرسه
ويستكشفون من مظان دروسه اوله * اللهم اننا نحمدك والحمد من آلائك الخ رتبة على طرفين
الاول في المنطق والثاني يشتمل على اربعة اقسام الاول في الامور العامة الثاني
في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع في العلم الالهي خاصة (فشرحه)
قطب الدين محمد بن محمد الرازي التختاني لغياث الدين
الوزير قصار عظيم القدر كثير النفع وتوفى
سنة ٧٦٦. ست وستين وسبعمائة اوله *
الحمد لله فياض ذوارف العوارف
الخ وسماء لوامع الاسرار
(من كشف الظنون)





❖ لوامع الاسرار ❖ في شرح مطالع الانوار ❖

❖ ❖ ❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖ ❖ ❖

الحمد لله قباض نوارف العوارف ❖ وملهم حقايق المعارف ❖ واهب حياة العالمين ❖ ورافع
درجات العالمين ❖ والصلوة على خير بريته ❖ وخليفته في خلقه ❖ ومحمد وآله خير آل ❖ ماظهر
لامع آل ❖ او خطر معنى ببال (وبعد) فان العلوم على شعب فنونها ❖ وتكثر شجونها ❖
ارفع المطالب ❖ وانفع الما رب ❖ وعلم المنطق من ينهها اينها ثباتا ❖ واحسنها شانا ❖ ياله
منقبة تجلت في الشرف والبهاء ❖ ومرتبة جلت عن الفضل والثناء ❖ فيه شفاء من الاسقام ❖
ونجاة من الآلام ❖ واشارات الى كنوز التحقيق ❖ وتبقيات على رموز التدقيق ❖ وكشف
للأسرار ❖ وبيان لمو بصوات الافكار ❖ بل انوار الهداية ومطالعها ❖ ووسائل الدراية
وذرايعها ❖ ومباحث كاشفة عن الحقايق ❖ ومقاصد جامعة للدقايق ❖ من رام اختيار
العلوم فهو عينها ❖ او رغب في انتقاد نقود المعارف فهو فضتها وعينها ❖ لا يؤمن
من الاغاليط وتمويهات الاوهام الابيه ❖ ولا يهتدى الى سواء السبيل الا بدرك مطالبه ❖ ولولا هو
لما انضح الخطط من الصواب ❖ ولم يميز الشراب من لامع السراب ❖ وانه لمعيار النظر
والاعتبار ❖ وميزان التأمل والافتكار ❖ فكل نظر لا يترن بهذا الميزان ❖ يبرز في معرض
البطلان ❖ وكل فكر لا يعبر بهذا المعيار ❖ فهو لا يكون الا فاسد العيار (فيه معالم للهدى
ومصاحح ❖ تجلسو الدجى وصياقل الازهان) ولا امر ما اصبح العلماء الراسخون الذين تلالا
في ظلم اللبالي انوار قرايمهم الوقادة ❖ واستنار على صفحات الايام آثار خواطرهم النقادة ❖
يحكمون بوجوب معرفته ❖ ويفرطون في اطرائه ومدحنه ❖ حتى ان الشيخ اباعلى بن سبنا اذا حاول
التنبيه على جلاله قواعده وفضلها ❖ قال المنطق نعم العمون على ادراك العلوم كلها ❖
وابا نصر الفارابي ذلك الفيلسوف الذي لم يظفر بمثله في تحقيق المعاني ❖ وتشبيد المباني ❖
وترقى امره الى حيث لقب بالعلم الثاني ❖ رآه كالعلق النعبس ❖ واذا قاسه بالعلوم الاخرى احله
منها محل الرئيس ❖ ازهاره زهرت اعرافه ظهرت ❖ انواره بهرت في ظلمة الليل ❖ واني كنت
فيما مضى من الزمان ❖ الى هذا الان ❖ مشغوقا بتحصيله ❖ مفتشا عن اجاله وتفصيله ❖
شاطا على قطوف التأمل في الشوط ناضلا نبال الهج عن قوس القرط ❖ واثقا في استنباطه

بصدق همة تلفظ مرامها الى المطالب ❦ وجوده قريحة تسوق جاذبها الى المآرب ❦
 لم ارحل من علماء الزمان ❦ مشارا اليه في البيان بالبيان ❦ الا وقد استطلعت طلع يدافع اشكاله ❦
 وسألته الكشف عن مواقع اشكاله ❦ ولا يبقى فيه كتاب يسالي بشانه ❦ او يرخب في انتهاج سنن
 ميدانه ❦ الا وقد تصفحت شنه وسينه ❦ وتعرفت غنه وسمينه ❦ لاسيما كتاب الشفاء الذي لا يطلع
 على مقاصده الا واحد بعد واحد من الاذكياء ❦ ولا يهتدي الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء ❦
 فلكم صعد نظري فيه وصوب ❦ وكم تقرب عن معضلاته ونقب ❦ حتى وجدت في اكثر ما نقل عنه
 المنأخرون خلا ينس ❦ والغيت في جل ما عترضوا عاينه زلا متبينا ❦ فاقدر واعي افتراع ابتكار
 معانيه فهي بعد في حجب الالفاظ مستورة ❦ ولا فتقوا رفق مبانيه وازاهيرها من وراء الاكام زاهرة
 منظورة (اذالم يكن للمرعين صحجة ❦ فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر) فتخالج قلبي
 ان ارتب في هذا الفن كتابا نقد فيه الافكار ❦ واوضح الاسرار ❦ واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحقيقه ❦ واين ما تطرق الشبهة في طريقه ❦ كاشفا عن مواضع اللبس ❦ مميرا بين
 السهي والشمس ❦ لابل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق يسانه ❦ واوشح
 معافد الايام بما ينظم التقرير المجري من لآلى نيسانه ❦ واجمع عقد الدر بعد شتانه (بقدر اجتهاد
 الوبيع والوبيع مبدول) وكم عزمت فانتفض العزم ❦ وتقدمت فتأخر الفهم ❦ اذ انا في زمان صار
 الجهل فيه مشهورا ❦ والعلم كأن لم يكن شتبا مذكورا ❦ درست المعالم وعفت آثارها ❦
 وارتفعت المجاهل واتقدت نارها ❦ العالم فيه مطروح على الطرق ❦ والجاهل مجول على
 الحديق ❦ لو قلت عمت اهل الزمان لما كذبت ❦ او غيرت ادوار الفلك الدوار عن سمت الصواب
 لما تجنبت ❦ ولكن عذرت دهرى ❦ ونبت فطلته وراء ظهري ❦ حين عاينت حشف كبرى من
 حسنة ❦ وشاهدت آية عظمى من آياته ❦ فهي التي تغطي على جميع السيئات بمكاتها ❦ بل لا يكثر
 بشأن الزمان وحوادثه من يكون في دائرة صيانتها (وما هي الادولة الضاحب الذي ❦ يصاحبه
 الاقبال والمجد والكرم) الخدم الاعظم ❦ دستور اعظم الامراء في العالم ❦ مالك زمام احكام
 العرب والعجم ❦ رافع مراتب العلم الى الغاية القصوى ❦ مظهر كلمة الله العلي ❦ المخصوص
 بالنفس القدسية المكرم بالياسبة الانسية ❦ ناظورة ديوان الوزارة ❦ عين اعيان الامارة ❦
 الفايز من قداح الفضل بالقدح المعلى ❦ المشهود له في المعارف باليد الطولى ❦ كاشف استار
 الحقائق بفكره الصائب ❦ منور اسرار الدقايق برأيه الناقب (شعر) (لما بدت منه محامد جنة ❦
 في الناس سمي بالامير محمد) (الصاحب الفضل منصور اللوى ❦ الماجد القرم الكريم الاوحد)
 (راى له كالبدر يشرق في الديج ❦ ويريك احوال الخلايق في غد) (يا من يسائلنا عن الغايات ان ❦
 فكرت فيه فهو غاية مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالتي ❦ لكن مدحت مقالتي بمحمد) غياث
 الحق والدين ❦ رشيد الاسلام ❦ ومرشد المسلمين ❦ ظل الله على الخلايق اجمعين ❦
 اجرى الله آثاره عليه على صفحات الايام ❦ ور بطا طنايب دولته باوناد الخلود والدوام ❦ ولا زال
 ركن الدين بلطائف اعتناؤه ركينا ❦ ومتن العلم بعواطف اشفاقه متبنا (ويرحم الله عبدا قال
 آمينا) فهو الذي ارتفعت رايات اياته الملك والدين بأرأه ❦ وانتشرت آيات الحق المبين بايمانه ❦
 تلاء في سرادقات جلاله انوار السعادة الابدية ❦ وازهر في حدائق كماله اشجار الكرامة
 السرمدية ❦ شمل ارباب الفضل افضاله ❦ واستنزل الدهر عن طباعه الالية اقباله وصار عود
 الامل من سحب ابادية ❦ تغدق اسافله وتورق اعاليه ❦ ان شبهته بالشمس المنيرة كذبت ❦
 او مثلته بالسحب المطيرة لما اصبحت ❦ من اين للشمس دقايق مسان تبهر الالباب ❦ وجلال
 عبارات تنشر الفضل اللباب ❦ واني للمحباب من الانعام ❦ ماعم جمهور الانام ❦ ودام مدى

الليالي والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي تنظاها آثارها على * وهممت بذكر شئ
من فواضله التي تنطرق انوارها بين يدي * انتهزت وسنا من اعين الزمان * وسنا في دياجير
الحدثان * وقصرت العزيمة على نقض العلايق * والاشتغال بالتدبر الالايق * فلاحظت
المكتتب المصنفة في الفن المشار اليه * واخترت كتاب المطالع منها ما رجاعليه * لما رايت
الاصحاب يهتمون ببحثه ودرسه * ويستكشفون من مظان لبسه * ويسألوني ان اشرحه
شرحاً يرفع ستاره * ويوضح سرايره * ملحين في ذلك غاية الاحساس * مقترحين على بشوافع
الاقتراح * فاخذت في شرح له كشف عن وجوه فوايده نقابها * وذل من مسالك شعابه
صعابها * وام اقتصر على حل تركيبه * والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت
ايضا قواعد الفن وبيئت مقاصد القوم وبالغت في نقد الكلام * وابراد ما نسخ لي من الرد
والقبول والنقض والابرار * نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر * ونظمتها في سمط
العبارات الزواهر (وسميتها بلوا مع الاسرار في شرح مطالع الانوار) وخدمت بها حضرة
العلية * وسدته السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكارم *
وتثبت بعروة خدمته الاستمسك * وفي سلاك ذوى الاختصاص به الانسلاك * لعل اظفر من فائحة
الطافه بفتح * ويتفرى ليلى البهيم عن صبح * صارفا بحسن هنيئته عادية الزمان الخوان *
منشطا بلطف اعزاز عن عقال الهوان * فان روج ذلك الزيف ناقد طبعه القويم * ولا حظني
بعين انعامه العميم * فشعاعه من ذكاء تميط ليل ادهم * بل شنشنة اعرفها من اخزم
وها انا افوض في شرح الكتاب * والله الموفق للصواب * (قوله اللهم انا نحمدك والحمد
من آياتك) اقول الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل وهو باللسان وحده
والشكر على النعمة خاصة لكن موده نعم اللسان والجنان والاركان فينبهها عموم وخصوص
من وجه لان الحمد قد يترتب على الفضائل والشكر يختص بالفواضل والالاء هي النعم الظاهرة
والنعماء هي النعم الباطنة كالخواس وملاءماتها وخص الحمد بالالاء والشكر بالنعماء لاختصاصه
بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق ما هيتهما ان الحمد ليس بعبارة عن قول القائل الحمد لله
بل هو فعل يشمر بتعظيم النعم بسبب كونه منعماً وذلك الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد باضافه
بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الايتان
بافعال دالة على ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد جميع ما نعم الله
عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطامعة مصنوعاته
والسمع الى تلقى ما ينبي عن مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر مطلقا
لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب والغباوة عدم الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب
والالهام القائم معني في القلب بطريق الغيض والحق حال القول والعقد المطابق للواقع بقياسه
اليه اعني كونه مطابقا للامر الواقع واذ اقبس الى الواقع فهو الصدق اي كونه مطابقا له اذا تمهد
هذا التصوير فنقول للنفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حل قران هذه الخطبة على
مراتبها في كل واحدة منهما امام مراتب القوة النظرية لان النفس في مبداء الفطرة خالية عن
العلوم لكنها مستعدة لها والا لا تمتنع انصافها بها وحينئذ تسمى عقلا هيولانيا تشبهها لها بالهيولي
الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لهاها ثم اذا استعلت آلاتها اعني الخواس الظاهرة
والباطنة حصل لها علوم اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلا بالملكة لانها
حصل لها بسبب تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاولى وادركت

اللهم انا نحمدك والحمد من
آياتك * ونشكرك والشكر من
نعمائك ونسألك هدايا لهداية
ونعوذ بك من الغواية والغواية *
ونبتغي منك اعلام الحق *
والهام الصدق * فانه لا علم
الا ما علمت * ولا د راية الا
ما الهمت * انك انت العليم
الحكيم * والجواد الكريم *
متن

النظريات مشاهدة ايها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تحشم كسب جديد ففهي
العقل بالفعل ولما كان للانسان في مبدا الفطرة المرتبة الاولى والاثان تحصيل المرتبة الثانية اي المشاعر
الظاهرة والباطنة وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها جدا لله تعالى على اعطائه ايها اشارة
الى المرتبتين (وقوله ونسألك هدايا الهداية اشارة الى المرتبة الثالثة فان تحصيل المطالب النظرية
من مبادئها يتوقف على هداية الله تعالى الى سواء الطريق اذا طرق متعددة والتميز بين الصواب
والخطا لا يتم بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب غير كافية
فيه بل لابد معها من ارتفاع الموانع كالغواية والغواية استعاذ به منهما (وقوله ونبتغي منك اعلام
الحق والهام الصدق اشارة الى المرتبة الرابعة لان ملكة الاستحضار لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية
والهامات متوالية وفيه اشعار بان المبدأ الغياض للصور العقلية خزانة حافظة لها على ما تقرر
في الحكمة ثم كرر الاشارة الى المراتب الاربع بان رتب اربع قران بازاء كل مرتبة قرينة واحدة
تعليلًا لما رسم فيها فكانه قال انما جئتكم على المرتبة الاولى لان استعداد العلوم ليس الا من حضرك
وعلى المرتبة الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المعدة نحو الكسب الشوائب التي تمتنع حصولها
الا بالهامك وانما سألتك الهداية في تحصيل النظريات لانحصار العلم والحكمة فيك واعلام الحق
والهام الصدق لانك الجواد الحق والكريم المطلق واما مراتب القوة العملية فاولها تهذيب
الظاهر باستعمال الشرايع النبوية والنواميس الالهية المشتغل على جلها بل على كلها معنى
الحمد والشكر حسب ما حققناه وثانيتها تهذيب الباطن عن الملكات الرديئة ونقض اثارها وغلبة
عن عالم الغيب وذلك انما يتم بهداية الله وصرفه النفس عن الغواية وثالثتها ما يحصل بعد
الاتصال بعالم الغيب وهو تحلي النفس بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام
الصدق ورابعيتها ما يتجلى له عقيب اكساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية
وهو ملاحظة جمال الله تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضمحلة في جنب
قدرته الكاملة وكل علم مستغرقا في علمه الشامل بل كل وجود وكال انما هو قابض من جنبه
والى هذه المرتبة اشارة بحصر العلم والحكمة والوجود فيه (وقوله ونبتهل اليك في ان تصلي على
محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من القضايا
المذكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما
وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها انهم قالوا في المراجع ان انكسار الكيفيات المتضادة
واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية يوجب ان يكون لها نسبة الى مبدأها الواحد بسببها
يستحق ان يفيض على الممتزج صورة او نفس وكلما كان المراجع اعدل والى الوحدة الحقيقية اميل
كانت النفس الفايضة عليه بمبدأها اشبه ومنها قولهم ان النفوس الفلكية تستخرج بسبب
حركاتها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل فيحصل لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ
العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها من تلك المبادئ الكمالات اللائقة بها الى غير
ذلك من المواضع ولها مثل في المواد الجزئية لا تكاد تحصر ولما كانت النفس الانسانية منغمسة في العلايق
البدنية مكثرة بالكدرات الطبيعية وذات المفيض عن اسماء في غاية التزهر عنها لاجرم وجب
الاستعانة في استفادة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون فاجهتي التجرد والتعلق حتى
يقبل الفيض من المبدأ القياض بتلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة فلذلك وقع التوسل
في استحصال الكمالات العلمية والعملية الى المؤيد بالياستين مالك ازمة الامور في الجهتين بافضل
الوسائل اعني الصلوة والشاء عليه بما هو هاله ومستحقه (وقوله وبعد فهذا مختصر في العلوم

ونبتهل اليك في ان تصلي على
محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين الطاهرين
متن

وبعد فهذا مختصر في العلوم
متن

الحقيقة والمعارف الالهية
وسميت بمطالع الانوار ورتبته
على طرفين الاول في المنطق
والثاني اربعة اقسام الاول
في الامور العامة والثاني
في الجواهر خاصة والثالث
في الاعراض خاصة والرابع
في العلم الالهي خاصة
الاول في المنطق وهو قسمان
الاول في اكتساب التصورات
وفيه بيان الباب الاول
في المقدمات وقبه فصول متن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

الفصل الاول في الحاجة
الى المنطق العلم اما تصور
ان كان ادراكا ساذجا واما
تصديق ان كان مع حكم يبنى
اوثبات متن

الحقيقية (اقول اراد بالعلم ههنا ادراك المركبات وبالمعرفة ادراك البسائط وهذا الاصطلاح يناسب
ما تسمعه من ائمة اللغة ان العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف
بالالهية والعلوم بالحقيقية وسمى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه القنون تظهر بها القوة العقلية
حقايق الاشياء ظهورها بين يدي الجلس بالاضواء وابواب هذا الكتاب مظاهر تلك المسائل واسرارها
لما ان المطالع مظاهر الكواكب وانوارها ورتبه على طرفين لان المنطق مقصود بالغير والحكمة
مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام
لان الحكمة علم يبحث عن احوال اعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر
الطاقة الانسانية والموجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فالبحث عن احوال
الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال يشترك بين قسمين منها
او بين ثلاثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة وان كان عن الاحوال المختصة
بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو قسمها او بالواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف
الاول لان المنطق آلة لتحصيل العموم الحكيمه والاكمل متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه
لبدرك المجهولات وهي اما ان يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من ثبوت او اثبات
لاجرم حصره في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اي المجهولات من جهة التصور
وثانيهما لاكتساب التصديقات اي المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على بيان
فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئة له ووضع الباب الاول لذكر المقدمات
وعنى بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب تصديرها على القسمين لعدم
اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها وان عدها بعضهم من ابواب المنطق تنبيها على
انها ليست جزءا منه كالمقدمة بيانه (قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آية
واما عملية آية وغاية العلوم الغير الآية حصولها انفسها وغاية العلوم الآية حصول غيرها ولما كان
المنطق علما آليا يكون لغاية والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية
المنطق على تحصيله وكان غاية المنطق من مقدمات الشروع في العلم كذلك معرفة حقيقة لبيكون
الشارع على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشئ البسيطة
متقدمة على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين
احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها
ولا شك ان الكمالات ثابتة وما لا يتم الشئ الثابت الا به فهو ثابت يلزم ان يكون المنطق
ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج
اليه لاي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلان البحث بالاخيرة ينساق اليه واما
على الاحتياج اليه فظاهر عنون الفصل بالحاجة الى المنطق اشارة للاختصار وايضا لما كان
آخر ما ينحل اليه المقاصد قدمه ووسم الفصل به واذا قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور
والتصديق صدر الفصل بهما فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع
الحكم يبنى اوثبات اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكا
يحصل مع الحكم فهو التصديق والا فهو التصور وتوضيحه اننا اذا تصورنا ثوبا المثلث وتصورنا
النساي لغائتين والنسبة بينهما فلا خفاء في اننا تشكل فيها قبل قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقفنا
عليه جزمنا بها فيحصل لنا حالة ادراكية مغايرة للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة
مع الحكم سميت تصديقا وتقييد الحكم بالنسبة والاثبات لاجراجه التقييدي وههنا اشكالات يستدعي
المقام ارادها وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم

لا يصح في
الادراكات
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

مطلوبه والى غيره ووجه التصدير
تسليم العلم الى السجود والسمه
الى ان تصير
عنه حقيقى هذا الفن

احدهما ان يتصور فقط كما اذا كان له اسم قطعي به تمثل معناه في الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب كما اذا قيل انسان اوقيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك كنت تصورته والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلاً ان كل يياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا شككت به كذلك او ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيه لا تصوره ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا يتعكس فالتصور في هذا المعنى يفيد ان تحدث في الذهن صورة هذا التأنيف وما يؤولف منه كاليباض والعرض والتصديق هو ان تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها والتكذيب يخالف ذلك هذه عبارة الشيخ وهي مصرحة بما ذكرنا لانا نقول ايس المراد ان العلم تنقسم الى التصورين والا لم يكن القسمة حاضرة فالتصديق عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئاً منه بل المراد ان العلم يحصل على الوجهين وحصوله على وجه آخر لا ينافي ذلك على ان سائر كتب الشيخ مشهورة بتقسيم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر في مفتاح المقالة الاولى من الفن الخامس من منطق الشفاء ان العلم المكسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري قسمان احدهما التصديق والآخر التصور وقال في الموجز الكبير في الفصل الاول من المقالة الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفي اول فصول كتاب التبحر كل معرفة علم اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر الايق بشرح الكتاب ومن اراد الكلام الشيخ الطويل الذيل فعليه بمطالعة رسالتنا المعمولة في التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اي ايس كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما كسبيا وقبل الخوض في البرهان لا بد من تحرير الدعوى فلذلك اشار اولاً الى تعريف الضروري والنظري باسترادافهما بمعرفتهما وصفاً على سبيل الكشف وتعريف النظر اتوقفهما عليه فالعلم اما ضروري او نظري والضروري ما لا يحتاج في حصوله الى نظر كتصور الوجود والشيء والتصديق بان الكل اعظم من الجن والنظري ما يحتاج في حصوله الى نظر كتصور حقيقة الملاك والروح والتصديق بحدوث العالم بالانسان والتقسيم والتعريف فاسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري او نظري فان كان ضرورياً لا يشمل النظري وبالعكس فلا يكون مورد القسمة شاملاً للقسامين وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل قسمة واما التعريف فلان التصديق الضروري قد يحتاج الى النظر لانه مفسر بما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما وحينئذ لا يكون تعريف الضروري جامعاً ولا تعريف النظري مانعاً لانا نوجب عن الاول بعد المساعدة على المقدمتين باننا لم انهما نتيجتان شيئاً فان الحسب في الكلية على جزئيات العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلماً لكن لم قلتم انه لو كان مورد القسمة ضرورياً لم يشمل النظري وانما يكون كذلك اولم يكن ضرورياً في بعض الصور نظرياً في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انصافها بالامور المتعاقبة لتحقيقها في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق البديهي يختلف فيه كما يختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فانما يكون بديهياً اذا كان ذلك المجموع بديهياً وانما يكون ذلك المجموع بديهياً اذا كان كل واحد من اجزائه بديهياً ومن ههنا تراه في كتبه الحكمية يستدل بدهية التصديقات على بدهية التصورات واما عند الحكم فباط البدهية والكسب هو نفس الحكم فقط فان لم يحتاج في حصوله الى نظر يكون بديهياً وان كان طرفاه بالكسب لا يقال حصول الحكم مقتراً الى تصور الطرفين وان كانا شرطية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج

والشفا
كلامه في الاشياء

وراد ان من

هذا ان التصور ان يفرج
والتصور معه حكم

٩٩ العلم اعم من غيره

٩٩ العلم اعم من غيره او تصور

وليس الكل من كل
منهما ضرورياً لا يحتاج
في تحصيله الى نظر وهو ترتيب
امور حاصلة في الذهن يتوصل
بها الى تحصيل غير الحاصل
والا لما احتجت الى تحصيل
ولا نظراً يحتاج اليه والا
لما قدرنا على تحصيل متن

الحكم اليه فلا يكون بديها لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات وثبوت الاحتياج بواسطة لا ينافي ذلك على ان التفسير المذكور ليس للتصديق الضروري بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها كافيصة في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصططنا ههنا على ذلك لم يتم البرهان على امتناع كسبية التصديقات كلها وام ينحصر الموصل الى التصديق في الحجة لجواز ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فالترتيب في اللغة وضع كل شيء في رتبته وهو قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة اولا وهي اعم من الامور التصورية والتصديقية وقيدتها بالخاصة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من المعلومة لان العلم وان جاز اخذه اعم الا انه مشترك والاحتمال عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر في المطلوب ان يكون غير حاصل لامتناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعلل الاربع كما هو المشهور وزعم لاعتبار الخارج فيه والاشكال الذي استصعبه قوم بانه لا يتناول التعريف بفصل وحده ولا بالخاصة وحدها مع انه يصح التعريف باحدهما على رأي المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور فليس من تلك الصعوبة في شيء اما اولا فلان التعريف بالمفردات انما يكون بالمشتقات كالناطق والاضلجك والمشتق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شيء له المشتق منه فيكون من حيث المعنى مركبا واماثانيا فلان الفصل والخاصة لا يدلان على المطلوب الا بقرينة عقلية موحية لانتقال الذهن اليه فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل تعريف بالمباين فخواه ان معناه ليس ان للعلل انفسها ومفرقات الماهية بل الماهية يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلل امور لا يباينها وتحمل عليها فربما يحصل لها بالقياس الى كل حلة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتعرف الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلل ويمكن ان يقال ايضا العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل قيل انها علل على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأي من زعم ان الفكر امر مغاير للانتقال اما من جعله نفسه فقد عرفه بانه حركة ذهن الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب فامنه الحركة الاولى هو المطالب المشعور به من وجه وماهي فيه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي وما منه الحركة الثانية وماهي فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتبها ترتيبا خاصا وماهي اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل المادة والثانية تحصل الصورة وحينئذ يتم الفكر وبازائه الحدس اذ لا حركة فيه اصلا وهو يختلف في الحكم كما ان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا انتقش هذا على صحايف الازهان فلنشرع الان في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم يحتاج في تحصيل شيء منهما الى نظر واتفاق باطل ضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات اليه وهذا اولى مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجريبات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب شيء منهما وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة انا اكتساب النظرى انما يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون

بآخر وهم جرا فان عادت سلسلة الاكساب يلزم الدور اود هبت الى غير النهاية يلزم التسلسل
وهما يستلزمان امتناع القدرة على الاكساب اما الدور فلانه يقضى الى توقف المطلوب
على نفسه وحصوله قبل حصوله واما التسلسل فلتوقف حصوله حينئذ على استحصال
ما لانهاية له وانه محال وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان اردتم بالتصور التصور بوجه ما
فلم قلتم انما يحتاج في حصول شئ منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه اليه
العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلا تم ان الكل لو كان نظريا
دار اوصار منسلا وانما يلزم ذلك لو لم ينته سلسلة الاكساب الى التصور بوجه ما والجواب
من وجهين الاول ان الاكساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه ما ولا ينتهي واما ما كان يلزم
الدور والتسلسل اما ان لم ينته فظاهر واما ان انتهى فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه
فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر فنقل الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني
ان المراد بالتصور مطلق التصور اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في
ضمن الخاص وقد تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قواكم لو كان الكل نظريا يلزم الدور
او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن لكم الاستدلال بها
والا لزم الدور والتسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق النقص بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم
بجميع مقدماته فانه لو اريد اتمامه يلزم الدور والتسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك
التقدير فتحتاج الى كاسب ويعود الكلام فيه في دور او يتسلسل فالجواب عنه باننا لم ان تلك القضايا
كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استحالة ذلك التقدير سلمناه لكن لا نفي انها
لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت كسبية في نفس الامر وهو
ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بداهة القضايا المذكورة فلا يكاد يتوجه لان المعلن
ما ادعى بداهتها بل صحتها في نفس الامر وان منع صديقها فلا يخلو اما ان يمنع صدقها
في نفس الامر او على ذلك التقدير وظاهرا لا يمكن النقص عن المنع الاول بل اتمام المعلن لازم
واما المنع على ذلك التقدير بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك التقدير يبين توجيه المنع بانها كسبية
على ذلك التقدير والكسبي يمكن تطرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس
الامر لكن لان انها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك التقدير وهي كسبية على
ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور والتسلسل فهو منع مندفع بالترديد فان تلك القضايا لما كانت
صادقة في نفس الامر فلا يخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون واما ما كان يحصل
المطلوب اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتتام الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
صادقة فلكون التقدير منافيا للواقع حيثئذ ومنافي للواقع منتف في الواقع الثالث ان لزوم التسلسل
مبنى على ان التصور لا يمكن اكسابه من التصديق وبالعكس فالاولى ان يقول ليس كل من كل
منهما نظريا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق
بان النقي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان او تقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية
لا تمتنع حصول علم هو اول العلوم والثاني باطل اما الملازمة فلان كل علم فرض لابد ان يتقدمه
علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان الثاني فلان الانسان في مبدأ الفطرة
حال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو علم اول (قوله بل البعض من كل منهما
نظري) لما بطل ان كل واحد من التصورات والتصديقات ضروري او نظري لزم ان يكون البعض
من كل منهما ضروريا والبعض الآخر نظريا فان قلت كذب الموجهين الكليتين لا يستلزم

بل البعض من كل منهما
ضروري والبعض نظري
يمكن تخصيصه من البعض
الآخر الضروري بطرق
معينة وبشرائط مخصوصة
لا يعلم وجودها ولا صحتها
بالضرورة ولذلك يعرض الغلط
في الفكر كثيرا من

الاصدق السالبتين الجزئيتين وهما اعم من الموجبتين الجزئيتين وصدق الاعم لا يستلزم صدق
الاخص قلنا ان تصورات وتصديقات فالوجبة والسالبة متساويان اذا تقرر هذا فنقول
اما ان لا يمكن اقتصاص النظريات من الضروريات او يمكن والاول باطل لان من علم لزوم امر ثم علم
وجود الملزوم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود اللازم ومن هذا عدم الملزوم وايضا
من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا) فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فتعين ان اكنساب
النظريات من الضروريات ممكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان ينال كل
مطلوب نظري من كل ضروري وهو اول البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات
مخصوصة وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتمثيل والاستقراء في التصديقات
وحينئذ اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف ما وقعت وهو ظاهر الاستحالة
اولا يحصل الا اذا كانت على شرائط واما في نفعها كساواة المعرفة وتقدمه في المعرفة
وكونه اجلي في التصور وايجاب صغرى الشكل الاول وكلية كبرى في التصديق وحينئذ اما ان يعلم
وجود تلك الطرق والشرائط وصحتها بالضرورة او لا والاول باطل والام يعرض الغلط في انظار
العقلاء ولم يعتور الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان
الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الى علم يتعرف منه تلك الطرق والشرائط
وهو المنطق لا يقال لانها لو كانت ضرورية لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع
الغلط من جهة الاختلال فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لانا نقول
تلك الطرق والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة
لم يقع الغلط لافي الصورة ولا في المادة او نقول وقوع الغلط امام من جهة الصورة او من جهة المادة
وايا ما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهروا اما اذا كان من جهة المادة فلان الغلط
من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى الغلط من جهة الصورة لان المبادئ الاول بديهية فلا يقع
الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادئ الثواني ايضا صحيحة وهم جرا فلا يقع الغلط
اصلا فقد بان ان وقوع الغلط في الفكر لا بد وان يكون فساد صورة في سلسلة الاكنساب المنتهية
الى المبادئ الضرورية نعم يتجه ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم لو كانت معلومة وضروريتها
لا تستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما يقع الغلط اذا روعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق
ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك نعم اثبات
الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى لبس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتصديق
مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم ليست باسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان (قوله فاحتج
الى قانون يفيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق فالقانون لفظ سرى روى انه اسم المسطر
بلغتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف
اجكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج
الفرع من القوة الى الفعل ولا يخفى في ان المنطق كذلك لان تطبيقه على جميع المطالب الجزئية
عند الرجوع اليه والمعلومات تناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية
وانما لم يقل يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف
لثلايوهم بالانتقال الذاتي على ما يتبادر اليه الفهم من تلك العبارة فصريح بالمقصود جريا على وتيرة
الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عدم عروضة عند مراعاة القانون على
ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب اهمال هذا مفهوم التعريف واما احترازه
فالقانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية واحتزبه عن الجزئيات وباقي القيود كالغسل احتراز
عن العلوم التي لا تفيد معرفة طرق الانتقال كالنحو والهندسة وهذا التعريف مشتمل على العلة الاربع

فاحتج الى قانون يفيد معرفة
طرق الانتقال من المعلومات
الى المجهولات وشرائطها
بحيث لا يعرض الغلط في الفكر
الا نادرا وهو المنطق متن

فان القانون اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لانه المخصص للقانون بالمنطق والى العلة الغائية بالالتزام وهو العارف العالم بتلك القوانين) وقوله بحيث لا يعرض الغلط اشارة الى العلة الغائية وانما عرّفه بالعلل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد حقيقة المعرف فان وجود المعلول من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده فيه لا يقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالمباين اما اولاً فلان المنطق علم والقانون من المعلومات واما ثانياً فلانه قوانين متعددة فلا يصدر عليه القانون الثاني التعريف دورى لان معرفة طرق الاكساب جزء من المنطق فيتوقف تحققه على معرفة طرق الاكساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه فيلزم الدور لان يجيب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة لانها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد عبر عنها به وعن الثالث باننا لانسلم ان معرفة طرق الاكساب جزء من المنطق وانما تكون ان لم يكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ماهي مستعملة في سائر العلوم والمناهج على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لادخل له في التعريف وقيل انه متعلق بحسبته لا يعرض الغلط واعتراض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطاء اصلاً والا فغلطه يكون اكثر يا لانادرا وقيل انه متعلق بقوله فاحتج فان بعض الناس كما يؤيد بالقوة القدسية لا يحتاج اليه وردائه لم يتوجه السؤال الثاني حينئذ ويمكن ان يوجه القولان اما الاول فلان تحصيل العلوم مراتب متفاوتة كالا ونقصاناً وكما انها تنتهي في الكمال الى حد لا يقع الخطاء اصلاً كذلك في جانب النقصان تنتهي الى حد يثبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متناهي في البلادة حتى لو قدر انه قد وقف على جميع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها اخطا بلادته وكأثر التصنف قديماً الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فليطالع ثمة واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الغلط وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المنسقة المنتظمة التي تنساق الازدهان اليها من غير كلفة ومشقة كالفن هندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استثنائها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لالبعض الناس حتى يرد ما ذكرنا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في تحرير السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة تحصيل المبادئ وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطا فيها لا ينافي ذلك وانما سمي هذا الفن منطقاً لان المنطق يطلق على المنطق الخارجي الذي هو اللفظ وعلى الداخلي وهو ادراك الكلمات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الانفعال ولما كان هذا الفن يقوى الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد ويحصل بسببه كمالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (وقوله فان قيل المنطق لكونه نظرياً) قد عورض في ان المنطق محتاج اليه في اكساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما يفي به وذلك من وجهين الاول لو افترق اكساب العلوم النظرية الى المنطق لزعم الدور والنسلسل واللازم محل بيان الملازمة ان المنطق نظري يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضرورياً ونظرياً لا يعرض فيه الغلط لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعات وحينئذ يفترق اكسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان تناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه نظرياً يعرض فيه الغلط يجوز الى قانون آخر وتسلسل ولان كثيراً من الناس يكسب العلوم والمعارف بدون المنطق فلما المنطق بعضه ضروري وبعضه نظري يكسب من الضروري منه بطريق ضروري كما يكسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها بطريق بين كما ستعرفه فما استغنى عن منطق آخر وتمكن به بعض الناس نادراً من الاكساب بدون المنطق لا يفي الحاجة اليه متن

والا تسلسل ولما استلزم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجهه على محاذاة ما في الكتاب
والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا والا لامتنع عروض الغلط في الافكار لان المبادئ الاولى
ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري
فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد في سلسلة الاكتساب ما يقتدر الى ما يقتدر اليه لزم الدور
واللزم التسلسل لا يقال لان لزم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لانا نقول المنطق هو العلم
بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية فطريق الانتقال اليها
الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال اليها الحجة فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق
فلو كان نظريا فاي طريق يفرض للانتقال يكون نظريا والالزم خلاف المقدور الثاني لو كان
المنطق محتاجا اليه في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثاني باطل لان كثيرا
من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيبين في الافكار والمراد
بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط
والعلم ادراك المركب وتقرير الجواب عن الاول انا لان المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الغلط
لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع اجزائه وهو محتمل بل بعضه ضروري
وبعضه نظري مستفاد من الضروري منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال
الاربعة من البين منها وهو الشكل الاول بطريق بين كالحلف والافتراض والعكس فان الخلف
يرجع الى القياس الاستثنائي والعكس والافتراض الى قياس منتظم من الشكل الاول فانه يقال في العكس
مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكما صدقت النتيجة يتبع انه
متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما ستطلع على تقاضيه ان شاء الله
تعالى وربما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري ونظري وهو على ثلاثة اقسام اصطلاحات
ينبغي عليها بتغيير الالفاظ والعبارات كالكلبي والجزئي والجنس والفصل وما يذوق اليه الذهن
لكونه من قبيل العلوم المنسقة المنتظمة وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق وما من شأنه ان يتطرق
اليه الغلط وهو قليل جدا فاستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انسب بجواب السؤال على
الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الاول انسب بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري مع الطريق
الضروري ان كان كافيا في اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والافتقر
اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لان انه لو كفي في الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافيا في اكتساب جميع
العلوم وانما يلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك لانا نقول العلوم اما
ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واياها كان يلزم ان يكون القسم الضروري كافيا في اكتسابها
اما ان تعلقت بالقسم الضروري فظاهروا ما ان تعلقت بالنظري فلان القسم النظري كاف في اكتساب
تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء
فيكون الضروري كافيا في تلك العلوم ايضا لا يقال هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم
الا ان الاحتاطة بجميع الطرق اصون للذهن عن الخطاء للقدرة حيث على التمييز بين الصحيح
والفاسد منها على اي ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لانا نقول القسم
الضروري اما ان يستقل باكتساب الحجج ولا يستغنى لا يمتنع في الغلط في الفكر البتة فاستغنى
عن المنطق او لم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لان القسم الضروري مع الطريق الضروري
ان كفي في سائر العلوم لم يقتدر الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضروري مع طريقه اذا حصل
لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر
العلوم بواسطتها وهذا لا ينافي الاحتياج اليهما بل يوجب على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب

ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الواسطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو ان المنطق
او كان ضروريا لم يعرض الغلط وانما يكون لو كان معلوما مراعى لكن لما لم يكن هذا الشق واقعا
لم يتعرض له وتقرير الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس
من الاكتساب بدون لا ينفى الحاجة اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء
الكل كما ان استغناء الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم الفصول لا يقتضى استغناء غيرهما
عنهما والتحقيق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه واما المؤيد
من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحدس فهى بالقياس اليه ليست
نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية واعلم ان المجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل
اذا توجه اليها او مع الاستعانة بما يحضر في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة
كما في المحسوسات والتجربيات والمتواترات او باطنية كالوجدانيات والوهيات او بالحدس
وهو ان تسنج المبادئ المترتبة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحريك النفس منه طلبا
لمباديه ثم ترجع منها اليه او بالتعليم فلا تكون المبادئ حاصلة بنظر او سماع بل بسماعها من معلم
فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر لان النفس تتفكر عند السماع فنقول المعلم اذا اورد قضية فتصور
المعلم اطرافها فان لم يشك فيها تبسح التصديق التصور وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم
لا بطريق التعليم او يفكر في القياس فالعلم انما هو مع القياس ولا فكر له فيه فان الفكر
حركة النفس تنقل بها من شيء الى شيء طالبا لا واجدا وليس في العلم هذه الحركة فاحتاج الى
المنطق انما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الازهان متفاوتة
الحصول كان الاحتياج الى المنطق يتفاوت بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق)
من مقدمات الشروع في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم
ان اي شيء هو موضوعه يتميز ذلك العلم عند الطالب فضل تميز حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة ما
ولما كان التصديق بالموضوعية متوقفا بالتصور وجب تصدير الكلام بتعريف موضوع العلم
فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبذل الانسان لعلم الطب فانه باحث
عن احواله من جهة ما يوضح ويحول عن الصحة وكافعال المكلفين لعلم الفقه فانه ناظر فيها
من حيث تحل وتحرم وتصح وتفسد وهذا التعريف لا يتضح حتى اتضاحه الابعديان امور الاول العرض
وهو المحمول على الشيء الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذي يلحق الشيء لما هو هو اي لذاته
كلحقوق ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة او بالحكمة بواسطة جزئيه سواء كان اهم كالحقوة التخييرية
لكونه جسما او مساويا كالحقوة التكلم لكونه ناطقا او بالحكمة بواسطة امر خارج مساويا كالحقوة
التعجب لادراك الامور المستغربة واما ما يلحق الشيء بواسطة امر اخص كالحقوق الضحك للحيوان
لكونه انسانا او بواسطة امر اعم خارج كالحقوق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل
خرييا فهذه اقسام خمسة للعرض حصره المتأخرون فيها وينتوا الحصر بيان العرض اما ان يعرض
الشيء اولو بالذات او بوسطه والوسط اما داخل فيه او خارج اما اعم منه او اخص او مساو وزاد
بعض الافاضل قسما سادسا ورأى هذه من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مابين
كالحرارة للجسم المسخن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل نحن نقسم العرض هكذا
العرض اما ان يلحق الشيء لا بواسطة حقوق شيء آخر او بتوسطه والوسط اما ان يكون داخل في الشيء
او خارجا الى آخر القسمة وحينئذ لا يمكن ان يكون الوسط مابين لان المابين لا يلحق الشيء وايضا
الوسط على ما عرفه الشيخ مانع عن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الجمل والمابين لا يكون
محمولا قلنا السؤال باق لان العرض الذي يلحق الشيء بلا توسط لحقوق شيء آخر او بلا وسط

الفصل الثاني في موضوع
المنطق موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن عوارضه
اللاحقة لما هو هو من

ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو لجواز ان يكون لامر مبان بل الذي كان لشيء
ولم يكن لا آخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له فهو لشيء اوليا بالذات وما لم يكن كذلك بل يكون له
بسبب انه كان لشيء آخر فهو له تاسا وبواسطة سواء لم تباينه او بانيته كما يقول جسم ايض وسطح
ايض فالسطح ايض بذاته والجسم ايض لان السطح ايض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم
لكن الزمان له ثابا ولو كان المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الاولية من المطالب
العلمية ضرورة ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة انما نشأت من عدم الفرق
بين الوسط في التصديق وبين الواسطة في الثبوت والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطق
الشفاء مرارا وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها اولى لان المقدمة الاولى ما لا يحتاج
الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج
الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ما ذكره نظر لانهم عدوا ما يلحق الشيء بجزئه الاعم
منه وليس كذلك لان الاعراض التي تعم الموضوع وغيره خارجة عن ان تفيد اثرا من الآثار المطلوبة
له اذ تلك الآثار انما هي توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه ولا ترى ان علم الحساب انما جعل
علما على حدة لان له موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يفرض له من جهة ما هو
عند فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كلكان موضوعه الكمية لا العدد فالاولى ان يقال
العرض الذاتي ما يلحق الشيء لما هو هو او بواسطة امر يساويه كالفصل والعرض الاولى او يقال
ما يختص بذات الشيء ويشمل افراده اما على الاطلاق كما للثلاث من تساوي الزوايا للثلاث لقائمتين
او على سبيل التقابل كما للخط من الاستقامة والانعكاس فيه ما يحيل على كلية الموضوع لكن لا يكون
ذلك الجمل لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في عروضة الى ان يصير نوصا معيانية لقبوله
كما لا يحتاج الجسم في ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا بخلاف الضحك فانه
يحتاج الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق
كالضحك بالفعل ووجه التسمية اختصاصه بذات الشيء وما لا يختص بالشيء بل عرض له لامر اعم
او يختص ولا يشمله بل يكون عارضا له لامر اخص يسمى عرضا غريبا لما فيه من الغرابة بالقياس الى
ذات الشيء الثالث البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه حملها اما على موضوع العلم او انواعه
او اعراضه الذاتية او انواعها كالتقص في علم الحساب على العدد والثلاثة والفرد وزوج الزوج فهي
من حيث يقع البحث فيها تسمى مباحث ومن حيث يسأل عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها
مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين نتائج فالسبب واحد وان اختلفت العبارات بحسب
اختلاف الاعتبارات واعلم ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس يتناول الا الاعراض الاولية
وتخرج منه التي بواسطة امر مساو داخل او خارج والتعويل على ما شيدنا ركانه (قوله والتصورات
والتصديقات) قد سبق الى بعض الازنهان ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعاني
وذلك لانهم لما راوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس
والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ج) وكل (ب) اقياس والقضية الاولى صغرى والاخرى كبرى
وهي مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان هذه الاسماء كلها لازا تلك الالفاظ فذهبوا الى انها هي
موضوعه وليس كذلك لان نظر المنطق ليس الا في المعاني المعقولة ورعايته جانب الالفاظ انما هي
بالعرض كاسيلوح به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثابتة لامن حيث
انها ماهي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث
انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان
الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن وكان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها

والتصورات والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق عن
عوارضها اللاحقة لما هي هي
وهي كونها توصل الى مطلوب
تصوري او تصديقي ايصالا
قريبا او بعيدا فهي موضوع
المنطق متين

في الوجود الخارج عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لهما من حيث هي ممثلة في العقل عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كالكلية والجزئية فهي المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذاتي والعرضي والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والجمعية والشرطية والقياس والاستقراء والتمثيل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهي اذن موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها واعتراض عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظايرها فلا تكون هي موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعلم فالا موضوعه التصورات اي المعلومات التصورية والتصديقات اي المعلومات التصديقية لان بحث المنطق عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايصالا قريبا اي بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم وايصالا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجمعية وفصلان مجردا من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر اخر يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايصالا قريبا كالقياس والاستقراء والتمثيل او بعيدا ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايصالا ابعد ككونها موضوعات ومجموعات فانها انما توصل اليها اذا انضم اليها امر اخر تحصل منهما القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس والاستقراء والتمثيل ولا خفا في ان ايصال التصورات والتصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا من العوارض الذاتية لها فتكون هي موضوع المنطق لا يقال لامسألة في المنطق مجموعها الايصال البعيد او الابعد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث فيه عنه لانا نقول المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال غير عنها به على سبيل الاجمال قطعا لا يتطوّل الا لازم من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحيثية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاعتبر الحيثية المذكورة لانا نقول الحيثية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبر الحيثية المذكورة على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مجعولة عنها وان اعتبرت على انها داخلية لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع لخروجها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا والتصديق بها الاشياء فهو ليس من المنطق في شيء لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة والجنس ماهية مبهمه والفصل حلة للجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج الى غير ذلك مما ليس بمبحثا عن المعقولات الثانية لانا نقول لانهم انها من مسائل المنطق فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الايصال ومن البين ان لا دخل لهما في الايصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على جهة تميم الصنعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصويره على اذهان المتعلمين على انهم ان عنوان المعلومات التصورية والتصديقية ما صدقتا عليه من الاقرار يلزم ان يكون جميع المعارف والحجج في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عنوانها بهما

مفهوم مهمسا يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات مسا ئله
لا تلحقهما من حيث هما هابل لامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض المعاموم
التصورى الامن حيث انه ذاتى والا يصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا انه حد وكذا الانعكاس الى
السالبة الضرورية لا يعرض المعلوم التصديقى الا انه سالبية ضرورية وانتاج المطالب الاربعه
لا يلحقه الامن حيث انه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك وليس لك ان تورد هذا السؤال
على المقولات الثانية فان البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المقولات الاولى
وكان القانون المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد فلا تغفل عن التكتة (قوله والموصل
الى التصور يسمى قولاً شارجاً) قد بين ان المنطق اما ناظر في الموصل الى التصور و يسمى قولاً شارجاً
لشرح ماهية الشيء واما ناظر في الموصل الى التصديق و يسمى حجة لغلبة من له تمسك بهما من جهة
اذاغلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في مقدماته وهو باب ايسا غويجي واما في نفسه وهو باب
التعريفات وكذلك النظر في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب بارى ارمينياس
واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
الجنس لانه ان اوقع ظناً فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف
او التيسام فهو الجدول والافهوا المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا ولكن لافادته التخيل
الجارى مجرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا وبسطا عدى الموصل الى التصديق
ور بما يضم اليها باب الالفاظ فحصل الابواب عشرة تسعة منها مقصودة بالذات وواحدة مقصودة
بالعرض ثم لابد من النظر في ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فنقول ابواب الموصل الى
التصور تستحق التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق
التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً فيجب تقديمه وضعاً ليوافق الوضع الطبع
ولما توقف بيان تقديم التصور بحسب الطبع على مقدمتين احدهما ان التصديق موقوف على
التصور وثانيهما ان التصور ليس علة له لان التقديم الطبيعى هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه
المتأخر ولا يكون علة له وكان بيان المقدمة الثانية ظاهراً تركه المصنف واشتغل بالمقدمة الاولى وبيانها
ان التصديق لا يتحقق الا بعد تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولاً
امتنع الحكم بالارتباط وكما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه او نفسه
ينتج انه كلما كان احد هذه الامور مجهولاً امتنع تحقق التصديق وينعكس بعكس التقيس الى
قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من الامور الثلاثة فان قلت التصديق
ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية
وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء
التصديق زائدة على الاربعه لجواز ان يكون شرطاً على ما صرح به الكاتبى في بعض تصانيفه
والحق في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك تارة على ايقاع النسبة الايجابية
او انتزاعها اعني ثبوت احد الامرين للآخر او عنده او مناقاة اياه واخرى على نفس النسبة
واستعماله في الموضمين بالمعنيين تنبيه على ذلك وليس بمعتبر في الحكم على الشيء تصور المحكوم
عليه وبه والحكم بحقايقها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد يحكم على جسم معين بانه
شاغل لخيز معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار او غيرها واجل ان بين العلم بالوجه وبين
العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثانى ان الشيء
حاصل عند العقل لكن لا حصولاً تاماً فان التصور قابل للقوة والضعف كما اذا رأى لك شبح من بعيد
فتصورته تصوراً تاماً يزداد انكشافاً عندك بحسب تقربك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال

والموصل الى التصور قريبا
يسمى قولاً شارجاً والى
التصديق حجة والا لاول مقدم
وضعا لتقدم التصور على
التصديق طبعاً للعلم الضرورى
بان الحكم والمحكوم عليه وبه
ان يمكن تصور ابوجه ما امتنع
الحكم ولا يعتبر في الحكم على
الشيء تصوره بحقيقة فقد يحكم
على جسم معين بانه شاغل
لخيز معين مع الجهل بحقيقته
من

حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء من ذلك الوجه على ما ظنه من لا تحقيق له لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لتامع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة (قوله فان قيل الحكم على الشيء لو استدعي تصوره بوجه ما) هذه شبهة اوردت على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقريرها ان يقال لو استدعي الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه والتالي كاذب ببيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم باعتبار ما بالضرورة لانعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وبيان كذب التالى ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما وايا ما كان يلزم كذب التالى اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا فلصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حيث صدق قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه هذا خلف واما اذا كان معلوما باعتبار ما فلا تنظامه مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه قياسا منبجا لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يمتنع الحكم عليه هذا ايضا خلف وانما قال في الشق الاول تناقض فكذب وفي الثاني فكذب مقتضرا عليه لان اللازم من الشق الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه وهو موافق في الطرفين يخالف له في الكيف فيثنا قضان واللازم من الثاني ان المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهو يخالف للتالى في الموضوع والحمول فلا يناقضه نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا فيستحيل ان يحكم عليه بصحة الحكم وامتناعه معا ولم يقتصر على اراد التناقض في الاول لان مطلوبه ليس اثبات التناقض بل كذب التالى فبعد التنبيه على التناقض صرح بثبوت المطلوب مفصحا عن التقريب وتحرير الجواب ان هذه القضية اى التالى في الشرطية ان اخذت خارجية منعنا صدق الشرطية قوله لانعكاس الموجبة اليه قلنا لا ثم انها تنعكس بعكس النقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود خارجي وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو يكونه شئنا او موجودا وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على ما استطاع على تفصيله وما يقال من ان العلم بصفة الموجودية او الشئية لا يستلزم العلم بالموجودات الماظهر من الفرق بين العلم بوجهه وبين العلم بالشيء من وجهه فكلام على السند وان اخذت حقيقة فالشرطية مسئلة وكذب التالى ممنوع قوله المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا نختار انه معلوم باعتبار ما ونمنع الخلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار ما امتناع الحكم عليه على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذ التالى موجبة اما ان اخذت سالبة كما يقال لو صح ما ذكرتم لصدق لاشي من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين كما يقال لصدق كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما ليس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة لتبين الانعكاس وتعين منع كذب التالى والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالى ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجيا والى المستقيم الحل على الشق الثانى لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يجاب عن الشبهة بوجوه اخر احدها ان المدعى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما دام محكوما عليه ويلزمه بحكم الانعكاس كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا وحيث منع الخلف على كل واحد من الشقين اما على الشق الاول فلان اللازم حيث لم يمتنع الحكم على المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وهذا لا يناقض كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلقة لا تناقض الشرطية واما على الشق الثانى فلان اللازم حيث ان المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لا يناقض

فان قيل الحكم على الشيء لو استدعي تصوره بوجه ما صدق المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه وهو كاذب لان المحكوم عليه فيه ان كان مجهولا مطلقا تناقض وكذب وان كان معلوما من وجهه وكل معلوم من وجهه يمكن الحكم عليه فقد كذب ايضا قلنا هذه القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل ما وجد في الخارج معلوم من وجهه فيمنع لزومها المقدمها وصدقها حقيقة ممكن من غير تناقض

ما ذكرنا من القضية وثانيهما ان المجهول مطلقا شئ موصوف بالمجهولية والمجهولية امر معلوم
 كان المعلومات امر معلوم فله اعتباران احدهما مصدق عليه الوصف من هذه الحيثية والثاني
 مامصدق عليه لامن هذه الحيثية فبالاعتبار الاول يكون معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون
 معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف بالمعلوماتية معلوم باعتبار ذلك الوصف غير ان الموصوف
 بالمعلوماتية يكون معلوما باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار
 والحكم بامتناع الحكم مشتمل على اعتبارين ايضا الحكم وامتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
 يمتنع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم هو المأخوذ
 بالاعتبار الثاني فال موضوع فيهما مختلف فلا منافاة فان قلت اى جهة تمرض للحكم فهي جهة امتناع
 الحكم لان الحكم ليس الا بامتناع الحكم فيكون من تلك الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف
 فنقول المجهول المنطوق محكوم عليه من حيثية بامتناع الحكم لامن تلك الحيثية بل من حيثية اخرى
 فلا تناقض وثالثهما ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتعين به المحكوم عليه وقد حكم
 عليه بنفس الامتناع كما يقال شريك الباري تمتع واجتماع النقيضين مستحيل فان قلت بما صدق قولنا
 الحكم على المجهول مطلقا تمتع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه ويعود
 الالتزام قلنا الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدما او مؤخر اقولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه
 كاتب فان الموضوع في كليهما ابن زيد في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بان ابنه كاتب مغاير
 للاخبار عن ابن زيد بالسكابة نعم انها ما تلازمان في المصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فنقول لان
 انهما متغايران في الحقيقة بل لا تغاير الا في اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يمتنع الحكم عليه له
 مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شئ آخر يصدق عليه اما بالايجاب او بالسلب لكن السلب غير صادق
 هناك فتعين الايجاب ويمكن تقرير الشبهة بحيث يندفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم
 على الشئ مشروطا بنصور المحكوم عليه بوجه ما يصدق قولنا لاشئ من المجهول مطلقا دائما
 بمحكوم عليه دائما والتالي باطل اما الملازمة فلا تتفاء المشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء
 التالي فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشئ واما وجود او معدوم
 الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له كان محكوما عليه بالايجاب
 والا كان الحكم واقعا عاياه بالسلب فيكون المجهول مطلقا دائما محكوما عليه في الجملة وقد كان ليس
 بمحكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما يكون المجهول
 مطلقا دائما محكوما عليه في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكلام
 فيه والجواب الخامس لمادة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بالذات مجهول مطلقا بحسب
 الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه بالاعتبارين وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف او تأمله ادنى تأمل
 لتعقلته (قوله الفصل الثاني في مباحث الالفاظ وهي ثلثة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام
 ما وضع له مطابقة) ان الانسان قوة عاقلة تنطبع فيها صور الاشياء من طرق الحواس او من طريق
 آخر فلهما وجود في الخارج ووجود في العقل ولما كان الانسان مدبسا بالطبع لا يمكن تعبدشه
 الابصار كما من ابناء نوعه واعلامهم ما في ضميره من المقاصد والمصالح ولم يكن ما يتوصل به
 الى ذلك اخف من ان يكون فعلا وام يكن اخف من ان يكون صنوا لعدم شباهه وازدحامه قاده
 الالهام الالهى الى استعمال الصوت وتقطيع الحروف بالآلة المعدة له ليدل غيره على ما عنده
 من المدركات بحسب تركيبها على وجوه مختلفة وانحاء شتى ولان الانتفاع بهذا الطريق مختص
 بالخاصين وقد مست حاجة اخرى الى اطلاع الغائبين والموجودين في الازمنة الآتية على الامور
 المعلومة لينتفعوا بها ولينضم اليها ما يقتضيه ضمائرهم فتكامل المصلحة والحكمة اذا اكثر العلوم

الفصل الثالث في مباحث
 الالفاظ وهي ثلثة الاول
 الدلالة الوضعية للفظ على
 تمام ما وضع له مطابقة وعلى
 جزئه تضمن وعلى الخارج عنه
 التزام لكن من حيث هي كذلك
 احترازا عن اللفظ المشترك بين
 الكل والجزء وبين اللازم
 والمزوم ويعتبر في الالتزام
 الزوم الذهني اذ لا فهم دونه
 لا الخارجى لحصول الفهم دونه
 كما في العدم والممكنة متن

والصناعات انما تكلمت بتلاحق الافكار لاجرم ادى تلك الحاجة الى ضرب آخر من الاعلام فوضعت اشكال الكتابة ايضا لاجل الدلالة على ما في النفس الا انها وسطت الالفاظ بينهما وبين ما في النفس وان امكن دلالتها عليه بلا توسط الالفاظ كالمزج لجوهر كتابة وللمعرض كتابة اخرى لكن لو جعل كذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها نقوشا وفي ذلك مشقة عظيمة فقصد الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليبدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال والمدلول بخلاف الدالين الباقيتين فانهما لما كانتا بحسب التواطئ والوضع تختلفان بحسب اختلاف الاضمار واما في دلالة والعبارة فالدال يختلف دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معاني احكامها واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ وكان المفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة فلا جل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن الالفاظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع في المنطق والافانطيق من حيث انه منطقي لاشغل له بها فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهي لا تتوقف عليهما بل لو امكن تعلمها بفكرة ساذجة لا يلاحظ فيها الا المعاني كان ذلك كافيا ثم ان نظر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة انها امراض او جواهر او من جهة انها كيف تحدث الى غير ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علما مجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر والدلالة اللفظية منحصرة بحكم الاستقراء في ثلاثة اقسام والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ الدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللفظ يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى له والعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود اللفظ في الخارج يقال في الحصر دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية اولا وهي العقلية والمناقشة في الاخير باقية فيندفع بالاستقراء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لانها تختلف باختلاف الطبائع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها صاحب الكشف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحتراز بالقيود الاخير من الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع لاتقائه بل لتأدي الطبع اليه عند التلفظ به وعن العقلية فان دلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار لا تتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء كان اللفظ مهما لا او مستعملا وانما لم يقل بالنسبة الى من هو عالم بوضعه له بل اطلق العلم بالوضع لئلا يخرج التضمن والالتزام عنه وقد اورد على التعريف شك كان احدهما انه مشتمل على الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المنسبين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال والى هذا اشار الشيخ في الشفاء حيث قال معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارسم في الخيال مسموع اسم ارسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم

فكلما اورد الحس على النفس التفتت النفس الى معناه فكون اللفظ بحيث كلما اورد الحس على النفس التفتت الى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون صورتيهما محفوظتين عند النفس وتقول ايضا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقا على فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف أحدهما بالآخر واستصعب بعضهم هذا الاشكال حتى غير التعريف الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم معناه للعلم بوضعه والتحقيق ان ههنا امورا اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه واصافة عارضة بينهما هي الوضع اي جعل اللفظ بإزاء المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى واصافة ثانية بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند اطلاقه فكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فامكن تعريفهما بايهما كان اذا تمهد هذا فنقول لان ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيدا فاعلا يكون معناه اعجبني كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه اعجبني كون زيد مضروبا فههنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع ثم الدلالة الوضعية اما مطابقة او تضمن او التزام وتقييد المصنف بالوضع لاجراج الطبيعية والعقلية وباللفظ لاجراج غير اللفظية وبيان الحصر ان ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع اما تمام المعنى الموضوع له او جزؤه او امر خارج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى وان كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى الموضوع له وان كان امر خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي كذلك لئلا يتقضى حدود الدلالات بعضها ببعض فان من الجائز ان يكون اللفظ مشتركين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهومى العام والخاص وان يكون مشتركين الملزوم واللازم كاشتراك الشمس بين الجرم والنور فلولا يقيد حد دلالة المطابقة لا تتقضى بدلالة التضمن والالتزام اما انتقاضه بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريده الامكان الخاص تكون دلالة على الامكان العام بالتضمن لا بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعند التقييد لا انتقاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتقاضه بالالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريده الجرم كانت دلالة على التورية التامة لا مطابقة مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل من حيث هو لازم وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن والالتزام لا تتقضى بدلالة المطابقة اما التضمن فلانه اذا اريد من لفظ الامكان العام تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس النور فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه الشارحون هذا الموضوع وفيه نظر لاننا لم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او الملزوم لا يدل على الجزؤ الا لازم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلتان من جهتين ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضمن والالتزام لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما تحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا لفظ

لا يدل بحسب ذاته والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل بالارادة الجارية على قانون
الوضع اولا يرى ان اللفظ المشترك ما لم يوجد فيه قرينة لارادة احد معانيه لا يفهم منه
معنى لانا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة للارادة
بل بحسب الوضع فاننا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ
محفوظة له في الخيال وصورة المعنى من تسمية في البال فكلاهما تحصيل ذلك اللفظ تعقل معناه
سواء كان مرادا اولا واما المشترك فلا شك ان العالم يوضعه لمعانيه يتعقلها عند اطلاقه
نعم تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد
وتوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمن وعلى اللازم
بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فيتقضى حد المطابقة بهما ولوقيد بالحيثية اندفع النقصان
لانها ليست من حيث هو تمام الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالاته على الجزء واللازم بالمطابقة صدق
عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى اولازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا يقال المشترك كان
انما يدلان على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدالتين لم يدل باضعفهما لانا نقول لزم
ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويعتبر في الالتزام
اللزوم الذهني بين المسمى والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه
اذ بولاه لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ لان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ
موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منتف على ذلك التقدير
فلا يمكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتقاضه بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع اللفظ له
ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فالاولى ان يقال فهم المعنى عند اطلاق
اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه لازم للمعنى الموضوع له وحيث ذهبت الدليل سامعا عن النقص
لا يقال اننا نفهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالاته على ذلك
المعنى التزامية ولا لزوم ذهني وايضا المعينات دالة على معانيها وليست من لوازم ذهنية
لان فهمها منها بعد كلفة ومزيد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول
فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى الاول
وان اعتبر في بعض العلوم المعنى الثاني فلا دلالة للفظ اذا فهم المعنى منه بالقرينة بل الدال المجموع
والمعينات ان لم ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها الى لوازمها فدلالاتها عليها
ممنوعة والا فلا نقض ولا يشترط اللزوم الخارجي اى تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه
اذ لو كان شرطا لتحقيق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل لان العدم كالمسمى يدل على الملكة
كالبحر بالالتزام مع عدم اللزوم الخارجي بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخلية فيه) هذا جواب
عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثلث وتقريره ان دلالة اللفظ المركب
خارجية عنها لانها ليست مطابقة اذا الواضع لم يضعه لمعناه ولا تضمننا لان معناه ليس جزأ للمعنى
الموضوع له ولا التزاما ان ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما لم يكن الوضع متحققا
فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يتخلو اما ان يكون موضوعا
لمعنى اولا يكون وايا ما كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا فظاهر واما اذا لم يكن فلان دلالاته
لم تكن وضعية والكلام فيها فنقول الدلالة الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى
الموضوع له والا لما كان دلالة التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما
القوم به فيكون دلالة المركب وضعية ضرورة ان لاوضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم لو قيل

ودلالة اللفظ المركب داخلية
فيه اذ المعنى من وضع اللفظ
المعنى وضع عينه لمعناه او وضع
اجزائه لاجزائه بحيث تطابق
اجزاء اللفظ اجزاء المعنى
ودلالة هيئة التركيبات
بالوضع ايضا من

ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلية فيه اى
 فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة المطابقة ليس وضع
 عين اللفظ لعين المعنى فقط بل احدا لآخرين اما وضع عينه او وضع اجزائه لاجزائه بحيث
 تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات
 واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس يلزم ان يكون مطابقة لان دلالة على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على
 اجزاء المعنى وهى قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اوله فلا نه
 لا يدفع المنع واما ثانيا فلان السائل ربما وجد سؤالا بالنسبة الى معاني الاجزاء المطابقة فتكون
 دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن تطبيق الجواب عليه
 بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات الثلاث وانتفاء الوضع ممنوع والتفصيل
 هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفردى او على مدلول احدهما من اولى ما لا يكون هذا
 ولا ذلك كلاهما للمجموع من حيث هو مجموع اما دلالة على مدلول مفردى فلا يخلو اما ان تكون
 على مدلول مفردى او على مدلول واحد لمفردى والثاني ان تكون دلالة على ذلك المدلول
 اما بالتضمن او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالة على بالتضمن
 سواء كان مدلول لا تضمنيا لهما او مطابقا لاحدهما وتضمنيا او التزاما ميبا للآخر وتضمنيا
 لاحدهما والتزاما ميبا للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالة على بالالتزام والاول يخصر
 في ستة اقسام لان دلالاتى المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام او دلالة
 احدهما بالمطابقة والاخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة والاخر بالالتزام او دلالة احدهما
 بالتضمن والاخر بالالتزام فالاول ان يكون كل من اللفظين دالا على معناه بالمطابقة
 فيكون المجموع كذلك الثانى ان يكون كل منهما دالا على معناه بالتضمن فيكون دلالة
 المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما
 على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة مشاء الرابع ان يكون
 احدهما دالا بالمطابقة والاخر بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان
 حساس لان مجموع الجزء وجزء الجزء جزء الكل الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والاخر بالالتزام
 فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان مشاء او قابل
 صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والاخر بالالتزام فالمجموع دال
 بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الناطق مشاء او قابل صنعة
 الكتابة حساس واما دلالة المركب على احد مدلولى مفردى فهى تكون بالتضمن ان كانت دلالة
 المفرد بالمطابقة او بالتضمن وبالالتزام ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا يكون
 مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون الا بالالتزام لان مدلوله المطابق انما يكون مدلولات مفرداته
 المطابقة ومدلوله التضمنى انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تتحصر في خمسة عشر
 ودلالة المركب في جميع هذه الاقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا تحقق الامرين
 في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء المعنى فلان
 من اجزاء اللفظ الجزء الضرورى اعنى الهيئة التركيبية وهى ليست موضوعا لمعنى فانه لو كانت
 موضوعا لمعنى لما كان التركيب بمجرد اضافة المركب بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه وليس
 كذلك اجاب بان اللفظ المركب كما انه مشتمل على اجزاء مادية كلفظى الانسان والكتاب في قولنا
 الانسان كاتب وجزء ضرورى وهو الهيئة الحاصلة من تألف احدهما بالآخر كذلك معناه مشتمل
 على اجزاء مادية كمعنى الانسان ومعنى الكاتب وجزء ضرورى وهو نسبة احدهما الى الآخر
 وكما ان الاجزاء المادية اللفظية موضوعات بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية

اللفظية موضوعة بأزاء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعة بالشخص
لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التراكيب بحسب اختلاف اللغات والى هذا
السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر فان احدا الامر
لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثالث او انحصارها في المطابقة لانه ان اريد بالوضع
الشخصي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالشخص ولو اريد به الوضع النوعي يلزم الامر
الثاني لان المدلول التضمني والالتزامي مجازي واللفظ موضوع بأزاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما سمعته من ائمة الاصول والحق في الجواب ان يقال لانم ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ
وانما يكون جزءا لو كان لفظا سليما لكن لانم انه جزء معتبر في التركيب فان المعتبر ما يكون له ترتيب
في السمع على ما سيجي (قوله والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات
الثلاث بالزوم وعدمه وهي باعتبار مقايضة كل منهما الى الاخرين منحصرة في ست فالتضمن
والالتزام يستلزمان المطابقة لانهما تابعان لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع
وانما قيد بحيثية التبعية احترازا عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع الاخص وهذا
هو المستطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم مخطئون في اليسان اما اولا
فلان الامر في التبع بعكس ما ذكره ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل فلو قلنا
التضمن ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم
الكل من اللفظ اعني المطابقة فهم الجزء مطلقا لا فهم الجزء من اللفظ فنقول ما لم يفهم الجزء
من اللفظ يمنع فهم الكل منه والعلم به ضروري وكذلك في بعض الوازم كافي الاعداد والممتلكات
واما ثانيا فلان الكبرى ان قيدت بالحيثية لم يتكرر الوسط والا كانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح
البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد
بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو جزء
ولا ريب في ان دلالة على جزء المسمى من حيث هو جزء لا يتحقق الا اذا دل على المسمى وكذلك
دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى من حيث هو خارج لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول
انهما مستلزمان للوضع وهو مستلزم للمطابقة فاستلزمانها والمطابقة لا تستلزم التضمن لانه
قد يكون مسمى اللفظ بسيطا كالوحدة والنقطة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن لانتهاء الجزء
ولا الالتزام لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى اي البين بالمعنى الاخص
وحينئذ تتحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا انما يفيد عدم العلم بالاستلزام
لا العلم بعدم الاستلزام والاولى ان يقال لو تحقق الاستلزام لكان كلما تعقلنا شيئا تعقلنا معه
شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا تعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن سائر اخباره وما قد سبق
الى بعض الخواطر من انه يفرض ذلك الى تصور امور غير متشابهة فلا يكاد يخفى ضعفه لجواز
الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بمرتبة او بمراتب اذا امتناع في تحقق الملازمة الذهنية
من الطرفين كما في المتضايين وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما ينسأ
واقله انها ليست غيرها والدال على الملزوم دال على لازمه البين بالالتزام اجاب بان قوله كون
المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به ان يبين بالمعنى الاخص فمنوع اذ كثيرا ما تصور شيئا ولا يخطر
بالناس غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به ان يبين بالمعنى الاعم فسلم لكن لا يفيد اذ المعتبر
في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى الاخص اللزوم الخارجى يبطل
قولكم انه المعتبر في الالتزام والالم يكن اخص من المعنى الثاني لاعتبار اللزوم الخارجى فيه فان المعتبر
فيه او كان اللزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان كان بالمعنى الثاني لم

والتضمن والالتزام يستلزمان
المطابقة ولا تستلزم المطابقة
التضمن لجواز كون المسمى
بسيطا ولا الالتزام لجواز ان
لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه
فهمه واما كونه ليس غيره فغير
بين بهذا المعنى بل بمعنى انه
اذا علم مع المسمى علم كونه
لازماله هو الاول المعتبر

تعريف الشيء بنفسه لانا نقول المعنى الثاني مطلق اللزوم اعم من الذهني والخارجي
لا يقال اذا حصل لنا شعور بماهية فان لم يتميز بينها وبين غيرها فلا شعور بها لان كل شعور به
موجود في الذهن وكل موجود متميز عن غيره وان ميرتا بينهما فلا خفاء في ان التميز يستلزم تصور
الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بمطلق الغير لانا نقول لانا ان لم يتميز بين الماهية وبين غيرها
فلا شعور بها نعم انها متميزة عن غيرها في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علمنا بامتيازها عن غيرها
والالزام من كل تصور تصديق وليس كذلك واما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما لان انفكاك
التضمن عن الالتزام في المركبات الغير الملزومة وانفكاك عنه في البسائط الملزومة وانما اهملها
المصنف لاتصاحبهما مما ذكر في المطابقة فان قيل اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب
يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهم من حيث هما كل وجزء يفهم التركيب
بالضرورة وهو امر خارج عن المسمى فالتضمن يستلزم الالتزام فنقول هذه مغالطة من باب
اشباه العارض بالمعروض فان المنفهم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية
والجزئية المستلزم لفهم التركيب على ان فهم الجزئية او الكلية لو كان لازما لكن في بيان المطلوب
(قوله واطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة) قد وقع في كلام الامام والكشي
ان دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجازان ولا يستتاب في ان الدلالة ليست حقيقة
ولامجازا والالزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق
اي استعماله فيه بطريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضع له واطلاقه على مدلوله التضمني
او الالتزامي بطريق المجاز لانه استعمال في غير ما وضع له اللفظ وانما لم يقل حقيقة ومجاز لانها
لفظان لاستعمالان (قوله الثاني قيل دلالة الالتزام مهجورة في العلوم) قد اشتهر في كلام القوم
ان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم وانما قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات فان ارادوا
بذلك ان اللفظ لدلالة له على اللازم البين فبطلانه بين اذ لا معنى لدلالة اللفظ على شيء
الا فهمه منه واللازم البين من فهم من اللفظ قطعاً وان ارادوا به الاصطلاح على عدم استعمال
اللفظ في المدلول الالتزامي فذلك مما لا يناقش فيه فلا يطلب بالحجة ويمكن ان يقال المراد منه
امر ثالث وهو عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تصحيحه
بالدليل او تخيار الامر الثاني ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح
فانه لو لم يكن له سبب كان عبثاً وقد احتجوا عليه بانها عقلية اذ اللفظ لم يوضع بازاء المدلول
الالتزامي فتكون مهجورة لان الغرض من الالفاظ استفادة المعاني منها بطريق الوضع وتقضها
الغزالي بالتضمن وتوجيهه اما اجمالا فبان يقال دليلكم ليس بصحيح بجميع مقدماته اذ لو صح لز
ان يكون دلالة التضمن مهجورة لانها ايضا عقلية فان قيل دلالة التضمن اقوى لكون مدلولها
جزأ من المسمى ولا يلزم من هجر الاضعف هجر الاقوى فنقول لما كانت العلة لهجرتها كونها
عقلية وهي متعققة في دلالة التضمن يلزم هجرها بالضرورة قضاء بالعلة وان ضم اليها ضعفها
اقتصرتا على المنع واما تفصيلا فبانه ان عني بذلك كونها عقلية صرفه لا مدخل للوضع
فيها فهو ممنوع ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج من مسماه لا يكون الابتوسط وضعه له
وان عني به كونها بمشاركة من العقل فسلم لكن لا يوجب هجرها كما في دلالة التضمن وتمسك
الغزالي في ذلك بان الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون للفظ واحد مدلولات غيره متاهية
والثاني باطل بيان الملازمة ان اللوازم غير متاهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد مما يغيره وهو غير
متناه اعتبارا يوجب اعتبار غير المتناه في مدلول اللفظ واجاب الامام عنه بمنع الملازمة وانما تصدق
ان لو اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متاهية فان قيل اللوازم البينة

واطلاق اللفظ على مدلوله
المطابق بطريق الحقيقة
وعلى الاخيرين بطريق المجاز
من

الثاني قيل دلالة الالتزام
مهجورة في العلوم فان اريد به
عدم الدلالة فقد بان بطلانه
اذ لا معنى لدلالة اللفظ على
المعنى الا فهمه منه وان اريد به
الاصطلاح عن عدم استعمال
اللفظ في مدلوله الالتزامي
فكيف يطلب بالحجة وقد احتجوا
عليه بانها عقلية ونقصه
الغزالي بالتضمن وتمسك
بلائها في اللوازم واجاب عنه
الامام بان البينة متاهية وتمسك
بانه لو اعتبر اللازم البين
لم ينضبط لاختلافه بالاشخاص
والالم يفد وجوابه انه لو اعتبر
البين مطلقا انضبط المدلول
من

ايضا غير متناهية اما ولا فلان لكل شئ لازما ينال واقله انه ليس غيره فكل شئ فرض فله لازم ولا لازمه لازم فلكل شئ لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شئ لازما بالضرورة وذلك اللازم اما قريب او بعيد واما ما كان ينتهي الى اللازم القريب فيكون لكل شئ لازم قريب ويكون لذلك اللازم لازم ايضا قريب وهم جرا وكل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شئ لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تناهي اللوازم البينة بالمعنى الاعم والعبرة بالزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا بالمعنى الاعم على ما مر فنقول لانم ذهب سلسلة الزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتلازم الشئ من الطرفين بواسطة او غير واسطة سلمنا لكن اللازم البين للزم البين للشئ لا يجب ان يكون لازما ينال ذلك الشئ فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة للشئ واحد والكلام فيه على ان التمسك اوضح لزم انتفاء الدلالة الالتزامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الالتزام يكون للفظ مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره وتمسك الامام بان الاعتبار في الالتزام اما الزوم البين او مطلق الزوم واما ما كان تكون دلالة الالتزام مهجورة اما اذا كان الاعتبار للزوم البين فلا اختلاف باختلاف الاشخاص فلا يكاد ينضبط المدلول واما اذا كان الاعتبار مطلق الزوم فعدم تناهي اللوازم وامتناع افادة اللفظ ايها كما ذكره الغزالي وجوابه اننا نختار ان الاعتبار للزوم البين قوله فمح لا ينضبط قلنا لانفسنا وانما لم ينضبط لولم يعتبر البين مطلقا اي بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كما بين المتضامين فلا خفاء في الانضباط لانفعال الاعتبار اما للزوم البين المطلق او مطلق الزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان الاعتبار مطلق الزوم فلما مر واما اذا كان الزوم المطلق فلجواز تعدد اللوازم المطلقة فلم يتعين المراد لانا نقول اذ لم يتعدد يتعين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب هجر الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الالتزامي يتعدد فلو اوجب الاختلاف والعدد الهجر لم يمكن لدلالة ما اعتبره والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامي فان لم يكن هنالك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح اذ السابق الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة للمراد فلا خفاء في جوازه. غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجويزه في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى مجوزون اذ قد بين ان المراد ليس انتفاء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مهجورة بل الاستعمال مهجورا فاطاعوا الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي بل هو جار في سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها نعم انها مهجورة في جواب ما هو اصطلاحا بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤل عنه وعلى اجزائه بالالتزام كما لا يجوز ذكر ما دلالة على المسؤل عنه بالتضمن لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير اجزائه فلا يتعين المساهمة المطلوبة واجزاؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على المسؤل عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام مهجورا كلا وبعضها بالمطابقة معتبرة كلا وبعضها بالتضمن مهجورا كلا معتبرا بعضا وسيتكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب) قد عرفت فيما سلف ان نظر المنطقي في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يقين ان اي مركب يدل على القول الشارح كالمركب التقيدى واني مركب يدل على القضية كالحبري وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الحجة فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ

الثالث اللفظ اما مركب
يقصد بجزء منه دلالة التضمن
على بعض ما يقصده حين ما
يقصده واما مفرد يقابله
والمركب يسمى قولاً ومؤلفاً
وقيل المؤلف هذا والمركب
ما يدل جزؤه لعل جزء المعنى
من

الموضوع لمعنى وانما ترك هذا القيد بناء على ما سبق من ان نظير المنطوق مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اريد به مطلق اللفظ لا ينتقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظا مفردة وقدم تعريف المركب على المفرد لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكية والاعدام انما تعرف بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول ان اللفظ المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد مالا يدل جزؤه على شئ واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كعبد الله علما واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه بل بارادة اللفظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون جزء مثل عبد الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده غير التعريف الى اللفظ الذي يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللغة والالفاظ واحد بزاء زيد معنى يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يترتب في المسموع ليخرج الفعل الدال بمادته على الحدث وبصيغته على الزمان وهو اعم من التحقيق والتدبر حتى يدخل فيه مثل اضرب وبالدلالة ما ذكره اللفظ جنس وباقي القيد فصل ومحصلها ان يكون للفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له جزء ولا يدل على شئ كزيد او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله او يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا كالحوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل على جزء المعنى المقصود اعني الذات المشخصة التي هي ماهية الانسان مع الشخص دلالة مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العلمية والمفرد ما يقابل المركب وهو الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا فيندرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يجعلوا مثل عبد الله مركبا كما جرت عليه كلمة النحاة لان نظيرهم في الالفاظ تابع للمعنى فيكون افرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعنى وكثرتها لا لوحدة الالفاظ وكثرتها لا يقال تعريف المركب غير جامع وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني او الالتزامي ليس جزؤه مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد ويخرج عن حد المركب لاننا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة وبعدم الدلالة في المفردات فتفاوتها من ساير الوجوه فالركب ما يكون جزؤه مقصودا الدلالة باى دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد مالا يكون جزؤه مقصودا لدلالة اصلا على جزء المعنى وحيثئذ يندفع النقض لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء معناه المطابق لا على جزء معناه التضمني او الالتزامي فقديمورد القسمة بالمطابقة فعاد عليه النقض بالمركبات المجازية جمعا ومنعا واللفظ المركب يسمى قولا ومؤلفا ويرى ما يفرق بين المركب والمؤلف وتثلث القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شئ اصلا وهو المفرد او يدل على شئ فاما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب وهذا هو المنقول عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزؤه لا على جزء المعنى وعلى هذا لا تكون القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم الا ان يزداد في تعريف المركب او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصد به

والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
الاول انه ان دل على معنى
وزمان بصيغته فهو الكلمة والا
فان دل على معنى تام اي يصح
ان يخبر به وحده عن شيء فهو
الاسم والا فهو الاداة والكلمة
اما حقيقة تدل على حدث
ونسبته الى موضوع ما وزمان
لذلك النسبة كضرب واما
وجودية تدل على الاخيرين
فقط ككان ويسمى اهل العربية
افعالا ناقصة لدلائها على
معان غير تامة متن

واما الشيخ فقد حسد الاسم
بانه اللفظ المفرد الدال بالوضع
على معنى مجرد عن الزمان
وهذا يتناول الاداة وان شرط
في الاداة دلالتها على معنى
غير تام دخل فيه الكلمة
الوجودية متن

(قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه) للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار
المفهوم احرى عن المركب فيه لما عرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على
المركب طبعا قدمه ومنعا فالمفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته
ووزانه وهو الكلمة اولاديل ولا يخج اما ان يدل على معنى تام اي يصح ان يخبر به وحده عن شيء
وهو الاسم اول وهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما اطلق المعنى في حد الكلمة دون
الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان تامة وقيد الزمان بالصيغة ليخرج
عنه الاسامي الدالة على الزمان بجوهرها ومادتها كاللفظ الزمان واليوم والامس والصبوح والغروق
والمقدم والمتأخر واسماء الافعال وانما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لا اتحاد المدلول
الزمانى باتحاد الصيغة وان اختلفت المادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اتحدت المادة
كضرب ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها
فان اريد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد بها الحروف الاصول
فربما اتحدان والزمان مختلف كما في تكلم يتكلم وتغافل يتغافل على انه لو صح ذلك فالتام يكون في اللغة العربية
ونظر المنطقي يجب ان لا يختص بلغة دون اخرى وربما يوجد في لغات اخرى ما يدل على الزمان باعتبار
المادة وانما قيد وحده في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بها مع ضمنية كقوانا
زيد لاقام وانما رتب الالفاظ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها عدم والملكة متقدمة على العدم والكلمة
اما حقيقة ان دلت على حدث اي امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى موضوع ما وزمان
تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع ما وزمانها الماضي وفيه استدراك
لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت على الاخيرين فقط يعني انها لا تدل على
امر قائم بمرفوعها بل على نسبة شيء ليس هو مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرير الفا على
على صفة وعلى الزمان ككان فانه لا يدل على السكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بعده وانا سميت
وجودية اذ ليس مفهومها الاثبات نسبة في زمان ويسمى اهل العربية افعالا ناقصة لدلائها
على معان غير تامة اي لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا يخطا طها عن درجة الافعال الحقيقية
التامة بنقصان مدلول واحد وانها لا تنفي تامة بمرقعاتها بخلاف ساير الافعال وهذا انسب
بنظرهم (قوله واما الشيخ فقد حسد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع
على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالتعريف ان لا يدل على زمان فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة
والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون
قائما بغيره كصح صحة فان الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان معتز به وصح يدل على صحة
موجودة في زمان فاللفظ جنس ويخرج بالمفرد المركبات وبالدلالة المهملات وبالوضع الالفاظ
الدالة بالطبع والعقل وبالزمان الاسماء الغير الدالة على الزمان وبقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم
والزمان وامس والمتقدم والمتأخر والماضي والمستقبل اذ ليس لها معان يكون الزمان خارجا عنها
مقارنا لها ويقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبوح والغروق وحيث تدل على داخلة في حد الاسم
واما الزيادة الاخيرة فاورد الشيخ فيها كلاما محصلا سؤل وجواب وتقرير السؤال ان هذا القيد
مستدرك لان تميز الكلمة عن ساير اغيارها حاصل بدونه وتقرير الجواب ان اراد القيد في الحدود
لا يجب ان يكون لاجل التميز بل ربما يكون للاحاطة التامة بتمام الحقيقة والدلالة على كمال الماهية
على ما هو دأب المحصلين في صناعة التعديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الا انه يحتاج
اليه في الاحاطة بتمام الماهية فان مما يتقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها منها

وقال الشيخ ايس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان لفظ المضارع غير الغائب فعل عندهم ولا يجوز كونه كلمة عند المنطقيين لكونه مر كبا لاحتماله الصدق والكذب ولدلالة الهمزة والياء والنون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه فانه يحتمل الصدق والكذب لدلالته على ان شيئا ما غير معين وجد له المصدر كما يدل باقي الفاظ المضارعة على ان شيئا معيناً وجد له ذلك واجاب عنه بانه لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجد له المصدر لصدق بوجوده لاي شيء كان فامتنع حله على زيد فعنه ان شيئا متعينا في نفسه وعند القبائل مجهولا عند السامع وجد له ذلك فلم يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك بخلاف باقي الفاظ المضارعة لدلالته على موضوع معين وهذا ضعيف لان باقي الفاظ المضارعة لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يضمن فيه من الضمير الذي هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيتين تدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا تدل على معنى زائد فوجب التركيب وقد سلم ان المضارع الغائب كلمة وقال ايضا الماضي والاسم المشتق لتركبه من المصدر مع صبغة خاصة يدل كل منهما على بعض المعنى يجب كونه مر كبا

الى الزمان ضرورة انه مالم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد بالطريق الاولى واعترض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطرود لدخول الاداة فيه ثم استشعر بانه بما يمنع ذلك لا اعتبار المعنى التام فالجاب بقوله وان شرط وتوجيهه ان يقال ابتداء احدا الحدين ليس بمطرود اما حد الاسم او حد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة فيكون حد الاداة لفظا اداليا معنى غير تام فيدخل فيها الكلمات الوجودية فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر واعلم ان الشيخ ذكر في آخر الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى من كتاب الشفاء ان الكلمات والاسماء تامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصرح ان يخبر عنها او بها وحدها والادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة وهي توابع الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال وهذا الكلام موضح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة فيخرج عنهما الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسما الى اربعة اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى دلالة تامة او لا يدل فان دل فلا يخلو اما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة وهو الكلمة او لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على الزمان فهو الكلمة الوجودية او لا يدل وهو الاداة لا يقال من الاسماء مالا يصرح ان يخبر عنها او بها اصلا كبعض المضمرات مثل غلامى وغلامك ومنها مالا يصرح الامع الضمائم كالموصولات فانتقض بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لانا نقول لما تصفح الالفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءا من الاقوال التامة والتفعية النافعة في هذا الفن وبعضها لا ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئها وما لا يكون كذلك ومن الثاني ما يناسبها ويتبعها ما اريد تمييز البعض عن البعض فخصص كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الالفاظ من جهة المعنى واما نظر النحاة فن جهة نفسها فلا يلزم تطابق الاصطلاحين عند تغاير جهتي النظرين فاندفع النقوض لان الالفاظ المذكورة ان صرح الاخبار بها او عنها فهي اسماء وافعال والافادوات غايبة ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح النحاة ادوات باصطلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك (قوله وقال الشيخ ايس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين) وما يؤيد ما ذكرناه آنفا ان الشيخ قال في الشفاء ليس كل ما تسميه العرب فعلا كلمة عند المنطقيين لان المضارع الغير الغائب اى المتكلم والمخاطب فعل عندهم وليس كلمة اما انه فعل عندهم فظ واما انه ليس بكلمة فلان المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركب ولا شيء من المركب بكلمة فلا شيء من المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة يسان الكبرى ظاهر واما بيان الصفرى فن وجهين الاول ان المضارع المخاطب والمتكلم محتمل للصدق والكذب وكل محتمل للصدق والكذب من كى الثاني ان المضارع المخاطب والمتكلم يدل جزء لفظه على جزء معناه وكل مادل جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب يسان الاول ان الهمزة تدل على المتكلم المفرد والنون على المتكلم المتعدد والياء على المخاطب ثم اورد على كل واحد من الدالين اعتراضا اما على الاول فهو انه لو صرح ما ذكرتم يلزم ان يكون المضارع الغائب مر كبا لاحتماله الصدق والكذب ايضا فانه يدل على ان شيئا غير معين في نفسه وجد له المصدر كما ان المتكلم مثلا يدل على ان شيئا معيناً في نفسه وجد له المصدر فكما ان الثاني يحتمل الصدق والكذب كذلك الاول لان الفرق بالتعين وعدمه لا يؤثر في احتمال الصدق والكذب وعدمه واجاب بان معناه ليس ان شيئا ما غير معين في نفسه وجد له المصدر والاصدق بوجود المصدر لاي شيء كان في العالم فيمتنع حله على زيد لان ما وضعه غير معين لا يصرح اطلاقه على ما يقابله وفيه نظر ان المراد بغير المعين ليس ما اعتبر فيه عدم التعين بل ما لا يعتبر فيه التعين ولو صرح ذلك كانت المقدمة القائلة

بانه يصدق بوجود المصدر لاي شيء كان مستدركة ويمكن ان يقال لو كان معناه ان شئنا ما وجد له
المصدر لامتنع حمله على زيد لان استناد المصدر الى امر ما يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع
المعين واستناده الى الموضوع المعين يوجب انحصار صدقه فيه وتناقى اللوازم يدل على تنافي
اللزومات فلو حمل على الموضوع المعين يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال فاذن معناه ان شئنا ما
معينا في نفسه وعند القائل مجهولا عند السامع وجد له المصدر فلم يحتمل الصدق والكذب مالم
يصرح بذلك المجهول بخلاف باقي الفاظ المضارعة لتعين موضوعاتها هذا تقرير كلام الشيخ
على ما نقله المصنف وصاحب الكشف ونحن نقول في المنقول اشكال وفي النقل اختلال اما الاشكال
فن وجوه احدها ان يمشي لو كان دالا على ان شئنا معينا في نفسه يمشي فاذا اطلق فلا بد ان يفهم
هذا المعنى منه اذ لا معنى للدلالة الا لفهم ولا شك في احتمال الصدق والكذب فان الحكم لا يستدعي
الاتصور المحكوم عليه بوجدهما والسامع ههنا متصور لشيء غير معين عنده متعين في نفسه جرى
الحكم عليه بانه يمشي فلا بد من احتمال الصدق والكذب وثانيها انه ينتقض بمثل قولنا ضرب
رجل فان رجلا شئ معين في نفسه مجهول التعيين عند السامع فلو كان عدم التعيين عند السامع يوجب
عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية ما في كلامه عدم احتمال
الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه
وهو المعبر في احتمال الخير والصدق والكذب واللام يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحت اخبرنا فانه
لا يحتمل الصدق والكذب عند الجميع فضلا عن السامع واما الاختلال في النقل فلو حوّل بايراد
ملخص كلامه وهو ان قولنا يمشي لا يخفى في دلالة على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معينا
في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شئ ما يمشي والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قال
القابل يمشي فلو كان معناه شئ ما يمشي لكان صادقا ان كان في العالم شئ يمشي في وقت ما وكاذبا
ان سلب المشي عن جميع الاشياء دائما ومن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح
لان يحمل على زيد حتى يكون زيد شئنا ما في العالم يمشي لان هذا التركيب ليس تقييدا حتى يكون
في قوة المفرد بل خبرا يمكن ان يدخل عليه ان فيمتنع الحمل فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه
وكذا عند القائل لا بدلالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة على تعيين الموضوع فدوله لا يزيد على مفهوم
الكلمة اعني نسبة الحدث الى موضوع ما فلا يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق
والكذب ولو تأمل متأمل وانصف نفسه لا يجد بين يمشي ومشى تفاوت في ذلك فان كليهما يدلان
على النسبة الى موضوع ما معين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تعيين
الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا عرفت انها خلطت احد الدليلين
بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فامتنع حمله على زيد الواو العاطفة مكان الغاء لا يمكن تطبيق
كلامه على كلامه وانما نقله من ان معناه ان شئنا ما معينا في نفسه وعند القائل وجد له المصدر ليس على
ما ينبغي وهو مناط الاشكالات واما على الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال هب ان تلك الزوائد
تدل على معنى لكن لا تم ان هذا القدر يقتضي التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل
على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلا يمكن ان يتلفظ به
فلا يكون لفظا او لا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان المركب ما يدل جزء لفظه
على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فما لا يقتضيه حد المركب
وايضامن البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب
وتحرير اراد المصنف اما على الاول فهو ان قوله المضارع المتكلم والمخاطب واياهما معنى بياقي
الفاظ المضارعة محتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجرد محتمل لهما فهو ممنوع وان

واجاب عنه بان المعنى
من التركيب ان يكون هناك
اجزاء مترتبة اما الفاظ
او حروف او مقاطع مسموعة
تلتئم منها جملة والمصدر مع
الصيغة ليس كذلك وقال
ايضا الاسم العربي مركب
للدلالة حركة الاعراب على
معنى زائد ومن هذا بالغ
بعض المتأخرين وقال لا كلمة
في لغة العرب والفاظ المضارعة
مركبة من اسمين او اسم
وحرف لان ما بعد حرف
المضارعة ليس فعلا ماضيا
ولامستقلا ولا امرا ولا نهيا
فهو اسم ولفظ المضارعة
اما اسم او حرف وتحقيق
ذلك والاطناب فيه الى اهل
اللغوية متن

اراد به انه مع الضمير المستتر فيه كذلك فهو مسلم ان لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لاوقوف لهم على علم النحو وتقدير الضمائر يطلقون تلك الالفاظ ويفهمون المعاني التامة ولو لا انها تدل بانفسها عليهم لما كان كذلك واما على الثاني فهو ان الالفاظ ان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهمزة والتاء والتون تدل على معنى زائد قلنا منقوض بالمضارع الغائب فان الياء يدل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير بضعفه واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما حصل من مادة وهي الحروف تدل على الحدث وصورة مفترنة بهاد الف على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بان الادعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضي كون اللفظ مركبا بل المعتبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء تترتب اما الالفاظ او حروف او مقاطع مسموعة يلتئم منها جلة والمادة مع الصورة ليس كذلك والمقطع منهم من فسر بحرف مع حركة او حرفين تاتيها ساكن فضرب مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اغنى ذكر الحروف عنده ومنهم من فسر بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في الشفاء بازاء الحركة فالاولى تفسيره بالوقف لانه ينقطع عنده الكلام وقد يدل على امر زائد يوجب التركيب وقال ايضا الاسم العربي مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زائد وبما ذكر في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قايلا لا كلمة في لغة العرب وزعم ان الالفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والالكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فتعين ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيها الى اهل العربية فانه من الوظائف الجزئية ونظر هذا الفن كما سمعت لا يختص بلغة دون اخرى بل كل شاملا لسائر اللغات (قوله واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم يخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنه كما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالتخبر عنه اما ان يكون اسما او فعلا واما ما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بل لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الاعادة وشرح الجواب مسبقا بتهديد مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جاز كقولنا ضرب فلان او عن معناه ولا يخلو اما ان يخبر عنه بلفظه اي بلفظ وضع بازائه او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية وليس ايضا بممتنع كقولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فالمراد بقولنا الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح نختار من الشقين ان التخبر عنه ههنا الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لان سلم وانما يلزم لو كان التخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل التخبر عنه معنى الفعل وههنا بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قبل من انه ان اريد بمعنى الفعل مثل ضرب فلا احتياج الى قوله وههنا بلفظ الاسم لجواز الاخبار عنه مطلقا وان اريد معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فخرج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ ينقسم كالخبار عن المعنى ثلاثة اقسام فانه اذا اخبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى مثال الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل يرفع الفاعل فلا شك ان التخبر منه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه افراد الفعل التي هي الفضاظ لكن ربما اراد ان يبين انه من اى قسم فقال وعبر عنه بلفظ الاسم تنبيهها على هذه الفائدة وتأكيدها لصحة الاخبار ولئن عاد المعترض قائل لو صح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وانتالي باطل اما الملازمة فلان

واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه ان قولك الفعل لا يخبر عنه فيه خبر فالتخبر عنه فيه ان كان اسما كذب وان كان فعلا تناقض وجوابه ان المراد ان الفعل لا يخبر عن معناه معبر عنه بمجرد لفظه والتخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عنه معنى الفعل لكن ما عبر عنه بلفظه بل بالاسم وهو قولنا الفعل ولو قلنا ضرب لا يخبر عن معناه مغيرا عنه بمجرد لفظه كان التخبر عنه لفظ الفعل وهو قولنا ضرب لا يخبر عنه معنى ضرب لكون الضمير صادرا اليه ولو قلنا معنى ضرب لا يخبر عنه معبرا عنه بمجرد لفظه كان التخبر عنه معنى الفعل لكن عبر عنه لا بمجرد لفظه بل مضافا اليه غيره وهو قولنا معنى فلا تناقض في شيء من ذلك متن

سبب الثاني المفرد ان اتحد
معناه بالشخص وهو مظهر
سمى علما والا فضمير وان اتحد
للاشخاص وحصوله في الافراد
المتوهم بالسوية فهو المتواطئ
والافهو المشكك وان تعدد معناه
ووضع لاحدهما ثم نقل الى
الثاني لمنااسبة بينهما فان هجر
الاول يسمى لفظا منقولا لشرعيا
او عرفيا او اصطلاحيا على
اختلاف الناقلين والاسمى
بالنسبة الى الاول حقيقة
والى الثاني مجازا ومستعارا
ايضا ان كانت المنااسبة
الإشتراك في بعض الامور
وان وضع لهما وضعاً اولاً
ويندرج فيه المرتجل وهو
ما وضع لمعنى ثم نقل الى الثاني
للمنااسبة يسمى بالنسبة اليهما
مشتركا والى كل واحد منهما
بجمل (التقسيم الثالث المفردان
وافقه لفظ آخر في الحقيقة
سميا مترادفين والافتباينين
متن

واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المستمع بمعنى صحة
السكرت عليه فان احتمل
الصدق والكذب سمى قضية
وخبرا والا فان دل على طلب
الفعل دلالة اولية فهو مع
الاستعلاء امر ونهى ومع
الخضوع سؤال ودعاء ومع
النساي التماس والافهو
التنبيه ويندرج فيه التثني
والترجي والقسم والنداء وما غير
كلام ان لم يفده وهو اما حكم
تقييدي ان تركب من اسمين
او اسم وفعل وتفيد الاول ٧

ضرب فعل وكل فعل لا يخبر عن معناه لمجرد لفظه واما بطلان التالى فلاشتماله على التافض اذ
الاخبار فيه عن معنى ضرب لمجرد لفظه اجاب باننا لنسلم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب بل عن
لفظه لكون الخبر في معناه طائدا اليه فلو كان الخبر عنه معناه لزم ان يكون لمعنى ضرب معنى وهو
باطل واثن عاد مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر عنه معبرا عنه لمجرد نفسه فقد
اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان الخبر عنه ههنا معنى الفعل لكن لا مجرد لفظه بل مع ضميمته
اسم فلا تنافض فيه (قوله التقسيم الثاني المفرد ان اتحد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه
واحدا او متعددا فان اتحد معناه فاما بالشخص بان لا يمكن اشتراكه بين كثيرين او بالاشخص فان
اتحد بالشخص فان كان مظهرا اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والا فضمير او حذفه اولى لكليته
وان اتحد لا بالشخص فان كان وقوعه على افراد المتوهم سواء كانت موجودة او لا على السوية
فهو المتواطئ لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه عليها لا بالسوية فهو المشكك لانه يشكك
الناظر في انه من المشترك او من المتواطئ من حيث تفاوت افراده وتشاركها في معناه والتشكيك قد
يكون بالتقدم والتأخر كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقصد يكون
بالاولوية وعدمها كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم واثبت واقوى منه في الممكنات والفرق
بين هذا والاول انه قد يكون المتأخر اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالقياس الى الحركة الفلكية
والاجسام الكائنة وقد يكون بالشدة والضعف كالبياض بالنسبة الى الثلج والعاج وان كان معنى اللفظ
متعددا فاما ان يتخلل بينهما نقل او لا فان تخلل فاما ان يكون ذلك النقل لمنااسبة او لا فان كان لمنااسبة فان
هجر الوضع الاول يسمى منقولا لشرعيا او عرفيا او اصطلاحيا على اختلاف الناقلين من الشرع
والعرف العام والخاص وان لم يهجر الوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثاني
بجازا فان كانت المنااسبة هي المشاركة في بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل الشجاع
والا فغير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل للمنااسبة فهو المرتجل وان لم يتخلل بينهما نقل
بل وضع لهما وضعاً اولاً يسمى بالنسبة اليهما مشتركا وبالنسبة الى كل واحد منهما بجمل والمرتجل
يندرج في هذا القسم من وجه لانه لما لم تعتبر المنااسبة فكانه لا ملاحظة للوضع الاول ولا نقل وايضا
المفرد اذا اعتبر بالقياس الى مفرد آخر فان كان موافقا له في المعنى سميا مترادفين وان كان مخالفا له
سميا متباينين هذا هو الكلام في الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام ان افاد المستمع)
اللفظ المركب اما تام او ناقص ويسميان كلاما وغير كلام والكلام ما يفيد المستمع بمعنى صحة السكرت
عليه اى لا يفتقر في الافادة الى انضمام لفظ اخر ينتظر لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به
ولما كان المقيد مقولا بالاشتراك على مقابل المهمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا
وعلى ما يفيد فائدة جديدة فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا منه وعلى ما يصح السكرت عليه فسر به
اقامة قرينة الاشتراك على ما تقتضيه صناعة التعريف فيدخل فيه ما يفيد فائدة متجددة كقولنا زيد
قائم وما لا يفيد فان احتمل الصدق والكذب يسمى خبرا وقضية وهو المنتفع به في المطالب
التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا فلا يحتمل الصدق وايضا
الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفهما بهما دور لا تاغول المراد احتمال الصدق والكذب
بحسب مفهومه وتعين احدهما بحسب الخارج لا ينافيه المراد بالواو الجماعة او القاسمة فلا عبرة
الا باحدهما وامتاع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر نوع وعلى تقدير تسليمه فاهية الخبر واضحة
عند العقل لانها لما اشبهت بغير الماهيات احتيج الى تمييزها وتعيينها فلها اعتبار ان من حيث
هى ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هى
هى ومعرفة ما من حيث انها مدلول الخبر متوقف عليها فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل

٧ بالثاني واما ان لا يكون كذلك
كالتركيب من اسم واداة او فعل
واداة وزعموا ان الكلام لا يتألف
الا من اسمين او من فعل واسم
ونقص بالنداء واجيب عنه
بان النداء في تقدير الفعل قيل
عليه يانه لو كان كذلك لاحتمل
الصدق والكذب واجيب عنه
بان ما في تقدير الفعل انما
يحتملها اذا كان اخبارا
لانشاء يدل عليه الفاظ العقود
كقوله بعث وامثاله من

على طلب الفعل دلالة اولية اي اول بالذات اولا فان دل وكان مع الاستعلاء فهو امر ان كان الفعل
المطلوب غير كف ونهي ان كان كفا ولا فهو مع التماس مع الخضوع سؤال ودعاء وانما قيد
الدلالة بالاولية ليخرج الاخبار الدالة على طلب الفعل فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على
طلب الفعل بل على الاخبار بطلب الفعل والاخبار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فدلالته على
طلب الفعل بواسطة الاخبار به لا بالذات والاول ان يقال التقييد للفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار
في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعها عن الدخول فكيف
يخرج بالعقود والاخراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليت زيدا يضرب ولعل الله يحدث بعد
ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تمنيه او ترجيه وان لم يدل على طلب
الفعل دلالة اولية فهو التنبه ويندرج فيه التنبه والرجى والقسم والنداء والاستغهام والتعجب
والفاظا العقود واما غير الكلام فاما ان يكون الثاني فيه قيما للاول اولا والاول المركب التقيدي
وهو النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الا من اسمين او اسم وفعل لان المقيد موصوف والمقيد
صفة والموصوف لابد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم التقيدي اشارة الى
الحكم الخبري فالجواب الناطق معناه الحيوان الذي هو ناطق فكما يستدعي الخبري التركيب
من اسمين او اسم وفعل فكذا التقيدي والثاني غير التقيدي كالتركيب من اسم واداة وزعم النحاة
ان الكلام لا يتألف الا من اسمين او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه
لا يكون الا اسما والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في انتفاضة بالقضية
الشرطية ولا محيص عنه الا يخصص الد عوى بالقول الجازم ونقص ايضا بالنداء
فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه
لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطايا مع ثالث
لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك وجوابه منع الملازمين وانما تصدقان لو كان الفعل المقدر به
اخبارا لانشاء غاية ما في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم منه ان يكون اخبارا
في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود (قوله الباب
الثاني في مباحث الكلبي والجزئي) بعد الفراغ من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث
الكلبي والجزئي وليس للجزئي في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث واصاحبه
عن النظر فيها غنى قال الشيخ في الشفاء انا لا نستغل بالنظر في الجزئيات لكونها لا ينشأها واحوالها
لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئيتها يفيدنا كما لا حكميا او يبلغنا الى غاية حكمية بل الذي
يهتمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب الى فصلين تفرقة
بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلبي والجزئي وبيان اقسام
الكلبي واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول في تعريف الكلبي والجزئي وبيان اقسام
او جزئي لانه اما ان يمنع نفس تصوره اي يمنع من حيث انه متصور ومن وقوع الشركة فيه ولا يمنع فان منع
فهو الجزئي كزيد وهذا الانسان والا فهو الكلبي كالانسان فان له مفهوم مشترك بين افراده بان يقال
لكل واحد منها انه هو وانما قيد المنع بنفس التصور ليخرج بعض اقسام الكلبي وهو الذي يمنع فيه
الشركة لنفس مفهومه بل لا يخرج كواجب الوجود واللفظ الدال عليها يسمى كليا وجزئيا
بالجمعية والعرض تسمية الدال باسم المدلول وهما معا اعتراضات لايح اشارة اليها من فوايد احداها
انه لا معنى للاشتراك بين الكثيرين انه يتشعبا ويتجزأ اليها بل مطابقة لها على ما صرحوا به وحيث
او تصور طائفة من الناس زيدا مثلا كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة العقلية التي
في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي هي فيجب ان يكون زيد كليا وجوابه ان الشركة ليست هي

الباب الثاني في مباحث الكلبي
والجزئي وفيه فصول الاول
في تعريفهما واقسام الكلبي
واحكامه وفيه مباحث
الاول المفهوم ان منع نفس
تصوره من الشركة فهو
الجزئي والا فهو الكلبي امتنع
وجود افراد المتوهمه
في الخارج او امكن ولم يوجد
او وجد واحد فقط مع امكان
غيره او امتناعه او كثير متناه
او غير متناه من

المطابقة مطلقا بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين وقد صرح به الشيخ حيث قال كلبي هو
 المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يمنع نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة كما ان الانسان
 معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتتمام
 التحقيق لهذا المقام مذکور في رسالتنا في تحقيق الكليات فن اراد الاطلاع عليه فليطالع ثم
 وثانيهما ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال التصور
 في حد الجزئي غير مستقيم وايضا المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل في العقل لا يتناول
 الجزئي ونجيب باننا لانم ان الصور العقلية كلية فان ما يحصل في النفس قد يكون باآلة وواسطة
 وهي الجزئيات وقد لا يكون باآلة وهي الكليات والمدرک لبس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه
 بواسطة وذلك لا ينافي حصول الصور المدركة في النفس او نقول التصور هو حصول صورة
 الشيء عند العقل على ما فسرنا به في صدر الكتاب فان كان كليا فصورته في العقل وان كان جزئيا
 فصورته في آله وعلى هذا الاشكال وثالثهما ان قيد النفس في التعريف مستدرک لانه يتم بدونه
 كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشراكة والكلبي ما لا يمنع تصوره منه والجواب انه
 لما اخذ التصور في تعريف الكلبي والجزئي علمنا ان الكلية والجزئية من عوارض الصور الذهنية
 فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية ما لا يمنع الشراكة كان حقيقة الخارجية كذلك
 لان الصور الذهنية مطابقة للحقايق الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشراكة في الخارج هف
 فاذيل هذا الوهم بان منع الصور الذهنية للشراكة وعدم منعها لبس بالنظر الى ذاتها بل من حيث
 نفس تصورها فنفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشراكة لاذاته فالتقييد بالنفس لازالة هذا الوهم
 وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افراده المتوهم او امكن ففيه تنبيه وتقسيم اما التنبيه فهو
 ان قوما حسبوا ان الكلبي مشترك بين كثيرين لابد ان تكون افراده موجودة في الخارج وذلك
 انهم لما سمعوا ان الكلبي مشترك بين كثيرين تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج فنبه على فساد
 هذا الظن لجواز امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراك بين كثيرين
 بحسب العقل وامكان صدقه عايم المجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكلبي على كثيرين معتبرا
 لم تكن الكليات الفرضية مثل نقبض الامكان العام والاشياء كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه
 الا امكان العام والاشياء لاننا نقول المراد بالصدق لبس هو الصدق في نفس الامر بل ما هو اعم مما هو
 بحسب نفس الامر والفرض العقلي فالاعتبار امكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا ولم يكن
 وسواء فرض العقل صدقه ولم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلفرض الجزئي صادقا
 على اشياء كما نفرض صدق الاشياء عليها لاننا نقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق
 دقيق اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال معنى زيدا يستحيل ان يجعل مشتركا فيه فان معناه هو ذات المشار
 اليه وذات هذا المشار اليه يمتنع في الذهن ان يجعل لغيره فالخاصل ان مجرد فرض صدق الشيء
 على كثيرين لا بالفعل بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولتكن هذه الدقيقة على ذكر منك
 فلها في تحقيق المحصورات مواضع تقع واما التقسيم فهو للكلبي بحسب وجوده في الخارج
 وعدمه وذلك انه اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او يمكن الوجود والاول كشريك الباري
 والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد والاول كالغناء والثاني اما ان يكون الموجود
 منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره ممتنعا كواجب الوجود او ممكنا كالشمس عند
 من يجوز وجود شمس اخرى والثاني اما ان يكون متاهيا كالكوكب السبعة او غير متناه كالنفوس
 الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احدا الامر ين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسمه
 او يكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع قسما له

فيكون قسم الشيء قسمة اوامكان خاص وقد جعل الواجب قسما منه فيكون قسم الشيء قسمة هب لانا نقول المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكل ما لا يمنع من وقوع الشركة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اى يحمل على كثيرين والكثيرون جزئيات الكل اى ان يبين ان حل الكل على جزئياته اى حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور يحمل عليها الكل بالمواطة لا بالقياس الى امور يحمل عليها الكل بالاشتقاق حتى ان كلية العلم مثلا لا بالقياس الى زيد وعمرو وبكر بل بالقياس الى علومهم فليان هاتين القاعدتين قدم هذه المسئلة فنقول المعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وجزئيات الكل ما يحمل الكل عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالياس بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان يياض بل بواسطة ذو الاشتقاق فيقال الانسان ذو يياض او يياض وحيد يكون محمولا بالمواطة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه وربما يفسر حل المواطة بحمل هو هو وحل الاشتقاق بحمل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول في حل الاشتقاق كالياس محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة والنسبة تكون خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو الياس وجوابه ان اراد به ان كل نسبة تربط المحمول بالموضوع خارجة عن الطرفين فسلم لكن ذو ليس كذلك وان اراد ان كل نسبة مطلقا خارجة فهو بمنوع فرب نسبة تكون نفس المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة او جزؤه كقولنا زيد ابو عمرو وقال الامام المحمول اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان ذاتا فهو حل المواطة لان معنى المواطة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد تواطأ كقولنا الكاتب انسان وان كان صفة غير الموضوع فلا حل بالمواطة بل بالاشتقاق اكون حملها باعتبار مفهومها وهي مشتقة كقولنا الانسان كاتب والاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثانى الجزئى ايضا يقال على المندرج تحت كلى) لفظ الجزئى يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج تحت كلى ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقة اذ جزئيته بالنظر الى حقيقة وتعريف الاضافى بالكلى يبطله تضاديهما فلو قيل انه المندرج تحت شئ آخر كان جيدا فهنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلية انما تصير مفصلة عند العقل اذ ابين المغايرة والنسبة بينهما فالاضافى غير الحقيقى اما اولافلا مكان كلية الاضافى لجواز اندراج كلى تحت كلى آخر دون الحقيقى وامانا فلانه اعم من الحقيقى مطلقا لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهيته المعراة عن الشخصات فيكون اضافيا وهو منقوض بالشخص اذ ليس له ماهية كلية والالكان للشخص شخص وبالاوجب فانه شخص وليس له ماهية كلية والالكانت ماهيته معروضة للشخص وذلك مخالف لمذهبهم والاولى ان يقال انه مدرج تحت كليات كثيرة لانه ان كان موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كلى وان كان معدوما يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كلى ولانه اما واجب او ممكن او محتج واما ما كان يندرج تحت احدها وليس كل اضافى حقيقيا لجواز كلياته ثم الاعم يجوز ان يكون جنسا ويجوز ان يكون عرضا عاما وههنا ليس الاضافى جنسا للحقيقى لانه لو كان جنسا له لما امكن تصور الحقيقى بدونه والتالى باطل لجواز تصور كون شئ مانعا من وقوع الشركة فيه مع الذهول عن اندراجة تحت كلى ولان الاضافى مضاد للكل ولاضافة فى الحقيقى وبين الاضافى والكل عموم من وجه لتصادقهما فى الكليات

ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وهو ان يحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا حل الاشتقاق وهو ان لا يحمل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالياس بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال الانسان يياض بل ذو يياض او اشتق منه ما يحمل بالحقيقة كالياس هكذا قال الشيخ وقيل عليه بان لفظة ذو للنسبة وهي خارجة عن المحمول فالمحمول بالحقيقة الياس وجوابه ان النسبة الخارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع ورب نسبة تكون نفس المحمول او جزؤه وزعم الامام ان حل الموصوف على الصفة حل المواطة وعكسه حل الاشتقاق متن

الثانى الجزئى ايضا يقال على المندرج تحت كلى ويسمى جزئيا اضافيا والاول حقيقة وهذا غير الاول لامكان كونه كلياً دون الاول واعم منه مطلقا اذ كل جزئى حقيقى يندرج تحت كلى من غير عكس وليس جنسا له لامكان تصور الاول دونه ومن الكلى من وجهه اذا الاضافى قد يكون كلياً وبالعكس والحقيقى يبين الكلى متن

وكل مفهوم يبين آخر مبينة
كلية او يساويه او يكون اعم
او اخص منه مطلقا ومن وجه
لان ان لم يصدق شيء منهما
على شيء مما يصدق عليه الآخر
تباينا بالكلية وان صدق كل
واحد منهما على شيء مما يصدق
عليه الآخر فان استلزم صدق
كل منهما صدق الآخر تساويا
وان لم يستلزم صدق شيء منهما
صدق الآخر كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه
وان استلزم صدق احدهما
صدق الآخر من غير عكس
فالمستلزم اخص من الآخر
مطلقا من

وتقيضا المتساويين متساويان
ونقيض الاعم مطلقا اخص
من نقيض الاخص مطلقا
ونقيض الاعم من وجه لا يلزم
كونه اعم من نقيض الآخر
او اخص لان نقيض الخاص
قد يكون اعم من عين العام
من وجه مع المباشرة الكلية بين
نقيض العام وعين الخاص
وبين نقيض المتباينين مباينة
جرتية لان نقيض كل منهما
يصدق مع عين الآخر
فان صدق مع نقيضه ايضا
تباين نقيضا هما تباينا جرتيا
والافكليا فالجرتية لازمة
من

المتوسطة وصدقه بدون الكلي في الحقيقي وصدق الكلي بدونه في اعم الكلبيات وفيه نظر
اذ لا كلي الا وهو مندرج تحت آخر لان كل كلي فاما ان يكون (ب) مثلا او (لاب) واياما كان يندرج
تحت احدهما والحق انه ان اريد بالندرج الموضوع الكلي فهو اعم مطلقا من الكلي وان اريد
الاخص او المندرج تحت ذاتي فالنسبة كما ذكر وبين الجزئي الحقيقي والكلي مباينة كلية وذلك
واضح (قوله وكل مفهوم يبين آخر مبينة كلية) كل مفهوم اذا نسب الى مفهوم آخر فالنسبة
بينهما منحصرة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه والمباينة الكلية وذلك لانهما
ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان تباينا كائنا وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان
والا فان استلزم صدق احدهما صدق الآخر فبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص
مطلقا واللازم اعم وان لم يستلزم فبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر واغبره واخص منه من وجه وهو كونه مشعولا للآخر فلا بد ههنا من صور
ثلاث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقيض الامكان العام والشبهة لا شك في كونها مفهومين
وليسا متباينين والا لكان بين عينيها مباينة جرتية ولا متساويين لانها لا يصدقان على شيء اصلا
ولا بينهما عموم مطلق لان عين العام يمكن ان يصدق مع نقيض الخاص ولا يمكن صدق نقيض
احدهما على عين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع نقيض الآخر
فان قلت التزديد بين النفي والاثبات كيف لا ينحصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم يصدق
الآخر عليه او نورد النقيض على تعريف المتباينين فان النقيضين لا يتصادقان على شيء اصلا
وليسا بمتباينين واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في الوجود والنسب المعتمدة
بين القضايا انما هي بحسبه (قوله ونقيضا المتساويين متساويان) لما بين النسب بين المفهومات
شرع في بيان تناسب بين تقايضها فنقيضا المتساويين متساويان لان كل ما يصدق عليه
نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الآخر والاصل في عينه على بغض ما يصدق عليه نقيض
احدهما فيلزم صدق احدهما المتساويين بدون الآخر هف وفيه منع قوي وهو ان الاعم انه لو لم يصدق
كل ما يصدق عليه نقيض احدهما صدق عليه نقيض الآخر لصدق عينه بل اللازم على ذلك
التقدير ايس كل وهو لا يستلزم بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما صدق عليه عين الآخر
لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون المتساوي امر اشاملا لجميع
الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقيضه على شيء اصلا فلا تصدق الموجبة لعدم
موضوعها حيث ولهم في النقيض عن هذا المنع طريقان الاول تغيير المدعى وذلك من وجوه
الاول ان المراد من تساوي نقيض المتساويين انه لا شيء مما يصدق عليه نقيض احدهما المتساويين
يصدق عليه عين الآخر والاصل في نقيضه المنعكس الى المحال الثاني ايس المراد تساوي
النقيضين بحسب الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض احدهما المتساويين
فهو بحيث لو وجد كان نقيض الآخر وحيث يتلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه المتغيرات كذبت وعلى تقدير صدقها
تمنع الخلف لجواز صدق احدهما المتساويين على تقدير نقيض الآخر حيث يتلازم والا فلا تلازم بين
الموجبة والسالبة الثالث لا يدعى ان نقيض المتساويين متساويان مطلقا بل اذا صدقا في نفس
الامر على شيء من الاشياء ولا يخفاء في اندفاع المنع حيث لو وجد الموضوع وتحقق التلازم
بينهما لكن هذا التخصيص ينافي وجوب عموم قواعد هذا الفن الرابع انا نفسر المتساويين
بالتلازمين لاني الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون نقيضا هما

متساويين لان تقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم الطريق الثاني تفسير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احدها ان ما صدق عليه تقيض احدهما يجب ان يصدق عليه تقيض الآخر فانه لو لم يصدق عليه تقيض الآخر يصدق عليه عين الآخر لان عين الآخر تقيض له تقيضه وكلا لم يصدق احدهما تقيضين فلا بد من صدق التقيض الآخر واللازم ارتفاع التقيضين وفيه نظر لانا نقول هب ان عين الآخر تقيض لتقيضه لكن لان ان صدق عين الآخر على تقيض احدهما تقيض لصدق تقيضه عليه لجواز ان لا يصدق عينه ولا تقيضه على تقيض احدهما لعدم وثانيها ان تقيضي المتساويين يمتنع ان يكونا جريئين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد فباي صدق عليه تقيض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه تقيض الآخر والا يصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي في صدق الموجبة بل لابد معه من صدق الوصف الغواني عليها في نفس الامر ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر تقيض الامر الشامل ولو قدر صدق الموجبة فلزوم الخلف ممنوع لجواز صدق تقيض احدهما المتساويين وعينه على تقيض المساوي الآخر بحسب الغرض العقلي وثالثها وهو العمد في حل الشبهة مسبوق بتهميد مقدمات الاولى ان تقيض الشيء سلبه ورفع تقيض الانسان سلبه لاعدوله الثابتة ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة فهي اهم من المعدولة الطرفين الثالثة ان كذب الموجبة اما بعدم الموضوع واما بصدق تقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق تقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا كذبها هف واذا تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما لبس باحد المتساويين لبس بالمساوي الآخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق مع عدم الموضوع واما بصدق تقيض المحمول على الموضوع فيصدق في عين احدهما المتساويين على تقيض المساوي الآخر وذلك يبطل المساواة بينهما فان قلت قولكم كل ما لبس باحد المتساويين لبس بالآخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه سلب احدهما المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه ان ما لبس يصدق عليه احدهما المتساويين لبس يصدق عليه الآخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال بحذايره وان كان المراد الثاني فلا يكون التقيضان متساويين لانهما اللذان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر فالايجاب هو المعبر في مفهوم المتساوي وهناك السلب فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحققه في موضع يناسبه ان شاء الله تعالى وربما تمسك على اثبات المطلوب بحجتين اخريين الاولى ان كل واحد من المتساويين لازم للآخر وتقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم وفيه نظر لانه ان اريد بذلك ان كل ما صدق عليه تقيض اللازم يصدق عليه تقيض الملزوم فهو اول المسئلة وان اريد به انه كلما تحقق تقيض اللازم تحقق تقيض الملزوم فهو مسلم لكن لا يجدي نفعا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن تقيضا المتساويين متساويين كان بينهما احدي المناسبات الباقية والكل باطل اما المبينة الكلية فلانها تستلزم المبينة الجزئية بين العيين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان تقيض الخاص يصدق على عين العام وعين العام على تقيض الخاص وهو ملزوم لصدق احدهما المتساويين بدون الآخر واما العموم من وجه فلاستلزامه صدق كل منهما مع تقيض الآخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدور وفيه نظر اذا احصر ممنوع على ما ذكرناه وتقيض الاعم مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه تقيض الاعم يصدق عليه تقيض الاخص ولبس كل

ما صدق عليه نقبض الاخص صدق عليه نقبض الاعم اما الاولى فلانه لولاها لصدق عين الاخص
على بعض ما صدق عليه نقبض الاعم فيلزم صدق الخاص بدون العام هف ولا يتراب
في ورود المنع المذكور ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق نقبض
العام على كل ما يصدق عليه نقبض الخاص لاجتماع النقيضين والتالي باطل بيان الملازمة ان نقبض
الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص فيلزم صدق العام ونقبضه عليها ونقول ايضا
لو كان كل نقبض الاخص نقبض الاعم وقد ثبت ان كل نقبض الاعم نقبض الاخص فيساوي النقيضان
فيكون العيان متساويين هف ونقول بعض نقبض الاخص عين الاعم ولا شيء من عين الاعم نقبض
الاعم ينتج من رابع الاول المدعى وههنا ليس كل نقبض الاخص نقبض الاعم ونقول لو لم يصدق
لكان كل نقبض الاخص بنقبض الاعم وبعض الاعم نقبض الاخص ينتجان من ثالث الاول ان بعض
الاعم نقبض الاعم هف والخلف ايس يلزم من الصورة ولان الصغرى فيكون من الكبرى ونقول
لولا لصدق في كل ما صدق عليه نقبض الاخص صدق عليه نقبض الاعم وينعكس بعكس
النقبض الى قولنا كل ما صدق عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول
لو صدق كل نقبض الاخص نقبض الاعم ولا شيء من نقبض الاعم عين الاعم فلا شيء من نقبض
الاخص عين الاعم فلا شيء من عين الاعم بنقبض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض
الاعم نقبض الاخص تحقيقا للعموم واورد الكاتب على هذه القاعدة سؤالا تقريره ان يقال
لو كان نقبض الاعم اخص من نقبض الاخص لزم اجتماع النقيضين وبطلان اللازم يدل
على بطلان الملزوم اما الملازمة فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان نقبض الاعم
اخص لزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص وهذا قضية
صادقة وهي قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام لان كل ما ليس
بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام فنقول
كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان الخاص وكل ما ليس بممكن بالامكان
الخاص فهو ممكن بالامكان العام ينتج كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه
اجتماع النقيضين وايضا لا يمكن بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لما ذكرنا
فلو كان نقبض الاعم اخص يلزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان
الخاص وكل ممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام ينتج كل ما ليس بممكن بالامكان العام
فهو ممكن بالامكان العام وهو اجتماع النقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل ما ليس بممكن بالامكان
الخاص فهو اما واجب او ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلاتم صدقها وان اراد به موجبة معدولة
الموضوع فسلم لكن الاتساع ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين فلا يتحد الوسط وعلى
القاعدتين سؤالا آخران الاول ان مجموع القاعدتين متناف لانهما لا تحققان مع انعكاس الموجبة
الكلية بعكس النقبض الى الموجبة الكلية والتالي باطل لما بينوا في عكس النقبض اما الشرطية
فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق
نقبض الموضوع على كل ما صدق عليه نقبضه فان قلت نقبض (ج) بالفعل ليس (ج)
دائما ونقبض (ب) بالضرورة مثلا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل ما ليس (ب) بالامكان
ليس (ج) دائما وهي ايسر بمعتبرة اذا اعتبر في الوصف العنوان ان يكون بالفعل قلت كل ما ليس
(ب) بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة ينتج العكس وهذا السؤال لا يرد
على القدماء لانهم ذهبوا الى الانعكاس ولا على المتأخرين لانهم قادحون في القاعدتين الثاني
ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل ما ليس بضاحك ليس بانسان اصدق قولنا بعض

ما لبس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان ويكذب كل ما لبس بماش لبس بانسان لصدق نقبضه والجواب ان الغلط انما وقع من اخذ النقبض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة ونقبضا هما اللانضاحك دائما واللاماشي بالضرورة وحيث تصدق القضبتان والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ نقبضي طرق النسبة واجبة لترتب الاحكام ونقبض الاعم من وجهه لا يجب ان يكون اعم من نقبضي الاخر او اخص مطلقا او من وجهه لان نقبض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجهه مع المبانيئة الكلية بين نقبض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم من الامور الشاملة فان نقبض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مبانيئة جزئية لانه اذا صدق كل من العينين بدون الآخر يصدق كل من النقبضين بدون النقبض الاخر ولا معنى للمبانيئة الجزئية بين الامرين الا صدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين نقبضي المتباينين ايضا مبانيئة جزئية لان نقبض كل منهما يصدق بدون نقبض الاخر ضرورة صدقه مع عين الاخر فان صدق مع نقبضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان بينهما مبانيئة كلية وايا ما كان يتحقق المبانيئة الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت المبانيئة الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد تبين صدق كل واحد من النقبضين بدون النقبض الاخر فقد ثبت بينهما المبانيئة الجزئية ولا احتياج الى باقي المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الازهان لبس بكلي ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوان شخصي ولو كان لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الاشخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط وان تصور معه انه كلي او جزئي فقد تصور معنى زائد على الحيوانية ثم لا يعرض له من خارج انه كلي حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين نعم يعرض للصورة الحيوانية المعقولة نسبة واحدة الى امور كثيرة بها يحملها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة الثوب الى الايض وكان الثوب له معنى والايض له معنى لا يحتاج في تعقله الى ان يعقل انه ثوب او خشب او غير ذلك واذا التأم حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلي معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلي معنى ثالث وقد استدل على التباين بان كونه كليا نسبة تعرض للحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المنسبين فيكون الحيوان مغايرا لمفهوم الكلي وهما مغايران للمركب منهما ضرورة مغايرة الجزء لكل فالاول هو الكلي الطبيعي لانه طبيعة ما من الطبايع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس طبيعي ومنطقي وعقلي وهكذا في الغير على هذا جرت كلمة المتأخرين وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كليته وجنسيته الطبيعية لانه حيوان فليزم ان يكون الاشخاص كليات واجناسا طبيعية والنوع جنسا طبيعيا وايضا الكلي الطبيعي ان اريد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرها كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اريد به الطبيعة من حيث انها معروضة للكلية حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بل لابد من قيد العروض

الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا والا فالنسبة عين المنسب وغير المركب منهما والاول هو الكلي الطبيعي والثاني المنطقي والثالث العقلي ووجود الطبيعي يعني لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود فاهو جزؤه اما نفس الحيوان من حيث هو هو اومع قيد ويعود الاول فالحيوان بلا شرط شيء موجود وتصوره لا يمنع من الشراكة فيه فالكلي الطبيعي موجود ووجود المنطقي فرع وجود الاضافي ووجود العقلي مختلف فيه ويبانه غير موكل الى نظر المنطقي متن

فالكلبي الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون مقولا على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في الشفاء حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح لان يحل للعقول منبه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقول لا يصلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد وهذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فلئن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلبي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي فنقول اعتبار القيد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضه له ويحتمل ان يكون بحسب الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والتحقيق يقتضي اذا قلنا الحيوان مثلا كلبي ان يكون هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي ومفهوم الكلبي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث هو وليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى ماتحته اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي فهو يعطى اتواحه اسمه وحده لاناواع موضوعه وهو في تلك الحال معني اذا اعتبر عروض الجنسية اياه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان خارجا عن الصنافية الا ان المتأخرين يتعرضون لبيان وجود الطبيعي منها على ما اصطالحوا عليه ويحيلون الاخرين على علم آخر زعمنا منهم بان اوضح بعض مسائله في نظر التعليم موقوف عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافيا بخلاف فهمنا ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه شيئا مما سمعنا عليه معبرا بمعيار العقل مستقيم ونظر عن شوائب التقليد والتعصب سليم قال وجود الكلبي الطبيعي في الخارج يعني لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو او الحيوان مع قيد فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجودا وان كان الثاني يعود الكلام في الحيوان الذي هو جزؤه ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارج عن امور غير متناهية بل ينتهي الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذي مع القيود الغير المتناهية ويمتنع ان يكون مع شيء من القيود والالكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذن الحيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج وهو الكلبي الطبيعي واما قوله ونفس تصوره لا يمنع من الشراكة فلا دخل له في الدليل وانما اورده اشارة الى وجود الكلبي في الخارج فانه لما تبين ان الكلبي الطبيعي موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس تصوره لا يمنع من الشراكة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا وقال الكلبي موجود بدون الطبيعي لكان انسب نعم لو اريد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهي لا تعرض الطبيعة الا في العقل كما اشرنا في مبادئ هذا البحث اليه وحينئذ لو قلنا الكلبي موجود في الخارج كان معناه ان شيئاً موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على انهم لا يتماشون عن القول بعروض الشراكة في الخارج حتى ان صاحب الكشف صرح بوجود الكلبي في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور والمصنف في مباحث الجنس سيجع منافاة الشخص بعروض الشراكة وآخر وآخر بما لا يحتمل المقام ايراده ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان انه جزؤه في الخارج فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزؤه في العقل فلا تم ان الاجزاء العقلية يجب ان تكون موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض بالصفات العدمية فان الاعشى مثلا جزؤه هذا الاعشى الموجود في الخارج مع انه ليس بموجود سلمناه لكننا نخش ان الحيوان الذي هو جزؤه الحيوان مع قيد ونمنع لزوم

التسلسل وانما يلزم لو كان جزء الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان مع ذلك القيد بعينه على انه لو ثبت كون الحيوان جزءاً من هذا الحيوان لكفى في اثبات المطلوب لان الكلي الطبيعي ليس الا الحيوان فباقي المقدمات مستدرك والذي يخطر بالبال هناك ان الكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج وانما الموجود في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكلي الطبيعي في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج او جزءاً منها او خارجاً عنها والاقسام باسرها باطله اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الاخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزئي الاخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين الاخر هف واما الثاني فلانه لو كان جزءاً منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضرورة ان الجزء الخارجي مالم يتحقق اولاً وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون مغايراً لها في الوجود فلا يصح حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة وبأنهيهما ان الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة او هي مع امر آخر لاسهيل الى الاول والالزم وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والام يخل من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمحلين مختلفين وانه محال وان قام بالجموع لم يكن كل منهما موجوداً بل المجموع هو الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع هف فان قلت كون الحيوان مثلاً موجوداً ضروري لا يمكن انكاره قلت الضروري ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلاً عن كونه ضرورياً فان قلت اذالم يكن في الوجود الاشخاص فمن اين تحققت الكليات قلت العقل ينزع من الاشخاص صوراً كلية مختلفة تارة من ذواتها واخرى من الاعراض المكتشفة بها بحسب استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأنا امرنا الى تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليستظمها من اراده في سلك المطالعة هذا هو الكلام في الكلي الطبيعي واما وجود المنطقي في الخارج فتفرع على الاضافة ان قلنا بوجودها كان موجوداً والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل بوجود الاضافة ليس قائل بوجود جميع الاضافات واما العقلي فقد اختلف في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكول الى منطقي فلئن قلت العقلي ايضاً فرع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطقي موجوداً والطبيعي موجود فيوجد العقلي اذ لجزء له غيرهما والا كان معدوماً لانتفاء جزئه فلا وجه لتخصيص التفرع بالمنطقي فالاولى حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده الذهني بناء على مسألة الوجود فنقول اما وجه التخصيص فهو ان المختلفين في وجود الكلي العقلي لم يفرعونه على الاضافة بل تمسكوا فيه بدلائل اخرى واما حل الاختلاف على الذهني فلا توجيه له اذ لا يختص به ولا بالكليات بل يعم سائر الاشياء (قوله والكلي اما قبل الكثرة) تقسيم للكلي الطبيعي وتقريره ان يقال الكلي الطبيعي اما ان يكون معدوماً في الخارج وليس يتعلق به فائدة حكيمية واما ان يكون موجوداً في الخارج ولا يخلو اما ان يعتبر في وجوده العيني وهو الكلي مع الكثرة اوفي وجوده العلي ولا يخلو اما ان يكون وجوده العلي من الجزئيات وهو الكلي بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلي قبل الكثرة وفسره بالصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات كمن تعقل شيئاً من الامور الصناعية ثم يجعله مصنوعاً وما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لاي معنى انها جزء لها في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل معناه انها جزء لها

والكلي اما قبل الكثرة وهو الصورة العقلية في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات واما مع الكثرة وهو الذي في ضمن الجزئيات واما بعدها وهو المنتزع من الجزئيات في الخارج بحذف الشخصيات واعلم ان كل كلي من حيث هو كلي محمول بالطبع وكل جزئي اضافي من حيث هو كذلك موضوع بالطبع من

في العقل متحد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا تحمل عليها وما بعد الكثرة بالصورة المنتزعة
عن الجزئيات يحذف الشخصيات كن رأى اشخاص الناس واستثبت الصورة الانسانية في الذهن
* واعلم ان كل كلى من حيث هو كلى محمول بالطبع وكل جزئى اضافى محمول من حيث هو جزئى
اضافى موضوع بالطبع اى اذا نظر الى مفهوم الكلى يقتضى الحمل على ما تحته والى مفهوم الجزئى
الاضافى اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلى ما يكون مشتركا بين كثيرين والمشارك
محمول والجزئى الاضافى المندرج تحت كلى وهو الموضوع وانما قيد الجزئى بالاضافى لان الجزئى
الحقيق ليس بموضوع من حيث هو جزئى حقيق بل من حيث انه جزئى اضافى (قوله الرابع
الكلى اما تمام ماهية الشئ وهو ما به هو هو) الكلى اذا نسب الى شئ فاما ان يكون تمام ماهية الشئ
المنسوب اليه اى حقيقته التى بهما هو هو او جزأ منها او خارجا عنها والاول لا بد ان يكون مقولا
في جواب ما هو وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لان يجاب به عن ماهية الشئ حالة
افراده بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول فهو المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحد بالنسبة الى المحدود فان الحيوان الناطق
مثلا يصلح جوابا للسؤال عن ماهية الانسان حالة افراده ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا
وان كان الثانى فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى انواعه
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس والثور بماهى فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال
لم يصلح الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
كالتنوع بالنسبة الى افراده فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر
لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على الماهية المختصة والثانى على الماهية المشتركة بين المختلفات
والثالث على الماهية المشتركة بين المتفقات (ولغاثل ان يقول ههنا اسئلة الاول ان مورد القسمة
اما الكلى المفرد او مطلق الكلى فان كان الكلى المفرد لم يصح عد الحدد من اقسامه وان كان
مطلق الكلى لم تحصر القسمة لان ههنا اقسام كثيرة خارجة عنها كالفصل القريب مع الفصل
البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيد والجنس البعيد مع الفصل القريب الثانى ان احد
الامرين لازم اما عدم تمانع الاقسام او تداخل الاقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم احدا الامرين
فلان تقسيم الكلى اما بالقياس الى شئ واحد او بالقياس الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل
لانه اخذ الجنس في القسمة تارة دالا على الماهية واخرى جزء الماهية وان كان الثانى يلزم عدم
التمانع لجواز ان يكون الكلى نفس ماهية وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية ثالثة واما بطلان
كل من الآخرين اما التداخل فظاهر لاستحالة ان يكون الكلى بالقياس الى شئ واحد نفسه
وجزؤه معا واما عدم التمانع فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام وحينئذ لا ينافى الثالث ان
القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه مابين الرابع انه ان اراد تمام ماهية الشئ تمام ماهية ما
ما من الماهيات ينحصر الكلى في قسم واحد لا تباين يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ جزء الماهية
ايضا تمام ماهية ما وكذا الخارج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التى لا تختلف افرادها
الا بالعدد لم يتدرج المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة تحتها الخامس ان اقسام
الكليات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وسبصرح المصنف بانحصارها في الخمسة السادس ان
كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في جوابه بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام
الثلاثة بيان الاول ان كل مقول في جواب ما هو حده لانه يستلزم تصوره تصور الماهية المسؤل عنها
ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمرو وبكر والمعنى من الحد الا هذا
وكل حده فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ينتج ان كل مقول في جواب ما هو

الرابع الكلى اما تمام ماهية الشئ
وهو ما به هو هو او جزءها او خارج
عنها والاول هو المقول في جواب
ما هو اما بحسب الخصوصية
المحضة ان يصلح جوابا له
حالة افراد الشئ بالسؤال
عن ماهيته دون الجمع بينه
وبين غيره فيه كالحد بالنسبة
الى المحدود واما بحسب
الشركة المحضة ان كان
بالعكس كالجنس بالنسبة الى
انواعه واما بحسبهما ان يصلح
في الحالتين كالتنوع بالنسبة
الى افراده من

مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة المتقدمة بان التقسيم
 للكل بالقياس الى ما تحته من الجزئيات فيكون المراد بالشيء المنسوب اليه الجزئي فالاقسام المذكورة
 في القسم الاول ليست اقسامه بل للمقول في جواب ما هو فلا بد من تقديره في الكتاب حتى يتم العناية
 واندفاعها حينئذ لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد
 فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصة والعرض العام بالاقياس الى الماهية النوعية فلا يدخل في القسمة
 الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان
 المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقسام اربعة اخرى وان كان المراد بعضها ما اذا السؤال
 لعدم التمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكل نفس ماهية بعض الجزئيات داخل في ماهية
 البعض الاخر وخارجا عن ماهية الباقي لانا نقول القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام
 بحسب المفهوم والاعتبار كاف في التمايز واما السؤال الاخير فيجوابه ان المقول في جواب ما هو نفس
 الماهية السؤال عنها لا ما يوجب تصويره تصويرها ولهذا لم يحسن ايراد حدها بدلها واما جعل
 الحد منه فباعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار آخر فهو حد ومقول في جواب
 ما هو بالاعتبارين * واعلم ان المصنف سيجعل الحد في فصل التعريف داخل في ماهية المحدود
 وعده ههنا من المقول في جواب ما هو فلا بد ان يكون تمام ماهيته فبين كلاميه تناقض صريح
 (قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكل وهو ما يكون جزءا ماهية الشيء
 يسمى ذاتيا في هذا الموضع اي في كتاب ايساغوجي فانه يقال الذاتي في غيره على ما ان اخر سياتيك
 بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في الشفاء بما لبس بعرضي فسمى
 الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظرقان الذاتي ماله نسبة الى ذات الشيء
 وذات الشيء لا يكون منسوبيا الى ذات الشيء بل انما ينسب الى الشيء ما لبس هو ثم استشعر بان يقال
 الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاشخاص المتكررة بالعدد فابطله بانه لو جعل الماهية ذاتية لتشخص
 شخص لم يخل من ان تكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور اولى الجملة التي هي
 الماهية والتشخص فلا يكون اياها بكم الهابل جزأا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل على النسبة
 بحسب اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلا
 والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لو جعل
 الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا
 وعلى كل تقدير اى على كل واحد من تفسيري الذاتي لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية
 بالذاتي الا اعم كالتنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون
 دالا على الماهية والا لكان دالا على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على الماهية
 المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان يوهم انه متفرع على
 الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير لا يصح ذلك المذهب حتى
 يعلم ان بناء لبس على احد القولين من الاختلاف الاول بل هو اختلاف آخر مستقل فليئن قالوا
 لانهم ان فصل الجنس لبس دالا على الماهية فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او
 بالالتزام وفصل الجنس وان لم يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالالتزام اجاب بان دلالة الفصل
 بالالتزام لا يكفي في كونه دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ما هو ما يكون دلالة على الماهية
 بالمطابقة على ان الفصل مطلقا لدلالة له بالالتزام على الماهية فان مفهوم الحساس مثلثي له الحس
 ومفهوم الناطق شيء له النطق وهما اعم من الحيوان والانسان والاعم لا يدل على الاخص باحدى
 الدلالات الثلاث وايضا لو دل الفصل على الماهية بالالتزام لا يستلزم تصويره تصويرها فيكون التعريف به

والثاني يسمى ذاتيا في هذا
 الموضع والشيخ قد يفسر الذاتي
 بما لبس بعرضي فيسمى الماهية
 ذاتية بهذا التفسير دون الاول
 وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية
 وعلى كل تفسير لا يصلح تفسير
 الدال على الماهية بالذاتي
 الا اعم لان فصل الجنس ذاتي
 اعم ولا يدل على الماهية والا
 لكان جنسا لها ولا يكفي
 دلالة على الماهية بالالتزام
 لان المراد بالمقول في جواب ما هو
 ما يدل على الماهية بالمطابقة
 وكل جزء منه مقول في طريق
 ما هو ان ذكره مطابقة وداخل
 في جواب ما هو ان ذكر تضمنا
 ونحن نريد بالذاتي جزءا ماهية
 وبالعرضي الخارج عنها مثني

جدا مع انهم صرحوا بخلافه واذقدين خطساء هم نيه على منشاء غلطهم بالفرق بين نفس
الجواب الذي هو الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لانهم لم يتفطنوا له
وذلك لان سؤال السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بكلام جميع اجزائها المشتركة والمختصة
فتمام هذا الجواب هو المقول في جواب ماهو كالحوان الناطق في جواب السؤال عن ماهية الانسان
وكل جزء منه مقول وواقع في طريق ماهوان دل عليه بالمطابقة كفهومي الحيوان والناطق فار كل
واحد منهما مذكور بلفظ يدل عليه بالمطابقة وداخل في جواب ماهوان دل عليه بالتضمن كفهومات
الجسم والتامى والحساس فال كلامها مذكور بلفظ يدل عليه تضمننا وانما انحصر جزء المقول فيهما
لما سمعت في بحث اللفاظ انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالالتزام كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن
والالتزام فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ماهو والفصل والصنف
هن كونهما صالحين لان يقال في جواب ماهو ثم قال المصنف ونحن نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي
الخارج عنها وحيث يكون قسمه الكلبي مثلثة واما على رأى الشيخ في الشفاء فاشاة (قوله والذاتي اما
جنس او فصل) جزء الماهية منحصرا في الجنس والفصل اي المطلقين لانه اما ان يكون مشتركا
بين الماهية وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة ولا يكون مشتركا فان لم يكن مشتركا يكون
فصلا لانه يميز الماهية عن غيرها في الجملة تميزا ذاتيا وان كان مشتركا فاما ان يكون تمام المشترك بينهما
وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة ولا يكون فان كان فهو الجنس لكونه صالحا لان يقال
على الماهية وعلى ما يخالفها بالنوع في جواب ماهو وان لم يكن تمام المشترك فلا بد ان يكون بعضا
من تمام المشترك لان التقدير انه مشترك وليس تمام المشترك ومساويا لتمام المشترك والالكان اما اعم منه
اواخص او مبينا والاخيران باطلان لاستحالة وجود الكل بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا
الاول والالكان مشتركا بين تمام الماهية ونوع آخر تحقيقا لمعنى العموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
بين الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافه بل بعضه وحيث يذهب لعود التقسيم فاما ان يتسلسل او ينتهي
الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لان ما يميز الجنس عن جميع
مغايراتها يكون ميمرا للماهية عن بعض مغايراتها وليس نعتي بالتسلسل ههنا ترتب اجزاء الماهية
الى غير النهاية فان الترتب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل بل تركيب الماهية من اجزاء غير
متناهية المستلزم لامتناع تعقلها على ان الكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما فسرنا الجنس
والفصل في الدعوى بالمطلقين لما لا يخفى من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القرينين لا يقال لان
انه اذا كان جزء الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يخالف يكون جنسا وسند المنع اربعة احتمالات
فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا للماهية جزأه
غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا للماهية ونفس ماهية النوع الرابع احتمال ان يكون مشتركا بين
الماهية وجزئها ففي هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم ان يكون جنسا او يقال ان اردتم بمخالفة
النوع مجرد المغايرة فلاتم ان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما يخالف جنس وانما يكون او كان
مقولا على المتباينات وان اردتم بها المباينة فلاتم ان بعض تمام المشترك اذا كان اعم منه واشترك
بينه وبين نوع آخر وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدر وانما يلزم
ان او كان ذلك النوع مبينا للماهية وهو ممنوع سلكه لكن لانم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن تمام
المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام المشترك
بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لتمام مشترك آخر غاية ما في الباب ان النوع
الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مبينا له ولا دليل يدل على امتناعه فان الاعم يجب ان يتناول
فردين اما انهما مباينان فلا لا نقول من الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع مامن الانواع
المباينة لها ولا يكون فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصلها يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون

والذاتي اما جنس او فصل
لانه ان لم يكن مشتركا
بين الماهية ونوع ما يخالفها
في الحقيقة كان فصلا لها لانه
تصلح للتمييز الذاتي عما يشاركها
في الجنس او في الوجود وان كان
تمام المشترك بينهما وبين
نوع ما يخالفها كان جنسا
لانه يصلح ان يقال في جواب
ماهو وان كان بعضا من تمام
المشترك وجب كونه مساويا
لتمام المشترك بينهما وبين نوع
آخر دافعا للتسلسل فكان
فصلا للجنس لصلاحيته
للتميز المذكور فان ان جزء
الماهية اما جنس او فصل
والجنس اما قريب ان كان
الجواب عن الماهية وعن كل
ما يشاركها فيه واحدا او بعيد
ان كان متعددا وكما زاد جواب
زاد مرتبته في البعد وكما تباعد
الجنس كان الجواب بذاتيات
اقل والفصل اما قريب ان
بين الماهية عن كل ما يشاركها
في الجنس او في الوجود واما
بعيد ان بينها عن البعض
فقط متن

نفس الانواع المباشرة لها وهو ظاهر ولو كان جزءا لها غير محمول لكان جزءا اما الجزئية بها فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال ابتسامة بعضها واما جزءا لبعضها دون بعض فهو غير الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضا له او لم يكن ولا معنى بالمصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مابين فاما ان يكون كال الذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا لان يقال في جواب ما هو عليهما بحسب الشركة المحضة واما ان لا يكون كال الذاتي المشترك فيكون بعضا من كال المشترك ولا يخلو ما ان لا يكون ذاتيا لنوع مابين لكمال المشترك فهو فصل جنس لما عرفت او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مابين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء للجزء يستلزم مباينته للكل ولا جاز ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف المقدور بل بعضه ويعود التردد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون ذاتيا لنوع مابين وهو فصل الجنس فيكون فصلا للماهية بعيدا واندفاع السؤالات على هذا التقرير بين لاسترة فيه لا يقال لانم انه لو لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز ان يكون بعضا من تمام الذاتي المميز كجنس الفصل لا نقول اذا اتقينا تمام الذاتي المشترك فانتفاء اشتراك الذاتي وهو باطل لان التقدير كونه ذاتيا لهما واما بانتفاء التمازية فيلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه لو كان للفصل جنس يكون مشتركا بين الماهية ونوع ما تحققت للاشتراك والجنسية فان كان تمام المشترك بينهما يكون جنسا للماهية وان كان بعضا من تمام المشترك يكون فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والالم يكن المجموع فصلا بل يكون الفصل بالحقيقة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض للجنس فلو كان جزءا من الجنس داخل فيه لم يكن ذلك الجزء عارضا لامتناع عروض الجزء للكل فلا يكون العارض بتمامه عارضا له وايضا لو دخل الجنس او جزء منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل وما قررناه لك يتضح انه يمكن اختصار العبارة الاولى بحذف النسب وانه لو قيد النوع الذي بازاء تمام المشترك بعدم مشاركتها للماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال الاخير والاخصر من التقرير ان يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما مابين فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءا لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضها فيكون فصلا لهما ولا يكتفي التمييز في التصلية والالكان الجنس فصلا بل لابد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب واما بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع مشاركاتهما في ذلك الجنس واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع مشاركاتهما في ذلك الجنس متعددا فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجمم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركاته فيه كالتبنيات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الآخر كالفرس فليس اياه لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر يكون بعيدا بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبتين وعلى هذا القياس فعدد الاجوبة يزيد على مراتب البعد بواحد كمن كلما تزايد بعد الجنس تناقض الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقينا عنه يسقط الجزء الآخر عن درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب انميز الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس اوفى الوجود كالناطق للانسان واما بعيد انميزها عن بعض ما يشاركها كالحساس له (قوله والذاتي يمتنع رفعه عن الماهية) ذكر والذاتي خواص ثلثا الاولى ان يمتنع رفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي او تصور معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لابد من ان يحكم بثبوته لها الثانية انه يجب اثباته للماهية

والذاتي يمتنع دفعه عن الماهية اي اذا تصور مع الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها ويجب اثباته لها اي لا يمكن تصورها الامع تصويره موصوفا به ويتقدم عليها في الوجود الذهني والخارجي وكذا في العدمين لكن بالنسبة الى جزء واحد ويجب كونه معلوما عند العلم بالماهية قال الشيخ اقد لا يكون معلوما على التفصيل حتى يخطر بالبال وانكره الامام لان العلم بالشيء يستدعي العلم باشتيازه عن غيره وهو ضعيف لاقتضائه حصول علوم غير متناهية عند العلم بشيء واحد من

على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكنهها الا مع تصوره موصوفة به اى مع التصديق بثبوته لها وهى
 اخص من الاولى لان التصديق اذا لم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصورين بدون العكس
 والشيخ في الشفاء اثبت امتناع السلب وجوب الاثبات خاصيتين متلازمين على تقدير اخطار الماهية
 والذاتى معا بالبال لا بمجرد تصورهما واخطارها وهولاء اكتفوا في وجوب الاثبات بمجرد تصورهما
 وفي امتناع السلب بمجرد تصورهما فلزم بين القولين وكيف ما كان فهم بالاستبان خاصيتين مطلقين لان
 الاولى تشتمل اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهى خاصة مطلقة ان يتقدم
 على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتى والماهية اذا وجدت باحد الوجودين كان وجود الذاتى
 متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الذاتى اولافوجبت الماهية وكذا في العدمين لكن
 التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد فان قلت انهم
 صرحوا باتحاد الجنس والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا وتقدم الذاتى
 على الماهية امتنع حمله عليها لاستدعاء الحمل الاتحاد في الوجود وجوب المغايرة بين الوجود
 المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان
 الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة فيه وهى مركبة عنها فنقول ليس المراد
 بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية في الوجودين بل المراد ان الاجزاء متقدمة
 عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج تتقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل
 ففي العقل وعلى هذا الاشكال ولما تقرر ان العلم بالماهية يستدعى العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في
 ان الذى يستدعيه العلم بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بها في الجملة
 سواء كان على الاجمال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالشئ مع العلم بامتيازه
 عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالشئ مع الغفلة عن امتيازه فعلى هذا يكون معنى قول الشيخ
 ان الاجزاء لا بد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنهما ربما لا تكون معلومة الامتياز عن غيرها
 واذا خطررت بالسال يحصل العلم بامتيازها وتتمثل مفصلة وتقرير ما قاله الامام ان يقال لا تحقق للعلم
 الاجمالي بل لا بد من العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والالزم احد الامرين
 اما عدم العلم بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
 باطل يبان للزوم انه اذا علم الماهية مجتمعة احزواها فلا يخلوا ما ان يكون العلم بالاجزاء حاصل او لا فان
 لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصل بالاجزاء يكون تلك الاجزاء متميزة في الذهن فيكون العلم
 حاصل بامتيازها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا وهو الامر الثانى وهو ضعيف لانا لزم ان العلم
 بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازها فانه لو استلزم للزم من العلم بالامتياز العلم بامتيازه فيلزم من العلم
 بشئ واحد العلم بامور غير متناهية وانه محال هذا شرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير والذى
 ينقدح من تصحيح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل فان كان ملاحظا للعقل
 ممتازا عنده فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجمال وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت
 وقد حضرت الاجزاء باضطرار في العقل ولا يجب ان يكون الاجزاء ملاحظة منفردة عند العقل
 بعضها عن بعض بل ربما لا يلاحظها بسبب ذهوله عنها والتغافله الى شئ آخر لكن تكون عنده
 حالة بسيطة هى مبدأ تفاصيل تلك الاجزاء اى قوة يتمكن من استحضارها والاتفات اليها
 وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تجشم اكتساب فاذا وجه العقل اليها مستحضرا ايها
 وهو معنى الاخطار بالبال تمثلت وقد لاحظ كل واحد منهما منفردا عن غيره بقوته الميرة وهذا كما
 رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك اننا نجد في ابتداء الامر حالة اجمالية ثم اذا صدقنا بالنظر الى كل واحد
 واحد حصل حالة اخرى تفصيلها وتميز بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع

والذاتي في غير كتاب
ايساغوجي يقال للمحمول
الذي يمنع انفكاكه عن الشيء
او عن ماهيته او يمنع رفعه
عن ماهيته او يجب اثباته لها
وكل منها اخص بمقابله والمحمول
اذا استحق الموضوع موضوع
الشيء او كان المحمول اعم
منه او حاصله في الحقيقة
او باقتضاء طبعه اودائما
او بلا وسط او كان مقوما له
او لاحق له لا لامر اعم
او اخص ويقال لهذا الاخير
في كتاب البرهان عرضا ذاتيا
ولا يجب السبب اذا كان دائما
او اكثر ايا والعرضى لمقابلات
هذه الاشياء ويقال للقائم بذاته
موجود بذاته وللقاتم بغيره
موجود بالعرض متن

والثالث اما خاصة ان اخص
بطبيعة واحدة والافضل
عام وايضا وهو اما لازم ان يمنع
انفكاكه عن الماهية واما غير
لازم واللازم اما للوجود ولما
للماهية اما بوسط او بغيره
والوسط ما يقرن بقولنا لانه يقرن
يقال لانه كذا وهما موجودان
والا لما جهل حل شيء على
غيره او تسلسلت اللوازم
من طرف المبدأ الى غير النهاية
لان اللازم الخارج بوسط خارج
عن الوسط او الوسط خارج
عن الماهية فيعود الكلام
الخارج الاخر متن

فالحالة الاولى شبهة بالعلم الاجالي والثانية بالتفصيل وكما اذا سئلنا عن مسألة معلومة لنا فقبل
الشروع في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة هي مبدأ المعلومات التي في تلك المسئلة واذ اشعرنا
في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا تمثلت واضحة عند العقل بمنازعة ولو تأمل متأمل وفنش احواله
نجد اكثر معلوماته كذلك لا تفصيل لاجزائها عنده ولا تميز بينها لكن له الاستحضار والتفصيل
هكذا يجب ان يحقق هذا الموضوع (قوله والذاتي في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخر في غير
كتاب ايساغوجي يقال عليها بالاشراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول
وهو اربعة الاول المحمول الذي يمنع انفكاكه عن الشيء الثاني الذي يمنع انفكاكه عن ماهية الشيء وهو
اخص من الاول لان ما يمنع انفكاكه عن ماهية الشيء يمنع انفكاكه عن الشيء من غير عكس كما في السواد
للجيشي الثالث ما يمنع رفعه عن الماهية بالمعنى الذي سبق وهو اخص من الثاني لان ما يمنع ارتفاعه
عن الماهية في الذهن يمنع انفكاكه عنها في نفس الامر والا لارتفع الامان عن البديهييات
ولا يعكس كما في اللوازم الغير البينة الرابع ما يجب اثباته للماهية وقد عرفت معناه وانه اخص
من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص بمقابله الثاني ما يتعلق بالكل وهو ثمانية الاول ان يكون
الموضوع مستحقا للموضوعية كقولنا الانسان كاتب فيقال له حل ذاتي ولما بله حل عرضي
الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع وبازائه الحمل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصله
بالحقيقة اى محمولا عليه بالمواطاة والاشتقاق حل عرضي الرابع ان يحصل للموضوع باقتضاء
طبعه كقولنا الحجر متحرك الى اسفل وماليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائما
الشئ للموضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابله العرضي
السابع ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع لا لامر اعم
او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا واما لامر اعم او اخص عرضي الثالث ما يتعلق بالسبب
فيقال لا يجب السبب للشيء انه ذاتي اذا ترتب عليه دائما كالذبح للثوت او اكثرها كشرب السموم
للاسهال وهرضى ان كان الترتب اقلما كما ان البرق للعثور على الكثر الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود
ان كان قائما بذاته يقال انه موجود بذاته كالجوهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي
(قوله والثالث اما خاصة ان اخص بطبيعة واحدة) الثالث من اقسام الكلى ما يكون خارجا عن
الماهية وله تقسيمان احدهما انه اما ان يخص بطبيعة اى حقيقة واحدة وهو الخاصة واما ان لا يخص
وهو العرض العام وثانيهما انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو لازم والافضل
لازم سواء كان دائم الثبوت او مفارقا ودوام الثبوت لا يتناقى امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما للوجود
كالبياض لارومى او للماهية كالزوجية للاربعة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم اللازم الى نفسه والى
غيره فان لازم الوجود ليس يمنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة
او ماهية من حيث هي فالمراد ان ما يمنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من
حيث هي هي فهو لازم الماهية والافضل هو لازم الوجود فنقول الماهية من حيث هي هي
ليست الا وليس الماهية تحتها نوعان من حيث هي والموجود واللازم ان يكون نوع الشيء نفسه
نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فيمتنع انفكاكه عن الماهية
الموجودة اما ان يكون يمنع الانفكاك عن الماهية من حيث هي وهو لازم الماهية اولا وهو لازم الوجود
ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء لم يحتج الى هذه العناية ولللازم تقسيم آخر وهو انه
اما بوسط او غيره والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا افا لطرف
متعلق بقوله يقرن اى حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلانه شيء فذلك الشيء هو الوسط
كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير فحين قلنا لانه اقترن به المتغير وهو الوسط وهما اى اللازم بوسط

وغيره موجودان والالكان كل اللوازم لا بوسط او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حل شيء على غيره اى حل لازم على ملزومه والثاني ظاهر الفساد وفي الشرطية نظر لجواز ان يتوقف العلم بالحل على امر آخر غير الوسط كالحسد والتجربة والتفاسات النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجهولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحجة فلو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجهولة والثاني ايضا باطل لانه لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالى محال فاما قدم مثله ولا بد للشرطية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل الثانى بيان انه من طرف المبدأ اما التسلسل فلانه لو كان جميع اللوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللزوم عن الوسط واما ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولا ان كان الوسط اما نفس اللزوم او نفس الملزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لابد ان يكون مغاير للاصغر والاكبر واللازم المصادرة على المطلوب او كان اللازم داخلا في الوسط والوسط داخلا في الماهية فيلزم دخول اللازم في الماهية وهو محال واذ قد ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط للماهية اما ان يكون بوسط اولا والثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط الثانى او خروج الوسط الثانى عن الماهية والادخل الوسط الاول في الماهية وقد فرضناه خارجا ههنا وهم جراح حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثانى او خروج الوسط الثانى عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهى مبادا للوازم فالتسلسل انما هو في المبادئ واما استحالة التالى فلما تقر في الحكمة وفيه نظر من وجهين الاول اننا نختار ان الوسط خارج عن الماهية قوله فلزوم الوسط للماهية اما بوسط اولا قلنا هذا انما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مغارقا شاملا ويكون اللازم ذاتيا للوسط فيكون اللازم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول ينتج الضرورية الموجبة الوجه الثانى ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية الثانى اللزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للماهية يتوقف على لزوم الوسط للماهية ولزوم اللوازم للوسط واما ما كان يتوقف على لزوم آخر وهم جراح فان اريد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فظاهر انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها اذ لا يتوقف وسط على وسط بل اللزومات تتوقف على الاوساط وان اريد بالتسلسل في اللزومات فهى عند المصنف امور اعتبارية يجوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن النقص عنه بان التسلسل في اللزومات لا يعنى مفهوماتها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات باللزومات فانه لو كان جميع اللوازم بوسط لكان كل تصديق وسط بلزوم يتوقف على تصديقات آخر ثابتات الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مباديه وثبوت الحكم في مباديه لاشتمالها على قضية اللزوم يتوقف على مبادئ آخر فيلزم التسلسل في المبادئ لكن انما يتم لو كان مبادئ المطالب عللا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولا استحالة في تسلسل العلل المعدة على ما شخروا كتبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل لو تسلسلت اللوازم لم يعلم حل لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات باللزوم غير متناهية وامتناع اخاطة العقل بالانهاية له وايضا يلزم ان يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فلا ينتهى مرارا ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (قوله وكل لازم قريب بين الثبوت)

وكل لازم قريب بين الثبوت للملزوم بمعنى ان تصورهما يكفى في الجزم بنسبته اليه والا لاحتاج الى وسط وغير القريب خبير بين والام لم يكن بوسط واحتج الامام بانه لو لم يكن كل لازم قريب ينسب لامتنع تعريف المجهولات لان ما يجهل ثبوته لموضوعه كان خارجا عنه وانما يعلم بوسط خارج عن الموضوع او خارج عنه المحمول فيفتقر الى وسط شأنه ذلك وتسلسل وجوبه انه لا يلزم من سلب الكل السلب الكلى فقط ينتهى الى لازم بين من

كل لازم قريب اى بلا واسطة بين الثبوت للزوم بمعنى ان تصورهما يكنى في جزم العقل بنسبة اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت افتقر الى وسط فلا يكون قريبا وكل لازم غير قريب غير بين اذ لو كان بينا كان قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها والاولى ممنوعة لما عرفت على انه يفتى الى انحصار القضايا في الاولوية والكسبية وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور المزوم يستلزم تصوره لان الزوم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك المعارض عن الماهية لا توسط بكون ماهية المزوم وحدها مقتضية له فانما يتحقق ماهية المزوم بتحقيق اللازم فتى حصلت في العقل حصل واعتراض على نفسه بان ذلك يقتضى ان يكون الذهن متغلا من كل مزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى تحصل اللوازم بأسرها بل جميع العلوم واجاب بان المستلزم لتصور اللازم تصور المزوم التفصيلي وربما بطرا على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يستمر اندفاعه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فالزوم الثابت في نفس الامر اذ لم يكن توسط لم يلزم ان يكون المزوم وحده مقتضيا للزوم اقتضاء عقليا واحتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم القريب بينا لاستحال اكساب القضية المجهولة من المقدمتين المعالومتين وفساد التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجهولة لا بد ان يكون محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا تكون مجهولة فافتقر العلم بثبوت محمولها لموضوعها على وسط والالم يكن مجهول الثبوت وحينئذ يلزم احدا الامر ان اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط واياما كان يكون محمول احدى المقدمتين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها او لازما بعيدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقديران اللازم القريب ليس بين وما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا غاية تقرير الدليل والاعتراض باننا لانم ان محمول القضية المجهولة لو كان ذاتيا لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك او كان الموضوع متصورا بكنهه حقيقته وهو غير لازم سلناه لكن لانم ان محمولها اذا كان خارجا عن موضوعها يحتاج العلم بثبوته له الى وسط لجواز توقفه الى امر آخر سلناه لكن لانم ان محمول احدى المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعيدا لجواز ان تكون عرضيا مفارقا ولئن سلناه فلانم ان اللازم القريب اذ لم يكن بينا يحتاج الى وسط وذلك لان التقدير انه ليس بين بالمعنى الاخص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط لجواز ان يكون بينا بالمعنى الاخص اذ لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم ولو كفى هذا القدر من البيان في اثبات هذه المقدمة لكفى في اصل الدعوى بان يقال اللازم القريب يجب ان يكون بينا والاحتياج الى وسط فتكون المقدمات الباقية مستدركة وتقرير جواب المصنف انا لانم انه لو لم يكن كل لازم قريب بينا يمتنع اكساب القضية المجهولة قوله لانه لو اكسب لتأدى الاكساب الى التسلسل قلنا لانم بل ينتهى الى كثير من اللوازم القريبة البينة فان التقدير سلب الكل اى رفع الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريب بينا وهو لا يستلزم السلب الكلى اى لا شئ من اللازم القريب بين بقا ان يكون بعض اللوازم القريبة بينة وبعضها غير بينة وحينئذ تنتهى سلسلة الاكساب الى البين منها (قوله وشكك في نفي الزوم) التشكيك ليس في نفي الزوم بل في الزوم وذلك بان يقال لا تحقق للزوم بين الشئين اصلا لانه لو لم يكن شئ شئ لكان للزوم مغايرا لهما لا مكان تعقلها بدونه ولانه نسبة بينهما والنسبة مغايرة للمتشبين وحينئذ لا يخلو اما ان يكون الزوم لازما لاحد المتلازمين او لا يكون وان لم يكن لازما يمكن ارتفاع الزوم عنها وامكان ارتفاع الزوم

وشكك في نفي الزوم بان لزوم الشئ لغيره غيرهما لكونه نسبة بينهما فان لم يكن ايضا لتسلسل والا يمكن انفكاك المزوم عن اللازم وجوابه منع امتناع التسلسل في الامور الاعتبارية اذ الواحد يلزمه كونه نصف الاثنين وثلاث الثلاثة وهم جرا متن

انما يكون يجوز الانفكاك بين اللازم والمزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان الزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه ههنا ولان الزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن ارتفاع الزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فيجوز الانفكاك واذا جاز الانفكاك بين اللازم والمزوم لا يكون اللازم لازما ولا المزوم مزوما وان كان الزوم لازما يكون للزوم لزوم وننقل الكلام الى ذلك الزوم حتى يتسلسل وانه محال اجاب بمنع امتناع هذا التسلسل وانما يمتنع لو كان في الامور الحقيقية وليس كذلك بل هو تسلسل في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان الواحد يلزمه نصف الاثنين وثلاث الثلثة ورباع الاربعة وخمس الخمسة وهم جرا ولا يخفى عليك انه لا يعنى بذلك ان الامور الاعتبارية تتسلسل الى غير النهاية بل انها لما كان تحققها بحسب اعتبار العقل لترتب سلسلتها ريثما اعتبرها العقل لكن لا يقوى على الاعتبارات الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار وربما تحقق ذلك بان الزوم له اعتباران الاول من حيث انه خالة بين اللازم والمزوم وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والمزوم فانه انما يلاحظها العقل باعتبار ملاحظتهما الثاني من حيث انه مفهوم من المفهومات فلو اعتبر العقل الزوم باعتبار مقايسته الى اللازم والمزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم من المفهومات فاذا لاحظته العقل ولاحظ احد المتلازمين وقيل نسبة بينهما اعتبارا وما آخر واعتبار الزوم الاخرينهما يتوقف على ثلث ملاحظات (الاولى ملاحظة مفهوم الزوم بحسب الذات (الثاني ملاحظة احد المتلازمين) الثالث ملاحظة نسبة بينهما انه هل يجوز الانفكاك بينهما او يمتنع فالعقل ان لاحظ هذه الملاحظات الثلاث تحقق لزوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر مفهوم الزوم بحسب الذات وام يعتبر الباقيين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم الزوم من حيث الذات لم يتحقق لزوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يجب ان تقاس سائر الامور الاعتبارية من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة وغيرها دفعا للشبهات الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان الزوم بين الزوم واحد المتلازمين باعتبار العقل فما لم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز ان لا يتحقق الزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا امكن انفكاك الزوم عن المتلازمين امكن الانفكاك بينهما فلا يكون المزوم مزوما ولا اللازم لازما وايضا نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان بين شئين لزوم يكون الزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا ذهن ذاهن فلبست الزومات امورا اعتبارية بل حقيقة لا نناقول لانهم لو لم يكن الزوم احرا متحققا امكن الانفكاك بين الزوم واحدا المتلازمين وانما يلزم لو لم يكن الزوم لازما في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس الامر انتفاء الحمل في نفس الامر والضروري هناك ليس ان الزوم بين الامرين موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازما للآخر في نفس الامر وهو لا يستلزم تحقق الزوم في نفس الامر * واعلم ان المصنف ما اورد الشك كما اورده الامام فانه قال لو لم شئ شئ السكان ذلك الزوم امام معدوما في الخارج او موجودا فيه والقسيمان باطلان اما الاول فلانه لا فرق بين الزوم العدمي وبين عدم الزوم والاحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون العدم وجودا ههنا خاف واما الثاني فلما قررناه فاقصر على اراد احد الشقين وحذف الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ انما هو في الامور المحققة نعم يتجه ان يقال لان عدم الفرق فان الاول ايجاب مفهوم والثاني سلبه ولان التمايز من خواص الوجود الخارجى بل من خواص مطلق الوجود والاهدام لهما صور ذهنية يمكن التمايز بينهما كما بين عديم الشرط والمشروط وبين عديم العلة والمعلول لا يقال نحن نقول من الراس لو لم يكن الزوم متحققا في الخارج فلا يخلو

اما ان يكون بين اللازم والمزوم امتناع انفكك في الخارج اولا يكون فان كان بينهما امتناع الانفكك في الخارج كان المزوم متحققا اذ لا معنى للزوم الا امتناع الانفكك وان لم يكن بينهما امتناع الانفكك كان بينهما جواز الانفكك فلا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملزوما وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا نفرض الكلام في اللوازم الخارجية لانا نجيب عن الاول باننا لانم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكك في الخارج تحقق جواز الانفكك لجواز انتفاء الضدين والتبعضين بحسب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه لو لم يكن للشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي فان العمى منصف في الخارج مع ان الاعمى محمول حلا خارجيا ولئن سلمنا ذلك لكن نمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل كل لزوم من تلك اللزومات يقتضي لزوم سابق ينسب. وبين احد المتلازمين اذ لو لم يتحقق اللزوم السابق امكن الانفكك بين المتلازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلا فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فتترتب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ فنقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق علة لللاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحيث يتوقف بانتفاءه وكيف يكون علة وهو نسبة بين اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولا له فلا يكون التسلسل من طرف المبدأ (قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما) لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما فقط اما المزوم بان يمتنع انفكك اللازم نظرا الى ذات المزوم ولا يمتنع انفكك نظرا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع انفكك عن المزوم نظرا اليه ويحوز انفكك نظرا الى المزوم كذی العرض للجوهر والمسطح للجسم وقد يكون لذاتيهما بان يمتنع انفكك عن المزوم نظرا الى كل منهما كالتعجب والضاحك للانسان وايا ما كان فهو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون لامر منفصل كالموجود للعقل والفلك وعلى التقادير فالمزوم اما بسيط او مركب فالاقسام منحصرة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر منفصل لان نسبته الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فاقضاءه اللزوم بينهما دون غيرهما ترجيح بلا مرجح وجوابه منع تساوي النسبتين لجواز ان تكون له نسبة خاصة اليهما بهما يقتضي الملازمة بينهما دون غيرهما كاقضاء المفارقات الملازمة بين معلوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والا لكان مقتضيا له فيكون فاعلا له وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والا لكان مقتضيا لهما فيكون مصدرا لاثري والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت او وجب ان يكون البسيط فاعلا لازمه وهو ممنوع لجواز استناد اللزوم الى اللازم او الى امر منفصل وبتقدير تسليمها منع انتفاء التالي فيهما اهدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة على القاعدتين والمصنف ذكر المنع على العكس فاخل بترتيب البحث هذا هو الكلام في العرضي اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع اولا يزول والا لكان بالمفارقة بالقوة ككون الشخص اميا والثاني المفارقة بالفعل وهو اما سهل الزوال كالقيام او عسره كالعشق وايضا اما سريع الزوال كالنحل وبطيئه كالشباب فقد ظهر مما ذكرنا ان الكليات منحصرة في خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وذلك لان الكلبي اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات التي لا تشكك الا بالعدد وهو النوع او يكون جزأ منها فان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشريعة فهو الجنس والافه والفصل او خارجا عنها فان اختص بطبيعة واحدة فهو الخاصة والا فالعرض العام والشخص استدلال على الحصر في الشفاء بانه اما ان يكون ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا

واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما بوسط او غيره وقد يكون لامر منفصل سواء كان المزوم بسيطا او مركبا وقيل لا يلزم لامر منفصل لان نسبته اليهما كنسبته الى غيرهما وجوابه منع تساوي النسبتين وقيل لا يلزم البسيط لازم والا لكان قابلا وفاعلا لا يلزمه لازمان والا لكان مصدرا لاثري وجوابه منع امتناع التالي وبتقدير تسليمه يمنع وجوب فاعلية اللازم وغير اللازم مقارن بالقوة او بالفعل سهل الزوال كان او غيره سريعه او بطيئه فضموا بما ذكرنا ان الكليات خمس النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام

فاما ان يدل على الماهية اولاي دل على الماهية فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المختصة فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والادل على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتمييز عن بعض المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشتركا فيه فهو الخاصة او يكون وهو العرض العام واذ قد وقع الفراغ عن اقسام الكليات اجمالا فقد كان ان نشرع في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقدمه على بواقيها اما على النوع فلكونه جزأ منه واعم فهو اشهر واجلي في التعقل واما على الفصل فلشرفه حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التحديد واما على الخاصة والعرض العام فلافتقارهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لمكان الاختصاص فلذلك ترتب في الكتاب على هذا النسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظة الجنس كانت فيما بين اليونانيين موضوعا لمعنى نسبي يشترك فيه الاشخاص كالعلمية للماويين والمصرية للمصريين وللواحد الذي نسب اليه الاشخاص كعملي ومصر لهم وكان هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمشابهة تلك الامور من حيث انه معقول واحد له نسبة الى كثرة تشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو المقول كالجنس البعيد يتناول الكل والشخص لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يخرج به الشخص ويتناول الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلية الا ان دلالاته تفصيلية ودلالة الكلية اجمالية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلية المقول على كثيرين لا يخلو عن استدراك وجهه على ما يقال على كثيرين بالفعل تنبها على ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تتحقق بالقياس الى شخص واحد سهولاته ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج لم يتناول الاجناس المعدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم شموله الكليات المعدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد المتوهمه فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال شئ منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به وعلى التعريف شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا الخمسة لكان اعم من الجنس المطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلانه جنس الجنس والجنس يكون اعم من النوع واما كونه اخص فلانه جنس الخمسة وجنس الخمسة اخص من مطلق الجنس واما استحالة الثاني فلاستلزامه امتناع وجود المقول على كثيرين بدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف لانه ما قال المقول على كثيرين جنس الخمسة بل كالجنس وجوابه منع استحالة الثاني وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو كونه جنسا الخمسة ولا امتناع في كون الشئ اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه كالمضاف فانه اعم من الكل بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس

الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه انه الكلية المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو المقول كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس الخمسة وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع وقولنا في جواب ما هو الثلاثة الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا الخمسة كان لكونه جنسا خاصا اخص من مطلق الجنس ولكونه جنسا له اعم منه وجوابه ان المقول على كثيرين باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس وباعتبار كونه جنسا اخص منه فلا منافاة الثاني النوع يعرف بالجنس فتعريف الجنس به دور وجوابه ان المعروف به الجنس النوع الحقيقي والمعرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور الثالث الجنس ان كان موجودا لم يكن مقولا على كثيرين لتخصه والا لم يكن مقوما للجزئي الموجود في الخارج وجوابه ان الشخص لا يمنع اشراك كثيرين في معرض الشخص الذي هو واحد بالنوع وزعم الامام ان هذا التعريف حد قال لانه لا معنى للجنس الا ذلك وهو غير معلوم الثاني متن

العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس للنوع والجنس وسائر الكليات واللام يكن جنسا للخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك الحيثية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فنقول لانه ان المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس الخمسة والاصدق على الجنس والنوع وغيرهما انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو الثاني ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلى مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو تعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس هو النوع الحقيقي والذي عرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير مستقيم لان النوع المأخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او الحقيقي وايا ما كان لا يفيد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مري في الاول انه يخل بالنعكاس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها تقال على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانه لا تقال على الانواع الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فنقول انها اذا قبست الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينهما فتكون اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني انه يلزم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذاضافة الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه وقد اجيب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايقان وكل واحد من المتضايقين انما يعقل بالقياس الى الآخر فيجب ان يؤخذ كل منهما في بيان الآخر ضرورة وزينه الشيخ في الشفاء اما او لا فلانه ليس بحل اذ من شأنه القدر في بعض مقدمات الشبهة ولا قدح هناك واما ثانيا فلانه يوجب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات واما ثالثا فلان المتضايقين انما يعرف كل منهما مع الآخر لانه وافرقي بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفته وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بمعرف الشيء عرف الشيء وعرف هو معه فلا يعرف احد المتضايقين بالآخر بل يدرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرب من التلطف والايحاء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل انه الذي ابوه بعينه ابوانسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالنوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثيرا ما يعني به ذلك في عاداتهم وحيث يتم التعريف وتندرج الاضافة فيه اندراجا فانك اذا قلت مقول على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت مقول عليه وعلى غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير هو المغاير في الحقيقة ففي كل منهما اشارة الى المتضايقي الآخر الثالث المعنى الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون وايا ما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج فهو مشخص ولا شيء من الشخص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا متشاغ ان يكون مقوما للجزيئات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها في جواب ما هو فان قلت السؤال غير موجه لان التعريف للجنس المنطقي وهو معدوم في الخارج وليس بمقوم فنقول التردد في معروض الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي فتقرير جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الذاهيين الى وجود الطبيعة في الخارج في ضمن الجزئيات اختلفت مقالاتهم فمنهم من قال ان امر واحدا في الخارج قد انضم اليه فصل او شخص فصارتا او شخصا آخر فصارتا آخر وهكذا فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم من حال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والموجود في الخارج حصصه التي تشمل عليها اقارده فليس طبيعة الحيوان امر واحدا في ضمن جزئياته بل الموجود

الحيوانات وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئي في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المعقول من كل حصة هو المعقول من الاخرى واذ قد تصورت هذه المقدمة فاعلم ان المصنف بنى جوابه على المذهب الاول وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج قوله لان الشخص ليس بمقول على كثيرين قلنا ان اردتم بالشخص المجموع المركب من الشخص ومعرضه فلانم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان اردتم بالشخص معرض الشخص فلانم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معرض الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس ومعرض الشخص لا ينافي اشتراكه بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالنوع لانه خارج عن الاصطلاح وزعمنا يجب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولانم انه اذا لم يكن مقوما للجبريات في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لو لم يكن هو والمقوم للجبريات متعدين بحسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجبريات حصصه الموجودة فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض الاشياء عند كونها في الذهن وتخصصها خارجا لا ينافي ذلك وشك رابع ان احدا لأمور الثلاثة لازم وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كثيرين او لا يكون مقولا على كثيرين مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو واما ما كان لا يستقيم التعريف بمان الزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخل في الماهية ولا شيء من الجزء بمحمول فلا يكون مقولا على كثيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثرة مختلفة بل متفقة الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لامن حيث انه جزء بل من حبيبة اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اتي بشرط ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته الفصل وان اخذ بشرط لشيء اى بشرط ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا عليه كان جزءا وبإضافة ضرورة ان الجزء يخرج من مفهومه الجزء الاخر وان اخذ اعم من الوجهين بحيث يمكن ان يعرضه تارة انه جزء واخرى انه نوع كان جنسا ومحمولا فعروض الجزئية هو معرض الجنسية والمحمولية نعم لا يصدق على النوع انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو وحده او رسم قال الامام المشهور في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه لان التعريف ليس الا للجنس المنطقي ولما هيته له وراء هذا الاعتبار فانه لا معنى لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مغايرة لهذا المفهوم مساوية له ولو عناه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام ليس بشيء فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المعتبر وقد قال الشيخ في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسماله (قوله البحث الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي) قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلاثة طبيعي ومنطقي وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلاثة فالان اراد ان يبين ان اى الاجناس يقوم اى الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا مكان تصوره مع الذهول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسياقه الى الاذهان ووضوحه طوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين الشئيين متأخرة عن كل منهما

الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لانه نسبة ينسب وبين الجنس الطبيعي قبيحا اخر عنه ولا النوع المنطقي اما الاضافي فلتضايقهما واما الحقيقي فلا مكان تصوره دونه ولا العقلي لتركبه من جزئين هذا خارج عنهما والجنس الطبيعي يقوم النوع الطبيعي الاضافي دون الحقيقي لجواز كونه بسيطا ولا يقوم النوع المنطقي لان مقوم المعرض لو كان مقوما للمعارض لم يكن المعارض بالحقيقة الا ذلك القيد الاخر ويقوم النوع العقلي لما عرفت والجنس العقلي لا يقوم شيئا من الانواع والا لقومه الجنس المنطقي متن

فيكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الإضافي فلا يكون مقوما له لا يقال لأنم وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المنسبين بل اللازم تأخرها عما عرضت له بالقياس إلى غيره وهو محلها لأن ذلك الغير كالنقد العارض للمتقدم بالإضافة إلى المتأخر لا نقول النسبة موقوفة على المنسبين فهي متأخرة عنهما بالضرورة عروضا للتقدم انما يتصور بعد تحقق ذات المتأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما بالإضافة فلا نهما متضايفان على ماسلف والمتضايفان انما يعقلان معا فلا يقوم احدهما الاخر والتقدم في العقل لانهما متقابلان لاستحالة ان يكون الشيء الواحد من جهة واحدة جنسا منطقيا ونوما اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يتقدم احدهما بالاخر واما الحقيقي فلا مكان تصوره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءا من النوع العقلي لكان اما جزءا بالاستقلال فيلزم تركبه من اكثر من جزئين او جزءا لجزئه فيلزم ان يكون جزءا للنوع الطبيعي او المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما وما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي الإضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الشريعة ولا يقوم النوع الطبيعي الحقيقي لجواز ان يكون بسيطا وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيقي فقط لجواز تصوره مع العقلة عن الجنس الطبيعي واما الإضافي فلا نه عارض للنوع الطبيعي الإضافي والجنس الطبيعي مقوم له فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا لجزء الاخر لاستحالة ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض بتمامه عارضا ف لا يقال ليس اذا قيد الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا للشيء فلا امتناع في ان العارض لا يكون عارضا لجميع اجزائه لا نقول هب ان المجموع كان خارجا عن الشيء لكن لاتم عروضا له وقيامه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح بما ذكر في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقيين والجنس الطبيعي خارج عنهما ولا يقوم العقلي الإضافي لانه مقوم للطبيعي الإضافي المقوم له واما الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئا من الانواع والاقوم الجنس المنطقي ضرورة انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع وانت خير بابتداء هذه الدلائل على ان ماهيات الكليات ما ذكر في تعريفاتها وابتدئ شعري كيف قطع المصنف بالفروع وهو متردد شاك في الاصل (قوله الثالث الجنس اما فوقه وتحتة جنس) اعلم اولاً ان الاجناس ربما ترتب متصاعدة والانواع متازلة ولا تذهب الى غير نهاية بل تنتهي الاجناس في طرف التصاعد الى جنس لا يكون فوقه جنس والالتزمت الماهية من اجزاء لا تنهاى فيتوقف تصورها على احاطة العقل بها وتسلسلت العلل والمعلولات لكون كل فصل صلة لخصه من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والام تتحقق الاشخاص اذ بها نهايتها فلا تتحقق الانواع واذا حصل عندك هذا التمهيد فنقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحتة جنس او لا يكون فوقه ولا تحتة جنس او يكون تحتة ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس المتوسط كالجمم والجسم النامي والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للعقول العشرة والجواهر ليس بجنس لهما والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس كالمفولات العشرة والرابع الجنس السافل كالحيوان والشيخ لم يعد الجنس المفرد في المراتب بل حصرها في الثالث وكأنه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون اذا ترتبت الاجناس والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما غيره فلم يلحظ ذلك بل قاس الجنس بالجنس واعتبرا قساما بحسب الترتب وعدمه وكيف كان فالجنس المطلق لا ينحصر الا في الاربعة وهل هو جنس لهما او عرض عام قال الامام ليس بجنس لان ثلثة منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم

الثالث الجنس اما فوقه وتحتة جنس وهو الجنس المتوسط او لا فوقه ولا تحتة وهو الجنس المفرد او تحتة فقط وهو جنس الاجناس او فوقه فقط وهو الجنس السافل قال الامام الجنس المطلق ليس جنسا لهذه الاربعة لان المركب من العدم والوجود لا يكون نوعا والشيء الواحد لا يكون جنسا بالنسبة الى نوع واحد وفيه نظر فان قلنا انه جنس لهما كان جنس الاجناس اجد انواعه وهو عارض لطبايع عشر هي الجوهر والكم وغيرهما فان اقتضى اختلاف ماهيات المعروضات تنوع الاضافات العارضة كان الجنس الاجناس انواع فلم يكن نوعا اخيرا والا لكان نوعا خيرا وفوقه الجنس الى ان ينتهي الى الكل ثم المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع من

لاشتمال كل منهما على قيد عددي والمركب من الوجود والعدم لا يكون نوعا لا مسمى ثبوتى اذا لانواع لا بد وان تكون محصلة فلا يبقى النوع واحد وهو المتوسط والشئ لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لان الاتم ان الثلاثة مرسية من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها وهو نوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية لو ازم لفصول لها وجودية اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالى اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فوقه جنس ويكون تحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يانزه ان لا يكون تحت جنس اقربه ولا فوقه جنس ابساطه فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحتها واخص الاجناس التي فوقه فالمتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس المغيرة له الواقعة في سلسلة واخصها والقريب بالنسبة الى اى ماهية تفرض لا يكون تحت جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ما تحتها بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضرنا سلمناه لكن لانها لو كانت عدمية لاتكون انواعا قوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانم وانما تكون محصلة لو كانت انواعا لما هيات محصلة وهما ليس كذلك لان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولئن سلمناه لكن لانم ان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان يخصر في شخص واحد فلم لا يجوز ان يحصر الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قبل وهو مندفع لان النوع وان انحصر في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحت انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الاتك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له النوع واحد ولان الجنس لو انحصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان التعيين عرضى له وانت تعلم ان ذلك المنع او اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يقيم عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للمقولات العشر ومن مطارح نظرهم ان اختلاف المعروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المعروضات موجبا لاختلاف العوارض اى لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس العارض للجواهر مخالفا لهما بالماهية لجنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخيرا لان العارض للجواهر ليس بخالف العارض في الكم الا في المعروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكلى وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع وهذا البحث لا يختص بجنس الاجناس فانه آت في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل يعم ساير الكليات فانها ايضا تعرض لماهيات مختلفة فان اقتضى اختلافا فيها اختلاف العوارض كانت انواعا متوسطة والا كانت انواعا اخيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه) لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا للمعنى الشئ وحقيقته ثم نقل الى معنيين بالاشترك احدهما يسمى حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقى فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو فالمقول على كثيرين جنس والمراد منه ما هو اعم من المقول على كثيرين في الخارج اوفى الذهن على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس والانتقاص بنوع ينحصر في شخص كالشمس وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ما هو الثلاثة الباقية واما الاضافى فهو الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا فالكلى يجب ان يحا فقط عليه اثلا يخلو

الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه انه الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو والقيد الاول يخرج الجنس والاخير الثلاثة الباقية وقد يقال النوع الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا وهذا احتراز عن المصنف لانه لا يقال الجنس على المصنف الابواسطة القول على النوع المقول عليه والاول يسمى نوعا حقيقيا وهذا اضافيا وهما متغايران لجواز تصور ماهية كل منهما دون الآخر ولان الاول مقبوس الى ما تحتها والثانى الى ما فوقه ولوجوب تركيب الثانى من الجنس والفضل دون الاول لتحقيق الاول دون الثانى في البسائط وبالعكس في الاجناس المتوسطة من

الحد عن الجنس ولاخراج الشخص وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج الكليات الغير
المندرجة تحت جنس كالمهايات البسيطة واما التقييد بالقول الاول فزعم الامام انه الاحتراز
عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد اذ النوع لا يكون نوعا الا بالقياس الى جنسه القريب وقال صاحب
الكشف هذا مخالف لحكمهم فانهم يجعلون نوع الانواع نوعا لكل ما فوقه من الاجناس
بل الاول ان يكون ذلك احترازا عن الصنف وهو النوع المقيد بقيود مخصوصة كلية كالرومي والزنجي
فانه لا يحمل عليه جنس ما بالذات بل بواسطة حل النوع عليه فان حل العالي على الشيء بواسطة
حل السافل عليه ونحن نقول احدا الامر ين لازم اما ترك الاحتراز عن الصنف او الاحتراز عن
النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه ان اعتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة
فالامر الثاني لازم ضرورة خروج النوع بالقياس الى الجنس البعيد عنه فان قول الجنس البعيد
عليه بواسطة قول الجنس القريب وان لم يعتبر ذلك لم يخرج الصنف عن الحد فيلزم الامر
الاول على ان اعتبار القول الاول يخرج النوع عن مضايقة الجنس فان القول المعتبر في الجنس
اعم من ان يكون بواسطة او بالذات والاختصاص لا ينفعهم من الاعم وايضا تعريفه بالجنس المضايقة له
غير مستقيم والامتنع تعقله فان قلت المراد به الجنس الطبيعي وتضايقه مع المنطقي فنقول
من الابتداء المأخوذ في التعريف اما الجنس الطبيعي او المنطقي وايضا كان فالتعريف فاسد
اما اذا كان منطقياً فقط واما اذا كان طبيعياً فلان الجنس الطبيعي هو مروض الجنس المنطقي
فتوقف معرفته على معرفة الجنس المنطقي فيكون متقدما في المعرفة على النوع الاضافي
مرتبتين وايضا يلزم يقوم النوع الاضافي المنطقي بالجنس الطبيعي وقد عرفت بطلانه وربما
امكن النقص عن هذا الاخير اذا تأملت فيه وبالجملة فالصواب ان يقال في التعريف انه اخص
ككلمين مقولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لو قيل الكل اخص من الكلمين المقولين
في جواب ماهو والنوعان متغايران من وجوه الاول انه يمكن تصور كل من مفهوميهما
مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثاني ان الاول اى الحقيقى مقبس الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب
ماهو والثاني الى ما فوقه بان ما فوقه وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع
الاضافي كما انه مقبس الى ما فوقه مقبس الى ما تحته اذ مفهومه لا يتحصل الا اذا اعتبر فيه نسبتان
نسبته الى ما فوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبته الى ما تحته لا اعتبار مفهوم الكلى فيه والكلية
لا بد ان تلاحظ في معناها النسبة الى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة الى ما تحته فلا تكون فارقة
نعم النسبة الى ما تحت المعتبر في الحقيقى هي النسبة الى الاشخاص فالمعتبر في الاضافي اعم من ان يكون
الى الاشخاص او الى الانواع فالاولى في الفرق ان يقال الاضافي اعتبر فيه نسبتان الى ما فوقه
والى ما تحته والحقيقى ما اعتبر فيه النسبة واحدة وهي اخص من النسبة الثانية او يقال مفهوم
الاضافي لا يتحقق الا بالقياس الى ما فوقه وبفهوم الحقيقى يتحقق وان لم يعتبر قياسه الى ما فوقه
الثالث ان الاضافي اذا نظر الى معناه اوجب تركبه من الجنس والفصل لا اعتبار اندراج تحت
الجنس فيه بخلاف الحقيقى الرابع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما قد يتصادقان معا
كافي النوع السافل وقد يصدق الحقيقى بدون الاضافي كافي البسيط وبالعكس كافي الاجناس المتوسطة
ومنهم من ذهب الى ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقى واحتج عليه بان كل حقيقى فهو مندرج تحت
مقولة من المقولات العشر لا تحصر الممكنات فيها وهي اجناس فكل حقيقى اضافي وجوابه منع اندراج
كل حقيقى تحت مقولة وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقى ممكنا ونعم انحصار الممكنات في المقولات
العشر بل المنحصر اجناس الممكنات العالية على ما صرح حوايه وقد اشار المصنف الى ابطال هذا
المذهب متمسكا بالبسيط كواجب الوجود فانه ماهية كلية متحصرة في شخص واحد منزهة

عن التركيب وكالمفارقات والوحدة والنقطة فانها انواع حقيقة بسيطة فلا تكون اضافية وفيه نظر لانه ان اريد بالواجب مفهومه اعني العارض فهو ليس بنوع وان اريد به المعروض وهو ذاته تعالى فلا يتم ان له ماهية كلية بل ليس الا الشخص واما المفارقات والوحدة والنقطة فهي بسيطة خارجا والتركيب من الجنس والفصل لا ينافيها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسيطة او مركبات فان كانت بسيطة فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب من الجنس والفصل وان كانت مركبات فهي لا محالة تنتهي الى البسيطة ويعود فيه ما ذكرناه وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقيا لجواز ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فصلا او غيرها لا يقال الاجناس العالية بالقياس الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقة وابست بمضافة لانا نقول المراد بيان النسبة بحسب الامر نفسه لا باعتبار العقل واللام يكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي (قوله الثاني في مراتبه النوع اماضافي مراتبه الاربع المذكورة) النوع اماضافي او حقيقي واياها كان فقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله مراتبه اربع على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي والحيوان او مابين الكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا الشيء انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق لهذه الاربعة والتفريع عليها كما في الجنس من غير فرق وقد اشترنا اليه اشارة خفية فلا احتياج الى الامادة واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فاثنتان لانه يمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحته نوع حقيقي فهو العالي والا فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له من المراتب الا مرتبة الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع لزم ان يكون الحقيقي فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مراتبان اما مفرد او سافل لا متناع ان يكون تحته نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يبين جميع مراتب النوع لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع وكل واحد من النوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس لا متناع ان يكون تحتهما نوع ووجوب ذلك للاجناس وبين كل واحد من الباقيين من الجنس اي السافل والمتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع اي العالي والمتوسط عموم من وجه اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلتصادقهما فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدق احدهما بدون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلتحقهما في الحيوان واقتراحهما في اللون والجسم النامي واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلتصدقهما معا في الجسم واقتراحهما في الجسم النامي واللون واما بين الجنس والنوع المتوسطين فلتصدقهما في الجسم النامي واقتراحهما في الجسم والحيوان فالنوع السافل لا بد ان يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته واضافيا لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جميعا كان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع جوهرا نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له الاعتباران وليس بنوع الانواع بل لا بد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول ليس نعتي به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو واحد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم يتحصر القسم الخمسة بجواز كون كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو غير مندرج تحت جنس واذ ليس هو المضاف فهو الحقيقي هذا اذا جعل احدا الخمسة احدهما وان جعل احدا الخمسة النوع بمعنى ثالث ينقسم اليهما لم يكن شيئا منهما احدا الخمسة واحتج الامام على ان احدا الخمسة الحقيقي بان ما هو واحد الخمسة محمول والمضاف موضوع وهذا ضعيف لان موضوعية المضاف لا تمنع محموليته متن

الثاني في مراتبه اما الاضافي فمراتبه الاربع المذكورة في الجنس الا ان السافل هو نوع الانواع فان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس الى ما تحته والنوع الحقيقي مفرد ايدا اذ لا يكون الحقيقي فوق نوع ومقبسا الى المضاف مفردا وفوقه نوع والجنس العالي والمفرد يبين جميع مراتب النوع والنوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس وبين كل واحد من الباقيين من الجنس وبين كل واحد من الباقيين من النوع عموم من وجه والنوع السافل يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته واضافيا لقول الجنس عليه وباعتبارهما كان نوع الانواع متن

الثالث الذي هو واحد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم يتحصر القسم الخمسة بجواز كون كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو غير مندرج تحت جنس واذ ليس هو المضاف فهو الحقيقي هذا اذا جعل احدا الخمسة احدهما وان جعل احدا الخمسة النوع بمعنى ثالث ينقسم اليهما لم يكن شيئا منهما احدا الخمسة واحتج الامام على ان احدا الخمسة الحقيقي بان ما هو واحد الخمسة محمول والمضاف موضوع وهذا ضعيف لان موضوعية المضاف لا تمنع محموليته متن

قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنها ما اتفق لهم اشتراك فيه فالاشتراك فيه كالجنس متعين لان يكون احدا الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معنييه احداها والا كانت ستة فليس احداها الا واحدا منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفاء يمكن ان تورد القسمة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا بالماهية او لا والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية لمختلفين بالنوع او بالعدد اخرجت القسمة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو قسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ما هو او لا يكون والمقولات في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص واعم المقولين في جواب ما هو جنس وخصصهما نوع اخرجت القسمة النوع الاضافي صحيحا ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنسا والى ما لا يكون كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقسمة الاولى فعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احدا الخمسة بدلا عن الاخر لكن الحقيقي احدا الخمسة بحسب قسمة الكل بالقياس الى موضوعاته التي هي كلى بحسبها والاضافي احدا باعتبار قسمة له بحسب مناسبه بعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولى الاعتبار في قسمة الكل ان ينقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذا حصلت الكليات تعتبر احوالها التي لبعضها عند بعض فالاولى والاخر ان يكون احدا الخمسة النوع الحقيقي هذا ملخص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احدا الخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع الاضافي احدا لم تحصر الكليات في الخمس لجواز تحقق كل مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو غير مندرج تحت جنس وليس جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا عرضا عما هو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيقي وفي جواز مثل هذا الكل ما خاط علك به فان قلت هي ان الاضافي ليس احدا الخمسة لكن من اين يلزم ان يكون احدا الخمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احداها هو النوع بمعنى ثالث منقسم اليهما الجواب بانه لو جعل احدا الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احدا الخمسة والابطال التقسيم الخمس والتالي باطل للاتفاق على ان احدهما هو احدا الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافي من الشفاء نقلا غير مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة صارت الاقسام ستة وان جعل احدا الخمسة نوعا بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو في القسمة التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد منهما من الخمسة والمقدر خلافة وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ما هو النوع الاضافي لا القدر المشترك وانه ما قسمه الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره نعم يتجه ان يقال تلك القسمة فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ولو لا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا واحتج الامام على ان احدا الخمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احدا الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكل المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احدا الخمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاتنافي محموله بل هي معتبرة فيه لاعتبار الكل في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احدا الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بحمول بالطبع فاحدا الخمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احدا الخمسة كلى وكل كلى محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع بحمول بالطبع لانا نقول لانه لا شئ من الموضوع بالطبع

الفصل الرابع في مباحث
الفصل الاول في تعريفه انه
الكلي المحمول على الشئ
في جواب اى شئ هو في جوهره
والقيد الاخير يخرج الخاصة
والاول الثلاثة السابقة وبهذا
فسر الشيخ في الاشارات
وفسره في الشفاء بانه الكلي
المقول على النوع في جواب
اى شئ هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يبطل حصر
الجزء في الجنس والفصل لجواز
تركب الماهية من امرين
يساويانها فلم يكن شئ منهما
جنسا ولا فصلا وبهذا يبطل
تفسيره بكمال الجزء المميز كما
فسره الامام وما قيل ان الجنس
العالي لا يكون له فصل مقوم
من

محمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والجل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف
لاشتماله على معنى الكلي والاندراج تحت جنس يقتضى طبيعته الوضع لما فوقه والجل على ما تحته
وقد فرغنا من تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في الشفاء
ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيهما كان للجمهور وفي الفصل
للمنطقيين يستعملونه فيه وهو ما يتميز به شئ عن شئ لازما كان او مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم نقلوه
الى ما يتميز به الشئ في ذاته وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس افرزها وعينها وقومها نوعا وبعد
ذلك يلزها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا انه تلقى اولا طبيعة
الجنس وتحصلها وتلك انما تلحقها بعد ما لقيها وافرزها فاستعدت للزوم ما يلزمها ولحق ما
يلحقها كالناطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصارت الحيوان ناطقا
استعد لقبول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك ليس ان واحدا منها اقترن بالحيوانية
اولا لفصل الحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهذه توابع فانه يحدث الاخرية وهي
الغريبة ولا اقول ولا تستلزمها بل لا توجبها فان الضحك مثلا وان وجب ان يكون مخالفا
في جوهره للابس بضحك فليس ككونه ضحا كما هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهرى
بل لحق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالناطق وفسره الشيخ في الاشارات بانه الكلي
الذي يحمل على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره فكما اذا سئل ان الانسان
اى شئ هو في ذاته واى حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح الجواب عنها وذو الابداع وذو النفس
والحساس عن الاول فان اى شئ انما يطلب به التميز المطلق عن المشاركات في معنى الشبهة
او اخص منها فالقيد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تميز الشئ في جوهره
بل في عرضه فالطالب اى شئ ان طلب الذاتي المميز عن مشاركا له فالقول في جوابه الفصل
وان طلب العرضي المميز فالجواب الخاصة والقيد الاول يعنى قولنا في جواب اى شئ يخرج الجنس
والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والعرض العام لا يقال في الجواب
اصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاغيار يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان
اكتفى بالتمييز عن البعض فالجنس ايضا مميز للشئ عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد من المقول في جواب اى شئ المميز والذي لا يصلح لجواب ماهو وحينئذ يخرج الجنس
عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اى شئ وهم مصرحون بخلافه
وفسره في الشفاء بانه الكلي المقول على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه فاذا سئل
عن الانسان اى شئ هو في ذاته من الحيوان او الجسم النامي كان الجواب الناطق او الحساس فالتفسير
الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب
اى شئ هو في جوهره من غير عكس كفصل ما لا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يبطل حصر
جزء الماهية في الجنس والفصل لجواز تركب ماهية من امرين يساويانها او امرتسا وبها وليس
كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلا منهما فصل
للماهية بذلك التفسير ضرورة انها يميزانها عما يشاركها في الوجود وان لم يميزاها عما يشاركها
في الجنس وبهذا الاحتمال يبطل تفسير الامام انفصل بكمال الجزء المميز اى المميز الذي لا يكون
للماهية وراءه ذاتي مميز فان كلا منهما فصل وليس بكمال المميز بل الكمال مجموعهما وتبطل ايضا
قاعدة لهم وهي ان الجنس العالي لا يجوز ان يكون له فصل مقوم ظنا منهم انه لو كان له فصل
لكان له جنس فلا يكون جنسا عاليا وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالي من امرين يساويانه
وحيث يكون كل منهما فصلا لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لم يكن

كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلاثة تميز الماهية وتعيين شئ مبهم كالجنس وتخصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني بمحقق في احد الامرين اما انه لا يفيد التعيين والتخصيل فظاهر لعدم اشتغالها على امر مبهم غير محصل واما انه لا يفيد التميز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيرها في شئ منها كانت مغايرة بذاتها لجميع الماهيات ممتازة عنها بنفسها فلم تحتاج الى تميز كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءها يمتاز بنفسه عن مشاركا في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون ممتازة بنفسها واذا كانا يمتازين بانفسهما لم يكن احدهما بان يميز الآخر اولى من العكس وايضا تميز الجزء ليس اثرا يحصل منه بل معناه تميز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شأن الجزء المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها واطلاق المميز على الجزء اطلاق لاسم الشئ على آتته والماهية انما تمتاز عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتعقل الاختصاص يتوقف على تعقل الماهية الممتازة بنفسها عن غيرها فيكون تميز الجزء متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الامتياز به لانا نقول المدعى احدا الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان التعريفين والقاعدة وذلك لان كلام الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يبطل التعريفان والقاعدة ولا يحصى عنه الا بان يقال ان اردتم بجواز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو ممنوع فان من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكنكم ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بما في الشفاء ولم يعم الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعد عن سنن التوجيه لورود المنع حيث نذكر على المقدمة القائلة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركا بين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر او يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احدا للثلاثة او احد الثلاثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركب من امرين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لاسبيل الى الثاني والالكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالمواطاة اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر او فاما ان يكون جوهر او مطلقا فيلزم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره او جوهر او مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانه محال وهو ضعيف لانا لم انحصار الممكنات في المقولات العشر بل صرحوا بخلافه وان سلمناه لكن يمنع جذبتها لما تحتها ولا دليل لهم دال على ذلك سلمناه لكن قوله جزء الجوهر اما ان يكون جوهر او عرضا اما ان ترده ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم العرض واما ان ترده ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول فلان انحصار الجواز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهومي الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلان ان الجزء لو كان جوهر او مخصوصا لزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانما يلزم لو كان جوهر او مخصوصا ذاتيا له وهو ممنوع فان الصدق اهم من ان يكون صدق الذات او العرضي ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني الفصل منسبا الى النوع مقوم له) الفصل له نسب ثلث نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس اما نسبته الى النوع فبانه مقوم له كتحقيق الناطق للانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذ العالي مقوم له ولا ينعكس كليا والالم يبق بين العالي والسافل فرق لتساويهما في تمام الذاتيات حيث نذكر لكن بعض مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبته الى الجنس فبانه مقوم له كتحقيق الناطق الحيوان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم السافل تخصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله

الثاني الفصل منسبا الى النوع مقوم له ومقوم العالي مقوم السافل من غير عكس ومقبسا الى الجنس مقسم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس ومقبسا الى حصة النوع من الجنس قال الشيخ يجب كونه علة لوجودها لان احدهما ان لم يكن علة للآخر استغنى كل منهما عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والاستلزام فتعين العكس وجوابه انه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولان العلية الغيرية التامة الاستلزام ومنع الامام وجوابه بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف وجوابه ان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع من

فيه ولا ينعكس كلياً ولا يتحقق السافل حيث تحقق العالى فلا يبقى السافل سافلاً ولا العالى
 مالياً لكن قد يقسم السافل ما يقسم العالى واما نسبته الى الحصة فنقل الامام عن الشيخ انه علة
 فاعلية لوجودها مثلاً من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره والموجد للحيوانية
 التي في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية وتقرير الدليل عليه ان احدهما
 من الجنس والفصل ان لم يكن علة للآخر استغنى كل منهما عن الآخر فلا تلتزم منهما حقيقة
 واحدة كالحجر الموضوع بحسب الانسان وان كان علة ولبست هي الجنس والاستلزام الفصل فتعين
 ان يكون الفصل علة وهو المطلوب وجوابه انه ان اريد بالعلة العلة التامة اعني جميع ما يتوقف
 عليه الشيء فلازم انه لو لم يكن احدهما علة تامة لزم استغناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك
 لو لم يكن علة ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشيء اجم من التامة والناقصة فلازم انه لو كانت
 علة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود المعلول واحتج الامام
 على بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالحوان الكاتب يكون
 الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علة للذات لتأخرها عنه وجوابه
 ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول اما ان الفصل علة لحصة النوع
 فذلك لا شك فيه لان الجنس انما يتخصص بمقارنة الفصل فاما يعتبر الفصل لا يصير حصة
 واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى علية الفصل للحصة بل لطبيعة الجنس
 على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل يتفصل عن سائر الامور التي معناه بانه
 هو الذي يلقى اولاً طبيعة الجنس فيحصله ويفرزه وانها انما تلحقها بعدما بقيها وافرزها والدلائل
 التي اخترعوها من الطرفين لا تدل الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود
 الجنس والالكان اما علة في الخارج فيتقدم علية بالوجود وهو محال لاتحادهما في الجعل والوجود
 واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والامام يعقل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية
 مبهم في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير متحصلة
 في نفسها لا تطابق تمام ماهياتها المحصلة واذا انضم اليها الصورة الفصلية عينها وحصلها
 اي جعلها مطابقة للماهية التامة فهي علة لدفع الابهام والتحصيل والعلية بهكذا المعنى
 لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامعن النظر فيه وجده منساقا اليه تصريحاً في مواضع
 وتلويحاً في اخرى وكانا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات فليقف عليها من اراد
 التفصيل (قوله ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً)
 فرعوا على علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع
 الواحد لا يكون جنساً له باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل
 للانسان والى المالك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنساً كان معلولاً
 للجنس المعلول له فيكون المعلول علة لغلته وانه ممسح وهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس
 اما اذا كان علة للحصة فلا يجوز ان يكون الجنس علة لحصة النوع من الفصل كما يكون الفصل
 علة لحصته من الجنس والا يلزم انقلاب المعلول علة لمغايرة الجنس والفصل حصتها ومنها
 ان الفصل لا يقارن الا جنساً واحداً فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يلتزم من الفصل
 واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لامتناع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة
 واحدة يلزم تخلف المعلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الماهيتين وعدم
 جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهل في الكتاب لجواز مقارنة
 الفصل اجناساً متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم

ويتفرع على العلية ان الفصل
 الواحد بالنسبة الى النوع
 الواحد لا يكون جنساً ايضاً
 لامتناع كون المعلول علة
 ولا يقارن الا جنساً واحداً
 ولا يقوم الا نوعاً واحداً
 يتخلف معلوله عنه ولا يكون
 القريب الا واحداً لا يتوارد
 علان على معلول واحد
 بالذات وجوز الامام الثلاثة
 الاول لجواز تركيب الشيء
 من امرين كل منهما اعم
 من الاخر من وجه وجوابه منع
 جواز تركيب الماهية الحقيقية
 منهما ووافق على الرابع معللاً
 بان الفصل كمال الجزء المميز
 وقد عرفت جوابه وللقائلين
 بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب
 بان الفصل انما يجب كونه علة
 فيما فيه طبيعة جنسية متين

الاتواجا واحدا لانه قد ثبت انه يمتنع ان يقارن الاجنسا واحدا والمركب من الفصل والجنس لا يكون الا واحدا هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك الماهية الواحدة انواعا متعددة في مرتبة واحدة كالحساس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالقرب فانه لو قوم نوهين لزم التخلّف لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل رتبهما في الذكر اردقهما به ومنهما ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو كان متعددا لزم توارده على علتين على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقرب لجواز تعدد الفصول البعيدة والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل ان يقول لانم استحالة توارده العلل على طبيعة الجنس وانما يستحيل لو كانت واحدة بالشخص فانه لو لم يكن شخصا واحدا جاز تعدد العلل كما في النوع اجاب بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص الا انها امر واحد بالذات ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول الواحد بالذات والا لاستغنى عن كل منهما لحصوله بالاخر وجواز توارده العلل على النوع حيث تعدد ذاته ويحصل حصة منه بعلة واخرى لا يقال هذه التفاريح انما تصح لو كان الفصل علة تامة وليس كذلك بل غايته ان يكون علة فاعلية والتخلّف والتوارد لا يمتنعان في العلة الفاعلية لانا نقول الجنس لا ينفك عن الفصل فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر امتناع التخلّف والتوارد في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جوز الفروع الثلاثة الاول لجواز تركيب الشئ من امرين كل منهما اعم من الاخر من وجه كالحبوان والايض فالماهية اذا تركيبت منهما يكون الحيوان جنسا والايض فصلا لها بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الحمار الايض فيكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنسين اي الحيوان والجماد او الاسود والايض وهو الحكم الثاني المستلزم للثالث وجوابه لانم ان الماهية الحقيقية يجوز ان تتركب من امرين شأنهما كذلك بل انما يجوز في الماهية الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لابتداء على العلية بل لان الفصل مفسر عنده بكمال الجزء المميز وكال المميز لا يكون الا واحدا وقد عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركيب ماهية من امرين يساويانها اذ كل منهما فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان قريبان ضرورة ان كلا منهما يميز الماهية عن جميع مشاركاتهما فللقائلين بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا عن الورد عليهم او يخرجوا خروجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا يسقط عنهم او يخرجوه تخريجا بحيث يندفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة اذا كان الماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا فيما فيه جنس فانه لو لم يكن لم يلزم توارده على معلول واحد وهناك لاجنس فلا تنقص وان قال هذا يبطل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين فصل وليس بعلة فللقائلين بالعلية ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس علة مطلقا بل فيما فيه طبيعة جنسية لكن الاول انسب بما في الكشف ووجه لان قاعدة العلية ان الفصل علة للجنس وللحصة منه ولا وجه يبطلها (قوله الثالث فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودي مشترك بين المعنيين الموجود في الخارج وما لا يكون العدم جزأ من مفهومه والعدمي في مقابلة احدا المعنيين اذا تقرر هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من المعنيين اما الاول فلانه لو كان معدوما لزم عدمه لانتفاء الكل بانتفاء جزئه واما الثاني

الثالث فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري وليس لكل فصل فصل مقوم لوجوب انتفاء المركب الى البسيط وعدم دخول الجنس في ماهيته ليس فصلا له بغيره عن النوع المشارك في طبيعته لانه ليس ذاتيا له والا لكان ذاتيا للنوع وليس كل جزء جنسا او فصلا كاجزاء العشرة او البيت بل الجزء المحمول لاحدهما فليس كل ماهية هي كنه من الجنس والفصل وكون المركب من جزئين محمولين مشترك لا حدهما في طبيعة مخالفا له في طبيعة الاخر لا يوجب تركيبه من الجنس والفصل اذ الشئ انما يكون جنسا بالقياس الى نوعين وفيه نظر قد عرفت متن

فلانه لو كان العدم جزءاً منه لكان جزءاً من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور هدمية كما اذا ركب نوعاً من الانسان والعديم البصر ويسمى بالاعمى فيكون الانسان جنساً له والعديم البصر فصلاً عديمياً لا يقال معنى تقويم الفصل ان الصورة العقلية لا تطابق الحقيقة الخارجية الا اذا اشتملت على صورته المعقولة فان الصورة المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتفقت بينهما احدي صورتى الحيوان والناطق فالتقويم ليس الا بحسب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجودياً لجواز حصول المطابقة باحدى عدى كالخط فانه كم متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفى في ماهيته الطول بل لابد معه من عدم العرض لا نقول هب ان الفصل ليس بمقوم للنوع في الخارج الا انهما متحدان في الوجود والجعل فيستحيل ان يكون عديمياً والنوع محصل في الخارج وانما يخص هذا البحث بالفصل وان كان مشتركاً بينه وبين الجنس لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسبوا ان كل مقسم فصل ومن العدميات ما يقسم كقولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق اتبع انهم سوء ظنهم ان من الفصول ما يكون عديمياً حتى لا يروا بأساً في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعاً محصلاً من الحيوان وجنساً للجم والغير الناطق فصلاً له ولم يوجد مثل هذا الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل ازالة للوهم الكاذب وذكر الشيخ في الشفاء انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير الناطق نوعاً محصلاً بازاء الحيوان الناطق فان السلوب او ازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها ضرورة ان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرضها وتزعمها بعد تقرير ذواتها نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلوب مقبلاً وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم جدل به عن وجهه اليه وهذا لا يختص بالسلب فكثيراً ما يقوم مقام الفصول الجوهرية لوازمها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الاطلاع عليها كالجنس والحركة لفصل الحيوان الثانية يمتنع ان يكون لكل فصل فصل لوجوب الانتهاء الى فصل لاجزائه والالتزيم الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع وعلى نفسه فيكون مشاركاً للنوع في طبيعته وهو متماز عنه بعدم دخول الجنس فيه ومابه الامتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل ليس فصلاً وانما يكون فصلاً لو كان ذاتياً وليس كذلك والالكان ذاتياً للنوع وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنساً وفصلاً فان العشرة مركبة من الاحاد والبيت من السقف والجدران مع ان شئاً من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيباً من الجنس والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء غير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء المحمولة فلا بد ان يكون مركباً من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل بالمعنى الاخص المستلزم لاشتمال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محمولين مشاركة لاحدهما في طبيعته لانه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة انهما لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انهما مختلفان بالحقيقة للتغاير بين حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنساً والماهية المركبة مخالفة له في طبيعة الجزء الاخر لانه ذاتي للماهية عرضي له فهو غير ذاتي لها بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلاً واجاب بان مشاركة الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنساً وانما يكون كذلك لو كان تحتها نواتم والفصل لا يكون نوعاً لنفسه وفيه نظر قد عرفت في باب الجنس

تنبيه فصل الانسان مثلاً

الناطق لا النطق الذي لا يحمل
عليه الا بالاشتقاق وكذلك
البواقي وحيث يطلق ذلك
فهو مجاز متن

الفصل الخامس في مباحث
الخاصة والعرض العام الاول
في الخاصة وهي الكلي المقول
على ماتحت طبيعة واحدة
فقط قولاً غير ذاتي خرج بالقيد
الاول العرض العام وبالاخير
الثلاثة الباقية وقديقال الخاصة
لما يخص الشيء بالقياس الى
بعض ما يغايره ويسمى خاصة
اضافية والاول خاصة مطلقة
والعرض العام هو الكلي
المقول على ماتحت اكثر من
طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي
خرج بالقيد الاول الخاصة
وبالاخير الثلاثة الباقية وهذا
العرض الغير العرض القسم
للجوهر لانه قديكون جوهر
ومحمولاً على الجوهر حملاً
حقيقياً دون ذلك وذلك
قديكون جنساً ودون الثاني
كل من الخاصة والعرض العام
قديكون شاملاً لازماً وغير لازم
وقديكون شاملاً وقد يخص
الخاصة المطلقة بالشاملة
اللازمة لكن يجب تسمية
الباقين بالعرض العام لثلاث
يبتل التقسيم الخمس
واشرف الخواص اللازمة
البينة وهي المنتفع بها
في الرسوم الثالث الخاصة اما
مركبة وهي المركبة من امور
كل منها اعم مما هو خاصة له
واما بسيطة وهي التي لا تكون

كذلك متن

انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس بوارد ههنا لانه على سند
المنع بخلافه ثم (قوله تنبيه فصل الانسان مثلاً الناطق) فصل الانسان هو الناطق المحمول
عليه بالمواطاة لا النطق الذي لا يحمل عليه الا بالاشتقاق فان الفصل من اقسام الكلي وصورته
في جميعها ان يكون مقولاً على جزئياته ويعطيه اسم واحد والنطق لا يعطى شيئاً من الجزئيات
اسمه ولا حده وكذلك البواقي فان الخاصة للانسان ليس هو الضحك ولا العرض العام المشي
بل الضاحك والمشي وحيث يطلق مثال للخمس ليس بمحمول فهو مجاز والتبين هذا المعنى
فيما سلف حيث اعتبر في الكلي حمل المواطاة ورسم الفصل بالتنبيه كانه منبه على ما في الضمير
(قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين
احدهما ما يخص الشيء بالقياس الى كل ما يغايره ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من الخمسة
ورسمها المصنف بانها الكلي المقول على ماتحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي فخرج
بالقيد الاول وهو قوله فقط العرض العام وبالقيد الاخير الثلاثة الباقية وانما لم يعتبر النوع في الرسم
كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملاً لخواص الاجناس والانواع على ما استحسنه جدا وثانيهما
ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغايره ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلي
المقول على ماتحت اكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي فالقيد الاول وهو قوله اكثر من طبيعة
واحدة يخرج الخاصة والقيد الاخير الثلاثة الباقية ولعله نسي اصطلاحه في الذاتي او غيره
والا لانتقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقيد الاخير وليس هذا العرض
هو العرض الذي يزاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض الذي يزاء الذاتي الجوهرى
اما اولا فلاه قديكون جوهر كالحیوان الناطق دون ذلك اى العرض الذي يناظر الجوهرى
واما ثانياً فلاه قديكون محمولاً على الجوهر حملاً حقيقياً اى بالمواطاة كالمشي على الانسان دون
ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذو بياض واما ثالثاً
فلان ذلك قديكون جنساً كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذاتي
وفيه نظر لانه ان اراد جنسية ذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض
ايضاً قديكون جنساً * ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثثة اقسام لانه قديكون
شاملاً وهو اما لازم كالضاحك والمشي بالقوة للانسان واما مفارق كهما بالفعل له وقديكون
غير شامل كالكتاب والايض بالفعل له وجماعة خصوا اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة
وحيث يجب قسمة القسمين الاخيرين اى الخاصة الشاملة المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام
لثلاث يبتل التقسيم الخمس ونسبة الشيخ في الشفاء الى الاضطراب لان الكلي اما ان يكون خاصة
اصدقه على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او في بعضها دام لها اولم يدم والعام موضوع
بازاء الخاص فهو انما يكون عاماً اذا كان صادقاً على حقيقة وغيرها مطلقاً فلا اعتبار في ذلك
التخصيص لهذه العموم والخصوص واشرف الخواص الشاملة اللازمة البينة لانها هي المنتفع
بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والازوم فلاه لا يكون الرسم اخص من الرسوم كما استعرفه
من وجوب المساواة واما بكونها بينة فلاه لولم تكن بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي
خاصة له وفيه ضعف لان الزوم بالعكس فان قات الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف
في جزم الذهن بالزوم بينهما لانها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزماً لتصور الماهية فيكون
تصورهما في الزوم فتكون الخاصة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانم انه اذا كان
تصور الخاصة مستلزماً لتصور الماهية يكون تصورهما كافياً في الزوم وانما يكون كذلك لو كانت
النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الزوم على امر آخر ولو سلم لكن غاية ما في الباب ان تصورهما

يكفي في لزوم الماهية للخاصة والمطلوب لزوم الخاصة لها فإن احدهما من الآخر والاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ايضاح الماهية المعرفة فاذا اريد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يعتد به ولا خفاء في ان اقرب الامور الخارجية الى الماهية اللوازم البينة فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها بالماهية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب فهي مركبة فلا بد ان يلتزم من امور كل منها اهم مما هو خاصة له ويكون المجموع خاصة له كالطائر والود الخفاش وان لم يكن كذلك فهي بسيطة كالضاحك الانسان (قوله خاتمة كل من الخمسة قديشارك غيره مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكليات الخمس اما ثنائية من اثنين منها كمشاركة الجنس والفصل في انهما محمولان على النوع في طريق ماهو وان ما يحمل عليهما في طريق ماهو او داخلا في جواب ماهو فهو بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو وهي منحصرة في عشر مشاركات واما ثلاثية بين ثلثة منها كمشاركة كتهما النوع في انها تقدم على ماهي له هي وتختصر ايضا في عشر واما رباعية من اربعة كمشاركة كتهما الخاصة والعرض العام فانه يوجد منها ما يكون جنسا طاليا او مساويا له وهي خمس واما خاسية بين خمسة كما انه يوجد منها ما يجب دوامه لما تحتها وهي واحدة فمجموع المشاركات ست وعشرون ويمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك بعد الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكليات الخمس وقد جرت العادة باتباع المبادئ والمناسبات اياها ولم يذكرها المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها فان ما تشارك به بعضها فقط باين به ما عداه ومن اتقن مفهومات الكليات وقف على مناسبة بعضها مع بعض الا اننا نورد منها بعض ما اورده الشيخ لاشتماله على فوائد جمة فنقول الجنس يساين الفصل بانه يحوي الفصل بالقوة اي اذا نظر الى الطبيعة الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يبقى لمقابلة فصل وهو معنى الحاروي فانه الذي يطابق كل الشيء ويفضل عليه وبانه اقدم من الفصل اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس ولذلك ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو والفصل مقول في جواب ايماءه ولكنه لا يعطى المبانيه لجواز اجتماع الاوصاف المختلفة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الآخر على ما حصلنا من مفهوم هذا المقول في جواب ايماءه وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا والفصل القريب يمكن تعدده كالحساس والتحرك بالارادة للحيوان وبان الاجناس يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة لا يدخل بعضها في بعض وبان الجنس كالمادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا لحقها الفصل صار مقوما بالفعل كحال المادة والصورة وانما يقل انهما مادة وصورة لانهما لا يحتملان على المركب والجنس والفصل تحتملان على النوع ولان المادة لا تقارن صورتيان متقابلتان الا في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان واحد فالجنس للفصل كالمادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس يبين النوع بانه لا يخويه والنوع يحويه وبانه اقدم منه اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس وبانه يفضل على النوع بالضرورات وهو عليه بالمعنى والنوع يبين الفصل بانه مقول في جواب ماهو والفصل واقع في طريق ماهو والجنس والنوع والفصل يبين الخاصة والعرض العام بانها تقدمهما بالذات فانهما انما يلتقيان بعد النوع اما من المادة كعريض الاظفار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك وبانها لا تقبل

خاتمة كل من الخمسة قديشارك غيره مشاركة ثنائية وثلاثية ورباعية وخاسية ولا يخفى على المحصل ذلك من

الزيادة والنقصان والشدة والضعف وهما قديقلانها والخاصة تباين العرض العام بانها يمتنع ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة للمباينة تنحصر فيها واما المناسبات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شيء بل لنوعه فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تحقق مفهوماتها الا بالقياس الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج الى فصل آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة وبالحقيقة قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع والعرض العام بالقياس الى الجنس قديكون خاصة وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا بل قديكون فصل جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس فقد لا يكون عرضا وجنس الخاصة وخاصة الجنس قديكون خاصة وكثيرا ما يكون خاصة الفصل خاصة وعرض الجنس عرضا من غير عكس والعرض بالنسبة الى الفصل عرض ولا يتعكس هذا ما تحصل من كلام الشيخ وعليك الاختيار والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات اذا قيس الى حصصه الموجودة في افراده اى الى طبيعته من حيث انها مقيدة بالخصائص كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الاشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا الناطق غير معتبر معه الحيوانية وكذا الالبص من حيث هو ابص مشار اليه كان نوعا حقيقيا لكونه حيثئذ مقولا على اشياء متفقة بالحقيقة وانما يختلف الكلى حتى يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس الى الافراد الحقيقية المحصلة فانا اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من المقولات ما هو نفس ماهيتها ومنها ما هو جزء ماهيتها ومنها ما يخرج عنها باختلاف الكلى وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجبريات الحقيقية لا الاعتبارية * واعلم ان اقتصاص العلم باجناس الماهيات المتحققة في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة واما بالقياس الى المعاني المعقولة والوضعية فيسهل لانا اذا تعقلنا معاني ووضعنا لجنسها اسما كان القدر المشترك فيهما جنسا والقدر المميز فصلا والخارج عنها عرضا هذا تمام الكلام في ايساغوجي ويتلوه باب القول الشارح الذي هو المقصد الاعلى من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرف الشيء ما يكون تصويره سببا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور بوجه ما اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بامر صادق عليه ايشاؤ التعريف الحد والرسم معا وما ذكرنا من ان الافكار معدات لقيضان المطالب لا ينافي كون المعرفة سببا لان الافكار حركات النفس وهى المعدات للعلوم المرتبة ضرورة كونها مجامعة للمطالب على انهم كثيرا ما يطلقون اسم السبب على المعد ايضا ليقال هذا التعريف غير مانع لدخول الملزومات البيئة اللوازم فيه لان تصوراتها اسباب لتصورات لوازمها كالسقف للجدار والدخان للنار مع انها غير معرفة لانا نقول لاخفاء في ان المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة ان التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا للتصور الكسبي بطريق النظر فان ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبيا وذلك ان يوضع المطلوب التصوري المشعور به اولا ثم يعتمد الى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تأليفا يؤدي الى المطلوب كما يعتمد ذلك في التصديقات على ما دل اسم الفكر عليه وتصورات اللوازم البيئة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك فلا دخول لها في التعريف وامثال هذا السؤال انما ينشأ من عدم امعان النظر والتعمق في كلام القوم وكما ان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يختلف طرق حصول التصور فربما يحصل بان يوضع المطلوب وينتزع الذهن لاجل تحصيله وحين يفتش الصور العقلية يطلع على صورة

وكل منها بالقياس الى حصصه
الصادق هو عليها نوع حقيق
وانما يختلف ذلك بالقياس
الى الافراد الحقيقية الخارجية
متن

الفصل السادس في التعريفات
معروف الشيء اوجب تقدم
معرفة عليه وهو غيره وغير
معرفة به ومساو له في العموم
واجلي منه فهو اما الداخل
فيه او الخارج عنه او المركب
منهما والاول ان ساواه
في المفهوم فهو الحد التام
والا فاناقص والثاني يجب
كونه خاصة لازمة يندس وهو
الرسم الناقص والثالث
ان تركيب من الخاصة والجنس
القريب فهو الرسم التام والا
فالنقص متن

مقدرة بسيطة ينساق الذهن منها الى المطلوب وربما ينبعث في الغريزة امر او امور مترتبة موقعة
لتصور الشيء سواء كان مشعورا به او لم يكن وربما يحصل بان يتحرك الذهن منه الى مباديه ثم منها
اليه وحصوله بالطريق الاول لبس بالنظر اللهم الا ان يفسر بالحركة الاولى او لم يشترط الترتيب
فيه بل يكتفى فيه باحد الامرين التحصيل او الترتيب على سبقت الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك
حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله النظري بالطريق الثالث فلبس كل ما يوقع
تصورا هو معرف وقول شارح كما لبس كل ما يوقع التصديق حجة بل المعرف والقول
الشارح هو كاسب التصور والحجة ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا
اختياريا مسبوqa بتصور المطلوب المشوق الى تحصيله وانما لم يجعل الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعيا لقلته وعدم وقوعه
تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه لبس باختيارى وانما هو اضطرارى
لادخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف بالمفرد لفظي ان اريد به التعريف الصناعي لا بتأنيده
على تفسير النظر والافلاشك في امكان وقوع التصور بالمعاني البسيطة ولما كان معرفة المعرف
علة لمعرفة الشيء وجب ان تكون متقدمة على معرفته ضرورة تقديم العلة على المعلول ويلزمه
لذلك اربعة اوصاف اولها ان يكون غير الشيء المعرف اذ لو كان عينه لكان معلوما قبل كونه
معلوما وانه محال وثانيها ان يعرف بالمعرف والالتزام على نفسه بمرتبة او بمراتب وثالثها ان يكون
مساويا له في العموم اى يكون بحاله متى صدق المعرف صدق المعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه
المنع ومتى صدق المعرف صدق هو ويلزمه الانعكاس والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص
او مباينا والكل لا يصلح للتعريف اما الاعم فلان تصوره لا يستلزم تصورا حاد خواصه ولانه لا يفيد
التمييز الذي هو اقل مراتب التعريف واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والاخفى
غير صالح للتعريف واما المباين فلان نسبته الى المباين الاخر كنسبته الى غيره وكنسبة المباين
الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا
للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمباين بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه
فان الاعم يستلزم تصورا الاخص بوجه مانع ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يدل
ذلك على امتناع التعريف به واما التمييز فان اريد به التمييز عن كل ما عداه فرسم المعرف والقول
الشارح لا يقتضية وان اريد به التمييز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد والاخص انما يكون
اخفى لو كان الاعم ذاتياله اولا لما ينحى يكون اقل وجودا في العقل والمباين ربما يكون له نسبة خاصة
الى بعض مبادئه لاجلها يمكن تعريفه به كالعلة والمعلول ورابعها ان يكون اجلى من المعرف
لانه اسبق وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا قد عرفت ان المعرف للشيء يمتنع ان يكون نفسه
فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول ان ساواه في المفهوم
كما ساواه في العموم فهو الحاد التام كالتعريف بالجنس والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له
الافى العموم فالحد الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده
ان جوزنا التعريف بالمفرد لعدم اعتبار القرينة المخصصة والالم يكن داخلا والثاني يجب كونه
خاصة لازمة يذنه على ما مر وهو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الجنس القريب والخاصة
فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركيب من الجنس البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول
انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج وهو قسم منه لا امتناع ان يكون داخلا والا لدخل
الخارج ولو قال اما داخلا او خارج والداخل اما حاد تام او ناقص والخارج ان تركيب من الجنس
القريب والخاصة فهو رسم تام والافناقص كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اخذ الحد التام

داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فكيف يساويه
 مفهومه الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب من العرض
 العام والخاصة رسما ناقصا فان قلت المجوع خاصة قلت لا اعتبار للعرض في التحصيل فلا
 اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل والخاصة او من الفصل
 والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد لان الفصل وحده اذا افاد التمييز
 الحدي فهو مع شيء آخر اولى بذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف
 اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضمه مع الخاصة
 او الفصل والمركب منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه
 بخلاف الاقسام المعتبرة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفد التمييز فقد افاد الاطلاع
 على ذاتي فنقول التمييز ليس بواجب لسلك جزء من المعرف وان كان لابد فالعرض العام يميز
 عن بعض الاغيار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا فيها ضم
 خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يعبر الشيء يفيد تصويره
 بوجه ما فان لم يجعلوه معرفا فسد تعريفه وان جعلوه معرفا بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر
 المعرف في الاقسام الاربعة لخروجه منها على ما ذكره وليس لقائل ان يقول لسنارسم المعرف
 بما ذكره بل بانه قول دال على ما يميز الشيء عن جميع ما عداه وحينئذ لا يجوز ان يكون اعم لاننا نقول
 هذا تخصيص لجعل النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول الشارح وتخصيص اصطلاح
 القوم الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطاء عند المحصلين كما ذكره هذا
 الفاضل المتصلف في مطالع كتابه بل هو خطأ ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون بوجه خاص
 كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكاسبها ان لم يكن معرفا فلا بد من وضع باب آخر يفيد
 التعليم فيه ذلك لان المنسب لجميع طرق الاكتساب وان كان معرفا لم يصح اعتبار التمييز عن جميع
 الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التمييز عن بعضها فان ما لا يفيد امتياز الشيء في العقل
 عن الغير لم يكن علة لتصوره ولهذا امتنع التعريف بالمباين لان معنى التمييز ان يكون ثابتا للشيء
 مسلوبا عن غيره والى ذلك كله اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كما ان التصور المكتسب
 على مراتب فانه تصور الشيء بمعنى عرضي يخصه او يعبره وغيره ومنه تصوره بمعنى ذاتي على احد
 الوجهين والتصور الخاص قد يشتمل على كمال حقيقته وقد لا يتناول الا شطرا منها كذلك القول
 المستعمل في تميز الشيء وتعريفه قد يكون مميذا له عن بعض ما عداه فان كان بالعرضيات فهو
 رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حذناقص وقديمه عن السلك فان كان بالعرضيات فهو رسم
 تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه وان كان بالذاتيات فهو حذنا تام هذا عند الظاهر بين
 من المنطقيين واما عند المحصلين فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ منها شيء فهو الحد التام
 والا فليس بتام والمقصود الاقصى من التحديد ليس هو التمييز بالذاتيات بل تحصيل صورة
 معقولة موازنة كما في الوجودات التمييز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان منه ان المساواة ليست
 مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد نقح من فصل وقال الانتقال
 الى التصورات المكتسبة امان الذاتيات التي هي علل ذهنية او من العرضيات التي هي معلومات
 ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلومات الخارجية او من الشبه او من المقابل
 واكمل هذه الانتقالات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يفيد الصور التام وهو الانتقال
 من الذاتيات والعلل الذاتية وانقصها ما يكون بحسب التعريفات المثالية وينتهي مساويا لبعضها
 يقرب الى السكامل وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فالبادي لابد وان تكون اعرف من
 المطالب واجلي واسبق في التعقل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضا فالتعريف بها يشبه

برهان الله والافهوشيه برهان الان فتعريف الشيء اما بما تقدمه وهو المقولات والعلل او بما تأخره وهو العرضيات والمعلولات او بما يتركب منهما او بما يخرج منهما فان كان بالذاتيات والعلل فان اشتمل جميعها فهو حد تام والا فحد ناقص والحد التام لا يكون الا واحدا ويمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعلولات فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت التميز عن جميع ما عداها فهي تامة والا فناقصة وان كان لغير الذاتيات والعرضيات فهو التعريف بالمثل وهو بالقوة تعرف بالعرضيات لان وجه المشابهة يكون احرا عارضا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد والفعل كضرب ومنه تعريف المقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة ولما كان اكثر استيناس العقول الناقصة بالامثلة صار استعمالهما في مخاطبات المتعلمين اكثر واشيع واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجالا ولا نزاع فيه الا اذا اشبه ما يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل عليه بالعرض وحينئذ يكون نزاعا لغويا فانه ان يدفع بنقل او وجه استعمال او ارادة من اللفظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمحاورات استفسار الالفاظ المبهمة والمشركة لي مطابق فهم السامع ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة الشيء الثابتة وجواز الانتزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات وحقايق فلها حدود وبالوجهين واما المعدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم وكذلك الرسوم وربما ينقلب التعريف بحسب الاسم تعريفنا بحسب الحقيقة اذا صار الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن واعلم ان هذا الباب لطائفه غزيرة وفوائده كثيرة اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعه واصطلاحاته ظنا منهم انهم ضبطوه ونقحوه وهم عن ضبط مطالبه بما رأى بعبد قانعون فيه من عظيم بحر بشي نزر ولو لا خوف الاطالة والاطناب والتعرض لللبس له اثر في الكتاب لاوردت ما لخصته من كلام الشيخ وغيره من الفضلاء المحققين وانما ذكرت ذلك القدر البسيط من مباحثه تصحيحا لبعض قواعده وتنبهها على كثرة فوائده (قوله والخلل في التعريف لاختلال شرط مما سبق) قد اعتبر في المعرف شرائط اربعة عرفتها فيمثل التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوي المعروف بل يكون اعم فلا يكون مانعا واخص فلا يكون جامعاً ويساويه في المعرفة والجهالة كتعريف احد المتضايقين بالآخر او يعرف بالاخفى كما يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات شبيهة بالنفس او بنفسه كما يقال الحركة نقلة والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الاله اما بمرتبة واحدة وهو دور مصرح كتعريف الشمس بكونها النهار والنهار بزمان كون الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مضمر كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المنقسم بمساويين والمساويين بالشبيين الذين لا يفضل احد هما على الاخر والشبيين بالاثنين وكل منهما اردأ مما قبله فتعريف الشيء بغير المساوي ردى على ما ذكره وبالمساوي في المعرفة اردأ لانه لا يفيد المطلوب والاول انما يفيد تصويره بوجه ما وبالاخفى اردأ لكونه اعم عن الافادة وب نفسه اردأ منه لجواز ان يصير اوضح في بعض لبعض فبفقد تعريفه بخلافه والدوري المصرح ارداء منه لاشتتاله على التعريف بنفسه وبزيادة هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة اللفظ فاما تصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحشية او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجمله ما لا يكون ظاهر الدلالة على المراد بالنسبة الى السامع او باشتتاله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الافطس او من غير ضرورة كما في المتضايقين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالمثل) المناسب لتقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض رعايورد على حصر المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المثل اما ان يكون مباينا للممثل او اخص فالتعريف به خارج عنها اجاب بان التعريف بالمثل ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بخاصة الشيء باعتبار مقايسته الى المثل وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت

والخلل في التعريف لاختلال شرط مما سبق متن

والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة فهو الرسم ايضا متن

وعلى التعريف سكان الاول المعلوم * ٧١ * يمنع طلبه لحصوله وغير المعلوم كذلك لامتناع توجه الطلب نحو غير المعلوم

في التعريف بالعلم فيكون من قبيل الرسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين الشئين لانه لما شابه هذا ذلك شابه ذلك هذا فلا تكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشئ بما يشابهه للشئ تعريفاً مختصاً (قوله وعلى التعريف سكان) اول من اورد هذا الشك مان مخاطباً به اسقراط في ابطال الاكتساب وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون معلوماً او لا يكون معلوماً واما ما كان يمنع طلبه اما اذا كان معلوماً فلا استحالة تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به فان قلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلانم الحصر لجواز ان يكون معلوماً من وجه مجهولاً ومن وجه آخر وان اريد به المعلوم في الجملة فلانم انه لو كان معلوماً امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوماً من جميع الوجوه اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يمنع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان الوجه المعلوم يمنع طلبه لحصوله وكذلك الوجه المجهول لاستحالة توجه الطلب الى ما لا حظور له بالبال ولا يستراب في ان الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف واعتراض الامام شرف الدين المراغي عليه بان قولكم كل معلوم يمنع طلبه وكل غير معلوم يمنع طلبه لا يجتمعان على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لانعكاس عكس نقيضها الى ما ينافي الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق كل ما لا يمنع طلبه لا يكون معلوماً وتنعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون معلوماً لا يمنع طلبه وهو منافي للقضية الثانية ولم يقل منا قض لهما لانهما موجبتان وكذا في القضية الثانية ولان عكس نقيض كل واحدة منهما ما ينظم مع القضية الاخرى قياساً متجاذباً لقولنا كل ما لا يمنع طلبه يمنع طلبه وانه محال ويمكن دفعه بان يقال لانم ان القضية الاولى تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية اولنتج معها المحال كما سيبي من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس النقيض سلمناه لكن نورد الشك هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يمنع طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين خصصنا المعلوم وغير المعلوم بالتصور لم ينعكس بعكس نقيض القضية الاولى الى منافي الثانية لان عكس نقيضها كل ما لا يمنع طلبه لا يكون تصوراً معلوماً وينعكس بالاستقامة الى بعض ما لا يكون تصوراً معلوماً لا يمنع طلبه وهو لا ينافي القضية الثانية القائلة كل تصور غير معلوم يمنع طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور المعلوم ولا منافاة بين ايجاب الشئ لكل افراد الاخص وايجاب نقيضه لبعض افراد الاعم وايضاً ما ينظم عكس نقيض كل منهما مع الاخرى قياساً متجاذباً لعدم اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الاشكال عام الورد على كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب يختص بما اذا كان لذات كالتصور مثلاً صفتان متقابلتان كالعلم وعدمه ويكون الموضوع في احدي القضيتين الذات مع احدي الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان الموضوع نفس المحمول من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جواباً له وفيه نظر لان المنفصلة في ذلك القياس لا بد ان تكون مشتركة على ما وضع للمتناقباتين فاذا قيد بذلك الموضوع فيها وفي الجليتين اندفع الاشكال فاذا قلنا كل (ج) اما (ب) واما ليس (ب) وكل (ب) (ا) وكل ما ليس (ب) (ا) وارادنا وجه التخصيص عنه نقول كل (ج) اما (ب) واما (ج) ليس (ب) وكل (ب) (ج) (ب) فهو (ا) وكل (ج) ليس (ب) فهو (ا) ينتج المطلوب والجواب عن الشك ان لانم ان المطلوب اذا كان مجهولاً ومن وجه معلوماً من وجه يمنع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون كذلك ان لو كان الوجه المجهول مجهولاً ومن كل وجه وليس كذلك فان الوجه المعلوم من وجوهه كما اذا طلبنا حقيقة الملاك بواسطة العلم بعارض من عوارضه

والمعلوم من وجه يمنع طلبه من وجهيه لما سبق لا يقال قولنا كل معلوم يمنع طلبه وكل غير معلوم يمنع طلبه لا يصدقان لانعكاس عكس نقيض الاول الى منافي الثاني لان امتناع انعكاس الاول عكس النقيض الى الموجبة ليعكس عكس الاستقامة الى منافي الثاني وستعرفه في عكس النقيض ولو خص المعلوم وغير المعلوم بالتصور لم ينعكس بعكس النقيض الاول الموجب الى منافي الثاني وجواب الشك ان المعلوم من وجه للعالم ببعض اعتباراته يمكن توجه الطلب نحوه كما في طلب ماهية الملاك والجن الثاني لا يمكن تعريف الشئ بنفسه ولا بجمع اجزائه لانه هو ولا يعضها لان معرف المركب معرف لكل جزء ففي تعريفه به تعريف الشئ بنفسه وبالخارج وانه لا يجوز ايضا لان الخارج انما يعرف الماهية اذا اختص بها والعلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وانه دور وعلى العلم بما عداها مفصلاً وانه محال وجوابه ان معرف الكل قد لا يعرف الجزء اما لانه غسبي عن التعريف او لانه معرف بغيره وهو وجد الكل لو كان موجوداً كل جزء لزم النقيض او تقدم المسبب على السبب في المركب من جزئين ترتيباً في الوجود الزماني ثم التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالاختصاص اذا لم يعلم بالخاصة قد يوجب العلم بالماهية وان لم يعلم الاختصاص سلمنا ذلك

لكن العلم بالاختصاص لا يتوقف على العلم بالماهية من وجه لا بها من حيث هي هي اذ قد يعلم اختصاص جسم معين بشئ معين ولا يعلم حقيقة غيره ولا حقيقة ما عداه مفصلاً من

فالوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجه الطلب نحوه الشك
 الثاني ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بجزئه او بالخارج عنه او بالركب من الداخل والخارج والكل
 محال فالتعريف محال اما بنفسه فلما عرفت واما بالجزء فلاستحالة ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء
 الشيء نفسه لا متنازع ان يكون خارجا عنه وهو ظاهر او داخلا فيه اذ الداخلة ما يتركب الشيء منه ومن
 غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جميع الاجزاء بجميعها وان يكون ببعضها
 دون بعض لان معرف الكل معرف لكل جزء من اجزائه والام يمكن معرفا لشيء من اجزائه او يكون
 معرفا لبعضها دون بعض فان لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفا للماهية المركبة
 وان كان معرفا لبعض الاجزاء ومعرفة الماهية كما تتوقف على معرفة ذلك تتوقف على معرفة البعض
 الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده معرفا لها بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفا للماهية كان معرفا للكل من
 اجزائها ومنها نفسه وهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره فيكون تعريفها بالخارج وهو ايضا محال لان الخارج
 انما يعرف الماهية لو علم اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها اذ يتوقف على العلم بها يتوقف على العلم
 بكل ما عداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالماهية حيث تدعى العلم باختصاص الخارج الموقوف
 عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية واما بالركب من الخارج والداخل فلانه تعريف
 بالخارج ايضا وقد ثبت استحالة الجواب انا لانم ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرف
 الكل معرف لكل جزء منه قلنا لانم لجواز ان يكون الجزء غنيا عن التعريف او مكسبا من معرف
 آخر وليس من الممتنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل الممتنع معرفة الكل دون معرفتها
 فان قلت معرف الكل موجود الكل في الذهن لانه علة لتصوره وهو حصوله في الذهن وموجد
 الكل لا بد ان يكون موقدا لكل جزء من اجزائه والام يمكن موقدا للكل بل لبعضه اجاب بان موجد
 الكل لو وجب ان يكون موقدا لكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقص وهو تخلف السبب
 عن السبب او تقدم السبب على السبب وذلك لان من المسببات ما يتركب من جزئين يترتبان
 في الوجود الزماني كالسرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه بالزمان فعند تحقق الجزء
 السابق ان تحقق موجد المركب يلزم الامر الاول لعدم تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق
 يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له على ماهو المفروض لا يقال لانم ان تخلف المعلول عن العلة
 الموقدة محال وانما المستحيل تخلفه عن العلة التامة لاننا نقول من الابتداء لو كان موجد الكل
 موقدا لكل جزء لزم احدا الامور الثلاثة اما تعليل الشيء بنفسه او تقدم المعلول على العلة او تخلفه
 عن علة التامة لان المراد بالموجد ان ~~كان~~ علة وجود الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد
 من اجزاء الماهية علة لنفسه ضرورة كون كل منها علة للكل وان كان العلة التامة للوجود
 يلزم احدا الامرين الاخرين كما مر لا يقال هب ان معرف الكل لا يجب ان يكون معرفا لكل جزء
 لان من الواجب ان يكون معرفا له بالشيء من اجزائه والام يمكن معرفا له بالضرورة لان موجد
 الكل لا بد ان يكون موقدا لبعض اجزائه والشيخ صرح به في كتاب الاشارات قائلا العلة
 الموقدة للشيء اى المركب الذي له علل مقومة للماهية علة لبعض تلك العلل كالصورة او لجمعها
 في الوجود وهو علة الجمع بينهما وهذا القدر كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية
 لان جزء المعرف به ان كان عينه كان معرفا بنفسه والاف بالخارج لاننا نقول لانم انه لو لم يكن معرفا
 لشيء من الاجزاء لم يكن معرفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرف علة لمعرفة الماهية بكنه الحقيقة
 وليس كذلك بل المعرف ماهو علة لمعرفة الشيء بوجه ما ومن البين ان معرفة الشيء بوجهه
 ما لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة الاجزاء هو المعرفة بكنه الحقيقة
 واما الموجد فان اريد به العلة الفا عليه فلانم ان المعرف علة فاعلية لوجود المعرف في الذهن
 وظاهر انه ليس كذلك وان اريد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلانم ان علة وجود

الكل لابد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في العلة التفاعلية يلوح ذلك لمن
 ينظر في كتابه لا يقال ما هو علة وجود الكل اولى يمكن علة لشيء من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصل
 بدونها فيكون الكل حاصلًا بدونها فلا يكون علة له لاننا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه
 لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات
 جزاءها يحتاج اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية
 اليها واما نفسها فظ وأثن ثلثا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج قوله لان التعريف
 بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر قلنا لا بل على اختصاصه في نفس الامر
 فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يخطر بالبال اختصاصها بها سلمنا لكن لان لزوم الدور
 واحاطة العقل بما لا يتناهى وانما يلزم ذلك لو توقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية
 بالجهة المطلوبة من التعريف او على تصور كل ماعداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور
 الماهية بوجهها وتصور ماعداها على سبيل الاجمال اذ قد نعلم اختصاص جسم معين بكونه
 شاغلا لمكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ماعداها على سبيل التفصيل بقي ههنا
 على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو المقصد الاقصى من هذا
 الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه النقض منه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه
 الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور
 الاجزاء علة لتصوره لكن تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد
 بمجموع الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة
 بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بنفسه انما يلزم لو جعلنا تصور جميع الاجزاء علة وليس
 كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود
 شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود اجالا وقبل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية
 هي ليست بهما فقط بل لابد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي
 الجنس والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشارك الحد الناقص في كون
 التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص بعضها وفيه نظر لان
 الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما ساواه في المفهوم ولما كان تمام الماهية ومقولا في جواب ما هو
 ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه
 الصفات وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع (قوله خاتمة
 المركب محدود دون البسيط) الماهية اما الاجزاء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى
 التقديرين اما ان يكون جزءا لغيرها ولا يكون فالاقسام اربعة لا مزيد عليها فالبسيط الذي لا يتركب
 عنه غيره كالواجب لا يحد اذا لم يلد له من الفصل ولا شيء مما له فصل بسيط ولا يحد به لان
 التقدير عدم تركيب الغير عنه والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد ببساطة ويحد به
 لتركب الغير عنه والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم تركيب الغير
 عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب
 محدود دون البسيط وهما ان تركيب عنهما غيرهما يحد بهما والا فلا هذا بيان حال الحد بالقياس الى الماهيات
 ان ايها يحدوا ايها لا يحد فاما حال الرسم فكل ماله خاصة لازمة بينة ولم يكن يديهي التصور فهو
 مرسوم وان لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة بينة او يكون
 وهو يديهي لم يكن مرسوما على التقديرين الاولين فلما سمعت غير مرة واما على التقدير الثالث
 فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية

خاتمة المركب محدود دون
 البسيط فان تركيب عنهما غيرهما
 حديها والا فلا وكل ماله
 خاصة بينة غير يديهي التصور
 مرسوم والا فلا والتعريف
 التام انما يكون بالقول والناقص
 قد لا يكون والحد التام لا يقبل
 الزيادة والنقصان معنى وغيره
 قد يقبلهما والعام لكونه
 اعرف من الخاص يجب تقديمه
 في التعريف متن

بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام لا يكون الا بالقول اى المركب لتركيب حد التام من الجنس والفصل والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول اما الحد فكل مركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكل مركب من الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف بالمفرد والحد التام لا يقبل ان يادة والنقصان من حيث المعنى لانه بجميع الذاتيات وجميع الذاتيات يمنع ان يزايد وينقص وقيد بالمعنى لقبولهما من حيث اللفظ كما اذا اورد بدل الجنس والفصل حداهما وحدا حداهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فليجوز ان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتبتين وفصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص فليجوز ان يذكر فيه خواص متعددة او احدهما والعام في الحد والرسم يجب تقديمه لانه اكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون اعرف والاعرف واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت فلنقتصر على هذا القدر من الكلام في قسم التصورات حامدين لمفيض الكمالات والخبرات

قال القسم الثاني في اكنساب التصديقات

اقول اى المجهولات التصديقية وفيه ابواب اولها في القضايا وثانيها في القياس وثالثها في الاقضية الشرطية الاقتراعية وكان الانسب ترتيبه على باين لان القياس الشرطى من مطلق القياس فذكره في بابه اولى من افراد ابوابه ولما كان اكنساب المجهولات التصديقية بالحجة وهى موافقة من القضايا قدم مباحثها في عدة فصول وعقد الفصل الاول لذكر اقسامها الاولى (قوله القضية لابد فيها من محكوم عليه وبه) فذكرتين مما سلف لك من معنى القضية انها لا يتحقق بدون الحكم فلا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا قضيتين عند التحليل اى عند حذف الادوات الدالة على الارتباط الحكمى سميت القضية شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت حلية والمحكوم عليه موضوعا وبه محمولا وانما قيد بالتحليل لان طرفى الشرطية ليسا قضيتين عند التحليل اما انهما قضيتان عند التحليل فظ لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وحذفنا ان والفاء الموجبتين للربط بقى الشمس طالعة وهى قضية والنهار موجود وهى ايضا قضية وكذلك اذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا وحذفنا كلتى اما او وبقي العدد زوج العدد فردا وهما قضيتان واما انهما ليسا قضيتين عند التركيب اما اولا فلان لازمة كونها قضيتين منتفية فبنتفى كونهما قضيتين بيان الاول ان من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو مستف واما ثانيا فلان الحكم جزء القضية وهو منصف في طرفى القضية الشرطية وقيد الادوات بالدلالة على العلاقة الحكمية لئلا يرد النقض بقولنا ان زيدا عالم هو يوجب ان زيدا مكرم فاذا حذفنا اداه الر بطلم يبق قضية ان بخلاف الادوات كلها والقيدان ذكرهما صاحب الكشف وفيه نظر لانه ان اريد بالقضيتين قضيتان بالقررة فلا شك ان طرفى الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التحليل وان اريد قضيتان بالفعل فكما ان طرفيهما ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل اذ عند حذف الادوات الموجبة للربط مالم يتحقق الحكم في كل من طرفى الشرطية لم يصير قضية ولان التحليل الى مامنه التركيب فلا يكون الى قضيتين والنقض غير وارد اذ قولنا زيد في زيدا عالم وزيدا مكرم ليسا محكما عليه ومحكما به في القضية والكلام فيهما بقى ههنا اشكالان احدهما ان قولنا زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم حلية مع ان طرفيه قضيتان وثانيهما ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالايجاب او بالسلب واما ما كان يحل اليهما وليس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو ما يمكن ان يعبر عنه بمفرد والطرفان في صورتى النقض في قوة المفرد الى هذا اشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم تحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بالايجاب او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجمله بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطي

القسم الثانى في اكنساب التصديقات وفيه ابواب الاول في اقسام القضايا واجرائها واحكامها وفيه فصول الاول في اقسام القضية من

القضية لابد فيها من محكوم به ومحكوم عليه فان كانا قضيتين عند التحليل اى عند حذف ما يدل على العلاقة بينهما من النسبة الحكمية سميت شرطية وسميا بالمقدم والتالى والا سميت حلية وسميا بالموضوع والمحمول من

وان لم يكن كذلك فهو حلي سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان
او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقدم بدله مغير كقولنا زيد حيوان ناطق مائت
او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها القطع مفرد واعتبرت
وحدة لا تفصله كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة او منفصلة
لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق
او التباين او سلبهما فالتصلة ما حكم فيها باستصحاب احدهما للآخرى في الصدق سواء كان
الاستصحاب لزوميا او اتفاقيا وبسمى موجبة او بسلبه وبسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعناد
احدهما للآخرى في الصدق فقط او في الكذب فقط او فيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي
وهي الموجبة او بسلبه وهي السالبة والحصير لم يتبين بما قيل فكيف نسبت بين القضيتين لا تكون
على احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المتصلة بانها يمكن ان يتركب من كاذبتين
ومن كاذب وصادق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية الفساد لان
استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقتين ضرورة ان صدق
قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر
منشأؤه ان صدق المطلقة دايما قانا صدق زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد
ضاحك في وقت ما اذلا وابدأ في صدق فوانا كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك
في وقت ما وبس يصدق كلما كان الله عالما كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التسوافق
في الصدق ام يبق بين القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما
على ما سبصر حبه المصنف فيما بعد والنقض على تعريف المنفصلة المتصلة السالبة الثاني غير متوجه
لان الحكم فيها باتصال السلب والانفصال لوصدق اكان بالالتزام والمعتبر هو الدلالة بالتصريح
(قوله والمقدم في المتصلة) المقدم والتالي لهما اعتباران بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز
كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار في المتصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعي وبحسب المفهوم
فالمقدم متميز عن التالى في المتصلة بهذا الاعتبار دون المنفصلة وهو المراد من الامتياز بحسب
الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه الملزوم ومفهوم التالى اللازم وقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان قلت المدعى ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما
او غيره متميز عن التالى والبيان مخصوص بصورة اللزوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد بالمتصلة
اللزومية وتخصيص الدال يدل على تخصيص المدلول او فنقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
هو المستصحب ومفهوم التالى هو المصاحب وهما متمما يزان اذ لم يجب ان يكون كل مستصحب
مصاحبا كما في الملزوم وكان قوله والا المقدم وهو المستصحب اشارة الى هذا الصواب الامتياز في اللزومية
كائين والاتفاقية العامة لان معنى التالى فيها الصادق في نفس الامر الموافق لتقدير ومن بين
ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا له دون الخاصة اذ معنى التالى فيها الصادق الموافق لصادق
فيكون هذا ايضا موافقا لذلك واما عدم الامتياز في المنفصلة فلان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم
المقدم المعاند وعناد احدهما الاخر في قوة عناد الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية) قد ظهر
مما سبق ان الشرطية تنتهى بالتحليل الى حليين اما ابتداء وبواسطة فلذلك سميت الجملة بسيطة
ولبسطة الموجبة كان الاقوى في التركيب السالبة الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكرا المضافا
الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب في التعقل والذكر اما انه لا يعقل الامضافا الى
ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله يتوقف على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع
الايجاب لم التساقض في كل سالبة لان الايجاب ايقاع النسبة الثبوتية فلو كان جزءا من السلب لم

والشرطية اما متصلة ان حكم
فيها باستصحاب احدهما
الاخر في الصدق او بسلبه واما
منفصلة ان حكم فيها بعناد
احدهما الاخر في الصدق
او في الكذب او فيهما او بسلبه
متن

والمقدم في المتصلة وهو
المستصحب متميز عن التالى
بالطبع فقد يكون الشيء ملزوما
لغيره من غير عكس وفي المنفصلة
لا يتمز الا بالوضع لان عناد
احدهما الاخر في قوة عناد
الاخر له متن

ولما كانت الشرطية تنتهى
بالتحليل الى الجملة سميت
الجملة بسيطة وابسطها
الموجبة لان سلب كل امر
لا يعقل ولا يذكرا المضافا الى
ايجابه فهو مسبوق بالايجاب
في التعقل والذكر وتسمية
الموجبات الثلاث باسمائها
بطريق الحقيقة وتسمية
سوالها بحجاز للشابهة وتسمية
المتصلة بالشرطية بالحقيقة لما فيها
من معنى الشرط واداته وتسمية
المنفصلة بها بحجاز للشابهة
وتقدم الجملة طبعيا يوجب
تقديمها وضعيا فلنسلكم فيها
اولا متن

ان لا يتحقق السلب الا بعد تحقق الايجاب فتجب ان توقع النسبة في كل سالية وترفعها وان هذا
 الاتناقض لا تناقض لانا نقول فرق ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العمى والا
 لم يتحقق الابعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الا مضافا اليه ولا يحد الابار تعرف
 البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة والسلب عدم وقوعها وعدم
 وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل
 الوقوع فالايجاب معتبر في السلب على انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه
 لا يذكر الابعد ذكر الايجاب فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفاظ والسالية اذا اريد التعبير عنها
 ركب بينها وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائما فان هو قائم هو الذي اول احرف السلب كان
 ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية القضايا الموجبة بالجملية والمتصلة والمنفصلة بطريق
 الحقيقة لتحقيق معنى الحمل والاتصال والانفصال فيها واما السوالب فليست كذلك فانها اذا قلنا زيد ليس
 بكتاب فقد رفعنا الحمل فكيف يتحقق الحمل وكذلك في سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها
 بطريق المجاز لمشابهتها اياها في الاطراف او كونها متعابلا بها اولان لاجزا ثانيا استعداد
 قبول الحمل والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى
 الشرط ادائه وتسمية المنفصلة بها بالمجاز لمشابهتها بينهما في الاجزاء او في انتاج وضعها ورفعها
 فان قلت الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمائها على السوالب والمنفصلة
 حقيقية كاطلاقها على الموجبات والمتصلة واما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على
 الموجبات والمتصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السوالب والمنفصلة اذ لا يراد بها في هذا الفن
 مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقيقة ولا مجازا فنقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي
 على معنى ان تلك الاسماء لو اطلقت واريد بها الموجبات والمتصلة كانت حقايق فيها ولو اريد بها
 السوالب والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف انما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا
 اشارة الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل
 فكانه قيل انما سميت القضية التي تتحل الى مغردين جملة اما في الموجبة فلتتحقق معنى الحمل واما
 في السالية فلمشابهتها اياها وكذلك البواقي نعم لا وجه ليراد الحقيقة والمجاز في البيان حيث
 ولما كانت الجملة متقدمة على الشرطية طبع الاستحقت التقدم وضعها فلهذا وقع الشروع في البحث
 عنها والا (قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية) عني بالقضية الجملة اذ الكلام مسوق لاجلها فهي
 انما تتم بمحكوم عليه وهو الموضوع ومحكوم به وهو المحمول ونسبة تربط المحمول الى الموضوع وربط
 ايجاب او سلب وهي النسبة الحكمية وليست القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما الواجتماع في
 الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد شبهت بالمركبات الخارجية واجزاؤها اجزاؤها لان
 طرفيها يشبهان المادة من حيث ان القضية معهما بالقوة كما ان مادة السرير كذلك والحكم
 بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير والطرفين والحكم يشبهان المادة
 والصورة لانها يتقدمانه كهي عليها فهما جزآن ماديان والحكم جزء ضروري ومعلوم انه اقوى
 الاجزاء وادخل في الاعتبار فانه الموجب والسالب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها ولو ازمها
 فاذا اريد ان يحاذي باللفظ ما في الضمير فبالاولى ان يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة
 فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اي وقوعها
 اولا وقوعها فدلوا على الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم ليتطابق
 الالفاظ والمعنى وان كان هو الحكم لم يستقم قول المصنف الرابطة ما تدل على النسبة ولم يكن
 لفظة هو في قولنا زيد ليس هو بكتاب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهي لا تدل عليه مع تصريحهم
 في الفرق بين الايجاب المعقول والسلب البسيط بانها رابطة فنقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد

الفصل الثاني في اجزاء القضية
 وفيه بحثان الاول القضية
 تلتزم من الموضوع والمحمول
 ونسبة تربط احدهما بالآخر
 ومن حقها ان يدل عليها
 ايضا بلفظ ويسمى ذلك اللفظ
 رابطة فان ذكرت سميت
 القضية ثلاثية والالكانت
 مضرة في النفس وتسمى
 القضية ثنائية وهي اداة
 قد تكون في قالب الكلمة ككان
 او في قالب الاسم كهو والاولى
 تسمى زمانية والآخرى غير
 زمانية وقد تختلف اللغات
 في استعمالها معا او بالتفريق
 وجوبا وجوازا وامتناما وليس
 حاجة كل محمول هو كلمة او اسم
 مشتق الى الرابطة حاجة الاسم
 الجاسد لما فيهما من الدلالة
 على النسبة الى موضوع مامع
 ان الحاجة الى الرابطة للدلالة
 على النسبة الى موضوع معين
 فالقضية اذا ما ثلاثية تامة دل
 فيها على النسبة الى موضوع
 معين كالمذكور فيها رابطة
 غير زمانية او غير تامة دل فيها
 على النسبة الى موضوع غير
 معين كالمذكور فيها رابطة
 زمانية او التي محمولها كلمة
 او اسم مشتق متن

صرح به الشيخ في الشفاء حيث قال ليس مجموع معاني القضية معنى الموضوع والمحمول بل تحتاج الى ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بايجاب او سلب فعند محاذاة المعاني باللفظ لا بد ان تتضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على نسبة تربط المحمول بالموضوع والنسبة ما لم يعتبرها الوقوع او الالاقوع لم تكن رابطة فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم تحصل محاذاة الا بربعة الفاظ فنقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر واما لفظة هو فرابطة الايجاب وكأنهم انما لم يعتبروا رابطة السلب للاستغناء بهما مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما ترك اعتمادا على شعور الذهن بمعناها فانقسمت القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها بل اضمزت في النفس فهي ثنائية والرابطة اداة لدلالاتها على النسبة الحكمية وهي غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول تسمى رابطة زمانية والاخرى غير زمانية واللغات مختلفة في استعمالها والاقسام عند التفصيل تسعة لان استعمال الرابطين معا او الزمانية بدون غيرها او غير الزمانية بدونها مفروض في المواد الثلاثة وعدم العثور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال الشيخ لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها واما لغة العرب فربما يحذف الرابطة وربما يذكرها بالاسم كقولك زيد هوى وربما تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا او يكون كذا وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزما في قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما وفيما لا يختص بزما كقولهم كل ثلثة يكون فردا واما لغة العجم فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست و بود واما بحركة كقولهم جنين بالقبح او الكسر وفيما نقل عن لغة العرب نظر لان لفظة هو وهي وهما وهم وعندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها وللدلالة لهما على نسبة اصلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما تدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول هو في قوله زيد هوى الا زيد فكيف يكون رابطة فان قلت المراد به الفصل والعماد فنقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل يفسح عن ذلك تصفح كتابه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق بين النعت والخبر واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها لا تدل على الحكم كما بينته في المضارع الغائب ولانها لو كان لها دلالة على الحكم لاحتملت الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابط ههنا بنا في ما سبق منه في الالفاظ من اخذها بازاء الاداة فقد ظهر ان ما اخذه رابطة في لغة العرب ليس رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاعرابية وما يجري مجراها لانها دالة على معنى الفاعلية وهو الاسناد ثم ان كان التركيب من العربات فالقضية ثلاثية كقولنا زيد قائم وان كان من المبنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سيوبه ولذلك قالوا ان كلامهما في محل اسم مرفوع تنبيهها على اضممار الرابطة في النفس ايضا وقال القضية الثانية قد اختصرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولها كلمة او اسما مشتقا كقولنا زيد يكتب او كاتب فلا يبعد ان ترتبط بنفسه لدلالاتها على النسبة الى موضوع ما بخلاف الاسم الجامد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة او الاسم المشتق الى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب استغناء ثهما عن الرابطة لانهما لا تدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب لا تفقد هذه الدلالة اذا كانت غير زمانية فاذا قلت زيد هوى قائم يرجع هو الى زيد ويتناوله مشارا اليه واما اذا قلت زيد كان قائما لم يدل كان على تعيين زيد ولذلك نسمع من علماء لغتهم يقولون ان ههنا اضممارا وتقديره زيد كان هو فان من ارباب القضايا ثلث ثنائية لم يدل فيها على نسبة اصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة

وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بالتعيين هذا محصل كلامه وقد جعل صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة مذكّرة فيها رابطّة غير زمانية والثلاثية الناقصة مذكّرة فيها رابطّة زمانية والتي محمولها كلمة او اسم مشتق نقلا عنه وهو غير مطابق اما اولا فلاستثناء القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق من الثنائيات واما ثانيا فلانه قال بعده هذا الكلام بلا فصل وبالجملة فان الثلاثية هي التي صرح فيها بالرابطّة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا الانسان هو عدل ومن البين انه لا رابطّة في تلك القضية لانها اداة ولا اداة فيها ولا تحصرها في الزمانية وغيرها وهما متعنيان نعم يتجه بعد ما مر وجوه من الاعتراضات الاول ان المحمول اذا كان كلمة او اسما مشتقا يمتنع الارتباط بنفسه لان النسبة الرابطّة هي النسبة الحكمية ويمتنع دلالتها عليها وقد سبق بيانه الثاني ان الرابطّة اما لفظة تدل على النسبة الى موضوع معين او الى موضوع ما فان كان الاول لم تكن الرابطّة الزمانية رابطّة وان كان الثاني لم يحتج الكلمة والاسم المشتق الى الرابطّة اصلا الثالث المعبر في الرابطّة ان كان الدلالة بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطّة الغير الزمانية رابطّة لانها لم توضع كريد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والا لم يصح ابداله بعمره وان كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع او بالقرينة فالرابطّة الزمانية ايضا تدل على موضوع معين لقرينة تقديم الموضوع الرابع اعتبار تعين الموضوع كما يجب في الرابطّة كذلك يجب تعيين المحمول لانها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول معينين والرابطّة الغير الزمانية ولو سلم انها تعين الموضوع لاتعين المحمول على ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال لفظة هو في قولنا زيد هو حي جاءت لاتدل بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام انه يقال هو الى ان يصرح به فالقضية المذكورة هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كما ذكر فيها رابطّة زمانية والحق الاكتفاء في الرابطّة الى معين بالدلالة على نسبة معينة في الرابطّة اعم من ان يكون بحسب الوضع او بالقرينة اللفظية اذا المقصود من الرابطّة ليس الايراد عبارة تدل على النسبة الحكمية واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافظة على احوال الالفاظ واجبة لمن يحاول تادية المعاني لاسيما القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة والخامس القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستقم عددها من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هناك ثنائية دل فيها على النسبة والصواب تثليث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطّة والثنائية التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون ثنائية تامة وربما يدل على النسبة فيزيد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذا لم يتأد الا احد جزئي مفهوم الرابطّة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خبطا مالا بد من التنبيه عليه فنقول لما كانت القضية مشتملة على ثلاثة معاني معنى الموضوع ومعنى المحمول ومعنى الحكم حينئذ نام تتم عبارة الا اذا كان فيها ثلث دلالات على المعاني الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعنيين يكون القضية ثنائية ثم المحمول اذا كان كلمة او اسما مشتقا تأدى معنى المحمول والنسبة الحكمية بلفظة واحدة فاما معنى المحمول فظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوعة لنسبة الحدوث الى موضوع معين كما تقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع تأدى تلك النسبة قطعا فهي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين رابطّة وباعتبار دلالتها على الحدث محمول حينئذ تكون القضية ثلاثية اذ لا معنى للقضية الثلاثية الا ما دل فيها على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المتكلم لما تأدى منه المعاني الثلاثة قضية ثلاثية ايضا ولا تذهب الى ان الرابطّة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والام لم تكن الكلمات الوجودية رابطّة لانها كما تدل على النسبة تدل على زمانها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعة

قال الامام القضية التي محمولها

كلمة واسم مشتق ثنائية في اللفظ

ثلاثية بالطبع لان النسبة مدلول

عليها تضمننا فذكرها يوجب

التكرار وقد عرفت جوابه فان

الزام التكرار بما في المحمول من

الضمير المستكن فجوابه ان

ما يتضمنه المحمول من الضمير

ضمير الفاعل موضعه آخر

المحمول مقطوع بكونه اسما

عند اهل العربية دلالة على

النسبة الى موضوع غير معين

والرابطة بخلاف ذلك من

الثاني نسبة احدهما الى صاحبه

بالموضوعية غير نسبة صاحبه

اليه بها وقد يختلفان بالوجوب

وكذلك لا يحفظ العكس جهة

الاصل ونسبة احدهما

الى صاحبه بالموضوعية غير

نسبة صاحبه اليه بالمحمولية

وقد يختلفان ايضا بالوجوب

لجواز ان يمنع تحقق الموضوع

دون كونه محجولا عليه المحمول

ولا يمنع تحقق المحمول دون

كونه محجولا على الموضوع كما

في الواجب الاعم وبالعكس كما

في الخاصة المفارقة وما يقال

من ان هذا اذا كان بحيث يثبت

له ذلك ثبوتا ضروريا كان ذلك

بحيث يثبت لهذا ثبوتا ضروريا

وفيه نظر لان المقدم معناه انه

يمنع تحقق هذا دون ثبوت

ذلك له ومعلوم انه لا يلزمه التالي

هذا ان اخذ الوجوب بحسب

مفهومي الموضوع والمحمول

وان اخذ بحسب الذات التي

ضد فاعليها امتنع اختلافهما

فيه واستدل الامام على

الاختلاف بعدم حفظ العكس

لنسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على المحمول المعين بخلاف
الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين ولا على المحمول المعين وكما ان الكلمة
الحقيقية اذا صرح بموضوعها تدل على النسبة الحكمية كذلك الكلمة الوجودية اذا صرح
بموضوعها ومحمولها حينئذ لا حاجة في ارتباط المحمول الى الموضوع الى تقدير كلمة ضمير كما توهمه
الشيخ وكذلك في الكلمة الحقيقية اذا تأخرت عن الموضوع لم يخرج الى تقدير الضمير لانها
بمجرد ذكر الموضوع يفهم منها النسبة الحكمية حينئذ يتأدى جميع معاني القضية فتقدير
الضمير تقدير لفظ مستدرك لا حاجة اليه في عقد القضية ودلالاتها على الثلاثة قطعا فلا فرق في اداء
معاني القضية بين قام زيد وزيد قام واما اذا كان المحمول اسما جامدا فان كان في القضية حركة
رفع فهي ثلاثية لانها تدل على الاسناد وهو النسبة الحكمية وان لم تكن فيها حركة رفع فلا دلالة
فيها على النسبة اصلا فهي قضية ثنائية هذا ما تلخصت عند المعادة فتأمل واعتبر
(قوله قال الامام القضية التي محمولها كلمة واسم مشتق) زعم الامام في المخلص ان القضية التي
محمولها كلمة واسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة دل عليها تضمننا ضرورة
تأدى جزئي القضية بلفظ المحمول فلو ذكرت الرابطة لزم التكرار واجاب بما عرفت من ان الحاجة
الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والمحمول فيها التماثل على النسبة الى موضوع ما وهذا
لوصح انما يتم في الرابطة الغير الزمانية واما في الزمانية فالتكرار لازم لدلالاتها ايضا على النسبة المطلقة
والحق في الجواب ان الاحتياج الى الرابطة للدلالة على النسبة الحكمية ولا دلالة لهما عليها فان قلت
التكرار غير مندفع لانا اذا قلنا زيد كاتب او يكتب يكون الضمير مستكنا في المحمول فلو ذكرت الرابطة
صار الكلام زيد هو كاتب هو وانه تكرر وهذا الكلام غير الاول اذ فيه الزام تكرر الضمير وفي الاول
تكرار النسبة اجاب بالمغايرة بينهما اما اول فلان ما يتضمنه المحمول ضمير الفاعل والرابطة ولبست
ضمير الفاعل واما ثانيا فلان موضعه بعد المحمول وموضع الرابطة الوسط واما ثالثا فلانه مقطوع
بالاسمية عند اهل العربية والرابطة تختلف في اسميتها وحرفيتها واما رابعا فلذلك على النسبة
الى موضوع ما ودلالة الرابطة على النسبة الى موضوع معين وجوابه ان الضمير دال على المرجوع
اليه المتقدم لاعلى النسبة واعلم ان امثال هذه المباحث الجزئية المتعلقة ببعض اللغات دون
البعض لا يلبق بهذا الفن ولبست على المنطقي الا ان يوجب ذكر ما يدل على النسبة الحكمية
فان دل احد طرفي القضية عليها في لغة من اللغات فذاك والا وجب ذكر الرابطة (قوله الثاني
نسبة احد طرفي القضية) اذا قلنا (ج) (ب) (ب) (ج) يتحقق اربع نسب نسبة (ج) (ب)
بالموضوعية ونسبة (ب) بالمحمولية ونسبة (ب) بالموضوعية ونسبة (ج) بالمحمولية فلان اراد
ان يبين تغاير النسب والتغاير بينهما يخصص في اربعة اوجه ان موضوعية احدهما غير موضوعية الاخر
ومحمولية احدهما غير محمولية الاخر وموضوعية احدهما غير محمولية ومحمولية الاخر واقتصر على ذلك
الوجهين من التغاير تعويلا على انسياق الذهن منها الى الآخرين فقال نسبة احد طرفي
القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بها اي بالموضوعية لانه لو اتحدت النسبتان
لم تختلفا بالوجوب اصلا لكنهما قد تختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف
موضوعية الانسان للكاتب فان قلت لا نعم ضدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع
بالقياس الى ذات الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائز
ان يكون امر واحد واجبا لذات شئ غير واجب لذات شئ آخر ولئن سلمناه لكن ذلك لا يدل
الا على اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فتقول لا خفاء في ان النسبتين اذا اتحدتا
مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذاتي الموضوع والمحمول موجب للتغاير

جهة الاصل وفيه نظر فان نسبة المحمول عند العكس بالموضوعية لا بالمحمولية من

والبيان تنبيه على دعوى ضرورة والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان النسبتين متغايرتان
لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما لو اتحدتا كان جهة الاصل
محفوظة في العكس لاتحادهما في سائر اجزائهما اذ اما في الطرف فظاهر واما في النسبة فبناء
على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورة
كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان ممكنا ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانهما قد يختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع
واجبة ومحمولية المحمول ليست واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كلما تحقق موضوعيته
للمحمول بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كلما تحقق تحقق محموليته على الموضوع بالضرورة
كما في الاعم الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يمتنع تحقق الانسان بدون
موضوعيته للحيوان ولا يمتنع تحقق الحيوان بدون محموليته على الانسان وكذلك العكس اى يجوز
ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير واجبة كما في الخاصة المفارقة كقولنا
الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكاتب ليست واجبة اذ ليس كلما تحقق الانسان تمتنع
انفكاك موضوعيته للكاتب عنه ومحمولية الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كلما تحقق
يتحقق محموليته على الانسان لا يقال ان نسبت النسبتين الى ذات الموضوع المحمول فاختلفا
بالوجوب لا يدل على تغايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير واجب
بالقياس الى آخر وان قيسنا الى احدهما فالاختلاف ممنوع لانا نقول القياس اليهما وقل ما
في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة وقال صاحب الكشف
اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولية المحمول ثبوت لشيء ومعنى موضوعية الموضوع
ثبوت شيء له ومتى كان الموضوع بحيث يثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت
الموضوع ثبوتا ضروريا وفيه نظر لان الملازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
اى قوله اذا كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوتا ضروريا معناه انه يمتنع تحقق الموضوع دون ثبوت
المحمول له ومعلوم انه لا يلزم التالى وهو وجوب محمولية المحمول اى قوله كان ذلك بحيث يثبت
لهذا الموضوع ثبوتا ضروريا فانه ليس يلزم من امتناع تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له
امتناع تحقق المحمول بدون ثبوت الموضوع لهذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع
والمحمول اما اذا اخذ بحسب الذات التى صدقا عليهما امتنع اختلافهما في الوجوب لامتناع
تحقق موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك الذات
وبالعكس وههنا شيء وهو ان الكلام في النسبتين المتعبرتين في القضية واعتبارهما انما هو بالقياس
الى ذات الموضوع فاخذهما باعتبار مفهوم الموضوع والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد
وعند هذا تبين ان الحق مع صاحب الكشف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانهما
لو اتحدتا لحفظ الاصل جهة العكس والتالى منتف وفيه نظر اذا الملازمة ممنوعة لعدم بقا الموضوعية
والمحمولية في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في المختص
ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبة اضطررت الاقوال فيها قال الامام
في المختص النسبة التى هي جزء القضية بموضوعية الموضوع ومحمولية المحمول خارجة عنهما
وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر نسبة المحمول الى الموضوع واذلك كانت جهة القضية
كيفية تلك النسبة وبين قوله تناقض لانه جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخلة وخرج خارجة
وزعم المصنف ان الظاهر الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة
التي هي الجهة كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان جهة القضية

وقال الامام في المختص التى هي
جزء القضية موضوعية
الموضوع وقال في شرح
الاشارات ان الرابطة تعتبر
بنسبة المحمول الى الموضوع
ولذلك كانت كيفيةها جهة
القضية وبينهما تناقض
والظاهر الاول لكون الجهة
كيفية الموضوع وبالله التوفيق
متن

تختلف باختلاف كيفية الموضوعية متى كانت ضرورية كانت القضية ضرورية وان كانت
محمولة المحمول غير ضرورية كما في الواجب الاعم ومتى كانت غير ضرورية كانت القضية غير
ضرورية وان كانت محمولة المحمول ضرورية كما في الخاصة المقارفة وانما قال الظاهر الاول
لقيام احتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وان غلب
ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف كيفية الموضوعية وانت خبير بان المحمولة المعتبرة
في القضية كذلك ايضا على ان جملة الجهة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في فصل الموجهات
يخالف هذا الظاهر وانفصل اجزاء القضية حتى يتبين الحق فنقول قد سبق ايماء الى ان القضية
لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم المحمول كالكتاب
ولاشك انه من حيث المفهوم يمكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد من تعقل نسبة ثبوتية بينه وبين زيد
والرابع وقوع تلك النسبة او لا وقوعها بما لم يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة او ليست
بواقعة لم تحصل ماهية القضية ولو تصور مفهوم الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما
امتنع تحقق الحكم فلا يحصل ماهية القضية ايضا وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم
كما للمشككين او المتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لوجودها
فقط فهي اجزاؤها لكنهما في القضية السالبة خمسة اذ لا وقوع عند التفصيل شأن
فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الايجاب والسلب ثم اذا حصل الحكم حدث
لزيد صفة اعني انه موضوع وللكتاب صفة اخرى وهي انه محمول فالموضوعية والمحمولية
انما تحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للموضوعية الا كونه محكوما عليه ولا معنى للمحمولية
الا كونه محكوما به وما لم يتحقق الحكم لم يصرا احدهما محكوما عليه والاخر محكوما به فكل
من النسبتين ليس بمنقضى على الحكم والنسبة التي هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون
احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق الحكم يعرض لتلك النسبة انها نسبة المحمول
الى الموضوع فان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب هي نسبة الكتاب الى زيد لان النسبة
زيد الى الكتاب ولذلك قيل ان الجهة عارضة لها لا بمعنى ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت
هي عليها وتحقق قبلها بمرتين فحق هذا الموضوع على هذا النسق واضح عن لوح ذهنك ما يقولون
ويخرفون فلا شبهة بعد شروق الحق المبين (قوله الفصل الثالث في الخصوص والاهمال)
القضية الجلية لها تقسيمات بحسب الذات وبحسب العارض كالوحدة والكثرة ولما كانت
اجزاؤها اذا تمت وكلت هي الموضوع والمحمول والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار
كل واحد منهما والتقسيمات الخمسة مرتبة في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم
الى انقسامها باعتبار الرابطة وفي هذا الفصل الى انقسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية
الجلية ان كان جزئيا حقيقة سميت بخصوصية وهي موجبة ان كانت نسبة محمولها الى موضوعها
بانه هو كقولنا زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة بانه ليس هو كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كليا
فان لم يذكر فيها السور بل اهتمل بيان كمية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال على كمية الافراد
للموضوع سميت مهملة اما موجبة كقولنا الانسان حيوان او سالبة كقولنا الانسان ليس بحيوان
وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا كل انسان حيوان ولما كان هذا التقسيم
باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك الاقسام بتلك الاسماء واعترض عليه بان ههنا قضايا
خارجة عما ذكرتم مثل الانسان نوع والحيوان جنس او كل صديق على كثيرين واعتذر
عن ذلك بوجهين الوجه الاول انها مندرجة تحت الخصوصية ووجه ذلك بامور الاول
ان الموضوع انما يكون كليا لو كان الحكم عليه باعتبار ما صدق عليه لانه لو لم يكن مأخوذا بهذا

الفصل الثالث في الخصوص
والاهمال والحصرو فيه
مباحث الاول في انقسام
القضية اليها موضوع القضية
ان كان جزئيا سميت بخصوصية
موجبة وسالبة وان كان كليا
فان لم يذكر فيها السور وهو
اللفظ الدال على كمية افراد
الموضوع سميت مهملة موجبة
وسالبة وان ذكر
محصورة ومسورة متن

الاعتبار لم تكن كليته وهي صدقه على كثيرين معتبرة والمراد من التقسيم ان الموضوع
اما ان يحكم عليه باعتبار كليته اى صدقه على كثيرين اولا والثاني هو الخصوصية والاول
هو المحصورة او المهمة على هذا يتدرج جميع تلك القضايا تحت الخصوصية فان الخصوصية
حيث هي التي حكم فيها لا باعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئيا حقيقيا ولا يكون
بل كليا لا يعتبر صدقه على كثيرين الثاني ان الموضوع في تلك القضايا مقيد بقيد العموم
فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم
جزئى لمطلق الطبيعة فتكون الخصوصية لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيدا بالعموم
لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر فيه تقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام في حل
ذلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتبار وحيث يصح
النقض بتلك القضية لانا نقول هذا التسلسل في الامور الاعتبارية فتقطع بانقطاع الاعتبار الثالث
ان الحكم في تلك القضايا ليس على ما صدق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخلو اما
ان يكون موجودا في الخارج فيكون مشخصا وحيث تكون القضية مخصوصة او مجردة في العقل
والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصوصة واعلم
ان القول باندرج تلك القضايا في الخصوصية يبطل قاعدة لهم وهي تزيلهم الخصوصيات بمنزلة
الكليات حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد وزيد انسان ويستخرجون منه هذا
انسان فلواندرجت في الخصوصية بطلت هذه القاعدة لصدق قواني زيد انسان والانسان نوع
مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا يتج ههنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان
من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة
من حيث هي هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فانا قبل الحكم على الانسان بالنوع نعلم
بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه
يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع
فان قلت الكلية والنوعية والجنسية لا تلحق طبائع الاشياء من حيث هي هي والاسكانت الاشخاص
كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فنقول فرق بين ثبوت امر
للطبيعة من حيث هي هي واثباته لها فانا لما تعقلنا الطبيعة الانسانية فرمنا نضعها وضعا
من حيث هي هي اى مع قطع النظر عن عوارضها ولو احققنا ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى
كثرة مع ان هذا المحمول ليس بثابت لها من حيث هي هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس
يجب ان كل ما له دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم وقيد للموضوع
والا لم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل الانسان من حيث انه متعجب الى غير
ذلك مما لانهاية له من النظائر وهذا يدل بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على انا لو فرضنا
ان الموضوع في مثل قولنا الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك في كونه شخصيا لانه
ليس بجزئى حقيقى حتى تكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون
مشتركة بين كثيرين والا لصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
التي هي امور خاصة طبائع عامة هف قلت انما يكون خلفا لو كان جزئياتها حقيقة وهو نوع
فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يخلو اما ان تنتهى جزئياتها الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون
جزئية عامة وهو محال ولا تنتهى فيلزم ترتب جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو
ايضا محال فسيأ تيك جوابه عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة
لم يصدق عليها النوع والجنس والا لكانت كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلنى وقد تقرر

في غير هذا الفن ان تقيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضايا لا يمكن ان تؤخذ
موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الانسان والانسان محمول على زيد والانسان لاعام
ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية لا بشرط شئ واما التوجيه الثالث فيقتضي
ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بجزئي والوجه
الثاني انها من المهمة لعدم ذكر السور فيها وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهمة
في قوة الجزئية لانه يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
ما حكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم في الجزئية على بعض
الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات الانسان نوع وهو ليس بصادق
لا يقال لانه كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم
من الانسان الكلي والشخصي فالانسان الكلي بعض ما صدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه
بكونه نوعا فيصدق بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ما صدق عليه الحيوان
فان قلت انا ننقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
لا يصدق على شئ مما يحته من الانسان الشخصي والكلي كما تقول الانسان اعم من النوع
والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والا عاد الكلام وتسلسل قلت
كل واحدة من هذه القضايا مهمة ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات لا يقف الذهن فيها
على حد فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي والشخصي فرد من افراد الانسان
الثاني لا شك ان للانسان صورا عقلية في الازهان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تحقق
في فن الحكمة فهي افراد لمطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد
الانسان نوع لانا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الان هذا
القيد لا يكفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية او النوعية
ولا شك ان تلك القيود لا تفيد تشخيص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم صدقها جزئية واما حديث
الصور فكاذب لانه مخالفة للطبيعة لمفهوم الانسان وهو امر واحد لا يتعدد بتعددتها في الازهان
فالحكم انما هو عليه لاعليها فلا يلزم بعض افراد الانسان نوع وربما يوجه الاعتراض بطريق
المنع فيقال لانه ان القضية ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهمة وانما تكون كذلك
لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة او عليها
من حيث انها عامة فلا وحيث استصوبه المتأخرون وزاد بعضهم ترديدا آخر وقال ان لم يبين
كمية الافراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكلي فهي المهمة وان كان الحكم على نفس الكلي
من حيث انه عام فهي الطبيعية ويقرب منه ما ذكره المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم
الكلي اما ان يكون حكما عليه من حيث يصدق على الجزئيات وهي الطبيعية او حكما على الجزئيات
من حيث يصدق عليها الكلي وهو المحصورة او المهمة فورد عليه الاخر ان احدهما انه قد يقي
ههنا قسم آخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية طبيعية غير
مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المقيدة بالعموم ومنهم
من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي المخصوصة سواء كان شخصا
او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان صلح لان يقال على كثيرين فتعلق الحكم اما الافراد
فهي اما محصورة او مهمة او نفس الكلي وهي الطبيعية فعاد الابحاث المذكورة في جعل العامة
مخصوصة وقبل الموضوع اما ما صدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهمة واما نفس الطبيعة
فلا يخلو اما مع قيد التشخيص وهي المخصوصة او مع قيد العموم وهي القضية العامة او من حيث

هي هي وهي الطبيعية * والحق ان القيود لا تعتبر مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع معه فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح اخذها مع الموضوع لم تنحصر القضية في الاربعة والخمسة * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا يكون القضية مخصوصة وان كان كلياً يجري اقسامه فيه فالاولى ان يربع القسمة ويقال موضوع القضية ان كان جزئياً حقيقياً فهي الخصوصية وان كان كلياً فالحكم ان كان على ما صدق عليه فهي المحصورة او الممهلة والا يكون الحكم على نفس طبيعة الكلي سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع او لم يقيد كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به صريحاً فالموضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فالقضية طبيعية فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلي المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلي المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المراد حصر القضايا المعتبرة فيها حصر القضايا في الثلاثة فيندفع الاعتراض بخلافه فانه اتم ايراد لو كان المقسم مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسمة القضية المعتبرة في العلوم لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا يبحث عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقاً هذا غاية الكلام في هذا المقام * والله الموفق على تحقيق المرام * (قوله وهي اما وجبة كلية) المحصورات اربع لان الحكم فيها اما بالايجاب او بالسلب وايا ما كان فاما على كل الافراد او على بعضها فان حكم بالايجاب على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان حيوان وان حكم بالايجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان يحجر وان حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم صريحاً من قولنا ليس كل حيوان انسانا ان الايجاب الكلي مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما برفع اثبات عن كل واحد او برفع اثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين فرفع اثبات عن البعض محقق فهو دال عليه بالالتزام ولان السلب الجزئي لازم فيه بطريق القطع والسلب الكلي بالاحتمال اختص سوراً بالسلب الجزئي اخذاً بالقطع المتيقن وتركاً للمحتمل المشكوك فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية تقيضاً للموجبة الكلية لان تقيض الشيء رفعه مطلقاً فنقيض قولنا كل (ج) (ب) ليس كل (ج) (ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم التقيض لا يكون تقيضاً والا لتعدد التقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازماً له مساوياً نزل منزلته كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة مساهلة لانه ان اراد بالكل كل واحد ولا شك ان سلب الحكم من كل واحد سلب كلي امتنع ان يكون سوراً للسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو كل لم يلزم السلب الجزئي لجواز ان يكون الشيء مسلوباً عن مجموع الافراد ثابتاً لكل واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والاخيران بالعكس اى بعض ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل واحد بالالتزام لا امتناع ان يتحقق رفع الايجاب عن البعض بدون رفع اثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لان مفهومه

وهي اما وجبة كلية وسورها كل او جزئية وسورها بعض وواحد واما سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد او جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس والاول لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعن البعض بالاستترام والاخيران بالعكس والاول منهما قد يذكر للسلب الكلي ولا يذكر للايجاب البتة والثاني بالعكس وفي كل لغة سور يخصها متن

الصريح رفع الایجاب الجزئی كان مفهوم لبس كل رفع الایجاب الكلی والصواب ان يقال لبس كل
ولبس بعض اما ان يعتبر سلبهما بالقياس الى القضية فلبس الكل التي بعدهما او بالقياس الى مجموعها
فان اعتبر سلبهما بالقياس الى القضية فلبس كل مطابق لرفع الایجاب الكلی ولبس بعض لرفع
الایجاب الجزئی وان اعتبر بالقياس الى المحمول فلبس كل مطابق للسلب الكلی ولبس بعض للسلب
الجزئی هذا هو الفرق بين الاول والاخيرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول منهما فهو لبس بعض
قديذ كر للسلب الكلی اذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية ولا يذ كر الایجاب البتة لان
شان حرف السلب رفع ما بعده فيمتنع الایجاب والشأن بالعكس اي بعض لبس لا يذ كر للسلب
الكلی اوضع البعض اولا وحرف السلب اذا توسط يقتضي رفع ما تأخر عنه عما يتقدمه
وهو البعض ههنا فلا يكون الاسلوبا عنه وقديذ كر الایجاب اذا جعل جزءا من مفهوم المحمول
وفي كل لغة اسوار تخصها كالاسوار المذكورة في العربية وهمه وهيچ للكيتين وبرخی هست
وبرخی نيست للجزئيتين في لغة الفرس وعلى هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق
السور ان يرد على الموضوع الكلی اما وروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كما سنبين
هو الافراد وكثيرا ما يشك في كونه كل الافراد او بعضها فست الحاجة الى بيان ذلك بخلاف
المحمول فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما وروده على الكلی فلان السور يقتضي
التعدد فيما يرد عليه والجزئی لا تعدد فيه فاذا اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئی فقد انحرفت
القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرفة والمصنف لم يعتبر ههنا الانحراف من جهة
الموضوع وحصر اقسام المنحرقات في الاربعة لان المحمول المسور اما جزئی او کلي واما ما كان
فوضوعه اما کلي او جزئی وبين في الضابطة حكم ما يكون احد طرفيه شخصا مسورا وهو اعم
من ان يكون موضوعا او محمولا وقبل الخوض في بيان الضابطة لابد من تمهيد مقدمتين احديهما
ان نسبة المحمول الى الموضوع بالایجاب اما ان تكون بالوجوب او الامتناع او الامكان لانه
اما ان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة الوجوب او لا يستحيل
وحيث ان يستحيل ثبوته له فالنسبة ممتنعة وتسمى مادة الامتناع او لا فالنسبة ممكنة وتسمى
مادة الامكان الخاص والممكن اما ان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو الموافق للوجوب او منسلوبا
عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في المنحرقات لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس
الى اجزاء محمولاتها فانا اذا قلنا كل انسان لاشئ من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب
في مادة جزء منه وهو الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في المنحرقات فهو قول لبس
بحقيقى والقول الحقيقى ان السور جعل مع شئ آخر محمولا نعم كان محمولا باعتبار نسبته
الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول لبس بمحمول بل جزء منه وانقل اعتبار
الصدق والكذب الى النسبة الواقعة بين الجملة والموضوع * وثانيهما ان اعتبار السلب والایجاب
في القضية لبس بثبوت طرفيها او بسلبهما بل بحسب ارتباط المحمول بالموضوع او بسلبه عنه
فكلما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت القضية موجبة ومتى رفع الریط الایجابی
كانت سالبة والحرف الذي يذل على رفع الریط فهو حرف السلب * ثم لا يخلو اما ان يكون طرفا القضية
مختلفين في اقتران حرف السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب
باحدهما دون الاخر او اقترن باحدهما زوجا وبالاخر فردا تكون القضية سالبة فانا قلت
لبس لبس زيد لبس بكاتب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن حرف
السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت لبس لبس زيد لبس لبس بكاتب

ومن حقه ان يرد على الموضوع
اذا المحمول عليه الشئ قديشك
في كونه كل الافراد او بعضها
وفلما يعرض ذلك في المحمول
على الشئ فاذا اورد عاينه فقد
انحرف عن الواجب وسميت
القضية منحرفة واقسامها
اربعة لان المحمول المسور
اما جزئی او کلي وكيف كان
فوضوعه كذلك وشرط
صدق المنحرقة ان كان احد
طرفيها شخصا مسورا
او محمولا موجبا كليا او سالبا
جزئيا في اختلاف طرفيها
في دخول حرف السلب عليها
والا فهو في مادة الامتناع
وما يوافقها في الكيف في مادة
الامكان وتقضيه في مادة
الوجوب وما يوافقها في الكيف
من مادة الامكان متن

هكذا قيل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم كونها سالبة فانه لو اقترب
حرفا سلب بالحمول ولم يقترب بالوضوع اصلا او بالعكس تكون القضية موجبة مع اختلاف
طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المتصلة بالضرورة
الكلية لا تنعكس كلية والاولى ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان
فردا فالقضية سالبة والا فوجبة والية ظاهرة انما عرفت هذا فنقول متى تحقق احد الامور
الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون المحمول كليا مقترنا به سور ايجاب
كلى او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف طرفيها في الاقتران بحرف السلب
وذلك لان القضية في احدى الصور الثلاث انما تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف
طرفاها في الاقتران بيان الاول اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت
المحمول لكليها او بعضها والمحمول لما لم يكن له افراد استحالة ثبوت كليها او بعضها للموضوع
واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لشيء ممثع واما في الثالثة فلان كذب ايجاب
كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم يختلف طرفا القضية في الاقتران
فاما ان لا يقترب بهما حرف السلب اصلا او اقترب بهما واتفقا في العدد واما ما كان تكون القضية
موجبة ومتى لم يتحقق الامور الثلاثة بل يكون المحمول اما موجبا جزئيا او سالبا كليا فهو
اي الاختلاف المذكور على تقدير فشرط صدق القضية اختلاف طرفيها في الاقتران ان كانت
في مادة الامتناع او يوافقها من الامكان لان بعض افراد المحمول يمتنع الثبوت للموضوع في مادة
الامتناع وليس بثابت له فيما يوافقها من الامكان في صدق السلب وحيث يجب الاختلاف
لما امر وتقيضه وهو اتفاق طرفيها في الاقتران وعدمه ان كانت القضية في مادة الوجوب وفيما
يوافقها من الامكان لان بعض افراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت وفيما يوافقها
من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الاقتران * وفي هذه الضابطة نظر اذا الغرض
من وضعها العلم بصدق ما يصدق من المحرفات ويكذب ما يكذب منها وانما يحصل ذلك
لو انعكس الشرط وليس كذلك لا يقال المراد اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولا خفاء
انهما اذا اختلفا معنى في دخول حرف السلب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في احد الطرفين
دون الآخر فلا اختلاف في المعنى ضرورة ان سلب السلب ايجاب لانا نقول لو كان المراد ذلك
لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لان حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع او المحمول
رافع للايجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين او اتفاقهما بل العبرة ههنا باللفظ والصواب ان يقال
متى تحقق احد الامور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف السلب فيها فردا وتكذب لو لم يكن
سواء لم يكن فيها حرف السلب او كان ولم يكن فردا بل زوجا والا لصدق في مادة الامتناع
لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن او يقال الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب
حيث تكون موجبة * والاخصر ان يقال ان كان المحمول كليا مسورا بسور ايجاب جزئي او سلب
كلى في مادة الوجوب او ما يوافقها تصدق القضية موجبة والافسالة ونفصل اقسام المحرفات
ليحصل بها الاحاطة التامة فنقول انحراف القضية اما من جهة الموضوع او من جهة المحمول
او من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان شخصا مسورا اما بسور كلى
او جزئي والمحمول اما شخص او كلى فان كان شخصا لا يتصور له الامادة الوجوب والامتناع
لانه ان كان عين الموضوع وجب ثبوته له وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كليا يتصور له
الاقسام الاربعة للمواد واما ما كان فاما ان يكون موجبا او سالبا فالاقسام اذن منحصرة في اربعة
وعشرين واما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كلى او جزئي

وعلى التقديرين اما شخص في القسمين من المواد او كل في الاقسام الاربعة والموضوع اما شخص او محصور كل او جزئي او مهمة بضرب الاربعة في اثني عشر يبلغ ثمانية واربعين نضربها باعتباري الايجاب والسلب يحصل ستة وتسعون قسما واما الانحراف من جهتهما فالمحمول المسور بسور كل او جزئي اما شخص في المادتين او كل في الاقسام الاربعة والموضوع اما مسور بكل او جزئي فهذه اربعة وعشرون قسما نضربها في الايجاب والسلب تبلغ ثمانية واربعين وان اردت الامثلة فتأمل هذا اللوح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات من الجدول الآخر وركب بينهما كيف شئت تقف على امثلة جميع الاقسام من غير مشقة وكلفة

صحيحة ٨٧

جدول

الثاني في تحقيق المحصورات
اذا قلنا كل (ج) (ب) لانني
به الجيم الكلي ولا الكل من
حيث هو كل بل كل واحد
واحد والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولو عينا به احد
الاولين لم يتعد الحكم من
الايوسط الى الاصغر ولا نفي
(بالجيم) ما حقيقته (ج) او ما هو
موصوف بانه (ج) بل ما هو
اعم منهما اذا اعتبار الاول
في موضوع القضايا يمتنع اندراج
الاصغر تحت الاوسط واعتبار
الثاني يوجب ان يكون لكل
موضوع موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على ان يعني بكل
(ج) كل واحد واحد بما صدق
عليه جيم بالفعل وقتا ما ولو
في المستقبل من جريته فعلي
هذا يخرج عنه مسمى جيم وان
صدق عليه (جيم) ونحن
نتبعه في ذلك والغرابي لم يعتبر
الصدق بالفعل بل بالامكان
اذا عرفت هذا فنقول الحكم
بالحقيقة بالبناء انما هو على
الذات التي صدق عليها (ج)
ويسمى ذات الموضوع وما عدا
به عنها عنوان الموضوع
ووصفه وقد يتخدا وقد
يتغايران دام الوصف بدوام
الذات اولم يلزم

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات لابتناء معرفة الحجج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخط العظيم بسبب الغفلة عنها واتما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لشرفها وتأدية معرفتها الى ادراك البواقي بالمقايضة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فهناك ثلاثة امور (كل) و (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق المركب موقوف على اجزائه فبالكل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة الكلية وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة والكل من حيث هو كل اي الكلي المجموع وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول ان الكلي المجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الا ان انقسام الكلي المجموع انقسام الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات الثاني انه يصدق على كل واحد منها ما لا يصدق على الآخرين فانه يصدق على الجيم الكلي انه لا يخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى الكل من حيث هو كل انه يتمكن من حل الف الف من ولا يصدق على الآخرين الثالث ان الكلي جزء لكل واحد وكل واحد جزء لكل المجموع ومن البين المغايرة بين الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكل الطبيعي فلاتم انه جزء لكل واحد فان الكلي الطبيعي محمول ولا شيء من المحمول بجزء وان اريد بالمنطقي او العقلي فظاهر انها لمسا بجزء كل واحد لانا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما كذا ذكره صاحب الكشف اذا ثبت هذا التصور فنقول لسنا ندعي ان الكل بالمعنيين الاولين لا يستعمل في القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان لا يحويه دار ونعني به المجموع بل نقول ان المعنى في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعنى احدى المعنيين الاولين يلزم ان لا يتبع الشكل الاول الذي هو ايبين الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر حيث انما اذا عينا به النكل المجموع فيلجوا ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد الاعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع الافراد الاخص فالتك اذا قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كذلك واما اذا عينا به الجيم الكلي فالتغاير بين الكليين الاصغر والاوسط والحكم على احد المتغايرين لا يجب ان يكون حكما على الآخر كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا يلزم

النتيجة اما لو عينا المعنى الثالث يتعدى الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حيثئذ ولا معنى
بالجيم ما حقيقته (ج) ولاصفته (ج) بل اعم منهما وهو ما صدق عليه (ج) اما الاول
فلانه يمتنع اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم صادقا
باحدى الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان الناسط
خارج عنه واما الثاني فلانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم ان يكون لكل موضوع
موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بيان الملازمة من وجهين الاول انا اذا قلنا كل (ج) (ب)
كان معناه على ذلك التقدير كل ما هو موصوف (يج) فهو (ب) (ق) محمول على ما هو موصوف
(يج) فنفرضه (د) فيصدق كل (د) (ب) (و) (ج) يكون معناه كل ما هو موصوف (بد) فهو (ب)
فيكون (ب) محمولا على ما هو موصوف (بد) فنفرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه نظر لان ما هو
موصوف (يج) ذات الموضوع فاذا فرضناه (د) لا يلزم ان يكون معناه كل ما هو موصوف (بد)
وانما يكون كذلك لو كان (د) وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا
على تقدير ان كل ذات موضوع وصف (ب) اما (ج) او كان وصفا والوصف يمكن حمله
على موصوفه امكن حمل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض فيصدق (د) (ج) ويكون
معناه كل ما هو موصوف (بد) فهو (ج) وهكذا الى ما لا ينهى والفرق بين هذا التوجيه والاول
ان بيان لزوم التسلسل ثمة من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع وفيه
ايضا نظر لانا لانم ان كل وصف يمكن حمله على ذلك التقدير وانما يمكن حمله لو لم يكن موضوعه
ذاتا بل صفة لشيء آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لابدان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا
المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد ما صفة (ج) لا يتناول ما حقيقته
(ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقة (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع
القضايا ثم اصطلاح الشيخ بعد هذا على ان المعنى بالجيم (ج) بالفعل وقتا ما سواء كان في حال الحكم
او في الماضي او في المستقبل والفارابي على ان المراد كل (ج) بالامكان ليتناول ما هو (ج) بالفعل
وبالقوة والمتبع رأى الشيخ لان اللغة والعرف يساعدا على ان لا يتناول الذات الخالية
عن البياض دائما وانما يمكن اتصافها به وذكر بعضهم انه مخالف للتحقيق ايضا فان النطفة
يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو مغالطة بحسب اشتراك
الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو
الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطفة يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد
على الفارابي اذ مراده الامكان العام فلا يتم صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه
ليس بصادق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد يخرج
مسمى (ج) اى مدلوله المطابق وان صدق عليه (ج) وانما اخرجته عن الكل ليوافق العرف
واللغة لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان
ضاحك ولانه لو كان لكذب الاحكام الكلية على الخواص والاعراض لكذب قولنا كل كاتب
انسان او كل ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماشى ليس بانسان وحيوان وقال
بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجردا يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم
المجرد يخالف حكم المعين وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات
اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحيثئذ لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان
الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الحيثية لم يلزم ان يكون الحكم
عليه حكما على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والتحقيق

يقتضى ان التقيد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق عليه (ج)
لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الحمل في الوضع في شيء واحد فان قلت نحن نعلم
بالضرورة ان (ج) (ج) غاية ما في الباب انه هذيان لكن كونه هذيانا لا يتناقض صدقه قلت فرق
بين هذا وبين ما نحن بصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) وهي مغايرة لمفهوم
(ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التحقيق يتحصل
ما اورد على الشيخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي الشفاء بحيث
خرج عنه مسمى (ج) فبين كلاميه منافاة بل لاجراء المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل
(ج) كل ما يقال عليه (ج) سواء كان كليا او جزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات * والمراد
بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف يتفق حتى ان طبيعة
(ج) اذا قيدت بقيد او بعرض من القبود والاعراض الغير المتناهية تكون داخلية في كل (ج)
بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان (ج) نوعا او امثاله من الفصل والخاصة والشخصية
والنوعية ان كان (ج) جنسا او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا بشكل بالاحكام
على الكليات كقولنا كل نوع كذا او كل كلى كذا فان افراد الكليات لو كانت شخصية امتنع
صدق الكلى عليها لاننا نقول كل كلى فلا بد ان يكون له اشخاص فانها نهاية سلسلة الكليات
فلو لم ينته اليها لزم ترتيب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مرارا غير متناهية وافراد الجزئيات افراد
الكلى فيكون الاشخاص افراد كل كلى فوقها يقال لزم ان افراد الجزئيات افراد الكلى وانما يكون
كذلك لو صدق الكلى على افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد
النوع لاننا نقول المقصود تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكيمة واما القضايا المستعملة
في هذا الفن فلما كان مرادهم منها يتناقض ما بينهم لم يحتاج الى تعريف وتعليم اذا عرفت هذا
فنقول الحكم بالحقيقة بمفهوم الباء على ذات (ج) وتحقيقه انه لما تبين ان الحكم على جزئيات
(ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها (ج) وقد يكون بالنسبة الى مفهوم
(ج) كالضاحك فان افراده بحسب الذات التي يصدق عليها اعني الانسان زيد وعمر و بكر وغير
ذلك وبحسب مفهومه الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض لبكر والضاحك العارض
لعمر وبالجمله حصصه العارضة للأفراد التي هي نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها
فاريد ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لا مفهومه وانما كان الموضوع بالحقيقة
ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلاننا بينا ان المراد (ج) ما يصدق عليه (ج) والذي يصدق
عليه (ج) يكون منشأ (ج) ومنشأ الوصف هو الذات واما الثاني فلانه لو كان المحمول ذات الباء
لما صدقت بمكانة خاصة لانه لا يخلو اما ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متغايرين وهو باطل
او متحدين فكيف ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم
التحصيص سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التي يصدق عليها (ج) يسمى ذات الموضوع وما يعتبر
به عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة كقولنا كل انسان
حيوان وقد يتغايران في الحقيقة فرما يكون العنوان جزء الذات كقولنا كل حيوان متحرك وربما
يكون عارضا لها ماداما بدوام الذات كقولنا كل زنجي اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
(قوله وقوله وكل ج ب) لا يخفى لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج ب) بعد رماية ما ذكرنا من الامور
معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قدماء المطلقين لم يفرقوا بين نفس
الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج فان قلت الوضع والحمل
من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها

وقولنا كل (ج) (ب) بحد
رماية الامور المذكورة قد يعتبر
تارة بحسب الحقيقة اي كل ما
هو بحيث لو وجد في الخارج
لكان (ج) فهو بحيث لو وجد
في الخارج لكان (ب) وتارة
بحسب الوجود الخارجي اي كل
ما وجد في الخارج صادق عليه
(ج) صدق عليه (ب)
في الخارج ويذهما فرق فانه
لو لم يوجد من الاشكال
الا المثلث صدق كل شكل مثلث
بهذا المعنى دون الاول متن

موجود في الخارج في الخارج لا يتعلق الابدات الموضوع لانقول من الرأس قولكم في الخارج
اما ظرف لذات الموضوع والمحمول او لوصفهما او لصدقهما على الذات فان كان ظرفا لذات
الموضوع والمحمول فقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع هي ذات المحمول
بعينها وان كان ظرفا للوصف فهو باطل لان الاوصاف بما تنعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان
ظرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فنقول فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق
متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى
الشيخ فلو جهين احدهما ان محصله يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب) وكل واحد
من الموجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (يج) اذا لم يصرح بالشرط المذكور فتقلب
القضية الكلية جزئية وثانيهما ان ههنا قضايا كثيرة موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمت
على الاشكال الهندسية او على المتعدي والمعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه
العقل (ج) وجد في الخارج اولم يوجد فهو (ب) وحله التأخر ون على ان معناها كل ما
لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا
بحسب الحقيقة كانه حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجي وههنا يبحث
لابد من التنبيه عليها الاول ان ما لو وجد يتناول ما له دخل في الوجود وما يفرض وجوده في الخارج
فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود في الخارج بل
يصدق وان لم يكن شيء من الموضوع موجودا في الخارج وبتقدير وجوده لا يكون الحكم
مقصورا على الموجودات الخارجية بل على كل ما لو وجد سواء كان موجودا اولم يكن
بخلاف الاعتبار الخارجي فانه يستدعي صدق الطرفين على الموجود الخارجي وقصر الحكم عليه
الثاني انها اعتبروا اتصاف ذات الموضوع (يج) لاني نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه
الافراد المتمتعة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان التخفيف الذي
ليس بقهر وان كان متمما فهو بحيث اذا وجد كان متخفا وليس بقهر وبالجملة اعتبروا في الحكم سائر
افراد الكلي على ما سبقت الاشارة اليه في صدر باب ايساغوجي توهم من ظاهر كلام الشيخ
حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد
كان (ب) شرطية بناء على انه لو حذف الادوات الدالة على الرابطة وهي كل ما وهو بحيث بقي
لو وجد كان (ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس من الادوات بل
الحكم في القضية على ما له الحثية الاولى بالحثية الثانية وكل منهما في حكم المقرد وكيف وهو غير شبيه
على اهل العربية فانهم يقولون لفظة ما التي في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما بعدها
في حكم المفرد واحد الطرفين مبتدأ والآخر خبره وهل في الوضع والحمل شرط يمكن ان يقال
ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالي صادق على تقدير صدق
المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود شيء في الخارج فان صدق (ج) على تقدير
غير مفهوم من كل (ج) بل المراد ما فرضه العقل (يج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه
اريد ان يؤخذ القضية بحيث يتناول مقروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك
والافعى قولنا كل (ج) ان كل ما فرضه العقل انه (ج) وليس ههنا معنى شرط وهذا تقريب
لكلامهم الى تفسير الشيخ وان كان ينبغي ما بون بعيدا قهرهم الحكم على الموجود الخارجي محققا ومقدرا
واكتفائهم في الوضع بمجرد الفرض بخلافه على ما سياتيك بيانه بميد هذا على انهم صرحوا بان هناك
شرطا حتى فسروا ذلك بان كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق
(ج) عليه فان علل (ج) التامة لو وجدت وجدت (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا
كل (ج) كل ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق

عليه (ج) يعتبرون القضية تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان هناك ناقصة لانه نعم
يخرج عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا تصدق
ممكنة خاصة كما اشيرنا اليه الثاني انه لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل والضرورية على هذا
التفسير لان كل ما هو ملزوم (بب) دائما بل بالضرورة والامكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث
انه يخرج اكثر لاضايعا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما لوصف الموضوع او لوصف
المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اکتفوا بمجرد
الاتصاف او مطلق اللزوم اعم من الكلي والجزئي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انه يرد عدم
الفرق بين المطلقة والضرورية المنتشرة لان المحمول حيث يشترط واجب الشئ لذات الموضوع
في وقت ما وهو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير الواو
لانه لو اورد الواو اخل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا
فهو بحيث لو وجد خبر المبتداء واما المعنى فلما قدم تمام الكلام حيث قيل كل ما لو وجد (و) كان (ح)
الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات اما المتفقتان في الكيف والكم فالواجبتان
الكليتان بينهما عموم وخصوص من وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون
معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه
بل يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمستعنة والحكم في الخارجية ليس الا على الافراد الموجودة
في الخارج فالحكم فيها على بعض ما دل عليه الحكم في الحقيقة بحيث لا يكون الموضوع موجودا
اصلا يصدق الكلية الحقيقة دون الخارجية كقولنا كل عتقا طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان
صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية دون الحقيقة
وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية دون الحقيقة
كالمثلث يصدق من الاشكال الا المثلث يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة
لان من افراد ما لا يكون مثلثا الى هذا اشار المصنف بقوله و بينهما فرق واما الموجبتان الجزئيتان
فالحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية يصدق على
بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكليتان فالخارجية اعم لما ثبت ان نقض الاخص
اعم ولا نه متى صدق السلب عن كل الافراد يصدق عن كل الافراد الخارجية ولا يعكس ولان صدق
السلب الحقيقي اما انتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا واما العدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما
لوارتفاع صدق الايجاب واما ما كان يصدق السلب الحقيقي والخارجي بخلافه فان صدقه ربما يكون
انتفاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية لان نقض
الاعم من وجه مباين وصدق السالبة الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويخص
صدق الحكم على الموجودات كما في المثال المذكور المفروض وبالعكس حيث ينعدم الموضوع ويصدق
الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية اعم من الموجبة الخارجية
من وجه لما مر في الكليتين وكذا من السالبتين الخارجيتين لتصادقهما عند انتفاء الموضوع في الخارج
وصدقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث لا يكون
للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لا شئ من المتشع بوجود او حيث لم يثبت المحمول للموضوع
في نفس الامر كقولنا لا شئ من الحيوان بحجر والموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية
الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس و بينهما
وبين السالبتين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها

اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية لان الموجبة الجزئية الحقيقية
 اعم من الموجبة الكلية الخارجية وتقبض الاعم اخص ومباينة للموجبتين الخارجيتين لان صدق
 كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية وتقبض اللازم مباين وبين السالبة الجزئية
 الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المخالفة لهاتين جزئتي التحقق العموم من وجه بين تقايلها
 او عموم من وجه بينهما وذلك ظاهر لاستلزامه هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدده فنقول
 لما اعتبر القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل (ج)
 الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب) ولا شك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا
 او مقدرا بعض ما يوصف (ب) فتقلب الكلية جزئية الثاني القضايا التي موضوعاتها ممتنعة
 خارجة عن هذا التحقيق لاننا قلنا كل ما هو شريك الباري فهو ممتنع لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار
 والا لكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان ممتنعا ولا خفاء في كذبه
 وفيه نظر لان الاحكام الواردة على الممتنعات ان لم تناف تقدير وجودها امكن اخذ القضية
 بهذا الاعتبار وان نافى فصدق الايجاب عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع حاصلها الى السلب
 وهو لا شيء من شريك الباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يشتمل على حقيقة
 باعتبار وصف (ب) فهذه الحقيقة ان كان ثبوتها (لج) بالاعتبار الخارجي يرجع مفهوم القضية
 الى الخارجية وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد
 كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان يثبت له تلك الحقيقة ويعود الكلام الى هذه الحقيقة انها في اين ثبت
 (لج) في الوجود الخارجي او بحسب الحقيقة ويتسلسل فتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات
 متسلسلة الى غير النهاية وانه محال اربع ان الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة يجتمعان في الصدق
 على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج)
 وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة معدولة والثانية
 موجبة محصلة الخامس انه يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذي ليس (ب) وان كان ممتنعا فهو
 بحيث لو وجد كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج)
 الذي هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا اذا قيل كل (ج) (ب)
 فهو ليس بصادق لصدق تقبضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) لصدق (ج) على (ج) الذي
 ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان ممتنعا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب)
 فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذا السؤال لبعض الفضلاء بالبال
 قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفع الالته ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضايا موضوعاتها
 غير ممكنة والمنطق لا بد ان تكون قاعدته مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى
 باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو (ب) في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يصح
 اخذ القضايا التي موضوعاتها ممتنعة بهذا الاعتبار فانا اذا قلنا شريك الباري ممتنع يكون معناه شريك
 الباري في الذهن ممتنع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون ممتنعا وكذلك قولنا
 كل ممتنع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور
 الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري ممتنع هو الممتنع
 في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج
 وكذا المحمول في قولنا كل ممتنع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني
 بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج
 فلا بد من تصوره اولا حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور

تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد
بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة
الايجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور
اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية
فانها موجودة في الخارج فاعمة بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل ممتنع كذا فالحكم
ههنا ليس على صورة الممتنع بل على نفس الممتنع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فسيرد عليك واذ
قد ادنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تشتمل على ثلاثة
امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو اتصافه بالوصف العنواني وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف
الحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فهنا البحوث ثلثة البحث الاول في ذات الموضوع وهو
افراد الشخصيات والنوعية على ما اشترنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن
اوفي الخارج اما محققا او مقدرا فاذا قلنا كل (ج) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد
انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدرا او كل فرد له موجود في ذهن ذاهن
هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد اما اذا لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم يختص
بتنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعد اولم يكن له
الا افراد الذهنية كقولنا كل ممتنع كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ان حقيقة الايجاب
هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجودا فكل موضوع
للايجاب فهو موجودا ما في الاعيان اوفي الانهان فانه اذا قال قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعدوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان ما لم يوجد كيف
يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في انفسها ووجودها يوجد لها
الحمول وانها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لامن حيث هي في الذهن فقط بل على
انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا ما في الشفاء وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب
ان يوجد بحيث يتناول ما في الذهن والخارج محققا او مقدرا لا كما اخذنا صا باحد الاصناف والحاصل
ان الشيخ ما اعتبر للقضية الامة فهوما واحدا منطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فجعلوها
مقولة بالاشتراك على مفهومات ثلثة اذا حققت كانت جزئيات لا كلييات **البحث الثاني** في عقد الوضع
انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس الامر فكل (ج) معناه كل واحد
مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر فان اعتبار مجرد الفرض يورد ما يورد وايضا الذات
في القضية وصفان فكما امتنع ان يتألفها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان يتألفها وصف الموضوع
فلا يتدرج الحجر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الحجر ناطق والام تنعكس القضية
اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل ممتنع معدوم موجبة لان امورا في الذهن يصدق عليها في نفس
الامر انها ممتنعة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان ان ليس هنالك شيء يمكن ان يصدق
عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن
ولا في العين شيء يصدق عليه انه شريك الباري في نفس الامر وانما تصدق القضية لوانخذت سالبة
على معنى انه ليس بموجود ثم ان الغارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجدته الشيخ مخالفا للعرف
زاد فيه قيد الفعل لافعل لوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات
الحالية عن العنوان تدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود
كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه
العقل اسود بالفعل واما على راي الفسارابي فدخوله في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض
وقد اومأ الشيخ الى هذا في الشفاء حيث قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط

فربما لم يكن الموضوع يلتفت اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف
بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا
كل (ج) نعتي به ان كل واحد واحد موصوف (ج) كان موصوفا (ج) في الغرض الذهني او في
الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك الشيء موصوف به
(ب) فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الغرض والوجود على ان (ج) بالقوة
يدخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب
ان يكون كذلك سواء فرض او لم يفرض واللازم انقلاب ما ليس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا
على تقدير ممكن وانه محال ولهذا سمعهم يقولون ان عقد الوضع لا يدخل له في الضرورة والامكان
فالمذهبان لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب المفهوم
وفي الاطلاق وكان المتأخرين لما راوا ان الشيخ يعتبر في عقد الوضع نفس الامر بالفعل حسبا
ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر فغيروا الاحكام التي وضعها الشيخ ولبس الامر على ما توهموه
بل المعتبر فيه بحسب نفس الامر هو امكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكتفى
فيه بمجرد الغرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفاء البحث الثالث في عقد الحمل قد سلف لك
ان المحمول هو مفهوم الباء لانه يجب ان يكون صادقا على الموضوع صدق الكلي على جزئياته
والا لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لجواز ان يكون الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات
موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون من جزئياته وبهذا القدر يتكشف فساد الشبهة التي اوردت
على اخراج المسمى من الموضوع وهي انه يبطل ثلث قواعد انعكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
واتاج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ما صدق عليه (ج) في جزئياته يصدق لاشي من الانسان
بنوع ولا يصدق لاشي من النوع بانسان لصدق تقيضه وهو قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق
هذه الموجبة الجزئية مع صدق تقيض عكسها وهو لاشي من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض
النوع انسان ولاشي من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لانه صدق قولكم بعض النوع
انسان وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته ولبس
كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاشي من النوع بانسان وهذا لان الحكم على الافراد الشخصية
ولاشك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص معروض للشخص وافراد النوع معروضة
للعوم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب الجزئي املا في صدق السلب وفيه نظر لان
كل كلي من الكليات الخمسة لا يخلو اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب
ان لا يصدق حكم ايجابي على شي من الكليات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع
مقوم ومقول في جواب ما هو وافراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المستعملة في هذا
الفن وان كان له افراد شخصية يندفع جوابه بالكلية وعن الشبهة اجوبة اخرى ذكرناها في رسالة
تحقيق المحصورات من اشتهى الوقوف عليها فليتبصعها (قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية)
يمكن معرفة مفهوم المحصورات الباقية بالانيسة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية
على بعض ما صدق عليه الحكم في الكلية فالشرائط المعبرة ثمة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية او رفع ما اثبتته الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية بسلب المحمول عن بعض الافراد او رفع ما اثبتته الموجبة الكلية وينقدح لك من ذلك ان السلب
لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان السلب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما انتفاء
الموضوع في الخارج حتى يصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا لاشي من الخلاء بخلاء واما انتفاء
ثبوت المحمول كقولنا لاشي من الانسان بنحجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانتفاء موضوعها

واذا عرفت معنى الموجبة الكلية
عرفت معنى البواني متن

في الخارج تحقيقا وتقديرا او بانتفاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة رفع الايجاب اما بانتفاء عقد
الوضع او بانتفاء عقد الحمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف الايجاب وهذا معنى قولهم
موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لاماظنه بعض من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة
فان موضوع السالبة بعينه موضوع الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع
والا لما شج الضرب الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الحمل
في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وان كان عقدا الحمل فيها وهو ايجاب وجب
وجود الموضوع في الكبرى وفيه الفرق بين السالبة والموجبة ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة
متكرر لان عقدي الوضع والحمل فيها يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالذي يستدعي
وجود موضوعها هو عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الحمل فقط واما عقد الوضع فباق
وهذا غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق تناقض بين الموجبة والسالبة
اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فعقد الوضع فيها يشتمل على عقد الحمل في الصغرى ولا يلزم
منه الا وجود بعض افراد الموضوع لاجمعها ولو سلم فغاية ما فيه ان السالبة الواقعة في كبرى الشكل
الاول يكون موضوعها موجودا ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق
بين السلب والايجاب انما يتم على رأى المتأخرين واما على رأى الشيخ فلا لانه ما اعتبر الا وجود
الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فنقول تصور الموضوع
لا يستلزم وجوده وانما يستلزم لو كان متصورا بحقيقته وبيانه انا اذا قلنا كل (ج ب) فموضوعه كل
واحد واحد من افراد (ج) التي لانهاية لها على احد انحاء الوجود من الازل الى الابد ولا شك
ان تصوراتها بحقيقتها وتشخصاتها لا يمكن فضلا عن الوقوع فلسفيا بتصورها الا باعتبارها بالجمالى
كاعتبار انها افراد (ج) والايجاب انما يستدعي وجوداتها على سبيل التفصيل فلكم بين هذا
وذلك سلمناه لكن المراد باستدعاء الايجاب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول للموضوع
لا حال الحكم بالثبوت اعني الايجاب فربما كان الموضوع معدوما حال الحكم مع صحة الايجاب كقولنا
زيد سيوجد غدا فان هذا الحكم يصدق اذا وجد غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن
واحد وهو ان الحكم ومقتضى الايجاب قد يكون وجوده ازلا وابدائا في الدائم الازل وعلى هذا
قولنا السلب لا يستدعي وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحمول لا حال الحكم بالارتفاع اعني السلب
فانه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه هكذا يجب ان يحقق
هذا الموضوع وانما اطنبت في هذه المواضع كل الاطناب لانها مسارح الانظار ومطارج الافكار
ومنازل تحريفات المتأخرين قواعد القدماء ومنشئ تغييراتهم اصطلاحات الحكماء وكما راجعت
فيها المشاهير الافاضل وفكرت فيها في نفسي فاطلعت على دقائق وجلال ولم تمنعني عن تقييدها
وتفصيلها ضنة بالنفيس او منافسة في الثمين لعله لا يعد من شكر من ار باب الازهان الوفاة
او انماض من اولى البصائر النفاذة (قوله الثالث في تحقيق المهمة وحكمها) قد سبق ايماء الى ان مفهوم
الانسان مثلا لا يقتضى الكلية واللامتنع حله على زيد ولا الجزئية واللامتنع حله على كثيرين
بل الانسان من حيث هو معنى وما خوذ اعم الكلية معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اى كونه بحيث
له نسبة الى امور متكررة معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهمة مفهوم الشئ من حيث
هو فعلى هذا الانسان كلى ونوع لا يكون مهمة لان الكلية النوعية انما تعرضان للانسان
لا من حيث هو بل اذا نسبناه الى امور متكررة فهو ما خوذ باعتبار واحد معين وهو كونه عام انص الشيخ
على ذلك في الشفاء وفيه نظرا ما اولافلان موضوع المهمة لو كان هو الطبيعة من حيث هي
لم يخصم التقسيم المثلث لوجود قسم اخر وهو ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع

الثالث في تحقيق المهمة
وحكمها مفهوم الانسان مثلا
لم يقتض الكلية والامتنع حله
على زيد ولا الجزئية والامتنع
حله على كثيرين بل هو في نفسه
معنى وما خوذ كليا معنى
وما خوذ جزئيا معنى
وما خوذ عاما معنى وهو في نفسه
صالح لكل ذلك فالمهمة
ما موضوعها مفهوم الشئ
من حيث هو فعلى هذا قولنا
الانسان نوع لا يكون مهمة
لانه ما خوذ باعتبار واحد معين
نص الشيخ عليه وهى في قوة
الجزئية الموافقة لها في الكيف
بمعنى تلازمهما لان (ب) فمهما
صدق على بعض (ج) فقد
صدق على ما صدق عليه
(ج) من حيث هو ومهما
صدق على (ج) من حيث هو
(ج) صدق على بعض ما
صدق عليه (ج) وهذا صحيح
ان معنى بعض (ج) شئ صدق
عليه (ج) ولو معنى به شئ صدق
عليه (ج) من حيث جسيته
ففي صدق الشرطية الثانية
نظر

من غير بيان كنيته ولم يصدق اكثر القضايا المهمة التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الكاتب او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهمة مناسبة لان افعال السور لا يتصور بالقياس الى الطبيعة من حيث هي وانما يتصور فيما يصدق عليه الطبيعة وامانا فلما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو طام بل هذا القيد انما في من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لامع قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد علمنا الشيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت او قيدت بهائم ان المهمة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى (ج) من حيث هو واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج) واعترض المصنف على الملازمة الثانية بانه ان اراد ببعض (ج) بعض ما يصدق عليه (ج) اعلم من ان يكون مسمى (ج) اوجز ثانيا فال ملازمة صحيحة لانه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج) داخل فيما يصدق عليه وان اراد ببعض ما صدق عليه من الجزئيات فال ملازمة ممنوعة لجواز الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة من حيث هي انها مشتركة بين كثيرين وكلية ومحمولة عليها وجزء الافراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع وارد ايضا على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لوجعل موضوع المهمة ما صدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية والملازمة ثانيا تنبئان حيث (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم للقضية باعتبار المحمول فمحمول القضية ان كان وجوديا اى لم يكن معنى السلب جزأ منه سميت محصلة لتحصيل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او معدوما وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير او ليس بصير وان صدقت كانت عدمية سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة اولا على الامور الشبوتية واذا قصد الامور الغير الشبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او بصيغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم تحصيل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعشى وزيد ليس بلا بصير او ليس اعشى ولا يرد النقص بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزأ من محمولها على ما ستحققه عن قريب فههنا اربع قضايا محصلتان ومعدولتان والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل اى تكونان معدولتين او محصلتين وتخالفتا في الكيف بان يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة تناقضتا بعد رتبة الشرايط المتبعة في التناقض كقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان لا حيوانا كل انسان لا حيوانا كل انسان بلا حيوانا وان كانتا على العكس اى تخالفتا في العدول والتحصيل بان يكون احديهما محصلة والاخرى معدولة وتوافقتا في الكيف اى يكون كلاهما موجبة او سالبة فان كانتا موجبتين تتعاقدان صدقا اى لا تصدقان معا وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يمتنع صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع اتصاف ذات واحدة بصفتين متناقضتين في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالبتين تتعاقدان كذبا اى لا تكذبان معا وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب فانه يمتنع كذبهما لانهما لو كذبتا معا صدقت الموجبتان معالانهما تقبضا معا وقد تبين انهما لا تصدقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع معدوما لا يقال صدق الموجبتين مستحيل على تقدير كذب السالبتين لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق الخاص على تقدير كذب العام لاننا نقول لانم ان صدق الخاص مع كذب العام

الفصل الرابع في العدول والتحصيل محمول القضية ان كان وجوديا سميت محصلة موجبة وسالبة وان كان معدوما سميت معدولة ومتغيرة وغير محصلة موجبة وسالبة فهذه اربع قضايا والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل وتخالفتا في الكيف تناقضتا وان كانتا على العكس تعاقدتا صدقا حالة الايجاب وكذبا حالة السلب وان تخالفتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة وانما كان كذلك لتوقف الايجاب على وجود الموضوع اما تحققتا كما في الخسار جيدة او تقدير اكما في الحقيقة دون السالبة متن

محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لولم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائز استلزام المحال المحال
او نقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فاما ان تكذب احدى الموجبتين او لا فان كذبت يلزم ارتفاع
النقيضين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين على الصدق او نقول لو كذبتا يلزم صدق الموجبتين
وكذبهما معا بالبيان الذي ذكرناه وذكرتموه وهو محال وان تخالفت القضيتان فيهما اي في العدول
والتحصيل وفي الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب زيد لا كاتب
زيد ليس بكاتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود الموضوع اما تحقيقا اي يكون الموضوع محقق
الوجود في الخارج كما في الخارجية او تقديرا اي يكون مفروض الوجود في الخارج كما في الحقيقة او مطلقا
اعم من الخارج والذهن كما هو رأي الشيخ ضرورة ان ثبوت منفعة الشيء فرع ثبوت الموصوف في نفسه
سواء كانت الصفة وجودية او عدمية فحتى صدقت الموجبة صدقت السالبة والا اجتماع الموجبتين
على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع
فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا كانتا لازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس)
قد بين انه لا التباس بين القضايا الاربع في المعنى واما في اللفظ فلا التباس ايضا اذا اتفقتا في العدول
والتحصيل واختلفتا في الكيف لانهما ان اتفقتا في التحصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهي موجبة
وما يكون فيها فهي سالبة وان اتفقتا في العدول فليكون حرف السلب فيها واحدا موجبة وما تعدد
فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا في العدول والتحصيل واتفقتا في الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فليكون
فيها حرف السلب موجبة معدولة وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فليكون
حرف السلب فيها واحدا سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فيهما
فلا التباس ايضا بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سلب في الموجبة وحرف
السلب متكرر في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب
فيهما فلا يعلم ايها موجبة وايها سالبة فالفرق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثية وتقدمت
الرابطه على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب اذ شان الرابطه ربط ما بعدها
بما قبلها وان تأخرت الرابطه عن حرف السلب فهي سالبة لان هناك سلب الربط فان من شان حرف
السلب ان يربط الذي بعده وان كانت ثنائية فلا فرق بينهما الا بالنية والاصطلاح على تخصيص
بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالعدول وليس بالسلب (قوله وقيل
الموجبة المعدولة) فرق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان
الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل
عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الحية عن الاثبط ايجابا وعن
الطفل سلبا ومنهم من فسر به اعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء
في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقبله او بعده والسلب المحصل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء
اصلا حتى يكون عدم الحية عن الطفل ايجابا وعن المرأة سلبا ومنهم من فسر به اعم منه وقال
الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه والاتصاف بذلك الشيء في الجملة فعند الحية
عن المرأة ايجاب وعن الجمار سلب ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه
اوشان نوعه او من جنسه القريب ان يتصف بذلك الشيء فعند الحية عن الجمار ايجاب وعن الشجر
سلب ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه
اوشان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم الحية عن الشجر ايجابا وعدم
الاشتداد والضعف عن الجوهر سلبا فانهما ليسا من شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه
اذ لا جنس له وبطل الشيخ الكل باتا اذ قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غني عن الموضوع

ولا التباس في هذه الاربعة
الا بين الموجبة المعدولة
والسالبة المحصلة والفرق
بينهما ان القضية ان كانت
ثلاثية وتقدمت الرابطه على
حرف السلب كانت موجبة
الربط الرابطه ما بعدها بالموضوع
وان تأخرت كانت سالبة لسلب
حرف السلب الربط الذي
بعده وان كانت ثنائية فلا فرق
الا بالنية او الاصطلاح على
تخصيص بعض الالفاظ
بالايجاب وبعضها بالسلب
كتخصيص لفظه غير
بالعدول وليس بالسلب من

وقيل الموجبة المعدولة عدم
الشيء عما من شأنه ان يكون له
في ذلك الوقت (ب) اوقبله
اوقبله او بعده (ج) او من شأنه
او نوعه او جنسه القريب
او البعيد وبطل الشيخ الكل
بان قولنا الجوهر ليس بعرض
وكل ما ليس بعرض فهو غني
عن الموضوع ينتج الجوهر غني
عن الموضوع ولا ينتج الشكل
الاول الا والصغرى موجبة
مع ان العرض ليس من شان
الجوهر ولا يحسب جنسه وهذا
ضعيف لاقتضائه ان لا يشترط
وجود الموضوع في الموجبة
لا تخرج قولنا الخلاء ليس بوجود
وكل ما ليس بوجود ليس
بمحسوس ولان الصغرى
السالبة في الاول انما لا ينتج ٣

يتبع بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع للاندراج اليين والشكل الاول لا يتبع الا اذا كان صفرا
 موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شأن الجوهر ولا من شأن
 جنسه القريب والبعيد واوردها عليها نقضان احدهما اجالي ذكره صاحب الكشف وتقريره ان دليلكم
 على ان قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط
 في الايجاب وجود الموضوع لانا اذا قلنا الخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس
 يتبع بالضرورة ان الخلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا الخلاء ليس بموجود موجبة لزم تحقق الايجاب
 مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيه وثانيهما تفصيلي وهو اننا لانم ان الصغرى السالبة في الشكل
 الاول لا تتبع وانما لا تتبع اذا لم تكرر النسبة السالبة في الكبرى كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ب ا)
 لما يلزم ما ذكره من المحذور وهو عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما
 في المثالين المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف يتبع والبداهة تشهد باننا جهمما
 قال المصنف ولقائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما يتبع لكون الصغرى موجبة وان كانت
 سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا تقتضي وجردا الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج)
 ليس (ب) فالسلب ان كان جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول
 كانت سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فنقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
 المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانا في السلب نتصور الموضوع والمحمول ثم النسبة
 الايجابية بينهما ورفع تلك النسبة في سالبة المحمول نتصور الموضوع والمحمول والنسبة
 الايجابية ورفعها ثم نعود ونحمل ذلك السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول
 على الموضوع يصدق سلبه عليه فيتكرر اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور
 تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الايجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة
 وهي تلك الامور الاربعة مع حمل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد حمل
 فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا تسميهم يقولون معنى السالبة المحمول ان (ج)
 شي سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه (ج) وهو شي سلب عنه
 (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب)
 ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة
 واذا قد تحقق الفرق فاعلم ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا للنقضين المذكورين اما دفع
 النقص الاجالي فهو ان الموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذا لم تكن سالبة المحمول اما اذا كانت
 سالبة المحمول فليشبهها بالسالبة لا يستدعي وجوده واما دفع النقص التفصيلي فان السالبة
 في الشكل الاول لا يتبع اصلا فانا اذا قلنا لاشي من (ج ب) وكل ما ليس (ب ا) فمعنى الصغرى
 ان الحكم الايجابي من تقع عن كل (ج) ضرورة ارتفاع عقدا لجل في السلب ولا شك ان هذا
 الرفع ما تكرر في الكبرى فان معناها ما يصدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس
 في المثالين المذكورين انما اتبع لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسالبة محصلة والحاصل
 ان الصغرى متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى
 سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فحينئذ لا يتم كلام الشيخ لتوقفه على ان الصغرى موجبة
 معدولة فنقول كلامه الزامي فان القوم حصروا القضية المشتملة على السلب في الموجبة المعدولة
 والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول
 متلازمان فانتاج الكبرى مع احديهما يوجب انتاجهما مع الاخرى * غاية ما في الباب ان انتاج
 الموجبة السالبة المحمول ايبين واجلي من انتاج السالبة فانا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس

٣ اذا لم يكرر النسبة السالبة
 كقولنا لاشي من (ج ب) وكل
 (ب ا) واما اذا تكررت كما
 في المثالين المتقدمين انجحت
 والبداهة تشهد به ولقائل
 ان يقول القياس في المثالين
 المذكورين انما اتبع لكون
 الصغرى موجبة وان كانت
 سالبة المحمول والموجبة السالبة
 المحمول لشبهها بالسالبة
 لا تقتضي وجود الموضوع
 المعدولة وهذا هو التحقيق
 من

(ب) فقد حكمنا في الصغرى بان (ب) مألوف عن كل (ج) وفي الكبرى بان (أ) ثابت لكل ما سلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (أ) ثابت لكل (ج) بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لا شيء من (ج) فان معناها ان كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس (ب) فلا يتبين الاندراج ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق عليه سلب (ب) وحينئذ يصير الاندراج بينا ولنقض الاول وجه دفع آخر وهو ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذا كانت صادقة فيجوز ان يكون قولنا الخلاء ليس بوجود موجبة كاذبة مع انه يتبع بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها صادق ولئن سلمنا ذلك ولكن لانم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر الوجود الخارجي بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا قال صاحب الكشف بعد ايراد النقص والحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا تستدعي وجود الموضوع فانه اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما ويصدق حكم على كل ما صدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة نعم لو فسرنا الموجبة بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة في الخارج محققا او مقدرا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما من فسرناها باعم منه كما ذكره الشيخ من انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن محققا او مقدرا فله ذلك اذ لا مشاحة في تفسير الالفاظ لكنه لا يمكنه تهديد ثلاثة قوانين الاول اشتراط الايجاب في صغرى الاول والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل مألوف ليس بوجود ليس محسوس يتبع بالضرورة ان كل معدوم ليس محسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير الثاني انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان قولنا بعض المعدوم ليس بوجود سالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم والالصدق كل موجود معدوم هف * وقد سمعت واخذنا من الاذكياء يقولون لست ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في صغرى الاول الايجاب او لا فان لم يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يخلو اما ان يعتبر في الايجاب وجود الموضوع او لا فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الا الوجود المطلق كما اعتبره الشيخ فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجي المحقق او المقدر وقد بين ان الانتاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الصغرى فهذا الاعتراض وارد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج بطريق الاول والذي يقضي منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجي يمكنه اشتراط الايجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه * فاجبه بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهي ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجية مغايرة لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطبقا على جميع القضايا فكم من قضية لا وجود لموضوعها كقولنا شريك الباري بغير الباري تعالى وبعض المعدوم مطلقا لا وجود ولا محسوس فان هذه وامثالها تصدق موجبات مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعتراضوا عن ان يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية حقيقية واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقا واخرى خارجية او حقيقية كذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجية المحققة او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما

ايضا اذا ثبت هذا التقرير فنقول صاحب الكشف اشترط ايجاب الصغرى لافي مطلق القياس بل في قياس الخارجيات والحقيقيات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بوجوده ينتج في القياس المطلق وليس موجبا وكذلك بعض المعدوم بعينه ان يصدق في العكس وليس بايجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك القضايا لا تصدق لا خارجية ولا حقيقية هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعدم ساعدته والحق ان الاشكالات مندفة اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحمول وقد عرفت انها لا تستدعي وجود الموضوع واما الثاني فلانه ان اراد بالمعدوم في قولنا بعض الابعاد معدوم المعدوم في الخارج والذهن فلا تم صدقه وان اراد به المعدوم في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الفساد لان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما اوردت هذه الابحاث وان لم يكن لها عين ولا اثر في الكتاب تنبيهها على بعض ما جعله المتأخرون سببا لتغيير الاصطلاحات وانت تعلم كم فيها من اللطائف والفوائد (قوله قال الامام في الملخص لا يشترط وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اهتزض الامام عليه في الملخص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم المحمول الوجودي كاللا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم او لا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لامتناع خلو الموضوع عن النقيضين فيلزم اتصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فالمطابوب حاصل لانه اذا لم يتحجج الايجاب المحصل الى وجود الموضوع فالايجاب المعدول بطريق الاولى وجوابه انا لانم انه لو لم يصدق عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان نقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لا بد للموضوع في الموجبة من وجود متحقق او متخيل فهذا الكلام يناقض في الظاهر ما ذكره في الملخص من انه لا حاجة للمعدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان الاعتبار في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان اللا كاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الايجاب الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان هدميا لكان ثابتا معدوما وانه محال لانا نقول لانم صدق تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حمل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا او لم يعتبر وايا ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حيثئذ من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع الافراد الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة لانا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايجاب ليس الا على الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس واردا الا عليه لكن صدقه لا يتوقف

وقال الامام في الملخص لا يشترط وجود الموضوع في المعدولة لان عدم المحمول الموجودان صدق على الموضوع المعدوم فذلك والا فقد صدق هو عليه ولزم المحال وهو المطلوب وجوابه ان الصادق حيثئذ السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة فلا تستلزمهما وقال في شرح الاشارات لا ايجاب الاعلى موضوع موجود محقق او متخيل لكنه قال ايضا ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه فلم يكن المعدولة موجبة وجوابه ان الاعتبار في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وصف الموضوع والمحمول وقد يصدق امر عدمي على موجود متن

وقد يعتبر العدول في الموضوع مع قلة الفائدة ويقرب بينه وبين السلب بتقديم حرف السلب على السور كما في الرابطة فإذا اقترن به لفظة ما أو ما في معناه جعله إيجاباً فوضع القضية الطبيعية أن يجاور السور الموضوع والرابطة المحمول وحرف السلب المحمول في الثابتة والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية ولم تجعل القضية خماسية باعتبار السور كما جعلت رباعية باعتبار الجهة مع خروجها عنها للزوم الجهة أياها دونه متن

الفصل الخامس في الجهة وفيها مباحث الأول في القضية الموجهة كيفية نسبة محمول القضية إلى موضوعها بالضرورة والدوام ومقابلتيهما في نفس الأمر تسمى مادة وعنصر واللفظ الدال عليها أو حكم العقل بها جهة ونوعاً والقضية التي فيها الجهة أي الدال على الكيفية موجهة ورباعية ومنوعة ومقابلتيها مطلقة وقد ينحالف جهة القضية ومادتها متن

على وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لا في الصدق وقد مررت الإشارة إليه في تحقيق السالبة (قوله وقد يعتبر العدول في الموضوع) المعتبر من العدول ما في جانب المحمول لأن الحكم بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان وجودياً أو عدمياً هو وصف الموصوف واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات وأما المحمول فلما كان مفهومه فاختلافه بكونه وجودياً أو عدمياً يؤثر في حال القضية فالمعتبر انما هو عدوله وتخصيله على أنه ربما يعتبر العدول في جانب الموضوع مع أنه قليل الفائدة ويفرق بين الموضوع العدول وبين السلب بأن القضية أن كانت مسورة فإن تقدم حرف السلب على السور كان سلباً محصلاً كقولنا لبس كل إنسان كتاباً وإن تأخر عنه كان معدولاً كقولنا كل لاسي جاد كما في الرابطة وإن لم تكن مسورة فإن اقترن بالموضوع لفظة ما أو ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولاً كقولنا ما هو لاسي أو الذي لبس بحى جاد وإن لم يقترن به شيء من هذه الأمور كان الامتنياز أما بالنية أو بالاصطلاح على تخصيص بعض اللفاظ بالعدول والبعض بالسلب والوضع الطبيعي للقضية أن يجاور السور الموضوع لأنه لبيان كمية أفراد الرابطة المحمول أذهى ربطه بالموضوع والجهة الرابطة لأنها لبيان كمية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية الثابتة والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية واللام يمكن حرف السلب وأردا على ما أثبتته الإيجاب نعم لو تأخر حرف السلب عن الجهة كانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة وفارق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب الامكان وامكان السلب وسلب الاطلاق واطلاق السلب فأقل مراتب القضية أن يكون ثابته فقصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم يقترن بها الجهة فتصير رباعية وإنما لم يجعل باعتبار السور خماسية كما جعلت باعتبار الجهة رباعية لأن الجهة لازمة للقضية إذ كل نسبة لابد لها من كيفية من الضرورة والدوام ومقابلتيهما بخلاف السور لأنه غير لازم كما في المهملات والشخصية ولأنه لبس له اعتبار زائد على الموضوع فإن مفهومه أما جميع الأفراد أو بعضها وهو الموضوع بالحقيقة بخلاف الجهة وإلى هذا أشار الشيخ في الشفاء بقوله فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على كمية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدوداً في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة) هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة أولاً وكل نسبة بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية أو سلبية لها كيفية في نفس الأمر من الضرورة والدوام ومقابلتيهما أي اللام ضرورة والدوام لأعلى معنى أن كيفية النسبة منحصرة في الأربع وأن كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك بل على معنى أن الكيفية منحصرة في الضرورة واللام ضرورة باعتبار وفي الدوام واللام ضرورة باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر تسمى مادة القضية وعنصرها قال واللفظ الدال عليها في القضية الملقوطة أو حكم العقل بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوعاً فالقضية إما أن يكون الجهة فيها مذكورة أو لا يكون فإن ذكرت فيها الجهة تسمى موجهة ومنوعة لاشتغالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها ذات أربعة أجزاء وإن لم تذكر فيها تسمى مطلقة وقد تخالف جهة القضية مادتها كما إذا قلنا كل إنسان حيوان بالامكان فاللادة ضرورية والجهة لا ضرورة لإيقال المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الأمر والجهة هي اللفظ الدال عليها أو حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة في نفس الأمر فلو خالفت الجهة المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الأمر بل على أمر آخر ولم تكن حكم العقل بل حكم الوهم فإنا إذا قلنا كل إنسان كاتب بالضرورة فالكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الأمر هي الامكان والضرورة لا تدل عليها لا نقول لآتم أن الجهة لو لم تطابق

ونحن نعتني بالضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع وهي خمس الاولى ضرورة الازلية الثانية ضرورة الذاتية اى الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودا امام مطلقة او مقيدة بنسبة الضرورة او الدوام الازليين والقسم الاول اعم من الثاني وهو من الثالث والضرورة الازلية اخص من الاول ومبينة للآخرين الثلاثة الضرورة الوصفية اى الحاصلة من وصف الموضوع امام مطلقة او مقيدة بنسبة الضرورة الازلية او الذاتية او بنسبة الدوام الازلي او الذاتي والقسم الاول اعم من الاربعة الباقية والثاني من الثلاثة الباقية والثالث والرابع من الخامس وبينهما عموم من وجه وكذا بين الضرورة الوصفية والذاتية اذ الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون للوصف مدخل في الضرورة نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية مطلقا للزومها اياها من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت معين او غير معين امام مطلقة او مقيدة بنسبة الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنسبة الدوام الازلي او الذاتي او الوصفى وعلى كل تقدير فهو وقت الذات او الوصف فهذه ٢٨ قسما الخامسة الضرورة بشرط المحمول ولا فائدة فيها

المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر واركن حكم العقل بها وانما يكون كذلك او كانت الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال ولم يجوز عدم مطابقة حكم العقل ولبس كذلك بل الجهة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقة او لم يكن هذا على رأى المتأخرين واما على رأى القدماء من المنطقيين فالمادة ليست كصفة بل كصفة النسبة الازلية والامكان والامتناع وهي لا تختلف بايجاب القضية وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار الاعتبار فان الاعتبار بما يعتبر المادة او امر اعم منها او اخص او مبني او يعبر عنه تصوره واعتبره بعبارة هي الجهة فعلى هذا قد تختلف المادة الجهة في القضية الصادقة بخلاف الاصطلاح المتأخر ولا ادري لتغير الاصطلاح سببا حاملا عليه (قوله ونحن نعتني بالضرورة) استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة من ذات الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض المغارقات لو اقتضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان امتناع انفكاك عنه من خارج فلو فرض وقوعه يلزم المحال فان قلت هذا التعريف لا يثبت ضرورة السلب فلا يكون منعكسا فنقول المراد ضرورة الايجاب وضرورة السلب انما تعلم منه بالمقاييس كما علمونا بواقى المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية او المراد استحالة انفكاك نسبة المحمول الى الموضوع فيدخل فيه ضرورة السلب وانما قال نحن نعتني لان قوما يفسرونها باخص منه وهو استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس بمستقر في موارد الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها في الاحكام فلو فسر الضرورة بما فسرناه كان الممكن بالامتناع انفكاك عنه عن الموضوع لذاته فيجوز ان يمتنع انفكاك عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لم يلزم المحال فان قلت هب ان هذا القيد لا يعتز في الضرورة الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب الضرورة المطلقة وهي التي نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المتحققة في جميع الاوقات صادق حيث ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى متممنا بحسب الغير في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغير التفسير لا يجدي بطلان فنقول معنى الزوم المحال للممكن انه كلما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة بالمعنى الاعم امكن الممكن بحيث كلما فرض وقوعه يتحقق المحال وثبت المحال من الممكن في بعض الاوقات لا يثبت في ذلك وفي هذه العناية نظر لان هؤلاء القوم لم يفسروا مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب اعتباره في الاعم على ان ذلك القيد لو لم يعتبر في الضرورة المطلقة لم ينفك الدوام عن الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في مادة الوجوب فظاهرا وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم والدائم الوجود لا يغيره لان الشيء ما لم يجب لم يوجد واذا وجد وجب فان كل ممكن فهو محفوف بوجود بين وجوب سابق وجوب لاحق والدائم العدم يمتنع لغيره فان الشيء ما لم يجب عديم ضرورة ان عدم الشيء لعدم علته التسامية وعلى كلا التقديرين لا يكون الدوام الا مع الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام والضرورة بحسب الصدق وكذا الاطلاق والامكان لان تقيضي المتساويين متساويان ويختل اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاختلاطات ثم الضرورة خمس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة ازلا وابدا كقولنا الله عالم بالضرورة الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية الضرورة الذاتية اى الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودا وهي اما مطلقة كقولنا

٦- ضرورة كل محمول بشرط وجوده للموضوع قال الشيخ في الاشارات الضرورية المطلقة هي الازلية وقال في غيرها هي الذاتية ولا تطلق في غيرهما لاشتمالها على زيادة هي كالجزء من المحمول متن

كل انسان حيوان بالضرورة او مقيد بنفي الضرورة الازلية او نفي الدوام الازلي فالقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثاني المقيدة بنفي الضرورة الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثاني اعم من الثالث لان الدوام الازلي اعم من الضرورة الازلية فان مفهوم الدوام شمول الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا وبدا يكون ثابتا في جميع الازمنة ازلا وبدا وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون نفي الضرورة الازلية اعم من نفي الدوام الازلي والمقيد بالاعم اعم من المقيد بالاخص لانه اذا صدق المقيد بالاخص صدق المقيد بالاعم ولا يتعكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالمقيد اعم انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من المقيد او مساويا للمقيد اعم اما اذا كان اخص من المقيد الاخص كالناطق الحساس والناطق النامي او مساويا للمقيد الاخص كالناطق الكاتب والناطق الحساس فهما متساويان واذا كان اعم منهما من وجه فيحتمل العموم كالابيض الناطق والابيض الحساس ويحتمل التساوي كما فيما نحن بصدده فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية المقيدة بنفي الدوام الازلي صدقت المقيدة بنفي الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلي صدقت الضرورة الذاتية مع الدوام الازلي والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجود ازلا وبدا لتحقق الدوام الازلي فتكون الضرورة حاصلة ازلا وبدا وقد كانت مقيدة بنفي الضرورة الازلية ههنا والضرورة الازلية اخص من الاولى اي الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة متى تحققت ازلا وبدا يتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح هذا في الايجاب واما في السلب فهما متساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة يكون مسلوبا عنه ازلا وبدا لامتناع ثبوته له في حال العدم ومباينته للآخرين اما مباينتها للمقيدة بنفي الضرورة الازلية فظاهر واما مباينتها للمقيدة بنفي الدوام الازلي فللمباينة بين نقيض العام وعين الخاص الثالثة الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلثة معان الضرورة مادام الوصف اي الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف العنواني كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتب والضرورة بشرط الوصف اي يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب والضرورة لاجل الوصف اي يكون الوصف منشأ الضرورة كقولنا كل متجيب ضاحك بالضرورة مادام متجيب والاولى اعم من الثانية من وجه لتصادفهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا لازما لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق في الاولى بدون الثانية في مادة الضرورة اذا كان العنوان وصفا مقارفا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مقارن كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك الاصابع ضروري لكل ماصدق عليه الكاتب بشرط اتصافه بالكاتب وليس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها بالنسبة لضرورة لاصدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا يتعكس كما اذا قلنا في الدهن الجار بعض الجار ذائب بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفى الحرارة فيه كان الجار ذائبا اذا صار حارا فقوله الضرورة الوصفية اي الحاصلة من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط

الوصف فانه لما كان للوصف مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهي اما مطلقة او مقيدة بنفي
الضرورة الازلية او بنفي الضرورة الذاتية او بنفي الدوام الازلي او بنفي الدوام الذاتي والقسم الاول اعم من
الاربعة الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثاني وهو المقيد بنفي الضرورة الازلية اعم من الثلاثة الباقية
لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلي والدوام الذاتي فني صدقت
الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع نفي الضرورة الازلية والاصدقت
مع ثبوتها فتصدق مع الجهة المفروض انتفاؤها وليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية
مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي واحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث
والرابع اعم من الخامس لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتي صدقت مع
نفي الضرورة الذاتية اومع نفي الدوام الازلي والاصدقت مع تحققهما فيصدق مع تحقق الدوام
الذاتي هف وليس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية اومع نفي الدوام الازلي صدقت مع نفي الدوام
الذاتي لجواز ثبوته مع انتفاءهما وينهما اي بين الثالث والرابع عموم من وجه لتصادقهما
في مادة تخلو عن الضرورة والدوام وصدق الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة
وبالعكس في مادة الضرورة المجردة عن الدوام الازلي وكذا بين الضرورة الوصفية بالعمى المذكور
والضرورة الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
للوصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حينئذ وقد تكون بشرط الوصف
اذا اتحد الوصف والذات فيصداقان وقد يباير الوصف والذات ولا يكون الضرورة متحققة
في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية
الضرورة الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات
الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير عكس ^{السبعة} الاربعة الضرورة بحسب وقت اما معين
كقولنا كل قر مختسف بالضرورة وقت الحيلولة واما غير معين لاعلى معنى ان عدم التعيين معتبر
فيه بل على معنى ان التعيين لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما وعلى التقديرين
فهى اما مطلقة وتسمى وقتية مطلقة ان تعين الوقت ومنشئة مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة
بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي او الذاتي او الوصفية فهذه اربعة
عشر قسما وعلى التقادير فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية
في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كما مر في المثالين واما وقت الوصف اى تكون النسبة ضرورية
في بعض اوقات اتصاف ذات الموضوع بالوصف الغوائى كقولنا كل مغند نام في وقت زيادة الغذاء
على بدل ما يتحلل وكل نام طالب للغذاء وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين
والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالمقيد الا اعم اعم بناء على الطريقة التي
سلكناها فيما قبل على ما يلوح بادنى التفات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص
من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون
ضروريا في وقت ما ولا يعكس وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من
الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت
الذات ضرورة ان وقت الوصف وقت الذات من غير عكس والسر في صيرورة ما ليس بضرورى
ضروريا في وقت ان الشيء اذا كان منتقلا من حال الى حال ومنه الى آخره ولم جرا فرما يؤدي
تلك الانتقالات الى حاله يكون ضروريا له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون
لوقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان القمر مدخلا في ضرورة الانخساف فانه
لما كان بحيث يفتبس النور من الشمس وتختلف تشكيلاته بحسب اختلاف اوضاعه منها

والدوام ثلثة الاول الازلي
امامطلقا ومقيدا بنى الضرورة
الازلية او الذاتية او الوصفية
الثاني الذاتي امامطلقا ومقيدا
بنى الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنى الدوام
الازلي الثالث الوصفى امامطلقا
او مقيدا بنى الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية او بنى
الدوام الازلي او الذاتي فهو
ثلث عشرة قضية ونسبة
بعضها الى بعض بالعموم
والخصوص مطلقا او من وجه
يعرف من المباحث السابقة
من

واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة الاول الامكان العامى
وهو سلب الضرورة المطلقة
عن احد طرفى الوجود والعدم
وهو الخالف للحكم وهو المتعمل
عند الجمهور الثانى الامكان
الخاصى وهو سلبها عن
الطرفين جميعا وهو المستعمل
عند الحكماء والمواد بحسبه
ثلث مادة الوجوب والامكان
والامتناع ولا يمتنع تسمية الاول
عاما والثانى خاصا لكون الاول
عاما والثانى خاصا الثالث
الامكان الاخص وهو سلب
الضرورة المطلقة والوصفية
والوقتية عن الطرفين الرابع
الامكان الاستقبالى والاول اعلم
ثم الثانى والثالث اخص
من الرابع ومن شرط فى امكان
الوجود فى الاستقبال العدم
فى الحال وبالعكس مع ان ممكن
الوجود هو ممكن العدم فقد
شرط الوجود والعدم فى الحال
من

فلهذا وحيلولة الارض وجب انخسافه الخامسة الضرورة بشرط المحمول وهى ضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو
ضرورى للموضوع بهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة فى الاقسام الخمسة بانها امام مطلقة لم يعتبر
فيها شرط او مشروطة والاولى هى الازلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا فى القضية
او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته
وهى الذاتية او بوصفه وهى الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهى
التي بشرط المحمول والخارج اما وقت معين او غير معين وايا ما كان فهى التي بحسب
الوقت وانت تعلم ان هذا حصر منتشر الاله لا يخلو عن ضبط ما ثم اذا قيل ضرورة او ضرورة
مطلقة او قيل كل (ج ب) بالضرورة وارسلت غير مقيدة بامر من الامير فعلى اية ضرورة يقال
قال الشيخ فى الاشارات على الضرورة الازلية وقال فى الشفاء على الضرورة الذاتية وانما لم تطلق
الضرورة المطلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مشتمل على زيادة فى الوصف والوقت
هى كالجزم من المحمول فاذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة فتحرك
الاصابع حالة الاتصاف بالكتابة ضرورى الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل قر فتنخسف وقت
الحيلولة بالضرورة فالانخساف فى هذا الوقت ضرورى فان قلت شرط وجود الذات ايضا كالجزم
من المحمول فانا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحيوان فى اوقات
وجود الانسان ضرورى فنقول وجود ذات الموضوع شرط لان عقاد القضية لا للضرورة فهو
انما يجب لامن جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضروريات (قوله والدوام
ثلثة) اقسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتا للموضوع او مسلوبا عنه ازلا وابدا
كقولنا كل فلان متحرك بالدوام الازلي الثانى الدوام الذاتى وهو ان يكون المحمول ثابتا او مسلوبا
مادام ذات الموضوع موجودا امامطلقا كقولنا كل زنجى اسود دائما او مقيدا بنى الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية او بنى الدوام الازلي الثالث الدوام الوصفى وهو ان يكون الثبوت او السلب
مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنوانى امامطلقا كقولنا كل امى فهو غير كاتب مادام
اميا او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنى الدوام الازلي او الذاتى ونسبة بعضها
الى بعض والى باقى الضروريات غير خافية لمن احاط بما تقدم بعض الاطاحة (قوله واللا ضرورة هو
الامكان وهو اربعة) للضرورة وهو الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان العامى
وهو سلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن احد طرفى الوجود والعدم وهو الطرف الخالف
لحكم وربما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم
الايجاب فهو سلب ضرورة السلب او سلب امتناع الايجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة
الايجاب او سلب امتناع السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة من النار
ليس بضرورى او ثبوت الحرارة للنار ليس بمتنع واذا قلنا لاشئ من الحار يارد بالامكان كان معناه ان
ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى او سلبها عنه ليس بمتنع وانما سمي امكانا عاميا لانه المستعمل
عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس بمتنع وما ليس بمتنع ولما قابل سلب
ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان فى الضرورة
واللا ضرورة فان قلت الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابلة له
كان قسم الشئ قسما له وانه محال قلت له اعتباران من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعبر
الموجهات ومن حيث نسبته الى الايجاب والسلب فيقابلة الضرورة لانه ان كان امكان الايجاب
قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب وثانيها الامكان الخاصى

وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين أي الطرف المخالف للحكم والموافق جميعا كقولنا
كل إنسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان يكتب بالامكان الخاص ومعناهما
ان سلب الكتابة عن الانسان وإيجابها له ليسا بضروريين فهما متحدان في المعنى لتركب كل
منهما من امكنين عامين موجب وسالب والفرق ليس الا في اللفظ وانما سمي خاصيا لانه المستعمل
عند الخاصة من الحكماء فانهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو ما ليس بمتنع
ان لا يكون واقعا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا يمتنع والممكن ان لا يكون وهو ما ليس
بمتنع ان لا يكون واقعا على الممتنع وعلى ما ليس بواجب ولا يمتنع فكان وقوعه في حالتيه
على ما ليس بواجب ولا يمتنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاول فحصل له قرب
الى الوسط بين طرفي الايجاب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلاثة اذ في مقابله سلب ضرورة
الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود أي الوجوب واما ضرورة العدم أي
الامتناع ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من العموم والخصوص فانه متى سلب
الضرورة عن الطرفين كانت مطلوبة عن احدهما من غير عكس وثالثهما الامكان الاخص
وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقفية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الخواص وانما
اعتبروه لان الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخلي عن الضرورة كان
اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خاليين عن الضرورات كانا متساوي
النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات عن الطرفين ثبوت احدهما
في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات
او ضرورة الوجود بحسب الوصف او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب
الوقت او ضرورة العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين
فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا ينعكس ورابعهما الامكان الاستقبالي وهو امكان يعتبر
بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلاث بحسبه الا ان الظاهر من كلام
صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو الامكان العام اعم من البواقي
ثم الثاني أي الامكان الخاص اعم من الباقيين والثالث وهو الامكان الاخص اخص من الرابع
لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع الاوقات تحقق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل
من غير عكس لجواز تحقق الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي
هو الغاية في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي ما لا ضرورة فيه اصلا لافي وجوده ولا في عدمه
فهو مبين للمطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل فيكون مشتملا على ضرورة ما
لما سمعت ان كل شيء يوجد فهو محفوف بضرورة سابقة وضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شيء
يفرض فاحد طرفيه أي وجوده وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل
لنا به علم بخلاف الزمان المستقبل فانه لا يتعين انه يوجد ولا يوجد لا بحسب علمنا فقط بل في نفس
الامر ايضا لان تعين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك
الزمان ولان التعين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لما ليس يجب بذاته
ان يتعين ولا إيجاب هنالك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي والحال مشتمل
على ضرورة وجود او عدم واقفها الضرورة بشرط المحمول واما بالنسبة الى الزمان المستقبل
فلا يشتمل على ضرورة اصلا فنلزم الامكان الحقيقي الصرف اعتبارا بالقياس الى زمان
الاستقبال فالامكان الاستقبالي هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حق
الوسط بينهما هكذا حققه الشيخ في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلاثة ضرورة

ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو اخص من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه الضرورات الذاتية والوصفية والوقفية ولا ينعكس لجواز اشتغاله على ضرورة واما بحسب الصدق فبينهما مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورات الثلاث فهو بالنظر الى الاستقبال لا ضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث فبالضرورة واما الضرورة بشرط المحمول فلانها ما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في الامكان العدم في الاستقبال الوجود في الحال فلنا منه ان ضرورة احد الطرفين في الحال ينافي امكانه في الاستقبال فقد شرط الوجود والعدم في الحال لان يمكن الوجود في الاستقبال يمكن العدم فيه بل الواجب في اعتباره عدم الانتفاء الى الوجود والعدم في الحال والافتضار على اعتبار الاستقبال (قوله وقد نفي بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان بانه لو تحقق الامكان لزم احدا الامرين وهو اما ان يكون الواجب يمكن العدم واما ان يكون ممتنع الوجود وكلاهما محال بيان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم الامر الاول لان ما يمكن وجوده يمكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر الثاني لان ما ليس يمكن ممتنع وجوابه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلا يتم انه ان صدق على الواجب يمكن عدمه لتساوله الواجب على ما امر وان اراد بالامكان الخاص فلا يتم انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدي الضرورتين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنهم من نفي الامكان الخاص بان الممكن اما ان يكون موجودا او معدوما واما ما كان فلا امكان اما اذا كان موجودا فلا امتناع عدمه والامكان اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما اذا كان معدوما فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود والعدم هي الضرورة بشرط المحمول والامكان ليس في مقابله بل في مقابلة الضرورة الذاتية (قوله وفرق بين الامكان والقوة) يطلق الامكان بالاشتراك على سلب الضرورة كما تقدم وعلى القوة القسمة للفعل وهي كون الشيء من شأنه ان يكون وليس بكائن كما ان الفعل هو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها قسمة له بخلاف الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا تنعكس الى الطرف الاخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرفي وجوده وعدمه بخلاف الامكان فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون الثالث ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد تغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة هواء وقد تغير الصفات كما في قولنا الامي بالقوة كاتب فيكون بينهما وبين الامكان عجز من وجه لتصادقهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى اصدق قولنا لاشيء من الماء بهواء بالضرورة فلا يصدق الماء هواء بالامكان وصدق الامكان دون القوة حيث تكون النسبة فعلية (قوله والادوام اما الادوام) اما الادوام الفعل وهو الوجودي اللدائم كقولنا كل انسان متنفس بالفعل لادائما ولا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لادائما ومعناه مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف لان الايجاب اذا لم يكن دائما يكون السلب بالفعل والسلب اذا لم يكن دائما يكون الايجاب بالفعل واما لادوام الضرورة وهو الوجودي اللا ضروري كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ومفهومه ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف فان الايجاب اذا لم يكن ضروريا فهناك سلب ضرورة الايجاب وهو الامكان العام السالب والسلب اذا لم يكن ضروريا فهناك سلب ضرورة السلب وهو الامكان العام الموجب واعلم ان التعبير عن اللا ضرورة بلادوام الضرورة فيه ركازة لان الضرورة يستحيل ان تكون لادائمة ولو سلم فالادوام اخص من اللا ضرورة والاغم لا يكون قسما من الاخص

وقد نفي بعضهم الامكان بانه ان صدق على الواجب كان يمكن العدم الا كان ممتنعا وجوابه انه لا يلزم من صدق الامكان العام امكان العدم ولا من نفي الامكان الخاص الامتناع ونفي آخر الامكان الخاص بان الشيء ان كان موجودا امتنع عدمه وان كان معدوما امتنع وجوده وجوابه ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود والعدم هي الضرورة بشرط المحمول وليس الامكان في مقابلهما متن

وفرق بين الامكان والقوة القسمة للفعل فان ما بالقوة لا يكون بالفعل ولا ينعكس الى الطرف الاخر متن

والادوام اما الادوام الفعل وهو الوجودي اللدائم اولادوام الضرورة وهو الوجودي اللا ضروري متن

على ان اللادوام ليس ينحصر في لادوام الفعل واللاضرورة بل كل قضية لا يثنى الحكم فيها
الادوام يمكن ان تقيد به وكان الاول في ذكر اللادوام واللاضرورة الاقتصار على ما سبق
تفصيله تقيدا واطلاقا كما فعله صاحب الكشف (قوله الثاني في المطلقة) لما فرغ من بيان
الموجهات وتعداد الجهات افاض في القضية المطلقة وهي التي لم تذكر فيها الجهة بل يتعرض
فيها الحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة بين سائر الموجهات
الفعلية والممكنة ضرورة كونها غير مقيدة بالجهة وغير المقيدة اعم من المقيد الا انها لما كانت
عند الاطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا و لغة حتى اذا قلنا كل (ج ب) يكون مفهومه عند
اهل العرف ثبوت (الباء ب) بالفعل ومع الاصطلاح على ان المطلقة هي التي نسبة المحمول فيها
الى الموضوع بالفعل فتكون مشتركة بين الموجهات الفعلية لا الممكنة وكان سائلا يقول المطلقة
وهي غير الموجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسيرا لاعم بالاختصاص ليس بمستقيم
وايضا لو كان معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة بالفعل اجاب بان مفهومها
وان كان في الاصل اعم لكن لما غلب استعماله في النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع
في تسمية المقيد باسم المطلق اذا غلب استعماله فيه فان قلت ههنا سؤالا لان آخران الاول
ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول او الثاني قسمة للموجهة فكيف تكون اعم منها الثاني ان الفعل
كيفية للنسبة فلو كانت المطلقة بمفهومها ما ذكرتم كانت موجهة فيكون مفهوم غير الموجهة
موجهة اجيب عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اي ما صدق عليه وهو قولنا
كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها الجهة فهي اعم بالاعتبار
الاول لانه اذا قلنا كل (ج ب) بآية جهة كانت يصدق كل (ج ب) لا بالاعتبار الثاني من الموجهة
لان حيث المفهوم بل من حيث الذات ايضا وهذا كاعام والخاص فان صدق العام على الخاص
بحسب الذات لا بحسب العموم والخصوص وقد اجيب عن الثاني بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
كيفية النسبة بالضرورة واللاضرورة والدوام واللاادوام على ما نص عليه المصنف فلا يكون الفعل
جهة وفيه ضعف لان جمهور المنطقيين من المتقدمين والمتأخرين اطلقوا اسم الجهة على كل
كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات الاربع تمثيلا لاتمهيدا على انه سؤال متعلق بالغن
لا يندفع بقيد زاده بعض والحق في الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع
النسبة والكيفية لا بد ان تكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء آخر
للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في الموجهات بالمجاز كما عدوا
السالبة في الجمليات والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكن ان كان فيها حكم لم يكن بينها وبين
المطلقة فرق والا لم تكن قضية لما ثبت انها لا تتحقق الا بعد تحقق الحكم فنقول لاحكم في الممكنة
بالفعل فانا اذا قلنا الانسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا بسلب الضرورة عن الجانب
المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يتعرض له حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة
هي القضية بالفعل واما الممكنة فلبست قضية بالاقوة وليس فيها ايجاب وسلب وموضوع ومحمول
بالفعل بل بالقوة ومن هنا تراهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم معا فان قلت مرادهم
بالقضية ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم في تصورنا الموضوع
والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان يكون قضية وتصديقا وما قال به احد فنقول
المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع والمحمول والنسبة بينهما قضية او لا يرى انهم عدوا
المخيلات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل وقديقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية
اللاضرورية ايضا واعل منشأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة

الثاني في المطلقة ونعني بها
المشترك بين الموجهات الفعلية
وهي التي نسبة المحمول
فيها الى الموضوع نسبة
بالفعل لا المشترك بين الموجهات
ولا يمنع تسمية مقيد باسم
المطلق اذا غلب ذلك المقيد
وقديقال المطلقة للوجودية
اللا دائمة او للعرفية وهي التي
فيها الدوام الوصفي لفهم
اهل العرف من السالبة
المطلقة ذلك قال الامام اذا
قلنا كل (ج ب) بالامكان
فان كان الامكان جهة كانت
النسبة فعلية ولم ينافض
الممكنة الضرورية وان كانت
القضية مطلقة لا موجهة
وجوابه انا نعني بالموجهة
ما فيها النسبة بالثبوت الاعم
من الثبوت بالفعل وبالمطلقة
ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل
وعلى هذا كون الامكان جهة
لا يقتضي كون النسبة فعلية
وبهذا القدر من معرفة الجهة
والاطلاق يمكنك تركيب الجهة
كيف شئت وكما شئت من

الثالث فيما نعتبره من القضايا
في العكس والتناقض
والقياس وغيرها وهي اى
الموجهة ثلث عشرة
الضرورة المطلقة المحكوم
فيها بضرورة الثبوت
او السلب مادامت الذات
والشروط العامة المحكوم
فيها بضرورة الثبوت
او السلب بشرط وصف
الموضوع والشروط الخاصة
المحكوم فيها بهذه الضرورة
لادائما والوقعية المحكوم فيها
بضرورة الثبوت او السلب
في وقت معين لادائما والمنشئة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب في وقت غير
معين لادائما والدائمة المحكوم
فيها بدوام الثبوت او السلب
مادامت الذات والعرفية
العامة المحكوم فيها بدوام
الثبوت او السلب مادام وصف
الموضوع والعرفية الخاصة
المحكوم فيها بدوام الثبوت
او السلب بالفعل مطلقا
والوجودية اللادائمة المحكوم
فيها بالثبوت او السلب بالفعل
لادائما والوجودية اللازمة
المحكوم فيها بالثبوت او السلب
بالفعل لا بالضرورة والممكنة
العامة المحكوم فيها بسلب
الضرورة المطلقة عن الطرف
المخالف للحكم والممكنة
الخاصة المحكوم فيها بسلب ٨

او ضرورة او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوحيد بين القسمين بانها اماموجهة او غير موجهة
والموجهة امام ضرورة او لا ضرورة والآخرون فهموا من الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين
الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة وهي الممكنة او بالفعل ولا يخلو اما ان يكون بالضرورة وهي
الضرورة اولا بالضرورة وهي المطلقة فسمى الوجودية اللازمة بالضرورة بها ومنهم من لم يفرق
بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دائما فهي الضرورية والا فالمطلقة
فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر امثلة المعلم الاول للمطلقة
في مادة الدوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندرا الافراد ويسمى منها اللادوام وربما يقال المطلقة
للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة
المطلقة الدوام الوصفى حتى اذا قلنا لاشئ من النائم بمسقط ففهموا منه السلب مادام نائما وقوم
فهموا هذا المعنى من الموجبة ايضا فسميت العرفية بها قال الامام في المختص مشككا في القضية الممكنة
ان اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول او جهة فان كان جزء المحمول
كانت القضية مطلقة وقد فرضنا هاهنا وجه هف وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما
تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع بالفعل فيبطل فاعدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها
حيث تدل بالعمليات وان الضرورية تناقض الممكنة او في مادة الدوام الخالي عن الضرورة فتكذب
الضرورة بالموجبة السالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب الضرورية بالسالبة
السالبة والموجبة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه ان لا يتم ان الايجاب يستدعي الثبوت بالفعل
بل المراد بالموجبة ما فيها النسبة بالثبوت اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة
الموجبة فعلية وعند هذا يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل
في الجواب ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بد من
ان تكون القضية فعلية لان الموجبة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها النسبة بالفعل
اجاب بان قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها النسبة الفعلية ولا يلزم
من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كانت مفهومها ذلك لجواز ان يكون القيد بالجهة صارفا عن الدلالة
على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة
والاطلاق يمكنك تركيب القضايا الموجهة كم شئت وكيف شئت فانك اذا استحضرت المفردات تتمكن
من تركيب بعضها مع بعض اما بتجميعها او منافي (قوله الثالث فيما نعتبره) القضايا التي جرت عادة
المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها ثلثة عشر ضروريات
ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة لا يكون فيها الاحكام واحد ايجاب
او سلب واما مركبة مشتملة على حكمين ايجاب وسلب اما الضروريات فخمسة الاولى الضرورية المطلقة
حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات وهي التي الموضوع
موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان يحجر بالضرورة فان قلت التعريف
منقوض ببعض الممكنات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول
فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل
يمكن بالامكان الخاص فنقول الضرورة هناك انما تحقق بشرط وجود الموضوع لاني جميع اوقات
وجود الموضوع وقد سلف لك ما تستعين به على هذا الفرق الثانية المشروطة العامة وهي
التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا
كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركا ولا شئ من المتحرك ساكن بالضرورة
مادام متحركا الثالثة المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
كافي المثال المذكور اذا قيد بالادوام الرابعة الوقعية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول

٨ الضرورة المطلقة عن
الطرفين ولا يخفى عليك نسبة
بعضها الى بعض بالعموم
والخصوص والمباينة بعد
احاطتك بمعانيها وقدير عليك
في العكوس والتناقض ونتائج
الاقبسة قضية خارجية عن
الثلاث عشرة اما بسيطة
او مركبة ويسمى كل منهما
باسم بسيط او مركب ولا حاجة
الى تعديدها بعد معرفتها
في مواضعها من

الموضوع اوسلبه عنه في وقت معين لادائما كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت الحياولة لادائما ولا شيء
من القمر بمنخفض وقت التربع لادائما الخامس المنشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتا لادائما
كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لادائما ولا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة في وقت ما
لادائما وهذه القضايا الثلاث الاخيرة مركبة اذ اللادوام فيها دل على مطلقة عامة مخالفة للاصل
في الكيف موافقة له في الكم فتركيب المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة
عامة مخالفة والوقتيّة من وقتيّة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والمنشرة من منشرة
مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وفرق بين الوقتيّة المطلقة والمطلقة الوقتيّة وبين
المنشرة المطلقة والمطلقة المنشرة بالعموم والخصوص والضرورية المطلقة الاخص
من المشروطة العامة من وجه على ما مر وبمباينة للركبات للمباينة بين نقيض الاعم وغير
الاخص وهي اعم من المشروطة الخاصة مطلقا لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيّتين
من وجه لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروري الثبوت او السلب بشرط وصف مغاير
وصدقها بدونها في مادة الضرورية المطلقة وبالعكس فيما يكون الضرورة فيه بحسب الوقت
لا بحسب الوصف والمشروطة الخاصة اعم من الوقتيّتين من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف
مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان نفس الموضوع اودائما الثبوت لكان يصدق اللادوام لانتظام المشروطة
كبرى في القضية القابلة للدوام قياسا في الشكل الاول متبجا لدوام المحمول لذات الموضوع وايضا
لو صدق اللادوام لانعقد قياس في الشكل الاول من صغرى دائمة وكبرى مشروطة خاصة وهو محال
ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات
الموضوع في بعض الاوقات كما في قولنا كل منخفض مظلم بالضرورة بشرط كونه منخفضا لادائما صدقت
الوقتيّتان معا لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشروط ايضا ضروريا فيكون المحمول ضروريا
لذات الموضوع في ذلك الوقت وانما يكن ضروريا لذات الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل
كاتب متحرك الاصاب بالضرورة بشرط كونه كاتباً صدقت هي دون الوقتيّتين لان المحمول حينئذ
لا يكون ضروريا في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز الخلو عن الشرط دائما يلزم جواز الخلو عن
المشروط دائما واما صدق الوقتيّتين بدونهما فظاهر وما قيل من ان الضرورة اذا صدقت بشرط
الوصف لادائما صدقت بحسب الوقت المعين وهو وقت حصول ذلك الوصف لادائما من غير عكس فباطل
لما تحقّق من ان الفرق بين الضرورة بالوصف وفي الوصف والوقتيّة اخص من المنشرة لانه متى صدقت
الضرورة بحسب وقت معين صدقت في وقت ما ولا يتعكس واما الدوام فثلث الاولى الدائمة المطلقة
المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا
كل رومي ايض دائما ولا شيء منه باسودد لادائما الثانية العرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب
مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر ولا شيء من الخمر يصح مادام خمر الثالثة
العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام الوصف لادائما فهي مركبة من عرفية
عامة ومطلقة عامة متخالفتين في الكيف متوافقتين في الكم فان قلت اعتبار قيد وجود الذات
او اتصافه بالوصف العنوا في هذه القضايا يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالتها وحينئذ
لاتناقض الموجه لجواز ارتفاعها عند عدم الموضوع فتقول قد مر مرارا ان وجود الموضوع معتبر
في السالبة لافي صدقها والدائمة اعم من الضرورية واخص من الوقتيّة العامة مطلقا ومن المشروطة
العامة من وجه لصدقها حيث يكون النسبة ضرورية مطلقة والوصف العنوا في نفس ذات الموضوع
وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشروطة الخاصة
ومباينة للضروريات الباقية المركبة العرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمشروطتين
والعرفية الخاصة ومن الوقتيّتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو

المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادائمه بحسب الوصف والعرفية الخاصة بمباينة للضرورة واعلم من المشروطة الخاصة مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقهما في المشروطة الخاصة وصدقهما بدون المشروطة العامة في الدوام الصريف وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق اما المطلقات فثلاث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالشبوت والسلب بالفعل مطلقا كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية اللازمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللازمة ومثالهما ذلك المثال المذكور اذا قيد باحد القيدين وهما مر كيان اما اللادائمة فن مطلقتين وايجابها وسلبها بايجاب الجزاء الاول وسلبه واما اللازمة ضرورة فن مطلقة وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات والدوام لانه متى صدقت ضرورة ما ودوام صدق الفعل من غير عكس ومن الوجوديتين لعمومه المطلق والوجودية اللادائمة مباينة للضرورة وادائمة واعلم من العامين من وجه لصدقهما في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في الضرورية وصدقهما بدونهما حيث لا دوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائمه صدق الفعل لادائمه من غير عكس وكذا من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لادائمه كانت فعلية لادائمه ولا ينعكس والوجودية اللازمة مباينة للضرورة واعلم من الخاصتين والوقتيتين والوجودية اللادائمة وبين الدائمة والعرفية العامة عموم من وجه لصدقهما في الدوام الصريف وصدقهما بدونها في الضرورية وصدقهما بدونهما حيث لا دوام بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة لصدقهما في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها حيث لا ضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورية واما الممكنات فاثنتان الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين كإمري والممكنة العامة اعم القضايا لان كل قضية فرضت فلا قل من ان لا يكون حكمها ممتثلا وهو مفهوم الامكان العام والممكنة الخاصة مباينة للضرورة واعلم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه واعلم من سائر المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا بعضها الى بعض بالعموم والخصوص والمباينة لسهولة معرفتها لمن احاط بمباينتها ونحن اشرنا اليها اشارة خفيفة ولم نبال بتكرار بعض الامثلة والمباحث تسهيلات الامر على الطلاب وقد يرد في العكسين والتناقض والاختلاطات قضايا خارجة عن الثلث عشرة كالمطلقة الحينية والممكنة الحينية والدائمة اللادائمة والضرورة اللازمة ضرورة ومن ذكرها ههنا غني لتعريف ما يحتاج منه الى التعريف في مواردنا (قوله الرابع الجهة) الجهة كما تكون للحمل اي كيفية النسبة المحمول الى الموضوع فان نسبته اليه اما ضرورية او لازورية كما عرفت تكون للسور ايضا اي كيفية التعميم والتخصيص فالقضية اذا كانت كلية تكون معناها ان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف المحمول ضروري او لازوري اي وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل الجمع بالضرورة والامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فعناها ان افراد الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة والامكان وعلى هذا معنى الجزئية والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب الحمل من وجهين الاول انه يمكن تطرق الشك الى الموجبة الكلية بحسب السور بخلاف الحمل فانه يجوز ان يكون الصادق في المادة الامكانية نسبة المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلا عن الآخر لانه الى كل الافراد على سبيل الجمع فربما يشك في امكان ان يكون الناس كلهم كاتبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتبا والثاني ان بينهما عموما مطلقا لانه متى

الرابع الجهة سابعة
اي كيفية النسبة كما عرفت
فقد تكون جهة للسور اي
كيفية للعموم والخصوص
ويشترط فرق فان قولنا كل
انسان كاتب بالامكان لا يشك
في صدقه وقد يشك في صدق
قولنا عموم الكتابة للكل يمكن
ولان الاول اعم من الثاني لكن
جزئيتاهما تتلازمان والتغاير
في القضية الخارجية ظاهر
فانه اذا فرض زمان لحيوان
فيه الا الانسان صدق كل
كل حيوان انسان بالضرورة
بحسب الحمل دون السور لا يمكن
حيوان ان لا يكون انسانا
وصدق كل حيوان يمكن
ان لا يكون انسانا بحسب السور
دون الحمل

ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لها في الجملة وهو معنى الكلية بحسب الحمل وليس
كلما ثبت المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبت لها على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الرغيف
يمكن ان يشبع كل واحد واحد ولا يصدق امكان اجتماع الكل على اشباعه اياهم واما الجزئيتان
فتلازمان وان تغايرتا بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول
ممكنا ثبت المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين لكنهما دائما تلازمان
اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون السالبة الجزئية الضرورية بحسب السور اعم منها
بحسب الحمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص والتغاير بين الجهتين يظهر
في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان
صدق كل حيوان يجب ان يكون انسانا ولا يصدق يجب ان يكون كل حيوان انسانا لجواز وجود
حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فهناك الضرورية الموجبة بحسب الحمل صادقة دونها بحسب
السور وايضا يصدق في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولم يصدق ان كل حيوان
يمكن ان لا يكون انسانا لصدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انسانا فتصدق السالبة
الممكنة بحسب السور دونها بحسب الحمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ وفيه نظر من
وجوه الاول انا اذا قلنا كل (ج ب) فهمنا اربعة معان كل (ج ب) من حيث هو كل اى الكل المجموع وكل
واحد واحد معا على سبيل الجمع وكل واحد واحد على سبيل البدل وكل واحد واحد مطلقا على الذي
هو مفهوم الكلية في المحصورات اذ ثبت هذا فنقول قولهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد
الموضوع في وصف المحمول ضروري او ممكن ان عنوانه ان المحمول ثابت للكل من حيث هو كل
بالضرورة او الامكان فلا يكون بين الكليتين عموم مطلقا لان الحكم على الكل لا يستلزم الحكم على كل
واحد واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معا على سبيل الجمع فان ارادوا
بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع في وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتا لبعض الافراد في وقت
وبعضها في آخر فالكليتان متلازمان مطلقا سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل
واحد واحد من الافراد باى جهة كانت يكون جميع تلك الافراد مجتمعين في ذلك المحمول بتلك الجهة وهذا
بين لاسترته وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب الزمان فالعموم بين الكليتين على العكس مما قالوا
لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع بجهة يكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة
في زمان من ذلك الموضوع يثبت له المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت
لكل واحد على سبيل البدل فهو ظ الفساد لان ظ عبارتهم باه ولا يخالف توجيه الشكل في الممكنة بحسب
السور دون الحمل بانه بما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة بدلا عن الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل
الجمع وتخالف تمثيلهم بمثال الاشباع بالرغيف وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا
فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الحمل الثاني ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر
في الجزئية بحسب السور فلا فرق بينها وبين الجزئية بحسب الحمل في المفهوم وان اعتبرنا يمكن بين الجزئيتين
تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الحمل متعدد الثالث ان احدا الامرين لازم اما بطلان
التلازم بين الجزئيتين واما فساد العموم بين الكليتين لانه لو صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل ولا يصدق
الكلية الموجهة بحسب السور كذبت السالبة الجزئية الاولى وتصدق السالبة الجزئية الثانية وحينئذ
يلزم كذب الموجبة الجزئية الاولى وصدق الموجبة الجزئية الثانية لان الايجاب المعدول يلزم السلب
اليسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل
وجود الموضوع ولنوضح هذا في المثال المذكور فنقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض
الانسان لا يشبعه الرغيف والامكان ان يشبع الكل ولا يصدق بعض الانسان يجب ان لا يشبعه هذا

الرجيف ولان كل انسان يمكن ان يشبعه هذا الرجيف فالموجبتان الجزئيتان تعتبران في الصدق
 الرابع ان الافتراق بين الكلتين في الخارج جبة يتنافى تلازم الجزئيتين لانه اذا افترق الكلتان في الصدق
 افترق السالبتان الجزئيتان في الصدق فتفرق الموجبتان الجزئيتان الملازمتان لهما الخامس ان قولهم
 يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه
 يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك الزمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفساد وان
 ارادوا انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلا تم انه لا يصدق
 اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق يجب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان
 فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق
 في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا
 بهما السالبة الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام
 الشيخ وتحقيقه على ما يقتضيه الراي الصائب والنظر الثاقب ان لابد في اعتبار الجهة في القضية ان
 لا يلاحظ اول طبيعة الموضوع والمحمول وينسب المحمول الى الموضوع بالضرورة والامكان ثم يسور
 بالسور الكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوبا الى الموضوع كلية او جزئية تلك الجهة وهي جهة
 الجمل اما لو سور الموضوع اول ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه ان كلية
 الحكم او جزئية ضرورة الصدق او ممكنة وليس هذه الضرورة والامكان كيفية الربط اى نسبة
 المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم والتخصيص اى كلية الحكم او جزئية وبين الصدق
 والتحقيق فاننا اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتبا ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب
 بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان يمكن والفرق بين
 الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب
 السور كيفية العموم والتخصيص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الجمل كيفية الربط وايضا
 ربما يشك في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانها فانه لا يشك عند جمهور الناس ان كل
 واحد واحد من الناس لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة واما قولنا يمكن ان يصدق
 كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد يحال ان يوجد كل انسان كاتبا حتى يتحقق ان لا واحد
 من الناس الا وهو كاتب واما الجزئيتان فهما تخرجان مجرى واحد في الظهور والحقا واما تغايرهما
 بحسب الصيغة اى اراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة الصدق ان تقدم
 الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم الكلي او الجزئي وبين الصدق فلا بد
 ان يورد اول المتسبان ثم يقال انه ضروري الصدق اول ضروريه وصيغة الممكنة فهي
 ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اول طبيعة الموضوع والمحمول ويحكم
 بان المحمول ضروري الثبوت اول ضروريه ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد او لا
 فيقال كل انسان يمكن ان يكون كاتبا هذا ما صرح به الشيخ في مواضع من كتابه وقد حكم ايضا
 بان من فسر المطلقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضي والحال والضرورة
 بما يكون الحكم فيها شاملا لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة والممكنة بما يختص الحكم فيها
 بزمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا فرضنا زمانا ينحصر فيه جميع الحيوانات في الانسان
 يصدق في ذلك الزمان كل حيوان انسان مطلقا كلية وقبل ذلك الزمان ممكنة لانه يمكن ان يصدق في ذلك
 الزمان ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور
 والا فالانسان مسلوب عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما ولعل المتأخرين اخذوا
 وجه التغاير بين الجهتين في الخارجية من هذا الموضع حيث لم يحققوا واداهم سوء الفهم الى ان بدلوا

ثم اوضح جهة السور دون
الطبيعي ان تقترب بالسور
وموضع جهة الحمل الطبيعي
ان يقترب بالرابطه فلو عكس
كان غير طبيعي وعلى سبيل
المجاز من

الخامس في نسبة طبقات
مواد القضايا التي هي الوجوب
والامتناع والامكان الخاص
ونفايضها وجوب الوجود
يلزم امتناع العدم وبالعكس
وهما متغايران اذا احدهما
نسبة الى الوجود والاخر الى
العدم ويلزمهما سلب الامكان
العام عن الطرف المخالف
لهما وبالعكس اذا فسرنا
الامكان العام بما يلزم سلب
الضرورة فاذن في كل طبقة
من الطبقات الست سوى
طبقتي الامكان الخاص ثلث
مفهومات متلازمة متعاكسة
ونفايضها ايضا متلازمة
فان نقايض الامور المتساوية
متساوية وفي كل طبقة من طبقتي
الامكان الخاص مفهومان
متلازمان متعاكسان لا انقلاب
الامكان من كل طرف الى الآخر
وبين عين كل طبقتين منع الجمع
دون الخلو وبين نقبيضهما
منع الخلو دون الجمع وعين كل
طبقة اخص من نقبيض
الاخرى وهو ظاهر وهذا الوجه
(٣ طبقة الوجوب)

واجب ان يوجد ممتنع ان
لا يوجد ليس بممكن عامي
لا يوجد

(٤ طبقة الامكان الخاص)

مممكن خاص ان يوجد مممكن
خاص ان لا يوجد ٩

هذا البحث العظيم الشأن بحث لا طائل تحته اصلا ولولا مخافة الاطباب لاوردنا في هذا الكتاب
ما يشفي العليل ويتفقد الغلل (قوله ثم موضع جهة السور) هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق
الجهة ان تقترب بالرابطه لانها تدل على كيفية الربط للمحمول على الموضوع واذا قرنت بالسور
ولم يرد به ازالتهما عن الموضوع الطبيعي على سبيل التوسع بل اريد به الدلالة على ان موضوعها الطبيعي
مجاورة السور لم تكن جهة الربط بل جهة التعميم والتخصيص وتغير المعنى وليت شعري اذا فهموا
من الجهة بحسب السور كيفية نسبة المحمول الى كل الافراد من حيث هو كل اولى كل واحد واحد معا على
اختلاف الفهمين كيف يبينون ان الموضوع الطبيعي لجهة السور مقارنة السور فانه كما ان جهة الحمل
كيفية النسبة رابطه كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان الموضوع الطبيعي لجهة الحمل
مقارنة الرابطه وجب ان يكون موضع جهة السور مقارنة الرابطه ايضا والا فالفارق المصحح
لاختلاف الموضوع (قوله الخامس في نسبة طبقات مواد القضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها
الى بعض تتوقف على معرفة الطبقات فلهذا قدمها على بيان النسب وقد سمعنا ان المواد
منحصرة في ثلثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص اذا اعتبرت مع نقايضها اصارت ستة
فوضعت لها ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متغايرة متلازمة متعاكسة
واحداهما هو وجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وينعكس عليه لان ما وجب وجوده يمتنع عدمه
وما امتنع عدمه وجب وجوده فان قلت لا مغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذا اعتقد من
وجوب الوجود امتناع العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التغاير
بينها واللام يمكن مفهومات اجابا بينهما متغايران اذا احدهما نسبة الى الوجود والاخر الى العدم وتغاير
المنقسمين يوجب تغاير النسبتين ويلزمهما اي وجوب الوجود وامتناع العدم سلب الامكان العام
عن الطرف المخالف لهما وهو العدم اذ وجوب الوجود وامتناع العدم في جانب الوجود والطرف
المخالف له العدم وذلك لان ما وجب وجوده وامتنع عدمه لم يمكن عدمه وبالعكس هذا فسرنا الامكان
العام بما يلزم سلب الضرورة اي ما يساويه على ما يشهد به لفظة المفارقة لا ما يلزمه
وان كان ربما يستعمل المتلازمة في معنى اللزوم كما سيجي في باب الشرطيات فان وجوب الوجود لا يستلزم
سلب لازم سلب ضرورة الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم ولو فسرنا الامكان بسلب الضرورة
لم يكن سلب امكان العدم مفهوما مغايرا لوجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة
الوجود حينئذ فيكون سلبه سلب ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان سلب
ضرورة الوجود نقبيض ضرورة الوجود لان نقبيض كل شيء رفعه فيكون ضرورة الوجود ايضا
نقيضا لسلب ضرورة الوجود وسلب سلب ضرورة الوجود نقبيض لسلب ضرورة الوجود لانه رفعه
فلو كان سلب سلب ضرورة الوجود مغايرا في المفهوم لضرورة الوجود لكان لشيء واحد نقبيضان
وهو محال وكذلك امتناع الوجود يلزمه وجوب العدم وينعكس عليه ويلزمهما سلب الامكان
العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ الطرف الموافق لهما العدم فاذن قد حصل
في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب امكان
العدم وفي طبقة الامتناع ايضا ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي امتناع الوجود وجوب العدم
وسلب امكان الوجود وفي طبقة نقبيض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي
نقايض مفهومات طبقة لان نقايض الامور المتساوية متساوية واما الامكان الخاص فلا يلزمه
شيء منعكسا عليه من باب الوجوب والامتناع كما لا يلزمهما ما ينعكس عليهما من باب الوجود
ما ينعكس عليه الا انه فان امكان الوجود يلزمه امكان العدم وبالعكس ضرورة انقلاب الامكان
الخاص من كل طرف الى الطرف الاخر فلم يكن في طبقته الامفهومان متلازمان متعاكسان امكان
الوجود وامكان العدم وكذلك في طبقة نقبيض مفهومان هما نقبيضاها هذا بيان الطبقات

٩ (طبقة الامتاع ٤) ممتنع ان يوجد ١١٥ واجب ان لا يوجد ليس يمكن عامي ان يوجد (٣ طبقة تقايضها) ليس بواجب ان

يوجد ليس بمتنع ان لا يوجد
يمكن عامي ان لا يوجد

(٢ طبقة تقايضها)

ليس بمتنع خاص ان يوجد
ليس بمتنع خاص ان لا يوجد
(٤ طبقة تقايضها)

ليس بمتنع ان يوجد ليس
بواجب ان لا يوجد يمكن عامي
ان يوجد متن

السادس ضرورة والا مكان
كما يكونان بحسب الامر نفسه
كما علمت فقد يكونان بحسب
الذهن ويسمى ضرورة ذهنية
وامكانا ذهنية والضرورة
الذهنية اخص من الخارجية
لان كل ما وجب جزم الذهن
بنسبة محمولها الى موضوعها
بمجرد تصور ظرفيها كان
في نفس الامر كذلك والارتفع
الامان عن البداهيات ولا
ينعكس كما في النظريات ويعلم منه
ان الامكان الذهني اعم
من الخارجي متن

الفصل السادس في وحدة
القضية وتعددتها مهما تعدد
معنى موضوع القضية او محمولها
او تركيب احدهما من الاجزاء
المحمولة تعددت القضية والا
فلا والتعدد بحسب اجزاء
المحمول يحفظ كمية الاصل
وكيفيته وجهته لا التعدد
بحسب اجزاء الموضوع فانه
لا يحفظ الكمية لجواز كون
الجزء اعم من الكل واحتراز
بالاجزاء المحملة من مثل
قولنا البيت سقف وجدار
وعكسه اذ لا تعدد فيه وبيان
الكل ظاهر متن

وقد وضع لها الوح في المتن لا خفاء فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا واما النسب فبين عين كل طبقتين منع
الجمع دون الخلو لجواز ان يكون الصادق الطبقة الثالثة وبين تقيضيها منع الخلو دون الجمع اما منع
الخلو فلانه لو خلا الواقع عن تقيضيها لاجتمع عيناها وكان بينهما منع الجمع واما انتفاء منع الجمع فلانه
لو كان بين التقيضين منع الجمع كان بين العينين منع الخلو وايضا التقيضان يجتمعان على الطبقة
الثالثة وعين كل طبقة اخص من تقيض الطبقة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع يكون
عين كل منهما اخص من تقيض الآخر (قوله السادس ضرورة والا مكان) الضرورة والا مكان
كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن فتسمى
ضرورة ذهنية وامكانا ذهنية فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفيه كافيا بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ويرادفه
الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من الخارجية لان كل نسبة جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها
كانت مطابقة لنفس الامر والارتفع الامان عن البداهيات وليس كل ما كان ضروريا في نفس
الامر كان العقل جازما به بمجرد تصور طرفيه كما في النظريات الحقة فيكون الامكان الذهني اعم
من الامكان الخارجي لا رتق اخص من تقيض الاخص فان قلت من البداهيات قضايا ممكنة
كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسقمونيا مسهل فانهما بداهية لانها مدركة بالحس والتجربة مع
انها ليست بضرورة خارجية فنقول البداهية كالضرورية مقوياً مشتركاً على معنيين احدهما ما يمكن
تصور طرفيه في الجزم بالنسبة بينهما وهو معنى الاول وثانيهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
وهو معنى الثاني ويشمل الاول والحدسي والحسي وغيرها فان عنيتم بالبداهية في قولكم من البداهيات
ما هي ممكنة بالمعنى الاول فلام ان القضايا المذكورة بداهية بهذا المعنى وان عنيتم به المعنى الثاني
فسلم ان البداهية قد يكون ممكنة لكن الضرورية الذهنية هو البداهية بالمعنى الاول لا الثاني وامكانه
لا يستلزم امكانه نعم يرد ان يقال هب ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفيه يجب ان يكون
مطابقا للواقع لكن لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم لو كان جزم العقل بالنسبة للضرورة
اما لو كان جزم العقل بالنسبة للاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل السادس في وحدة
القضية) مهما تعدد معنى الموضوع في القضية او معنى المحمول سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد
كما يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب والانسان متكلم ويراد بالكلام النفسي والحسي
او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركيب
احدهما الى الموضوع والمحمول من الاجزاء المحملة كقولنا الانسان ضاحك والضاحك انسان تعددت
القضية اما اذا تعدد معنى الموضوع او المحمول فتعدد الاحكام فيها بالفعل فان قولنا العين جسم
قضية وان احديهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواقي واما اذا تركيب الموضوع
فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحملة بقياس من الشكل الثالث واما اذا تركيب المحمول فلان
الحكم بالكل حكم باجزائه بقياس من الشكل الاول وتفيد الاجزاء بالمحمول لان تركيب احدهما من
الاجزاء الغير المحملة لا يوجب التعدد كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه اي قولنا السقف والجدار
بيت ومتى لم يتعدد معنى الموضوع والمحمول اولم يتركب احدهما من الاجزاء المحملة لم تعدد
القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان بالفعل فلا شك انه يحفظ كمية الاصل وكيفيته
وجهته لانها انما تكون واردة فيها بالقياس الى جميع الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان وفرس
فهو حيوان بالضرورة يصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة
فان كان بحسب اجزاء المحمول فهو يحفظ الكمية اي ان كان حل الكل كما يصدق حل الجزاء كلها

وان كان جزئيا فجزئيا لان النتيجة في الاول تتبع الصغرى في الكم ويحفظ الكيفية اي الايجاب
اذا الموجبتان لا يتجان الاموجة ويحفظ الجهة ايضا وان كان بحسب اجزاء الموضوع فهو
يحفظ الكيفية اذا النتيجة في الثالث تتبع الكبرى في الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكمية
لان حل الشيء على الكل لا يوجب صدق حله على الاجزاء كلها لجواز ان يكون الجزء اهم
وحل الشيء على كل افراد الخاص لا يصحح حله على كل افراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر
من وجوه الاول ان تركيب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجواز ان تكون سائبة او موجبة ممكنة
والقباس من الاول لا يتبع اذا كان صغرا سائبة او موجبة ممكنة الثاني انه ان اراد بتعدد القضية
تعدد الفعل لم تكن متعددة بتركيب الموضوع او المحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء
او بهما ليس موجودا فيها بالفعل وان اراد به ما هو اهم من القوة والفعل حتى تكون متعددة
لاستلزامها قضية اخرى فتعدها لا ينصير فيما ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم
على الاجزاء وبالاجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزئيات او مساو
او اهم وبالمساوي والاهم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحينئذ يبطل قوله والا فلا الثالث
ان القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعددها بتعدد موضوعها او مجموعها
او بتركيب احدهما الرابع ان انحفاظ الجهة غير لازم اذا تعددت القضية بحسب اجزاء المحمول
فان حل الجزء على الكل ضروري ومتى كانت الكبرى في الاول ضرورية كانت النتيجة ضرورية
سواء كانت الصغرى ضرورية اولا وكذلك اذا كان تعددها بحسب اجزاء الموضوع وانما يلزم
انحفاظ الجهة اذا لم يكن احدي الوصفيات الرابع اما اذا كانت احداها فغير لازم على ما شطح
بجميع ذلك اذا بلغ النوبة اليه والاولى الاقتصار على التعدد بالفعل والامر المحقق في ذلك ان وحدة
القضية وتعددتها بحسب وحدة الحكم وتعددته فان لم يكن في القضية الا حكم واحد كانت
واحدة وان اشتملت على عدة احكام كانت متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه في نفسه بالايجاب
والسلب او بحسب اختلاف الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لارابع لها فانه متى لم يتعدد
الموضوع ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع
والمحمول مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا واريد الحكم بالمجموع
او على المجموع فنقولنا الانسان جسم حساس متحرك بالارادة او الحيوان الناطق ضاحك نص عليه
الشيخ في الشفاء (قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء) لما سبق الى بعض الاوهام انه ليس يلزم من كون
الشيء محمولا جملة كونه محمولا فرادى وبالعكس اي ليس يلزم من حل الشيء فرادى جملة
وكان الاول منافيا للقاعدة القائلة بان الحكم بالكل حكم باجزائه اورده اعتراضا عليها لكن
لما كان ما ذهبوا اليه فاسدا بكمليته نقله بتمامه حتى يذهب على فساده وان لم يكن للثاني دخل
في الاعتراض واستدلوا على الاول بانه يصدق على الحجر المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر
ولا يصدق عليه انه فرس وعلى الثاني بوجهين الاول اذا كان زيد طبيا غير ماهر ويكون ماهرا
في الخباسة يصدق زيد طبيب وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبيب ماهر الثاني انه اذا صدق
على شيء انه حيوان وايضا فان وجب ان يصدق جملة ما صدق فرادى وجب ان يصدق انه
حيوان ايضا ثم يصدق الحيوان والايض فيصدق عليه الحيوان الحيوان الايض الايض
وهكذا تنضم اليه المفردات حتى يحصل مجموع آخر وهم جرا الى غير النهاية وانه هذان والهذان
في قوة الكذب اجاب عن الدليلين الاولين بان الاختلاف اي صدق الجملة حالة الاجتماع دون
الانفراد وصدقه حالة الانفراد دون الاجتماع انما كان لاختلاف المعنى اما اذا اتحد المعنى فلا
فان الفرس من حجر لا يحمل على انه فرس حقيقة بل على انه شيء في صورة الفرس متخذ من حجر

فان قيل لا يلزم من كون
الشيء محمولا جملة كونه
محمولا فرادى ولا بالعكس
فانه يصدق على الحجر المشكل
بشكل الفرس انه فرس من حجر
ولا يصدق انه فرس وايضا
يصدق زيد طبيب اذا كان
طيبا غير ماهر ويصدق زيد
ماهر اذا كان خبائطا ماهرا
ولا يصدق زيد طبيب ماهر
ولانه اذا صدق على الشيء
الحيوان والايض فلو صدق
عليه الحيوان الايض لصدق
عليه الحيوان الحيوان الايض
الايض مكررا الى غير النهاية
بضم المفرد الى المجموع حتى
يصير مجموعا آخر ثم ضم اليه
ثانيا وثالثا ورابعا وانه هذان
قولنا لاختلاف انما يحصل عند
اختلاف المعنى دون اتحاد
وكون القول هذان لا يمنع
صدقه نعم قد لا يصح حل
الشيء وحده ويصح حل
المجموع المركب منه ومن غيره
عليه كما لا يصدق العشرة
سبعة ويصدق العشرة سبعة
وثلاثة وبالعكس كما يصدق
العشرة نصف العشرين
ولا يصدق العشرة واحد
ونصف العشرين اما ان الشيء
يحمل وحده ولا يحمل مع حل
غيره او بالعكس فذلك معلوم
البطلان من

واذا فرق بينهما وعنى بهما ما حاله أجمع لم يعرض الكذب أصلا وكذلك الماهر لا يحمل على زيد كيف ما اتفق بل على أنه ماهر في الخياطة وهو صادق عليه حالة الاجتماع أيضا وعن الثالث بأن كون القول هذيانا لا يمنع صدقه ثم نقح المسئلتين بأن حل الشيء جملة أما أن يكون المراد به حل الشيء مع غيره أو يكون المراد حل الشيء مع حل غيره فإن اريد به الأول فلا شك أنه ليس يلزم من حل الشيء جملة حله فرادى وبالعكس فربما يصح حل الشيء مع غيره ولا يصح حله وحده كما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة أو ثلاثة وقد يصح حل زيد وحده ولا يصح حله مع غيره كما يصدق العشرة نصف العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف العشرين وإن اريد به الثاني فالقول بأن الشيء قد يحمل جملة ولا يحمل فرادى أو بالعكس معلوم البطلان بالضرورة (قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف المذكور في هذا الحد جنس بعيد لانه قديع بين قضيتين وبين مفردين كالإنسان والفرس وبين قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ما عداه من الاختلافات والاختلاف بين القضيتين قد يكون بالإيجاب والسلب وقد يكون لا بالإيجاب والسلب كما إذا كان بالعدول والتحصيل والاهمال والحصر فخرج بقوله بالإيجاب والسلب ما عداه والاختلاف بالإيجاب والسلب يكون نارة بحيث يقتضى صدق أحدهما وكذب الأخرى وأخرى بحيث لا يقتضى ذلك بل لو كان أحدهما صادقه والأخرى كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بقراط طيب وجالينوس ليس بطيب فاحتز بالحقيقة المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف المقتضى لصدق أحدهما وكذب الأخرى أما أن يقتضى ذلك لذاته أى يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق أحدهما وكذب الأخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فإن السلب والإيجاب فيهما لما كانا واردين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب أحدهما وصدق الأخرى وأما أن لا يقتضى لذاته بل بواسطة كإيجاب قضية مع سلب لازمة المساوى كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فإن اختلافهما انما يقتضى افتراقهما في الصدق والكذب لذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الأخرى فخرج هذا بقوله لذاته وحيث انطبق الحد على المحدود لا يقال امثال هذا الاختلاف خرجت بقيد الإيجاب والسلب لانها اختلافات بغير الإيجاب والسلب فيكون قيد لذاته مستدرصا لانا نقول كل قيد يقيد به تعريف انما يخرج ما ينافى ذلك القيد لاما بغيره والالم يمكن إيراد قدين في تعريف فانه لو اورد قيد ان اخرج كل منهما الآخر فليزم جمع المتنافيين في تعريف واحد وانه محال وعلى هذا لم يخرج بقيد الإيجاب والسلب الا ما لا يكون بالإيجاب والسلب لاما يكون بهما وبشيء آخر ايضا لو اخرج بهذا القيد كل اختلاف بغير الإيجاب والسلب خرج عن التعريف الاختلاف في الكم والجهة الذي هو شرط وبطلانه ظاهرا ثم انه ربما يقع في عبارتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق أحدهما وكذب الأخرى وحيث يكون لذاته عائدا الى الصدق لالى الاختلاف اذ لا معنى له وتزد عليه الكلمتان كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) فانهما مختلفان بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى صدق أحدهما لذاته كذب الأخرى ضرورة انه اذا صدق كل (ج ب) كذب لا شيء من (ج ب) وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق إحدى الكلمتين كذب الأخرى لذاته بل بواسطة اشتمالها على نقيض الأخرى فقد رجع العبارتان الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاخصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يخرج عن الجمع فيقول المراد التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بحثهم بالتناقض بين القضايا وان وجب ان تكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لاني عموم مباحثهم لان عموم مباحثهم انما يجب

الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق أحدهما كذب الأخرى فقولنا لذاته احتراز عن اختلاف القضية ولازمة المساوى بالإيجاب والسلب فانه يقتضى صدق أحدهما كذب الأخرى لذاته كقولنا هذا انسان هذا ليس بناطق وعكسه متن

ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض
يعتد به بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف الموقوف
على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العكس وانتاج
الاقبسة لاجرم اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا وندهوا في تعريفهم اياه على ذلك
(قوله وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذ روى في كل واحدة
منهما ما روى في الاخرى حتى يكون السلب رافعا لما اثبتته الايجاب فلا بد من اعتبار ثمانى وحدات
وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة
وحدة الجزء والكل ووحدة القوة والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما
في شئ منها كما يقال زيد قائم عمرو ليس بقائم اوزيد كاتب ولبس ببحار اوزيد ضاحك نهاري ولبس
بضاحك ليلا اوزيد جالس في السوق ولبس بجالس في الدار او الجسم مغرق للبصر بشرط
كونه ابيض ولبس بمغرق بشرط كونه اسود اوزيد اب لم يولد ولبس باب لم يولد او الزنجي اسود
اي بعضه ولبس باسود اي كله والحر مسكر اي بالقوة ولبس بمسكر اي بالفعل وتصدقان او تكذبان
واكتفى الفارابي بثلاث وحدات الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسام
القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات لثلاث لامتناع ثبوت شئ معين لآخر
في وقت وسلبه عنه في ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والكل فمدرجة تحت وحدة
الموضوع لاختلافه باختلافها فان الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود والزنجي
كله غير الزنجي بعضه ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافه
باختلافها فان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لبكر غير الاب لعمره والمسكر
بالقوة غير المسكر بالفعل وفي هذا المقام انظار اما اولافلان وحدة الزمان ايضا بتدرج تحت
وحدة المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك نهاري هو الضاحك نهاري وفي قولنا زيد لبس
بضاحك ليلا هو الضاحك ليلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوحدتين لا الثلاث لا يقال الزمان
خارج عن طرفي القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخلا
في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر
ولان تعلق الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشئ لا يصير ظرفا لآخر الا بعد تحققه فيكون
تعلق الزمان متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخلا في احداهما لكان
متأخرا عن نفسه بمراتب وانه محال لانا نقول تعلق المكان ايضا بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة
من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج وحدة
الزمان عنها واما ثانيا فلان تعلق بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص
بلا تخصص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية واما ثالثا
فلان منها ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشتعل بشرط بقاء
الدهن ولبس بمشتعل بشرط انتفاؤه ويمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة
النسبة الحكمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الايجابية التي ورد الايجاب عليها لانه
من اختلاف تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية لاختلافها باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة
الشئ الى احد المتغيرين غير نسبته الى الاخر وباختلاف المحمول اذ نسبة احد المتغيرين الى شئ
غير نسبة الاخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة احد الشئيين الى الاخر في زمان غير نسبته اليه
في زمان آخر وعلى هذا القياس في باقي الامور وتنعكس تلك القضية الى قولنا متى اتحدت النسبة
الحكمية اتحدت جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كفي في اخذ النقيض ان ينفي

وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات
واكتفى الفارابي بثلاث منها
وحدة الموضوع والمحمول
والزمان للعلم الضروري
باقتسامهما الصدق والكذب
اذ ذلك اما وحدة الشرط
والجزء والكل فيندرج تحت
احدة الموضوع ووحدة
المكان والاضافة والقوة
او الفعل تحت وحدة المحمول
لاختلافهما باختلافهما
ويمكن رد الكل الى وحدة
النسبة الحكمية لاختلافهما
عند اختلافهما ويعتبر ايضا
اختلاف الجهة لصدق
الممكنين وكذب الضروريتين
وفي المحصورات اختلاف الكم
ايضا لصدق الجزئين وكذب
الكلين متن

عين ما ثبت فالحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين تقيض تقيض فنقول الغرض
تحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها او اوازها المساوية لها حتى يكون عندهم
في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ويسهل استعمالها في العكس والاقبسة والمطالب العلمية
ثم مع هذه الشرائط يعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنتين كقولنا زيد كاتب بالامكان
زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضروريتين كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب
بالضرورة لا يقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجهة
في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا تثبت الكلية لانا نقول تقيض الموجهة رفعها
ولاخفاء في ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجهة بتلك الجهة على ما وقع عليه التنبية فيما قبل
فلا تكون الجهة محفوظة في التقيض ولما كان هذا المعنى كالمظهر نريد عليه بايراد الضرورة والامكان
على ضرب من التمثيل فان قلت ليس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطلقين الوقتيين
حتى صرح بان الدائمة كالكلية تقيضها الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالمهملية
محمولة على بعض الاوقات والوقعية كالشخصية فكما ان الثبوت لشخص معين يناقض السلب
عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فقد وجدنا قضية تقيضها من جنسها فكيف
ندعي اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا فنقول الكلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق
ليس من الجهات على ان التناقض بين الوقتيين مما ليس يثبت اصلا لا تقاسم الوقت الى اجزاء
يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الاخر اللهم الا اذا اخذنا النسبة بحسب الآن الذي
لا ينقسم لكون الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف او نقول المدعى اختلاف الجهة
في القضايا الثلاث عشرة لانها هي المبحوث عنها وما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة بل للثبوت
على الباقي وتفصيلها ان المتوافقين في الجهة من تلك القضايا متجهان في مادة اللادوام
اما من الدوام السبب وهي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان فكذلك الكذب قولنا
كل انسان او بعضه ضاحك يا حدى الجهات مع قولنا لاشئ من الانسان او ليس بعضه بضاحك
بتلك الجهة وامام السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فصدا
لصدق قولنا كل قر مخفف بالتوقيت لادائما مع قولنا لاشئ من القمر بمخفف بالتوقيت لادائما
وكذلك البواقي وهذه الشرائط تعم المخصوصات والمخصوصات والتناقض في المخصوصات
شرط آخر وهو الاختلاف في الكم اى في الكلية والجزئية لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين
حيث يكون الموضوع اعم فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شئ منه بانسان ويصدق بعض الحيوان
انسان وليس بعضه بانسان لا يقال تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فانه لو اتحد يستحيل
صدقهما لانا نقول انما في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع امر خارج
عن مفهومها فلا يعاب به (قوله والقضية البسيطة تقيضها بسيط) لما بين شرايط التناقض
منها على كيفية اخذ التقيض على الاجال اراد ان يذكر تقيض قضية قضية على سبيل التفصيل
لتحصيل الاطاحة التامة والقضية ان كانت بسيطة فتقيضها بسيط لانه رفع نسبة واحدة فتقيض
المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض اوقات الذات والسلب في جميعها وهذا يدل
يتناقضان جرما وبالعكس اى السلب في بعض اوقات الذات يناقض الثبوت في جميعها وهذا يدل
على ان تقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة وما قبل انها كالمهملية محمولة على بعض
الاوقات حتى تساوى المطلقة المنتشرة وان غايرتها بحسب المفهوم ففيه نظر اذ ليس يلزم من صدق
الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شئ من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق
الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير

فالقضية البسيطة تقيضها
بسيط وهو رفعها فتقيض
المطلقة العامة الدائمة
وبالعكس اذا ثبتت في بعض
اوقات الذات يناقض السلب
في كلها وبالعكس وتقيض
الممكنة العامة الضرورية
او بالعكس لان الامكان هو
سلب الضرورة وتقيض
العرفية العامة الحينية المطلقة
المحكوم فيها بالثبوت والسلب
بالفعل في بعض اوقات وصف
الموضوع وتقيض المشرطة
العامة الحينية الممكنة المحكوم
فيها بالثبوت والسلب بالامكان
في بعض اوقات وصف
الموضوع والمركبة تقيضها
المفهوم المردد بين تقيض
جزئيتها فتقيض العرفية
الخاصة الحينية المطلقة
المخالفة او الدائمة الموافقة
وتقيض المشرطة الخاصة
الحينية الممكنة المخالفة او
الدائمة الموافقة وتقيض
الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة
الموافقة وتقيض المنتشرة
الممكنة الدائمة المخالفة
او الدائمة الموافقة وتقيض
اللازمة الدائمة الموافقة
او الضرورية الموافقة وتقيض
الممكنة الخاصة الضرورية
المخالفة او الموافقة وهذا ظاهر
في القضية الكلية مبن

فأرذلت إلى غير ذلك وتقبض الممكنة العامة الضرورية لأن الامكان العام سلب الضرورة
عن الطرف المخالف وسلب الضرورة عن الطرف المخالف يناقض اثباتها فيه وبالعكس أي تقبض
الضرورية الممكنة لأن تقبضها سلب الضرورة الموافقة وهو امكان عام مخالف وتقبض العرفية
العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض اوقات وصف
الموضوع كقولنا كل انسان نائم بالفعل حين هو انسان فتكون نسبتها إلى العرفية العامة نسبة
المطلقة المنتشرة إلى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يناقض السلب في بعضها
وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف يناقض الثبوت في بعضها وتقبض المشروطة العامة
الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت أو السلب بالامكان في بعض اوقات وصف الموضوع
كقولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالامكان في بعض صكونه مجنوناً ونسبتها إلى
المشروطة نسبة الممكنة إلى الضرورية وكان الضرورة بحسب الذات وسلبها بحسب ما يناقضان
لذلك الضرورة بحسب الوصف وسلبها بحسبه وهذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورة
مادام الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا لاجتماعهما على الكذب في مادة ضرورة لا يكون
لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة وبشرط كونه كاتباً ولا ينس
بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب واعلم نسي انه اخذها بشرط الوصف حيث عد
القضايا التي افرزها للبحث والنظر وان كانت مركبة لم يكن تقبضها بسيطاً بل يكون فيه
تركيب وذلك لأن المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب كان
تقبضها رفع المجموع لأن تقبض كل شيء رفعه ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فله
اولم يرتفع شيء منهما كان المجموع ثابتاً والمقدر خلافه فيكون تقبضها رفع احد جزئيهما اعني
احد تقبضي جزئيهما ثم لا يخلو اما ان يكون تقبضها احد تقبضي الجزئين على التعيين وهو باطل
لجواز كذب المركبة بالجزء الآخر فتجتمع هي واحد التقبضين المعين على الكذب او احدهما
لاعلى التعيين وهو المراد بالمفهوم المردد بين تقبض الجزئين لانه مفهوم يردد بين التقبضين ويقسم
اليهما فيقال احد التقبضين اما هذا واما ذلك وكيفية اخذ تقبض المركبة ان
تتحل إلى بسيطتها ويؤخذ تقبض كل منهما ويركب منفصلة مانعة الخلو من التقبضين هي تقبضها
لأن رفعها ان كان برفع جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان برفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما
وكيف كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مانعة الخلو فان قلت اذا كانت القضية
المركبة موجبة والمنفصلة ايضاً موجبة فلا يكونان مختلفين بالإيجاب والسلب فكيف تكون تقبضا
لها فنقول اطلاق التقبض عليها على سبيل التجوز والحقيقة انها مساوية لتقبضها ومن ههنا
يزول الاستبعاد من ان تقبض الجملات الشرطيات ولا بد ان تذكر ان ايجاب القضية المركبة
بإيجاب الجزء الاول وسلبها لسلبه فيكون الجزء الاول موافقاً لها في الكيف والجزء
الثاني مخالف لها وتقبضها بالعكس من ذلك اذا ذكرت هذا فاعلم ان العرفية الخاصة تحل
إلى عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقبض العرفية العامة الموافقة الحينية المطلقة
المخالفة وتقبض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقبضها اما الحينية المطلقة المخالفة
واما الدائمة الموافقة والمشروطة الخاصة فتتحل إلى مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
وتقبض المشروطة العامة الموافقة الحينية الممكنة المخالفة وتقبض المطلقة العامة المخالفة الدائمة
الموافقة فتقبضها اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة والوقعية تتحل إلى وقعية مطلقة
موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقبض الوقعية المطلقة الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها بسلب

الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض
سلب الضرورة بحسب ذلك الوقت فتقيضها اما الممكنة الوقفية المخالفة او الدائمة الموافقة
والمنشئة تحل الى منشئة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض المنشئة المطلقة الممكنة
الدائمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة
في وقت ما وسلبها في جميع الاوقات مما يتناقضان جزما فتقيضها اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة
الموافقة وعلى هذا يكون تقيض الوجودية الدائمة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وتقيض
الوجودية الاضروية الدائمة المخالفة والضرورية الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة الضرورية
المخالفة والضرورية الموافقة وهذا اى كون المفهوم المردد بين تقيضي الجزئين تقيضا ظاهرا
في القضية الكلية حسب ما ينشأه (قوله واما في الجزئية فلا تردد بين تقيضي الجزئين) واما المركبة
الجزئية فلا يكفي في تقيضها التردد بين تقيضي الجزئين لجواز كذب المركبة مع كذب تقيضي
جزئيهما فانه اذا اتفق في بعض المواد ان يكون المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع دائما ومسلوبا
عن الافراد الباقية دائما كقولنا بعض الحيوان انسان لادائما تكذب الجزئية المركبة لكذب اللادوام
وكل من تقيضي الجزئين اما الموجبة الكلية فلادوام سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فلادوام
ايجاب المحمول للبعض ولو بدل الدوام بالضرورة شمل النقص سائر المركبات الجزئية سواء كانت
لادائمة او اضرورية بل تقيضها كلية ينسب محمولها الى كل واحد واحد من افراد الموضوع
ايحياا او سلبا بحسب تقيضي جزئي المركبة وهو المراد بالترديد بين تقيضي الجزئين في كل واحد واحد
كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان اما انسان دائما وليس بانسان دائما وتشتمل على
ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد من الموضوع اما ان يثبت له المحمول دائما وليس يثبت ولا يخلو
اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دائما او يكون مسلوبا عن البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء
الثاني مشتمل على مفهومين وههنا طريق آخر في اخذ التقيض وهو ان يركب منفصلة مانعة
الخلو من هذه المفهومات الثلاثة فهي ايضا تساوى تقيضها وانما قلنا ان الحماية الكلية والمنفصلة
ذات الاجزاء الثلاثة تقيضها لانه يلزم من كذب المركبة صدقهما ومن صدقهما كذبهما على ما لا يخفى
وتحقيق المقام موقوف على اراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب الشرطيات ان الجملة قد يكون
شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك اذا حل على موضوع واحد امر ان متقابلا فان قدم الموضوع
على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد فالقضية جملة مشابهة بالمنفصلة وان اخرج عنها
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فهي منفصلة شبيهة بالجملة ثم الجملة والمنفصلة المنشأ بهتان
ان كانتا كليتين لم تتساويا لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا دائما
اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا لجواز خلوا الواقع عنهما يكون بعض العدد زوجا
وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد اما زوج واما فرد صدق
اما بعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس اذا ثبت هذا التمهيد فنقول المركبة ان كانت جزئية
كقولنا بعض (ج ب) لادائما يكون معناه بعض (ج ب) تارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس
كذلك اى ليس بعض (ج) بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد اما (ب)
دائما وليس (ب) دائما لانه لا لم يكن بعض من الابعاض بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى
كان كل (ج) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس (ب) ولا يكون (ب) اصلا فتقيض
المركبة الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة وكذلك ان كانت كلية فاننا اذا قلنا كل (ج ب) لادائما يكون
معناه كل واحد من (ج) فهو بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك
بل بعض (ج) اما (ب) دائما وليس (ب) دائما لكن لما لم تكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت

واما في الجزئية فلا تردد بين
شمول تقيضي الجزئين
لجواز كذبهما مع كذب
الجزئية الا دائما مثلا يكذب
ثبوت (ب) لبعض افراد (ج)
دائما وسلبه عن الباقى دائما
بل رد دب بين تقيضي الجزئين
في كل واحد واحد فان اردت
قضية تساوى تقيض الجزئية
مرددة بين كليتين قيدت
موضوع احد الشقين بالمحمول
فتقيض بعض (ج ب) لادائما
يساويه لاشئ من (ج ب) دائما
او كل (ج) هو (ب) فهو (ب)
دائما لانه مهما صدق الاصل
كذب هذا وهو ظاهر ومهما
كذب صدق لانه ان لم يكن
شئ من (ج ب) اصلا صدق
الشق الاول وان كان صدق
الشق والاصدق الاصل
فظهر من هذا انه ليس لشيئ
من القضايا المذكورة تقيض
من جنسها وان الموجبة
المركبة ليس تقيضها سلبا
محضا كما ان ايجابها ليس ايجابا
محضا فتقيض الموجبة منها
سلب وتقيض السلب ايجاب
من

كلية لم يكف في تقيض الجزئية المفهوم المردد بين تقيضي الجزئين اعني المنفصلة الكلية وحيث
سارتهما عند كونها جزئية كفي ذلك في تقيض الكلية فان قلت كان رفع المركبة الكلية برفع احد
جزئتيها لاعلى التعيين كذلك رفع المركبة الجزئية فيكون تقيضها ايضا احد تقيضي الجزئين
والا فالفارق فنقول المركبة الكلية مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية
بعينه فاننا اذا قلنا كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) فمفهومهما ليس الامفهوم قولنا كل (ج ب)
لادائما لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهومها مفهوم
الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فاننا قلنا بعض (ج ب) وبعض (ج ب) ليس
(ب) امكن ان لا يتحد موضوعهما بل يكون الايجاب لبعض والسلب عن بعض آخر بخلاف المركبة
الجزئية فان الايجاب والسلب فيها واردان على موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم
المركبة الكلية كان احد تقيضيهما تقيضا لهما وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين مفهوم المركبة
الجزئية لم يكن احد تقيضيهما تقيضا لهما وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
كان احد تقيضيهما اخص من تقيضيهما فجاز ان يرتفع الجزئية والاخص من تقيضيهما
فيمتنع ان يكون احد تقيضيهما تقيضا لهما وعلى هذا المعنى تبه بالمثل المضروب فان اردت
منفصلة تساوي تقيض الجزئية مرددة بين الكليتين قيدت موضوع احديهما يعني الموجبة بالمحمول
فتقيض قولنا بعض (ج ب) لادائما يساويه اما لا شيء من (ج ب) دائما او كل (ج ب) فهو (ب)
دائما لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لكذب جزئيهما فانه يصدق جزئيتان
على تقدير صدق الاصل احديهما بعض (ج ب) بالفعل وثانيتها بعض (ج) الذي هو (ب)
ليس (ب) بالفعل فتكذب تقيضا لهما الكليتان ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة
لانه اذا كذب فان لم يكن شيء من (ج ب) اصلا صدق لا شيء من (ج ب) دائما وهو احد
جزئي الانفصال وان كان شيء من (ج ب) صدق الجزء الثاني وهو كل (ج) الذي هو (ب)
دائما والا لصدق تقيضه وهو قولنا بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) فيصدق الاصل على تقدير
كذبه وانه محال هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع
الاصل والمنفصلة على الكذب كما في المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية فيها وكذا السالبة
الكلية اعني قولنا لا شيء من (ج) الذي هو (ب) دائما ضرورة استحالة سلب الباء دائما عن الجيم
الذي هو (ب) في الجملة وكذا الموجبة الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد نعم لو قيدت السالبة
بتقيض المحمول تم العمل وكذلك في السالبة الجزئية وكل ذلك ظاهر والسرفيدان الايجاب والسلب
في المركبة لما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذي ورد عليه الايجاب والسلب
وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول بتقيض المحمول تقييدا
حافظا للجهة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها سالبة تحصل جزئيتان مفهومهما
هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد تقيضيهما مساويا لتقيض الجزئية بالضرورة فالجواب
ان المفهوم المردد بين تقيضي الجزئين ان اريد به الجملة الشبيهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية
والجزئية اصلا وان اريد بالمنفصلة الشبيهة بالجملة فان اريد بتقيضي الجزئيتين تقيضا للقضيتين اللتين
هما جزاها فلا فرق ايضا وان اريد بهما تقيضا للكليتين في الكلية والجزئيتين في الجزئية فالفرق بين
على ما اوضحناه الان في اطلاق الجزئيتين على الجزئيتين مسامحة لان الجزئيتين اللتين لا يكتفي التزديد
بين تقيضيهما في تقيض الجزئية ليستا بجزئيتين لانهما جزاها يكتفي التزديد بين تقيضيهما في تقيضهما
فظهر مما ذكرنا انه ليس بشيء من القضايا المذكورة تقيض من جنسها وان الموجبة المركبة
ليس تقيضها سلبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا بل لما كانت مشتملة على موجبة وسالبة

كذلك يشتمل نقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون نقيض الموجبة منها اى من المركبة سلبا ونقيض السلب ايجابا وقد سبق الى بعض الخواطر انه يمكن تحصيل قضية بسيطة تساوى نقيض المركبة كلية كانت او جزئية لان كل مركبة يرجع الى قضية واحدة موجهة جهتها جهة الجزء الاول من المركبة بان يجعل موضوعها مقيدا بنقيض المحمول ومجولها عين المحمول ان كانت المركبة موجبة ويجعل موضوعها مقيدا بعين المحمول ومجولها نقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع بالفعل في غير اللازمورية والممكنة الخاصة وبالامكان العام فيها فيكون نقيض تلك القضية الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فقولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب ب) بالفعل اذ معنى اللادوام لاشئ من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس (ب) وانه (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو لا (ب ب) بالفعل فيكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض (ج) الذي هو لا (ب ب) دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب) هو لا (ب) بالفعل لان معنى اللادوام كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل فنقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هو لا (ب) دائما يساوى نقيضها وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج) ليس (ب ب) بالفعل فيساوى نقيضه نقيضه وهو قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هو لا (ب) بالفعل فيساوى نقيضه قولنا لاشئ من (ج ب) بلا (ب) دائما ثم عدد من فوائد هذا الطريق ان برهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف ما ذكره فانه لا يتم الا بابطال قضيتين او ثلث وهذا في الكليات سهو لجواز ان يكون المركبة الكلية كاذبة ويكذب معها الجزئية التي جعلها مساوية لنقيضها اما في الايجاب فلانه اذا كان (ج ب) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا (ب) في آخر و (ط ب) دائما فيكذب قولنا كل (ج ب) لادائما لدوام الباء لبعض افراد (ج) وهي افراد (ط) ويكذب ايضا الجزئية القائلة ليس بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) دائما لان كل (ج) الذي هو ليس (ب) اعني افراد (د ب) بالفعل واما في السلب فلانه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد الباقية بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية لدوام سلب الباء عن بعض افراده والجزئية ايضا لان كل (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل ونشأ الغلط ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لا تساوى الموجبة التي جعلها راجعة اليها لان موضوعها لما قيد بنقيض المحمول او المحمول صار اخص من موضوع المركبة فصدق المركبة وان امتلزم صدقها لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد الاخص الا انه لا ينعكس اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد الاعم واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة فلما ساوت الموجبة الجزئية المذكورة لانه اذا صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما يصدق على بعض (ج) انه (ب) وليس (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) بالفعل وبالعكس لان بعض (ج) اذا كان متصفا بليس (ب) و (ب ب) بالفعل يصدق بعض (ج ب) لادائما وكذلك في السالبة كان نقيضها مساويا لنقيض المركبة الجزئية ولتزدده بياننا فنقول مهما صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما كذب لاشئ من (ج) ليس (ب ب) دائما لانه لو كان (ب) مسلوبا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده في الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف ومهما كذبت صدقت والالصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) بالفعل وهو مفهوم المركبة الجزئية هذا ايضا خلف وكذا متى صدق ليس

بعض (ج ب) لادائما كذب لاشي من (ج) الذي هو (ب) لا (ب) دائما فانه لو كان لا (ب) مسلوبا
عن جميع افراد (ج) الذي هو (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده وقد كان ثابتا لوجود البعض
بحكم اللادوام ومتى كذب صدق والصدق بعض (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل وهو مفهوم
الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي) وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر
مستبقيا للكيف والصدق بحالهما فقد اعتبر في التعريف قيود الاول طرفا القضية وهو اولي
من الموضوع والمحمول كما ذكره بعضهم لشعوله عكس الجليات والشرطيات وههنا سؤال
وهو ان يقال ان اريد بهما طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس الجليات اصلا
لان الطرفين بالحقيقة فيهما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس تبديل ذات
الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف
الموضوع وان اريد طرفاها في الذكري لم يلزم ان يكون للمنقصلات عكس لان تبديل طرفيها
في الذكر متحقق والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوي اي تبديل تغيير المعنى وحيث
لا يتغير معنى المنقصلة بحسب التبديل اذ معناها المعادة بين الشئين سواء جرى فيها التبديل
اولا لم يعتبر التبديل فيها فكانه لا تبديل الثاني بقاء الكيفية اي ان كان الاصل موجبا كان العكس
موجبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل هناك شئ آخر وهو انهم
تصفحو القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الا موافقة في الكيف الثالث
بقاء الصدق وانما اشترطوه لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون
المزوم صادقا واللازم كاذبا ولا يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون المزوم كاذبا واللازم صادقا
وفي التعريف نظر لاتقاضه بما يصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق
فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسها له والجواب ان المراد ببقاء الصدق ليس
ان الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق صدق
العكس معه لاهذا القدر اعني المعية المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال ولقد صرح بالغايتين
من عرفه بانه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بالآخر مع حفظ الكيفية
على وجه اللزوم وههنا نظرا عام وهو الاتقاض بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل
بطريق اللزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يقال السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة الممكنة
وان لزمتهما والاولى ان يقال انه تبديل كل من طرفي القضية بالآخر تبديلا مغيرا لمفهومها حافظا
للكيف يلزمها لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفاسير لا يطابق استعمالهم فانهم
يطلقون العكس على القضية لا على التبديل لانا نقول لانهم لا يطلقون العكس الاعلى
القضية بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
والوجوديتان والوقتيتان) قد علمت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية تلزم الاصل
بطريق التبديل وهكذا في انتاج الاقضية فلا بد فيهما من بيان اللزوم وهو استفاد من البرهان
وبيان ان الزائد غير لازم وهو استفاد من النقص اي الخلف في المواد وليقع البداية بعكس
الموجبات وان جرت العادة بتقديم السوالب لشرقيها وكون الانعكاس فيها اظهر لان عقدي
الوضع والجل فيها متحققان واذا جعلنا عقد الوضع حلا وعقد الجل وضعنا يتحصل مفهوم
العكس بادني تأمل بخلاف السالبة لجواز انتفاء عقد الوضع فيها فالموجبات سواء كانت كلية
او جزئية تنعكس في الكم جزئية لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حمل
الاخص على كل افراد الاعم واما في الجهة فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة تنعكس
مطلقة عامة لانا اذا قلنا بعض (ج ب) بالفعل كان معناه ان شئنا ما يوصف (ب) بالفعل يوصف

الفصل الثامن في العكس
المستوي وهو تبديل كل
من الطرفين بالآخر مستبقيا
للكيف والصدق بحالهما
من

اما الموجبات والوجوديتان
والوقتيتان والمطلقة العامة
بانه كمية كانت تنعكس جزئية
في الكم لاحتمال كون المحمول
اعم ومطلقا اما في الجهة
لوجوه الاول ان تفرض الجيم
الذي هو الموضوع (د) (فد)
هو (ب) وانه (ج) فبعض
(ب ج) بالاطلاق من الثالث
الثاني ان يضم نقيض العكس
الى الاصل لينتج سلب الشئ
عن نفسه دائما من الاول الثالث
ان يعكس نقيض العكس
ليرتد الى الاصل او ضده
من

(بب) بالفعل فذلك الشيء يكون موصوفاً (بب) بالفعل (ويج) بالفعل ايضاً فبعض (ب) بالفعل
 (ج) بالفعل واستدل عليه بثلاثة وجوه الاول افتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع (د) (فدب)
 بالفعل لان القضية فعلية و (د ج) بالفعل لان ذات الموضوع لا بد ان يتصف بالعنوان بالفعل
 ينتج من الثالث بعض (بج) بالفعل وهو المطلوب فان قلت انتاج الشكل الثالث موقوف على عكس
 الصغرى ليرتد الى الاول فلو بين العكس بالشكل الثالث لزم الدورقة قول من بين الانعكاس بهذا
 الطريق لا يبين الانتاج به بل بطريق آخر نعم فيه سوء ترتيب لانه يبان بما لم يبين بعد والاولى
 ان لا يحال الى الشكل الثالث بل يقرر كما قررناه الثاني الخلف وهو ان يضم نقيض العكس
 الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه مثلاً متى صدق كل (ج) او بعضه (ب)
 بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا لصدق نقيضه وهو قولنا لاشي
 من (بج) دائماً فحمله كبرى واصل القضية صغرى لينتج بعض (ج) لیس (ج) دائماً وانه
 محال لوجود (ج) بناء على ايجاب الاصل والمحال اللازم اما من صورة القياس وهو محال لانه
 بين الانتاج او من مادته ولا يخلو اما من الصغرى وهو ايضاً محال لانها مفروضة الصدق
 او من الكبرى فهي محالة فيكون العكس حقاً او نقول المجموع من الاصل ونقيض العكس
 لما استلزم محالاً كان محالاً وانتفاؤه اما بانتفاء الاصل وهو باطل او بانتفاء نقيض العكس فيكون
 العكس صادقاً وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض (ج ب) صدق بعض
 (بج) ان صدقه يلزم صدق الاصل فلازم انه لو لم يلزم لصدق نقيضه لجواز صدقه مع عدم
 لزومه. وحيث لا يصدق نقيضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل اهم من ان يكون على وجه
 اللزوم والاتفاق فسلم لكنه لا يفيد المطلوب لان الاهم لا يدل على الاخص لانا نقول المراد
 اللزوم وهو متحقق لان العكس لو لم يكن ممتنع الانفكاك عن الاصل جاز انفكاكه عنه فيجوز
 صدق نقيضه معه والاجاز خلو الشيء عن النقيضين لكن صدق نقيضه معه محال وجواز
 المحال محال او نقول صدق نقيض العكس مع الاصل ممتنع فيكون الاصل ممتنع الصدق بدون
 العكس ولا يعني باللزوم الا هذا القدر او نقول المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل
 والا يمكن صدق نقيضه معه لكنه محال لاستلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يعكس
 نقيض العكس ليرتد الى نقيض الاصل ان كان جزئياً او ضده ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل (ج)
 او بعضه (ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فيصدق لاشي
 من (بج) دائماً وينعكس الى لاشي من (ج ب) دائماً على ما سيجي وقد كان كل (ج) او بعضه
 (ب) هف والتقریب فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم نقيض العكس ممتنع لاستلزامه
 اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئياً فظاهر واما اذا كان كلياً فلاستلزامه
 الجزئي فيمتنع صدق الاصل مع نقيض العكس فيمتنع صدقه بدون العكس وهو المعنى باللزوم
 اذ قد بين الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك في البواقي اما لجريان الوجوه الثلاثة فيها
 واما لان المطلقة العامة اعمها ولازم الاعم لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائد ان الوقتية
 الكلية اخصها وهي لا تنعكس الى الاخص من المطلقة كالحنية لجواز الشاق بين وصفي
 المحمول والموضوع فلا يصدق وصف الموضوع على ذات المحمول حين اتصافه
 بوصف المحمول كقولنا كل متخسف مضي بالتوقيت دائماً ولا يصدق بعض المضي متخسف
 حين هو مضي وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاخص وقيل فيد الوجود دائماً لا يتهدى
 الى العكس لانه اما سالبة مطلقة او سالبة ممكنة وهما لا تنعكسان فلا دخل لقيد الوجود
 في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها مع غيرها لجواز

ان يقتضي خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصيتين نعم انعكاس القضية مستلزم لانعكاسها
مع غيرها ضرورة ان لازم الجزء لازم الكل (قوله والدائمتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية
حينية) الدائمتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية حينية اما الدائمتان فلان مفهومهما
ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت له في الجملة
ان المراد ما صدق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يجتمعان على ذات واحدة
في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول فاصدق عليه
وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العامتان
فلانه قد حكم فيهما بيان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يجتمعان على ذات
واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فاصدق عليه وصف
المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف
الموضوع ولا تنعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية اذ ليس لنا فيها الا ان وصف المحمول
ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا انه متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول
حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تمسك في ذلك بالوجوه الثلاثة
وانبشها في العرفية العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج ب) مادام
(ج) صدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لانا نفرض ذات الموضوع (د) (فدب) و (دج) في بعض
اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و (دج) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (دج)
بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه
(ب) فان قلت المقدمة القائلة (د ج) بالفعل مستدركة لانه يكفي ان يقال لما كان (دب) و (ج)
في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس
فنقول بيان ان (دب) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان (دب) مادام (ج)
وهو لا يستلزم ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (د ب) مادام (ج)
ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) وكأن هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكناها لتحصيل مفهوم
القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قروها في صورة قياس من الثالث وهي ليست
من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفاء وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض
(ب ج) حين هو (ب) لصدق لاشي من (ب ج) مادام (ب) فتجعله كبرى لصغرى الاصل لينتج
بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وثالثها العكس وهو ان ينعكس لاشي من (ب ج) مادام
(ب) الى قولنا لاشي من (ج ب) مادام (ج) وقد كان بعض (ب ج) مادام (ج) هف واذا لم هذا العكس
العرفية لم البواقي لا طراد الوجوه فيها اولان لازم العام لازم للاخص واما بيان عدم الزائد فلان الاخص
منها وهو الضرورية لا ينعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية لجواز انفكاك وصف الموضوع
عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضاحك انسان
بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض اوقات كونه انسانا واما الخاصتان
فتنعكسان حينية لادائمتة لانه قد حكم فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع
وليس بثابت لذات الموضوع دائما فهما يجتمعان على ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول
صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن الم يصدق وصف المحمول
دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم
بدوام وصف الموضوع فلو دام وصف الموضوع للذات لدام وصف المحمول له وقد فرضناه
لادائمتة هف فيصدق ان ما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض

الدائمتان والعامتان ينعكس
كل منهما جزئية حينية بالوجوه
المذكورة والخاصتان تنعكسان
جزئية حينية لادائمتة اما الجزئية
الحينية فلما مر في العامين
واما اللا دائمة فلان ذلك
البعض من (ب) الذي هو (ج)
حين هو (ب) ليس (ج)
بالاطلاق والالكان (ج) دائما
فيكون (ب) دائما وقد كان
(ب) لادائمتة من

اوقات وصف المحمول لادائما واحتج على ذلك اما على لزوم الحينية فبالوجوه المذكورة او بان لازم
 الاعم لازم الاخص واما على اللادوام فبان ذلك البعض الذي هو (ج) حين هو (ب) لبس
 (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما فيكون (ب) دائما الدوام الباء بدوام الجيم وقد كان (ب) لادائما
 فيصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لادائما وهذا يحمل ما فصلناه (قوله واما الممكنتان
 فلا تنعكسان) الممكنة العامة والخاصة لا تنعكسان لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له
 وصف الموضوع بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات يثبت له
 وصف المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان الممكن
 ربما لا يخرج الى الفعل اصلا ويذهب على هذا المعنى بانه ربما امكن صفة انوعين تثبت لاحدهما
 بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق النوع
 الثاني على ما صدق عليه الوصف بالفعل لان كل ما صدق عليه الوصف بالفعل فهو النوع
 الاول مثلا من كوب زيد ممكن للفرس والحمار ثابت للفرس فقط فيصدق كل حمار من كوب زيد
 بالامكان ولا يصدق بعض من كوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات
 لصدق قولنا لاشي من من كوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة اذ يصدق كل من كوب زيد
 بالفعل فهو فرس ولا شي من الفرس بحمار بالضرورة وتمسك من ذهب الى انعكاس
 الممكنتين ممكنة عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب)
 بالامكان (د) (فدب) بالامكان و (ذ نج) بالفعل فبعض (ب ج) بالامكان والخلف فانه لو لم يصدق
 بعض (ب ج) بالامكان صدق لاشي من (ب ج) بالضرورة فتجعل كبرى الاصل ليتيج بعض
 (ج) لبس (ج) بالضرورة والعكس فان لاشي من (ب ج) بالضرورة ينعكس الى لاشي
 من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالامكان هف واجيب عن الاولين بجمع اثنا عشر صغرى
 الممكنة في الاول والثالث وعن الثالث بجمع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وربما
 يستدل عليه بانه كما صدقت الممكنة امكن صدق المطلقة وكما امكن صدق المطلقة امكن صدق
 عكسها المطلقة فكما صدقت الممكنة امكن صدق عكسها المطلقة وكما امكن صدق عكسها
 المطلقة صدقت الممكنة العكس واجيب عنه بان بين امكان الصدق وصدق الامكان فرقا
 فان امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع واتصافه بالوصف العنواني بالفعل
 بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع وامكان اتصافه بالوصف العنواني كاف
 فيه فقد امكن ان يصدق كل عنقاء طائر ولا يصدق كل عنقاء طائر بالامكان والتحقيق يقتضي انها
 متغايران في المفهوم متلازمان اما تغايرهما فلان صدق الامكان امكان عرض له الصدق وامكان
 الصدق صدق عرض له الامكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمهما فلان صدق امكان النسبة معناه
 انها لم يمتنع ان يكون ومتى لم يمتنع ان يكون امكن ان يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك
 متى امكن صدق النسبة لم يمتنع تلك النسبة في نفسها فانها لو امتنعت لما امكن صدقها وعدم امتناع
 النسبة امكانها فان قلت لبس ثبوت المحمول للموضوع ممكننا حال عدم المحمول وثبوت المحمول
 حال عدمه ممتنع وكذلك امكان الحوادث متحقق في الازل مع امتناعه في الازل ففي الصورتين
 يثبت الامكان دون امكان الثبوت فنقول امتناع ثبوت المحمول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع
 بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث متحقق في الازل كذلك امكان وجوده
 في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه
 واما ما ذكره من المثال فان لم يكن للمنعاء وجود في زمان ما اصلا فلا امكان صدق ولا صدق
 امكان وان كان له وجود في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلية فهناك صدق امكان وامكان
 صدق واما الجواب عن الدليل فهو انه مبني على استلزام امكان الاصل امكان العكس وستسمع

واما الممكنتان فلا تنعكسان
 لجواز امكان صفة لنوعين
 تثبت لاحدهما فقط فتحمّل
 تلك الصفة على النوع الثاني
 بالامكان مع امتناع حله على
 ماله تلك الصفة احتجوا
 بالوجوه الثلاثة المذكورة
 في المطلقة العامة وجواب
 الاول والثاني بجمع اثنا عشر
 الصغرى في الاول والثالث
 وجواب الثالث بجمع انعكاس
 السالبة الضرورية ضرورية
 متن

ما فيه عن قريب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا شك في انعكاس
 الممكنتين ممكنة عامة لانتهاض الوجوه المذكورة حيث لا تحتاج الصغرى الممكنة في الاول والثالث
 للاندراج اليين ولا انعكاس السالبة الضرورية كنفسها اما اذا اخذناه بالفعل كما هو رأى الشيخ
 فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر
 او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس الممكنتان ممكنة لانه قد يصدق في كل ما يتصف (بج)
 بالفعل في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق في بعض ما يتصف (بب) بالفعل في نفس
 الامر فهو (ج) بالامكان لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس
 السالبة الضرورية كنفسها وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس
 الامر بل اعم من الوجود والفرض العقلي على ما صرح الشيخ به يتبين انعكاس الممكنة ممكنة
 لان معناها ان ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان ولا شك
 ان ما هو (ب) بالامكان مما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان بقي بالقوة دائما فهناك شئ قد اجتمع
 فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان فبعض ما يمكن ان يكون
 (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم العكس والنقض مندفع
 ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض ما يفرضه العقل انه مركب
 زيد بالفعل فهو حار بالامكان وكذلك تنعكس السالبة الضرورية كنفسها وتنتج الممكنة
 في الاول والثالث وايانه موضع سنكلم فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر قيد الفعل
 في الموضوع بحسب الفرض فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر
 او بحسب الفرض فان اعتبر بحسب الفرض لم يناقض المطلقة الدائمة لان فرض الشئ
 او السلب بالفعل لا ينافي السلب والايجاب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر
 وان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس المطلقات مطلقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب)
 في نفس الامر لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض
 العقلي لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تبين انعكاس المطلقات مطلقة
 بطريق العكس لاننا نقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يتبين انعكاس الدائمة دائمة لانا
 اذا قلنا لاشئ من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شئ من (ب) بالامكان (ج) دائما والصدق بعض (ب)
 بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج
 بعض (ب) بالامكان ليس (ب) دائما لم يلزم خلف اصلا على ان الشيخ جزم بانعكاس المطلقات
 مطلقة وانعكاس السالبة الدائمة كنفسها لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه
 انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتشويش ما ووجه التغصني
 عن هذا الاشكال انك قد عرفت ان الضرورية الذاتية ان فسرت بالمعنى الاعم ساوت الدوام
 والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون اخص من الدوام والامكان اعم من
 الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام لا ينفك عنهما في الكليات والعلوم لا يبحث
 عن الجزئيات فالشيخ فرق تارة بينهما لاعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا
 الضرورة بالدوام في عدة مواضع وبالعكس نظرا الى مساواتها بالمعنى الاعم اياه بحسب الامر نفسه
 او جريا على طريقة القوم فحيث حكم بانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة كنفسها انما لاحظ
 نفس الامر او اراد متابعة القوم وحيث حكم بانعكاسها ممكنة اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر سقوط
 تشنيع المتأخرين عليه لو فوج الخبط في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع ولم يغير
 احكامه بل الخبط انما هو في كلامهم لانهم اخذوا الضرورة بالمعنى الاعم ولم يحافظوا عليه

واما السوالب الكلية فالعامتان
والدائمة تنعكس كنفسيها بالوجوه
بالوجوه المتقدمة والضرورية
تنعكس دائمة لا ضرورية
لما ذكرنا في عدم انعكاس الممكنة
الموجبة والخاصتان تنعكسان
حامين مع قيد اللادوام
في البعض والاثبت الدوام
في الكل وانعكس الى الاصل
دائمة هذا خلف ولا تنعكسان
كنفسيهما الصديق قولنا لاشي
من الكاتب بساكن مادام
كاتباً دائماً مع كذب قوائمه
لاشي من الساكن بكاتب
مادام ساكناً دائماً لان بعض
الساكن ساكن دائماً كالارض
وان اريد باللا دوام لبس
اللا دوام في كل واحد بل
في الكل انعكسا كنفسيهما او اعلم
مراد المتقدمين حيث قالوا
بانعكاسهما كنفسيهما متن

في الاحكام على ما سبقت الاشارة اليه فيرجع الشئ بحدافيره عليهم (قوله) واما السوالب الكلية
فالعامتان (السوالب اما كلية او جزئية اما الكليات فالعامتان والدائمة تنعكس كنفسيها بالوجوه
الثلاثة المذكورة وتقرريرها في العرفية العامة انه متى صدق لاشي من (ج ب) مادام (ج) وجب
ان يصدق لاشي من (ب ج) مادام (ب) والاصل صدق تقيضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب)
فنضمه الى الاصل حتى يتج بعض (ب) لبس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض
على تقدير صدق تقيض العكس او انعكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشي
من (ج ب) مادام (ج) هف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السوالب
لان محصله تصير عقدي الوضع والحمل عقدي حمل وعقد الوضع لبس بلازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في تقيض عكسها لكن هو طريق العكس بعينه وتقرريرها في الدائمة على هذا
القياس وفي المشروطة العامة لا يتم على مذهب المصنف اما الخلف فلعدم انتاج الصغرى
الممكنة الحينية في الشكل الاول واما العكس فلعدم انعكاسها وكيف والتقص قائم اذ يصدق
في المثال المضروب لاشي من مر كوب زيد بحمار بالضرورة مادام مر كوب زيد ولا يصدق لاشي
من الحمار بمر كوب زيد بالضرورة مادام حمارا لصدق تقيضه وهو بعض الحمار مر كوب زيد بالامكان
حين هو حمار بل الصواب التفصيل الذي سبشير اليه في آخر المخططات وهو ان المشروطة ان فسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسيها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول
حينئذ متحققة ضرورة ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع واذ تحقق المناقاة بين الوصفين
ففي تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول
ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام
الوصف فلا تنعكس كنفسيها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع يتلقى وصف المحمول في جميع
اوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على
شيء انتفاء الاخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متافين في ذات الموضوع
ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما
لا يستلزم الاخر لجواز ان يكون ذات المحمول مغايرا لذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم
الاصل هناك مناقاة ما صدق عليه مر كوب زيد بالفعل ووصف الحمار مادام مر كوب زيد ولا يلزم
الامنافاة من كوب زيد ووصف الحمار في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه انه مر كوب زيد بالفعل وهو
لا يستلزم المناقاة بين ذات الحمار وبين وصف مر كوب زيد وهكذا لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف
لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه منافا لوصف المحمول ولا يستلزم هذا الامنافاة
بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف
الموضوع مثلا اذا فرضنا ان لاحار في الواقع الا الدهن يصدق لاشي من الحار يجامد بالضرورة
مادام حارا ومفهومة المناقاة بين وصف الحار والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن
ولا يستلزم المناقاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان
والضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية اما انعكاسها الى الدائمة فلوجوب استلزام الخاص لما يستلزمه
العام او لجران الوجوه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس ضرورة فلانه يصدق في المثال المشهور
لاشي من مر كوب زيد بحمار بالضرورة ويكذب لاشي من الحمار بمر كوب زيد بالضرورة لصدق
بعض الحمار مر كوب زيد بالامكان والسفر في ذلك ان الممكنة تقيض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة
ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالبتان الضروريتان متلازمتين تلازمت

الجزئيتان الموجبتان الممكنتان لا محالة والخاصتان تنعكسان عامتين مع قيد اللادوام في البعض اما
انعكاسهما الى العامين فلا وجوه المذكورة اولان لازم الاعم لازم للاخص واما اللادوام في البعض فلان
لادوام الاصل دال على مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة موجبة جزئية والادوام
في البعض عبارة عنها وبيانها بالوجوه الثلاثة ممكن كما يمكن في انعكاس المطلقة بلافراق وبينه
المصنف بطريق العكس وهو انه لو قيد اللادوام في البعض اي بعض (بج) بالاطلاق لثبت الدوام
في الكل اي لاشي من (بج) دائما وينعكس الى شئ من (ج) دائما وقد كان لادوام الاصل كل (ج) ب)
بالاطلاق هف ولا تنعكسان كنفسيهما الى عامتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لاشي من
الكاتب بساكن مادام كاتبه دائما ويكذب لاشي من الساكن يكاتب مادام ساكنا دائما لكذب اللادوام
وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لصدق بهن الساكن ليس بكاتب دائما فان من الساكن ما هو ساكن
دائما كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد بين انها لا تنعكس كلية فالحاجة
الى هذا البيان فنقول لاحتمال ان انضم الموجه الكلية الى قضية اخرى يوجب انعكاسها كلية
كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ضمت الى احدي العامين اوجب انعكاسها وذكرا القدماء انهما
تنعكسان كنفسيهما عامتين مع قيد اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان
احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي متفيا ولان الحكم فيما نحن بصدده
سلي كان معناه ان دوام السلب الكلي متفيا وانتفاء دوام السلب الكلي اما باطلاق الايجاب في الكل
او بدوام السلب في البعض واطلاق الايجاب في البعض وايضا كان فاطلاق الايجاب في البعض
متحقق ولا خفاء في انه متى تحقق اطلاق الايجاب في البعض اتى دوام السلب الكلي فبينهما
تلازم وتانيهما اثبات اللادوام في كل واحد وهو اطلاق الايجاب في الكل فمتى كان
المراد بلا دوام الاصل المعنى الثاني لم تنعكسا كنفسيهما لادائمتين في الكل لجواز الدوام في البعض
اما لو كان المراد المعنى الاول انعكسا كنفسيهما لانهما متى صدقتا صدق اللادوام في البعض
وينعكس الى لادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسيهما
لانها متى صدقتا صدق في العكس اللادوام في البعض صدق انتفاء دوام السلب الكلي وهو مفهوم
الاصل والى هذا اشار بقوله وان اريد بالادوام اي لادوام الاصل ليس اللادوام في كل واحد وهو
المعنى الثاني بل اللادوام في الكل اي انتفاء الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا يكاد
يتجه انعكسا كنفسيهما ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه (قوله واحتج الامام على ان الدائمة
لا تنعكس كنفسيهما) ذكر الامام في المختص ان السالبة الدائمة لا تنعكس كنفسيهما محتججا عليه
بان الكتابة غير ضرورية للانسان في وقت ما لصدق قولنا لاشي من الانسان يكاتب بالامكان في وقت
وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكنا في كل وقت والازم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي فاذا سلب الكتابة عن الانسان ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال
فلنفرض وقوعه حتى يصدق لاشي من الانسان يكاتب دائما فلو انعكست السالبة الدائمة لزم صدق
لاشي من الكاتب بانسان دائما وهو محال وهذا المحال لا يلزم من فرض وقوعه الممكن فهو من الانعكاس
فيكون محالا وجوابه ان الازم ان المحال ان لا يلزم من فرض وقوعه الممكن يكون ناشئا من الانعكاس فان
من الجائر ان لا يكون لازما من شئ منهما بل من المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماعهما محالا وهو
ضعيف اما ولا فلان المحال لولزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالا فلا ينعكس الاصل
واما ثانيا فلان كل مجموع يكون احد جزئيه واجب التحقق يكون الجزء الآخر لازما للهية الاجتماعية
ضرورية انه كلما تحقق تحقق المجموع فلو وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذي تحقق

واحتج الامام على ان الدائمة
لا تنعكس كنفسيهما بان الكتابة
ممكنة للانسان فامكن سلبها
عنه دائما فلو وقع هذا الممكن
مع انعكاس السالبة الدائمة
دائمة لصدق لاشي من
الكاتب بانسان دائما هذا محال
وام يلزم من فرض الممكن فهو
من الانعكاس وجوابه انه قد يلزم
من اجتماعهما فان الممكنين
قد يمتنع اجتماعهما من

المجموع فالمحال لو كان لازما من المجموع لاستحال وقوع الممكن لاستحالة الملزوم باستحالة اللازم نعم لو كان المجموع من امرين ممكنين جازان ينشأ المحال من المجموع وفيه منع لطيف واما ثالثا فلانه يمكن اراد الشبهة بحيث يدفع الجواب وذلك من وجهين الاول او انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق عكسها ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم والثاني باطل لان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما ممكن مع ان عكسه وهو لاشئ من الكاتب بالانسان دائما متنع الصدق لصدق بعض الكاتب انسان بالضرورة فان قلت لانم انه ليس بممكن صدق العكس واما قولنا بعض الكاتب انسان بالضرورة فهو ليس بقيضا لامكان صدق العكس فان تقبض امكان الصدق ضرورة الصدق لصدق الضرورة فنقول ضرورة الصدق وصدق الضرورة متلازمان لامر الثاني لو كانت السالبة الدائمة تنعكس كنفسها لكان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس الا هذا والثاني متنع لانه اذا فرض صدق قولنا لاشئ من الانسان بكاتب دائما لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجزئية صدق قولنا ليس كلما فرض صدق السالبة يصدق عكسها وحيث تكذب الملازمة الكلية لا يقال لوصح هذا البيان لان لا تنعكس قضية اصلا اما الموجبة فلانه لو فرض صدق قولنا كل انسان حجير لا يصدق عكسه وهو بعض الحجر انسان واما السالبة فلانه لو فرض صدق قولنا لاشئ من الحيوان بالانسان بالضرورة لا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان لاننا نقول لانم انه لو فرض صدق الموجبة والسالبة المذكورتين لم يصدق عكسهما غاية ما في الباب ان عكسهما محال في نفس الامر لكن الاصل ايضا محال والمحال جازان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا في السالبة الدائمة فاننا ان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لا يقال لانم كذب العكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة لاننا نقول العكس محال لانه يصدق بالضرورة بعض الكاتب انسان فلو كان هذا المحال ناشئا من ذلك التقدير كان ذلك التقدير محالا وقد بينا امكانه والجواب الرفع للجواب الشبهة ان الامكان انفسه سلب الضرورة المتحققة في جميع اوقات الذات فلانم ان سلب الكتابة عن جميع افراد الانسان دائما ممكن لانه متنع بالغير والمتنع بالغير دائما ينافي الامكان بهذا المعنى فان قلت ضرورة استحباب الكتابة المتحققة في سائر الاوقات مسلوقة عن كل فرد من الافراد دائما واللايت ضرورة المتحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد ممكنا دائما فيمكن لاشئ من الانسان يكاتب دائما فنقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب والمطلوب امكان الدوام وهو غير لازم وانفسه سلب الضرورة التي منشؤها الذات فسلم ان سلب الكتابة عن جميع افراد الانسان دائما ممكن لكن لانم انه لا يستلزم فرض وقوعه محالا غاية ما في الباب انه لا يستلزم المحال بل ينظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال بالنظر الى ذاته عند استلزامه المحال اصلا بل هو استلزامه المحال بحسب الغير وهكذا نقول في التقرير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلانم امكان دوام سلب الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلانم ان امكان الملزوم مستلزم لامكان اللازم وان امكانه لا يستلزم محالا فان وجود الواجب مستلزم لوجود المتعطل الاول فعدمه يكون مستلزما لعدم الواجب بحكم عكس النقيض مع ان الملزوم ممكن في ذاته (قوله واحتجوا على انعكاس السالبة الضرورية) احتجوا على ان السالبة الضرورية تنعكس كنفسها بانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة فليصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والصدق بعض (ب ج) بالامكان فنضمه الى الاصل لينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة او انعكسه الى بعض (ج ب) بالامكان وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد عرفت جوابيهما وهو ان الصغرى الممكنة لا ينتج في الاول والموجبة الممكنة لا تنعكس اصلا وبانا اذا قلنا

واحتجوا على انعكاس السالبة الضرورية ضرورة بالوجوه الثلاثة وقد عرفت جوابيهما وبيان المناقاة انما يتحقق من الجانبين وجوابه ان المناقاة في الاصل بين ذات الموضوع ووصف المحمول والمطلوب في العكس هو المناقاة بين ذات المحمول ووصف الموضوع فاني احدهما عن الآخر متنع

لاشيء من (ج ب) بالضرورة كان معناه ان الجيم مناف للباء والمنافاة انما تتحقق من الجانبين فيكون الباء ايضا منافيا للجيم فلاشيء من (ب ج) بالضرورة وجوابه ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم ووصف الباء ومفهوم العكس المنافاة بين ذات الباء ووصف الجيم فإين احدهما من الآخر لا يقال الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع الاجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم ان يكون ذات (ب) مغايرا لذات (ج) لانه لو كان ذات (ب) عين ذات (ج) في الجملة و (ب) صادق على ذات (ب) يلزم ان يكون (ب) صادقا على ذات (ج) وقد فرض امتناع اجتماعهما واذا ثبت ان ذات (ب) ليس ذات (ج) امتنع اتصافه (ب ج) لانه او اتصف (ب ج) كان ذات (ب) عين ذات (ج) وقد ثبت انه ليس عينه هف لانا نقول لانفسنا ان ما ليس بذات (ج) يمتنع الاتصاف (ب ج) وهذا لان الحكم في الاصل المنافاة بين ذات (ج) بالفعل ووصف (ب) ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا يكون ذات (ج) بالفعل وان ذات (ب) يمتنع الاتصاف (ب ج) بالفعل لانه يمتنع الاتصاف (ب ج) مطلقا واعتبر المثال المضروب فان المنافاة متحققة بين ذات مركوب زيد بالفعل والحار واللازم منه ان ذات الحار يمتنع اتصافه بمركوب زيد بالفعل مع امكان اتصافه بمركوب زيد وقد احتجوا على هذا المطلوب بوجوه اخر احدها انه لو صدق لاشي من (ج ب) بالضرورة وجب ان يصدق لاشي من (ب ج) بالضرورة والا لصدق بعض (ب ج) بالامكان لكنه محال لانه لو صدق للزوم من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض وقوع هذه القضية صدق بعض (ب ج) بالفعل وينعكس الى قولنا بعض (ج ب) بالفعل وقد كان لاشي من (ج ب) بالضرورة هف وايضا نضمه الى الاصل ليتيج سلب لاشي من نفسه بالضرورة وثانيها انه لو صدق بعض (ج ب) بالامكان مع الاصل امكن صدق بعض (ج ب) بالفعل مع الاصل لان صدق الامكان يستلزم امكان الصدق وصدق الملزوم مع الشيء موجب لصدق الملزوم معه لكن ليس يمكن ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل ملزوم للمحال وهو بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة فامكان صدقهما معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم لكن امكان المحال محال فامكان صدق بعض (ب ج) بالفعل محال فصدق بعض (ب ج) بالامكان مع الاصل محال فصدق لاشي من (ب ج) بالضرورة معه واجب وهو المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائمة فيصدق العكس ضروريا اجيب عن الاول باننا لم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم ان لو بقي الاصل صادقا على هذا التقدير وهو ممنوع لزيد اذ افراد موضوعه فان قيل نحن نقول من الابتداء انه لو صدق لاشي من (ج ب) بالضرورة لصدق لاشي من (ب ج) بالضرورة لان صدق لاشي من (ب) بالضرورة مع صدق بعض (ب ج) بالفعل يستلزم محالا وحينئذ يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مقروض الصدق او من قولنا بعض (ب ج) بالفعل فيكون محالا فيستحيل بعض (ب ج) بالامكان لان امكان المحال محال فيجب صدق العكس اجيب باننا لم انحصار لزوم المحال في الاصل او الفعلية ولم لا يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالا فكما صدق لاشي من (ج ب) بالضرورة استحالة ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل لان المنفصلة المانعة الجمع تستلزم متصلة من عين احد جزئيهما وتقبض الجزء الآخر واذا استحالة ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب ج) بالامكان فيجب صدق العكس وعن الثاني باننا لم انه اذا صدق بعض (ب ج) بالامكان مع قولنا لاشي من (ج ب) بالضرورة يلزم امكان صدق بعض (ب ج) بالفعل معه لجواز ان يكون امكان وجود الشيء مجامعا لشيء آخر ووجوده بالفعل محالا معه فان قولنا زيد كاتب بالفعل الا ان يصدق معه زيد ليس بكاتب الا ان بالامكان مع ان صدقه بالفعل معه محال وعن الثالث بمنع عدم انفكاك الدوام عن الضرورة وبتقدير تسليمه يكون لزوم العكس الضروري بواسطة برهان خارجي لانفس مفهوم السالبة الضرورية

والكلام ليس فيها بل في انها طبيعتها هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا الكلام انما يصح
لو وجب ان يكون لزوم العكس للاصل بينا ومن بين انه ليس كذلك والحق ان يقال الضرورة
ان اعتبرت بالمعنى الاعم فسالبتها تنعكس كنفسها والدلائل كلها تامة وان اعتبرت بالمعنى الاخص
لم تتم الدلائل على ما لا يخفى لمن احاط بما مر بعض الاحاطة (قوله واما السبع الباقية) السبع
الباقية من السوالب الكلية وهي الوقتتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ان اعتبرت
خارجية لم تنعكس لان الوقتية لا تنعكس لانه يصدق لاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت ولا يصدق
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان لصدق كل منخسف فهو قمر بالضرورة لا يقال لانم انه لا يصدق بعض
المنخسف ليس بقمر فان السلب يصدق على الافراد المعدومة للمنخسف وصدق الموجبة الكلية
انما يناقضها لو اتحدت معه في الموضوع وليس كذلك فان الايجاب على الافراد الموجودة والسلب
على الافراد المعدومة لا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا وحيث يتحقق
التناقض بينها وبين الموجبة متى لم تنعكس الوقتية لم تنعكس البواقى اذ هي اخصها وعدم انعكاس
الاخص يوجب عدم انعكاس الاعم فان قلت وانعكست المطلقة الوقتية كنفسها لانعكست الوقتية
اليها لكن المقدم حق فالتالى مثله اما بيان الملازمة فلانها اعم من الوقتية والاخص ملزوم لما يلزم
الاعم واما حقبة المقدم فلانه اذا صدق لاشي من (ج ب) في وقت معين فليصدق لاشي من (ب ج)
في ذلك الوقت والا لكان بعض (ب ج) في ذلك الوقت فيصدق بعض (ج ب) في ذلك الوقت
بالافتراض وقد كان لاشي من (ج ب) في ذلك الوقت هف فنقول هذا السؤال غير وارد علينا بل
على صاحب الكشف حيث حكم بتناقض الوقتيتين وان اعتبرت حقيقة فلا يتخلوا ما ان يؤخذ
موضوعها بحيث يناول المتمتع او يعتبر امكان موضوعها فان كان مأخوذاً بحيث يشمل المتمتع
انعكست سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق لاشي من (ج ب) بالفعل صدق كل ما هو (ب) دائماً
فهو (ب) في الجملة ولاشي من (ب) دائماً (ج) دائماً اتبع من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائماً اما
الصغرى فينبه الصدق واما الكبرى فلانه لو لاها لصدق بعض (ب) دائماً (ج) بالاطلاق فبعض
(ج ب) دائماً وقد كان لاشي من (ج ب) بالاطلاق هف وايضا تنظيها مع الاصل صغرى حتى
يتبع بعض (ب) دائماً ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا انعكست المطلقة العامة اليها ينعكس
سائر الفعليات ايضا لانتهاض الدليل فيها اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في الفعليات
واما الممكنتان فتعكسان اليها ايضا بعين الدليل الا انه لابد من تقييد اوسط القياس بالضرورة
حتى يتم الاستدلال فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في الممكنات كاف لان الممكنة اعم السبع
فلا حاجة الى البيان الذي اورد في المطلقات فنقول ههنا فائدتان الاولى التنبيه على امكان انعكاس
المطلقات بطريقتين ما يخصها وما يعممها الثانية التنبيه على ان تقييد الاوسط بالدوام كاف في
المطلقات بخلاف الممكنات ولم تنعكس الى السالبة الكلية لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها
اليها فانه يصدق لاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت مع كذب قولنا لاشي من المنخسف بقمر
بالامكان لان بعض المنخسف قمر بالضرورة وان اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس
كالخارجية للنقض المذكور فانه لا يصدق ليس بعض ما لو دخل في الوجود وكان يمكن الوجود
كان منخسفاً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان قرا بالامكان لصدق كل ما لو دخل في الوجود وكان
يمكن الوجود كان منخسفاً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان قرا بالضرورة بقي ههنا مقامان
احدهما نقض الدليل المذكور لجريانه في الخارجيات والحقيقتات الممكنة الموضوع و ثانيهما
ايراد هذا النقض على الحقيقتات المتأولة للمتمتعات واجيب عن الاول باننا لانم صدق قولنا
كل (ب) دائماً فهو (ب) في الجملة ح لجواز ان لا يكون ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجود

واما السبع الباقية فلا تنعكس
لعدم انعكاس اخصها وهي
الوقتية اذ يصدق لاشي
من القمر بمنخسف بالتوقيت
مع كذب عكسه اذ كل منخسف
قمر بالضرورة نعم اذا اخذت
القضية حقيقة انعكست السبع
جزئية دائمة لانه حينئذ يصدق
حقيقة لاشي من (ب) دائماً
(ج) دائماً والا فبعض (ب)
دائماً (ج) بالاطلاق العام
فبعض (ج ب) دائماً وقد كان
لاشي من (ج ب) بالاطلاق هذا
خلف واذا صدق هذا جعل
كبرى لقولنا بعض (ب) دائماً
(ب) بالاطلاق الصادق لنتيج
من الثالث بعض (ب) ليس
(ج) دائماً وهو المطلوب
والنقض بهذا الاعتبار غير
وارد لانا نمنع كذب العكس
بهذا الاعتبار فان المنخسف
الذي ليس بقمر وان كان متمتعاً
فهو بحيث لو دخل في الوجود
كان منخسفاً وليس بقمر
ولو اعتبرنا في الحقيقة امكان
الموضوع لم ينعكس كالخارجية
من

يصدق عليه (ب) دائما كما في الخاصة المفارقة كالضاحك والمنخسف في صورة النقص فانه لا يصدق كل ضاحك دائما ضاحك في الجملة وكل منخسف دائما منخسف في الجملة لعدم وجود الموضوع او لعدم امكانه فلا ينظم القياس بخلاف الحقيقتين الشاملة للمبتدعات فانه لا بد من صدق كل (ب) دائما (ب) في الجملة لان كل ما لدخل في الوجود كان (ب) دائما وان كان ممتنع الوجود فهو بحيث لو وجد كان (ب) في الجملة وعن الثاني باننا لا نكذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بذلك الاعتبار فان المنخسف الذي ليس بقمر وان كان ممتنع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان منخسفا وليس بقمر هذا ما ذكره المصنف وصاحب الكشف وغيرنا عنه باوضح عبارة وتقرير وفيه نظر لاننا لم نصدق المقدمتين لما سبق من ان الحقيقة الشاملة لا ممتنع لا تصدق كلية ولا نلزم الخلف لجواز استلزام المحال المحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان الاصل والعكس صادقان في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس على ما صرح القوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانعكاسات بل وفي الانتاجات فيكون باطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولا نكذب بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان ممتنعا هو بحيث لو دخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) ولان كل (ب) دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما وكل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس (ب) ينتج من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) سائنا جميع ذلك لكن قوله متى صدق الاصل صدق المقدمتان ان اراد به صدقهما على ذلك التقدير على سبيل الاستلزام فهو ممنوع غاية ما في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد به الاتصال على سبيل الاتفاق فلا نكذب استلزام الاصل العكس فان المتصلتين اللتين احديهما اتفاقية لا تتيجان للزومية وربما يورد هذا الاعتراض بعبارة اخرى وهي ان محصل كلامه ان الاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم العكس ولا يلزم منه ان الاصل يستلزم للعكس اذ للزومية لا تعدد بتعدد المقدم لا يقال يمكن ان يورد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح يسقط الاعتراض كما يقال ان اصدق لاشئ من (ج) ب) بالفعل صدق لاشئ من (ب) دائما (ج) دائما ويلزم منه صدق بعض (ب) دائما ليس (ج) دائما لان (ب) دائما اخص من (ب) في الجملة وكل ما هو مسلوب عن جميع افراد الخاص يكون مسلوبا عن بعض افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على الخاص انما يكون حكما على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجبر الناطق اخص من الجبر والحكم على الجبر الناطق لا ينعدي اليه (قوله واما السوالب الجزئية فلا ينعكس) السوالب ان كانت جزئية فغير الخاصتين لم تنعكس لجواز ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق سلبه عن المحمول جزئيا اما في السبع فاذا كررنا من النقص جزئيا واما في الاربع الباقية فكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان باحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما الخاصتان فتنعكسان كنفسيهما لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائما صدق (ج) و (ب) على ذات واحدة بحكم اللادوام وهما متافيان في تلك الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ب) لم يكن (ب) فلا بد ان لا تكون (ج) مادامت موصوفة (ب) والا لكانت (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي (ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات في وقت يثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و (ج) وانها ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائما وهو المطلوب وفي جريان هذا الدليل في المنشروطة الخاصة نظر فان قيل هذا البيان يدل على انعكاس العامين الجزئيين عرفة عامة لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) يكون وصفا (ج) و (ب) متافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والا لكان

واما السوالب الجزئية فلا ينعكس شئ منها لجواز كون الموضوع اعم الا الخاصتين فانهما تنعكسان كنفسيهما فانه لا بد من اجتماع الوصفين في ذات واحدة اللادوام سلب الباء عن بعض افراد الجيم ومن تنافيهما فيها وذلك يوجب صدق العكس ولا يتأتى مثله في العامين لانهما وان تنافيا في ذات واحدة لم يلزم صدق الباء عليها فبحاز صدق الجيم على كل ما صدق عليه الباء بالضرورة متن

(ج) في بعض اوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متناقضين ههنا اجاب بان مفهوم الاصل تناق في الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس تناق في ذات (ب) ولا يلزم من تناق في ذات (ج) تناق في ذات (ب) وانما يلزم لو كان الباء صادقا على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك لجواز ان يكون الذاتان متغايرتين ويكون (ج) ثابتا لكل ما صدق عليه (ب) بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فان وصفنا الحيوانية والانسانية متنافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه تناق في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل افراد الانسان بالضرورة وهذا بخلاف الخاصتين لوجوب اتحاد ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم اللادوام وضبط الفصل اما في عكس الموجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة او لا فان لم تصدق لم تنعكس وان صدقت عليها فاما ان تصدق الحينية المطلقة او لا فان لم يصدق ينعكس مطلقة عامة وهي احدى الحسن وان صدقت فان كانت لادائمة تنعكس الى حينية لادائمة والا فالى حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية لم تنعكس وان صدقت انعكست انعكاسا حافظا لادوام دون الضرورة واما في السوالب الجزئية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية لادائمة لم تنعكس والا انعكست هر قبة خاصة (قوله الفصل التاسع في عكس النقيض) عرفه الشيخ بانه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك اذا قلنا كل (ج ب) صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) والاف بعض ما ليس (ب ج) وينعكس الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج ب) ههنا واذا صدق لاشي من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلاشي مما ليس بحجارة انسان فلاشي من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشي من الناس بحجارة واذا قلنا بعض (ج ب) يلزم بعض ما ليس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن (ج) و (ب) واذا قلنا ليس كل (ج ب) فليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) والا لكان كل ما ليس (ب) ليس (ج) فكل (ج ب) وقد كان ليس كل (ج ب) ههنا فزعم جمع من المتأخرين وتبعهم المصنف ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلليات اما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمولا للعكس وهو عين موضوع الاصل واما في الموجبة الكلية فلانه ان اخذ قوله كل ما ليس (ب) ليس (ج) موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم بعض ما ليس (ب ج) اذا السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذها سالبة تم البرهان الا ان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالفا للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه وبه لينناول عكس الشرطيات ايضا ومناطق الشبهة ههنا انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات الالباء فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في بانه ان حراجه ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف وضع كل قضية على انها خارجية او حقيقية بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس كل منهما اربعة اقسام خارجية الطرفين وحقيقتيهما وخارجية الموضوع وحقيقة المحمول وعكسه وفي كل منهما مخالفة الاصل في الكيف وموافقته وفي العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع وعدول المحمول وعكسه وحكم

الفصل التاسع في عكس النقيض وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالفا للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا للاصل في الكيف ونحن انما نعتبر في عكس الحقيقة الحقيقية وفي الخارجية الخارجية من

على بعضها بالزوم وعلى بعضها بعدم الزوم واطلب في الاثبات والنقض كل الاطناب واقتصر المصنف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقية على الحقيقية الا انه يعتبر فيهما اقسام المخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتين على الوجه الذي اخذنا بناء على الفاسد وبالجملة هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم على ما استقر رأيها عليه فنجديرنا ان لا يتجاوز في هذا الفصل حدا الشرح ولا نطول الكتاب بما لا طائل تحته منبهين على مواضع الغلط ادنى تنبيه (قوله اما الموجبات الكلية الخارجية فالوقتيتان والوجوديتان) ابتداء بعكس الموجبات والكليات والخارجيات وبالقضايا السبع التي لا تنعكس سواء اليها بالاستقامة والتقدير اما في عكسها المخالف او في عكسها الموافق والمخالف اما سالبة الموضوع او معدولته فقال اولاً انها تنعكس الى سالبة جزئية دائمة سالبة الموضوع فاذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس (ب ج) دائماً لانه متى صدق الاصل صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً متى صدقت هذه القضية صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً اما المقدمة الاولى فلانها لو لم تصدق تلك القضية صدق نقيضها وهو كل ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج دائماً والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هـ فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه يناقض الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً اما ان يكون موجوداً في الخارج او لا يكون وايا ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهر لامتناع اتصاف المعدوم بالباء في الخارج واما اذا وجد فلانه لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هـ واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً وانما هـ (ج) بحسب الخارج دائماً وانما خلط الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن الخلط لم يتم فانه لو قيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً والاصل صدق كل ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وانعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه منافي للاصل واذا صدق تلك القضية صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج) بحسب الخارج دائماً لان ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً ليس (ب) في الجملة فيقال لانم ان ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً ليس (ب) في الجملة وانما يصدق لو كان ما ليس (ب) دائماً موجوداً وهو ممنوع واذا لزم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواقي من العمليات لما مر مراراً ومن الممكنات لانتهاض الدليل فيها لكن بشرط ان يقيّد موضوع تالي الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر اما اولاً فلان التريديد المذكور في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكفي ان يقال ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والالكان (ب) بحسب الخارج دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال الا ان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً لا يكون (ب) بحسب الخارج سواء وجد او لم يوجد والالكان (ب) بحسب الخارج دائماً قلنا فيشذ لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج او لم يوجد فائدة ولا نغني بالاستدراك الا هذا القدر واما ثانياً فلان النقض قائم بقولنا كل قر فهو ليس بمخالف بالتوقيت

اما الموجبات الكلية الخارجية فالوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة تنعكس الى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع وهي قولنا ليس كل ما ليس (ب ج) دائماً لانه حينئذ يصدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً والا فكل ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وينعكس بعض (ج) بحسب الخارج ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ويلزم ان لا يكون (ب) بحسب الخارج دائماً بالاطلاق هذا خلف واذا صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً لان ذلك البعض لا يكون (ب) في الخارج سواء وجد في الخارج او لم يوجد وانه ليس (ج) في الخارج دائماً فليس بعض ما ليس (ب) في الخارج (ج) في الخارج دائماً وصدق هذه الجزئية في نفس الامر لاستلزام نقيضها كون المعدوم والمنع (ج) في الخارج لا ينافي لزومها غيرها متن

فانه لا يصدق ايس بعض ما ليس ايس بمخسف قـر بالامكان ضرورة انه في قوة بعض المنخسف
ايس بقمر واما ثالثا فلان لان ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما لو كان معدوما لم يكن
(ب) بحسب الخارج لجواز ان يكون سلبا فيصدق على المعدوم اولان انه لو كان (ب) بحسب
الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فانه اذا كان الباء سلبا يمكن ان يصدق بحسب
الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة واما رابعا فلان قولنا ما ليس (ب) دائما ليس (ب) في الجملة
سالبة المحمول وهي لاتستدعي وجود الموضوع فلولم تصدق لصدق بعض ما ليس (ب)
دائما (ب) دائما وانه محال على انه يمكن ان يبين الانعكاس على الوجه المذكور في الدليل فيقال
البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا او لا يكون فان لم يكن فهو
ايس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والا كان (ب) دائما بحسب الخارج وقد كان ليس (ب)
دائما هـف او تعرض عن التردد وتقتصر في البيان على الخلف وقد اورد على الدليل معارضة
ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة في الواقع سواء صدق الاصل او لم يصدق في
فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلا تكون عكسها وانما قلنا انها صادقة لانه لو لم يصدق في ليس
بعض ما ليس (ب ج) دائما صدق تقيضه وهو كل ما ليس (ب ج) بالاطلاق وههنا قضية صادقة
في الواقع وهي ان كل ممتنع ومعدوم فهو ليس (ب) نضمها اليه حتى يتنج كل ممتنع ومعدوم (ج)
في الخارج وانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز ان يكون اللازم
اعم من المزموم فيكون صادقا على تقدير صدق المزموم وعلى تقدير عدمه على ان الموجبة الخارجية
الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان الايجاب
الخارجي يخصص الموضوع بالموجودات الخارجية وان كان يعنها والمعدومات بحسب المفهوم
فانا اذا قلنا كل انسان ناطق بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ما صدق عليه الانسان في نفس
الامر سواء كان موجودا في الخارج اوفى العقل فهو ناطق في الخارج والام يصدق موجبة خارجية
كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج وليس ذلك
الاشتباع من الشيخ على القضية الخارجية حيث زعم انقلابها جزئية الامن هذا المقام فليس
معنى السالبة الموضوع ان كل ما ليس (ب ج) سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن فهو (ب)
بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه (ج) فهو (ب) فاذا قلنا كل معدوم سلب عنه (ج)
وكل ما سلب عنه (ج) فهو (ب) في الخارج لم ينتج لعدم اندراج الاصغ تحت الاوسط ويشبه
ان يكون هذا اعتراضا آخر على القضية الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قد بين
ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للموجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس تحصيل
اخص قضية يلزم الاصل بطريق التبديل اراد نفي الزائد فقال لا يلزمها هذه السالبة الكلية لجواز
ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيجب ثبوت الموضوع لبعض
ما ليس بمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع ما ليس بمحمول بالامكان كقولنا كل قرف هو منخسف
بالتوقيت ولا يصدق لاشي مما ليس بمنخسف قـر بالامكان لان بعض ما ليس بمنخسف قـر بالضرورة
(قوله ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لاتعكس الى سالبة معدولة الموضوع لاحتمال كون
المحمول خاصة مفارقة وجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له عدمها من الموجودات
فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها منها كقولنا كل شي فهو معلوم زيد بوجه ما ولا يصدق
بعض ما هو لا معلوم زيد ليس بشي بالامكان لصدق قولنا كل ما هو لا معلوم زيد من الموجودات
فهو شي بالضرورة وكقولنا كل موجود فله اضافة معينة الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه
لادائما مع كذب عكسها معدولة الموضوع وهي ايس بعض ما لا اضافة معينة له الى الوقت المعين

ولا يلزمها هذه السالبة كلية
لجواز كون المحمول خاصة
مفارقة فيجب الموضوع
لبعض ما ليس بمحمول متن

ولا معدولة الموضوع لجواز
كون المحمول خاصة مفارقة
فيجب الموضوع لكل ماله
تلك الخاصة ولما له عدمها
من الموجودات ولا يلزمها
موجبة لجواز ان لا يتحقق
تقيض احدا الطرفين متن

بوجود بالامكان لصدق كل ما لا إضافة معينة له الى الوقت المعين فهو موجود بالضرورة ولا الى موجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق في الخارج بان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات فلا يثبت نقيضه لموجود فلم يصدق الايجاب في العكس كقولنا كل شيء في الخارج فهو ممكن بالامكان العلم ولا يصدق بعض ما ليس بممكن هو ليس بشيء وكما ذكرنا من مثال المعية وهذا لا يستقيم اذا كانت الموجبة سالبة الطرفين لانها لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج وهي عكس النقيض بالحقيقة لما اشرنا اليه من ان النقيض هو السلب لا العدول (قوله واما الدائمة والعامة) الدائمة والعامة تنعكس كنفسيها سالبة سالبة الموضوع ومعدولته والا لانتج نقيضها مع الاصل حل الشيء على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائمة وحين تحققه اذا كان احدي العامين او انعكس نقيضها الى ما ينافي الاصل مثلا اذا صدق كل (ج ب) دائما فليصدق لاشيء مما ليس (ب ج) دائما سالبة الموضوع ومعدولته والاصل صدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق فتجعله صغرى للاصل لينتج بعض ما ليس (ب ب) دائما او انعكسها الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو ينافي الاصل والدليلان لا يتان في المشروطة العامة والا لزم القول بانتاج الممكنة الصغرى في الاول او بعكس الممكنة بل هي لا تنعكس كنفسيها اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه لانها لا تقتضي الامتناع بين نقيض المحمول وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم منها المناقاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف تنعكس كنفسيها لتحقيق المناقاة ح بين نقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تنعكس القضايا المذكورة الى الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقوائما كل ممكن بالخاص فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص بالامكان العام وفيه ما عرفت والضرورة تنعكس دائمة لا تنهاض الدليلين فيها اولانها لازمة للدائمة التي هي اعلمها لضرورة لما مر في عكس السالبة الضرورية بالاستقامة فانه يصدق في ذلك المثال كل من كوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق لاشيء مما ليس بفرس من كوب زيد بالضرورة لان بعض ما ليس بفرس كالحمار من كوب زيد بالامكان والخاصتان تنعكسان الى عكس ما متيهما اي عامتين مع قيد اللادوام في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لادايما يصدق لاشيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادايما في البعض اما قولنا لاشيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فلا بيان المذكور اولاه لازم للعامة واما قيد اللادوام في البعض ومعناه بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق فلانه لولاه لصدق لاشيء مما ليس (ب ج) دائما وينعكس الى لاشيء من (ج) ليس (ب) دائما وهو مضاف لقولنا كل (ج) ليس (ب) اللازم للادوام الاصل بحكم وجود الموضوع والادوام في الكل ليس يلزم لصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادايما مع كذب قولنا كل ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع بكاتب دائما (قوله واحتج من قال بانعكاس الموجبة موجبة) زعم من تابع الشيخ في انعكاس الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تنعكس كاتفسها كما وكيفا وجهة مع قيد اللادوام في البعض في الخاصتين ولينين في الدائمة القياس عليها البواق فاذا صدق كل (ج ب) دائما وجب ان يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما والاصل صدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه انه بتقدير عدم صدق عكس الاصل لا يصدق الا قولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وانه اعم من قولنا بعض ما ليس (ب ج) فلا يستلزمه وزعم

واما الدائمة والعامة فتنعكس كاتفسها في الكم والجهة الى سالبة الموضوع ومعدولته الى السالبة لانتاج نقيضها مع الاصل حل الشيء على نقيضه دائما وحين تحققه ولا انعكاس نقيضها الى ما ينافي الاصل ولا تنعكس الى الموجبة لجواز ان يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ماله الامكان الخاص له الامكان العام دائما ولا يصدق بعض ما ليس له الامكان العام ليس له الامكان الخاص والضرورة تنعكس دائمة لضرورة لما عرفت في عكس السالبة الضرورية عكس الاستقامة والخاصتان تنعكسان الى عكس ما متيهما مع قيد اللادوام في البعض والاصل صدق لاشيء مما ليس (ب ج) دائما وتنعكس الى لاشيء من (ج) ليس (ب) دائما وكان كل (ج) ليس (ب) بالاطلاق هذا خلف متن

واحتج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة بانه لو لم يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما لصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وتنعكس بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وكان كل (ج ب) دائما هذا خلف وجوابه ان بتقدير عدم صدق عكس الاصل لا يصدق الا قولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وانه اعم من قولنا بعض ما ليس (ب ج) فلا يستلزمه وزعم

٨ الكشي ان الموجبات السبع

تتبعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محتجا بوجوه الاول انها لو لم تصدق لصدق لاشي مما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما فيلزم حل الاخص على كل الاعم ومثله بقولنا كل انسان يتنفس فان اللا متنفس اهم من الانسان وجوابه منع لزوم الموجبة المذكورة للسالبة المذكورة وان تقيض المحمول يجب ان يكون اهم من الموضوع والمثال لا يصح القضية الكلية الثانية ان كل موضوع يبين تقيض محموله لانه ان كان اخص او مساويا لمحموله يان تقيضه مباينة كلية وان كان اعم يبينه مباينة جزئية لكون تقيض الخاص اعم من عين العام مطلقا او مباينة له مباينة جزئية وان كان اخص من وجهه واعم من وجهه مخصوص تقتضي المباينة الكلية وعمومه الجزئية ويمتنع ثبوت احد المتباينين لكل افراد الآخر فثبت تقيض الموضوع لبعض افراد تقيض المحمول وجوابه ان الخصوص والمساواة دائما يستلزم المباينة الكلية بشرط دوام الثبوت لافراد الخاص او المساوي وانه غير متحقق ههنا ولا نسلم ان تقيض الخاص اعم من عين العام من وجهه او مباين له من وجهه فان تقيض الامكان الخاص يستلزم الامكان العام الاعم منه ولا نسلم ان الخصوص والعموم من وجهه يقتضي المباينة

الموضوع وذهب الكشي الى ان الموجبات السبع تتعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محتجا بوجوه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات فليصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالفعل والاصديق لاشي مما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما لان سلب السلب ايجاب لكن ليس (ب) اعم من (ج) لان تقيض المحمول يكون اعم من عين الموضوع فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل بمثال جزئي وهو ان كل انسان متنفس يستلزم بطريق عكس التقيض ان بعض ما ليس بمتنفس ليس بانسان والا فلاشي مما ليس بمتنفس ليس بانسان وكل ما ليس بمتنفس انسان وما ليس بمتنفس اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه انا لانم ان السالبة المذكورة وهي قولنا لاشي مما ليس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة القائلة كل ما ليس (ب) ليس (ج) وسند المنع قدم مرارا على ان التمسك بسلب السلب مما يدفعه سلمناه لكن لانم ان تقيض المحمول لا بد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من المثال لا يصح الدعوى الكلية الرجة الثاني ان احدا الامرين لازم وهو اما ان موضوع كل موجبة من السبع مباين لتقيض محموله مباينة كلية واما انه مباين له مباينة جزئية والمراد بالمباينة الكلية ههنا صدق تقيض المحمول بدون الموضوع في جميع الصور وبالجزئية صدق تقيض المحمول بدون في شي من الصور واما ما كان يصدق الايجاب الجزئي بين تقيض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما مساو لمحمولها او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجهه لاستحالة المباينة الكلية بين طرفي الايجاب وعلى جميع التقادير يلزم احدا الامرين المذكورين اما اذا كان مساويا للمحمول او اخص منه مطلقا فلتحقق المباينة الكلية بين تقيض المحمول وعين الموضوع ح لاستحالة ثبوت الخاص لتقيض العام او ثبوت احد المتساويين لتقيض الآخر واما اذا كان اعم منه مطلقا فللزوم المباينة الجزئية بينهما لان تقيض الخاص اما اعم من عين العام مطلقا او من وجهه اذ تقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والا فاعم من وجهه واما ما كان يصدق تقيض المحمول بدون الموضوع في الجملة وهو المراد بالمباينة الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلوجوب صدق العام بدون الخاص تحقيقا لمعنى العموم واما اذا كان اعم من وجهه فظاهر ولا حاجة ههنا الى اثبات احدا الامرين احدهما لازم الانتفاء على انه قبيح في نظر المناظرة بل يكفي ان يقال لما كان تقيض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق تقيض المحمول بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول من وجهه واخص من وجهه فباختبار انه اخص يلزم المباينة الكلية بين تقيض المحمول وعين الموضوع وباختبار انه اعم يلزم المباينة الجزئية بينهما وبيان الثاني ان الموضوع اذا يان تقيض المحمول مباينة كلية يثبت تقيضه لكل ما صدق عليه تقيض المحمول واذا يان مباينة جزئية يثبت تقيضه لبعض ما صدق عليه تقيض المحمول فيصدق في الايجاب الجزئي بين تقيض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطلوب والجواب انا لانم ان تقيض احد المتساويين والعام يان عين المساوي الآخر والخاص مباينة كلية فان الضاحك مساو للانسان لان كلاهما صادق على ما صدق عليه الآخر واخص من الماشي وليس تقيضه يان الانسان ولا تقيض الماشي يان تلك المباينة بل يصدق بعض ما ليس بضاحك انسان وبعض ما ليس بضاحك نعم لو كان المساوي والعام دائمي الثبوت لافراد المساوي الآخر والخاص كالناطق والانسان والانسان والحيوان كان بين التقيض والعين مباينة كلية لكن الدوام في القضايا التي تتكلم فيها غير لازم وتحقيق هذا المنع ان كيفية اخذ التقيض في باب الكليات مغايرة لكيفية اخذه في هذا الفصل

بل مقتضى لها المطلقان منها الثالث انه لا بد من وجود او معدوم خارج عنهما في بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه سيأتي ممن

فان النقيض ثمة على ما سبق ايماء اليه رفع المفهوم مقيدا بما ينساقض جهة صدقه في بيان
النقيض العين مباينة كلية بالضرورة ولما اقتصر ههنا على رفع المفهوم فقط لم يكن بينهما
المباينة الا اذا تناقضا في الجهة واثن زلنا عن هذا المقام فلان ان نقيض الخاص اما اعم من عين
العام او مباين له من وجه قوله لان نقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى غيره قلنا لان
وانما يكون كذلك لو لم يكن العام لازما للنقيضين كالامكان العام فانه اعم من الامكان الخاص ولبس
نقيضه يصدق على غير الامكان العام ضرورة ان كل ما لبس بممكن بالامكان الخاص فهو
ممکن بالامكان العام سلبا لكن لان ان الخصوص والعموم من وجهه يقتضي المباينة الكلية
او الجزئية فان مقتضى المباينة الكلية لبس مطلق الخصوص الذي هو اعم من الخصوص المطلق
ومن وجهه بل الخصوص المطلق الذي هو اخص وكذلك مقتضى المباينة الجزئية العموم المطلق
لا مطلق العموم الذي هو اعم منه اول ترى ان بين العام ونقيض الخاص عموما من وجه ولا مباينة
بين نقيضيهما اصلا واثن سلبناه فلان ان التباين بين نقيض المحمول وعين الموضوع يستلزم
صدق نقيض الموضوع على نقيض المحمول بل سلب الموضوع عن نقيض المحمول وهو لا يستلزم
صدق الايجاب وهذا غير مذكور في الكتاب الوجه الثالث انه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات
فلا بد من موجود او معدوم خارج عن (ج و) (ب) فيصدق عليه نقيضاهما والا لما خرج عنهما
فيصدق بعض ما لبس (ب) لبس (ج) بالاطلاق وجوابه سيأتي عن قريب (قوله واما الحقيقة
فحكمها كذلك) الموجبات الكلية الحقيقية حكمها في الانعكاس وعدمه حكم الخارجيات
الا ان انعكاس الموجبات السبع الى السالبة الجزئية الدائمة ههنا اظهر لان تمام الحجة ثم موقوف
على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليه ههنا فانه اذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق حقيقة
صدق لبس كل ما لبس (ب) دائما (ج) دائما والاصدق كل ما لبس (ب) دائما (ج) بالاطلاق
وتعكس الى بعض (ج) هو لبس (ب) دائما وانه ينساقض الاصل وانما لم يقل ينساقضه لايحياه
فهو يستلزم لبس بعض (ج ب) دائما وهو مناقض له واذا الزم لبس كل ما لبس (ب) دائما (ج)
دائما لزم لبس كل ما لبس (ب) بالاطلاق (ج) دائما والاصدق كل ما لبس (ب) بالاطلاق (ج)
بالاطلاق ويلزمه كل ما لبس (ب) دائما (ج) بالاطلاق لتحقيق مفهوم يصدق عليه بحسب
الحقيقة انه لبس (ب) دائما فيكون ما لبس (ب) دائما داخلا في كل ما لبس (ب) بالاطلاق
ضرورة ان ما لبس (ب) دائما وان كان متمسعا فهو بحيث لو دخل في الوجود في لوجود كان لبس
(ب) بالاطلاق فيصدق كل ما لبس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وقد ثبت لبس كل ما لبس (ب) دائما (ج)
دائما ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لانا لان انه لو صدق كل ما لبس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق
خارجية صدق كل ما لبس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم فيها (ج ب) على كل
ما وجد في الخارج وكان لبس (ب) بالاطلاق وجاز ان لا يكون في الخارج ما يصدق عليه لبس
(ب) دائما فلا يلزم من ثبوت (ج ب) الافراد الموجودة مما لبس (ب) ثبوته لما لبس بوجوده منه
لا يقال ما لبس (ب) بالاطلاق اعم مما لبس (ب) دائما وثبوت الشيء لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوته
لجميع افراد الاخص لانا لان ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية الخارجية على كل
ما لبس (ب) مطلقا ولبس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجائز ان لا يكون افراد الاخص
منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ما لبس (ب) مطلقا لا جرم تعدى اليها وقد عرفت
انعكاس الخارجيات بما لا توقف له على الخلط فلا فرق بينها وبين الحقيقيات في ذلك نعم لو قيل
انعكاسها يظهر بهذا الطريق بدون انعكاس الخارجيات فيكون اظهر كان له وجه واعلم انه
لا بعد في انتهاض الدليل على انعكاس الحقيقيات على ما اعتبروا موضوعها لانها وان كانت

واما الحقيقة فحكمها كذلك
لكن انعكاس السبع الى السالبة
الجزئية ههنا اظهر لانه يلزمها
لبس كل ما لبس (ب) دائما
(ج) دائما والانعكاس نقيضه
الى منافي الاصل واذا لزم ذلك
لزم لبس كل ما لبس (ب ج)
دائما لانه لو صدق كل ما لبس
(ب ج) لصدق كل ما لبس
(ب) دائما (ج) لتحقيق مفهوم
يصدق عليه انه لبس (ب)
دائما بحسب الحقيقة ولا يمكن
هذا البيان بحسب الخارج لجواز
ان لا يتحقق في الخارج ما يصدق
عليه انه لبس (ب) دائما متن

كاذبة يجوز امتثالها لكواذب اخرى او صادق وانما البعيد ان يتعرض ليراد النقص على عدم انعكاسها فانه لما كذبت كلياتها فلا بد ان يصدق جزئياتها فليت شعري كيف يدعى ان الاصل يصدق كليا والعكس يكذب جزئيا (قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية) ماعدا الخاصتين من الموجبات الجزئية الخارجية لاتعكس الى السالبة اما الدوام الرابع فلجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما يلزم الوجود الخارجي ويكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع فحيث يكون الموضوع لازما لجميع الموجودات الخارجية تثبت لكل ما يصدق عليه تقبض المحمول من الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان باحدى الدوام مع كذب لبس بعض ما لبس بانسان بشي او ممكن عام باعم الجهات اذ كل ما لبس بانسان شي او ممكن بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس كقولنا بعض الممكن العام منخسف بالتوقيت مع عدم صدق لبس بعض ما لبس بمنخسف بممكن عام لان كل ما لبس بمنخسف ممكن بالضرورة ولا تعكس ايضا الى الموجبة لما صرح في لكليات من احتمال ان يكون احدا الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون تقبضه موجودا ولانها لو انعكست اليها لانعكست الكليات اليها لعموم الجزئيات ولا تعكست الى السالبة لانها اعم من الموجبة واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه لا بد ان يوجد موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ما لبس (ب) لبس (ج) وجوابه بمنع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنهما ولو سلم فلا يلزم كونه عكس التقبض مالم يبين لزومه للقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتفاق والازم معتبر في العكس والكشي فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين وبين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى اما انعكاس الاولى فالوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فلصورة النقص لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لانسان مع كذب بعض الاحيان انسان وبعض الانسان لحيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها مساو للمحمول او اعم منه مطلقا واخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى للنقص فان بين الانسان والحيوان عموما من وجهه و يصدق بعض الانسان حيوان مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة قدمي وبتقدير صحتها لا تفصيل لانتهاضها على انعكاس الاخرين انتهاضها على انعكاس الاولين واما الخاصتان فينعكس كل منهما كنفسيهما سالبة سالبة الموضوع ومعدولة وموجبة معدولة الطرفين وسالتيهما ومعدولة الموضوع وسالبة المحمول وسالبة الموضوع معدولة المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالتيان وقوله سالتى الموضوع ومعدولتيه اذا علق بالسالتيين والموجبتين معا دل على ذلك ولين انعكاسها الى موجبة معدولة الطرفين لينين الكل لان الانعكاس الى الاخص يوجب الانعكاس الى الاعم فنقول اذا صدق بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائما يصدق بعض (ب) لا (ج) مادام (ب) لا دائما لاننا نفرض البعض الذي هو (ج ب) مادام (ج) لا دائما (د) (فدج) و (د ب) و (د لا ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما و (ب) دائما لدوام الباء بدوام الجيم وقد كان لا دائما و (د لا ب) بالاطلاق بحكم الدوام ووجود الموضوع و (د لا ج) مادام (ب) والالكان (ج) في بعض اوقات لا (ب) فيكون لا (ب) في بعض اوقات (ج) فلم يكن (ب)

واما الموجبات الجزئية الخارجية فاعدا الخاصتين لاتعكس الى السالبة لان الموضوع قد يكون اعم من المحمول عموما يلزم الوجود ويكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع فحيث يكون الموضوع لازما لجميع الموجودات الخارجية تثبت لكل ما يصدق عليه تقبض المحمول من الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان باحدى الدوام مع كذب لبس بعض ما لبس بانسان بشي او ممكن عام باعم الجهات اذ كل ما لبس بانسان شي او ممكن بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس كقولنا بعض الممكن العام منخسف بالتوقيت مع عدم صدق لبس بعض ما لبس بمنخسف بممكن عام لان كل ما لبس بمنخسف ممكن بالضرورة ولا تعكس ايضا الى الموجبة لما صرح في لكليات من احتمال ان يكون احدا الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون تقبضه موجودا ولانها لو انعكست اليها لانعكست الكليات اليها لعموم الجزئيات ولا تعكست الى السالبة لانها اعم من الموجبة واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه لا بد ان يوجد موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ما لبس (ب) لبس (ج) وجوابه بمنع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنهما ولو سلم فلا يلزم كونه عكس التقبض مالم يبين لزومه للقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتفاق والازم معتبر في العكس والكشي فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين وبين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى اما انعكاس الاولى فالوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فلصورة النقص لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لانسان مع كذب بعض الاحيان انسان وبعض الانسان لحيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها مساو للمحمول او اعم منه مطلقا واخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى للنقص فان بين الانسان والحيوان عموما من وجهه و يصدق بعض الانسان حيوان مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة قدمي وبتقدير صحتها لا تفصيل لانتهاضها على انعكاس الاخرين انتهاضها على انعكاس الاولين واما الخاصتان فينعكس كل منهما كنفسيهما سالبة سالبة الموضوع ومعدولة وموجبة معدولة الطرفين وسالتيهما ومعدولة الموضوع وسالبة المحمول وسالبة الموضوع معدولة المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالتيان وقوله سالتى الموضوع ومعدولتيه اذا علق بالسالتيين والموجبتين معا دل على ذلك ولين انعكاسها الى موجبة معدولة الطرفين لينين الكل لان الانعكاس الى الاخص يوجب الانعكاس الى الاعم فنقول اذا صدق بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائما يصدق بعض (ب) لا (ج) مادام (ب) لا دائما لاننا نفرض البعض الذي هو (ج ب) مادام (ج) لا دائما (د) (فدج) و (د ب) و (د لا ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما و (ب) دائما لدوام الباء بدوام الجيم وقد كان لا دائما و (د لا ب) بالاطلاق بحكم الدوام ووجود الموضوع و (د لا ج) مادام (ب) والالكان (ج) في بعض اوقات لا (ب) فيكون لا (ب) في بعض اوقات (ج) فلم يكن (ب)

واما السوالب الخارجية فاعدا الوجوديات لا تنعكس الى الموجبة لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم المحمول اياه كقولنا لاشي من الخلاء يبعد مع كذب قولنا بعض ما ليس ببعده خلاء وبعض ما هو لا بعد خلاء واحتج الشيخ بانه لو لم يصدق بعض ما ليس (ب) ج) اصدق لاشي مما ليس (ب) ج) دائما وانعكس لاشي من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) ب) دائما وكان لاشي من (ج) ب) بالاطلاق هذا خلف وجوابه لانسلم انه يلزمه كل (ج) ب) دائما فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وذلك لا يلزمه كل (ج) ب) كقولنا لاشي من الخلاء ليس ببعده فانه لا يلزمه بكل خلاء بعد ولا الى السالبة لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لاشي من الخلاء يحجز مع كذب قولنا ليس كل ما ليس يحجز ليس بخلاء ضرورة ان كل ما ليس يحجز ليس بخلاء وكل لا يحجز لا خلاء واما عكس هذا وهو قولنا كل ما ليس يحجز لا خلاء فكاذب والا لا نحصر كل ما ليس يحجز في الوجود الخارجي فيصدق تقيضه اتفاقا مع الاصل واحتج الشيخ بانه لو لم يصدق ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) لصدق

مادام (ج) وذلك يوجب صدق العكس وفيه نظر لانه قد استعمل فيه خمس مقدمات اثنتان منها مستدركان فان العكس هو بعض لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب) لا دائما ومعنى اللادوام ليس ببعض لا (ب) لا (ج) بالفعل واذا صدق على ذات الموضوع انه لا (ب) ولا (ج) مادام لا (ب) صدق الجزء الاول واذا صدق عليه انه (ج) بالفعل فيكون لا (ج) مسلويا عنه ويصدق الجزء الثاني فلا حاجة في بيان الانعكاس الى انه (ب) وانه لا (ج) هذا حكم الموجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقية فحكمها في الانعكاس وعندهم حكمها لجران البرهان المذكور فيها واما النقوض فانت خير بحالها (قوله اما السوالب الخارجية فاعدا الوجوديات لا تنعكس) واما السوالب الفعليات الخارجية فاعدا الوجوديات اي البسائط الست لا تنعكس الى الموجبة السالبة الموضوع ومعدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم المحمول اياه فيصدق في السالبة الضرورية بدون العكس كقولنا لاشي من الخلاء يبعد مع كذب قولنا بعض ما ليس ببعده خلاء وبعض ما هو لا بعد خلاء بالامكان العام لعدم الموضوع في الخارج واستدعاء الايجاب الخارجي اياه لامتناع ثبوت الملزوم انقيض اللازم واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب) بالاطلاق فيصدق بعض ما ليس (ب) ج) بالاطلاق والاصدق لاشي مما ليس (ب) ج) دائما فلاشي من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) ب) دائما وقد كان لاشي من (ج) ب) بالاطلاق هف وجوبه ان لا يمان تلك السالبة تستلزم الموجبة فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب الياء عنه وهو صادق وان لم يكن (ج) تحقق في الخارج فلا يلزمه كل (ج) ب) كقولنا لاشي من الخلاء ليس ببعده فانه لا يلزمه ان كل خلاء بعد وهذا المنع ضعيف لما مر ان المراد من النقيض السلب وسلب السلب ايجاب بل المنع على موضع آخر ولذلك لا تنعكس البسائط الى السالبة سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع سالبة المحمول لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لاشي من الخلاء يحجز مع كذب ليس بعض ما ليس يحجز ليس بخلاء وليس بعض ما هو لا يحجز لا خلاء وليس بعض ما ليس يحجز ليس بخلاء لان كل ما ليس يحجز ليس بخلاء وكل لا يحجز لا خلاء واما السالبة الموضوع المعدولة المحمول كقولنا ليس بعض ما ليس يحجز لا خلاء فصادفة مع الاصل بطريق الاتفاق لكذب كل ما ليس يحجز لا خلاء والا لكان كل ما ليس يحجز موجودا لاقتضاء عدول المحمول وجود الموضوع فيلزم وجود المستعجاب والمعدومات لكن الصدق الاتفاق لا يقتضي الانعكاس لاعتبار الزوم فيه وهذا انما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول وقد سبق انه ليس كذلك بل معناه ان الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العنوان هي المحمول والعجب انه صرح في الفرق بين الحقيقية والخارجيات بان ما ليس (ب) دائما لجواز عدمه في الخارج لا يدخل في كل ما ليس (ب) وفي اني انعكاس الموجبات الجزئية الى السالبة يصدق الموجبة الكلية فكيف غفل عن ذلك ولم يتقدم الا بسطور عدة واحتج الشيخ على انعكاسها سالبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب) بالاطلاق فيصدق ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق والاصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما وينعكس بعكس النقيض الى كل (ج) ب) دائما وقد كان ليس بعض (ج) ب) بالاطلاق هف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجبة السالبة الطرفين الى الموجبة المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز اتقاء موضوع العكس بناء على بساطة السالبة (قوله واما الوجوديات فاعدا الخاصتين) فاعدا الخاصتين من الوجوديات وهي الوقتان والوجوديتان كلية كانت اوجزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة بالجهة التي ذكرها الشيخ على انعكاس

٢ كل ما ليس (ب) ليس
(ج) دائما ولا يصدق عكس
نقيضه وهو كل (ج) دائما هذا
خلف وجوابه ما عرفت من
عدم انعكاس كل من الموجبتين
الى صاحبتهما متن

واما الوجوديات فما عدا
الخاصتين تنعكس الى الموجبة
المذكورة بالحجة المذكورة والمنع
مندفع لان صدق اللادوام
يوجب تحقق الموضوع والى
السالبة المذكورة بالحجة
المذكورة والمنع مندفع لان كل
واحدة من الموجبتين تنعكس
الى صاحبتهما بشرط وجود
الموضوع وقيد اللادوام
في الاصل تحقق هذا الشرط
واما الخاصتان فتنعكسان
اليهما والى الموجبة الجزئية
الحينية اللادائمة وهي بعض
ما ليس (ب) ج) حين هو ليس
(ب) لا دائما لما عرفت في
عكس الاستقامة والى السالبة
الجزئية الحينية اللادائمة
لرؤيتها هذه الموجبة هذا
في الفعليات واما الممكنتان
فلا تنعكسان الى الموجبة
لما عرفت في عكس الاستقامة
للموجبة الممكنة ولا الى السالبة
الجزئية لصدق نقيضها
الا سالبة الموضوع المعدولة
المحمول فانها تصدق مع
الاصل بالاتفاق متن

السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس بعضه (ب) لا بالضرورة صدق بعض
لا (ب) ج) بالاطلاق والافلاشي من لا (ب) ج) دائما وتنعكس الى لاشي من (ج) لا (ب) دائما ويلزمه كل
(ج) ج) دائما وقد كان لاشي من (ج) ج) هف والمنع المذكور ثمة وهو منع استلزام لاشي من (ج)
لا (ب) دائما لكل (ج) ج) دائما مندفع لان السالبة المعدولة انما تستلزم الموجبة المحصلة اذا لم يكن
للموضوع تحقق وقيد اللادوام او بالضرورة في الاصل مما تحقق وجود الموضوع وتنعكس
ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة العامة بالحجة المذكورة على انعكاس السوالب سالبة فانه
لو لم يصدق ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج)
دائما وتنعكس بعكس النقيض الى كل (ج) ج) دائما وكان لاشي من (ج) ج) بالاطلاق والمنع
المذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة مندفع ههنا لان كل واحدة من الموجبتين انما تنعكس
الى صاحبتهما عند عدم الموضوع اما عند وجوده كما ههنا بحكم اللادوام واللاضرورة تنعكس
كل منهما الى صاحبتهما اما انعكاس المحصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكما ذكره الشيخ
وقررناه فيما سبق واما انعكاس السالبة الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما فكل (ج) ج) دائما والاف بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق ويجعلها سالبة المحمول
ونضمها مع السالبة الطرفين لنتيج بعض (ج) ليس (ج) دائما وهو محال لوجود (ج) ج) او يجعلها
معدولة المحمول ونعكسها الى بعض ما هو لا (ب) ج) بالاطلاق فيصدق بعض ما ليس (ب) ج)
بالاطلاق وقد كان كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما هف والخاصتان تنعكسان اليهما اى
الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بالحجتين المذكورتين وتنعكسان
ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي بعض ما ليس (ب) ج) حين هو ليس (ب)
لادائما كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعادة فانها من لوازم الافادة فاذا صدق لاشي
من (ج) ج) او ليس بعضه (ب) مادام (ج) ج) لادائما فنرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب) بالفعل
وهو مصرح به في الاصل و (د) ج) في بعض اوقات كونه ليس (ب) والام يكن (ج) ج) في جميع
اوقات كونه ليس (ب) فلم يكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (ج) ج) وقد كان ليس (ب) مادام
(ج) ج) هف و (د) ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) ج) دائما فليس (ب) دائما للدوام سلب (ب) بدوام
(ج) لكن (ب) بالفعل بحكم اللادوام واذا صدق انه ليس (ب) و (ج) ج) حين هو ليس (ب) وليس
(ج) ج) بالفعل صدق بعض ما ليس (ب) ج) حين هو ليس (ب) لادائما وتنعكسان ايضا الى السالبة
الجزئية الحينية اللادائمة وهي ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) ج) حين هو ليس (ب) لادائما
لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان قلت لما كان المعبر في العكس اخص فضية يلزم الاصل فكيف
اعتبر الاعم بعد اعتبار الاخص فنقول اعتبار الاخص انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس
بطريق عكس النقيض معتبرا في كفتين مخالفة وموافقة بحسب شق تعريفه وجب اعتبار
الاخص في كل كيفية حتى يتم بيان الانعكاس هلى كل واحد من الشقين فكما ان اخص القضايا
الموجبة اللازمة للخاصتين هي الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا سالبة اللازمة
لهما هي الحينية سالبة فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يغني عن اعتبار الاخر هذا
في السوالب الفعلية واما الممكنتان فلا تنعكسان الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس الاستقامة فانه
يصدق في الفرض المذكور لاشي من الفرس بمركوب زيد بالامكان الخاص ولا يصدق في النقض
بعض ما ليس بمركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لاشي بمركوب زيد فرس
بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع
سالبة المحمول اذا لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ما ليس بمركوب زيد ليس بفرس

فتنعكس الى الموجبة الجزئية
مطلقا ولا فلاشيء مما هو لا (ب)
اوليس (ب ج) دائما ويصير
كبرى لل لازم الاصل وهو قولنا
كل (ج) ليس (ب) اولا (ب)
منتجا سلب (ج) عن (ج)
دائما من الاول وانما لازم الاصل
ذلك لصدق قولنا كل (ج ج)
بحسب الحقيقة وصدقه
بحسب الخارج غير لازم لان
سلب الشيء عن نفسه في الخارج
يمكن بان لا يوجد ذلك الشيء
في الخارج فيصدق لاشي
من (ج ج) دائما والى السالبة
الجزئية ايضا والاصل صدق كل
ماليس (ب) ليس (ج) دائما
ويصير كبرى لل لازم الاصل
هكذا كل (ج) ليس (ب)
وكل ماليس (ب) ليس (ج)
دائما ينتج كل (ج) ليس (ج)
دائما هذا خلف بحسب الحقيقة
دون الخارج وحكم الخاصيتين
ههنا حكمهما ثمة وعدم انعكاس
الممكنين ثمة اظهر منه ههنا

متن

الفصل العاشر في القضية
الشرطية واجزائها
وجزئياتها وفيه اثبات الاول
الشرطية اما متصلة حكم فيها
بثبوت قضية على تقدير اخرى
ايجابا او بسلب هذا الثبوت
سلبا واما منفصلة حكم فيها
بمعاودة قضية لاخرى اما ثبوتا
او انتفاء ويسمى حقيقة او ثبوتا
فقط وتسمى مانعة الجمع
او انتفاء فقط وتسمى مانعة
الخلو ايجابا او سلبا هذه
المعاودة سلبا متن

بالامكان العام ياخذ الاعتبار اصدق كل ماليس بمركوب زيد ليس بفرس بالضرورة بذلك
الاعتبار واما السالبة الموضوع المعدولة المحمول فهي صادقة مع الاصل بالاتفاق لكذب الموجبة
الكلية السالبة الموضوع وفيه ما مر غير مرة (قوله واما لسوال الحقيقة) واما لسوال الحقيقة
الفعلية فغير الخاصيتين منهما بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تنعكس الى الموجبة
الجزئية المطلقة العامة سالبة الموضوع ومعدولته فاذا صدق لاشي من (ج) اوليس بعضه
(ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ماليس (ب) اولا (ب ج) بالاطلاق والافلاشيء بماليس
(ب) اولا (ب ج) دائما وتصير كبرى لل لازم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) اولا (ب) بالاطلاق وينتج من
الاول كل (ج) ليس (ج) دائما وهو محال وانما لازم الاصل ذلك لاستلزام السالبة الموجبة عند وجود
الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (ج ج) بحسب الحقيقة ضرورة ان كل
مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) وهذا البيان لا ينتهض في الخارجية البسيطة
لان صدق كل (ج ج) بحسب الخارج غير لازم اذ سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج يمكن
عند انتفاء ذلك الشيء في الخارج فيصدق لاشي من (ج ج) دائما وينعكس ايضا
الى السالبة الجزئية المطلقة فانه لو لم يصدق ليس بعض (ب) لا (ج) بالاطلاق لصدق
كل لا (ب) لا (ج) دائما ويصير كبرى لل لازم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل لا (ب)
لا (ج) دائما ينتج كل (ج) لا (ج) هف بحسب الحقيقة لو جرد الموضوع بحكم صدق كل (ج ج)
دون الخارج لجواز انتفاءه فيصدق سلب الشيء عن نفسه فان قلت هذا يناقض ما قد سلف لهم
من ان السالبة اعم من الموجبة اذ لا يجاب يستدعي موضوعا موجودا اما محققا كما في الخارجية
او مقدرا كما في الحقيقة والسلب لا يستدعي ذلك فنقول التساوي في الصدق والعموم انما هو بحسب
ملاحظة المفهوم فان السلب عن الموجودات المقدرة يحتمل ان يصدق بانتفاء الوجود التقديري
ويحتمل ان يصدق بعدم ثبوت المحمول وهو لا يناقض المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم
وحكم الخاصيتين بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى تنعكسان الى الموجبة الجزئية
والسالبة الجزئية المطلقتين والحيثيتين اللادائمتين لتتام الدليل المذكور ثمة ههنا على ما لا يخفى
وعدم انعكاس الممكنين في الخارجيات اظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقتين لان النقص المذكور
ثمة لا ينتهض ههنا بل عدم انعكاسهما لعدم الظفر بما يدل عليه وقرق ما بين العلم بعدم الانعكاس
وبين عدم العلم بالانعكاس (قوله الفصل العاشر في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل
اما عن القضية الشرطية نفسها او عن اجزائها وهي المقدم والتالي او عن جزئياتها كالتصال
والمنفصلة واللزومية والعنادية وغيرها مما له انتظام في هذا السلك وليتذكر ههنا ان الشرطية تشارك
الجملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور آخر بينهما
نسبة اتما يقع التصديق بها اذا قبست الى الخارج بالمطابقة وتخالقها في ان مفرديهما موافقان للواقع
خبريا ولست اعني به ان يكون خبرا بل اذا وقع النسبة المتصورة بين مفرديه يكون خبرا وفي ان النسبة
بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول منهما هو الثاني اوليس هو ويمكن ان يجعل كل منهما وجها
للقسم ثم الشرطية اما متصلة او منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت
قضية اخرى او بسلب هذا الثبوت فهي متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود وهذا التعريف يتناول قسميها اي اللزومية والاتفاقية لان ثبوت قضية على تقدير اخرى
اعم من ان يكون بحيث يقتضي القضية الاخرى ذلك الثبوت والاتصال اولا يكون كذلك وان حكم
فيها بمعاودة قضية لاخرى او سلب هذه المعاودة فهي منفصلة عنادية او اتفاقية اذا المعاودة بينهما

اعلم من ان يكون لذاتيهما او يكون بحسب الواقع والوجبة منهما ما اوجبت المعاندة بين طرفيهما اما ثبوتها وانتفاء وتسمى حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او لا يكون فردا واما ثبوتها فقط اي مع اعتبار عدم المعاندة في الانتفاء لعدم اعتبار المعاندة فيه واللام يصح جعلها قسمة للحقيقة وتسمى مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا واما انتفاء فقط اي مع اعتبار عدم العناد في الثبوت لعدم اعتباره وتسمى مانعة الخلط كقولنا اما ان يكون هذا لا انسانا ولا فرسا وقد يقال مانعة الجمع ومانعة الخلط على المعنى الثاني فتكونان اعلم من الحقيقة وسالبة كل منهما ما يسلب حكم موجبتها كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا حقيقة وليس البتة اما ان يكون هذا اسودا وانا طقا مانعة الجمع وليس البتة اما ان يكون هذا لا انسانا او فرسا مانعة الخلط واما كان الانفصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الآخرين لان الانفصال بين النقيضين محض انفصال من غير ثبوت اتصال واما هما فعند تحقق انفصالهما يتركبان من منفصلة ومتصلة ومما اذا قلنا اما ان يكون هذا لا انسانا ولا فرسا كان تحقيقه اما ان لا يكون هذا انسانا او يكون انسانا وان كان انسانا فهو لا فرس فحذف الملزوم ووضع اللازم مكانه واذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان معناه عند التحقيق اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون فان لم يكن صحيح ان يكون فرسا فاقيم الملزوم مقام اللازم وكل واحدة منهما قضيتان في الحقيقة ادغم احديهما في الاخرى فان قلت الحقيقة ايضا اذا تركبت من الشيء ومساوي نقيضه يرجع الى انفصال واتصال فنقول نعم كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساويا جعل في عداد الملزوم كانه هو بخلافه فيهما على ان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطردا (قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدما) المحكوم عليه في المتصلة والمنفصلة يسمى مقدما تقدمه في الوضع والمحكوم به يسمى تابعا لملوه اياه ولا كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يخلو اما ان يشتركا في الطرفين معا وفي احدهما اوتباينا فيهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون اشتراكهما فيهما على الترتيب بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه في التالي والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في التالي واما ان يكون على التبادل بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي وبالعكس وان اشتركا في احد الطرفين فاما ان يتحد المحكوم عليه فيهما او يتحد المحكوم به فيهما او يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما متصلة او منفصلة موجبة او سالبة. تضرب الاربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين فالاول كاستلزام الكلية للجبرية والانفصال بين النقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان جسما فبعض الحيوان جسم ودائما اما ان يكون كل حيوان جسما او بعض الحيوان ليس بجسم الثاني كاستلزام القضية لعكسها والانفصال بينهما وبين نقيض عكسها كقولنا كلما كان كل حيوان جسما فبعض الجسم حيوان ودائما اما ان يكون كل حيوان جسما ولا شيء من الجسم بحيوان الثالث كاستلزام حل احد المتساويين على شيء حل المساوي الاخر عليه والانفصال بين حل احد المتساويين وبين سلب الاخر كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو ناطق ودائما اما ان يكون انسانا ولا ناطقا الرابع كاستلزام حل شيء على احد المتساويين حله على المساوي الاخر وانفصاله عن سلب المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان جسم فكل ناطق جسم ودائما اما ككل انسان جسم ولا شيء من الناطق بجسم الخامس كاستلزام حل احد المتساويين على شيء حل ذلك الشيء على بعض المساوي الاخر وانفصاله عن سلب ذلك الشيء عن كل المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الحساس انسان ودائما اما كل انسان حيوان ولا شيء من الحساس بانسان السادس كاستلزام حل شيء على احد المتساويين بين حل المساوي الاخر على بعض افراد ذلك الشيء وانفصاله عن سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان ناطق ودائما اما كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق السابع كاستلزام العلة للمعلول وانفصالها عن نقيضه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار

والمحكوم عليه فيهما يسمى
مقدما والمحكوم به تابعا وهما
اما ان يتشاركا بطرفيهما
او باحده طرفيهما او يتباينا
فيهما واليك طلب الامثلة
متن

اولا يشمل التعريف الصادق والكاذب والمنفصلة ايضا اما عادية او اتفاقية والعادية هي التي يكون بين طرفيها علاقة تقتضي العناد ثبوت او انتفاء او ثبوت انتفاء او انتفاء فقط كما يكون احدهما نقيضا للآخر او مساويا لنقيضه او اخص من نقيضه او اعم من نقيضه والاتفاقية هي التي لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد بل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق او الكذب الا بطريق الاتفاق كالنفاق بين الاسود والكاتب في الهندي الامي اوفي الرومي الامي اوفي الهندي الكاتب والمصنف سمي العادية لزومية ولعله نظر الى لزوم نقيض احد المتعاندين لعين الآخر او لزوم عينه لنقيض الآخر ولا تشاح في الاسماء هذا في الموجبات واما في السوالب فليس تعتبر علاقة في السالبة اللزومية والعادية ولا عديمها في الاتفاقية فان السالبة اللزومية والعادية ما يسلب اللزوم والعناد والسالبة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق ويسلب اللزوم والعناد يصدق اما عدم علاقة اللزوم والعناد ولعلاقة عديمهما ويسلب الاتفاق قدي يصدق لوجود علاقة اللزوم والعناد (قوله والمتصلة اللزومية الصادقة) اعلم ان المقدم من حيث انه مقبل لا يدل الاعلى الوضع فقط وكذا التالي انما يدل على الارتباط ليس في شيء منهما انه صادق او كاذب فان الشرط والجزاء احدهما عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب نعم اذا نظر اليهما من خارج فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والآخر كاذب لكن هذا الاخير ينقسم في المتصلة الى قسمين لامتيار جريتها بحسب الطبع دون المنفصلة فالاقسام في المتصلات اربعة وفي المنفصلات ثلاثة ولننظر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام يصح تركيبها فالمتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين كقولنا ان كان الانسان حجرا فموجود ومن قال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جسم وعكسه وهو تركبها من مقدم صادق وقال كاذب محال واللازم كذب الصادق لاستلزام كذب اللزوم وصدق الكاذب لاستلزام صدق اللزوم صدق اللازم ويساله في المتن بان الكاذب لا يلزم الصادق امادة الدعوى بلفظ آخر هذا اذا كانت اللزومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم صادق وقال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الاخر فلا يلزم المحذوران المذكوران فانا اذا قلنا قدي يكون اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرسية ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا ينتج الجزئية في القياس الاستثنائي على ما سذكره والموجبة اللزومية الكاذبة تقع على الانحاء الاربعة لان الحكم بلزوم قضية لاخرى اذا لم يطابق الواقع جاز ان يكونا صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين كقولنا كلما كان الانسان حجرا كان الفرس حجرا ويكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو صبهال او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت انها التي لا علاقة بين طرفيها تقتضي اللزوم ومن المستع ان يكون تاليها كاذبا اذا الاتصال ثبوت قضية على تقدير اخرى فيكون الاتفاق موافقة ثبوت القضية للتقدير وما لم يكن ثابتا كيف يوافق ثبوته تقدير شيء فان قلت ثبوت شيء على تقدير لا يستدعي ثبوته في الواقع فنقول معنى الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة لحقيقة الثاني فلا بعد في انتفا ثهما في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالي حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير والقرض لا يغير الشيء في الواقع ما لم يكن بينهما ارتباط وعلاقة واذ قد وجب صدق تالي الاتفاقية ومقدمها احتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا اطلقوها على مسنيين احدهما ما يجمع صدق تاليها فرض المقدم وثانيهما ما يجمع صدق التالي فيها صدق المقدم وسموها بالمعنى الاول اتفاقية عامة وبالمعنى

والمتصلة اللزومية الصادقة
تتركب من صادقين وكاذبين
وتال صادق ومقدم كاذب
وعكسه محال اذ الكاذب
لا يلزم الصادق هذا في الكلية
واما في الجزئية فهو ممكن
والكاذبة يقع على الانحاء
الاربعة والاتفاقية الصادقة
ان كفي في صدقها صدق
التالي وتسمى اتفاقية عامة
امتنع تركيبها من كاذبين وتال
كاذب ومقدم صادق وان
وجب في صدقها صدق
الطرفين وتسمى اتفاقية
خاصة امتنع فيها باقى الاقسام
وانت تعرف اقسام تركيب
كاذبتها متن

الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم والخصوص فالاتفاقية العامة يمنع تركبها
 من كاذبين ومقدم صادق وتسال كاذب بل تركبها اما من صادق او من مقدم كاذب
 وتال صادق كقولنا كان الخلاء موجودا فالحيوان موجود والاتفاقية الخاصة يمنع
 تركبها من كاذبين وصديق وكاذب وانما تركب من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة
 فان العامة الكاذبة يمنع تركبها من صادقين ومن مقدم كاذب وتال صادق والامر تكن كاذبة اذ يمكن
 في صدقها صدق التالي فتعين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب والخاصة الكاذبة
 يمنع ان تركب من صادقين فتعين الاقسام الباقية وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم العلاقة
 في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالي او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن تركب كاذبتها من سائر
 الاقسام كما في لزومية قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على ان يتبعه محال مثل قولنا ان لم يكن
 الانسان حيوانا لم يكن جسا سا تصدق لزومية لا اتفاقية اذ نقيضا لها ان يكون حكم
 مفروض ويتفق معه صدق شيء لكن التالي غير صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضا
 وان وضع صادق حتى يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم تصدق للزومية
 والاتفاقية وان وضع صادق ليشبع صادق فربما تصدق لزومية وربما تصدق اتفاقية اما اذا وضع
 محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد يصدق بطريق
 الاتفاق وانما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الارزام ليس حقا في نفس الامر اما انه حق
 من جهة الارزام فلان من يرى ان الخمسة زوج يلزمه ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس
 الامر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها قياس قد حذف منه مقدمة وتحليله انه اذا وضع
 ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل زوج عدد يلزمه ان الخمسة زوج عدد فاستلزم زوجية الخمسة
 للعددية بسبب ان كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والفرض لانه يصدق لاشي
 من العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عددا لان سلب الشيء
 عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق كلما كانت الخمسة
 زوجا كانت عددا لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فتكون المتصلة التي في قوته باطلة الى ههنا
 كلام الشيخ بعد تلخيصه بتي علينا ان ننظر في مقامين المقام الاول ان الاتفاقية لا تصدق عن كاذبين
 فانه اذا صح قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالجارية ناهق وكلامه يمكن الجارية ناهق يمكن الانسان ناطقا
 اتفاقية والاصل قد يكون اذا لم يكن الجارية ناهقا كان الانسان ناطقا والوجوب موافقة احد
 النقيضين للشيء نضمه الى الاصل ليتيج قد يكون اذا لم يكن الجارية ناهقا فالجارية ناهق هف وجوابه
 ان الامر انه خلف فان قولنا قد يكون اذا كان ليس كل جارية ناهقا قول لا نسبة له الى الوجود بل الى الفرض
 واما التالي فاخذ من موافقة الوجود فاي حال فرضهما يكون صادقا معها اتفاقية ولا تبطل
 موافقة الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق ليس كل جارية ناهقا وجدنا موافقا له في الوجود
 موجودا مع هذا الفرض ان كل جارية ناهق ولا تناقض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع
 بنفسه نعم لولزم من وضع ان الجارية ليس ناهقا ان الجارية ناهقا كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك
 وقال لولا هذا لكان لا يمكن ان نقبس قياس الخلف مع انفسنا فاننا انما نقبس بان نأخذ مشكوكا ونضيف
 الحق الذي كان موجودا الى تقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا تقيض الحق لم يصدق معه الصادق
 الاخر اذ يلزم عن كل كاذب كاذب ما واولا ان الامر على هذا لكان اي حق رفعة لزم
 رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه المقام
 الثاني ان اللزومية لا تصدق عن مقدم محال وتال صادق فان الحجة التي اقامها الشيخ عليه لا تكاد يتم
 لاننا لم ان قولنا لاشي من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لما جاوز كذب القضية الصادقة

في نفس الامر القابلة كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية على هذا التقدير
وان كانت صادقة في نفس الامر على انه منافي لما صرح به من ان الصادق في نفس الامر باق
على فرض كل محال سلمنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس المنج للقضية لا يتعقد وانتفاء الدليل
لا يستلزم انتفاء المدلول فان قلت لما صدق لاشي من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها
للعديدية فنقول لا نسلم انه لا يلزم كون الخمسة زوجا ان يكون عددا حيث ان غاية ما في الباب انه يلزم
ان يكون عددا وان لا يكون وانه محال وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية
لصدق كل خمسة زوج عدد فهو ممنوع لاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم استدعاء الملازمة
وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليلين لم ان لا تصدق للزومية عن محالين واللازم باطل بيان
الملازمة انا اذا قلنا كلما كانت الخمسة زوجا كانت منقسمة بمساويين فالحق لهذه القضية ان كل زوج
ينقسم بمساويين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشي من المنقسم بمساويين
بخمسة زوج فلاشي من الخمسة الزوج ينقسم بمساويين فليس كل زوج ينقسم بمساويين ولا لها
لو صدقت لصدق كل خمسة زوج منقسم بمساويين لكنه باطل واما بيان بطلان اللازم فلان الشايع
ساعده على ذلك ولانه لو لم يجوز استلزام المحال المحال لم تنعكس الموجبة الكلية الصادقة الطرفين بعكس
النقيض وليس كذلك وقد يمكن دفع هذه الامسئلة كلها بتلخيص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين
نافعتين في كثير من المواضع دافعتين لكثر الشبه فالاولى ان الزومية لا يجوز ان يكون مقدمها منافيا
لتاليها لان المناقاة منافية للملازمة اذا المناقاة تصحح الانفكاك بينهما والملازمة تمنع وتناقى اللوازم دال
على تناقى اللزومات فلو كان بينهما منافاة لم اجتماع المتنافيين في نفس الامر وانه محال الثانية ان تجوز
لزوم المحال المحال لا يستلزم ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي
تحقق احد هما عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذا تمهدت المقدمات فنقول اذا قلنا
ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذناه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا المناقاة بين
المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم تكن عددا اذ يصدق في نفس الامر لاشي من العدد
بخمسة زوج بالضرورة فلاشي من الخمسة الزوج بعدد بالضرورة فتكون المناقاة محققة بين زوجية
الخمس وعداديتها فلا يصدق الملازمة بينهما اما اذا اخذناه بحسب الالزام فهو صادق لان من
اعترف بان الخمسة زوج في الواقع فتحقق نلزمه بان يقول بعدد يتبع لقيام الدليل وهو القياس المركب
من المتصلة والجمعية هكذا كلما كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة عدد
ثم بما يتعرض على ذلك بان هذا القياس كالحق تلك القضية بحسب الالزام محققة في نفس الامر
اجاب بان هذه القرينة انما تنتج بواسطة قياس من الشكل الاول وهو انه كلما صدق المقدم صدق التالي
والقضية في نفس الامر كلما صدقنا صدق نتيجة التاليف ولا ريب في ان صدقها انما يصدق
في نفس الامر لو لم يكن التالي والقضية الصادقة متنافيتين وليس كذلك ههنا فظهر
سقوط الاول من الامسئلة لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والتالي ايضا
لانه لم يستل لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الا للفرق بين ما اذا اخذت الزومية بحسب نفس
الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الالزام الثالث ايضا لا نعلم بالضرورة ان تقدير زوجية
الخمس ليس بينهما وبين النقيضين علاقة يستلزمها تقضيها ومن ههنا يعرف سقوط
منوع المحال على العكس والشايع والرابع ايضا لانه كلما لم يصدق كل خمسة زوج
عددا بالامكان لم يصدق للزومية للمنافاة حيث ان طرفيها وينعكس الى قولنا كلما
صدق للزومية صدقت كل خمسة زوج عدد وكذا الخامس لان الصورة الجزئية
لا تثبت الكلية فان ههنا قضايها مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جريان

والمنفصلة الحقيقية الصادقة
انما تتركب عن صادق وكاذب
ومناعة الجمع منه ومن كاذبين
ايضا ومناعة الخلو منه ومن
صادقين ايضا والحقيقية
الاتفاقية الكاذبة عن صادقين
وكاذبين ومناعة الجمع عن
صادقين ومناعة الخلو عن
كاذبين والعنادية والرومية
الكاذبة في الاقسام الثلاثة
عن صادقين وكاذبين وصادق
وكاذب هذا حكم الموجبات
وحكم السوالب بالعكس من
ذلك والعبرة باليجاب الشرطية
وسلبها باثبات الحكم وسلبه
لايجاب الطرفين متن

الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ
فيها مع القضية نقيضها
او المساوي له لاستلزام كل
من جزئيهما نقيض الآخر
لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع
الخلو ولا تتركب الحقيقية الا
من جزئين اذ يعتبر الانفصال
الحقيقي بين اى جزئين كانا
فلو تركبت من ثلاثة اجزاء كان
(ج) مستلزما لنقيض (ب) فان
لم يكن نقيض (ب) مستلزما
للالف لم يكن بين (ب) و (ا)
انفصال حقيقى وان كان نقيض
(ب) مستلزما (لا) كان (ج)
مستلزما (لا) فلم يكن بينهما
انفصال حقيقى نعم قد تتركب
من منفصلة وحلية فيظن تركبها
من ثلاثة اجزاء ومناعة الجمع
يجب ان يؤخذ فيها مع القضية
الاخص من نقيضها لاستلزام
كل من جزئيهما نقيض الآخر ٣

الدليل فيها كقولنا كلما كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وكقولنا كلما لم يكن الانسان حيوانا
لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا ينهى وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن له اثر ولا عين في الكتاب
لان الذهول عنه يقع في اغايط كثيرة والاطلاع عليه يجدى درك لطايف غزيرة وعساك فيما
تستقبل ان تفوز ببعضها صريحا (قوله والمنفصلة الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة
عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حقيقية لم تتركب الا من صادق وكاذب لانها التي لا يجتمع جزاها
في الصدق والكذب فلم تتركب من صادقين او كاذبين والا اجتماعا في الصدق او الكذب وان
كانت مانعة الجمع يتركب من صادق وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الصدق
فان ان لا يجتمعا في الكذب ايضا وحينئذ يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه
فيكون تركبها من كاذبين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا فرسا او حمارا ولا يمكن تركبها من
صادقين وان كانت مانعة الخلو تتركب من صادق وكاذب ومن صادقين لانها التي لا يجتمع
طرفاها في الكذب فانما يجتمعا في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه
من صادقين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسمنا ويمتنع تركبها من كاذبين
والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقية تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم
بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذ لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان ولا
تتركب من صادق وكاذب والا لصدق ومناعة الجمع من صادقين دون القسمين السابقين
ومناعة الخلو من كاذبين دون الباقيين والتعليل فيهما ظاهر مما ذكرنا في الحقيقية وهذا انما يصح
لولا يعتبر عدم العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وان كانت لزومية اى عنادية فكل
من الاقسام الثلاثة الحقيقية ومناعة الجمع ومناعة الخلو يتركب من ساير الاقسام لانه اذا لم يصدق
الحكم بالعدادين طرفيها المستند الى العلاقة يمكن ان يكونا صادقين بلا علاقة في مانعة
الخلو وكاذبين بلا علاقة في مانعة الجمع وصادقا وكاذبا بلا علاقة في الحقيقية هذا حكم الموجبات
المتصلة والمنفصلة واما حكم السوالب فبالعكس من ذلك لانها تصدق عما يكذب الموجبات
وتكذب عما تصدق ومن فوايد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق
الاجزاء وكذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفاها كاذبان وقد تصدق وطرفاها صادقان بل
مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان طابق الواقع فهو صادق
والافتهو كاذب سواء صدق طرفاها اول يصدق وكذلك العبرة في ايجابها وسلبها ليس بايجاب
الطرفين وسلبها كما ان ايجاب الجمليات وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيها وعدولهما وورع
يكون الطرفان ساليين والشرطية موجبة كقولنا كلما لم يكن الانسان جملدا لم يكن حجرا واما
اما ان يكون العدد لازوجا او لا فردا ورعما تكونان موجبتين والشرطية سالبة كقولنا ليس البتة
اذا كان الانسان حجرا كان ناطقا وليس البتة اما ان يكون الحيوان جسما او حساسا فكما ان ايجاب
الجمليات وسلبها بحسب الحمل ثبوتا وارثقا كذلك ايجاب الشرطيات وسلبها من جهة اثبات
الحكم بالاتصال والانفصال وبسلبه فتى حكم بثبوت الاتصال او الانفصال كانت الشرطية
موجبة متصلة او منفصلة ومنى حكم برفع الاتصال والانفصال كانت سالبة اما متصلة او منفصلة
(قوله الثالث الحقيقية) هذا البحث في كيفية تركب كل من المتصلات من الاجزاء فالمنفصلة
الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضها او المساوي له لان احد جزئيهما ان كان نقيض
الآخر فهو المراد والا كان كل منهما مساويا لنقيض الآخر اذ كل جزء منهما يستلزم نقيض الآخر
لامتناع الجمع بين الجزئين وبالعكس اى نقيض كل جزء يستلزم الجزء الآخر لامتناع الخلو عن الجزئين
واذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الآخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الآخر كان كل جزء مساويا

٣ لا متناع الجمع من غير
عكس لا مكان الخلو وممانعة
الخلو يجب ان يؤخذ فيها
مع القضية الاعم من نقبضها
لاستلزام نقبض كل
من جزئها عين الاخر لا متناع
الخلو دون العكس لا مكان
الجمع ولا يمكن تركبها الا من
جزئين ان شرطنا المنع بين كل
جزء معين وبين المعين الاخر
ويشعر بين احدا لاجزاء الباقية
ضرورة لان كل معين استلزم
احدا لاجزاء الباقية
لا متناع اجتماعه مع نقايض
الباقية لا متناع اجتماع الشيء
مع الاخص من نقبضه
ولا تنعكس والا استلزم كل
جزء سائر الاجزاء فلم يكن اعم
من نقبض سائر الاجزاء فكان
كل جزء اخص من احدا لاجزاء
الباقية فلم يكن بينهما منع
لا لجمع ولا لخلو ويمكن تركب
مانعة الجمع من اجزاء كثيرة
وان شرطنا المنع كذلك لا متناع
الجمع بين كل معين ومعين آخر
ويشعر وبين احدا لاجزاء
الباقية ضرورة كون كل معين
اخص من نقبض احدا لاجزاء
الباقية متن

لنقبض الاخر وهما وجه اخر تفصيلي وهو ان المذكور في مقابلة احدها جزئها اما نقبضه او مساو له او اعم
منه او اخص او مابين والثلاثة الاخيرة باطلة فنعين احدا الاولين اما بطلان المابين فلانه اذا ارتفعت القضية
تحقق نقبضها فيرتفع مابينه فليزيم ارتفاع جزئي الحقيقة واذا ارتفع نقبض القضية جاز ان يصدق
مابينه فامكن اجتماع الجزئين واما الاعم فلجواز صدقه بدون نقبض القضية فيمكن الاجتماع واما الاخص
فلجواز كذبه بدون نقبض القضية وحيث يثبت كذب القضية ايضا فيمكن الارتفاع ولا يتركب الحقيقة الا من
جزئين لانه ان اعتبر الانفصال الحقيقي بين اي جزئين كانا فلو تركبت من ثلاثة اجزاء وليكن (ج) و(ب)
(ا) لم يخل اما ان يكون (ج) مستلزما لنقبض (ب) او لا يكون فان لم يكن مستلزما لم يكن بين (ج) و
(ب) انفصال حقيقي وان كان فاما ان يكون نقبض (ب) مستلزما (لا) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له
لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال حقيقي وان كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لان المستلزم للمستلزم
لشيء مستلزم لذلك الشيء فلم يكن بين (ج) و (ا) انفصال حقيقي وبعبارة اخرى لو تركبت الحقيقة من اكثر
من جزئين لزم احدا الامرين اما جواز اجتماع جزئها او جواز ارتفاعهما لانه اذا صدق (ج) كذب
(ب) وح اما ان يصدق (ا) او لا فان صدق اجتماع (ج) و (ب) وهو احدا الامرين وان لم يصدق
ارتفع (ب) و (ا) وهو الامر الثاني فان قلت هذا منقوض بمنفصلات ذوات اجزاء كثيرة امامتاهية
كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او تام او غير متناهية كقولنا اما ان يكون هذا العدد ثلاثة
او اربعة او خمسة وهلم جرا اجاب بانها في التحقيق مركبة من حلية ومنفصلة فان معناها اما
ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون اما ناقصا واما الا انه لما حذف احدا حر في الانفصال
او هم ذلك تركبها من ثلاثة اجزاء فان قلت المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد
ناقصا او تاما لاشك انها مانعة الجمع والانفصال حقيقي بينهما وبين الحلية لجواز تضاد قهها
بصدق الحلية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق ولو ارتفع جزاها فتقول تلك المنفصلة
ليست مانعة الجمع بل منضمة مع الحلية على انها مانعة الخلو وجزا الانفصال الحقيقي لا بد
ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فان صدقت الحلية كذبت المنفصلة المانعة الخلو
لا ارتفاع جزئها وان صدقت كذبت الحلية وكيف لا يكون كذلك ومرجع المنفصلة ذات
الاجزاء الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا او لا يكون فان لم يكن فهو اما ناقص او تام
فهذه منفصلة مانعة الخلو مساوية لنقبض الحلية الا انه حذف واقبت مقامه فظن ان تركبها
من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من حلية ومساوي نقبضها وهناك نظر
لانه ان زعم ان الحقيقة يمتنع تركبها من اكثر من جزئين مطلقا فالدليل ما قام عليه وان زعم انها لا يتركب
من اجزاء فوق اثنين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم يتجه السؤال وانما يتجه لو اعتبر
في المنفصلة الكثيرة لاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين انه ليس كذلك واما مانعة
الجمع فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من نقبضها لان كلا من جزئها يستلزم نقبض
الاخر لا متناع الجمع بينهما ولا ينعكس اي ولا يستلزم نقبض كل جزء منهما الجزء الاخر لجواز
الخلو عنهما فيكون كل جزء منهما اخص من نقبض الاخر وبالتفصيل المذكور في مقابلة
احد جزئها ان كان نقبضه او مساو ياله كانت حقيقة وقد فرضناه امانعة الجمع وان كانت اعم
من نقبضه او كان مابينه جاز الجمع بينهما على ما مر واما امانعة الخلو فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية
الاعم من نقبضها لاستلزام نقبض كل جزء من جزئها عين الاخر لئلا يخلو عنهما من غير عكس لجواز
الجمع فيكون عين كل جزء اعم من نقبض الاخر وبالتفصيل مقابل احدا لجزئين يمتنع ان يكون نقبضه
او مساو يالا كانت حقيقة وان يكون اخص منه او مابينه والاجاز ارتفاعهما فتعين ان يكون اعم
من نقبضه وهذا كله اذا فسرت مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم فيها
بامتناع اجتماع جزئها في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بامتناع اجتماع جزئها كذبا
وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسرنا بالمعنى الاعم وهو ما حكم فيها بامتناع الاجتماع من غير التعرض
لغيره اخر جاز تركبها من قضيتين شأنهما ذلك ومن قضية ونقبضها او مساوية وهو ظاهر

ويمكن تركيب مانعة الخلو من اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلويين اى جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لاحجر او لاحيوانا اما ان اعتبرناها بحيث يكون بين كل معين من اجزائها وبين المعين الاخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركيبها لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية ومتى كان كذلك لا يكون بين المعين المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو بيان المقدمة الاولى ان كل معين يفرض يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا ينعكس اى لا يستلزم احد الاجزاء الباقية المعين المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فلانه اذا صدق المعين المفروض فلا بد ان يصدق احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتمع نقايض الاجزاء ضرورة ان انتفاء احد الامور يشمل العدم وحينئذ يلزم اجتماع الشيء مع الاخص من نقيضه لان التقدير ان بين كل جزء وجزء آخر منع الخلو فيكون نقيض كل جزء اخص من عين الاخر فلو اجتمع نقيضاهما كان الشيء مجتمعاً مع الاخص من نقيضه مثلاً اذا فرضنا ان يكون بين (ا) و (ب) منع الخلو فيكون نقيض (ب) اخص من عين (ا) وعين (ا) نقيض لنقيض (ا) فلو اجتمع النقيضان كان نقيض (ا) مجتمعاً مع الاخص من نقيضه اى من عين (ا) لكن اجتماع الشيء مع الاخص من نقيضه محال لاستلزامه الجمع بين النقيضين واما انه لا ينعكس فلان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم احد الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فلم يكن كل جزء اعم من نقيض الجزء الاخر لاستحالة ان يكون نقيض اللازم اخص من الملزوم فلم يكن بينهما منع الخلو وقد فرض كذلك هـ وايضاً لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو لاستلزم نقيض اللازم عين الملزوم فكان الملزوم متحققاً بدون اللازم وايضاً لاستلزم نقيض اللازم عين الملزوم لان نقيض اللازم يستلزم عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللازم وبيان المقدمة الثانية انه لو كان بين العام والخاص منع الخلو لاستلزم نقيض العام عين الخاص وانه محال وفيه نظر اما اولا فلانه لو صح الدليل لامتنع تركيب مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث يكون منع الخلويين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثانى حاجة على ان النقض قائم بيان الملازمة انه لو تركبت مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتاً بين كل جزء معين ومعين آخر كان منع الخلو ثابتاً بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لامتناع ارتفاعهما وهو ظاهر ولا نقيض المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية من غير عكس فنقيضه اخص منه ولان احد الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشيء والاخص يستلزم منع الخلو بين الشيء والاعم بالضرورة واما ثانياً فلان امتناع انتفاء احد الاجزاء الباقية في انفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس بشئ منه بل انما هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة كذلك وكذا صدق المعين المفروض صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتمع نقايضها وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع كل معين فرض دائماً فلا يكون بينهما منع الخلو والواجب صدق كل منهما اى المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من نقيض الاخر لاننا نقول العموم بحسب اللزوم وهو لا يستدعى صدق اللازم مع صدق الملزوم لجواز تحقق الملزوم واللازم مع انتفاء الملزوم دائماً واما ثالثاً فلان اكثر المقدمات مستبرك وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية كفى في اثبات المطلوب لامتناع منع الخلو بين المعين واحد الاجزاء لانه لا يكون المعين اعم

من قبض احد الاجزاء واما مانعة الجمع فيمكن تركبها من اكثر من جزئين بحيث يكون بين اي جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا ويمكن تركبها وان شرطنا المنع كذلك اي منع الجمع بين كل معين ومعين آخر وبين ذلك المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعي منع الجمع بين كل معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من قبض احد الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعا وهو قبض احدها وليس اذا تحقق قبض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا والحق ان شيئا من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي حكم فيها بالمنافاة بين قضيتين على احداث انحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشيخ لما عرف الحقيقة بانها التي العناد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السؤال بالحقيقة ذات الاجزاء فان اي جزئين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب فلا يكون التعريف جامعاً اجاب بما حققناه وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب واما ما ظنوا من جواز تركب مانعة الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوء لانا اذا قلنا ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال واذا فرضنا احد طرفيها قولنا هذا الشيء شجرة فالطرف الاخر اما قولنا هذا الشيء حجر واما قولنا هذا الشيء حيوان على التعيين او الاعلى التعمين فان كان احدهما على التعمين تم المنفصلة به وكان الاخر زائدا حشوا وان كان احدهما على التعمين لم يمكن انفصال مانع من الجمع لجواز تصادقهما حتى اذا صدق قولنا هذا الشيء حجر صدق ايضا ان هذا الشيء اما شجرة او حيوان مانعا من الجمع وان كان جزءا هـ مرتفعين بل هذه المنفصلة في التحقيق ثلث منفصلات احداها من الجزء الاول والثاني وثانيها من الجزء الاول والثالث وثالثها من الثاني والثالث فكما ان الجملة اذا تعدد معنى الموضوع او المحمول بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تكثرت بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تصور الا بين اثنين فان النسبة بين امور متكررة لا تكون نسبة واحدة بل نسبة متكررة وحينئذ نقول قولهم لا يمكن تركب الحقيقة من اجزاء كثيرة ويمكن تركب مانعة الجمع والخلو منها ان ارادوا بها المنفصلة الواحدة حتى ان الحقيقة الواحدة لا يمكن تركبها من الاجزاء الكثيرة ومانعة الجمع والخلو يمكن ان يتركب منها فلا تم ان المنفصلة القائلة بان هذا الشيء اما شجرة او حجر او حيوان او ياله اما لا شجرة ولا حجر ولا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها المنفصلة الكثيرة فكما تركب الحقيقة المتكررة من حقيقات كذلك مانعة الجمع والخلو وعلى كلاً التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختها فرق في ذلك (قوله الرابع تعدد تالي المتصلة يقتضي تعددها) المراد بتعدد الشرطية ليس ما ذكر في الجائيات فان التعدد بالفعل معتبره والمعتبر ههنا التعدد بالقوة فالبحت في ان الشرطية اذا كانت واحدة يجب وحدة الحكم بالاتصال او الانفصال فكان في جانب المقدم كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال للكل من حيث انه كل او الانفصال عنه او كان في جانب التالي كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال للكل او انفصاله هل يتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء التالي فتعدد تالي المتصلة سواء كانت كلية او جزئية تقتضي تعددها ويحفظ كلية الاصل وكيفية لان ملزوم الكل كلما او جزئيا ملزوم للجزء كذلك بقياس من الاول صغراه الاصل وكبراه استلزام الكل لجزئه هكذا كلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (جد) (هـ) وكلما كان (جد) (هـ) (فجد) (هـ) فكلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فجد) وكلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فهمز) وتعدد مقدمها لا يقتضي تعددها ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملزوما لشيء كلما ولا يكون الجزء ملزوما له كذلك وان كانت جزئية فتعدد مقدمها يقتضي تعددها بيانه من الشكل الثالث والوسط الكل فاذا صدق

الرابع تعدد تالي المتصلة يقتضي
تعدد ها لان ملزوم الكل
ملزوم الجزء وتعدد المقدم
لا يقتضيه لان الكل قد يكون
ملزوما دون الجزء وهذا
في الكلية واما في الجزئية فتعدد
ايضا يقتضيه بيانه من الثالث
والاوسط الكل وتعدد اجزاء
مانعة الخلو يقتضي تعددها
لاستلزام الكل للجزء ولا يقتضيه
في مانعة الجمع لعدم استلزام
انتفاء الكل انتفاء الجزء متن

قديكون اذا كان (اب) و (جد) (فهز) صدق قديكون اذا كان (جد) (فهز) وقد يكون اذا كان (اب) (فهز) لصدق قولنا كما كان (اب) و (جد) (فاب) او (جد) فيجعله صغرى الاصل حتى يتنج المطاوب ويظهر منه ان الاصل لو كان كلياً يتعدداً ايضاً لكن لا يحفظ الكم وتعدداً اجزاء مانعة الخلو يقتضي تعددها ويحفظ الكم والكيف لان الكل مستلزم للجزء وامتناع الخلو عن الشيء والملزوم يقتضي امتناع الخلو عن الشيء واللازم وهذه الدلائل تتوقف على حقيقة استلزام الكل للجزء ويستسمع ما فيه وتعدد اجزاء مانعة الجمع لا يقتضي تعددها لان منع الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام انتفاء الكل انتفاء الجزء فيجوز ان لا يجامع الكل الشيء والجزء يجامعه وحكم الحقيقة حكمهما لما فيها من المتعين فلا يلزمها الامانة الخلو هذا في الموجبات اللزومية والعنادية ولم يتعرض في الكتاب للاتفاقيات والسوالب لانسياق الذهن اليها بادنى نظر ونحن نشير اليها اشارة خفيفة اما الموجبات الاتفاقية فهي لا تفارق اللزوميات والعناديات في الحكم لان الكل اذا كان مصاحباً لشيء دائماً وفي الجملة كان الجزء مصاحباً له كذلك ومصاحب الكل دائماً لا يجب ان يكون مصاحباً للجزء دائماً بخلاف المصاحبة الجزئية نعم لو اخذناها خاصة اقتضى تعدد مقدمها ايضاً تعددها لانه متى صدق شيء مع مجموع صادق صادق مع كل واحد من اجزائه ومنع الخلو عن الشيء والكل يستلزم منع الخلو عن الشيء والجزء ومنع الجمع ليس كذلك واما السوالب الاتفاقية وغيرها فتعدد تالي المتصلة لا يقتضي تعددها لان عدم لزوم الكل كلياً كان او جزئياً او مصاحبة لا يستلزم عدم لزوم الجزء او مصاحبة وتعدد مقدمها يقتضي تعددها جزئية من الشكل الثالث والمقدمة القائلة باستلزام الكل الجزء صغرى والمنفصلة ان كانت مانعة الجمع تتعدد بتعدد جزئياتها لاستلزام جواز اجتماع الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل واحد من اجزائه ذلك المجموع وان كانت مانعة الخلو فتعدد اجزائها لا يوجب تعددها لان جواز الخلو عن الشيء ومجموع لا يستلزم جواز الخلو عن الشيء وجزئيه وان كانت حقيقة حكمها حكم مانعة الجمع ان كان صدقها لجواز صدق الطرفين وحكم مانعة الخلو ان كان صدقها لجواز كذب الطرفين (قوله وقد يؤثر حرف الاتصال والانفصال) صيغة الشرطية ان يقدم حرف الاتصال والانفصال على المقدم فضلاً عن موضوعه لكن ربما يؤخران عنه اما في الاتصال فكقولنا الشمس ان كانت طالعة فانهار موجود واما في الانفصال فلا يتصور الا اذا كان جراً مشتركين في ذلك الموضوع كقولنا كل عدد اما ان يكون زوجاً او فرداً وحينئذ تكون القضية شرطية شبيهة بالجملة اما انها شرطية فلانها عند التحليل تتحل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة وبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية باق كما كان لجواز تغيره واما انها شبيهة بالجملة فلاشتغالها على شايبة الجمل وهي حل ما بعد الموضوع عليه لكنهما اي الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي والشبيهة بالجملة متلازمان في المتصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فانهار موجود وبالعكس دون المتصلة لان المركبة من كليتين مشتركيتين في الموضوع قد يصدق حقيقة اذا اخرج حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج او فرد مانعاً من الجمع والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجاً واما ان يكون كل عدد فرداً صارت مانعة الجمع دون الخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجاً وبعضه فرداً هذا ما قالوه وفيه نظر لانه اذا اخرج حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفرداً اذ ليس معنى القضية حينئذ الا ان الشمس شيء صفة كذا الاكل عدد شيء صفة كذا لانه لا يخلو عن احد الامرين فاذا وضع الشيء الموصوف الف

وقد يؤثر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم فتصير الشرطية شبيهة بالجملة لكنهما متلازمان في المتصلة دون المتصلة لان الحقيقة المركبة من كليتين مشتركيتين في الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة الجمع دون الخلو

مثلا صح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهي جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيهما مفرد ولا شيء من الشرطية كذلك على ان نقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير اللفظ لم تكن القضية شبيهة بالجملة بل شرطية كما كانت اللهم الا في اللفظ ولم يتغير المعنى لافي الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم تكن القضيتان متلازمتين في الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمنصلة الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم (قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على اللزوم) فان الشيخ في الشفاء حروف الشرط تختلف فيها ما يدل على اللزوم ومنها ما لا يدل عليه فانك لاتقول ان كانت القيامة قامت فيجاسب الناس اذ لمست ترى التالي يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضروري بل ارادي من الله سبحانه وتعالى ونقول اذا كانت القيامة قامت يجاسب الناس وكذلك لاتقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فبشبه ان يكون لفظه ان شديدة الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذ كانا بوسط واما اذا فلا دلالة له على اللزوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذلك كلما ولما وعد المصنف فيهما ولو ايضا من هذا القليل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلالته على الشك في وقوع المقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوعية للشرط وبعضها متضمن لمعناه والشرط هو تعليق امر على آخر اغم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لهما على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم في علم العربية والعجب ان اذ دال على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذ ليس هو موضوع للشرط البتة وفي اذا رابحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس من وظائف المنطق ولا يجدي فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون محصورة ومهمة وشخصية كما ان الجملة يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها واهمالها وشخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كائنا حيوانا فالشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده فهي شخصية وان كانت مهمة فمهمة ولو نظروا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجملة لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حل ونظيره ههنا اتصال وعناد فكما يجب في الجمليات ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ان ينظر الى تلك الاحوال بالحكم بكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال اعني التي لاتنافي استلزام المقدم للتالي او عناده اياه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من المقدم او عارضة له فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فلسنا نقصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حال ووضع يمكن ان يجامع وضع انسانية زيد من كونه كاتباً او ضاحكاً او قائماً او قاعداً او كون الشمس طالعة او القمر صاهلاً الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والاضاع ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما كان الانسان فرساً كان حيواناً فانه يمكن ان يجتمع المقدم مع كون الانسان صاهلاً وان استحال في نفسه والشيخ اقتصر في التفسير على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما الفروض فان اراد بها التقادير حتى يكون

وكلمة ان شديدة
الدلالة على اللزوم ثم اذ دون
بأبي حروف الاتصال كما
ومهما ونحو وكما ولما متن

الخامس في حصر الشرطية
وخصوصها واهمالها كلية
المتصلة والمنفصلة اللزوميتين
بعموم اللزوم والعناد للفروض
والازمنة والاحوال اعني التي
لاتنافي استلزام المقدم للتالي
او عناده اياه احترازاً عن فرض
المقدم بحال لا يلزمه التالى
اولا بعناده المتنافي للزوم والعناد
الكليين لا بعموم المقدم
ولا بتعميم المرات فقد يكون
المقدم امراً مستقراً وجزئياً
بحر يثبتها وخصوصها بتعيين
بعض منها كقوله ان جئتني
اليوم فانا اكرمك
واهمالها باهمالها متن

معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اريد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكرها الاحوال وانما قيدها بان لا ينفى في الاستلزام او العناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالي ولا يعانده المنافي للزوم والعناد الكليين فاننا لو غننا الاحوال في الكلية بحيث يتناول المتمتعة الاجتماع من المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فاننا لو فرضنا المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي اياه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلو كان ملزوما للتالي ايضا كان امر واحد ملزوما للنقيضين وانه محال واما على الوضع الثاني فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما له لم يكن ملزوما وهو ايضا محال فيصدق لبس كلما تحقق المقدم يلزمه التالي وهو مناف للزوم الكلي وكذا لو اخذنا المقدم في مازمة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالي في الصدق لاستلزامه التالي حينئذ فلو عانده كان لازما منافيا او في مانعة الخلو مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي في الكذب فلبس دائما اما المقدم او التالي وهو مناف للعناد الكلي هكذا تنقل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هب ان مقدم اللزومية اذا فرض مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لزم عدم لزوم التالي له ولم لا يجوز ان يستلزم التالي وعدمه اولزومه وعدم لزومه فان المحال جاز ان يستلزم النقيضين وكذلك لزم ان مقدم العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين او مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي غاية ما في الباب ان يكون معاندا للنقيض التالي لاستلزامه اياه لكن لا يلزمه ان لا يعانده التالي لجواز ان يعانده الشيء الواحد النقيضين واجابوا عنه بتغير الدعي بانه لو لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان المحال وان جاز ان يستلزم النقيضين لكن لبس بواجب وصدق الطرفين او كذبهما اذا اخذ مع المقدم جاز ان لا يعانده التالي اذ معاندة المحال للنقيضين غير واجبة وان جوازها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم الشيء الواحد النقيضين او طائفة لزم المناقاة بين اللازم والملزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من النقيضين مناف للآخر ومناقاة اللازم للشيء تستدعي مناقاة الملزوم اياه ولانه اذا صدق المقدم صدق احد النقيضين وكلما صدق احد النقيضين لم يصدق النقيض الآخر فاذا صدق المقدم لم يصدق النقيض الآخر فينبغي انهما مناقاة ولانه اذا صدق تلك الملازمة واستثناء نقيض التالي يلزم نقيض المقدم فيكون بين نقيض التالي وعين المقدم مناقاة لان عدم المقدم لازم من نقيض التالي واما في العناد فلان معاندة الشيء لاحد النقيضين يوجب استلزامه للنقيض الآخر ان كانت في الصدق او استلزام النقيض الآخر اياه ان كانت في الكذب وقد عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والملزوم لا يقال لا خفاء في جواز استلزام المحال للنقيضين فانه يصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وكلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان فالانسان واللا انسان لازمان للمجموع المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزء لزم اجتماع الضدين في الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى ومعنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي لبس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو لا انسان يجعلها صغرى لهذه القضية ليتيج لبس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان وهو يضاد القضية الثانية واذا ضمناها الى قولنا لبس البتة اذا كان الشيء لا انسانا فهو انسان اتيج ما يضاد الاولى منعنا صدق السالبة الكلية تحقق الملازمة الجزئية بين اي امرين ولو بين النقيضين بقياس ملتئم من القضيتين على منهج من الشكل الثالث على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد للنقيضين فاننا اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصدق نقيضها

مع القياس وحيث ينظم مع الكبرى ويتبع تقبض الصغرى فقد استلزم المجموع المركب من القياس وتقبض النتيجة تقبض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة فيكون المجموع مستلزما للتقبضين لانا نقول المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين ان الجزء الآخر لا دخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبى يجرى مجرى الحشو فالانسان والا انسان لا يستلزم للانسان والا الانسان نعم المتلازمان صادقتان بحسب الالتزام لكن الكلام في لزومية بحسب نفس الامر وليس لنا في قياس الخلف الا ان تقبض النتيجة مع الكبرى يتبع تقبض الصغرى واما ان القياس ملزوم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت البس الشيخ قال اذا فرض المقدم مع عدم التالى يستلزم عدم التالى فقد قال باستلزام المجموع الجزء فنقول بتحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة ينافى التالى بالضرورة فلا يستلزمه ولبست كلية المتصلة والمنفصلة بعموم المقدم اى بكليته لما مر في صدر هذا البحث ولا بعموم المرات والمراد بالمرّة الزمان المتجدد المنصرم ككتابة الانسان فانها يتجدد في زمان وتقرض في آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كتابا يكون متحرك الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امرا مستمرا منزها عن المدار كقولنا كلما كان الله تعالى عالما فهو حى وجزئية المتصلة والمنفصلة لا بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية الفروض والازمنة والاحوال كقولنا قديكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قديكون اما ان يكون الشئ ناميا او جادا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من الغنصريات وبما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالى مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشي منهما مدخل في اقتضاء التالى لم يكن الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر آخر واما في الجزئيات فللمقدمها دخل في اقتضاء التالى فان كانت محرفة عن الكلية فظاهر والافهو لا يستقل بالاقتضاء فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذا انضم اليها يكفى المجموع في الاقتضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد نسخ بعض الازدهان ان ذلك الامر الزائد لا بد ان يكون ضروريا للمقدم حالة اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط اللزوم التالى للمقدم وجواز زوال الشرط بوجوب جواز زوال المشروط وايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التى لا تعلق بينهما فان زيدا بشرط كونه مجتمعا مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لا كل عمرو وكذا الحجر الحيوان فيصدق قديكون اذا وجد زيد وجد عمرو وقديكون اذا شرب زيد كل عمرو وقديكون اذا كان الحجر موجودا كان الحيوان موجودا وح يلزم كذب السوالب الكلية اللزومية وكذب الموجبات الاتفاقية الكلية مع ان جمهور العلماء اجعوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات ظن بسببها اختلال اكثر قواعد القوم وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في لزوم التالى للمقدم ان اراد به انه شرط في اللزوم الكلى الذى هو بالقياس الى المجموع فسلم ولا امتناع في ان زواله موجب لزوال اللزوم الكلى وان اراد به انه شرط في اللزوم الجزئى فهو ممنوع اذ لا معنى له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالى وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزائد اولا وقد صرح الشيخ بعلم لزوم كونه ضروريا حتى حكم بان قولنا قديكون اذا كان هذا انسانا فهو كاتب لزومية لانه لازم له على وضع انه يدل على ما في النفس برقم يرقه ولا خفاء في ان هذا الوضع لبس بضرورى للانسان واما الشبهة الثانية فلان اللزوم الجزئى بين كل امرين انما يلزم لو لم يعتبر اقتضاء المقدم واقتصرنا على اقتضاء الامر

الرائد وليس كذلك فاننا لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو الملزوم بل غيره على ان الامر الزائد او وجب ان يكون ضروريا فان كان ضروريا لذات المقدم انقلبت الملازمة الجريئة كلية وان لم يكن ضروريا لذاته بل لامر آخر فذلك الامر ان كان ضروريا لذات المقدم لزم المحذور ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا يكون ضروريا للمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا يتحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصيهما فباعتين بعض الازمان او الاوضاع كقولنا ان جئتني اليوم اوركبا اكرمتك واهما لهما باهمال الازمان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجمليات فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كمية الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والا فالمهمة كذلك ههنا ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والا فان بين كمية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم يكن بل اهمل بيان كمية الحكم فهي المهمة واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذنب مسدولة الحجاب غفل المتأخرون عنها ولم ينتبهوا لشي منها واداهم الغفلة عن تحقيق هذا المقام الى تحبط المشاء في ايراد الاحكام ولولا تخافة التطويل اللازم من التفصيل لا مطرنا سجب الافكار ورقعتا حجب الاستار ولعل الله سبحانه وتعالى يوفق في كتاب آخر للعود الى ذلك بمنه العزم (قوله يشترط في الكلية الاتفاقية) الموجبة الاتفاقية انما تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع السالبة بحسب نفس الامر ويشترط ايضا ان يكون طرفاها حقيقتين اذ لو كان احدهما خارجيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخارج في بعض الازمنة فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة واما السوالب فالسالبة للرؤية والعنادية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي وعناده في جميع الازمنة والاضاع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جريئة حتى يكون اللزوم المرفوع والمعندة المرفوعة جزماء من التالي من حيث هو قال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا واردنا رفع اللزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا وكذلك وان اردنا رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافقه كذا في الصدق لا ما يحكم فيه بلزوم سلب التالي او عناده بطلبه فانها موجبة لزومية او عنادية سالبة التالي وليس بينهما تلازم على ما سيجي في باب التلازم وكذا السالبة الاتفاقية ما يحكم فيها برفع الاتفاق في الاتصال والانفصال دائما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جريئة لا ما ثبت اتفاق السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق التالي وعدمه بشي واحد لزم اجتماع التقيضين في الواقع وانه محال واما جهتهما اي جهة المتصلة والمنفصلة واطلاقهما في جهة اللزوم والعناد واطلاقهما فالوجهة ما يذكر فيها جهة اللزوم والعناد والاتفاق كقولنا كلما كان (اب) (جد) لزوما واتفاقيا ودائما اما ان يكون (اب) او (جد) عناديا واتفاقيا والمطلقة ما لم يتعرض فيها بشي من ذلك وللشيخ في اعتبار الجهة مسالك آخر يتوقف على ما عنده من تحقيق الكلية ولا يحتمل بيانه هذا الموضع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الموجبة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الايجاب الجزئي فيهما قد يكون وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلما وفي المنفصلة خاصة ليس دائما وان واذا وفي الاتصال واما وحده في الانفصال للاهمال ولا حاجة الى تكرار الامثلة (قوله الفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات) لما فرغ من تحقيق الشرطيات واقسامها شرع في لوازمها واحكامها فالشرطيات اذا فبس بعضها الى بعض فالقايمة بينهما اما بالتلازم او بالتعاند والتلازم منحصري عشرة اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المنفصلات او بين المتصلات والمنفصلات

ويشترط في الكلية الاتفاقية ايضا كون الطرفين بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهما في الخارج في بعض الازمنة والسالبة للرؤية والعنادية ما يسلب اللزوم والعناد لا ما يثبت لزوم السلب وعناده وجهتهما واطلاقهما في جهة اللزوم والعناد واطلاقهما وسور الموجبة المتصلة الكلية كلما ومتى ومهما وسور المنفصلة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الايجاب الجزئي فيهما قد يكون وسور السلب الجزئي في المتصلة ليس كلما وفي المنفصلة ليس دائما وان واذا ولو في المتصلة واما وحده في المنفصلة للاهمال من

الفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات وتعاندها وفيه اثبات الاول في تلازم المتصلات واستلزامها لعكسيها كما في الجمليات من

وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة الجنس او المختلفة الجنس * والمتحدات الجنس اما حقيقيات
او مانعات الجمع او مانعات الخلو * وتلازم المختلفات الجنس اما بين الحقيقية ومانعة الجمع
او بين الحقيقية ومانعة الخلو وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو * وتلازم المتصلات والمنفصلات
اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة ومانعة الجمع او المتصلة ومانعة الخلو
والمراد بالمتصلات في هذا الباب اللزوميات وبالمنفصلات العناديات والمصنف رتب لذكر
هذه الاقسام خمسة مباحث اربعة منها لاقسام التلازم الاول في تلازم المتصلات فقال
استلزامها لعكسيتها كما في الحملات وقيل الخوض في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض
فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض الحملات في الشرائط والاختلاف كما وكيفما ذكرنا الا انه
يشترط فيها الاتحاد في الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى اللزوم والعناد والاتفاق
لان ايجاب لزوم الاتصال واتفاقه وسلبه مما يتناقضان جريما وكذلك ايجاب عناد الانفصال
واتفاقه وسلبه فتعويض قولنا كلما كان (اب فجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فجد) لزوميا
وان كان اتفاقيا فتعويض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد) عناديا قد لا يكون اما (اب)
او (جد) عناديا وان كان بالاتفاق فبالاتفاق اذا عرفت هذا فنقول اما العكس المستوى فالمتصلة
اللزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد)
لصدق ليس البتة اذا كان (جد فاب) والا فقد يكون اذا كان (جد فاب) فتجعله صغرى
الاصل لنتيج قد لا يكون اذا كان (جد فجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فجد)
وان كانت سالبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التي هي تعويضها
وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا صدق كلما كان
او قد يكون اذا كان (اب فجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب) والا فليس البتة اذا كان
(جد فاب) ونضمنه الى الاصل لنتيج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان (اب فاب) وهو محال
لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او نعكسه الى ما يضاد الاصل كليا ويناقضه جزئيا قال
المصنف في بعض تصانيفه وفي انعكاس الموجبة اللزومية لزومية نظرا لجواز استلزام المقدم
التالى بالطبع ولا يكون التالى كذلك نعم مطلق الاتصال بينهما يقينى واما اللزوم فلا وهذا
النظر انما يتوجه لو منع انتاج اللزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك
فلا توجيه له اصلا واما مطلق الاتصال على منع اللزوم فليس يلزم فضلا عن اليقين لان اللزومية
ان كانت مركبة من كاذبين فعكسها لو لم تصدق لزومية لا يصدق اتفاقية ايضا لكذب التالى
والمتصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا يتصور فيها العكس لما مر من عدم امتياز مقدمها
عن تاليها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغايرة للاصل في المعنى وان كانت عامة
لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاذبا فاذا عارض بالتبديل تاليا لم يوافق شيئا اصلا واما المنفصلة
فكانت قد سمعت ان لا عكس لها لعدم الامتياز بين طرفيها ولذلك اهلها المصنف واما عكس
التعويض فالمتصلة اللزومية ان كانت موجبة كلية تنعكس كنفسها فاذا صدق كلما كان (اب فجد)
فكلها لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء اللزوم من لوازم انتفاء اللازم والاجاز ان ينتفى اللازم
وتبقى اللزوم وهو مما يهدم الملازمة بينهما وربما يورد عليه منع التقدير والتعويض بالمشتراك بين
التعويضين كالامكان العام بالقياس الى الامكان الخاص وتعويضه فلو استلزم تعويض الامكان العام
تعويض الامكان الخاص وهو مستلزم لعين الامكان العام لكان تعويض الامكان العام مستلزما

لغيره وأنه محال وانت خير بالدفاع هل هذه الاسئلة من القواعد السالفة وقد آتينا على مباحث اخرى
في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليها وان كانت موجبة جريئة لم تنعكس
لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو ليس بالإنسان ولا يصدق قد يكون اذا كان انسانا فهو
ليس بحيوان * وان كانت سالبة تنعكس سالبة جريئة سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس
الشيء او قد لا يكون اذا كان (اب فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) والا فكلما
لم يكن (جد) لم يكن (اب) وتنعكس بعكس النقيض الى ما يناقض الاصل او يضاده والاتفاقيات
لا عكس لها والاخر فيها بين وكذا المنفصلات الا انه ربما يتوهم انعكاسها بناء على ان الحقيقة يستلزم
حقيقة من نقيض طرفيها وممانعة الجمع وممانعة الخلو وبالعكس على ما سيحكي لكنها لوازم اخرى
غير مسماة بعكس النقيض لعدم الامتياز بين اطرافها فافرض نقيض التالي او نقيض المقدم
ليس كذلك بحسب الطبع (قوله لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين توافقتا في الكم هذا الاستدراك
مستدرك الان يقال لما كان تلازم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل
بينهما فاستدركه بلكن ذكر الشيخ في الشفاء ان كل متصلتين توافقتا في الكم بان يكونا كليتين
او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى وتخالفتا في الكيف بان يكون
احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضتا في التوالي فيكون تالي احدهما نقيض تالي الاخرى
تلازمتا وتعاكستا اما استلزام الموجبة للسالبة فلانه اذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم نقيض التالي
والا كان مستلزما للنقيضين مثلا اذا صدق كلما كان (اب فجد) وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان
(اب) لم يكن (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فيلزم استلزام (اب) للنقيضين
واما العكس فلانه اذا لم يكن المقدم مستلزما للتالي كان مستلزما لنقيضه والا لم يكن مستلزما
لنقيضين فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق كلما كان (اب) لم يكن (جد) والا
فقد لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما للنقيضين وهو اي التلازم
والانعكاس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للنقيضين فلا يتم بيان لزوم السالبة للموجبة وجواز
ان لا يلزم شيء من النقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينهما علاقة كما بين اكل زيد
وشرب عمرو وعدمه فلا ينسب الاستدلال على لزوم الموجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ
وهو مصرح بخلافه مطلع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جليلة المعنى لا يخفاء فيه
فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يحجب فليجاب اطراف الكلام فقال المتصلتان
الموصوفتان قد تؤخذ ان تارة بمطلق اتصال واخرى باتصال لزوم فيجعل اللزوم جزءا من التالي
في احدهما ويؤتى بنقيضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان
(اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كلما كان (اب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان
على تلازمهما اما في الكليتين المطلقتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) فكلما
كان (اب) فليس (جد) والا لصدق نقيضه وهو قولنا ليس كلما كان (اب) فليس (جد) ومعنى
هذا الكلام ان ليس (جد) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع لاعلى سبيل اللزوم ولا على سبيل
الاتفاق فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) ويكون معه (جد) وقد قلنا ليس البتة
اذا كان (اب فجد) هف وكذلك اذا صدق كلما كان (اب فجد) فليس البتة اذا كان (اب) فليس
(جد) والا فقد يكون اذا كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون
معه (جد) واما في الكليتين اللزوميتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون
(جد) فكلما كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والا فقد لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم
ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان

لكن ذكر الشيخ ان كل
متصلتين توافقتا في الكم
والمقدم وتخالفتا في الكيف
وتناقضتا في التوالي تلازمتا
وتعاكستا وهو غير لازم لجواز
ملازمة النقيضين لمقدم واحد
فلم تلزم السالبة الموجبة وجواز
ان لا يلزم ولا واحد من
النقيضين مقدما واحدا فلم يلزم
الموجبة السالبة متن

(اب) يلزم ان يكون (جد) هف وكذلك على العكس اذا صدق كلما كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقي يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكليات مثلا اذا صدق ليس كلما كان (اب) فجد (اب) فجد (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلما كان (اب) فجد (اب) فجد (اب) ليس (جد) هف هذا كلام الشيخ بلا افتراء عليه ولا خرفة في البيان وعندى ان التلازم على ما ذكره اذا اعطى التعقل حقه لا يحتاج الى الدليل لغاية وضوحه فان التسالي اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا لازما له يكون تقبضه اما موافقا له او لازما بالضرورة واذا كان اتصاله بالمقدم مطلقا حتى يصدق باى وجه يكون اما اللزوم او الاتفاق لم يكن لتقبضه اتصال به لا باللزوم ولا بالاتفاق وكذلك سلب لزوم التالى للمقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التالى على تلك الاوضاع وايضا لزوم التالى للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالى بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الاذكياء يقول مالهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا لم ينقلوا من الشيخ نقلا الا وهو ينادى عليهم بقلة الفهم وكثرة الزلل ولا اعترضوا عليه اعتراضا الا وقد اتسم بوصمة اللامعة والخطل مع انهم باختراع القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاصحاح بقوة الذكاء وجودة القريحة مذكورون وكان ذلك كان لتقدمهم * لالتقدمهم * واتوفر جدهم * لالتوفر جدهم * (قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان) كل متصلتين اتفقتا في الكم والمقدم والكيف وتلازمتا في التسالي اى كان تالى احدهما لازما لتالى الاخرى فلا يخلو اما ان تنعكس تلازم تاليهما او لا ينعكس وعلى التقديرين فالمتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى التقادير الاربعة فاما ان تنعكسا فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم التالين فهما متلازمتان متعاكستان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التالين كليا او جزئيا وكل واحد منهما ملزوم للاخر كليا او ملزوم الملزوم ملزوم فيكون المقدم ملزوما للتالى الآخر ونقول ايضا التالين متساويان ح والشيء اذا كان ملزوما لاحد المتساويين كليا او جزئيا يكون ملزوما للمساوي الاخر بالضرورة ونقول اذا فرضنا ان يكون (جد) لازما (لهن) منعكسا عليه وصدق كلما كان (اب) (فجد) فكلما كان (اب) (فهز) بقياس من الاول صغرا المتصلة الاولى وكبراه استلزام تاليهما لتالى الثانية هكذا كلما كان (اب) (فجد) وكلما كان (جد) فلهز (اب) (فهز) وبالحلف ايضا فان قبض الثانية مع الاولى ينتج من الثالث ما يناقض تلازم التالين وكذلك بيان استلزام الثانية للاولى والتلازم بين الجزئيتين بلا فرق واما في السالبتين فلان كل واحد من التالين لازم للاخر والشيء اذا لم يكن مستلزما لللازم للاخر والشيء اذا لم يكن مستلزما لللازم اصلا او في الجملة لا يكون مستلزما للملزوم كذلك والالكان مستلزما لللازم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما متساويان والشيء اذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما لاحد المتساويين الاخر ونقول على ذلك الفرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) (فجد) فليس البتة اذا كان (اب) (فهز) بقياس من الشكل الثانى صغرا الاولى وكبراه استلزام تالى الثانية لتاليهما هكذا ليس البتة اذا كان (اب) (فجد) كلما كان (هز) فجد (هز) فجد (هز) فليس البتة اذا كان (اب) (فهز) وبالحلف ايضا وكذا البيان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبتين معا وان لم ينعكس تلازم التالين فيكون احدى المتصلتين لازمة التالى والاخرى ملزومة فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين

نعم اذا اتفقت المتصلتان في الكم والمقدم والكيف وتلازمتا في التوالى تلازمتا وتعاكستا ان انعكس تلازم التوالى لان ملزوم الملزوم ملزوم وان لم تنعكس زمت لازمة التالى الاخرى من غير عكس في الموجبتين والاخرى اياها من غير عكس في السالبتين متن

فان كانتا موجبتين لزمت لازمة التالي ملزومه لان الشيء اذا كان ملزوما للملزوم كليا او جزئيا يكون ملزوما لللازم كذلك من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام الشيء للاعم لا يستدعي استلزامه للاخص وان كانتا سالبتين لزمت ملزومة التالي لازمة لان الشيء اذا لم يكن ملزوما لللازم اصلا او بالجملة لم يكن لازما للملزوم كذلك ولا ينعكس لجواز ان يكون الملزوم اخص وعدم استلزام الشيء للاخص لا يقتضي عدم استلزامه للاعم واعلم ان هذا الفصل قد اشتهر فيما بين الاصحاب بالاشكال والخفاء فالترنما ان نيين التلازمات فيه عبارات مختلفة بالايجاز والتطويل بدلائل متعددة بدلا للجهود في ايضاح المقام وتكثيرا للفوائد ونتائج الخاطر وتسهيلا للامر على الطلاب حتى يضبطوا من العبارات المطيبة ويحفظوا بالتقريرات المختصرة عسى ادرك من الاجرا الجزيل والثناء الجليل ما اولمه (قوله وكذا ان اتفقتا في التالي وتلازمتا في المقدم) المتصلتان المتفقتان في الكم والكيف ان اتفقتا في التالي وتلازمتا في المقدم فالاقسام الثمانية فيها فان انعكس تلازم المقدمين تلازمتا وتعاكستا كانتا موجبتين لان التالي اذا كان لازما لاحد المتساويين كليا او جزئيا كان لازما للمساوي الآخر كذلك او سالبتين لانه اذا لم يكن لازما لاحد المتساويين دائما او في الجملة لم يكن لازما للآخر كذلك ونقول ايضا اما في الموجبتين الكليتين فلان كل واحد من المقدمين لازم للآخر والشيء اذا كان لازما لللازم كليا كان لازما للملزوم كليا لان لازم اللازم لازم مثلا اذا كان بين (جد وهز) تلازم متعاكس وصدق كلما كان (جد قاب) وكلما كان (هز قاب) بقياس من الاول كبراه الاولى وصغرها استلزام مقدم الثانية لمقدمها هكذا كلما كان (هز جد) وكلما كان (جد قاب) فكلما كان (هز قاب) واما في السالبتين الكليتين فلان التالي اذا لم يكن لازما لللازم اصلا لم يكن لازما للملزوم اصلا كما اذا قلنا في الغرض المذكور ليس البتة اذا كان (جد قاب) فليس البتة اذا كان (هز قاب) بالقياس من الاول هكذا كلما كان (هز جد) وليس البتة اذا كان (جد قاب) فليس البتة اذا كان (هز قاب) ونقول ايضا كلما صدقت احدى المتصلتين صدقت الاخرى لانه كلما صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاولى وكلما صدق مقدم الاولى صدق التالي وليس البتة اذا صدق مقدم الاولى صدق التالي وكلما صدق اوليس البتة اذا صدق مقدم الاخرى صدق التالي وهو المطلوب واما الجزئيتان فلم يثبت ذلك البيان فيهما لصيرورة كبرى الاولى جزئية بل بيان تلازمها اما بان الموجبتين تقيضا السالبتين وبالعكس وتقيضا المتساويين متساويان واما بحكم عكس النقيض فانه متى صدق كلما صدقت الموجبة الكلية الاولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الاولى وكذلك متى يصدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت الموجبة الكلية الاولى انعكس الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الاولى صدقت السالبة الجزئية الثانية فالسالبتان الجزئيتان متلازمتان كالموجبتين الكليتين وعلى هذا قياس الموجبتين الجزئيتين وان لم ينعكس تلازم المقدمين بل احدى المتصلتين ملزومة المقدم والاخرى لازمة فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فان كانتا كليتين لزمت ملزومة المقدم لازمة من غير عكس اما ان تلازم فلما صر من الطرق كما يقال كلما صدقت لازمة المقدم صدقت ملزومة المقدم لانه كلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق مقدم لازمة المقدم وكلما صدق مقدم لازمة المقدم صدق التالي فكلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق التالي وهي المتصلة الملزومة المقدم واما عدم العكس فلجواز ان يكون الملزوم اخص ولزوم التالي للاخص او سلب لازمه عنه كليا لا يوجب لزومه للاعم او سلبه عنه كليا وان كانتا جزئيتين لزمت لازمة المقدم ملزومه بحكم عكس النقيض بدون العكس لانه لو انعكس لزمت العكس في الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان الكليتين لفظ الموجبتين ومكان الجزئيتين لفظ السالبتين وهو سهو ما كان الامن طغيان القلم (قوله وكذا اذا تلازمتا في المقدم والتالي) المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي فاما ان ينعكس تلازما هما او ينعكس تلازم احدهما دون الآخر او لا ينعكس شيء من التلازمين والاتفاق في الكم والكيف معتبر في القسمين الاولين دون الثالث فانه لم يعتبر فيه الاتفاق في الكيف

وكذا ان اتفقتا في التالي وتلازمتا في المقدم لكن ان لم ينعكس التلازم لزمت ملزومة المقدم الاخرى من غير عكس في الكليتين والاخرى اياها من غير عكس في الجزئيتين

وكذا ان تلازمتا في المقدم والتالي لكن انعكس احد التلازمين دون الآخر فحكم تلازم الطرفين حكم متحدة وان لم ينعكس في واحد منهما فان اتحدت ملزومة المقدم والتالي لزمت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس في الموجبة الجزئية والاخرى اياها من غير عكس في السالبة الكلية وان اختلفت لزمت ملزومة المقدم الاخرى من غير عكس في الموجبة الكلية والاخرى اياها من غير عكس في السالبة الجزئية متين

على ما استعمله فان انعكس التلازم فان تلازمت المتصلتان وتعاكستا لان اخذا المتساويين اذا كان ملزوما
لاخذ المتساويين الاخرين كلنا او جزئيا يكون المساوي الآخر ملزوما للمساوي الآخر كذلك
واذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما ولك ان تبين تلازم الموجبتين الكليتين بقيا سين من الاول والسالبين
الكليتين بقيا سين من الاول والثاني والجزئيتين بعكس النقيض مثلا اذا كان بين (اب)
(وهز) وبين (جد وخط) تلازم متعاكس وصدق كلما كان (اب فجد) فليصدق كلما كان
(هز فخط) لانه كلما كان (هز فاب) وكلما كان (اب فخط) فكلما كان (هز فجد) ثم نقول
كلما كان (هز فجد) وكلما كان (جد فجد) فكلما كان (هز فخط) وان انعكس تلازم احدا الطرفين دون
الاخر فحكم الطرف المنعكس تلازمه حكم متحدة حتى لو انعكس تلازم المقدم يكون حكم
المتصلين حكم متصلتين متحدتين في المقدم متلازمتين في التالي تلازما غير متعاكس وان كانتا
موجبتين لزم لازمة التالي ملزومه من غير عكس وان كانتا سالبتين لزم ملزومه التالي لازمه
بلا عكس وذلك لان مقدم احدي المتصلتين وان لم يكن عين مقدم المتصلة الاولى الا انه
مساو له وحكم الشيء حكم مساويه ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلتين متحدتين
في التالي متلازمتين في المقدم من غير انعكاس فان كانتا كليتين لزم ملزومه المقدم لازمه
وان كانتا جزئيتين لزم لازمة المقدم ملزومه من غير عكس فيهما وان لم يعكس شيء
من التلازمين فاما ان يكون ملزومه المقدم هي ملزومه التالي ملزومه حتى يكون احدي
المتصلتين ملزومه الطرفين والاخرى لازمة الطرفين او تكون مخالفة لها فاحداهما ملزومه
المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة المقدم ملزومة التالي فان اتحدت ملزومة المقدم والتالي
فاما ان يكون المتصلتان موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة الجزء
اي لازمة الطرفين كلية او جزئية فان كانت لازمة الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلتين اصلا
سواء كانت ملزومة الطرفين كلية او جزئية اما ان لازمة الطرفين لا تستلزم ملزومه الطرفين
فلان اللزوم بين اللازمين كلية لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لاكلية ولا جزئيا كما ان الانسان
مستلزم الحيوان كلية والضاحك بالفعل الذي هو ملزوم للانسان لزوما غير متعاكس لا يستلزم
الفرس الذي هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين كلية
فلان اللزوم بين الملزومين لا يستلزم اللزوم الكلي بين اللازمين كما ان الانسان يستلزم الحيوان
والجواهر الذي هو لازم للانسان لا يستلزم الجسم الذي هو لازم للحيوان كلية وان كانت لازمة
الطرفين جزئية لزم هي الاخرى اي ملزومة الطرفين من غير عكس اما اللزوم فلان
مقدم ملزومة الطرفين ملزومة لتاليها اما كلية او جزئيا وتاليها ملزوم لتالي لازمة الطرفين كلية
فيكون مقدم ملزومة الطرفين ملزوما لتالي لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين
كلية فيكون مقدمها ملزوما لتاليها وهي اللازمة الطرفين وليكن لتوضيحه (اب) ملزوما (لهز وجد)
ملزوما (لخط) فاذا صدق كلما كان او قد يكون (اب فجد) فقد يكون اذا كان (هز فجد)
لانه اذا صدق قد يكون اذا كان (اب فجد) نجعله صغري اقوانا كلما كان (جد فخط) لينتج من
الاول قد يكون اذا كان (اب فخط) ثم نجعله كبرى لقوانا كلما كان (اب فهز) لينتج من الثالث
قد يكون اذا كان (هز فخط) ونقول ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب
ان يكون بين اللازمين ملازمة جزئية والا لصدق عدم الملازمة كلية بين اللازمين وسلب الملازمة
الكلي بين اللازمين يستلزم سلب الملازمة الكلي بين الملزومين لما سيجي في الساليتين وقد فرض
بينهما ملازمة جزئية هف واما عدم العكس فلما مر من ان اللزوم بين اللازمين لا يستلزم
اللزوم بين الملزومين اصلا وعليه نبه بقوله لزم لازمة الجزء الاخرى من غير عكس في الموجهة

الجزئية وهي لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان سالبتين فاما ان تكون لازمة الطرفين
جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت ملزومة الطرفين كلية او جزئية
لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما
فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين والسالبة الملزومة الطرفين تلازم لكان بين
الموجبتين ايضا تلازم بحكم عكس النقيض وان كانت كلية لزمّت ملزومة الطرفين سواء
كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة
الطرفين الموجبة الجزئية فبعكس النقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين
السالبة الكلية من غير عكس والالزم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى اياها من
غير عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية لا تستلزم
ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب الملازمة بين الملزومين
اصلا فان الجسم لبس يستلزم الحيوان جزئيا والضاحك الذي هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان
الذي هو ملزوم للحيوان استلزاما كلياً وكذلك ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين فان
سلب الملازمة بين الملزومين لا يستلزم سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم
الانسان اصلاً والحيوان السلازم للفرس مستلزم للجسم اللازم للانسان كلياً واما ان لازمة
الطرفين الكلية مستلزمة للملزومة الطرفين فلان تالي ملزومة الطرفين ملزوم لتالي لازمة الطرفين
وهو لا يستلزم مقدمها اصلاً فلا يكون تالي ملزومة الطرفين لازماً لمقدم لازمة الطرفين اصلاً
لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلاً لم يلزمه الملزوم كذلك ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين
فلا يكون تاليها ملزوماً لمقدمها اصلاً لان الشيء اذا لم يلزم اللازم اصلاً لم يلزم الملزوم ايضا
اونقول تالي لازمة الطرفين لبس بلازم لمقدمها اصلاً ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين
فلا يكون تالي لازمة الطرفين لازماً لمقدم ملزومة الطرفين اصلاً وهو لازم لتاليها كلياً فلا يكون
تاليها لازماً لمقدمها اصلاً وهي المتصلة الملزومة الطرفين اونقول اذا لم يكن بين اللازمين
ملازمة اصلاً لم يكن بين الملزومين ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت
ان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة
في الجملة وقد فرض بينهما سلب الملازمة الكلي هف واما عدم الانعكاس فلجواز سلب الملازمة
بين الملزومين كلياً مع الملازمة بين اللازمين كلياً كما في المثال المفروض وان اختلفت ملزومة المقدم
وملزومة التالي فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين فاما ان تكون لازمة المقدم
كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين المتصلتين سواء كانت ملزومة المقدم
جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم ملزومة المقدم فلجواز ان يصدق اللزوم الجزئي
بين لازم الشيء وملزوم غيره ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلاً فان الحيوان
يستلزم الكاتب جزئياً ولا لزوم بين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وبين الناطق اللازم للكاتب
واما ان ملزومة المقدم لا تستلزم لازمة فلا احتمال اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره مع عدم
اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الناطق اللازم للكاتب وبين الفرس
الذي هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لزمّت ملزومة المقدم اياها من غير عكس
اما بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم يستلزم مقدم لازمة المقدم كلياً ومقدمها يستلزم
تاليها كلياً فيكون مقدم ملزومة المقدم مستلزماً لتالي لازمة المقدم كلياً وهو مستلزم لتالي
ملزومة المقدم كلياً فمقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كلياً واذا لزمّت التكلية لزمّت الجزئية
بالضرورة واما عدم الانعكاس فلان اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم اللزوم بينهما

كما في المثال المذكور وان كانت المتصلتان سالبتين فان كانت لازمة المقدم كلية فلا تلازم بينهما وان كانت جزئية لزممت هي لازمة المقدم من غير عكس كل ذلك بحكم عكس النقيض على ما مر غير مرة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون قسما في بعضها ثبتت الملازمة وفي بعضها لا وعليك الاستفصال (قوله وكل متصلتين) المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتناقضتا في الطرفين فهما اما موجبتان او سالبتان وايا ما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا كانتا موجبتين فلانه اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يكون نقيض التالي مستلزما لنقيض المقدم كلية بعكس النقيض فبستلزم نقيض المقدم نقيض التالي جزئيا بعكس الاستقامة مثلا اذا صدق كلما كان (ابجد) فبديكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) لان الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن (جد) لم يكن (اب) وينعكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) وهو المطلوب واما عدم العكس فلان الانسان ملزم للحيوان جزئيا واللا انسان لا يستلزم الاحيان كلية واما اذا كانتا سالبتين فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) (جد) فقد لا يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) والالصدق كلما لم يكن (اب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (اب) (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) (جد) هف ولما كان تلازم السالبين مستندا الى تلازم الموجبتين المستند الى استلزام القضية لعكس عكس نقيضها وسند السند سند عللها به واما عدم العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا والاحيان يستلزم اللا انسان كلية وكذلك اذا توافقتا في التكيف وتخالفتا في الكم وتلازم مقدم احدهما نقيض مقدم الاخرى وتاليها نقيض تالي الاخرى وانعكس التلازمان لزممت الجزئية الكلية سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تساوي متصلة كلية موافقة لها في التكيف من نقيض طرفي الجزئية لما مر من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والتكيف وتلازمتا في الطرفين تلازما متعاكسا تلازما وتعاكسا وتلك المتصلة الكلية مستلزمة للجزئية من غير عكس فالكلمة المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احدا المنساويين مع الشيء حكم المساوي الاخر معه ونقول ايضا اذا تحقق الملازمة الكلية بين الشئين يتحقق الملازمة الجزئية بين نقيضيهما فيصدق الملازمة الجزئية بين ملازمي النقيضين لما ثبت انها متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلي بين شيئين صدق السلب الجزئي بين نقيضيهما فتحقق السلب الجزئي بين ملازميهما ولا ينعكس والانعكس الجزئي بين النقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين اربعة لا مزيد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكم والتكيف) اذا توافقت المتصلتان في الكم والتكيف وتناقض مقدم احدهما تالي الاخرى واستلزم تالي الاولى نقيض مقدم الثانية فلا يخلو اما ان يكون هذا الاستلزام متعاكسا او لا يكون وايا ما كان فالمتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام اما على تقدير انعكاس التلازم بين تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فالموجبتان الكليتان متلازمتان متعاكستان فانه متى صدقت المتصلة الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها الذي هو عين تالي الثانية كلية بحكم عكس النقيض ولما فرضنا ان تالي الاولى يستلزم نقيض مقدم الثانية كان مقدم الثانية مستلزما لنقيض تالي الاولى فنقول مقدم الثانية مستلزم لنقيض تالي الاولى ونقيض تالي الاولى مستلزم لتالي الثانية ينتج ان مقدم الثانية مستلزم لتاليها وهي المتصلة الثانية وكذلك متى صدقت المتصلة الثانية استلزم نقيض تاليها اعني مقدم الاولى نقيض مقدم الثانية ونقيض مقدم الثانية مستلزم لتالي الاولى لان فرضنا انعكاس الزوم بين تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية ينتج ان مقدم الاولى يستلزم تاليها وهي المتصلة الاولى واذا ثبت ان الموجبتين الكليتين متلازمتان متعاكستان فالسالبتان الجزئيتان كذلك

وكل متصلتين توافقتا في التكيف وتخالفتا في الكم وتناقضتا في الطرفين لزممت الجزئية الكلية من غير عكس لاستلزام القضية عكس عكس نقيضها وكذا لو تلازم مقدم احدهما نقيض مقدم الاخرى وتاليها نقيض تاليها تلازما متعاكسا متن

وكل متصلتين توافقتا في الكم والتكيف وتناقض مقدم احدهما تالي الاخرى واستلزم تاليها نقيض مقدمها لزممت الجزئية الكلية في الموجبة الاولى في الموجبة الكلية والاولى الاخرى في السالبة الجزئية متعاكسا ان تعاكسا في الزوم والافلا وكذا لو ناقض تالي الاولى مقدم الثانية ولزم مقدمها نقيض تالي الثانية برهانه ان نقيض التالي الصادقة الذي هو مقدم الثانية او لازمه يستلزم نقيض المقدم الصادقة الذي هو تالي الثانية او ملازمة وكذا لو ناقض لازم تالي الاولى مقدم الثانية والقيود بحالها لكن التعاكس يتوقف على تعاكس هذا الزوم متن

لما عرفت غير مرة واما الموجبتان الجزئيتان فلا تلازم بينهما لان اللاناطق يستلزم الحيوان
جزئيا ويمتنع استلزام الاحساس الناطق ولا انعكاس ايضا لاستلزام اللا انسان الحيوان جزئيا
وامتناع استلزام الاحساس الناطق وعلى هذا لا يكون بين السالبتين الكليتين تلازم وانعكاس
واما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فالموجبة الكلية الاولى
تستلزم الموجبة الكلية الثانية بعين الدليل الذي سبق من غير عكس لان الاحساس مستلزم
الاحساس كليا والحيوان ليس يستلزم الانسان كليا ويعلم منه ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم
السالبة الجزئية الاولى ولا ينعكس واما الموجبتان الجزئيتان فالاولى لا يستلزم الثانية لاستلزام
الاضاحك الانسان جزئيا وعدم استلزام الاحساس الضاحك وبالعكس لاستلزام اللا انسان
الحيوان وامتناع استلزام الاحساس الضاحك فلا تلازم بين السالبتين الكليتين ولا انعكاس
ايضا وكذلك حكم متصلتين تفقتا في الكم والكيف وناقض تالي الاولى مقدم الثانية وازم
مقدم الاولى نقيض تالي الثانية فان هذا لزوم ان انعكس تلازمت الموجبتان الكليتان
وتعاكستا اما التلازم فلانه اذا صدقت الاولى استلزم نقيض تاليها اعني مقدم الثانية
نقيض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الاولى لازم لنقيض تالي الثانية كان تالي الثانية لازما لنقيض
مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية ملزوم لنقيض مقدم الاولى ونقيض مقدم الاولى ملزوم لتالي الثانية
فمقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية واما العكس فلانه اذا صدقت الثانية استلزم
نقيض تاليها نقيض مقدمها الذي هو تالي الاولى ومقدم الاولى ملزوم لنقيض تالي الثانية بحكم انعكاس
اللزوم فيكون مقدم الاولى ملزوم لتاليها وعلى هذا حال السالبتين الجزئيتين واما اذا كانتا موجبتين
جزئيتين فلا يستلزم صدق شيء منهما صدق الاخرى اذ اللاناطق يستلزم الحيوان جزئيا واللا
حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم اللا انسان جزئيا والناطق لا يستلزم الاحساس
فالسالبتان الكليتان ايضا كذلك وان لم ينعكس لزوم مقدم الاولى لنقيض تالي الثانية فالموجبة
الكلية الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بما مر من البرهان ولا ينعكس لاستلزام اللا انسان اللا
ناطق كليا وامتناع استلزام الحيوان الانسان كليا ومن هذا يعرف استلزام السالبة الجزئية الثانية
الاولى من غير عكس وصدق شيء من الموجبتين الجزئيتين لا يستلزم الاخرى لان الحيوان
يستلزم اللا ضاحك جزئيا والاضاحك لا يستلزم اللا انسان اصلا وكذا الحيوان
يستلزم اللا ناطق جزئيا والاحساس لا يستلزم اللا حيوان فلا تلازم بين السالبتين
الكليتين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان استلزام المتصلة الاولى الثانية في الفصلين
بقوله وبرهانه وفيه لف ونشر بتقديم وتأخير وتحليله بان يقال برهان التلازم في الفصل الثاني ان نقيض
تالي الاولى الصادقة الذي هو عين مقدم الثانية يستلزم نقيض مقدم الاولى الصادقة الذي
هو ملزوم تالي الثانية وفي الفصل الاول ان نقيض تالي الاولى الصادقة الذي هو لازم مقدم الثانية يستلزم
نقيض مقدم الاولى الصادقة الذي هو عين تالي الثانية وكذا كل متصلتين ناقض لازم تالي الاولى مقدم
الثانية اي كان تالي الاولى ملزوم لنقيض مقدم الثانية والقيود بحالها من توافقهما في الكم
والكيف ولزوم مقدم الاولى لنقيض تالي الثانية لكن تعاكسهما يتوقف على تعاكس اللزوم بين
تالي الاولى ولازمه اي نقيض مقدم الثانية وبالتفصيل اللزوم بين مقدم الاولى ونقيض تالي الثانية
اما ان يكون متعاكسا او لا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون اللزوم بين تالي الاولى ولازمه متعاكسا
اولا وعلى التقادير الاربعة فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصارت
الاقسام ستة عشر فان تعاكس اللزوم فالتصلتان الكليتان متلازمتان متعاكستان اما تلازمهما
فلانه اذا صدقت الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لنقيض

مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لتقيض تالي الاولى وكذلك الغرض ان مقدم الاولى لازم لتقيض تالي الثانية فيكون تالي الثانية لازما لتقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية ملزوم لتقيض تالي الاولى وتقيض تالي الاولى ملزوم لتقيض مقدمها وتقيض مقدمها ملزوم لتالي الثانية ينتج من قيا سين ان مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية واما الانعكاس فلانه متى صدقت الثانية استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها واذ قد فرضنا ان اللزوم بين تقيض مقدمها وتالي الاولى متعكس فيكون تقيض مقدم الثانية ملزوما لتالي الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لتقيض تالي الثانية متعكس فيكون تقيض تالي الثانية لازما لمقدم الاولى فمقدم الاولى ملزوم لتقيض تالي الثانية وتقيض تالي الثانية ملزوم لتقيض مقدمها وتقيض مقدمها ملزوم لتالي الاولى فمقدم الاولى ملزوم لتاليها والموجبتان الجزئيتان لا يلزم من صدق شئ منهما صدق الاخرى لان الحيوان يستلزم اللاتاق جريئا والانسان لا يستلزم الاحساس والانسان يستلزم الحيوان جريئا والاحساس لا يستلزم الناطق اصلا ويعلم من ذلك حال السالبتين الجزئيتين في التلازم والسالبتين الكليتين في عدمه ونقول ايضا المتصلة الاولى تلازم متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعكس ملازمة متعكسة لما ثبت ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازمتا في التالي تلازما متعكسا تلازمتا وتعاكستا وهذه المتصلة اذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزوم مقدم الاولى تقيض تالي الثانية ونافض تالي الاولى مقدم الثانية فيرجع الى مامر فيكون حكم المتصلة الاولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلا فرق لان حكم احدهما المتساويين مع الشئ حكم المساوي الاخر معه وان لم يتعكس اللزوم انفسا ويتعكس احدهما ولا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية بعين ذلك البيان من غير عكس لان الاحساس يستلزم الاضاحك كليا والانسان لا يستلزم الفرس اصلا فالسالبة الجزئية الثانية مستلزمة للسالبة الجزئية الاولى بدون العكس والموجبتان الجزئيتان لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم الانسان جريئا والضاحك لا يستلزم اللاتاق ولا انعكاس اذا ضاحك يستلزم اللاكاتب جريئا والناطق لا يستلزم الصاهل اصلا فالسالبتان الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث الثاني في تلازم المنفصلات المتحددة الجنس) كل منفصلتين حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وكان طرفا احدهما يقتضي طرفي الاخرى او متساويين لتقيضيهما او كان احد طرفي احدهما تقيضا لاحد طرفي الاخرى والاخر مساويا لتقيض الطرف الاخر فهما اماموجبتان او سالبتان جزئيتان او كليتان فضرر الاربعة في الثلاثة تحصل اثنا عشر قسما وكيف ما كان يتلازمان ويتعكسان اما اذا تناقضتا في الطرفين فلانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئتين يصدق الانفصال الحقيقي بين التقيضين والاجاز الجمع بينهما وجاز الخلو عنهما لكن جواز الجمع بين التقيضين يستلزم جواز الخلو عن العينين وجواز الخلو عن التقيضين يستلزم جواز الجمع بين العينين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا تساوى طرفا احدهما تقيضي طرفي الاخرى فلانه لو لم يصدق الانفصال الاخرى لامكن الجمع بين جزئيهما او امكن الخلو عنهما واما ان الجمع بينهما يستدعي امكان الخلو عن تقيضيهما المستلزم لامكان الخلو عن مساويهما واما ان امكان الخلو عنهما يوجب امكان الجمع بين تقيضيهما المستلزم لامكان الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا تناقضتا في احد الطرفين ومساوي الاخر تقيض الاخر فلانه لو امكن الجمع بين جزئي المنفصلة الاخرى لامكن الخلو عن تقيضيهما وهو يستلزم امكان الخلو عن احد التقيضين ومساوي الاخر ولو امكن الخلو عنهما لجاز الجمع بين تقيضيهما فيجوز الجمع بين احدهما ومساوي الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف وقد اشار الى الكل بقوله والا لزم الخلف اي لما كان الجمع بين جزئي كل واحدة منهما يستلزم الخلو عن جزئي الاخرى وبالعكس فلو لم يتلازم

الثاني في تلازم المنفصلات المتحددة الجنس كل حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الطرفين او تساوى طرفا احدهما يقتضي طرفي الاخرى او تناقضتا في احد الطرفين ومساوي الاخر تقيض الاخر تلازمتا وتعاكستا لان الجمع بين جزئي كل واحدة منهما يستلزم الخلو عن جزئي الاخرى وبالعكس والا لزم الخلف وان توافقتا في الكم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في الاخر او تلازمتا فيه على التعاكس لزم السالبة الموجبة لامتناع معاندة الشئ وتقيضه اثنان عنادا حقيقيا ولا تعكس لجواز ان لا يعاند واحد من تقيضين ثالثا من

المنفصلتان اولم يتعاكسا يلزم الجلف وهو ان لا تكون الحقيقة حقيقة ولو ذكر ذلك بالفاء المفيد للنسب
 كان اولى هذا في الموجبتين الكليتين والجزئيتين واما في السالبتين فيحكم عكس النقيض وان توافق
 حقيقتان في الكم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الاخر وتلازمنا فيه
 تلازما متعاكسا لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما اللزوم فلانه
 اذا عاند شيء اخر عنادا حقيقيا لم يعانده هو ولا ملزومه المساوي نقيضه والالزم معاندة النقيضين
 لشيء واحد وانه محال اذ ذلك الشيء ان تحقق ارتفع النقيضان وان اتفق اجتمع النقيضان وفيه نظر
 لانه ان اريد بالمعاندة اللازمة الكلية فن البين انها ليست بلازمة وان اريد بها الجزئية لم يلزم من تحقق
 الشيء اجتماع النقيضين ولا من انتفاءه ارتقا عهما والاولى ان يقال متى صدق دائما اما ان يكون
 (اب) او (جد) فليصدق ليس البتة اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) والاصل صدق قديكون اما
 ان لا يكون (اب) او يكون (جد) ويلزمه قديكون اذا كان (اب) لستعرفه وقد كان بينهما
 انفصال كلي هف واما عدم العكس فلانه ليس يلزم من عناد شيء لآخر عناد نقيضه
 اياه لجواز ان لا يعاند واخذ من النقيضين ثالثا كالاخص فانه لا يعاند الا اعم صدقا ولا نقيضه
 كذبا (قوله وكل مانع في الجمع) اذا اتفقت مانعتا الجمع في الكم والكيف ولزم كل من جزئي واحدة منهما
 جزأ من الاخرى ولزم جزئ من احديهما جزأ من الاخرى واتحدتا في الجزء الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكسا
 لزوم الاجزاء اوليتعاكسا وعلى التقديرين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين
 بضرب الاربعة في الاربعة ليحصل ستة عشر ضربا فان لم يتعاكسا اللزوم لزم الثانية وهي
 ملزومة الجزء الاولى وهي لازمة الجزئان كانتا موجبتين والاولى الثانية ان كانتا سالبتين اما على تقدير
 لزوم الجزئين في الايجاب فلان منع الجمع بين اللازمين دائما وفي الجملة يستلزم منع الجمع بين الملزومين
 كذلك اذ لو اجتمع الملزومان لاجتمع اللزمان قطعا وفي السلب فلان جواز الجمع بين الملزومين
 يقتضي جواز الجمع بين اللازمين والا لا يمنع الجمع بين الملزومين من غير عكس في كل منهما لان
 امتناع اجتماع الملزومين لا يوجب امتناع اجتماع اللازمين وجواز اجتماع اللازمين لا يقتضي
 جواز اجتماع الملزومين لجواز ان يكون اللزوم اعم واما على تقدير لزوم احد الجزئين والاتفاق
 في الآخر فلان منع الجمع بين الشيء واللازم يقتضي منع الجمع بين ذلك الشيء والملزوم فانه لو اجتمع
 معه لاجتمع مع لازمه هذا اذا كانتا موجبتين واما ان كانتا سالبتين فلان جواز الجمع بين الشيء
 والملزوم يوجب جواز اجتماع ذلك الشيء واللازم ولا يجب العكس في شيء منهما لجواز كون
 اللازم اعم وان تعاكسا اللزوم تلازمت المنفصلات وتعاكستا اما اذا تلازمتا في الطرفين وكانتا
 موجبتين فلان كل واحدة منهما مشتملة على جزئين هما لازما جزئي الاخرى ومنع الجمع بين
 اللازمين يوجب منع الجمع بين الملزومين واما اذا كانتا سالبتين فلا شتمال كل منهما على جزئين هما
 ملزوما جزئي الاخرى وجواز اجتماع الملزومين يقتضي جواز اجتماع اللازمين واما عند الاتفاق
 في احد الطرفين في الايجاب فلان كل واحدة منهما تشتمل على جزء هو لازم جزء من الاخرى
 ومنع الجمع بين الشيء واللازم يستلزم منع الجمع بين الشيء والملزوم وفي السلب فلا شتمال كل منهما
 على جزء هو ملزوم جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشيء وملزوم غيره يقتضي جواز الجمع بينهما
 والمصنف ترك بيان تلازم السوالب اما لانسياق الذهن اليه اولا حاله على عكس النقيض
 وبين تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع بين الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين ذلك
 الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقتا في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيهما فليكن لتوضيحه (اب جد)
 موجبتين متلازمتين في الطرفين فنقول معها صدق (اب) صدق (جد) لانه لما كان بين (اب) منع
 الجمع و (ب) لازم (لد) كان بين (ا) و (د) منع الجمع اذ منع الجمع بين الشيء ولازم غيره يقتضي منع الجمع

وكل مانع في الجمع او مانع
 الخلو توافقنا في الكم والكيف
 ولزم كل جزء من احدهما
 جزءا من الاخرى ولزم جزء
 جزءا وافق الاخر الاخر لزم
 الاخرى الاولى ايجابا والاولى
 الاخرى سلبا في مانع في الجمع
 وبالعكس في مانع في الخلو
 وتعاكسا ان انعكس اللزوم
 والا فلا لان امتناع الجمع بين
 الشيء ولازم غيره يقتضي
 الامتناع بينه وبين الغير وامتناع
 الخلو عن الشيء وملزوم غيره
 يقتضي امتناعه عنه وعن
 الغير وان اختلفتا في الكيف
 وتناقضتا في الجزئين لزم
 السالبة الموجبة لا مكان ارتفاع
 جزئي الموجبة الممانعة الجمع
 وامكان اجتماع جزئي مانعة
 الخلو ولا ينعكس لجواز اجتماع
 الشبطين مع امكان اجتماع
 نقيضيهما صدقا وكذبا من

بينه وبين ذلك الغير لما كان (أ) لازماً (ب) وبينه وبين (د) منع الجمع كان بين (ج) و(د) منع الجمع تلك المقدمة بعينها فهي مستعملة ههنا مرتين بخلافها ثمة وإن كانت المنفصلتان الموصوفتان حائعتي الخلو فينقد أيضاً فيهما الضروب الستة عشر فإلزم ينعكس لزوم الجزء لزم لازمة الجزء ملزومة الجزء إيجاباً لأن منع الخلو عن الملزومين أو عن الشيء وملزوم غيره يستلزم منع الخلو عن اللازمين أو عن الشيء والغير وبالعكس سلباً لأن جواز الخلو عن اللازمين أو عن الشيء ولازم غيره يقتضي جواز الخلو عن اللازمين أو عنهما من غير عكس وإن انعكس اللزوم تلازمنا وتعاكست الاشتغال كل واحدة منهما على الملزوم في الإيجاب وعلى اللازم في السلب والكل ظاهر وتطبيق قوله وإمتناع الخلو عن الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه عنه وعن الغير على برهان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وإن اتفقت مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو في الكم دون الكيف وتناقضتا في الطرفين لزم السالبة الموجبة كانتا كليتين أو جزئيتين من غير عكس أما بيان اللزوم في مانعة الجمع فلا أنه إذا كان بين الشئين منع الجمع جاز ارتفاعهما إذا المراد بها المعنى الأخص فلا يكون بين تقيضيهما منع الجمع فيصدق السالبة وفي مانعة الخلو فلا أنه إذا امتنع الخلو عن أمرين جاز اجتماعهما فلا يمتنع الخلو عن تقيضيهما وأما عدم العكس فلجواز صدق الشئين مع جواز صدق تقيضيهما كالحوان والايض حتى يصدق السالبة المانعة الجمع بدون موجبتهما وجواز كذب الشئين مع كذب تقيضيهما كالإنسان والناطق فيصدق السالبة المانعة الخلو بدون موجبتهما (قوله الثالث في تلازم المنفصلات المختلفة الجنس) إذا وافقت الحقيقة مانعة الجمع أو مانعة الخلو في الكم والكيف وأحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مانعة الجمع واستلزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مانعة الخلو ولزوماً واستلزوماً غير متعاكسين فيهما تكونان موجبتين وسالبتين كليتين وجزئيتين فهذه ثمانية فإن كانتا موجبتين لزم تقيض الحقيقة إياها وإن كانتا سالبتين لزم الحقيقة غيرها من غير عكس أما الأول فلأن الموجبة الحقيقية تستل على منع الجمع والخلو بين جزئيهما ومنع الجمع بين الشيء واللازم مقتض لمنع الجمع بين الشيء والملزوم ومنع الخلو عن الشيء والملزوم كمنع الخلو عن الشيء واللازم والسالبة الحقيقية تصدق أما لجواز الجمع بين جزئيهما أو لجواز الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشيء والملزوم موجب لجواز الجمع بين الشيء واللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم موجب لجواز الخلو عن الشيء والملزوم وأما الثاني فلاحتمال كون اللازم اعم وكذلك الحكم إذا كان جزءاً الحقيقية لازمين لجزئى مانعة الجمع ومستلزمين لجزئى مانعة الخلو ولا يخفى عليك تفصيله بعد الإحاطة بما ذكرناه وغير الحقيقةين أى مانعة الجمع ومانعة الخلو إذا توافقتا كما وكيفا وتناقضتا في الطرفين وهي أربعة أقسام تلازمنا وتعاكستا إما إذا كانتا موجبتين فلان امتناع الجمع بين الشئين دائماً أوفى الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن تقيضيهما كذلك فيلزم مانعة الخلو مانعة الجمع وبالعكس أى امتناع الخلو عن شئين مقتض لامتناع الجمع بين تقيضيهما فيلزم مانعة الجمع مانعة الخلو وإما إذا كانتا سالبتين فلان جواز اجتماع بين شئين ملزوم لجواز ارتفاع تقيضيهما وجواز ارتفاع شئين ملزوم لجواز اجتماع تقيضيهما وإن توافقتا في الكم والجزئين وتخالفتا في الكيف لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين أو جزئيتين لأنه إذا كان بين الشئين منع الجمع وجب أن لا يكون بينهما منع الخلو والافتقار مانعة الجمع حقيقة وكذلك إذا كان بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فإن قلت لآنم أنه لو كان بينهما منع الخلو في الجملة كانت حقيقة وإنما يكون لو لم يمنع الخلو كلياً فنقول المراد أنه لم يبق مانعة الجمع مانعة الجمع ومنع الخلو الجزئى كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئين مع جواز ارتفاعهما

الثالث في تلازم مختلفات الجنس مهما وافقت الحقيقة غيرها في الكم والكيف وأحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من مانعة الجمع واستلزمه من مانعة الخلو لزم غير الحقيقة إياها إيجاباً وهي غيرها سلباً من غير عكس ولا يخفى عليك لئمه وكذا لو كان اللزوم في الجزئين وغير الحقيقيين إذ توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمنا وتعاكستا لأن منع الجمع بين الشئين يقتضى منع الخلو عن تقيضيهما وبالعكس وإن توافقتا في الكم والجزئين وتخالفتا في الكيف لزم السالبة الموجبة والافتقار الموجبة حقيقة من غير عكس لا يمكن ارتفاع الشئين وارتفاع تقيضيهما وكذا إذا توافقتا في أحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة إن كانت مانعة الجمع وبالعكس إن كانت مانعة الخلو

فتصدق السالبة بدون الموجبة فيهما وهكذا الحكم اذا توافقتا في الكم واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة ان كانت الموجبة مانعة الجمع ولزم الجزء الآخر من السالبة الجزء الآخر من الموجبة ان كانت مانعة الخلو فان الموجبة مستلزمة للسالبة اما اذا كانت الموجبة مانعة الجمع فلان جزأ منها لما كان لازما لجزء من مانعة الخلو وامتنع الاجتماع بينهما ثبت منع الجمع بين جزئي مانعة الخلو فيجوز الخلو عنهما والا انقلب مانعة الجمع حقيقة واما اذا كانت مانعة الخلو فلان احد جزئيهما لما كان ملزوما لاحد جزئي مانعة الجمع ومنع الخلو عن الشيء والملزوم يستلزم منع الخلو عن الشيء واللازم كان بين جزئي مانعة الجمع منع الخلو فيجوز اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز الخلو عن الشيء والملزوم مع جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتقا عهما مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم للفرس فلا يلزم الموجبة المانعة الجمع السالبة المانعة الخلو وايضا يجوز الجمع بين الشيء واللازم مع جواز الخلو عنه وعن الملزوم كالحيوان والايض لجواز اجتماعهما مع جواز الخلو عن الايض والانسان الملزوم للحيوان فلم يلزم الموجبة المانعة الخلو السالبة المانعة الجمع (قوله الرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات) المتصلة والمنفصلة الحقيقية اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الآخر او تلازمتا فيه تلازما متعاكسا وهي ثمانية لزمت المتصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة المتصلة ان كانتا سالبتين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيما اذا توافقتا في احد الجزئين اما التلازم في الموجبتين كليتين كانتا وجزئيتين فلان الانفصال الحقيقي يحيل اجتماع الجزئين وارتفاعهما ومتى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دائما اوفى الجملة وجب ثبوت نقيض احدهما على تقدير الآخر كذلك او امتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض الآخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقيض الآخر ولا معنى للملازمة بين عين احدهما ونقيض الاخرى الا ذلك فكل حقيقة تلزمها اربع متصلات اثنان توافقتا في المقدم باعتبار منع الجمع بين جزئيهما واخران في التالي باعتبار منع الخلو عنهما وقوله لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الاخرى اعادة بعض الدعوى واما عدم الانعكاس فلجواز كون اللازم اعم فالمتصلتان الموافقتان في المقدم لا تنعكسان عليها لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض الاعم وعين الاخص والموافقتان في التالي لا تنعكسان ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم ونقيض الاخص وايضا واستلزم المتصلة المنفصلة لانعكست كل متصلة على نفسها لانه حينئذ يكون بين نقيض المقدم والتالي وبين نقيض التالي والمقدم انفصال حقيقي فيستلزم التالي المقدم واما حكم السالبتين الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فيبين بعكس النقيض او بالخلف فانه لو لم يصدق السالبة المنفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المنفصلة وهي ملزمة للموجبة المتصلة وكما لم يحتاج الى اعادة هذا البيان في السوالب وقلا عسر المقايسة واما اذا تلازمتا في الجزء فلانها تساوي المتصلة الموافقة في الجزء لما تقرر من ان كل متصلتين موافقتين في الكم والكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرف الآخر تلازما متعاكسا متلازمان متعاكسان وحكم احد المتساويين مع الشيء حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الآخر من المنفصلة اما ان المتصلة لازمة للمنفصلة اذا كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين فلانه متى صدقت المنفصلة استلزم نقيض احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة عين الجزء الآخر استلزاما كلييا او جزئيا وعين الجزء الآخر يستلزم تالي المتصلة كلييا فيستلزم مقدم المتصلة تاليها استلزاما موافقا للمنفصلة في الكم واما عدم وجوب العكس فلاحتمال استلزام الشيء لازم غيره مع عدم العناد الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وبين ذلك الغير كالانسان

الرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات والمنفصلة الحقيقية اذا تناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا وتلازمتا في الآخر ولا متعاكسا لزمت المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الآخر ولا ينعكس لجواز كون تالي المتصلة اعم من مقدمها وكذا لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الآخر او ناقض تاليها احدهما واستلزم مقدمها الآخر او وافق مقدمها احدهما واستلزمه ولزم تاليها نقيض الآخر او وافق تاليها احدهما ولزمه واستلزم مقدمها نقيض الآخر من

يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولا عناد بين الانسان والفرس وكذا لو ناقض تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المتصلة اما لزوم عند الايجاب فلان مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المتصلة والجزء الآخر منها يستلزم نقيض احد جزئيهما اعني تالي المتصلة فمقدمها يستلزم تاليها لكنه لا يتم اذا كانت المتصلة جزئية لصيرورة كبرى الاول جزئية حينئذ نعم لو تعاكس استلزام المقدم امكن البيان من الثالث واما عدم العكس فلجواز استلزام الملزوم لشيء مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض اللازم كالانسان الملزوم للحيوان فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين اللاحويان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليها نقيض الجزء الآخر لان احد جزئي المتصلة اي مقدم المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر كلياً او جزئياً ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي المتصلة واما عدم لزوم العكس فلجواز استلزام الشيء لازم نقيض غيره مع عدم المعاندة بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض اللازم ولا عناد بين الانسان والفرس وكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليها نقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لاحد جزئي المتصلة واحد جزئيهما ملزوم لنقيض الجزء الآخر ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي المتصلة لكنه ايضا انما يتم في الكليتين ولو تعاكس استلزام المقدم تبين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء اللازم نقيض غيره مع عدم العناد بينهما كالانسان الملزوم للجسم يستلزم الحيوان اللازم لنقيض اللازم ولا انفصال بينهما وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقيض الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة الملزوم لعين احد جزئيهما اي تالي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانعكاس اللزوم تبين تلازمها من الثالث وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض لازم الغير كالحيوان يلزم الانسان الملزوم لنقيض الفرس ولا عناد بين الفرس والحيوان وهكذا اذا لزم تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة وهو ملزوم لاحد جزئيهما الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر ههنا ايضا عند انعكاس استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء لغيره وعدم الانفصال بين نقيض لازم ذلك الشيء وملزوم الغير كالانسان الملزوم لنقيض الفرس يستلزم الحيوان اللازم للصهال مع عدم العناد بينهما (قوله واذا اختلفتا في الكيف) اذا اختلفت المتصلة والمنفصلة الحقيقية في الكيف واتحدتا في الكم والجزئين لمبت السالبة منهما الموجبة كليتين كائنا وجرئيتين من غير عكس اما الاول فلان اللزوم بين الشبثين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي عدم اللزوم بينهما لا متناع اللزوم والعناد معاين الشبثين واما الثاني فلانه لا يلزم من سلب العناد بين الشبثين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم تحقق العناد لجواز ارتفاعهما كما في المجتمعين بطريق الاتفاق وكذا لو تناقضتا في الجزئين والقيود بحالهما اما ان المتصلة الموجبة تستلزم المنفصلة السالبة فلان الملازمة بين الشبثين تقتضي عدم الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لامتنع اجتماع عينييهما فيلزم المناقاة بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل عليه بان المتصلة الموجبة انعكس بعكس النقيض الى موجبة مركبة من نقيضي الطرفين وهي مستلزومة للسالبة المنفصلة وهذا لا يتم في الجزئية واما ان المنفصلة الموجبة مستلزومة للسالبة المتصلة فلان الانفصال الحقيقي بين الامر ين يقتضي الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لما مر من ان الحقيقةيتين اذا توافقتا

واذا اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم وفي الجزئين لمبت السالبة الموجبة لا متناع اللزوم والعناد معاين الشبثين ولا ينعكس لجواز ارتفاعهما وكذا لو تناقضتا في الجزئين او وافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة او لزمه واستلزم تاليها الآخر او وافق تاليها احدهما ولزم مقدمها الآخر من

في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتعاكستا والانفصال بين النقيضين يستلزم سلب الاتصال بينهما واما عدم العكس فيهما فلجواز عدم اللزوم بين امرين مع عدم التناقض بين نقيضيهما وبالعكس كالفرس والانسان ونقيضيهما وكذا لو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها الجزء الاخر اما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اعني احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر من المتصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الانفصال بينهما واما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اي مقدم المتصلة مناف لتاليها اللازم لتالي المتصلة ومناف في اللازم مناف للزوم فيكون بين جزئي المتصلة منافاة فيصدق سلب الاتصال وعدم الانعكاس فيهما لامكان ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا لو لم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها الجزء الاخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة السالبة المتصلة فلان احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة ومقدمها ملزوم لتاليها المستلزم للجزء الاخر من المتصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الاخر فلا يكون بينهما انفصال وهو لا ينتهض في الجزئية وانما تبين استلزامها من الثالث على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة جزئيتين فلعدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة جزئيا لما مر آنفا وهو يستدعي عدم استلزام لازمه اعني مقدم المتصلة تاليها وكلية على تقدير انعكاس لزوم المقدم فلعدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة كليا فلا يستلزم التالى لازمه المساوي كذلك واما عدم وجوب الانعكاس فيهما فلجواز عدم المعاندة بين ملزوم الشيء ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالضاحك الملزوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها الجزء الاخر اما اذا كانت المتصلة موجبة فلان الجزء الاخر من المتصلة مستلزم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئي المتصلة فلا يكون بينهما انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المتصلة موجبة جزئية فلان الجزء الاخر من المتصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة جزئيا فلا يستلزمه لازمه جزئيا وكلية اذا انعكس لزوم المقدم فلانه لا يستلزم تالي المتصلة كليا فلا يستلزمه لازمه المساوي وبما يوضح استعمال طريق عكس النقيض والخلف وقد سبق التنبيه على امكان استعمالهما في امثال هذا المقام وعدم انعكاسهما لجواز ان لا يعاند شيء ملزوم غيره مع عدم الملازمة بينهما كالضاحك لا يعاند الفرس الذي هو ملزوم الصاهل (قوله والمتصلة وممانعة الجمع) اذا توافقت المتصلة وممانعة الجمع في الكم والكيف واحد الجزئين ونافض تالي المتصلة الجزء الاخر من المتصلة تلازمتا وتعاكستا اما لزوم المتصلة المنفصلة كليتين وجزئيتين فلا يستلزام عين كل من جزئيهما نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلتان باعتبار تعدد الجزئين واما العكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبتين واما في السالبتين فباحد الطريقين المذكورين ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي ممانعة الجمع ولزم تاليها نقيض الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزوم التالى اولا فان لم يتعاكس لزم المتصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين وجزئيتين اما التلازم فلانه متى صدقت المتصلة استلزم احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة نقيض الاخر المستلزم لتاليها واما عدم العكس فلا مكان استلزام الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالانسان المستلزم للحيوان اللازم لنقيض الفرس وان تعاكس اللزوم تعاكستا

والمتمثلة وممانعة الجمع اذا توافقتا في الكم والكيف واحد الجزئين ونافض تالي المتصلة الجزء الاخر من المتصلة تلازمتا وتعاكستا لاستلزام كل من جزئي المتصلة نقيض الاخر وامتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة او استلزامه ولزم تاليها نقيض الاخر او نافض تاليها احدهما واستلزم مقدمها الاخر لزم المتصلة المتصلة ايجابا وبالعكس سلبا وان تعاكس اللزوم تعاكستا من

لان مقدم المتصلة اعني احد جزئي المنفصلة مستلزم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر
بحكم الانعكاس فيكون احد جزئيهما ملزوما لنقيض الاخر فامتنع الجمع بينهما
وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها نقيض الاخر فان لم يتعكسا
احد اللزومين لزم المتصلة المنفصلة في الايجاب وبالعكس في السلب لان مقدم المتصلة ملزوم
لاحد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لنقيض الجزء الاخر الملزوم لتالي المتصلة والبيان انما ينتهض
في الجزئيتين من الثالث اذا انعكس لزوم المقدم ولا يجب الا انعكاس لجواز استلزام ملزوم الشيء
لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم الانسان والحيوان اللازم لنقيض اللا
فرس وان تعاكس اللزومان تعاكسا لان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة حيث
ومقدمها ملزوم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر من المنفصلة فاحد جزئيهما ملزوم
لنقيض الجزء الاخر فينبغي منع الجمع وانما يتبين في الجزئيتين من الثالث وكذا الحكم لو ناقض
تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمهما الاخر اما لزوم المتصلة المنفصلة اذا كانتا
كليتين فلان مقدم المتصلة مستلزم للجزء الاخر من المنفصلة وهو مستلزم لنقيض احد جزئيهما
اعني تالي المتصلة واما عدم العكس اذا لم يتعكسا كس اللزوم فلجواز استلزام ملزوم الشيء نقيض
الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان الملزوم للحيوان يستلزم نقيض الفرس واما العكس اذا تعاكس
اللزوم فلان الجزء الاخر من المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لنقيض احد جزئيهما
وطريق البيان في الجزئيتين من الثالث وقوله اوله الضمير فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون
تقدير الكلام اوله تاليها احد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الاخر لم يصح تلازمهما
على ما ذكره وهو ظاهر وان عاد الى نقيض احدهما حتى يكون التقدير اوله تاليها نقيض احدهما
واستلزم مقدمها الاخر فهو تكرار لقوله واستلزمه ولزم تاليها نقيض الاخر (قوله وان اختلفتا
في الكيف واتفقتا في الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة ومادة الجمع في الكيف وتوافقتا
في الكم والجزئين لزم السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان اللزوم بين
امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم صحة الانفكاك بينهما ولا عكس في شيء
منهما لجواز ان لا يكون بين الشئيين لزوم ولا اعتداد كما في الاتفاقيتين وكذا اذا تناقضتا في الطرفين
اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المنفصلة فلانه متى كان بين امرين تلازم كان بين نقيضيهما
ايضا تلازم بحكم عكس النقيض فلم يكن بينهما منع الجمع واليه اشار بقوله لان الملازمة بين نقيضي
الجزئين يقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم في الكليتين اذا الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس
النقيض واما استلزام الموجبة المنفصلة السالبة المتصلة فباحد الطرفين فلا ينتهض الا
في الجزئيتين واما عدم العكس فيهما فلجواز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما
وكذا اذا اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها
الاخر لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المنفصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فلا يكون
بينهما منع الجمع وعدم الانعكاس لجواز الجمع بين الشيء وللازم الغير مع عدم الملازمة بينهما
كالايض والحيوان اللازم للانسان وكذا اذا لزم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم
تاليها الاخر لان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر
من المنفصلة ولا خفاء في ان البيان في الجزئيتين انما يتم من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم
وجوب العكس لامكان الجمع بين ملزوم الشيء ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالهندي
الملزوم للاسود والحيوان اللازم للانسان وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة
ولزم مقدمها الجزء الاخر لان الجزء الاخر من المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني

وان اختلفتا بالكيف وتوافقتا
في الكم وفي الجزئين او تناقضتا
فيهما لزم السالبة الموجبة
من غير عكس لان الملازمة
بين نقيضي الجزئين يقتضي
الملازمة بينهما المنافية للعتاد
وكذا اذا توافق مقدم المتصلة
احد جزئي المنفصلة اوله
واستلزم تاليها الاخر او وافق
تاليها احدهما واستلزمه ولزم
مقدمها الاخر وكذا اذا ناقض
مقدمها احدهما اوله نقيضه
واستلزم تاليها نقيض الاخر
او ناقض تاليها احدهما
واستلزم نقيضه ولزم مقدمها
نقيض الاخر من

احد جزئي المنفصلة وتلازم الجزئيتين يتبين من الثالث عند انعكاس اللزوم وعدم العكس لا يمكن الجمع بين الشيء ولزوم الغير وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله او استلزمه تكرار لما مر من قوله اولزومه واستلزم تاليها الاخر وكذا اذا تناقض مقدمها احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها نقيض الاخر لان نقيض احد جزئي المنفصلة وهو مقدم المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الاخر فلا يكون بين غيبيهما مانع الجمع لما مر وعدم الانعكاس لا يمكن اجتماع امرين وعدم ملازمة ملزوم نقيض احدهما لنقيض الاخر كالابيض والحيوان فان الجماد وهو ملزوم للحيوان لا يستلزم نقيض الابيض وكذا لولزم مقدم المتصلة نقيض احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها نقيض الاخر لان نقيض احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الاخر وهو لا يطرده في الجزئيتين فتبين بالثالث اذا انعكس اللزوم وعدم العكس لجواز الجمع بين شئيين وعدم ملازمة ملزوم نقيض احدهما للآخر نقيض الاخر كالابيض والانسان فان الحجر وهو ملزوم للانسان لا يلزم نقيض الملون اللازم للابيض وكذا لو تناقض تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم مقدمها نقيض الاخر لان نقيض الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لنقيض احد جزئي المنفصلة والبيان في الجزئيتين يتوقف على انعكاس اللزوم وعدم العكس لا يمكن اجتماع امرين مع عدم ملازمة لازم نقيض احدهما لنقيض الاخر كالابيض والانسان فان الحيوان اللازم لنقيض الانسان لا يلزم نقيض الابيض وقوله او استلزمه نقيضه تكرار لما سبق من قوله اولزم نقيضه واستلزم تاليها نقيض الاخر (قوله والمتصلة وممانعة الخلو) متى توافقت المتصلة وممانعة الخلو في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الاخر من المنفصلة تلازمنا وتعاكسا اما التلازم فلانه اذا كان بين الشئيين منع الخلو يكون نقيض احدهما مستلزما لعين الاخر والالجاز ان يصدق نقيض احدهما بدون الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو واما العكس فلانه اذا كان بين الشئيين ملازمة يكون بين نقيض الملزوم وعين اللازم منع الخلو والالجاز ارتفاعهما فيمكن وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال وهو عام في الكليتين والجزئيتين اذا كانتا موجبتين فقوله لاستلزام نقيض كل من جزئي المنفصلة عين الاخر لتعليل استلزام المنفصلة المتصلة وقوله وامتناع الخلو بين نقيض المقدم وعين التالى لتعليل استلزام المتصلة المنفصلة لكنه اعاد الدعوى بعبارة اخرى واذا توافقت في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الاخر لزم المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا فكلما صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة الموجبة كليتين كانتا او جزئيتين لانه اذا كان بين الامرين منع الخلو يكون نقيض احدهما وهو مقدم المتصلة مستلزما لعين الاخر وهو ملزوم لتالي المتصلة ولا ينعكس لجواز استلزام نقيض الشيء اللازم الغير مع امكان الخلو بينهما كاللاحيوان يستلزم الانسان ويمكن الخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا ان لم ينعكس اللزوم اما اذا انعكس ظهر التعاكس لان مقدم المتصلة يستلزم ح احد جزئي المنفصلة فيكون بينه وبين نقيض المقدم اعني الجزء الاخر من المنفصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة نقيض احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الاخر اما تلازم الموجبتين الكليتين فلان مقدم المتصلة مستلزم لنقيض احد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لعين الجزء الاخر الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين يتبين من الثالث عند انعكاس استلزام المقدم واما عدم العكس ان لم ينعكس احد اللزومين فلجواز استلزام ملزوم نقيض الشيء اللازم الغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم لنقيض اللاحيوان يستلزم الجسم اللازم للفرس ويجوز الخلو عن اللاحيوان

والمتصلة وممانعة الخلو اذا توافقت في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الاخر من المنفصلة تلازمنا وتعاكسا لاستلزام نقيض كل من جزئي المنفصلة عين الاخر وامتناع الخلو عن نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها واذا توافقت في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة او استلزم نقيضه ولزم تاليها الاخر او وافق تاليها احدهما اولزومه واستلزم مقدمها نقيض الاخر لزم المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا وان اختلفتا في الكم والكيف وتوافقتا في الكم وفي الجزئين او تناقضتا فيهما لزم السالبة الموجبة من غير عكس لان الملازمة بين نقيض الجزئين لاستلزام نقيض كل من جزئي المنفصلة عين الاخر وامتناع الخلو عن نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها واذا توافقت في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة او استلزم نقيضه ولزم تاليها الاخر او وافق تاليها احدهما اولزومه واستلزم مقدمها نقيض الاخر لزم المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا

والفرس وان انعكس الزمان فالتعكس لازم اما في الكليتين فلان نقيض احد جزئي المنفصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فيكون بين الجزئين منع الخلو واما في الجزئيتين فبالثالث وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الاخر في صدقت المنفصلة الموجبة صدقت المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الاخر من المنفصلة ونقيضه ملزوم لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر من الثالث اذا تعاكس استلزام المقدم ولا يتعكس ان لم يتعاكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقيض الشيء للغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم لنقيض اللاحيان يستلزم الناطق مع امكان الخلو عنهما وان تعاكس الاستلزام يتبين الانعكاس لان نقيض الجزء الاخر من المنفصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئيهما هذا في الكليتين واما في الجزئيتين فن الثالث وقوله اوله واستلزم مقدمها نقيض الجزء الاخر فهو تكرار لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقيض احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الاخر من غير فرق (قوله واذا اختلفنا في الكيف) المتصلة وممانعة الخلو اذا اختلفنا في الكيف واتفقتا في الكم والجزئين لزم السالبة منهما الموجبة فان اللزوم بين امرين كلياً او جزئياً يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقيض اللزوم عين الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامرين يستلزم سلب الملازمة بينهما لان نقيض كل واحد مستلزم لعين الاخر فلا يلزمه بل بيان التلازم الاول كاف لان التلازم الثاني يثبت بطريق عكس النقيض على ما تبينناك عليه مراراً ولا يتعكس شيء منهما لجواز ارتفاع امرين لا ملازمة بينهما كشرىك البارى والخلاء وكذلك تناقضنا في الجزئين والقيود بحالها لان منع الخلو بين الشئيين يستلزم منع الجمع بين النقيضين فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مانعة الجمع في فصل الاختلاف وهي ستة فلو اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الاخر لزم السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اى احد جزئي المنفصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا يتعكس لا مكان الخلو عن الشيء ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس الملزوم للصاهل اوله مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها الاخرى لان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليها الملزوم للجزء الاخر وعدم الانعكاس لاحتمال ارتفاع ملزوم الشيء ولازم الغير وعدم استلزامه اياه كالصاهل الملزوم للفرس والحيوان اللازم للانسان او وافق تاليها احد جزئيهما ولزم مقدمها الاخر لان الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلياً لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم العكس لجواز الخلو عن الشيء وملزوم الغير مع عدم لزومه اياه وكذا اذا ناقض مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها نقيض الاخر لان مقدمها وهو نقيض احد جزئي مانعة الخلو ملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الاخر فيجوز الخلو عن الجزئين وعدم الانعكاس لجواز انتفاء استلزام نقيض الشيء للزوم نقيض الاخر مع امكان الخلو عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض اللاحيان وجواز الخلو متحقق عن الانسان واللاحيان اوله مقدمها نقيض احد جزئيهما واستلزم تاليها نقيض الاخر لان نقيض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها الملزوم كلياً لتاليها الملزوم لنقيض الاخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم نقيض الشيء للزوم نقيض الاخر مع ارتفاعهما فان الناطق اللازم لنقيض الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض اللاحيان ويمكن ارتفاع الانسان واللاحيان او ناقض تاليها احدهما ولزم مقدمها نقيض الاخر لان نقيض الاخر ملزوم لمقدمها الملزوم لتاليها اعني نقيض احدهما

واذا اختلفنا في الكيف واتفقتا في الكم وفي الجزئين او تناقضنا فيهما لزم السالبة الموجبة من غير عكس وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مانعة الجمع ولا يخفى عليك لميتة والتعكس عند تعاكس اللزوم متن

الخامس في تعاند المتصلات والمنفصلات بسيطة ومخلطة وكل قضيتين تلازماتا وتعاكسا عند نقبض كل منهما عين الاخرى صدقا وكذا وان لم تتعاكسا عند نقبض الملزومة عين اللازمة كذا ونقبض **(١٧٦)** اللازمة عين الملزومة صدقا *** خاتمة *** قد تغير الشرطيات

عن اوضاعها اللفظية فتسمى منحرقة كقولنا لا يكون (اب وج د) وهو في قوة عناد الجمع بين (اب وج د) وقوة ملازمة لنقبض (ج د) (لاب) ولو بدل الواو باو دل على عناد الخلو وملازمة (ج د) لعين (اب) وكذلك اذا بدل بجى والامع الدلالة على السور الكلي وقولنا يكون (ج د) ولا يكون (اب) يدل على الاتصال الجزئي بين المذكورين وقد تلحق الجملة هيئات تفيد زيادة احكام كالالف واللام تدخل على الموضوع فيفيد العموم والعهد او على المحمول فيفيد الحصر لكن يجب ذكر الابطاة مثلا يشعر بالتقييد وتقديم الخبر على المبتدأ ودخول انما في القضية وتكرير الابطاة في الفارسية كقولنا زيد (ست كه دبير است) يفيد الحصر واقتزان حرف السلب بالموضوع وحرف الاستثناء بالمحمول يفيد مساواتهما في العموم او المفهوم ولما مع افادته الاتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سلبه يفيد سلب اللزوم فقط فلم يتقابل سلبه واجبايه وقد يغلط في القضية اذا كان محمولها نسبة الى محصلة كقولنا كل ملك على السرير وكل وتد على الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض السرير على الملك وبعض الحائط في الوند وبعض الشاب كان شيخا فاذا علم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة قال الكشي يقال لاشي من الجسم بممتد في الجهات الى

وانتفاء الانعكاس لجواز عدم استلزام لازم نقبض الشي نقبض الاخر وامكان الخلو عنهما فان اللا انسان اللازم لنقبض الحيوان لا يستلزم نقبض الفرس مع جواز ارتفاعهما فقد ظهر ان تلازمات مانعة الجمع وتلازمات مانعة الخلو مع المتصلة لم تختلفا في البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك لمية كل واحد من تلازمات مانعة الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يخفى التعاكس في فصل الاتفاق عند تعاكس اللزوم على ما بينا هذا بيان تلازمات المتصلات والمنفصلات على وجه كلي منطقي يسهل حفظه *** ويتبادر الى الانه ان ضبطه * وقد اعتقد لما خرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام لاعتمادهم على منع التقدير وتجوزهم استلزام الشي للنقبضين حتى لم يمتنعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شئين وزعموا ان الغرض الاقصى من ايرادها تمرين الازهان وان يحصل لها ملكة استحضار القضايا واستخراج لوازمها البعيدة والقرينة وانت واقف بما اسلفنا لك على ما يزيل تلك الاوهام *** ويحسر عن وجه الحق اللثام * فلان قلت الى ما قالوا وقال بل حقق المقال * ثم اقم واستقم (قوله البحث الخامس في تعاند المتصلات والمنفصلات) واذ قد فرغ من تلازم الشرطيات شرع في تعاندها بسيطة اي متصلة او منفصلة ومخلطة اي متصلة ومنفصلة والضابط فيه ان كل قضيتين تلازماتا وتعاكسا عند نقبض كل منهما عين الاخر صدقا وكذا ولا يجوز صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيق وان لم تتعاكسا عند نقبض القضية الملزومة عين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق لجواز صدق اللازم بدون الملزوم فينبههما منع الخلو وعند نقبض القضية اللازمة عين القضية الملزومة في الصدق دون الكذب لجواز ارتفاع نقبض اللازم وعين الملزوم فينبههما منع الخلو (قوله خاتمة قد تغير الشرطيات) هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء بصاحب الكشف وهي زوائد ليس للفن اليها افتقار الاول في تحرير القضية ربما تستعمل الشرطيات مغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى محرقة كما يذكر قضية منفية وترد بقضية موجبة مثلا قولنا لا يكون (اب وج د) وهي في قوة مانعة الجمع اذ معناه لا يكون (اب) متحققا ويتحقق (جد) فيكون بين تحقق (اب) وتحقيق (جد) منافاة وهي منع الجمع وبدل ايضا على استلزام (اب) لنقبض (جد) لان منع الجمع بين الشئين يقتضي استلزام كل واحد لنقبض الاخر الا ان هذا الاستلزام يفهم منه اظهر ولو بدل الواو باو فقبل لا يكون (اب) او (جد) دل على منع الخلو لان معناه اما ليس (اب اوجد) فيكون بين نقبض (اب) وعين (جد) منع الخلو وهو قليل التعريف عن صيغة الانفصال فيكون عين (اب) مستلزما (جد) لان منع الخلو بين امرين يقتضي ملازمة احدهما لنقبض الاخر وفي بعض النسخ دل على العناد للخلو وملازمة (جد) لنقبض (اب) وهو لا يستقيم الا اذا عطف (جد) على (اب) حتى يكون معناه اما ليس (اب) او ليس (جد) اي لا يكون الا انتفاء احدهما فقط فلا يمكن ارتفاعهما فيكون منع الخلو بين العينين وحيث لا يكون نقبض (اب) مستلزما (جد) لكن ذلك اتباع قضية سالبة لقضية سالبة وانكلام في اتباع قضية موجبة وكذا اذا بدل بجى او الاقيل لا يكون (اب) حتى يكون (جد) او الا اذا كان (جد) فانه ينقدح منه ان تحقق (اب) متوقف على (جد) فهو في قوة استلزام (اب لجد) مع الدلالة على كلية الاستلزام فيكون بين نقبض (اب) وعين (جد) منع الخلو ولو قدم الايجاب على السلب كما يقال يكون (جد) ولا يكون (اب) دل على اتصال جزئي بين الجزئين المذكورين وهما (جد) وليس (اب) ومصادق هذه الدعاوى فهم تلك المعاني في لغة العرب عند اطلاق الصنيع المذكورة الثاني في الهيئات اللفظية التي تفيد امورا زائدة على مفهوم القضية فتدخل القضايا هيئات ولو احق تفيد زيادة احكام كالالف واللام****

غير النهائية مع كذب عكسه وحله بان المسلوب عن الجسم هو اللانهاية لصدق الامتداد عليه وعكسه صادق وهو *** تدخل * لاشي * مما لانهاية له بجسم وهو ضعيف لان المجموع مسلوب ايضا لامتناع حله عليه فله ان القضية ان اخذت حقيقة منعها صدقها وان اخذت خارجية صدق عكسها**

الباب الثاني في القياس وفيه
فصول الفصل الاول في رسمه
وهو قول مؤلف من قضايا
مقيس سلت لزوم عنه لذاته قول
آخر فقولنا لزوم عنه اتي عن
القول المؤلف وقولنا لذاته
اي لا يكون اللزوم بواسطة
مقدمة اجنبية او في قوة
المذكورة والاول كقولنا (ا)
مساو (ب) و (ب) مساو (ج)
فانه يلزم منه (ا) مساو (ج)
بواسطة قولنا كل مساو (ب)
مساو لكل ما يساويه (ب)
فانه اذا انضم الى الاول اتج
(ا) مساو لكل ما يساويه (ب)
ويلزم كل ما يساويه (ب)
(فا) مساو له فاذا قلنا (ب) مساو
(ج) لزوم (ج) يساويه (ب)
ويصير صغرى كقولنا وكل
ما يساويه (ب) مساو له وينتج
(ج) مساو له ويلزمه (ا) مساو
(ج) ومن الناس من جعل تلك
المقدمة قولنا مساو المساوي
مساو وانت تعلم انه مع هذه
المقدمة لا ينتج بالذات ولا يتكرر
الوسط والثاني كقولنا جزء
الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وما ليس بجوهر
لا يوجب ارتفاعه ارتفاع
الجوهر فانه يلزمه جزء الجوهر
جوهر بواسطة عكس
النقيض وهو قولنا ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر
ويشترط في ذلك تغيير حدود
القياس به لئلا يخرج البيان
بالعكس المستوي وقولنا قول
آخري يغير كلام من المقدمتين
والمقدمة في قولنا ان كان ٧

يدخل على الموضوع فتارة يفيد العموم كقولنا الانسان في خسر واخرى يفيد العهد اذا كان
بين المتكلم والمخاطب معهود كقولنا الرجل عالم او على المحمول فيدل على الحصر كقولنا زيد
العالم فانه يدل على حصر العالم في زيد لكن يجب ذكر الرابطة فيقال زيد هو العالم لئلا يوهى
بالتركيب التقييدى وتقديم الخبر على المبتدأ كقولنا تمبى انا ودخول انما في القضية كقولنا
انما العالم زيد وتكرار الرابطة في الفارسية كقولنا (زيدا ست كه ديرا ست) يفيد
حصر الخبر في المبتدأ واقتراح حرف السلب بالموضوع حرف الاستثناء بالمحمول يفيد
مساواتهما اى الموضوع والمحمول اما في العموم كقولنا ما الانسان الا التاطق
واما في المفهوم كقولنا ما الانسان الا الحيوان التاطق ولما يفيد الاتصال وحقية المقدم فيلزم حقية
التالى فاذا قلنا لما كانت الشمس طلعة كان النهار موجودا دل على اتصال وجود النهار بطولوع
الشمس وحقية طلوع الشمس لكن سلب لما لا يفيد السلب اللزوم فاذا قلنا ليس لما كانت الشمس
طلعة كان النهار موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا تكون ايجاب لما وسلبه متقابلين
لعدم ورود السلب على مفهوم الايجاب ولجواز صدق الملازمة مع كذب اللزوم وحيث يكتذب
ايجاب لما يكتذب اللزوم وسلبه ايضا لصدق الملازمة فلا يكون بينهما تقابل الثالث في الإغاليط
اللفظية فربما يقع الغلط في القضية اذا كان محمولها نسبة امر الى محصل والبراد بالمحمول ههنا
المحمول بالاشتقاق وبالمحصل ما لا يكون نسبة بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير
فالنسبة وهى حصول الملك على السرير محمولة بالاشتقاق والمحمول بالمواطاة الحاصل والمحصل
على السرير وكذلك في قولنا كل وتد في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر المحصل
فيقال في عكسها بعض السرير على الملك وبعض الحائط في الوند وبعض الشاب كان شيخا فيقع
الغلط واذا حقق الحال وعلم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة لان عكسها حيث يكتذب بعض ما هو
على السرير ملك وبعض ما هو في الحائط وتد وبعض من كان شابا شيخ قال الكشي مما يغلط في عكسه
قولنا لاشئ من الجسم يمتد في الجهات الى غير النهاية فيقال في عكسه لاشئ من الممتد في الجهات
الى غير النهاية بجسم وهو كاذب لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وحله بان المحمول
في القضية وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية مشتق على امرين احدهما الممتد في الجهات
وثانيهما اللانهاية فان اخذ المحمول الممتد في الجهات منعنا صدق الاصل ضرورة ثبوته لكل جسم
وانما المسلوب عنه هو اللانهاية فقط وان اخذ اللانهاية منعنا كذب العكس فانه يصدق قولنا لاشئ
من غير المتناهي بجسم وهو ضعيف لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا نسبت الى اخر فاما ان
يصدق عليه بالايجاب او السلب لكن الايجاب ثم يمتنع فيصدق السلب ولانه اذا كان اللانهاية مسلوبة
يكون الممتد في الجهات الى غير النهاية مسلوبا ايضا لان الجزء اذا كان مسلوبا عن شئ كان المجموع مسلوبا
عنه ايضا بالضرورة وحله ان الاصل ان اعتبر بحسب الحقيقة منعنا صدقه فان بعض ما لو دخل
في الوجود كان جسما فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير النهاية فان البرهان ما يدل
الاعلى تناهى الاجسام الموجودة في الخارج واما على تناهى الاجسام المقدرة فلا وان اعتبر بحسب
الخارج منعنا كذب العكس فان السالبة الخارجية تصدق بانتفاء الموضوع في الخارج والممتد
في الخارج الى غير النهاية ليس بموجود في الخارج (قوله الباب الثاني في القياس وفيه فصول)
قد علمت ان نظر المنطقي في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ عنه واما في نفسه
وهو باب الحجة المقصود بالذات وقد حان ان نشرع فيه والاحتجاج اما بالاكلى على الجزئى والاكلى
وهو القياس او بالجزئى على الجزئى وهو التمثيل او على اكلى وهو الاستقراء ولما كان العمدة
في الاحتجاج هو القياس قدم على غيره وعرفه بانه قول مؤلف من قضايامتى سلت لزوم عنه لذاته

٧ (اب ج د) لكن (اب ج د)
 ليست (ج د) بل لزومه (لاب)
 وفي قولنا كل (ج ب) وكل
 (ب ب) فكل (ج ب) ليست
 (ج ب) بل هو بوصف تألفه
 مع الآخر والقياس منه معقول
 وهو القول المعقول المؤلف
 في العقل تأليفا يؤدي فيه الى
 التصديق لشيء آخر ومنه
 مسموع وهو ما ذكرناه من

قول آخر فالقول جنس بعد يقال بالاشتراك على الملفوظ وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا
 اللفظ المركب لما يقدم ويتأخر من ان القياس المسموع ما ذكره فان قلت لو اريد بالقول اللفظ لم يصح
 قوله لزم منه لذاته أقول آخر اذا التلغظ بالمقدّمات لا يستلزم التلغظ بالنتيجة فنقول القول واللفظ
 المركب ما قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولا الا اذا دل على معناه فيكون القول
 المعقول لازما للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فتكون لازما للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد
 بالقول اللازم المعقول لا المسموع فان التلغظ بالمقدّمات يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم
 تعقل النتيجة لا التلغظ بها وذكر المؤلف مستدركة والا لكان حاصله ان القياس لفظ مركب مؤلف
 وظاهر انه تكرار لا طائل تحته وقوله من قضايا يتناول الحملات والشرطيات واحترز به عن القضية
 الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها فانها قول مؤلف لكن لا من القضايا بل من المفردات
 لا يقال لو عني بالقضايا ماهي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ماهي بالفعل خرج القياس
 الشعري وايضا ههنا مقاييس هي قضايا مفردة كقولنا فلان متنفس فهو حي ولما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود لا نأقول المعنى ماهي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلت
 فان اجزاءها لا تحتمل التسليم لوجود المانع اعني ادوات الشرط والعناد والمعنى بالقضية ما يتضمن
 تصديقا او تخيلا فتخرج الشرطية بها والقياس الاول لا يتم الا بمقدمة محذوفة وهي قولنا كل
 متنفس فهو حي والثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما لكن
 يرد عليه القضية المركبة المستلزمة لعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول المؤلف
 من قضيتين وهو القياس البسيط والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والازم
 الدور وقوله متى سلت ليس يعني به كونها مسلمة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة منكورة هي بحيث
 لو سلمت لزم عنها غيرها دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل
 البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب ان تكون
 مقدماتها حقه في انفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم واما القياس الشعري فانه وان
 لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسلمة فاذا
 قال فلان قرانه حسن فهو يقبس هكذا فلان حسن وكل حسن فهو قر فلان قر او قال العسل
 مرة وكل مرة نجس فالعسل نجس فهو قول اذا سلم ما فيه لزم عنه قول آخر لكن الشاعر
 لا يعتقد هذا لزوم وان كان يظهر انه يريد حتى يتخيل به فيرغب او ينفرو قوله لزم عنه يخرج
 التمثيل والاستقراء فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا مكان تخلف مدلوليهما
 عنهما ويخرج ايضا ما يصدق القول الاخر معه بحسب خصوص المادة كقوله الاشئ من الانسان
 بفرس وكل فرس صهال فانه يصدق لاشئ من الانسان بصهال لكن لان المادة مادة المساواة لانه
 تأليف من صغرى سالبة وكبرى موجبة ويتناول القياس الكامل وغير الكامل لان اللزوم اعم من البين
 وغيره وانما ذكر الضمير ليرجع الى القول المؤلف ولم يؤثّر ليعود الى القضايا لان القول الاخر لا يلزم
 عن المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها وعن التأليف فتنبيه ذلك على ان الصورة دخلا في الانتاج
 كالمادة وقوله لذاته يعني به ان يكون اللزوم لذات القول المؤلف اي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة
 اما غير لازمة لاحدى المقدمتين وهي الاجنبية او لازمة لاحديهما وهي في قوة المذكورة
 والاول كافي قياس المساواة فاننا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) يلزم منه (ا) مساو (ج)
 لكن لا لذات هذا التأليف والا لكان منتجا دائما وليس كذلك كافي المباشرة او النصفية بل بواسطة
 قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل
 ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا

جعلت صغرى لقولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساوية أنتج (ج) (ا) مساوية ويلزمه (ا) مساو (ب) (ج)
وهو المطلوب فقد بان ان هذا اللزوم بواسطة تلك المقدمة وهي غير لازمة لاحدى المقدمتين فتكون
اجنبية حيث لم تصدق لم تستلزم شيئا كما في النصفية وحيث تصدق استلزمنا كما في قياس
المساواة والملزومية وهذا فيه نظراته وضع في تلك المقدمة ان شيئا ما مساو (ب) وان (ب) مساو
لاخر ثم حكم حكما كليا بالمساواة بين ما يساوى (ب) وبين ما يساويه (ب) بمجرد الوضعين
فان كانا كافيين في الحكم الكلى فبان يكفيا في صورة واحدة بطريق الاولى وايضا اللزومات
المعتبرة في هذا البيان كلها هذيانا اذ لا فرق بين الملزوم واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب
الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) حتى اذا انضم
الى المقدمة الاولى انتج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه (ب) فهو مساو (لا) لان
المساواة انما تتحقق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها (ج) مساو (ب) فينظم منهما قياس
منتج لقولنا (ج) مساو (لا) ويلزمه (ا) مساو (ب) (ج) وعلى ذلك وهذا لا يكتفى تلك المقدمة في الاستلزام
بل لابد فيه منها ومن مقدمة اخرى هي نتيجة القياس الاول ومقدمات اخرى تنقدح اى تحصل
من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا كل مساو (ب) مساو (ج) مساو (ب)
فان المقدمتين المذكورتين تتيجان (ا) مساو (ب) مساو (ج) فاذا ضمنا هاتين الى تلك المقدمة انتجنا (ا)
مساو (ب) قال المصنف وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرر الوسط
لا في القياس الاول وهو ظاهر ولا في القياس الثاني لان محمول الصغرى مساو (ب) مساو (ج) وهو موضوع
الكبرى مساو (ب) مساو (ج) وهما متغايران وقوم جعلوها كل مساو (ب) مساو (ج) فهو مساو (ب) فيكرر
الوسط في القياس الثاني واما عدم تكرار الوسط في القياس الاول فبان فان قلت هب ان الوسط
غير متكرر ولكن لانم ان القياس انما ينتج بالذات اذا تكرر الوسط فنقول تقرير الاعتراض حيث
ما ذكر صاحب الكشف ان احد الامرين لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة القائلة
كل قياس اقتراني فهو مركب من مقدمتين تشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا
(ا) مساو (ب) مساو (ج) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك
مقدمتيه في حد اوسط وههنا بحث فاننا نسأل عن العقل من اللزوم بلا واسطة الا ان مجرد المقدمتين
كاف في تعقل النتيجة ومن اللزوم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكتفى في تعقل النتيجة وانما يكتفى
مع تعقل الواسطة ومن البين ان من تعقل (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) وتعقل ان كل مساو
للمساوى مساو تعقل جرما ان (ا) مساو (ب) (ج) ولا احتياج الى تكرار وسط قطعا وان ذلك يحصل
الجزم بذلك القول حيث تصدق تلك المقدمة كما في الملزومية بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية
والثلية واما الوسائط التي ابتدعوها فمن توسيطها غنى لانا تعقل المطلوب من قياس المساواة
وان لم يخاطر بيالناسي منها بل المهندسون يقتصرون على اراد المقدمتين ويستفيدون منهما
المطلوب كان استلزامهما اياه بديهي لانسباق الواسطة القائلة مساو (ب) مساو (ج) الى
الذهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهم في استفادة المطلوب الى شيء من تلك التكاليف
وانما الزعم التزمها ما سبق الى اوهامهم من ان الاستلزام بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط
ولا برهان لهم دال على ذلك ولا في تعريف القياس ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرار الوسط
في الاستلزام بالذات فامثالهم في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قوله (ا) مساو (ب) مساو (ج)
ان زعموا استلزامهما اياه بواسطة فقد انكروا بديهة العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة
للوسط وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا جزء الجوهر
يوجب ارتفاع الجوهر وكل ملبس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما

ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس تقيض المقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يقال هذا قياس في الشكل الثاني فكيف احترزتم عنه لاننا نقول لانم انه قياس في الشكل الثاني وانما يكون كذلك لولم يكن المقدمة الثانية موجبة لكنها انما اوردناها موجبة فلا وسط هناك سبلناه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر لبالنسبة الى لاشئ من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف ما ينسب اليه كسائر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل احدا الامر ين لازم وهو اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونحوه واما عدم قياسية ما بين من الاشكال بان عكس المستوى لان اللزوم بالذات ان لم يعتبر في القياس يلزم الامر الاول والا لثاني لان لزوم تناسلها بواسطة مقدمة اخرى مع اجاب بان اللزوم بالذات معناه ان لا يكون بواسطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة ما يكون طرفاه مغايرين لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تتغير في واسطة قياس المساواة وعكس النقيض دون العكس المستوى والى السؤال والجواب اشار بقوله ويشترط في ذلك تغير حدود القياس لئلا يخرج البيان بالعكس المستوى فان اللزوم الذي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون بواسطة اصلا كما في القياس الكامل او يكون بواسطة لا تكون غريبة بان لا يكون شئ من طرفيها مغايرا لحدود القياس كما في غير الكامل او يكون واحد من طرفيها مغايرا والاخر غير مغاير كما في بعض الانبساط الشرطية فالتعريف يتناولها جميعا واعلم انه لوجعل الاستلزام بطريق عكس النقيض داخلا في القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق العكس المستوى كذلك تستلزمها بواسطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فالك كما تقول في العكس المستوى متى صدقت المقدمة ان صدقت احديهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت النتيجة كذلك امكنك اجراء ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وحيث يدخل في القياس ما لا يحتاج الى البيان وما يحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يتغير اترتيبها والى ما يغير حدوده باحد طرفيه والى ما يغير بطرفيه معا وقراله قول اخر يريد به انه يغاير كل واحدة من المقدمتين فانه لو لم تعتبر مغايرته اكل واحدة منهما يلزم ان يكون كل مقدمتين فرضنا قياسا كيف اتفقتا لاستلزام مجموعهما كلامهما وفيه نظر والاولى ان يقال المقدمات موضوعة في القياس على انها مسلمة فلو كانت النتيجة احديهما لم يحتاج الى القياس فكل قول لا يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكر الشيخ في الشفاء فان قيل القبول اللازم قد توضع في لقياس اما في القياس الاستثنائي فكقولنا كلما كان (اب فجد) لكن (اب) ينتج (جد) وهو مذكور في القياس واما في الاقتراضي فكقولنا كل (ج ب) وكل (ب ب) فكل (ج ب) وهو بعينه العنصرى اجاب عن الاول بان المقدمة في القياس الاستثنائي ليست (ج ب) بل ملازمته (لاب وجد) مغاير لها على انه قضية والموجود في القياس الاستثنائي ليس بقضية وعن الثاني بان كل (ج ب) اللازم ليس مقدمة القياس بعينها فان المقدمات صدقات ليست للنتيجة لانها موصوفة بتالفها مع المقدمة الاخرى وكونها موصوفة او معطوفا عليها فان قيل فعلى هذا يكون كل قضيتين كيف ما وقعتا قياسا بالتحقق تلك المغايرة فيه اجيب بان كل قضية منهما وان كانت موصوفة بالتالييف والعطفية تكن ليس اها وضع معين بالقياس الى اللازم فانه لو بدلت القضية الاولى بالثانية يكون اللازم بخلاف النتيجة فيما ذكرنا ذلك بالاحظ في الانتاج وضع المقدمات بعضها عند بعض كذلك بلا حظ ارضاها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب منع قياسية مثال ذلك فان القول باللازم لابد ان يكون مستفادا من المقدمتين والعلم باللازم في ذكره سابق على العلم بالمقدمتين فلا يكون مستفادا

وشكك الامام بان الموجب
للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع
تلك العلوم المرتبة لامتناع
حصوله ولانه هو الفكر وهو
ينافي العلم والموجب يجامعه
ولانه ان لم يحصل عند الاجتماع
ما لم يكن عند الانفراد لم يحصل
الموجبة وان حصل ما دل الكلام
في المقضي له وليس هو كل
واحد ولا واحد دون الآخر
لامتناع توارده الموجهتين
المستقلتين على موجب
واحد وامتناع استقلال
الواحد بالنتيجة وبان العلم
بالمقدمتين والزم ان كان
ضروريا اشتراك فيهما الشكل
ولا اقتصر الى قياس آخر
وتسلسل والجواب عن الاول
ان الموجب هو المجموع له
وجود في العقل قوله وانه
هو الفكر قلنا لا بل الفكر
هو القصد الى الانتقال من
تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه
ان ترتيبها للتوصل بها الى
المطلوب قوله ان حصل عند
الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد
ما دل الكلام قلنا لا نسلم انه يتسلسل
بل ينتهي الى اسباب مفارقة
وهي علم فاعلمة ومن ثلثي
لا نسلم اشتراك الكل فيه لو كانا
ضروريين ان معنى كون
المقدمة ضرورية انا ذاتا ضرورية
طريقها ونسبنا احدهما
الى الآخر علمنا ذلك النسبة
ومعنى كون اللزوم ضروريا
انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا
المطلوب اليهما علمنا لزومه
منهما وقد لا يتصور احد طرفي
القضية او احدي مقدمتي
القياس واولا اللزوم عن
الضروري لزوما ضروريا
ضروري قلنا لا نسلم بل نظري

منهما ثم ان القياس كالقول يقال بالا اشتراك على القياس المعقول والقياس المعقول
قول معقول مؤلف من قضاي في العقل تأليفا يؤدي الى التصديق بشئ آخر والقياس المسموع
ما ذكره لافرق بين تعريفهما في القيود الا ان القول والقضايان يعمد من المسموعات ومهما من المعقولات
فالقول المعقول جنس للقياس المعقول والمسموع للمسموع قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع
ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث
انه دل على معنى معقول لكن القياس المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والخطابة
والفسطة والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها ولعل المصنف
انما اعتبر القياس المسموع اولا لاجل هذا المعنى حتى يعم الصناعات (قوله وشكك الامام) اورد
الامام شكك على افادة القياس العلم بالنتيجة احدهما انه لو كان القياس مفيد للعلم بالنتيجة لكان الموجب له
اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد منهما او واحدا منها دون الآخر والثاني باقسامه باطل
فكذا المقدم اما الاول فيثبته اوجه الاول ان مجموع تلك العلوم المرتبة تمتنع الحصول لامتناع توجه
الذهن دفعة الى امور متعددة فلا يكون موجبا ضرورة ان علة وجود الشئ لا بد ان يكون موجودة
الثاني ان المجموع ينافي العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشئ مناف لحصوله انه هو مطلب والحاصل
محال والموجب للشئ لا بد ان يجامعه الثالث لو كان المجموع موجبا لانه كل واحد ففند الاجتماع ان لم
يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد ام تحصل الموجبة لان حال تلك العلوم عند اجتماعهما
كما لهما عند الانفراد وان حصل ما دل الكلام في المقضي لذلك الامر الزائد هل هو المجموع
او كل واحد او واحد فيلزم التسلسل لاستحالة ان يكون المقضي لكل واحد لا سيجي او واحدا
فانه لو استقل الواحد في اقتضاء الامر الزائد فتي حصة ذلك الواحد حصل الامر
الزائد ومتى حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة فتي حصل ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة
لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لا بد معه من الاخرتين
ان يكون المقضي المجموع دون كل واحد ففند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم تحصل الموجبة
والاماد الكلام بهذا فيه وايضا الامر الزائد ان استقل باقتضاء النتيجة والتقدير ان كل
واحد او واحدا مستقل باقتضائه فتي حصل كل واحد او واحد يحصل العلم بالنتيجة وليس
كذلك وان لم يستقل فلا بد من شئ آخر يعود الكلام في المقضي له اولا ان الامر الزائد والشئ
الآخر لما لم يكن كل منهما موجبا مستقلا ففند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد عليهما
لم يحصل الاستقلال وان حصل انتقل الكلام في المقضي له واما بطلان الثاني فلامتناع
توارد العلل المستقلة على معلول واحد بالشخص واما الثالث فلان الضروري بامتناع استقلال
المقدمة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون للمقدمة الاخرى مدخل في الانتاج ح فيكون مستدركة
وثانيهما ان العلم بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين فالعلم بهما يلزم النتيجة عنهما اما ان يكون
ضروريا او نظريا ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشتراك
جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع الناس عالمين
بसार العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحدا من تلك العلوم لو كان نظريا افتقر
الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمتيه ولزوم النتيجة عنهما كالكلام في القياس الاول فيسلسل
والجواب عن الشك الاول باختيار ان الموجب مجموع العلوم قوله اولا المجموع غير حاصل
قلنا لانم فانا نجد من انفسنا كوننا عالمين باشياء دفعة ولولا ذلك لم نصدق بالنسبة بين قضيتين
بل لم تتعلل النسبة بين امرين لتوقفه على تعقل الطرفين معا وقوله ثانيا المجموع هو الفكر
ممنوع الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم ذلك القصد وهو نفس

الفصل الثاني في اقسام القياس
وهو اما استثنائي يكون النتيجة
اونقيضها مذكورا فيه بالفعل
كقولنا ان كان (ج) (فاب) لكن
(ج د) (فاب) لكن ليس (اب)
فليس (ج د) واما اقتراني
لا يكون كذلك كقولنا كل
(ج ب) وكل (ب ا) وكل (ج ا)
وينقسم القياس بحسب
ما يتركب عنه الى حلي وهو
المركب من الجليات الساذجة
والى شرطى وهو المركب
من الشرطيات الساذجة
او منها ومن الجليات واقسامه
خمس لانه اما ان يتركب من
متصلتين او منفصلتين او حلية
ومتصلة او حلية ومنفصلة
او متصلة ومنفصلة ولان
الحلية متقدمة بالطبع قد مناه
القياسات الحلية من

ولا بد في القياس الجملى من
المقدمتين تشتركان في جسد
يسمى الاوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب وتنفرد
احداهما بحد يسمى الاصغر
وهو موضوع المطلوب وتسمى
لذلك بالصغرى والثانية بحد
تسمى الاكبر وهو محمول
المطلوب ولذلك تسمى بالكبرى
والقضية التى هى جزأ القياس
تسمى مقدمة وما ينحل اليه
المقدمة كالموضوع والمحمول
دون الرباطة حد القياس وهيئة
نسبة الاوسط الى الطرفين
تسمى شيكلا واقتزان الصغرى
بالكبرى قرينة وضربا والقول
اللائزم مطلوبا ان سبق منه
الى القياس ونتيجة ان سبق

الانتقال او ترتيب العلوم ليتوصل بها الى المطلوب وعلى التقادير يكون الفكر اما مغايرا للمجموع
وقوله ثالثا ان حصل عند الاجتماع امر زائد تسلسل ممنوع ايضا بل ينتهي الى اسباب مفارقة
هى العلة الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية وموجبها لا يخصص في اجزاء فانها
علا مادية و العلة المادية لا تكفى في ايجاد الشيء فلا بد من علة فاعلية خارجة عنه هذا ما في
الكتاب والحق في الجواب الاستفسار بان المراد بالموجب ان كان العلة الفاعلية فلازم الحصر
فان العلة الفاعلية لحصول النتيجة موجودة وراء العلوم المرتبة وان كان العلة المعدة تختار
ان كل واحد منها علة فانها معداة لا فاضة النتيجة من المبادئ القياسية وعن الشك الثاني
يمنع اشتراك الكل في الضرورات فان معنى كونه المقدمة ضرورية اما اذا تصورنا طرفيها
ونصورتا النسبة بينهما جزمنا بها ومعنى كون الزوم ضروريا اما اذا علمنا المقدمتين ونسبنا
المطلوب اليهما علمنا لزومهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة ولا يتصور النسبة بينهما
اولا يعلم احدى المقدمتين او نسبة المطلوب اليهما فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي عبارة المصنف
حيث اورد التصور في المقدمة تسامح هذا ان اريد بالضرورى المعنى الاخص وحيث ذكر يمكن منع
الحصر ايضا وان اريد به المعنى الاعم فالنوع اظهر لجزاؤ توقف حصول الضرورى على شئ آخر
كالجبرية او الحدس فلان عاد المشكك وقال لو كان العلم بالمقدمتين وبالزوم ضروريا لكان العلم بالنتيجة
ضروريا والتالى باطل اما الملازمة فلان اللازم عن الضرورى لزوما ضروريا ضروريا واما بطلان
التالى فظاهر قلنا لان سلم ان اللازم عن الضرورى ضرورى بل نظرى لتوقف حصوله على المقدمات
وان كانت ضرورية (قوله الفصل الثاني في اقسام القياس) القياس قسمان لانه ان كانت النتيجة
اونقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا ان كان (ج د) (فاب) لكن (ج د)
ينج (اب) وحينئذ مذكور في القياس بالفعل لكن ليس (اب) ينج ليس (ج د) ونقيضه وهو
(ج د) مذكور فيه بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الاقتراني كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل
(ج ا) فليس هو ولا نقيضه مذكور في القياس بالفعل وانما قيد التعريفان بالفعل لان النتيجة في الاقتراني
مذكورة بالقوة فان اجزائها ومذكورة فيه وهي علة مادية للنتيجة والعلة المادية ما المعلول
معها بالقوة فلو لم يقيد بالفعل لانتقض التعريفان اما تعريف الاستثنائي فطردا واما تعريف
الاقتراني فمعكسا فان قلت النتيجة ونقيضها ليسا مذكورين في الاستثنائي بالفعل لان كلا منهما
قضية والمذكور بالفعل فيه ليس بقضية فنقول المراد اجزاء النتيجة اونقيضها على الترتيب وهي
مذكورة بالفعل وينقسم الاقتراني بحسب ما يتركب عنه من القضايا الى حلي وهو المركب من
الجليات الساذجة وشرطى وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجليات واقسامه
خمس لانه ان يتركب من شرطيتين فهو اما من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة وان
تركب من حلية وشرطية فهو اما من حلية ومنفصلة او حلية ومنفصلة ولما كانت الحلية
متقدمة على الشرطية طبعاً قدمت القياسات الحلية لبوا فوق الوضع الطبع (قوله ولا بد في
القياس الجملى) لا بد في كل قياس حلي بسيط من مقدمتين تشتركان في حدلان نسبة محمول المطلوب
الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من امر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة والا كفى تصور الطرفين
في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا ويسمى ذلك الحد اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وتنفرد
احدى المقدمتين بحد هو موضوع المطلوب ويسمى اصغرا لان الموضوع في الاغلب اخص
فيكون اقل افرادا فيكون اصغر وتلك المقدمة التى تشتمل عليه تسمى بالصغرى لانها ذات
الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بحد هو محمول المطلوب ويسمى اكبر لانه في الاغلب اعم فيكون
اكثرا فرادا والتى اشتملت عليه كبرى لانها ذات الاكبر والقضية التى جعلت جزء قياس تسمى

٣ من القياس اليه والنتيجة لهذا القول قياسا اذا عرفت هذا فنقول الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث والاول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما والثاني يخالف الثالث فيهما والرابع في الصغرى والثالث يخالف الرابع في الكبرى وكل شكل يرتد الى آخر بعكس ما تخالفا فيه والاول هو النظم الطبيعي والنتج للمطالب الاربعة ولاشرف المطالب وهو الايجاب الكلي ويتلوه الثاني لان ما ينتجه وهو الكلي اشرف وان كان سلبا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وان كان ايجابا لكونه اتفع في العلوم ولانه يوافق الاولي في اشرف المقدمتين وهي الصغرى ثم الثالث لموافقة الاول في الاخرى ثم الرابع بخلافته الاول فيهما ولذلك بعد عن الطبع جدا وتشارك الاشكال الاربعة في انه لا قياس عن جزئيين ولا سالبين ولا صغرى سالبة كبراهما جزئية وان النتيجة تتبع احس المقدمتين في الكم والكيف وهذه جل عرفت باستقراء الجزئيات فلا يمكن اثبات شيء منها بها من

مقدمة لتقدمها على المطلوب وما يتخلل اليه المقدمة كالموضوع والمحمول يسمى حدا لانه طرف للنسبة تشبهها بالحد الذي هو في نسب الرياضيين فكل قياس يشتمل على ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والاوسط وهيئة نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب بالوضع او الجمل يسمى شكلا واقتزان الصغرى والكبرى بحسب الايجاب والسلب والجزئية والكلية يسمى قرينة وضربا والقول اللازم يسمى مطلوبا ان سيق منه الى القياس ونتيجة ان سيق من القياس اليه فان قلت اللازم من تعريف القياس ليس الاستلزامه للنتيجة بالذات واما تكرير الاوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما يشتمل على وسط كافي قياس المساواة فانه ينتج بالذات (ا) مساويا ساوي (ج) وملتزم للزوم (ج) وجزء لجزء (ج) وكقولنا كل (ج) وكل (ا) (لاب) ينتج لاشي من (ج ب) بالخلف فنقول الشروط المعتبرة في انتاج القياس نومان ما هو شرط لتحقاق الانتاج كالشرائط المعتبرة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم بالانتاج كالشرائط المعتبرة في الاقيسة الاقتراعية الشرطية على ما سيبي وتكرير الاوسط ليس شرطا للانتاج بل للعلم بالانتاج اذا القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر فيه الوسط اذا عرفت هذا فنقول الاشكال اربعة لان الوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بالقياس الجملي ومن الواجب ان يعتبر بحيث يعتمد وغيره فيعبر عن الحدود بالمحكوم عليه وبه والمتوسط بينهما فيقال الوسط ان كان محكوما به في الصغرى محكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول وهكذا الى اخر التقسيم والشكل الاول يشارك الثاني في الصغرى لان الاوسط محمول فيهما ويخالفه في الكبرى اذا الاوسط موضوعا في الاول محمولها في الثاني وعلى هذا يشارك الثالث في الكبرى ويخالفه في الصغرى ويخالف الرابع في المقدمتين وكذا الثاني يخالف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى ويخالفه في الصغرى والثالث يشارك الرابع في الصغرى ويخالفه في الكبرى وكل شكل يرتد الى الآخر بعكس ما تخالفا فيه فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الآخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس المقدمتين وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم الطبيعي لا انتقال الذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال الطبيعي يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكامل لانه بين الانتاج اذا الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلتها الاصغر فيثبت الحكم له ولا حاجة الى فكر وروية ومنتج للمطالب الاربعة ولاشرف المطالب الذي هو الايجاب الكلي لاشتماله على الشرفين الايجاب الذي هو اشرف من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها اتفع في العلوم ولد خولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكن من الاعم لاشتماله على امر زائد ويتلوه الثاني في الشرف لانه ينتج الكلي وهو اشرف من الجزئي فان قلت الثالث ينتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم لم يوضع في المرتبة السالبة اجاب بانه لا ينتج الا الجزئي والكلي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه اتفع في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولان الثاني يوافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتماله على موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا والمتبوع المعروض اشرف لان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية لاجله حتى يربط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى ثم الرابع لمخالفته اياه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك اسقطه الفارابي والشيخ عن الاعتبار وبعضهم من القسمه ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية لا وجوب فيها وانما دعا اليها

الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة بحسب كمية المقدمات وكيفيتها اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى والام يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه والاختلاف تحققة كقولنا لاشي من الانسان بفرس وكل فرس حيوان او صهال و الصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن المنتج من الضروب الستة عشر الحاصلة من ضرب المحصورات الاربعة في نفسها اربعة الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليتين والجزئية معهما الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشي من (ب ا) فلاشي من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية الكبرى ينتج سالبة جزئية وهذه القياسات كاملة ينسب بانفسها واورد الشيخ شكاهو ان قولنا لاشي من (ج ب) وبعض (ب ا) عدم فيه الشرطان مع انتاجه بعض (ا) لبس (ج) وحله بان هذا القول ان قبس الى نسبة (ج) الى (ا) كان شكلا رابعا وان قبس الى نسبة (ا) الى (ج) كان شكلا اوليا غير منتج والصغرى والكبرى انما يتعينان بتعين الاصغر ولا كبر وعند تغير الصغرى عن الكبرى يتعين الشكل متن

الا ستحسان والاخذ بالاليق والاولى ويشترك الاشكال الاربعة في ان لاقياس من جزئيتين ولا سالبتين ولاصغرى سالبة كبراهما جزئية الا في الرابع كما سياتي وان النتيجة تابع اخس المقدمتين في الحكم والكيف وهذه القواعد عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه من النتيجة وح يمتنع اشياء من الجزئيات بتلك القواعد والالزم الدور ولا اختصاص هذا الضابط بهذا الموضع بل هو جار في كل حكم كلي اثبت باستقراء الجزئيات (قوله الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرائط بحسب كمية المقدمات وكيفيتها وشرائط بحسب جهتها وسيجي بيان الشرائط بحسب الجهة في فصل المختلطات والفصل معقود لذكر الشرائط باعتبار الكمية والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه بحسب كيفية مقدمتيه ايجاب الصغرى وبحسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الاخر والاختلاف في المواد يحققة وهو صدق القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة واياما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشي من الانسان بفرس وكل فرس حيوان او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ولاشي من الفرس بحمار او بناطق والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب للعقم لانه لما صدق القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شي منهما نتيجة لانها هي القول الالزم فلو كان احدهما لازما لم يختلف في بعض المواد لامتناع تحقق المزموم بدون الالزام لا يقال السالبة اذا كانت مركبة ينتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وعلى مستلزمية النتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مقيدة غريبة لانا نقول القضية المركبة لما اشتملت على حكيمين فهي بالتحقيق قضيتان وان اردتم بقولكم السالبة المركبة مستلزمية للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو ممنوع وان اردتم ان السلب مستلزم فهو بين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذيان والمنتج هناك بالتحقيق لبس الا الايجاب واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فلم يتعد الحكم منه الى الاصغر ويحققة الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان لبس بناطق او لبس بفرس والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب وانما ترك المصنف في الشرطين ايراد مادة السلب وان كان لا بد منه اما لظهورها بالمقايسة واما لانه ابعد من الانتاج لانه لما كان الايجاب الذي هو اشرف عقبا فالسلب بالعقم اولى ثم الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة في المحصورات والمخصوصات والمهملات والمخصوصات بمنزلة الكلليات اوزير معتبرة في الانتاج اذ اظهر من عليها ولا بها ولم تعتبر في المعالوم لكونها في معرض التغير والزوال والمهملات في قوة الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب الاربعة في انفسها والمنتج منها في الشكل الاول باعتبار الشرطين المذكورين اربعة واهم في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصلة من ضرب السالبتين في المحصورات الاربعة وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع

مع الموجبتين وثانيهما طريق التحصيل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية
 اما موجبة او سالبة وضربا اثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان قوله الصغرى الموجبة الكلية مع
 الكبرى الكليةتين والجزئية معهما اشارة الى هذا الطريق والمراد بالكليتين احدهما بحيث المضاف
 والالم يستقيم التركيب الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل (ج ب) وكل
 (ب ا) فكل (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) و (ب ا) من (ب ا)
 فلا شيء من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض (ج ب) وكل
 (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) وانما ثبتت هذه الضرورة بهذا الترتيب اما بالنظر
 الى ذواتها باعتبار نتائجها تقدما للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره وهذه القياسات كاللة يند
 بذواتها لان الحكم على كل ما ثبت له الاوسط حكم على الاصغر الذي هو ثبت له الاوسط فيقال
 الاستدلال بهذا الشكل دوري فاسد فضلا عن ان يكون ينسب الى العلم بالنتيجة موقوف على العلم
 بالكبرى الكلية والعلم به انما يحصل لو علم ثبت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من
 جملتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر وسلبه للاصغر وعنده الذي
 هو عين النتيجة فلما استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لانا نقول الحكم يختلف بحسب
 اختلاف اوصاف الموضوع فيكون معلوما بحسب وصف مجهول بحسب وصف آخر فيستلزم
 العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر ولا استحالة في ذلك واورد الشيخ شكا
 على شرطية الامرين المذكورين وتقريره ان يقال ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ليس شيء منهما
 شرطيا في انتاج الشكل الاول لتحقيق الانتاج بدونهما فاننا اذا قلنا لشيء من (ج ب) وبعض (ب ا)
 يلزم بعض (ا) ليس (ج) والا لصدق كل (ج) وينضم الى الصغرى لينتج لشيء من (ب) وينعكس
 الى ما ينقض الكبرى وحله بان الاشكال انما يتميز بحسب تعيين الصغرى والكبرى وهما انما يتعينان
 باعتبار تعيين الاصغر الذي هو موضوع المطلوب والاكبر الذي هو محموله فالاشكال انما يتعين اذا تعين
 المطلوب وموضوعه ومحمله فاذا كررناه من القياس ان قبس الى نسبة (ج) الى (ا) كان شكلا رابعا لان
 المقدمة القائلة لشيء من (ج ب) يكون كبرى ح لا شتمها على الاكبر وهو (ج) وعلى هذا يتحقق
 الانتاج وان قبس الى نسبة (ا) الى (ج) كان شكلا اول غير منتج والخلف لا يدل عليه وهو ظاهر
 (قوله واما الشكل الثاني فبشرط) واما الشكل الثاني ومحموله حل محمول واحد على شئين متغايرين
 ليحمل احدهما على الآخر فبشرط لاتجاه بحسب كمية المقدمات وكيفيتهما امر ان احدهما
 اختلاف مقدمته في الكيف اي كون احديهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف
 فهما اما موجبتان او سالبتان واما كان يلزم الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانتا موجبتين فلجواز
 اشتراك المختلفات والمتفقات في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل ناطق
 حيوان والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالبتين فلجواز اشتراك المختلفات
 والمتفقات في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان والحق
 في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالبتين فلجواز اشتراك المختلفات والمتفقات
 في اسلب كقولنا لشيء من الانسان بحجر و لشيء من الفرس بحجر و لشيء من الناطق بحجر
 والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب فلم يستلزم القياس شيئا منهما والمعنى بالانتاج استلزام
 القياس لاحدهما وثانيهما كلية اكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم الاحتلاف اما على تقدير ايجابها
 فنقولنا لشيء من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وبعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها
 فكقولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس بناطق والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين
 السلب والضرب بالنتيجة باعتبار ان شرطتين اربعة اما طريق الحذف لال شرط الاول اسقط
 ثمانية اضرب الموجبتين مع الموجبتين والسالبتين مع السالبتين والثاني اسقط

واما الشكل الثاني فبشرط
 لاتجاه اختلاف مقدمته
 في الكيف لجواز اشتراك
 المختلفات والمتفقات في السلب
 والايجاب فلم يستلزم شيئا
 منهما والمعنى بالانتاج استلزام
 القياس لاحدهما وكلية كبرى
 للاختلاف كقولنا لشيء
 من الانسان فرس وبعض
 الحيوان فرس او بعض
 الصاهل فرس والصادق
 الايجاب في الاول والسلب
 في الثاني وكقولنا كل انسان
 ناطق وبعض الحيوان ليس
 بناطق او بعض الفرس ليس
 بناطق والصادق في الاول
 الايجاب وفي الثاني السلب
 فاذا انتج اربعة اضرب
 الموجبتين مع السالبة الكلية
 والسالبتين مع الموجبة الكلية
 الاول من كليتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة كلية كل
 (ج ب) ولا شيء من (ب ا)
 فلا شيء من (ج ا) پانه يعكس
 الكبرى والخلف وهو ان يجعل
 النتيجة لايجابها صغرى
 وكبرى القياس لكليتها كبرى
 حتى ينتج من الاول بعض
 الصغرى وفي اشالث يجعل
 النتيجة كبرى لكليتها وصغرى
 القياس صغرى لايجابها حتى
 ينتج نقيض الكبرى وفي الرابع
 سلك في المنتج السلب مسلك
 الثاني وفي المنتج الايجاب
 مسلك اشالث مع عكس
 النتيجة لبعده عن النظام
 الكمال الثاني من كليتين

الصغرى سالبة ينتج سالبة
كلية بيانه بعكس الصغرى
وجعلها كبرى ثم عكس
النتيجة والخلف الثالث
من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية بعكس الكبرى والخلف
والافتراض الرابع من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية
ولا يمكن بيانه بالعكس لعدم
قبول الصغرى اياه وصيرورة
القياس من جزئيتين في الاول
بعكس الكبرى بل بالخلف
والافتراض وهو ان نعرض
البعض الذي ليس (ب د)
فلاشيء من (د ب) وكل (اب)
فلاشيء من (ب ا) ثم نقول
بعض (ج د) ولاشيء من
(د ا) فبعض (ج) ليس (ا)
والافتراض ابدأ من قياسين
احدهما من ذلك الشكل
بعينه لكنه ضرب اجلى
والثاني من الاول وزيف
الشيخ قول من بين في هذا
الشكل بان الاوسط ثبت لاحد
الطرفين ولم يثبت للآخر
فبينهما منافاة بانه ان جعله
حجة لم ترد الحجة على الدعوى
وان جعله ينادى بنفسه لم يفرق
بين البين بنفسه والقريب
منه الذي يرتد اليه بفكر
لطيف والامام يستعمل هذا
البيان في سائر الاشكال
ويسمى لية متن

اربعة اخرى الصغرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين
واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لابد
ان تكون مخالفة لها فالصغرى الموجبة لا تنتج الا مع الصغرى سالبة كلية او جزئية
والكبرى سالبة لا تنتج الا مع الصغرى الموجبة كلية او جزئية فهي اربعة واليه اشار بقوله
الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية كل (ج ب) ولاشيء من (اب) فلاشيء من (ج ا) بيانه اما بعكس الكبرى ليرتد الى ثاني
الاول وينتج المطلوب بعينه واما بالخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى اذ هذا
الشكل لا ينتج الا السلب ونقيضه ايجاب ويجعل كبرى القياس اكلتها كبرى حتى ينظم
قياس في الاول منتج النقيض الصغرى مثلاً لو اصدق لاشيء من (ج ا) لصدق نقيضه وهو قولنا
بعض (ج ا) فبعض صغرى وكبرى القياس كبرى وهكذا بعض (ج ا) ولاشيء من (اب) ينتج
بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هف الى آخر ما مر في العكس من وجوه التقرير
كما يقال صدق نقيض النتيجة مع الكبرى ملزوم لصدق نقيض الصغرى واللازم مشتق فيلزم انتفاء
مجموع الكبرى مع نقيض النتيجة والكبرى حق فيلزم كذب نقيض النتيجة فالنتيجة حقة او يقال
المجموع المركب من القياس ونقيض النتيجة ملزوم لاجتماع النقيضين اي صدق الصغرى وكذبها
اما صدقها فلانها جزء القياس الصادق واما كذبها فلا يستلزم نقيض النتيجة مع الكبرى اياه
والثاني كاذب فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقيض النتيجة كاذباً او يقال
منع الجمع متحقق بين صدق المقدمتين ونقيض النتيجة فانهما لو اجتمعا يلزم نقيض الصغرى
وهو باطل والاتصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة النتيجة لصدق المقدمتين وهو المطلوب
لا يقال هذا كله انما يتم لو كانت مقدمات القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانتا واحداً
مفروضة الصدق فلا لانا نمنع ح صدق نقيض النتيجة او لصدق النتيجة وانما يجب صدقه
لو وجب صدق احد النقيضين على ذلك التقدير وهو مجموع ولئن سلمنا ذلك لكن انتظام القياس
من نقيض النتيجة ومن الكبرى انما هو على ذلك التقدير فيلزم اجتماع صدق الصغرى مع نقيضها
على ذلك التقدير فلم قلتم بان صدقهما على ذلك التقدير محال فان ذلك التقدير محال والمحال جاز
ان يستلزم محالاً آخر لانا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ليس بين القياس المفروض الصدق وارتفاع
النقيضين واجتماعهما علاقة تقتضي استلزامه اياه وقد سبق في الشرطية ما يعينك على ذلك هذا
طريق الخلف في هذا الشكل واما في الشكل الثالث فطريقه ان يجعل نقيض النتيجة لكبرى
اذ نتايجها جزئية فتكون نقيضها كلية وصغرى القياس لا يجابهها صغرى فينتج من الشكل
الاول نقيض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان منتجاً للسلب وهو الضرب الثالث والرابع
والخامس يسلك فيه مسلك الشكل الثاني وان كان منتجاً للايجاب وهو الضرب الاول والثاني يسلك
فيه مسلك الشكل الثالث مع عكس النتيجة ولا بد من هذه الزيادة لبعده عن النظم الكامل
الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لاشيء من (ج ب) وكل (اب) فلاشيء من (ج ا)
لا يمكن بيانه بعكس الكبرى والالكان كبرى الاول جزئية بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى
ثم عكس النتيجة وبالخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
بعض (ج ب) ولاشيء من (اب) فليس بعض (ج ا) بيانه لا يمكن بعكس الصغرى وجعلها
كبرى والا لصارت كبرى الاول جزئية بل بعكس الكبرى ليرتد الى الاول وبالخلف والافتراض
كاشيحي الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج) ليس
(ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) لا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الصغرى لان السالبة

وأما الشكل الثالث فبشرط انتاجه ١٨٧ يجب صغره الاختلاف كقولنا لشيء من الانسان بفرس وكل الانسان حيوانا وناطقا ولا شيء

من الانسان بحمار او صهال
والصادق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب وكلية احدي
مقدمته للاختلاف كقولنا
بعض الحيوان انسان وبعضه
ناطق او ليس بناطق او بعضه
فرس او ليس بفرس والصادق
في الاول الايجاب وفي الثاني
السلب فاذن النتيجة اضرب
الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية كل (ب ج)
وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني
من كليتين والكبرى سالبة ينتج
سالبة جزئية بيانهما بعكس
الصغرى والخلف ولا ينتجان
الكلي لجوز كون الاصغرا هم
من الاكبر كقولنا كل الانسان
حيوان وكل انسان
ناطق او لشيء من الانسان
ففرس واذا لم ينتجا الكلي
لم ينتج الباقي لكونهما اخص
منه الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة
جزئية بما هو وبالاقتراض الرابع
من موجبتين والكبرى جزئية
ينتج موجبة جزئية بما هو
وبعكس الكبرى وجعلها
صغرى ثم عكس النتيجة
الحاس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية بما هو
السادس من موجبة كلية
صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية بيانه بما هو
الاالعكس فان الكبرى لاتقبله
وبعكس الصغرى يصير القياس
من جزئيتين في الاول تنبيه ذكر
الشيخ في هذين الشكلين فائدة
مع رجوعهما الى الاول فان
المقدمة قد يقتضى طبع احد
طرفيهما ان يكون موضوعا
وطبع الاخر ان يكون محمولا كقولنا الانسان حيوان وكاتب وقولنا لشيء من النار يسارد وثقيل فاذا تركب على طبعها كان انتظامها على
احدهذين النهجين عن الشكل الثاني والثالث فان انتظمت على نهج الاول تغيرت عن طبعها وهذا بعينه يعرفنا فائدة الشكل الرابع من

الجزئية لانه عكس وعلى تقدير انعكاسها تنعكس جزئية وهي لاتصلح لكبروية الشكل الاول
ولا بعكس الكبرى لانه عكاسها جزئية فبيانه انما هو بالخلف او الافتراض وهو ان نفرض بعض
(ج) الذي هو ليس (ب د) فيحصل قضيتان احدهما لشيء من (د ب) والاخرى كل (د ج) فنضم
الاولى الى الكبرى هكذا لشيء من (د ب) وكل (ا ب) ينتج من ثلثي هذا الشكل لشيء من (د ا) ثم
نعكس المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لينتج المطلوب
والافتراض ابدا انما يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب اجلي
والثاني من الشكل الاول وافترض هذا الضرب انما يتم لو كانت سالبة الجزئية مركبة حتى
يتحقق وجود الموضوع ليقال الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون وايا ما كان يتم الكلام
اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر حيث يشذ يكون مسلوبا عنه لان المعدوم
يسلب عنه كل شيء لانا نقول مجرد صدق القضية مع القياس لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون
كذلك لو بين انها لازمة للقياس ولم يتبين ونقل الشيخ عن قوم انهم قالوا لا حاجة في انتاج هذا
الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخر
يلزم المباني بين الطرفين فان (ب) اذا كان مبانيا (لا) غير مباني (ب ج) لم يكن (ج ا) والعلم به ضروري
وان يشيخ بانهم ان جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى بل هي
اعادة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى المتباينين والمسلوب احدهما عن الاخر واحد وان جعلوه
بيانا بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين القريب من البين فان البين بنفسه ما لا يحتاج الى فكر
وهذا يحتاج لان الذهن عند الانتاج يلتفت ضرورة الى ان يقول (ج) لما كان (ب) المباني
(لا) والذي لا يوصف (با) لم يكن (ا) فقد رده الى البين لانه ح حكم على الباء بسلب (ا) الذي
هو عكس الكبرى وحكم بثبوت الباء على (ج) وهو الشكل الاول بعينه لكن لما ارتد الى البين
بفكر لطيف ورؤية قليلة اعتقدوا انه بين بنفسه والامام يستعمل هذا البيان في سائر الاشكال
على انه برهان لمي فيقول مثلاً ههنا الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر وسلب عن الاصغر
وثبت للاكبر لزم بالضرورة المباني الذاتية بين الطرفين وذلك هو الشكل الثاني بعينه اذ لا معنى له
الاثبات الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف الاخر وهكذا بين كل شكل وفساده ظاهر
قيل والحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج الى التكاليف المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال
بتنافي اللوزم على تنافي المزمومات فيمكن ان يقال من لوازم احده الطرفين ثبوت الوسط له
ومن لوازم الاخر سلبه عنه وهما متنافيان فينتافي المزمومان والا اجتمع المتنافيان ويمكن تغزيل
كلام القدماء والامام عاينه وهذا انما يتم لو كانت المقدمتان ضرورتين فتمس الحاجة الى تلك
البيانات في غير ذلك وستسمع كلاما آخر فيه وانما وضعت الضروب في تلك المراتب لان الضربين
الاولين اشرف من الاخيرين ذانا ونتيجة والضرب الاول والثالث اشرف من الثاني والرابع
لاشتماله على صغرى الاول بعينها (قوله واما الشكل الثالث) الشكل الثالث حاصله وضع
موضوع واحد لشئين متباينين ليوضع احدهما للاخر وشروط انتاجه بحسب الكمية والكيفية
ايجاب الصغرى وكلية احدي المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلان الحكم فيها على تقدير سلبها
بالمباني بين الاصغر والاوسط المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر والحكم على احده المتباينين لا يستلزم
الحكم على الاخر وايضا لو كانت سالبة فاما ان تكون الكبرى موجبة او سالبة وعلى التقديرين
يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان
اوناطق واما اذا كانت سالبة فكما او بدلنا الكبرى بقولنا لشيء من الانسان بصهال او حمار
والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب واما كلية احدي المقدمتين فلانهما لو كانتا

وطبع الاخر ان يكون محمولا كقولنا الانسان حيوان وكاتب وقولنا لشيء من النار يسارد وثقيل فاذا تركب على طبعها كان انتظامها على
احدهذين النهجين عن الشكل الثاني والثالث فان انتظمت على نهج الاول تغيرت عن طبعها وهذا بعينه يعرفنا فائدة الشكل الرابع من

جزيئتين جازان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر فلا يلزم ملاقاته الاكبر بالصغر لعدم معنى جامع بينهما والاختلاف يحققه اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما اذا قلنا الكبرى بقولنا ولبس بعضه ناطقا وفرسا والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب والنتيجة بمقتضى الشرطين ستة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السالبتين مع المحصورات الاربع وثانيهما اسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين وبالحصول الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية لا تنتج الا مع الكليتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج ا) ايس (ا) يباينهما بعكس الصغرى ايرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالحلف فانه لو لم يصدق بعض (ج ا) ايس (ا) يصدق نقيضه وهو كل (ج ا) ويجعله كبرى لصغرى القياس ليتجما ايضا الكبرى وهذا الضربان لا ينتجان الكلى لجواز ان يكون الاصغرا من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بفرس واذا لم ينتجا الكلى لم ينتج البواقي لانهما اخص منها لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والحلف وبالاقتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذى هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج) ثم يجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل (د ا) نجعله كبرى للمقدمة الثانية ينتج من اول هذا الشكل المطاوع الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من الحلف والاقتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذى هو (اد) فكل (د ب) وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (دا) فبعض (ج ا) لا بعكس الصغرى لانه يصير القياس من جزئيتين وبعكس الكبرى وجعلها صغرى لصغرى القياس ثم عكس النتيجة الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فلبس بعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والحلف والاقتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب) ايس (ا) فبعض (ج ا) بالحلف والاقتراض لا بعكس الكبرى فانها لا تقبله وعلى تقدير قبوله لا يصلح اصغروية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والالصار لقياس عن جزئيتين في الشكل الاول ووجه ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب فقدا لان الاخص اشرف ثم اتبعوا تابع الاول اذ تابع الاشرف اشرف من تابع الاخص وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول وذكر الشيخ في الشفاء ان هذين الشكلين اى الثانى والثالث وان كانا يرجعان الى الشكل الاول فلم يخصصا وهما ان الطبيعى والسابق الى الذهن في بعض المقدمات ان يكون احدهما فيها موضوما على النعنين والطرف الاخر محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن اما في الموجبات فكقولنا الانسان حيوان وكاتب فان طبع الانسان يقتضى موضوعة الحيوان والكاتب واما في السوالب فكقولنا لاشئ من النار ببارد وثقيل فان النار اولى بان تكون موضوعة يسلب عنها البارد والثقيل من البارد والثقيل يسلب عنهما النار فاذا ألغيت المقدمات على وجه يراعى فيها الجمال الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينتظم على نهج الشكل الاول بل

و اما الشكل الرابع فبشرط
لانتاجه ان لا يجتمع فيه خستان
الا اذا كانت الصغرى موجبة
جزئية وان تكون الكبرى
سالبة كلية اذ ذلك اما الاول
فللاختلاف كقولنا لاشئ
من الانسان فرس ولاشئ
من الجسد بانسان ولاشئ
من الصاهل بانسان ولو قلت
وبعض الحيوان انسان
او بعض الناطق انسان كانت
الكبرى موجبة جزئية وكقولنا
بعض الحيوان ليس بانسان
وكل ناطق حيوان او كل فرس
حيوان وكقولنا كل ناطق
انسان وبعض الحيوان ليس
بناطق او بعض الجسد ليس
بناطق وهذه القرائن اخص
ما اجتمع فيه خستان فلم ينتج
شي منه واما الثاني فللاختلاف
ايضا كقولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان او
كل فرس حيوان ياذن المنتج
خسة اضرب الموجبة الكلية
مع السلب والموجبة الجزئية مع
السالبة الكلية والسالبة الكلية
مع الموجبة الكلية الاول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كل (ب ج) وكل
(اب) فبعض (ج ا) ولا ينتج
كلما لجواز كون الاصغرا
من الاكبر كقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان
الثاني من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية
الثالث من كليتين والصغرى
سالبة ينتج سالبة كلية

على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا بعينه يعرفنا فائدة
الشكل الرابع لجواز ان لا تنظم المقدمات على وجه براعى فيها الامر الطبيعى او السابق الى الذهن
الا عليه وههنا فائدة اخرى وهى ان بعض ضرور الاشكال الثلاثة لا يرتد الى الشكل الاول فتمس
الحاجة اليها عند استحصال المجهولات المتعلقة بها وقال فى الاشارات كما ان الشكل الاول
وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون قياسته ضرورية النتيجة بينه بنفسها لا يحتاج الى حجة
كذلك وجد الذى هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج فى ابانة قياسته الى كلفة شاقة متضاعفة
ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسته ووجد الشكلان الاخران وان لم يكونا يبنى القياسية
قريين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يفتن لقياستهما قبل ان يبين ذلك اويكاد يبين ذلك
يسبق الى الذهن من نفسه فيلحظ لمية قياسته عن قريب فلهذا صار لهما قبول واعكس الاول
اطراح وصارت الاشكال الافتراضية الجملة المتعلقة اليها ثلثة وهو كلام جيد (قوله واما الشكل
الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع ان ام تكن صفرا موجبة جزئية ان لا يجتمع فيه خستان وان كانت
صفرا موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلانه او اجتمع فيه خستان
فاما فى مقدمتين او فى مقدمة واحدة فان كان فى مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالتين او كانت
الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالتين او الصغرى
موجبة والكبرى سالبة او بالاكس لكن اجتماع الخستين فى الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا
جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثانى وكذلك ان كانت الصغرى موجبة
والكبرى سالبة لم يجتمع الخستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثانى
ايضا فقد بان ان اجتماع الخستين فى المقدمتين فى القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالتين
او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واياما كان لم ينتج اما اذا كانتا سالتين فلان اخص
القرائن منها هو المركب من سالتين كليتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاشئ من الانسان
فرس ولاشئ من الجمار بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشئ من الصاهل بانسان كان
الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منها
هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل
الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان
اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها او كانت مع الموجبة
الجزئية او السالبة لاجتماع الخستان فى المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى
او كبرى واياما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق
حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكقوله كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق
او بعض الجمار ليس بناطق فقد تبين ان هذه القرائن الاربعة اخص مما اجتمع فيه الخستان فى القسم
الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثانى فلانه لو لم تكن الكبرى سالبة كلية لكانت
اما سالبة جزئية او موجبة وكلاهما لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم من عقم الموجبة الكلية
مع السالبة الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب
من الموجبة الجزئية الصغرى ومن الموجبة الكلية الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والمنتج باعتبار هذا الشرط خسة اضرب لان اشتراط
عدم اجتماع الخستين فى القسم الاول حذف ثمانية السالتين مع السالتين والموجبة الجزئية
والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالبة كلية حذف ثلثة
الموجبة الجزئية مع الثلث غير السالبة الكلية وبطريق التحصيل ان الصغرى اما موجبة كلية

٧ الرابع من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة جزئية لا كلية
كون الاصغراهم من الاكبر
لجواز كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الفرس بالإنسان
الخامس من موجبة جزئية
صغرى و سالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية بيان الشكل
اما تبديل المقدمتين او
عكسهما او عكس احدهما
او بالخلاف او الافتراض واعلم
ان السالبة الجزئية انما لا تنتج
مع الموجبة الكلية حيث
لم تنعكس فان انعكست كما
في الخاصتين اتجهت اذ بعكسهما
يرتد الى الثاني ان كانت
صغرى والى الثالث ان كانت
كبرى وان الصغرى اذا كانت
سالبة وهى احدى الخاصتين
اتجهت مع الكبرى الموجبة
الجزئية بتبديل المقدمتين ثم
عكس النتيجة من

وهى لا تنتج الا مع الثالث غير السالبة الجزئية او موجبة جزئية وهى لا تنتج الا مع السالبة الكلية
او سالبة كلية وهى تنتج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين تنتج موجبة جزئية
كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ولا ينتج كلها لجواز ان يكون الاصغراهم من الاكبر كقولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى لم ينتج كلها لم ينتج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) الثالث
من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لاشي من (ب ج) وكل (اب) فلا شيء من (ج ا)
الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج)
لبس (ا) ولا ينتج كلها لجواز كون الاصغراهم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بانسان ومتى لم ينتج كلها لم ينتج الخامس ايضا لانه اهم منه الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ب ج) ولا شيء من (اب) فلبس بعض (ج ا)
وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار اتجاها لانها ابعداها عن الطبع لم يمتد بانتاجها بل باعتبار
انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايحساب الكلى اشرف الاربع وقدم
الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلى اشرف وان كان سلبا من الجزئى وان كان
ايحسابا لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لارتداده
الى الشكل الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس وبيان الشكل اما بتبديل المقدمتين
اي رجوع الى الاول ثم عكس النتيجة في الثلاثة الاول دون الرابع والا صار صغرى الشكل الاول
سلبا والخامس لذلك واصيرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين في الاخيرين بخلاف
الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث لسلب الصغرى واما بعكس
الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في الثلاثة الاخيرة دون الاولين لايحساب المقدمتين واما بعكس
الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث فبما عدا الثالث لسلب الصغرى واما بالخلاف اما اذا كانت النتيجة
موجبة فبان يضم نقبض النتيجة الى الصغرى لينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى ما يضاد
كبرى الاول ويناقض كبرى الثاني فنقول لو لم يصدق بعض (ج ا) لصدق لاشي من (ج ا) فكل
(ب ج) ولا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ب ا) فلا شيء من (اب) وقد كان كل (ا) او بعضه (ب)
هف واما اذا كانت النتيجة سالبة فبان يضم نقبض النتيجة الى الكبرى لينتج ما ينعكس الى نقبض
الصغرى وفي الثالث والخامس اوضدها في الرابع واما بالافتراض وقد استعملوه في الثاني والخامس
لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فقالوا في الثاني يفرض بعض (ا) الذي هو (ب ج)
فكل (دا) وكل (دب) فبجمل المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل (ب ج) وكل (دب)
لينتج من اول هذا الشكل بعض (ج د) فبجعلها صغرى للمقدمة الاولى لينتج من الشكل الاول
المطلوب وكانهم انما لم يستجوه من الشكل الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محافظة على
قاعدتهم القائلة بان كل افتراض يتم بقياسين احدهما من ذلك الشكل والاخر من الشكل الاول
وليت شعري كيف يستعملونه في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى تنظم المقدمة الافتراضية
مع الصغرى على منوال هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى ينظم تلك المقدمة
مع الكبرى على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق
ان لا يخصص الافتراض بالشكل الاول ولا بالجزئيات فلبس في التخصيص بها فائدة نعم لا يتم
في الاغلب الا في الجزئيات والضبط انه لا يختلف في الشكل الثاني لان الحد الاوسط محمول في مقدمته
وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهي لا تتألف مع المقدمة الاخرى من القياس الاعلى لنتج
الشكل الثاني ويحصل منها قضية موضوعها موضوع الافتراض ينضم مع المقدمة الثانية

الفصل الرابع في شرائط

الانتاج بحسب جهة المقدمات
وبيان جهة النتيجة في
المختلطات اما الشكل الاول
فبشرط لانتاجه فعلية
الصغرى والالجاز ان يكون
الاصغر خارجا عما هو اوسط
بالفعل فلم يتعد الحكم منه اليه
ولان الصغرى الممكنة الخاصة
لا تنتج مع الضرورية لجواز
امكان صفة النوعين ثبت
لاحداهما بالفعل فقط كركوب
زيد مثلا للفرس والجار الثابت
للفرس فقط فيصدق كل جار
مر كوب زيد بالامكان الخاص
وكل مر كوب زيد فرس
بالضرورة ولا شيء من مر كوب
زيد بناهق بالضرورة مع
امتناع الايجاب في الاول
والسلب في الثاني ولا مع
المشروطة الخاصة لانه يصدق
في الكبرى وكل مر كوب زيد
فرس هو مر كوب زيد
بالضرورة مادام مر كوب زيد
لادائما ولا شيء من مر كوب زيد
بلا فرس هو مر كوب زيد
بالضرورة مادام مر كوب زيد
بالضرورة مادام مر كوب زيد
لادائما مع امتناع الايجاب في
الاول والثالث في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع امتناع
السلب والسالبة الكبرى مع
امتناع الايجاب ظاهر فقد
حصل الاختلاف الموجب للعقم
وهذان الاختلاطان في هذين
الضريين اخص الاختلاطات
المنعقدة من الممكنة الصغرى
فعمدهما فيهما يوجب عقم
الكل

على منهج الشكل الثالث لكن لما ريد الاحتراز عن البيان بما لم يتبين حكم صغرى القياس
الثاني ليرتد الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع في مقدمته وهو محمول
في المقدمة الافتراضية واذ انظمت مع المقدمة الاخرى من القياس كان على هيئة الشكل الاول
وان جاز نظرها على الشكل الرابع لكن يجب الاحتراز عنه ويحصل قضية موضوعها موضوع
الافتراض يتألف مع المقدمة الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث وينتج المطالب واما
في الشكل الرابع فهو مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحد الاوسط محمول الكبرى ومحمول
في المقدمة الافتراضية وانتظامها مع الكبرى لا يكون الا على هيئة الشكل الثاني ويحصل نتيجة
تتألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى والحد الاوسط
موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهي اتما نضم معها اما على هيئة الشكل
الاول لينتج ما يتألف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث واما على هيئة الشكل الرابع فان كانت
الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افتراضية كلية
وان كانت الكبرى جزئية فهو من ضرب اجلى لان الكبرى صارت كلية بعد ما كانت جزئية
هذا هو الضبط وعليك الامتحان والاعتبار بعد المحافظة على شرائط الانتاج واعلم ان السالبة
الجزئية اتما لا تنتج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنعكس اما اذا انعكست كما في الخاصتين
انتجت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى ارتد القياس بعكسها الى رابع
الشكل الثاني وان كانت كبرى يرتد بعكسها الى سادس الشكل الثالث وينتجان المطلوب بعينه
وان الصغرى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية اتما لم تنتج اذا لم تكن احدي الخاصتين اما اذا كانت
انتجت لانا اذا بد لناهما ارتد الى الشكل الاول وانتج سالبة جزئية خاصة وهي تنعكس الى المطلوب
فحصل ضرب ثلثة اخر وقد ظهر ان السالبة المستعملة فيها لابد ان يكون احدي الخاصتين
واما الموجبة فيجب ان تكون في الاولين على الشرائط المعينة بحسب الجهة في الشكل الثاني
والثالث وفي الضرب الثالث بحيث ينتج سالبة خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الضروب
احدي القضايا الست المنعكسة السوالب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صغره
لم ينتج الا اذا كانت كبراه من احدي الست وفي ثانيها فعلية لان صغرى الشكل الثالث لابد ان يكون
فعلية وفي ثالثها احدي الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبراه احدي الخاصتين لم ينتج
خاصة الا اذا كان صغره احداها على ما يتبين جميع ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل
الرابع في شرائط الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات) المختلطات هي الاقبسة الحاصلة من خلط
الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في المقدمات لابد من اعتبارها في النتائج فلهذا
وضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فبشرط فيه بحسب جهة المقدمات فعلية الصغرى
لوجهين احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتعدي الحكم من الاوسط
الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالكبر والاصغر ليس
اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان تبقى بالقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عما هو
الاوسط بالفعل فلم يتعد الحكم منه الى الاصغر وثانيهما ان الصغرى الممكنة الخاصة لا تنتج مع
الكبرى الضرورية والمشروطة الخاصة في الضريين الاولين ومتى كان كذلك لم ينتج جميع
الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى في سائر الضروب بيان الاول الاختلاف الموجب للعقم
اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان صفة النوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق
امكان تلك الصفة لاحد النوعين وضرورة ثبوت النوع الاخر لانه تلك الصفة بالفعل اوسلب
فصل النوع الاول عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر للنوع الاول اوسلب فصله عنه كما كان

ركوب زيد مثلا للفرس والجار الثابت للفرس فقط فيصدق كل جار من ركوب زيد بالامكان الخاص وكل من ركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشئ مما هو من ركوب زيد بناهق مع امتناع الايجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق القياس مع الايجاب في الاول والسلب في الثاني كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب ناطق بالضرورة والحق الايجاب اولاشئ من الكاتب بفرس بالضرورة والحق السلب واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلانا لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل من ركوب زيد فهو فرس من ركوب زيد مادام من ركوب زيد بالضرورة لادائما امتنع الايجاب وهو بعض الجار فرس من ركوب زيد بالامكان العام واما قيد المحمول بركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورية الثبوت لركوب زيد بشرط كونه من ركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فانه ضروري الثبوت لركوب زيد بشرط الوصف وايضا في الادوام الذي هو عبارة عن لاشئ من من ركوب زيد فرس من ركوب زيد بالفعل فان الفرس يمتنع سلبه عن من ركوب زيد واما الفرس المركوب فلا لان المركوب مملوك عن من ركوب زيد بالفعل فالفرس المركوب بطريق الاولى ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولاشئ من من ركوب زيد بلا فرس من ركوب زيد مادام من ركوب زيد بالضرورة لادائما امتنع السلب وهو ليس بعض الجار بلا فرس من ركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلان اللافرس ليس ضروري السلب عن من ركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات واما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو اللافرس المركوب واما في الادوام المعتبر عن كل من ركوب زيد بلا فرس من ركوب زيد فلان اللافرس يمتنع اثباته لركوب زيد بخلاف اللافرس المركوب وبالجمله هذه سالية معدولة وهي من اوازم الموجبة المحصلة وقد تبين حقيقتها وصدق القرينة الاولى مع الايجاب والقرينة الثانية مع السلب كثير كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق الايجاب اولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات الممكنة الخاصة واخص الكبريات الضرورية والمشروطة الخاصة لان الضرورية اخص البسائط والمشروطة الخاصة اخص المركبات واخص ضروب الشكل الاول الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في اخص يكون اخص الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعليه يوجب عقم الشكل وتام النقص انما يتم بايراد في المشروطة العامة والوقفية ايضا اذ الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة ولا الوقفية من المشروطة الخاصة مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأى الشيخ واما على رأى القاري فلا شبهة في انتاج الممكنة لاندراج الاصغر في الاوسط حيثئذ فان موضوع الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان والاصغر اوسط بالامكان فيتعدي الحكم منه اليه بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قد ناه ليس مأخوذا بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض العقلي وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الاصغر مما يمكن ان يكون اوسط ويفرضه العقل اوسط بالفعل والنقض المذكور مندفع لانه ليس يصدق كل من ركوب زيد فرس بالضرورة اذ الجار مما يمكن ان يكون من ركوب زيد ويفرضه العقل ان يكون من ركوب زيد بالفعل فليس بعض من ركوب زيد بفرس بالضرورة وايضا الممكنة مساوية للعلامة على ما زعمهم من اعتبار الضرورة بالمعنى الاعم فاغفلهم ههنا عن ذلك حتى جعلوا احدها منجزة والاخرى عقيمة (قوله وزعم الشيخ والامام) الشيخ والامام ومتابعوهما زعموا ان الصغرى الممكنة في هذا الشكل منجزة لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ضرورية او لا ضرورية بان تكون من المركبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والشكل منجج

وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ان الصغرى الممكنة تنجج مع الضرورية ضرورية ومع اللا ضروريات وبين ممكنة خاصة ومع غيرهما ممكنة عامة واحتجوا على الاول بوجوه الاول ان يضم نقيض النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى حتى ينتج من الثاني نقيض الصغرى وجوابه لانسلم ان الكبرى الضرورية في اثباتي تنجج ضرورية الثاني ان نضمه الى الصغرى حتى ينتج من الثالث نقيض الكبرى وجوابه لانسلم ان الصغرى الممكنة في الثالث تنجج الثالث ان الصغرى لو وقعت بالفعل لزم نتيجة ضرورية فلتكن ضرورية بتقدير عدم وقوعها ايضا لان الضرورى على تقدير ممكن ضرورى على تقدير ممكن وجوابه لانسلم صدق الكبرى بتقدير وقوع الصغرى بالفعل لجواز ازيد افراد موضوع الكبرى حيثئذ واحتجوا على الثاني بتلك الوجوه بعينها وان لحقها بغير ما في قياس الخلف وعلى الثالث بان الكبرى ان صدقت ضرورية صكانت النتيجة ضرورية والاممكنة خاصة والمشارك بالامكان العام متن

أما مع الضرورية فضرورية وأما مع اللا ضرورة فممكنة خاصة وأما مع المحتملة فممكنة عامة
واحتملوا على الأول بوجه الأول الخلف من الشكل الثاني وهو أن يضم نقيض النتيجة مطلقا
أو بعد فرضه بالفعل إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى مثلاً إذا صدق كل (ج ب) بالامكان وكل
(ب أ) بالضرورة وجب أن يصدق كل (ج أ) بالضرورة والصدق نقيضه وهو قولنا بعض
(ج) ليس (أ) بالامكان فمجموعه صغرى أو نفرضه بالفعل لأن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه
محال ثم نجعله صغرى وكبرى القياس كبرى هكذا بعض (ج) ليس (أ) بالامكان أو بالفعل وكل
(ب أ) بالضرورة لينتج من الشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج ب)
بالامكان هف وهو لم يلزم من فرض وقوع الممكن ولأن الكبرى فيكون من نقيض النتيجة
فهى حقة وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة أو الفعلية مع الضرورية في الشكل الثاني الضرورية
فانه سيجي فيما بعد أن الشكل الثاني لا ينتج الضرورية ولو كان مقدماته ضروريين الوجه الثاني
الخلف من الشكل الثالث وهو أن يضم نقيض النتيجة إلى الصغرى حتى ينتج نقيض الكبرى
فلو لم يصدق كل (ج ب) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (أ) بالامكان فمجموعه كبرى صغرى
القياس لينتج من الشكل لثالث بعض (ب) ليس (أ) بالامكان وقد كان كل (ب أ) بالضرورة هذا
خلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة في الشكل لثالث كما سنذكره الوجه الثالث أن الصغرى
إذا فرضت فعلية لزمت النتيجة ضرورية الاندراج لا صغرى تحت الاوسط حينئذ فإذا كانت النتيجة
ضرورية على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم
وقوعها لأن الضرورى على تقدير ممكن ضرورى في نفس الامر وعلى جميع التقدير الممكنة
والامكان ما ليس بضرورى في نفس الامر ضروريا على تقدير ممكن فيكون الممكن على بعض
التقدير مستلزما للمحال وانه محال وجوابه منع التقدير وهو الإنان صدق الكبرى على تقدير وقوع
الصغرى بالفعل لا زيدا افراد موضوع الكبرى فان الاصغر اذا صار اوسط بالفعل دخل
في كل ما هو الاوسط بالفعل فجاز أن لا يصدق الحكم عليه بالكبرى وهو ظهر في المثال المذكور فانه
إذا فرض أن الحمار مر كوب زيد بالفعل لم يصدق أن كل مر كوب زيد بالفعل فرس بالضرورة
سلما ذلك لكن لان المحال لازم من التقدير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر
غاية ما في الباب أن يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استحالة المجموع ووقوع احد جزئيه
استحالة الجزء الاخر لجواز أن يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقعا ممكنا أو ضروريا والاخر
ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن كتابة زيد وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم
للمحال مع أن وقوع مجموعهما مستلزم للمحال وأما الثاني فكما إذا فرضنا مر كوبيه زيد بالفعل
للحمار منضما إلى صدق قولنا كل مر كوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل حمار فرس
بالضرورة ولا يلزم من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لا يقال هذا يطل
الاستدلال بالخلف لجواز أن يكون المحال لازما من مجموع التقدستين اعني نقيض النتيجة والمقدمة
الصادقة لأن شئ منها فلا يلزم صدق النتيجة لانا نقول المطلوب من الخلف ليس امتناع
نقيض النتيجة بل كذبه وكنب المجموع لابد أن يكون لكذب احد جزئيه بخلاف امتناع المجموع
فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق لجمع من الاذكياء ههنا مناظرة ففهم من اريد
أن ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت المستلزم للمحال لان امكان الحاد ث ثابت في الازل
وليس للحاد ث امكان ثبوت في الازل والا يمكن أن يكون الحاد ث ازليا فرد آخر هذا النقص
بأن المراد أن ثبوت الامكان في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا يفي عدم استلزام
ثبوت الامكان في وقت لا مكان الثبوت في ذلك الوقت اذا المطلقة لاتتافى الوقتية واجاب ثاب

بان النزاع ليس في ان ثبوت امكان الشيء يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كيفية ثبوت المحمول للموضوع بل النزاع في ان ثبوت امكان الشيء مع شيء آخر هل يستلزم امكان ثبوته معه ام لا فان المعلل لما قال الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع الكبرى وحينئذ يلزم النتيجة ضرورية منع ذلك الفاضل قائلا لانسلم انه يلزم من ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتهما معها لجواز ان يكون وقوع الصغرى رافعا لصدق الكبرى فهما لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتهما مع الكبرى ومثل ذلك المثال فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه العناية ادت المنع الواقع آخر الى ما ذكر اولاه وهو منع التقدير بعينه وليته يصلح للاعتقاد فان الصادق في نفس الامر لابد ان يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير والفروض لا ترفع الامور المتحققة في الواقع على ما هي وتأمل اذا تحققت ان زيدا قائم وفرضت قعوده هل يرفع فرضك بهذا قيامه في الواقع ما اظن ذا بصيرة يرضى به وايضا لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فلا يكون ضروريا في نفس الامر لا يكون ضروريا على تقدير ممكن فلزم ان يكون الممكن مستلزما للحال والحق في الجواب انا لانم انه اذا فرضت الصغرى فعلية يلزم نتيجة فضلا عن كونها ضرورية وقوله لاندراج الاصغر تحت الاوسط حينئذ قلنا لانم فان الحكم في الكبرى على كل ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدى الحكم من الاوسط اليه لا يقال لو وقعت الصغرى الممكنة لزم صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو متحقق بين تقيض الصغرى الفعلية وعين النتيجة ومتى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالمنضم معها اما الصغرى الفعلية او تقيضها فان كان المنضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة وهو احد جزئي المنفصلة وان كان تقيضها فهو الجزء الاخر فالامر لا يخلو من تقيض الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل منفصلة مانعة الخلو تستلزم متصلة من تقيض احد الجزئين وعين الاخر لانا نقول المتصلة انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية لو تركبت من الشيء ولازم نقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما مجتمعان اتفاقا الوجه الرابع ما عول عليه الشيخ في الاشارات في الشفاء وهو ان الحكم في الكبرى بضرورة الاكبر الاوسط مادام ذاته موجودة وهذه الضروب لا تتوقف على انصاف ذاته بالوصف العنواني واللام تكن ذاتية بل وصفية فهي متحققة وان تغير عليه اي وصف كان فالاصغر يكون داخل فيه وان لم يثبت له وصف الاوسط والآن ثبوت الضرورة موقوف على الاتصاف به هف وجوابه ان يقال هب ان تعدد الوضع لا يدخل له في الضرورة لكن الحكم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جملته قوله واحجبوا على الثاني وهو انتاج الصغرى الممكنة مع اللا ضروريات ممكنة خاصة بتلك الوجوه بعينها وان لحقها تغير ما في قياس الخلف لان تقيض الممكنة الخاصة احدي الضروريتين فيزداد العمل بابطال كل منهما فنقول في الخلف من الشكل الثاني اذا صدق كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) بالضرورة ينتج كل (ج ا) بالامكان الخاص والا صدق اما بعض (ج ا) بالضرورة او بعض (ج ا) ليس (ا) بالضرورة وايا ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض (ج ا) بالضرورة فلانا انضمه الى لا ضرورة الكبرى هكذا بعض (ج ا) بالضرورة ولا شيء من (ب ا) بالامكان العام ينتج بعض (ج ا) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج ب) بالامكان هف واما اذا كان الصادق بعض (ج ا) ليس (ا) بالضرورة فلانا انضمه

الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة وكل (ب) فبعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو مناقض للصغرى وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كل (ج) بالامكان الخاص لصدق احدى الضروريتين الجزئيتين فبجهل ما كبرى لصغرى القياس لينتج الضرورية الالزامية بعض (ب) بالضرورة وهو مناقض للضرورة الكبرى والضرورة السلبية بعض (ب) ليس (ا) بالضرورة فالمناقض لاصل الكبرى وههنا وجه ثالث وهو ان يبطل احد جزئي المفهوم المردد بقياس من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية ايراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وبوجه تزييفها فلان طول الكتاب باطائه واحتموا على الثالث وهو نتائج الصغرى الممكنة مع المحتملة لا ضرورة واللا ضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة اللا ضرورة ممكنة خاصة والمشارك بينهما الامكان العام وهو مبني على صحة القسمين الاولين وبعد ذلك انما يتم لو صدقت الكبرى كلية في مادة الضرورة او اللا ضرورة وهو غير لازم لجواز ان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الاخر في مادة اللا ضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجزئية في الشكل الاول عقيمة والامام ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنتج دائمة لانه لو انصف الاصغر بالاوسط في وقت ما كان الاكبر دائما له فيكون دائما له في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون دائما في نفس الامر ويصير دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لان الالم ان القياس ينتج على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كما مر واثن سلماء لكن صيرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما اعني وقوع دوامه يدل على عدم دوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانها ضرورية بالضرورة والممكن وزعم الشيخ ان المركب من الممكنين قياس كامل بين بنفسه لانه اذا كان (ج) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالقوة قال ومن الناس من يازع فيه واحوجه الى البيان لان الشكل الثاني والثالث انما يمكن كاملا لان دخول (ج) تحت حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا وانما يكون بينا لو كان (ج) بالفعل (ب) حتى يكون داخلا في كل ما يقال عليه (ب) وينتو القياس بان الممكن لما كان ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها اضربت ورد عليهم بالفرق بين الشككين وذلك القياس بوجهين احدهما ان دخول الاصغر في الشككين تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما في الشكل الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول الاصغر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فان الحكم موجود من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر نفسه وثانيهما دخول الاصغر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم من ان يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل هذا النوع كذلك وبيان انهم اثبات للشيء بنفسه لانه لا معنى له الا ان (ا) يمكن (ب) الممكن (ج) وزعم ايضا ان المركب من الممكنة الصغرى والمطلقة غير بين لان الاضغر لما كان داخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة من حاله انه مطلق او ممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذهن يحكم بجملة الممكن الممكن ممكن كما يحكم بان الضروري للضرورة ضروري والموجود للموجود موجود واما اذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وضروري الممكن ثم بين اننا جده ممكنة عامة بعض الوجوه المذكورة واعترض صاحب الكشف على اول الوجهين بانه لا يلزم من كون الاختلاط من الممكنين غير بين ومشارك للشككين مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين وعلى الثاني بان قوة اندراج الاصغر تحت الاوسط في الشككين تبين الانشاج وقوة الاندراج المعلومة ههنا لا تبين الانشاج بل عدمه لعدم اتحاد الوسط وعلى البيان الذي حكاه الشيخ بانه مغالطة لان الاكبر يمكن

لذات الاوسط لا لوصفه وذات الاوسط ليس ممكنة الا لصغر بل وصفه لان المحمولات
صفات على ما تبين فلا يكون الا كبر ممكنة للممكن للصغر نعم لو علم ان الممكن لذات لها
صفة ممكنة لذات اخرى يكون ممكنة للذات الاخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس يبين
ثم اخذ يتعجب من الشيخ حيث جعل الاختلاط من الممكنين يتساو من الصغرى الممكنة والكبرى
المطلقة غير بين لان انتاج الاعم للشي اذا كان يتساو فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة
بعينها غير بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط
مشارك بينه وبين الاول والذي ذكره في بينته قائم في الثاني ايضا بل هو اولى لانه اذا كان قولنا ان (ج)
اذا كان بالقوة (ب) فلها بالقوة ما (ب) بالقوة يتساو الاولى ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة
فلها بالقوة ما (ب) بالفعل يتساو وهذا ظاهر ونحن نقول اما ما ورد على وجهي الفرق فهو منع
على منع لان القوم لما قالوا الشك لان انما يكونان غير كاملين الدخول الاصغر في حكم الاوسط بالقوة
قال لان عدم كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم موجودا ولان الدخول
غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البين انه لا يتوجه عليه اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة
المعلوم ههنا لا يدين الانتاج فليس كذلك لاننا علمنا ان (ج) بالقوة (ب) والحكم في الكبرى على ما فرضه
العقل (ب) بالفعل فيمجرد فرضه العقل (ب) بالفعل يدخل تحت حكمه بالفعل ويحصل الاندراج
بالضرورة فان قلت فعلى هذا يجب ان ينتج الكبرى المطلقة مطلقة لان الحكم فيها لما كان على كل ما فرضه
العقل (ب) بالفعل وبما فرضه العقل (ب) بالفعل (ج) فيتعدي الحكم اليه فنقول هذا في الضرورة
والامكان محقق لانها لا يتوقفان على اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني واما الاطلاق
فلما جاز ان يتوقف على الاتصاف لم يتعد الى الاصغر وانما المتعدي اليه الامكان فقط وقد صرح الشيخ
به في الشفاء حيث قال واما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقة فيقول لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون
الواحد من (ج) لا يوجد البتة (ب) من وقت حدوثه الى وقت فساد وكون انما يوجد جده (ا)
عندما يكون هو (ب) فقط فيكون الواحد من (ج) لا يتفق له (ب) البتة ولا (ا) مثل قولنا كل انسان يمكن
ان يكتب وكل كاتب مماس بقلمه الطرس فليس يلزمه ان كل انسان مماس بقلمه الطرس بالاطلاق واما
تعجبه حيث فرق بين الاختلاطين فما يقضي منه المحجب لان الشيء اذا ثبت للاعم والاخص فهو للاعم
اولا وبالذات والاخص بواسطة وبالعرض على ما تقرر في المعلوم الحقيقية فنحن انما نبيد ان يكون
انتاج الاعم بينا وانتاج الاخص ليس كذلك والشيخ لم يجعل وجه الحاجة الى البيان عدم اندراج
الاصغر تحت الاوسط بل اختلاط الوجوه وتردالذهن في ان النتيجة هل هي مطلقة او ممكنة وهب ان
(ج) اذا كان (ب) بالقوة كان له بالقوة ما (ب) بالفعل الا انه من امر يعلم انه نتيجة فانها لا يجب ان تكون
لازمة كذلك وجب ان تكون اخص فلا بد من بيان عدم لزوم الزائد وهذا بخلاف الاختلاط من الممكنين
فان بدية العقل قاضية بان لا مزيد في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان ادى الى الاطباب
والاطالة الا انه لا بد منه ليعلم ان تشنيع المتأخرين على الشيخ الرئيس وهو المخصوص باختراع القواعد
واقاضية الفوائد ينادي عليهم بسؤالهم والزال في مطارح الوهم وكمن غائب قول صحيحا وواقته
من التهم الستيم (قوله والنتيجة وهذا الشكل) الموجهات الثلث عشرة اذا اختلطت به شبهة بعض
حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسه لكن لما اشترط
فعلمية الصغرى سقطت من تلك المائة ستة وعشرون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب الممكنين
في ثلاثة عشر فنقلت النتيجة منها مائة وثلاثة واربعون اختلاطا وانما في جهة النتيجة ان الكبرى
اما ان تكون غير لوصفيات الاربعة هي المشهورة طيان والافيتان بل تكون احدي التسع الباقية
وذلك تسعة وتسعون اختلاطا حاصلة من ضرب احد عشر في تسعة واما ان يكون احديها

والنتيجة في هذا الشكل تتبع
الكبرى في غير قيد الضرورة
والدوام الوصفيين وان كان
احدهما فيها تبعت الصغرى
ايضا في غير قيد الوجود وغير
فيد الضرورة ان لم يكن في
الكبرى ضرورة اما الاول
فلان اندراج البين وزعم الكشي
ان الصغرى الضرورية مع
الكبرى السالبة الدائمة تنج
ضرورية بالعكس وبالحلف
وجواب العكس منع انتاج
المماس المذكور في الثاني
للضرورة وجواب الحلف
منع انتاج الممكنة مع الدائمة
في الثاني واما الثاني فلان وصف
الاوسط اذا كان مستديرا لا كبر
فان ثبوت الاكبر للاصغر
بحسب ثبوته وان كان مستديرا
له بالضرورة كان ضرورة
الاكبر للاصغر بحسب
ضروريته من

اربعة واربعون اختلاطا حاصلة من ضرب احدى عشر في اربعة فان كان الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين اي ماهذا المشروطتين والامر فيتين وان كان الثاني نأخذ جهة الصغرى فان وجدنا فيها قيد الوجود اعني اللادوام واللاضرورة حذفناها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مختصة بهما لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدى الخاصتين شتمناه الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه فنقول ما ذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيدين ولهذا قال بعده وان كان احدهما فيها تابع للصغرى ايضا وهو صريح في ان النتيجة تابعة للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع اللهم الا في القيدين فانهما لا تتبع الكبرى فيهما فلهذا نادى وخسة احدىها ان النتيجة تابعة للكبرى اذا كانت احدى النسخ وثانيتهما انها تابعة للصغرى اذا كانت احدى النسخ وثالثتهما ان النتيجة بل لا بد ان تحذف ورابعتهما ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدى من الصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل لا بد ان تحذف ورابعتهما ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدى ايضا وخامستهما ان قيد وجود الكبرى يتعدى الى النتيجة ويضم اليها والمصنف بينهما واحدا فواحدا اما لدعوى الاولى فلان دراج الاصغر تحت الاوسط اندراجا لينا فان الكبرى دلت على اكل ما ثبت له الاوسط بالفعل كان له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها لكن مما ثبت له وصف الاوسط بالفعل هو الاصغر فيكون الحكم بالاكبر ثابتا له بالجهة المعتبرة في الكبرى فارقلت هذا البيان آت في القسم الثاني ايضا فانا اذا قلنا كل (ج ب) بالفعل وكل (اب ا) مادام (ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المعتبرة فيها ومما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتا له بتلك الجهة فنقول لا شك ان جميع اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبع الصغرى ايضا الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر اكبر مادام الاوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولا حذف الاوسط فيها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرايط المذكورة والكشى خالف ضابط هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورة ومقتضى الضابط انتاجها دائمة واحتج عليه بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثاني قياسا صغرا ضرورة وكبراه دائمة منتجا ليلطوب بعينه وبالحلف وهو ان يجعل نقبض نتيجة صغرى الكبرى الاسفل لينتج من الشكل الثاني ما يناقض الصغرى وجواب العكس منع انتاج ضرورة في الشكل الثاني للضرورة وجواب الحلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الشكل الثاني ويظهر منه ان الصغرى الممكنة مع السالبة الدائمة لو انتجت في احد هذين الشكلين انتخب في الاخر ولو لم ينتج لم ينتج لارتداد كل منهما الى الاخر بعكس الكبرى واما الدعوى اثنائية وهي ان النتيجة تابعة للصغرى اذا كانت الكبرى احدى الاربع فلان الكبرى دالة على دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للصغرى بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للاصغر دلتا كان ثبوت الاكبر ايضا دلتا وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوته للاصغر اذا ضروري للضرورة ضروري (قوله وانما لا يتعدى) هذه اشارة الى بيان الدعوى الباقية وانما لا يتعدى قيدا وجود من الصغرى لان الكبرى وان حكمت بدوام الاكبر اكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف الاوسط ثابتا له لكان يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتصرا على رقت ثبوت الاوسط حتى ثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط

وانما لا يتعدى قيد الوجود اعني اللادوام واللاضرورة من الصغرى لان الاكبر وان كان دائما مادام الاوسط جاز ان لا يكون مقتصرا على وقت ثبوت الاوسط فيكون ثابتا وان لم يثبت الاوسط وانما لا يتعدى الضرورة من الكبرى وحدها لواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة بالاوسط فلم يثبت عند امكان انتفاء الاوسط ولا من الصغرى وحدها لان استدامة الاوسط للاكبر اذا لم تكن ضرورة جاز انتفاء الاكبر وان ثبت الاوسط بالضرورة وزعم الكشى ان الضرورية مع الكبرى السالبة العرفية العامة ينتج ضرورة بالعكس والحلف وقد عرفت جوابهما فان قيل الكبرى المشروطة مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورة فان ضرورة الاكبر لما كانت دائمة بدوام الاوسط الدائم بدوام ذات الاكبر كانت دائمة بدوامها فلما تلك ضرورة بشرط وصف الاوسط وهي غير المطلوب بالنتيجة واعلم ان من تمام بيان النتيجة بيان عدم لزوم الزائد على المدعى بالنقض في المواد متن

وان لم يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا للاصغر دائما فلما يتعدى الادوام واللا ضرورة من الصغرى كقولنا
كل انسان ضاحك لادائما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحك مع كذب قولنا كل انسان حيوان لادائما
وما علة به بعضهم من ان صغرى هذا الشكل موجبة فيكون قيد وجودها سالبة وهي لادخل لها في
الاشراج فيه ما فيه وما قيد الوجود في الكبرى فيتعدى الاندراج البين فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لا
دائما كان الاصغر ايضا كذلك اولان الصغرى مع لادوام الكبرى ينتج لادوام النتيجة ولما كانت هذه
الدعوى داخلة في الدعوى الاولى مثبتة ببرهانها لم نذكرها هنا وانما لم يتعد الضرورة المختصة امام
الكبرى كما اذا كانت احدي المشروطتين فلان ضرورة الاكبر مشروطة بوصف الاوسط فلم تثبت عند
امكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك بالضرورة بشرط كونه
متعجبا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة
بالاوسط يجوز ان لا تكون مقيدة ايضا وابس كذلك لان الكلام في الضرورة المشروطة ولعله اراد
الضرورة مادام الوصف ولكن فيه مخالفة اصطلاحية وامام من الصغرى فلانه اذا لم يكن الكبرى
ضرورية كاحدى العرفيتين امكن انتفاء الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاؤه عن الاصغر
فلا يكون ضروريا له ولنفصل اختلاطات القسم الثاني ليحصل به الا حاطة التامة فنقول الكبرى اذا
كانت احدي العامتين فهي مع الوجوديتين والمطلقة العامة تنتج مطلقة عامة لان الوسط مستديم
لوصف الاكبر ومستلزم له ثابت لذات الاصغر في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها
تنتج مطلقة وقتية وهي اخص من المطلقة العامة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط فالاكبر
ثابت له مادام الاوسط والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الاصغر فيلزم ثبوت الاكبر لذات الاصغر
في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فان قيل فلتكن النتيجة مع المشروطة العامة وقتية مطلقة
لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للاصغر في الجملة فيكون
الاكبر ضروريا للاصغر في وقت ثبوت الاوسط قلنا اللازم ضرورة الاكبر للاصغر بشرط اتصافه
بالاوسط لاني وقت اتصافه وفرق ما بينهما قديين فياخر لكن لما حذف الاوسط عن النتيجة اقتصر
على الاطلاق ومع الدائمتين والعامتين كالصغرى ان كانت الكبرى مشروطة لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط وهو ضروري او دايما لذات الاصغر او لوصفه والضروري للضروري ضروري وللدائم
للدائم ودائمة او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري او الدائم دائم ومع الخاصتين
مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقتية وقتية مطلقة او مطلقة وقتية ومع المنتشرة
منتشرة مطلقة او مطلقة منتشرة لان الاوسط مستلزم للاكبر ومستدعي له ضروري للاصغر في وقت
معين اوفي وقت معين ما فيكون الاكبر ضروريا او ثابتا للاصغر في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدي
الخاصتين فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مقيدة بالادوام حتى ان احدي الدائمتين ينتج معها
ضرورية لادائمة او دائمة لادائمة فلم ينعقد منها قياس صادق المقدمات فان قلت فقد وجدنا ما يستلزم
النقيض فنقول التحقيق ان ذلك القياس قياس انسان فان الصغرى مع اصل القضية قياس ومع الادوام
قياس اخر واحد هما كاذب قطعاً فليس ههنا امر واحد مستلزم للنقيضين فظهر منه ان المقدمتين ان
كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا وان كانت احديهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين كان اربعة
اقبسة والنتائج الحاصلة تركيب وتعمل نتيجة القياس وان شئت الاستحضار والضبط فعليك باستقراء
هذا الجدول تنقلب بمنهم بارد

جدول الشكل الاول

ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج دائمة وزاد الكسبي
قائلا بانتاجها ضرورية لان معنى الكبرى ان $\text{كل مائت له الاوسط ثبت له ضرورة مادام}$
الاوسط ومما دام له الاوسط ذات الاصغر فتثبت له ضرورة الاكبر مادام الاوسط لتحقيق شرط
الضرورة له وهو دوام الاوسط قلت الضرورة المتبعة في الكبرى الضرورة بشرط الوصف فلا يلزم
منها التحقق الضرورة للاصغر بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية فا هو المطلوب
غير لازم من الدليل وما هو اللازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب اوقات الوصف
انتج الاختلاط منها ومن الدائمة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجدانية وقتية مطلقة ومن
العرفيتين مشروطة والكل بين لا يقال فعلى هذا متى ثبت المحمول للموضوع كان ضروريا له ضرورة دائمة
ان دام ثبوته وغير دائمة ان لم يدم فيرتفع الامكان الاخص من بين القضايا بيان الاول انه اذا صدق كل
(ج ب) دائما ولادائما نضمه الى قولنا كل (ب ب) بالضرورة مادام (ب) لنتيج كل (ج ب) بالضرورة الذاتية
او الوقتية لاننا نقول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف منعناها وان اعتبرنا بشرط الوصف
منعنا الانتاج واعلم ان تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة
اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت وذلك بالنقض في المواد كما نقول والاختلاط
من الضروري والمطلق يصدق كل انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق ضاحك بالاطلاق وجهة
النتيجة هي الاطلاق دون امر زائد عليه كالدوام او الضرورة وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات
وخذق النظر اليها حقق معانيها عرف ان لا مزيد على تلك النتائج وان لم نخطر بباله صورة نقض
(قوله واما الشكل الثاني) شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة امر ان احدهما دوام الصغرى
اي كونها احدي الدائمتين الضرورية والدائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي
الضروريات الثلث والدوام الثلث فانه لو انتفى بالكان الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدي
عشرة والكبرى احدي السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية
اما المشروطة الخاصة فن المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية فن البواقي واخص الكبريات
السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج في الضربين
الاولين اللذين هما اخص الضروب للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فقولنا لاشي
من المنخسف بالخسوف القمري بمعنى مادام منخسفا بالخسوف القمري او في وقت معين لادائما
وكل قر مضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع السلب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل شمس
مضبوطة في وقت معين لادائما امتنع الايجاب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول
في المثالين معدولا وقتنا وكل منخسف بالخسوف القمري لا مضى بالضرورة مادام منخسفا او في وقت
معين لادائما ولاشي من القمر او من الشمس بلا مضى في وقت معين لادائما مع امتناع السلب
في الاول والايجاب في الثاني ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان في الضربين الاولين لم ينتج سائر
الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم فان قبل الوقتين
اذا اتحد وقتاهما اتجنتا دائمة لامتناع الايجاب والسلب بالضرورة لسببين متوافقين في وقت واحد
ولانه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت معين لادائما ولاشي من (اب) بالضرورة في ذلك

واما الشكل الثاني فبشرط
لا نتاجه امر ان احدهما دوام
الصغرى او كل مائت له الاوسط كون الكبرى
بمعنى كس سالبة لان الصغرى
الوقتية والمشرطة الخاصة
مع الكبرى الوقتية لا تتجانس لحل
المضى على المنخسف بالخسوف
القمري بالجهتين سلبا وحله
على القمر وعلى الشمس
بالتوقيت ايجابا مع امتناع
السلب في الاول ولا يجاب
في الثاني ولو جعلت المحمول
معدولا صارت الصغرى
موجبة والكبرى سالبة وعدم
انتاج الاخص يوجب عدم
انتاج الاعم نعم لو اتحدت الوقت
في الوقتين انتج دائمة بالخلف
لكنه شرط زائد الثاني كون
الممكنة مع الضرورية الذاتية
او الوصفية لان الممكنة
لا تنتج مع الدائمة لجواز كون
المسلوب عن الشيء دائما ممكنا
له وبالعكس مع امتناع سلب
الشيء عن نفسه ولا مع العرفية
العامة كبر لانها اعم من الدائمة
نعم لو كانت الكبرى احدي
الخاصتين لزم من صدقها
وحدها صدق مطلقة عامة
والانتظام من الدائمة واحدي
الخاصتين قياس في الاول متن

الوقت لادائما وجب ان يصدق لاشي من (ج) دائما ولا فبعض (ج) بالفعل فنضمه الى الكبرى
 لينتج بعض (ج) ليس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج) بالضرورة في ذلك الوقت هف
 اجاب بان ذلك لا يكون لهما وقتين بل بشرط امر زائد وهو اتحاد وقتهما والتفرع فيهما
 من حيث مفهومهما وثانيهما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة
 او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية حقيقة فحصل
 هذا الشرط احدا الامر بن وهو اما استعمال الممكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث
 او استعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية الذاتية وذلك لانه لو اتى الامر ان لم اما استعمال
 الممكنة الصغرى مع غير لضروريات الثلاث من القضايا العشرة الباقية واما استعمال الممكنة الكبرى
 مع غير الضرورية من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان الممكنة
 الصغرى لا تنتج مع القضايا السبع الغير المنعكسة سواها فلم يبق الا اختلاط الصغرى الممكنة مع
 الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات الممكنة الصغرى مع الدائمة والعرفية الخاصة
 وان الممكنة الكبرى لا تنتج مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير الضرورية والدائمة فلم يبق
 الا اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التي يجب بيان عقمها ثلثة اختلاط الممكنة
 الكبرى مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط
 الاول فلجواز ان يكون المسلوب عن الشئ دائما ممكن الثبوت له مع امتناع سلب الشئ عن نفسه
 كقولنا لاشي من الرومي باسود دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الايجاب واما صدق
 الاختلاط والحق لساب فواضح لجو زدوام السلب عن احد المتباينين وامكان الثبوت للآخر
 واما عقم الاختلاط الثاني فلعكس ما ذكر اى لجواز ان يكون المسلوب عن الشئ بالامكان ثباته
 دائما كقولنا لاشي من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض دائما مع امتناع سلب الرومي
 عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الايجاب ظاهر هذا في الضرب الثاني واما في الضرب
 الاول فلجواز ان يكون الثابت للشئ دائما ممكن السلب عنه وبالعكس كما في المثالين اذا بدل
 مقدماتهما او جعل محمولهما معدولا وواضح مما ذكر في الشرط الاول اوهنا صار متروكا
 في المتن واما عقم الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن
 للادوامها مدخل في الانتاج فيرجع الاختلاط الى اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة
 وهو عقيم لانها اهم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لان عدم
 الانتاج مع الجزء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نحن نجد الاقبة التي مقدماتها مركبة
 عند الاعتبار في جميع الاشكال انما ينتج بواسطة انتاج اجزائها فقول ذلك لا يوجب الجزم
 بان جميع الاقبة التي مقدماتها مركبة يكون انتاجها لتايجها على الوجه الذي ذكرتموه فرب
 قياس مقدمته مركبة وينتج نتيجة لاعلى انوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم بالانتاج ويمكن
 ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شئ من اجزائها مع القضية الاخرى وبعدم انتاجها
 عدم انتاج اجزائها معها ويندفع المنع بهذه العنابة فان قيل الصغرى الممكنة مع احدى
 الخاصتين تنتج مطلقة والانتظام من نقيضها وهو الدائمة مع احدى الخاصتين قياس في الشكل
 الاول وهو محال اجاب بان صدق المطلقة بالطريق المذكور لا يدل على كونها منتجة وانما يكون
 كذلك لو كان للصغرى دخل فيه بل صدق الكبرى وحدها كاف فانا لو فرضنا كذب الصغرى
 فالصغرى بل كل شئ فرض يجب ان يكون الاكبر مسلوبا عنه بالفعل والالزام الخلف المذكور لا يقال
 هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع المشروطة الخاصة لانا نقول لابن الانتاج فيه

بالطريق المذكور بل بان تقيض النتيجة مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لادوامها ينتج ما يناقض الصغرى
 فلكل منهما دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
 اربعة وثمانون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب احدى عشرة
 صغريات في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية امكنتان الصغرى مع الدائمة والعرفيتان
 والكبرى مع الدائمة والسرى في اعتبارهما ان حاصل هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين
 بتنافي حكميهما فاما يتنافى الايجاب والسلب على الطرفين لم يستلزم تنافيهما لكن ان انتفى
 الشرط الاول كان غاية ما في الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبريات
 ضرورة الحكم في وقت معين واختلافهما بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيهما لجواز صدق
 ضرورة الايجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين بالقياس
 الى شئ واحد وبالعكس وكذلك ان انتفى الشرط الثاني اذ اختلاف الايجاب والسلب بالدوام
 والامكان لا يقتضي تنافيهما (قوله وزعم الامام) الامام والكشي خالفا للشرط المذكور اما الامام
 فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست المنعكسة السوالب لان الكبرى ان كانت
 سالبة دلت على ان الاوسط منافي للاكبر والصغرى على امكان ثبوت الاصغر فيلزم امكان سلب
 الاكبر عن الاصغر لان امكان ثبوت احد المتنافيين لشئ يوجب امكان سلب المتنافي الاخر عنه
 وان كانت موجبة دلت على لزوم الاوسط للاكبر والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
 سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللزوم عن الشئ يوجب امكان سلب اللزوم عنه واما الكشي
 فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنتج الا مع السوالب الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى
 الشكل الاول وبالحلف وهو ضم تقيض النتيجة الى الكبرى لينتج من الاول تقيض الصغرى وانما خصص
 الانتاج بالسوالب لان الدليلين لا يقومان على انتاج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
 الامام فمما مر من النقص في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين فانه يتقدح منه
 ان امكان ثبوت احد المتنافيين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت المنافاة ضرورية اما
 اذا كانت غير ضرورية كما في الدائمة والعرفيتين فلا فان الاسود ممكن الثبوت للرومي منافي له
 مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى انما تدل على اللزوم لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر
 واما جواب الكشي فمما مر من ان الصغرى الممكنة لا تنتج والصغرى الضرورية مع الكبرى
 العرفية لا تنتج ضرورة في الشكل الاول قال المصنف رادا على الكشي حيث فرق بين الكبريات
 السوالب والموجببات في الانتاج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني تنتج ضرورة لا تحت
 الصغرى الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكشي حق فلا بد من التزام التالي بيان
 الشرطية بضم تقيض النتيجة الى عكس تقيض الكبرى لينتج ما يناقض لازمة الصغرى مثلا
 اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالامكان وكل (ا ب) مادام (ا) وجب ان يصدق لاشئ من (ج ا)
 بالامكان والاصدق بعض (ج ا) بالضرورة فيجعله صغرى لعكس تقيض الكبرى وهو قولنا
 لاشئ مما ليس (ب ا) لينتج من الشكل الثاني ليس بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة ويلزمه بعض
 (ج ب) بالضرورة وقد كان الصغرى لاشئ من (ج ب) بالامكان الخاص هف فان قلت على هذا
 الدليل شئان احدهما ان الموجبة المحصلة لا تلزم السالبة المعدولة فكيف جعلها ههنا لازمة
 وثانيهما انه بيان بما لا يحفظ حدود القياس وقد احتز في حدود القياس عن امثاله اجيب عن الاول
 بان الموجبة انما لا تلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا موجود
 ان صدق تقيض النتيجة لانه ايجاب محقق له وايضا القائل بانتاج القياس الذي احدى مقدمتيه
 ضرورية في الشكل الثاني ضرورية معترف بلزوم الموجبة للسالبة فالاشكال وارده عليه بطريق

وزعم الامام ان الصغرى
 الممكنة تنتج مع الكبريات الست
 ممكنة وزعم الكشي انها
 لا تنتج الا مع سوالبها وبيانه
 بالعكس والحلف وقد عرفت
 جوابهما ونحن نقول لو كانت
 الضرورية في الثاني تنتج
 ضرورية لا تحت الصغرى
 الممكنة مع الموجبات الست
 سالبة ممكنة بضم النتيجة
 الى عكس تقيض الكبرى وهو
 قولنا لاشئ مما ليس (ب ا)
 حتى ينتج ليس بعض (ج)
 ليس (ب) بالضرورة ويلزمه
 بعض (ج ب) بالضرورة وقد
 كان كله (لاب) بالامكان هذا
 خلف فان قلت كنت منعته
 قبل لزوم هذه الموجبة لثلاث
 السالبة فكيف جعلتها لازمة
 لها ههنا وايضا هذا البيان
 لا يحفظ حدود القياس قلت
 جعلت ههنا لازمة لحصول
 شرط لزومها وهو تحقق
 الموضوع وصدق تقيض
 النتيجة يحقق هذا الشرط
 وايضا من قال بانتاج القياس
 المفروض ضرورة اعترف
 بلزومها ايها فوردا الاشكال
 عليه وايضا هم قد بينوا بمثل
 هذا في الشرطيات فلزمهم
 الاشكال والحق ان من بين
 بمثل هذا البيان لزمه ان يفسر
 الانتاج الثاني بما لا يكون لزم
 بواسطة مقدمة نتيجة اجنبية
 فقط من

والنتيجة في هذا الشكل تتبع الدائمة والصغرى في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصيغة بيانه لما عرفت في المطلقات وانما لم ينتج هذا الشكل الضرورية وان كانتا ضروريتين لجواز امكن صفة النوعين تثبت لاحدهما فقط فيصدق سلب ما له تلك الصفة عن الآخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكن تلك الصفة للنوع الآخر ولو جعلت المحمول معد ولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة احتجوا بان احدي المقدمتين اذا كانت ضرورية فالأخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري اثبتوا لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر فيبينهما مباينة ضرورية وان كانت لا ضرورية كانت ضرورة الاوسط ضرورية اثبتوا لاحدهما ضرورية السلب عن الآخر فيرجع الى القسم الاول وجوابه ان الاوسط ضروري الثبوت لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الآخر فيبين الذاتين منافاة ضرورية والمطلوب المناقاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وما ذكرتم لا يفيد هذا بخلاف الضرورية مع

الالتزام وعن الثاني بان المنطقيين كثيرا ما يبينون بمثل هذا البيان اي بعكس النقيض في الاقضية الشرطية فلزمهم الاشكال وهذا انما يريد على الكشي لو استعمل مثل هذا البيان والام يرد عليه ولا عليهم لانهم لم يفرقوا بين الموجبات والسوالب ثم قال والحق ان من بين انتاج الاقضية بمثل هذا البيان يلزمه ان يفسر اللزوم الذاتي في حد القياس بما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية فقط وقد عرفت الاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام اما ان يصدق على احدي المقدمتين او لا يصدق فان صدق بان يكون ضرورة او دائمة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت تابعة للصغرى لكن بشرط ان يحذف منها قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصيغة فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصيغة يتعدى الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل على اربع دعاوا وحدها ان النتيجة تابعة للدائمة او للصغرى على التقديرين ويانه بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقات وعليك بالاعتبار فلا نطول الكلام باعادتها وانما لم ينتج هذا الشكل ضرورة وان كانت مقدمته ضروريتين اما في الضرب الثاني فلجواز امكن صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق سلب النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الآخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكن تلك الصفة للنوع الآخر ولو جعلت المحمول معد ولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة احتجوا بان احدي المقدمتين اذا كانت ضرورية فالأخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري اثبتوا لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر فيبينهما مباينة ضرورية وان كانت لا ضرورية كانت ضرورة الاوسط ضروري اثبتوا لاحدهما ضرورية السلب عن الآخر فيرجع الى القسم الاول وجوابه ان الاوسط ضروري الثبوت لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الآخر فيبين الذاتين منافاة ضرورية والمطلوب المناقاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وما ذكرتم لا يفيد هذا بخلاف الضرورية مع

٦ المشروطة فان المناقاة فيه
يقع بين ذات الاصغر ووصف
الاكبر وانما لا يتعدى الوجود
الى النتيجة لانه يصدق كل
انسان نائم لا دائما ولا شيء
من الجار اليقظان بنائم
بالضرورة ما دام جارا يقظان
لادائما مع صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحمار يقظان
بالضرورة والصفة فيه عدم
اشتغال المقدمتين بالنسبة اليه
على شرائط الانتاج متي

في الكتاب في صورة دعوى اعم وهي ان قيد الوجود لا يتعدى الى النتيجة لامن الصغرى
ولامن الكبرى لانه يصدق كل انسان نائم لادائما ولا شيء من الجار اليقظان بنائم بالضرورة ما دام
جارا يقظان لادائما مع كذب قولنا لا شيء من الانسان بحمار يقظان لادائما ضرورة صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحمار يقظان دائما والفقه في ذلك عدم اشتغال المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود
وعلى شرائط الانتاج فان قيد الوجود اما في احدى المقدمتين او في كلتا المقدمتين واياما كان في بعض
شرائط الانتاج منفي اما اذا كان في احدى المقدمتين فلانها مخالفة للآخرى في الكيف فيكون
قيد وجودها موافقا لها في الكيف فلا انتاج في هذا الشكل عن المتفقتين في الكيف واما اذا كان
في المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل المقدمة الاخرى لما هو ولا مع وجودها
اذلا انتاج في هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة وممكنة وثالثها ان يحذف
الضرورة المختصة بالصغرى فان الضرورة انما اختصت بهما اذا كانت الصغرى مشروطة
او احدى الوقتيتين والكبرى عرفية لان التقدير ان الدوام لا يصدق على احدى المقدمتين
وان الصغرى فيها ضرورية فلا يكون الامشروطة او احدى الوقتيتين ولما كان مقتضى الشرط
ان الصغرى اذا لم يصدق عليها الدوام تكون الكبرى احدى الست وليس الكبرى ههنا احدى
الدائميتين لان المقدر خلافه ولا احدى المشروطتين لاختصاص الضرورة بالصغرى بحسب
الفرض فتعين ان يكون عرفية اما عامة او خاصة وهي مع المشروطة لا تنتج الضرورية والا
لا تنتج اختلاط المشروطة والعرفية في الشكل الاول الضرورة وقد تبين خلافة وعلى هذا القياس
ان كانت الصغرى احدى الوقتيتين وزابعها ان الكبرى اذا كانت مشروطة انتجت مع المشروطة
مشروطة لانا حكمنا في احدى المقدمتين بان الاوسط منافي لاحد الوصفين منسافة ضرورية
وفي المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما منسافة ضرورية هي النسابة
المشروطة مع الوقتية وقتية مطلقة والمنشورة منشورة مطلقة لان الاوسط منافي لوصف
الاكبر ضروري الشبوت لذات الاصغر في بعض الاوقات او لازم لوصف الاكبر منافي بالضرورة
لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف الاكبر منافيا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت
والكلام ههنا وان قرب الى التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ الغاية من التفصيل ما ان يوقف
على واحد او احدى النتائج فالتفت الى هذا الجدول وحمل حواله يطلعك على ما ينبغي ان تطلع عليه

جدول الشكل الثاني

الاختلاطات التابعة للدائمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدى المقدمتين فهي
اما ضرورية او دائمة فان كانت ضرورية فاما ان تكون صغرى او كبرى واياما كان فهي مع الثلث عشرة
صار المجموع خمسة وعشرين اسقوط واحد بال تكرار وان كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لاعتبارها
في اختلاط الضرورية وغير الممكنتين لعدم انتاجهما فلا يكون الا مع العشر وهي اما صغرى
او كبرى يكون تسعة عشر اسقوط واحد بال تكرار والاختلاطات التابعة للصغرى اربعة والعشرون والله اعلم

تنبه الدائمات مع الوقتية
الموجبة تتجاذب دائما لمعرفت
ولا تتجاذب مع السالبة لانه
يصدق كل لون كسوف سواد
بالضرورة ولا شيء من الوان
اجرام السماوية بالسواد
بالتوقيت مع صدق قولنا كل
لون كسوف لون جرم سماوي
بالضرورة بل واعتبر في الوقتية
كون ذلك الوقت من اوقات
الذات او لا يعتبر في الدائمات
اوقات الذوات على خلاف
المشهور اتجنا دائمتين بالخلف
والمثال انما يرد نقضا اذا اخذت
مقدمته على ماهو المشهور
من

(قوله تنبيه) قد علمت من قاعدة انتاج ان اختلاط الدائمات مع القضايا السبع التي لا تنعكس سواها
ينتج دائمة لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل فيه تفصيل لا بد من التنبيه عليه وهو انها ان كانت
الموجبة ينتج الدائمة بالبراهين التي سفلت وان كانت سالبة لم ينتج لانعقاد البرهان على عدم
الانتاج وعدم انعقاد البرهان على الانتاج اما البرهان على عدم فهو ان اخص هذه الاختلاطات
وهو اختلاط الصغرى الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجواز ان يكون
كل من الاوسط والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شيء من ذوات الاكبر دائما الوجود
بل ينعدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط لها في ذلك الوقت ضرورة توقف الايجاب على وجود
الموضوع فكل اصغر اوسط بالضرورة ولا شيء من الاكبر اوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض
الاصغر ليس باكبر بالامكان العام لصدق قولنا كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون الاوسط ضروريا
لذات الاكبر والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شيء من الاصغر دائما الوجود فيكون
الاوسط مسلوبا عنه في بعض الاوقات فيصدق السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية مع
ان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري مثاله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء من الوان
الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع انه لا يصدق ليس بعض اوان الكسوف بلون جرم سماوي
بالامكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي بالضرورة فان قيل الكبرى في المثال كاذبة
لصدق بعض الوان الاجرام السماوية سواد بالضرورة وهو اوان الكسوف مثلا ولكذب اللادوام
الذي هو عبارة عن كل لون جرم سماوي سواد بالفعل لصدق قولنا ليس بعض اوان الاجرام
السماوية بسواد دائما كلون الشمس على انا نقول القول بصدق النتيجة والصغرى مع
القول بصدق الكبرى لا يجتمعان لان الاكبر لما ثبت بالضرورة للاصغر فبعض الاكبر اصغر
وكل اصغر فهو اوسط بالضرورة فبعض الاكبر اوسط بالضرورة فلا تصدق السالبة الوقتية
وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه نقض النتيجة وثبت له السواد
بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو منساق لقولنا لا شيء من الوان الاجرام
السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب ان السواد انما هو ضروري لثبوت لبعض الوان السماوية
في وقت وجوده وذلك لا ينافي ضرورة سلبه عنها في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال
الاقتراح واما كذب اللادوام فغير محل بالعرض اذا مراد من عدم انتاج السالبة الوقتية عدم
انتاج جزئها على ما سبق اليه اشارة وهما غير متجعين اما الاصل فلما مر من المثال واما اللادوام
فلالاتفاق في الكيف على انه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة
وقت التريع لادائما لانعدام لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقص سالما عن المنع ضرورة
امتناع سلب الكسوف عن نفسه واما عدم البرهان على الانتاج فلعدم انتهاز البراهين
المذكورة واما انعكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى لم تقبله ولو كانت صغرى فالكبرى
تكون موجبة فعكسها لا يفيد واما عكس الصغرى فظاهر واما الخلف فلان اللازم منه سلب
الاوسط عن الاصغر في وقت معين وهو لا ينافي ضرورة اثباته له في جميع اوقات وجوده لجواز
ان يكون وقت السلب خارجا عن اوقات الوجود بخلاف ما اذا كانت موجبة اذ النتيجة الحاصلة
من الخلف حينئذ موجبة فيكون وقتها من اوقات وجود الموضوع لامتناع صدق الموجبة
عند عدم الموضوع فتكون منافية للصغرى هذا اذا اخذت المقدمتان اي الضرورية والوقتية
على ماهو المشهور وهو ان الضروري ما يكون المحمول ضروريا للموضوع مادام ذاته موجودة
والوقت ما يكون ضروريا في وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض اوقات وجود الذات
او لم يكن وذلك لعدم التنافي بين الحكم على الاصغر والحكم على الاكبر حينئذ لجواز ثبوت الشيء

الواحد لا م عين مادام ذاته موجودة وسلبه عنه في وقت من اوقات غير وجوده وما لم يتناف الحكمان
لم ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات او لا يعتبر في الدائمتين
اوقات وجود الذات بل سائر الاوقات ازاو ابداع على خلاف المشهور انتهت الدائمتان مع الوقتية دائمتين
المنسافة بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات
الذات وسلبه في بعضها والخلف تام مثلا اذا اخذ الدوام بحسب الازل والوقتية على ما هو
المشهور كقولنا كل (ج ب) بالضرورة الازلية ولا شيء من (ا ب) بالتوقيت لادائما فلا شيء من
(ج ا) دائما والاصدق بعض (ج ا) بالاطلاق فجمعه صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل
الاول بعض (ج) ليس (ب) بالتوقيت وقد كان كل (ج ب) ازلا هف وكذا اذا اخذت الوقتية
بحسب وقت وجود الذات والدوام على ما هو المشهور فانه لا يصدق لاشي من (ج ا) دائما لصدق
بعض (ج ا) بالاطلاق ونضمه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس (ب) بالتوقيت بحسب الذات
وقد كان الصغرى كل (ج ب) مادام موجود الذات هف والمثال المذكور لا يرد نقضا لانه او اعتبر
الازل في الدائمتين لم تصدق الصغرى ولو اعتبر في الوقتية وقت وجود الذات لم تصدق الكبرى
فظهر ان احدهما تغييرين وهو اما تغيير تفسير الدائمتين او تغيير تفسير الوقتية كاف في تحقق الانتاج
فلهذا اورد في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو والواصلة هذا ما ذهب اليه صاحب الكشف
ومن تابه من المتأخرين بعد المساعدة عليه وهو بعيد عن التحصيل لان المشهور في الوقتي
ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الذات او اعتبار وقت الوصف على ما عرفت في فصل
الجهات ولو كان الاعتبار فيه مطلق الوقت بطلت نسبتته مع القضايا لجواز صدق الموجبة
الضرورية او الدائمة مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة الممكنة والمطلقة اعم منها وكذا
لا تكون الوجودية اللدائمة اعم منها الى غير ذلك من النسب التي صرحوا بواحد واحد ومناطق
غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع في السلب وليت شعري اذا لم يعتبروا وقت وجود الذات
في السالبة الوقتية هل يعتبرون اوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والدائمة او لا يعتبرون
فان اعتبروا طالبناهم بالفرق والا فان اخذوا الاوقات فيها بحيث تناول اوقات الوجود واوقات
العدم فلا فرق بين الازلية وغيرها في السلب وان اخذوها بحيث يكون ااما اوقات الوجود واوقات
العدم حتى تصدق السالبة الضرورية اذا تحقق ضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع
اوقات عدمه لم يتم خلفهم في الموجبة الوقتية كما زعموا ذلك في سالبها لان اللازم من قياس الخلف
في الموجبة ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده وهو لا يتنافى سلب الاوسط عن جميع
افراد الاصغر في اوقات عدمها بل لو لم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم الخلف اصلا
لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حيثئذ واختلف اكثر الاحكام على ما لا يخفى والعجب انهم
صرخوا بان السلب رفع الايجاب والايجاب انما هو على الافراد الموجودة ثم نجدهم لا يعتبرون
الوجود في السلب وليس ذلك الاغفلة في الكلام عن اللوازم والاحكام (قوله واما الشكل الثالث)
يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان اخص
الاختلاطات الممكنة وهو ما ينعقد من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورية والمشرودة
الخاصة في اخص الضروب وهما الضريان الاولان عقيم فيكون سائر اختلاطات الامكان
في جميع الضروب عقيما بيان ذلك بالاختلاف الموجب للعقم لجواز ان يكون نوطان لكل واحد
منهما صفة يمكن حصولها للنوع الاخر فيصح حل احدي الصفتين على ماله الصفة الاخرى
بالامكان وحل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حل احد الترهين على الاخر
بالامكان فاذا فرضنا ان زيدا ركب الفرس ولم يركب الجمار وعمرا ركب الجمار دون الفرس صدق

واما الشكل الثالث فشرط
انتاجه وجهة تبيحه كما في الاول
الا فبما يتبع الصغرى وانه يتبع فيه
عكسها دون قيد الوجود وانت
تعلم ان صغرى الدائمتين
مع العمليات الخمس تنتج
مع ما تنتج حينية ضرورة
اجتماع وصف الاصغر
والاكبر في الاوسط حينا ما من

كل ماهو من كوب زيد من كوب عمرو بالامكان وكل ماهو من كوب زيد فهو فرس بالضرورة ولا يصدق بعض ماهو من كوب عمرو فرس بالامكان لصدق نقيضه وهو لاشي من من كوب عمرو بفرس بالضرورة ولو قلنا بدل الكبرى ولاشي مما هو من كوب زيد بحمار بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والحق الايجاب او كل ماهو من كوب زيد فهو فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لادائما ولاشي مما هو من كوب زيد بفرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لادائما حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما صادق هذين الاختلاطين في الاول مع الايجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذ قد ثبت فعالية الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الاربعة ستة وعشرون وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدي التسع التي هي غير المشروطتين والعرفيتين واحدي هذه الاربعة فان كان الاول كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام ان كان العكس مقبدا به اما جهات النتائج فبعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول ويتبع المطلوب بعينه وبالحلف والافتراض على ما سبق بيانها واما حذف قيد اللادوام فلانه سلبية ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لادوام الكبرى فلانه مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة واعلم ان الصغرى الضرورية والدائمة مع العمليات الخمس اعني الوقتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج مع ما ذكرنا من النتيجة وهو ما ينتج الكبرى بحسب الجهة حينية لادائمة في الثلاثة الاولى ولا ضرورية في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا صدق مثلا كل (ب ج) دائما وكل (ب ا) بالاطلاق ينتج بعض (ج ا) حين هو (ج) اذ لابد من اجتماع وصفي الاصغر والا كبر في الاوسط حينما لا تصاف الاوسط بالاصغر دائما واتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشي من (ب ا) بالفعل انتج بعض (ج) ليس (ا) حين هو (ج) لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما ومن اراد التفصيل فعليه

باستقراء هذا الجدول

٧

(قوله واما الشكل الرابع) لانتاج الشكل الرابع شروط ثلاثة بحسب جهة المقدمات الاول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعلية سواء كانت صغرى او كبرى ويانه قريب مما عرفت في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلان الضروب التي كانت كبراها موجبة هي الثلاثة الاولى والممكنة لا تنتج في الضرب الاول الذي هو اخص من الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلانه يصدق في المثال المشهور كل من كوب زيد فرس بالضرورة او كل من كوب زيد فرس هو من كوب زيد مادام من كوب زيد لادائما وكل حمار من كوب زيد بالامكان الخاص مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب ظاهر واما في الضرب الثالث فلانه اذا بدل الصغرى بقولنا لاشي من من كوب زيد بتاهق او تاهق هو من كوب زيد مادام من كوب زيد لادائما كان الحق

و اما الشكل الرابع فبشروط لانتاجه ثلاثة امور احدها فعالية الموجبة بما يقرب مما عرفت في الاول الثاني انعكاس السالبة فان السالبة الوقتية لا تتيج مع الضرورية لصدق حمل المنخسف بالחסوف القمرى على القمر بالتوقيت سابقا وحل القمر على فصله بالضرورة ايجابا مع امتناع سلب فصل القمر عن المنخسف بالחסوف القمرى واولحنا فصل القمر على المنخسف بالחסوف القمرى بالضرورة ايجابا وكانت السالبة كبرى مع امتناع سلب القمر عن فصله ولا مع المشروط الخاصة لصدق حمل المنخسف بالחסوف القمرى على الا مضى بالاضاءة القمرية سلبا مع امتناع سلب القمر عن المنخسف بالחסوف القمرى ويعرف من هذا عدم انتاجها مع الموجبة الوقتية صغرى كانت او كبرى واما اذا كانت الوقتية السالبة صغرى لم تنتج مع العامين لانه يصدق لاشي من القمر بمنخسف بالחסوف القمرى بالتوقيت وكل ماله فصل القمر بالضرورة الوصفية مع امتناع سلب فصل القمر عن المنخسف

[illegible]

٨ بالخسوف القمري فلزم عقمها
مع الجميع نعم يلزمه من مجرد
صدق الخاصتين سالبه كلية
مطلقة عامة لاستلزام تقيضها
معها صدق قياس من الصغرى
الدائمة والكبرى الخاصتين
في الاول الثالث ان تكون
الصغرى السالبة رابعة او كبراهما
بما يعكس سالبه بيانه يعرف
بما بين فتن

الايجاب وصدقهما مع السلب كثير واما اذا كانت صغرى فلان اخص الضروب التي صغرها
موجبة هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنة حقيقة فيهما اما في الضرب الاول فلصدق
قولنا كل ناهق من كوب زيد بالامكان وكل حار ناهق بالضرورة او كل من كوب زيد من كوب عمرو
بالامكان وكل فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام فرسا من كوب زيد لادائما مع ان الحق
السلب بالضرورة وصدقهما مع حقيقة الايجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فلانه اذا قلنا بدل
الكبرى ولا شيء من الفرس بناهق بالضرورة كان الصادق الايجاب الضروري وصدقهما مع
السلب غير خاف واما المشروطة الخاصة فهي تستلزم وحدها مطلقة عامة كما يجيء بعيد هذا
الشرط الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه ويلزم من الشرطين ان لا يستعمل الممكنة في هذا
الشكل اصلا موجبة كانت او سالبة وذلك لان الضروب التي استعملت فيهما السالبة هي الثلاثة
الاخيرة واخص السوالب الغير المنعكسة الوقتية وهي لا تتج مع الضرورية التي هي اخص
البسائط والمشروطة الخاصة والوقتية اللتين هما اخص المركبات في الضرب الثالث والضرب
الرابع ان الذي هو اخص من الخامس اما عقم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب
الثالث فلانه يصدق قولنا لا شيء من القمر يمتدح بالخسوف القمري بالتوقيت لادائما وكل
فصل القمر قر بالضرورة مع ان الحق الايجاب الضروري لامتناع سلب فصل القمر عن القمر من الخسوف
بالخسوف القمري واما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فلصدق قولنا كل يمتدح
فهو فصل القمر بالضرورة ولا شيء من القمر يمتدح بالتوقيت لادائما والصادق الايجاب لامتناع
سلب القمر عن فصله واما اختلاطها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع فلصدق قولنا
كل لامضي بالاضاءة القمرية يمتدح بالخسوف القمري بالضرورة مادام لامضيا لادائما ولا شيء
من القمر بلامضي بالتوقيت والحق الايجاب لامتناع سلب القمر عن القمر من الخسوف القمري
واما اختلاطها مع الوقتية في الضربين فتعرف من الامثلة المذكورة واما في الضرب الرابع فبعين
هذا المثال واما في الضرب الثالث فلصدق قولنا لا شيء من القمر المضي يمتدح بالتوقيت لادائما
وكل فصل القمر قر مضي بالتوقيت لادائما مع امتناع سلب فصل القمر عن القمر من الخسوف واما اختلاطها
مع المشروطة الخاصة في الضرب الثالث فلانه لا تتج مع العامتين ولبس لقيد اللادوام مدخل
في الانتاج اذ لا قياس عن سالتين وانما قلنا انها لا تتج مع العامتين لانه يصدق لا شيء من القمر
يتمدح بالخسوف القمري بالتوقيت وكل فصل القمر قر بالضرورة مادام فصل القمر مع امتناع
سلب فصل القمر عن القمر من الخسوف والعرفية العامة في البيان مستدركة اذ يكفي ان يقال السالبة
الوقتية الصغرى لا تتج مع المشروطة العامة ولا دخل لقيد اللادوام في الانتاج فهي لا تتج مع
المشروطة الخاصة فار قيل السالبة الوقتية الصغرى مع احدي الخاصتين تتج سالبة مطلقة
والانعقد منهما ومن تقيضها قياس في الاول من صغرى دائمة وكبرى احدي الخاصتين اجاب
بان المستلزم للسالبة المطلقة مجرد احدي الخاصتين لاجميع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى
هذا الشكل بعينه كبراه وكان المصنف انما اخرج بيان عقم اختلاط السالبة الوقتية الصغرى
مع المشروطة الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب تقديمه على بيان عقم اختلاطها مع الوقتية
بل على بيان عقمها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع ليحقق به السؤال والجواب ولو قدمهما
ايضا لتباعدت مقدمات البعض بعضهما عن بعض بمسافة طويلة ومنهم من زعم ان الصغرى
السالبة الوقتية مع المشروطة الخاصة تتج موجبة جزئية مطلقة عامة لانتظام الكبرى مع الموجبة
المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية قياسا في الشكل الاول متجا بموجبة مطلقة عامة
كلية منعكسة الى الموجبة الجزئية المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشيخ استتج من الموجبات

سالبة ومن السوالب موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى
و بعض الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ما وضع في القياس بحيث يكون لكل
مقدمة دخل في اللزوم واعترض بان ذلك قاذح في القياسات التي صغر بانها لادائمة اذ النتيجة
حاصلة من مجرد الاثبات جزئيا فيها والحق ان القضايا المركبة اذا اختلط بعضها ببعض
او بالبنائط يحصل اقبيسة متعددة والنتيجة ان توقعت على مجموع الاقبيسة فهي نتيجتها والامم تكن
نتيجة لها بل بعضها وقد سمعت الاشارة اليه الشرط الثالث ان تكون الصغرى سالبة ضرورية
او دائمة او كبراهما من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو انتفى الامر ان كان الصغرى احدى
الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان لوجب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى
احدى السبع الغير المنعكسة السوالب و اخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغرى
المشروطة الخاصة مع الرقبة عقيم لانه يصدق قولنا لاشئ من المنخسف بالخسوف القمرى
بعضى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام منخسفا لادائما وكل قمر منخسف بالخسوف القمرى
بالتوقيت لادائما مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاءة القمرية واعلم ان البيان في الشرط
الثاني والثالث ليس يتم اذ لابد فيه من بيان امتناع الايجاب حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم
لكن امتناع الايجاب انما يبين لو كان الاكبر مسلوبا عن الاصغر بالضرورة مثلا يصدق الموجبة
الممكنة العامة وسلب الاكبر عن الاصغر محال وما قيل من ان الاول البناء على عدم الدلالة
على الانتاج ضعيف لان الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالوجه الممكنة نتيجة
لازمة لتلك الاختلاطات (قوله والنتيجة) الاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في كل
واحد من الضرب بين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجهات الفعلية
الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي الحاصلة من الصغريين
الدائمتين مع الفعاليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع القضايا
الست المنعكسة السوالب وفي كل واحد من الضربين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل
من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة السوالب وانعقاد القياس الصادق
المقدمات يمكن في كل واحد من الاختلاطات المنتجة في سائر الضروب الا في اختلاط الصغريين
الحاصتين مع الدائمتين في الضروب الثلاثة الاول والا انعقاد القياس في الشكل الاول من الصغرى
احدى الدائمتين والكبرى احدى الخاصتين بتبديل المقدمتين واما في الضرب بين الاخيرين فصدق
هذا الاختلاط ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا لادائما ولاشئ من الحجر بكاتب
دائما لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت
هذا فنقول ضروب هذا الشكل اما ان تكون نتيجة للموجبة وهي الضربان الاولان او للسالبة
وهي الثلاثة الاخيرة فان كانت نتيجة للموجبة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات
الاربع اولاتكون فان لم تكن احداها تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين
يرتدان الى الشكل الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى
ان لم تكن احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فتنتج هذا الشكل في هذا العكس
عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبراه فتكون نتيجة هذا الشكل تابعة
لعكس كبرى الشكل الاول وعكس كبرى الشكل الاول عكس صغرى هذا الشكل فتكون
جهة نتيجة هذا الشكل جهة عكس صغراه وهو المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات
الاربع تكون النتيجة تابعة لعكس الكبرى بدون قيد الوجود فنهسا وضم لادوام الصغرى
ان كانت الكبرى وصفية اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلانه اذا بدل المقدمتان الصغرى

والنتيجة الموجبة في هذا
الشكل تتبع عكس الصغرى
ان لم يكن فيها الضرورة
والدوام الوصفيتان والاتبعت
عكس الكبرى بدون الوجود
والسالبة كالدائمة وعكس
الصغرى بدون الوجود من
الموجبة وبدون الضرورة
ان لم يكن في الكبرى ضرورة
والبيان بما عرفت في المطلقات
وبيان عدم لزومه الزائد بالنقض
من

تنبه اعلم ان في الضرورة
الوصفية تعتبر لزوم الضرورة
لوصف من حيث هو هو
وحينئذ تستمر جميع احكامه
المذكورة في العكس
والاختلاطات على ما سبق
الا في اختلاط الممكنة مع
المشروطة في الاول فانه يظهر
حينئذ انتاجه ممكنة عامة لان
امكان ملزوم الشيء لزوما
ضروريا يوجب امكانه ولو
اعتبرنا فيها لزوم الضرورة
للذات بشرط الاتصاف
بالوصف لم ينتج هذا
الاختلاط لما عرفت ولكن
لانعكس المشروطة السالبة
النكية مشروطة لجواز امكان
وصفين لنوعين يتافيان
في احدهما فقط كالحرارة
والجود الممكن للسكر والدهن
المتافيين في الدهن فقط ويثبت
احدهما لاخذهما والاخر
الآخر كما اذا ثبت الجود للسكر
والحرارة للدهن مثلا فيصدق
لاشي من الحار بجامد بالضرورة
مادام حارا مع كذب عكسه
مشروطة لا يمكن اجتماعهما
فيما هو جامد وهو السكر
ولا ينتج الضرورية مع المشروط
في الثاني والرابع ضرورية لانه
يصدق لاشي من الفرس
بحمار هو كوب زيد
بالضرورة في فرضنا المذكور
وكل من كوب زيد حمار هو
من كوب زيد بالضرورة مادام
من كوب زيد لادائما مع كذب
قولنا ولاشي من الفرس من كوب
زيد بالضرورة بل ينتج دائمة من

بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدي الوصفيات الاربع ونتيجة هذا
الشكل عكس نتيجته ونتيجته تابعة لصغراه فيكون نتيجة هذا الشكل تابعة لعكس صغرى
الشكل الاول اعني عكس كبرى هذا الشكل واما حذف وجود الكبرى فلانها صغرى الشكل
الاول ووجودها لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لادوام الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول
ولادوامها يتعدى مع بقائه في العكس وان كانت الضروب منتجة للسلب فان الدوام ان صدق
على احدي مقدمتي الضرب الثالث او على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دائمة والا يكون
عكس الصغرى ثم الصغرى لا يخلو اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
في عكسها قيد الوجود حذفناها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفناها ان لم يكن
في الكبرى ضرورة اي ضرورة وصفية وانما لم يصرح بها لان الضرورة في الكبرى لا يتصور
الا لوصفية اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدي المقدمتين فان كانت في الكبرى
ضرورة لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصفية فههنا خمس دعاوى الاول ان الدوام ان صدق على
احدي مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون النتيجة دائمة لان هذه الضروب يبين انتاجها
بارد الى الشكل الثاني وقد سبق ان الدوام ان صدق على احدي مقدمتي الشكل الثاني كانت
نتيجته دائمة الثاني ان لم يصدق الدوام على احدي المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة عكس
الصغرى لانها تراد الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصغراه وعكس صغرى هذا الشكل
فتكون النتيجة تابعة لعكس صغرى هذا الشكل الثالث ان يحذف قيد الوجود من الصغرى
الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة مطلقة او ممكنة عامة ولا انتاج فيها
في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبة مطلقة فهي تنتج مع المقدمة الاخرى لادوام
النتيجة اولان لادوام الصغرى الموجبة سالبة ولما كان الكلام في الضروب المنتجة للسلب تكون
المقدمة الاخرى سالبة ولا انتاج من سالتين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي تنتج
مع الموجبة الاخرى لادوام النتيجة في البعض الرابع ان يحذف الضرورة من عكس الصغرى
اذ لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية وذلك لان الضرورة لا تكون في الصغرى الا اذا كانت
الصغرى سالبة مشروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت الضرورة منها الى النتيجة
في هذا الشكل لكانت متعدية في الشكل الثاني وقد ثبت خلافه فالحكم فيها بان ووصف الاصغر
مباين لوصف الاوسط ووصف الاوسط ليس بضروري للاكبر ممكن السلب عنه واذا كان
احدا المتباينين ممكن السلب عن شيء يكون المباين الاخر ممكن الايجاب له فيمكن ان يثبت وصف
الاكبر للاصغر فلا تكون النتيجة سالبة مشتملة على ضرورة الخامس انه اذا كان في عكس الصغرى
وفي الكبرى ضرورة وصفية تتعدى الى النتيجة لان المقدمتين حينئذ تكونان مشروطتين لاجل
الوصف فتنتجان سالبة مشروطة لانا حكمنا في الصغرى بان ووصف الاصغر مباين لوصف الاوسط
مباينة ضرورية وفي الكبرى بان ووصف الاوسط لازم لوصف الاكبر ومباين اللازم مباينة ضرورية
مباين للزوم كذلك فيكون بين وصفي الاصغر والاكبر مباينة ضرورية وهو المطلوب وقد احال
المصنف بيان نتائج الاختلاطات على ما عرفت في المطلقات من التبديل والعكس والخلف
والافتراض وبيان عدم لزوم الزائد على النقص وكان بك قد اغناك عن ايراد صورة تأملك فيه
واما تفاصيل النتائج ففي * هذا الجداول * (قوله تنبيه) لو اعتبر في الضرورة لوصفية ان تكون الضرورة
لاجل الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس والاختلاطات فالاول ان المشروطة
العامة تنعكس كنفسها الثاني ان المشروطة الخاصة تنعكس كما تمها مقيدة بالادوام في البعض
الثالث ان الممكنة في الثالث والرابع لا تنتج مع المشروطة الرابع ان الضرورية مع المشروطة

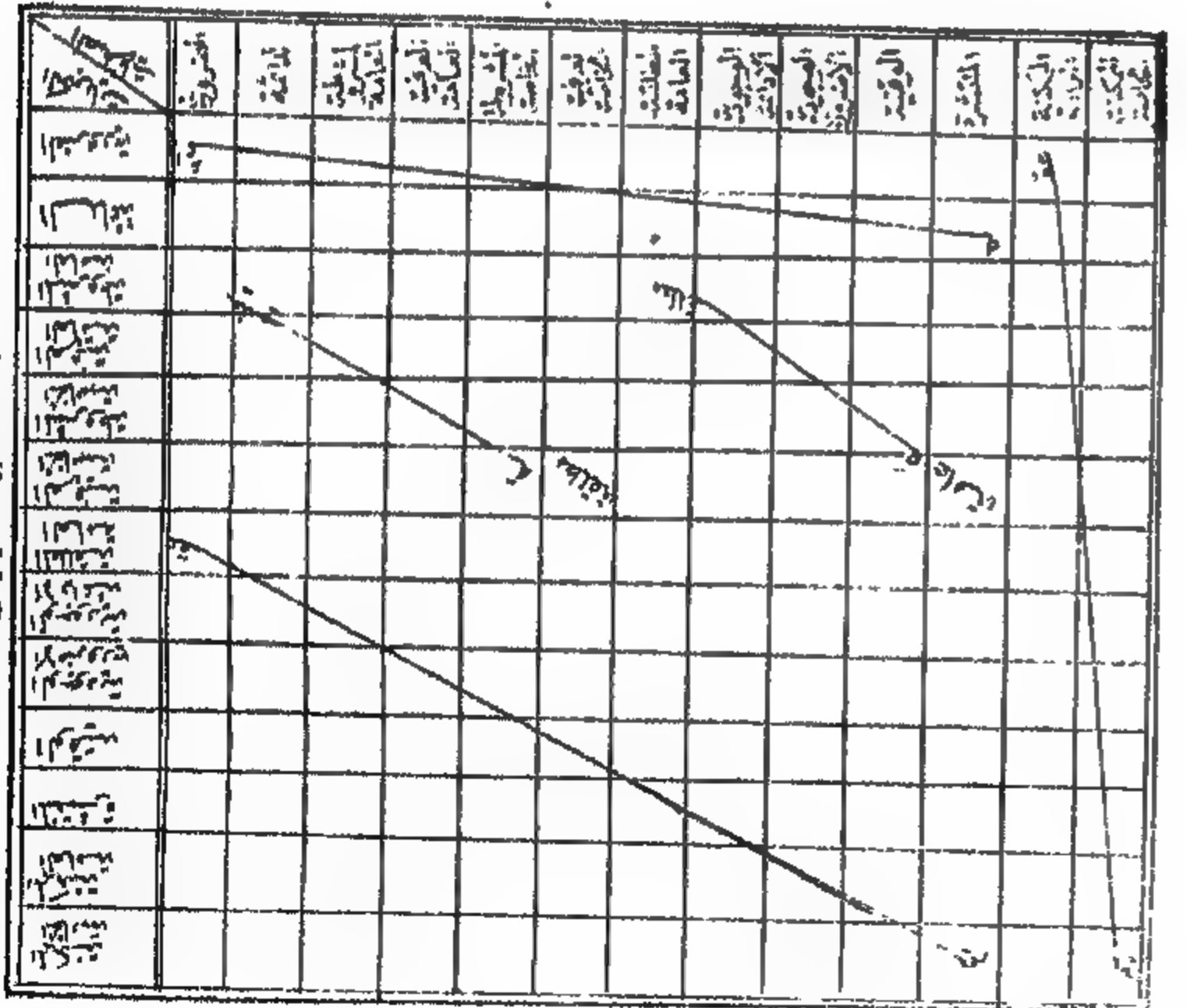
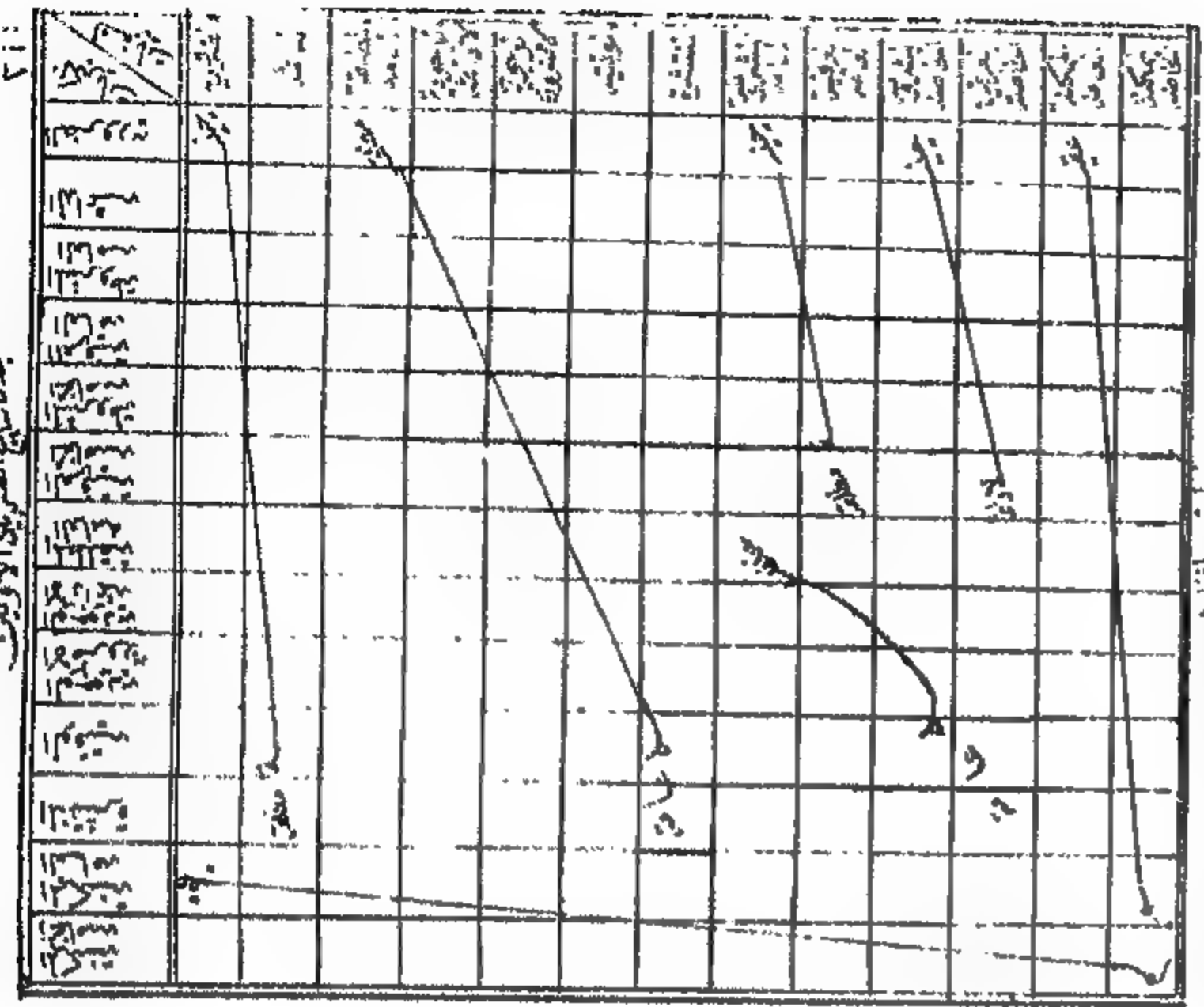
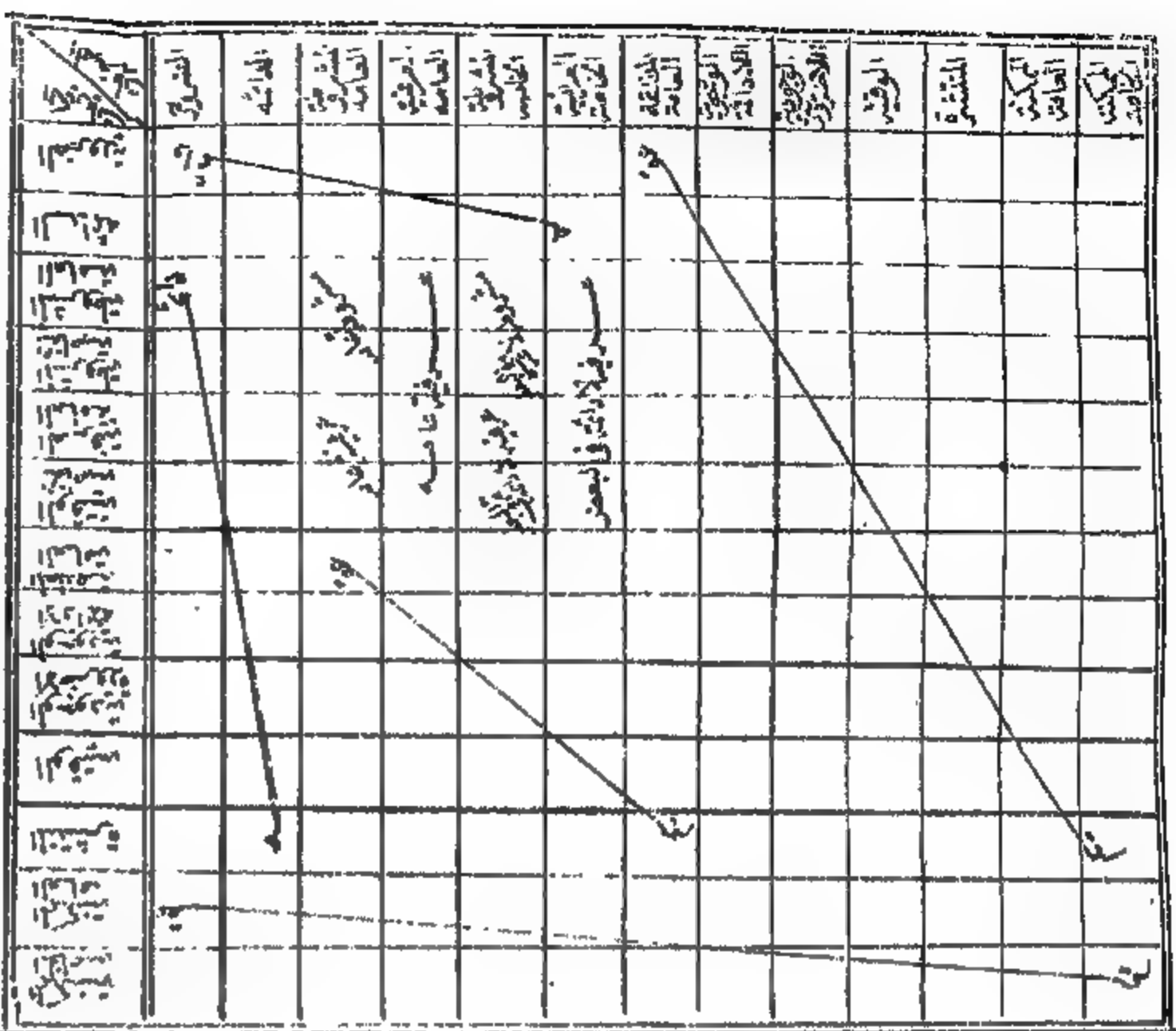
يتبع ضرورة في الشكل الثاني الخامس ان المشروطتين في الشكل الثاني والرابع يتبع مشروطة
الا في اختلاط الممكنة مع المشروطة في الشكل الاول فانه حينئذ يظهر انتاجه ممكنة عامة
لان وصف الاكبر لازم لوصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان الملزوم للشيء يوجب
امكان اللازم له وفيه نظر لجريانه في اختلاط الممكنة مع الضرورية فان وصف الاوسط
في الضرورية ملزوم للاكبر لان وصف الاوسط مستلزم لذات الاوسط لاستحالة تحقق الوصف
بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن
الثبوت للاصغر وامكان الملزوم موجب لامكان اللازم فيلزم امكان الاكبر للاصغر لا يقال غاية
ما في هذا ان وصف الاوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له لانه لا نقول
لامعنى للممكنة الصغرى الا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسط بالفعل وايضا السؤال مشترك
الورود والغلط انما هو في المقدمة القائلة بايجاب امكان الملزوم امكان اللازم فان مر كوبة زيد
في المثال المشهور ملزومة للفرسية وممكنة للجمار مع امتناع ثبوت الفرسية للجمار هذا اذا اعتبرت
الضرورة لاجل الوصف اما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم يتبع اختلاط الممكنة مع
الضرورة الوصفية لما عرفت من النقص ولان القضية الكبرى حينئذ ان الاوسط مع ذاته ملزوم
لاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية وصف
الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان وصف الاوسط امكان الاكبر ولم تنعكس
المشروطة السالبة الكلية كنفسها اما بالوجه الاول فلانه يصدق لاشي من مر كوب زيد بجمار
بالضرورة مادام مر كوب زيد مع كذب قولنا لاشي من الجمار بمر كوب زيد بالضرورة مادام حارا
لامكان المركوبة للجمار واما بالوجه الثاني فلجواز امكان وصفين لنوعين متنافيين في احدهما
فقط ويثبت احد الوصفين لاحد النوعين والاخر للآخر كالحرارة والجوهر الممكنتين
للسكر والدهن المتنافيين في الدهن فقط فاننا اذا فرضنا ثبوت الجوهر للسكر دون الحرارة
والحرارة للدهن صدق لاشي من الجمار بجماد بالضرورة بشرط كونه حارا ولم يصدق في
لاشي من الجماد بحار بالضرورة بشرط كونه جامدا لامكان اجتماع الجوهر والحرارة في السكر
وكذلك قد اطلعت في فصل العكس على تفاصيل هذا البحث والتكرار انما هو لمحاذاة ما في الكتاب
وصكنا لم يتبع الضرورية مع المشروطة في الشكل الثاني والرابع اما في الثاني فلانه
يصدق في فرضنا ان زيد اركب الجمار فقط مع امكان ركوبه للفرس لاشي من الفرس بجمار هو مر كوب
زيد بالضرورة وكل مر كوب زيد حار هو مر كوب زيد بالضرورة مادام مر كوب زيد لادائما
ولا يصدق لاشي من الفرس بمر كوب زيد بالضرورة بل يتبع سالبة دائمة واما في الرابع فلصدق
قولنا لاشي من الجمار بفرس بالضرورة وكل مر كوب زيد حار بالضرورة مادام مر كوب زيد مع كذب
لاشي من الفرس بمر كوب زيد بالضرورة وهذا الكلام مشعر بانه لو اعتبر الضرورية لاجل الوصف
اتبع الضرورية مع المشروطة في الشكل الرابع ضرورة وفيه ما فيه

جدول نتائج الضررين الاولين من الشكل الرابع

جدول نتائج الضرب الثالث من الشكل الرابع

جدول نتائج الضربين الاخيرين من الشكل الرابع

الباب الثالث في الاقضية
الشرطية الاقترانية وفيه
فصول الفصل الاول فيما
يتركب من المتصلتين وهو ثلاثة
اقسام القسم الاول ان يكون
الاوسط جزءا تاما من كل واحدة
منهما ويتعقد فيه الاشكال
الاربعة لان الاوسط ان كان
تاليا في الصغرى مقسما في
الكبرى فهو الشكل الاول
وان كان بالعكس فهو الرابع
وان كان تاليا فيهما فهو
الثاني وان كان مقدما فيهما
فهو الثالث وشرائط الانتاج
وعدد الضروب وجهة النتيجة
وبيان انتاج ما لا يتبين بنفسه
في كل شكل كما في الجمليات هذا
ان كان القياس من لزوميتين
او اتفاقيتين بتقدير قياسيه واما
في المختلطة من اللزومية
والاتفاقية فننصل فنقول
يشترط في المنتج للسبب كون
الاوسط تاليا في الموجهة اللزومية
وفي المنتج للايجاب كونه مقدما



صورة الاشكال

١

٣

٤

(قوله الباب الثالث في الاقيسة الشرطية الاقتزائية) كما ان الحملات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات فتكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد تكون نظرية كقولنا متى وجد المكن وجد واجب الوجود فست الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرطية الاقتزائية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي ما لا يكون مركبا من حليتين سواء كان مركبا من شرطيتين او من شرطية وحلية اما تسمية المركب من الشرطيتين فظاهر واما تسمية المركب من الشرطية والحلية فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم ولما كان الاحق بهذا الاسم من بين اقسامه ما يتركب من متصلتين لما تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون المتفصلة وقع البداية في البحث به وهو على ثلاثة اقسام لان المشترك بينهما اما ان يكون جزءا تاما منهما اي احدهما ففهما اما مقدما او تاليا واما جزءا غير تام منهما اي جزءا من المقدم والتالي واما جزءا تاما من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط جزءا تاما من كل واحدة من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وعلى قياس الحملات شرائط انتاجها حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروبها الا لضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع فانها غير آتية ههنا وجهة النتيجة من اللزوم والاتفاق فانه ان كانت المقدمتان لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتفاقية كما ان الحملتين لو كانتا ضروريتين كانت النتيجة ضرورية وان كانتا دائمتين كانت دائمة وضروب الشكل الاول كاملة بينة بذاتها وضروب الاشكال الباقية تبين بالطرق المذكورة في الحملات من العكس والتبديل والخلف هذا اذا كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسته فان بعضهم نازع في قياسته وزعم انه لا فائدة فيه كما سيحى فان قلت ههنا سو الان احدهما ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينهما فلا يميز الاشكال فيها بعضها عن بعض فلم ينعقد فيها الاشكال والثاني ان بعضهم ذهب على ما سيحى الى ان القياس المركب من الاتفاقيات ليس بمنعقد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياسية لان المعبر في القياس على ما عرفت من تعريفه استلزامه قولنا لا افادته ذلك فيجب عن الاول باننا نكتفي في انعقاد الاشكال بالامتنياز الوضعي وعن الثاني بان العلة الغائية للقياس على ما عرفت في حد القياس الايصال الى المجهول التصديقي واذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب القياس كما ستعرفه فلم يبق للقياس غاية فلم يكن قياسا واما القياس المختلط من اللزومية والاتفاقية ففيه تفصيل وهو ان المطلوب فيه اما السالبة كما في الضرب الثاني والرابع من الاول وضروب الثاني كلها والثاني والاخيرين من الثالث والثلاثة الاخيرة من الرابع واما الموجبة كما في باقي الضروب من الاشكال الثلاثة فان كان المطلوب السلب اي عدم موافقة الاكبر للاصغر فيشترط لاتساعه اياه افران احدهما ان يكون الموجبة لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفاقية ولزومية سالبة لم ينتج المطلوب لان الاتفاقية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين واللزومية بعدم الملازمة بين الطرفين الاخر

٩ فيها اما مع كونه تاليا للاصغر في الاتفاقية او مقدما للاكبر فيها واما مع كون الاتفاقية خاصة اما الاول فلانه لا يلزم من عدم موافقة الملزوم مع شيء عدم موافقة اللازم معه لكن يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه واما الثاني فلانه لا يلزم من موافقة اللازم موافقة الملزوم ويلزم من موافقة الملزوم موافقة اللازم وكون الاتفاقية خاصة يوجب تحقق موافقة الملزوم وكونها عامة يوجبها اذا كان الاوسط تاليا للاصغر كما في الشكل الاول واما اذا كان مقدما كما في الشكل الثالث فانه وان لم يوجب له لكنه يوجب صدق الاكبر وعدم منافاته للاصغر والامكان منافيا للزومه وهو الاوسط هذا خلف والنتيجة تتبع الاتفاقية في الكيف والعموم والخصوص الا اذا كانت عامة وهي كبرى في الثاني او صغرى في الرابع فان النتيجة خاصة وانت تعلم وجوب كلية اللزومية وينبغي ان يعلم انه لا يكتفي في الاتفاقية العامة بصدق التالى بل هو مع عدم منافاته للمقدم وان القياس المركب من الاتفاقيتين لا ينعقد لان العلم به يتوقف على العلم بالاكبر الذي اذا علم علم مع كل امر واقع فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه ولما لم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في الملزومات من

والاوسط فجاز ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون الطرف الاخر موافقا لاحد الطرفين لان موافق الموافق موافق فلا يحصل سلب الموافقة والثاني ان يكون الاوسط تابعا في الزومية لانه لو كان مقدما فيها لم ينتج ذلك المطلوب فان الاتفاقية حينئذ بينت عدم موافقة المزموم وهو الاوسط مع شيء وعدم موافقة المزموم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة اللازم مع جواز كون اللازم اعم او جواز استحالة المزموم وتحقق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان تابعا فانه يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة المزموم معه والى الشرطين اشار بقوله كون الاوسط تابعا في الموجبة الزومية لكنه لم يتعرض لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني بقوله اما الاول فانه لا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب اى موافقة الاكبر للاصغر فشرط انتاجه ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقدما في الزومية فانه لو كان تابعا فيها لم يحصل المطلوب لان الاوسط وهو اللازم موافق لاحد الطرفين ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة المزموم معه فلا يلزم منه موافقة الاكبر للاصغر واما اذا كان مقدما فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة المزموم مع شيء موافقة اللازم معه وثانيهما احدا الاخرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون الاوسط في الاتفاقية تابعا للاصغر او مقدما للاكبر وذلك لان المطلوب انما يحصل اذا تحقق موافقة المزموم مع شيء وكون الاتفاقية خاصة مما تحقق موافقة المزموم لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو مزموم فيلزم تحقق اللازم فيكون موافقا للطرف الاخر اتفاقية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة فلا يخلو واما ان يكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى وجب ان يكون الاوسط تابعا فيها حتى يكون القياس على هيئة الشكل الاول لانه محقق لموافقة المزموم فان الاوسط ح يكون متحققا في نفس الامر وهو مزموم فيتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للاصغر اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الاوسط وكذب لازمه ايضا وهو الاكبر وصدق الاصغر والفضية المنعقدة من الاكبر الغير الواقع ومن الاصغر الصادق لبست اتفاقية ولالزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب ان يكون الاوسط مقدما فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه وان لم يتحقق موافقة المزموم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لسكنه بوجوب صدق التالى فيهما وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافيا للاصغر وهو لازم ومنافيا لللازم مناف للمزموم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيجي ههنا ولو كان تابعا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ يكون صادقا في نفس الامر فيكون الاصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية مخالفا فلا يصدق منهما اتفاقية ولا لزومية والنتيجة في هذه الاقبسة تتبع الاتفاقية في الكيف اما في المنتج للسلب فلا شرائط ايجاب الزومية فسلب النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنتج للايجاب فلا يوجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في العموم والخصوص فان الاتفاقية لو كانت خاصة كانت النتيجة خاصة والافعال كما اشيرنا اليه الا في صورتين احديهما ان تكون الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل الثاني فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان القياس يكون منتج السلب اذ الشكل الثاني لا ينتج الاياه فيكون الزومية موجبة والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقها بكذب التالى منتج وهو لازم للاصغر وصدق المقدم وهو الاكبر فيكذب الاصغر والاكبر صادق فلا يصدق منهما سالبة اتفاقية عامة بل سالبة اتفاقية خاصة والثانية ان يكون الاتفاقية عامة وهي صغرى في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون مستتب السلب لانه لو كان متتبعا للايجاب لم يتحقق شرط الانتاج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون الاوسط تابعا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة فيلزم ان يكون صدق السالبة الاتفاقية الصغرى كاذبا والتالى المقدم هو الاوسط صادق فيلزم صدق الاكبر لان صدق اللازم لا يوجب كذب المزموم اذ اصدق الاكبر وكذب الاصغر صدقت منهما اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة اتفاقية عامة بل خاصة لان كذب الاكبر في طرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية الزومية المستعملة في هذه الاقبسة لان يحصل هذه الاقبسة راجع الى الاستدلال بصدق المزموم مع الشيء على صدق

اللازم معه او بكذب اللازم مع الشيء على كذب الملازم معه الذي هو القياس الاستثنائي وستقف على ان الشرطية المستعملة فيه يجب ان تكون كلية وينبغي ان تعلم انه لا يمكن في الاتفاقية العامة صدق التالي بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا للمقدم لانه لو وافق الصادق في نفس الامر كل شيء سواء كان منافيا له او غير مناف لم تصدق الملازمة عن كاذبين لان نقيض تاليها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالي واللازم ملازمة النقيضين لشيء واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة نقيض التالي للمقدم ان لا يلزمه لو كان نقيض التالي وانما يلزم التالي من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم والموافقة بين الشئيين لا تستلزم امكان اجتماعهما لجواز المنافاة بينهما على ما صرح الشيخ به وينبغي ان تعلم ان القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومق علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع في العالم فانه لا يعتبر في الاوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ففهوم الكبرى ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير مع سائر الامور الواقعة ومن الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط فلم تغد ادخال الاوسط بينهما شتبا فلا يكون القياس مفيدا وانما اعتبر في الاتفاقية الاوضاع بحسب نفس الامر لا المعتمدة في اللزومية لانه لو لا ذلك لم يحصل الجزم بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع نقيض التالي او نقيض شيء من لوازمه والا لكان بينهما ملازمة والتالي لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون متحققا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس المركب من الاتفاقيتين القياس من الاتفاقيات الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم وجود الاكبر علم وجوده مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بالكبرى التي معناها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصغر معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الاتفاقيات العامة فليس يعتبر في اوضاع الاتفاقية العامة الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلمناه لكن لان اعتبار تحقق الاوضاع بحسب نفس الامر في الاتفاقية الخاصة وهب ان صدق المقدم مع نقيض التالي او نقيض شيء من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه ان التالي لا يلزم المقدم على هذه الاوضاع وكذب اللزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظر ايضا بان قوله ذلك يناق ما يقوله ولما لم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في اللزوميات فانه يدل على ان فيها نفعها وفائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان قياس المركب من الاتفاقيات اما ان يتركب من الاتفاقيات الخاصة او من الاتفاقيات العامة فان تركب من الاتفاقيات الخاصة فاما ان يكون منتجا للايجاب او منتجا للسلب فان كان منتجا للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر في الواقع فيكونان معلومي الاجتماع بدون الالتفات الى الوسط وكأنه هو المراد بقوله القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد وان كان منتجا للسلب فهو مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يوجب احدي المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة فلا موافقة بين الطرفين لا يقال اذا علم كذب احد الطرفين علم انه لا يوافق شتبا اصلا سواء كان الطرف الاخر او غيره لانا نقول كذب احد الطرفين انما هو مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخاله مفيدا ولما كان كلام المصنف في الاتفاقيات الخاصة و بان ان منتج الايجاب فيها ليس بمفيد اصلا وان المنتج للسلب فيه فائدة ما صبح قوله ان القياس المركب من الاتفاقيات لا يجدي كثير نفع ولا منافاة بين قوله نعم صدق الاوسط لا يقتضي كذب طرف السالبة لجواز صدقهما مع صدق الطرفين حيث يكون بينهما علاقة تقتضي اللزوم وان سلم ان العلم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بمسا حده لاحد الطرفين لا يفيد فان لم نعلم ذلك اعلمنا كذب احد الطرفين وعدم مراقبته مع الطرف الاخر اما المركب من الاتفاقيات

العامه فهو في الشكل الاول غير مفيد لان الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجود الاكبر مقديما على القياس فيكون معلوم الوجود مع كل موجود ومفروض سواء التفتنا الى الوسط او لم نلتفت وان كانت سالبة كان الاكبر كاذبا فلا يوافق شيئا اصلا فان قلت هب ان الصادق في نفس الامر صادق مع كل موجود او مفروض وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطلوب اذا رفعنا النظر عن الاوسط يتوقف على هاتين المقدمتين فربما لا يلاحظهما العقل فيحتاج في ذلك المطلوب الى ادخال الوسط حتى اذا علم ان الاكبر موافق او غير موافق للاوسط وهو موافق للاصغر على الضرورة انه موافق له او غير موافق وتعين طريق لا يوجب اثلام طريق آخر فنقول معنى الكبرى موافقة الاكبر على جميع الاوضاع التي من جعلتها الاصغر فجرد العلم بها مكاف في حصول المطلوب على ان الموافق للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لجواز ان يكون لازما فان الحيوانية للانسان موافقة لصها لية الفرس الموافقة لناطقية الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وناطقية واما الشكل الثاني فلم ينعقد فيه القياس المركب من الاتفاقيات العامة والالزام صدق الاوسط وكذبه معا واما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر معا في الواقع ان كانت الكبرى موجبة وعلى العلم يكذب الاكبر ان كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة واما الرابع فهو عقيم اما في ضربي الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلم يوافق الاصغر واما في الضروب الباقية فلا مكان صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قبوله وشكك الشيخ) اوردا الشيخ في الشفاء شكاه على الشكل الاول من الزوميتين وهوانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا او كلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت تفاقية فالقياس لا ينتج لما مر من ان شرط منتج الايجاب ان يكون الحد الاوسط مقديما في الزومية وان اخذت لزومية فهي ممنوعة الصديق وانما يصدق لزوم زوجية الاثنان عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية واپس كذلك فان من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية كونه فردا والزوجية لبست بلازمة على هذا الوضع وفيه ضعف لاننا نختار ان الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان الاثنان موجودا لزومية ضرورة ان عدديته الاثنان متوقف على وجوده وكلما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية ايضا لان تحقق الاثنية يقتضي الزوجية فلواتج الزوميتان اتج القياس تلك الكبرى لزومية وايضا المقدم ليس هو العددية مطلقا بل عددية الاثنان والفردية ليست مما يمكن اجتماعه مع عددية الاثنان لانه مناف للاثنان فزوجية الاثنان لازمة لعدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما اجاب به في الشفاء ان الصغرى كاذبة بحسب الامر نفسه هل مقتضى القاعدة السالفة في الشرطيات واما بحسب الالزام فيصدق النتيجة ايضا فان من يرى ان الاثنان فرد فلا بد ان يلتزم انه زوج ايضا ونحن نقول ان جوازنا المنافاة بين طرفي الملازمة فعدم انتاج الزوميتين ظاهر لان الحكم في الكبرى يلزم الاكبر للاوسط على الاوضاع الممكنة الاجتماع معه والاصغر لما جاز ان يكون منافيا للاوسط ولا يندرج تحت الاوسط فلا ينتج القياس لتوقف الانتاج على اندراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط واما ان لم نجوز المنافاة ففي الانتاج نظر لانا اذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي المقدم على جميع الاوضاع الممكنة فلا يخلو اما ان نعتبر لزومه لكل وضع من تلك الاوضاع او لا نعتبر فان لم نعتبر لم ينتج الشكل الاول اصلا فضلا عن سائر الاشكال اما في ضربي الايجاب فلان المعلوم في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع الاوضاع دون لزوم الاكبرها لكن الاصغر من اوضاع الاوسط فيجاز ان لا يلزمه الاكبر وكيف لا وهم صرحوا بان المقدم في الكلية مستقل باقتضاء التالي بحيث لا يكون لشيء من اوضاعه دخل في اقتضاءه فلا يكون للاصغر دخل في اقتضاء التالي فلا يكون ملازوما له واما في ضربي السلب

وشكك الشيخ على الشكل الاول في الزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى على انها اتفاقية ممنوعة الانتاج وعلى انها لزومية ممنوعة الصديق اذ لا يلزم كونه زوجا جميع اوضاع كونه عددا على التفسير المتقدم ومن جعلتها كونه عددا فردا وعلى الثالث شك وهوانه يقتضي اللزوم الجزئي بين اي امرين كانا يجعل الاوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق السالبة الكلية للزومية مع اتفاقهم على صدقها متن

فلان قضية الكبرى سلب لزوم على جميع الاوضاع لاسلب اللزوم للاوضاع فبحازان يكون لازما لبعض الاوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فان قلت الاكبر اذا كان لازما للاوسط اللازم للاصغر فلا بد ان يكون لازما له والاصغر اذا كان ملزوما للاوسط الملزوم للاكبر وجب ان يكون ملزوما له فنقول ان عنت بلزوم الاكبر للاوسط امتناع انفكاكه عنه في الجملة فلا يصلح اكبروية الشكل الاول وان عنت به امتناع انفكاكه عنه كليا فامعنى اللزوم الكلي فيعود الاشكال غير مندفع بتغير العبارات وان اعتبر لزوم التالى لساير الاوضاع فتعقل الموجبة الكلية يتوقف على اعتبار لزومات غير متعددة لاوضاع غير معدودة وانه متعسر او متمنع فاطنك باثباتها واما لزوم التالى بالقياس الى كل من الاوضاع فان كان جزئيا عاد الاشكال على الانتاج انخاية ما قيد لزوم الاكبر للاصغر جزئيا وان كان كليا عاد الكلام فيه فيتوقف اعتبار لزوم كلى على اعتبار لزومات كلية غير متناهية وانه محال وايضا المعتبر في الجزئية حينئذ ان كان اللزوم اوسله للمقدم ولبعض الاوضاع جاز اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالى للمقدم ويلزم شيئا من الاوضاع وان كان اللزوم اوسله للمقدم فقط اجتمع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث يكون التالى لازما للمقدم ولا يلزم بعض اوضاعه ونقول ايضا لو اتبع اللزوميتان في الشكل الاول لزومية لانتجتا لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخلف وعلى الثالث شك وهو انه لو اتبع اللزوميتان فيه لزومية لم تحقق الملازمة الجزئية بين كل امرين لا تعلق لاحدهما بالآخر حتى الضدين والنقيضين يجعل الوسط مجموعهما فيقال كلما ثبت مجموعهما ثبت احدهما وكلما ثبت مجموعهما ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت احدهما ثبت الآخر فان قلت الملازمة الجزئية بين امرين كانا واجبة الصدق لانه لو فرض احدهما مع الثاني اومع ملزومه لزمه الثاني فيكون لازما الاول على بعض الاوضاع فيصدق الملازمة الجزئية بينهما اجاب بانه لو كان كذلك لم تصدق السالبة الكلية اللزومية اصلا للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع تصريحهم بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية ايضا للملازمة بين مقدمها ونقيض تاليها المتناقضة للزوم الكلى والالزم ملازمة النقيضين لشيء واحد وانه محال اما على المذهب المعتبر او لفرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) قديمين مما تقدم ان القياس المركب في الشكل الاول من الصغرى الاتفاقية والكبرى اللزومية الموجبتين يفيد وينتج موجبة اتفاقية لان وجود الملزوم مع شيء يوجب وجود اللازم معه قال الشيخ الاول انه لا يكون قياسا لانه غير مفيد اذا الاوسط الذى هو تالى الصغرى الاتفاقية معلوم الوجود فيكون الاكبر الذى هو لازمه معلوم الوجود ايضا لان العلم بوجود الملزوم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يتخفى وجوده مع الاصغر لان الامر الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود ومفروض وجوابه ان المطلوب ليس وجود الاكبر في نفسه بل موافقته للاصغر فربما يكون خفية لا يتنبه لها الا بعد العلم بملازمته للاوسط وموافقته للاصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لان الضمير في قوله الا عند العلم بموافقته للاوسط ان عاد الى الاصغر فقد بان بطلانه لان الاصغر لا يوافق الاوسط بل الامر بالعكس وان عاد الى الاكبر فكذلك لان الكبرى لزومية لكن المراد عند العلم بموافقة الاوسط اياه بطريق القلب وفي الجواب نظر لان القياس يشتمل على ثلاثة امور احدها العلم بوجود الاوسط وثانيها ملازمة الاكبر للاوسط وثالثها مساعدته للاصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون الالتفات الى الامر الاخير الذى معه عين الصغرى فان من علم بوجود الاوسط وانه ملزوم للاكبر علم بوجود الاكبر في الواقع فيعلم وجوده مع كل شيء فلو كان المركب من الاتفاقية واللزومية قياسا كان لكل واحدة من المقدمتين دخل في افادة العلم بالنتيجة لكن الصغرى لا دخل لها في العلم بالنتيجة وكذلك قد ظهر من اشتراط ايجاب اللزومية في المنتج للسلب ان الصغرى الموجبة الاتفاقية والكبرى السالبة اللزومية لا تتيجان وزعم الشيخ انها تتيجان سالبة لزومية اى ان الاكبر ليس بلازم للاصغر فانه لو لم يكن الاكبر الاصغر لزم الاكبر الاوسط اذا فرض معه الاصغر فالاصغر

وذكر الشيخ بان الاولى عدم قياسية اتفاقية الصغرى ولزومية الكبرى الموجبة في الاول لانه حينئذ يوجد الاكبر لوجود الاوسط فلم يتخفى وجوده مع الاصغر وجوابه انه قد لا يتنبه لموافقته للاصغر الا عند العلم بموافقته للاوسط. وذكر في لزومية الكبرى السالبة ان النتيجة سالبة للزوم لانه لو لم يكن الاكبر للاصغر لزم الاوسط اذا فرض معه الاصغر هذا خلف وجوابه ان ذلك يقتضى ان كل شيء لزم شيئا لزم كل شيء والزام صدق التالى بنفى صدق السالبة الكلية مع تصريحهم بصدقها من

٧ ويصدق كلما كان
 كل (ب) ا فكل (ج) ا
 وانه ينتج مع الكبرى الاكبر
 من الثالث ومجموعهما ينتج
 المطلوب من الثالث مثاله
 من القسم الثاني قد يكون
 اذا كان (ده) فكل (ج ب)
 وقد يكون اذا كان كل (وز)
 وكل (با) ينتج قد يكون
 اذا كان قد يكون اذا كان (ده)
 فكل (جا) فقد يكون اذا كان
 (وز) فكل (جا) لانه بتقدير
 صدقيهما يصدق كلما كان
 كل (ج ب) وكل (جا) وانه
 ينتج مع الصغرى الاصغر من
 الاول ويصدق ايضا كلما كان
 كل (ما) وكل (جا) وانه ينتج مع
 الكبرى الاكبر من الاول
 ومجموعهما ينتج المطلوب
 من الثالث مثاله في القسم الثالث
 قد يكون اذا كان كل (ج ب)
 فده) كان (وز) وكل
 (ب ا) ينتج قد يكون اذا كان
 قد يكون اذا كان كل (جا وزه)
 فقد يكون اذا كان (وز) فكل
 (جا) مثاله في القسم الرابع
 قد يكون اذا كان (ده) وكل
 (ج ب) وقد يكون اذا كان
 كل (ب ا فوز) فقد ينتج
 قد يكون اذا كان قد يكون
 (ده) وكل (ج ا) فقد يكون
 اذا كان كل (جا فوز) يانهما
 يقرب مما هي متن

الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع في الاصغر مقدما وان كان تاليا فلان كذلك الطرف
 الغير المشارك من الكبرى ولما اختلف بيان الانتاج في النوعين اعني ما اشتمل المشارك كان فيه على تاليف
 منتج وما لا يشتمل عليه استدعي النظر تفصيلا ففهما اشتمل المشارك كان في كل شكل في كل قسم
 على شرايط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة اتج القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون
 المقدمة المشاركة التالى موجبة فان كانت المشاركة بين المقدمتين اتج القياس مطلقا سواء كانت
 المقدمتان موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التاليتين
 لم يكن بد من ان يكون المقدمتان موجبتين وحيث اتج القياس كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين
 او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احدهما وتالي الاخرى فالمشاركة التالى يكون موجبة
 اما كلية او جزئية وهي ينتج مع الاقسام الاربعة للمقدمة الاخرى وللزوم النتيجة في جميع هذه الاقسام
 بيان عام من الشكل الثالث والاوسط ملازمة كل واحد من المشاركين للآخر فيقال ان الملازمة
 المساوية بين المشاركين يستلزم الاصغر والملازمة المساوية تستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان
 الاصغر يستلزم الاكبر استلزاما جزئيا وهي النتيجة المذكورة لكن بيان صغرها وكبرها اعني استلزام
 الملازمة المساوية للاصغر والاكبر تختلف بحسب الاقسام الاربعة فلا بد من التفصيل ويبينها في كل
 قسم قسم اما البيان في القسم الاول وهو ما يكون المشاركة فيه بين المقدمتين فبان نقول على تقدير الملازمة
 المساوية بين المشاركين كلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق الجزء المشارك من الصغرى والجزء
 المشارك من الكبرى وكلما صدق الجزء المشارك كان صدق نتيجة التاليف لانا فرضنا اشتمالهما على شرايط
 الانتاج فكلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق نتيجة التاليف فنتج صغرى لصغرى القياس
 القابلة كلما كان اوليس البتة اذا كان او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المشارك من الصغرى والجزء
 المشارك من الصغرى يصدق الجزء الغير المشارك منها لنتج من الشكل الثالث الاصغر على تقدير
 الملازمة المساوية والبيان لا يختلف باختلاف صغرى القياس لان الموجبة الكلية الصغرى
 في الشكل الثالث تنتج مع المحصورات الاربعة وكذلك على تقدير الملازمة المساوية كلما صدق الجزء
 المشارك من الكبرى صدق الجزء المشارك كان وكلما صدقا يصدق نتيجة التاليف فكلما صدق
 الجزء المشارك من الكبرى صدق نتيجة التاليف فنتج صغرى لكبرى القياس القابلة اذا كان الجزء المشارك
 من الكبرى صدق الجزء الغير المشارك باحد الاسوار ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما
 ينتجان من الثالث النتيجة المطلوبة الجزئية مثاله قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان
 كل (ب ا فوز) ينتج قد يكون اذا كان كل (ج ا فده) فقد يكون اذا كان كل (ج ا فوز)
 ادع على تقدير الملازمة بين كل (ج ب) كل (ب ا) يصدق كلما كان كل (ج ب)
 فكل (ج ب) وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) وصغرى
 القياس قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) ينتجان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قد يكون
 اذا كان كل (ج ا فده) وهو الاصغر وكذا يصدق كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) بذلك البيان بعينه
 ينتج مع كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج ا فوز) وهو الاكبر فعلى
 تقدير الملازمة المساوية يصدق الاصغر وعلى تقديرها يصدق الاكبر فقد يكون اذا صدق الاصغر
 صدق الاكبر وهو المطلوب وانما جعل المقدمة المركبة من نتيجة التاليف والجزء المشارك ههنا
 صغرى لصغرى القياس وكبرها كبرى لانه اعتبر في النتيجة ان يكون وضع الجزء الغير المشارك فيها كوضعه
 في القياس وهو تالي في مقدمتيه فلا بد ان يكون تاليا في الاصغر والاكبر ونتيجة التاليف مقدما فيهما
 وانما يكون كذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة يجب ان تجعل
 كبرى لمقدمتي القياس في القسم الثاني وصغرى للمقدمة المشاركة المقدم وكبرى للمشاركة التالى

في القسمين الآخرين ولان انتظام تلك المقدمة كبرى مع المشاركة لتالي على هيئة الشكل الاول
 اشترط ايجابها ليحصل الانتاج وتخالفة البيان في الاقسام الثلاثة للبيان في الاول انما يكون بهذا القدر
 ولا فرق في شيء اخر مثال القسم الثاني قديكون اذا كان كل (ده) فكل (ج ب) وقديكون اذا كان (وز)
 فكل (ا ب) ينتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان (ده) فكل (ج ا) فقد يكون اذا كان (وز) فكل
 (ج ا) لانه بتقدير صدقهما اي صدق المشاركين والملازمة المساوية بينهما يصدق كلما كان
 كل (ج ب) فكل (ج ا) نجمه كبرى لصغرى القياس لينتج من الشكل الاول قديكون اذا كان كل (ده)
 فكل (ج ا) وهو الاصغر ويصدق ايضا كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) ونضمه كبرى مع كبرى
 القياس لينتج من الاول قديكون اذا كان (وز) فكل (ج ا) وهو الاكبر ونجمه صغرى لينتج المطاوب
 من الشكل الثالث ومثال القسم الثالث ان تأخذ الصغرى من القسم الاول والكبرى من الثاني والقسم
 الرابع عكس ذلك ويبانها ظاهرا مما مر ثم لما كان تالي المقدمة اللازمة من اللازمة المساوية هو
 نتيجة التاليف ومقدمها الطرف المشارك في جميع الاقسام فان لم يتبرر الوضع المذكور كانت مع المقدمة
 المشاركة المقدم على هيئة الشكل الثالث كما اذا اعتبر لكنه لا ينتج الا بشرط ايجابها ومع المشاركة
 التالي على هيئة الشكل الرابع وينتج مع غير السابطة الجزئية الا ان الاستنتاج منه بعيد عن الطبع
 فلاجل هذا اعتبر الوضع المذكور فان الشرايط في هذه الفصول تابعة لقيام البراهين واعلم ان البيان
 في هذه الاقسام منظور فيه اما ولا فلانه بيان الانتاج لمقدمة اجنبية فان استلزام الملازمة المساوية
 للاصغر والاكبر لا يشارك القياس في احد طرفيه اصلا فلا الملازمة المساوية مذكورة في القياس
 ولا الاصغر والاكبر ولا هو لازم لمقدمات القياس بل هو لازم لاستلزام الملازمة للمقدمة المركبة
 من الجزء المشارك ونتيجة التاليف مع مقدمة القياس ولازم المجموع لا يجب ان يكون لازما لكل
 من اجزائه وانما ثانيا فلان الملازمة المساوية ليست مستلزمة للاصغر والاكبر بل هي مع احدي مقدمتي
 القياس والمتصلة لا تعدد بمقدما المقدم واما ثالثا فلانه يسان بالشكل الثالث والمصنف شك في انتاجه
 فكيف استعماله ههنا مرة بعد اخرى (قوله وان كانت احدي المقدمتين كلية) قد عرفت ان بيان
 الانتاج في جميع الاقسام انما هو بحد الملازمة المساوية بين المشاركين حدا اوسط سواء كانت احدي
 المقدمتين كلية او لم تكن ثم ان ههنا طريقا اخر لبيان الانتاج اذا كانت احدي المقدمتين كلية وهو ان يجعل
 ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى حدا اوسطا وحيدة تستعمل الملازمة في الكلبات
 كان المضافة هي اليه لازما والداخل عليه لازم الجزء ملزوما فيكون الاوسط ان يجعل الطرف
 المشارك من الاخرى مقدما ومقدم الكلية تاليا فعلى ذلك التقدير يصدق قولنا كلما تحقق الطرف
 المشارك من الاخرى تحقق مقدم الكلية لانه عين التقدير فكلما تحقق للطرف المشارك من الاخرى
 تحقق الطرف المشارك من الكلية لان الطرف المشارك من الكلية ان كان
 مقدم الكلية فذلك وان كان تالياها واعتبر في المشاركة التالي الايجاب فكلما تحقق مقدم
 الكلية تحقق الطرف المشارك منها ونضمها مع التقدير لينتج كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى
 تحقق الطرف المشارك من الكلية وكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق المشارك من
 ركلما نتجنا تحقق نتيجة التاليف فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق نتيجة
 التاليف ونضمه مع المقدمة الاخرى كيف ما كانت لينتج احد طرفي النتيجة وكذلك يصدق كلما
 تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية لان الطرف الغير
 المشارك من الكلية ان كان مقدما فذلك وان كان تالياها فكلما تحقق الطرف المشارك من
 الاخرى تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق مقدمها تحقق الطرف الغير المشارك منها فكلما تحقق الطرف
 المشارك من الاخرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية ونضمها الى قولنا كلما تحقق الطرف

وان كان احدي المقدمتين
 كلية كفاك في الاوسط ملازمة
 مقدمة الكلية للطرف المشارك
 من الاخرى متن

جزئته وكلية مقدم الجزئية في قوة
جزئته وكلية تالي الموجهة الجزئية
في قوة جزئته وجزئية تالي
السابعة الجزئية في قوة كليته متن

الاشي من (ج) كايا (واوز) جزيا وذلك يتبع الاكبر من الثالث ومجموعهما يتبع المطاوب

من امثال متن

قال في قوة كذا وقوة كذا يشترط في القسم الاول امران احدهما ان يكون احدي المتصلتين
كلية وثانيهما انه اذا اخذ احدا المشاركين بنفسه او بكلية اي بفرض كليته ان لم يكن كليا واخذ
نتيجة التأليف بين المشاركين اي يقدر انهما متجهان وان لم يكونا على تأليف منتج فتؤخذ نتيجتهما
واخذ عكس تلك النتيجة كلبا اي فرض عكسها كلبا وان لم ينعكس بنفسها كلبا كان اخذ
المشاركين بنفسه او بكلية المفروضة مع نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضة متجما لمقدم
المتصلة الكلية وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله متجما لمقدم متصلة كلية اشعار بالشرط
الاول واما القسم الثاني فلا يخلو اما ان يكون المتصلتان فيه متفقتين في الكيف او مختلفتين فان كانتا
متفقتين فشرطه كون نتيجة التأليف مع تالي احدي المتصلتين اي مع احد المشاركين اذا المشاركة
هنا في التالى متجمة للمشارك الاخر وان كانتا مختلفتين فشرطه ان تكون نتيجة التأليف
مع احد طرفي الموجبة متجما لتالي السالبة في القسم الاول شرط على التعيين وفي تالي القسم الثاني
شرط اخر على التعيين وفي القسمين الاخيرين يجب احدا الشرطين لاعلى التعيين اما استنتاج
مقدم المتصلة متصلة كلية من احد المشاركين بعينه او بكلية مع نتيجة التأليف او كلية عكسها
كما في القسم الاول واما استنتاج تالي السالبة من نتيجة التأليف مع اخذ طرف في
الموجبة كما في تالي التالى والبيان في الشكل من الشكل الثالث الا فيما يستثنى بعدد لما كان اخذ الاوسط
مختلفا في الاقسام اشير اليه على سبيل التفصيل فالأوسط في القسم الاول ملازمة نتيجة التأليف
للمنتج من المشاركين اي للمشارك الذي كان بعينه او بكلية مع نتيجة التأليف او كلية عكسها
متجما لمقدم المتصلة الكلية فعلى تقدير الملازمة المعطاة كلما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة
التأليف وكلما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية
فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو احد
طرفي النتيجة اما المقدمة الاولى فلانها عين التقدير واما الثانية فلانه كلما تحقق المشارك تحقق
المشارك ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكلية لانا فرضنا ان المشارك مع نتيجة
التأليف منتج لمقدم الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق اوليس البتة
اذا تحقق مقدم الكلية تحقق تاليها وهو الطرف الغير المشارك منها لان المشاركة بين المقدمين
وكلما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك
كلما تحقق المشارك تحقق نتيجة التأليف واذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك
من المقدمة الاخرى باحد الاسوار فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف
الغير المشارك من الاخرى وهو الطرف الاخر من النتيجة مثاله كلما كان لاشئ من (ج ب فده)
وقد يكون اذا كان كل (ب ا فوز) اتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان لاشئ من (ج ا فده)
فقد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا فوز) فالمتشاركان وهما لاشئ من (ج ب) وكل (ب ا)
ليسما مشتملين على شرائط الانتاج لسلبية صغرى الاول واحد المتصلتين منها واحد
المشاركين بعينه وهو كل (ب ا) مع نتيجة التأليف اعني لاشئ من (ج ا) منتج لاشئ من (ج ب)
وهو مقدم المتصلة الكلية وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل
(ب ا) يستلزم الاصغر والاكثر اما استلزامه للاصغر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشئ من (ج ا)
لانه عين ذلك التقدير ومستلزم ايضا (لده) اذ على ذلك التقدير كلما صدق كل (ب ا) صدق لاشئ
من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدق لاشئ من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلاشئ من
(ج ب) فنضمه الى الصغرى ليستج كلما كان كل (ب ا فده) واذا صدق كلما كان كل (ب ا) فلاشئ
من (ج ا) وكلما كان كل (ب ا فده) اتج من الشكل الثالث قديكون اذا كان لاشئ من (ج ا فده)

والاوسط في القسم الثاني اما في الموجبتين فسلب ٢٢١ ملازمه المنتج من المشاركين ينتج التأليف مثاله قد يكون اذا كان (ده)

فلاشيء من (ج ب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) نتج قد يكون اذا كان ليس كلما كان (ده) فلاشيء من (ج ا) فليس كلما كان (وز) فلاشيء من (ج ا) بيانه ان بتقدير ان يكون ليس البتة اذا كان لاشيء من (ج ا) فلاشيء من (ج ب) يلزم الاصغر لانتاج ذلك التقدير مع الصغرى اياه من الثاني وذلك التقدير كبرى ويلزم الاكبر ايضا لانتاج لازم ذلك التقدير وهو قولنا ليس البتة اذا كان لاشيء من (ج ا) فكل (ب ا) مع الكبرى اياه من الثاني وذلك اللازم كبرى واما في في السالبتين فلازمه المنتج من المشاركين لنتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان المقدمتين سالتان والنتيجة تلك بعينها بيانه ان بتقدير ملازمة كل (ب ا) لاشيء من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمها حينئذ تالى الصغرى بواسطة القياس المنتج له وانتاج استلزامه اياه مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا لانتاج ذلك التقدير مع الكبرى اياه ومن الثاني والكبرى صغرى واما في المختلطتين فلازمه مقدم الموجهة لنتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان الصغرى سالتان جزئية والنتيجة تلك بعينها الا ان الاصغر سالب والاكبر موجب بيانه ان بتقدير ملازمة (وز) لاشيء من (ج ا) يلزم الاصغر لان مقدمها بواسطة استلزام القياس المنتج لتسالى

وهو الاصغر وايضا كل (ب ا) مستلزم لاشيء من (ج ا) كليا ولو (ز) جزئيا لانه عين الكبرى ينتج من الثالث قد يكون اذا كان لاشيء من (ج ا) (فوز) وهو الاكبر ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احد المشاركين بعينه مع نتيجة التأليف منتجا لمقدم الكلية واما اذا كان المشارك بكليته مع نتيجة التأليف منتجا فالأوسط بعينه ذلك والبيان لا يختلف الا انه لابد من رماية قوة من القوى المذكورة فان استلزام المشارك الجزئي لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكلي لها واما اذا كان احد المشاركين مع عكس نتيجة التأليف الكلي منتجا فالأوسط ملازمة عكس نتيجة التأليف الكلي للمشارك المنتج فعلى تقديرها يصدق طرفا النتيجة اما احد طرفيها فلانه على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكلي فهو مستلزم للمشارك والعكس الكلي وهما يستلزمان مقدم الكلية فالمشارك مستلزم لمقدم الكلية وهو مستلزم او ليس بمستلزم للطرف الغير المشارك منها فالمشارك مستلزم للطرف الغير المشارك من الكلية او ليس بجعله كبرى لقولنا المشارك ملازم لنتيجة التأليف لان التقدير انه ملازم لعكسها الكلي والنتيجة عكس عكسها فقد يكون او قد لا يكون اذا وجد نتيجة التأليف وجد الطرف الغير المشارك من الكلية واما الطرف الاخر فلان قولنا المشارك ملازم لنتيجة التأليف مع المقدمة الاخرى منتج له من الثالث وان جعلنا الاوسط في هذا القسم ملازمة نتيجة التأليف للمشارك المنتج كما اخذه المصنف لم يتم البيان فكلامه ليس بمستقيم على الاطلاق (قوله والاوسط) المقدمتان في القسم الثاني اما ان تكونا متوافقتين في الكيف او مختلفتين فان كانتا متوافقتين فاما موجبتان او سالتان فان كانتا موجبتين فالأوسط سلب ملازمة غير المنتج من المشاركين لنتيجة التأليف لاستلزامه طرفي النتيجة اما احدهما فلان ذلك التقدير وهو ليس البتة اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق غير المنتج اذا جعلناه كبرى لاحدى المقدمتين الفائلة كلما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشارك تحقق غير المنتج اشج من الشكل الثاني ليس البتة او قد لا يكون اذا تحقق الطرف الغير المشارك تحقق نتيجة التأليف واما الطرف الاخر فلان نتيجة التأليف اذا لم تستلزم غير المنتج اصلا وجب ان لا تستلزم المنتج اصلا فانها لو استلزمت المنتج جزئيا فقد يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق نتيجة التأليف والنتج وكلا تحققتا تحقق غير المنتج لان فرضنا ان احدا المشاركين مع نتيجة التأليف منتج المشارك الاخر فتكون نتيجة التأليف مستلزمة لغير المنتج جزئيا والتقدير انها لا تستلزمه اصلا هف واذا صدق ليس البتة اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق المنتج ضمنها مع المقدمة الاخرى القائلة كلما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشارك تحقق المنتج ينتج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشارك تحقق نتيجة التأليف مثاله قد يكون اذا كان (ده) فلاشيء من (ج ب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) فقد يكون اذا كان ليس كلما كان (ده) فلاشيء من (ج ا) فليس كلما كان (وز) فلاشيء من (ج ا) لانه على تقدير ليس البتة اذا كان لاشيء من (ج ا) فلاشيء من (ج ب) يلزم الاصغر والاكبر اما لزوم الاصغر فلانتاج ذلك التقدير مع الصغرى اياه من الشكل الثاني هكذا قد يكون اذا كان (ده) فلاشيء من (ج ب) وليس البتة اذا كان لاشيء من (ج ا) فلاشيء من (ج ب) فقد لا يكون اذا كان (ده) فلاشيء من (ج ا) فهو الاصغر واما لزوم الاكبر فلان لذلك التقدير لازما وهو قولنا ليس البتة اذا كان لاشيء من (ج ا) فكل (ب ا) فانه اولم يصدق على ذلك التقدير اصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان لاشيء من (ج ا) فكل (ب ا) فقد يكون اذا كان لاشيء من (ج ا) فلاشيء من (ج ا) وكل (ب ا) وكلا كان كذلك فلاشيء من (ج ب) فقد يكون اذا كان لاشيء من (ج ا) فلاشيء من (ج ب) والمقدر خلافة هف واذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشيء من (ج ا) فكل (ب ا) بجعله كبرى الكبرى القياس لينتج كلما كان

الصغرى يستلزم تالى الصغرى وانه مع الصغرى ينتج الاصغر من الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا لانه عكس ذلك التقدير

(وز) فلاشي من (ج ا) وهو الاكبر وقد وقع في المتن بدل غير المنتج المنتج من المشاركون وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبتين فالأوسط ملازمة المنتج من المشاركون نتيجة التأليف لصدق طرق النتيجة ح اما احدهما فلاستلزام نتيجة التأليف نتيجة التأليف والمنتج واستلزامهما غير المنتج فيكون نتيجة التأليف مستلزما لغير المنتج واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المشارك ليس بمستلزم لغير المنتج نجعله اصغرى وتلك القضية اللازمة كبرى لينتج من الشكل الثاني ان الطرف الغير المشارك ليس بمستلزم نتيجة التأليف واما الآخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى للمقدمة الفائلة الطرف الغير المشارك لا يستلزم المنتج انتج من الثاني ان الطرف الغير المشارك لا يستلزم نتيجة التأليف مثاله ما سبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بينهما موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (با) للاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدم تلك الملازمة وهو لاشي من (ج ا) تلى الصغرى وهو لاشي من (ج ب) بواسطة القياس المنتج له فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) فلاشي من (ج ا) وكلما كان كذلك فلاشي من (ج ب) فكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) فاذا جعلناه هذا الاستلزام كبرى لصغرى القياس هكذا ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ب) وكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) انتج من الثاني ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ا) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلما كان (وز) فكل (ب ا) وكلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) انتج ليس كلما كان (وز) فلاشي من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت المقدمتان مختلطتين من الايجاب والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة نتيجة التأليف لانه يصدق ح طرفا النتيجة اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملازمة لتالى السالبة لانها ملازمة لمقدم الموجبة وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف منتجا لتالى السالبة فان كان الطرف المنتج له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق نتيجة التأليف ومقدم الموجبة وكلما تحقق تحقق تالى السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى السالبة وان كان الطرف المنتج هو التالى فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق مقدم الموجبة فكلما تحقق مقدم الموجبة تحقق تاليها فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى الموجبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى السالبة بواسطة القياس المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف المنتج مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لتالى السالبة نجعله كبرى لصغرى السالبة لينتج من الثاني ان الطرف الغير المشارك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الآخر فلانه اذا استلزم نتيجة التأليف مقدم الموجبة كان مقدم الموجبة وهو الطرف الغير المشارك منها مستلزما لنتيجة التأليف بحكم الانعكاس مثاله ما سبق الا ان الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة تلك بعينها الا ان الاصغر سالب والاكبر موجب جزئي هكذا ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ب) وكلما كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قديكون اذا كان ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ا) فتقدير كون اذا كان (وز) فلاشي من (ج ا) لانه بتقدير ملازمة (وز) للاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لان مقدم هذه الملازمة وهو لاشي من (ج ا) يستلزم تالى الصغرى وهو لاشي من (ج ب) بواسطة القياس المنتج لتالى الصغرى فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ا) وكل (ب ا) وهما ينتجان لاشي من (ج ب) فكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) وانما قلنا يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ا) وكل (ب ا) لانه كلما كان لاشي من (ج ا) (فوز) وكلما كان (وز) فكل (ب ا) فكلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) واذا صدق كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) نجعله كبرى

والاوسط في القسم الثالث ان كانت النتيجة مقدم * ٢٢٢ * الصغرى والكبرى موجبة فلازمة نتيجة التأليف للمنتج له كلما كان لاشئ من

(ج ب فده) وقديكون اذا كان
(وز) وكل (ب ا) ينتج قديكون
اذا كان قديكون اذا كان لاشئ
من (ج افده) فقديكون اذا كان
(وز) فلاشئ من (ج ا) بيانه ان
بتقدير ملازمة لاشئ من (ج ا)
لكل (ب ا) يلزمه الاصغر لانه
حيثئذ بتقدير كل (ب ا) يلزمه
مقدمه وهو لاشئ من (ج ا)
ويلزمه تاليه وهو (ده) لصدق
القياس المنتج لمقدم الصغرى
المستلزم لتاليها وهو (ده) ويلزمه
الاكبر ايضا لاننتاج ذلك التقدير
مع الكبرى اياه من الاول والكبرى
صغرى وان كانت الكبرى
سالبة فاللاوسط ملازمة المنتج
لنتيجة التأليف والمثال ما سبق
الا ان الكبرى سالبة والنتيجة
قديكون اذا كان كلما كان لاشئ
من (ج ا فده) فليس كلما كان
(وز) فلاشئ من (ج ا) بيانه
ان بتقدير ملازمة كل (ب ا)
لللاشئ من (ج ا) يستلزم لاشئ
من (ج ا) مقدم الصغرى وهو
تاليه من الاول وذلك التقدير
ينتج مع الكبرى الاكبر من الثاني
والكبرى صغرى وان كانت
النتيجة تالي الكبرى السالبة
فاللاوسط ملازمة المنتج من
المشاركين لنتيجة التأليف
مثاله كلما كان كل (ج ب فده)
وليس كلما كان (وز) فبعض
(ب ا) ينتج قديكون اذا كان
كلما كان كل (ج افده) فليس
كلما كان (وز) فكل (ج ا) بيانه
ان بتقدير ملازمة كل (ج ب)
لكل (ج ا) يلزم الاصغر
لاستلزام مقدمه حيثئذ مقدم
الصغرى المستلزم لتاليه ويلزم

الصغرى القياس لينتج من التالى لبس كلما كان (ده) فلاشئ من (ج ا) وانه الاصغر ويلزم الاكبر
ايضا لانه عكس التقدير (قوله والاوسط) قد مر ان القسم الثالث يشترط فيه اما استنتاج المقدم
كافي القسم الاول واستنتاج التالى كافي تالى القسم الثاني فان استنتج المقدم فلا يخلو اما ان يستنتج
مقدم الصغرى او مقدم الكبرى وكذا في استنتاج التالى فالاقسام اربعة والمصنف لم يتعرض
للقسمين منها الاول ان يستنتج مقدم الصغرى ولا يخلو اما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة
فان كانت الكبرى موجبة فاللاوسط ملازمة نتيجة التأليف للمنتج من المشاركين لانه ح يلزم
الاصغر والاكبر اما الاصغر فلانه كلما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة التأليف وكلما تحقق
او لبس البتة اذا تحقق المشارك المنتج تحقق تالى الاصغر وهو الطرف الغير المشارك منها
فقد يكون او قد لا يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الصغرى
اما المقدمة الاولى فلانها عين الملازمة المعطاة واما المقدمة الثانية فلانه كلما تحقق المشارك
المنتج تحقق هو ونتيجة التأليف وهما يتجان مقدم الصغرى وكلما تحقق المشارك المنتج تحقق مقدم
الصغرى وكلما كان او لبس البتة اذا كان مقدم الصغرى تحقق تاليها وكلما كان او لبس البتة
اذا كان المشارك المنتج تحقق تالى الصغرى واما الاكبر فلان الكبرى القائلة كلما كان او قديكون اذا كان
الطرف الغير المشارك تحقق المشارك المنتج اذا جعلناها صغرى للملازمة المقدرة انتج كلما كان
او قديكون اذا كان الطرف الغير المشارك من الكبرى تحقق نتيجة التأليف مثاله كلما كان لاشئ
من (ج ب فده) وقديكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان
لاشئ من (ج افده) فقديكون اذا كان (وز) فلاشئ من (ج ا) لانه بتقدير ملازمة لاشئ من (ج ا)
لكل (ب ا) يلزم الاصغر لان كل (ب ا) يستلزم مقدم الاصغر وهو لاشئ من (ج ا) فانه عين
التقدير ويستلزم تاليه وهو (ده) لصدق القياس المنتج لمقدم الصغرى فانه يصدق كلما كان
(ب ا) او كل (ب ا) ولاشئ من (ج ا) وكل (ب ا) وهما يتجان لاشئ من (ج ب) وهو مقدم الصغرى
المستلزم لتاليها وهو (ده) واذا استلزم كل (ب ا) للاشئ من (ج ا) فده) فقديكون اذا كان لاشئ
من (ج افده) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلنا الكبرى القياس صغرى وذلك التقدير
كبرى انتج قديكون اذا كان (وز) فلاشئ من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت الكبرى سالبة فاللاوسط
ملازمة المنتج من المشاركين لنتيجة التأليف لان نتيجة التأليف ح تستلزم مقدم الصغرى
لما عرفت غير مرة ومقدم الصغرى يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشارك منها او لا فنتيجة
التأليف تستلزم الطرف الغير المشارك من الصغرى او لا وهو الاصغر واذا جعلنا الكبرى وهي
لبس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشارك منها تحقق المنتج صغرى وذلك التقدير
كبرى انتج الاكبر مثاله ما سبق الا ان الكبرى سالبة والنتيجة قديكون اذا كان كلما كان لاشئ من
(ج افده) فليس كلما كان (وز) فلاشئ من (ج ا) اذ بتقدير ملازمة كل (ب ا) للاشئ من (ج ا)
يكون لاشئ من (ج ا) مستلزما لمقدم الصغرى وهو مستلزم لتاليها اي (ده) فبكون لاشئ من
(ج ا) مستلزما (لده) وهو الاصغر وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الشكل الثاني اذا جعلنا
الكبرى صغرى القسم الثاني ان يستنتج تالي الكبرى السالبة والاوسط ملازمة المنتج من المشاركين
لنتيجة التأليف اذ على هذا التقدير تكون نتيجة التأليف ملازمة للمنتج والمنتج ملازم للطرف
الغير المشارك من الموجبة فتكون نتيجة التأليف ملازمة للطرف الغير المشارك منها
وهو الاصغر وكذلك نتيجة التأليف ملازمة للمشارك الاخر وهو تالى الكبرى والطرف الغير المشارك
منها لبس يلزم لتاليها يتجان من الثاني الاكبر مثاله كلما كان كل (ج ب فده) ولبس كلما كان
(وز) فبعض (ب ا) ينتج قديكون اذا كان كلما كان كل (ج افده) فليس كلما كان (وز) فكل
(ج ا) بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه اي مقدم الاصغر

الاكبر ايضا لان تاليه حيثئذ يستلزم تالى الكبرى وذلك ينتج مع الكبرى اياه من الثاني والكبرى صغرى من

وهو كل (ج) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم لتاليها وهو (د) فيكون كل (ج) لازوما (لد) ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اى تالى الاكبر وهو كل (ج ا) يستلزم تالى الكبرى اذ كل ما تحقق كل (ج) تحقق كل (ج ا) وكل (ج ب) وكل ما تحقق بعض (اب) وكل ما تحقق كل (ج) تحقق بعض (ب) فبما نجهله كبرى الكبرى القياس هكذا ليس كلما كان (وز) فبعض (اب) وكلما كان كل (ج ا) فبعض (اب) ينتج من الثاني ليس كلما كان (وز) فكل (ج ا) (قوله وحكم القسم الرابع) حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في الشرائط والنتائج المتصلة الجزئية وبيان النتائج الا اذا كانت المقدمتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بعينه او بكليته مع نتيجة التاليف او عكسها كلما منتجا لمقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة الكلية من الشكل الاول والوسط ملازمة نتيجة التاليف لمقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كلما تحقق مقدم الصغرى تحقق تاليها ونتيجة التاليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان المفروض كذلك فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق تاليها وهو الطرف الغير المشترك منها فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى فبما نجهلهما كبرى للملازمة المقسورة لنتيج من الثالث قد يكون اذا تحقق نتيجة التاليف تحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى وهو الاكبر وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والنتيجة المذكور وكلما صدق الاكبر صدق الاكبر وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والنتيجة المذكور هو الاكبر فكلما صدق الاكبر صدق الاكبر وهو المطلوب مثاله كلما كان (د) فكل (ج ب) وكلما كان بعض (ب ا) (فوز) ينتج كلما كان (د) فكل (ج ا) (فوز) اذ بتقدير ملازمة كل (ج ا) (لد) يصدق كلما كان (د) فكل (ج ا) وهو الاكبر وقد قلنا في الصغرى بان (د) يستلزم كل (ج ب) وكلما كان (د) فكل (ج ب) وكلما كان كذلك فبعض (ب ا) وكلما كان (د) فبعض (ب ا) نضمه الى الكبرى لنتيج من الاول كلما كان (د) (فوز) نجعله كبرى والملازمة المعطاة صغرى لنتيج من الثالث قد يكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) وهو الاكبر وهذا ما وعد ذكره حيث قال الا فيما نسئله بعد فان قلت نتيجة التاليف في هذا المثال بعض (ج ا) لان احدا للمشاركين جزئى فكيف جعله كليا فنقول احدا للمشاركين وان كان جزئيا لكنه في قوة الكلى لانه مقدم متصلة كلية على ما عرفت من القوى المذكورة واعلم انه يكفي ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاكبر والنتيجة الى تقدير نتيجة التاليف لمقدم الصغرى ولا الى تركيب القياس من الشكل الاول وذلك ظاهر هذا كله ما في بعض ضروب الشكل الاول ولا يخفى عليك بيان الضروب السابقة وضروب سائر الاشكال في الاقسام الاربعة بعد استحضار الشرائط والضوابط الكلية في البراهين ويجب ان نتذكر انا نعتبر في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما مشتركتين في حد او وسط يناسبان اى المقدمتان به المطلوب فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج الاقضية المذكورة ثم ان عرفت انتاج بعض الاقضية الذى لم يحكم بانتاجه وراعى الشرط المذكور وهو يشارك المقدمتين في حد او وسط كان جزءا من المقدمتين او من التالين او من مقدم احدهما وتالى الاخرى فالنكاح بالكتاب فان عدم الحكم بالانتاج ليس بناء على دليل العقم بل لعدم الاطلاع على الانتاج (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام المعقدة من الافتراضات المركبة من متصلتين ان يكون الاوسط جزءا تاما من احدى المتصلتين غير تام من الاخرى وانما يكون تاما من احدى المتصلتين اذا كان قضية وانما يكون غير تام من الاخرى اذا كان جزءا منها وانما يكون جزءا من المتصلة قضية او كان جزءا شرطية فلا بد ان يكون احدا في احدى المتصلتين شرطية هي والمقدمة الاخرى يتشاركان في احدا طرفيهما

وحكم القسم الرابع حكم الثالث
الا انه ينتج الموجبة الكلية بعينه
او كلية مع نتيجة التاليف اذ
عكسها كلما كان تالى الصغرى
الموجبة الكلية منتجا لمقدم
الكبرى الموجبة الكلية من
الاول والوسط ملازمة نتيجة
التاليف لمقدم الصغرى
ولا يخفى عليك بيانه وبيان سائر
الاشكال وللضروب في كل قسم
ويجب ان يعلم اننا نعتبر في الانتاج
كون النتيجة بحيث يلزم من
المقدمتين بوصف يشاركهما
فيما يناسبان به المطلوب فاذا
عرفت انتاج شئ مما لم يحكم
بانتاجه وقد راعيت الشرط
المذكور فالنكاح بالكتاب فان
ذلك ليس بيانا على دليل العقم
بل لعدم الاطلاع على دليل
الانتاج متن
القسم الثالث ان يكون
الاول جزءا تاما من احدهما
غير تام من الاخرى وانما
يكون ذلك اذا كان احدى
طرفي احدى المقدمتين
شرطية هي والمقدمة الاخرى
تشاركان في احدا طرفيهما
مثاله كلما كان (جد) وكلما كان
(اب فوز) وكلما كان (وز فده)
انتج كلما كان (جد) وكلما كان
(اب فده) وحكم هذا القياس
حكم المؤلف من الجزئية
والمتصلة الا ان المشترك ثم
حلية وههنا شرطية ونتيجة
التاليف ههنا قياس شرطية
وتم من قياس حلى فشرائط
الانتاج وعدد الضروب في
كل شكل من كل قسم يعرف
من اتم متن

وتلك الشرطية اما متصلة او منفصلة وعلى التقديرين اما ان يكون مقدم الصغرى او تاليها
او مقدم الكبرى او تاليها فهذه ثمانية اقسام وينعقد في كل قسم منها الاشكال الاربعة والضروب
مثاله كلما كان (ج د) فكلما كان (اب فوز) وكلما كان (وز) (فكه) اتيح كلما كان (ج د) فكلما كان
(اب) (فكه) يانه انه كلما صدق (ج د) صدق التالي مع الكبرى وكلما صدق نتيجة التأليف وكلما
صدق (ج د) صدق نتيجة التأليف وحكم هذا القياس حكم القياس المواف من الحلي والمتصلة
كقولنا كلما كان (اب فجد) وكل (ده) ينتج كلما كان (اب فجد) والبيان كالبيان الا ان المشاركة ثمة
حلية وهما شرطية ونتيجة التأليف جاصلة هنا من قياس شرطى مركب من متصلتين او متصلة
ومنفصلة وثمة من قياس حلي فشرائط الانتاج وعدد الضروب في كل شكل في كل قسم انما يعرف من
ثمة (قوله الفصل الثاني) القسم الثاني من اقسام الاقيسة الاقتزائية الشرطية ما يتركب من المنفصلتين
واقسامه ثلاثة لان الحد الاوسط اما جزء تام من كل واحدة من المقدمتين او جزء غير تام من كل واحدة
منهما او جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الحد الاوسط جزءا تاما
من كل واحدة من المقدمتين وهو على ستة اقسام لانهما اما حقيقتان او حقيقة ومائعة او الجمع
او حقيقة ومائعة الخاو او مائعة والجمع او مائعة الخلو او مائعة والجمع وكيف ما كان لا يتميز بعض
الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصغر عن الاكبر لان تمايز هذه الامور بحسب تمايز
الحدود في المقدمتين وهو منتف ههنا ثم لابد من النظر في الاقسام الستة على التفصيل النظر الاول
فيما يتركب من الحقيقتين الحقيقتان اما ان تكونا موجبتين او لا فان كانتا موجبتين فاما ان تكونا
كليتين او لا فان كانتا موجبتين كليتين اتحتا متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين
وسالبتين مائعتي الخلو لان كل متصلة من المتصلتين يستلزم سالبة مائعة الجمع وسالبة
مائعة الخلو من الطرفين لجواز الجمع بين اللازم والمزوم وجواز الخلو بينهما وسالبتين حقيقتين
من الطرفين لان سلب منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي
ثم لا خفاء في انتاج هذا القياس متصلتين لان مزومية احد الطرفين للآخر مغايرة للزومية
الطرف الاخر فهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم واما انتاجه سالبتين منفصلتين فنظور
فيه لان كل متصلة من تلك المتصلتين وان استلزم منفصلة منهما لكن لا مخالفة بينهما لعدم
امتيازة - منها عن تاليها بحسب الطبع اللهم الا ان اريد التعدد بمجرد الوضع لكنه بعيد
عن اختيار الرجل العلى على ان الملازمة بين الشئين لا يقتضى جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون
اللازم او المزوم شاملا للجمع الموجردات المحققة والمقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والمزوم منع
الخالو ولا يستلزم نقيض اللازم عين المزوم وانه باطل قلنا لا ثم انه باطل فان نقيض اللازم اذا كان
من الامور الشاملة يكون محالا فلا بعد في استلزامه محالا آخر ورد عليه ان نقيض اللازم او استلزم
المزوم لا يستلزم نقيض اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والمزوم منافاة وانه محال قال الشيخ
القياس مواف من الحقيقة لا ينتج لان الطرفين اعنى الاصغر والاكبر في الوضع اما ان يتغيرا
او يتحدوا فان تغايروا لم يخل من ان يكون الاوسط نقيضا لكل منهما او لا يكون والاوسط باطل
لاستحالة مناقضة الشئ الواحد شيئين واثماني اما ان لا يكون نقيضا لشيء منهما او يكون نقيضا
لواحد منهما دون الآخر والاوسط يقتضى كذب المنفصلتين لا يمكن اجتماع طرفيهما او ارتفاعهما
والثاني يقتضى كذب احدهما وانتقدير خلافه هف وان اتحدوا يلزم عناد الشئ لنفسه لان الاكبر
معاند الاوسط والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر اى نفسه والجواب انا لانم
ان الطرفين ان تغايروا كذبت احدى المنفصلتين قوله لان الاوسط انما يمكن نقيضا لاحد

الفصل الثاني فيما يتركب من
المتصلتين وهو ايضا على ثلاثة
اقسام لان الاوسط اما جزء تام
من كل واحد منهما او جزء
غير تام من الاخرى القسم الاول
ان يكون الاوسط جزءا تاما من
كل واحد منهما فان كانت
المنفصلتان حقيقتين اتحتا
متصلتين من الطرفين لاستلزام
كل واحد منهما نقيض
الاوسط المستلزم الاخر
وسالبتين مائعتي الجمع ومائعتي
الخلو وحقيقتين وقال الشيخ
لا ينتجان لان الطرفين ان
تغايروا كذبتا وان اتحدوا ينتج
عناد الشئ لنفسه وجوابه لان
ايهما ان تغايروا كذبتا لجواز
كون الطرفين منسايين
والاوسط نقيض احدهما
وبتقدير اتحادهما لا ينتج عناد
الشئ لنفسه بل لزمه لنفسه
ثم هذا البيان يواسطة
قياس يخالف احدى مقدمتيه
قياس الاصل بحد واحد
وصكنا قياس الخلف
وانما منع الشيخ عما يكون المخالفة
بحدين كما في قياس جزء
الجوهر وان كانت احدا هما
جزئية فتصلة جزئية وان كانت
احداهما سالبة فسالبة
جزئية من الطرفين مقدمها
هذا وتاليها ذلك او عكسها
والا تساوى الطرفين ولزم
العناد الحقيقي وقال السالبة
السالبة الجزء ولا ينتج الاختلاف
وله يبقى بعينه انتاج موجبة
الجزء من

الطرفين كذبت المنفصلة المركبة منهما قلنا لانما وانما يكون كذلك لو وجب تركيب المنفصلة
من الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوي نقيضه فلم لا يجوز ان يكون
تركيب كل منفصلتين من الشيء ومساوي نقيضه او يكون تركيب احدهما من النقيضين والاخرى
من الشيء ومساوي النقيض سلناه لكن لانما انها لو اتحدتا لزم عناد الشيء لنفسه بل لزم الشيء
لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا عن الشيخ واعتضوا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك
بل ان الحقيقةين لا تتجان حقيقتا لان الطرفين ان اتحدتا عاند الشيء نفسه وان تغايرا كذبت
المنفصلتان لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين
انه بيان بواسطة قياس يخالف مقدماته مقدمات اصل القياس في الحدود فان الاوسط فيه نقيض
الاوسط في اصل القياس والمعتبر في القياس استلزامه النتيجة بالذات لا بواسطة مقدمة غريبة يخالف
حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسية جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر حيث كان الاستلزام بواسطة قولنا وكلما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر فانه يخالف بمحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة
الغريبة ما يخالف بمحدود احدي مقدمات القياس لاما يخالف بمحدود احدي حدود احدي
مقدمة القياس فانا لو فسرناها به لزم ان لا يكون الخلف ولا العكس من الطرق الصحيحة للنتائج لانه
اذا قيل ان لم يصدق لشيء من (ج) فبعض (ج) وهو مع كل (اب) ينتج نقيض لشيء من (ج) ب
فهذا البيان بواسطة نقيض النتيجة وهو يخالف لاحدي مقدمات القياس في احدهما الحدين والاخرى
في الحد الاخر وكذلك العكس يخالف لكل من مقدمات القياس في احدهما الحدين اما لو فسرنا
بما يخالف بكل من حديهما احدي مقدمات القياس خرج طريق استلزام جزء الجوهر لان
عكس النقيض يخالف بمحدود احدي المقدمتين وهي المقدمة الثانية ودخل العكس والخلف
لعدم مخالفتها بالحدين لاحدي المقدمتين وكذا الطريق الذي سلكتناه ههنا ضرورة ان كل
واحدة من مقدمات القياس المتوسطة لا تخالف احدي مقدمات اصل القياس الا بتحد واحد الى هذا
الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخره ومن الناس من قال المراد بالمقدمة
الغريبة ما لا يكون شيء من حديه مذكورا في القياس وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية
لذلك يدخل البيان بعكس النقيض وبالمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان المناقشة في مثل هذه
المقدمات بمنزلة عن التخصيص فانها لغظية لا بدائتها على تعريف القياس فانه ان صرف بما لا يخرج
امثال هذه البيانات عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقةين قياسا والمتصلات والمنفصلات
المذكورة تشايح والا فهو ملزوم وهي لوازم وحيث ان يكون الغرض من وضع الفصل بيان
الاستلزام لا القياسية هذا اذا كانت الحقيقةين موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا كليتين
فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت احدهما جزئية فقط انتج
القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف الجزئية وتاليها طرف الكلية والاخرى عكس
الاولى اما الاولى فتعين البرهان المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقيض الاوسط ونقيض
الاوسط يستلزم طرف الكلية واما الثانية فلان عكس الاولى اليها اولتا جهتها من الشكل الثالث
والاوسط نقيض الاوسط الا لذلك البرهان لسيورة كبرى الشكل الاول جزئية ويلزم منه استلزام
القياس للمنفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقةين جزئيتين فلا انتاج لجواز ان يكون زمان
معاندة الاوسط لاحد الطرفين غير زمان معاندة للطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط ناتج
وان لم تكن الحقيقةين موجبتين فاما ان تكونا سالبتين او تكون احدهما سالبة فقط
فان كانتا سالبتين فلا انتاج ايضا لجواز ان لا يماند الشيء الواحد كالجسم المتلازمين كالانسان

والناطق ولا للمتعاندين كالانسان والانسان فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول
والتعاند في الثاني وان كانت احدهما سالبة فقط انتج احدي متصلتين سالبتين جزئيتين
لاعلى التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى عكسها فانه ان كذب
المتصلتان صدق نقيضا هتما فيكون كل من الطرفين ملزوما للآخر فيكونان متساويين وحيث
كذبت السالبة المنفصلة لان الاوسط معاند لاحد الطرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا للطرف
الاخر ضرورة ان ما يعاند احد المتساويين يكون معاندا للمساوي الاخر فيلزم العناد الحقيقي
بين جزئي السالبة وانما لم تنتج احدهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند
الشيء وبين ما لا يعانده كالانسان فانه يستلزم الا فرس كليا مع انه يعاند اللانطق واللافرس
لا يعانده قال الشيخ المنفصلة السالبة الجزئية لا تنتج للاختلاف الموجب للعقم فان القياس يصدق
تارة مع التعاند بين الطرفين كقولنا اما ان يكون الاثنان فردا او زوجا وليس البتة اما ان يكون
زوجا او لا فردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فرديتها واخرى مع اللاتعاند بينهما كما
اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او لا زوجا والحق اللاتعاند بين كون الاثنين
فردا وبين عدم كونه خلاء قال المصنف هذا ينشأ انتاج السالبة الموجبة الجزء ايضا لانا اذا بدلنا
الكبرى في القياس الاول بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او متقسما بمتساويين وفي القياس
الثاني بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او عددا لزم الاختلاف وظاهر هذا الكلام الاعتراض على
الشيخ حيث خصص العقم بالسالبة الجزئية فانه عام لكن الشيخ ذكر في اشفاء عقيب بيان عقم السالبة
الجزئية بلا فصل ان السالبة ذات الموجبتين ايضا بهذه الصفة واورد الاختلاف بالامثلة التي ذكرنا
فلا توجيه للاعتراض عليه بما ذكره اللهم الا ان يقال لما بين الاختلاف في السالبة الجزئية لم تكن حاجة الى
بيانه في الموجبة الجزئية لان الانتاج وعدم الانتاج لا يختلفان بالاحتياج الاجزاء وسلبها وحيث يكون له وجه ما
النظر الثاني فيما يتركب من الحقيقية وغيرها (قوله وان كانت مع الحقيقية) ان كانت الحقيقية وممانعة الجمع
او ممانعة الخلو موجبتين كليتين لزم متصلة كلية مقدمهما من غير الحقيقية وتاليها من الحقيقية في الاول اي
في خلط الحقيقية مع ممانعة الجمع ومقدمهما من الحقيقية وتاليها من ممانعة الخلو في الثاني اي في خلط
الحقيقية مع ممانعة الخلو اما في الاول فلا يستلزم طرف ممانعة الجمع نقيض الاوسط واستلزام نقيض
الاوسط طرف الحقيقية واما في الثاني فلا يستلزام طرف الحقيقية نقيض الاوسط واستلزامه
طرف ممانعة الخلو ولا تنعكس اي لا يلزم في الاول متصلة مقدمهما من الحقيقية وفي الثاني متصلة
مقدمهما من ممانعة الخلو فانه لو انعكس يلزم تساوي الطرفين واحديهما معاندا للاوسط عنادا
حقيقيا فالمساوي الاخر يعانده كذلك فينقلب غير الحقيقية حقيقية ولان نقيض الاوسط اعم
من طرف ممانعة الجمع واخص من طرف ممانعة الخلو اما وجوبا ان فسرنا بما يقابل الحقيقية اي
بالفسير الاخص او جواز ان فسرنا بالتفسير الاعم الشامل للحقيقية وغيرها فان نقيض الاوسط حيث
كما يجوز ان يساوي طرف غير الحقيقية كذلك يجوز ان يكون اعم واخص لكن نقيض الاوسط مساو
لطرف الحقيقية فيكون طرف الحقيقية اعم من طرف ممانعة الجمع واخص من طرف ممانعة
الخلو فلا يستلزم طرف ممانعة الجمع ولا يستلزمه طرف ممانعة الخلو كليا وان كانت
احدي المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقية او غيرها وهو اما ممانعة الجمع او ممانعة الخلو
فالاقسام اربعة وفي ثلثة الاقسام وهو الحقيقية الكلية مع ممانعة الجمع الجزئية والحقيقية مع ممانعة
الخلو الكلية والجزئية يلزم متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اي سواء كان مقدمها
من الحقيقية او غيرها اما في الاول فلان طرف ممانعة الجمع يستلزم طرف الحقيقية جزئيا بعين
الدليل المذكور في الكليتين وبالعكس لان نقيض الوسط يستلزم طرف الحقيقية كليا وطرف ممانعة

ان كانت مع الحقيقية ممانعة
الجمع او ممانعة الخلو لزم متصلة
كلية من الطرفين مقدمها
من غير الحقيقية في الاول ومن
الحقيقية في الثاني لما عرفت
ولا تنعكس ولا يصار غير الحقيقية
حقيقة ولان نقيض الاوسط
اعم من طرف ممانعة الجمع اخص
من طرف ممانعة الخلو اما
وجوبا ان فسرنا غير الحقيقية
بما يقابل الحقيقية او جواز ان
فسرنا بما يعامها وان كانت
احدهما جزئية جزئية من
الطرفين كيف كان مقدمها
لكن ممانعة الجمع ان كانت هي
الكلية لم يلزم بالذات الا من
نقيض الطرفين من الاول
او الثالث والاوسط الاوسط ثم
يرتد الى المتصلة من الطرفين
وان كانت الحقيقية سالبة لم تنتج
لجواز عدم الانفصال الحقيقي
بين احد المتعاندين ثبوتا ونقيض
الاخر ولا زمة المساوي
وان كانت السالبة غيرها
انتجت متصلة سالبة جزئية
مقدمها من ممانعة الجمع في الاول
والحقيقية في الثاني والا كذبت
السالبة من غير عكس لجواز
كون نقيض الاوسط اخص
من طرف ممانعة الجمع واعم
من طرف ممانعة الخلو متن

الجمع يستلزم تقيض الاوسط جزئيا ينتج من الشكل الرابع استلزام طرف الحقيقة لطرف مانعة
الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف مانعة الخلو بعين الدليل المذكور
وينعكس ذلك لان تقيض الاوسط يستلزم طرف مانعة الخلو كليا وطرف الحقيقة جزئيا ينتج
من الشكل الثالث استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلاستلزام تقيض
الوسط طرف الحقيقة كليا وطرف مانعة الخلو جزئيا ينتج من الثالث استلزام طرف الحقيقة
لطرف مانعة الخلو وعكسه ايضا اذا بدلتنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس
بانعكاس المتصلة اللازمة ولا ريب في ان هذه النتائج كايانزم على تقدير جزئية احدى المقدمتين
يلزم ايضا هلى تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالتعريض لها ههنا بخلاف ثمة
لاوجه له اللهم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المنفصلات موافقتها اياها في الكم لكن هذه المحافظة
يجب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة مع مانعة الجمع الكلية فلم يلزم منه بالذات الا
في متصلة جزئية من تقيض الطرفين من الاول والثالث والاوسط الاوسط اما من الاول
فلاستلزام تقيض طرف الحقيقة الاوسط جزئيا واستلزام الاوسط تقيض طرف مانعة الجمع كليا
واما من الثالث فلاستلزام الاوسط تقيض طرف الحقيقة جزئيا واستلزام تقيض طرف مانعة
الجمع كليا وعكس ذلك يبين من الثالث والرابع فان قلت الاتصال بين تقيض الطرفين ليس
نتيجة القياس اوجب ان لا تكون حدود النتيجة مخالفة لحدود القياس فالجواب ان حد القياس
لا يشعر بموافقة حدود النتيجة بل الاعتبار ليس الا استلزام القياس للنتيجة بالذات وهو متحقق ههنا
واجاب بان تلك المتصلة ترد الى متصلة جزئية من الطرفين اذا المتصلة من التقيضين تستلزم
المنفصلة المانعة الجمع من تقيض اللازم وعين المزموم المستلزم للمتصلة من الطرفين وايضا يستلزم
المانعة الخلو من تقيض المزموم وعين اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك
يوجب انعكاس المتصلة الجزئية كنفسها بعكس التقيض مع دلالة النقص على عدم انعكاسها
وايضا استلزام القياس لهذه المتصلة بواسطة المتصلة من التقيضين وهي مقدمة غريبة
لم تحفظ فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدى المقدمتين سالبة فالسالبة
اما هي الحقيقة او غيرها فان كانت السالبة الحقيقية لم ينتج القياس اما اذا كانت مع مانعة الجمع فلم يصدق
القياس مع تعاند الطرفين تارة ولا تعاندهما اخرى اما مع التعاند فلجواز سلب الانفصال الحقيقي
بين احد المتعاندين ثبوت اى بين احد طرفي مانعة الجمع وتقيض الآخر اذا حد طرفي مانعة الجمع
أخص من تقيض الآخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وحينئذ يصدق
السالبة الحقيقية من احد الطرفين وتقيض الآخر والموجبة المانعة الجمع من الطرفين والاوسط
احد الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين الآخر وتقيضه واما مع لاتعاندهما فلجواز سلب
الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الجمع ولازم الطرف الآخر المساوى له ومانعة الجمع
من الطرفين ضادقة والحق الملازمة بين الطرفين الآخر ولازم المساوى وانما قال لجواز عدم
الانفصال دون الوجوب لان مانعة الجمع اذا اعتبرت بالنفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقي
بين احد طرفيها ولازم الطرف الآخر المساوى له ضرورة ان مساوى المعاند معاند واما اذا كانت
السالبة الحقيقية مع مانعة الخلو فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندين عندما اى احد
طرفي مانعة الخلو وتقيض الطرف الآخر اذ كل من طرفيها اعم من تقيض الآخر فلا يكون
بينهما انفصال حقيقي فيصدق السالبة الحقيقية من احد طرفي مانعة الخلو وتقيض الطرف
الآخر مع مانعة الخلو من الطرفين والحق التعاند بين الطرفين الآخر وتقيضه وجواز سلب
الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الخلو ولازم الطرف الآخر المساوى له فيصدق الانفصال

والحق التلازم بين الطرفين الآخر ولازمه وان كانت السالبة غير الحقيقية انتجت متصلة سالبة
جزئية مقدمها من مانعة الجمع في الاول اى في خلط الحقيقية مع مانعة الجمع ومن الحقيقية في الثانى
اى في خلطها مع مانعة الخلو والالزم كذب السالبة الغير الحقيقية اما اذا كانت مانعة الجمع
فلانه اذا صدق لبس البتة اما ان يكون (اب اوجد) مانعة الجمع ودائما ما يكون (جد او هن) حقيقية
فليصدق قد لا يكون اذا كان (اب فهز) والا لصدق تقيضه وهو قولنا كلما كان (اب فهز)
ويصدق بحكم الحقيقية كلما كان (هن) لم يكن (جد) فكلما كان (اب) لم يكن (جد) فيكون
بين (اب وجد) منع الجمع فيكذب السالبة المانعة الجمع واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه لو لم يصدق
النتيجة في المثال المذكور والسالبة مانعة الخلو لصدق كل كان (هن فاب) ويلزم الحقيقية كلما لم يكن
(جد فهز) وكلما لم يكن (جد فاب) فيكون بين (جد فاب) منع الخلو فيكذب السالبة المانعة الخلو
ولا ينعكس اى لا يلزم متصلة جزئية مقدمها من الحقيقية في الاول ومن مانعة الخلو في الثانى
لجواز كون تقيض الاوسط الذى هو طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف
مانعة الخلو فيصدق السالبة المانعة الجمع لان مانعة الجمع الموجبة انما يصدق اذا كان تقيض
كل واحد من طرفيها اعم من الطرف الآخر فاذا كان تقيض احدى طرفيها وهو تقيض الاوسط
اخص لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام
طرف الحقيقة الذى هو تقيض الاوسط لطرف مانعة الجمع جزئيا للزوم الاعم للاخص كليا
وكذا يصدق السالبة المانعة الخلو لان مانعة الخلو الموجبة لاتصدق الا اذا كان تقيض كل واحد
من طرفيها اخص من الطرف الآخر فاذا كان تقيض احدى طرفيها اعنى تقيض الاوسط اعم
لم يصدق ايجابها فيصدق السالبة المانعة الخلو والموجبة الحقيقية مع كذب عدم استلزام
طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة الذى هو تقيض الاوسط جزئيا لاستلزام الاخص الاعم
كليا ولغائل ان يقول اذا صدق دائما اما ان يكون (اب اوجد) حقيقة وليس البتة اما ان يكون
(جد او هن) مانعة الجمع فليصدق قد لا يكون اذا كان (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) ويلزم
الحقيقة كلما كان (اب) لم يكن (جد) ويتيجان من الثالث قديكون اذا كان (هن) لم يكن (جد)
فيكون بين (هن وجد) منع الجمع جزئيا وقد كان لبس البتة اما ان يكون (جد او هن) مانعة الجمع
وكذلك اذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجب ان يصدق قد لا يكون اذا كان (هن فاب)
والا فكلما كان (هن فاب) نجعله كبرى لقولنا كلما لم يكن (جد فاب) ينتج ما ينعكس الى قولنا قديكون
اذا لم يكن (جد فهز) فيكون بين (جد وهز) منع الخلو فيلزم كذب السالبة المانعة الخلو النظر
الثالث فيما يتركب من مانعتي الجمع او مانعتي الخلو (قوله وان كانت المنفصلتان) مانعتا الخلو او مانعتا
الجمع ان كانتا موجبتين كليتين او كان احدهما كلية لزمت متصلة موجبة جزئية من الطرفين في الاول
اى في مانعتي الخلو مقدمها اى طرف كان من الثالث والاوسط تقيض الاوسط فان تقيض الاوسط
يستلزم احدى الطرفين كليا والطرف الاخر كليا او جزئيا ومن تقيضى الطرفين في الثانى اى
في مانعتي الجمع من الثالث والاوسط عين الاوسط لاستلزام الاوسط تقيض احدى الطرفين
كليا وتقيض الطرف الاخر كليا او جزئيا ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل
من الطرفين او تقيض الطرفين اعم من الاخر من وجه فلا يصدق الملازمة الكلية بينهما
اما في مانعة الخلو فلكونه دائما اما ان يكون هذا الشيء لا حيوانا او لا شجرة او دائما
اما ان يكون لا شجرة او لا حجرة واما في مانعة الجمع فتقولنا هذا الشيء اما حيوان
او شجرة واما شجرة او حجرة مع كذب قولنا كلما كان لا حيوانا كان لا حجرة وان كانت

وان كانت المنفصلتان مانعتي
الخلو ومانعة الجمع لزمت متصلة
جزئية من الطرفين في الاول
والاوسط تقيض الاوسط ومن
تقيضيهما في الثانى والاوسط
عين الاوسط لا كلية لجواز كون
كل واحد من الطرفين اعم
من الاخر من وجه وان كانت
احدهما سالبة سالبة جزئية
من الطرفين فيهما متصلة
من الموجبة في الاول ومن
السالبة في الثانى والا فكلما
السالبة ولا ينعكس لجواز كون
طرف الموجبة اعم من طرف
السالبة

وان كانت المنفصلتان
احداهما مانعة للجمع والاخرى
مانعة للخلو لزم متصلة
كلية من الطرفين مقدمها
من مانعة للجمع من الاول من غير
عكس والا لصارتا حقيقتين
ولان نقبض الاوسط اهم من
طرف مانعة للجمع واخص
من طرف مانعة للخلو وجوبا
او جوازا وان كانت احداهما
جزئية فان كانت مانعة للجمع
فجزئية من الطرفين من الثالث
والاوسط نقبض الاوسط والا
فن نقبضهما والاوسط عين
الاوسط وان كانت احداهما
سالبة لم تنتج لان الاخص من
نقبض الشيء قد يكذب مع
نقيضه ولازمه المساوي والاعم
من نقيضه قد يصدق معهما
فلم ينتج الاتصال والانفصال
ومقابلتهما وانت تعلم بما ذكرناه
يشترط في انتاج هذه الاقسام
ايجاب المقدمتين وكلية
احداهما وكون السالبة منافية
للموجبة عند اتحاد الطرفين
من

القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام من كل واحدة منهما
وشترط انتاجه ايحاب المقدمتين
ومنع الخلو منهما وكلية احداهما
واشتمال المتشاركين على تأليف
نتيجة والنتيجة مانعة للخلو من
عين ما لا تشارك فيها ومن
نتيجة التأليف بين كل جزء وكل
ما يشاركه متجاوفا وقسامه خمسة
الاول ان يشارك جزء واحد
من احديهما جزءا واحدا من
الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب)
واما (ج) واما كل (ج) واما كل
(د) انتج كل (ا) اما (ب) واما
(د) واما كل (د) والنتيجة ٩

احدى المنفصلتين سالبة لزم سالبة جزئية من الطرفين مقدمها من الموجبة في الاول ومن السالبة
في الثاني والا كذبت السالبة اما في الاول فلانه اذا صدق دائما اما (اب) او (جد) ولبس البتة
اما (جد) او (هز) مانعتي الخلو صدق قد لا يكون اذا كان (اب فهن) والا فكلها كان (اب
فهن) فيجعله كبرى للازم الموجبة وهو كلما لم يكن (جد فاب) لنتج كلما لم يكن (جد فهن) فيكون
بين (جد و هز) منع الخلو فتكذب السالبة واما في الثاني فلانه لو لم يصدق في المثال والمقدمتان مانعتا
الجمع قد لا يكون اذا كان (هز فاب) فكلها كان (هز فاب) ولازم الموجبة كلما كان (اب) لم يكن (جد)
ينتج كلما كان (هز) لم يكن (جد) فبين (جد و هز) منع الجمع فالسالبة كاذبة ولا ينعكس اي لا يلزم
متصلة مقدمها من السالبة في الاول لجواز ان يكون طرف الموجبة اعم من طرف السالبة في مانعة
الخلو كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لا انسانا ولا فرسا ولبس البتة اما ان يكون
لا فرسا ولا حيوانا مع صدق استلزام الاخص وهو طرف السالبة للاعم وهو طرف
الموجبة كلما ومقدمها من الموجبة في الثاني لجواز كون طرف الموجبة اخص من
طرف السالبة في مانعة الجمع وانتاج سلب ملازمة الاعم للاخص كقولنا دائما اما هذا الشيء
انسان او فرس ولبس البتة اما فرس او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا
النظر الرابع في المركب من مانعتي الجمع والخلو وهو اخر الاقسام (قوله وان كانت المنفصلتان) مانعة
الجمع ومانعة الخلوان كانتا موجبتين كليتين انتج القياس المركب منهما متصلة كلية من الطرفين
مقدمها من مانعة الجمع وتاليها من مانعة الخلو من غير عكس اما الاول فلا استلزام طرف مانعة الجمع
نقبض الاوسط واستلزام نقبض الاوسط طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل
الاول استلزام طرف مانعة الجمع لمانعة الخلو واما الثاني فلانه لو تحقق العكس لكان الطرفان متساويين
واحد هما لازم لنقبض الاوسط والاخر ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لنقبض الاوسط
فتقلب المقدمتان حقيقتين لتركب كل منهما حينئذ من الاوسط ومساوي نقيضه ولان نقبض
الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو وجوبا او جوازا فيكون طرف مانعة
الخلو اعم من طرف مانعة الجمع فلا يستلزم وان كانت احداهما جزئية فان كانت الجزئية مانعة للجمع
فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الاول والاوسط نقبض الاوسط فان طرف مانعة الجمع يستلزم
نقبض الاوسط جزئيا ونقبض الاوسط يستلزم طرف مانعة الخلو كلما ومن الثالث كما في بعض النسخ
فان نقبض الاوسط مستلزم لطرف مانعة الجمع جزئيا لانه اعم منه ولطرف مانعة الخلو كلما وعكس
هذه النتيجة ايضا لازم من الرابع او من الثالث وان كانت الجزئية مانعة للخلو فالنتيجة متصلة
من نقبضي الطرفين من الاول والاوسط عين الاوسط لاستلزام نقبض طرف مانعة الخلو الاوسط
جزئيا واستلزامه نقبض طرف مانعة الجمع كلما ومن الثالث لاستلزام الاوسط نقبض طرف مانعة الخلو
جزئيا لانه اعم منه ونقبض طرف مانعة الجمع كلما والعكس يتبين من الرابع او من الثالث وان كانت
احدى المنفصلتين سالبة لم ينتج القياس الاتصال والانفصال ولا مقابلتهما اما اذا كانت السالبة
مانعة للخلو فلصدق القياس تارة مع تعاند الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاند فلان الاخص
من نقبض الشيء قد يكذب مع نقيضه فيتعقد من الاخص والشيء مانعة للجمع الموجبة ومن الاخص
ونقبض الشيء سالبة مانعة للخلو مع التعاند الحقيقي بين الشيء ونقيضه واما مع التلازم فلان الاخص
من نقبض الشيء قد يكذب مع لازم الشيء المساوي اذ بين الاخص والشيء منع الجمع ويجوز ان يكذب جزأه
فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر المساوي فيصدق موجبة مانعة للجمع من الاخص والشيء وسالبة مانعة
الخلو من الاخص ولازم الشيء المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مانعة للجمع
مانع فلان الاعم من نقبض الشيء قد يصدق مع نقيضه فيكون بين الاعم والشيء منع الخلو وبين
الاعم ونقبض الشيء سلب منع الجمع والواقع التعاند بين الشيء ونقيضه وكذلك الاعم من نقبض الشيء

فه ثلاثة اجزاء وبرتانه ان الواقع لا يخلو عن القياس ﴿٢٣١﴾ المنج لنتيجة التأليف وعن احدا لاخرين ولا يجب منع الجمع في الاقسام

الخمسة لاحتمال كون
اللازم اعم الثاني ان يشارك
جزء واحد لجزئين مثاله كل
(ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج)
اما (د) واما (ه) اتيح كل
(ا) اما (ب) واما (د) واما (ه)
لعدم الخلو عن الجزء الغير
المشارك واحد القياسين المنتهين
لنتيجتين الثالث ان يشارك جزء
جزأ والآخر الآخر مثاله اما كل
(اب) واما كل (ج) واما كل
(ب) واما كل (د) واما كل (دز) اتيح
نتيجتين احدهما اما كل (اب)
واما كل (ب) واما كل (ج)
الثانية اما كل (اه) واما كل
(ج) واما كل (دز) الرابع ان
يشارك كل جزء جزأ مثاله اما كل
(اب) واما كل (ب) واما
كل (ج) واما كل (ب) واما
اتيح اما بعض (ز) واما كل
(اد) واما كل (ب) واما بعض
(ج) واما كل (ب) واما بعض
هي نتائج التأليفات الخامس
ان يشارك احدهما الكل واحد
والآخر لا احدهما مثاله اما كل
(اب) واما كل (ج) واما كل
(د) واما كل (د) واما كل (د) اتيح نتيجتين
احدهما اما كل (اب) واما كل
(ج) واما كل (ج) واما كل (ج) الثانية
اما بعض (ب) واما كل (ج)
واما كل (د) واما كل (د) واما كل (د)
من الجزء المشارك لاحدهما
ومن نتيجتي التأليفين وانه
يعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد
من المنفصلتين ويميز الصغرى
عن الكبرى باعتبار الجزئين
المشاركين ولا يخفى عليك بعد
هذا عدد الضروب وما يكون
من اشراك الاجزاء اهو من

قد يصدق مع لازم الشيء المساوي فنصدق المنفصلتان والحق للتلازم بين الشيء ولازمه وهذا
النفقض انما يتم اذا كانت السالبة جزئية وهو ظاهر وانت تعلم ما ذكرنا في انتاج الاقسام الستة من هذا
القسم وهو المركب من المنفصلتين المشتركتين في جزء تام منهما انه يشترط في انتاج كلها
اجاب احدي المقدمتين وكلية احديهما على ما وقع التنبية عليه وانه يشترط كون السالبة منافية
للموجبة بتقدير اتحاد طرفيهما اي السالبة مع الموجبة انما تنتج في هذه الاقسام اذا كانتا متنافيتين
لو فرضنا اتفاهما في الطرفين المقدم والتالي ولا ترى ان السالبة الحقيقية مع موجبتها تنتج
وينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي وسلبه بين امرين بعينهما ومع الموجبة المانعة الجمع او المانعة
الخلو لا تنتج ولبس بينهما منافاة لجواز ان يكون بين امرين منع الجمع او منع الخلو ويصدق ايضا
بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة المانعة الجمع او الخلو مع الموجبة الحقيقية فانها
تنتج وينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي بين امرين مع سلب منع الجمع او الخلو بينهما وكذلك
السالبة المانعة الجمع تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المانعة الخلو والسالبة المانعة الخلو تنتج
مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المانعة الجمع فقد بان بحسب استقراء الاقسام ان السالبة متى لم يناف
الموجبة لم تنتج وانما تنتج اذا افتها (قوله القسم الثاني ٧) القسم الثاني من الافتراضات التكنية من
المنفصلات ان يكون الاوسط جزءا غير تام في كل واحدة من المنفصلتين وشروط انتاجه اربعة امور
اجاب المقدمتين وصدق منع الخلو بالتفسير الاعم عليهما حتى يكونا اما حقيقيتين او مائعتي
الخلو واحديهما حقيقية والاخرى مانعة الخلو وكلية احدي المقدمتين واشتمال المشاركين
على تأليف منتج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو من الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التأليف
بين المشاركون هذا ان كان شيء من طرفي المقدمتين غير مشترك والافا لنتيجة من نتائج التأليفات واقسامه
خسة لانه اما ان يكون احد جزئي احدي المقدمتين مشاركا لاحد جزء الاخرى فقط او للجزئين
من الاخرى معا او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر الاخر
او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر للجزئين من الاخرى او يكون
كل من جزئي احدهما مشاركا لكل من جزئي الاخرى فهذه اقسام خمسة لا من يدعيها الاول ان يشارك
جزء واحد من احديهما جزأ واحدا من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ج) واما
كل (د) اتيح كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (د) فالنتيجة من ثلثة اجزاء الطرفان الغير المشاركون
ونتيجة التأليف لانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحدة منهما
واقعا فالواقع بينهما ان كان احد الطرفين المشاركون صدق نتيجة التأليف والافا الواقع اما الطرف
الغير المشارك من احدي المنفصلتين او الطرف الغير المشارك من الاخرى فالواقع لا يخلو عن نتيجة
التأليف وعن احد الطرفين الغير المشاركون ولا يجب منع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذه الاقسام الخمسة
كما وجب منع الخلو فيكون حقيقة لجواز ان يكون لازم اي نتيجة التأليف اعم من المزموم وهو المشارك كان
فكما اجتمع مع المشاركون يجتمع مع غير المشاركون فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع الجمع الثاني
ان يشارك جزء واحد من احديهما جزئين من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج)
اما (د) واما (ه) اتيح كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (ه) من ثلثة اجزاء الجزء الغير المشارك ونتيجتا
التأليفين لان الواقع اما الجزء الغير المشارك او الجزء المشارك فان كان الجزء الغير المشارك فهو واحد
اجزاء النتيجة وان كان الجزء المشارك فالواقع من المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف اوذاك
وايا ما كان يصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الجزء الغير المشارك واحدي نتيجتي التأليفين الثالث
ان يشارك جزء من احديهما جزأ من الاخرى والجزء الاخر الآخر مثاله اما كل (اب) واما كل (ج) واما
كل (ب) واما كل (دز) اتيح نتيجتين باعتبار المشاركون احدهما اما كل (اب) واما كل (ب) واما كل
(ج) والثانية اما كل (اه) واما كل (ج) واما كل (دز) اما الاولى فلان الواقع اما المشارك كان الاخير ان

شكل واحد او اشكال وما يكون من نتيجتها هي واحدة او اكثر او ذات ثلثة اجزاء او اكثر والشيخ استنتج من الشكل الثاني حلية كقولنا كل
(ا) اما (ب) واما (ج) ولا شيء من (د) اما (ب) واما (ج) اتيح لا شيء من (اد) وانت تعلم كون المنفصلتين شبيهتين بالجلبتين بل هما هما

فيلزم نتيجة التأليف اولا فيصدق احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما المنشار كان الاولان فتحقق نتيجة التأليف اولا فيلزم احد الطرفين الباقيين الرابع ان يشارك كل جزء من احديهما جزءاً من الاخرى مثاله اما كل (اب) واما كل (بج) واما كل (ج ا) واما كل (ب د) ينتج اما بعض (ج ب) واما كل (اد) واما كل (با) واما بعض (ج د) من اربعة اجزاء هي نتائج التاليفات لان الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الاول والثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الجزء الاول والثاني فيصدق احدي نتايج التاليفات الخامس ان يشارك جزء من احديهما كل واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد جزئي الاخر فقط كقولنا اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (د ه) واما كل (د ا) انتج نتيجتين احديهما اما كل (اب) واما كل (ج ه) واما كل (ج ا) والثانية اما بعض (ب د) واما كل (ج ا) واما كل (د ه) ولما كان كل منفصلة في هذا القسم مشتتة على جزء مشترك لاحد من المنفصلة الاخرى وجزء مشترك لجزئين منها فكل من النتيجتين مركبة من الجزء المشترك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى وكل (د ه) في النتيجة الثانية ومن نتيجتي التأليفين لان الجزء المشترك لاحدهما من احدي المنفصلتين ان كان واقعا فهو واحد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع الجزء المشترك للجزئين وحينئذ يكون الواقع معه من المنفصلة الاخرى احدهما فيصدق احدي نتيجتي التأليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربعة تنقسم من المنفصلتين في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وتغير الصغرى عن الكبرى بحسب الجزئين المنشاريين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشترك الاجزاء اهو من شكل واحد ام من اشكال متعددة وم يكون من نتايجها اهي واحدة او اكثر والنتيجة الواحدة اهي مركبة من جزئين او ثلثة اجزاء او اكثر والشيخ استخرج من الشكل لثاني حلية كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ولا شيء من (د) اما (ب) واما (ج) انتج لشيء من (اد) وانت تعلم ان ذلك انما انتج اذا اخذنا المنفصلتين شبيهتين بالجليتين بان نحمل الانفصال على احد الطرفين ونسلبه من الطرف الاخر وحينئذ يصير القياس شبيها بالقياس الجلي بل هو هو بعينه واما اذا اخذنا منفصلتين صريحتين فاننا جهما الكلية لابلده من برهان (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدي المنفصلتين غير تام من الاخرى وانما يتصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين شرطية مشاركة للمنفصلة الاخرى في جزء تام فتلك الشرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المنفصلة الاخرى بحكم القياس المركب من المتصلة والمنفصلة وسيجي البحث عنه وان كانت منفصلة كان حكمها بحكم القياس المركب من منفصلتين والنتيجة فيه منفصلة ما نعمة الخلو من الجزء الغير المشترك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة لانه اشترط في هذا انقسم كون المنفصلة الشرطية الجزء مانعة الخلو فالواقع لا يخلو عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الواقع ان يشارك هو الطرف الغير المشترك وذلك والاتحقق الطرف المشترك وهو الشرطية مع المنفصلة البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخلو الواقع عنها واعلم ان الاشتراك في القياس من المتصلتين او المنفصلتين على سبعة اوجه لان المشاركة اما بسيطة او مركبة ثنائية او ثلاثية اما البسيطة فتنتج صرفي ثلثة اوجه لانها اما في جزء تام من كل واحدة منهما او في جزء غير تام من كل منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى واما المركبات الثنائية فتنتج ايضا لانها اما في جزء تام منها وجزء غير تام منها او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى او في جزء غير تام منها وجزء تام من احدهما غير تام من الاخرى واما الثلاثية فتنتج اربعة اوجه في القياس تركيب المشترك كما اذا كانت في جزء تام منها وجزء غير تام منها انتج باعتبار كل مشاركة نتيجة

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى والنتيجة فيه مانعة الخلو من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين الشرطين لعدم خلو الواقع عن ذلك الجزء وعن القياس المنتج لهائمه قد يكون الاشتراك في القياس من المتصلتين والمنفصلتين في جزء تام منهما وغير تام منهما فينتج باعتبار كل اشتراك نتيجة كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى يتبين لك فيما بعد من

الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة والمشاركة والمشاركة المتصلة والمتصلة المتصلة او مقدماتها كانت الجملة صغرى او كبرى فاقسامه اربعة الاول ان يكون المشارك تالى المتصلة والجملة كبرى ٣٣٣ الثاني ان يكون الجملة صغرى ويشترط في انتاجها ايجاب المتصلة واشتمال المشاركين

على تأليف منتج براعى فيه كون الجملة كبرى في الاول صغرى في الثاني وانتاج نتيجة التأليف مع الجملة تالى السالبة والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف يراعى فيه حال الجملة كما سبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان كل (ج د) فكل (اب) وكل (ب هـ) انتج ان كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وقس عليه باقى الضروب في باقى الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم لانتاج السالبة نتيجة الموجبة بانقلابها الى الموجبة ثم انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان في القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال الشيخ لا يلزم من صدق الجملة صدقها بتقدير صدق المقدم والا انتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القسام بذاته يبعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس ببعده واجاب عنه بان فرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا للجملة او يمنع استحالة اللازم والاول ضعيف لان عدم مسافاته اياهما لا يقتضى صدقهما على تقدير صدقه والثاني ضعيف ايضا لانه لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس

كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسنبين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة) القسم الثالث من القياسات الاقتزائية الشرطية ما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك الجملة اما تالى المتصلة او مقدمها وعلى التقديرين فالجملة اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية لا تصور فيها الا في جزء غير تام من المتصلة لاستحالة ان يكون شئ من طرفي الجملة قضية فلاشتراك ابدا اما بموضوعها او بمحمولها وهما مفردان والا شكل الاربعة تنعقد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط في المشاركين الاول ان يكون المشارك تالى المتصلة والجملة كبرى الثاني ان يكون المشارك تالى المتصلة والجملة صغرى والمتصلة في القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فشرط انتاجها اشتمال المشاركين على تأليف منتج مراعى فيه اى في ذلك التأليف كونها كبرى في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة فالشرط انتاج نتيجة التأليف مع الجملة تالى السالبة والنتيجة في القسمين متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين الجملة كبرى وتالى المتصلة صغرى في القسم الاول وبين الجملة صغرى وتاليها كبرى في القسم الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجملة في التأليف كما سبق انفا والبرهان اما في الموجب المتصل فن الشكل الاول فانه كلما كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق التالى مع الجملة اما التالى فظنوا بالجملة فلانها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الجملة صدق نتيجة التأليف فكما كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التأليف واما في السالب المتصل فن الشكل الثاني فانه كلما صدق نتيجة التأليف صدقت مع الجملة لانها صادقة في الواقع وكلما صدق تالى السالبة بحكم الشرط المذكور وكلما صدق نتيجة التأليف صدق تالى السالبة فجعلها كبرى للمتصلة القائمة لبس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق التالى لينتج لبس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التأليف وانما روى في التأليف حال الجملة لان التمايز بين القسمين انما يحصل بسبب اختلاف البرهان عام مثال الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (اب) وكل (ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وفي القسم الثاني كل (هـ ب) وكلما كان (ج د) فكل (ب ا) فكما كان (ج د) فكل (ا هـ) وقس عليه باقى الضروب في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كما نقل من الشيخ من ان المتصلين اذا توافقتا في الحكم والمقدم ونحو القتا في الكيف وتناقضتا في التوالى تلازمتا وتعاكستا يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت بحيث يكون نقیض تاليها مع الجملة مشتملا على تأليف منتج انتجت سالبة متصلة لانها تنقلب الى متصلة موجبة من عين مقدمها ونقيض تاليها مع الجملة وينتج متصلة موجبة من مقدمها ونتيجة التأليف وهى تنقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيض نتيجة التأليف فالسالبة المتصلة انتجت بهذين الانقلابين متصلة موافقة لها في الكيف فلو قال بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان اولى واعترض الشيخ على انتاج القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة والانتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القسام بذاته يبعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس ببعده وانما حال واجاب عنه بوجهين احدهما ان الشخص الكلام بما لا يكون صدق الجملة منافيا للمقدم المتصلة فيندفع النقض المذكور للتناقض بين الجملة ومقدم المتصلة وثانيهما منع كذب النتيجة فان وجود الخلاء لما كان محالاجاز استلزامه للحال والاول ضعيف لان عدم منافاة الجملة مقدم المتصلة لا يقتضى صدقها على تقدير صدقها وان لا تكون الجملة منافية للمقدم ولا يبقى صادقة على تقديره وكذا الثاني لانه يدفع نقض معين فلا يندفع اصل المنع فان السائل ان يقول لانهم انه اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالى والجملة فان الجملة صادقة في نفس الامر ولا يلزم من تحققها في نفس الامر بقاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من نقیض المقدم ونتيجة التأليف

وجوابه ان المدعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من نقیض المقدم ٣٤٠ ونتيجة التأليف ضرورة عدم خلو الواقع عنه وعن القياس المنتج لها ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر او زوره الى المتصلة المذكورة متن

القسم الثالث ان يكون المشارك
مقدم المتصلة والجملة صغرى
والرابع ان يكون الجملة الكبرى
والنتيجة فيهما متصلة مقدمها
نتيجة التأليف من الجملة
صغرى ومقدم المتصلة كبرى
في الاول وبالعكس في الثاني
وتليها تالي المتصلة ثم المشارك
ان اشتلا على تأليف منتج
اشج مطلقا على ان جزئية
مقدم الكلية في قوة كلية
والبرهان من الثالث والاول
مقدم المتصلة والاوجب كون
الجملة مع نتيجة التأليف او مع
عكسها الكلية منتجا لمقدم
متصلة كلية واليه هان حيث
المنتج نتيجة التأليف من الاول
والاوسط مقدم المتصلة وحيث
المنتج عكسها الكلية من الثالث
والاوسط ذلك العكس وينعقد
الاشكال الاربعة بين المشاركين
في كل قسم مثال الشكل الاول
في القسم الثالث لاشي من
(ج ب) وكلها كان بعض (ب)
لبس (ا فوز) انتج كلها كان
كل (ج ا فوز) بيانه كلها كان كل
(ج ا) فبعض (ب) لبس (ا)
لما عرفت في القسم الثاني وهوانه
ينتج مع المتصلة المطاوب من
الاول مثال الشكل الثاني
في القسم الرابع كلها كان كل
(ج ب فوز) وكل (اب) ينتج
كلها كان كل (ج ا فوز) بيانه
مما سبق والنتيجة تتبع المتصلة
ابدا في الكيف متن

ضرورة ان الواقع لا يخلو عن تقيض المقدم وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الجملة صادقة
في نفس الامر فالصادق معها اما تقيض المقدم او عينه فان كان تقيض المقدم فهو واحد جزئي المتصلة
وان كان عين المقدم يصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التالى والجملة على تقدير المقدم حينئذ ثم ان شئنا
اقتصرنا على هذا القدر وقلنا ان تلك المتصلة نتيجة القياس وان شئنا رددنا الى ما يلزمها من المتصلة
المذكورة لاستلزام كل متصلة مانعة الخلو متصلة من تقيض احد الجزئين وعين الاخر ونحن نقول
اما المنع فهو بين الابد فاع على ما سمعته غير مرة ولذلك لم يشتغل الشيخ بدفعه بل بدفع النقص
ولا يخفى ان ما اورد من الوجهين بدفعه واما الجواب الذي ذكره فليس بتمام لان المتصلة ليست
عنادية بل اتفاقية وهى لا تستلزم المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهوان الملزم
لنتيجة التأليف او تالى السالبة هو المقدم او نتيجة التأليف مع الجملة والمتصلة اللازمة لا يتعدد
بتعدد المقدم وايضا النتيجة في المتصل السالب لازمة من استلزام نتيجة التأليف لتالى السالبة والمتصلة
فن ان يلزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون
المشارك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة كبرى
وينعقد الاشكال الاربعة بين المشاركين في القسمين والنتيجة فيهما متصلة مقدمها نتيجة التأليف
من الجملة صغرى ومقدم المتصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث او بالعكس اى من الجملة
كبرى ومقدم المتصلة صغرى في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار تمامي القسمين وتاليهما تالى
المتصلة وضابط الانتاج في القسمين ان المشاركين اى الجملة ومقدم المتصلة اما ان يشتملا
على تأليف منتج اولا فان اشتملا على تأليف منتج فاشتملا على اياها بالفعل او بالقوة وهو ما اذا كان
المتصلة كلية ومقدمها جزئي ولم يكن تأليفهما منتجا الا على تقدير كليته كما اذا وقع المقدم الجزئي
في كبرى الشكل الاول والثاني او كانت الجملة ايضا جزئية وتأليفهما على الثالث او الرابع واليه
اشار بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان اشج القياس مطلقا اى سواء كانت
المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من الثالث والاول مقدم الكلية هكذا
كلها صادق مقدم المتصلة والجملة صادقة في نفس الامر صادق مقدم مع الجملة
وكلها صادقا صادق نتيجة التأليف فكلها صادق مقدم المتصلة صدقت نتيجة التأليف
تجعلها صغرى المتصلة القابلة اذا كان مقدم المتصلة صادق تاليها باحد الاسوار فن الثالث اذا صادق
نتيجة التأليف صادق تالى المتصلة باحد الاسوار وان اشتمل المشاركان على تأليف منتج يشترط
امر ان احدهما كلية المتصلة وتاليهما احد الامرين وهو اما ان يكون الجملة مع نتيجة التأليف
منتجة لمقدم المتصلة الكلية واما ان يكون الجملة مع عكس نتيجة التأليف منتجة لمقدمها فان كان
المنتج المقدم نتيجة التأليف فالبرهان من الاول والاوسط مقدم المتصلة فانه متى صادق نتيجة التأليف
صدقت مع الجملة ومتى صدقت مقدم المتصلة فمتى صدقت نتيجة التأليف صادق مقدم
المتصلة وكلها او ليس البتة اذا صادق مقدم المتصلة يلزم تاليها فمتى كان او ليس البتة اذا كان نتيجة
التأليف يصدق تالى المتصلة وان كان المنتج عكس نتيجة التأليف بكليته فالبرهان من الثالث والاوسط
ذلك العكس فانه قد يكون اذا صادق عكس نتيجة التأليف صادق نتيجة التأليف وكلها او ليس البتة
اذا صادق عكس نتيجة التأليف صادق تالى المتصلة وهما يتيجان المطلوب من الثالث اما الصغرى
فلان العكس لازم اما اعم او مساو فاستلزامه جزئيا محقق واما الكبرى فلانه كلما صادق عكس نتيجة
التأليف صادق مع الجملة وكلما صادق مقدم المتصلة بعناية القوة وكلما صادق عكس نتيجة
التأليف صادق مقدم المتصلة وكلها او ليس البتة اذا صادق مقدم المتصلة صادق تاليها فكلها او ليس البتة
اذا صادق عكس نتيجة التأليف صادق تالى المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمشاركان غير
مشتملين على تأليف منتج والمنتج مقدم المتصلة نتيجة التأليف لاشي من (ج ب) وكلها كان بعض (ب) لبس

قال الشيخ بشرط ايجاب الجملة في الشكل الثالث من القسم الثالث وقد عرفت بطلانه لان الجملة السالبة الكلية تنتج مع نتيجة التأليف الموجبة الكلية لمقدم المتصلة ان كان سالبا جزئيا من ٢٣٥ الرابع ومع عكسها بكلية مقدمها ان كان سالبا كلياً من الثاني

وقد عرفت انتاجه اذ ذلك عند كون المتصلة كلية وقال يشترط السلب في مقدم المتصلة في القسم الرابع في الشكل الاول منه مع قيام ما ذكر من دليل الانتاج في هذا الشكل في القسم الثالث وقال في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجملة لمقدم المتصلة في السلب وقد عرفت فساد حيث كانا مشتملين على تأليف منتج من

الفصل الرابع فيما يتركب من الجملة والمنفصلة وهو قسمان احدهما ما ينتج الجملة وهو المسمى بالقياس المقسم ويجب كون الجمليات بعدد اجزاء الانفصال يتألف من كل واحدة منهما مع جزء من اجزاء الانفصال قياس منتج للجملة المطلوبة اما من شكل واحد او اشكال والحد الاوسط في كل قياس غيره في الاخر والا تحدث قضيتان بطرفيهما من الجمليات واجزاء الانفصال فتلك الحدود ان كانت المنفصلة صغرى كانت محمولات اجزائها وموضوعات الجمليات في الشكل الاول وبالعكس في الرابع وبالعكس ان كانت المنفصلة كبرى ومحمولاتها في الثاني موضوعاتها في الثالث على التقديرين وشرط الانتاج اشتمال كل شكل في كل قسم على شرائط ذلك الشكل وبرهانه انه لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال فقد صدق

(افوز) ينتج كما كان كل (ج افوز) فالمتشاركان وهما الاشئ من (ج ب) وبعض (ب) ليس (ا) لا يشتملان في الشكل الاول على شرائط الانتاج ونتيجة التأليف اعني كل (ج ا) مع الجملة منتجة لمقدم المتصلة من الثالث بانه كلما كان كل (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) لانه كلما كان كل (ج ا) فلا شئ من (ج ب) وكل (ج ا) وهما ينتجان بعض (ب ج) ليس (ا) فكلما كان كل (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) واليه اشار بقوله لما عرفت في القسم الثاني فان استنتاج تالي السالبة ثمة كان على هذا الطريق ثم نجعل تلك المتصلة صغرى والمتصلة التي هي جزء القياس كبرى لينتج من الاول كلما كان كل (ج افوز) وهو المطلوب مثال الشكل الثاني في القسم الرابع والمتشاركان غير مشتملين على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف كلما كان كل (ج ب فوز) وكل (ب) ينتج كلما كان كل (ج افوز) لانه كلما كان كل (ج ا) فكل (ج ا) وكل (ب) وهما ينتجان كل (ج ب) فكلما كان كل (ج ا) فكل (ج ب) نجعله صغرى للمتصلة لينتج المطلوب ولا يخفى عليك بعد ذلك الاستنتاج من باقي الضروب في سائر الاشكال والنتيجة تتبع المتصلة في الكيف ابد الان صغرى الاقبسة المنتجة اياها موجبة فتكون كيفية اتابعه للكبرى (قوله قال الشيخ قال الشيخ بشرط في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث ان تكون الجملة موجبة وهو باطل بصورتين احديهما ان الجملة ان كانت سالبة كلية وركبت مع نتيجة التأليف الموجبة الكلية انتجت مقدم المتصلة ان كان سالبا جزئيا من الشكل الرابع كقولنا لاشئ من (ب ج) وكلما كان بعض (ب) ليس (ا فوز) فكلما كان كل (ج افوز) وقد عرفت ان الجملة اذا كانت مع نتيجة تأليف منتجة لمقدم المتصلة تنج القياس المركب منهما فان قلت اذا كان مقدم المتصلة سالبا جزئيا والجملة سالبة كلية فكيف تحصل منهما نتيجة التأليف موجبة كلية وايضا الموجبة الكلية هي كل (ج ا) والسالبة الكلية لاشئ من (ج ب) وهما لا ينتجان من الرابع الا بعض (ا) ليس (ب) وهو ليس مقدم المتصلة فنقول الكلام فيما اذا لم يشتمل المتشاركان على تأليف منتج فلا نتيجة ثمة متحققة بل يفرض كيف ما كانت فان البرهان لا يستدعي النتيجة تأليف مفروضة فانه نتيجة تأليف تفرض سواء كانت موجبة كلية او جزئية او سالبة كلية او جزئية فالبرهان يساعد عليها واما حديث الاستنتاج من الرابع فيمكن دفعه بان اطلق اسم النتيجة على عكسها والسالبة الجزئية تقبل العكس اذا كانت من الخاصتين وهو كاف للنقض الصورة الثانية ان الجملة السالبة الكلية تنتج مع عكس نتيجة التأليف بكونه مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة سالبا كلياً من الشكل الثاني والقياس منتج اذ ذلك كقولنا لاشئ من (ج ب) وكلما كان لاشئ من (ب) (افوز) ينتج فديكون اذا كان بعض (ج افوز) وقال الشيخ ايضا يشترط السلب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الرابع وهو فاسد لان الدليل الذي ذكره على انتاج الايجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الثالث قائم بعينه في القسم الرابع فانه اذا صدق كلما كان كل (ج ب) (فوز) وكل (ب ا) انتج فديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وهما ينتجان من الاول كل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) وكل (ج ا) نجعله صغرى للمتصلة لينتج المطلوب وقال الشيخ ايضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجملة لمقدم المتصلة في الكيف وقد عرفت فساد حيث كانت الجملة ومقدم المتصلة مشتملين على تأليف منتج فان القياس ينتج مع اختلافهما في الكيف واعلم ان هذه النقوض ليست واردة على الشيخ لان الشروط في ابواب الافتراضات ليست بشروط الوجود بل شروط العلم بالانتاج فاطلاع الغير على انتاج ما لم يحكم بانتاجه لا يكون قادحا في ذلك على ما صرح به المصنف نفسه (قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الجملة والمنفصلة) القسم الرابع من الافتراضات الشرطية ما يتركب من الجملة والمنفصلة فانه على قسمين لانه اما منتج للجملة واحدة وهو القياس المقسم اولاً وهو غيره وللقياس المقسم شرائط في كونه قياساً مقسماً وشرائط في الانتاج اما شرائط التقسيم فامور الاول اشترك اجزاء الانفصال في احد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن احدهما مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك الجزء في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس

مع مشاركة من الجملة منتجاً للمطلوب وانت تعلم ان المنفصلة موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو ولا تنتج مانعة الجمع الا اذا كانت اجزائها يقيض ما يجب في مانعة الخلو ولا ترداها اليها حينئذ من

القسم الثاني غير القياس المقسم فالمنفصلة ان كانت مانعة الخلو والجليات بعدد اجزاء المنفصلة يتألف كل واحدة مع جزء قياسا منتجها لكن النتائج ان كانت لاتتحد انتجت منفصلة مانعة الخلو من تلك النتائج فان اتحدت نتيجة مع الاخرى جعلت جزءا واحدا من النتيجة وان زادت الجليات شارك لا محالة جزء جليتين واتج باعتبار مشاركته لكل واحدة منهما وباعتبار مشاركته لهما وان نقصت كجملية مع منفصلة ذات جزئين فان شاركت الجزئين انتجت منفصلة مانعة الخلو من النتيجةين والافق نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك وبرهان الشكل ظاهر بماسر وقال الشيخ الجلية الواحدة ان كانت صغرى لا تنتج وقد عرفت فسادها وان كانت المنفصلة مانعة الجمع فان كانت نتيجة التأليف نتيجة للطرف المشارك من المنفصلة انتجت منفصلة مانعة الجمع من نتيجة التأليف والطرف الاخر او نتيجة لان الطرف المشارك لازم نتيجة التأليف بالقياس الموافق من الجلي والمتمثل ومنافى اللازم منافى للمزوم وان كان البارز المشارك منتجا لهما انتج منفصلة جزئية سالبة متقدمة بالقياس وتاليها الطرف الآخر

الثاني اشترك الجليات في الطرف الاخر من النتيجة بعين ذلك الدليل وهما غير مذكورين بالفعل في الكتاب الثالث ان يكون عدد الجليات بعدد اجزاء الانفصال والا فاما ان يزيد على عدد اجزاء الانفصال او بالعكس واما ما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك الجلية الزائدة ان لم تشارك شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فاما ان تكون مشاركتها اياه فيما شاركه فيه جلية اخرى او لا يكون فان لم يكن تحصل من المشاركون نتيجتان فلا تكون النتيجة جلية واحدة وان كانت المشاركة في ذلك الجزء المشترك بعينه كانت الجلية الزائدة مشاركة لتلك الجلية في الطرفين لا تشاركهما في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط وحينئذ ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك الجلية بعينها فلا تكون زائدة هف وان خالفتهما في شيء منها حصلت باعتبار المشاركتين نتيجتان واما على الثاني فلان الجزء الزائد من اجزاء الانفصال اما ان يشارك شيئا من الجليات او لا الى اخر الدليل الرابع اتحاد التاليفات في النتيجة فيتألف من كل واحدة من الجليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياسا منتج الجلية المطلوبة اما من شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج) وكل (دج) وكل (د) ينتج كل (اج) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء من (بج) ولا شيء من (ج د) وكل (بج) ينتج لا شيء من (اج) الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مغايرا للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو اتحد قياسان في حد اوسط وهما يتحدان في طرفي النتيجة اتحدت الجليات واجزاء الانفصال المستعملة فيهما في الطرفين فان اتحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي واللازم تعدد النتائج ثم المنفصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى فتلك الحدود اي الاوساط المشتركة في الاقيسة تكون محمولات اجزائها وموضوعات الجليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فتلك الحدود محمولات اجزاء الانفصال والجليات في الثاني وموضوعاتها في الثالث على التقديرين اي سواء كانت المنفصلة صغرى او كبرى واما شرايط الانتاج فالاول اشتمال المشاركون من الجلية وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهما اما يكون المنفصلة فيه صغرى وما يكون فيه كبرى على الشرايط المعينة في ذلك الشكل حتى يشترط ايجاب اجزاء الانفصال وكلية الجليات في الاول ان كانت المنفصلة صغرى وعكس ذلك ان كانت كبرى وعلى هذا سائر الاشكال الثاني ان تكون المنفصلة المستعملة فيه حقيقة او مانعة الخلو فانه لو كانت مانعة الجمع جاز كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدى الجليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمتين صدق النتيجة نعم لو كان تقايب اجزاء الانفصال المانع من الجمع مشتملة على ما يجب ان يشتمل عليه اجزاء مانعة الخلو من الشرايط المذكورة انتج القياس النتيجة المطلوبة لا رتدا مانعة الجمع اليها واليه اشار بقوله الا اذا كانت اجزائها تقبض ما يجب في مانعة الخلو الثالث ان يكون المنفصلة موجبة فانها لو كانت سالبة جاز كذب اجزائها فلم يلزم اجتماع صدق شيء من اجزائها مع احدى الجليات فلا تحصل النتيجة الرابع ان تكون كلية فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الجليات فلا يجتمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشرايط فالانتاج يقيني وبرهانه ان الواقع لا يخلو من احد اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الجليات وينتج المطلوب (قوله القسم الثاني غير القياس) ان كان القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقة فان كانت مانعة الخلو فاما ان يكون عدد الجليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال او زائدا عليه او ناقصا عنه فان كان مساويا بحيث يشارك كل جلية جزءا من اجزاء الانفصال ويتألف معه قياسا منتجا فالتاليفات ان انتجت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انتجت نتائج متعددة فذلك النتائج اما ان يكون كل واحدة منها مغايرا للاخر انتج القياس منفصلة مانعة الخلو من تلك النتائج

٤ والاستلزام الطرف المشارك
الآخر ولا يعكس لجواز كون
اللازم اعم وحكم مانعة الخلو
السالبة حكم مانعة الجمع
الموجبة وبالعكس لكن النتيجة
سالبة والا كذبت السالبة لان
نتيجة التأليف لازمة للطرف
المشارك في مانعة الجمع ولمزه قوله
في مانعة الخلو ومنافى لللازم
منافى للمزوم ولمزوم المزوم
لمزوم والحقيقة الموجبة تنتج
حيث تنتج مانعة الجمع وممانعة
الخلو بخلاف السالبة وكل
واحدة منهما ينتج حيث
تنتج صاحبها اذ ايدت
اجزاؤها بنقايضها الا يرد
كل واحدة منهما الى صاحبها
اذ ذاك متن

اذ لابد من صدق احد اجزاء الانفصال فينتج مع الجملة المشاركة اياه احدي النتائج كقولنا
اما كل (اب) او كل (ده) وكل (بج) وكل (هط) فدائما اما كل (اج) او كل (هط) واما ان لا يكون
كذلك بل يتحد نتيجة مع اخرى تجعل تلك النتيجة المتحدة جزءا واحدا من نتيجة القياس وذلك
انما يكون باتحاد قياسين او ازيد في الطرفين ومخالفة قياس اخر فيهما كقولنا اما كل
(اب) او كل (اج) او كل (زه) وكل (بط) وكل (ج ط) وكل (مد) فاما كل (اط) او كل (زد)
لان الواقع اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وعلى التقديرين الاولين كل (اط) وعلى التقدير
الثالث كل (زد) فلا يخلو الواقع عنهما وان كانت الجملتان زائدتا ولن فرض انها واحدة تسهلا
للتصوير فلكل الجملة الزائدة اما ان لا يشارك جزءا من اجزاء الانفصال فتكون اجنبية ملغاة لادخل لها
في الانتاج واما ان يشاركه وذلك الجزء مشترك للجملة اخرى فيكون ذلك الجزء لا محالة مشاركا للجملتين
فينتج باعتبار مشاركته مع احدي الجملتين نتيجة وباعتبار مشاركته مع الجملة الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار
مشاركته لهما نتيجة ثالثة ويكون القياس باحدهما لا اعتبارات مغايراته بالاعتبار الاخر اما نتيجته
بالاعتبارين البسيطين فظاهرة واما باعتبار التركيب فنحجموع النتيجة الحاصلتين بحسب مشاركة
ذلك الجزء مع الجملتين ومن نتائج التأليفات الاخر كقولنا اما كل (اب) او كل (اد) وكل (بج)
ولا شيء من (به) ولا شيء من (دط) ينتج باعتبار مشاركته كل (اب) لكل (بج) اما كل (اج) او لا شيء
من (اط) وباعتبار مشاركته للشيء من (به) اما لا شيء من (اه) او لا شيء من (اط) وباعتبار مشاركته
لهما اما كل (اج) ولا شيء من (اه) واما لا شيء من (اط) وان نقصت الجملتان من عدد اجزاء
الانفصال وليكن الجملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين فالجملة ان شاركت جزئيهما مشاركة منتجة
انتج القياس مانعة الخلو من نتيجتي التأليفين وان لم يشارك الا احدهما انتج مانعة الخلو من الجزء الغير
المشارك ونتيجة التأليف بين الجملة والجزء المشارك ويرهان الكل ظاهر مما مر وزعم الشيخ ان الجملة
الواحدة ان كانت صغيرة لا تنتج في هذا القسم وقد عرفت فساد بانها انتج سواء كانت صغيرة او كبرى
وان كانت المنفصلة مانعة الجمع ولن فرض انها ذات جزئين والجملة واحدة لسهولة مقايضة
ما زاد عليها فالجملة اما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال او لاحدهما واما ما كان
مشاركتهما مشتملة على شرائط الانتاج اولا فان لم يشتمل على شرائط الانتاج يعتبر فيه ان يكون
نتيجة التأليف المفروضة مع الجملة منتجة للطرف المشارك من المنفصلة حتى ان كانت الجملة
مشاركة لاحد الجزئين كانت نتيجة التأليف بينهما ومع الجملة منتجة لذلك الجزء وان كانت
مشاركة لكل من الجزئين كانت منتجة للجزء المشارك الذي فرض نتيجة التأليف منه
ومن الجملة ثم ان كانت المشاركة مع احد جزئي الانفصال انتج القياس منفصلة مانعة الجمع
من نتيجة التأليف المفروضة ومن الطرف الاخر الغير المشارك لان الطرف المشارك لازم
لنتيجة التأليف بالقياس المؤلف من الجملي والمتصل هكذا كلما صدق نتيجة التأليف صدق نتيجة
التأليف بالضرورة والجملة صادقة في نفس الامر فكلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
المشارك لانه كلما صدق نتيجة التأليف صدقت هي والجملة معا وكلما صدقتا صدق الطرف
المشارك او المفروض انها مع الجملة منتجة اياه والطرف الغير المشارك مناف له ومنافى لللازم
مناف للمزوم فيكون الطرف الغير المشارك منافيا لنتيجة التأليف وهو المطلوب وان كانت المشاركة
مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجتيه اي تنتج التأليفين المفروضين لان كل واحد
من الطرفين المشاركين لازم لنتيجة تأليفه مع الجملة فيكون منافيا لنتيجة تأليف الطرف الاخر
فتكون نتيجة تأليفه منافية لنتيجة تأليف الطرف الاخر لان منافى لللازم مناف للمزوم اولان
الطرفين لازمان للنتيجتين وتنافي اللوازم مستلزمة لتنافي الملزومات وهناك نظر وهو ان القياس
على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين او جزئين من احد الطرفين ونتيجة تأليف

الطرف الآخر وهو ظاهر وكل واحدة منهما اخص من المنفصلة التي من شيجتي التأليفين فانه اذا تحقق منع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الاخر يتحقق منع الجمع بين النتيجةين لان منافي اللازم منافي للزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان اشتمل مشاركة الجملة مع جزء الانفصال على شرائط الانتاج حتى يحصل منهما نتيجة تأليف فان شاركت احد جزئي الانفصال اشيج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الآخر اى غير المشارك فانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشارك والا لصدق تقبضه وهو كما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشارك ومعنا مقدمة صادقة وهى قولنا كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التأليف بالقياس المركب من الجملى والمتصل بعملها صغرى لتقبض المطلوب لينتج من الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هف ولا ينعكس اى لا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك واللازم يجوز ان يكون اهم فجاز ان يجامع الطرف الغير المشارك بل ويلزمه وان شاركت كل واحد من جزئي الانفصال اشيج بحسب كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المنفصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس اى كما اعتبر في مانعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجملة متصلة للطرف المشارك كذلك اعتبر في مانعة الخلو السالبة وكما اعتبر في مانعة الجمع الموجبة ان تكون الجملة مع الطرف المشارك متصلة لنتيجة التأليف كذلك اعتبر في مانعة الجمع الموجبة لكن النتيجة سالبة بحانسة للمنفصلة من نتيجة التأليف والطرف الاخر والا كذبت السالبة المنفصلة اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه لو لصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الاخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك لما مر ومنافي اللازم منافي للزوم فيكون الطرف الاخر منافيا للطرف المشارك فلا تصدق السالبة المانعة الجمع هف واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه لو لصدق منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الاخر كان تقبض الطرف الاخر ملزوما لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف ملزمة للطرف المشارك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون تقبض الطرف الاخر ملزوما للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتكذب السالبة المانعة الخلو وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة تنتج حيث تنتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة بعينها وتنتج حيث ينتج الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقيقية اخص من الموجبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم الاخص بخلاف ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقيقية اهم من السالبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة منهما اى من مانعة الجمع وممانعة الخلو موجبة كانت او سالبة تنتج حيث تنتج صاحبتهما اذا بدلت اجزاؤها بنقاياضها لارتداد كل واحدة منهما الى صاحبتهما عند تبديل الاجزاء بالنقاياض (قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين كون الجملة صغرى او كبرى) الانتاج في هذه الاقسام لا يختلف بكون الجملة صغرى او كبرى لاشتراك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع وهى كبرى حينئذ ينتج القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اى في كونها حقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) واما (ه) فكل (ج ا) واما (ه) كالكبرى في الجنس لان الطرف الغير المشارك من الجملة مندرج تحت موضوع المنفصلة فيتمدى الحكم اليه بالضرورة لكن هذا القياس اشبه بالقياس الجملى والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء في اجسد الجزئين ان كانت صغرى حليلات لا تشترك في جزء يشترط ايجابها وان كانت كبرى يشترط ايجاب اجزاء سالباتها وقد اخطت بفساده من

ولا فرق في هذه الاقسام بين كون الجملة صغرى او كبرى الا في منفصلة موضوع اجزائها هو الحد الاوسط ومورد انفصالها كل واحد فانها ان كانت كبرى انتهت كالكبرى في الكيف والجنس لكنه اشبه بالقياس الجملى والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء في اجسد الجزئين ان كانت صغرى حليلات لا تشترك في جزء يشترط ايجابها وان كانت كبرى يشترط ايجاب اجزاء سالباتها وقد اخطت بفساده من

الفصل الخامس فيما يتركب من المتصلة والمنفصلة (٢٣٩) وأقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً منهما والنظر الى مشاركتها

مقدم المتصلة وتاليها لعدم تميز تقدم المتصلة عن تاليها فاذن ان كانت المتصلة صغرى لم يميز الشكل الاول عن الثاني والثالث هن الرابع وان كانت كبرى لم يميز الاول عن الثالث والثاني عن الرابع فاذن الاقسام اربعة في كل شكل وشرط الانتاج في الاقسام بعد ايجاب احدى المقدمتين وكلية احدهما وان كانت المتصلة شرطية موجبة ان يشارك بتاليها مانعة الجمع وبمقدمها مانعة الخلو ايجاباً وبالعكس سلباً والنتيجة كالمنفصلة جنساً وكيفاً لان ما يمنع اجتماعه مع اللازمه يمنع اجتماعه مع المزموم وما لا يخلو الواقع عنه وعن المزموم لا يخلو عنه وعن اللازم وان كانت سالبة بان تكون كلية او يشارك بمقدمها مانعة الجمع وتاليها مانعة الخلو والنتيجة مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالمتصلة كما وكيفاً ومانعة الخلو ايضا كالمنفصلة الكلية فبهما وفيما عدا ذلك سالبة جزئية ومانعة الخلو والا كذبت المتصلة الا في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لما نعت الجمع فان الخلف فيها استلزام تالي المتصلة تقيضه دائماً ان كانت مانعة الجمع كلية والا ففى الجملى وفي هذا الخلف نظر فانا بينا ان الشئ قد يلزم تقيضه دائماً اوفى الجملة واعلم ان الاختلاف في الشرطيات انما يبين بيان صدق القياس مع اللازم والتعاند فاذا كان الشئ

في احد الجزئين اذا كانت صغرى والجمليات كبرى وهى لا تشترك في جزءه يشترط في انتاجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت موجبة انتجت مطلقاً وان كانت سالبة يشترط في انتاجها ايجاب اجزائها وقد احطت بنفساده من ان المنفصلة موجبة كانت اوسالبة صغرى او كبرى موجبة الاجزاء اوسالبتها ينتج بالشرائط المذكورة (قوله الفصل الخامس) القسم الخامس من الافتراضات الشرطية وهو آخر الاقسام ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً في كل واحدة من المقدمتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الاحال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المتصلة عن تاليها فالمتصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى فالأوسط اما تاليها او مقدمها فان كان تاليها لم يميز الشكل الاول عن الثاني لان الاوسط ح ان كان مقدم المتصلة كان على صورة الشكل الاول وان كان تاليها كان على هيئة الشكل الثاني لكن مقدم المتصلة لا يميز عن تاليها فلا يميز الاول عن الثاني وان كان الاوسط مقدم المتصلة لم يميز الثالث عن الرابع اذا الاوسط ان كان مقدم المتصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تاليها فهو على نهج الرابع ولا يميز بينهما وان كانت المتصلة كبرى فالأوسط ان كان مقدمها لم يميز الاول عن الثالث لانه ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تاليها فعلى الاول وان كان تالي المتصلة لم يميز الثاني عن الرابع فليس العبرة ههنا الابوضع الحد الاوسط في المتصلة فاذن الاقسام اربعة لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمها او تاليها وما وقع في المتن في كل قسم اوفى كل شكل على اختلاف التسخين ليس له معنى يحصل من حقه ان يحذف ويشترط في الاقسام الاربعة ان يكون احدى المقدمتين كلية واحداً هماً موجبة وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة بتاليها اى يكون الحد الاوسط تاليها ان كانت مانعة الجمع وان يشاركها بمقدمها ان كانت مانعة الخلو وان كانت المنفصلة سالبة فبالعكس اى يشترط ان يكون الحد الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو والنتيجة كالمنفصلة في الكيف والجنس اى في كونها مانعة الجمع اومانعة الخلو اما اذا كانت المنفصلة موجبة ففي مانعة الجمع لان امتناع اجتماع الشئ مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع المزموم وفي مانعة الخلو لان امتناع الخلو عن الشئ والمزموم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشئ والمزموم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم يستدعى جواز الخلو عن الشئ والمزموم والبرهان على انتاج السالبة متروك في المتن لظهوره هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فبشرط في انتاجها احداً الامرين اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدمها المنفصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو ثم المنفصلة اما ان يكون مانعة الخلو الكلية اوفغيرها فان كانت مانعة الخلو الكلية فالمتصلة ان كانت كلية انتج القياس نتيجتين مانعة الجمع ومانعة الخلو موافقتين للمتصلة في الكم والكيف ان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع موافقة للمتصلة كما وكيفاً ويعلم من قوله كالمتصلة الكلية ان انتاجها مانعة الخلو انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المنفصلة غير مانعة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة جزئية مانعة الخلو سواء كانت مانعة الجمع اومانعة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعاوى على الاجمال بالخلف وهو ضم لازم تقيض النتيجة الى لازم المنفصلة ليلزم كذب السالبة المتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مانعة الخلو الكلية النتيجتين فلانه اذا صدق لبس البتة اذا كان (اب فيجد) ودائماً اما ان يكون (جد) او (هن) ينتج لبس البتة اما ان يكون (اب) او (هن) مانعة الجمع والا فقيديكون اما (اب او هن)

قد يستلزم تقيضه كان الاختلاف منوعاً فامتنع الاستدلال به على العقم متن

تنبیه حیث لم یتج الموجهتان نتیجة موافقة لحدود القیاس اثبتت مانعة الخلو متصله (٢٤٠) جزئية من نقیض الاصغر وعین الاكبر لاستلزام

نقیض الاوسط اياهما ومانعة
الجمع متصله جزئية من عین
الاصغر ونقیض الاكبر لاستلزام
الاوسط اياهما والحكمة یقیة
الموجبة یتج نتیجتی الباقيتين
دون السالبة متن

قال الشيخ انها اذا كانت
موجبة جزئية كبرى لم یتج
مع المتصلة الموجبة الكلية
المشاركة التالی كقولنا كلما
كان (اب فجد) وقديكون اما
(جد) واما (دز) حقيقة وهو
فاسد لاشجاجه قديكون اما
(اب) واما (دز) مانعة
الجمع لان منافی اللازم فی الجملة
منافی للزوم كذلك ولا نتاجه
قديكون اذا لم يكن (اب قدز)
من الثالث والاوسط نقیض
الاوسط وهو لم يراع موافقة
النتیجة للقیاس فی الحدود
وقال هذه المتصلة لا یتج مع
مانعة الخلو السالبة الكلية
كقولنا كلما كان (اب فجد)
ولیس البتة اما (جد) واما (دز)
مانعة الخلو وهو باطل لانه یتج
لیس البتة اما (اب) واما (وز)
مانعة الخلو والاكذبت الكبرى
لان ما لا یخلو الواقع عنه وعن
لزوم غيره لا یخلو عنه وعن
الغير واحتج الشيخ بانه
یصدق كلما كان هذا عرضا
فله محل مع قولنا لیس البتة اماله
محل او لا يكون جوهره ومع
قولنا لیس البتة اماله محل واما
لا يكون كل مقدار متاهيا مع
اللازم فی الاول والثاني فی الثاني
وجوابه ان نتیجة صادقة
مع صدق القیاس الاول
والكبرى فی القیاس الثاني ان
اخذت علی انها صادقة كذبت

مانعة الجمع ويلزمه قديكون اذا كان (اب) لم يكن (هز) فكلما لم يكن (هز فجد) فانه لازم لمانعة
الخلو یتج قديكون اذا كان (اب فجد) وهو مناقض للسالبة الكلية ومانعة الخلو والا فقديكون
اما (اب او هز) مانعة الخلو ويلزمه قديكون اذا لم يكن (هز) كان (اب) وكلما لم يكن (هز) كان
(جد) فقديكون اذا كان (اب فجد) وقد كان لیس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة
الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون
(جد او هز) فقد لا يكون اما (اب او هز) والا فدائما اما (اب او هز) ويلزمه كلما كان (اب) لم يكن
(هز) وكلما لم يكن (هز) كان (جد) فكلما كان (اب) كان (جد) وقد كان قد لا يكون هف واما انتاج
المتصلة مع مانعة الجمع وهي مشاركة لها بمقدمها فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد فاب)
ودائما اما (جد او هز) مانعة الجمع فقد لا يكون اما (اب او هز) مانعة الخلو والا فدائما اما (اب او هز)
مانعة الخلو ويلزمه كلما لم يكن (هز) كان (اب) نجعله صغرى اقولنا كلما كان (جد) لم يكن (هز)
لیتج كلما كان (جد) كان (اب) وهو يناقض السالبة المتصلة واما انتاجها معها وهي مشاركة
لها بتاليها فلانه اذا صدق لیس البتة اذا كان (اب فجد) وقديكون اما (جد او هز) فقد لا يكون
اما (اب او هز) مانعة الخلو والا فدائما اما (اب او هز) مانعة الخلو فكلما لم يكن (هز) كان (اب)
وقديكون اذا كان (جد) لم يكن (هز) یتج من الرابع قديكون اذا كان (اب) كان (جد) وهو
مناقض للسالبة الكلية واما انتاجها مع المانعة الخلو الجزئية فعلى ذلك القیاس غير خاف وقد تبين
من هذا ان اسثناء المصنف بقوله الا فی المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها بمانعة الجمع فابيه
وان قوله فان الخلف فیها استلزام تالی المتصلة نقیضه الى آخر المسئلة لا توجيه له اصلا وحيث
نظر فی دليله بلزوم الشئ لنقیضه رأى عدم تمام الاستدلال على عقم الاقبة الشرطية فان غاية
ما فی الاختلاف ان الامرین اللذين بينهما تلازم يكون بينهما تعاند لكنه لیس بحال لجواز
استلزام الشئ لنقیضه ولیس تحت هذا المنع طائل لاندفاعه بإيراد صور الاختلاف من القضايا
الغير المحالة المقدم على انها لم یبينوا الاختلاف فی شئ من المواضع الا بقضايا صادقة المقدم
فلم یبق لذلك المنع مجال (قوله تنبيه حیث لم یتج الموجهتان) قد علمت ان المتصلة والمنفصلة
اذا كانتا موجبتين یشرط فیهما ان يكون الحد الاوسط تالی المتصلة ان كانت المنفصلة
مانعة الجمع ومقدمها ان كانت مانعة الخلو فهذا الشرط انما یعتبر اذا اعتبر فی نتیجة
ان يكون حدودها موافقة لحدود القیاس اما اذا لم یعتبر انتج القیاس وان لم یحقق ذلك الشرط
حتى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالی المتصلة اثبتت متصلة جزئية من نقیض
الاصغر ای مقدم المتصلة وعین الاكبر ای طرف مانعة الخلو لاستلزام نقیض الاوسط نقیض المقدم
وعین طرف مانعة الخلو وهما یتجان من الثالث استلزام نقیض المقدم لطرف مانعة الخلو
واو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة اثبتت متصلة جزئية من عین الاصغر ای تالی
المتصلة ونقیض الاكبر ای نقیض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط التالی ونقیض طرف مانعة
الجمع وانتاجهما من الثالث استلزام التالی لنقیض الطرف هذا كله ان كانت المنفصلة غير
حقيقية اما اذا كانت حقيقية فان كانت موجبة اثبتت نتیجتی الباقيتين ای مانعتی الجمع والخلو
لان الاخص یستلزم ما یلزم الاعم وان كانت سالبة فلا یلزم انتاجها نتیجتی الباقيتين اذ لیس كل
ما یلزم الاخص یلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المنفصلة الحقيقية اذا كانت موجبة
جزئية وكبرى لم یتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالی كقولنا كلما كان (اب فجد)
وقديكون اما (جد) واما (وز) حقيقة وهو فاسد لانتاج هذا القیاس یتنهين احدهما مانعة
الجمع الجزئية وهي قديكون اما (اب) واما (وز) لان (وز) منافی (جد) اللازم فی الجملة ومنافی اللازم

وان اخذت علی انها اتفاقية كذبت ایضاً ان كان ذلك الشئ عرضاً والاصدقت نتیجة ایضاً الكذب جزئياً متن * فی الجملة *

في الجملة منافي للزوم كذلك وفيه نظر لان الناطق مثلا منافي للحيوان في الجملة وهو لا يناق ملزومه كالانسان اصلا الثانية متصلة موجبة جزئية مقدمها نقيض الاصغر وتاليها عين الاكبر وهي قد يكون اذا لم يكن (اب فوز) من الثالث والاوسط نقيض الاوسط فان منعت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب موافقة حدود النتيجة لحدود القياس اجاب بان الشيخ لم يراع ذلك كما في كثير من الاقبة الشرطية وقال ايضا هذه المتصلة اي الموجبة الكلية المشاركة التالى مع مانعة الخلو السالبة الكلية لا تنتج كقولنا كلما كان (اب فجد) وليس البتة اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو باطل لانه ينتج سالبة كلية مانعة الخلو من الطرفين وهي ليس البتة اما (اب او وز) مانعة الخلو والصدق قد يكون اما (اب او وز) مانعة الخلو و (اب) ملزوم (جد) ومنع الخلو عن الشيء والملازم في الجملة يوجب منع الخلو عنه وعن اللازم في الجملة فقد يكون اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو يناقض الكبرى السالبة الكلية المانعة الخلو واحتج الشيخ على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف لصدقه مع تلازم الطرفين ومع التعاند اما مع التلازم فلانه يصدق كلما كان هذا عرضا فله محل وليس البتة اما ان يكون له محل اولايكون جوهره والحق التلازم بين العرض والا جوهر واما مع التعاند فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون له محل اولايكون كل مقدار متناهيا والحق التعاند بين العرض ولانناهي المقدار وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضرورة صدق سلب منع الخلو حيث يصدق التلازم واما القياس الثاني فالكبرى فيه ان اخذت عنادية كذبت لصدق نقيضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل اولايكون كل مقدار متناهيا مانعة الخلو لامتناع الخلو عنهما على تقدير كون ذلك الشيء عرضا لوجوب تحقق الشق الاول حينئذ وهو ان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان كان ذلك الشيء عرضا كذبت ايضا لتحقق احد الجزئين دائما والاى وان لم يكن ذلك الشيء عرضا صدقت هي والنتيجة السالبة المانعة الخلو ايضا لكن جزئها ح ولا احتياج على تقدير كونها اتفاقية الى هذا التطويل لان الكلام في المنفصلات العنادية والحق في الجواب منع صدق السالبة المانعة الخلو العنادية في القياس الثاني اذ من البين ان لاعلاقة بين العرض ولانناهي المقدار يوجب وجودا حدهما (قوله القسم الثاني) ثاني اقسام القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ان يكون الاوسط جزأ غير تام منهما واقسامه ستة عشر لان المنفصلة اما ان تكون مانعة الخلو او مانعة الجمع وعلى التقديرين فاما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقادير الاربعة فالمتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقادير الثمانية فالطرف المشارك منها اما تاليها او مقدمها وتنقسم الاشكال الاربعة في كل واحد من هذه الاقسام وتنتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرفين الغير المشارك من المتصلة ومن المنفصلة من نتيجة التأليف بين المشاركين ومن الطرفين الغير المشارك من المتصلة ولا يخفى عليك شرائط انتاج النتيجة بعد اختبارك ما سلف فان القياس لما اشتمل على الطرفين الغير المشاركين والطرفين المشاركين احدهما من المتصلة والاخر من المنفصلة فتارة يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة ويضم الى المنفصلة ويستنتج منها نتيجة وهو القياس المركب من الجملي والمنفصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشارك من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملي والمتصل لان المنفصلة حينئذ بمنزلة الجملي حتى يقال مثلا في بيان الانتاج كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع المنفصلة وكلما صدق مقدم نتيجة التأليف بينهما فكلما صدق مقدم المتصلة صدق نتيجة التأليف وتارة يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة ويضم الى المتصلة ليحصل منها نتيجة وهو القياس المؤلف من الجملي والمتصل

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزأ غير تام منهما ولا يخفى عليك شرائط انتاجه بعد اختبارك ما سلف والنتيجة متصلة من الطرفين الغير المشارك من المتصلة ومن من منفصلة من نتيجة التأليف بين المشاركين ومن الطرفين الغير المشارك من المتصلة ولا يخفى عليك شرائط انتاج النتيجة بعد اختبارك ما سلف فان القياس لما اشتمل على الطرفين الغير المشاركين والطرفين المشاركين احدهما من المتصلة والاخر من المنفصلة فتارة يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة ويضم الى المنفصلة ويستنتج منها نتيجة وهو القياس المركب من الجملي والمنفصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشارك من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملي والمتصل لان المنفصلة حينئذ بمنزلة الجملي حتى يقال مثلا في بيان الانتاج كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع المنفصلة وكلما صدق مقدم نتيجة التأليف بينهما فكلما صدق مقدم المتصلة صدق نتيجة التأليف وتارة يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة ويضم الى المتصلة ليحصل منها نتيجة وهو القياس المؤلف من الجملي والمتصل

متن

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى وقد صرفت بيانه في حكم المؤلف من الجملى والمنفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصل من الجملى والمتصل ٢٤٢ ان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجملى

مكان الجملية متن
الفصل السادس في كيفية استنتاج الجملية من القياسات الشرطية الاقتراعية وهى من وجوه الاول من القياس المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط انتزاعه اشتمال المقدمتين على تأليف منتج بالنسبة الى الجزء التام وانتاج نقبض النتيجة التأليف بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة وبرهانه الخلف بضم نقبض النتيجة الى احدهما حتى ينتج نقبض الاخرى مثاله كلما كان كل (ج ب فهز) وليس البتة اذا كان (هز) فليس كل (ب ا) ينتج كل (ب ا) والافليس كل (ج ا) وانتج مع الصغرى قد يكون اذا كان ليس كل (ب ا) فهز) بالقياس المؤلف من الجملى والمتصل والعكس الى نقبض الكبرى الثاني منهما والشركة في جزء غير تام منهما وشرط انتزاعه بسلب المقدمتين وانتاج غير نقبض النتيجة التأليف بين طرفي كل متصلة مع مقدمها لتاليها ثم اشتمال نتيجتي التاليفين على تأليف منتج للجملية المطلوبة مثاله ليس كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) ينتج كل (ج ه) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والانتظام نقبضه مع مقدمها مستلزما لنقبضها وهو قوله كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) بالقياس المؤلف من الجملى والمتصل

ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشترك من المتصلة وهو في حكم القياس من الجملى والمنفصل فان المتصلة ههنا تقوم مقام الجملى كما يقال الواقع اما الطرف الغير المشترك او الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو احد جزئي النتيجة وان كان الطرف المشترك والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الاخر فالواقع لا يخلو عنهما مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (اب فجد) ودائماً اما كل (ده) او كل (وز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب) فدائماً اما (ج ه) او (وز) ودائماً اما (وز) واما كلما كان (اب) فكل (ج ه) اما لزوم الاولى فلانه اذا صدق (اب) فكل (ج د) وحيث ان امان يصدق من المتصلة (وز) فذلك او (ده) فيلزم نتيجة التأليف وهى كل (ج ه) واما لزوم الثانية فلانه امان يصدق (وز) فذلك او كل (ده) وكلما كان (اب فجد) فكلما كان (اب فجه) وهو المطلوب وانت خبير بعدد اقسام هذا القسم وعدد ضروبه اما اقسامه فقد عدناها واما ضروبه فهي عدد الضروب في كل شكل من كل قسم من تلك الاقسام (قوله القسم الثالث) ثالث الاقسام ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من احدى المقدمتين غير تام من الاخرى وانما يكون كذلك لو كان احد طرفي احدى المقدمتين شرطية وهى والمقدمة الاخرى يتشاركان في جزء تام والحد الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من المتصلة او من المتصلة فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الجملى والمتصل وتكون المتصلة مكان الجملية فتكون النتيجة فيه منفصلة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين كقولنا كلما كان (اب فجد) ودائماً اما كلما كان (جد فوز) واما (ح ط) ينتج دائماً اما كلما كان (اب فوز) واما (ج ط) وان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الجملى والمتصل والمنفصلة مكان الجملية فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين كقولنا كلما كان (اب) فاما (جد) واما (هز) مانعة الجمع ودائماً اما (هز) او (ج ط) مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب) فكلما كان (جد فخط) ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان انتزاعها بعد الرجوع الى القياسين المذكورين والتأمل فيهما (قوله الفصل السادس) لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الاقترايات الشرطية شرع في كيفية استنتاج الجمليات منها وذلك من وجوه الاول المؤلف من المتصلتين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما ويشترط في انتزاعه امر ثلاثة احدها اخلافاً المقدمتين في الكيف وتاليها اشتمال المقدمتين على تأليف منتج وثالثها انتاج نقبض نتيجة التأليف بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة والجملية المطلوبة منه هى نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقبض النتيجة الى الموجبة لينتج نقبض السالبة او ما يعكس الى نقبضها وذلك انه اولاً صدق النتيجة على تقدير صدق القياس اصدق نقبضها وينضم مع الموجبة قياساً مؤلفاً من الجملية والمتصلة فان كان الحد الاوسط الذى هو الجزء التام من المقدمتين تاليها انتج قد يكون اذا صدق طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجملية التى هى نقبض النتيجة ومقدم المتصلة الذى هو الطرف الغير المشترك وحيث ان كان الحد الاوسط تالى السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى متناقضها وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كلما صدق الحد الاوسط صدق طرف السالبة وهو تناقضها او ينعكس الى متناقضها مثاله كلما كان كل (ج ب فهز) وليس البتة اذا كان (هز) فليس كل (ب ا) ينتج كل (ج ا) والا لصدق نقبضه وهو ليس كل (ج ا) نضمه الى الصغرى لينتج بالقياس المؤلف من الجملى والمتصل قد يكون اذا كان ليس كل (ب ا فهز) وتنعكس الى متناقض الكبرى

المؤلف من الجملى والمتصل والكبرى تستلزم كل (اه) لما بينا وهو ينتج كل (ج ه) الثالث من المنفصلتين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط انتزاعه كبرى احدى المقدمتين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس وانتاج نقبض النتيجة التأليف بين المتشاركين مع طرف الموجبة

٤ لطرف السالبة في مانع الخلو وبالعكس في مانع الجمع برهانه الخلف من القياس المؤلف من الجملي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل مثاله دائما اما كل (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) (هـ) او بعض (ب ا) ينتج لاشي من (هـ) والاف بعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) وينتج مع الموجبة نقيض السالبة والمنفصلتان مانعا لخلو مثاله وهما مانعا لجمع دائما اما

لاشي من (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والا فلاشي من (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ب ا) فلاشي من (ج ب) والنتج مع الموجبة نقيض السالبة الرابع منهما والشركة في جزء غير تام منهما وشرط اتاجم سلب المنفصلتين واتاج نقيض السالبة نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقيض احدهما لعين الاخرى بين طرفي الجمع مع عين احدهما لنقيض الآخر ثم اشتمال نتيجة التأليف على تأليف منتج العملية المطلوبة مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة الخلو وليس دائما اما كل (اد) واما كل (ده) مانعة الجمع ينتج كل (ده) برهانه ان الاولى تستلزم كل (ج ا) والا انتظم نقيضه مع غير مقدمها منتجا للتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) والثانية يستلزم كل (ا هـ) والا انتظم نقيضه مع غير مقدمها منتجا للتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) وهما ينتجان كل (ج هـ) الخامس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما والضبط فيه ان يشتمل ما يلزمها من مانعة من مانعة الجمع مع مانعة الجمع وما يلزمها من مانعة الخلو مع مانعة الخلو

هـ الثاني من المتصلتين والشركة في جزء غير تام منهما وشرط اتاجه ايضا ثلاثة امور احدها ان يكون المقدمتان سالبتين وثانيها ان يكون طرفا كل متصلة مشتركتين على وجه يكون نقيض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة منتجا لتاليها وثالثها اشتمال نتيجة التأليف بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج العملية المطلوبة وعند ذلك يحصل المطلوب لان كل متصلة مستلزمة لنتيجة التأليف بين طرفيها اذ على تقدير صدقها الوهم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها وينتظم معها قياس مؤلف من الجملي والمتصل منتجا لاستلزام مقدم المتصلة تاليها وقد كانت سالبة هـ مثاله ليس كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) ينتج كل (ج هـ) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والا لصدق نقيضه وهو ليس كل (ج ا) فينتظم مع مقدم الصغرى هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) وهما ينتجان كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو يناقض الصغرى والكبرى تستلزم كل (ا هـ) بعين ما ذكرنا وكلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل (ا ج) وكل (ا هـ) وكلما صدق قاصد كل (ج هـ) فكلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل (ج هـ) وهو المطلوب الثالث من المنفصلتين والشركة في جزء تام منهما وشرط اتاجه كلية احدي المقدمتين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس بان يكونا مانعتي الخلو او مانعتي الجمع واتاج نقيض نتيجة التأليف بين المنشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانع الخلو وبالعكس اي اتاج نقيض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في مانع الجمع برهانه بالخلف من القياس المؤلف من الجملي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل وذلك انه متى صدقت مانعة الخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها ويلزمه كلما صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الجملي والمتصل هكذا كلما صدق طرف الموجبة صدق طرف الموجبة ونقيض نتيجة التأليف مفروض الصدق فكلما صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينتظم مع الموجبة قياس من المتصلة والمنفصلة منتجا لقولنا دائما اما طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هـ وقس عليه اذا كانت المنفصلتان مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف السالبة مثال مانع الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) او بعض (ب ا) ينتج لاشي من (ج ا) والاف بعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض (ج ا) وينتظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) ودائما اما كل (ج ب) او هن ينتج دائما اما بعض (ب ا) او (هـ) وهو يناقض السالبة ومثال مانعتي الجمع دائما اما لاشي من (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والاف لاشي من (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ب ا) فلاشي من (ج ب) لانه كلما كان كل (ب ا) فكل (ب ا) ولاشي من (ج ا) وينضم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ب ا) فلاشي من (ج ب) ودائما اما لاشي من (ج ب) واما (هـ) فدائما اما كل (ب ا) او (هـ) وهو مناقض للسالبة الرابع من المنفصلتين والشركة في جزء غير تام منهما وبشرط لاتساجه سلب المنفصلتين واتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقيض احدهما لعين الاخرى وبين طرفي مانعة الجمع مع عين احدهما لنقيض الآخر ثم اشتمال نتيجة التأليف على تأليف منتج العملية المطلوبة ويؤيدانه ان مانعة الخلو يستلزم نتيجة التأليف والا لصدق نقيضها وانتظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيضه منتجا لاستلزام نقيض احد طرفيها لعين الاخرى وهو يستلزم منع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب منع الخلو هـ وكذلك مانعة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والانتظم نقيضها مع ملازمة احد طرفيها لنفسه منتجا لاستلزام احد طرفيها لنقيض الاخر المستلزم لمنع الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة الخلو وليس دائما اما كل (اد)

على شرائط اتاج الجملة المطلوبة السادسة منهما والشركة في جزء غير تام منهما والضبط فيه ان يستلزم كل مقدمة جملة ينتظم منها ما ومن التي تستلزمها المقدمة الاخرى قياس منتج العملية المطلوبة السابعة من الجملة والمتصلة الثامن منها ما ومن المتصلة والضبط فيه ما استلزام الشرطية جملة ينتج مع الجملة الاخرى الجملة المطلوبة وانت خبير بجميع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضرب فان اردت التدرب فاعلمك بالاعداد من

واما كل (ده) مانعة الجمع ينتج كل (ج) لان مانعة الخلو تستلزم كل (ج) والاصل صدق ليس كل (ج) وينضم مع تقيض مقدمها هكذا كلما كان كل (ج) فكل (ج) وليس كل (ج) فكل (ج) فكلها كان كل (ج) فليس كل (ب) ويلزم دائما اما ليس كل (ج) فليس كل (ب) مانعة الخلو وهو يناقض السالبة المانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم كل (ا) والانتظام تقيضه مع مقدمها هكذا كلما كان كل (ا) فكل (ا) وليس كل (ا) فكلها كان كل (ا) فليس كل (ده) ويلزم دائما اما كل (اد) او كل (ده) مانعة الجمع وهو يناقض سالبها واذا صدق كل (ج) وكل (ا) انتجها من الشكل الاول كل (ج) وهو المطلوب الخامس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام منهما وجزء غير تام منهما والضبط في انتاج الجملة ان المتصلة يلزمها مانعة الجمع من عين المقدم وتقيض التالي ومانعة الخلو من تقيض المقدم وعين التالي فلو كانت المنفصلة مانعة الجمع كان ما يلزم المتصلة من مانعة الجمع على شرائط انتاج مانعة الجمع الجملة وان كانت مانعة الخلو كان ما يلزمها من مانعة الخلو على شرائط انتاج مانعة الخلو الجملة وحينئذ ينتج القياس الجملة لانه متى صدقت المتصلة والمنفصلة صدقت المنفصلتان المستجملتان للشرائط ومتى صدقتا صدقت الجملة فتي صدقت المتصلة والمنفصلة صدقت الجملة السادس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء غير تام منهما وقد عرفت ان المتصلة على اي شرط تستلزم الجملة وكذا المنفصلة فالضبط فيه ان تكون المتصلة والمنفصلة على تلك الشرائط بحيث تنتظم الجملة اللازمة لاحدهما مع الجملة اللازمة للآخرى قياسا منتجا للجملة المطلوبة السابع من الجملة والمتصلة الثامن منهما ومن المنفصلة والضبط فيهما ان تكون الشرطية على تلك الشرائط التي معها تستلزم الجملة على وجه ينتج مع الجملة الاخرى الجملة المطلوبة وانت خبير بجميع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرب والقرن فعملك بعدها واعلم انا انما بينا هذه الفصول بالدلائل الكلية واردناها بالنظر الجريئة نبيها لك على كيفية اختراعها وتسهيلها لدرك اوضاعها ولولا ضعف الطرق المسلوكة فيها وانحط في مقاطعها ومبادئها لابدعنا زيادات لطيفة والحقنا بها مباحث شريفة ولكن لا بد من تحقيق الاصول اولا وترتيب الفروع ثانيا وهذا الكتاب ليس موضع ذلك (قوله تنبيهات) الاول كما يمكن استنتاج الجملة من القياس الشرطي كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الجملي كقولنا كل (ج) فكل (ب) وكل (ب) فكل (ا) فكلها كان كل (دج) فكل (دا) لان الجملة الاولى تستلزم كلما كان كل (دج) فكل (دب) والجملة الثانية تستلزم كلما كان كل (دب) فكل (دا) وهما تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام الجملة الاولى فلانه كلما كان كل (دج) فكل (دج) وكل (ج) فكل (ب) فكلها كان كل (دج) فكل (دب) واما استلزام الجملة الثانية فلانه كلما كان كل (دب) فكل (دب) فكل (دا) وكل (ب) فكل (ا) فكلها كان كذلك فكل (دا) فكلها كان كل (دب) فكل (دا) فان قيل انما بين هذا البيان لو كانت المتصلات التي اوردت فيه لزومية وهو ممنوع اجاب بان هذا المنع وارد عليهم في الاقيسة الشرطية فانهم انما بينوا انتاجها بمثل هذا البيان فان التزموا هذا فذاك والا اشكل عليهم تلك البيانات الثاني قياسه هذه الوجوه الثمانية انما هي بوسط فان تناولها حد القياس فذاك والافهى لا قياسات بل مستلزمات قد تتركب من مقدمتين قياسا او اكثر باعتبار ويسط او اكثر وينتجان باعتبار كل بسطة نتيجة وباعتبار التركيب اخرى وهي لازمة ككل نتيجة اخرى موافقة الوضع اوضع الحدود في القياس ولا يخفى عليك اعتبار ذلك بعد اعتبارك بالسلف متن

تنبيهات الاول البيانات السالفة
بمثلها يمكن استنتاج الشرطيات
من الاقيسة الجملة كقولنا
كل (ج) فكل (ب) وكل (ب) فانه
ينتج كلما كان كل (دج) فكل
(ب) لان الجملة الاولى تستلزم
كلما كان كل (دج) فكل (دب)
والثانية تستلزم كلما كان
(دب) فكل (دا) وهما ينتجان
المطلوب فان التزموا هذا
فذاك والا اشكل عليهم تلك
البيانات الثاني قياسه هذه
الوجوه انما هي بوسط فان
تناولها حد القياس فذاك
والافهى لا قياسات بل
مستلزمات قد تتركب من
مقدمتين قياسا او اكثر باعتبار
ويسط او اكثر وينتجان
باعتبار كل بسطة نتيجة وباعتبار
التركيب اخرى وهي لازمة
ككل نتيجة اخرى
موافقة الوضع اوضع الحدود
في القياس ولا يخفى عليك اعتبار
ذلك بعد اعتبارك بالسلف متن

الفصل السابع في القياس الاستثنائي وهو * ٢٤٥ * مركب من شرطية وقضية اخرى هي

احد جزئيهما حلية او شرطية
وشرط انتاجه كلية الشرطية
والا لجاز ان يكون جال الزوم
غير حال الاستثناء وكونها لزومية
لان الاتفاقية لا تنتج اما وضع
مقدمها فلان العلم بتاليها
لا يتوقف على العلم بالوضع
والاتصال واما رفع تاليها فلانه
لا اتصال بين طرفي الاتفاقية
اما اللزومية والاتفاقية الخاصة
فظاهر واما العامة فلجواز
صدق الطرفين فلم يلزم من
صدق المتصلة مع كذب تاليها
وان كان اجتماعهما محالا كذب
مقدمها وكونها موجبة
للاختلاف عند كونها سالبة
اذا عرفت هذا فنقول
الشرطية ان كانت متصلة انتج
استثناء عين مقدمها عين تاليها
واستثناء نقيض تاليها نقيض
مقدمها ولا ينعكس لجواز كون
اللازم اعم قال الامام ان كان
التالي مطلقا عاما لم ينتج استثناء
نقيضه كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو ضاحك بالاطلاق
العام فانا اذا قلنا لكنه ليس
بضاحك لم يلزم انه ليس بانسان
لان بعض من ليس بضاحك
انسان بالضرورة واما اذا اعتبر
الدوام في نفي التالي انتج وهذا
ضعيف لان استثناء نقيض
التالي الذي هو المطلقة العامة
لا يتحقق دون اعتبار الدوام
فلم يكن اعتبار الدوام زائدا
على استثناء نقيض وان كانت
الشرطية منفصلة حقيقية
انتج استثناء عين ايها كان
نقيض الآخر وبالعكس
وان كانت مانعة الجمع انتج
استثناء عين ايها كان نقيض

اولا مقدمها والنتيجة التي حدودها مذكورة فيه ثانيا تاليها كقولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (د ه)
وكما كان كل (ب ا) فكل (ه ز) ينتج باعتبار تشارك المقدمين قديكون اذا كان قديكون اذا كان
كل (ج ا) فكل (د ه) فقديكون اذا كان كل (ج ا) فكل (ه ز) ويقدر كانه لا اشتراك بين التاليين وباعتبار
تشارك التاليين قديكون اذا كان قديكون اذا كان كل (ج ب) فكل (د ز) فقديكون اذا كان كل
(ب ا) فكل (د ز) ويفرض كانه لا اشتراك بين المقدمين وباعتبار التركيب متصلة مركبة
من النتيجة مقدمها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين وتاليها النتيجة اللازمة بحسب
اشتراك التاليين من الشكل الثالث والاولى صدق المقدمين ولا يخفى عليك اعتبار ذلك باقسامه
بعد اعتبارك ما سلف (قوله الفصل السابع في القياس الاستثنائي) قد سلف ان القياس قسمان
اقتزائي واستثنائي واذا قد فرغ عن الاقتزائي واقسامه واحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب
من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة وثانيتهما دالة على الوضع او الرفع وهي
احدى جزئي تلك الشرطية او نقيضه حلية او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من حليتين
او شرطيتين او حلية وشرطية ويشترط في انتاجه امور ثلاثة الاول كلية الشرطية المستعملة
فيه سواء كانت متصلة او منفصلة فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون وضع الزوم او العناد
غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد جزئيهما او رفعه وضع الآخر او رفعه اللهم الا ان يكون
الاستثناء متحققا في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع او يكون وضع الزوم او العناد بعينه
وضع الاستثناء فانه ينتج القياس ضرورة الثاني ان تكون الشرطية لزومية او عنادية لان المتصلة
الاتفاقية لم تنتج لوضع مقدمها لعين تاليها ولا رفع تاليها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلان العلم
بوجود تاليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان العلم بصدق
الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالي فلو استفيد العلم به من العلم بهما لم يلزم الدور واما رفع
تاليها فلانه لا اتصال بين نقيضي طرفي الاتفاقية لا بطريق الزوم ولا الاتفاق اما في الاتفاقية
الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين نقيضيها اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم
العلاقة واما في الاتفاقية العامة فلجواز صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية
مع كذب تاليها وان استحال اجتماعهما كذب مقدمها وكذلك المنفصلة الاتفاقية لم تنتج وضع
احد طرفيها ولا رفعه لان صدق احد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفادا منه
ولم يتعرض المصنف للمنفصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة الثالث ان تكون
الشرطية موجبة لعقم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود
احدهما او نقيضه وجود الآخر او نقيضه وربما ينبه عليه بالاختلاف اما في المتصلة فلصدق
المقدم مع كذب التالي تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فهو
حجر او الفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم وكذب التالي مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا
ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجرا فالفرس حجر فلا ينتج رفع التالي واما في المنفصلة
فلصدق احد طرفيها مع صدق الآخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او فرسا
حيوانا او حجرا وكذب احد طرفيها مع كذب الآخر وصدق كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان
حجرا او فرسا حيوانا او حجرا اذا عرفت ذلك فنقول الشرطية التي هي جزء القياس اما متصلة
او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمها عين تاليها لاستلزام وجود الملزوم وجود
اللازم واستثناء نقيض تاليها نقيض المقدم لاستلزام عدم الملزوم ولا ينعكس اي لا ينتج
استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لجواز ان يكون اللازم اعم
فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم قال الامام التالي ان كان

الاخر من غير عكس وان كانت مانعة الخلو انتج استثناء نقيض ايها كان عين الاخر من غير عكس وانت خبير ببلية ذلك كله من

مطلقا ما لم ينتج استثناء نقيضه كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق العام فلو
استثنينا نقيض التالي لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان نعم لو اعتبر
الدوام في نقي التالي انتج وهذا ضعيف لان استثناء نقيض التالي انما يتصور اذا اعتبره مع الدوام ضرورة
ان نقيض المطلقة العامة الدائنة فلا يكون اعتبار الدوام امرا زائدا على استثناء النقيض
والحاصل وجوب رماية جهة المقدم والتالي في اخذ النقيض انما يقع الغلط وان كانت الشرطية
منفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء وضع اي جزء كان نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما
وبالعكس اي رفع اي جزء كان عين الاخر لامتناع الخلو عنهما وان كانت مانعة الجمع انتج استثناء عين
ايهما كان نقيض الاخر لامتناع الجمع ولاشعكس لجواز الارتفاع وان كانت مانعة الخلو انتج استثناء
نقيض ايهما كان عين الاخر لامتناع الخلو دون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله تنبيه) لاختفاء
في ان انتاج استثناء عين مقدم المتصلة عين التالي بين بذاته واما استثناء نقيض تاليها فاما ينتج نقيض
المقدم بواسطة عكس نقيضها وهو استلزام نقيض التالي لنقيض المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقيض
لم يلزم من رفع التالي رفع المقدم والاستثنائات في المنفصلات انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة
اما في الحقيقة فلا استلزامها للمتصلات الاربع وفي الاخر بين فلا استلزامها للمتصلتين وذلك لانه لولا
ذلك لم يلزم من وضع احد طرفيها نقيض الاخر ولا من نقيض احدهما عين الاخر وفيه نظر لان بين
استثناء نقيض تالي المتصلة واحد طرفي المتصلة او نقيضه وبين عكس النقيض والمتصلات اللازمة
فرقا وذلك لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد الطرفين او نقيضه اما بحسب نفس الامر او باعتراف
الخصم وعكس النقيض انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شيء فرض آخر عدم لزومه
وقوعه وايضا نعلم بالضرورة ان المتصلة والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية تنتج النتائج
المذكورة وان لم يخطر ببالنا شيء من تلك المتصلات اللازمة (قوله الفصل الثامن في توابع القياس)
هذا الفصل مشتمل على توابع القياس ولواحقه الاول مكيال قياس سواء كان اقترانيا
او استثنائيا فيه مقدمتان لازيد ولا نقص اما انه لا انقص فلما عرفت من حد القياس انه مؤلف من
قضاييا واما لانه لازيد فلان المطلوب انما يكتسب من معلوم فلا يخلو اما ان يكون المطلوب نسبة
الى المعلوم او لا فان لم يكن لم يكن له دخل في معرفته وان كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة
الى المعلوم او لا جزاءه فان كان لنفس المطلوب نسبة وهو هنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية
لامتناع اكتساب القضايا من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالا اتصال او بالانفصال فتكون
ههنا مقدمتان احديهما محقة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية والثانية محقة لذلك المعلوم
ولا حاجة الى زيادة مقدمة فلم يحتج الى ازيد من مقدمتين وهو القياس الاستثنائي كما اذا كان المطلوب
انه ناطق والمعلوم انه انسان ولكلية المطلوب نسبة اليه بالزوم فلما حقق المعلوم حصل المطلوب
وانت خبير به لا ينطبق على القياس الاستثنائي الذي المطلوب منه نقيض المقدم لان المقدمة الاولى
فيه لا يشتمل على النسبة التي بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذي جزؤه المنفصلة
اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان نقيض احد الجزئين فالمعلوم هو
الجزء الاخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على النسبة بينهما وان كانت النسبة
الى المعلوم لا جزاء المعلوم فاما ان يكون لكل جزئه او لاحدهما دون الاخر فان كان لجزئه
معا حصل بسبب نسبتها الى المعلوم مقدمتان وهو القياس الاقتراني كما اذا كان المطلوب
ان الجسم محدث والمعلوم المتغير والجسم والمحدث اليه نسبتان فتحصل مقدمتان كل جسم متغير
وكل متغير محدث ويلزم منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئي المطلوب
نسبة دون الاخر لم ينتج المطلوب بل ربما كانت القضية الحاملة من تلك النسبة مقدمة في القياس

(تنبيه) استثناء نقيض التالي
في المتصلة انما ينتج بواسطة
عكس نقيضها والاستثناء في
المنفصلات انما ينتج بواسطة
المتصلات اللازمة لهما فاعلم
ذلك ممن

الفصل الثامن في توابع القياس
الاول كل قياس فيه مقدمتان
لازيد ولا نقيض لان المطلوب
انما يكتسب من المعلوم
فان كانت لكليته نسبة حصلت
مقدمتان احدهما محقة
لتلك النسبة والثانية لذلك
المعلوم ان كانت النسبة اليه
لجزئيه حصلت بسبب كل نسبة
مقدمة وان كانت لاحدهما
لم ينتج المطلوب بل ربما كانت
مقدمة لا ينتجها فاذا كثرت
المقدمات واحتج الى الكل
فهناك قياسات مترتبة منتجة
للقياس المنتج للمطلوب ويسمى
قياسات مركبة فان صرحت
نتائجها سميت موصولة كقولنا
كل (ج ب) وكل (ب ا)
فكل (ج ا) وكل (ا د)
فكل (ج د) وكل (د ه)
وكل (ج ه) والاففصولة
ومطوية كقولنا كل (ج ب) وكل
(ب ا) وكل (ا د) وكل (د ه)
فكل (ج ه) ممن

الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني والثاني استثنائي كما تقول في انتاج قولنا كل (ج ب) وودشي من (اب) قولنا لاشي من (ج ا) انه لو لم يصدق لاشي من (ج ا) * (٢٤٧) (ج ا) يصدق بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج لو لم يصدق لاشي من (ج ا)

لما صدق كل (ج ب) وهذا قياس اقتراني ثم اذا قلنا لكنه صدق كل (ج ب) انتج صدق لاشي من (ج ا) وتحقق انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقبضها ولو صدق نقبضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم تصدق فذاك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقبض النتيجة قياسا منتجا لنقبضها وانتج لو لم تصدق النتيجة لما صدقت احدهما لكنهما صادقتان انتج ان النتيجة صادقة متن

الثالث في اكتساب المقدمات وضع طر في المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته كانت لذلك بوسط او بغير وسط وكذلك جميع ما سلب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين اليها فان وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال متن

الرابع في التحليل حصل المطلوب وانظر الى ما جعل منتجا له فان كان فيه مقدمة لكلية المطلوب اليها نسبة فالقياس استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيهما فهو اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتمييز لك الصغرى عن الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المقدمة الى الجزء الاخر

الذي ينتج المطلوب فان قيل نحن نجد العلماء يربكون مقدمات كثيرة ويستنجون منها نتيجة واحدة فيكون في القياس ان يدمن مقدمتين اجاب بل انه اذا كثرت المقدمات واحتيج في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت لان القياس المنتج للمطلوب احتاج مقدمتها او احديهما الى كسب بقياس اخر كذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب ويسمى قياسات مركبة فان صرحت بنتائج تلك الاقيسة سميت مفصلة النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د) وكل (ده) فكل (ج هـ) وان لم يصرح بنتائج تلك الاقيسة سميت موصولة النتائج ومطوياتها كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (اد) وكل (ده) فكل (ج هـ) (قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقبضه واتمسمى قياس الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ابدا مركبا من قياسين احدهما اقتراني مركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق ونقبض المطلوب وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى الملازمة بين نقبض المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة ربما تحتاج الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال وثانيتهما استثنائي مشتمل على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقترا في واستثناء نقبض التالي لنتج نقبض المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط العام مثاله ما يقال في انتاج كل (ج ب) ولاشي من (اب) كقولنا لاشي من (ج ا) اذ لو لم يصدق لاشي من (ج ا) لصدق بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج لو لم يصدق لاشي من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فظ واما الكبرى فلانه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل (ج ب) بالقياس المؤلف من المتصلة والحلية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقولنا لكن كل (ج ب) صادق انتج صدق لاشي من (ج ا) وهو الاستثنائي وتحقيقه راجع الى انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقبضها ولو صدق نقبضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم يصدق فذاك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقبض النتيجة قياسا منتجا لنقبض الصغرى انتج لو لم تصدق النتيجة لم تصدق الكبرى او الصغرى لكنهما صادقتان فتصدق النتيجة (قوله الثالث في اكتساب المقدمات) اذا حاولت تحصيل مطلوب من المطالب وضع طر في المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حل الطرفين عليهما او حلها على الطرفين بواسطة او غير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين المطلوب او يسلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات الموضوع المطلوب ما هو موضوع المحمول فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله فن الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع المحموله فن الثالث او محمول على محموله فن الرابع كل ذلك بعد اعتبار شرايط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة ويسمى هذا تركيب القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتسهيل المركب في ذلك اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة لكلية المطلوب اليها نسبة اي يشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها لاحد جزئيه اي كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى

من المطلوب فان تألفا على احد التاليفات فهو الوسط ويتميز تلك المقدمات والشكل والنتيجة والا فالقياس مركب لا يسهل ثم اعلم بكل واحدة منها العمل المذكور الى ان يتبين كل المقدمات والشكل والنتيجة متن

الخامس النتيجة الصادقة
قد تلزم عن مقدمات كاذبة
لان قولنا كل انسان حجير وكل
حجير حيوان ينتج مع كذبهما
كل انسان حيوان مع صدقه
من

السادس في الاستقراء الثامن منه
هو القياس المقسم وغيره لا يفيد
العلم بلوز ان يكون حال غير
المذكور بخلاف حال المذكور
السابع في التثليل لو ثبت
ان محل الخلاف يشارك محل
الوفاق في علة الحكم وقابليته
واجتماع الشرائط وارتفاع
الموانع يلزم مشاركتها في
ثبوت الحكم لكن تحصيل العلم
بهذه المقدمات صعب جدا

الثاني في البرهان مهما كانت
المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان تركيبها معلوم
الصحة كان القياس برهانا
والافلا والمقدمات التفسيرية
التي هي مبادئ اولي للبرهان
كالاويات او المحسوسات
او المتواترات او المجربات
او الحدسيات وعلى كل واحدة
من هذه الخمس اشكالات
لا يليق ذكرها بالمختصرات
ثم الاوسط في البرهان لابد وان
يقبض الحكم بثبوت الاكبر
للاصغر فان كان هو علة
لوجود الاكبر في الاصغر سمي
البرهان برهانا ام لانه يعطى
السبب في التصديق وفي الحكم
في الوجود الخارجي وان لم يكن
كذلك سمي برهانا ان لانه
يفيد انية الحكم في الخارج
دون ليته وان افادلية
التصديق والاوسط في برهان
ان كان معلولا هو اعرف يسمى
دليلا ايضا من

طرق المطلوب ليميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المطلوب
فهى الصغرى او محكوما به فهى الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة
فان تألفا على احد التاليفات فما انضم الى جزئي المطلوب هو الحد الاوسط وتميز لك المقدمات
والاشكال اذ تميزها باعتبار وضعه عند الحدين الآخرين وان لم يتألفا كان القياس مركبا ثم اعلم بكل
واحد منهما العمل المذكور اى صنع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت
طرفي المطلوب او افلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شئ مما فى القياس والالم يكن القياس منتجا
للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والافلا تفعل مرة بعد اخرى الى ان ينتهى
الى القياس المنتج بالذات للمطلوب ويبين لك المقدمات والشكل والنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل
(ا ط) ووجدنا كل (اب) وكل (د ط) فان حصل لنا وسط يجمع بين (ب) و(د) فقد تم لنا القياس والا
فلا بد ان يكون له نسبة الى شئ فرضنا ان (د) حتى يحصل كل (ده) فنضع (ه) و(ب) ونطلب بينهما
حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة)
لان النتيجة لازمة للمقدمات والكاذب ربما يستلزم الصادق كقولنا كل انسان حجير وكل حجير
حيوان ينتج كل انسان حيوان مع صدقه وكذب المقدمتين وكان هذه اشارة الى وهم من توهم
ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب
المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو باطل لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسيها ولان استثناء نقبض
المقدم لا ينتج نقبض التالى (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلى
اشبوه في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم كقولنا كل
جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منها متخير فكل جسم متخير وهو يقيد اليقين واما غير تام
ان لم يكن حاصرا كما اذا استقرينا افراد الانسان والفرس والجار والطيرو وجدنا انها تحرك فكها الاسفل
عند المضغ حكما بان كل حيوان يحرك فكها الاسفل عند المضغ وهو لا يقيد اليقين لجواز ان يكون
حال عالم يستقرأ بخلاف حال ما استقرىء كافي التماسح (قوله السابع التثليل) وهو اثبات حكم
في جزئي اشبوه في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والصورة التي هي محل الوفاق
اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرعا والمعنى المشترك بينهما علة وجامعا ولا يتم الاستدلال
به على ثبوت الحكم في الفرع الا اذا ثبت ان الحكم في الاصل معلل لمعنى مشترك بينهما وانما يشتركان
في شرايط الحكم وارتفاع الموانع لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثامن
في البرهان) البرهان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهى
اليقينية ابتداء او نظرية وهى اليقينية بواسطة اليقينية التي هي مبادئ اولي للبرهان اى اليقينية
الضرورية ست الاوليات وهى قضايا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا واحدا هما بالاكسب
كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما لايجاب والسلب كقولنا الكل اعظم من الجزء ويسمى يديهيات
والمحسوسات وهى قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدى الحواس وتسمى مشاهدات ان كانت الحواس
ظاهرة كقولنا الارحارة ووجدنا نبات ان كانت باطنة كعلم كل احد بجوده وعطشه والمتواترات وهى
قضايا يحكم العقل بها بواسطة كثرة الشهادات الواقعة الموجبة لليقين كالعالم بوجود مكة وحصول
اليقين يتوقف على امرين الامن من التواطى على الكذب واستناد الخبر الى المحسوس ولا ينحصر
مبلغ الشهادات في عدد بل القاضى بكمال العدد وهو حصول اليقين والمجربات وهى قضايا يحكم
العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس خفي وهوانه او كان اتفاقا لما كان دائما واكثرها
كالحكم بان السقمونيا علة للاسهال والحدسيات وهى قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس
من النفس بمشاهدة القرائن كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف الهيئات السكلية

بسبب قرينه وبعده عن الشمس والفرق بين التجربة والحدس ان التجربة تتوقف على فعل يفعله الانسان حتى يحصل المطلوب بسببه فان الانسان مالم يجرب الدواء يتناولوه او اعطائه غيره مرة بعد اخرى لا يحكم عليه بالاسهال او عدمه بخلاف الحدس فانه لا يتوقف على ذلك وفطرية القياسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة وسط لا يعرب عن الذهن عند تصور حدودها كقولنا لاربعة زوج لكونه منقسما بمساويين فان الانقسام لهما لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه وعلى كل واحدة من هذه الستة اشكالات ذكرها الامام في اوائل المحصل واواخر الملخص لا وجه لبرادها ههنا اذ لا يابق ذكرها بالاختصارات وهو اى البرهان فسمان برهان لم وبرهان ان لان الاوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج سمي برهان لم لانه يعطى اللمية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق واللمية في الخارج وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا هذه الخشبة مسته النار وكل ماسته النار محترقة فهذه الخشبة محترقة وان لم يكن كذلك سمي برهان ان لانه يفيد اثبة الحكم في الخارج دون ليمته وان افاد لمية التصديق كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مسته النار فهذه الخشبة مسته النار والاوسط في برهان ان اذا كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر سمي دليلا وهو اعرف واشهر من بقية اقسامه لان اكثره يقع على هذا الوجه وربما تقع الاوسط فيه مضايقا للحكم بوجود الاكبر للاصغر كقولنا هذا الشخص (اب) وكل (اب) فله ابن وقد يكون الاوسط والحكم معلولى علة واحدة كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مشرقة (قوله التاسع) قد عرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين فقد يكون اليقين المطلوب به قضية ضرورية كنساي الزوايا القائمة للثلث وقد يكون ممكنة كالبه للسلوان وقد يكون وجودية كالخسوف للقمر واكل من هذه المطالب مقدمات تناسبها فان مقدمات الضرورى يجب ان تكون ضرورية ومقدمات غير الضرورية غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان المبرهن لا يستعمل الا المقدمات الضرورية اراد به انه لا يستتج الضرورى الا من المقدمات الضرورية بخلاف غير المبرهن فانه ربما يستتج الضرورى من غيرها او اراد انه لا يستعمل الا المقدمات التى صدقها ضرورى واجب ثم مواد غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا مواساة الفقراء محمود او حجة كقولنا كشف العورة مذموم او بسبب عادات وشرايع واداب كقولنا شكر النعم واجب ورمي ما يشبه بالاويات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر انه ساق دفعه من غير مشاهدة احد وبما رسته عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف فيها بخلاف الاويات فانه لا يتوقف فيها والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة والاويات لا تكون الاحقة وثانيها المسلمات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسلة او تكون مسلة فمابين الخصوم فيبنى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الاخر حقة كانت او باطلة كحجية القياس والدوران وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ عن معتقد فيه الجمهور لاسي سماوى او زهدا وعلم او رياضة الى غير ذلك من الصفات المحمودة كالاقرار بالاخوذة من العلماء ورابعها المظنونات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن رجحان الاعتقاد مع تجوز التقيض وخامسها المخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر فيها تأثير عجيبا من قبض او بسط كقول القائل في الترغيب الخمر يا قوته سيالته وفي التنفير العسل مرة ومهوعة وسادسها الوهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانسانى في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ولو ادفعها العقل والشرع لعنت من الاويات ويعرف كذبها بمساعدته العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع عن قبولها وسابعها المشبهات بغيرها وهي قضايا

التاسع المطلوب بالبرهان
قد يكون قضية ضرورية
وممكنة ووجودية ومقدمات
كل بحسبه ومن قال من المتقدمين
ان المبرهن لا يستعمل الا
القضايا الضرورية اراد به
لا يستتج الضرورى الا من
الضرورى بخلاف غيره او اراد
ان صدق تلك المقدمات
ضرورى واجب فالقياس
البرهانى ما كانت مقدماته واجبة
القبول والجدلى ما مقدماته
مشهورة والخطابى ما مقدماته
مظنونه والشعرى ما مقدماته
مخيلة والسوفسطائى ما مقدماته
مشبهه بالواجب قبولها
والمشاعى ما مقدماته مشبهه
بالمشهورات فصاحب القياس
السوفيطائى في مقابلة الحكيم
وصاحب القياس المشاعى
في مقابلة الجدلى متن

العاشر في القياسات المغالطية
الغلط قد يعرض في صورة
القياس بأن لا يكون منتجا
للمطابوب ويظن كونه منتجا
له وقد يعرض في مادته بان تكون
المقدمة الكاذبة مستعملة على
انها صادقة لمشابهتها اياها
اما من حيث المعنى او من حيث
اللفظ اما عند تركيبه واما عند
يساطته اما في جوهره كاللفظ
المشترك واما في ماهيته كاللفظ
القابل المشبهة بلفظ الفاعل
الذي له فعل واما عند تركيبه
كقوانا الخمسة زوج وفرد
ويصح اجتماعهما ولا يصح
فرادي وكقوانا فلان جيد
وفلان شاعر اذا كان شاعرا
غير جيد يصح فرادي ولا يصح
اجتما واما من حيث المعنى
فكايهام العكس او اخذ ما
بالذات مكان ما بالعرض واخذ
اللاحق مكان المالحق او اخذ
ما بالقوة مكان ما بالفعل واغفال
توابع الجمل من الجهة والربط
والسور وغيرها ومن اتقن
ما ذكرنا من القوانين وواعى
مقدمات القياس بشرائطها
وحقق معانيها وكرز على
نفسه ذلك ثم عرض له الغلط
فهو جدير بان يهجر الحكمة
وكل مبسر لما خلق له وهذا
آخر ما تصدينالذكره من المنطق
على سبيل الاختصار ولننقل
الى العلوم الحكمية بعده
ان شاء الله والمجد لله رب العالمين

يحكم العقل بها على اعتقاد انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لاشباهها بشئ منها اما بسبب
اللفظ او بسبب المعنى كما ستعرفه اذا تمهد هذا فنقول القياس البرهاني قياس مركب من مقدمات يقينية
واجبة القبول وصاحبه يسمى حكيما والقياس الجدلي هو المركب من المشهورات او منها ومن المسلمات
ويسمى صاحبه مجادلا والغرض منه اقناع القاصرين عن درجة البرهان والزام الخصم والحامه
واعتبار النفس بتركيب المقدمات على اى وجه شاء واداد والقياس الخطابي ما يؤلف من المظنون
او منها ومن المقبولات وصاحبه يسمى خطيبا واعظا والغرض منه ترغيب الجمهور في فعل
الخير وتنفيرهم عن الشر والقياس الشعري هو المؤلف من الخيلات وصاحبه شاعر والغرض
منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ومما يوجه الوزن والصوت الطيب والقياس السوفسطائي
ما مقدماته مشبهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشاغي ما مقدماته مشبهات بالمشهورات
فصاحب السوفسطائي في مقابلة الحكيم وصاحب المشاغي في مقابلة الجدلي والغرض من استعمال
هذين القياسين تغليب الخصم ودفعه واعظم فائدتهما معرفتهما للاجتنا عنهما هذه اشارة
اجالية الى الصناعات الخمس واما تفاصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان المتأخرين حذفوها
عن المنطق واقتصروا منه على ابواب اربعة مع اشتغالها على فوائد كثيرة الجدوى واحتوائها
على لطائف بعيدة المرمى ولولا انقباض الطبيعة عن التحرير لنظننا اكثرها في سلك التقرير
ولامر ما اقفينا المتن في هذه المباحث ولم نزد عليها شيئا يعتببه (قوله العاشر) المغالطة قياس
فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة او من جهتيهما معا اما الفساد من جهة الصورة
فبان لا يكون القياس منتجا للمطلوب ويظن كونه منتجا اما بان لا يكون على شكل من الاشكال
لعدم تكرر الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل شعر يثبت عن محل فالانسان يثبت عن محل
اولا لا يكون على ضرب منتج وان كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس
فالانسان جنس فان الكبرى ليست كلية ومنه وضع مالميس بعلة علة فان القياس علة للنتيجة فاذا لم يكن
منتجا بالنسبة اليها لم يكن علة كقوانا الانسان وحده ضحك وكل ضحك حيوان فالانسان وحده حيوان
ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الانسان بشروا وكل بشر
ناطق فالانسان ناطق واما الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها
صادقة لمشابهتها اياها اما من حيث اللفظ او من حيث المعنى والاشباه من حيث اللفظ
اما ان يتعلق بيساطة اللفظ او بتركيبه والاول اما ان ينشأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك او من شكله
وهيئة كالتقابل فانه على وزن الناطق فليس هو فاعل حتى يقال الهبول فاعلة لانها قابلة
والثاني اما ان يلحق من نفس التركيب فقط كضرب زيد لاحتمال فاعلية زيد ومفعوليته او من التركيب مع
التفصيل والغلط اما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما
ولا يصدق عند الانفراد او تركيب المفصل كقولنا فلان جيد وفلان شاعر اذا كان شاعرا غير
جيد ولا يصح اجتماعهما والاشباه من حيث المعنى فهو على اقسام ايهام العكس كما يقال كل
موجود متغير بناء على ان كل متغير موجود واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس
السفينة متحرك وكل متحرك ينتقل من مكان الى اخر واخذ اللاحق مكان المالحق كما يقال في عكس
السالبة الضرورية كنفسها انها تدل على المناقاة بين الموضوع والمحمول والمناقاة انما تتحقق
من الجانبين ويكون المحمول منافيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبديل
المحمول لمحوقه وهو الذات واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال اوقبل الجسم القسمة الى غير
النهاية لكان بين سطحي الجسم اجزاء غير متناهية فلا يتساوى يكون محصورا بين حادتين
واغفال توابع الجمل من الجهة كاخذ سوالب الجهات مكان سوالب الموجهة بنسها والربط

كاخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة المعدولة والسور كاخذ السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب
الجزئيات واخذ الكل المجموعى مكان الكل العددي وغير ذلك مما يقع الغفلة عنه في الاغلاط
القاسحة ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرائطها وحقق معانيها
وكرر على نفسه ذلك حتى يصير له ملكة ثم عرض له الغلط في الفكر فهو جدير بان
يهجر الحكمة لانه لا يكون مستعدا لدرك حقايق الاشياء وكل مبسر
لما خلق له ولتفتح بهذا القدر من الكلام حامدين
لله تعالى على الاتمام وجهين
الى حضرة النبوة افضل
السلام والمجد لله
رب العالمين

م

قد يسر المولى الكريم بلطفه الوفي العليم انجاز طبع هذا الكتاب المسمى بمطالع الانوار مع شرحه
لوامع الاسرار المشهور لدى اهل العلم في جميع الامصار كالشمس في ضحي النهار
في دار الطباعة العاصرة بدار الخلافة الزاهرة وذلك في ايام سلطتنا المعظم
السلطان ابن السلطان السلطان * الغازي عبد المجيد خان *
خلد الله دولته الى اخر الدوران بنظارة (محمد لبيب)
في اواخر شهر شعبان من سنة سبع وسبعين
وما بين والف من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل السلام
واذكي التحية والمجد لله
رب العالمين

م

ما للتكلمون والشايبين والرياضيين او السراطين
وسمي في
١٤
الكله منفعة لا فساد



السيد علي شرح المطالع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وحيد زمانه تغمده الله بغفرانه الحمد لله فياض ذوارف العوارف الفياض الوهاب من فاض
الماء فيضاً وفيضوضه اذا كثر حتى سال من جانب الوادي فكان الوهاب ماء زاد على موضعه
فسال عن جوانبه او هو وصف له بنعت مواهبه والفيض في الاصطلاح انما يطلق على فعل
فاعل يفعل دائماً لا العوض ولا الغرض ومنه قولهم المبدأ الفيض اما على قياس ما عرفت
واما بمعنى ذوالفيض وذوارف جمع ذارف اي سال والعوارف جمع عارفة وهي العطية
واراد بالعطية بالسيالة الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات فانها على الدوام فائضة
على الممكنات من ذلك الجنب الميزة افعاله عن العلة الغائية والاعراض وان كانت مشتملة
على حكم ومصالح لا تحصى وتسمى غايات وبها تؤل الاجاديت والآيات المشعرة بثبوت الغرض
في افعاله واحكامه تعالى ثم انه للاشارة الى براعة الاستهلال خمس بالذكر من تلك العوارف
الهام حقايق المعارف واراد به افاضة العلوم الحقيقية اي الثابتة المطابقة للاشياء في انفسها
سواء كانت تصورية او تصديقية ضرورية او نظرية فانها باسرها فائضة من تلك الحضرة
اما باستفاضه اوبد ونها وعقبه بما يتوقف عليه ذلك الالهام اعني موهبة الحياة ثم بما يتوقف
هو عليه اعني رفع الدرجات المذكورة فهاتان القرينتان اللتان عطفت احدهما على الاخرى
تؤكدان انقرينة الثانية وتقرر انهما مع ان الثالثة تناسب الاولى في مطلق العموم حيث عمت الملائكة
والثقلين كما ان الاولى عمت الكل والرابعة تناسب الثانية في الخصوص من حيث انها خصت
ببعض العقلاء ففيهما نوع تفصيل وتأکید للاولين معاً والصلوة . حمد الله تعالى اولاً على نعمه
العامة والخاصة ليرتبط به العبيد ويستجلب به المزيد ثم صلى على سيد الانبياء وخير الوي
وعلى اتباعه ليتوسل بهم الى الفوز بذلك المقصود والمبتغى وقيد الصلوة بما يفيد التأيد
عرفاً وجعل التقييد شاملاً للحميد ايضاً غير بعيد والال ما يرى في طرفي النهار من السراب
وخطور المعنى بالبال اختلاجه وتحركه فيه وبعد فان العلوم هذه الغاء اما على توهم اما

ومصالح راجعة الى العباد
وان كانت مشتملة على حكم
بالسعد النائية والاعراض
مطلب انفعال الله تعالى لا شغل

او على تقديرها في نظم الكلام وقد صرح ههنا بما اشار اليه اولا فرغب في العلوم مطلقا بانها
ارفع المطالب الكمالية واسنها وانفع المآرب الحقيقية من الدينية والديناوية واجداها
وانما قال على تشعب فنونها اي انواعها وتكثر شجونها اي طرقها من الشجون بالنسكين
وهو الطريق في الوادي رفعا لما تقرر في الاوهام من ان الشيء اذا كثرت اثاره ووقعه وانتقص خطره
واذا قل عظم نفعه وارتفع قدره وتحقيقا لما ارتكز في العقول من ان العلوم وان كثرت فانها موصوفة
بما ذكرت وانتقل منه الى الترغيب في الفن الذي هو بصدده وفي قوله من بينها تصريح بأنه
علم خاص من جملة العلوم المدونة وما قيل من انه آله لها فلا يكون منها لاستحالة كون الشيء
آله لنفسه مرذودا به ليس آله لكها بل لما عدها من اقسامها فلا يجوز نعم ان خص لفظ
العلم بما يبحث فيه عن المعقولات الاولى لم يكن متباولا له اذ يبحث عن المعقولات الثانية كما
ستعرفه الان هذا التخصيص تعسف واذا ارتكب صبار النزاع لفظيا كالاختلاف في اندراج
تحت الحكمه على ما سيجي وقوله اينها تبياننا واحسنها شائنا من قبيل المبالغة في المدح كما جرت به
العادة في الترغيبات وذلك لان اقوى العلوم برهانا واجلاها تبياننا هو الهندسة والحساب وما
يتمى اليهما ثم المنطق ثم الطبيعى ثم الالهى وما يتفرع عليها كما ان اضيقها حجة
واخفها حجة العلوم العربية وما يمتنى عليها ياله تأكيدها سابقه والنداء للتجيب والمنادى بمحذوف
والمنقبة الفضيلة تجلت تكشفت وهو ضد تستررت ابهاء الحسن اللطيف الفائق جلت
بالتخفيف اي كشفت والسناء بالمدارفة وقوله فيه شفاء توضيح لما قدمه من كونه احسن وايقن
وتفصيل لما اجله من مناجاة ومراية ولقد اعجب حيث اتى في بيان اوصافه بذكر اسماء
الكتب المشهورة على وجه لا يحوم حوله شائبة تكلف والاسقام الجهالات فان كل جهل
بشيء جبل النفس الناطقة على استعداد ادراكه سقم روحا في لها والالام هي الحسرات
المرتبة على تلك الجهالات عند الانتباه وفقد الآلات وكنوز التحقيق ما في العلوم من المسائل
التي دونت فيها وتجري فيها مجرى حقايقها وهي اصولها وقواعدها ورموز التدقيق
ما رزاليها من مباحثها التي هي نكتها ودقايقها والاسرار ما احتجبت منها وراء الاسرار
والعويصات المشكلات ولا يخفى على ذي فطنة حسن الاضراب الذي في قوله
بل انوار الهداية لان المقصود الاصل من جميع ما سبق هو الاهتداء الى المقاصد الحقيقية
والمطالب اليقينية بهدايته والتوصل بها الى درايته من رام تقرير لما سلف والعين
الاولى بمعنى المختار ومنه اعيان الناس اي اخبارها واشرافها والثانية بمعنى الذهب وقوله
لا يؤمن مقرر لما تقدمه والاعايط جمع اغلوطه وهي ما يغلط به من المسائل وتوهمات
الاوهام تلبساتها يقال موهت الاناء اي طليته بالذهب او الفضة وتحتة نحاس او حديد
وذلك لان الوهم يكسو الباطل لباس الحق ويوجهه ولا يهتدى الى سواء السبيل اي وسطه
الذي يقضى سالكه الى مقصده اي لا يأمن احد من تغليط غيره اياه ولا من غلطة الناس
من وهمه ولا يتبين له ايضا ما يوصل الى مراده الا يدرك مطالب هذا الفن ورعايتها ولما كان
منشأ الغلط والتغليط التباس كل من الخطاء والصواب بصنا حبه اشار الى انه يميز كلامهما
عن الآخر فقوله ولوله ناظر الى قوله لا يؤمن كما ان قوله وانه ناظر الى قوله لا يهتدى
وقد عطف احدا الناظرين على الآخر وعطف مجموعهما على مجموع المنظورين فتدبر لمبار
لكيال يقدر به مكاييل الانظار في المواد الجزئية من المعلوم وكذا هو ميزان يوزن به الافكار
فيها وعطف الافتكار على التأمل من قبيل عطف التفسير تقرير المعنى في الالهام وعطف
الاعتبار وهو المنور من حال شيء الى حال شيء آخر على النظر قريب منه وكل نظر تفرع

على ما ذكره من كونه معياراً أو ميزاناً وقوله لا يترن على صبغة المبنى المتعول من أثره اذا وزنه
 لنفسه والعيان الوزن يقال ذهب صحيح العير اذا كان جيداً في نفسه خالصاً عن الغش
 وفاسد العيار اذا كان بخلافه والذي يقتضيه ظاهر العبارة ان يذكر المعيار مع النظر والميزان
 مع الفكر لكنه عكس تنبيهها على ان المعيار يطلق على الميزان ايضا بل على ان المقصود بالنظر
 والفكر شيء واحد يعتبر هذا الفن بالقياس اليه تارة مكيلاً وتارة ميزاناً فحفظ قوله وكل فكر
 يقرب من العطف التفسيري المصالح جمع معلوم وهو الموضع الذي تنصب فيه العلامة على الشيء
 وحذف الباء من المصالح رابطة للوزن والمناسبة للعالم والصياقل جمع صيقل وهو الصانع
 الذي يزبل صدأ السيوف اي فيه ما يزيل كدورات الازهار الماضية في المعاني كالصوارم
 المصقولة في مضر وباتهمس ولما كان مبالغته في منافع وصفاته كما له مظنة للمجازفة دفعها
 بقوله ولا امر ما اي ولا امر عظيم وشرف خطير ومنفعة جليلة صاروا تلك الفحول الاعلام
 يحكمون بوجوب معرفته اما فرض عين لتوقف معرفته الله عليه كما ذهب اليه جماعة واما فرض
 كايه لان اقامة شهادته لا يتم الا به كما ذهب اليه آخرون والراسخ في العلم
 من ثبت قدمه فيه تلاً لا البرق اي لع وانقرايح الطبايع جمع قريحه وهي اول ما يستنبط
 من البرق يقرح وتعب ثم اطلقت على ما يستخرج من العلوم بدقة النظر ثم على محله الذي
 هو الطبيعة والوقادة المرتفعة اللهب كالنار المتهبة والحواطر جمع خاطرة وهي النكتة
 التي تخطر بالبال والمراد ههنا محلها والنقادة اي التي تنقد الجياد عن الزيوف والافراط
 بمجاوزة الحد والاطراء المبالغة في الوصف بالكمال ثم انه خص بالذكر الشيخين وما نقل
 عنهما من مدائح هذا الفن لان القوم باجمهم معترفون بتقدمهما مطبقون على التمسك بمقالتيهما
 وقدم اباعلى ولم يعرفه بناء على اشتها راحمه واشتغل الناس بكلامه واقتداء اكثرهم بتصانيفه
 والنقل عنها حاول اي قصد والجلالة العظيمة قال المنطق نعم العون على ادراك
 العلوم كلها اذ هو آلة عاصمة عن الخطا فيها وكان يسمى خادماً المعلوم اذ ليس مقصوداً
 في نفسه بل هو وسيلة اليها فهو كخادم لها وكان ابو نصر يسميه رئيس العلوم باسمها
 لنفاذ حكمه فيها فيكون رئيساً حاكماً عليها وكلا النظرين صحيح كما يرى والقياسوف مركب
 من فيلا وهو المحب وسوفا وهو العلم والمراد بالمعاني هو المقاصد وباللغات هو الدلائل والنشيد
 الرفع والاحكام مأخوذ من الشيد وهو الجص رآه خبيران نصر وهما معطوفان على اسم ان وخبره
 والعلق بكسر العين وسكون اللام وهو النفس من كل شيء فمصغه بالنفيس تأكيد ومبالغة
 والازهار جمع زهر بفتح الهاء وسكونها وهو النور بفتح النون زهرت اي اضاءت واشرفت
 والاعراف جمع عرف بفتح العين وسكون الراء وهو الطيب وادنوار جمع نور بضم النون
 بهرت اي غلبت من بهر القمر اذا اضاء حتى غلب نوره نور الكواكب واني كنت فرغ
 من مناسقب الفن المرغوبة فيه بما لمزيد عليه ثم شرع في بيان انه قد اعتلى ذروة شامه في تحقيقه
 واتقانه فذكر ما افضى به الى ذلك الاعتلاء من صرفه فيه مدة مديدة من عنفوان شبابه ومن كونه مشغولاً
 شديد الحرص بتحصيله واكتسابه فان هذا الحرص هو العمد في الوصول الى كل مطلوب
 ومن كونه مفتشاً باحثاً عن مجمله ومفصله ومن كونه شاطراً اي مبدعاً مجازاً في الشوط
 اي العدو لاقتناص شوارده راكباً في ذلك على قطوف التأمل وهو بفتح القاف الفرس المتقارب
 الخطو وانما اختاره تنبيهاً على انه لم يكن يتأمل على سبيل الطفرة في اجراء ما يتأمل به بل كان بطاً
 كلامها باقدام تأمله ومن كونه ناضلاً اي رامياً على طريق المبالغة في اصطفاة حقايقه
 نبال اللهج اي سهام الولوع والانغراجه عز قوس القرب اي السبق بقائه فرط القوم فرطاً فهو فارط
 اذا سبقهم الى الماء ومن كونه وثاقاً في استنباطه اي جملة ثابتاً راسخاً بصدق همة

اى همة صادقة خالصة لا يشوبها فتور تلفظ تلك الهممة مرامها بفتح الميم الاولى وتخفيف
 الياء جمع مرماة بكسر الميم وهى السهم الصغير المدور نصله الى المطالب التى توجهت اليه
 وفى اختيار تلفظ اشعار بقوة الهممة وتمكنها فى شأنها فهذه الامور الاربعة متفرعة على ذلك
 الجرض البليغ وجودة اى وثقا ايضا فى استنباطه بجودة قريحة تشوق حاديتها اى سائقها
 او من يحدوها فهذه الجودة محض فضل الهى لامد خل فيها للعبد واختياره ولا شبهة فى انه
 اذا اجتمعت هذه الاوصاف فى الطالب فاز بمبتغاه على ابلغ وجه واكد له ان بيان وتأكيد لما تقدم
 واورده فيه طريق استقادة العلوم واقتناؤها احدهما الاصل وهو الاخذ من افواه الرجال وقد بالغ
 فيه بانه طالب من كل عالم مشهور فى زمانه بالبيان للحقايق والدقايق اطلعه على بدائع اشكاله
 وغرائبها وهذه اللفظة بفتح الهمة والاخرى بكسر هاء يقال استطلعت رأى فلان والطلع بالكسر
 الاسم من الاطلاع والثانى مطالعة الكتب وقد بالغ فيه ايضا بانه لم يبق كتاب يعتد به او يلتفت
 اليه باذن النقات من كتب هذا الفن الا وقد تصفحت سینه وشينه اى مسائله الخالية عن
 الدلائل والحالية بها وتعرفت غنه وسميته اى زديه وجيده ثم خص بالذكر من بينها كتاب
 الشفاء لاختصاصه بما وصفه به والانتهاج سلوك الطريق والسنة الطريقة والميدان
 واحدا الميادين وقوله لا يطلع ولا يهتدى مع ما فى حيزهما ناظر الى ما ذكره الرئيس فى آخر
 مقامات المارفين حيث قال جل جلاله الحق عن ان يكون شريعة لكل واردا ويطلع عليه الا
 واحد بعد واحد فلكم صعد نظرى اى تحرك الى علو وصوب اى نزل الى سفلى وكم تفرعن
 معضلاته اى بحث عن مشكلاته التى تعسر حلها يقال داء عضال اذا عجز الاطباء عن
 معالجته ونقب اى تلك المعضلات فوصل الى اعماقها حتى وجدت اى آل امرى
 فى التصعيد والتنقيير الى ذلك والقيت اى وجدت وجل الشئ معظمه نقل عنه ربه الله انه
 قال اشكل على وجه موضع مما نقله صاحب الكشف عنه فراجعت اليه فانكشف لى انه غير
 مطابق له فشمرت بعد ذلك للمراجعة فيما نقله المتأخرون عن الشفاء حتى تبين لى جليلة الحال
 وظهر لى ذلك الزلل والاختلال ما قدروا استيفاء اوتأكد لما تقدم وافترع البكرات مضاضها
 وازالة بكارتها ولما كانت عبارته مطمئة جزلة متبينة احتجبت المعاني بها فلا يقدر على كشف
 استارها عنها الا الاوحدى المداوم على استكشافها والغنى الشق والرتق ضده والمراد
 بمبانيه الفاظه المتعاقبة المتشابكة كأنها رتق بعضها ببعض رتقا تاما والازاهير جمع ازهار وهى
 جمع زهر والاكمام جمع كم بالكسرو هو غلاف النور زهرة اى مشرقة منظورة اى مدركة
 بالبصر يعنى انه لا قصور فى الكتاب بل فيهم حيث لم يصلوا الى ان يرفعوا تلك الحجب عن وجوه
 المخدرات ويشقوا ذلك الرتق والاكمام عن الازاهير ولذلك استشهد بالبيت فانه لا نقصان فى
 اسفار الصبح بل فى ابصار العين لا غرو اى لا عجب فحتاج فى قلبى اى صار ما تقرر من منافع هذا
 الفن وارتفاع قدره ومن رسوخ قدمى فى تحقيقه واثقانه ومن عثورى على زلات اوائك النقلة من
 كلام قدوتهم سبيلا لان خالج قلبى اى خالطه وتحرك فيه انتقد فيه الافكار فاميز بين الصحيح
 منها وبين فاسد العبار ووضح الاسرار التى احتجبت عن الاغيار وقوله احققى توضيح
 وتقرير لما ذكره وغفل بالتشديد اى غفلهم يعنى المتأخرين سوء الفهم رداة فهمهم
 عن تحقيقه وكاشفا حال من فاعل ايمن والسهمى كوكب خفى فى غاية الصغر يجنب واحدا
 من كواكب بنات نعش الكبرى كأنه ملتصق به يمحى به حدة الابصار وهو مثل اشدة الخفاء
 كالشمس لغاية الجلاء قوله لا اى لا اكتفى بما ذكرته من دفع الفساد التى تطرقت الى الفن
 بل اشيد مع ذلك قواعد الكلام فيه بما يسطع اى بدلائل ترتفع وتعلو من سطع الصبح

والغبار اذا علا وارتفع واوشح اى ازين معاقدا لانام اى اضاقتها الى هى مواضع عقد القلاب
بما ينظم اى بمسائل ينظمها التقرير المحرر اى الواضح الخالص وقوله من لالى تديانه اى
تبيان ذلك التقرير بيان لما ينظم شعروا جمع اذانا تعليل للانتقاص والتأخر درست بايت
ونقصت والمعلم مواضع العلوم ومدارسها وهفت انمخت والمجاهل ضد المعلم اعنى
مواضع الجهالات ومرايطها مطروح على الطرق مهان غير ملتفت اليه ومحمول على الخدق
مكرم غاية الاكرام عمت اعين الزمان حيث لم يميز بين الاضداد واحكامها فعكس ما كان يجب
عليه من اكرام العلماء واهانة الجهال اوصيرت بالعين المهمل على صيغة الحكاية عن سميت
الصواب متعلق بقوله لما تجنبت بالجيم وامثال هذه الشكوة مما جرت به العادة فيما بين الجمهور
ولكنى استدراكا ذكره من مساوى الزمان ومثاله يقال نبذت كذا وراء ظهري اى نسيته
ولم اعتدبه حسنة كبرى اذ ينشأ منها حسنات لا تحصى وآية عظمتى حيث يهتدى بها الى
مقاصد شتى بمكانتها بمنزلةها ورتبتها لا يكثرث لا يبالى شعر وماهى اى تلك الحسنة الجامعة
بين كونها حسنة كبرى وآية عظمتى والاقبال توجه السعادة والمجد الشرف والكرم
السماحة والاصالة بل الجودة فى كل شئ وهو ضد اللؤم اعنى دناءة الاصل وشتم النفس
والدستور بضم الدال فارسي معرب وهو الوزير الكبير الذى يرجع فى احوال الناس الى
ما يرسمه واصله الدفتر الذى جمع فيه قوانين الملك وضوابطه والناظورة مبالغة فى المنظور بمعنى
الحامل على النظر اليه والديوان صاحب الدفتر المذكور يقال اجتمعت الدواوين فى موضع
كذا واصله ذلك الدفتر من دونت الكتاب اى جمعه وقربت بعضه من بعض يعنى ان الرضاء
ينظرون اليه دائما مترقبين لما يأمره وقد يقال هو مبالغة فى الناظر بمعنى الحافظ فيكون الديوان
بمعنى الكتاب عين اعيان الامارة اى مختار اشراق الامراء والمقصود انه جامع بين القلم والسيف
وملجاء وقدوة للطائفتين معا والقدح المعلى هو السابغ من قداح المبسولة النصيب الاعلى
فى المعارف اى العلوم كلها والصائب السهم الذى قصد ولم يجرى فى المثل مع الخواطي
سهم صائب والثقوب الاشراق والعماد الفضائل التى يحمدها عليها والجملة الكثيرة اشار
بذلك الى مرجع التسمية با علم المأخوذ من باب التفعيل الدال على الكثرة والاصحاب مطلعا
لوزيانه بصاحب السلطان والمفضل الكثير الفضل والوى ههنا مقصور واصله المد
وهو الربة والقرم سيد القوم وقوله فى غد يشير الى ان رايه اعلى مرتبة فى الاشراق من
البدر لانه يريك فى الدجى ما لم يوجد بعد وقوله ما ان مدحت تضمين حسن مما مدح به النبى
عليه السلام والايانة السياسة يقال آل الملك رعيته اى ساسها واحسن رعايتها والسرادق
معرب سرارده وازهر الشجر اذا ظهر نوره والحدائق جمع حديقة وهى الروضة ذات الشجر
والبستان الذى عليه الحائط والايانة الممتعة عن الانقياد قبيلة من ابى والايادى جمع الايدى
من اليد بمعنى النعمة والغدق الماء الكثير يقال غرفت عين الماء واغدقت اى صارت كثيرة الماء
لوشبهته هذه المبالغة البليغة فى وصف المروح مأخوذة من قول الشاعر فى وصف الحايبة شعر
ما انت مادحها من يشبهها * بالشمس والبدر لابل انت هاجيهها * من اين للشمس خال فوق
وجتها * ومضحك فى نظام الدر فى فيها * من اين للبدر اجفان مكحلة * بالسحر والغنج يجرى
فى حواشيه * والمطيرة بفتح الميم الكثيرة المطر والجلابل تقابل الدقايق يقال لكل جلبل ودقيق
واللاب الخالص والمدى الغاية يقال قطعت قطعة ارض قدر مدى البصر وقدر مد المصر
ولما قصدت عطف على قوله ولكن عطف قصة على قصة يتظاهر اى يتساون يتطرق
من طرق فلان اذا جاء ايللا اشتهرت اى افترست واغتمت والنهضة الفرصة والوسن العساس

وقيل هو الفتور الذي يسبق النوم والسنا بالقصر الضوء والدياجير جمع ديجور وهو الظلام الشديد يقال لبلبة ديجورة أي مظلمة عرج على الشيء إذا أقام عليه يهتمون من الاهتمام والستائر جمع ستارة بمعنى السترة وهي ما يستر به كاشا ما كان بخلاف السترة المعهول لذلك والسرابر جمع السرر مقترحين يقال اقترح كذا إذا سأل به بلا روية وهو دليل على الشغف البالغ والشوافع جمع شافعة من شفعت الشيء إذا كان وتراجعته زوجا يعني أنهم اقترحوا على امرأة بعد أخرى والنقاب ما تشده المرأة على وجهها وذلك أي سخر وجعل ذلولا والشعاب هي الطرق بين الجبال جمع شعب بالكسر والصعاب جمع صعب وهو خلاف الذلول ولم اقتصر هذا مع ما في حيزه وصف للشرح بكونه مطابقا للكتاب الذي خالف قلبه ان يرتد يقال أفصح عن كذا أي أظهره والنكتة هي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر اذ يقارنها غالبا نكت الأرض بأصبع أو نحوها وأسابيل الكلام فنونه وطرقه جمع اسلوب نسخ أي ظهر والإبرام الأحكام نعم تصديق لما سبقه وتقرير لما لحقه وفرائد الجواهر كبارها الغالية الأثمان والسمط الخيط مادام فيه الخرز والزواهر جمع زاهرة وهي المشرقة فقد وصف الشرح بنقاسة معانيه وبلاغة عباراته معا واللوامع جمع لامعة من لمع إذا برق وحضرة الرجل قر به وفناؤه والسدة باب الدار والسنينة المرتفعة ومدين قرية شعيب عليه السلام من مدن بالبحر إذا أقام به والمراد ههنا المجمع والمائر جمع مائرة وهي ما يروى من المفاخر وفاتحة الشيء أوله يتفرق ينشق يقال تفرق الليل عن صبحه وليس بهيم مظلم شديد لا يتخالطه ضوء أصلا صارقا حال من المستتر في الظفر عادية الزمان حادثه العائقة والخوان الكثير الخيانة منشطا من الشطط الجبل حالته فشعشة أي شعاعة وذلك بالضم علم الشمس تميط أي تبع وتزيل والأدهم الأسود ولما نبه الشارح على أن الشعشة لم ترد بهذا المعنى غيرها بشعاعه فزال ازدواجها بشعشة وهي الخلق والطبيعة وهذه مثل قصده ان ما ذكره عادة قديمة من آية الكرام إلا أن المجانسة بين المضرب والمورد غير مريحة ههنا فان أبا خزم جدها طمى أوجد جده وكان له ابن يقال له أخزم وهو الذكر من الحية فأت وترك بين فوشو أي وما في مكان واحد على جدهم فادموه فقال ان بني زملوني بالدم شئنة اعرفها من أخزم كأنه كان ما قاله والده وها نا أفيض في شرح الكتاب يوهم ان الخطبة كانت مقدمة على الشرح مع ان ما سبق دل على تأخرها وقد يقال أراد أفيض في غرضه أوحى ما مضى منه بعبارة الحال تصويرا لما أقدم عليه قال الحمد هو الوصف بالجليل على جهة التعظيم والتجليل لما كان الجليل متناولا للأنعام وغيره من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال ولم يقيد أيضا الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة ظهر ان الحمد قد يكون واقعا بأزاء النعمة وقد لا يكون وإنما اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهر أو باطنا لأنه إذا عرى عن مطابقة الاعتقاد أو خالفه أفعال الجوارح لم يكن جديا حقيقة بل استهزاء وسخرية لا يقال فقد اعتبر في الحمد فعل الجنسان والاركان أيضا لانا نقول كل واحد منهما كما اشترنا إليه شرط لكون فعل اللسان جديا وليس شيء منهما جزأ منه ولا جزئيا له ثم الجليل ان تناول الاختيارى وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد مرادفا للمدح واتجه عليه بان يقال مدحت الثواؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان خص بالاختيارى وحده لم ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية حمداله وقد يجاب بأنه متناول لهما معا لكن به محمود به ولا يذم ههنا من اختيار قيد زائد وهو ان يكون ذلك الوصف بأزاء امر اختيارى هو المحمود عليه من نعمة أو غيرها فيخص الحمد بالفاعل المختار دون المدح اذ يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا فان قيل اذا وصف

النعيم بالشجاعة واقدرة السكاملة مثلاً لاجل انعامه كانت الشجاعة محموداً بها والا نعام محموداً عليه واما اذا وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محموداً عليه قلنا تلك الشجاعة من حيث انها كان الوصف بها كانت محموداً بها ومن حيث قيا مهسا بمجلها كانت محموداً عليها فهما متغايران ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفته بالشجاعة لاجل كونه شجاعاً ومنهم من منع صحة المدح بما ليس اختيارياً وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعاً لا عبرة به واما الوصف بصياحة الخلد ورشاقة فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل مؤل بدلالة على الافعال الجميلة وهو باللسان وحده وهذا تصريح بما فهم من لفظ الوصف ضمناً فانك اذا قلت وصفت فلاناً بكذا لم يتبادر منه الافعل اللسان واعلم ان القول المخصوص ليس جدياً بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهذا اقوى لان الافعال التي هي اثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليه موافق كرمه التي لا تنهاه فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال النبي عليه السلام لا تحصى ثناء عليك كما اثنيت انت على نفسك والشكر على النعمة خاصة قد ظهر مما ذكره في تعريف الحمد ان متعلقه عام ومورده خاص واما الشكر فهو على عكس ذلك اذ متعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر ومورده تلك الثلاثة المذكورة والمشتراك بينها الفعل فكانه قيل الشكر فعل ينبئ عن تعظيم النعم بسبب انعامه وانما لم يصرح بذلك ولم يفصله اعتماداً على ما ذكره في تعريف الحمد الاصطلاحي ولما كان تعاكس الموردين والمتعلقين ظاهر الدلالة على النسبة بين الحمد والشكر فرع عليه قوله فبينهما عموم وخصوص من وجه لكن وجود الشكر بدون الحمد ظاهر في افعال القلب والجوارح وكذا اجتماعهما في فعل اللسان بازاء الانعام واما وجود الحمد بدون الشكر ففيه نوع خفاء فلذلك ترك الاولين وتعرض للثالث بقوله لان الحمد قد يترتب على الفضائل وهي المزايا التي لا تعدى والشكر يخص بالفواضل وهي المزايا المتعدية اعني المواهب والعطايا والالاء هي والنعماء مترادفان بحسب اللغة الا ان سياق كلام المص يقتضي تخصيص كل منهما بمعنى على حدة فانه لما خص الحمد اي قيده وعده من الالاء ولا شك ان مورده اعني اللسان نعمة ظاهرة اقتضى ذلك تفسيرها بالنعم الظاهرة وكذا لما خص الشكر وعده من النعماء وكان اشرف موارده اعني القلب نعمة باطنة ناسب ان يفسرها بالنعم الباطنة رداً للمقابل وانما كان اشرف لان فعله وان كان خفياً يستقل بكونه شكراً من غير ان ينضم اليه فعل غيره بخلاف الموردين الآخرين اذ لا يكون فعل شيء منهما شكراً حقيقة ما لم ينضم اليه فعل القلب وقوله كالحوس اي الظاهرة والباطنة فهو تمثيل لهما وانما صرح بها لانها نعم جارية في انفسها مع كونها وسائل الى نعم اخرى هي الادراكات بانواعها واعلم ان قوله نحمدك اما اخبار كما هو اصله واما انشاء وعلى التقديرين يدل اجالا على الانصاف بالكمال فيكون حمداً وكذا نشكرك يدل على كونه منعماً كذلك فيكون شكراً ولا ينبغي عليك انه اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم ايضاً لم يمكن لاحد الاثبات بهما على التمام والكمال لاستلزامه تسلسل الافعال الى ما لا يهاهي وتحقيق ماهيتهما ما امر كان معنى لغو بالحمد والشكر وما يذكره الآن معنى عرفي لهما واللفظ عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في معناه اللغوي والمعنى الحقيقي بمنزلة ماهية

الشيء اللازم له والمعنى المجازي كعوارضه التي تفارقه فذلك قال وتحقيق ما هيتهما أي معناه
الحقيقي ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله أي ليس ماهية ذلك القول هذا القول فلا يثنى كونه فردا
من أفراد تلك الماهية كما حققته وإنما خص هذا الفرد بالنفي لأن الأوهام الدامية تسبق إلى أن الحمد
ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتمل منه والمراد بصفات الجلال الترتيب عن سمات النقصان
وجعل الضمير في قوله عليه للاعتقاد دون الاتصاف كما بهنالك أولى وكذا الحال في جعله
مشار إليه بقوله ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله أي ليس ماهيته ذلك القول
المخصوص كما تسبق إليه تلك الأوهام ولا القول المطلق الدال على تعظيم الله تعالى سبحانه
أيضا وهذا لا يثنى كون الثاني جزء منه وكون الأول فردا من جزئه إلى مطابقة مصنوعاته
يعني الإطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيب والحكمة الدقيقة ثم صرفه القلب إلى التأمل
فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته والسمع أي وصرفه السمع إلى تلقي ما ينبي
عن مرضاته من الأوامر وما ينبي عن الاجتناب عن مساخطه ومنهياته من النواهي
ثم استعمال الآلات في امتثالها وقس على ما ذكرنا سائر النعم الظاهرة والباطنة لعموم النعم
الواصل إلى الحمد وغيره وذلك لأن النعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه
منهما على الحمد أو على غيره فيتناولهما بخلاف الشكر إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله
سبحانه ونعم واصله منه إلى عبده الشاكر ولكون الحمد أعم من الشكر وجه ثان وهو أن فعل
القلب واللسان وحده مثلا قد يكون جدا وليس بشكر أصلا إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات ووجه
ثالث وهو أن الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من أن النسبة بالعموم المطلق
بين أمرين إنما تصح بحسب الوجود دون الجمل الذي كلامنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلا
فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فغلط
من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فإن ما ليس محمولا على ذلك الصرف هو ما صدق
عليه الحمد أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة
فلا يصدق عليه أنه فعل واحد لأننا نقول هو فعل واحد قد تعدت معلقه فلا يفي وصفه بالوحدة كما يقال
صدر عن زيد فعل واحد وهو ضرب القوم مثلا وتحقيقه أن المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية
كبدن واحد والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب على ذي مسكة
هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر
العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضا إذا قيدت النعمة في اللغوي
بوصولها إلى الشاكر كما مر وإذا لم يقيد كانا متحدين وكل ذلك ظاهر بآدنى تأمل ولا يخفى أيضا
أن النسبة الثالثة من هذه الأربع بحسب الوجود وأعلم أن الإمام فسر الحمد في سورة الأنعام بهذا
المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من الصرف المذكور في بعض كتب الأصول قيل وبهذا المعنى ورد قوله
تعالى وقليل من عبادي الشكور وقد سمعت من بعض تلامذة الشارح أن حقيقة هذا منقول عن كلام
إمام الحرمين والهداية الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب عرفها بعضهم بأنها الدلالة الموصلة
إلى البغية ونقض بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولا يناسب هذا
المقام أيضا لاستلزامه أن يكون العود مستدركا وأما تعريفها بوجودان ما يوصل إلى المطلوب
فبإطل قطعها لأن ذلك الوجودان هو الاهتداء بالهداية الأخرى أن من وجد المطالب الكمالية
وأبدل غيره عليها يقال هو مهتد ولا يقال هاد وكذا تعريف الغواية بفقدان ما يوصل إلى
المطلوب باطل أيضا لأن من تقاعد عن تحصيل المطالب بالمرء ولم يسلك طريقها أصلا فاقسم ما يوصله
إليه وليس بغا وقطعا والفتنة هي الفهم بطريق الفيض أي بلا اكتساب واستفاضة

كما هو المشهور والاعلام اعم من الالهام اذ قد يكون بطريق الاستعلام ايضا والحق حال القول
الحق والصدق مشتركان في المورد اذ قد يوصف بكل منهما القول المطابق للواقع والعقد
المطابق له والفرق بينهما ان المطابقة بين السبطين تقتضي نسبة كل منهما الى الآخر بالمطابقة
كما علم في باب المفاعلة فاذا مطابق الاعتقاد الواقع فان نسب الواقع الى الاعتقاد كان الواقع مطابقا
بكسر الباء والاعتقاد مطابقا بفتح الباء فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى حقا بالمعنى المصدري
ويقال هذا الاعتقاد حق على انه صفة مشبهة وانما سميت بذلك لان المنطوق اليه اولا في هذا الاعتبار
هو الواقع الموصوف بكونه حقا اي ثابتا متحققا وان نسب الاعتقاد الى الواقع كان الاعتقاد
مطابقا بكسر الباء والواقع بفتح الباء فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى صدقا ويقال هذا
اعتقاد صادق اي صادق وانما سميت بذلك تمييزا لها عن اختها فقوله بقياسه اليه اي بقياس
الواقع الى القول والعقد المطابق وقوله اعني كونه مطابقا هو بفتح الباء وما ذكر بعده بكسرها
اذ اتهم هذا التصوير ان حل النصوير على المعنى الاعم فلا اشكال وان حل على المعنى الاخص
جعل بيان النسبة بين المفهومين تمة لتعريفهما اذ به يتميز كل منهما عن الآخر امتياز تاما
فهو من توابع التصور بزيادة كشف فيه فنقول للنفس الناطقة جهتان جهة الى عالم الغيب
وهي باعتبار هذه الجهة متأثرة مستفيضة عما فوقها من المبادئ العالية وجهة الى عالم الشهادة
وهي باعتبار هذه الجهة مؤثرة متصرفة فيما تحتها من الابدان ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة
ينظم بها حالها هناك فالقوة التي بها تتأثر وتستفيض تسمى قوة نظرية والتي بها تؤثر وتتصرف
تسمى قوة عملية ويمكن حل قرآن هذه الخطبة فان قيل حلها على مراتب النظرية اشارة
الى براعة الاستهلال لان المذكور في طرفي هذا الكتاب اما علوم نظرية واما آلة لها فهو متعلق
بهذه القوة ومرتبتها فان الغلظة في حلها على مراتب العملية قلنا فائدة ان كمال القوة العملية
كما ستعرفه بارتكاب الاعمال السنية واكتساب الاخلاق المرضية والاجتناب عما هو مذموم ومنها
شرعا وعقلا وعرفه هذه الامور والتميز بينها علوم نظرية في الاغلب ولذلك قيل القوة العملية
مستندة من القوة النظرية فللا كلة المذكورة تعاقبها ايضا وما ذكر في الطرف الاخر من الكتاب
اعني الحكمة النظرية لا يخلو عن الاشارة الى الحكمة العملية خالية عن العلوم مخلوها
في مبدأ الفطرة عن العلوم كلها ظاهرة وان توقف فيها بانها لا تغفل عن ذاتها اصلا وان كانت
في ابتداء طفوليتها وحينئذ تسمى اي هذه المرتبة التي هي الاستعداد المحض او النفس في هذه
المرتبة عقلا هيولانيا فان كلا الاستعدادين مشهوران والاول ان نسب قوله امام مراتب القوة النظرية
وانما في بقوله تشبيهها اي للنفس الناطقة بالهيولي وانما قال الخالية في نفسها لان الهيولي
الاولى يستحيل خلوها من الصور كلها لانها في حد ذاتها خالية عنها اي ليست مأخوذة
مع شيء منها بخلاف النفس الناطقة فانها تخلو من الصور العلمية باسرها وانما قيدنا الهيولي بالاولى
لانه قد تطلق على الجسم اذا تركيب منه جسم آخر كالسرير المركب من قطع الخشب ولا يتصور
خلوه في نفسه عن الصورة لكونه مأخوذا معها وقوله القابلة صفة ثانية للهيولي فلا يجب
ايراد الضمير حصل لها علوم اولية اي ضرورية فان الضروريات اوائل العلوم والنظريات
ثوانيتها وكيفية حصولها انها اذا استعملت تلك الآلات وادركت الجزئيات وتبهرت لما بينهما
من المشاركات والمباينات استعدت لان تفيض عليهما من المبدأ الغياض صور كلية تجزم بنسب
بعضها الى بعض ايجابا وسلبا اما مجرد توجه العقل اليها واما بالحدس او التجربة الى غير ذلك
فما يتوقف عليه العلوم الضرورية وحينئذ قد حصل لها النصورات والتصديقات البديهية
التي هي مبادئ العلوم الكسبية واستعدت لاكتسابها استعدادا اكمل من الهيولاني

ملكه الانتقال اي صفة كاملة راسخة تمكن بها من الانتقال اي النظريات ومن جعل
الاضافة بيانية وجعل الملكة مقابلة لعدم دون الحال وزعم ان الانتقال حيث يوجد تفاوت لا
فقد تكلف بما لا حاجة اليه فلا نفس في هذه المرتبة قوة مخلوطة بفعل الاستفادتها اي الاستفادة
هذه المرتبة او استفادة النفس هذه المرتبة من العقل الفعّال المفيض للحوادث في عالمنا هذا
واذا صارت اي النظريات مخزونة عندها وذلك انما يكون بمشاهدتها مرة بعد اخرى
وحصلت لها صفة راسخة فيها تتمكن بها من استحضار النظريات على سبيل المشاهدة
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد فهي العقل بالفعل وانما سميت بذلك لان النظريات
وان كانت حيثئذ بالقوة الا انها قريبة من الفعل جدا فكانها جارية لها بالفعل ووجه الضبط
في هذه المراتب الاربع ان القوة النظرية لاستكمال النفس الناطقة بالادراكات الا ان البديهييات
ليست كلالها معتد بها لمشاركة الحيوانات العجم لها فيها بل جل كمالها المعتد به الادراكات
الكشبية ومراتب النفس في الاستكمال بهذا الكمال منحصرة في نفس الكمال واستعداده
لان الخارج عنهما لا تعلق له بذلك الاستكمال ومراتب قوته فالكمال هو العقل المستفاد اذ هي
مشاهدة النظريات والاستعداد اما قريب وهو العقل بالفعل او بعيد وهو الهولاني او متوسط
وهو العقل بالملكة فان قبل مشاهدة النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على صبر ورتها
مخزونة بلا شبهة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا للاستفاد مع تأخره عنه قلنا هو استعداد
لاستحضار الكمال واسترجاعه بعد غيبته وهو متقدم عليه للاستحضار ابتداء كاستعداد ين
السابقين فلا محذور ومن ثمة قيل المستفاد متقدم في الحدوث على العقل بالفعل وتأخر عنه
في البقاء وللنظر الى هاتين الجهتين جاز تقديم كل منهما على الاخر في الذكر كما ورد في الكتب واعلم
ان هذه المراتب تعتبر بالقياس الى كل نظري فتختلف الحال اذ قد تكون النفس بالنسبة الى بعض
النظريات في مرتبة العقل الهولاني وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة العقل
المستفاد وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومن قال المستفاد هو ان تصير النفس مشاهدة بجميع
النظريات التي ادركتها بحيث لا يغيب عنها شيء منها لانه لا يوجد المستفاد لاحد في هذه
الدار بل في دار القرار اللهم الا بعض التجردين عن جلاب البدن وعلايقه اذ قد توجد لهم
لمعات من ذلك كبروق خاطفة قوله ولما كان شروع في تطبيق القرابين على مراتب القوة
النظرية وانما جعل مجموع القرينتين اشارة الى المرتبتين مع ان الاستعداد الهولاني نعمه باطنة
ولا يتناولها الا الاالات تحصيل المرتبة الثانية اعني المشاعر تشتغل على نعم ظاهرة وباطنة
فلا يمكن تخصيص القرينة الاولى بالمرتبة الاولى ولا الثانية بالثانية بل تندرج الاولى في القرينة
الثانية والثانية تنوزع على القرينتين جدا الله تعالى اي حده وشكره على اعطائه اياها يعني
الهولاني والمشاعر فان قيل الهولاني عبارة عن قابلية انعلوم وهي من لوازم ماهية النفس
الناطقة من حيث هي فكيف يتصور اعطاؤها اياها قلنا هي في حد ذاتها بحيث اذا وجدت
في الخارج كانت قابلة لها فهذه الحيثية من لوازمها واما كونها صالحة لها بالفعل قابلة لا تصاف بها
فوقوف على ايجاد الفا عل فيكون من عطايها بل لا بد معها من ارتفاع الموانع كالقياسوة
وهي ابلادة المتناهية فان صاحبها وان راعى جميع القوتين المنطقية وعرض افكاره عليها
اخطأ في الانتقال الى المطالب لعدم تغطه للاندراج كما سيأتي والغواية فان الذي هدى
الى سواء الطريق قد يجوز منه كالفكر اذا مراعى تلك القوانين وتأخير لغواية رعاية لازداد مجانستها
الهداية اعلام الحق والهام الصدق الوجه في هذا التخصيص ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي
اولا لانه اذا حصل في ذنك صورة شيء يقاب ان ذلك الشيء معلوم لك وما في ذنك
من صورته التي لاحظته ولا تصير تلك الصورة ملحوظة معلومة لاثنا وقد عرفت ان الحق صفة لوجوده

فيها الامر الخارجى اولا فناسب ذلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كان عبارة عن اقاء
 شئ في القالب كان متعلقا بالصورة اولا لانها الملقاة فيه حقيقة واذا قيل للشئ انه ملقى اريد
 انه ملقى صوته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيها الصورة الذهنية اولا فافتضت المناسبة
 ايقاع الالهام على الصدق واما تنال الاعلامات وتوالى الالهامات على ما ذكره فن حيث ان
 اعلام الحق والهام الصدق متقاربان في المعنى بل ما لهما واحد كما لا يخفى فقصده بذكرهما معا
 تكرار ذلك المأل فبتكرار كل واحد منهما وفيه اى في عدم حصول ملكة الاستحضار الابداع لعلامات
 متتالية والهامات متوالية اشمار بان المبدأ الغياض للصور العقلية خزانة حافظة لها وذلك
 لانه لما توقعت تلك الملكة على تكرار الاعلام والالهام ام تكن تلك الصور فيما بين تلك الاعلامات
 المتكررة منطبعة في النفس والالم يتصور اعلام اصلا بل في خزائنها والاحتاجت الى تجشم كسب
 جديد ولا تكون تلك الخزانة الاجوهر مجردا تنعكس منها الشععة الى مرآة النفس الناطقة بحسب
 استعداداتها المتفاوتة هلى ما تقر رضى الحكمة لان استعداد العلوم ليس الامن حضرتك
 اشار به الى ان قوله لاعلم الاما علمت معناه لاستعداد علم الابا فاضت لك لان دراية العلوم الاولى
 اى البديهية فان درايتها بطريق الالهام دون الاستفاضة بالاكساب النظرى لا تحصر
 العلم والحكمة فيك اى تعلم الاشياء على ما هي عليه وتعمل الافعال على ما ينبغي فالهداية
 الحقيقية في تحصيل النظريات لا تتصور الا منك واعلام الحق اى وانما سألته اعلام الحق
 والهام الصدق مرة بعد اخرى لانك الجواد الحق والكريم المطلق فلا يتطرق فتور في
 مواهبك وعطاياك بتكررها باستعمال الشرايع النبوية الاحكام المتعلقة بالاعمال الظاهرة من حيث
 انها تكرار لشاريها تسمى شرايع وتنسب الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه ظهرها ومن حيث انها
 اوضاع كلية واسرار حكيمه او احاطها الله تعالى الى الانبياء عليهم السلام تسمى نواويس الهية فان الملك
 الذي ياتي بالوحى يسمى تاموسا فاطلق اسمه على ما يحمله من الوحى وجمع يقال نمست السير اى كتمته
 وناموس الرجل صاحب سره الذي يظهر له من باطن امر ما يسر عن غيره على جملها بل على كلها
 كان الاول نظر الى معنى الحمد والثاني الى معنى الشكر حسب ما حققناه ومن ههنا ظهر فائدة
 ايراده لذلك التحقيق في معنى الحمد والشكر تهذيب الباطن عن الملكات الردية كالخجل والحقد
 والحسد ونظايرها شواغله عن عالم الغيب كتعلقاته بالامور الدنيوية الدنية الا بهداية الله تعالى
 يعنى الى طريق تهذيب الباطن عن تلك الملكات ونفص آثار تلك الشواغل وصرفه النفس
 اى عن الغباوة المقتضية للكسل في ازالتها وعن الغواية لسلك طريق الضلالة في تلك الازالة
 ما يحصل بعد الاتصال يريد ان النفس اذا هذبت ظاهرها وباطنها عن رذائل الاعمال
 والاخلاق وقطعت عوايقها عن التوجه الى مركزها الاصلى بمقتضى طباعها اتصلت بعالم
 الغيب الجزئية اتصالا معنوا فينعكس اليها مما ارتسمت فيه من القوش العلمية فتتحلى النفس
 ح بالصور الادراكية الفدسية اى الخالصة عن شوائب الشكوك والاوهام وهو ملا حظته
 جلال الله تعالى اى صفاته الشريفة وجلاله اى صفاته السالبيه وقصر النظر على كماله في ذاته وصفاته
 وافعاله بل كل وجود اى بل يى كل وجود ثم ان حصر العلم فيه اشارة الى استغراق كل علم
 في علمه كما ان حصر الحكمة اى الايمان بالافعال على ما ينبغي اشارة الى اضمحلال كل قدرة في
 جنب قدرته وحصر الجود اشارة الى ان كل وجود وكل انما هو فاض منه وهذه العبارة المذكورة
 في المرتبة الرابعة اختصار لطيف لذكره الفاضل المحقق في شرح مقامات العارفين واعلم ان
 السيادة العظمى والمرتبة العليا للنفس الناطقة هي معرفة الصانع تعالى بماله من صفات
 الكمال والتميز عن انتقضان وبما صدر عنه من الآثار والافعال في النشأة الاولى والاخرة وبالجملة

وذا نيسا الهية

اعلام متعلقة باعمالها

مطلوب وجه شبهة الشرايع دشرية النبوية

طريقة اهل الرياضة والمجاهدة
 طريق اهل النظر والاستدلال وشايرهما
 معرفة الصانع بصفاتهما

وهي السادة المعنى المرتبة الدنيا
 معرفة الصانع بصفات الشريعة والصفات

الصفات البلية وصفاته فريدة

معرفة

الافعال

الصفات البلية

الصفات البلية

فيحصل لها بواسطة ذلك الاستخراج مناسبات متفاوتة في كونها متصفة بالفعل على وجوه متعددة الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها بواسطة تلك المناسبات من تلك المبادئ الكمالات المتخلفة الثلاثة بها الى غير ذلك من المواضع التي من جعلتها انهم قالوا ان الروح الحيواني الذي في العروق الضواري اشد مناسبة في اللطافة للنفس الناطقة فيتملق بها ولا يفيض منها عليه سائر القوى ثم يتعلق بالاعضاء ويسرى اليها بتوسط تلك القوى ومن تلك الجملة قولهم ان جميع الممكنات من حيث هي باسرها قابلة للوجود وكما لايتها على انحاء مختلفة ووجوه شتى الا ان بعض تلك الوجوه ابلغ نظاما واحسن انتظاما للكل من حيث هوكل فهي من حيث قبولها لذلك الوجه الاكل اشد مناسبة للبدا الكامل من جميع الجهات فاستحققت ان يفيض عليها ذلك الوجه الاباح الاحسن اعني النظام المشاهد الواقع فيها ولها اي ولتلك القضية مثل اي امثلة في المواد الجزئية لا تكاد تحصر في عدد كالمعلم والمعلم فانه كلما كانت المناسبة بينهما اقوى كانت استفادة المتعلم منه اكثر وكانار والخطيب فانه كلما كان الخطيب ايسر كان اقبل للاحتراق من النار بسبب المناسبة في اليبوسة وكالادوية الحارة فانها اشد تأثيرا في الابدان المتسخنة للناس في السخونة اذا عرفت هذه المقدمة فنقول لما كانت النفس الانسانية في الاغلب منغمسة في العلايق البدنية اي متوجهة الى تدبير البدن وتكليه بالكلية مكدرة بالكدورات الطبيعية الناشئة من القوة الشهوانية والغضبية و كان ذات المفيض عراسمه في غاية التزهد عنها ولم يكن بينهما بسبب ذلك مناسبة يترتب عليها فيضان كما لاجرم وجب عليها الاستعانة في استفادة الكمالات من تلك الحضرة المنزهة بتوسط يكون ذا جهتين التجرد والتعلق ويناسب بذلك كل واحد من طرفيه باستتار حتى يقبل ذلك المتوسط الففيض من المبدأ الفياض بتلك الجهة الروحانية التجردية وهي اي وتقبل النفس منه الففيض بهذه الجهة الجسمانية المتعلقة فذلك وقع من المصن انتوسل في استحصال الكمالات العلمية والعملية التي اشار اليها في الخطبة بقوله ونسألك هدايا الهداية وما يعقبه الى المؤيد بالراستين الدينية والدنيوية مالك ازمة الامور في الجهتين التجردية والتعلقية والى اتباعه الذين قاموا مقامه في ذلك بافضل الوسائل اعني الصلوة عاياه اصالة وعاليهم تبعا والثناء عليه بما هو اهل مستحقه من كونه سيد المرسلين وخاتم النبيين وعليهم بكونهم طيبين طاهرين من رجس البشرية وادناسها فان قبل هذا التوسل انما يتصور اذا كانوا متعلقين بالابدان واما اذا تجردوا عنها فلا اذ لا جهة مقتضية للناسبة قلنا يكفيه انهم كانوا متعلقين بها متوجهين الى تكميل انفسهم بالقصة بهذه طلبة فان اثر ذلك باق فيهم ولذلك كانت زيارة مرافدهم معدة لفيضان انوار كثيرة منهم على الرازيين كما يشاهد اصحاب البصائر ويشهدون به فقد ظهر بما قررناه مناسبة قوله وتقبل لما تقدم من سؤال افاضة الكمال وان الصلوة على النبي واجبة عقلا كما انها واجبة شرعا اراد بالعلم ههنا ادراك المركبات سواء كان باعتبار رتبته وراهبته والتصديق باحوالها وكذا الحال في المعرفة فانها ادراك البسائط تصورا او تصديقا ومن ثمة يقال عرفت الله دون علمه ومناسبة هذا الاصطلاح لما سمع من ائمة اللغة من حيث ان متعلق العلم في هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد وتتعلق المعرفة وهو البسيط واحد كما انهما كذلك عند اهل اللغة وان اختلف وجه التعدد والوحدة ونما قال ههنا اذ قد ذكر في رسم هذا الفن ان المعرفة تستعمل في الجزئيات فيكون العلم في مقابلتها مستعملا في الكلويات اعم من ان يكون مفهوما كليا ارقاعدة كلية وذكر في تقرير المعارضات الثانية ان المراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف البصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب ولم يرد ان هذا الاصطلاح عين ما سبق با انه معني عليه كما تفصح عنه عبارته وكما جعل الاصطلاح السابق

قال الامام في الرازي
فهم قلوبنا والاصنام
الحاسي منها انما هي
عند الله اشنة
والى الله ورسوله
والتسليم الى الله تعالى انته
لأنه في الدنيا
والتسليم الى الله تعالى انته

هذه الزيارة قد ذكرها
على هذه الوجهين
في كتابي المسمى

رسالة زيارة
القبور لبركوي
فانظر ايده من
تعليم ان هذه الزيارة
في كتابي المسمى
رسالة زيارة
القبور لبركوي
فانظر ايده من
تعليم ان هذه الزيارة
في كتابي المسمى

المناسب للمعنى اللغوي أصلاً و فرع عليه الاصطلاح الثاني والثالث لان الكلى والتصديق
اشبه بالركب والجزئ والتصور اشبه بالبسيط ولوجعل استعمال العلم في التصديقات والمعرفة
في التصورات أصلاً لانه عين المعنى اللغوي ثم تفرع عليه المعنيان الآخران لكان اقرب هذا
وما نقله من اول فصول النجاة من ان كل معرفة وعلم اما تصور واما تصديق يدل على
انهما يستعملان مترادفين ثم ان ههنا معنيين آخرين لا اشارة في الكتاب اليهما احدهما ان
المعرفة تطلق على الادراك الذي بعد الجهل والشيء انها تطلق على الآخر من ادراكين لشيء
واحد يتخلل بينهما عدم ولا يعتبر شي من هذين القيدتين في العلم واهذا لا يوصف الباري تعالى
بالمعارف ويوصف بالعالم فلذلك خص المعارف بالالهية فان ذاته تعالى وصفاته منزهة
عن التركيب مطلقا وخص العلوم بالحقيقية اي الثابتة على مر الدهور كما مر وذلك لانه لما
وقعت الحقيقية في مقابلة الالهية التي هي بساطت اراد بهما الادراكات الثابتة المتعلقة بالركبات في
الاغلب فجعلت صفة للعلوم والمص قد علمت العلوم الحقيقية في الذكر اذ بها يتوصل الى تلك
المعارف وعكس الشارح نظرا الى ان تلك البسائط متقدمة بالذات والشرف على المركبات
لان مسائل هذه الفنون تشبه هذه المسائل بالاضواء فيما ذكر اصل يتفرع عليه تشبيه ابواب
هذه الكتاب بمطالع انوار الكواكب والحكمة مقصودة بالذات دل ذلك موافقا لكلام المتن
على ان المنطق لبس من اقسام الحكمة وكذلك يدل عليه اخذه في تعريفها اعيان
الموجودات اي الموجودات الخارجية وانما اخذها فيه لان كمال النفس الانسانية انما هو
ادراك الواجب تعالى والامور المستندة اليه في سلسلة العلية بحسب الوجود الاصيل اعني الخارجي
ولا كمال لها معتدابه في ادراك احوال المعدومات واذا بحث عنها في الحكمة كان على سبيل
التبعية دون الاصل والبحث عن الوجود الذهني بحث عن احوال الاعيان ايضا من حيث
انها هل لها نوع آخر من الوجود اولا ومن خذ في الاعيان عن تعريفها وقال الحكمة علم
باحث عن احوال الموجودات جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية الباشئة عما لا يكون
وجوده بقدرتنا واختيارنا وكلام الرئيس في اشارته مبني على هذا القول وعلى التعريفين لبس
موضوع الحكمة شيئا واحدا هو الوجود مطلقا او الموجود الخارجي والامم يجران بحث فيها
عن الاحوال المختصة بانواعها بل موضوعها اشياء متعددة متشاركة في امر عرضي وهو الوجود
المطلق او الخارجي وحيث يجب ان تقيد الاحوال المشتركة بقيود مخصصة لها بواحد واحد من
تلك الاشياء لئلا تكون من الاعراض العامة الغريبة عن احوال تشترك هو على صيغة البناء
للمفعول اي بوقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالامكان المشترك بين الجوهر والعرض
او بين ثلاثة كالوجود والوحدة فان كان اي البحث عن الاحوال المشتركة فهو قسم الامور
العامة من تلك الاقسام الاربعة فان قيل الاحوال المشتركة هي نفس الامور العامة وهي ليست
مسائل في قسمها بل موضوعات فيه فلا بحث هناك عن الاحوال المشتركة بين الاقسام لان البحث
عبارة عن اثبات المحمولات لموضوعاتها قلنا المبحث عنه في هذا القسم هو الاعراض
الذاتية للامور العامة فتكون مشتركة مثلها وانت خبير بان الامور العامة اذا جعلت
موضوعات في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بحثا عن احوال الاعيان بل يجب
ان يقال هي اي الامور العامة محمولات تثبت هناك للاعيان مقيمة بما اشرنا اليه من
المخصص اما مطلقا واما على القول بان عرضها للاعيان لا مر عام عرضي لها ثم ان
تقديم الامور العامة على سائر الاقسام لعمومها وكونها مبادي للامور الخاصة وتأخير
الالهية عنها لتوقفه عليها كما مر وتقديم الجواهر على الاعراض لاحتياج العرض

في وجوده الى الجواهر ومنهم من يقدم مباحث الاعراض لما فصلناه في شرح المواقف واعلم
 ان التعريفين المذكورين يتبارلان بالحكمة النظرية التي فسرناهما والحكمة العملية الباشحة
 عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا
 المختصر هو الحكمة النظرية المتعلقة بالقوة العاملة دون العملية المتعلقة بالقوة العاملة
 وانما اقتصر عليها لان القوة العاملة اشرف اثارها ابد الاباد دون العاملة اذ ينقطع
 اثرها عند خراب البدن وايضا المقصود من الحكمة العملية هو الاعمال وهي خاسبة بالنسبة
 الى المسارف الالهية والكمالات القدسية آلة لتحصيل العلوم الحكيمية القياس في لفظ
 الحكمة تسكين الكاف لكن المستعمل تحريكها بالفتح كما في لفظ الارضية ادرك المجهولات
 وهي اما ان يطلب تصورها البهل البسيط يسأل العلم تقابل العدم والملكة والاعداد انما تميز
 بملكاتها ولا تنقسم الا بانقسامها فكما ان المعلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول
 ينقسم الى مجهول تصوري اي مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصورا او الى مجهول تصديقي
 اي مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقا لا جرم حصره اي الطرف الاول او المنطق
 اي المجهولات من جهة التصور فسر التصورات بالمجهولات انتصورية والتصديقات
 بالمجهولات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عبارة عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق
 فاكسايهما تحصيل الحاصل فالنسب هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصديق
 وايضا اواكتفي فيهما بما من شأنه ان يرتسم في ذهن من الصور الادراكية وجعل المنطق آلة
 لاكتساب العلوم الغير الحاصلة وحكم بان تلك العلوم قسمان لم يتبين الا تحصار الابان يقال
 هي متعلقة بالمجهولات وادراكها اما تصور او تصديق وذلك لان التحصار العلم في هذين
 القسمين انما هو لا تحصار المعلوم فيما يتعلق به فكذا الحال فيما يتعلق بالمجهولات لما عرفت آنفا
 فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم يعني قسم التصورات وهو مباحث الكليات والتعريفات
 وكون مباحث الكليات وسيلة الى مباحث المعارف لا ينافي كونها مقصودة بالذات نظرا
 الى المقدمات وقوله ههنا اشارة الى ان المقدمة تطلق على معنيين آخرين احدهما القضية
 التي جعلت جزء القياس او الخبة والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كايجاب الصغرى وكلية الكبرى
 في الشكل الاول مثلا وكان هذا الثاني اعم من سابقه ولشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء
 منه والادار بل على ما يكون خارجا عنه ثم الضروري في الشروع الذي هو فعل اختيارى توقفه
 على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة تترب عليه سواء كان جازما او غير جازم
 مطابقا وغير مطابق واما تصوره برسمه والتصديق بفائدة المقصودة منه والتصديق بان موضوعه
 اى شئ هو يتوقف عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث الالفاظ توجب زيادة بصيرة
 في الشروع بطريق الاستفادة والافادة فقوله ما يتوقف عليه الشروع في العلم اراد به الشروع
 على بصيرة فان هذه الامور الاربعة موجبة لها كما لا يخفى على ذي مسكة ولا برهان على التحصار
 مقدمة العلم في ثمة اواربعة ولا على التحصار البصيرة في مرتبة واحدة فن اطاع على خامس خارج
 يوجب ازديادا في البصيرة فله ان يعده من المقدمات بل المقصود توجيه ما ذكر في اوائل كتب
 المنطق من الامور الثلاثة او الاربعة على سبيل الخطابة الكافية في امثال هذه المقامات فتدبر
 ولا تكن من الخاطئين خبط عشواء وكان الانسب تصديرها على القسمين وذلك لان نسبة
 المقدمات الى القسمين على السواء ولا اختصاص لها بالقسم الاول فايرادها فيه ترجيح بلا مرجح
 وقد اوجب عنه بان القسم الاول يشارك المقدمات في توقف القسم الثاني على كل منهما لان التصديق
 يتوقف على التصور فلهذه المشاركة اوردناها فيه ولولاها اكان الاولى ان يجعل الطرف الاول
 مشتلا على مقدمة ابياز ما يتوقف عليه الشروع في العلم وعلى قسمين لاكتساب التصورات

والتصديقات العلوم اما نظرية ههنا تقسمان مشهوران احدهما ان العلوم اما نظرية
 اى غير متعلقة بكيفية عمل واما عملية متعلقة بها وثانيهما ان العلوم اما ان لا تكون في انفسها آلة لتحصيل
 شئ آخر بل كانت مقصودة بذواتها وتسمى غير آلية واما ان تكون آلة غير مقصودة في انفسها وتسمى
 آلية فجمع الشارح بينهما تنبيهها على ان مؤداهما واحد فان ما يكون في حد ذاته آلة لتحصيل غيره لا بد
 ان يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو متعلق بكيفية عمل وما يتعلق بكيفية عمل لا بد ان يكون في نفسه
 آلة لتحصيل غيره فقد رجع معنى الآلى الى معنى العملى وكذا اما لا يكون آلة له كذلك لم يكن متعلقا بكيفية
 عمل وما لم يتعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه آلة لغيره فقد رجع معنى النظرى وغير الآلى الى شئ
 واحد ثم النظرى والعملى يستعملان في معان ثلثة احدها في تقسيم العلوم مطلقا كما ذكرناه
 فالمنطق والحكمة العملية والطب العملى وعلم الحياكة كلها داخله في العملى المذكور ههنا
 لانها باسرها متعلقة بكيفية عمل اما ذهنى كالمنطق او خارجى كالطب مثلا وثانيها في تقسيم الحكمة
 على ما نهناك عليه فان لم يعتبر في تعريف الحكمة قيدها لا عيان كالمنطق داخله في الحكمة النظرية
 دون العملية اذ ليس يحتمل الا عن المعقولات الثانية التى ليس وجودها بقدرتها واختيارنا ومن هذا البحث
 تعلم كيفية العمل الذى هو الفكر اذ ليس يجب من تعلق العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موضوعه
 كما في الحكمة العملية وان اعتبر فيه ذلك القيد كان المنطق خارجا عن القسمين معا كما حققته وثالثها ما ذكر
 في تقسيم الصناعات من انها اما عملية اى يتوقف حصولها على ممارسة العمل او نظرية اى لا يتوقف
 حصولها عليها وعلى هذا يكون علم النحو والفقه والمنطق والحكمة العملية وذلك القسم من الطب
 خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصولها الى مرادف الاعمال بخلاف علوم الحياطة والحياكة
 والحجامة فتوقفها على الممارسة والمزاولة وضاية العلوم لغير الآلية حصولها انفسها وذلك لانها
 في حد ذاتها مقصودة بذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع اخرى فان قيل ضاية الشئ علة له
 فلا يتصور كون الشئ علة لنفسه قلنا الغاية بحسب وجودها الذهني علة لوجود ذى الغاية
 في الخارج فاللازم من كون الشئ غاية لنفسه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجى
 ولا محذور فيه لا يقال هذا انما يتم في الموجودات الخارجية دون العلوم فانها موجودات
 ذهنية لكونها صورا عقلية لانا نقول ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلمت
 علما مخصوصا فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها بل بصورها
 كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تعلمه ولا شك بان وجوده في الذهن على الوجه الاول مغاير
 لوجوده فيه على الوجه الثانى فهو باعتبار الوجود الثانى علة له باعتبار الوجود الاول
 ونسبة الثانى الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجى وضاية العلوم الآلية حصول
 غيرها وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها فالمقصود منها حصول العمل سواء
 كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا لامر آخر يكون هو غاية اخيرة تلك العلوم ايا يكون
 له غاية اى مغايرة له خارجة عنه والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذى الغاية لان تحصيله
 فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصور الغاية اى بتصورها من حيث انها غاية له اذ لا بد
 من التصديق بترتبها على ذلك الفعل كما بين في موضعه فان قلت ليس في هذا الفصل الا تصور
 غاية المنطق دون ذلك التصديق اذ لو ذكر فيه البرهن عليه كما برهن فيه على احتياج الناس الى المنطق
 قلت لا حاجة ههنا الى برهان فان من تصور المنطق من حيث انه آلة قانونية الى آخره فانه يتصور
 غايته ويصدق ترتيبها عليه وكيف لا والعلم بان احتياج الناس اليه بسبب معين هو الغاية منه يتضمن
 العلم بكونه مترتبا عليه كذلك معرفة حقيقة اى ماهيته الموجودة فان لفظ الحقيقة
 في الاصطلاح انما تطلق على الموجودات لان هلية الشئ والبسطة لنا مطلبان مطلب ما

س

لما سئل عن

و يطلب به التصور ومطلب هل و يطلب به التصديق والتصور على قسمين احدهما تصور بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المعدومات ايضا والطالب له ما الشارحة للاسم واثنيهما تصور بحسب الحقيقة اعني تصور الشيء الذي علم وجوده والطالب لهذا التصور ما الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم الى التصديق بوجود الشيء في نفسه و الى التصديق بثبوته لغيره والطالب الاول هل البسيطة وللثاني هل المركبة ولاشبهة في ان مطلب ما الشارحة متقدم على مطلب هل البسيطة فان الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يكن طالب التصديق بوجوده كما ان مطلب هل البسيطة متقدم على مطلب ما الحقيقة اذ ما لم يعلم وجود الشيء لم يمكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا ترتيب ضروري بين الهلية المركبة والمائية بحسب الحقيقة لكن الاولى تقدم المائية واعلم انه اراد بالمائية الحقيقية التصور باعتبار الحقيقة اي باعتبار الوجود سواء كان تصورا بالكنه او لا فلا يريد عليه ان المذكور في الكتاب رسم حقيقة المنطق فلا يفيد تصور كنهها والمطلوب بما الحقيقة اصطلاحا هو الكنه ولذلك يجاب بالحد الثام بحسب الحقيقة فقط كما ان المطلوب بما الشارحة تصور المفهوم بنفسه لا بسوارضه ولذلك يجاب بالحد الثام بحسب الاسم دون الناقص والرسم بحسبه فلذلك اي فلان تصور حقيقة اي ماهيته باعتبار وجوده موقوف على العلم بوجوده اذ لا يمكن اذ لك التصور بدون هذا العلم بين احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات العلمية اعني التصورات الكاملة والتصديقات اليقينية والمالم يكن ثبوت التصديق بوجوده منحصرا في التصديق بالاحتياج اذ بما كان له دليل آخر لم يقل و بيان هليته يتوقف على بيان الاحتياج بل استدلال على وجوده بثبوت احتياج الناس اليه في الكمالات الثابتة بلاشبهة وقد اورد على الشارح ان الكمالات صور علمية فتكون موجودات ذهنية متوقعة على امر موجود في الذهن هو المنطق واو فرض ان تلك الكمالات موجودات خارجية لم يشبهه ايضا ان وجودها في الخارج موقوف على وجود المنطق في لذهن فعلى التقديرين لا يلزم وجوده في الخارج فلا يكون له حقيقة لا نها عبارة عن ماهية الموجودات الخارجية فاجاب بان ما ذكرناه كلام مخيل قصده انه توجيه امور مذكورة في ارائل كتب هذا الفن يتوهم استدراكها بحسب الظاهر اعني بيان الحاجة اليه وما يتوقف هو عليه اذ كان يكفي ان يعرف المنطق ويشار الى غايته وانما لما بحسب الظاهر لا يمكن ان يقال بيان الحاجة انما هو يتضح ترتب الغاية عليه فان قيل المنطق كما سيأتي يطلق على العلم وعلى المعلوم ايضا فيحمل ههنا على الثاني ليكون حقيقة من الحقائق قلنا معلوماته قضايا مخصوصة مشتتة على نسب لوجودها في الخارج فلا يكون معلومه موجودا خارجيا كما ان موضوعه ايضا كذلك بخلاف العلوم الباقية عن احوال الاعيان ولما اشتمل قد عرفت انه لا بد لها في الشروع على بصيرة من تصور الغاية من حيث انها مرتبة على ماهي غاية له ومن تصور هذا العلم من حيث انه موجود ومن التصديق بالاحتياج اذ يتوصل به الى التصديق بالوجود الذي يتوقف عليه ذلك التصور فههنا امور ثلثة تصور الغاية من تلك الحقيقة وتصور الحقيقة والتصديق بالاحتياج القائم مقام التصديق بالوجود فكان ينبغي ان يعنون هذا الفصل بها الا انه لما اشتمل بيان الحاجة اى اثبات ان الناس يحتاجون اليه لكذا على هذه الامور الثلاثة صار بيانها اصلا فعنون الفصل به اختصارا في العنوان وقد مر دوما للتكرار في البيان واشتماله اما على التصديق بالاحتياج فقط اظهر واما على معرفة الغاية فلاه اذ علم ان الاحتياج اليه لا ي سبب علم ان ذلك السبب غايته المترتبة عليه واما على تصور الحقيقة فلان البحث بالآخرة

وهذه هي المذاهب

الادراكات الاربع

كيفية تطبيقه على من وجد الحكمة

٢٠

العلم الادراكات الاربع

الادراكات الاربع

ان التصديق

ان المصنف

٢٠

في التحقيق

وهو

٩٠

٧

مختص بما اختاره من توجيه التقسيم ومنشأ التصديق وحاصله ان توجيهك هذا لا ينطبق على التصديق لعل على رأي الحكماء وهو ظاهر ولا على رأي الامام لما ذكره من تقدم الجزء على الكل فاجاب بان منطبق على مذهبه ونسب اختياره الى المصنف اشارة الى انه سيريفه وانما قال بجموع الادراكات الاربع بناء على ما سأتى من ان الحكم ادراك وجعل المجبة على الزمانية لانها تبادر منها عند الإطلاق والمراد هو المجبة دائماً فلا يرد ان ادراك احد الطرفين او النسبة قد يحصل مع الحكم دفعة فكله قبل العلم اما ادراك يكون حصوله دائماً مع الحكم ولا يكون كذلك فلاشكال انما نشأ من هذا المقام وهو حصول المجموع مع حصول الحكم وذلك ان التصديق ليس بحاصل حالة عدم الحكم اتفاقاً واذا وجد كان حاصل اتفاقاً فنظر الى ان حصول المجموع حينئذ حكم به التصديق ومن نظر الى ان الحاصل هناك حقيقة هو الحكم لان التصورات الثلاث كانت حاصلة قبله فلا يكون حصول المجموع بجميع اجزائه حكم بان التصديق هو الحكم وحده والاشكال الثاني منشأ التصديق ايضاً لكنه عام يتناول توجيه غيره من حل التصديق على احد المذهبين دون من ذهب الى ان مجموع التصورات الثلاثة من حيث انه معروض للحكم هو التصديق فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيف والانفعال وذلك لان المقولات متباينة بالضرورة فلا يندرج ما يصدق عليه احداها فيما يصدق عليه الاخرى والاتصاف وقت عليه المقولتان معا واثار بالترديد الى ان العلم فيهم خلاف نشأ من ان العلم ليس بحاصل قبل ارتسام الصورة في الذهن وحاصل معه والحاصل حينئذ شتان الصورة المرتسمة وانفعال النفس عنها بالقبول ومن قال انه من مقولة الاضافة يقول ايضاً في حالة الارتسام تحصل اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم لم تكن حاصلة قبله فهي العلم والامام مع كونه قائلاً بارتسام الصورة والوجود الذهني ذهب الى ان العلم من قبيل الاضافات والمجموع المركب من العلم اي بما يصدق عليه انه علم وهو الادراكات الثلاثة وبما ليس بعلم اي وبما ليس يصدق عليه انه علم كالحكم لا يكون علماً بالضرورة الا يرى انه اذا ركب ما يصدق عليه الحيوان مع ما لا يصدق عليه اصلاً لم يصدق على ذلك المركب انه حيوان قطعاً نعم المركب من الحيوان وما هو مغاير له لكنه يصدق عليه كالتناطق مثلاً يدخل تحته عبارات والفاظ يعني انها ونظائرها كالانزعاج والسلب والايجاب والنفي والاثبات النفاظ توهم بحسب اللغة ان للنفس بعد تصور النسبة بين الطرفين فعلاً صادراً عنها ولا عبرة بايهامها فان اهل اللغة لا يفرقون بين القبول والفعل ويسمون القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول والتحقيق الذي يشهد به رجوع المصنف الى وجدانه انه ليس للنفس هنا اي كان الحكم بعد تصور النسبة تأثير وفعل بل اذعان وقبول للنسبة وهو اعني تلك الانعان والقبول ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة للاشياء انفسها وليس بواقعة فان قيل هذا المدرك مشتمل على محكوم عليه وهو النسبة والمحكوم به وهو واقعة وعلى نسبة بينهما وهي مغايرة للمدركات التي تعلق بها التصديق والحكم الذي هو في بيانه فهنا تصديق وحكم آخر وهو ان تدرك النفس ان النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة واقعة فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث فيتوقف حصول حكم واحد على حصول احكام غير متناهية وهو باطل قطعاً فلنا المدرك بعد ادراك النسبة بين الطرفين امر اجلي اذا عير عنه بالتفصيل يظهر فيه تصديق آخر والحكم هو ذلك المصنف كما يشهد به رجوعك الى وجدانك فامل فهو اي الحكم من مقولة الكيف ومن قبيل العلم واقتصر على الكيف لانه المذهب المنصور في العلم ولذلك قدمه اولاً وكيف لا يكون الحكم من مقولة الكيف وداخلاً تحت العلم وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسباباً موحدة للنتائج حتى تكون افعالا لنامتولة من افكارنا كاذمة اليه جماعة لا يمتد بهم بل الافكار معداة للنفس لقبول صورها اي صور النتائج العقلية

عن

عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك القبول وفيضان النتيجة على النفس من المبدأ الفياض وذلك ان التصورات المتعلقة بالنسبة والبطرفين حاصلة قبل الفكر فلو كان الحكم فعلا لها كانت نسبتها اليه بالصدور عنها لا بالقبول من المبدأ الفياض والاشكال الثالث عام بحيث يتناول المذهب المستحدث ايضا كما سنبينك عليه ومنشاء التصور والقييد الذي ذكره فان قيل تريد المراد بالادراك الساذج بين مطلق الادراك وبين الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم مستقيم جدا في نظر المناظرة لان التردد انما يكون بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر ومن البين ان الساذج لا يحتمل المطلق قلنا يجوز ان يراد بالساذج ما اعتبر فيه عدم الحكم لانه ساذج اى خال عن الحكم فعني كونه ساذجا عنه انه مقيد بعدمه وان يراد به المطلق لانه ساذج عن الحكم وعدمه فعني كونه ساذجا عن الحكم وعدمه انه لم يقيد به ولا بعدمه ايضا بل نقول المطلق اولى بهذا الوصف لانه خال عن القيود كلها وكم من قيد بحسب اللفظ هو بيان الاطلاق بحسب المعنى من غير ان يجعل اطلاقه قيدا فيه كقولك الامر المطلق والماهية من حيث هي هي والانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود الى غير ذلك فان هذه القيود كلها بيان للاطلاق لم يعتبر معه تقييد المطلق باطلاقه فان كان المراد مطلق الادراك يلزم الامر الاول يعنى تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو مطلق لان مطلق الادراك نفس العلم الذى قسم اليه والى غيره الذى جعل قسمه اليه فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق لان المعتبر في المعتبر في الشيء معتبر في ذلك الشيء فيلزم اما تقوم الشيء اى التصديق بالتقييد اعني الحكم وعدمه وذلك اذا جعل مركبا من الحكم والتصور الذى اعتبر فيه عدمه لان جزء الجزء جزء ايضا واشتراط الشيء اى الحكم بنقيضه وذلك اذا جعل الحكم نفس التصديق فان جزء الشرط بشرط ايضا او جعل ما رضاه فان المعروض شرط لوجود العارض فكذا جزء جزءه وكلاهما اى يقوم الشيء الموجود بالتقييد واشتراطه بنقيضه محالان لاستلزامهما اجتماع النقيضين في الواقع نعم ربما جاز ذلك في المستحيلات وما نحن فيه لبس منها فان قيل معنى اعتبار عدم الحكم في التصور على توجب الشارح انه لبس حصوله مع حصول الحكم معية زمانية وهذا المعنى لا يناقض كون حصول مجموع الامور الاربعة معه لاختلاف الموضوع في السلب والايجاب فن اين يلزم تقوم الشيء بالتقييد واشتراط الشيء بنقيضه وكذا الحال في توجيه غيره فان عدم دخول الحكم في تصور المحكوم عليه مثلا وعدم عروضه له لا يناقض دخوله في مجموع تلك الاربعة او عروضه لمجموع الثلاثة بل نقول الحكم موجود في نفسه داخلا في مجموع وعارضه لمجموع آخر وليس داخلا في شيء من اجزاء المجموع الاول ولا عارضه شيء من اجزاء المجموع الثاني فكيف يتوهم التناقض بين هذه الامور الواقعة في نفس الامر قلنا ان القوم لم يلتفتوا الى ذلك اما اول فلان الحصول مع الحكم وعدم الحصول معه وكذلك الدخول وعدمه والعروض وعدمه مما بعدان متناقضين بحسب الظاهر الا يرى انهم يقولون ان المركب من اجزاء متمايزة في الوجود كالاسرير مثلا مركب من امور متصفة بنقيض ذلك المركب فان كل واحد من قطع الحشب لبس بسرير واما ثانيا فلانهم ان عدم الحكم على التفسير المذكورة معتبر في التصديق شرطا او شطرا وهو خلاف الواقع وجوابه ان اردتم هذا الجواب هو الصحيح والحق الصريح ومحصوله ان المراد بالادراك الساذج ما اعتبر فيه عدم الحكم على تلك الوجوه وليس يلزم منه امتناع اعتبار التصور في التصديق لانكم ان اردتم باعتباره قيد ان مفهومه معتبر فيه فهو غير مسلم اذ من البين المكشوف انه لبس كذلك فكذلك من مصدق بتصديقات كثيرة لم يعرف مفهوم التصور لا يقال لبس يلزم من اعتبار مفهوم التصور في التصديق الا ان يكون حصول

هذا ومن البين ان المقصد فقط لا يمكن الطلاق
وطالب ان للسائل

مطلبه ان لاسانج و عین ای امتیازی

هذه وهو اصفى ونبيل
والزفة معك يا بني في الجوارح
اي في صدور الخواص
او

[illegible][illegible]

التصديق في الذهن مستلزما لحصول نفس ذلك المفهوم فيه ولا يجب من هذا معرفة ذلك
 المفهوم للفرق بين حصول الشيء وبين تصوره كما ذكر في ماهية العلم فانها في ضمن افرادها
 حاصلة لكل عالم بشي مع ان اكثرهم لا يعرفونها لانا نقول هذا كلام على السند فان قوله
 ومن البين انه ليس بمعتبر فيه اعادة المنع بعارة فيها منباعدة وابطصال السند الاخص
 لا يجدي نفعا في دفع المنع لكن بقي ان يقال ان المقصود ههنا تنبيه على انه لا يصلح سندا
 ذاتيا لما تحتته وهو ان عدم الحصول مع الحكم او عدم دخول الحكم او عدم عروضة
 انما يثبت للتصور مقبسا الى غيره وما هو ذاتي للشي لا يكون كذلك واذا لم يكن ذاتيا لم يلزم
 محذور لان مارض الجزء والشرط لا يجب ان يكون جزءا وشرطا فان قلت قد يحكم على مفهوم
 التصور بشي وقد يحكم به على شي فيلزم الاشكال في مثل هذا التصديق اذ لا يمكن ان يقال ان
 مفهوم التصور ليس بمعتبر فيه قلت لا اشكال لانه اذا تصور هذا المفهوم كان تصوره فردا من
 افراد مجردا عن الحكم عليه فكان عدم الحكم عارضا لهذا التصور مقبسا الى متصوره واما عدم
 الحكم الداخلة في مفهوم التصور الساذج فليس مقبسا الى هذا المفهوم المتصور بل الى ما تحتته على
 الاطلاق فالداخل معتبر في هذا المفهوم المتصور بالقياس الى ما تحتته مطلقا والعارض انما عارض
 لتصوره بالقياس اليه والمعتبر في التصديق المذكور بالتقوم والشرطية هو ذلك التصور المعروف
 لعدم الحكم لا المتصور الذي دخل فيه عدمه وان شئت تفصيل المقام بما لا مزيد عليه فاستمع
 لما تنلو عليك وهو ان لكل واحد من التصور الساذج والتصديق مفهومين واما صدق هو عليه
 مفهوم التصور ليس معتبرا في مفهوم التصديق وهو وظ ولا فيما صدق عليه مفهوم التصديق كما
 حقه لك آتفا واما ما صدق عليه التصور الساذج فهو معتبر فيما صدق عليه التصديق اما
 بالجزئية او بالشرطية وكذلك هو معتبر في ادراك مفهوم التصديق فان الادراك المطلق المأخوذ
 في مفهومه مفهوم تصوري وادراكه تصور ساذج ولا استهالة في ان يكون ادراك شي فردا من
 افراد ذلك الشيء المدرك كتصور العلم فانه قسم من اقسامه فيكون المتصور ههنا صادقا على تصوره
 وعلى غيره كما عرفت من صدق مفهوم التصور الساذج على تصوره وعلى غيره هذا وقد اوجب
 عن الاشكال الثالث بان المعتبر في التصديق على احد الوجهين هو التصور المطلق المرادف للعلم
 المقسم اليه لا التصور الساذج الذي هو قسم للتصديق وذلك على قياس سائر التقسيمات
 فان المعتبر في كل قسم هناك هو المقسم لا ما يقابل من الاقسام وليس بشي فان المعتبر في التصديق
 تصورات المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة واپس شي منها ادراكا مطلقا يكون تخصيصه
 بانضمام الحكم اليه كتخصيص الحيوان بالنطاق بل كل واحد منهما ادراك مخصوص في نفسه
 مع قطع النظر عن ذلك الانضمام الا يرى انه لو كان بهذا الاعتبار مطلقا لصدق على باقي التصورات
 التي يصدق عليها المطلق فالقسم في تقسيم العلم اعني الادراك المطابق معتبر في كل واحد من
 قسميه بالصدق والجل عليه وقد تخصص بما يميزه عن قسميه كما في سائر تقسيمات الكل الى جزئياته
 ومع ذلك ان احد قسميه المتقابلين في الكل يتوقف وجوده على وجود الآخر بالاحذور اذ لا
 شبهة لنصف في ان عدم الحكم صفة عارضة للتصورات الساذجة وان المعتبر في التصديق
 ذوات تلك التصورات التي هي علوم لاصفاتها التي هي من قبيل المعلومات فهذه الجواب غير مطابق
 للواقع ويشكل معه توجيه تقديم القول الشارح على الجهة كما ستعرفه الا انه اقرب الى فهم المبتدئ
 في دفع الاشكال بحسب بادي الرأي فلذلك اختاره الشارح في شرحه للرسالة مع تاخره عن هذا
 الشرح والاشكال الرابع عام كالثالث الا ان منشأ القسمين معا وانقسام التصديق الى العلم
 والجهل ظا واما التصور فقد قيل انه لا يتصف بعدم المطابقة لان كل صورة تصور به فانها

وما صدق به عليه
 التصور المقدم الحكم الساذج والتصديق المقدم
 ان لا يصدق ان لكل واحد من التصور

في شرح المطالع

في رتبة اعتبار رابع اذ ما صدق عليه
 مفهوم التصور ليس معتبرا
 في مفهوم التصديق
 اذ لا يثبت فيه اعني لا في رتبة
 والنسبة بالعلم وظ
 والادراك على اي ما صدق
 عليه مفهوم التصور
 معتبر في فاعده على مفهوم
 التصديق

وبين الجواب المقدم
 في هذا الشرح اي شرح المطالع
 التصديق بين الجوابين للشارح في شرح الرسالة
 انما اذا المعتبر في التصديق
 كاد ان تصدق ساذجا
 لان العلم وهو المدرك
 المقتضى ادراكا شرطيا
 بنقطة

مشتق من مقام التحقيق
 في شرح المطالع
 مقدم على شرح
 التصديق

مطابقة

شرح المطالع

وهو مبتدئ

مطابقة لما هي صورة له واذا رايت من بعيد شجرا لا تسان وخصل في ذهنتك صورة الفرس مثلا
فلاخطا في تلك الصورة بل في الحكم الذي يقارنها وهو ان هذه الصورة لهذا المرئي فان الحكم بان
الصورة الناشئة من شيء صورة له قد صار ملكة للنفس وجوابه ان العلم ههنا قيد بقوله
ههنا اشارة الى ان العلم قد يطلق على ما يخص بالتصورات المطابقة والتصديقات اليعينية ومن
هذا الاشتغال توهم ورود هذا الاشكال وقد ادرج في قوله الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات
المجردة فوايد الاولى ان تعريف العلم بحصول الصورة مسامحة في العبارة بدليل ان من عرفه به قائل
بانه من مقولة الكيف لكنه قد ذكر الحصول تنبيهها على انه مع كونه صفة حقيقية تستلزم اضافة
الى محله بالحصول له كما يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوحدة انها
تمقل عدم الانقسام تنبيهها على انها من المعاني العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية الثانية
ان اضافة الصورة الى الشيء في قولهم حصول صورة الشيء يتبادر منها انها مطابقة له فيخرج
مالا يطابقه بخلاف قوله الصورة الحاصلة من الشيء فان الصورة الناشئة من شيء قد لا تطابقه الثالثة
ان قوله عند الذات المجردة يتناول ادراك الجزئيات سواء قيل بارتسام صورها في النفس الناطقة او في
آلاتها فيشتمل على المذهبين بخلاف قولهم في العقل فانه يتناول على القول بالارتسام في آلات وما قيل
من ان العقل لا يطلق على الباري تعالى فلا يكون علمه داخل في التعريف وذلك يناقض عموم قواعد الفن
فدفع بان المجرت عند فيه هو العلم الكاسب والمكاسب وعلمه تعالى منزوع عن ذلك فلا بأس لخروجه
وتعميم القواعد انما هو بحسب الحاجة كما سياتي في تعريف التناقض الرابعة التصريح بان العلم المذكور
ههنا انما يكون للمجردات دون الماديات وهو اعلم من ان يكون مطابقا ولا يكون ولا اشتباه في ان العلم
بهذا المعنى الا ان المقصود بالبحث في المنطق لان المغالطة باب من ابوابه فالبحت فيه يتناول التصورات
المطابقة وغير المطابقة والتصديقات اليعينية والمشهورة والظنية والكاذبة من الوهميات
والخيالات وقد اوجب ايضا عن الاشكال الرابع بانه يجوز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه
كما في تقسيم الحيوان الى اليبس وما يقبله وليس يلزم من انقسام اليبس الى غير الحيوان انقسام
الحيوان اليه فكذا الحال في تقسيم العلم الا ان هذا الجواب لا يطابق ما ذكرناه من عموم القواعد
فان قيل مورد القسمة معتبر في كل قسم مع امر زائد فكيف يتصور تناوله ما هو خارج من مورد
قلنا هذا حق لان ما وقع قسما من الحيوان هو الحيوان اليبس الا انهم تسامحوا في جعلوا اليبس
المطلق قسما منه فلذلك حكوا بجواز تلك النسبة والاشكال الخامس بحث لفظي يتوجه على
عبارة الكتاب وعلى تقدير جوازه وذلك بان يكون المقدم جزءا له بحسب المعنى دون اللفظ
كما في قولك اكرمك ان جئتني وقع حالا فتقدير الكلام العلم اما تصور حال كونه ادراكا ساذجا
واما تصديق حال كونه ادراكا مع الحكم فكل واحدة من كليتي اما اخت للاخرى ولا حاجة للشرط
الى الجزاء لفظيا فان جرز الحال عن المبتدأ كما ذكره ابن مالك فذاك وان لم تجوز اول قوله اما
تصور واما تصديق بان معناه امام يسمى بالتصور وامام يسمى بالتصديق واعلم ان مختار المص
في التصديق وهو مذهب الايام لما مر من انه اختار ان التصديق مجموع الادراكات الاربعة على
ما يقتضيه توجيه الشارح اعبارا به وانما وجهها به لامتناع تطبيقها على المذهب الاخر وامتناع اثبات
مذهب ثالث لمجرد احتمالاتها اياه ولولا ان الامام صرح بمذهبه في المختص لما نسبناه اليه وسأيتك بيانه
في تعريف النظري والضروزي لا بد ان يكون تصورا عنده وذلك لان الحكم ادراك قطعيا
كما عرفت وليس عنده تصديقا فلا بد ان يكون تصورا ساذجا والام ينحصر الادراك فيما ذكره
من القسمين مقابل للتصديق لامتناع اجتماعهما في ذات واحدة وكيف يتصادقان عليها
وقد اعتبر في احدهما انتفاء ما اعتبر ثبوته في الآخر ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك المورد

مطلب من القسم والقيم ثم ذكره

مذهب صحت قوله دليل
سكنى على التفسير
١٨٤

نائب الامام

دستور في هذا المذهب
١٨٤

في هذا المذهب

١٨٤

مطابقة لها والتكذيب بخالف ذلك وهو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء
انفسها انها ليست مطابقة لها فان قيل فعلى هذا يكون العلم منقسما الى اقسام ثلاثة تصور
ساذج وتصور معه تصديق وتصور معه تكذيب فنال المراد بالتكذيب ان نسبة الايجابية
وهو التصديق بالنسبة السلبية فيندرج في مطلق التصديق الشامل لهما وقد دل بقوله ان
تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة على ان هذه النسبة ليست من افعال الذهن لان الفعل
لا ينسب الى فاعله بكلمة في فلا يقال الضرب حصل في زيد بل يقال حصل لزيد وانما ينسب
بها المقبول الى القابل فيقال السواد حصل في الجسم والصورة حصلت في الذهن فليس
هناك للنفس الادراك ان هذه الصورة التأليفية مطابقة للاشياء انفسها اولست مطابقة لهما
واما قولك نسبت هذه الصورة الى الاشياء فن قيل الالفاظ الموهمة كما ان قولك اغت بين
المحكوم عليه والمحكوم به يوهم ايضا ان لك فعلا وليس لك هناك الادراك النسبة التي هي مورد
الاجاب والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها للواقع وهي مصرحة بما ذكرنا من ان
العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق فان التصديق عنده علم على مقتضى تعريفه
وهو قوله ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الخ فانه يقتضي ان يكون التصديق صورة ادراكية
تقبلها النفس كما نبيهاك عليه فيكون علما وهو ليس شيئا منهما اي من التصورين فليس
مراده ان العلم منقسم اليه واللام تكن القسمة حاصرة بل المراد ان العلم يحصل على
الوجهين بلا قصد الحصر كما توذن به كلمة قد وحصوله على وجه آخر لا ينافي ذلك وتحقيقه
على ما ينبغي ان في وجود التصديق نوع خفاء فيه عليه باسبق الادراكات الذي هو التصور
اذ لا شبهة في ان لنا ادراكا آخر هو تصديق فرما نشك فيه فكشف
اغطاء عنه بالتفتيش عن حال التصور بانه قد يكون ساذجا ليس معه تصديق كما اذا تصورنا
البياض مثلا وحده او تصورناه والعرض وشككتا في النسبة بينهما فان الحاصل لنا تصور خال
عن التصديق واما اذا جزمنا بالنسبة بينهما فلما هناك ادراك آخر هو التصديق فاذا ذكره في
العبارة المنقولة عنهم تقسيم العلم التصوري ليزول الخفاء عن وجود التصديق ويظهر انقسام
العلم اليه والى التصور مطلقا وانما وجب حمل كلامه هذا على ما ذكرناه ليطابق تقسيم العلم
الى التصور والتصديق في مواضع اخر من كتبه رسالتنا المعمولة في التصور والتصديق
لم تشهر هذه الرسالة اشهر رسالتنا الكليات وتحقيق المحصورات لان نسخة اصلها
ضاعت عن حاملها في بعض اسفاره وضبط هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان ادراكا كما عرفته
فيهم ان يسمى تصديقا ويجعل قسمان العلم مقابلا للتصور الذي هو ما عدا من الادراكات كما ذكره
الاول اذ لا اشكال حينئذ في انحصار العلم فيهما وامتناع كل منهما عن الآخر بطريق يوصل
اليه ولا في اجراء صفات التصديق من الظنية وغيرها عليه لانها من صفات الحكم واما جعل
التصديق عبارة عن المجموع فقد عرفت ما فيه ويتجه عليه ايضا ان هذا المجموع ليس له
موصل يخصه بل التصورات الثلاث انما تكنسب بالقول الشارح والحكم وحده يكتسب بالحجة
ولا يشبهه على ذي فطنة ان المقصود من التقسيم بيان ان كلاما من القسمين له موصل على حدة
بل نقول انا لانعني بالتصديق الا بما يحصل من الحجة وهو الحكم فقط دون المجموع وان كان
الحكم فعلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصواب ان يسمى ايضا تصديقا وينقسم العلم الى التصور
الساذج والتصور المقارن للتصديق فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المترف والتصديق المقارن
له طريق آخر ولا يعيلج الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزأ من احد قسميه لما مر وذهب
بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا التقدير مشترك اشتراكا لفظيا بين الادراك الذي هو التصور

فدقيق الشان في الخلق بين كنهه
والا فليس العلم الا التصديق

كما سئل في ان
في شفا من ان
في شفا من ان
في شفا من ان

العلم ما سئل فقط او تصور مقارن للتصديق

لان العلم في تقديره
العلم

لان العلم في تقديره

لان العلم في تقديره

وبين الحكم الذي هو التصديق وجعل تقسيمه اليه كتنظيم العين الى الباصرة والجارية
وقبل الخوض في البرهان لابد من تحرير الدعوى ذكر المص اولا انه ليس كل واحد من كل واحد
من التصور والتصديق ضروريا ولما لم يكن معنى الضروري ظاهرا جعل معرفه وصفه على
سبيل الكشف وحيث اشتمل معرفه على النظر عرفه ايضا ثم اورد الدليل على تلك الدعوى
وذكر بعد ذلك انه ليس كل من كل منهما نظريا وعرف النظرى بوصفه الكاشف له ثم استدلى
على هذه الدعوى فقد وقع بين الدعوى الاولى ودليلها شيان وبين الدعوى الثانية ودليلها
شيء واحد كل ذلك لتحرير الدعوى بتفسير ما هو مبهم فيها فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
ضرورى او نظرى اما الصغرى فظ لان الكلام في تقسيم العلم واما الكبرى فلما ذكرتم من تقسيم
العلم الى الضرورى والنظرى فكانه قيل هذا التقسيم الحقيقى الذى ادعيتموه فاسد اذا كان
صحيحا لضمناه الى مقدمة صادقة وانتجتان مورد القسمة اما ضرورى واما نظرى على سبيل
منع الخلو والجمع فان كان المورد ضروريا لم يشمل النظرى وبالعكس لان المتصف باحد
المتقابلين لا يتناول المتصف بالآخر فلا يكون مورد القسمة المذكورة شاملا للقسامين فتكون
فاسدة وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل قسمة فاذا قسم الحيوان
الى انماط وغيره مثلا قلنا مورد القسمة حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق فان كان
ناطقا لم يشمل غيره وبالعكس بعد المساعدة على المقدمتين اشار به الى انه يمكن ههنا منع الصغرى
بان يقال لانسم ان مورد القسمة علم بل هو معلوم الا يرى انه مفهوم ادرك اولا ثم قسم وهذا جواب
جدلى لان المورد ههنا طبيعة العلم بلارية لكنها مالم تصر معلومة لم يمكن تقسيمها وذلك
لا يخرجها عن كونها حقيقة العلم الذى قصد ههنا تقسيمها فان العلم قد يصير معلوما كما فى العلم
بالعلم فان الحكم فى الكبرى على جزئيات العلم كما بين ذلك في تحقيق المحصورات فمعنى قوتها
كل علم اما ضرورى او نظرى ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل
الانفصال الحقيقى فلا يندرج فى هذه الكلية مورد القسمة لانه مفهوم العلم لاشئ من افراده فلا
نتاج لا يقال الصغرى موجبة فعالية والكبرى كلية فكيف لا تنتجان فى الشكل الاول مع
حصول الشرائط لانا نقول تلك الشرائط كافية اذا كانت المقدمات من القضايا المتعارفة اعنى
ما يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلى على جزئياته كما سيرد عليك والصغرى
ههنا ليست منها لان مجموعها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما الا بالاعتبار والعبارة سلمناه
اى سلمنا انها تنتجان بناء على ان الحكم فى الكلية ليس مقصورا على جزئيات موضوعها بل
يتناول مفهومه ايضا كما توهمه جماعة وان كان مردودا كما ستكشف عليك حقيقة ادعى
هذا التقدير يندرج الاصغر الذى هو مورد القسمة تحت الاوسط المذكور فى الكبرى فيتعدى
الحكم اليه فان طبيعة الاعم يمكن اى يمكن لها بالنظر الى نفسها ان تتصف بصفات
متقابلة بل يجب لها ذلك بالنظر الى تحققها فى افراد متعددة متصفة بامور متنافية فاذا حصل
جزئى من جزئيات العلم بلا نظر كان طبيعة العلم حاصلة فى ضمنه بلا نظر ايضا واذا حصل
جزئى منها بنظر كان حصول طبيعته فى ضمنه موقوفا على ذلك النظر فطبيعة العلم موصوفة
بالضرورة فى ضمن افرادها الضرورية وبالنظرية فى ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال
فى طبيعة الحيوان فانها فى ضمن افرادها الناطقة موصوفة بالنطق وفى ضمن افراد آخر موصوفة
بعدد فطبيعة الكلية اذا قسمت بقيود متباينة كانت شاملة لتلك الاقسام مقارنة فى ضمن كل
قسم بقيد من تلك القيود المتنافية فان قلت اذا كانت طبيعة العلم متصفة بالضرورة والنظرية
كما ذكرتم لم تصدق نتيجة المقدمتين حقيقة والمقدر بخلافه قلت اذا كان الاتصاف باحدهما

في فرد وبالاخرى في فرد آخر لم يطل الاتصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد لا يقال
 تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرت الطبيعة
 محلا واحدا لم تصدق الكبرى حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخله في حكمها فلا يلزم
 النتيجة الامانة الخلو والكبرى وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب القسطاس اورد هذا السؤال على
 وجه آخر تحريره ان العلم مفهوم جعل مورد القسمة وكل مفهوم اما ضروري او نظري على معنى
 ان حصول العلم بذلك المفهوم اما يكسب او بلا كسب فورد القسمة يجب اتصافه باحدهذين
 الوصفين فلا يندرج فيه ما كان متصفا بالآخر ومحصل ما جاب عنه ان المراد بكون العلوم
 ضرورية او نظرية ان حصولها في انفسها اما ينظر او بلا نظر لان حصول العلم بما هيتهما
 كذلك لحاز ان يكون حصول العلم بما هيته العلم ضروريا او كسبيا ويكون حصول العلم بشئ
 آخر على خلافه فان كون العلم بمفهوم العلم حاصل بلا اكتساب مثلا لا يناق صدق ذلك المفهوم
 على علوم جزئية يكون حصولها في انفسها بالاكتساب فقد اعتبر في السؤال ان العلم بمورد
 القسمة اعني مفهوم العلم اما ضروري او نظري وذلك جزئي من جزئيات العلم فلا يتصف
 الا باحدهما قطعا واجاب بان هذا حق بلا خفاء الا اننا لا ندعي انقسام هذا العلم الجزئي الى
 الضروري والنظري بل انقسام معلومه الذي هو مفهوم العلم فانه صادق على افراد يتوقف
 حصولها على نظر وعلى افراد ليست كذلك مع ان العلم بهذا المفهوم متصف باحدهما فقط
 واما الشارح فقد اعتبر في السؤال طبيعة العلم من حيث انه علم لان حيث انها مفهوم متعلق
 به علم واعتبر حصولها بنفسها في ضمن افرادها لا حصول العلم بها فلذلك اجاب اولا بعدم
 الإدراج وثانيا بان حصولها تارة يكون بالنظر واخرى بدونها ولا مجال لهذين الجوابين على
 تقرير القسطاس كما لا مجال لجوابه على تقرير الشرح الذي هو اداق واشكل وعن الثاني
 اي ونجيب عن الثاني وهو انتقاص تعريف الضروري والنظري جمعا ومنعا بتصديق يكون
 تصور طرفيه كسبيا وكافيا في الجزم بالنسبة بينهما فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن
 مجموع الادراكات الخ هذا هو البيان الموعود بقوله وسيأتيك بيانه وظهر منه ان كل تصديق
 يتوقف طرفاه او احدهما فقط على الكسب يكون نظريا على رأيه ومن ثم لزمه اكتساب التصديق
 من القول الشارح كما مر واما على رأي الحكماء فهو ضروري داخل في تعريفه لما بينه فلا
 انتقاض على شيء من المذهبين لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات فان الاحتياج
 وان انقسم الى ما بالذات والى ما بالواسطة الا ان التبادر منه عند الاطلاق هو الاحتياج بالذات
 فاذا نفي كان هو المنفي دون الاحتياج بالواسطة كالوجود المنقسم الى الخارجي والذهني مع انه
 اذا اطلق منفيا او مثبتا يتبادر منه الخارجي فان قيل هلا جلتكم كلام الامام على هذا كيلا
 يلزمه ذلك الاشكال قلنا يمنع شيئا ان احدهما استدلاله بداهة التصديق على بداهة
 التصور وثانيهما انه لا فرق بين جز وجزء في ان الاحتياج بسببه احتياج بالواسطة فعلى تقدير
 حمله عليه اذا توقف الحكم وحده على الكسب لزمه ان يجعل التصديق ضروريا وان توقف
 حصوله على استدلال لا كثيرة وذلك مما لا يقول به احد على ان التفسير المذكور وهو ما يكون
 تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في الجزم بالنسبة بينهما ليس للتصديق الضروري بل
 الاولى هذه العلاوة لم يقصد بها انها جواب آخر اذ لا يشدفع بها السؤال لان التصديق
 الاولى اخص من الضروري واذا توقف الاخص على الكسب توقف الاعم عليه ايضا في ذلك
 الاخص فينتقض التعريفان عكسا وطردا بل قصد بها التنبيه على ان قول السائل بان
 التصديق الضروري مفسر بما ذكره باطل وان جرى الكافي عليه في بعض كتبه ومنشأ الاشياء

ان البدهي قد يطلق على التصديق الاول المفسر بالتفسير المذكور وعلى ما يرادف الضروري
فتوهم ان التصديق المندرج في البدهي المرادف للضرورة مفسر بما فسر به البدهي المرادف
الاول واو اصطلاحنا ههنا على ذلك كانه قيل لامناقشة في الاصطلاحات فجاز ان يصطلح
بعضهم على تفسير التصديق الضروري ههنا بما فسر به البدهي المرادف الاول فاجاب بانه لا يجوز
ذلك لاستلزامه بطلان امرين مسلمين عند الكل احدهما ثبوت امتناع كسبية التصديقات كلها
اذ لا يتم البرهان عليه ح لجواز ان يكون بأسرها كسبية وتنتهي سلسلة الاكساب بالحدس
او التجربة او التواتر بلا دور ولا تسلسل والثاني انحصار الموصل الى التصديق النظري في الحجة
لجواز ان يكون الموصل اليه الحدس او التواتر او غير ذلك من التجربة والوجدان والمشاهدة
فان التصديقات الموقوفة على هذه الاشياء كسبية على ذلك التفسير والموصل اليها ليس الحجة
بل ما توقفت هي عليه من هذه الامور والنظر اخري بان تعريفه عن بيان تعريف النظري
هر بامتناسار الكلام بحيث يطلق عليها الواحد اي يطلق عليها هذا الاسم بوجه ما سواء كان
ذلك المجموع واحدا حقيقيا ولا وهو اخص من التأليف اي بحسب المفهوم اذ لم يعتبر في التأليف
نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفى فيه بالجزء الاول من مفهوم الترتيب
والعقل اذ لاحظ المطلق جواز تحققه في شيء بدون القيسد من غير عكس واما بحسب الصدق
فقد قيا هما متساويان اذ لا يمكن ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع اي تكون هي قابلة لان
يشار الى كل واحد منها اين هو من صاحبها اما حسا او عقلا بل ترتيب بل كل تأليف منها يشتمل
على تقدم وتأخر بين الاجزاء وقيل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد التأليف بين اشياء لا وضع لها
اصلا كما اذ لاحظ دفعة مفهومات اعتبارية على هيئة اعتبارية وحدانية نعم التأليف الواقع
في امور يتعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب لانه تأليف المبادئ بحسب حركة الذهن
ولا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هنالك تقدم وتأخر هذا كله اذ اخذ الترتيب
والتأليف مطلقين واما اذا اخذاهما معنيين فالترتيب المعين يستلزم التأليف المعين من غير عكس وذلك لان
خصوص التأليف بخصوص المادة فقط وخصوص الترتيب باعتبار خصوص المادة والصورة
معاً فالتأليف من ا ب ج مع تعينه يمكن ان يقع على هذا الترتيب المعين وان يقع على ترتيب آخر
من الترتيبات الست الممكنة فيها فهذا اذ ان تأليف الخاص اعم من كل واحد من تلك الترتيبات ولا يستلزم
شيئا منها بل يستلزم واحدا منها لا بعينه اذا كان تلك الامور موضع حسي او عقلي والمراد بها
ما فوق الواحد سواء كانت متكررة اولا اثبت في الامور المتتية الكثرة جزما حيث قال جعل الاشياء
الكثيرة ونفي عنها التكرار على سبيل الترتيد ولا منافاة بينهما لان المقصود الاصل في المبالغة التي تستلزم
من التثنية فالاثنان كثير وليس بمتكرر وهي اعم من الامور التصورية والتصديقية فينسأل
النظر في البابين واما قول الامام في بعض كتبه هو ترتيب تصديقات ليتوصل بها الى تصديق آخر
فبني على ما اختاره من ان التصورات كلها ضرورية فلا نظر عنده الا في التصديقات وهي
اي الحاصلات التي ذكرها المص اولى من المعلومة التي ذكرها بعضهم لان العلم وان جاز خذه
اعم اي بحيث يندرج فيه البقين وغيره كما حققته في مباحث تقسيمه الا انه مشترك والاحتراز
عن استعمال اللفظ المشتركة واجب اذ لم يكن هناك قرينة معينة لما يريد وما سبق من ان التقسيم
انما هو للمعنى اعم وان كان مفهوما من عبارة المص حيث اعتبر مطلق الادراك في القسمين
الا انه ليس قرينة واضحة ههنا فاحتراز اولي وقوله يتوصل بها معنا ليتوصل بها
فينسأل النظر الصحيح والفاقد فقلت على ما ذات حمل الامور الحاصلة تحملها على المعلومات
كما يدل عليه الشرح او على انصور الحاصلة كما في قول من عرفه بانه ترتيب علوم ليتوصل بها

الى علم آخر قلت اجملها على المعلومات لانك اذا قنشت حالك في النظر وجدت انك في تلك الحالة تلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى بعض وبملاحظتها على ذلك الوجه تترتب صورها في الذهن فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه فالملاحظ بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة فالترتيب قصدها هو الماهيات المعلومة وانما تترتب صورها تبعاً لها ومن قال انها معلوم فقد اراد بها المعلومات واعتبر الترتيب التبعي لاعتبار الخارج فيه فان الفاعل والغاية خارجان عن الشيء قطعاً فكذا ما يؤخذ منهما من المحمولات استنصعبه اي هذه صعوبات في الصحاح استنصعب عليه الامر اي صعب وتقرير الاشكال اكل تعريف مشتق على النظر اذ لا معنى للتعريف الاكسب التصور والنظر لتخصيصه ثم التعريف بالفصل وحده وبخاصة وحدها صحيح على رأي المتأخرين الذين عرفوا النظر بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيهما فلا يكون تعريفهما جامعاً وقوله حتى غيروا متعلق باستنصعبه وقوله فليس من تلك الصعوبة في شيء خبر لقوله والاشكال الذي استنصعبه انما يكون بالمشتقات هذا الحصر بل اكثر بالمشتقات كما وقع في عبارة المسودة لانه حذف لفظ الاكثر ترويحاً للجواب الا ان معناه شيء له المشتق منه يرد عليه ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلاً والالكان العرض العام داخلاً في الفصل ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه الشيء انقلب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري فذكر الشيء في تعريف المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه فان قيل المشتق منه داخل في مفهومه ضرورة وكذا ثبوته للموضوع الذي نسب اليه فيكون مركباً قلنا ليس شيء منهما محمولاً على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفاً له وان اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه مثلاً ما دل الكلام الى مفهومه فان الشيء ليس داخلياً فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبر مفهومات متسلسلة الى ما لا يتناهى لا يدلان على المطلوب وذلك لان الفصل والخاصة كالناطق والضايف مثلاً اعم من النوع بحسب المفهوم فلا ينتقل الذهن منهما اليه الا بقرينة عقلية صحيحة توجب الانتقال اليه فالتركيب لازم وينجبه عليه ان هذا انما يتم في الخاصة دون الفصل كما سياتي من انه لا اعتبار للقرينة المخصصة معه والالم يكن داخلاً فلا يكون حدا ناقصاً كما هو المشهور والشارح تسامح في هذا المقام اعتماداً على ما سبقه في فصل التعريفات من انه يجوز التعريف بالمعاني المفردة لكنه قليل وغير مندرج تحت الضبط وان كان للصناعة فيه مدخل في الجملة فلذلك لم يلتفت اليه ولم يفسر النظر بما يتناوله ومن اراد ان يفسره بما يشمله فله ذلك فربما يحصل لها بالقياس الى كل صفة محمول كالسرير فانه مصنوع للنجار وما اخوذ من الخشب ومصور بصورة مخصوصة والمقصود منه الجلوس وربما يحصل لها محمول بالقياس الى عاتين كالترتيب للنظر اذ فيه اشارة الى الفاعل واعتبار للهيئة الصورية وربما يحصل لها ذلك بالقياس الى اكثر من عاتين كترتيب امور اذا تعد محمولاً واحداً فان المادة ملحوظة فيه ايضاً بل قبل انهما علل على سبيل التشبيه والجاز هذا صحيح في غير الفاعل والغاية وهذا التعريف اي تعريف النظر بالترتيب المذكور انما هو على رأي من زعم ان افكار مغايرة للانتقال والاتفاق واقع على ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لاستحصال المجهولات من المعلومات ولا شك اننا اذا اردنا تحصيل مجهول مشعوره من وجه انتقلت النفس منه وتحركت في المعقولات حركته من باب الكيف الى ان تجد مبادئ هذا المطلوب ثم يتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم ينتقل منها الى المطلوب فهناك انتقالان ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون الى ان الفصل المتوسط بين المعلومات والمجهولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالين اذ به

بتوصل من المعلوم الى المجهول توصيلا اختياريا للصناعة فيمدخل تام فهو الفكر واما الترتيب المذكور فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادئه يدور عليه وجودا وعدما واما الانتقالان فهما خارجان عن الفكر لان الثاني لازم له اذ لا يوجد بدونه قطعا والاول لا يلزم بل هو اكثرى الوقوع معه فالنزاع انما هو في اطلاق لفظ الفكر لا بحسب المعنى ومختار الاوائل البق بهذه الصناعة كما سنبه عليه والحركة كان مختلفتان في المسافة لكن الاولى منتهى الاولى مبدأ الثانية ومبدأ الاولى منتهى الثانية وان اختلفت الجهة فالحركة الاولى تحصل المادة اي ما هو بمنزلة المادة اعني مبادئ المطالب التي يوجد معها الفكر بالقوة والحركة الثانية تحصل الصورة اعني ما هو بمنزلة الصورة اعني الهيئة التي يوجد معها الفكر بالفعل والافا فكر عرض لامادة له ولا صورته له وحيث ينتم الفكر بجزيئيه معا ويرادفه النظر في المشهور وقبل الفكر هو الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال وبزانه الحدس الفكر يطلق على معان ثلاثة الاول حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطالب المشعور بها بوجه ما مترددة في المعاني الحاضرة عندها طلبا لمبادئها الى ان يجدها وترجع منها الى تلك المطالب اعني مجموع الحركتين وهذا هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزيئيه جميعا الى المنطق والثالث هو الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها من غير ان يؤخذ الحركة الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها هذا هو الفكر الذي يستعمل بازائه الحدس فانه الانتقال من المبادئ الى المطالب دفعة فيقابل عكسه الذي هو الانتقال من المطالب الى المبادئ وان كان تدريجيا تقابلا يشبه تقابل الصاعدة والهابطة لكن الشارح جعل الحدس بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجامعه في شيء معين اصلا ويجامع الحركة الاولى كما اذا تحرك في المعقولات فاطلع على مبادئ مترتبة فانتقل منها الى المطالب دفعة وايضا الحدس عدم الحركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى والتحقيق ان الحدس بحسب المفهوم يقابل الفكر باي معنى كان اذ قد اعتبر في مفهومه الحركة وفي مفهوم الحدس عدمها واما بحسب الوجود بالنسبة الى شيء معين فلا يجامع مجموع الحركتين ويجامع المعنى الاول والثالث كما مر تحفته ولا ينافي ذلك قوله اذلا حركة فيه اصلا لان تلك الحركة التي يجامعها ليست جزأ من ماهيته ولا شرط الوجودها وهو اي الحدس مختلف بالكم اي القلة والكثرة كما ان الفكر مختلف فيه وفي الكيف ايضا اعني في السرعة والبطء وينتهي الحدس الى القوة القدسية الغنية عن الفكر بالكلية وببانه ان اول مراتب الانسان في ادراك ما ليس حاصلا له درجة العلم وحيث لا يفكر له بنفسه ثم يترقى الى ان يعلم بعض الاشياء بفكره ويتدرج في ذلك الى ان يصير الكل فكرا ثم يظهر له بعض الاشياء بالحدس ويتكرر ذلك على التدرج الى ان تصير الاشياء كلها حدسية وهي مرتبة القوة القدسية فالاختلاف بالقلة والكثرة مشترك بين الحدس والفكر دون الاختلاف بالبطء والسرعة فانه مختص بما فيه الحركة فتفاوت الازدهان في افكارها اسرعا وابطاء اذا تنقش هذا اي هذا الذي صورناه لتعريف المدعى وما لم يتوجه اليه العقل اي من الاوليات التي هي اقوى الضروريات لكون تصورات اطرافها وملاحظتها النسبة بينهما كافية في الجزم بها واذ لم يناف الجهل الضرورة فيها فبالاولى ان لا ينافيها في غيرها ومنهم من تعسف وقال معنى لما جهلنا شيئا لما جهلنا شيئا منهما جهلا محجوجا الى نظر فانه الجهل الكامل الذي يحمل عليه اللفظ عند اطلاقه اما الدور فلانه يقضي الى توقف المطالب على نفسه صور الدور بين المطالب الذي هو الاصل في القصد ويزم مبدأ من مبادئه القريبة او البعيدة ويعلم

منه حاله ايضا فيما بين المبادئ بعضها مع بعض وبين استلزامه المحالين احدهما توقف الشيء على نفسه وذلك لان كل واحد من طرفي الدور (كأب) مثلا لما كان موقوفا على الآخر الموقوف على الاول لم يمتنع توقف كل منهما على نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو ممنوع لان التوقف نسبة والنسبة لا تتصور في شيء واحد وثانيهما تقدم الشيء على نفسه اعني حصوله قبل حصوله وذلك لان (أ) لما كان موقوفا عليه (ب) كان حصوله قبل حصول (ب) وكذا (ب) موقوف عليه (أ) فيكون حصوله قبل حصول (أ) فيلزم ان يكون حصول كل منهما سابقا على حصول ما هو سابق عليه فيكون حصول كل منهما سابقا على نفسه بمرتبتين ان كان الدور بمرتبة واحدة وبثلاث مراتب ان كان الدور بمرتبتين وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بواحدة دائما ومن البين ان اللازم الثاني اشد استحالة فانه باعتبار عليه كل من الطرفين الآخر كما ان الاول باعتبار معلولية كل منهما لصاحبه واما التسلسل فتوقف حصوله على استحضار ما لا ينهي له ان اراد توقفه على استحضار ما لا ينهي دفعة واحدة فمنوع لان الافكار المتسلسلة معدات لا يجتمع المطلوب والعلوم التي تتعلق بها تلك الافكار لا يجب مجامعتها اياها فان العلم اليقيني بمساواة زوايا المثلث لقائمتين حاصل للهندس مع غفلته عن تحصيل مبادئها وان اراد توقفه على استحصاله ولو في ازمة غير متناهية فاستحالته ممنوعة لجواز ان تكون النفس قديمة قد حصلت مبادئ المطلوب الذي تطلبه الان على التعاقب في ازمة لا تنهي وجوابه ان كلامنا هذا مبني على حدوث النفس الناطقة وقد برهن عليه في الحكمة ولا شك ان استحصالها امورا غير متناهية في ازمة متناهية محال كاستحضارها اياها دفعة واحدة لا يقال فملي هذا لاحاجة بنا الى الحدوث لان النفس اذا ظهرت بمطلوب من وجه وتوجهت منه الى مبادئه ثم رجعت منها اليه ففي هذا الزمان المتناهي يجب عليها استحصال تلك المبادئ او ملاحظتها برمتها فاذا كانت غير متناهية لم تقدر النفس على شيء منها سواء كانت حادثة او قديمة لاننا نقول الواجب في تلك الزمان استحضار المبادئ القريبة بتفاصيلها دون البعيدة والذي يكشف عنه ان كون الكل كسبيا مع التسلسل يستلزم ان يكون اكتساب كل مطلوب بعلم آخر واكتسابه ايضا بعلم آخر الى ما لا ينهي واما اجتماع تلك الاكتسابات والعلوم التي تعلقت هي بها دفعة اوفى زمان متناه فليس بلام بل جاز حصولها متعاقبة في ازمة لا تنهي فان ذلك كاف في حصول المطلوب الحاضر كالدورات الفلكية التي لا تنهي في حصول الدورة الحاضرة على رأيهم وربما توردهم هنا اعتراضات الاول هذا الاعتراض مخصوص بالتصورات ودائرين حكمي البداهة والكسبية وتقريره ان يقال ان اردتم بقولكم ليس كل واحد من التصور ضروريا ولا نظريا ان كل واحد من التصور بوجه ما ليس كذلك فلنا ان نقول كل واحد منه ضروري ومنع احتياجا في حصول شيء من تصورات الوجوه الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شيء يتوجه اليه العقل فهو متصور بوجه ما بديهية لان تصور ذلك الشيء ان كان بطريق البداهة فذلك وان كان بطريق الكسب فلا بد قبل الاكتساب من تصور بوجه ما يمكن التوجه اليه بالكسب بل نقول كل شيء يتوجه اليه العقل فهو متصور بوجه ما بديهية ولو بكونه شيئا او ممكنا ما الى غير ذلك من المفهومات الشاملة فان قبل ما ذكرتم انما يدل على ان جميع الاشياء متصورة لنا بوجه ما ضرورة لاعلى ان جميع وجوه الاشياء حاصلة لنا بالضرورة لجواز ان يكون بعض وجوهها بديهيا وبعضها كسبيا فلنا ما ذكرنا توضيح لمنع فابطاله لا يجدي نفعا فضلا عن مجرد منعه وان اردتم به ان كل واحد من التصور بالكنه ليس بديهيا ولا كسبيا فلنا ان نقول ان كل واحد منه كسبي ومنعنا لزم الدور او التسلسل بناء على جواز انتهاء سلسلة الاكتساب على هذا التقدير الى تصور بوجه ما بديهيا وتقرير الجواب الاول ان المراد هو التصور بالكنه وحيث ان لم ينته سلسلة

الاكتساب الى التصور بوجه ما كان لزوم الدور او التسلسل ظاهرا وان انتهت فلذلك الوجه كنه
ايضا فان كان متصورا بالكنه فكذلك يلزم احدهما قطعاً وان كان متصورا بوجه آخر قلنا
الكلام الى تصور ذلك الوجه فان كان بالكنه عاد المحذور وان كان بوجه ثالث هو متصور بوجه رابع
وهكذا لزم التسلسل في تصورات الوجوه ولم يتعرض للدور مع انه محتمل بان يكون هذا وجهها لذلك
وذلك وجهها لهذا بناء على ما سيرد عليك من استلزام الدور للتسلسل وقد يجاب ايضا بان المراد
هو التصور بوجه ما وبعضه كسبي قطعاً لان بعض تصورات الكنه كسبي وهو بعينه تصور
بوجه ما اذا قبس الى امر يصدق هو عليه وتقرير الجواب الثاني ان تريدكم لبس بخاصة بل هناك
قسم ثالث هو المراد كما يقتضيه ظاهر العبارة ولبس يرد عليه شيء مما ذكر وتلخيصه ان لا تريد بجميع
التصورات جميع تصورات الوجوه وحدها ليمكن اختيار كونها ضرورية باجتماعها ولا جميع
التصورات بالكنه وحدها حتى يتأتى ان تختار كونها نظرية بكليةها بل تريد جميع التصورات
الشاملة لآحاد القسمين بحيث لا يشذ عنها شيء منها ولا مجال حينئذ لاختيار كونها بديهية
او كسبية لما مر وتقدم هذا الجواب هو الاول كما لا يخفى لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد تبين بطلانه تقرير هذا السؤال على وجه يتناسب المقام ان يقال مطلق التصور عام
قد انحصر تحققه في قسمين التصور بوجه ما والتصور بكنه الحقيقة وقد بطل الحكم الذي هو
مطلوبكم في افراد كل منهما فيكون باطلا في افراد المطلق ايضا اذ ليس له فرد سوى افرادهما
وعلى هذا التقرير فالجواب ان هناك حكيمين احدهما امتناع البداة في الجميع وقد بطل في افراد
التصور بوجه ما اذا اخذت وحدها وثانيهما امتناع الكسبية في الجميع وقد بطل في افراد التصور
بالكنه اذا اخذت وحدها واما اذا اخذت افرادهما معا فلا امتناعان ثابتان لم يتطرق اليهما
بطلان اصلا كما تبين لك عليه ومثاله ان يقال لبس كل انسان بابيض ولا بأسود فيرد عليه بانك
اذا اردت بذلك ان لبس كل انسان رومي كذلك فالحكم الاول باطل وان اردت به ان لبس كل انسان
هندي كذلك كان الحكم الثاني باطلا وقد يجاب بان المراد كل انسان مطلقا بحيث يشمل افراد
الصنفين جميعا فيكون كلا الحكمين صحيحا نعم اذا بطل حكم واحد في افراد كل واحد من الخاصين
المختصين فيهما العام بطل في افرادهما ايضا واما قوله لاننا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام
وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ
مفهوم العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه كما يلاحظ مفهوم الحيوان بلا التفات
الى شيء من انواعه فليس يظهر كونه جوابا لذلك التقرير اللائق بهذا المقام بل هو جواب
عما يراد في التقسيمات من ان مورد القسمة لا يتحقق له الا في ضمن قسم من اقسامه واذا اخذ من حيث
تحقيقه في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر وبالعكس وان اخذ من حيث هو متحقق فيهما
لم ينقسم الى شيء منهما فيجاب باننا نلاحظ المقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه في اقسامه
ثم نقسم اليها وقد يقرر السؤال بان مطلق التصور لما انحصر تحققه في قسميه جاز ان يجعل
عنوانا للحكم على افراد كل منهما على حدة دون افرادهما مجتمعة وحينئذ يجاب بانه يجوز ان يلاحظ
مفهومه من حيث هو ويجعل عنوانا للحكم على جميع افرادهما معا والله تعسف ظاهر اما اول
فلان هذا السؤال لا يشبه بطلانه على احد واما ثانيا فلانه لا يطالب بقوله وقد تبين بطلانه
اذ قد جعل بطلان الخاص دليلا على بطلان العام فتبصر ولا تغفل والله الموفق هذا وقد قيل
الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان
مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات
الافراد وانما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويجرد

ابن ارادة مفهوم العام وبين تحققه
مطلوب فرق بين تلاطم مفهومات في نفس واحد
ما هي لا بشرط شيء

ها فيضم منه ان العام في المقسم الحقيقة
كما في المعرف وهو الحق
عند كثر المحققين ككثير من الادباء
وعصم في شرحه في بحث التقييم
ولا يصح في المصدر اذ الزهنية
انما يصح في المصدر اذ الخارجية
مطلوب ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص

عنه اخرى ومطلق التصور لوجوده في الخارج بل في الذهن فقط فلا يصح انه لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيندفع السؤال بهذا ايضا الا انه لم يتعرض له لظهوره وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علمه وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علمه وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس علمه وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا فيه بصورته التي هي علمه وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصوله بنفسه وهو لا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات افراده الا ان كلا حصولي الذهني لما كانا في الذهن اشبه احدهما بالآخر كما في قوله فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور الثاني اى الاعتراض الثاني انما توجه على الكسبية دون البديهية ويظهر وروده على التصديقات بان يقال ان قولكم لو كان كل واحد من التصديق نظريا يلزم الدور او التسلسل قضية متصلة فيكون التصديق بها نظريا على ذلك التقدير وكذا القضايا التي ذكرتموها في بيان الملازمة و بطلان التالى نظرية ايضا وحينئذ لم يكن الاستدلال بها لاستلزامه الدور او التسلسل وان اريد اجراؤه في التصور قبل التصورات التي تتوقف عليها تلك القضايا نظرية على تقدير كون كل تصور كسبيا فلا يمكن الاستدلال ايضا بتلك القضايا لاستلزامه احد المحالين وهذا الشك ليس معارضة اذ لا يثبت به تقيض المدعى اعني كسبية الجميع فهو اما نقض اجالى واما مناقضة اما النقض فهو منع مقدمة لا يمينها ولا بد لذلك من شاهد يشهد به وهو اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة واما استلزام صحته وتماه بجميع مقدماته لمحال اذ لا بد على التقديرين من اختلال مقدمة غير معينة ومانحن فيه من قبيل الثاني ولما كان الناقض مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في المعارضة فيقال في جراب دعواه التخلف لان سلم ان دالينا جار في تلك الصورة اذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ولو سلم ذلك منعنا تخلفه عنه وقد يجاب عن دعوى الاستلزام للمحال بمنع المقدمات التي استدلت بها فلذلك قال لان سلم ان تلك القضايا المذكورة في دلائنا كسبية على ذلك التقدير بل هي بديهية فان بدايتها وان كانت منافية لكسبية الجميع الا انها تجوز ان تكون واقعة على تقدير تلك الكسبية اما زوما بان يكون ذلك التقدير محالا مستلزما لمحال آخر وان كان منافيا له كما هو المشهور واما اتفاقا فان طرفي الاتفاقية يجوز ان يكونا متنافيين كما سيأتيك جميع ذلك سلمنا ان تلك القضايا كسبية على ذلك التقدير لكن لان سلم انها لو كانت كذلك لاحتمال جت الى كاسب حتى يعود الكلام فيه في دور او تسلسل وانما يلزم ذلك او كانت كسبية في نفس الامر وهو ممنوع بناء على جواز انتفاء ذلك التقدير اعني كسبية الجميع في الواقع ولا شك ان عدم احتياجها الى كاسب بحسب نفس الامر كاف في استدلالنا ولا يضرنا احتياجها اليه على ذلك التقدير الذي يجوز انتفاؤه بحسبها فان قلت يتجه ان يورد على الناقض ان قوله ما ذكرتم من الدليل لا يتم بجميع مقدماته وما ذكره في بيانه من القضايا نظرية على ذلك التقدير فلا يمكنه الاستدلال بها لاستلزامه الدور او التسلسل قلت مقصوده ايقاع الشك في صحة الدليل وهو حاصل اذ له ان يورد عليك ثانيا مثل ما اوردته عليه اولا فان عدت اليه ثانيا عاد اليك ثالثا وهكذا فلا تبين صحة الدليل الاول وهو المطلوب واما المناقضة فهو منع مقدمة معينة اعني طلب الدليل على صحتها فلا يتجه المنع في جوابها فالتسائل ههنا ان منع بدايتها القضايا المذكورة في الدليل فلا يكاد يتوجه هذا المنع منه لان المعلن لم يدع بدايتها ههنا وذلك لان صحة الاستدلال بها لا تتوقف على بدايتها بل على صدقها في نفس الامر ومعلومية صدقها فبدايتها منع لمقدمة لم يدعها

المستدل لا صريحاً ولا ضمناً وان منع صدقها او معلومية صدقها في نفس الامر فذلك
 منع لا يمكن التفتي عنه بل انعام المعلن لازم لانه لم يثبت بعد ان هناك علوماً بديهية لا تقبل
 المنع فكل ما يورده المعلن يتجه عليه منع صدقها ومعلومية في نفس الامر فلا مخلص له عن ذلك
 وان منع صدقها او معلومية صدقها على ذلك التقدير بان نقول لانسلم صدقها على ذلك التقدير
 فانها كسبية على ذلك التقدير والكسبي يتطرق اليه المنع او نقول ان تلك القضايا معلومة
 الصدق في نفس الامر الا انها ليست معلومة على ذلك التقدير لان معلوميتها عليه يستلزم الدور
 او التسلسل فهو منع من دفع بالترديد كما قرره وانما حكم بكون ذلك التقدير منافياً للواقع بناء
 على ان صدقها او معلومية صدقها امر واقع في الواقع فلولا يكن ذلك التقدير منافياً له لكان
 ذلك واقعا عليه ايضاً لان الواقع في الواقع واقع على جميع التقادير التي لا تنافيه بالضرورة لان المقضي
 اثبوتها حاصل في الواقع ولا معارض له سوى التقدير الذي لا ينافيه فهذا القضايا صادقة لازمة
 الصدق في انفسها فاذا فرضنا تقدير الاينافي صدقها كانت صادقة عليه ايضاً لوجود ما يقتضي
 صدقها وهو ذواتها المستلزمة للصدق وانتفاء ما يمنع من صدقها فاذا فرضنا عدم صدقها
 على تقدير كان ذلك التقدير منافياً لصدقها في الواقع ومنافي الواقع مشتق في الواقع ومن الظاهر
 المكشوف ان عبارة السؤال المشتبهة على ذكر الدور والتسلسل انما تلازم منع المعلومية على التقدير
 لا منع الصدق او البديهية الثالث الاعتراض الثالث كالثاني في اختصاصه بدليل امتناع
 الكسبية وجريانه في التصور والتصديق وتقديره انه لم يتم لنا برهان على امتناع اكتساب التصور
 من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب اننا لا نعلم طريق اكتساب احدهما من الآخر وعلى هذا
 يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية وتنتهي سلسلة اكتسابها الى تصور ضروري او يكون
 جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الانظار فيها الى تصديق ضروري ويمكن دفعه عن
 التصور دون التصديق بان يقال ان لم يكن اكتساب التصور من التصديق فذلك وان امكن فذلك
 التصديق يتوقف على تصور هو نظري اذا المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى علم آخر
 اما تصوري او تصديق وايما كان يلزم الدور والتسلسل لا يقال يمكن دفعه عنهما باننا لو اكتسبنا
 احدهما من الآخر لشعرنا بذلك الاكتساب الصادر عنا بالاختبار لا نقول لا يلزم من الشعور
 به حال الصدور دوام ذلك الشعور ولا الشعور بذلك الشعور فالاولى ان يقول هذا هو العدة في هذا
 المقام فانا كما نعلم بالضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات الى نظر كتصور حقيقة
 الملك والجن والتصديق بوجود الصانع وحدوث العالم نعلم ايضاً عدم احتياجنا اليه في بعضها
 كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النقي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد بالغ بعضهم
 حتى قال وجود الاقسام الاربعة بديهية فالمنازع فيها اما مكابر مباحث فيعرض عنه واما جاهل
 بمعاني تلك الالفاظ فينهم واما قوله او نقول لو كان العلوم التصوريين والتصديقية نظرية لا تمتنع
 حصول علم هو اول العلوم فقد استخرجه من برهان المسامحة ويرد عليه السؤال الثالث
 في التصديقات بان ينتهي اكتسابها الى تصور ضروري هو اول العلوم دون التصورات لان التصديق
 لا يكون علماً اولاً لتقدم تصوراتها عليه ويتجه ايضاً السؤال الثاني بان يقال قولكم لو كان الكل كسبياً
 لا تمتنع حصول علم هو اول العلوم والتالي باطل الى آخره قضايا كسبية على ذلك التقدير فكيف
 يمكنكم الاستدلال بها وكذا يتوجه عليه السؤال الاول المشتبه على التردد بان يقال ان اردتم بالعلوم
 التصورية التصورات بوجه ما اخترنا ان جميعها بديهية وان اردتم بها التصورات بالكنه اخترنا
 انها باسرها كسبية لكن ينتهي اكتسابها الى تصور بوجه ما هو اول العلوم كلها وهو ايضاً كالدليل
 الاول مبني على حدوث النفس كما يشهد به قوله ولان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم

اي جيبها ثم ان التصور الحاصل عقيب الخلو اول العلوم التصورية بل اول العلوم على الاطلاق والتصديق الحاصل بهذه اول العلوم التصديقية فقط فان قلت كذب الموجبتين الكليتين يريدان الذي ثبت فيما تقدم في التصور هو كذب قولنا كل تصور ضروري وكذب قولنا كل تصور نظري وليس يلزم من كذب هاتين الكليتين الاصدق تقيضيهما اللذين هما السالبتان الجزئيتان اعني قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات نظريا ولكن السالبة الاولى لا تستلزم الموجبة الجزئية القائلة ببعض التصورات لا ضروري اي نظري وكذا الثانية لا تستلزم قولنا بعض التصورات لا نظري اي ضروري لان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة ولك ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات ضروريا معناه ليس بعضها لا نظريافتكون سالبة معدولة فلا تستلزم الموجبة المحصلة القائلة ببعض التصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظريا معناه ليس بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وبالجملة النظرية بمعنى اللا ضروري والضروري بمعنى اللا نظري فان شئت اعتبرت ذلك في الموجبتين وان شئت اعتبرته في السالبتين وقس حال التصديقات على ما قررناه لك في التصورات ان تصورات وتصديقات اي ان لنا تصورات وتصديقات يعني ان الموضوع موجود فالسالبة البسيطة والموجبة المعدولة تتساويان وكذا السالبة المعدولة والموجبة المحصلة تتلازمان فان قيل هذا التساوي والتلازم انما يصح اذا كان الموضوع موجودا في الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات الا في الذهن اجيب بان القضايا المستعملة في هذا الفن كلها ذهنية لانها تحمل المعقولات الثالثة وما بعدها على المعقولات الثانية التي لا وجود لها الا في الاذهان كما ستقف عليه فالوجود الذهني لموضوع هذه القضايا كاف لتلازم السالبة والموجبة المذكورتين واما الوجود الخارجي المحقق او المقدر فانما يعتبر لتلازمهما في القضايا الخارجية والحقيقية المستعملة في العلوم الباشحة عن احوال الاعدان الموجودات واذا تقرر هذا وهو ان البعض من كل من التصور والتصديق نظري والبعض الآخر ضروري فاما ان لا يمكن اقتناص النظريات اي اكتسابها بالنظر من الضروريات التي هي من جنسها اعني اكتساب التصور من التصور والتصديق من التصديق او يمكن والاول باطل واستشهد على بطلانه بان اشار على وجه كلي الى قياس استثنائي من المتصلات ينتج تارة ايجابا وتارة سلبا والى قياس اقتراني على هيئة الشكل الاول لان اثنا جهما بد يهي لا يحتاج الى دليل فان كانت المبادي المذكورة في القياسين ضرورية كان الاكتساب من الضروريات ابتداء والاوجب انتهاء اليها وانما لم يذكر مثالا لاكتساب التصورات لان فيه نوع خفاء ولذلك انكره الامام فاقصر على ما هو محقق اعني اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره من يعتد به لكن لا يظهرح الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مباحث القول الشارح واذا ثبت انه يمكن اكتساب النظريات من الضروريات في الجملة سواء كان بواسطة او بالذات فنقول ان المطالب النظرية متكررة جدا وليس يمكن ان يكتسب اي مطلوب يراد من اي ضروري كان فانه اول البطلان بل لا بد ان يكون لكل مطلوب نظري ضروريات لها مناسبة مخصوصة الى ذلك المطلوب بهما يتوصل منها اليه كالجنس والفصل للماهية النوعية مثلا وكالمقدمات اليقينية المشتملة على الحدود للمطالب البرهانية ولا يمكن ايضا ان يكتسب من تلك الضروريات باي طريق يراد بل لا بد هناك من طرق معينة ولا بد لتلك الطرق من شرائط واطوار مخصوصة كما ذكره وحيث انما ان يكون العلم بوجود تلك الطرق الخاصة والشرائط المعينة وصحتها بالنسبة الى كل مطلوب ضروري بالاول والاول باطل والام يقنع الغلط في الافكار لكنه واقع قطعاً واذا لم يكن العلم بالطرق الجزئية والشرائط الخاصة التي

يحتاج اليها في المطالب النظرية ضروريا في جميع تلك المطالب فست الحاجة الى علم كلي يتعرف منه تلك الطرق والشرائط في اي مطلوب يتوجه اليه تعريفا يقينا وانما قلنا علم كلي لان حصول اليقين بالاحكام الجزئية انما هو من القواعد الكلية المشتقة عليها لامن احكام جزئيات اخرا لان الاستقراء والتثليل لا يفيدان شيئا يقينا وذلك العلم لكلي هو المنطق لاننا نقول تلك الطرق والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة وقد اشار الى ذلك حيث قال لا يمكن ان يقال كل مطلوب من كل ضروري بل لابد ان يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة فتلك الضروريات التي اياها مناسبات الى ذلك المطلوب دون غيره هي المادة وكان العلم بوجود الطرق الجزئية والشرائط المعنية في صحتها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع المطالب كذلك العلم بالمناسبات المعنية في المواد الجزئية لكل مطلوب ليس ضروريا فكما ان الاول محتاج الى علم كلي يستخرج هو منه كذلك الثاني محتاج اليه ايضا فالطرق والشرائط انكائية المذكورة في هذا الفن يجب اعتبارها بالقياس الى تلك المواد المناسبة فهي تراعى جانب المادة والصورة معا وكيف لا وقد عرفت ان حقيقة الفكر انما تتم بحركتين فالحركة الاولى لتحصيل المادة والثانية لتحصيل الصورة وكان الثانية محتاجة الى قواعد يقدر بها على تحصيل صورة مخصوصة لكل مطلوب كذلك الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى تحصيل مادة مناسبة لمطلوب مطلوب فباحث الصناعات الخمس المشتقة على تحصيل مبادئ الجدول والبرهان وسائر الحجج وتميز بعضها عن بعض جزء لهذا العلم الكافل بمحتاج اليه في استحصال المجهولات من المعلومات ولو لا ذلك لاحتجج الى فن آخر يعصم الفكر عن الخطا اذ لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة بالضرورة غير محتاجة الى ما تستنبط هي منه وقد ظهر من هذا الذي قررناه ان الجواب الثاني اعني قوله او نقول ليس بمطابق للواقع وليس بتمام ايضا لان كون المبادئ الاول ضرورية انما ينفي وقوع الغلط في التصديق بها وادراكها على وجه المطابقة ولا ينفي وقوعه باعتبار عدم مناسبتها للمطلوب فلا يلزم ان ينتهي الغلط من جهة المادة الى الغلط من جهة الصورة وضرورتها لا تستلزم ذلك اي كونها معلومة لما مر من ان كثيرا من الضروريات كالتجربيات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل ثم يقل والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان وذلك لانه قد علم ان كل مطلوب لا يمكن ان ينسب من اي ضروري فرض بل لابد في انسابه من ضروري مخصوص وطريق معين يتوقف صحته على شرائط مخصوصة وبذلك يثبت الاحتياج الى المواد والطرق والشرائط التي يتوقف عليها انساب المطالب النظرية وهذا هو الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى المقدمة القائلة بان العلم بتلك الطرق والشرائط الجزئية ليس ضروريا وفيه بحث لان الذي ثبت الاحتياج اليه في تحصيل المطالب هو المواد والطرق والشرائط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجدتين في الشكل الاول تتجهان موجبة والصواب انه اذا ثبت الاحتياج الى الجزئيات قلنا في اثبات الحاجة الى كليتها طريقان احدهما ان العلم بتلك الجزئيات ليس ضروريا لكل مطلوب مطلوب وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالب ولذلك تمكن بعض الناس من الاكتساب بدون المنطق كما سيأتي في المعارضة الثانية واذ لم يكن ذلك العلم ضروريا احتجج الى استخراج من الكليات المشتقة عليها اي على تلك الجزئيات كما سبق وثابتهما انه اذا ثبتت الحاجة الى العلم بهذه الجزئيات بالنسبة الى المطالب التي لا تنهاهي كثرة فذلك العلم اما ان يكون تفصيليا متعلقا بخصوصيات تلك الجزئيات التي لا تنحصر في عدد واما اجاليا متعلقا بها على وجه كلي والاول باطل والثاني هو المنطق فثبتت الحاجة اليه وهذا الطريق واف بالمقصود

دون الاول لاشتماله على تلك المقدمة التي لم يتم وفي قوله نعم اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه مناقشة ظاهرة لان الذي ثبت انه غير ضروري ومحتاج الى التعلم هو العلم بجريئات الطرق والشرائط كما عرفت فاحتج الى القواعد التي تستخرج هي منها واما ان تلك القواعد نظرية محتاجة الى تعلم فلا يجوز ان تكون الاحكام الجزئية نظرية وكلها تها ضرورية ولجواز العكس ايضا وكذلك يقسم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال فيه نظري اذ لو اكتفى بما ذكره لجاز ان يكون جميع التصورات بديهية والتصديقات منقسمة الى البديهية والنظري وحيث فلا حاجة الى احد جانبي المطلق اعني مباحث الموصل الى التصور وان تكون التصورات منقسمة اليهما والتصديقات بديهية باسرها فلا حاجة الى الجزء الآخر اعني مباحث الموصل الى التصديق ولا شبهة لذي مسكة ان مقصود القوم في هذا المقام اثبات الاحتياج الى المنطوق بحسب جريته معا فلا بد من ذلك التقسيم في بيان المدعى روي انه اسم للمسطر بلغتهم يحتمل مسطر الكتابة ومسطر الجدول واما ما كان فهو امير واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحي وبالتفصيل مقدمة كلية وجه كونه تفصيلا انه علم به ان الامر الكلي المذكور اولا اريد به القضية الكلية لا المفهوم الكلي كالانسان مثلا وان ذهب اليه بعض القاصرين وهم ايضا ان المراد بالجزئيات لبس جريئات ذلك الامر الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ لبس للقضية جزئيات تحمل هي عليها فضلا عن ان يكون لها احكام تتعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك المقدمة فان لها احكاما تتعرف منها وعلم ايضا ان تلك الاحكام منطوية في تلك المقدمة الكلية المشتملة عليها بالقوة فهذا الاشتمال هو المراد بانطباق الامر الكلي على جزئيات موضوعه باعتبار احكامها التي تتعرف منه فقد فصلت في هذه العبارة امور ثلاثة اجلت في العبارة الاولى وانما وصف المقدمة بالكلية لان المقدمة الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا اصلا ولا قاعدة وضابطة وانما قال تصليح ان تكون كبرى مع ان هذه الصلاحية لازمة للمقدمة الكلية اشارة الى ان تسميتها بالقانون وما يراد به انما هي باعتبار هذه الصلاحية فيكون من الاور التي اعتبر فيها الاضافة ووصف الصغرى بكونها سهلة الحصول لانها من قبيل حل الكلي على ما هو جزئي له واراد بالفرع الذي يخرج يجعلها كبرى لتلك الصغرى من القوة الى الفعل حكم ذلك الجزئي الذي حل عليه الكلي فقولا كل سالبة كلية ضرورية فانها تنعكس سالبة كلية دائمة مقدمة كلية مشتملة على احكام جزئيات موضوعها اعني السوالب الكلية الضرورية فاذا اردت ان تتعرف حكم قولنا لشي من الانسان بحجر بالضرورة مثلا قلت هذه سالبة كلية ضرورية وكل سالبة كلية ضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة فهذه تنعكس الى سالبة كلية دائمة اغني قولنا لشي من الحجاب انسان دائما وهكذا الحال في المسائل الاخر المنطقية وغيرها من القضايا الكلية فانها منطبقة على احكام جزئيات موضوعها فالمقدمة الكلية اصل لهذه الاحكام وهي فروع لها واستخرج اجها عنها بتفصيل تلك الصغرى وضمها اليها يسمى تفريعا ونسبة الفروع الى اصولها تشبه نسبة الجزئيات الى كلياتها المحمولة عليها فان الانسان مثلا يتناول زيدا وعمر او غيرهما بالكل عليها وقولنا كل انسان حيوان يشتمل بالقوة على احكامها واما المقدمات الكلية التي تستخرج منها احكامها على ما يساوي موضوعاتها او على ما هو اعم منها فلا تسمى بالاصطلاح اصولا بالقياس الى تلك النتائج وان كانت مبدأ لها فصريح بالمقصود جريا على وتيرة الصناعة اي صناعة التعريف فانها تقتضي ان يذكر في التعريفات ما هو ظاهر الدلالة على المراد ولا يذكر فيها ما هو ظ في خلافه والمقصود ههنا الانتقال من الضروريات اعم من ان يكون بالذات او بواسطة عبارة المص ظاهرة في هذا الاعم وعبارة صاحب الكشف ظاهرة في الانتقال بالذات وانما جعل

القانون كالجنس لما عرفت من اشتقاقه على الاضافة الخارجة عن العلم واحترز به عن الجزئيات
ان اريد بالاحتراز عنها عدم دخولها فيه فلا اشكال لكنه بعيد عن الاستعمال وان اريد
خروجها به اتجه عليه انه لم يذكر هناك ما يشتملها فكيف يتصور خروجها ويمكن ان يدفع اما
بتقدير الالة الشاملة لها قبل القانون كما هو المشهور في تعريفه ولاينا في ذلك كون القانون
كالجنس لانه معها كالجنس القريب واما بان النسبة بينه وبين باقي القواعد الذي هو كالفصل
عموم من وجه فكل منهما جنس باعتبار عمومته وفضل باعتبار خصوصته وبهذا الاعتبار
يصح الاحتراز به عما هو داخل فيما ذكر بعده لفظا كانه مقدم عليه تقدير الان هذه النسبة انما
هي بين القانون وطاصم الفكر عن الخطا لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالا فكار المخصوصة
في المواد المعنية عاصمة لها عن الغلط كالقوانين المنطقية لابين القانون وما يفيد طرق معرفة
الانتقال لعدم صدقه على تلك الاحكام الجزئية الا ان يتكلف ويقال المفهوم المفيد المذكور
اذا لوحظ في نفسه جوز كونه جزئيا وكليا كالتحوي الهندسة فان النحو وان كان علما بالقانونيا
كالمنطق لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات بل يتبين فيه قواعد
كلية متعلقة بكيفية التلفظ بلغة العرب على وجه كلي فاذا اريد ان يتلفظ بكلام مخصوص منها
على الوجه الصحيح احتيج الى احكام جزئية تستخرج من تلك القواعد كسائر الفروع من اصولها
فتقع هناك انتقالات فكرية من المعلوم الى المجهول الا ان النحو لا يفيد معرفة طرق تلك الانتقالات
اصلا وهكذا الهندسة يتوصل بمسائلها القانونية الى مباحث الهيئة بان تجعل تلك المسائل
مبادئ للحجج التي تستدل بها على تلك المباحث واما ان الافكار الجزئية الواقعة في تلك الحجج فليست
الهندسة مفيدة لمعرفة قطعها وقد وقع في كلام بعضهم ان النحو والهندسة وما يجري
مجراها تعرف منها احكام بعض الافكار بخلاف المنطق فانه تعرف به احكامها كلها وتوجيهه
انها تبين مبادئ بعض الافكار فتعرف بها صحة ذلك البعض من جهة المقدمات فان مادته
هي القوانين الكلية يعني ان نسبة القانون اليه كنسبة المادة الى الجسم فكما ان المادة امر
مبهم في ذاته يحتمل امورا كثيرة ولا يصير شيئا منها الا بان ينضم اليه ما يحصله ويعينه كذلك القانون
يحتمل هذا الفن وغيره ولا يتخصص به الا بالافادة المذكورة الجارية منه مجرى الصورة المحصلة
المخصصة وفي قوله وهو العارف اي بتلك الطرق الجزئية المفادة العالم بتلك القوانين
المفيدة ايها بحث وهو ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة القابل الى مقبولة لانسبة
الفاعل الى مفعوله الا ان يبنى الكلام على الشبه والمجاز في العلية الفاعلية كما في المادية والصورية بان
يلاحظ انه صدر عنهما ترتيب وكسب حتى صار عارفا لما لوح يحمل عدم عروض الغلط
علة غائبة حقيقة لذلك الاكساب او شبهة بها لتلك المعرفة والعلم لان المراد بيان حقيقة
المنطق قد تبين مما سبق وجود المنطق فاراد ان يبين ههنا حقيقة اي ماهيته الموجودة
بيانا على الوجه الاكمل وذلك انما هو بالتعريف بالعلل الاربع فانها لذواتها مستلزمة
لنفس الحقيقة على ما هي عليه في ذاتها ووجودها فانها في حد ذاتها تقوم باجزائها وفي وجودها
تقوم اي توجد بفاعلها وغايتها واذا كان وجود المعلول على ما هو عليه من لوازم وجود العلل
الداخلة والخارجة فاذا وجدت تلك العلل كلها في الذهن لزم وجوده فيه على الوجه الذي
هو عليه في نفسه ووجوده ويكون هذا تعريفا رسميا لاشتقاقه على الامور الخارجة عن الماهية
لكنه اكل من الحد التام لشموله الذاتيات باسرها مع بعض الخواص المكمل لتصورها من حيث
وجودها على انه قد قيل اذا اعتبر الماهية على ما هي عليه في الوجود كان الفاعل والغاية
داخلتين فيها بحسب هذا الاعتبار فلا يكون ذكرهما في التعريف موجبا لكونه رسميا ولا خفاء

عند ذي خبرة ان المذكور ههنا من القياسات الخيلة التي اريد بهما التشويق والتخيل كما ذكر في صدر الفصل فلا يتطرق اليه المناقشة اما اولافلان المنطق علم وهو ط والقانون من المعلومات لان القانون عبارة عن المقدمات والقضايا الكلية ولا شك ان القضية من المعلومات دون العلوم وببساطة ان المفهومات منها ماهي مفردات اذا حصلت في الذهن عرض لها هناك صفات كالجنسية والفصلية والذاتية والعرضية وغيرها ومنها ماهي مركبات تامة خيرية فاذا حصلت في الذهن عرض لها كونها قضية جمالية وشرطية الى غير ذلك فكما ان المعتبر في الايصال الى التصورات هو المفهومات المعلومة اعني الجنس والفصل بشرط حصولها في القوة المدركة كذلك المعتبر في الايصال الى التصديقات هو تلك المعلومات التي يعبر عنها بالقضية ونظائرها لكن بشرط حصولها في تلك القوة الا يرى اما اذا اردنا تحصيل المجهول من المعلوم فانا نلاحظ المعلومات وننتقل من بعضها الى بعض حتى يصير معلوما فكما ان الموصل الى التصور ابصلا قريبا او بعيدا اعني المعرف وما تركب هو منه من قبيل المعلومات كذلك الموصل الى التصديق كالجملة واجزائها من قبيل المعلومات دون العلوم لكن ذلك الايصال مشروط بوجوده الذهني وحصول العلم به وكما ان المتبادر الى الفهم يكون مقصودا من قولك حيوان ناطق هو مفهومه المعلوم لافهمه الذي هو العلم كذلك المتبادر الى الفهم لكونه مقصودا من قولك العالم حادث مفهومه لافهمه واما ما يقال من انه قد يطلق التصديق على القضية بجوابه انه بمعنى المصدق به لا بمعنى الادراك التصديقي وانما اطينا في توضيح هذا المقام لانه مما شبه على اقوام التعريف دوري لم يرد به ان تصور المعرف اوشي من اجزائه يتوقف على تصور المعرف بل اراد ان ما ذكر في تعريف المنطق يدل على ان معرفة طرق الانتقال مستفادة من القانون الذي هو عبارة عنه فيكون جزؤه اعني تلك المعرفة متوقفة عليه ولا شك في انه متوقف على جزئه فيلزم توقف كل واحد من الجزء والكل على صاحبه في الوجود وهو دور لازم مما ذكر في التعريف مع مقدمة صادقة في نفس الامر هي ان الكل متوقف على جزئه وانما جعل المعرفة المذكورة جزءا للمنطق لا نفسه بناء على ان معرفة المواد جزء آخر له كما يقال فلان يعلم المنطق اي يعلم تلك المعلومات المخصوصة لانه يعلم العلم بها وكذا الحال في اسماء سائر العلوم المدونة فانها تطلق على معلوماتها كما يطلق على ذواتها والمراد ههنا المعلوم فان قيل المقصود تصور العلم ليكون على بصيرة في شروعه قلنا بل المقصود تصور المعلوم لانه الذي شرع في تحصيله وطلب ادراكه الا يرى ان الشخص اذا اراد تحصيل علم بشيء فانه يتصور اولا ذلك الشيء ثم يطلبه ويحصله ولا يحتاج في ذلك الى تصور العلم به وان سلم ان المقصود تصور العلم فاذا تصور المعلوم المخصوص واضيف اليه مطلق العلم الذي تصوره بديهى فقد حصل ذلك التصور المقصود وعن الثالث لما بين في الوجه الاول المبينة بطريقين جعل ههنا كل منهما اعتراضا على حدة فصار الوجه الثاني اعتراضا ثالثا وتقرير جوابه ان جزء المنطق هو العلم بالطرق الكلية وشرائطها لا العلم بجزئياتها المتعلقة بالمواد المخصوصة وهذا هو الذي جعل مستفادا من المنطق كما بينه عليه لفظ المعرفة الانادرا هذا استثناء ذكره الامام في المحض وتعلقه بحمله لا يعرض الغلط اظهر لقربه منها كانه قيل لا يعرض الغلط كاشا على حال من الاحوال الاحال النادرة ويتجه حانه ان روعيت القوانين فلا غلط والا فهو اكثرى لانادر وقيل فهو متعلق بقوله فاحتج لان تعلقه بالاقرب يقصد المعنى وعلى هذا يكون استثناء من معنى الكلام كانه قيل احتياج الناس كلهم الى ذلك القانون الانادرا منهم وهو المؤيد بالقوة القدسية ويرد عليه انه لما استثنى المؤيد من الاحتياج اليه لم يتجه في المعارضة ان يقال انه يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق ويمكن ان يوجه القولان

أي يوجه القول بتعلق الاستنباط بحمله لا يعرض مراداه ذلك المعنى انذكور ويوجه القول
 بتعلقه بقوله فاحتجج مراداه معنى آخر سوى ما ذكر فلان لتحصيل العلوم مراتب ان حمل
 التحصيل على ما هو اعم من الاكتساب وغيره فالحد الذي لا يقع فيه الخطا اصلا هو القوة القدسية
 وان حمل على التحصيل بطريق الكسب فذاك الحد هو القوة القريبة من القوة القدسية فان
 نهاية كمال القوة الكاسبة بالفكر ان لا يقع غلط في افكارها كما ان نهاية نقصانها ان يثبت أي ينقطع
 جميع افكار الشخص عن مطالبه فان المتناهي في البلادة لو فرض انه قد وقف على جميع قوانين
 الاكتساب وعرض افكاره عليها وطبقها عليها كما ينبغي اخطا وانتقل ذهنه عن تلك
 الافكار الى ما ليس بصواب لكنه يكون نادرا جدا فقوله اذا راعى القوانين المنطقية لم يقع غلط
 اصلا فم فمين تنهاى بلا دته ولك ان تقول ان البليد بعد استحضار تلك القوانين وضبطها
 وسعيه في عرض افكاره عليها وبذلك غاية جهده ربما اخطا لعدم اصابته في التطبيق وذلك ايضا
 نادر وانما يكون الغلط كثيرا اذا اهملت رعايتها ولم يبدل المجهود فيها وهذا اقرب لان الوجه
 الاول يستلزم تخلف النتيجة الحقة عن النظر الصحيح وح تقول ان اريد برضاة القوانين القصد
 اليه مع السعي البليغ فيها فلانم انه لا يقع الغلط معها بل يقع نادرا كما صورناه وان اريد حقيقة
 الرضاة فلانم انها اذا عدمت كان الغلط كثيرا وانما يكون كذلك اذا لم يبالغ صاحب القوانين
 في رضايتها وام يستفرغ فيها طاقتة قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق فانه قال هناك
 فن اتقن ما ذكرناه من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرائطها وحقق معانيها وكرر على
 نفسه ذلك ثم عرض له الغلط فهو جدير بان يهجر الحكمة فكل مبسر لما خلق له وهذا الذي
 ذكره اختصار الكلام الرئيس في آخر المنطق من اشاراته فليطلع ثمة ما يتطرق فيهما الغلط
 كالطبيعات والالهيات وغيرهما من العلوم المدنية وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم
 المتسعة المنتظمة التي ينساق اليها الاذهان بلا تكلف والسبب فيه ان المبادئ الاولى لهذه
 العلوم بديهية ظاهرة المناسبة لمطالبها القريبة منها فلا يقع فيها غلط من حيث التصديق
 بها لبداهتها بل لاوليتها ولان حيث كونها مبادئ لتلك المطالب وكذا الحال في مسائل تلك
 العلوم اذا صارت مبادئ بمسائل اخرى فلانها يقينية بلا غرابة ومناسبتها لتلك الاخرى القريبة
 منها واضحة وهكذا الى المطالب البعيدة من المبادئ الاولى وان الترتيب الواقع في مبادئ تلك
 العلوم قريبة كانت او بعيدة بديهي الانساج فلا حاجة في تحصيل الافكار الصحيحة فيهما الى
 قانون خاص لا في موادها ولا في صورها وان احتجج هناك في تصور المعاني الاصطلاحية الى
 تنبيه سام عن الخطا حتى اذا نبه عليها عرفت بلا كلفة وتزيدك يسا نا فنقول قد مر ان
 المطالب المخصوصة محتاجة الى مواد معينة وطرق جزئية وان العلم بهذه المواد والطرق
 وشرايطها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع تلك المطالب لكنه يجوز ان يكون ضروريا بالقياس
 الى بعضها ففي هذا البعض لا حاجة الى القوانين المنطقية ومن ثمة ترى ان العسارى عنها يكتسب
 تصورات وتصديقات بافكار صحيحة كما ينكشف لك ذلك في المعارضة الثانية فالهندسيات
 والحسابيات من هذا القبيل ولذلك كانت الاوائل يتبدلون بهما في تعاليمهم وقد اشار اليها
 اي الى تلك المساعدة القليلة بان من العلوم النظرية ما لا يقع فيها الغلط فاستغنى عن المنطق
 في تحرير السؤال الاول اي المعارضة الاولى حيث قال فان قيل المنطق لكونه نظريا يعرض
 فيه الغلط وقوله ان كانت نظرية فهي محتاجة الى نظر شرطية قصد وضع مقدمها اي
 لكنها نظرية فهي محتاجة الى النظر وهذا صحيح انما النزاع في قوله فلا شك ان تحصيل المواد
 وترتيبها محتاجان الى تلك القوانين المنطقية لانه ان اراد بهما انهما يحتاجان اليها في استحصا

كل مط نظري فهو م لا عرفت من ان العلم بالمواد المخصوصة والطرق الجزئية قد يكون ضروريا
 في بعض المطالب فلا حاجة بها الى قانون يستخرج هو منه وان اراد انهما محتاجان اليها في الجملة
 فهو حق لكنه لا يجدي به نفع والصواب الذي لا يجيد عنه اصلا ان الافكار الصحيحة يجب ان تكون
 موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت هي مندرجة تحتها وتلك منطقية عليها
 واما كونها مستفادة عنها باستخراجها عنها فلا نعم نالاستدل بعدم وقوع الغلط في تلك
 العلوم على استغنائها عن قوانين النظر حتى يتجه عليه ان عدم وقوعه فيها قد يكون لان
 استخراج مبادئها والصور الواقعة فيها عن القوانين المذكورة ظ بلا تكلف فلا يقع فيه غلط
 اصلا بل يجعل عدم وقوع الغلط فيها اشارة الى ان العلم بمبادئها والطرق الواقعة فيها ضروري
 فلذلك لم ينطرق اليها الخطا واستغنت عن القوانين فتدبر وتبصر لم يقع فيه خلاف بين
 ارباب الصناعة لكنه واقع وقوعا لا يمكن انكاره وقد يقال ذلك الخلاف راجع الى اللفظ فان
 كلام المخالفين اراد به معنى غير ما اراد به الآخر ومثله لا يستلزم خطاء فلا ينافي كونه ضروريا
 او نظريا لا يعرض فيه الغلط ولما استلزم الدور التمس اقتصر عليه اي على التمس لكونه محالا
 لازما على كل تقدير وبيان استلزامه اياه ان نقول اذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) كان
 (ا) مثلا موقوفا على نفسه وهذا وان كان محالا لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك ان الموقوف
 عليه غير الموقوف فنفس (ا) غير (ا) فهناك شيان (ا) ونفسه وقد توقف الاول على الثاني وان
 مقدمة صادقة وهي ان نفس (ا) ليست الا (ا) وح توقف نفس (ا) على (ب) و (ب) على نفس (ا)
 فتوقف نفس (ا) على نفسها اعني على نفس نفس (ا) فتغايران لما مر ثم نقول ان نفس نفس (ا) ليست
 الا (ا) فليزم ان يتوقف على (ب) و (ب) على نفس نفس (ا) وهكذا نسوق الكلام حتى نترتب نفوس
 غير متناهية في كل واحد من جاني الدور وفيه بحث لان قوانين الموقوف عليه بغير الموقوف وان كان
 صادقا في نفس الامر لكنه لا يصدق على تقدير الدور وليس المراد ابطاله حتى يتم الكلام بكونه رافعا
 للواقع بل استلزامه للنس ايضا وان سلم صدقه على تقدير الدور فلا شك انه ح يستلزم قولنا نفس (ا)
 مغايرة (ا) ولا يجمع صدقه صدق قولنا نفس (ا) ليس الا (ا) فالاولى ان يقال اكتفى بذكر النس الذي
 هو اشكل عن ذكره لانه قرينة غالب فيدل عليه والاحسن انما كان احسن اما اولا فلعدم
 ابتداء على القاعدة المنظور فيها واما ثانيا فلقلة الاقسام واما ثالثا فلانه ح تقل المقدمات
 والمنوع الواردة عليها كما سيبي واما رابعا فلانه اوفق لما مر من ان اكساب النظريات من
 الضرريات يحتاج فيه الى المنطق فيكتفي ههنا ان يقال المنطق لكونه نظريا محوج الى قانون
 آخر فالتقييد بعدم عروض الغلط مستدرك واما خامسا فلانه اقرب الى السؤال الثاني حيث
 لم يقيد فيه العلوم والمعارف بكونهما ماعرض فيه الغلط واما سادسا فلانه انسب الى الجواب
 المذكور في الكتاب فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال اراد به ما تدرج فيه مناسبة المبادئ
 للمطاب لان كون المبادئ الاول ضرورية ينافي وقوع الغلط في التصديق بها لافي تناسبها كما
 نبهت عليه لجواز الانتهاء الى قانون بديهي هذا على تقدير الاحسن سؤال واحد واذا ارد
 على تقدير المص كان سؤلين فيقال لا يلزم للنس لجواز الانتهاء الى قانون ضروري او الى
 قانون نظري لا يعرض فيه الغلط بل بعضه ضروري وبعضه نظري يستفاد من الضروري
 منه بطريق ضروري القواعد المنطقية بعضها ضرورية بقولنا الشكل الاول منتج والقياس
 الاستثنائي منتج اذ لا يتوقف جزم العقل بهما الاعلى تصورات اطرافهما التي يكفيها التنبيه
 على مفهومات اصطلاحية وكما ان القاعدتين بديهتان كذلك الاحكام الجزئية المندرجة تحتها
 فانك اذا اوقفت على قياس مخصوص على هيئة لشكل الاول مثلا وعرفت معنى الانتاج جزمتم

بانه منتج بلا خفاء وبعضها نظرية كقوانا الشكل الثاني والشكل الثالث مثلاً منتج وكذلك
 الاحكام الجزئية التي تحتها نظرية ايضاً واذا اردنا اكتساب النظرى من القواعد المنطقية اخذنا
 القواعد الضرورية اما وحدها او مع قضايا اخرى ضرورية غير منطقية وربناها ترتيباً جزئياً
 من الجزئيات التي يكون انتاجها بديهي يحصل لنا العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج في تحصيلها
 الى قانون آخر فان تلك المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غيرها ظاهرة المناسبة لتلك
 القاعدة النظرية والترتيب الجزئي الواقع فيها بديهي الانتاج فلا حاجة في النظر الموصل اليها
 الى قانون يستخرج هو منه لافي تحصيل ما يثبت ولا في تحصيل صورته وهذا معنى اكتساب نظري
 المنطق من ضروريه بطريق ضروري ولا يخفى ان مثل ذلك يتاقي في نظريات اخرى فيبطل
 ما قيل من ان كل نظري يحتاج الى قانون منطقي لا يقال مناسبة الضروريات المنطقية لنظرياتها
 مستخرجة من الصناعة البرهانية والحكم بان الترتيب العارض لها منتج مستفاد من القواعد
 الضرورية لا ندراجها فيها وهذا معنى كونه نظرياً لانا نقول الاول مستبعد جداً لحصول ذلك
 الاكتساب ممن لم يطلع على تلك الصناعة على ان نقول تلك الصناعة ان كانت نظرية عاد
 الكلام الى اكتسابها وان كانت ضرورية فاستخراج المناسبة منها يحتاج الى مناسبة وترتيب
 مخصوص فان كانا ضروريين مستغنيين عن قانون الاكتساب فذلك هو الاحتياج في استخراجهما
 ضمن ذلك القانون الى قانون آخر وهكذا فينس والثاني مع ركاكة تاويله بط قطعاً لان هذا الترتيب
 الجزئي لو كان مستفاداً من القانون الضروري لتوسط بينهما جزئي آخر يحتاج فيه الى ثالث
 وهكذا فيلزم اللبس والالتهام الى جزئي ضروري لا يكون مستتباً من قاعدة كلية والاول بط
 فتعين الثاني فان الخلف يرجع الى القياس الاستثنائي فيقال اولم يصدق المطلوب اصدق
 نقيضه واذا صدق نقيضه كان صادقا مع المقدمة الصادقة واذا صدقاً انعقد منها الشكل
 الاول واذا انعقد لم يلزم الملح فينتج اولم يصدق المطلوب الملح ثم يقال لكن الملح بط فعدم صدق
 المطبوط فالقياس الاخير الذي هو الموصل القريب استثنائي والاول مشتمل على اربع
 مقدمات الاولى قاعدة منطقية ضرورية تتوقف على تصور معنى النقيض الذي يستفاد من
 معرفة التناقض والثانية قضية ضرورية فان بداهة العقل حاكمة بان ما يصدق عليه في نفس
 الامر كان صادقا مع القضايا الصادقة فيها والثالثة بديهية تتوقف على تصور الشكل الاول
 وكل واحد من تصوري النقيض والشكل الاول بكيفية التنبيه على الاصطلاح السالم عن الغلط
 والرابعة قاعدة بديهية منطقية هي ان الشكل الاول منتج هذه القضايا الاربع البديهية قد عرض
 لها ترتيب جزئي بديهي الانتاج على هيئة الشكل الاول كان ذلك القياس الاخير قد عرض اقدمته
 ترتيب جزئي بديهي الانتاج على هيئة القياس الاستثنائي الذي هو في نفسه بين ايضاً كما مر
 فقد اكتسبنا نظري المنطق من القضايا البديهية بطريق ضروري من غير احتياج الى قانون
 آخر متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وذلك لان عكسها لازم لها
 وصدق الشيء مع المألوم يستلزم صدقه مع لازمه بالضرورة فان قلت من اين علم لزوم العكس
 قلت قد يكون ذلك بديهي وقد يكون كسبياً مستفاداً من الخلف المستعمل في العكس او من غيره
 وعلى التقديرين هو من القاعدة المبرانية وكلما صدقت النتيجة لانهما على هيئة الشكل
 الاول البديهي انتاج او على هيئة اخرى تنهي الى هيئة الشكل الاول وقد عرض لها تين المقدمتين
 المذكورتين في العكس هيئة جزئية من الشكل الاول بديهية الانتاج وكذلك في الافتراض
 فيقال متى صدقت القرينة صدقت احدي مقدمتيها مع احدي مقدمتي الافتراض فينعقد
 منهما هيئة الشكل الاول او ما ينتهي اليه فينتج نتيجة تنعقد مع الافتراضية الاخرى على الهيئة
 المذكورة وسير عليك تفاصيل ذلك كله ان شاء الله تعالى فان قلت اذا كانت

الهيئات الجزئية المندرجة تحت الشكل الاول والقياس الاستثنائي بديهية الانتاج وهي كافية في
تحصيل المطالب المتعلقة بها فالقاعدة في جعل انتاج مطلقهما من مسائل هذا الفن قلت هناك
فائدتان احدهما ان تلك الجزئيات وان كانت بديهية الا انه اذا علم انها مطابقة للقواعد المنطقية
التي تشهد بصحتها بدهية العقول حصل هناك مزيد طمأنينة فكان بديهية عقلك قد تأيدت
بشهادة العقلاء وثانيتها ان القواعد النظرية تكنسب من هذه القوانين الضرورية ثم تستخرج من
تلك القواعد احكام الانظار الجزئية المنطوية فيها فيحصل الاطلاع على احوال الافكار
المؤدية الى المقاصد المطلوبة على الوجه الامم البالغ والاكمل اصطلاحات ينسب عليها بتغيير الفاظ
وعبارات جعل الاصطلاحات من قبيل العلوم النظرية وذكر انها ينسب عليها اشارة الى انها
قرينة جدا من البديهيات فهي في حكمها قال صاحب القسطاس من العلوم النظرية ما لا يحتمل
الغلط بل هو بحيث اذا سمع علم بلا مشقة ويتعذر الوقوف عليه بلا سماع كالمعرفات من
الموضوعات والمصطلحات فانه اذا قيل المراد بالجنس كل مفعول على كثيرين مختلفين بالحقايق
في جواب ما هو وبالفصل كل يميز الماهية تميزا ذاتيا عما يشاركها قبله العقل بلا تكلف وفكر
يحتاج فيه الى قانون واكثر باب الكليات من هذا القبيل وهكذا تعريف القضايا والتناقض
والعكس وتاليف الاقضية وقال بعض المحققين المنطق يشتمل اكثره على اصطلاحات ينسب عليها
واوليات تذكر وتعد لغيرها ونظريات لبس من شأنها ان يغلط فيها كمنهيات يبرهن عليها
وجميعها غير محتاج الى المنطق فان احتيج في شيء منه على سبيل النبرة الى قوانين منطقية فلا
يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا بد من الاحتياج اليه وهذا انسب بحواب
السؤال على الوجه الذي قرره المص وذلك انه لما اشار في السؤال الى ان العلوم النظرية
قد لا تحتاج الى المنطق لم يستحسن منه ان يحكم بان النظرية منه مطلقة مستفاد من الضروري
منه بطريق ضروري بل الايق به ان تقول من المنطق ما هو ضروري ومنه ما هو نظري لا يعرض
فيه الغلط لكونه منسقا منتظما كالنسب بين المفهومات المفردة ونقاياضها في الصدق والجل
والتنسب بين القضايا في التحقق والوجود وكلا القسمين مستغن عن المنطق ومنه ما هو نظري
يعرض فيه الغلط فيستفاد من القسمين السابقين بلا دور ولا تس فان قبل القسم الضروري مع الطريق
الضروري ان كان كافيا هذا تقرير للسؤال على وجه يندفع عنه الجواب وقد عرفت ان القوانين
الضرورية من هذا الفن تجعل مبادئ تحصيل النظريات منه وترتب ترتيبا ضروريا الانتاج
مندرجا تحت تلك القوانين الضرورية فان اخذ في السؤال القسم الضروري مع الطريق الضروري
كان معناه بحسب الظاهر ان هذه المبادئ الضرورية بالخصوص مع ترتيب العارض لها ان كانت
كافية في اكتساب القسم النظري من المنطق كانت كافية في اكتساب سائر العلوم النظرية للاشتراك في
كونها نظرية واتجه عليه ان هذه المبادئ لا يمكن ان تكون مبادئ لكل مطبل للمطالب التي تناسبها
وان اكتفى في السؤال بالطريق الضروري كما فعله صاحب الكشف كان معناه ان هذا
الطريق الواقع في هذه الضروريات ان كفي لاكتساب القسم النظري كفي اذا وقع في ضروريات اخرى
لاكتساب النظريات المناسبة اياها كانه قيل الهيئات الجزئية من الشكل الاول مثلا ان كفت
لاستحصال هذه النظريات من مبادئها كفت ايضا لاستحصال سائر النظريات من مبادئها
فلا حاجة في سائر العلوم النظرية الى المنطق اصلا ولا اقل من عدم الاحتياج الى قسمه النظري
وقد يتكلف في توجيه السؤال على الوجه الاول فيقال معناه ان كفت هذه الضروريات مع
هذه الهيئات بالخصوص في قسم النظري كفت امثالها من الضروريات الاخر مع امثال تلك
الهيئات في سائر العلوم النظرية وانما يلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروري

اي على الطريق الضروري المنسرج في هذا القسم وليس كذلك بل من الافكار ما هو واقع على هيئات نظرية مندرجة في القسم النظري وهذا هو الجواب الحقيقي كما ستطلع عليه بعد المنازعة فيه لا يقال هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم وذلك اذا امكن رد جميع الافكار الى الطرق الضرورية لكن لا يخفى ان في هذا الرد صعوبة وزيادة عمل وايضا ربما تتغير المقدمات عن اوضاعها الطبيعية فتنبو عن الازدهان فالاحاطة بجميع الطرق الضرورية والنظرية اصون للذهن عن الخطا لحصول القدرة التامة على التمييز بين الصحيح والفاقد فيسهل معها الاكتساب والاحتراز عن الغلط ولامعنى للاحتياج الى المنطق الا هذا القدر اعني توقف سهولتهما عليه فاندفع عنده قوله القسم الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات او لا يستقل لان ذلك الاستقلال قد يكون بدون تلك السهولة قلنا لا ثم هذا هو الجواب الذي اختاره بعد تزييفه للجوابين السابقين وتوجيهه ان يستفسر ويقال ان اريد بالكفاية في سائر العلوم ان القسم الضروري وحده يكون كافيا فيها فلان ان كونه كافيا في القسم النظري يستلزم ان يكون كافيا في سائر العلوم بهذا المعنى وان اريد بها ان القسم الضروري مع طريقة الضرورى اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظرى وانا حصلاله معا تمكن بواسطة هما من اكتساب سائر العلوم فهذا لا ينافي الاحتياج الى القسمين بل يوجبه وانما ترك الاستفسار تنبيه على ان المعنى الاخر ظاهر الفساد بعيد عن الاختيار ثم اشار الى ان المقدمة القائلة بان الكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء ممنوعة وانت اذا تأملت ادنى تأمل علمت ان ما كان هذا المنع وما ذكره من معنى الكفاية راجع الى ما ذكر في الجواب الاول من انه انما تلزم الكفاية في سائر العلوم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروري فظهر لك من ذلك ما وعدناك الاطلاع عليه وعلى اصل الشبهة اي على تقرير الشارح منع آخر هو في قوة منعين كالمنع المختص بتقرير المص بناء على ان الخلاف راجع الى اللفظ وانما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر لما اختار ان الافكار باسرها لا يد لها من القوانين المنطقية حكم بان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدونها وخص السؤال الثاني بصاحب القوة القدسية واجاب بانه يحصل العلوم بالحدس لا بالنظر والقوم لما جوزوا استغناء بعض الافكار عن تلك القوانين كالانظار الواقعة على الترتيب البديهي الانتاج في المواد الظاهرة المناسبة للمطالب حكموا بان العلوم المنتظمة مستغنية عنها وجعلوا الثاني متناولا للمؤيد وغيره واجابوا عنه بان الامساك في الافكار ربما كانت اوقوعها على الترتيب الضروري الاستلزام الذي يعلمه كل احد وربما كانت مطلقة ولكن من الانسان المؤيد من عند الله بخاصية تكفيه الكسب وهو الذي نسبته الى اصحاب النظر بقوانين المنطق نسبة البدوى الى المستعرب بالبحر ونسبة الشاعر بالطبع الى الشاعر بالعروض وقد عرفت ان الصواب مذهب واليه وان الاحتياج ليس عاما بجميع الانظار لا بالقياس الى الناظر ولا بالقياس الى المنظور فيه لان البرهان الدال على الاحتياج لا يفيد العموم في شيء منهم ما بل يدل على ثبوته في الجملة واعلم انه لما ذكر ان تحصيل العلم بالنظر محتاج الى المنطق لا تحصيله بوجه آخر اشتمل كلامه على ان التحصيل طرقا متعددة فاشار اليها اجمالا اما مجرد العقل اذا توجه اليها كالاوليات في التصديقات وكالتصورات التي تحصل بمجرد التفات النفس واما الاستعانة بما يحضر في الذهن عند حضورها فظاهرة في التصديقات كما في القضايا التي قياساتها معها وربما امكن ان يوجد مثل ذلك في التصورات وهذا القسم يشبه الحدس من وجه ان ليس حصول المبادئ بتأمل بل بالبدية ويشبه النظر من وجه آخر لان حصول تلك المبادئ انما يكون بعد تصورات الاطراف والحدس قد لا يكون كذلك او بقوة اي مع الاستعانة بقوة اخرى مغايرة للقوة العقلية وقوله او بالحدس عطف

على قوله اما بمجرد العقل وكذا المعطوفان بعده وسنوح المبادئ دفعة قديكون بلا شعور واشتياق الى ما يترتب عليه وقديكون معهما او بالشعور وحده فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر اى جعلت التعلم قسما للفكر مع انه قسم منه لان النفس تتفكر عند السماع من المعلم فاجاب بان الامر ليس كذلك فذكر اقسام احتمالة عند السماع فالاول راجع الى الاوليات الا ان تصورات الاطراف قد حصلت باعانة من الغير والقسم الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للتصديق ولا فكره في ذلك وفيه بحث لان المعلم لا يقدر على القاء القياس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا والنفس تلاحظه كذلك باختيار منها الا يرى ان لها ان تعرض عما القاه اليها بان تلتفت الى شئ آخر بحيث تذهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في القاء المعارف اذا كانت مركبة فلهذا في التعلم حركة الاختيار فيها مدخل فيكون من اقسام الفكر الاله فكر خاص فيه لغيره مدخل ايضا والضابط فيما ذكره من الاقسام في التحصيل ان الجهولات ان لم تحصل من مبادئ معلومة فلا حاجة فيها الى هذا الفن وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادئ بحركة الذهن في الصور العقلية لان تحرك او ترجع عنها او لا بحركة منه سواء كان بالتعلم او بالحدس فالاول هو المحتسج اليه والثاني مستغنى عنه بقسميه ولما كانت العلوم بالقياس الى الاذهان متفاوتة الحصول اى بحسب التعلم والحدس والنظر كان الاحتياج الى المنطق يتفاوت بحسب ذلك التفاوت فن كان تعلمه او حدسه اكثر كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان احتياجه اوفر لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات لما كانت السعادة الانسانية منوطة بمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق والاحوال متكررة وكانت معرفتها مختلطة متسرة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل تعليمها فافردوا الاحوال الذاتية المتعلقة بشئ واحد اما مطلقا او من جهة واحدة او باشياء متناسبة تناسباً متداهية سواء كان في ذاتي او عرضي ودونوها على حدة وعدوها علما واحدا وسموا ذلك الشئ او تلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت كل طائفة من الاحوال بسبب تشار كهما في الموضوع علما منفردا متمازا في نفسه عن طائفة اخرى مشاركة في موضوع آخر فتمايزت العلوم في انفسها بموضوعاتها فهذا التمايز لا بد منه مع جواز الامتياز بشئ آخر كالغاية مثلا وهذا امر استحسنوه في التعلم والتعليم والافلامانع عقليا من ان يعد كل مسألة علما على حدة ولا من ان يعد مسائل متكررة غير مشاركة في الموضوع علما واحدا يفرد بالتدوين لكونها مشاركة في انها احكام بامور على اخرى فاذا علم ان اى شئ هو موضوعه اشار بهذا الى ان مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بان الشئ الغلاني موضوع له وانما قال فضل تميز لان اصل الامتياز قد حصل بالتعريف ولم يرد بالاحاطة احاطة بالفعل بل بالقوة القرينة او قد حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسألة تبحث فيها عن كذا فهي من هذا العلم فاذا استخراج منها فروعها تميز عنده ابوابه ومسائله عمادها تميزا بالفعل واحاط احاطة تامة وفي انظر كان تنبيه على ما ذكرناه ولما كان التصديق بالموضوعية مسبوقة بالتصور يريد ان الموضوع وقع محولا في هذا التصديق فلا بد من تصويره ليتمكن التصديق بثبوته للشئ وهذا هو الكلام المحقق الذي صرح فيه بما اشار اليه اولا واما ما وقع في كلامهم من ان تمايز العلوم لما كان تمايز الموضوعات صار العلم بالموضوع من مقدمات الشروع ولما توقف تصور الموضوع الخاص على تصور الموضوع العام اعرف موضوع العلم على الاطلاق ولا فيترأى منه ان مقدمة الشروع هو تصور الموضوع وليس كذلك فان تصويره من المبادئ التصورية وايضا تصور الخاص انما يتوقف على تصور العام اذا كان تصور الخاص بالكنه وكان العام ذاتيا له وكلاهما ممنوع فيما نحن فيه وذكر بعضهم ان موضوع هذا العلم مقيد فلا بد في معرفته من تصور المطلق وهو سهو من باب اشتباه المعارض بالمعروض اذ ليس الكلام في مفهوم موضوع هذا الفن بل فيما صدق

عليه هذا المفهوم وقوله وبزول عن الصحة يتناول الحالة الثالثة المتوسطة على تقدير
ثبوتها بخلاف ما لو قال بدله يمرض وهو المحمول على الشيء الخارج عنه قد يذكر
في أمثلتها ما هو مبدأ للمحمول على قياس تسامحهم في أمثلة الكليات كلعرقه التحيز هذا المصدر
مضاف إلى المفعول والتحيز مرفوع على أنه فاعل وكذا الحال في نظيره وقد يجعل التعجب
بما يلحق الإنسان لما هو على سبيل التسامح ويمثل ما يلحق الشيء بخارج مساو له بالضحك الذي
يلحقه بواسطة التعجب والخارج الأعم قد يكون أعم مطلقا كالجسم بالقياس إلى الأبيض
فإن مفهومه شيء له الأبيض وأما كونه جسما أو غيره فمخرج عن ماهيته وقد يكون أعم من وجهه
كالإنسان الذي هو واسطة في حقوق الضحك للأبيض وزاد بعض الأفاضل هو صاحب
القسطاس والصواب ما ذكره وهو أن هناك قسما سادسا إلا أن في تمثيله وعده من الأعراض
الغريبة بحثا سينكشف لك عنه غطاؤه فإن قيل هذا تغيير لدليل الحصر بأن زيد فيه اعتبار
الحقوق في الوسط حتى يندفع ذلك الاعتراض لأن ما بين الشيء لا يمكن أن يلحقه إذ المراد بالحقوق
هو الجمل لا العرض والقيام وحيد فلا يريد ما قيل من أن اعتبار الحقوق في الواسطة الداخلية
لا يخلو عن سماجة وأيضا الوسط أي لا يحتاج إلى تلك الزيادة لانا إذا حررنا دليلنا وجدنا
فيه اعتبار الجمل وأفعالي الوسط على ما عرف به رئيس القوم السؤال باق إلا أنه انتقل من القسم
الثاني إلى القسم الأول فإن انتفاء توسط حقوق شيء آخر وجهه عليه قد يكون بانتفاء الحقوق
والجمل لا بانتفاء المتوسط مطلقا كما إذا توسط هناك أمر مابين فليس القسم الأول منحصرا
فيما يكون عارضا للشيء أولا وبالذات بل هو قسم منه لأن العرض الأولي اللاحق بالشيء لما هو وما ثبت
لشيء ولم يثبت لا يخر ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه أنه عارض لذلك الشيء حقيقة وليس عارضا
لغيره كذلك بل لو عرض لغيره كان ذلك بتوسط عروضه للشيء لا على أن هناك عروضين
بل عروض واحد منسوب إلى الشيء أولا وبالذات وإلى الغير ثانيا وبالعرض كالشيء للحيوان
والإنسان فإنه عارض لهما عروض واحد إلا أنه للحيوان لذاته وللإنسان بتوسطه ثم إن الاعتبار
في العرض الأولي هو انتفاء الواسطة في العرض وهي التي تكون معروضه لذلك العارض
دون الواسطة في الثبوت التي هي أعم يشهد بذلك أنهم صرحوا بأن السطح من الأعراض الأولية
للجسم التعليمي مع أن ثبوته له بواسطة انتهائه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والقطعة
للخط وصرحوا بأن الألوان ثابتة للسطوح أولا وبالذات مع أن هذه الأعراض قد فاضت على محالها
من المبدأ الفياض وعلى هذا فالمعتبر فيما يقابل العرض الأولي أعني سائر الأقسام ثبوت الواسطة
في العروض كما يدل عليه قوله وما لم يكن كذلك بل يكون له سبب أنه كان لشيء آخر فهو له ثانيا
وبواسطة سواء لم تباينه الواسطة كما مر من عروض الشيء للإنسان بتوسط الحيوان أو بآيته
كعروض البيضاء للجسم بتوسط السطح ومن البين أن أبست النار ولا تماسها واسطة في عروض
الحرارة للماء وإن كانت واسطة في ثبوتها فلا يكون المثال المذكور للبيان مندرجا في الأعراض
التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضها أولا فيكون
عروضها للماء والنار بتوسط الجزء الأعم وأما أن الصورة النارية تقتضي الحرارة في جسمها
وأن الصورة المائية تقتضي البرودة فلا اعتبار له ههنا إذ الكلام في عروض العارض لمعرضاتها
وأنه هل هناك واسطة في ذلك العروض أولا فعلى الثاني يكون حل ذلك العارض من قبيل
وصف الشيء بما هو حاله وعلى الأول من قبيل وصفه بأحوال ما يتعلق به فالمثال المطابق للقسم
السادس هو الأبيض المحمول على الجسم بتوسط حله على السطح المبين له كما صرح به الشارح
فإن قلت الواسطة هو السطح وذكر السطح مساهلة في التمثيل قلت إن أريد بالسطح ما صدق

هو عاينه فهو الجسم بعينه وان اريد مفهومه فليس اليضا ما رضاه بل للسطح الموجود في الخارج فهو الايض حقيقة وكذا الحال في الحركة التي بمعنى القطع هي واسطة في عروض الزمان للجسم ولعلك تقول قد بحث عن الالوان في العلم الذي موضوعه الجسم الطبيعي مع كونها عارضة له بواسطة مباينة كما حقيقته فكيف يعد العارض بتوسط المباين عرضا غريبا فنقول لاشك ان المقصود في كل علم من العلوم المدونة تبيان احوال موضوعه اعني احواله التي توجد فيه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره ايضا لا يكون من احواله حقيقة بل من احوال ما هو اعم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعرضه ما لم يصير نوعا مخصوصا من انواعه كان من احوال ذلك النوع لان احواله الحقيقية تحقق هذين الحالين ان يبحث عنهما في علمين موضوعهما ذلك الاعم والاخص ثم الاحوال الثابتة للموضوع على الوجه المذكور على قسمين احدهما ما هو عارض له وليس عارضا لغيره الا بتوسطه وهو العرض الاول وثانيهما ما هو عارض لشيء آخر له تعلق بذلك الموضوع بحيث يقتضي عروضه بتوسط ذلك الآخر الذي يجب ان لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخل فيه او خارجا عنه او مساويا له في الصدق او مباينة له فيه ومساويا في الوجود فالصواب ان يكتب في الخارج بمطلق المساواة فان المباين اذا قام بالموضوع مساويا له في الوجود ووجد له عارض قد عرض له حقيقة لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم على ما قررنا ثم المط فيه بيان انية سائر ثبوتها للموضوع سواء علم ليةها كما في البرهان اللمبي او لا كما في البرهان الانفي ولو كان المراد هناك بالوسط المذكور في داليل الحصر ما ذكره من الوسط المعرف بما نقلوه لم يكن اثبات الاعراض الاولية من المطالب العلمية اي من المسائل التي تطلب بالبرهان ضرورة ان الذي بالوسط بذلك المعنى بين الثبوت للموضوع انحصاره لا يحتاج الى دليل فيكون ثبوته في الذهن ينفي اي مستغنيا عن الاستدلال فلا يكون مطلوبا بالبرهان ضرورة فان قبل هل يتجه هذا الكلام على زيادة الحقوق بمعنى الحمل قلنا لان العرض الاول حيث ذم لا يحتاج ثبوته في نفس الامر للموضوع وحله عليه فيها الى توسط حل شيء آخر عليه وليس ذلك مستلزما للاستغناء عن الدليل والشبهة اي الاشباه انما نشأت من عدم الفرق بين الوسط في التصديق وهو المفسر بذلك التفسير وبين الواسطة في الثبوت بحسب نفس الامر بل في العروض وهي المقترنة في الحصر المذكور ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومجمولها واسطة في التصديق كقولنا الكل اعظم من الجزء واما الذي نحن فيه وهو ما مجموع عرض اولي موضوعه فكثيرا ما يحتاج الى وسائط كقولنا المثلث يساوي زواياه الثلث لقائمتين فان تلك المساواة عارضة للثلث لما هو هو ومع ذلك يحتاج في اثباتها الى تقدمات متكررة موقوفة على وسائط متعددة وليس كذلك اي ليس اللاحق بتوسط الجزء الاعم عرضا ذاتيا يبحث عنه في العلم وذلك لوجهين الاول ان الاعراض اللاحقة بواسطة الجزء الاعم نعم الموضوع وغيره وهو ظاهر فلا يكون اثارا مطلوبة له وبيانه ان كل شيء له استعداد مخصوص به فهو بذلك الاستعداد طالب لاثار واعراض معينة هي المسماة بالاثار المطلوبة له ولا شك انها تكون مختصة به لاعتادة شاملة له ولغيره والمبحوث عنه في العلم هو الاثار المطلوبة اذا المقصود منه معرفة حال الموضوع كالانسان مثلا من حيث نه انسان واللاحق بتوسط الجزء الاعم كالحيوان ليس من احوال الانسان واحكامه بل من احوال الحيوان فلا يبحث عنه فيه بل في علم الحيوان اذا دون له علم فان قلت فلي ما ذكرت تكون الاثار المطلوبة هي الاعراض المختصة فامعنى قوله لان الاعراض التي نعم الموضوع وغيره خارجة عن ان تفيده اثرا من الاثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال هي خارجة عن الاثار المطلوبة او يقال ليست هي

الاثار المطلوبة و ايضا يفهم منه ان العرض المختص به يفيد ذلك مع انه عين الاثر المطلوب فكيف يفيد قلت هما متغايران بالاعتبار فمن حيث عروضه له واختصاصه به يسمى عرضا مختصا ومن حيث انه مطلوب للشيء باستعداده الخاص يسمى اثرا مطلوبا فلما اراد ان يبلغ في ان العامة ليست من الاثار المطلوبة قال هي خارجة عن ان يفيد اثباتها للموضوع ثبات اثر من تلك الآثار فلا تكون هي منها والا فاده ذلك كما يفيد اثبات الاعراض المختصة ونظيره ان يقال اثبات العلم لزيد يفيد اثبات صفة كماله واثبات تلك الاحوال له لا يفيد اثبات صفة من الصفات الكمالية وزيدته ان الحكم صفة كمالية له وان تلك الاحوال ليست منها الوجه الثاني من ذينك الوجهين ما يقرره بقوله اول يرى ومحصوله انه اذا جعل اللاحق بتوسط الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى بمسائل العلم الادنى اذا كان ذلك الاعم موضوعا لعل كافي الكرة مطاوعا والكرة المتحركة ونما قال لكان موضوعه الكم لا العدد لان الكم حيث هو الذي يبحث عن اعراضه الذاتية في علم الحساب فهو موضوعه دون العدد وفيه نظروا انما يصرح ههنا بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدون للكم المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما لقلتها واما لامتناع قيام البرهان على مطلقها من جهة واحدة ومع ذلك لم تترك تلك الاحوال غير مبنية بل قيدت تارة بجعلها مختصة بالمتبادر وتارة بجعلها مختصة بالاعداد ولذلك تشاركت المقالة الخامسة والسابعة من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقة وتباينت في البرهان عليها ففي الخامسة برهن عليها بطريق الاضعاف وفي السابعة بطريق الاجزاء ونما قال فالاولى ولم يقل فالصواب اما لان تدوين المسائل المشتركة في الموضوع على الوجه الذي قرره وعدها علما واحدا امر استحسانى واخذ بالايق والاولى في باب التعليم والتعلم واما ان اللاحق بواسطة الجزء الاعم قد يقيد بما يخصه بالموضوع فلا يعدده من اعراضه الذاتية كل البعد ومعنى الشمول على التقابل ان يكون هو مع ما يقابله شاملا له ويختصان به كالاستقامة والانعناء المفسر بما يتناول الاستدارة وغيرهما بالقياس الى الخط فليس الضحك وعدمه من هذا القبيل بالنسبة الى الحيوان اذ ليسا مختصين به فان قيل الانعناء المذكور يوجد في السطوح ايضا فلا اختصاص له بالخطوط قلنا ذلك معنى آخر عند التحقيق وان تشارك في الاطلاق وبعض الوجوه فنه ما يحتمل هذا تفريع على التعريف الثاني وتفصيل له اى من العرض الذاتي ما يحتمل على كلية الموضوع وهو الشامل له على الاطلاق ويشارك في هذا الجمل من الاعراض الغريبة ما يلحقه لامر اعم ذاتي او عرضي ويمتاز هو عنه بان حله عليه لا يكون لامر اعم ومن العرض الذاتي ما لا يحتمل على كلية الموضوع وهو الذي يشتمل على سبيل التقابل اذ ليس شيء من هذين المتقابلين محمولا على كلية الموضوع بل على بعضه ويشارك في هذا الجمل من الاعراض الغريبة ما يلحق الموضوع لامر اخص فاشار الى امتيازه عنه بقوله لكنه اى لكن الموضوع لا يحتاج في عروضه اى عروض هذا القسم له الى ان يصير نوعا معينا يتهايا ويستعد لقبوله كالجسم فانه لا يحتاج في عروض الحركة والسكون له الى ان يصير نوعا معينا من الانواع التي تحته اعضاءا كان ذلك كالحوان او حقيقيا كالانسان وكل واحد من الحركة والسكون من الاعراض الذاتية الشاملة للجسم على سبيل التقابل بخلاف الضحك فان الجسم بل الحيوان يحتاج في عروضه له الى ان يصير انسانا فهو من الاعراض الغريبة لهما وفي قوله ومنه ما هو مفارق اشارة الى تزييف ما قيل من ان العرض الذاتي ما يكون منشأ عروضه الذات اذ المتبادر منه ان الذات كافية في عروضها فلا يتصور مفارقتها عنها وعبارة الشرح في مسوته هكذا وما لا يختص بالشيء بل عرض له لامر اعم او مبين او يختص ولا يشمله ثم انه حذف المبين

عن البين لما اطلعناك عليه سابقا فلا تكن منه في حيرة كأنما قص في علم الحساب اذا جمع اجزاء العدد وهو ما يعد من الواحد والاعداد التي تحته فان ساوته يسمى ذلك العدد تاما كالستة وان نقصت عنه يسمى العدد ناقصا كالثمانية وان زادت عليه يسمى العدد زائدا كالاثني عشر وايضا العدد المنقسم ينساوي بين اعني الزوج ان قبل ان تصيف مرة واحدة فقط فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين وقوله على العدد نشر على الترتيب فالعدد موضوع علم الحساب والثلاثة من انواعه والفرد من اعراضه الذاتية وزوج الزوج من انواع عرضة الذاتي الذي هو الزوج فان قلت ماذا كثرته من تعريف العرض الذاتي وبيان ما اريد بالبحث عنه يقتضي ان لا تكون مسألة العلم شرطية لاصلا ولا حالية سالبة قلت الشرطية قد توئل حتى ترجع الى العملية والسالبة يعتبر فيها سلب المحمول فتصير موجبة محمولها سلب فهي اي الاعراض الذاتية من حيث يقع البحث فيها اي في حيلها على الموضوع على التفصيل المذكور فان الحمل والنسبة من تمة المحمول والمحكوم به دون الموضوع والمحكوم عليه لا يتناول الا الاعراض الاولى لانه قال هكذا موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو ومن زعم ان قوله لما هو هو يتناول ايضا ما يلحقه بواسطة امر مساو داخل او خارج فقد تعسف بحمل اللفظ على ما لا يحتمله قطعا والذي شهد الشارح اركانه ما ارتضاه من تعريف العرض الذاتي على وجه يتناول العرض الاول واللاحق بتوسط الامر المساوي دون الذي يلحقه لامر اعم داخل حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ فتوهوا ان تلك الاحكام جارية عليها وانها امثلة لمساائل هذا الفن فيكون المبحوث عنه والموضوع هو الكل الشامل لهما اعني الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني او تقول اراد انهم حسبوا ان هذه الاسماء محمولة على تلك الالفاظ حقيقة فتكون سميها الالفاظ كلية متاولة لهما ولنظايرها والذي يبحث عن احواله في هذا الفن هو تلك المسميات المندرجة تحت الالفاظ من حيث انها دالة على المعاني لان نظر المنطقي لبس الا في المعاني المعقولة فانها هي الموصلة الى المجهولات ولو امكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكان ذلك كافيا فيما هو المقصود به ورعايته جانب الالفاظ انما هي بالعرض ولاجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ في المحاورة بل نقول من المتعذر على صاحب الروية ان يرتب المعاني الساذجة من غير ان يتخيل معها الفاظها كما سيلوح به مقام وهو اول مباحث الالفاظ اذ هناك ينكشف لك حقيقة الحال وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي في انفسها اي لامن جهة بيان خصوصيات ماهياتها وحقايقها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك اي بيان ماهياتها وكونها موجودة في الذهن وظيفة فلسفية اي من الفلسفة الاولى التي هي العلم الالهي الباحث عن احوال الوجود مطلقا من حيث هو هو بل هي موضوعه من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لهما نفع في ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن الوجود الخارجي هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر الآثار ومظهر الاحكام والوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك واذا اعتبر انقسام الوجود اليهما صارت العوارض اقساما ثلاثة ما للوجود الخارجي بحسب خصوصه مدخل فيه كالسواد والبياض والحركة والسكون فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الذهن وما للوجود الذهني بحسب خصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج فهذا العوارض هي السمات بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل الا يرى

انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وما ليس لاحد الوجودين
 مخصوصه مدخل فيه ويسمى لوازم الماهية من حيث هي هي كالفردية والزوجية اللازمين
 لعدد ين مخصوصين كالثلثة والاربعة فايما وجدت ماهيتهما كانت متصفة بعوارضهما واذا عرفت
 هذا فنقول كما ان الاشياء يتوصل ببعضها الى بعض في الوجود الخارجي كما يتوصل بايقاد النار
 الى حرارة الماء كذلك يتوصل ببعضها الى بعض في الوجود الذهني كما يتوصل بالمعلومات
 الى المجهولات فان معلومات الاشياء ومجهوليتها مقيستان الى الاذهان واذا لم يمكن على قياس
 الموجودات الخارجية ان يتوصل باي معلوم كان الى اي مجهول يراد بل لابد ان يكون بينهما
 مناسبة مخصوصة ولم يمكن ايضا بيان تلك المناسبات على وجه جزئي تفصيلي لعدم تناسق
 المعلومات والمجهولات بل على وجه كلي اجمالي فوجب ان يعتبر عوارض كلية للمعلومات منبهة
 عن المناسبات ويجري عليها احكام متعلقة بايصالها الى المجهولات بحيث تنتهي تلك الاحكام
 الى طبائع المعلومات التي هي الموصلة الى الامور المجهولة حتى اذا اريد ان يتوصل من معلومات
 مخصوصة الى مطالب معينة يرجع في ذلك الى تلك الاحكام الكلية فيعلم كيفية التوصل منها
 اليها ولما لم يكن للمعلومات في الاذهان عوارض خارجية معتبرة في باب الايصال بل هناك عوارض
 تعرض لها في التصور ولوازم الماهية وكان للعوارض الذهنية مزيد اختصاص بذلك الايصال
 وتلك المناسبة وجب ان يبحث عن احوال هذه العوارض من حيث الايصال او النفع فيه وهذا
 الذي قررناه على وجه كلي اجمالي بيان لكون المقولات الثانية موضوع المنطق وامايانه التفصيلي
 فهو الذي ذكره بقوله واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذاتي
 اي يبحث في باب التصديقات والتصديقات عن احوال هذه الامور من الجهة المذكورة التي هي
 الايصال الى المجهول التصوري والتصديقي او النفع في ذلك الايصال ولا شك انها معقولات
 ثانية فان المفهوم الكلي اذا وجد في الذهن وقبس الى ما شئت من الجزئيات فباعتبار دخوله في
 ماهيتها تعرض له الذاتية وباعتبار خروجه عنها تعرض له العرضية وباعتبار كونه نفس ماهيتها
 النوعية وما عرض له الذاتية جنس باعتبار اختلاف افرادة وفصل باعتبار آخر وكذلك ما عرض له
 العرضية اما خاصة او عرض عام باعتبارين مختلفين واذا ركبت الذاتيات والعرضيات اما مفردة
 او مختلطة على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحدية والرسمية ولا شك ان هذه المعاني اعني كون
 المفهوم الكلي جزء الماهيات او خارجا عنها او نفسها الى غير ذلك من نظائرها ليست من الموجودات
 الخارجية بل هي مما تعرض للطبائع الكلية اذا وجدت في الاذهان وكذا الحال في كون القضية
 حايية او شرطية وكون الحجية قياسا او استقراء او تمثيلا فانها باسرها عوارض تعرض لطبائع
 النسب الخيرية في الاذهان اما وجدها او مأخوذة مع غيرها فهي اي المقولات الثانية
 موضوع المنطق وبحسب عن المقولات الثالثة وما بعدها من المراتب فالقضية مثلا معقول
 ثان يبحث فيه عن انقسامها وتنقضها وانعكاسها وانما جها اذا ركبت بعضها مع بعض
 فالانقسام والتناقض والانعكاس والانتاج معقولات واقعة في الدرجة الثالثة من التعقل واذا حكم
 على احد الاقسام او احد المتناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشيء كان ذاك الشيء
 في الدرجة الرابعة من التعقل وعلى هذا القياس فان قيل كما ان مفهوم القضية انما تعرض لطبيعة
 النسب الخيرية في الاذهان دون الاعيان كذلك الانقسام واخواته تعرض لها هناك فن ان
 صارت هي معقولات ثالثة دون ذلك المفهوم قلنا من حيث ان العقل يعتبر اولا عروض ذلك
 المفهوم لطبيعة النسبة المذكورة ثم يعتبر عروض تلك الاحوال لها وهكذا الحال في سائر المراتب
 ولو امكن اعتبار عروض بعضها لتلك الطبيعة في المرتبة الثانية كان بهذا الاعتبار معقولاتا ثانيا

ومن ثمة عد الشارح الذاتي والعرضي والتنوع من المعقولات الثانية مع انها اقسام للكل الذي هو معقول ثان وعد منها الجنس والفصل والخاصة والعرض العام مع ان الاولين من اقسام الذاتي والاخيرين من اقسام العرضي وسيرد عليك انه قد عدتها من المعقولات الثالثة ومن الناس من يسمى ما وراء المرتبة الاولى معقولا ثانيا سواء وقع في المرتبة الثانية او ما بعد ها من المراتب ويؤيده ما سبق من التصوير يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا اي كما يبحث عن احوالها على ما ذكرتم يبحث عن انفسها ايضا فيجب ان يكون موضوعه ما يتناولها وغيرها ليرجع موضوعات جميع مسائله اليه وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئي الحقيقي لا يصال له كما لا يصال اليه كالحذر لرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايضا لا قريبا اي بلا واسطة ضمنية وهو معنى الاتصال القريب سواء كان الى الكنه اولا ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا بعد اي متوقفا على اعتبار ضمنية بعد اخرى وما يقال من ان التصديق لا يكتسب من التصور فذلك باعتبار الاتصال القريب والبعيد دون الابدع والمقدم والتالي في الاتصال كالموضوع والمحمول فانهما لما لم يكونا قضيتين بالفعل كان الادراك المتعلق بهما تصورا في الحقيقة الان بعضهم اعتبر الظاهر فعد هما تصديقا وجههما مع القضية وعكسها ونقيضها وعلى هذا كان الاولى به ان يعتبر ايضا الاتصال الابدع في التصديقات بالقياس الى التصديق ولا يخفى في ان اتصال التصورات والتصديقات الى المطالب ايضا لا قريبا او بعيدا او ابعد من العوارض الذاتية لها فان الاتصال الى تصور المجهول عارض للمعلوم التصوري المركب من الذاتيات والعرضيات على انحاء شتى عروضا لما هو هو والكلية عارضة كذلك لبعض الامور المتصورة واذا تصور الناطق عرض له لذاتية بواسطة ما يساويه اهني كونه جزء الماهية الانسان والغصيلة بواسطة كونه جزءا مختصا بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الاتصال الى التصديق المجهول عارض للمعلوم التصديق المركب من مقدمات مشتملة على شرائط مخصوصة لذاته سواء كان ذلك الاتصال الى يقين او ظن قوي او ضعيف وكونه قضية يلحقه لما هو هو وكذلك بعض القضايا يلحقها لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى او نقايس لها وقد بولغ في شرح الكشف في ان هذه الاتصالات المختلفة المراتب اعراض ذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية عارضة لها هي اول امر يساويها بتوجيهات اكثرها تفسفات كما يظهر من التأمل فيما نقلناه او تركناه فن اراد الاطلاع عليها فليرجع اليه فان قلت لما كان موضوع المنطق متقبدا بالاتصال كان الاتصال من ثمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة له في هذا الفن بل يجب ان يكون المبحوث عنه احوالا تعرض للموصل بعد كونه موصلا قلت ما وقع قبدا له هو الاتصال مطلقا والبحث انما هو عن الاتصالات الخصوصية المندرجة تحته او تقول قيد الموضوع هو صحة الاتصال لانفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم لامةثلة في المنطق مجاها الاتصال البعيد او الابدع لم يذكر الاتصال القريب لانه وقع محمولا في بعض مسائله كقولك المعروف يوجب تصوره تصور المعرف والحد التام يوصل الى كنهه والرسم الى بعض وجوهه وقولك لشكل الاول ينتج المطالب الاربعة والموجبتان الكليتان على هيئة الشكل الاول نتيجتان موجبة كلية والاستقراء الناقص يفيد الظن لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الاتصال عبر عنها به على سبيل الاجمال اي المنطقي يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية وتلك الاعراض لما كانت متكررة بتعدد اعدادها مفصلة وكانت مشتركة في معنى الاتصال مطلقا عبر عنها بالاتصال

المتقسم الى القريب والبعيد والابعد فيكون الاتصال القريب الواقع محمولاً من الاعراض المشتركة في مطلق الاتصال ويحتمل ان يريد ان المنطقي يبحث عن الاتصال القريب وعن اعراض مشتركة في الايصاليين الآخرين فان الذاتية والعرضية والجنسية والفصلية يلاحظ فيها معنى الاتصال البعيد وكذا الحال في القضية الجزئية والشرطية ونظايرها والموضوعية والمحمولية وشبههما يعتبر فيها الاتصال الابعد لكن تلك الاعراض متعددة جداً ومشاركة في الاتصال البعيد والابعد فغير عنهما بهما لا يقال كل ما يبحث عنه المنطقي اما تصورا وتصديق من الحيثية المذكورة ذكر التصور على سبيل التبعة لان البحث عبارة عن الحمل كما مر فلا يتصور في التصور ومحمول السؤال انه يلزم مما ذكره ان يكون مسائل الفن من جملة موضوعه ولا يكون البحث عن عوارض الموضوع بل عن نفسه وتلخيص الجواب ان لنا قضايا وتصديقات يدخل فيها الاتصال اما او قوعه فيها محمولا واما الاشتغال محمولاتها على معنى الاتصال على ما صورناه في الاتصال القريب والبعيد والابعد ولنا قضايا اخرى يعرض لها الاتصال كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان مجموعهما معروض للاتصال القريب الى قولنا العالم حادث وكل واحد منهما معروض للاتصال البعيد اليه فالاولى هي المسائل والثانية هي الموضوع فلا يلزم ما ذكرتم فان عاد المسائل وقال التصديقات التي يدخل فيها الاتصال قد يعرض لها الاتصال ايضا كما اذركت المقدمات المنطقية للاستنتاج منها في نحو قولك هذا شكل اول وكل ما هو شكل اول ينتج كذا فان الاتصال الى نتيجة هذا القياس عارض لمقدمته على قياس سائر الاقضية اجيب بان تلك المقدمات اعتبارية فباعتبار دخول الاتصال فيها كانت مسائل وباعتبار عروض اتصال آخرها كانت من الموضوع فلا محذور فقوله لانا نقول الحيثية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع جواب للسؤال المذكور ابتداء وقوله فان اعتبرت الحيثية جواب لما اعاد اليه السائل لتفصيل الجواب السابق يدل عليه ان الاعتبار المذكور يتبادر منه الى الفهم ان هناك شيئا واحدا له اعتباران لان هناك شيئين متغايرين بالذات وما يقال من ان الداخل في المسائل هو الاتصال لا حيثية الاتصال مردود بان هذه الاضافة بيانية فهو اي تبين تصوراتها بل ما يتعلق به هذا التبيين ليس من المسائل وذلك ظاهر فان المسألة ما يتعلق به البحث بمعنى الحمل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن ماهية وتبينها فانه معلوم تصوري لا تصديقي وان ارادوا التصديق بها الاشياء اي اثباتها لها فهو ليس من المنطق في شيء بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى اباحثة عن احوال الموجودات مطلقا اذ هناك يتبين ان المفاهيم التصورية قد تعرض لها الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية الى غير ذلك مما وقع موضوعا في قسم التصورات وان المفاهيم التصديقية يعرض لها كونها حامية وشرطية وتقيضية قضية وعكس قضية اخرى الى غير ذلك من المعقولات الشائعة التي وقعت موضوعات في مسائل قسم التصديقات وليس على المنطقي الاتصورات التي هي من مبادئها التصورية وان تعرض لاثبات شيء منها كان ذلك على سبيل نقل المسألة مع برهانها من علم الى علم آخر لقائده بل ليس عليه الا ان يبحث عن احوال هذه المعقولات الثانية من الجهة المذكورة وقد صرح الرئيس بذلك في رسالته في موضوع المنطق ثم ان الشارح كان قد كتب في مسودته بعد قوله فهو ليس من المنطق في شيء هذه العبارة واما البحث عن الذاتي والعرضي والجنس والفصل فهو من المعقولات الشائعة لان مفهوم الكل من المعقولات الشائعة وهو باعتبار الخروج عن الماهية وعدم خروجه عنها ذاتي وعرضي وباعتباره كمال المشترك او مميز جنس او فصل على انك لو تصفحت المباحث المنطقية لا تجد بحثا الا وهو من المعقولات الثوالت وما بعد ها فلا يستقيم الذهاب الى اعتبار موضوعه اعم من المعقولات الثانية وكأنه انما حذفها

لان اثبات هذه العوارض ليس من مسائله كما عرفت وايضا بين مفهومها وبين ما سبق نوع
 منافرة وهواته عدها اولاً من المعقولات الثانية وجعلها ههنا في المرتبة الثالثة لا يقال المنطق
 يبحث عن ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج اشار به الى تقرير دلائل آخر للتأخيرين على ان
 موضوع المنطق يجب ان يكون اعم من المعقولات الثانية وذلك لانه كما يبحث عن احوال المعقولات
 الثانية يبحث ايضا عن احوال المعقولات الاولى فان الوجود الخارجي وكون الماهية النوعية
 متعينة ومتحصلة وكون الجنس ماهية مبهمه وكون الفصل علة للجنس احوال لطبايع هذه الاشياء
 التي هي معقولات ارى لا يفهم وماتها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول
 المعقولات الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية بل انما يبحث عنها اما على
 سبيل المبادئ اذ لابد ان يكون لهذه المسائل تعلق بهذا الفن اما تعلق السوابق فهي من المبادئ
 واما تعلق اللاحق فهي لتبني الصناعة بما ليس منها اولاً هذا ولا ذلك فلا قل من ان يكون
 لها مدخل في ايضا ح مسائل هذا الفن لان التمثيلات لا تكون موضحة لها غاية الايضاح الا بعد
 معرفة هذه المسائل كما سنبه عليه في اثبات وجود الكلى الطبيعي وقد اجيب بوجه آخر وهواته لا معنى
 للبحث عن المعقولات الثانية الا ان تجعل اوصافاً عرضية ويجري بها الاحكام على ذواتها التي
 هي المعقولات الاولى فالبحث في هذه المسائل ايضا عن احوال المعقول الثاني الا انه لما كان الحق
 انهما ليست من مسائل المنطق اكتفى في حله بالوجه الاول على انهم اى وفيه نظر مع انهم
 ان عنوا والمقصود ابطال مذهبهم بعد ترتيب دليلهم ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلاً
 اى لا يبحث عن احوال خصوصيات المعارف والتجسيم المستعملة في سائر العلوم فضلاً عن احوال
 خصوصيات جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال وذلك مما لا شبهة فيه الا من حيث انه ذى
 وهو من هذه الخبيثة نوع من مفهوم المعلوم التصوري كالانسان بالقياس الى الحيوان فيكون
 عروض ذلك الانقسام له كعروض الضحك للحيوان وكذا الحال في الاتصال الى الحقيقة المعرفة
 لان الحد نوع مخصوص من ذلك المفهوم وكذا السالبة الضرورية والمرتب على هيئة الشكل
 الاول نوعان مندرجان تحت المعلوم التصديقي والعارض بتوسطهما يكون لاحقاً بواسطة امر
 اخص وليس لك ان تورد هذا السؤال على المعقولات الثانية اى ليس لك ان تقول ان اريد
 بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصيات المعقولات الثانية
 التي لها مدخل في الاتصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا يبحث فيه عن
 احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفوماتها كان بحثه عن الاعراض الغريبة التي
 تلحقه لامر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية فان البحث عن احوالها
 من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى قال الشارح تقرير هذا الجواب موقوف على مقدمة
 هي ان من المعقولات الثانية ما لا مدخل له في الاتصال الى المجهولات كالوجوب والامكان والامتناع
 فان الماهيات اذا حصلت في الازهان وقبست الى الوجود الخارجي عرضت لها هذه العوارض
 هناك ولا يخفى بها امر في الخارج فهي معقولات ثانية فاذا حكم عليها بان يقال الواجب
 كذا والممكن كذا الى غير ذلك من الاحكام لم يكن لتلك الاحكام دخل في الاتصال وان كانت
 متعددة منها الى المعقولات الاولى ومنها اى من المعقولات الثانية ماله تعلق بالاتصال وهي
 منقسمة الى قسمين احدهما معقولات ثابتة لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تسرى احكامها
 اليها كمعارف الوجوب والامكان والامتناع فانها معقولات ثانية موصولة لكن احكامها لا تسرى
 منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيهما معقولات ثانية تنطبق على المعقولات الاولى وتسرى
 احكامها اليها كالتى يبحث عن احوالها في المنطق فاننا اذا علمنا ان الكلى منحصرة في خمسة

عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدها واذا حكمنا على الجنس وافصل باحكام كان الحيوان
والناطق مندرجين في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا ان السالبة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان
قولنا لاشي من الانسان بحجر دائما ينعكس الى قولنا لاشي من الحجر بانسان دائما تنعكس وعلى هذا
القياس سائر مسائل المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى واذا
تمهدت هذه المقدمة فنقول نختار من شق السؤال ان المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد قوله يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق قلنا لم اذ ليس موضوعه جميع
المعقولات الثانية مطلقا بل لا بد من اعتبار الايصال كما صرح به ولا جميع المعقولات الثانية التي من شأنها
الايصال بل جميع المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال مأخوذة على وجه كلي بحيث تنطبق
على المعقولات الاولى وتتعدى احكامها اليها كما دل عليه لفظ القانون في تعريف المنطق فان محصل
هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا
على تلك العوارض احكاما كلية تدرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن لنا ان نتعرف احوال
خصوصيات الطبائع في باب الايصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فصلناه سابقا فافهم
ذلك فانه نكتة دقيقة لا يقال نحن ايضا نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد يخصصها
بموضوع المنطق لانا نقول لا يبحث فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات
الاولى فان لم يفته تخصيصك اليها لا يجديك نفعا وان انتهى فلا حاجة للعدول عن المحجة البيضاء
الى اعتبار الاعم وهل هذا الاعتراف بخطائية العدول وهو باب ايسا غويجي يعني مباحث الكليات
الخمس وانما سميت به لانه اسم حكيم استخراجها ودونها وقيل لان بعضهم كان يعلمها شخصا
مسمى بايسا غويجي وكان يخاطبه في كل مسألة منها باسمه ويقول يا ايسا غويجي الحال كذا وكذا
وهو باب باري ارمينياس وهو باب القضايا واحكامها وحصر ابواب الصناعة في خمسة لان
الصناعة اما ان تفيد التصديق او ما يقوم مقامه من التخيل فان ما لا يفيد شيئا منهما لا يعتد به في
فتنا هذا والاول اما ان يفيد تصديقا غير جازم وهو الخطابة او يفيد تصديقا جازما وح اما ان يفيد
اليقين فهو البرهان او غيره فاما ان يعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم فهو الجدل والافهو المغالطة
فهذه الصناعات الاربع موقعة للتصديق واما الشعر فانه يفيد التخيل الجاري مجرى التصديق
من حيث تأثيره في النفس قبضا وبسطا واقداما واجاما الا يرى ان قولك في العسل انه مرة مقيته يتفر
الطبيعة عن تناسله مع العلم بانه كذب تنفير موجب للاجتماع عنه كما لو كان هناك تصديق
وقولك في الخمر انها قوتة سيالة يرغبها في الاقدام على شربها مع ظهور كذبه ترغيبا كاملا
كما لو كان هناك تصديق بذلك وزيدك بسط التصديق الكلام فنقول ان الايصال الى التصورات يتم
بتركيب المفردات ابتداء تركيبا تقيديا فلا بد هناك من معرفة احوال المفردات اعني احوالها
التي لها دخل في حصول المركب التقيدي الموصول الى التصور لاجب احوالها على
الاطلاق ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات لتقيدية من حيث الايصال فحصل بيان في
قسم التصورات واما الايصال الى التصديقات فيحتاج الى تركيب المفردات ولا تركيبا خيريا ثم
بتركيب تلك التركيب الخيرية تركيبا ثانيا فلا بد ههنا من معرفة احوال المركبات الاولى الخيرية ومن معرفة
احوال المفردات من حيث يتحصل منها هذه المركبات الخيرية كاحوالها باعتبار كونها موضوعات
او محمولات او روابط او غير هادون احوالها باعتبار كونها ذاتيات او عرضيات او اجناسا او فصولا
وذلك باب باري ارمينياس ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات لثنية ولها صور وهو اذ يبحث عن
صورها باب القياس لانه العمدة والاستقراء والتشيل من توابعه وعن موادها ابواب الصناعة
لا يقال مواد المركبات الثانية هي المركبات الاولى وقد عرفت في باب القضايا احوالها واحوال
مفرداتها التي لها تعلق لحصولها منها فالحاجة الى الصناعات لانا نقول احوال المركبات الاولى

على قسمين احدهما ما يعرض لها بالقياس الى النتيجة اللازمة منها ككونها مفيدة لليقين او الظن الى غير ذلك وثانيهما ما يعرض لها لابطال هذا الاعتبار كالانقسام والتناقض والانعكاس فالبحت عن هذه الاحوال هو باب القضايا ولم يعتبر فيها كونها مواد للحجج وانها نتائج والبحث عن الاحوال الاولى هو باب الصناعات التي يبين فيها ان القضايا الواقعة مواد لا قبسة اصناف منها ما يوصل الى اليقين ومنها ما يوصل الى الجزم الخالي عن اليقين او الى الظن او الى الخطا ويبين فيها ايضا ان تلك الاصناف كيف يحصل ويميز بعضها عن بعض ففائدة البرهان للناظر تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك ولا يتطرق اليه تغير اصلا اما نفسه واما للمستعدين لذلك من الخواص وفائدة الخطابة ترغيب العوام القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امور دينهم وديناهم وفائدة الجدل الزام الخصم المخلف للحق دفعا له عن التصرف في العامة بامالهم الى الباطل وتخليصه عن تلك المخالفة بايقاع وهن في اعتقاده والمراد باعتبار عموم الاعتراف او التسليم في الجدل ان يكون كذلك في نفس الامر لان بتوهم فيه ذلك والادخل فيه الشغب الشبه به وهذه الصناعات الثلاث هي العمدة التي اشير اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن وفائدة المغالطة تغليب الخصم والاحتراز عن تغلبه اياه ومرتبة النبي صلى الله عليه وسلم تناق ان يغلط وتعالى من ان يغلط والشعروا ان كان مفيدا للخواص والعوام فان الناس في باب الاقدام والاجسام اطوع للتخييل منهم للتصديق الا ان مداره على الاكاذيب ومن ثمة قيل احسن الشعر اكدبه فلا يليق بالصادق المصدق كما يشهد به قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له تسعة منها مقصودة بالذات اي بالنسبة الى الفن لانها اجزاؤه وان كان بعضها وسيلة الى البعض واما باب الالفاظ فهو خارج عنه فلا يكون مقصودا الا بالعرض لا يقال الموصل الى التصور ايضا قد يوصل الى الكنه وقد يوصل الى وجه من الوجوه وللحدود والرسوم مواد يحتاج الى تحصيلها وتغير بعضها عن بعض فهناك باب آخر او بابان لانا نقول قد ادرج الاول في باب التعريفات والثاني في باب المقدمات لان الموصل الى التصور التصورات اي الادراكات الساذجة والموصل الى التصديق التصديقات والتصور اي الادراك الساذج الذي هو قسم للتصديق مقدم عليه طبعا سواء كان جزءا او شرطا وكان بيان المقدمة الثانية ظاهرا لان التصور او كان علة تامة للتصديق للزم من كل تصور تصديق وانه بط بلا خفاء الا بعد تصور المحكوم عليه وبه والحكم وقد تبين لك مما سبق ان ادراك كل واحد من هذه الامور ادراك ساذج فيكون التصور المقابل للتصديق مقوما عليه وينعكس بعكس النقيض انما احتاج الى اعتبار هذا العكس لان معنى توقف التصديق على هذه التصورات انه لا يحصل الا بعد حصولها كما اشار اليه بما ذكره من انه لا يتحقق التصديق الا بعد تصور هذه الامور فانه تفسير للتوقف ومن البين ان محصل هذا المعنى هو انه اذا حصل التصديق حصل تصورات هذه الامور واذا لم يحصل تصور احدها لم يحصل التصديق فلا بد من اعتبار عكس النقيض حتى يظهر معنى التوقف بتمامه بل على نفسه هذا اذا كان الحكم جزؤه واما اذا كان نفسه فلا يتصور هناك توقف التصديق لامتناع توقف الشيء على نفسه ولا يلزم منه ان يكون كانه قبل لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان تكون اجزاء التصديق ازيد من الاربعة التي هي التصورات الثلاث ونفس الحكم الذي هو من الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس حينئذ فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك ان يكون تصوره جزءا منه بل جاز ان يكون شرطا له كما صرح به الكاتب في شرح المخلص والحق في الجواب اشار به الى ان الجواب الاول ليس بحق لما تقرر من ان الحكم صورة ادراكية لا فعل ومن الظاهر المكشوف ان التصديق لا يتوقف على تصور

تلك الصورة الإدراكية أعني ثبوت أحد الأمرين إرادته إدراك ثبوت أحد الأمرين للآخر كما
في الجمليات أو ثبوته عند الآخر كما في المتصلات أو مناقاته إياه كما في المنفصلات وهذا كله تفسير
لايقاع النسبة ويعلم منه تفسير الانتزاع واستعماله في الموضوعين بالمعنيين أي استعمال المص
الحكم أو لا بمعنى النسبة واعتبر تصور وثانياً بمعنى الإيقاع واعتبر نفسه لا تصوره ونبه بذلك على أن
لفظ الحكم مشترك بين المعنيين فاندفع الأشكال بخلافه بل يكفي حصول تصوراتها بوجهما
وكيف لا وأكثر القضايا وإن كانت يقينية من هذا القبيل فانا نحكم بأن الواجب تعالى موجود
وعالم وقادر إلى غير ذلك من الأحكام التي يتقناها مع اننا لم نتصور أطرافها ولا النسب بينها إلا بوجهما
دون حقيقتها فإن التصور قابل للقوة والضعف كما في المثال المذكور وبقبوله لهما أمكن جريان
الانكساب فيه خلافاً لما اختاره الإمام من أنه لا يمكن أن يكذب التصورات بل كلها ضرورية وقد
اعتذر له بأن التفاوت في التصورات كالتفاوت بين القليل والكثير والتفاوت بين التصديقات
اليقينية والظنية بحسب الشدة والضعف مع اتحاد المتعلق فله أن يقول إن في ذلك المثال تصورات
متعاقبة متعلقة بأمور متعددة فليس هناك تصور متعلق بشيء واحد فديقوى ذلك التصور شيئاً
فشيئاً فانتقل من التقصان إلى الكمال وكذا الحال فيما يتوهم أنه مكسب بخدا ورسم وكل واحد
من تلك التصورات المتعددة المحيطة حاصل بالضرورة لا بالانكساب ولو كان العلم بأوجه هذا كلام
محقق لا غبار فيه فإن لفظ الشيء مثلاً له مفهوم صادق على الأشياء كلها فهو وجه لها ويمكن
إننا نتصور هذا المفهوم مع عدم التوجه إلى ما صدق هو عليه كما في قولنا مفهوم الشيء يساوي
مفهوم الممكن العام فلو كان العلم بأوجه هو العلم بالشيء من ذلك الوجه لزم أن يكون جميع
الأشياء معلومة لنا في هذه الحالة مع عدم توجه عقولنا إليها ويمكن لنا أيضاً أن نجعل هذا
المفهوم آلة لملاحظة أفرادها كلها كما في قولنا كل شيء فهو ممكن عام فإن العقل ههنا قد توجه إلى جميع
الأشياء فصارت معلومة لنا بهذا الوجه إلا أن حصولها حينئذ حصول إجمالي في غاية الضعف
فتصور هذا المفهوم بالاعتبار الأول هو العلم بالوجه ولذلك أمكن به أن يحكم عليه دون أفرادها
وبالاعتبار الثاني هو العلم بالأشياء من هذا الوجه ومن ثم أمكن به أن يحكم عليها دونها فإن قلت
لعل القائل بالاتحاد أراد بالعلم بالوجه العلم به بالاعتبار الثاني قلت فقد صار النزاع لفظياً لا طائلاً
يحتج مع أن اللفظ المباشر هو الاعتبار الأول هذه شبهة أوردت على قولهم المحكوم عليه يجب
أن يكون معلوماً لا يمكن إيرادها على قولهم المحكوم به يجب أن يكون معلوماً لأن اللازم منه أن
كل ما هو مجهول مطلقاً يمتنع الحكم به ولا محذور فيه لأن المجهول المطلق ههنا وقع محكوماً
عليه لا محكوماً به وقس على ذلك حال النسبة أو صدق كل محكوم عليه معلوماً باعتبار ما بالضرورة
لا نعكس بعكس النقيض إطلاق الضرورة يوهم أنه أراد بها الضرورة الذاتية المفسرة
بالمعنى الأعم أعني مادام الذات فجاز أن يكون منشأها الوصف أعني كونه محكوماً عليه لكن إنما
يصح ذلك إذا كان الوصف لازماً وكذا الحال في الضرورة المذكورة في العكس لأن منشأها
وصف اللامعلومية فإن قيل نحن لا ندعي الضرورة الذاتية بل الوصفية فلنا كان هذا هو الوجه
الأول مما أشار إليه بقوله وقد يجاب عن الشبهة بوجه آخر هذا وقد قيل إن قولنا كل محكوم عليه
يجب أن يكون معلوماً بوجه ما قضية ذهنية أي كل ما صدق عليه في الذهن أنه محكوم عليه صدق عليه
فيه أنه معلوم فإن هذا العنوان والمحمول يمتنع صدقهما في الخارج على شيء محقق أو قد ر و انعكاس
الوجبة إلى الوجبة بعكس النقيض لو ثبت فأنما يثبت في القضايا الخارجية والحقيقة فإن القوم ادتبروا
أحكامهما في العكسين وغيرهما دون الذهنية فلم يثبت لهما ذلك العكس على أن ما سيأتي في منع
انعكاس الخارجية آت في انعكاس الذهنية كما سننبه عليه لأن القضية اللازمة من الثاني أي من الشق

الثاني مخالفة للتالي في الموضوع والمحمول لان تلك القضية هي قولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه والتالي هو قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه واللازمة من الشق الاول هي قولنا بمص المجهول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه فالزم من الاول مناقض للتالي وما لزم من الثاني مناف له فالخاصل ان صدق التالي على التقدير الاول يستلزم صدق المتناقضين وعلى التقدير الثاني صدق المتناقضين فصدقه مح وكذبه واجب وهو المظ وتحرير الجواب فيه اشارة الى ان كلام المص في الجواب ليس محمرا فانه قال ما معناه ان اخذ التالي خارجا كان كاذبا لامتناع وجود موضوعه في الخارج وح يكون لزومه لمقدمه ممنوعا وان اخذ حقيقيا لم يلزم خلف وظاهر هذا الكلام انه جعل كذب التالي اما دليلا على بطلان الملازمة او سندا لمنعها وكلاهما غير موجه فانه ان اراد الاول اتجه عليه ان يقال لان كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم بوجه ما بل المعلوم هو الوجه سلمناه لكن كذب التالي لا يدل على كذب الملازمة لجواز التلازم بين الكاذب وبين وان اراد الثاني ورد عليه ان السند يجب ان يكون ملزوما للمنع وكذب التالي لا يستلزم كذب الملازمة فلا يصلح ان يكون سندا لمنعها فالشارح حرره بان وجه اول الملازمة بطريق عكس انقيض وحول ههنا السند المذكور الى منع الانعكاس فاستقام الكلام وانضح المرام وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة فانه ذكر هناك انه لا تنعكس الى الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ماله الامكان الخاص له الامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس له الامكان العام ليس له الامكان الخاص وهذا البيان عام يتناول الحقيقات والذهنيات ايضا فكلام على السند الذي هو اخص من المنع فلا يكون منه مفيدا اصلا ولا يابط له ايضا على ان ذلك الفرق لا يضربنا اذ نحن نقول كل ما هو موجود في الخارج فانا نحكم عليه بانه ممكن عام او شئ او موجود فيكون معلوما بوجه ما كما تحققته وان اخذت القضية التي هي التالي حقيقة فالشرطية مسئلة اي لا تنازع فيها ولا نزع ما ذكر في بيانها من الانعكاس مع امكانه بل تقتصر على منع كذب التالي وتختار انه اي المحكوم عليه معلوم باعتبار ما ولا محذور فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا فلا منافاة بين التالي والقضية اللازمة منه لا يقال اذا كان ذلك الامتناع على تقدير وصف المجهولية كانت القضية وصفية لاضرورية ذاتية كما قررتموه لانا نقول قد بينهناك على ان الضرورية الذاتية بالمعنى الاعم قد تكون ضرورة وصفية فان قلت التقدير في القضية الحقيقية راجع الى وجود الموضوع لا الى اتصافه بالعنوان كما ذكرتم قلت بل هو راجع اليهما لان التقدير في الوجود يستلزم التقدير في الاتصاف فيكون معنى القضية المذكورة اعني التالي كل ماله اتصف بصفة المجهولية على تقدير وجوده فانه يمتنع الحكم عليه هذا ان اخذ اي هذا الذي حررناه من كلام المص جوابا عن الشبهة ان اخذ التالي موجبة معدولة الطرفين اذ يمكن ح منع الملازمة بمنع الانعكاس لم يثبت منع الملازمة لتبين الانعكاس اما الى السالبة في الاتفاق واما الى الموجبة السالبة الطرفين فلما سياتي تحقيقه في الشرح وتعين في الجواب منع كذب التالي والخلف فنترك ح قضية اخذ التالي خارجا او حقيقيا وتختار اثباتي من شق السؤال ونمنع الخلف بان صحة الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه ما وامتناعه على تقدير اتصافه بالمجهولية كما مر آنفا وقد اورد على جواب المص ان المحكوم عليه في التالي ان كان معلوما باعتبار جاز اخذه خارجا لان امتناعه اما كان بسبب ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجودا في الخارج فلا يصدق عليه الايجاب الخارجي والا اي وان لم يكن معلوما باعتبار لم يستقم الحل على الشق الثاني من السؤال وهو خارج عن قانون التوجيه لان المجيب قد منع الملازمة على تقدير ومنع لزوم الخلف

على تقدير آخر فالواجب على الممثل ان يستدل على المقدمة المنووعة ومن ليين ان ما ذكره في هذا
اليراد لا يثبت الملازمة ولا الخلف فيكون خارجا عن ذلك القانون مع كونه كلاما صادقا في نفسه
ورد ايضا انه استفسار وهو منصب السائل دون الممثل وليس بشئ لانه تريد على قياس ما ذكر
في تقرير الشبهة لا الاستفسار وقد يجاب عن الشبهة بوجوه اخر احدها ان المدعى يريد انا
لادعى قضية ضرورية ذاتية كما سبق اليها وهاكم بل قضية مشتقة على ضرورة وصفية فان ذات
المحكوم عليه لا يقتضى المعلومات بل وصفه اعنى كونه محكوما عليه الا يرى انه اذا زال
هذا الوصف عنه جاز كونه مجهولا مطلقا والذي يلزمه بحكم الانعكاس وهو قولنا كل مجهول
مطلقا يتمتع بالحكم عليه مادام مجهولا مطلقا فهو ايضا قضية ضرورية وصفية وليس
صدقه على الشق الاول مستلزما لصدق المتناقضين لان اللازم من صدقه على هذا التقدير
مطلقة عامة وهى لا تناقض المشروطة عامة كانت او خاصة ولا على الشق الثانى مستلزما
لصدق المتناقضين هذا ان قررت الشبهة على الوجه الذى سبق واما اذا قبل المحكوم عليه في
التالى اما ان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم عليه بذلك الامتناع او يكون معلوما باعتبار وجوب
ان يجاب باختيار الشق الثانى لان اللازم على الشق الاول هو قولنا بعض المجهول مطلقا لا يتمتع
الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا وهذه الحيثية تناقض تلك المشروطة وثانيهما ان المجهول
مطلقا يعنى ان المجهول المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجهولية فله اعتباران احدهما
ذاته من هذه الحيثية اى من حيث اتصافها بصفة المجهولية وانشأ ذاته لامن هذه الحيثية
والحكم بامتناع الحكم يشتمل على اعتبارين ايضا احدهما الحكم وثانيهما امتناعه فالحكم
راجع الى ذات المجهول المطلق مأخوذة بالاعتبار الاول وامتناع الحكم راجع اليها مأخوذة
بالاعتبار الثانى فالموضوع فيهما اى في قولنا كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه وقولنا بعض
المجهول مطلقا لا يتمتع الحكم عليه يختلف بالاعتبار فلا منافاة بينهما لا بطريق التناقض ولا بوجه
آخر فان قيل هذا الجواب يقتضى ان يكون اتصاف تلك الذات بالمجهولية منشأ لصحة الحكم
عليها لا لامتناعه والامر بالعكس قلنا مراده ان صحة الحكم وعدم امتناعه من حيث انه معلوم
باعتبار الانصاف بالمجهولية وان امتناعه لامن حيث انه معلوم بذلك الاعتبار وخلاصته
ان منشأ الصحة هو المعلومات بصفة المجهولية ومنشأ الامتناع هو الانصاف بتلك الصفة الا يرى
انه قال اولا بالمجهولية امر معلوم وقال ثانيا فباعتبار الاول يكون معلوما فقد اعتبر معلومته من حيث
اتصافه بالمجهولية فهذا الاعتبار جعل حيثية الانصاف مرجعا لصحة الحكم واذا قطع النظر
عن هذه المعلومة كان مجهولا مطلقا كما صرح به في قوله والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما
الا بذلك الاعتبار وهذه المجهولية مرجع لامتناع الحكم فعنى قوله هو المأخوذ بالاعتبار الاول انه
المأخوذ من حيث انه معلوم بالاعتبار الاول ولما كان الاعتبار الثانى نفي الاول كان اثباته في مقابلة
المعلومية بالاعتبار الاول نفي تلك المعلوماتية فعنى قوله هو المأخوذ بالاعتبار الثانى انه المأخوذ
لا باعتبار تلك المعلوماتية اعنى مع قطع النظر عنها وهونفس الانصاف بالمجهولية واذا تحققت
ما تلوناه عليك ظهر لك ان حل الشبهة في هذا الجواب انما هو على شق المعلوماتية بوجه مخصوص
معين لا على شق المجهولية كما يتراى من ظاهره فلئن قلت اى جهة تفرض للحكم اى ما ذكرتم من
ان المجهول المطلق فيه جهتان متغايرتان احدهما الحكم وصحته والاخرى لامتناعه بطرعا
لان الحكم ليس الا بامتناع الحكم فكل ما يكون جهة للحكم فهى جهة لامتناعه فيكون
من جهة واحدة محكوما عليه وغير محكوم عليه وهذا تناقض اجاب بان الجهة مختلفة
لان المجهول المطلق محكوم عليه من حيثية هى معلومته باعتبار صفة المجهولية بامتناع الحكم

لا من تلك الحثية بل من حثية اخرى هي اتصافه بالمجهولية فلا تناقض ولا تنافي كما بيناه فان قيل
اي جهة تفرض لامتناع الحكم عليه فبتلك الجهة يحكم على المجهول مطلقا بامتناعه اذ بتلك
الجهة يمتنع الحكم عليه بامتناع الحكم قلنا اتصافه بامتناع الحكم من جهة اعني الاتصاف بالمجهولية
ومن هذه الجهة يمتنع ان يحكم عليه بل الحكم عليه من جهة اخرى هي المعلوماتية بذلك الاتصاف فانما
نحكم عليه باعتبار معلوماتيته لنا بامتناع الحكم عليه لا بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر فلا اشكال اصلا
وثالثها ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم يريد اننا ادعينا ان الحكم على الشيء يتوقف على
تصوره بوجه ما واللازم منه ان يكون الحكم على ما لم يتصور اصلا ممتنعا فالمحكوم عليه في هذا
التالي اللازم لما ادعينا هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتعين به المحكوم عليه وقد حكم على الحكم
المقيد المتعين بالمجهول المطلق بنفس الامتناع لا بامتناع الحكم عليه حتى يرد الاشكال عليه
ايضا ونظيره قولنا شريك الباري تمتع واجتماع النقيضين مستحيل فان الحكم فيهما بنفس
الامتناع والاستحالة على الشريك والاجتماع المتعينين بالاضافة الى الباري والنقيضين ويعود
الانترام لان لازم اللازم لازم فالقضية المستلزمة للتحقق تكون لازمة لدعاكم ايضا واجاب بان هذه القضية
بحسب المعنى عين التالي الذي لم مدعا فان المحكوم عليه فيهما هو الحكم والمحكوم به هو نفس الامتناع
ولا مخالفة بينهما لا بتقديم الحكم على ما عينه وتأخير عنه ومثل توضيحه مثالا ثم اشار الى انه قد يقال
ان التغير في ذلك المثال وفيما نحن فيه ايضا معلوم بلا شبهة الا ان هذين التغيرين متلازمان فتوهم
بينهما الاتحاد ورده بان ذلك التغير انما هو بحسب اللفظ دون الحقيقة يصدق عليه بالاجاب والسلب
اذ لا يخرج عن النفي والاثبات بالضرورة والاتفاق. لكن السلب غير صادق هناك اي في نسبة
مفهوم ما يمتنع الحكم عليه الى المجهول المطلق على تقدير امتناع الحكم على ما لا يتصور اصلا لكونه
مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ما فعين الايجاب فصار المجهول مطلقا محكوما عليه بامتناع
الحكم عليه وعاد الاشكال وما ذكره من التغير ليس الا بحسب اللفظ مكابرة صريحة ويمكن تقرير
الشبهة على وجه يندفع عنها جميع الاجوبة اما اندفاع الجواب الذي حرره الشارح فلان
محصوله منع الانعكاس الذي يبين به الملازمة في تقرير الشبهة على الوجه الذي سبق وقد بينت
ههنا بانتفاء الشرط دون الانعكاس واما اندفاع الثاني فلتحقق التناقض بين الدائمة السالبة
التي هي التالي وبين المطلقة العامة الموجبة سواء كانت لازمة منها او صادقة في نفس الامر واما
الاندفاع الثالث فلانه لما كان انتفاء الحكم بانتفاء شرطه كان السلب من جهة المجهولية لا من حيث
الذات فان قلت قد تحقق هناك ان سلبه باعتبار الاتصاف بالمجهولية وثبته باعتبار المعلوماتية
بهذا الاتصاف قلت اذا كان معلوما بهذا الوجه لم يكن مجهولا مطلقا وكلامنا فيه كما سنذكره
واما اندفاع الرابع مع كونه مندفعاً عما سبق ايضا فلان المحكوم عليه في قولنا لا شيء من المجهول مطلقا
دائما محكوم عليه دائما هو المجهول المطلق لا الحكم بلا خفاء واما انتفاء التالي فلانه بين انتفاء ما ولا
بانا نحكم على المجهول مطلقا دائما احكاما صادقة في نفس الامر اما بلا تزديد واما معه في صور
متعددة بل نحكم عليه باي مفهوم نسبناه اليه تارة بالايجاب وتارة بالسلب فيكون احدهما صادقا
قطعا على ان مطلق الحكم سواء كان صادقا او كاذبا كافيا في طلبنا اذ يصدق ان المجهول
مطلقا دائما محكوم عليه في الجملة وهو اما نقيض التالي او اخص منه فلو صدق ايضا التالي لاجتماع
النقيضين وهو محال وثانيا بان المحكوم عليه في التالي ان كان مجهولا مطلقا دائما كان صدقه مستلزما
اصدق النقيضين معا كما عرفت وان كان معلوما باغتيال في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما
والكلام فيه وايضا اذ كان معلوما باعتبار صح الحكم عليه فيكون صدق التالي حينئذ مستلزما
اصدق المتأفين كما مر والجواب الحاسم لمادة الشبهة جعله حاسما اي قاطعا لمادة الشبهة اما بناء

على انها بهذا التقرير قد بلغت نهايتها في القوة الا ترى الى اندفاع تلك الاجوبة السابقة عنها فما
يكون جوابا لها يكون قاطعا لمادتها بالكلية اذ ليس لها مرتبة اخرى اقوى حتى يرتقى اليها
واما بناء على ان هذا الجواب يدفعها على اي وجه قدرت كما لا يخفى واما بيان ان المجهول مطلقا
دائما معلوم بالذات مجهول مطلق بحسب الفرض فهو انما ذا قلنا كل مجهول مطلقا دائما فهو كذلك
فلا شك ان العقل بمفهوم هذا العنوان قد توجه الى افراد هذا المفهوم وجعله آلة للملاحظة على وجه
كلى اجمالى فتكون معلومة بهذا الوجه قطعا وتلك الافراد هي ذات المجهول مطلقا دائما فوجب
ان يكون ذاته معلومة باعتبار اتصافه بصفة المجهولية المذكورة وهذا امر معلوم بالضرورة واذا كان
ذاته معلوما باعتبار لم يكن مجهولا مطلقا دائما في نفس الامر بل بحسب فرض العقل حيث
توجه اليه بهذا المفهوم والحكم على تلك الذات باعتبار معلوميتها وسلب الحكم عنها باعتبار
فرض اتصافها بالمجهولية المطلقة الدائمة فان قلت اذا كان تلك الذات معلومة للعقل فكيف
يحكم عليها بسلب الحكم وامتناعه مع ان المعلومية تقتضي صحة الحكم وثباته قلت هي وان كانت
معلومة له لكنه لم يلاحظها باعتبار اتصافها بصفة المعلومية بل بصفة تلك المجهولية وتلخيصه
ان مفهوم المجهول مطلقا دائما مفهوم كل فلعقل ان يجعله ملحوظا بالذات وان يجعله مرآة
للملاحظة الجزئية كما في سائر المفهومات الكلية واذا جعله مرآة لها للاحظها من حيث انها
متصفة بهذا المفهوم الذي هو منشأ امتناع الحكم عليها فيحكم عليها بذلك الامتناع فلها
معلومية مترتبة على هذه الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث اتصافها
بتلك المعلومية بل تحتاج في كونها ملحوظة من هذه الحيثية الى ملاحظة ثانية مترتبة على الملاحظة
الاولى فاذا لاحظها لعقل بذلك اى اعتبار معلوميتها حكم عليها بصحة الحكم لامتناعه لا يقال
من الشرايط المعتبرة المذكورة في القضايا ان يصدق العنوان على الذات في نفس الامر لان الاكتفاء
لحجود فرض صدقه يوجب كذب القضايا الكلية كما هو المشهور واذا كان ذات المجهول مطلقا
دائما معلومة باعتبار مخصوص ولم يصدق عليها ذلك الوصف العنوانى لا بحسب الفرض
كما ذكرتموه لزم ذلك الاكتفاء الموجب للكذب القضية الكلية لانا نقول المعتبر بحسب نفس الامر
هو امكان صدق العنوان وبه يتدفع لزوم كذب تلك القضايا ومن المعلوم ان المعلومية ليست
واجبة لذات الموصوف بها فيمكن ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعتبر الفعل في نفس الامر
جعله شرطا لا اعتبار القضية لالصدوقها الذي يكفيه صدق العنوان بالامكان اما وحده او مع
الفعل بحسب الذهن كما سيأتى في تحقيق المحصورات فان قلت هذه الكفاية انما هي في غير
الوصفيات واما اذا كانت القضية من الفعليات الوصفية كان ثبوت المحمول للموضوع في نفس
الامر متفرعا على ثبوت العنوان له بحسب نفس الامر اذ لا يكتفى هناك امكان صدق العنوان
لا وحده ولا مع الفعل بحسب الفرض وما نحن فيه من هذا القيل فان امتناع الحكم انما هو بسبب
المجهولية المذكورة فاذا لم يتصف بها في نفس الامر شئ لافى الذهن ولا فى الخارج لا محققا
ولا مقدرا بناء على صدور الحكم الشامل عنان كل ممكن بالامكان العام فهو شئ فكيف ثبت
بالفعل لشيء من الاشياء امتناع الحكم في نفس الامر حتى يصدق القضية الفعلية قلت القضية
الوصفية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع عدم ثبوت محمولها الموضوعها
بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل ان المطلقة العامة ليست اعم مطلقة من الوصفية وذلك لان الوصفية
على ذلك التقدير شرطية فى المعنى وان كانت حالية فى الصورة وبيانها فى مجتثا هذا ان تقول اذا كان
الحكم على الشئ مشروطا بتصوره لزم منه انه اذا كان الشئ مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما
فاذا قلنا كل مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الامتناع لاجل تلك المجهولية

فإذا كانت الجهورية مفروضة الثبوت للأشياء كان انصافها بامتناع الحكم على تقدير ثبوت الجهورية بها كأنه قيل إذا اتصفت الأشياء بالجهورية المطلقة الدائمة امتنع الحكم عليها وهذا من الاشبهة في صدقه وإذا كان عنوان القضية الوصفية ثابتا لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مستلزما لصدق المطلقة العامة كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبًا بخلاف قولك كل كاتب دائما فإنه متحرك الاصابع دائما لان الوصف العنواني فيه مفروض الصدق على الذات فيكون في معنى الشرطية فان قيل من اكتفى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يفرق بينهما بان احدهما حالية صورة وحقيقة والاخر حالية صورة فقط قلنا له ان يقول معنى الفرض في الاول ان العقل فرض كون الذات متصفا بالكتابة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو كان متصفا بالكتابة الدائمة في نفس الامر فافترا وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتعقلته فان المصنف على تقدير اخذ التالي حقيقة اختصارا ان المحكوم عليه فيها معلوم بوجه ما وان امتناع الحكم انما هو على تقدير كونه مجهولا مطلقا كما مر ولا خفاء في ان المحكوم عليه في هذه القضية هو ذات المجهول مطلقا فيكون المجهول مطلقا من حيث الذات معلوما باعتبار لكنه مجهول مطلقا بحسب الفرض فصحة الحكم وامتناعه بهذا الاعتبارين وهذا بعينه هو الجواب الذي يقطع دائرة الشبهة بالمرّة اذ لا بد من اعتبار المعلومات الصحيحة للحكم فلا يبقى لامتناع الحكم مستند سوى فرض الجهورية سواء كانت واقعة او مفروضة صرفة فذكره من ان جواب المصنف مندفع ايضا انما هو على تقدير اخذ التالي قضية خارجية كما اشرنا اليه فان قيل ههنا جواب اسهل من الكل وهو استدعاء الحكم تصور المحكوم عليه معناه انه يستدعى تصور الحاكم للمحكوم عليه واللازم منه ان كل ما هو مجهول مطلقا لشخص يمتنع منه الحكم عليه فالحكم بالامتناع صادر عنا لا من ذلك الشخص فلا استحالة قلنا هو مدفوع بقيد الاطلاق في الجهورية اذ معناه انه لم يتصوره شخص من الاشخاص بوجه من الوجوه وايضا يلزم من ذلك الاستدعاء قولك كل ما هو مجهول لي يمتنع الحكم عليه مني لا يقال صدور هذا الحكم مني في زمان المعلومات بامتناع الحكم مني عليه في زمان الجهورية فلان تناقض لا نقول هذا مدفوع ايضا بقيد دوام الجهورية فلا يخص الاما حقه فناء واذ ترقيت في مباحث المجهول المطابق الى هذه الدرجة من الاستيضاح حق لك ان يقال اطلق المصباح فقد طلع الصباح ان للانسان قوة عاقلة تطيع فيها وعند ها صور الاشياء من طرق الحواس فان الامور الحسارية ترسم في الحواس صورها وتتأدى منها الى النفس فتترسم عندها ارتساما ثانيا مع غيبته من الحواس وتلك الامور الحسارية اما كائنة على الهيئة التي اداها الحس وهو ظاهر او منقلبة عن تلك الهيئة الى التجريد كما ذاريت شخصائهم جردته عن الشخصيات فينطبع حينئذ في القوة العاقلة او من طريق آخر كاللهام مثلا فلاشياء وجود في الحسارج ووجود في الذهن ومعنى كون الانسان مدنيا بالطبع ان طبعه في جبلته يقتضي التمدن اى الاجتماع من بني نوعه لانه لا يمكن تعيشه في ما كله وملبسه ومشر به الا بمشاركتهم حتى لو انفرد عنهم تعذرت معيشته او تعسرت وباعلامهم ما في ضميره من المقاصد والمصالح حتى يتم التعاون فيها ولما احتاج الى الاعلام ولم يكن الى ذلك طرق اخف من ان يكون فعلا من افعاله ولم يكن شيء من افعاله اخف من ان يكون صوتا لعروضه للنفس الضروري واعد م ثباته واستقراره عند زوال الحاجة عنه فلا يطلع على ما في ضميره من لا يريد اطلاعه عليه واعد م الازدحام فيه كما في تصوير المعاني بالاشكليات على هيئات مختلفة في مواد قابلة قاده الالهام الالهى الى استعمال الصوت وتطبع الحروف اى تحصيلها لقطعها ككل واحد منها قطعة منه بالات عدة للنطق من العضلات والشفة وغيرها لبدل اى الانسان غيره على ما عنده من المدركات

التي لا تنحصر في عدد بحسب تركيبات الحروف على وجوه مختلفة وانحاء ثلث وقوله ولان الانتفاع
 بعمل لقوله لا جرم ادى الى هذا الطريق مختص بالخاصين الذين يصل الى اسماعهم
 تراكيب الحروف دون الموجودين الغائبين عنا ودون الذين يوجدون في الازمنة لآتية ولا بد
 من اعلامهم ايضا للغائبين المذكورين اعني انتفاعهم بما دركوا وانضمام ما تنصيه ضمائرهم
 اليه لتكمل المصلحة والحكمة لكان الانسان ممنوا اى مبتلى بان يحفظ الدلائل على ما
 في النفس من الصور التي لا تحصى الفاظا ويحفظها نقوشا وفي ذلك مشقة عظيمة
 لان تلك النقوش غير منضبطة فتكثر وتطول ويجمع على معنى واحد دليلان فقصدا الى الحروف
 التي هي امور معدودة ووضع لها اشكال مخصوصة وركبت تلك الاشكال تركيب الحروف
 ليدل على الالفاظ المركبة منها فصارت نقوش الكتابة ايضا مضبوطة كالالفاظ اذ كل منهما
 مركبة من امور قليلة العدد هي الحروف ونقوشها فترتب هناك امور اربعة الاول منها اعني
 الكتابة دال ولبس بمدلول والرابع منها اعني الامور الخارجية مدلول ولبس بدال وكل واحد
 من المتوسطين دال باعتبار ومدلول باعتبار آخر ودلالة الصور الذهنية على الخارجية
 دلالة طبيعية اى ذاتية لا يختلف فيها لالدال ولا المدلول فان الصورة الفرسية لاتدل
 الا على الفرس والفرس لا يدل عليه من الصور الذهنية الا الصورة الفرسية والباقيتان
 وضميتان مختلفتان باختلاف الاوضاع ففي دلالة العبارة يختلف الدال فان الموضوع بازاء
 الصورة الفرسية قد يكون لفظ الفرس وقد يكون غيره دون المدلول لان الكلام فيما اذا كان
 الامر الخارجى الذى هو المقصود بالتفهيم واحدا فلا يرد ان اللفظ الواحد قد يوضع لمعنيين
 مختلفين فيختلف المدلول ايضا لان ذلك غير معقول مع وحدة الامر الخارجى وفي دلالة الكتابة
 يختلفان فان نفس كتابة لفظ الفرس قد يكون على الهيئة المشهورة وقد يكون على غيرها كما يظهر
 من اشكال الخطوط المختلفة فيما بين الاعم مع اتحاد اللفظ ويجوز ان يوضع كتابة لفظ الفرس
 للفظ آخر ثم ان علاقة العبارة بالصورة الذهنية وان كانت غير طبيعية كعلاقة الكتابة
 بالعبارة لكنها بسبب كثرة الاحتياج اليها والى النفس بها وتوقف افادة المعاني واستفادتها
 عليها صارت محكمة متقنة قريبة من الطبيعية حتى ان تعقل المعاني فلما ينشأ من تخيل الالفاظ
 وكان المفكر في المعاني يحتاج نفسه بالفاظ تخيلة ولو اراد تجريد ما عنها اشكل الامر عليه
 واذا تقرر هذا فنقول تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة المتوقفين
 عليها وبعد تعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص آخر فلا بد له من الالفاظ فان اراد
 تحصيله لنفسه احتاج بيانه اليها البسهل الامر عليه فهذا الفن في تعلمه وحصول غرضه محتاج الى
 مباحث الالفاظ خصوصاً من اللغة التي دون بها الا انه لما كانت مسائله قانونية اخذوا بمباحث
 الالفاظ على الوجه الكلى غير مختص بلغة دون لغة واوردوها في مقدمات الشروع فيها لئلا تكون
 وحشية عن الفن بالكلية وايضا لئلا يحتاج الى غيرها اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلم بلغة
 واستعماله لتحصيل تلك المجهولات بلغات اخرى والمراد بالعلم في تعريف الدلالة هو الادراك تصوريا
 كان او تصديقا واعادة الكاف في قوله وكذا لانه لا اثر على المؤثر تنبيه على ان دلالة ما لبس بلفظ
 قسمان وضعية كدلالة الخطوط واخواتها وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر والنصب جمع نصبة
 وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطرق كدلالة اخ على الوجع بضم الهمة وسكون الحاء
 المعجمة واذا فتحت الهمة دلت على التحسر ومن الدلالة الطبيعية دلالة اح اح بالحاء المهملة
 على اذى الصدر ودلالة اف على التضجر وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء جدار اشارة
 الى ان الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ والمقصود بابرار

صورة الحصر في الامور الاستقرائية هو الضبط عن الانتشار وتسهيل الاستقراء وان كان القسم
الآخر مرسلًا لكونه اخص مما اخرج الترتيب بين النفي والاثبات وقوله بحسب مقتضى الطبع
اراد به طبع اللفظ فانه يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى له كما صرح به قبيل هذا
ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم
ذلك المعنى عند سماع اللفظ لاجل العلم بالوضع كما يدل عليه قوله بميد هذا بل يتأدى الطبع
اليه عند التلفظ به الا ان هذا الاخير مشترك بين الطبيعية والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستندا
الى العلم بالوضع فلا يصلح فارقا فالتعويل في الفرق على احد الطبعين الاخيرين ولا بحث للمنطقي
عن الدلالة التي ليست لفظية ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالة اللفظية غير منضبطة
لاختلافها باختلاف الطبع والافهام وكانت مع ذلك غير شاملة الامعان قليلة اختص
النظر بالدلالة الوضعية المنضبطة الشاملة لما يقصد اليه من المعاني واحتراز بالبعد الاخير
يعني قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع عن الدلالة اللفظية الطبيعية اذ لا وضع هناك
اصلا فلا يكون فهم المعنى من اللفظ حيث لا اجل العلم به وعن الدلالة اللفظية العقلية لتحقيقها
حيث لا وضع لاستواء العالم والجاهل في ذلك الفهم ان كان هناك وضع وانما يقل
بالنسبة الى من هو عالم بوضعه له اي بوضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهم منه لتلايخارج عن التعريف
دلالته التضمن والالتزام بل اطلق العلم بالوضع لتشملها مع دلالة المطابقة احدهما انه
مشمول على الدور اي يلزم منه الدور بين شئين مذكورين فيه وذلك ان لما مقدمة ضرورية هي
ان العلم بالوضع هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ
وقد ذكر في التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لزم توقف كل من فهم المعنى
والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود وتقرير الجواب ان فهم المعنى في الحال اي في حال
اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم
السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور لتغاير الفهمين
وحل عبارة الشفاء ان فاعل ان يكون ضمير الشأن وقوله ارتسم في النفس معناه بجملة
هي صفة لاسم بمعنى لفظ وقوله فتعرف عطف على الشرط الذي هو اذا ارتسم وقوله
فكما جواب الشرط وفي هذه العبارة فوائد هي انه لا بد في الدلالة من العلم باللفظ والمعنى معا اولا
وان طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه هو الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل
ارتسامه هو النفس وانه لا بد بعد ذلك من العلم بالوضع واثار الشفاء في قوله فتعرف الى انه
مرتب على العلم بطرفيه كما اشار بالفاء في جواب الشرط الى ان الدلالة متوقفة على جميع
ما سبق في حيز الشرط واورد كعادون ان واذا تنبيهها على ان المتعبر في الدلالة هو الكلية وذلك
لان ما ذكره الشيخ اولاً توطئة وبيان لما يتوقف عليه الدلالة واما تفسيرها حقيقة فهو مضمون
هذه الشرطية التي وقعت جزءاً في الشرطية الاولى ولذلك قال الشارح فكون اللفظ بحيث
اذا اورده الحس على النفس التفت الى معناه هو الدلالة وذلك الالتفات الى المعنى وهو فهمه حال
ورود اللفظ بسبب العلم السابق بالوضع الموقوف على فهم اللفظ والمعنى سابقا وبسبب كون
صورتيهما محفوظتين عند النفس مرتسمتين احدهما في النفس والاخرى في آلتها فقد رجع
محصول كلامه الى ما مر في جواب الشك وقوله ونقول ايضا جواب آخر عنه فان فهم المعنى
من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوفاً على فهمه من اللفظ بل على فهمه
مطلقاً فظهر ههنا تغاير الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الاول بحسب الزمان
فان قلت لما وجب ان تكون صورة المعنى مرتسم في النفس محفوظة لهما لم يتصور فهم المعنى
من اللفظ لا عند تخيله ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعم

من ان يكون في ذاتها او خزانها كما في حال ذهول النفس عنه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات
النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ادراكا ثانيا بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم اجتماع الفهمين
لشيء واحد لكن بقي ان يقال اذا كان المعنى حاصل في ذات النفس مشا كلاهما واطلق اللفظ فلا محالة
يكون له حبشذ دلالة مع انه يمتنع فهم المعنى في هذه الحالة وهذا القدر كاف لنا في نقض تعريفها
فالصواب ان يقال على محاذها ما في الشفاء الدلالة هي كون اللفظ بحيث متى اطلق التفت النفس
الى معناه لا علم بالوضع فانه شامل لكل الايريته اذا اطلق اللفظ حرارا متعاقبة فان النفس في كل مرة
تنتقل من اللفظ الى التفات المعنى الشك الثاني ان الفهم صفة قائمة بالسمع والدلالة صفة اللفظ
ولا شبهة في ان هاتين الصفتين متباينتان فلا يجوز تعريف احدهما بالآخرى ومحصل
ما ذكره من التحقيق ان الوضع اضافة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى فاذا نسبت هذه الاضافة
الى اللفظ كانت مبدأ صفة له اعني كونه موضوعا واذا نسبت الى المعنى كانت مبدأ صفة اخرى له
اعني كونه موضوعا له وكذا الحال في الدلالة التي هي اضافة ثانية بينهما عارضة لهما معا بعد
حروض الاضافة الاولى فانها اذا نسبت الى اللفظ صارت مبدأ صفة له اعني كونه دالا
واذا نسبت الى المعنى صارت مبدأ صفة اخرى له اعني كونه مدلول ولا يختلجن في وهمك من ظاهر
هبارته ان الدلالة اضافة واحدة قائمة بهما يوصف بها اللفظ تارة ويوصف بها المعنى تارة اخرى
فانه باطل قطعا الايري الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة اي كل واحد من معنى
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى من هو عالم بالوضع ومعنى كون المعنى منفهما عند اطلاقه لازم
لهذه الاضافة التي هي الدلالة فقد جعل كلا منهما لازما للدلالة لاعتينهما وكما يجوز تعريفها
بلازمها مقبسة الى اللفظ يجوز ايضا بلازمها مقبسة الى المعنى ثم ان الفهم المذكور في التعريف
مضاف الى المفعول الذي هو المعنى فهو مصدر للفعل المجهول فيكون المراد بالتركيب كون الشيء
مفهوما من اللفظ فقد عرف صاحب الكشف الدلالة بلازمها منسوبة الى المعنى كما ان ذلك
المستصعب للاشكال الثاني عرفها بلازمها الاخر فكم ايصح الثاني يصح الاول ايضا ولقائل
ان يقول لا يخفى على منى مسكة ان الوضع حالة قائمة بالواقع متعلقة باللفظ والمعنى وباعتبار تعلقه
باللفظ صار منشأ بحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي كونه موضوعا وباعتبار تعلقه بالمعنى صار
منشأ بحالة اخرى قائمة به متعلقة باللفظ واما ان هناك وضع اضافة بينهما قائمة بهما معا مرتبة
على فعل الواضع فليس بديهيا ولا مبرهنا عليه ثم ان يكون اللفظ موضوعا له سبب لكونه دالا
على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعا سبب لكونه مدلول اي كونه
بحيث يفهم من اللفظ فلكل من اللفظ والمعنى حبشذ حالة اخرى قائمة به متعلقة بصاحبه
واما ان هناك اضافة ثابتة قائمة بمجموعهما مع مبدأ صفتين لازمتين لهما ومسموعة بالدلالة كما
ذكرتموه مما لا يقود اليه ضرورة ولا دلالة عليه بل لظاهر ان الحالة التسمية لللفظ بواسطة كونه
موضوعا مسموعة بالدلالة فهي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن
لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب مثلا واما تعريفها بالفهم مضافا الى الفا عل او المفعول اعني
الى السامع او المعنى او ينتقل الذهن من اللفظ الى المعنى فن المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود
اذلا شبهة في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان ذلك الفهم والانتقال
من اللفظ انما هو بسبب حالة فيه فكله قيل هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او ينتقل منه اليه
فكانهم تنبهوا بالسمع على الثمرة المقصودة من تلك الحالة بل الفهم او الانتقال فكانهما هو
ثم الدلالة الوضعية اي من الدلالة اللفظية لما مر من اختصاص النظر بها واما قول المصنف
الدلالة الوضعية اللفظ فاحترز بالقيد الاول عن الدلالة الطبيعية التي هي الانقباض كالدوال الاربع

لكن يجب ان يقيد الكل بقدرنا من حيث هي اى تلك المعاني المذكورة كذلك اى على الوجه الذى
 ذكرت به فيقال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له
 والتضمن دلالة على جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه لازم
 ان لا ينقض حدود الدلالات بعضها ببعض اى لا ينقض حدود الدلالات بعضها ببعض
 الدلالات لا بحدود بعضها وانما لم يتعرض لانتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم
 الاطلاع على مثال ويمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم
 وبمجموعهما معا فتكون دلالاته من وجوه ثلاثة فاذا اريد به اللازم من حيث انه لازم كانت
 دلالاته عليه التزامية ويصدق عليها انها دلالة على جزء المعنى الموضوع لكن ليست من حيث هو
 جزؤه واذا اريد الجزء اللازم من حيث انه جزء كانت دلالاته عليه تضمنية ويصدق عليها انها دلالة
 على الخارج اللازم لكن ليست من حيث انه لازم وفيه نظر لانهم قالوا اذا اطلق لفظ الامكان
 واريد به الامكان الحساس تكون دلالاته على الامكان العام الذى هو جزؤه بالتضمن لا بالمطابقة
 واذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالاته على النور الذى هو لازمه دلالة التزامية
 لا مطابقة فكمسوا بان اللفظ المشترك اذا اريد به الكل او الملزوم لم يدل على الجزء واللازم بالمطابقة
 بل يدل على الجزء بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وهو ممنوع لان الجزء كما تحقق من شأنه
 سبب الدلالة التضمنية اعنى كونه جزءا لما وضع له فقد تحقق ايضا سبب الدلالة المطابقة اعنى كونه
 موضوعا له فكما وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل عليه بالمطابقة ايضا وكذا الحال
 فى اللازم ولما دخل اننى المطابقة فى المقصود الذى هو بيان الانتقاض كما سيأتى ولا محذور
 فى ثبوتها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ على الجزء او اللازم فى حالة واحدة دلالتين من جهتين
 مختلفتين ولا امتناع فى ذلك لما سبق من ان حقيقة الدلالة التفاضلية النفس الى المعنى عند اطلاق
 اللفظ او تحيله كما علم من كلام الشيخ ولا معنى لهذا الالتفات سوى الانتقال من اللفظ اليه واذا علم
 ان اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتبة فى العقل فاذا اطلق هذا اللفظ انتقل
 الذهن منه الى جميع تلك المعاني ولاحظ كل واحد منها فاذا كان مشتركا بين الكل والجزء واطلق
 انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له الى الكل ايضا لذلك لكن انتقل الى الكل متضمن
 انتقاله الى الجزء اجمالا فله الى الجزء انتقالان تفصيل قصدى بسبب كونه موضوعا واجبا الى ضمنى
 بسبب كونه جزءا للموضوع له فله عليه دلالتان هكذا فى اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم ينتقل
 الذهن منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له وبتوسط الموضوع له ايضا وكذلك فى التضمن
 والالتزام اى اذا اطلق لفظ الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن
 ايضا واذا اطلق لفظ الشمس على النور دل عليه مطابقة والتزاما لما حققناه لا يقال دلالة اللفظ
 على المعنى المطابق المقصود بهذا السؤال دفع الاعتراض عن توجيه الشراح فان المطابقة
 اذا كانت موقوفة على الارادة فاذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة
 لعدم كونه جزءا بل بالتضمن فقط واذا اطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لانه ملزوم
 لدلالة المطابقة على الكل وهى منتفية لعدم الارادة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وقس
 على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فانه حال اطلاقه على الملزوم يدل على اللازم بالالتزام
 دون المطابقة وحال اطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذى انتفى لازمه
 فقد استغنم ما ذكره فى هذا المقام واتبعنا المعنى المطابق لان الدلالة على المعنى التضمني والالتزامي
 لا تتوقف على الارادة المتعلقة به بل على الارادة التى تعلقت بالمعنى المطابق لانه اذا تحققت الدلالة

على الموضوع له تحققت على ما يكون جزأً أو لازماً بالضرورة سواء كان مراداً ولا ولو كانت دلالة
الالفاظ لذواتها لكان لكل لفظ حق من المعنى يناسبه بحسب ذاته فلا يجازى الى معنى آخر
خصوصاً اذا كان متافياً لذلك المعنى المناسب لكنه باطل لكافي المشترك بين المعاني المتنافية وقد ابطال
كون دلالة الالفاظ ذاتية بوجوه اخرى مذكورة في مواضعها وقيد الارادة بكونها جارية على قانون
الوضع لانه لو اطلق لفظ الجدار واريد به الحمار لم يدل عليه قطعاً الا يرى هذا دليل ثان على ان دلالة
المطابقة موقوفة على الارادة فاجاب عن الاول بان العالم بالوضع كالتخيل اللفظ تعقل معناه
انى انتقل من اللفظ اليه سواء كان مراداً لمن تلفظه او لا فلا تكون الدلالة على المعنى
المطابق تابعة للارادة وعن الثاني بقوله واما المشترك و اشار الى ان ارادة المتكلم للمعنى من اللفظ
شيء ودلالة اللفظ عليه بمعنى انتقال ذهن السامع منه اليه لعله بالوضع شيء آخر وبينهما
بون بعيد فليس يلزم من توقف الاول على القرينة الدلالة على الارادة توقف الثاني عليها
نعم المعتبر عند اهل العربية هو الدلالة على المعنى المراد وكلامنا في مطلق الدلالة وتوجيه الكلام
في هذا المقام يريدان بيان الاتساق وانفاقه بالقييد لا يتوقف على ان الدلالة على الجزء
بالتضمن فقط او بالمطابقة فقط وعلى اللازم بالالتزام وحده او بالمطابقة وحده بل يتم على تقدير
اجتماع الدالتين على كل واحد منهما وهذا هو الذي اشرنا اليه بانه سيأتيك لا يقال المشتركان
يعنى ان توجيهك في هذا المقام مبني على ما ذهبت اليه من اجتماع دالتين على كل واحد من الجزء
واللازم وهذا المذهب باطل لان اللفظ اذا دل على معنى باقوى الدالتين التي هي المطابقة
لم يدل عليه باضعفهما التي هي التضمن والالتزام ويحتمل ان يقال هذه معارضة في تقصص
ما تقدم من المدعى كانه قيل ما ذكرتم في وجوب تقييد حد المطابقة وان دل على مطلوبكم لكن
عندنا ما يخفيه لان ذلك المشترك لا يدل على الجزء بالتضمن ولا على اللازم بالالتزام فلا يتصور تقصص هذا
المطابقة بهما فلا حاجة الى التقييد بالحبيثة والجواب على التقديرين ان الانسليم ان الدلالة الضعيفة
لا تجمع القوية اذا كانتا من جهتين مختلفتين فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان المشترك بين الكل
والجزء اذا اطلق بان العالم بوضعه ايهما لا يفهم الجزء الامر واحد فلا يكون هناك الادلالة واحدة
واسنادها الى ما هو اقوى اعني كونه موضوعاً له اولى قلت قد سبق هنا ان الدلالة هي الالتفات والانتقال
وان هناك انتقالين الى الجزء ومن ذكر في تعريفها الفهم وجب ان يريد به ذلك الانتقال لا الفهم الحقيقي
الذي يلزم فهم المفهوم لا تنقضه بالتضمن اى مطلقاً اذ لا يتصور الانتقال من الكل الى الجزء بل الامر
بالعكس لا يقال اذا اطلق اللفظ انتقل الذهن منه الى الكل اجمالاً ثم ينتقل منه الى الجزء تفصيلاً
واحضاراً لا نقول الدلالة التضمنية هي ملاحظة الجزء في ضمن الكل قصداً وهي متقدمة
على ملاحظة الكل لا ملاحظة الجزء على الانفراد وقصداً والام يمكن التضمن لازماً بالمطابقة
اذا كان الجزء الموضوع له مركباً وهو باطل اتفاقاً وما ذكر من التفصيل والاحضار فهو شرط للعالم
بكون المدلول التضمني مراداً وقد استعمل اللفظ فيه وحده وينقض بالالتزام ايضاً اذا كان فهم
المدلول الاتراحي متقدماً على فهم المسمى كالمملكات بالقياس الى عدم مائتها ان يفهم من اللفظ
شبهاً في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فاك اذا قلت رأيت اسداً في الحمام فانا نفهم
من لفظ الاسد الرجل الشجاع بعد فهمنا منه مسماه الذي هو الحيوان المفترس واذا قلت رأيت اسداً
لم يفهم منه الامسماء فدلالته على الرجل الشجاع ليست مطابقة ولا تضمناً لآخرها عن فهم المسمى
فهى التزامية وليس ههنا لزوم ذهني فقد وجد الالتزام بدونه فلا يكون شرطاً له وكذا دلالة المعانيات
على معانيها المتصورة منها ليست مطابقة ولا تضمناً اذ ليست الفاظها موضوعاً لتلك المعاني
ولا لما دخلت هي فيه بل هي التزامية ولازوم ذهني لان فهم تلك المعاني منها انما يكون بعد كلفة
ومزيد تأمل والاصطلاح اى من اهل هذا الفن على المعنى الاول الذي اعتبر فيه الكلية

كما رت عليه البشارة المنقولة من الشفاء على مامر واما المعنى الثاني اكنى فيه بالجزئية فهو مصطلح
 اهل العربية واصول الفقه وعبارة صاحب الكشف حيث قال عند اطلاقه توهم باعتبار المعنى
 الثاني الا انه لما اشترط في الالتزام اللزوم الذهني علم ان مراده المعنى الاول وحيث نقول اذا فهمنا
 من اللفظ شيئا في وقت دون وقت فلا شك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حاوية او مقابلة فلا يكون
 ذلك اللفظ دالا عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم بل الدال هو المجموع والمعاني المقصورة
 من المعاني بل لم يلزم انتقال الذهن اليها بعد كمال تصورات سميات الفاظها فلا سلم
 دلالتها عليها وان لم يلزم فلا تنقض بها هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة
 الوضعية هو امام عارضة اي ما ذكرتم وان دل على الانحصار لكن عندنا ما ينفيه وهو ان دلالة
 المركب وضعية خارجة عن الثلث واما تنقض اجالي اي دليلكم على الحصر ليس صحيحا
 بجميع مقدماته والالكان كل دلالة وضعية داخلية في تلك الاقسام وليس الامر كذلك
 وعلى التقديرين مداره على المقدمتين الاولى ان دلالة المركب وضعية والثانية انها ليست داخلية
 في الدلالات الثلث فدفعه بمنع الاولى لا يتم الا اذا غير تفسير الدلالة الوضعية كما ذكره بقوله نعم
 وتفصيله انها ان فسرت بدلالة اللفظ على ما وضع له سقط السؤال الا انه يلزم ان يكون التضمن
 والالتزام خارجين عنهما وهو باطل باتفاق القوم وان فسرت بما للوضع مدخل فيها يشملها
 واتجه السؤال وان فسرت بما للوضع اللفظ الدل مدخل فيها يتناولها وان دفع السؤال بالكلية
 اذ ليس المركب موضوعا في نفسه بل اجزاؤه فلا تكون دلالة وضعية على هذا التفسير لكنه غير معتبر
 عندهم وكلمة ما في قوله اي فيما دل على المعنى بالمطابقة امام صدرية او موصولة بتقدير مضاف
 اي في دلالة ما دل اما ولا فلا لا يدفع المنع بل يدفع السند الاخص فلا يجدي نفعه وقوله
 وانتفاء الوضع ممنوع رد بما استدل به على خروج دلالة المركب عن الثلث فان الوضع المعتبر
 فيها احد الامرين اما وضع العين او وضع الاجزاء والثاني متحقق في المركبات والتفصيل
 هناك قسم مدلول المركب من مفردين الى اقسام ثلاثة الاول ما يكون مدلول مفرديه معا والثاني
 ما يكون مدلول احد المفردين والثالث ما لا يكون شيئا منهما وقسم لقسم الاول اعني ما يكون مدلول
 مفرديه الى مدلول مفرديه والى مدلول واحد لمفرديه وحصر هذا المدلول لواحد من اقسام خمسة
 دلالة المركب على اربعة منها تضمن وعلى الخامس التزام ولم يذكر ما يكون مدلولاً لمطابقة الكل واحد
 منهما اذ حيث لا يكونان مترادفين فلا تركيب بحسب المعنى وحصر مدلولي المفردين في اقسام ستة
 دلالة المركب في واحد منهما مطابقة وفي اثنين تضمن وفي ثلثة التزام واما القسم الثاني اعني مدلول
 احد المفردين وهو الذي عبر عنه ثانيا باحد مدلولي مفرديه فقد حصر في اقسام ثلاثة دلالة المركب
 في اثنين منها تضمن وفي واحد التزام وعبر عن القسم الثالث او لا بقوله ما لا يكون هذا ولا ذلك
 وثانيا بمدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته وجعله قسما واحدا وحكم بان الدلالة عليه التزام
 فقط ومثاله قوتنا اعبادة منوبة فانه يدل على انانية شرط للوضوء وليس هذا بمدلول المفردين
 ولا بمدلول احدهما بل هو لازم للمجموع من حيث هو وقوتنا الطائر الولود فانه يدل على الخفاش
 الذي هو لازم للمجموع لا شيء من مفرديه هذا يحمل ما فصله من الاقسام التي هي خمسة عشر
 وقد يقال اذا كان هناك مفهوم ما يكون كل واحد منهما مدلولاً لتضمينها بجزء من المركب ويكون
 مجموعهما مدلولاً لمطابقيا او تضمينيا او التزاميا لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً لمطابقيا
 بجزء ويكون المجموع التزاميا لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً التزاميا بجزء
 ويكون الكل التزاما لاحد الجزئين او يكون احدهما مدلولاً لمطابقيا او تضمينيا او التزاميا لاحد
 الجزئين او يكون احدهما مطابقيا بجزء والاخر التزاميا لاخر ويكون الكل التزاميا لاحد الجزئين
 او يكون احدهما تضمينيا بجزء ويكون المجموع مطابقيا او تضمينيا او التزاميا لاحد الجزئين

فهذه اثنا عشرة صورة يصدق على دلالة المركب في كل واحد منها أنها دلالة على مدلول المفردين
 وأنها دلالة على مدلول أحد المفردين فإن اشترط في مدلول مفردى المركب أن لا يكون مدلول
 أحد المفردين واشترط أيضا في مدلول أحد مفرديه أن لا يكون مدلول المفردين فهذه الصور
 داخلة في القسم الثالث الذى هو لا هذا ولا ذاك فلا يصح الحكم حيث ثبنا دلالة المركب في هذا القسم
 التزامية فقط لأن الدلالة في بعض هذه الصور مطابقة وفي بعضها تضمن وفي بعضها التزام
 وهو ظاهر وإن اشترط في مدلول أحد المفردين أن لا يكون مدلولاً لهما ولم يشترط في مدلول
 المفردين أن لا يكون مدلولاً لأحدهما دخلت الصور المذكورة في مدلول مفرديه ولبست من قبيل القسم
 الثانى اعنى ما يكون مفهوماً واحداً هو مدلول لكل واحد من مفرديه بل هو من قبيل القسم الاول
 وهو ما يكون مدلول مفرديه فلا يصح حكمه بأنه اذا دل أحدهما بالتضمن والآخر بالتزام يكون
 المركب دالاً بالتزام لجواز أن يكون مجموع المدلولين مدلولاً تضمنياً او مطابقة لذلك المفرد الدال
 بالتضمن فتكون دلالة المركب عليه تضمنياً وإن اشترط في مدلول المفردين أن لا يكون مدلولاً لأحد
 المفردين ولم يشترط في مدلول أحد مفرديه أن لا يكون مدلول مفرديه دخلت هذه الصور في مدلول
 أحد المفردين فلا يصح الحكم بأنه اذا كانت دلالة أحد المفردين بالتزام كانت دلالة المركب
 كذلك لجواز كونها تضمنية او مطابقة فيما اذا دل أحد الجزئين بالتزام من الصور التى ذكرناها
 وقد يجاب بان مدار ما ذكرتموه على أن مدلول مفردى المركب قد يكون مدلولاً لأحد مفرديه
 لكن الشارح اعتبر في مدلول مفردية انتساب أحدهما إلى الآخر على التفصيل ليكون بهذا
 الاعتبار مدلوليهما من حيث هما واقعان جزئين للمركب كما يشهد به امثله ولا شك انهما بهذا
 الاعتبار لا يقعان مدلولاً لأحد مفرديه اذ لا يمكن أن يعتبر في مدلول انتساب شئ إلى آخر مفصلاً وأما
 مدلول أحد المفردين والمدلول الواحد لهما فلا يمكن أن يعتبر فيهما الانتساب المذكور واذا بطل المدار
 اندفع الاشكال وقد يعترض أيضاً بأنه ان اراد لمدلول المفردين أن يكون كل واحد من المدلولين مدلولاً
 لمفرد ولا يكون مدلولاً لمفرد آخر لم يحصر القسم الاول اعنى مدلول مفرديه في مدلول المفردين ومدلول
 واحد للمفردين لجواز أن يكون مدلول المفردين ويكون كل واحد مدلولاً لكل مفرد وإن اراد لمدلول
 المفردين ما هو اعم من ذلك بطل القول بأن دلالة المركب في القسم الثالث التزامية لجواز أن يكون
 التزامى كل من المفردين تضمنياً للآخر فتكون دلالة المركب في تضمنه وبطل أيضاً القول
 بأن دلالة القسم السادس التزامية لجواز أن يكون التزامى أحد الجزئين تضمنياً للآخر فلا يكون
 خارجاً وتكون دلالة المركب عليه تضمنياً والمراد بقوله لا يكون مدلول مفرد من مفرداته أى لا يكون
 مدلوله على سبيل التوزيع ولا على سبيل الاشتراك فيه ولا على سبيل الانفراد وإنما طعننا بإيراد هذه
 الاحتمالات تشكيكاً للاذعان وتثبيتاً لها عن الزلل والطغيان فإن قيل لما كان مدار الجواب
 عن سؤال عدم انحصار الدلالة الوضعية في الثلث على أن الوضع المعبر في تلك المثلث اعم من أن يكون
 وضع العين أو وضع الاجزاء والثمانى متحقق في المركب قرر السؤال على وجه آخر بندفع عنه ذلك
 الجواب واستدل على أن الهيئة التركيبية ليست موضوعة لمعنى فإنها لو كانت كذلك لما كان
 تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه
 كالمفردات لأن فهم المعنى من اللفظ انما يكون بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع وليس كذلك
 فان تركيب تركيبات مختلفة ولا تعرف أن الواضع وضعها أولاً بل بما يجزم بأنه لم يوضع هذا التركيب
 لمخصوص وقوله غاية ما في الباب جواب عما قيل من أنها لو كانت موضوعة لما كانت التركيبية
 بمجرد ارادة المركب انما لنسلم هذه الملازمة وانما تصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص
 ولبست كذلك بل هى موضوعة بال نوع الا يرى أن هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف

اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلو لا اعتبار
 الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها في جميع اللغات على اى وجه يراد
 واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ به ان يطبق
 تأليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التأليف مقوضا
 اليه بالكلية اذ لابد له فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جاز ايضا في المفردات المشتقة
 كصيغ الافعال والاسماء المتصلة بها وكالمصغر والمنسوب اذ لا يجب لكل فرد منها ان يكون
 مسموعا بعينه بل يكفي اندرج في القوانين المأخوذة من اللغة ومن ههنا تحقق ان الوضع
 النوعي معتبر في الالفاظ قطعا وهالك نظر لان احدا الامر ين لازم هذا تقرير ثالث للشبهة بحيث
 يندفع عنها تقريرها في الثاني والاول واراد بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه اريد به ما هو اعم
 من الشخص ويندرج فيه النوعي يلزم الامر الثاني وهو انحصار الدلالة الوضعية في المطابقة
 لان المدلول التضمني والالتزامي معنى مجازي للفظ واللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعها
 نوعيا على ما تسمعه من ائمة اصول الفقه حيث قالوا لا بد في المجاز من اعتبار الواضع العلاقة
 الصحيحة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له ولذلك قال بعضهم الحقيقة
 هو اللفظ المستعمل في وضع اول واحتزبه عن المجاز فانه مستعمل في وضع ثان يلاحظ فيه وضع
 سابق عليه حال الاستعمال وههنا بحثان الاول ان الوضع مشترك بين المعنيين احدهما تعيين
 اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا في المجاز وضع وثانيهما تعيين اللفظ بنفسه بمعنى وعلى هذا الوضع
 في المجز شخصا ولا نوعيا اذ لابد فيه من اعتبار القرينة الشخصية او النوعية والمعتبر عند
 الجمهور هو هذا المعنى الثاني البحث الثاني ان اللازم من كون المجاز موضوعا هو انحصار المدلولات
 في المدلول المطابق بمعنى انه لا يكون للفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول مطابق له لا انحصار
 الدلالات في المطابقة لما مر من جواز اجتماع داليتين من جهتين فالمدلول التضمني من حيث انه جزء
 للمعنى الموضوع له اللفظ تكون دلالاته عليه تضمنا ومن حيث انه موضوع له تكون دلالاته مطابقة
 وكذا الحال في اللازم قوله وانما يكون جزأ لو كانت لفظا وليست كذلك والا لكانت مسموعة
 وهو ظاهر البطلان وان سلم كونها جزأ من المركب منع كونها جزءا معتبرا في التركيب كما سبأ في من
 ان المعتبر في تركيب اللفظ هو الجزء المعتبر الذي له ترتيب في السمع فان قلت من المعلوم ان الهيئة
 التركيبية اللفظية دالة على الهيئة التركيبية المعنوية وابست دلالاتها الاوضعية فاذا اعتبرت هي
 مع المفردين كان المجموع دالا بالوضع ايضا فدالاته الوضعية من اى الدلالات هي قلت قد منع
 دلالة هيئة التراكيب على شئ بل الدال على الهيئة المعنوية هو الاعراب سواء كان لفظيا او تقديريا
 او مجليا لكن بشكل في مركب لا اعراب فيه اصلا كقولنا قد ضرب وان سلم دلالاتها فان لم يكن
 جزأ من المركب كانت دلالة المجموع من حيث هو وضعية لفظية غير لفظية وان كانت جزأ منه
 بان كانت مسموعة وجب ان تعد دلالاته وضعية لفظية مندرجة في الدلالات الثلاث وما ذكر من
 انها ليست مترتبة مع سائر الاجزاء في السمع بل هي مسموعة معها بالترتيب فليس بقادح في كون
 دلالة المجموع وضعية لفظية غاية ما في الباب ان دلالة هذا الجزء من اللفظ المركب لا يوجب
 تركيبه كما سبجى وهي اى النسب بين الدلالات الثلاث بالزوم وعدمه منحصرة في ست حاصلة
 من مقايضة كل واحدة من الثلاث الى اخيها احتراز عن التابع الاعم كالحرارة فانه ربما يوجد
 بدون المتبوع الاخص كالنار مثلا لكنها حيث لا تكون متصفة بتبعية النار فنقول ما لم يفهم
 الجزء من اللفظ اولا يتمتع فهم اكل منه فكما ان فهم الجزء مطلقا سابق على فهم الكل مطلقا
 كذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن متقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة وبيانه ان حقيقة

الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع والمحافظة للمعنى
 في النفس فاذا اطلق فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا معنى به تذكر
 الجزء مفصلا مخظرا بالبال بل تذكره مجعلا في ضمن الكل والعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري فتكون
 المطابقة تابعة للتضمن لا يقال هذا انما يصح في تذكر الكل بالكلية لا تذكره بوجه كما عند اطلاق
 اللفظ لانا نقول كلامنا في المعنى المركب الذي وضع اللفظ بازائه من حيث خصوصه وفهم ذلك
 المعنى بعينه وعلم وضع اللفظ له وبقي مرسمنا عند النفس فاذا اطلق اللفظ يذكر ذلك المعنى
 بعينه وحيث فلا شك ان تذكره مشتمل على تذكر جزئه اجالا لا في معنى مركب وضع اللفظ بازائه
 وجه من وجوهه وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه فلا تذكر شيئا من اجزاء المركب لان المعنى
 الموضوع له على هذا التقدير هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان كان ذلك الوجه المخصوص
 ايضا مركبا كان تذكره مسبوقا بتذكر جزئه فان قلت دلالة التضمن فهم الجزء لا مطلقا بل
 من حيث هو جزء وفهمه من هذه الحيثية تابع لفهم الكل ومما خر عنه قلت التضمن فهم ما صدق
 عليه الجزء من حيث هو لا من حيث انه موصوف بالجزئية كما ان المطابقة فهم ما صدق عليه الكل
 من حيث هو ولو صح ما ذكرتم لكنت المطابقة فهم الكل من حيث هو كل فيكون فهمهما من اللفظ
 معا لان الكلية والجزئية اضافيتان لا تعقل احدهما الا مع الاخرى وكذلك في بعض الوازم
 اى الامر في التبعية بالعكس في جميع الاجزاء وكذلك في بعض الوازم كما في الاعداد والملكات
 فان فهم الملكة متقدم على فهم انعدام المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فتكون المطابقة في
 هذه الصورة تابعة للالتزام فلان الكبرى ان قيد بالحيثية لم يكرر الوسط لان محمول الصغرى
 هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بتلك الحيثية وان لم يقيد بها كانت جزئية
 لا التابع الاعم يوجد بدون متبوعه الاخص وعلى التقديرين لا انتاج فان قيل نحن نقيد الصغرى
 بالحيثية ايضا قلنا ان قولكم التضمن مثلا تابع من حيث انه تابع ان اردتم به ان التضمن مفهوم التابع
 فيبطلانه اظهر من ان يخفى وان اردتم به معنى آخر فلا بد من تقريره اولا حتى نتكلم عليه ثانيا هذا هو
 المستطوع في حاشية الكتاب ونحن نقول ان قولكم من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
 كما في قولنا الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقدير اذ به التقييد
 كما في قولنا الانسان من حيث انه يصح ويزيل عن الصحة موضوع للطب وقدير اذ به التعليل كما في
 قولنا النار من حيث انها حارة تسخن الماء فقولكم التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع
 ليس من قبيل الاول والا لكان معناه ان مفهوم التابع من حيث هو لا يوجد بدون ذات
 المتبوع وهذا على تقدير صحته لا يصلح كبرى للشكل الاول ولا من قبيل الثالث ولا لكان معناه
 ان صفة التبعية عامة لعدم وجدان التابع مطلقا بدون المتبوع وهو ظاهر القساد فتعين المعنى
 الثاني التابع مأخوذا مع صفة التبعية لا يوجد بدون المتبوع وهذا المعنى لا يتأتى في محمول الصغرى
 لان المراد مفهوم التابع لذاته حتى يصح تقييده بمفهومه كما في موضوع الكبرى نعم يتجه ان يقال
 الحيثية بهذا المعنى الذي صورتموه راجعة بالحقيقة الى محمول الكبرى اى لا يوجد التابع موصوفا
 بكونه تابعا بدون المتبوع فيتحد الوسط الا ان هذا اللازم من الدليل حيث لا بد ان كل واحد من
 التضمن والالتزام لا يوجد بدون المطابقة موصوفا بالتبعية والمقصود انهما لا يوجدان بدونهما
 اصلا وما قيل من ان التبعية لازمة لهما من حيث ذاتهما ان اريد به انما خر في الوجود فقد بان
 بطلانه وان اريد انهما مقصودان تبعا ضرورة ان المقصود الاصل من وضع اللفظ لمعنى دلالاته
 عليه واما دلالاته على جزئه او لازمه فقصدية بالتبعية ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون
 المقصود بالذات كما في قطع المسافة للرجل واما ثالثا فلانه لو صح البيان هو تقض اجالي لما هو
 خلاصة الدليل وهي ان الاصغر موصوف بصفة كذا وكل ما هو موصوف بتلك الصفة

من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بما يضاهيها واما ان تلك الصفة هي
التسببية والمتبوعية فلا مدخل له في ثبوت المقصود وقوله من حيث هو جزؤه من قبيل التعليل
اي التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى بسبب كونه جزءاً له وكذا الالتزام دلالة على الخارج
اللازم بسبب كونه خارجاً لازماً فلا يتحققان بدون دلالة اللفظ على المسمى وهو ظ وإيضاهما
يستلزمان كون اللفظ موضوعاً لمعنى وذلك يستلزم دلالة عليه بالمطابقة وهذا اي ما ذكره من
جواز ان لا يكون المسمى لازم بين يلزم فهمه من فهم المسمى انما يفيد عدم العلم بالاستلزام وهو ليس بمط
لا لعل عدم الاستلزام الذي هو المط قد استدل بعضهم على عدم استلزام المطابقة للالتزام
بانه لو استلزمته لكان لكل شئ لازم لكن اللازم شئ ايضا فيكون له لازم آخر وهكذا فيلزم من
ذلك تصور امور غير متناهية وهو ضعيف جدا لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته
لا يقال ان لم يثبت سقط المنع وان انتهى كان الانتهاء مفهوماً وهو شئ فلا بد من لازم لانا نقول
ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصويره فلا يتم ما ذكرتموه اذا اعتبر في الالتزام هو المعنى الاخص
وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصويره لما مر من ان شرط الالتزام هو اللزوم الذهني اعني كون
الامر الخارجى بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه لا المعنى الاعم وهو ما يكون
تصوره مع تصور ملزومه كافياً في الجزم باللزوم بينهما لا يقال المقصود بهذا السؤال ان اللازم
بالمعنى الاخص ليس يعتبر في الالتزام وذلك لان اللزوم الخارجى معتبر في الاخص فلو اعتبره
في الالتزام كان اللزوم الخارجى شرطاً للالتزام وقد تبين بطلانه والدليل على اعتبار اللزوم
الخارجى في الاخص انه لو لم يعتبر معه لم يكن اخص من المعنى الاعم لان اللزوم الخارجى معتبر
في الاعم فانه مفسر بما يكون تصويره مع تصور ملزومه كافياً في الجزم باللزوم بينهما كما مر انفاً
فاللزم المعتبر فيه وهو قولنا باللزوم ان اراد به اللزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول الذي هو الاخص
كان العام عين الخاص اذ بصير معناه حينئذ ما يكون تصويره مع تصور ملزومه كافياً بالجزم بان
تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم فقبحا هذا الاخص في مفهوم الاعم وكل ما كان لازماً بالمعنى
الاعم كان لازماً بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم ان يكون
تصورهما معاً كافياً في الجزم باللزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تغايراً بحسب المفهوم
وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما بط وان كان اللزوم الذهني المعتبر في
الاعم بالمعنى الثاني الذي هو الاعم لم تعريف الشئ بنفسه اي اخذه في تعريفه ولما لم يحز
ان يكون ذلك اللزوم المعتبر في الاعم لزوماً ذهنياً وجب ان يكون خارجياً والجواب عنه اما اولاً
فبانه قص لا صحة ما ذكره تستلزم ان لا يعتبر في الالتزام اللزوم البين اصلاً لا بالمعنى الاخص ولا
بالمعنى الاعم وهو بط اتفاقاً واما ثانياً فباطل هو ان المعتبر في المعنى الثاني مطلق اللزوم اعم من
ان يكون ذهنياً او خارجياً كما انه المعتبر في تفسير المعنى الاول وهو قولنا ان يكون اللازم بحيث
يلزم من فهم الملزوم فهمه فان المراد باللزوم هو المطلق الا انه لما قيد بقيود صار المقيد مع قيده هو
اللزوم الذهني ولما لم يقيد اللزوم في المعنى الثاني بقيد بقي على اطلاقه شاملاً لاقسامه الثلاثة
ومن ههنا تبين ان اطلاق اللزوم الذهني على المعنى الاول حقيقة وعلى المعنى الثاني باعتبار ان
له نوع اختصاص بالذهن حيث كان تصور طريقه كافياً في الجزم فقوله فان المعتبر فيه لو كان
اللزوم الذهني فاما بالمعنى الاول او الثاني محمول على عموم المجاز لا يقال اذا حصل لنا شعور
قد منع ان يكون الشئ ليس غيره من لوازمه البينة بالمعنى الاخص فاراد الممثل اثبات المقدمة
المنوعة فاستدل على ان سلب مطلق الغير لازم بين بالمعنى الاخص لكل مفهوم وان كان سلب
الاغيار المخصوصة من قبيل البين بالمعنى الاعم والجواب عنه ان كل شعوره وان كان موجوداً

في الذهن متميزا في نفسه عن غيره لكن ذلك لا يستلزم ادراكا لامتيازته عن غيره اعني سلب الغير عنه والالزام من كل تصور تصديق وهو بط فلا يكون لازما ينسب بالمعنى المتعبر في الالتزام وانما اهلها المص لا ايضا حهما ماذكر في المطابقة فكما ان المطابقة لا تستلزم الاستلزام لجواز ان لا يكون المسمى لازم بين يلزم من فهمه فهمه اول العلم الضروري باننا نعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن جميع اغياره كذلك التضمن لا يستلزمه لجواز ان لا يكون المسمى المركب لازم كذلك اول العلم باننا نعقل كثيرا من المعاني المركبة مع الغفلة عن الامور الخارجية عنه وكما ان المطابقة لا تستلزم التضمن اذ قد يكون المسمى بسيطا كذلك الالتزام لا يستلزمه اي التضمن اذ قد يكون المسمى البسيط ملزوما لما يلزم من فهمه فهمه فلئن قيل قد تمسك بعضهم بذلك على ان التضمن يستلزم الالتزام فرد به بانه مغالطة مع كونه مشتقلا على ما هو مستدرك لان الجزئية والكلية ايضا امران خارجان عن المسمى وانما لم يقل حقيقة وبجازا بل قال بطريق الحقيقة وبطريق المجاز لان الحقيقة والمجاز من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل الاستعمال في الموضوع له طريق يؤدي الى حصول الحقيقة وفي غيره طريق يؤدي الى حصول المجاز ولا يقال للفظ انه مستعمل في معنى الا اذا كان المقصود الاصلى دلالة عليه فاذا قصد باللفظ معناه الموضوع له كان مستعملا فيه دون جزئية ولازمه مع كونهما مفهوماً ومن عنه وكذا حال الجزء والالزام وانما قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات بل مدار حسن الكلام عند البلغاء على المعاني المجازية التي هي اكثرها مدلولات واما العلوم فانها دونت للتعليم فيحتز فيها عما يخل للفهم والالزام البين من فهم من اللفظ فانه كلما اطلق فهم المسمى وكلما فهم المسمى فهم لازم البين بالمعنى الاخص فيكون اللازم مفهوما عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة عليه وبما لا يشبه عليك ان المتبادر من هجر الدلالة الالتزامية عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي وان جمل هجرها على عدمها بعيد جدا وكيف لا وانقوم بعدائتهاهم الدلالة الوضعية وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة زعموا ان دلالة الالتزام مبهورة وكان ترديد الهجر بين هذين المعنيين نشأ مما تمسك به الغزالي في هجرها كما ستقف عليه وان ضم اليها اي الى كونها عقلية ضعفها وجعل المجموع علة لهجرها اقتصرنا على المنع وقلنا لان ان كونها عقلية مع ضعفها يقتضي هجرها وقوله كما في دلالة التضمن سند لمنع المقدمة القائلة بان كونها بمشاركة العقل يوجب هجرها وان جاز جعله صورة تقتضي للدليل على تقدير ان يراد بكونها عقلية مشاركة العقل فيها اجاب الامام بمنع الملازمة لا يقال كيف يمنعها ومن مذهبنا ان سلب الغير من اللوازم المتبعة في الالتزام وقد ثبت ان هذا غير متناه لاننا نقول المتبعة عنده فيه هو سلب الغير المطلق والذي ثبت لانه سلب الاغيار المعينة كما اشير اليه بقوله لان لوازمه انه ليس كل واحد مما يغايره وهو غير متناه وليس يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني فان قيل ان الاعتبار في الالتزام ان كان جميع اللوازم فقد سقط منع الملازمة وان كان اللوازم البينة فكذا سقط لانها ايضا غير متناهية لوجهين الاول ان لكل شيء لازما ينسب اقله سلب الغير المطلق عند ذلك ان لازم شيء فله ايضا لازم بين وهكذا الى ما لانهاية له وانما اني ان اسلك شيئا لازما بالضرورة فذلك اللازم اما قريب اي بلا واسطة او بعيد وح يجب انتهاؤه الى القريب والا لكان بينه وبين ملزومه وسائط غير متناهية فذلك شيء لازم قريب ولذلك اللازم ايضا لازم قريب وهلم جرا وكل لازم قريب فهو بين كما سيأتي فلكل مفهوم لوازم بينة غير متناهية فان قال الامام غاية ما في السبب في هذا اي في استدلالكم ثانيا عدم تنامي اللوازم البينة بالمعنى الاعم فان اللازم القريب بين بهذا المعنى دون المعنى الاخص الذي هو المتبر في الالتزام قلنا له المتبر فيه عندك هو المعنى الاعم على ما مر

من اعتبارك فيه سلب الغير ولا شك انه بين بالمعنى الاعم فقط ولقائل ان يقول انه انما اعتبره بناء على ما توهمه انه بين بالمعنى الاخص ولو حل مذهب على اعتبار الاعم لكفانا في اثبات لانه انتهى اللوازم البينة على ما تقدم من ان كل شيء يلزمه انه ليس كل واحد من اغياره التي لا تنهاه بالصواب في جوابه ان يقال كل لازم قريب بين عنده بالمعنى الاخص كما سيجي احتياجه عليه لجواز عودها بتلازم الشيءين من الطرفين بواسطة او بغير واسطة لاشبهة في جواز عود سلسلة اللزوم في اللوازم القريبة التي ذكرها في الدليل الثاني واما اللوازم المترتبة المذكورة في الدليل الاول وهو ان (ا) مثلا ملزوم لسلب مطلق الغير عنه وهذا السلب ايضا ملزوم لسلب ذلك المطلق عنه وهكذا فليس يجوز فيها عود السلسلة لان السلب الاول لا يدخل فيه (ا) والسلب الثاني يدخل فيه (ا) فهما متغايران والسلب الثالث يدخل فيه (ا) مع السلب الاول فهو مغاير لكل واحد من السلبين السابقين وبالجملة كل سلب معتبر في مرتبة فهو مغاير لكل واحد مما تقدم من ملزوماته فلا يتصور ههنا عود اصلا فالجواب الشامل هو قوله لكن اللزوم البين للزوم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما ينشأ لذلك الشيء فان اللزوم الاول متوسط بينهما وهو ظاهر في البين بالمعنى الاعم فانه اذا كان تصور (ا) مع تصور (ب) كافيا في الجزم باللزوم بينهما وكان تصور (ب) مع تصور (ج) كافيا في الجزم باللزوم بينهما لم يلزم ان يكون تصور (ا) مع تصور (ج) كافيا في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم (ب لا) ولزوم (ج لا) بل نقول ربما كان اللزوم الثاني لازما حليا للاول ولا يكون لازما ملزوما كما في السلوب المترتبة المذكورة على ما يظهر بادنى تأمل واما البين بالمعنى الاخص فيجب فيه ان يكون اللزوم البين للزوم البين للشيء لازما ينشأ لذلك الشيء اذ لا معنى للزوم ههنا الا ما يلزم تصوره من تصور ملزومه فاذا تصور الشيء تصور لازمه واذا تصور لازمه تصور لازم لازمه فيكون فهمه ايضا لازما لفهم ذلك الشيء ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللزوم الثاني تصور اللزوم الاول مقصود المبحوطا في نفسه فلا يلزم من تصور الشيء الاول تصور الثاني فلا يلزم عدم تنهاه اللوازم البينة لشيء واحد والكلام فيه على ان التمسك لوصح هذا نقض اجالي لما تمسك به الغزالي فان صحته تستلزم انتفاء الدلالة الالتزامية اذ لو تحققت لكان هناك للفظ واحد مدلولات غير متشابهة والثاني ظاهر البطلان لان الملازمة مبنية بعين ما ذكره بل نقول لو تم ما تمسك به لم يمكن فهم شيء من الاشياء لان المدلول الالتزامي ما يكون فهمه لازما لفهم المسمى فلو كان لكل شيء لوازم غير متشابهة بهذه الصفة امتنع فهمه لاستلزامه فهم ما لا يتناهى دفعة واحدة واما ان تورد ذلك النقص على سبيل التفصيل فتقول ان اراد باعتبار الدلالة الالتزامية تحققها كان اللزوم من دليله انتفاء تلك الدلالة وقد بان بطلانه وان اراد به استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي فليس يلزم من استعماله في مدلول واحد استعماله في مدلول آخر فضلا عن استعماله في مدلولات غير متشابهة فان قيل اراد انه لو جاز استعماله في شيء من مدلولاته لجاز استعماله في كل واحد منها بدلا عن الآخر فيجوز ان يستعمل لفظ واحد في كل واحد من المدلولات التي لا يتناهى قلنا اذا جاز ان يكون له مدلولات غير متشابهة فلم لا يجوز استعماله في كل واحد منها على سبيل البديل مع انه لا يكون دائما الاستعمال بالفعل في مدلولات متشابهة فلا اختلاف باختلاف الاشخاص فان المتكلم يفهم من النص بطلانه مطلقا والحكيم يفهم منه انقسامه الى بط وجق واختلاف اللزوم البين بحسب اختلاف الصفات والاعداد والاعتبارات بين اما اذا اعتبر اي البين مطلقا كما في المتضامين فان كلامهما خارج عن ماهية الآخر ويمتنع فهمه بدون فهم الآخر فلا خفاء في انضباط المدلول الالتزامي حيث تد بالنسبة الى

جميع الاشخاص. واما التمسك بتعدد اللوازم البينة المطلقة كالجدار والعرضية للسقف مثلا مع
 انه لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلا يتعين المراد به بقوله انه قديتعين بالقرينة ولو سلمنا انه لا يتعين
 بها قلنا اذالم يتعدد اللازم البين المطلق بل كان واحدا يتعين المدلول هناك وعدم انضباط
 المدلول في صورة اي في صورة اختلاف البين باختلاف الاشخاص في صورة تعدد البين المطلق
 لا يوجب هجر الدلالة مطلقا لجواز ان تكون معتبرة في غير صورة الاختلاف والتعدد فقوله
 وعدم الانضباط متعلق بكلا الجوابين السابقين فلذلك اخر عنهما وقوله على ان الوضع
 نقض اجمالى لدليل الامام بالمطابقة فان الاختلاف في الجملة لو كان موجبا للهجر مطلقا لم يكن
 دلالة المطابقة معتبرة اصلا لان وضع اللفظ الواحد قد يختلف بالنسبة الى الاشخاص وقوله
 وغير المعنى الالتزامى نقض لدليل الاخر بدلالة المطابقة والتضمن اذ لو اوجب تعدد المدلول
 في الجملة هجر الدلالة مطلقا لم يكن لشي من الدلالات اعتبار قطعا لان المدلول التضمني
 يلزمه التعدد والمطابق قديتعدد وفي قوله بل هم في عين هذه الدعوى متجاوزون انظر لما مر
 من ان المفهوم المتبادر من هجر الدلالة ترك اصلها واستعمالها لاعددها في نفسها فليس في
 كلامهم هذا اطلاق الدلالة وارادة استعمالها مجازا وهذا البحث اي استعمال اللفظ مع
 القرينة لا يختص بالمدلول الالتزامى بل هو جار في سائر اللوازم التي ليست بينة بالمعنى الاخص
 وفي المعاني التضمنية وغيرها من المعاني المطابقة التي يكون اللفظ مشتركا بينها اذ لا يجوز
 استعمال اللفظ في شيء من هذه الامور المذكورة الامنع قرينة معينة لما اريد به ثم انها مهيوجة
 في جواب ما هو وانما لم يذكر الدلالة الالتزامية في جواب ما هو مطلقا وان كان هناك قرينة
 معينة للراد بناء على مزيد احتياطهم فيه كيلا يفوت مقصود السائل فان القرينة قد تخفى عليه
 مع ان اللفظ في نفسه يقتضي انتقال الذهن الى غير الجواب ان دل عليه بالالتزام اولى غير
 اجزائه ان دل به عليها ولم يذكر الدلالة التضمنية في نفس الجواب لما ذكرناه في الالتزام بعينه
 دون اجزائه لانها باسرها مرادة في ضمن الجواب فلا اختلاف في فهم ما اريد باللفظ فيكون
 الالتزام مهيورا كلا وبعضا اي في كل الجواب وبعضه والتضمن مهيور في كله دون بعضه
 والمطابقة معتبرة فيهما معا وسبب تكرر عليك هذا ان الذي ذكرناه في مباحث الكلمات حيث بين
 المراد بالمعلول في جواب ما هو وهى معان مركبة من مفردات اما ابتداء كما في القول الشارح
 والذال عليه من الالفاظ المركبة هو المركب النقيدي واما بواسطة كما في الحجة والذال على اجزائها
 القرينة اعني القضية المعقولة هو المركب الخبري فقوله وعن الالفاظ اي وان يبحث عن الالفاظ
 المفردة لدلالة على اجزاء القول الشارح و اجزاء الحجة اي اجزائها البعيدة لا تنقض حد
 المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى كالمهملات المجموعة من المشاهد على وجه لا يفهم منها
 معنى اصلا وبالالفاظ الدالة على معنى اما بالطبع او بالعقل كما مر وان لم ينتقض بشيء منها
 حد المركب واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى
 كعبدا لله علما فانها داخلية في حد المركب خارجة عن حد المفرد فانتقض كل منهما وقال دفعه بان
 يزداد فيهما قيد فيقال المركب ما دل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ما ليس كذلك
 قال الشيخ في الشفاء ما ذكره هذا القائل سهو منه فان تلك الزيادة لا يحتاج اليها للتنميم بل للتفهيم
 فان اللفظ لا يدل بنفسه والالكان لكل لفظ معنى من المعاني لا يتجاوزه بل دلالاته تابعة لارادة
 اللفظ فاذا اريد بلفظ العين مثلا ينبوع دل عليه وان اريد الدينار دل عليه ولو خلا عن
 الارادة لم يكن دالا على شيء بل لا يكون لفظا عند كثيرين من اهل النظر فان الحروف والصوت
 فيما اظن به لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظا ما لم يشتمل على دلالة ولا شك

ان جزء عبد الله علما لم يرد به خال كونه جزء معنى فلا يكون دالا على شئ اصلا وهذا الكلام ضعيف لما سبق من ان الفرق بين الدلالة على المعنى وقصده فلذلك غير المص ان تعريف الى ما ذكره وبالدلالة . ذكر اى المراد بالدلالة هو الدلالة الوضعية المفسرة لما مر وانما لم يجعلوا مثل عبد الله علما مركبا كما جرت عليه كلمة التهمة . يعنى ان المحققين من النحويين يعملون مثل عبد الله علما مركبا ويخرجونه عن حد الكلمة بذكر اللفظة فيه لان مقصودهم الاصلى بيان احوال الالفاظ وقد جرى على مثله علما احكام المركبات حيث احرب باعرابين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد من جزئيه معنى على حدة واما المنطوق فنظره في الالفاظ على سبيل التبعية للمعاني فاذا كان المعنى واحدا بان لا يدل بجزء من اللفظ على جزء منه عد اللفظ مفردا واذا كان كثيرا بان يدل اجزائه على اجزائه عد مركبا وفى الشفاء انه لا التفات في هذه الصناعة الى التركيب بحسب المجموع اذا لم يدل جزء منه على جزء من المعنى كعبد شمس اذا ريد به اللقب دون عبد الشمس فان ذلك وامثاله لا يعد في الالفاظ المركبة بل في المفردة المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة وبعدم الدلالة في المفرد انتفاء من سائر الوجوه . وذلك لان النكرة في خبر الاثبات لا تقيد عموما بل فردا من افرادها لا بعينه وفى خبر النفي تقيد فينتفى جميع افرادها وقوله . حيث لا يتدفع النقص منظور فيه لان التركيب والافراد انما اعتبر بالقياس الى المعنى المقصود من اللفظ حال كونه مقصودا منه ليخرج من المركب مثل عبد الله والحيوان الناطق علمين لا بالقياس الى معنى من المعاني سواء كان مقصودا او لا فالنقص المذكور انما يتجه اذا كان مثل الحيوان الناطق مستعملا في المعنى البسيط الضمنى والالتزامى اذ لم يقصد حيث لا يتجه دلالة بوجه من الوجوه على جزء معناه اذ لا جزء له فلا يتدفع بان جزءه يدل على جزء معناه المطابق الذى ليس مقصودا وانما يتدفع به اذا اورد على قولنا المركب مادل جزؤه على جزء معنى من معانيه فان قيل اذ لم يكن النقص البسيط مقصودا من الحيوان الناطق فلا يوجب النقص كما ذكرت وان كان مقصودا فلم لا يجوز ان يكون مفردا بالنسبة اليه وان كان مركبا اذا قصد به معناه المطابق قلنا فيلزم ان يكون كل مركب مفردا ولو باعتبار آخر فلا تميز الاقسام اصلا فبعد مورد القسمه بالمطابقة حيث قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد فساد عليه النقص بالمركبات المجازية جمعا ومعنا . اى خرجت هذه المركبات عن تعريف المركب فلم يكن بجامعا ودخلت في تعريف المفرد فلم يكن مانعا مثلا اذا قلت رعى بدر وارادت به نظر المعشوق فانه مركب حوام يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق اذ ليس هو مقصودا منه ولا جزءه من جزئه وايضا الدلالة فهم المعنى متى اطلق اللفظ كما مر واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازى ليس كذلك الا اذا كان من اللوازم البينة والمثال المذكور ليس من هذا القبيل فان قلت مورد القسمه اعنى الدال بالمطابقة لا يتناول تلك المركبات وهو معتبر في قسمه فتكون خارجة عنها معا قلت كون اللفظ دالا بالمطابقة لا يتوقف على ارادة معناه المطابقى لما در تحقيقه من الفرق بين الدلالة وارادة المعنى وايضا يلزم من خروجها عنهما بطلان انحصار الالفاظ فيهما نعم يمكن ان يقال مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزئه دلالة على جزء معناه المطابقى على تقدير كونه مقصودا فهو المركب وان لم يقصد بجزئه تلك الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد فلا تخرج المركبات المذكورة عن حد المركب بشئ من ذينك الوجهين قال الشارح وفى قولنا عاد تنبيه على ان هذا النقص وارد على الاول وهو ان لا يفيد مورد القسمه بالمطابقة كما هو وارد على الثانى اعنى ان تقيد بها الان في ورودها عليها مافرقا من وجهين احدهما انه اذا كان احد الالفاظ في تلك المركبات مجازيا فقط ورد نقضا على الثانى لانه اعتبر فيه ان يكون للمركب

جزء قصد به جزء معناه المطابق واذا كان احدا لا لفاظ مجازا لم يقصد بالمركب معناه المطابق ولا يرد على الاول لان دلالة جزء من اللفظ على جزء معناه المقصود كافية في تركيبه وثانيهما ان النقص بتلك المركبات يرد على الثاني من جهتين من جهة المعنى المطابق ومن جهة الدلالة كما سلف فلا يرد على الاول الا من جهة الدلالة قال ولو اعتبرنا الهيئته التركيبية من اجزاء اللفظ اندفع اذ شكل عن الاول لانها تدل على جزء المعنى المقصود لكنها ليست لفظا فلا تكون جزءا منه ولو كانت جزءا معتبرا في التركيب نعم لو حذفنا الدلالة من التعريف وقلنا المركب ما يقصد بجزء منه بعض ما يقصد به حين ما يقصد لثم فان اللفظ اذا استعمل يكون له معنى مقصود قطعاً فان قصد بجزء منه معناه المقصود حين ما يكون مقصودا فهو مركب والافهم مفرد ومن المعلوم ان المقصود بجزء اللفظ جزء المعنى لادلالته عليه اذ لا يقصد باللفظ الا المعنى لادلالته عليه ونحن نقول يرد على هذا التعريف النقص بالحيوان الناطق مستعملا في معناها البسيط تضمنيا او التزاميا كما قررناه ولا يكون تاما وتفصيل الكلام في هذا المقام ان التركيب والافراد ان قبسا الى معنى من المعاني مطلقا فاما ان يعتبر القصد وحده او الدلالة وحدها او هما معا فيقال المركب ما يقصد به بجزء جزء معنى من معانيه او مادل جزؤه على جزئه او ما يقصد بجزئه الدلالة على جزئه وعلى التقادير يرد النقص بالاعلام المنقولة عن المركبات لا بالحيوان الناطق مستعملا في معناه البسيط ولا بالمركبات المجازية فان قبسا الى المعنى المقصود فان اكتفى بالقصد اندفع النقص بالاعلام وبالمركبات المجازية دون الحيوان الناطق كما عرفت فان اكتفى بالدلالة او اعتبرت مع القصد ورد النقص بالحيوان الناطق وبذلك المركبات اذا كانت اجزاؤها كلها مجازات في معان ليست اوازم بينة لسمياتها دون الاعلام وان قبسا الى المعنى المطابق فان اكتفى بالدلالة لم ينتقض الحدان بالاعلام المذكورة وان اكتفى بكونه مقصودا لزم الانتقاص بالمركبات المجازية من جهة واحدة وهي ان المعنى المطابق ليس مقصودا بهما وان اعتبر القصد والدلالة معا كان الانتقاص بهما من جهتين كما سبق وان قيل المركب ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كون هذا المعنى مقصودا منه كما مر في توجبه كلام بعضهم ورد النقص بتلك الاعلام فلا مخلص الا بان يقال المركب مادل جزؤه على جزء معنى من معانيه بحسب وضعه المعتبر في معناه المقصود منه ثم المركب والقول والمؤلف الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور وعلى هذا الذي نقله المصنف وصاحب الكشف لا تكون القسمة الثلاثة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق علما عن القسمة اذ لا يدخل في المفرد والمعرف ما لا يدل جزؤه على شيء اصلا ولا في المؤلف لانه الذي يقصد بجزئه الدلالة على جزء ما يقصده حين ما يقصده ولا في المركب لانه الذي يدل جزؤه لاهل جزء معناه والزيادة في تعريف المركب ان يقال هو ما يدل جزؤه لاهل جزء معناه دلالة مقصودة فيناول ما يدل لاهل جزء معناه وما يدل على جزء معناه لكن لا تكون دلالاته عليه مقصودة كالحيوان الناطق علما والنقص من تعريف المؤلف ان يقال هو ما يدل جزؤه على جزء معناه مطلقا اي سواء كانت دلالاته مقصودة او لا فيدخل الحيوان الناطق فيه للمفرد اعتبارا ان قد مر ان مفهوم المركب ملكة ومفهوم المفرد عدم فلذلك قدم تعريفه على تعريف المفرد واما ذات المفرد اعني ما صدق هو عليه فجزؤه ما صدق عليه المركب ولا شك ان الاقسام والاحكام باعتبار الذات فاستحق المفرد التقديم وسيرد عليك كلام في صحة الاخبار بالاسم وحده وقد علم بذلك حد كل واحد منها فان كل تقسيم حقيقي مشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يميزه كل واحد منها عن اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك والمراد بدلالة الاسماء على الزمان بجوهرها ان صيغها ليست مستعملة بالدلالة

عليه بل لمادتها مدخل فيها سواء كان مدلولها الزمان وحده اما مطلقا كلفظ الزمان او مقيدا
 بنوع معين كالיום والامس او الزمان مع شيء آخر وهو ينقسم الى ما يكون زمانه اجسدا لازمة الثلاثة
 وما لا يكون كذلك والثاني كالصباح والغروب وكالتقدم والتأخر اذا وُصف بهما غير الزمان
 والاول كاسماء الافعال والدليل على ان الكلمة انما تدل على الزمان بصيغتها وحدها اي بلا مشاركة
 من مادتها ان الزمان المخصوص المستفاد من كلمة دائر مع صيغتها المخصوصة وجودا سواء اتحدت
 المادة كما في جذب وجذب او اختلفت كما في ضرب وذهب ودأب معها عندما كذلك نحو ضرب يضرب
 وضرب يذهب فلا اعتبار بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بهما وتقرر بالنظر انهم اتفقوا
 على ان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها وحيث
 اما ان يراد بالمادة التي هي محلها ما يبادر منها اعني مجموع الحروف الاصلية والزيادة فلا نسلم
 انها متحدة في نحو ضرب يضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان الزمان مختلف
 باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد بها الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تصارييف
 الكلمة باسمها فتكون الصيغة على هذا التقدير هي الهيئة العارضة لها فلا يتم ان المدلول الزماني
 متحد باتحاد الصيغة بل ربما اتحد المادة والصيغة معا والزمان مختلف كما في تكلم يتكلم وتغافل
 يتغافل فان الحروف الاصول وهيئتها متحدان ههنا في الماضي والمضارع اذ لا عبرة بالزوائد
 ولا بحركة الآخر والزمان مختلف فيهما وتلخيصه ان هذا الاستدلال مبني على مقدمتين احدهما
 ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الزمان وان اتحدت المادة وهي كاذبة قطعا فان امثلة الماضي
 مبنية للفاعل والمفعول من مادة واحدة مختلفة الصيغ مع اتحاد الزمان فيها وكذا الحال في امثلة
 المضارع وغيره وايضا الامر والنهي مختلفان صيغة لازما والثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم اتحاد
 الزمان وان اختلفت المادة وهي ايضا باطلة لان المضارع مشترك بين زماني الحال والمستقبل
 على المذهب الاصح فان قيل الزمان محصور في الماضي والمستقبل واما الحال فاجزاء من الطرفين
 وقد استقرينا لغة العرب فوجدناهم لم يدلوا على الزمانين بصيغة واحدة فنقول اختلاف الزمان
 يستلزم اختلاف الصيغة فيكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان وهذا القدر يكفي الاستدلال
 فانه لما صدق كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وان اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدال
 على الزمان هو الصيغة وحدها قلنا زمان الحال وان كان اجزاء منهما لكنه زمان معتبر على حدة
 عند اهل اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان ولو سلم استلزامه اياه لم يلزم كونه مدلولاً
 للصيغة وحدها بل يجوز ان يكون مجموع تلك الصيغة مع كل واحدة من المواد التي قارنتها دالة
 عليه غاية ما في الباب انه يلزم تعدد الدال مع وحدة المدلول وهو جائز فان قلت يمكن دفعه بوجه آخر
 وهو ان اتحاد المادة في نحو ضرب يضرب انما يصح اذا اكتفى بالحروف الاصول وحيث يستلزم اتحاد
 الصيغة في تغافل يتغافل كما عرفت مع اختلاف الزمان قلت يمكن ان يتفحص عنه بان المادة هي
 الحروف الاصول وحدها لما مر والصيغة هيئة جميع الحروف بل نقول ان الحروف الزوائد
 مع توابع الصيغة لا مدخل لها في المادة الا يرى الى ما اتفق عليه النحاة وغيرهم من ان الماضي
 والمضارع من مصدر واحد صيغتان مختلفتان مع اتحاد المادة ولا شك في ان هذا الاتفاق انما يصح
 على ما ذكرناه ولا في ان نحو تكلم يتكلم يتدرج في ذلك فيختلفان صيغة ويتحدان مادة على انه لو صح
 ذلك الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان باتحاد الصيغة واختلافه باختلافها فانما يكون في اللغة
 العربية دون سائر اللغات اذ ربما يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصيغة كما في قولنا
 آمد وآيد ويمكن ان يعتذر عنه بان نظر المنطقي وان كان عاما الا ان الاعتناء باللغة التي دون بها
 اكثر فيجاز ان يعتد فيه بعض الاحكام المختصة بها على قلة وانما قيد وحده في تعريف الاسم

قيل هذا القيد مما لا يحتاج اليه لاجراجه الاداة اذ لا يوضح ان يخبر بها اصلا ولا وحدها ولا مع ضميمة اخرى
 والخبر فيما يتوهم وقوعها خبرا تاما هو متعلقاتها نحو حاصل او حصل ولفظة لاقى لاقى اسم بمعنى
 غير لاداة وهو مردود بان الخبر في مثل زيد في الدار ليس مطلق الحصول بل المقيد بكونه في الدار
 والمقصود بلا قائل اثبات الالقيام لزيد لاثبات مغاير لقائم فلا يكون اسما بل اداة وحصول الكلمة
 الدالة على زمان وكون تلك الدلالة بالصيغة وفصول الاداة عدم الدلالة على الزمان بالصيغة
 وعدم كون المعنى تاما وفصول الاسم عدم الدلالة على الزمان وكون المعنى تاما وفيه استدراك
 باعتبار النسبة في مفهوم الحدث وذلك لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل
 معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب
 الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتلا على النسبة الى موضوع ما لا يقال المتبر في الكلمة الحقيقية
 ما صدق عليه الحدث كالضرب مثلا لمفهومه فلا استدراك لانا نقول ليس كلامنا في مدلول
 تلك الكلمة بل في تعريفها الذي ذكر فيه لفظ الحدث فكله قيل هي ما يدل على معنى منسوب
 الى الفاعل وعلى نسبته الى الفاعل ولا خفاء ان وصف ذلك المعنى بالنسوية في مفهوم لفظ الحدث
 مستدرك حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشئ او الامر زال الاستدراك بل على نسبة شئ ليس هو
 مدلولها الى موضوع ما بخلاف الكلمة الحقيقية فانها تدل على نسبة شئ هو مدلولها الى موضوع ما
 كما مر في مثال ضرب وهذا الذي ذكرنا من دلالتها على معنى ثبوت شئ خارج عن مدلولها
 الى موضوع ما هو معنى ما قيل من انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فانها اذا كانت موضوعا
 لذلك التقرير دلت بالمطابقة عليه فقط وكانت الصفة خارجة عنها كالفعل وعلى الزمان اي
 يدل على نسبة شئ وعلى زمان تلك النسبة ككان فانه لا يدل على الكون مطلقا اي على كون شئ ووجوده
 في نفسه والا كان فعلا تاما من الكلمات الحقيقية بل على كون شئ شئ لم يعد اي لم يعد كرمادام يذكر
 كان فلا يكون داخلا في مفهومه وهذا انسب بنظرهم لانه الصق بانظر في احوال اللفظ ومن ثمة
 اشتهر في كلامهم دون الاولين الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان هذا
 نقل بحسب المعنى وعبارة الشفاء هكذا الاسم لفظة دالة بتواطئ مجردة عن الزمان وليس واحد
 من اجزائها دالا على الانفراد وقد علمت معنى التواطئ وامام معنى كونها مجردة عن الزمان فهو
 ان لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحصلة والمناسب هذه العبارة ان يقرأ
 مجرد مر فوطا على انه صفة لفظ كما يدل عليه تفسير التجريد ايضا ويجوز ان يقرأ مجرورا على انه
 صفة معنى وان يراد بلفظ مفرد ما لا يدل جزؤه على الانفراد فيشاور المهمل والبال بالطبع
 والعقل ولو اراد به المفرد المصطلح لدخل في مفهومه الوضع فيلزم شبه ما تقدم من الاستدراك
 في تعريف الكلمة الحقيقية والكلمة لفظ مفرد هذا ايضا نقل بالمعنى اذ عبارته هي ان الكلمة
 لفظ دالة بتواطئ يدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انفرادها وهو
 اراد دليل على ما يقال على غيره وليس في هذه العبارة تقييد الزمان باحد الازمنة الثلاثة الا انه لما فسر
 التجريد المذكور في حد الاسم بعدم الدلالة على اقتران المعنى باحدها علم ان المراد بالدلالة
 على الزمان ههنا الدلالة على اقترانه بواحد من تلك الثلاثة والمتبادر من اقتران المعنى بالزمان
 اعتبار كونه ظرفا له فلذلك قال فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة وقوله فاللفظ جنس تفصيل
 لحد الكلمة ويقاس عليه حد الاسم فان قيل المتقدم والمتأخر والماضى والمستقبل اذا جلت على
 الزمان دلت على اقتران معان مصادرها بالزمان فكيف يخرج بقوله فيه ذلك المعنى قلنا من حيث انها
 محمول عليه لا يدل على ظرفيته لها بل على قيامها به وحيث تكون اي الاشياء التي خرجت عن حد

الكلمة بهذه القيود داخلية في حد الاسم فانه اذا لم يدل على زمان المعنى من الازمنة اشياء
فاما ان لا يدل على زمان اصلا كالجسم او يدل على زمان لا يكون زمان المعنى كالزمان واخواته
او يدل على زمان هو زمان المعنى الا انه لا يكون من الازمنة الثلاثة كالصبوخ والغبوق ضرورة
انه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة لان المضاف من حيث هو مضاف لا يتصور تحققه بدون
المضاف اليه ولا شك ان الزمان المعتبر في مفهوم الكلمة مضاف الى النسبة باعتبار الظرفية
فالكلمة الى النسبة اخرج منها الى زمانها فيجب ايرادها في حدها بالطريق الاولى وتوجيهه
ان يقال ابتداء فيه اشعار بان جواب المصنف ليس كلاما على سند المنع الذي هو اعتبار المعنى
التمام وان كان مساويا له كيف ولا يمكن ابطاله بانه يستلزم فسادا في حده الادوات اذ ربما يستلزم ذلك
الفساد للذبح عن تعريف الاسم وفيه منع ظاهر لان الكلمات الوجودية تخرج عن حده الادوات
بقيد آخر معتبر فيه وهو عدم الدلالة على الزمان قال صاحب الكشف ما ذكره الشيخ في حد الاسم
والكلمة يقتضي ان لا تكون الاداة قسميها بل قسم من الاسم فاذا اراد خروجها عنهما شرط
في الاسم الدلالة على معنى تام ثم قسم الكلمة الى حقيقة ووجودية وقال ان شرطنا في الكلمة كون
المعنى تاما خرجت عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات فاللفظ المفرد اما دال على معنى تام
فان دل على زمان ايضا كان كلمة والا كان اسما واما دال على معنى غير تام وهو الاداة فالدرجت
الكلمات الوجودية في الاداة وان لم يشترط في الكلمة ذلك قلنا في التقسيم ان اللفظ المفرد ان دل
على معنى وزمان فهو كلمة والا فان كان مدلوله تاما كان اسما وان كان غير تام فهو اداة فنظهر من كلامه
ان اندراجها فيها انما يلزم اذا اكتفى في الاداة بالدلالة على معنى غير تام وذلك الاكتفاء انما هو
على تقدير اخراج الوجودية عن حد الكلمة بقيد تمام المعنى وعلى تقدير عدم اخراجها عنه
بان يترك ذلك القيد كان محتاجا في حد الاداة الى اعتبار عدم الدلالة على الزمان فلو قال المصنف
وان اكتفى في الاداة بدالاتها على معنى غير تام دخل فيها الكلمات الوجودية لا يمكن تصحيحه
بحمل كلامه على انه اراد به كما ان حد الشيخ الاسم يتناول الاداة فيكون عنده قسم من لاقسماله
كذلك يمكن تجريد الاداة اذا جعلت قسميها بحيث يتناول الكلمات الوجودية كما هو الظاهر
من عبارة صاحب الكشف اذ محصلها انه يصح تقسيم اللفظ المفرد الى قسمين باعتبار الدلالة
على الزمان وعدمها فتدخل الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى ثلاثة اقسام بان يعتبر
في الاسم المعنى التام فتصير الاداة قسميها ثانيا وحيث ان اعتبر ذلك اى كون المعنى تاما في الكلمة
دخلت الوجودية في الاداة فينقسم الى زمانية وغير زمانية والا كانت داخلية في الكلمات باقية
على حالها فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال فالمناسب حينئذ
اما ان يندرج الاداة في الاسم كما ادرجت الوجودية في الفعل فتكون القسمة ثنائية وتخرج الوجودية
عن الافعال كما خرجت الاداة عن الاسماء فتكون القسمة رباعية الا انهم فظروا الى ان الوجودية
تشارك الافعال في تصاريفها والدلالة على الزمان فادرجوها فيها والى ان الاداة لا تشارك الاسماء
الا في عدم الدلالة على الازمنة فجعلوها قسما على حدة فصارت القسمة ثلاثية وربما لاحظوا
مشاركة الوجودية للاداة في عدم تمام المعنى فجعلوها منها كما يقتضيه النظر الصائب فانه
يقتضي ان يميز الدال على المعنى التام عما يدل على معنى غير تام وان يميز في كل واحد منهما ما يدل
على الزمان عما يقابلها خصوصا اذا كان هناك باعث على اعتبار التمييز كما سيوضح في جواب
السؤال وانما قال ببعض المضمرات المتصلة واراد به الضمائر المجزأة المتصلة كما ذكره والمنصوبة
كضربني وضربك لان المرفوع المنفصل قد يصح ان يخبر عنه وبه والمتصل يخبر عنه كما في ضربا
وضربوا والمنصوب المنفصل قد يقع خبرا كما في قولك كان الضارب اياك وقوله لما تصفح جوابه
اريد تميز البعض عن البعض يعني انهم استقروا الالفاظ وقلشوا عن احوالها فوجدوا

بعضها يصلح لان يصير جزءاً قريباً من الاقوال التامة والتقييدية النافعة في هذا الفن كما هو
 الالفاظ التي دلالتها تامة وبعضها لا يصلح لذلك وهو الالفاظ التي دلالتها غير تامة ووجدوا
 من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئي تلك الاقوال اعني المحكوم عليه والمحكوم به
 وهو ما لا يدل على زمان في معناه وما ليس من شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا
 من القسم الثاني ما يشارك احد قسمي الاول في عدم الدلالة على الزمان وما يشارك الآخر في الدلالة
 عليه فارادوا تمييز هذه الاقسام بهذه الصفات المتقابلة فخص كل قسم باسم قسمي الاول اسما
 والثاني كلمة والثالث اداة والرابع كلمة وجودية وما يؤول به ما ذكرناه آنفاً هو انه لا يلزم تطابق
 الاصطلاحين عند تغاير جهتي النظرين والمراد بالمضارع الغائب هو المتكلم واحداً كان
 او متعدداً والمخاطب مطلقاً ويشارك في هذا الحكم الماضي المتكلم والمخاطب بعين الدليل المذكور
 كما صرح به في الشفاء وقد نوقش في قوله وكل محتمل للصدق والكذب مركبانه يجوز ان يوضع
 لفظ مفرد بازاء نسبة تامة خيرية كما يجوز وضعه لمعنى مركب غير تام فان قولك نادان على ما هو
 في الشفاء مركب من لفظين احدهما يدل على العدم والاخر على العلم والعالم فيكون معناه مركباً
 وقد دل عليه بلفظ مفرد وهو الجاهل وكذلك قولك درست شد دل على معناه بمفرد هو صرح
 واذا جاز ذلك فليحرم مثله في المركبات التامة وقد يقال بوقوعه كما في هيئات ونحو قولك للمخاطب
 رووا ذهب اذا لم تزعم ان هناك ضميراً مستتراً وسيد عليك فساد هذا الزعم ودلالة البناء على الفاعل
 في المفرد المخاطب المذكور نحو تضرب ظاهراً واما نحو تضربان وتضربون وتضرب بين فقيه ضمائر
 بارزة عند الحاجة دالة على الفاعل لكن البناء يدل على ان ذلك الفاعل هو المخاطب ويمكن ان يقال
 البناء هو الدال على الفاعل المخاطب وتلك الضمائر حروف دالة على احواله وقد نقض الشيخ
 الدليل الاول من دليلي الصغرى بالمضارع الغائب مطلقاً اذ لا فرق بينه وبين غيره الابعين
 الموضوع وعدمه ولا اثره في احتماله الصدق والكذب وعدمه كما في قولك ضرب زيد وضرب رجل
 واجاب عنه بطريق المعارضة في المقدمة اي ما مر وان دل على ان المضارع الغائب يحتمل
 الصدق والكذب فيتم النقص لكن ههنا ما يدل على عدم احتماله لهما وهو انه لا يجوز ان يكون
 معناه ان شيئاً ما غير معين في نفسه وجدله المصدر اذ لو كان معناه ذلك لصدق بوجود المصدر
 لا شيء كان في العالم فيمنع حله على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشي لان ما وضع لغير معين
 لا يصح اطلاقه اي حله على ما يقابله والارم صدق احد المتقابلين على الآخر وفيه نظر
 اذ ليس المراد بغير المعين ههنا ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى ينافي المعين بل ما لم يعتبر فيه التعيين
 وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين ولو صح ذلك وهو ان ما وضع لغير المعين
 لا يحتمل على المعين اتم الدليل به وكانت المقدمة القائلة بانه لو صدق بوجود المصدر لا شيء
 كان في العالم مستدركة في البيان ويمكن دفع المنع والاستدراك بان يقال لو كان معناه ان شيئاً ما مطلقاً
 وجدله المصدر لا يمنع حله على زيد لان اسناد المصدر الى موضوع مطلق يوجب عدم انحصار
 صدقه في الموضوع المعين كزيد مثلاً لا يمكن صدقه بوجود المصدر لمعين آخر واستناده الى المعين
 يوجب انحصار صدقه فيه ولا شك ان الانحصار المذكور وعدمه متافيان فكذا ملزوماً هما ادنى
 الاستنادين فلا يجتمعان واذا لم يكن معناه ما ذكره فاذن معناه ان شيئاً ما معيناً في نفسه وعند القائل
 مجهولاً عند السامع وجدله المصدر فلم يحتمل الصدق والكذب ما لم يصرح بذلك المجهول
 فهو في نفسه لا يحتمل لهما بل مع فاعله الذي يذكر معه احدها ان يمشي لو كان دالاً على ان شيئاً
 معيناً في نفسه وعند القائل مجهولاً عند السامع يمشي فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه
 فان قيل انهم لم يذكروا ان يمشي دال على ذلك بل قالوا معناه ذلك وليس يلزم من كونه معناه

دلالة عليه كما في الحرف فانه لا يدل على معناه ولا يفهم منه ما لم يذكر متعلقه قلنا اللفظ اذا كان موضوعا لمعنى وجب ان يدل عليه الا اذا كان معناه بحيث لا يمكن تعقله الا بغيره بمعنى الحرف فانه نسبة مخصوصة ملحوظة من حيث انه آلة للملاحظة طرفيها ومראה لمشاهدة حالهما فلا يفهم الا اذا ذكر طرفاها كما في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وما ذكر من معنى يمشى فهو مستقل بالمفهومية فوجب ان يفهم منه اوجود المقتضى وانتفاء المانع واعلم ان ظاهر المنقول يدل على ان الموضوع باعتبار هذا المفهوم الكلى وهو انه معين في نفسه وعند القائل مجهول عند السامع داخل في مدلول يمشى وقد جرى الحكم عليه بالمشى فيجوز عليه الاشكالات المذكورة ولك ان تقول التعيين المعتبر في موضوعه ليس هو الشخصى فقط والام يحز اسناده حقيقة الى غير الشخصيات بل هو اعم منه فان المعنى العام من حيث هو هو متعين في نفسه بمنزلة عن سائر المعاني وان كان باعتبار ما صدق هو عليه من الافراد غير متعين كما صرح به في الشفاء في هذا المقام وحيث نقول لا يمكن حل المنقول على ظاهره اذ لو حل ودخل في يمشى موضوعه باعتبار ذلك المفهوم الكلى لكان معلوما للسامع عند اطلاقه من حيث انه متعين بذلك الاعتبار وانما يتعين بحسب شخصه كما قد يكون تعيينه عند القائل كذلك فلا يصح حيث ان يقال انه مجهول للسامع فوجب تأويله بان معناه اسناد المصدر الى موضوع معين في نفسه وان النسبة حال الاطلاق متوجهة اليه لكن ذلك الموضوع ليس داخل في مفهومه الا انه لم يصرح بذلك بل اقيم ملزومه وهو جهل السامع مع مقامه فيندفع الاشكال الاول لان الموضوع اذا كان خارجا عنه لم يتحصل الحكم في مفهومه فلا يحتمل الصدق والكذب لانه من خواص الحكم وكذا الاشكال الثاني لان المحكوم عليه داخل في صورة النقص متعين باعتبار مفهوم كلى وقد توجهت النسبة اليه وانعقد الحكم عليه وكذا الثالث لان المراد انه بحسب مفهومه لا يحتلها و ذلك جهل السامع لما بيناه لانه لا يمكن احتماله اياها عنده وهو ان قولنا يمشى لا يخفى في دلالة على موضوع غير معين فلا يتخلو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شئ ما يمشى اى لاشك في انه اذا اطلق يمشى يفهم منه موضوع غير معين اى موضوع مطلق غير مقيد بشئ من التقييدات الشخصية وغيرها واو بالدلالة الاتزامية فلا يتخلو اما ان يكون هذا المطلق من حيث هو مطلق موضوع يمشى بحسب وضعه اعنى ما توجه اليه النسبة الداخلة فيه واما ان لا يكون كذلك بل يكون هو من حيث انه مقيد بشئ من تلك التقييدات موضوعه حتى تكون نسبته متوجهة الى ذلك المعين والاول باطل لانه حيث لا يكون موضوعه الذى توجه نسبته اليه مفهوم ما عند اطلاقه فيرتبط به النسبة وينعقد الحكم ويصير مفهومه في قوة قولنا شئ ما يمشى ويلزم ما ذكر من المحالين فتعين الثاني وهو ان توجه اليه نسبته معين يقيد بوجه من الوجوه ولا شبهة في انه غير مفهوم من اللفظ فلا يكون مفهومه مشتلا على ارتباط النسبة به وانعقاد الحكم عليه فلا يحتمل الصدق والكذب بل يكون مفهومه كلفهوم الكلمة نحو هو ممشى مثلا في ان النسبة المترجمة الى معين داخلة فيهما بخلاف ذلك المعين فاما لم يذكر هو لم ينعقد الحكم عليه لا يقال التعيين المعتبر في الموضوع اعم من ان يكون شخصا او غيره كما صرح به في الشفاء بقوله حتى ان كان ذلك المضمرة معنى عاما او شخصا او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في جزئياته فانه متعين في نفسه من جملة الامور وعلى هذا فنقول عند اطلاق يمشى يفهم موضوع ما كما اعترقتم به ومفهوم الموضوع اعم من معين في نفسه فيكون موضوع يمشى مفهومهما من حيث انه متعين بحسب هذا المفهوم الكلى وان لم يتعين بحسب جزئياته فينعقد الحكم ويظهر الاحتمال لانا نقول المفهوم عند اطلاق يمشى هو ما صدق عليه الموضوع لانه حيث انه مقيد بمفهومه ولا شئ آخر من المفهومات كانه نالك

عليه ومن ثمة جاز ان يعتبر منه سائر المفهومات العامة كما يقال شئ ما يمشى او موجود ما يمشى
فلا يكون موضوعه من حيث انه موضوعه مفهومه قطعاً ومن البين انه ليس كذلك اي ليس
قول القائل يمشى صادقاً بثبوت المشى لشيء ما في وقت من الاوقات المستقبلية او الحالية وكذا
بسلب المشى عن جميع الاشياء في تلك الاوقات دائماً لان هذا التركيب اي قولنا شئ ما يمشى
ليس تقييداً حتى يكون في قوة المفرد ويصح حمله على زيد وذلك لان الشئ من العام الموصوف
بانه يمشى اذا دل عليه بمفرد كان اسماً لا كلمة بل هو تركيب خبري يمكن ان يدخل عليه ان يقال
ان شيئاً ما يمشى فيمتنع حمله على زيد لخلو الجملة عما يعود اليه كما في قولك زيد عمرو يمشى وكذا عند
القائل اي الموضوع معين عنده ايضاً لان الكلام فيما اذا قال القائل يمشى قاصداً للمعناه
فلا بد ان يقصد اسناد المشى الى امر متعين عنده بوجه جزئي او كلي ولا يختلج في وهمك انه يلزم
حيث احتمال الصدق والكذب عند القائل لما تحققته من ان الموضوع المعين ليس داخل في مفهوم
يمشى فلا يكون في نفسه محتملاً لهما نعم ذلك المعنى الذي عند القائل محتمل الا انه ليس مستفاداً
من اللفظ ومدلوله وهو امر زائد على مفهوم الكلمة فانها لا تدل على تعيين الموضوع
بل نقول لاشك في ان الكلمة موضوعاً للنسبة فاما ان تكون موضوعاً للنسبة الى شئ معين
او الى شئ ما مطلقاً لا سبيل الى الثاني والامكانات الكلمة من حيث كلما استعملت مجازاً او لا تستعمل
الا في النسبة الى موضوع معين بنوع معين وايضاً لو كان معناها شئ ما له حدث لا محتمل الصدق
والكذب وحدها ولا تمتنع حمله على شئ معين كما مر في كلام الشيخ فتعين انها موضوعاً للنسبة
الى متعين لكن ذلك المعين لا يفهم منها لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم حيث تدل عليها
الذي هو النسبة الى المعين كما في لفظة من اذا لم يكن معها ضمنية لم يفهم منها مدلولها الذي هو
الابتداء الخامس فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة
من حيث انها اداة قيا بين المعاني الخارجة عنها كذلك يجب ذكر الفاعل ليفهم من الافعال النسب
المعتبرة في مفهوماتها اما بين حدث داخل فيها وموضوع خارج عنها كما في الافعال التامة واما بين
امرين خارجين عنها كما في سائر الافعال الناقصة لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه بان يجعل
قوله وامتنع حمله على زيد دليلاً ثانياً وكان المصنف انما استعمل الغاء اقتداء بالشيخ حيث قال
فحيث لا يصح حمله على زيد الا انه لما يصرح بجميع مقدمات الدليل الاول او هم كلامه انها
دليل واحد بخلاف الشيخ فانه صرح بها فلا ابهام في كلامه وان ما نقله اي وعرفت
ان ما نقله من ان معناه ان شيئاً معيناً في نفسه وعند القائل مجعولاً عند السامع وجدده
المصدر ليس على ما ينبغي فان ظاهره يدل على ان الموضوع المتعين بالاعتبار المذكور داخل
في مفهومه وقد جرى عليه الحكم بثبوت المصدر له وهو مناط الاشكالات السابقة وكلام الشيخ
بري عن ذلك وقد اوضحنا ذلك تأويل المنقول عنه واندفاع الاشكالات عنه بما لا مزيد عليه
واما على الدليل الثاني اي واما اعترض الشيخ على الدليل الثاني فهو عطف على قوله
في صدر هذا البحث اما على الـ ليس الاول وليس كذلك اي ليس الباقي من اللفظ يدل
على الباقي من المعنى وذلك لان المركب من ميم ساكنة مبتدأ بها ثم شين ثم ياء اما ان لا يكون لفظاً
بنفسه ان كان حقاً ما يقال من ان الساكن لا يمكن الابتداء به واما ان يكون لفظاً لا مكان الابتداء
بالساكن في اخات كثيرة لكن لا يكون دالاً على معنى اذا ليس موضوعاً لمعنى في لغة العرب وايضاً
من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى فان الحدث ونسبته في زمان مخصوص
مفهومان من امشي وابست الهمزة دالة عليهما فتعين فهمهما من باقي اللفظ ودلالته بانفراده
حالة التركيب كافية في كون اللفظ مركباً فلا يضر في ذلك عدم دلالة حالة التحليل لجواز ان يتعلق

الوضع به موصولا بما تقدمه من الزوائد الدلالة على الفاعل ويفهمون المعاني التامة المحتملة
للصدق والكذب اذ يفهمون من امشي مثلا معنى قولك نأامشي سوى تكرار ذكر المتكلم وانت
خبير بضعفه مما لخصناه لك من ان يمشي لا يدل على موضوع اصلا اذ لو دل عليه فاما على شيء
معين وهو باطل او على شيء مطلق فتلزم المحالات المذكورات بل مدلوله لا يزيد على مدلول الكلمة
بخلاف سائر الالفاظ المضارعة واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي الغائب مطلقا
والاسم المشتق كاسمى الفاعل والمفعول ولاشكال في دلالة الاسماء المشتقة على موضوع
غير معين بخلاف دلالة الماضي الغائب عليه كما سبق تقريرها فلو قيل ان صورة الماضي تدل
على الزمان لكان اقرب والمراد بترتيب الاجزاء المعبرة في التركيب ترتيبها في السمع بالتقدم والآخر
فيكون كل جزء منها مسموعا اما قبل جميع ما عداها او بعده او قبل بعضه وبعده بعض آخر والصورة
ليست كذلك مع المأذة بل تسمعان معا والحرف المتحرك مع حركته يعد مقطعا ان لم يكن بعده
ساكن والافالمقطع مجموعهما ومن فسرهما بالحركة الاعرابية تمسك بانها ليست لفظا ولا حرفا
فلولم يكن مقطعا لم يصح الحكم بان الاسم العرب مركب ورد بان الشيخ عد الحركة ايضا
من الاجزاء المعبرة في المركب حيث قال في فصل تحقيق الاسم سواء كان الجزء كثيرا او مقطعا
او حركة فان جميع ذلك الاجزاء من المسموع فقابل المقطع بالحركة فكان الاولى تفسيره بالوقف
الذي يناسب معناه اللغوي وقد يدل على معنى زائد بوجوب التركيب وهو قطع الكلام عما بعده
والاشتباه في ان الحركة مسموعة انما الاختلاف في انها هل توجد مع المتحرك او بعده والمختار
هو الثاني لان الحركات ابعاض الحروف المصوتة وكون الحرف متحركا عبارة عن كونه بحيث
يمكن ان يتلفظ بعده بحرف مصوت واما كون الوقف مسموعا ففيه خفاء لانه عبارة عن قطع الكلمة
عما بعده والقطع نفسه ليس مسموعا كالتلفظ بل المسموع هو ما وقف عليه كما تلفظ به الا ان يقال
اذا وقف على حرف عرض له حالة مسموعة متأخرة عنه هي المرادة بالوقف المفسر بالقطع
لكن ذلك انما يظهر في احد اقسامه والشيخ مع ايراد تلك المباحث في الكلمات قد جزم الحكم
بان الماضي والمضارع الغائبين في اللغة العربية كلمة وباقي الفاظها كلام لكن بعض المتأخرين
قد بالغ وقال لا كلمة في لغة العرب وتحقيق ذلك من الوظائف الجزئية المتعلقة بلغة معينة والوظيفة
المنطقية ان يقال اللفظ ان دل جزؤه على جزء معناه فهو مركب والافهو مفرد منقسم الى تلك
الاقسام الثلاثة ومما لا يشك في امكانه وجود لفظ دال بتواطئ على معنى وزمانه وهو مفرد فذلك
هو الكلمة واما انه هل يوجد كلمة في لغة العرب اولا فليس مما يهملنا القوم قد زعموا قد اشتهر
فيما بينهم من ان الاسم يصح ان يخبر عنه وان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما فاعترض
الامام عليهم في المخلص وقال ان قولكم الفعل لا يخبر عنه خبر وليس الخبر عنه فيه حرقا اتفاقا
فهو اما اسم او فعل وعلى التقديرين هو كاذب على الطريقة المذكورة في مسألة المجهول المطلق
ولا يخفى ان مثله وارد على قولهم الحرف لا يخبر عنه وان جوابه كجوابه والمخلصه ان الاخبار
اما عن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها اما وخذها اوقع غيرها او عبر عنها
بالفاظ اخر واما عن المعنى اما عبرا عنه بلفظ وحده او مع غيره واما عبرا عنه بلفظ اخر والاول
من خواص الاسم والاخير ان مشترك بينهما وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناهما بامشاع
الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره فينبه عنه حينئذ معبرا باحد هذين المعنيين
بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث ولا تنافض في ذلك وانما يلزم لو كان الخبر عنه
المناسب لظاهر التقرير السابق ان يقال وانما يلزم التناقض ان لو لم صدق قولنا الفعل يخبر
عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه لكانه نظرا الى محصول ذلك المراد وهو ان معنى

الفعل لا يخبر عنه معبرا بمجرد لفظه وانما كان ذلك الكلام من قبل الامام خارجا عن قانون التوجيه لانه دفع للسند الاخص على تقدير الزام للاستدراك على تقدير آخر وليس شيء منهما بموجه من العمل على ان مذكوره لا يبطال السند يدل على دفع التناقض لانه اذا كان مفهوم الكلام الاخبار عن المعنى بانه لا يخبر عن معناه لم يلزم التناقض كما لا يلزم اذا اخبر عن اللفظ بانه لا يخبر عن معناه وايضا واستفسار وهو وظيفة السائل دون العمل لان مرجعه المنع ولو قيل اراد بقولنا الفعل لا يخبر عنه ان معنى الفعل لا يخبر عنه معبرا بمجرد لفظه ولا تناقض لان المخبر عنه ههنا معنى الفعل لكن معبر عنه بلفظ الاسم اعني لفظ المعنى مقدرا مضافا الى الفعل لم يتوجه ذلك السؤال اصلا تنبيهها على هذه القسامة وهي ان الاخبار عن اللفظ ينقسم كالخبر عن المعنى الى ثلثة اقسام وثا كيدا لصحة الاخبار فانه اذا جازا الاخبار عن لفظ الفعل بمجرد لفظه كان جوازه اذا عبر عنه بلفظ الاسم بالطريق الاولى والاخصرا اختلف في ان معنى المضمحل هو واحد بالشخص او لا فذهب بعضهم الى ان معناه كلي لكونه مقولا على كثيرين ومن ثم قال الشارح وحذفه اي حذف المضمحل عن هذا القسم اولى لكليته لكنه ضرب عليه القلم انما قال انما يكون كليا لو كان مقولا على كثيرين بمعنى واحد وليس كذلك فانك اذا قلت جاني زيد وهو راكب فلفظة هو عبارة عن خصوصية زيد وهو واحد شخصي وكذا اذا قلت ضرب عمرو وهو قائم كانت عبارة عن خصوصية عمرو ولا يقال فعلى هذا كان المضمحل مشتركين معان غير محصورة وهو بط اتسافا وكيف لا ولا يمكن ان يتصور وضع اللغة اصطلاحا كل واحدة من الخصوصيات التي يطلق عليها لفظة هو لانا نقول انما يلزم الاشتراك اذا كانت لفظة هو مثلا موضوعة لتلك الخصوصيات باوضاع متعددة وهو مبل هي موضوعة لهما بوضع واحد وتحقيقه ان الواضع اذا تصور معنى كليا ولا حظ به جزئياته وعين لهذه الملاحظة الاجالية لفظا واحدا لكل واحد من تلك الجزئيات كان هناك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطلق بهذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي اذا لم يوضع له كما اذا قيل لفظة انا لكل متكلم واحد ولفظة انت لكل مخاطب مفرد مذكر ولفظة هو لكل غائب مذكر فيكون كل واحد من هذه الالفاظ موضوعا بوضع واحد لمعان شخصية متعددة فلا يكون كليا ولا مشتركا بل يكون الوضع هنا عاما والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل اعني الموضوع بالوضع العام اسماء الاشارة فان لفظة هذا موضوعة لكل مشار اليه مفرد مذكر ومنه الحرف ايضا فان لفظة من هكذا وضعت لكل ابتداء مخصوص بوضع واحد وكذلك الافعال بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في مفهومها ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع في حيص ويص وقال ان الضمائر واسماء الاشارة موضوعة لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات وقال في الحروف ان لفظة من موضوعة لمعنى الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في لفظة الابتداء فعليك بالتأمل والاستنبصار فان قلت ما ذكرته من كون المعنى المضمحل واحدا بالشخص ظاهر في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا يقال انا وانت ويراد به متكلم او مخاطب مطلقا وعموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لاعني ارادة مفهوم كلي شامل لهم فلا يقدح في الشخصية واما ضمير الغائب فقد يعود الى الكلي ايضا ولفظة هذا قد يشار بها الى الجنس كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا تخضبون بهذا السواد قلت الظاهر ان كلمة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت قولنا كل غائب مفرد مذكر سواء كانت جزئيات حقيقة او اضافية والاشارة الى الجنس مبنية على جعله بمنزلة الجزئي المحسوس المشاهد وقد يعتبر عموم الوضع

في جانب اللفظ ويسمى حينئذ وضعيا نوعيا كما مر على افراد المتوهمة اراد بالمتوهمة المتصورة سواء كانت مرتسمة في النفس الناطقة او في آلتها وذلك ان تلك الافراد اما كلية ايضا فتترسم في القوة العاقلة واما جزئيات حقيقة فان كانت محسوسة فهي مدركة بالحس المشترك محفوظة في الخيال واذ كانت متعلقة بالمحسوسات فادراكها بالوهم وحفظها بالخزائنه وان لم تكن محسوسة ولا متعلقة بها فهي مرتسمة ايضا في العاقلة ويبان ان الامكان مثلا معقول صرف فجزئياته لا بد ان تكون في العقل حتى اذا ادركنا امكان زيد مثلا واشربنا اليه اشارة عقلية بهذية الامكان كان جزئيا حقيقيا ومعقولا صرفا لا مدركا بالالات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة ومتعلقا بها بل نقول نحن نعلم بالضرورة اننا ندرك اشياء ليست جسمانية اصلا كالامور العامة فجزئياتها لا تدرك الا بالعقل فاقبل من ان الصورة العقلية كلية ليس معناها الا ان الصور المنتزعة من الجسمانيات الحاصلة في العقل كلية لا متشاع حصول صورها الجزئية في العاقلة اذ يلزم منه انقسامها بخلاف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا وكخصوصيات المبادئ العالية فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة لاني قواها المدركة او الحافظة لانه يشكك الناظر في انه من المشترك والمتواطئ ومن ثمة نفاه بعضهم حيث قال ان كان التفاوت داخلا في مفهوم اللفظ كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان مفهوم اللفظ وهو اصل المعنى حاصلا في الكل على السواء اذ لا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه في وقوعه على افراد وحصوله فيها فاعتبر قسما على حدة مقابلا بما ليس فيه هذا التفاوت وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله في الممكن قبلية بالذات لانه مبدا لما عدا ولا عبرة بالتقدم الزمني كما في افراد الانسان رجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس معناه في افراد الوجود في الواجب اتم لانه يقتضي ذاته واثبت لاستحالة زواله نظرا الى ذاته واقرى لكثرة اثاره فالوجود مقول عليه وعلى الممكن بالتشكيك من هذين الوجهين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الاتم الا ثبت وتجعل كثرة الاثار وكما لها دليلا على الشدة كما في يساض الثلج فان تفرقة البصر اكثر واكمل فيكون الوجود مشككا بالوجوه الثلاثة معا والوجود في الاجسام الكائنة الحادثة في عالمنا هذا اثبت واقرى منه في الحركة الفلكية المتقدمة عليها تقدم بالذات ومثال المرتجل جمع علمائه فانه منقول عن النهر الصغير بلامناسبة المراد باحتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه فاذا جرد النظر عن وقوع مدلول اللفظ في نفس الامر ولا وقوعه عن خصوصية المتكلم بل وعن خصوصية مفهومه ايضا ونظر الى محصله وماهية فان كان محتملا لكل واحد منهما بدلا عن الآخر فهو الخبر فلا يضره تعين احدهما بحسب الوقوع او الا وقوع ولا يحسب حال المتكلم ولا بسبب خصوصية مفهومه كما في قولنا اجتماع النقبضين حق او بط واما قوله او المراد بالواو الجامعة او القاسمة فيجوز عليه انه لا معنى للاحتمال ح بل الواجب ان يقال فان صدق او كذب يسمى خبرا وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر ثم اذ يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقته للواقع اذا كان من شأنه المطابقة وتوضيح الجواب الثاني ان الصدق والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتوقف معرفتهما على معرفته سواء احتاجا الى تعريف او لا وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لمعناه وذلك لان ماهية الخبر في نفسها واضحة عند العقل كسائر التركيبات العامة لانه اذا اطلق لفظه الخبر لم يعلم ان المراد به اي تركيب من تلك التركيبات المعروفة فيحتاج في تعيين مدلوله الى ذكرهما ليمتاز عما اشبه به فعرفة ماهية الخبر من حيث انها مدلول لفظه فتوقف عايهما ومعرفتاهما فتوقف على ماهيته من حيث هي واللازم منه ان تتوقف معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول على معرفتهما بالاعتبار الثاني فلا دور

ونظيره ان يقع اشبهه في معنى الحيوان مثلا فيقال انا نعتي به ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس وفي كلام الامام ان تعريف الخبر ليس بحقيقة الصدق والكذب المتوقفة على معرفته بل ربما جرت العادة من الناس باستعمال هاتين اللفظتين فيه والاولى ان يقال التقييد بالاولوية للفرقة للاحتراز عن تلك الاخبار والاحتراز عما لا يكون خبرا ويدل على طلب الفعل بواسطة التثني بان يدل على طلب التثني مطلقا او بواسطة الترجي اذا كان متعلقا بمرغوب فيه وكذا الحال في النداء فان طلب الاقبال لازم لعناء كثرهم طلب الاعلام لمعنى الاستفهام ومنهم من عد التثني والنداء والاستفهام من اقسام الطلب ككلام الامر والنهي وقد ينقسم المركب التام الى الخبر والانشاء المتناول للطلب والتنبيه والمركب التقييدي اما من اسمين اضيف اولهما الى الثاني او ووصف به او من اسم متقدم او فعل متأخر وقع صفة له او صلة اذ لو تقدم الفعل او تأخر ولم يكن صلة ولا صفة كان المركب منهما كلاما وانما قال لان المقيد موصوف اما لانه المشهور المنتفع به في اكتساب التصورات واما نظر الى ان غلام زيد مثلا بمعنى غلام لزيد على الوصفية ولا يخص عنه الا بتخصيص الدعوى بالقول الجازم اي الذي لا تعليق فيه وهو الجملي وسيأتي اطلاق القول الجازم على ما يتناول الجملي والشرطي معا ولما كان الفعل المقدر في النداء وهو ادعو انشاء لا اخبارا لم يحتمل الصدق والكذب ولم يصلح لان يخاطب به غير المنادي فان انشاء النداء انما يحصل اذا خاطب به المنادي لا غيره وليس للجزئي في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث اراد به ان ذكر الجزئي ههنا معطوفا على الكلي الذي اضيف اليه المباحث غير مستحسن اذ ليس له مباحث في شيء من كتب هذا الفن الا انهم تعرضوا لتعريفه بناء على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكلي عدم يتوقف تصوره على تصورها فان قيل البس قديين في هذا الفصل ان الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين وان النسبة بينهما بالعموم مطلقا وان احدهما مابين للكلي والاخر اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزئي قلنا اما بيان مفهومه فنقبيل التصور وذلك لا يسمى بحثا لانه في الاصطلاح عبارة عن حل شيء على آخر واما بيان النسبة فنتمتع التعريف لان اوضح المفهومات المتعددة يزداد بمعرفة نسب بعضها الى بعض ولهذا قال المص الفصل الاول في اقسامه واحكامه فخص الاقسام والاحكام بالكلي وقد يوجد في بعض النسخ هكذا في اقسامها واحكامها لكنه لا يعويل عليه او نقول هو بحث غير مقصود بالذات الا بالنظر الى الكلي فليس للجزئي مباحث مقصودة بالذات في فناء هذا لانه لا نفع له في الاتصال لافي التصورات ولا في التصديقات فلذلك كان لصاحبه عن النظر في مباحث الجزئي غنى ولا شك ان تعنون الفصل بما ليس بمقصود بالذات مستكره جدا قال الشيخ في الشفاء انا لا نشغل بالنظر في الجزئيات اي لا نشغل في العلوم الحقيقية بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا احوالها لا تثبت على وثيرة واحدة بل تتغير فتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع وليس ايضا علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا كمالا حكما وهو ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات اليقينية وذلك لان صور الجزئيات انما ترسم في آلتها لا في نفسها فاذا تمطلت آلتها زال عنها الادراكات المتعلقة بخصوصيات الجزئيات او يبلغنا اي وليس علمنا بها من تلك الهيئة يبلغنا الى غاية حكيمية وهي السعادة الكبرى الابدية اعني ابتهاجها بوجدانها ذاتها متصفة بكمالها التي افضلها واعلاها ما ارتسم فيها من صور حقايق الموجودات وحوالها حتى صارت بذلك الارتسام كأنها الموجود كله فان قلت ليس يبحث في الهيئة عن الافلاك المخصوصة وفي الالهى عن ذات الواجب تعالى وعن العقول الفعالة وذلك بحث عن احوال الجزئيات الحقيقية قلت ما ذكرته بحث عن الكليات المتحصرة

في اشخاص معينة الا يرى ان الفلك الشامن مثلاً انما تعين عندنا بمفهومات كلية تقيد بعضها ببعض حتى صارت مفهومة في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المفيد كلياً بحسب تصويره ولو وضع موضعه جرم آخر يوافق في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في ماهيته كانت المباحث المذكورة في الفلك الشامن منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه لا يقال عدم ثبات الاحوال وزوال الصور العلمية عن القوة العاقلة انما يجريان في الجزئيات الجسمانية واما المجردات عن المادة ذاتاً وفعلاً فلا تغير فيها وقد مر ان صورها ترسم في القوة الباطنة فلا يزول عنها بمفارقة الاتهام لانا نقول ما ذكرتم وان كان حقاً الا انه لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث انها متشخصة بتخصصات معينة واما كان المنطقي باحثاً عن العلم الكاسب والمكتسب كما مر ولم يكن العلم بالجزئيات كاسباً ولا مكتسباً بل كان طريق حصولها الخواص الظاهرة والباطنة لم يكن له غرض متعلق به وان فرض تناهي الجزئيات وثبات احوالها وكون العلم بهام مقيداً ومبلغاً بل الذي يهمنا النظر في الكليات والمقصود الاعلى في مباحث التصورات احوال المعرفات ومقدماته مباحث الكليات المفهوم وهو ما حصل في العقل اي ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا وقد مر ان اتصال المعلومات الى المجهولات انما هو في الازهان وان مباحث ذلك الاتصال متعلقة بعوارضها الذهنية فلذلك اغتبر في تقسيم المفهوم ما هو منها في الازهان فقبل ان منع نفس تصويره اي ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه بالمثل على كثيرين ايجاباً فهو الجزئي وان لم يمنع فهو الكلي وانما قيد المنع بنفس التصور ليجرح بعض افهام الكلي عن تعريف الجزئي اذ لو قيل الجزئي هو ما امتنع فيه الشركة لتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيندرج فيه مفهوم الواجب الوجود والكليات الفرضية فوجب تقييد المنع بالتصور وزيد لفظ النفس فيه بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع الى التصور ان له مدخلاً فيه اما بالاستقلال او بالنضمام امر آخر اليه فيدخل فيه مفهوم الواجب الوجود فان العقل اذا تصور ولاحظ معه برهان التوحيد امتنع من الشركة فيه ولا شبهة في توقف هذا الامتناع على تصور ولفه مدخل فيه قطعاً وسيأتيك لهذه الزيادة فائدة اخرى والمراد بالشعب ان يمتاز بعضها عن بعض مع اتصال الكل باصل واحد كاعصان الشجر وبالجزي ان يتفرق ابعاضها بالكلية وانما اعتبروا مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين دون المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية ظلال للامور الخارجية تقتضي الارتباط بخلاف الصور الخارجية فانها متأصلة في الوجود ليست ظلالاً لشيء فان قيل الصور الحاصلة من زيد في ذهن واحد من الطائفة الذين تصوروه مطابقة لباقي الصور الحاصلة في اذهان غيره ضرورة ان الاشياء المطابقة لشيء واحد متطابقة فيلزم ان تكون تلك الصورة كلية اجيب بان الكلية مطابقة الصورة العقلية لكثيرين من الامور الخارجية مفروضة او محتملة وفيه نظر لانتقاضه بالكليات التي لا توجد افرادها الا في الذهن كالفهم العلم والصورة العقلية مثلاً فالصواب ان يقال هي مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو ظل لها ومقتضى لارتباطها بها فان الصورة الادراكية تكون ظلالاً اما للامور الخارجية او لصور اخرى ذهنية ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليست بعضها فرعا لبعضها بل كلها ظلال لامر واحد خارجي هو زيد قال الشارح في رسالة تحقيق الكليات معنى مطابقة الصور الذهنية مناسبة مخصوصة لا تكون سائر الصور العقلية فانك اذا تعقلت زيدا مثلاً حصل في عقلك اثر ليس ذلك الاثر هو بعينه الاثر الذي يحصل فيه اذا تعقلت فرساً معيناً ومعنى المطابقة لكثيرين انه لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فانما اذا راينا زيدا وجردناه عن مشخصاته حصل منه في اذهاننا الصورة

الانسانية المعرأة عن الاواحق فاذا رأينا بعد ذلك خالدا وجردنا ايضا لم تحصل منه صورة اخرى في العقل ولو انعكس الامر في الرؤية فكان حصول تلك الصورة من خالد دون زيد واستوضح ما اشرنا اليه من خواتم منتقشة انتقاشا واحدا فالتك اذا ضربت واحدا منها على الشمعة انتقش بذلك النقش ولا ينتقش بعد ذلك ينتقش آخر اذا ضربت عليه الخواتم الاخر ولو سبق ضرب المتأخر لكان الحاصل منه ايضا ذلك النقش بعينه فنسبته الى تلك الخواتم نسبة الكل الى جزئياته ثم قال فان قلت الصورة العقلية مرتسمة في نفس شخصية ومتشخصة بتشخصات ذهنية فكيف تكون كلية قلت للصورة العقلية اعتباران احدهما بحسب ذاتها ولا شك انها بهذا الاعتبار جزئية والثاني اعتبار انها صورة ومثال لا تأصل لها في الوجود بل هو كالظل لامور فهي بهذا الاعتبار مطابقة لها وشخصيتها الان في كليتها وفيه نظروا الحق في الجواب ان الصورة تطلق على معنيين الاول كيفية تحصل في العقل هي آفة ومرآة لمشاهدة ذي الصورة والثاني هو المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة بالمعنى الاول صورة شخصية في نفس شخصية والكليبة ليست ماضية لها بل للصورة بالمعنى الثاني فان الكلية ليست تعرض بصورة الحيوان التي هي عرض حال في العقل بل للحيوان المتميز عند العقل بتلك الصورة وكما ان الصورة الحالة في العقل مطابقة لامور كثيرة كما ذكرتم كذلك الماهية المتميزة بها مطابقة لتلك الامور ومن اوزم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت في الخارج وتشخصت بتشخص فرد من افرادها كانت عينه واذا وجد فرد منها في الذهن تجردت عن شخصيتها كانت عين الصورة اعني الماهية وليس هذا اللازم ثابتا للصورة الحالة في القوة العاقلة لانها موجودة في الخارج والعرض يستحيل ان يكون عين افراد الجوهرية ولا شك ان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات فالمعنيان المذكوران للصورة مختلفان بالماهية هذا ما قاله وهو مبني على ان المرسم في العقل من الاشياء ليست ماهيتها بل صورها واشباحها المخالفة في الحقيقة لماهيتها كما ذهب اليه جم وابس بشي اذ يلزمه ان لا يكون للاشياء حينئذ وجود ذهني ابتداء بل مجازي هو ان النار مثلا قد قام في الذهن صورتها وهي عرض موجود في الخارج ولها نسبة مخصوصة الى ماهية النار بها صارت تلك الصورة سببا لانكشاف ماهية النار في العقل والدلائل المذكورة على الوجود الذهني اذا تمت دلت على ان الثابت في الذهن ماهيات الاشياء موجودة بوجود ظلي غير اصلي كما ذهب اليه المحققون وحينئذ يقال في جواب ذلك السؤال ان الصورة الحاصلة في العاقلة اذا اخذت معرأة عن التشخصات العارضة بسبب حلولها في نفس شخصية كانت مطابقة لكثيرين بحيث لو وجدت في الخارج كانت عين افراد واذا حصلت الافراد في الذهن كانت عينها في الذهن على الوجه الذي صورناه واما القول بان الصورة الحيوانية عرض فباطل لان تلك الصورة ماهية الحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى للحيوان الا ذلك ولا ينافيه قيامه بشي في وجود آخر ونجيب باننا لانسم ان الصورة العقلية كلية قد اتفق المحققون على ان المدرك للكلية والجزئيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع للسكين واختلفوا في ان صور الجرثيات الجسمانية ترسم فيها او في الاثما فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة الشخصية الجسمانية منقسمة فلو ارتسمت في الناطقة لانقسمت بانقسامها فعلى هذا فالجواب ما ذكره ثانيا وهو ان التصور عندنا عبارة عن حصول الصورة كلها عند العقل كما مر وكذلك المفهوم ما حصل عنده لا ما حصل فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتسمة فيها لانها هي المدركة للاشياء الا ان ادراكها للجرثيات الجسمانية بواسطة لابتدائها وذلك لا ينافي ارتسام الصورة فيها غاية ما في الباب انها اول تقنح البصر لم يدرك الجزئي

في البصرة ولم يرتسم فيها صورته واذا اقتضت رتسمت فيها صورته وادركته قبل وهذا هو التحقيق
لانا اذا ادركنا شيئا بالبصر مثلا وراجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة هي كيفية
ادراكية بواسطة تمتد ذلك الشيء المرتئي عندنا وهذا هو الجواب الاول فاختلف الجوابين
مبنى على اختلاف المذهبين فربما يسبق الى الوهم هذا مستبعد جدا لان مرجع المنع وعدمه
المذكورين في تعريف الجزئي والكلبي الى امتناع فرض الشراكة وعدم امتناعه كما ستحققه ولا التباس في
ان امكان الفرض يجمع امتناع المفروض كما يجمع امكانه وايضا الصور الذهنية مخالفة في اكثر الاحكام
للأمر الخارجية للتخالف في الماهية وعلى تقدير توافقهما فيها كيف يتصور اختلافهما في عدم
الامتناع الذي هو الامكان فانه من لوازم الماهيات فالاولى الاقتصار على ما ذكرناه ولا وعلى زيادة
الايضاح والمراد بقوله تقيض الامكان العام هو اللاممكن بالامكان العام بقرينة قوله والاشياء الا يرى
ان مفهوم الاشياء واللاامكان العام يصدقان على اشياء كثيرة كالبياض مثلا فانه وان كان شيئا
ويمكننا عاما الا انه ليس مفهوم الشبئية ولا مفهوم الامكان العام فيصدق عليه سلبهما كما يصدق
الالبياض على الانسان الابيض لانا نقول ذلك اي فرض صدق الاشياء على اشياء فرض
ممتنع بالاضافة فالفرض ممكن والمفروض ممتنع وهذا اي فرض صدق الجزئي الحقيقي
على اشياء فرض ممتنع بالوصفية فالفرض ههنا ممتنع كما ان المفروض كذلك واعلم ان شريك
الباري والعناء مثالان للكلبي وما بعدهما مثال لما وجد من الكلبي في الخارج اما واحدا او كثيرا
فالمراد بواجب الوجود هو الذات الخصوصية لمفهومه الكلبي وكذا الحال في الشمس والكواكب
السبعة افراد للكوكب السيارة كما ان النعوس التي لا تنهاى افراد للنفس الناطقة وكل ذلك ظاهر
من العبارة والامكان العام اذا نسب الى الوجود يشمل الواجب والممكن الخاص فقط كما اذا نسب
الى العدم يشمل الممتنع والممكن الخاص فقط واذا اطلق يشمل الكل ومن لم يلاحظ هذا
التفصيل فكثيرا ما يقع في الغلط فليان هاتين الفائدتين احدهما ان الاعتبار في حل الكلبي
على جزئياته حل المواطاة لاجل الاشتقاق والثانية ان كلية الكلبي انما هي بالنسبة الى امور
يحمل عليها الكلبي بالمواطاة لا بالاشتقاق ولا يذهب عليك ان بيان الفائدة الاولى بيان للشانية
وبالعكس فانه اذا ثبت ان الاعتبار في حله على جزئياته حل المواطاة دون الاشتقاق ثبت ان كليته
بالقياس الى ما يحمل هو عليها مواطاة لا اشتقاقا وكذا اذا ثبت ان كليته مقبسة الى ما ثبت ان الاعتبار
في حله اي الجزئين فلذلك قال قدمت هذه المسألة بالتوحيد دون الثنية والمراد تقديمها على بيان
المعنى الاخر للجزئي وبيان النسب بين المفهومات الثلاثة اعني الجزئين والكلبي وقوله بلا واسطة
تفسير لقوله بالحقيقة ولما كان ذو بياض والابيض بمعنى واحد يسمى حل البياض حل
اشتقاق على الوجهين ومنهم من سمي الاول حل تركيب والثاني حل اشتقاق والواسطة على الاول
كلمة ذو وعلى الثاني حل الاشتقاق لاشتقائه على معناها هكذا قال الشيخ وفسر يعني انه ذكر
في الشفاء ان حل المواطاة هو ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة وام يفسر فيه المحمول
بالحقيقة بما يكون محمولا بلا واسطة كما ذكرناه بل فسر بما يعطى موضوعه اسمه وحده كالحيوان
فانه يعطى الانسان اسمه فيقال الانسان حيوان فيعطيه حده فيقال الانسان جسم تام حساس
متحرك بالارادة وعلى هذا التفسير لا مجال لما اعترض به ابو البركات وانما يتجه اذا فسر بما ذكره
الشارح سابقا كما لا يخفى على ذي مسكة وكأنه اشار الى ذلك حيث قال ولا هكذا قال الشيخ وآخر
واعترض على ما قاله اي اعترض على مقوله لا مفسرا بتفسيره الذي صرح به في الكتاب المذكور
بل بتفسير آخر وغلط المعتض من باب ايهام العكس فان الرابطة خارجة عن طرفيهما اتفاقا
وكل رابطة نسبة فتوهم ان كل نسبة رابطة فتكون خارجة عن طرفي القضية فان قلت اذا قلنا

٦ شرح من في تعريف
٣٥

من كلام السيد

والمعنى للمعاني في تعريف

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

فان يعبر عنه باسم جاد

والشأن في تعريفه عليه

زيد يمشي او مشي فاي حل ههنا قلت معناه زيد ذو مشي في الحال او في الماضي وكذا اذا قلت مشي
زيد او يمشي فان الجمل انما يظهر بذلك التأويل قال الامام في المختص حل الموصوف على الصفة
كقولنا المتحرك جسم يسمى حل المواطاة وحل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك
يسمى حل الاشتقاق ولا فائدة في هذا الاصطلاح ولذلك كان المتعارف هو الاصطلاح
على المعنى الذي سبق على كلام الامام فان مرجع التفسير الثلاثة السابقة الى شيء واحد عند التحقيق
قال الكاتب في شرح المختص المراد بالذات ما يعبر عنه باسم كالحوان والانسان وبالصفة ما يعبر عنه
باسم مشتق كالايض واما قول الشارح فاذا كان المحمول ايضاً ذاتاً فلم يرد به ما صدق عليه
مفهومه كما في جانب الموضوع بل ما ليس خارجاً عن حقيقة الافراد فكانه عين الافراد وحينئذ
تواطأ الموضوع والمحمول اي توافقاً بخلاف الصفة فانها خارجة عنها فهي مغايرة لها
فههنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلية المشهور ان الكلية له مفهوم واحد يقابل الجزئي
الحقيقي يقابل العدم والملكية كما سلف وتقابل الجزئي الاضافي تقابل التضايف وفيه بحث لان كلية
الكلية بالمعنى الذي سبق يتحقق بمجرد امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع صدقه عليها
في نفس الامر كما في الكليات الفرضية وفي الانسان مقبلاً الى افراد حجرية ومن البين ان الافراد الحجرية
ليست جزئيات اضافية للانسان وذلك لاننا لانعني بالمتدرج تحت شيء ما يمكن فرض اندراج
تحت سواء امكن ذلك الاندراج او امتنع بل نعني به ما يندرج بالفعل تحت غيره فيكون ذلك الغير
صادقاً عليه في نفس الامر وهذا هو الكلية المضاييف للجزئي الاضافي وللكلية ايضاً معنيان احدهما
حقيقي والثاني اضافي والاول اعم من الثاني على عكس الجزئين ثم الكلية المذكور في تعريف الجزئي
الاضافي ان كان بالمعنى الثاني كان باطلاً كانه قبل المتدرج هو الذي تحت المتدرج فيسه فقد اخذ
احداً المتضايفين من حيث انه مضاف في تعريف الاخر وان كان بالمعنى الاول كما هو الظاهر فلا اشكال
ولو كان مفهوم الجزئي الاضافي جنساً لمفهوم الحقيقي لما امكن تصويره بكنهه مع الذهول
عن الاضافي وانتسالى باطل اذ يجوز ان يتصور كون المفهوم مانعاً من فرض الشركة مع الغفلة
عن اندراج تحت كلي ولا معنى للجزئي الحقيقي سوى ذلك المتصور والاضافي والكلية
مع كونها متضايفين متصادقان على الكليات المتوسطة من جهتين مختلفتين واعم الكليات
ما لا يكون كلي آخر اعم منه وان جاز ان يكون مساوياً له كالشيء والمكن العام المتساويين والمتبادر
من كون الشيء مندرجاً تحت آخر ان يكون اخص منه ولذلك قيل الكلية والجزئي الاضافي ياد فان
العام والخاص الا انه اشتهر في موضوعات القضايا بعد احد المتساويين جزئياً اضافياً لا آخر فن ثمة ترى
بعضهم يفسر المتدرج تحت كلي بالموضوع الكلية ويريد به انه يقع موضوعاً له في قضية موجبة كلية
لا قضية مطلقة والا كان الاعم من شيء جزئياً له ولا فائدة له وعلى هذا كان كل واحد من الشيء والمكن
العام جزئياً لا آخر فيكون الجزئي الاضافي اعم من الكلية مطلقاً واما تفسيره بالمتدرج تحت
ذاتي فلا يصح بالنسبة المذكورة بينهما بل بالنسبة التي ذكرت بين الاضافي والحقيقي فان الواجب
والشخص جزئيان حقيقيان وليس متدرجين تحت ذاتي اصلاً فتقلب النسبة بينهما الى العموم
من وجه وبين الجزئي الحقيقي والكلية حقيقة كان او اضافياً مباينة كلية وذلك ظاهر
واما النسبة بين الكلية الحقيقي والجزئي الاضافي فنقول لاشك ان الاشياء واللا يمكن بالامكان العام
كليان حقيقيان فان صح ان تقبض المتساويين متساويان وفسر الجزئي الاضافي بالموضوع الكلية
كان الاضافي اعم منه مطلقاً والا فوجه على قياس مامر من النسبة بين الاضافيين كل مفهوم
اذ انسب الى مفهوم آخر سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما جزئياً والاخر كلياً فالنسبة بينهما متحصرة
في اربع اي لا تكون خارجة عنها بل تكون احدهما والمباينة الجزئية مندرجة اما تحت العموم من وجه او

المباينة الكلية فهي داخلية في الحصر والمباينة الكلية بين مفهومين ان لا يتصادقا على شيء واحد أصلا سواء
 أمكن تضاد قههما علىه ولا فرجهما الى سالتين كليتين دائمتين والمساواة بينهما ان يصدق كل منهما
 بالفعل على كل ما يصدق عليه الآخر سواء وجب ذلك الصدق او لا فرجهما الى موجبتين كليتين
 مطلقتين عامتين ومعنى تلازمهما في الصدق انه اذا صدق احدهما على شيء في الجملة صدق عليه
 الآخر كذلك ومعنى استلزام الاخص الاعم على هذا القياس فرجع العموم المطلق الى موجبة كلية
 مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة والحاصل ان التلازم عبارة عن عدم الانفكاك من الجانبين
 والاستلزام عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستلزام من الجانبين عبارة عن الانفكاك بينهما
 فظهرت صحة قوله فلا بد ههنا اي في العموم من وجه من صور ثلث فرجعه الى موجبة جزئية
 مطلقة عامة وسالبتين جزئيتين دائمتين وان فسر التباين بانتناع التضاد في كان مرجعه الى سالتين
 كليتين ضروريتين وحيث يجب ان يكتفى في سائر الاقسام بعدم انتناع التضاد فيلزم ان يندرج
 في التساوي مفهومان لم يتصادقا على شيء واحد أصلا لكن يمكن صدق كل منهما على ما يصدق عليه
 الآخر وفي العموم المطلق مفهومان يمكن ان يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر بدون العكس
 مع انه لم يتصادقا على شيء وفي العموم من وجه مفهومان يمكن تضاد قهما وانفكاك كل واحد
 منهما عن الآخر اما بدون التضاد او معه بدون الانفكاك وكل ذلك ظاهر الفساد فايقال من ان سلب
 احد المتباينين عن الآخر ضروري معناه ان العلم بذلك السلب ضروري لانه في نفسه كذلك
 واذا قيل يمتنع صدق احد المتباينين على الآخر اريد به الامتناع المطلق المتناول للامتناع بالغير
 وقس على ذلك قولهم يجب صدق احد المتساويين او الاعم على ما يصدق عليه المتساوي الآخر
 او الاخص وفي هذا الحصر اشكال اعلم ان تفايض الامور الشاملة للموجودات الذهبية والخارجية
 توزد اشكالا على هذا الحصر وعلى ان نقبضي المتساويين متساويان وعلى ان نقبض الاعم مطلقا
 اخص مطلقا من قبض الاخص وعلى انفكاك الموجبة الكلية كنفسها بعكس نقبض كما ستقف عليه
 واذا عرفت هذا فتقول لاشك ان اللاممكن بالامكان العام والاشي مفهومان وليس بينهما شيء
 من هذه النسب الاربع كما ذكره فان قلت هذا الحصر ترد يد بين النفي والاثبات ولا واسطة
 بينهما بالضرورة فلا يتصور خروج شيء منه قطعا فنقول هذان المفهومان داخلان في القسم
 الاول وليس بمبتاينين فيرد المنع في قسم التباين او نورد النقض بهما على تعريف التباين
 واعلم ان هذه النسب الاربع المذكورة كما تعتبر في الصدق على ما قررناه آنفا وهو الصدق في
 فيما بين المفردين وما في حكمهما ومعناه الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان
 مثلا كذلك تعتبر في الوجود والتحقيق ايضا والنسب المعتبرة بين القضايا من هذا القبيل
 دون الاول اذ لا يتصور حمل القضايا على شيء واذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقيق وكان
 مستعملا بكلمة في فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر اي متحققة فيه حتى اذا قلنا كما يصدق
 (ج ب) بالضرورة صدق عليه كل (ج ب) دائما كان معناه كما لتحقيق في نفس الامر متضمنون القضية
 الاولى لتحقيق فيها مضمون الثانية وقد يستعمل الصدق في القضايا بمعنى آخر اعني مطابقة حكمها
 للواقع وسيتكشف لك الفرق بين هذين الصديقين واما نفس الامر فهو نفس الشيء والامر هو
 الشيء ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود في حد ذاته اي ليس وجوده وتحققه
 وثبوته متعلقا بفرض فافرض او اعتبار معتبرا فلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة
 في حد ذاتها سواء وجد فافرض او لم يوجد أصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر
 اعم من الخارج مطلقا فكل وجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن
 من وجه لا يمكن اعتقاد الكواذب كزوجة الخمس فتكون موجودة في الذهن لا في نفس الامر

ومثل ذلك يسمى ذهنيًا فرضيًا وزوجية الأربعة موجودة فيهما مما ومثلها يسمى ذهنيًا حقيقيًا وفيه منع قوى وتقرير المنع القوى ان يقال مدعاكم موجبة كلية هي قولكم كل ما صدق عليه نقبض احد المتساويين صدق عليه نقبض الآخر فاذالم تصديق هذه القضية لازم صدق نقبضها وهو قولنا ليس كلما صدق عليه نقبض احدهما صدق عليه نقبض الآخر وهي لا تستلزم صدق قولنا بعض ما صدق عليه نقبض احدهما صدق عليه عين الآخر لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا تستلزمها وهذا القدر كاف بمقصوده الا انه زاد في الكشف عنه لجواز كون المساوي امرًا شاملاً لجميع الموجودات المحققة والمقدرة خارجاً او ذهناً فلا يصدق نقبضه على شيء أصلاً وحينئذ تصدق تلك السالبة لعدم موضوعها دون الموجبة وهذا بالحقيقة اشارة الى نقبض اجمالى اى دليلكم جارٍ في نقبض المتساويين الشاملين وقد تخلف الحكم عنه اذ لا تساوى بينهما لعدم صدقهما على شيء البتة ويمكن ان يجعل معارضة فيقال ان هذين نقبضان لا مربى متساويين وقد اتقى عنهما التساوى فتبطل تلك الموجبة الكلية والوجه الاول من تغيير المدعى تعسف ظاهر لان مرجع ما يفهم من التساوى عند المصنف الايجاب وهو انه اذا صدق احدهما على شيء صدق عليه الآخر الا ان مرتكبه مطمح نظره دفع الاعتراض فجعل تساوى نقبضى المتساويين راجعاً الى تلك السالبة التي اذالم يصدق صدق نقبضها وهو قولنا بعض ما صدق عليه نقبض احد المتساويين صدق عليه عين الآخر وانعكس الى قولنا بعض ما صدق عليه عين احد المتساويين صدق عليه نقبض الآخر وهو محال وعلى هذا فقد اندفع المنع والنقض جميعاً لا يقال اعتبار الانتكاس مستدرك في البيان اذ يستحيل ان يصدق على نقبض احد المتساويين عين الآخر لا بالقول الذي ثبت عندنا هو ان كل ما صدق عليه عين احد المتساويين صدق عليه عين الآخر فلا يجوز حينئذ ان يتخلف عنه ما صدق على عين الآخر بان تخلفه صدق نقبضه عليه فلم يثبت عندنا بعد ان ما صدق عليه نقبض احد المتساويين يجب ان يصدق عليه نقبض الآخر حتى يكون صدق عين الآخر عليه محالاً بل هو التنازع فيه فقال العين معلوم دون حال النقبض ففي القضية التي هي نقبض المدعى لابد ان يلاحظ صدق عين احدهما على شيء بدون صدق عين الآخر عليه حتى يظهر الخلف وتلك الملاحظة اعتبار العكس بلا خفاء وحينئذ تتلازم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة لوجود الموضوع اما محققاً او مقدراً فيندفع المنع وحده وفيه نظر لان موضوع القضية الحقيقية ان اخذ بحيث يدخل فيه المشتملات اى المشتملات الوجود او المشتملات الانصاف بالعنوان كذبت الكلية فيها موجبة كانت او سالبة في جميع المواد اما الموجبة فلان من جملة افرادها حينئذ ما هو متصف بنقبض المحمول واما السالبة فلان بعض ما هو مندرج فيها متصف بالمحمول وقد يقال صدق الموجبة الحقيقية موقوف على امكان ثبوت المحمول لموضوع في الخارج فلو صدقت موجبتها الكلية مع دخول المشتملات فيها لزم امكان وجودها في الخارج وهو محال وعلى تقدير صدق القضية الحقيقية في الجملة يمنع الخلف لجواز صدق عين احد المتساويين على نقبض الآخر حينئذ اعني على تقدير دخول المشتملات غاية ما في الباب انه يلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر على تقدير محال وهو تقدير وجود المشتملات او تقدير الانصاف بالعنوان لما امتنع اتصافه به ومن الجائر ان يستلزم المحال المحال وهذا المنع يرد على جميع براهين الخلف الواقع في الحقيقيات الشاملة للمشتملات والا اى وان لم يؤخذ موضوعها بتلك الحثية بل يختص بما يمكن وجوده واتصافه فلا تلازم بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة لجواز ان يمنع صدق العنوان على ممكن محقق او مقدّر كفهوم اللاشئ واللا يمكن فلا يكون الموضوع موجوداً فتعين ان الاشكال وارد على التساوى سواء كان بحسب الخارج او الحقيقة او نفس الامر

فلا فائدة في نفي الخسارج واثبات الحقيقة ولا خفاء في اندفاع المنع والنقض على الوجه الثالث
واما ان هذا التخصيص لا يناسب قواعد الفن فقد يجاب عنه بان التعميم انما هو بحسب الحاجة
فكلما في نقبض المتساويين من غير الامور الشاملة اذ لا احتياج لنا الى احوال تقايفها ولا في
احوالها ايضا اذ لا مسألة في العلوم الحقيقية موضوعها الامر الشامل فان قلت ليس يبحث
فيها عن الامور العامة قلت لم يرد بها الامور الشاملة للموجودات الذهنية والخارجية معا لان
الحكمة لا يبحث فيها الا عن اعيان الموجودات فلا بد ان يكون نقبضا ههما متساويين لان نقبض
اللازم يستلزم نقبض الملزوم هذا انما يصح في المتلازمين بحسب الوجود لا بحسب الصدق
والجمل كما سنقف عليه فهذا الوجه الرابع تمويه وتليس لا يجدي نقعا ولا تزويجا الطريق
الثاني تفسير الدليل فيجب ابقاء المدعى على ما كان عليه واقامة دليل آخر عليه واما مع تغيير المدعى
فقد يبقى الدليل على حاله وقد لا يبقى والفرق بين الوجه الاول من هذه الوجوه وبين الدليل السابق
ظان مبنى الاستدلال هناك تناقض القضايا وههنا على التناقض بين احد المتساويين ونقبضه
وتحقيق ما ذكره من النظر انك اذا اعتبرت مفهوما ولم تعتبر معه صدقه على شيء وضممت اليه كلمة
التي حصل هناك مفهوم آخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول وليس في شيء منهما اعتبار
صدق او لا صدق على شيء اصلا فاذا جاءت هما على ذات واحدة حصلت قضيتان موجبتان
احدهما محصلة والاخرى معدولة فتتباينان صدقا لا كذبا فان اعتبر هذان المفهومان في
نفسهما وسميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين
المفهومات المتباعدة بلا ملاحظة صدقها على شيء لانهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان
غنها لجواز الارتقاع عنها عند عدمها واذا اعتبر صدقها على ذات كان نقبض كل منهما
بهذا الاعتبار رفع صدقه لا صدق رفعه لجواز ارتقاعهما كما عرفت قوله هب اشارة الى ان
عين احد المتساويين ونقبضه ليس بينهما تناقض بالمعنى الذي يوجب امتناع ارتقاعهما عن
ذات واحدة بل بمعنى غاية التباعد بينهما فكان هما شييهما بالمتناقضين المشهورين ولو سلم ان عين
احدهما نقبض لنقبضه حقيقة كان ذلك بمعنى اخر اعني بحسب المفهوم دون الصدق ولما امتنع
ان يكون الجزئيان الحقيقيان متساويين بل هما متباينان تباينا كليا وجب ان يكون المتساويان
كليين فكذلك نقبضاهما لان رفع الكلي كلي قطعا وتقرير النظر انه لا بد في صدق الموجبة من اتصاف
الذات بالعنوان في نفس الامر اما بالفعل او بالامكان فان الاكتفاء بمجرد فرض صدقه يوجب كذب
الموجبات الكلية وليس لنا شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر نقبض الامر الشامل فلا يصدق
الايجاب عليه ولو قدر ان صدق الموجبة الكلية لا يستدعي امكان الاتصاف بالعنوان بل يكفي
فرض صدقه مع امتناعه منعنا لزوم الخلف لان اللازم ح صدق احد المتساويين على ما فرض
صدق نقبض الآخر عليه وليس بمخ واما الملح ان يصدق احدهما على ما صدق عليه في نفس
الامر نقبض الآخر وليس بلازم على ذلك التقدير الاولى ان نقبض الشيء سلبه ورفعته قد عرفت
ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفسه لم يتصور له نقبض الا بان ينضم اليه معه كلمة التي فيحصل مفهوم
آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه فاذا جلا على شيء كان اثبات ذلك المفهوم
له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا واذا اعتبر صدق المفهوم على شيء كافي كل واحد من المتساويين
بل في اطراف القضايا ايضا فنقبض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه اي سلب صدقه ورفعته
عما اعتبر صدقه عليه لاثبات رفعه لذلك الشيء فعلى هذا نقبض الانسان اذا اعتبر نامساواته
لناطق او وقوعه في احد طرفي القضية هو سلبه اعني رفع صدقه لا عدوله الذي هو اثبات
اللا انسان وبهذا عبر صاحب الكشف حيث قال في اطراف القضايا فنقبض الباء هو اللاباء

بمعنى السلب لا بمعنى العدول الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا يستدعي صدقها وجود
الموضوع بل الموجبة السالبة المحمول مطلقا لا تستدعيه وانما خص بالذكر سلب الطرفين لان
الكلام واقع فيه وقد يقال ككذب الموجبة لا ينحصر في عدم الموضوع وصدق تقيض
المحمول عليه اذ يجوز كذبها لعدم صدق العنوان على افراده الموجودة في نفس الامر مع انه
لم يصدق عليها تقيض المحمول كما اذا جعل تقيض الامر الشامل موضوعا نحو قولك كل لشيء
يمكن بالامكان العام فان افراده اعني ما يفرض صدقه عليه موجودة وليس متصفة في نفس الامر
بتقيض المحمول بل بعينه مع ان القضية كاذبة ويجب ان يتوجه اليه الحكم بل نقول كذب الموجبة انما هو بانتفاء
القضية هو ما صدق العنوان عليه في نفس الامر ولو بالامكان فاذا لم يكن صادقا صدقه في نفس الامر
على شيء كان الموضوع معدوما واما ان تلك الافراد الموجودة التي فرض صدقه عليها مع
اعتناؤه فليس حكم القضية عليها كيف ولو كان كذلك لكانت صادقة اذ لا فائدة للعنوان في
غير القضايا الوصفية سوى تعيين ما يتوجه اليه الحكم بل نقول كذب الموجبة انما هو بانتفاء
المحمول عن الموضوع فقط وذلك لا يتصور الا من وجهين احدهما ان عدم الموضوع فلا يثبت
له المحمول وثانيهما ان يوجد متصفة بتقيض المحمول اذ لو وجد وكان متصفة بصدق اليجاب قطعاً
وسبقه في موضع يتاسبه قد تحقق في مباحث العدول ان القضية السالبة المحمول تساوي
السالبة فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع كإسالية واذا كان الامر كذلك فنقول لاشك انه
يصدق قولنا لا واحد مما ليس بممكن بالامكان العام بشيء فيصدق ايضا ما يساويه وهو
قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بشيء واذا وقفت هناك على ذلك التحققي انجلي لك
الحال بحيث لا يبقى عليك شبهة في المقال والمذكور في الحجة الاولى من هاتين الحجتين الاخرين
قريب مما في الوجه الرابع من وجوه تغير الدعوى الا ان الجيب هناك فسر المتساويين بالمتلازمين
على وجه يتناول المتلازمين في الصدق كما هو المدعى والمتلازمين في الوجود كما في القضايا وههنا
اقتصر على ان المتساويين متلازمان. وادعى ان تقيض اللازم يستلزم تقيض الملزم فورد عليه
انه ان اراد بذلك ان كل ما صدق عليه تقيض اللازم صدق عليه تقيض الملزم فهو اول المسألة اذ
معناه ان كل ما صدق عليه تقيض احد المتساويين صدق عليه تقيض الآخر وهذا هو المدعى
وكيف يتمسك به في اثباته وايضا يرد عليه انه قد يفتقر في ثبات المطالب لان كلانا
تقيض اللازم تحقق تقيض الملزم فهو حق الا انه لا يجدي نفعا في اثبات المطالب لان كلانا
في المتساويين بحسب الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك هناك انك ستقف عليه وهو
اي ما ذكرناه من ان اجتماع تقيض الخاص وعين العام ملزم لصدق احد المتساويين وهو
تقيض الخاص بدون الآخر وهو تقيض العام والعموم من وجه كالمباينة انكبة في استلزام
صدق كل من المتساويين بدون الآخر فهو ايضا كالعموم المطلق يستلزم خلاف المقدار
وما ذكره في منع الحصر اشارة الى ما مر من ان الاشياء والامكن بالامكان العام فهو ما ليس
بينهما شيء من هذه النسب الاربع ولا يستراب في ورود المنع المذكور ههنا وامكان دفعه
بعض تلك الاجوبة اما وروده فبان يقال لانه اذا لم يصدق ما هو تقيض الاعم تقيض الاخص
صدق بعض ما هو تقيض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك التقدير هو السالبة المعدولة
التي لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية
فلا يصدق تقيضه على شيء اصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها واما دفعه ببعض تلك الاجوبة
فهو مدعانا ليس قضية خارجية بل حقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان تقيض الاعم فهو بحيث
لو وجد كان تقيض الاخص وحيث تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وايضا نحن نحصر

الاعم بما ليس من الامور الشاملة فلا بد ان يصدق تقيضه على موجود خارجي اذهني فيوجد
الموضوع ويندفع المنع وايضا تفسر الاعم والاختصاص باللازم والملزوم مطلقا سواء كان الملزوم
في الصدق او في الوجود وتقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم ونقول عين الاختصاص تقيض
تقيضه فاذا لم يصدق تقيضه على تقيض الاعم صدق عليه عينه والارتفاع التقيضان وايضا
تقيض الاعم لا يكون الا كليا فله افراد وايضا تقيض الشيء سلبه لا عدوله الى آخر ما مر فيما هو العدة
في حل الشبهة واما الثانية فقد ذكر في بيانها وجوها ستة مدار اربعة منها وهي الاول
والثالث والرابع والسادس على شيء واحد هو اجتماع تقيض الخاص وعين العام في افراد العام
المغايرة لذلك الخاص بل لا يخالف بين الاول والرابع الذي انتاجه من الثالث الشكل الاول الا في العبارة
ومدار الثاني على ان تقيض المتساويين متساويان ومدار الخامس على انعكاس الموجبة الكلية
بعكس التقيض كنفسه على رأي المتقدمين اما الملازمة بينها بوجهين مبنى الاول على ان
الممكن الخاص اخص من الممكن العام وهو حظ فلو صحت تلك القاعدة لانتظم قياس من كل منهما هكذا
كل ما ليس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع لا تحصر
المفهومات في الثلاثة وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام فكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام ومبنى
الثاني على ان اللاممكن بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام وهو محتاج الى البيان بان ما
ليس بممكن خاصا فهو اما واجب او ممتنع والممكن العام يصدق عليهما وعلى الممكن الخاص ايضا فدار
الوجهين على المقدمة القائلة بان ما ليس بممكن خاصا فهو اما واجب او ممتنع وحيث نقول هذه القضية
ان اخذت موجبة سالبة الموضوع فلا تم صدقها لان القضية الموجبة اذا كان موضوعها سالبا
ومحمولها محصلا او معدولا لم يصدق كلية لاندرج المتبعات في موضوعها فان جعلت بعند
اندرج المتبعات خارجية لزم ثبوت المتبعات في الخارج وان جعلت حقيقية كانت كاذبة
لما عرفت في مباحث تقيض المتساويين فان قلت قد ذهب الشارح الى ان تلك الموجبة الكلية
تصدق خارجية لان المحمول المحصل او المعدول يخصص الموضوع بالموجودات الخارجية
ويعلم منها انها تصدق حقيقية ايضا اذا خصصه المحمول بما يمكن وجوده قلت فم لا يتحدد
الوسط في القياس كما ستعرفه وان اخذت موجبة معدولة الموضوع كانت صادقة لكن الانتاج
م فان القضية اللازمة من تلك القاعدة سالبة الطرفين كما تحققت فلا يتحدد الوسط لان
محمول الصغرى سالب وموضوع الكبرى معدول وكذا لا يتحدد الوسط الا اذا خصص موضوع
الكبرى بالموجودات او بالممكنات على ما ذكرته فان محمول الصغرى ليس مختصا بشيء منهما بل
يتناول المتبعات ايضا فكل ما ليس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل موجود او ممكن
ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع وبما قررناه يتضح الجواب عن اوجه الاول من وجهي
الملازمة واما تطبيقه على الوجه الثاني فبان يقال اذا اخذت تلك القضية موجبة سالبة الموضوع
كانت كاذبة فلا يثبت انحصار ما ليس بممكن خاص في الواجب والممتنع حتى يكون اخص من
الممكن العام واذا اخذت معدولة الموضوع كانت صادقة الا ان اللاممكن الخاص بمعنى المعدول
تقيضه ما ليس بلاممكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص فاللازم على تقدير صحة القاعدة هو قولنا
كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بلاممكن خاص لا قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ممكن خاص
فلا اشكال وكذا الحال اذا قيد الموضوع السالب بالموجود او الممكن كان تقيضه ما ليس بموجودا
او ممكنا هو ليس بممكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص اذ يجوز ان يكون انتفاء ذلك المجموع
المنفي بانتفاء الوجود او الامكان دون سلب الممكن الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست مخصوصة
بالصور التي اوردتها بل هي جارية في كل امر شامل مع ما يتدرج فيه من الامور التي هي اخص
منه فيقال مثلا لو صدق قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بانسان ومعنا قضيتان صادقتان

في نفس الامر هما كل ما ليس بانسان فهو اما واجب او ممكن خاص او ممتنع وكل واحد منهما ممكن
عام لزم ان يصدق قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام وايضا الانسان اخص من الممكن
العام لان الانسان محصور في تلك الثلاثة والممكن العام يتناول معها الانسان الذي لا يتناولها
الا انسان وقد يجاب عن الشبهة بان الممكن العام شامل للنقيضين معا فإلى ليس بممكن عام يكون
خارجا عن النقيضين فاذا حل عليه سلب الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج عنهما
ولاشك ان المحصور في الواجب والممتنع ما ليس خارجا عنهما فالمحصول في الصغرى سلب الممكن
الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عن النقيضين والموضوع في الكبرى سلبه ايضا
لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنهما فلا اتحاد في الوسط حقيقة ومنهم من اجاب
عنهما بان ما ليس بممكن خاص يتناول ضروري الطرفين وليس هذا مندرجا في الواجب والممتنع ولا
في الممكن العام اذ لا يتحقق بدون السلب الضرورة ثم قال فان قلت ما طرفاه ضروريان يكون
ممتعا قطعا وكل ممتنع ممكن بالامكان العام قلت لاني ان كل ممتنع ممكن بالامكان العام بل الممتنع الذي
يكون ضروري العدم فقط ونحن نقول هذا القسم اعني الضروري الطرفين وان كان محتملا
بحسب بادي الرأي لكنه في التحقيق مما لا يمدد العقل قسمين اربعة للاقسام الثلاثة المشهورة وذلك لان
ما يقتضي رفع الوجود بذاته لا يقتضي الوجود بذاته لان اقتضاء احدهما يقتضي المنع عن الآخر والمنع
عن الآخر يستلزم عدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن مقتضيا لهما هف وايضا فان كان موجودا
فقط او معدوما فقط لزم تخلف مقتضى الذات بذاته عنها وان كان موجودا او معدوما معا لزم
اجتماع النقيضين فظهر ان انحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة صحيح قطعيا وتخييل القسم الرابع
يضمحل بادي التفات من بداهة العقل ولا يخرج ذلك عن كونه حصرا عقليا لانه لا يخرج فيه
بالانحصار نظرا الى مجرد مفهومه وان فرض انه محتاج الى امر خارج من نفسه او استدلال كان مع
ذلك حصرا مقطوعا به بلا ريب ويتم المقصود ولا يتوقف على كونه بداهيا صرفا وظهر ايضا
ان الممكن العام شامل للمفهومات كلها وعلى القاعدتين سواء لان آخران قد مر السؤال الناشئ
من الامور الشاملة على قاعدة تساوي نقيضي المتساويين وعلى قاعدة كون نقيض الاعم اخص
فبارة باعتبار جزم هذه القاعدة اعني قولنا كل ما هو نقيض الاعم فهو نقيض الاخص وتارة باعتبار
تمامها وقد بقي على القاعدتين سواء لان آخران احدهما متعلق بمجموعهما من حيث هو مجموع
والثاني متعلق بكل واحد منهما فان قلت يريد ان القضية اللازمة من تحقق القاعدتين ليست
بعينها معتبرة اي ليست من القضايا المتعارفة المعتبرة فلا يكون عكس نقيض لانه من القضايا
المعتبرة المتعارفة ومبنى هذه المقالة على ان المفرد الذي اعتمد صدقه يؤخذ نقيضا على وجهين
احدهما رفع صدقه بلا قيد زائد وهو المعتبر في عكس النقيض والثاني رفعه مقيدا بنقيض
جهة صدقه وهو المعتبر في باب النسب واجاب بان تلك القضية اللازمة مستلزمة لقضية
اخرى معتبرة في ذلك العكس لا يقال تلك القضية لها مدخل في الالتزام فلا يكون العكس
المذكور لازما لاصله وحده لانا نقول هي واسطة في بيان الالتزام لاجزاء من الملزوم كسائر الوسائط
فما ليس بينا من الملازمات واما الاعتراض بان الصغرى المكنة لا تنجح في الشكل الاول فدفع بان
موضوع الكبرى اذا اخذ بالامكان ايضا كان الاندراج مكشوبا والانتاج محققا وفي قوله
ونقيضا هما الاضاحك دائما واللامشي بالضرورة اشارة الى انه اراد بالقوة في قوله والاعم منه
الماشي بالقوة الامكان لا ما يقابل الفعل ورعاية شرائط التناقض في نقض اطراف النسب واجبة
دون نقض اطراف القضايا في عكس النقيض كما نبهناك عليه والاول ظ واما الثاني فاحترز عن
خروج القضية عن الاعتبار والتعارف وقد مر ان الامور الشاملة متناولة للنقيضين معا
فلا يكون نقيض ما هو مندرج فيها اعم منها بل اخص مطلقا فلذلك قال نقيض الاخص

قد يكون اعم من عين العام من وجه ثم المباشرة الجزئية بين تقيضي امرين يكون بينهما عموم من وجه قد يكون في ضمن المباشرة الكلية كما بين تقيض العام وعين الخاص على ما ذكره وقد يكون في ضمن العموم من وجه كما بين الاحيان واللايض فان النسبة بينهما هي المباشرة الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين المندرجين تحتها وكذا الحال بين تقيضي المتباينين فانهما يفتقان في العينين فان لم يتلاقيا اصلا كالانسان والناطق كان بينهما مباينة كلية وان تلاقيا كالحيوان والانسان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالنسبة بينهما المباشرة الجزئية المجردة عن الخصوصيين وما توهمه الشارح من الاستدراك مد فوع بان المباشرة الجزئية ان ثبتت بين شئين في ضمن المباشرة الكلية وحدها اوفي ضمن العموم من وجه وحده لم تكن هي النسبة بينهما بل احدهما فلا بد من تجريدها عن خصوصية كل واحد من فرديها حتى تعدد نسبة بينهما وكان المص ايبين النسبة بين تقيضي امرين بينهما عموم من وجه لانها تعرف مما ذكره في تقيضي المتباينين واعلم ان النسبة بين احد المتساويين وتقيض الآخر وبين تقيض الاعم وعين الاخص مطلقا هي المباشرة الكلية وبين عين الاعم وتقيض الاخص كالحيوان واللا انسان هي العموم من وجه واحد المتباينين اخص من تقيض الآخر مطلقا والاعم من وجه ينفك عن تقيض صاحبه حيث جامعته فاما ان يكون اعم منه مطلقا كالحيوان مع تقيض للانسان او من وجهه كالحيوان مع تقيض الايض وكل ذلك ظاهر بانني تأمل من المعلوم ان الحيوان مثلا مراده ان مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة التامى الحساس المتحرك بالارادة معنى في نفسه ومفهوم الكلبي وهو ما لا يمنع نفس تصويره من فرض الشركة فيه من غير اشارة الى شئ مخصوص معنى آخر بالضرورة وليس جزأ من المعنى الاول لا مكان تعقله بالكنه مع الذهول عن الثاني ولا ناله من حيث هو وهو الا لا تمتع اتصافه بكونه جزئيا حقيقيا وكذا مفهوم الجزئي معنى خارج عن مفهوم الحيوان وغير لازم له من حيث هو ذاته والالم يوجد منه الاشخص واحد ثم ان معنى الحيوان لا يتصف في الخارج بانه كلي مشترك حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين لما سأتى من انه يلزم حينئذ اتصاف الامر الواحد الحقيقي باوصاف متضادة ولا يتصف ايضا في الذهن بالكلية المفسرة بالشركة لان المرسم به في نفس شخصية يمتنع ان يكون هو بعينه مشتركا بين امور عديدة نعم الطبيعة الحيوانية اذا حصلت في الذهن عرضا لها هناك نسبة واحدة متشابهة الى امور كثيرة بها يحملها العقل على واحد واحد منها كما مر فهذا العارض هو الكلية العارضة لطبايع الاشياء في الازهان والظاهر ان قوله وقد استدلل مبني للفعول وان قرئ مبني للناعل فقيه ضمير المص فلذا كان كونه كليا اعني كليتته مغايرة لكان مفهوم الكلبي وهو الكلبي المنطقي كذلك وهذه الا اعتبارات الثلاثة اعني الطبيعي والمنطقي والعقلي جارية في الكلبي واقسامه الخمسة والحاصل من ضرب الثلاثة في الستة ثمانية عشر وما جرت عليه كلمة المتأخرين يستلزم بظاهره محذورين احدهما ان تكون الاشخاص الحيوانية كليات واجناسا طبيعية وان يكون النوع من الحيوان كالا انسان مثلا جنسا طبيعيا وذلك لان الشخص حيوان مقيد بالمشخصات والنوع حيوان مقيد بالنوعات وما ثبت للشئ من حيث هو هو كان ثابتا له مطلقا سواء كان مقيدا او مطلقا والثاني ان لا يكون امتياز بين مفهومات الطبيعيات اصلا لان مفهوم الكلبي معنى قوانينا طبيعة من الطبائع فوجب ان يفسر الكلبي الطبيعي مثلا بالطبيعة من حيث انها معروضة للكلية او صالحة لعروضها لها لا بالطبيعة من حيث هي هي كائنات عليه الشيخ في الشفاء وانما قال يصلح لان يجعل للفعول منه النسبة التي للجنسية ولم يقل النسبة التي هي

الجنسية بناء على انه قد تعرض في البيان بمادة مخصوصة ولا اختصاص للجنسية بها ولم يرد بقوله فيكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد ان هذه الطبايع موجودات متعددة في الخارج بل اراد انها موجودة فيه ذاتا واحدة والفرق بينهما انما هو بحسب العقل فان الشيء الواحد الخارجى يحصل منه صور متعددة تعرض لبعضها الجنسية وبعضها النوعية وبعضها الشخصية كما سيرد عليك تفصيله فهذا العارض معتبر في العقلي اى هو جزءه داخل فيه والطبيعى اى هو قيده خارج عنه فان قلت كما ان الحيوان اذا اعتبر من حيث انه تعرض له الكلية كان معنى مغاير الطبيعة الحيوان من حيث هي ولمفهوم الكلبي والمجموع المركب منهما كذلك مفهوم الكلبي اذا اعتبر من حيث انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى مغايرا لتلك الاربع فالتحقق يقتضى ان يكون هناك امور خمسة قلت اعتبار المعروض من حيث انه مقيد بعارضه له فائدة لانه بهذا الاعتبار سمي كل ما طبيعيا ولا فائدة في اعتبار تقييد العارض بمعروضه على انه مخالف للتأليف الطبيعى مع كونه مندرجا بالقوة في تقييد المعروض بعارضه وانما ذكر الحيوان من حيث هو هو وان لم يكن شئنا من تلك الكليات لانه الاصل الموصوف بالكلية وهو الذى يعطى ماتحته اسمه وحده فيقال لزيد مثلا انه حيوان وانه جسم نام حساس متحرك بالارادة وكذا الحال في الانسان وما يقال من ان الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده فهو ليس من حيث انه جنس طبيعى والاصل صدق على زيد انه حيوان معروض للجنسية للكلية او صالح لذلك المعروض من حيث هو اعني مجردة الطبيعة الموضوع للجنسية قال الشيخ اذا عني بالجنس الطبيعى مجرد تلك الطبيعة كان ذلك القول مجرى على ظاهره ولكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا الا انه حيوان فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا فكانه اشار بذلك الى انه يستلزم ذينك المحذورين واما المنطقي اى مفهوم الكلبي فهو يعطى انواعه التى هي الكليات الخمس اسمه وحده فيقال الجنس كلبي وغير مانع من فرض الشركة فيه وكذا غيره من الخمسة ولا يعطيهما انواع موضوعه فان قيل يحمل اسم الكلبي المنطقي وحده على انواع موضوعه ايضا كالانسان والفرس وغيرهما قلنا المراد بالكلب ههنا الحمل المتعارف وهو الحمل على جزئيات الموضوع ومن البين انه يصح ان يقال كل جنس كلبي ولا يصح ان يقال كل انسان كلبي وفي الشفاء ان الجنس المنطقي تحت شئنا احدهما انواعه فهو يعطيهما اسمه وحده اذ يقال لكل واحد من الجنس العالى والسافل والمتوسط انه جنس ويحمل عليه حده والآخر انواع موضوعاته فهو لا يعطيهما شئنا منهما فان الانسان الذى هو نوع من الحيوان لا يحمل عليه ما عرض من الجنسية لاسمها ولا حدها فان صار شئ من الانواع جنسا فليس ذلك له من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه بل من جهة الامور التى تحته ومن هذا الكلام تبين ان حمل الكلبي على الانسان ليس من حيث انه مندرج تحت الحيوان الذى تعرض له الكلية بل من حيث انه مقبوس الى ماتحته من الافراد والكلبي المنطقي اذا قبس الى انواعه الخمسة عرض له الكلية والجنسية فيكون بهذا الاعتبار كل ما طبيعيا وجنسا طبيعيا وفي رسالة تحقيق الكليات ان اطلاق لفظ الكلبي على المفهومات الثلاثة بالاشتراك اللفظي والكلبي من بينها هو الكلبي الطبيعى واما المنطقي فهو بالنسبة الى موضوعات الطبيعى ليس بكلبي بل بالقياس الى موضوعاته واما الكلبي العقلي فهو ليس بكلبي اصلا لانه لا فرد له يعنى لو كان له فرد يصدق عليه اسمه وحده يلزم ان يكون عاما وخالصا معا وهو محال وفيه منع سيحي في حصر القضايا قال ومن ههنا تمسك علماء هذا الفن فقسما الجرثى الى جرثى بالشخص وجرثى بالعموم وعدوا مثل قولنا الانسان نوع والحيوان جنس من القضايا المتخصصة وستقف على بطلان هذا العد في ذلك الحصر ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات قد تبين لك ان ههنا امور اربعة فالبحث

عن وجودها الخارجى خارج عن هذه الصناعة لان صاحبها انما يبحث عن احوال المعقولات
الثانية من حيث انها نافعة في الايصال الى المجهولات والوجود الخارجى ليس من احوالها لان المعقولات
الثانية يستحيل وجودها في الخارج ولو فرض انه من احوالها لم يكن من الاحوال النافعة
في الايصال الا ان المتأخرين يتعرضون لبيان وجود الكلى الطبيعية منها على ما اصطالحوا
عليه اعني الطبيعة من حيث هي هي ويزعمون ان اتضاح بعض مسائل المنطق في نظر التعليم
موقوف على وجود الطبيعى في الخارج وذلك لان المنطق يتصور طبائع الاشياء وبأخذ
عوارضها العقلية ويبحث عن احوالها على وجه يسرى الى تلك الطبائع وينطبق عليها
ولاشك ان ذلك انما يتضح حق اتضاح اذا عرف ان الطبائع الاشياء وجودا في الخارج وايضا
امثلة تلك العوارض المطابقة ليست الا لطبائع الاشياء فاذا قلنا مثلا الجنس مقول على كثيرين
مختلفين بالطبائع في جواب ما هو كالحیوان المقول على الانسان والفرس وهذا انما يتضح اذا عرف
ان في الخارج حقايق مختلفة يقال بعضها على بعض فالتمثلات يتوقف ايضاحها على وجود
الطبائع فلذلك قال في نظر التعليم اى بحسب التمثيل مع كون التنبية كافيا في بيان وجود الكلى
الطبيعى دون الاخرين اذ فيهما مؤنة شاقة ولا يتوقف الايضاح عليها والا لكان ذلك
القيود داخلا فيها وخارجا عنها فاذا اخذنا الحيوان جزأ وجميع القيود التي لا تنسأ هي جزأ
آخر مقابلا للجزء الاول فلو كان مع الحيوان مأخوذ على هذا الوجه قيد لكان ذلك القيد داخلا
في تلك القيود الغير المتناهية لانا اذا اخذنا جميعها فلا يخرج عنها شئ من آحاد القيود والا لم يكن
جميعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه معتبر مع الحيوان الواقع في مقابلتها فيكون الكلى
اى المتصف في الخارج بالكلية موجودا فيه لان الطبيعة الحيوانية الموجودة في الخارج متصفة
فيه بالكلية اعني كونها بحيث اذا حصلت في العقل لم يمنع نفس تصورها من فرض وقوع
الشركة فيها وعلى هذا كان الاولى اسقاط لفظ الطبيعى وكلام المصنف لا يتخلو عن مستدرك
هو اما قوله ونفس تصويره لا يمنع من الشركة فيه او تقيد الكلى بالطبيعى وقد بينا لك فيما سبق
ان الكلية بمعنى الاشتراك الحقيقى لا تعرض للاشياء لافى الخارج ولا فى الذهن ايضا فقول الشارح
فهى لا تعرض للطبيعة الا فى العقل منظور فيه نعم تعرض لها فى الذهن الكلية بمعنى الشركة
المفسرة بالمطابقة المذكورة في بيان مفهوم الكلى او بمعنى النسبة المخصوصة الصحيحة للحمل
على امور كثيرة كما ذكره في مبادئ هذا البحث واما الكلية بمعنى الشركة الحقيقية فهى تمتنع
العروض للشئ في الخارج والذهن معا فان قلت معنى الكلية على ما تبين في تقسيم المفهوم الى
الجزئى والكلى هو عدم منع تصويره عن فرض الشركة وظاهر ان هذا المعنى انما يتعرض للشئ فى الذهن
كما ان منع نفس تصويره عن ذلك الفرض انما يتعرض له هناك فكيف حكمت بان الكلى المتصف
فى الخارج بهذا المعنى موجود فيه قلت الكلية العارضة فى الخارج ليست بهذا المعنى بل بمعنى كون
الشئ بحيث اذا حصل فى العقل عرض له هذا المعنى فلا تغفل وحينئذ لو قلنا اى اذا ريد بالكلية
الاشترك وقيل الكلى موجود فى الخارج لم يرد به ان الموجود الخارجى موصوف فى الخارج
بالاشترك حقيقة بل كان معناه ان شئنا موجودا فى الخارج او حصل فى العقل عرض له الكلية حقيقة
اى الاشتراك وقد عرفت ما فيه على انهم لا يتحاشون من القول بعروض الشركة اى الحقيقة فى الخارج
هذا صحيح لكن كلام صاحب الكشف فى هذا المقام لا يدل على ذلك فانه قال هكذا والذي يدل
على وجود الكلى فى ضمن الجزئيات فى الخارج ان الحيوان مثلا لاشك فى وجوده فى الخارج لكونه
جزأ من هذا الحيوان الخارجى وساق الدليل الى ان قال فاذا الحيوان بلا شرط شئ موجود
فى الخارج وهو بحيث لا يمنع نفس تصويره من الشركة فقد وجد فى الخارج ما لا يكون نفس
تصوره مانعا من الشركة فقد وجد الكلى فى الخارج وهذا بعينه ما ذكر فى الشرح لتوجيه عبارة

الكتاب بل منعه في مباحث الجنس منسافة الشخص لعروض الشركة كما منعه المصنف يدل على جواز اتصاف الموجود الخارجي بالاشتراك الحقيقي كما سنكشف لك الحال هناك فهرم وذلك لانه انما يكون جزأ له في الخارج ان لو كان موجودا فيه كما هو المدعى بل نقول هو اول المسئلة المتنازع فيها لان كونه جزأ له في الخارج في قوة كونه موجودا فيه فان قيل النقص بالصفات القديمة مدفوع بان هذا الحيوان عين هوية المشار اليه بخلاف هذا الاعنى فانه امر عارض لتلك الهوية اجيب بان ذلك الفرق باطل بل كلاهما صادقان عليه ولو سلم اقتصرنا على المنع وتحقيق ما ذكره في المنع لزوم التسلسل انه اذا قيل الحيوان الذي هو جزء هذا الحيوان المقيد اما الحيوان المقيد او الحيوان من حيث هو فاما ان يراد به ان ذلك القيد داخل في الجزء او خارج عنه او اعم من ذلك فعلى الاول كان الحصر ممنوعا اذ يجوز ان يكون الحيوان الجزء الحيوان مع قيد خارج عنه فلا يكون الجزء الحيوان من حيث هو وعلى الثاني والثالث يختار ان الجزء هو الحيوان مع قيد خارج عنه وهو بعينه ذلك القيد المعتبر في هذا الحيوان المقيد فلا يكون هناك الاقيد واحد منضم الى الحيوان فتكرير التزديد فيه بلا فائدة واعتراض على قوله يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الاخر في الخارج بان الطبيعة الحيوانية مثلا من حيث هي هي قابلة للاتصاف بالوحدة والكثرة فلم يحدث في الخارج متصفة بالوحدة وكانت عين الافراد لزم ذلك المحال واما اذا وجدت فيه متكثرة بتكثر الفاعل القابل لها لكونها قابلة للتكثر فلانه يكون حينئذ كل واحد من ذلك المتكرر عين كل واحد من الجزئيات واجيب بان تكررها من غير ان ينضم اليها شيء اصلا غير معقول قطعا واذا اشتمل كل واحد من تلك الامور المتكثرة على امر زائد لم تكن الطبيعة عين الجزئيات بل جزئها والمفروض خلافه وامتناع حل جزء المتغير في الوجود الخارجي على كنه ظاهر فان الموجودات الخارجية المتغيرة اذا اجتمعت لم يمكن ان يقال ان هذا المجموع هو احدها ولا بالعكس وان فرض بينهما اي ارتباط امكن بل لا بد في صحة الحمل من الاتحاد في الوجود الخارجي مع المتغير في المفهوم والوجود الذهني ومنهم من منع ذلك منعاً جديداً واكتفى في صحته بالاتحاد في الذات التي ركبت من اجتماع الاجزاء المتغيرة الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية مثلا خارجة عن افرادها بين الاستحالة لاستلزامه جاز ان يعقل كنه تلك الافراد مع الغفلة عن الطبيعة الكلية والالزام وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة هذا مبني على ان كل موجود خارجي فهو معتبر في حد ذاته متميز عن غيره بحيث اذا لاحظ العقل خصوصية المتأثرة لم يكن له ان يفرض اشتراكها فلم يحدث ان طبيعة في الخارج لكنت كذلك مع انها مشتركة بين افراد ممكنة في اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فيلزم الخلف المذكور وقياس الشيء الواحد بكل واحد من محلين مختلفين وانه مح سواء كان ذلك الحال عرضا او لا واذا قام الوجود الواحد بالمجموع من حيث هو لزم شئان احدهما وجود الكل بدون وجود اجزائه وهو محال والثاني ان لا تكون الطبيعة موجودة في الخارج وهو خلاف المذهب واعلم ان كل ما وجد في الخارج فله كذا كونا خصوصية متميزة متعينة اذا تصورت منعت عن فرض الشركة فيه بالحمل على كثيرين فلا وجود في الخارج الا للشخص فليس في الخارج موجود مشترك بين كثيرين ولا موجود اذا تصور هو في نفسه لم يمنع تصويره من الشركة فيه او عرض له هناك الكلية بمعنى المطابقة والنسبة الصحيحة للحمل على امور متعددة نعم ان في الخارج موجودا اذا تصور وصدق منه مشخصاته عرض له هناك الكلية لا بمعنى الاشتراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لنا موجود خارجي منصف بشيء من معاني الكلية لا في الخارج ولا في الذهن فتدبر وكن من امرك على بصيرة وكنا اشترنا الى تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فانه قال فيها تحصل في العقل اول صورة شخصية

مطابقة لهوية الشخص لا تنطبق على هوية أخرى ثم نحصل صورة أخرى منطبقه على هوية الشخص
وعلى إنشاء نوعها وهو الصورة النوعية ثم أخرى تنطبق عليها وعلى إنشاء جنسها وهي الصورة الجنسية
القريبة وهكذا إلى الجنس العالي ثم إذا رجع العقل من الجنس العالي وقش الصورة المتوسطة
وجدها مشتملة على صورة الجنس العالي وصورة فصلية وكذا مفصل الصورة الجنسية القريبة
إلى الجنسية المتوسطة وصورة أخرى فصلية ونفصل الصورة النوعية إلى الصورة الجنسية
القريبة وصورة فصلية ونفصل الصورة الشخصية إلى الصورة النوعية والصورة الشخصية
التي بها امتازت تلك الهوية عن سائر الهويات ومثل ذلك باننا إذا رأينا زيدا حصل لنا برؤيته
وحده صورة لا تنطبق الاعليه وإذا رأينا معه عمرا وبكرا وخالدا حصل صورة الانسان وإذا رأينا
معهم بعض أفراد الفرس حصل صورة الحيوان وإذا رأينا مع ذلك بعض أفراد النبات حصل صورة
الجسم وهكذا إلى الجوهر وإذا رجعت لتحلل الصور فلكل صورة فصلية فإن قيل لاشك في ان هذه
الصور المختلفة الماهية فلو كانت مطابقة للشخص الخارجي لزم مطابقة أمور مختلفة لأمر واحد
بسيط وهو محال اجيب بان هذا الاشكال انما نشأ من قياسك الصورة الذهنية على الصورة
المنقوشة على الجدار والتخيلة في المرآة وهو بط بلا شبهة فإن قلت كما تحصل من الشخص صورة
ذاتية كذلك تحصل صورة عرضية فكيف يفرق بينهما قلت من حيث ان العرضيات مأخوذة
من الاعراض المكتشفة بالذات وان الذاتيات مأخوذة من الذات وحدها انتهى كلامه ومما يتعلق
بهذا المقام ويفيد بصيرة في هذه المباحث ان نقول لاشك ان مفهوم الجوهر والجسم والحيوان
والانسان والماشي والضحك والكتب يحمل على زيد مثلا وان نسبة هذه المفهومات اليه ليست
على السوية بل بعضها غير خارج عن ذاته كالاربعة الاول وبعضها خارج كالثلاثة الاخيرة
فإذا تعقلنا المفهومات الاول حصل في ذهننا صور مختلفة فاما ان يكون في زيد لكل صورة منها امر
واحد يطابقه اولا يطابقه وعلى الاول اما ان تكون جميع تلك الامور موجودة بوجوه
واحد او بوجوه متعددة فهنا احتمالات ثلثة الاول ان يكون تلك الصور كلها مطابقة لأمر
واحد وهو مذهب المحققين ولا اشكال عليه الامام من ان الصور المختلفة الماهية كيف تطابق
شئنا واحد ابسطا لا تركيب فيه اصلا الثاني ان يكون لكل صورة امر تطابقه ويكون الكل
موجودا بوجوه واحد وهو مذهب جماعة ويلزمه وجود الكل بدون الجزء كما سلف الثالث ان يكون
كل واحد من تلك الصور موجودا بوجوه على حدة وهو مذهب طائفة أخرى ولا اشكال عليه
الامام من امتناع الحمل هذا هو ضبط الكلام بما لا مزيد عليه في تصوير المرام والتكلمان على
التوفيق والسؤال بان وجود الكل العقلي ايضا فرع وجود الاضافة فانه منقول عن الكاتب والحمل
على الاختلاف في الوجود الذهني مذكور في شرح القسطاس واما الدلائل الاخر فمثل ان يقال
لو وجد الكل العقلي في ضمن فرد خارجي لوجب ان يكون شئ واحد عام واخصا كما امر تقسيم الكل
الطبيعي وذلك لانه تقسيم متفرع على الوجود الخارجي والذي ثبت وجوده في الخارج هو الطبيعي
دون الآخرين ولا فائدة حكمية تتعلق بالطبيعي اذا كان معدودا في الخارج كالعقلاء لان الحكمة انما
تبحث عن احوال اعيان الموجودات وانما كان موجودا فيه ولا شك في كونه موجودا في العقل ايضا فهذا
الوجود العلمي اما ان يكون سببا بوجه ما لوجود العيني او يكون الامر بالعكس فهذه اعتبارات
ثلثة وفسر الكل قبل الكثرة بالصورة المسقولة في المبدأ الفياض وسمى علما فعليا قال الشيخ لا كان نسبة
جميع الامور الموجودة الى الله سبحانه وتعالى وإلى الملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا إلى النفس
الصانعة كان علم الله والملائكة بها موجودا قبل الكثرة وفسر الكل مع الكثرة بالطبيعة الموجودة
في ضمن الجزئيات ولم يرد به ما يتبادر من عبارته وهو انها جزء لها في الخارج بل اراد انها جزء لها

في الفعل متحد الوجود معها في الخارج ولهذا امكن حملها عليها كما عرفت وفسر ما بعد الكثرة بالصورة المنتزعة وهو حظ وسمى علما انفعاليا فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه لفظة الماهية مأخوذة من ماهي فالمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعميان او لا وحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وقد يخص بالمرجودات العينية وانما وجب ان يكون القسم الاول مقولا في جواب ما هو لانه سؤال عن تمام الماهية ثم القسم الاول من المقول في ذلك الجواب هو الماهية المختصة والثاني هو الماهية المشتركة بين مختلفات الحقايق والثالث هو الماهية المشتركة بين متفقات الحقيقة وانما يدل لفظ الدال في هذه الاقسام بناء على انهم في هذا المقام يقسمون اللفظ الكلي حتى قال الشيخ في الشفاء فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه الخمسة ومن المعلوم عندك انه يجب اعتبار الدلالة فيما يندرج في تلك القسمة والفصل القريب بتركيب مع الفصل البعيد مطلقا ومع القريب ان يجوز تعدده والبعيد مع البعيدا ذاتا تقاربا في الرتبة والجنس البعيد يمكن تركيبه مع الفصل القريب الذي هو في مرتبته اودونها لامع ما فوقها والجنس القريب لا يمكن تركيبه مع الفصل البعيد لدخوله فيه واذا ركب مع القريب والحد التام المذكور في الاقسام وعدم التمايز بين الاقسام ان لا تكون متباينة وتداخلها تصادقها مع تباينها وتقسيم الكلي بالقياس الى شيء واحد يستلزم التداخل لان ما يكون جزءا لماهية ذلك الشيء يستحيل ان يكون تمامها مع انه اخذ الجنس تارة نفس الماهية واخرى جزءها واذا كان الشيء المنسوب اليه مباينا للكلي لم يكن الكلي بالنسبة اليه شئيا من تلك الاقسام الثلاثة فلا يكون قسمته اليها حاصرة وكل واحد من الجزء والخارج اذا قيس الى حصته كان تمام ماهيتها بل كل واحد منها ماهية من الماهيات اى مفهوم من الماهيات فينحصر الكلي حيثئذ في قسم واحد هو تمام الماهية واقسام الكلي على ما ذكره المص من التقسيم ستة لانه قسم تمام الماهية الى ثلاثة الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس والفصل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكررا كان قسما واحدا فيبقى الاقسام ستة * واعلم ان مورد القسمة هو الكلي المفرد كما صرحت به العبارة المنقولة آنفا من الشفاء فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعا وحيثئذ يجب ان يجعل الاقسام المذكورة في القسم الاول اقساما للمقول في جواب ما هو لا اقسامه واذ كان بان يقرر الكلام هكذا والاول هو المقول في جواب ما هو والمقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة الخ ولما كان بين المقول وذلك المقسم عموم من وجه لم يلزم ان تكون اقسامه اقسامه فاندفع السؤال الاول والخامس لا يقال اعتبار الافراد بنا في تمثيلهم للجنس المتوسط بالجسم النامي لان المقول هو من قبيل المساهلة في الامثلة ثم ان تقسيم الكلي المفرد ليس بالقياس الى اي شيء كان بل الى ما يحتمل هو عليه من جزئياته كما هو الظاهر فاضمحج السؤال الثالث بالمرء وليس ايضا تقسيمه بالقياس الى جزئي واحد حقيقي معين او مطلق ولا الى جزئيات متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر الجنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا تدخل في القسم الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها مقبسة الى الماهيات التي هي اجناس متوسطة او سافلة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة كيف كانت لانه يبطل الحصر اذ ههنا اقسام اربعة اخرى هي ان يجتمع في الكلي تلك الاقسام الثلاثة ثناء وثلاثا ولا الى مجموع جزئيات مختلفة الحقايق لانه يلزم مع ما ذكر من عدم الانحصار ان لا يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية بل تقسيمه بالنسبة الى جزئي واحد ايضا في سواء كان حقيقيا او لا وليس ذلك الجزئي معتبرا من حيث انه معين حتى يرد ان الاقسام حيثئذ متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزئها معايل هو معتبر هلى اطلاقه وعلى هذا يتجه السؤال بعدم التمايز

لجواز ان يكون الكلى تمام ماهية جزئى وجزء ماهية جزئى آخر وخارجا عن ماهية جزئى ثالث
فيجاب بان القسمة اما حقيقية بان ينضم الى مفهوم كلى قيود متنافية فيحصل اقسام متباينة
واما اعتبارية بان ينضم اليه قيود متغايرة لامتنافية فيحصل اقسام متميزة بحسب المفهوم والاعتبار
وان كانت متصادقة وهذا القدر من الامتياز كاف لنا في معرفة احوالها وما نحن فيه من هذا القليل
الا يرى انهم صرحوا باجتماع الخمسة في مفهوم واحد مقيسا الى امور متعددة كالخساش فانه فصل
للحيوان وجنس للسميع والبصير ونوع لخصه اعنى هذا الخساش وذاك الخساش وخاصة للجسم
وعرض عام للضاحك وبهذا الجواب اندفع السؤال الثانى فان قيل اذا نسب الحيوان مثلا الى جزئى
فباعتبار كونه تمام ماهيته المشتركة مغاير لا اعتبارا كونه تمام ماهيته المختصة فتمام الماهية ينقسم الى قسمين
كما ان الجزء والخارج كذلك فاقسام الكلى ستة لاجل خمسة قلنا الجنس باعتبار تارة من حيث انه تمام
الماهية المشتركة بين جزئى وجزئى آخر بخلافه في الحقيقة ويعتبر اخرى من حيث انه جزء هو تمام
المشترك بين ماهية ذلك الجزئى وماهية اخرى يخالفها وهذان الاعتباران مألومان واحدا لان معنى
كونه تمام الماهية المشتركة بين المتخالفين في الحقيقة هو معنى كونه جزءا هو تمام المشترك بينهما
ولافرق الا بان كونه تمام الماهية المذكور صريحا وكونه جزءا مذكورا ضمنا في احد الاعتبارين
والامر بالعكس في الاعتبار الاخر وهذا هو تحقيق ما ذكرناه من ان الجنس لما كان مكررا عد قسمين واحدا
وبهذا التحقيق يندفع ما يقال من ان تمام الماهية لا ينحصر في النوع واما السؤال الرابع فندفعه باننا لا نريد
تمام الماهية تمام ماهية ما ولا تمام الماهية النوعية بل امرائنا انما هو تمام ماهية الجزء الذى نسب اليه الكلى
كما قررناه ولقائل ان يقول اذا نسب الناطق الى الماشى كان خاصة له وليس الماشى جزئيا له ولا ماهية
لما هو جزئى من جزئياته اللهم الا ان يقال الجزئى الاضافى ما وقع موضوعا لما يحمل عليه كليا كان
او جزئيا فيجعل الاعم جزئيا للاخص او يقال خصص الماشى جزئيات للناطق وكلاهما باطل
فوجب في تقسيم الكلى ان ينسب الى ماهية ما يانه اما عينها او داخل فيها او خارج عنها ولا يرد
بها اى ماهية كانت بل ما يحمل ذلك الكلى عليها ولا يعتبر تعددها مجتمعة ولا عينها منفردة
بل يكون المنسوب اليه ماهية مامن الماهيات التى يحمل هو عليها وما قبل من انه يلزم حيثئذ
انحصار الكلى في قسم واحد هو تمام الماهية ان اريد به انه يصدق حيثئذ على كل كلى انه تمام الماهية
باعتبار قسم بل واقع لما سبأنى من الكليات بالنسبة الى حصصها الموجودة في افرادها انواع
حقيقية وان اريد به انه لا تعرض له الجزئية باعتبار اخر اصلا فهو ممنوع وانما يلزم ذلك اذا اكتفى بمطلق
الماهية حتى كانه قبل الكلى اما ان يكون تمام ماهية من الماهيات واما ان لا يكون كذلك بل يكون
اما جزءا او خارجا فيندرج الكلى في القسم الاول ويستحيل وجود القسم الثانى والثالث واما اذا
اعتبر ماهية واحدة من الماهيات على سبيل البديل فلا لجواز ان يختلف الحال بالقياس الى ماهية
اخرى وايضا الكلى يتناول كليات متعددة فيسازان يكون بعضها تمام تلك الماهية والبعض
الاخر جزءا منها او خارجا عنها فظهر ان اختلاف الحال جائز بحسب اختلاف كل واحد
من الجانبين اعنى الكلى وما نسب اليه فيصير ما لالتقسيم الى قولنا الكلى اى كلى كان اما ان يعتبر كونه
تمام ماهية من الماهيات التى يحمل هو عليها او يعتبر كونه جزءا لماهية من تلك الماهيات او يعتبر
كونه خارجا عن ماهية منها واذ انحصرت ماثلواته عليك انكشافك انه لما اريد بالشئ المنسوب
اليه الجزئى اندفع السؤال الثالث والرابع وعلم ايضا ان الحد ليس داخلا في هذه القسمة لان
الحدود ليس من جزئياته على انه قد علم خروجه عنها بقيد الافراد كما مر ولما جعل الحد من اقسام
المقول دون الكلى اندفع السؤال الاول والخامس واما السؤال الثانى فيندفع بانه لم يرد بالجزئى
واحد معين فيرد التداخل بل اى جزئى كان من جزئياته الا انه يبقى السؤال بعدم التمانع ماورده

على سبيل التريديد بقوله لا يقال وقال في الشق الأخير عاد السؤال بعدم التماسه واجاب عنه بالترامه ولذلك قال اولا ويمكن ان يدفع الاسئلة الخمسة واما السؤال الأخير فجوابه ان المقول اي السؤال بما هو التماس يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصوره تصورها فالجواب المطابق ان يذكر الماهية نفسها لا بما يوجب تصورها فاذا قل مثلا ما زيد يجاب بالانسان لان السائل قد تصور ماهية مبهمه فبسأل عن خصوصيتها ولا يحسن ان يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه وانا قيل ما الانسان فان لم يعلم السائل خصوصية مفهوم يجاب بمرادفه ان وجد والا فمركب يعينه لكنه من مباحث اللغة وان علمها يجاب بالحد الذي هو يشرح مفهومه او تصوير حقيقته لا بالمرادف وذلك لان الخصوصية المستفادة من معرفة اللغة معلومة له فلا يحصل مطلوبه بمرادف آخر بل بما يزيد في معرفة تلك الخصوصية الا ان ذكر الحد في الجواب باعتبار انه نفس ماهية المحدود التي طلب مزيد معرفته بخصوصيتها لا باعتبار كونه مغايرا لها وموجبا لتصورها فهو مقبول في الجواب لانه حيث انه حد بل من حيث انه عين المحدود حقيقة ويمكن ان يدفع التناقض بين كلامي المص اذالم يجوز التحديد بالمفرد بان يقال المراد بد خول الحد في ماهية المحدود ان يكون كل واحد من اجزاء الحد داخلا في ماهيته ولذلك قابل الداخل هناك بالخارج والمركب منهما وحكم بان المعرف الداخل قد يكون مساويا للماهية المعروفة في المفهوم وعلى هذا التأويل فكون الحد داخلا لا ينافي كونه تمام ماهية المحدود ولا كونه مساويا لها في المفهوم كما توهم وسنكرر عليك هذا المعنى وما يرد عليه في باب التعريفات فيعود المحذور الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان ماهية الشخص المنسوب اليها عين الماهية المنسوبة به وان نسب الماهية الى الجملة المركبة من الماهية والتشخص لم تكن الماهية عين تلك الجملة بل جزأ منها وحينئذ يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتيا للشخص الا بان تكون الامور العرضية المشخصة ذاتية معتبرة بالقياس اليه فلا يكون الحيوان والانسان والناطق وما يجزى مجراها ذاتيات لشخص شخص فقط بل بشاركتها في الذاتية الغوارض الداخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك بيط بالتناقض فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى يؤدي اليه ولا شك ان الماهية من حيث هي مغايرة بالاعتبار للماهية من حيث انها مقترنة بالتشخص المأخوذ منها على وجه التقيد دون التركيب وهذا القدر من التغاير كاف لتصحيح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لان المتبادر من انتساب شيء الى اخر تغايرهما بالذات لا يصح تفسيره من فسر الدال على الماهية بالذاتي الاعم قد عرفت ان الدال على الماهية اعني المقول في جواب ما هو اقسام ثلاثة هي الدال على الماهية المختصة والدال على الماهية المشتركة بين المختلفات والدال على الماهية المشتركة بين المتغيرات والقسمة الاولى وهو الحد بالقياس الى المحدود خارج عن اقسام الكلّي الذي نحن بصدده فلم يبق الا الاخيران وهما الجنس والنوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما الجنس فهو ذاتي بالمعنيين واعم مما يقال عليه من انواعه واما النوع فهو ذاتي باحد المعنيين واعم بالنسبة الى ما يقال عليه من الاشخاص فتوهم الظاهريون من المنطقيين ان الدال على الماهية هو الذاتي الاعم وهو لا وان اصابوا في العكس حيث شمل تعريفهم كل دال على الماهية لكنهم اخطوا في الطرد حيث دخل فيه ما ليس دالا على الماهية اصلا كفصل الجنس مثل الحساس فانه ذاتي اعم بكل واحد من تفسيري الذاتي وليس يتصور كونه دالا على الماهية المختصة كالانسان مثلا لان المقول في جواب السؤال عن ماهية يكون اما عينها او متحد معها في الحقيقة كما وقفت عليه ولا على الماهية المشتركة والاسكان جنسا وكذا فصل النوع كالناطق فانه ذاتي بالمعنيين واعم من الاشخاص وليس دالا على شيء من الماهيتين ولما كان الاختلاف في ان الدال على الماهية هل هو الذاتي الاعم او لا متعلقا بالذاتي اشار الى انه ليس متفرعا على الاختلاف في

تفسيره بل هو اختلاف آخر مستقل فان قيل فصل الجنس يدل على الماهية المشتركة وفصل النوع يدل على الماهية المختصة ولبس يلزم من ذلك كون الاول جنسا والثاني نوعا لان دلالتهم بالالتزام لا بالمطابقة اجيب بان الدلالة الالتزامية لا تكفي في كون اللفظ دالا على الماهية بل لا بد من ان تكون دلالة عليها بالمطابقة كما مر لا يقال هذا جواب بالاصطلاح فلعل الخصم لا يساعد عليه لانا نقول يجب علينا ان نراعي ما عليه ارباب الصناعات ثم انا نجد هم يجعلون الحساس وما يجري مجراه من الامور المشتركة بين مختلفات الحقيقة فصولا للاجناس لادوال على الماهيات المشتركة بينها كالحيوان وامثاله وكذا الحال في الناطق ونظائرهم من اجزاء الماهيات النوعية فانهم يجعلونها فصولا لها لادوال عليها كالانواع الحقيقية وما ذكره من ان الفصل مطلقا لدلالة له على الماهية اصلا لكونه اعم منها بحسب المفهوم قطعا مبنى على ما سلف من ان الدلالة مفسرة بكما ومتى ولذلك اشترط في الالتزام اللزوم العقلي اما اذا فسرت بان واذا فلا شبهة في ان للفصل دلالة التزامية على الماهية المشتركة او المختصة وايضا اى لودل الفصل على الماهية بحيث يكون مقولا في جواب السؤال عنهما مع انه ليس عينها لوجب ان يستلزم تصوره تصويرها بخصوصها او كنهها والام يصح ان يقع جوابا عنها وح يلزم ان يكون التعريف بالفصل وحده كالحساس في تعريف الحيوان والناطق في تعريف الانسان حدا تاما لانه المقول في الجواب المستلزم لتصوير التمه دون سائر التعريفات مع ان القوم صرحوا بانه ان صح التعريف به وحده كان حدا ناقصا لانهم لم يتفطنوا له اى للفرق بين نفس الجواب الذى هو الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذى هو جزء الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذى هو جزء الماهية وبيان ذلك انه اذا سئل عن الماهية المشتركة كما في قولك ما الانسان والفرس كان الجواب بالجنس الذى هو دال عليهما كالحيوان ويكون فصل الجنس ح داخلا في الجواب لانه دال عليه بالتضمن فهو لاهما فسرروا الدال على الماهية بالذاتى الاعم لم يفرقوا بين نفس الجواب الذى هو تمام الماهية المشتركة وبين الداخل فيه الذى هو جزؤها بل جعلوا الجزء كالكل في كونه مقولا في الجواب ودالا على الماهية واذا سئل عن الماهية المختصة كما في قولك ما الانسان كان الجواب بما يدل على تمامها كالحيوان الناطق ويكون فصلها ح واقعا ومقولا في طريق ما هو لانه دال عليه بالمطابقة فمن فسر الدال بذلك التفسير جعل الجزء الواقع في الطريق كالنوع في كونه دالا على الماهية المختصة ومقولا في الجواب عنها فالجنس يكون تارة دالا على الماهية المشتركة ومقولا في الجواب واخرى واقعا في طريق ما هو وجزا من الدال على الماهية فهو تمام الماهية المشتركة وجزء من تمام الماهية المختصة ومفهوم كونه جنسا مغايرا لكونه جزأ وان كان معروضا ذاتا واحدة والفصل مطلقا لا يقال في جواب ما هو لان دلالة على الماهية التزامية وكذا الصنف لا يقال فيه لان دلالة عليها تضمن وفصل الجنس لا يصلح ان يقال في طريق ما هو سواء كان سؤالا عن الماهية المشتركة او المختصة بل يكون ايرادا دخلا في الجواب الا اذا اقيم حد الجنس مقامه على فتح وفصل النوع قد يكون واقعا في الطريق كما في جواب ما الانسان بالحيوان الناطق على ما مر وقد يكون داخلا في الجواب في جواب ما زيد بالانسان فقد انضح ان الذاتى الاعم قد يكون دالا ومقولا في جواب ما هو وقد يكون واقعا في طريقه وقد يكون داخلا في جوابه فمن عرف الدال به لم يتفطن للفرق بين الدال وبين الواقع والداخل فيه جزء الماهية منحصر في الجنس والفصل اى المطلقين اراد بجزء الماهية المفرد المحمول عليها لان الكلام فيه اراد باطلا قهما تناولهما لا يقرب ولا يبعد منهما كما سيصرح به ومعنى كون الجزء المنخص مبرا للماهية في الجملة انه يميزها عما يشاركها في جنس من الاجناس او في الوجود فانه ان لازم من الدليل لا كونه مبرا عن المشاركات الجنسية كما سيجي والاخير ان باطلان اما كونه اخص مطابقة من وجه

فلان الاعم كذلك يجوز وجوده بدون الاخص فيمكن حينئذ وجود الكل اعني تمام المشتركة بدون
جزئه وهو محال واما كونه مبينا فلان الجزء المحمول على الماهية يمتنع ان يبين سائر الاجزاء المحمولة
عليها وانما لم يلزم من الدليل ان يترتب تمام المشتركات اذ لم يثبت كون بعضها اجزاء لبعضها
ونتيجة على فرض الكلام في الماهية المعقولة ان لا يتم بالنسبة الى القرينين من الماهيات معقولة بالكنه والدليل
المذكور على حصر الجزء في الجنس والفصل لا يتم بالنسبة الى القرينين منهما لان بعض تمام المشترك
فصل بعيد لا قريب وتتمام المشتركة اذا لم يكن تمام بالقياس الى جميع مشاركات الماهية فيه كان جنسا
بعيدا لا قريبا واذا فرض ان تمام المشترك عرض للنوع الاخر المخالف للماهية في الحقيقة او جزء له
غير محمول عليه لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فلا يكون جنسا
والاحتمال الثالث اعني كون تمام المشترك جزءا لماهية ونفس ماهية النوع الاخر قريب من الرابع
بل الظاهر لا يخالف الا في العبارة فان كل جزء من اجزاء الماهية نوع مخالف لها في الحقيقة وهو تمام
المشترك بينهما مع كونه جزءا للماهية ونفس ذلك النوع المخالف لها وعلى هذين الاحتمالين
ايضا لا يكون تمام المشترك جنسا اذ لا بد للجنس ان يكون مقولا على نوعين متحصلين عنه بفصلين
متباينين وقوله او يقال في حيز النبي اي ولا يقال ايضا وهذا السؤال دائر بين تمام المشترك وبعضه
بخلاف السؤال الاول فانه مختص بتمام المشترك سلمناه اني سلمنا ان النوع الذي باراء تمام المشترك مابين
للماهية لكن ليس يلزم منه ان يكون مابين لتمام المشترك ايضا حتى يثبت ان هناك تمام مشترك آخر
بل يجوز ان لا يكون مابين له ويكون تمام المشترك بين هذا النوع والماهية هو تمام مشترك
المفروض اولا فان قلت فلا يكون ح بعضه اعم منه والمقدر خلافه قلت يكفي لكونه اعم منه انه
يتناول فردين احدهما تمام المشترك الذي ليس فردا لنفسه والثاني ذلك النوع الذي لا يباينه
وقوله لانا نقول جواب عن السؤالين والمراد بالذاتي الجزء المحمول ولما اعتبرت المباشرة في النوع
الذي باراء الماهية اندفع الاحتمال الثالث والرابع لان ما كان ذاتيا للماهية لا يمكن ان يكون نفس
الانواع المباشرة لها والالزم حل مابين الماهية عليها فلو فرض انه جزء للانواع المباشرة غير محمول
عليها لم يكن جزءا لجميعها بل لبعضها وذلك لوجود البسائط نعم يجوز ان يكون عارضا لجميعها
وعلى التقريرين يكون ذلك الذاتي مميرا للماهية تميزا ذاتيا في الجملة فيكون فصلا لها وفيه بحث
لانه ان اريد ان مجرد ذلك الذاتي يميز الماهية فهو م لانه اذا كان ثابتا لجميع ما يباينها من الماهيات
واو بالعروض لم يتصور تميزها ايها عن شيء منها وان اريد انه من حيث هو ذاتي اي جزء محمول
يميزها عن جميعها او بعضها وردان هذه الخيبة خارجة عن الماهية فالذاتي المأخوذ معها لم يكن
ذاتيا لها بل خارجا عنها فلا يكون فصلا ولما اعتبرت في النوع الذي هو باراء تمام المشترك كونه مابين
له اندفع ما ذكر في السؤال الثاني ويرد على قوله فهو فصل جنس لما عرفت اي فيما لا يكون ذاتيا
لنوع مابين للماهية اصلا لما عرفته هناك من ان مجرد ذلك الذاتي ليس مميرا اصلا واذا اخذ مع
صفة الذاتية كان خارجا قطعا واندفاع السؤالات اي المنطوية تحت السؤالين المذكورين على
هذا التقدير بين لاستراره الان ههنا سؤالا لا يمكن التعمي عنه بقيد المباشرة وهو انه لم لا يجوز
ان يكون تمام المشترك الثالث عين تمام المشترك الاول فيكون النوع الثالث الذي هو باراء تمام
المشترك الثاني مابين له هو بعينه النوع الاول الذي هو باراء الماهية ومابين لها ولا يخلص
الا بان يثبت انه لا يجوز ان يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون احدهما جزءا للآخر
وقوله لا يقال مشتمل على منع وارد على بعض تمام المشترك ونقض بجنس الفصل فانه ذاتي
للماهية وليس مختصا بها ولا تمام المشترك الذي هو الجنس ولا بعضا منه حتى يكون فصلا له بل هو
بعض من تمام المميز الذي هو الفصل فاجاب عن المنع ودفع النقض بانه غير معقول لان جنس

الفصل يكون مشتركا بين الفصل ونوع آخر مبين له لان الجنسية بالقياس الى انواع متباينة
فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المبين لها لان مبين الفصل تبين الماهية فيكون اما جنسها
او فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس يدخل في الفصل اذ يمتنع ان يعتبر جزء واحد في
ماهية مرتين الا يرى انه اذا تركبت الماهية من جنس وفصل وتركب كل واحد منهما بجزئين بحيث
يكون واحد منهما مشتركا بينهما لم تكن تلك الماهية مركبة من اربعة اجزاء بل من ثلثة فقط
فلا يتصور للفصل جنس وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل جزء الجنس في الفصل لم يدخل
فيه الجنس قطعا وايضا لا يجوز ان يدخل الجنس القريب في الفصل والا كان مفهوم الفصل
مفهوم النوع فتعين ان يكون الداخل في الفصل على تقدير جواز دخوله فيه هو الجنس البعيد
الذي هو جزء من القريب واما ان الفصل بالحقيقة هو الجزء الآخر لا المجموع فنظور فيه لان
المجموع من حيث هو مجموع يميز الماهية بتوسط جزئه ولا يجب من ذلك ان يكون لكل جزء منه
مدخل في تميزها وستكشف لك ان العارض بالمعنى المعبر في اقسام الكل يجوز ان لا يكون مرضا
بتمامه فلا يكون خلفا وكون دخول الجنس او جزء منه في الفصل مستلزما للتكرار في الحد انما
مع بطلانه راجع الى ما تقدم من امتناع ان يعتبر جزء واحد في ماهية واحدة مرتين ومما قررناه
اي قولنا لا نقول من الابتداء الخ يتضح لك انه يمكن اختصار العبارة الاولى المشهورة في كلام القوم
بحدف النسب وذلك بان يقال واذا كان بعضا من تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا بين تمام المشترك
ونوع آخر مخالف له في الحقيقة فيكون فصل جنس واما ان يكون مشتركا بينهما فيكون مشتركا
بين الماهية وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لانه خلافا للمقدور بل بعضه فثبت هناك
تمام مشترك آخر ويتم الدليل بلا حاجة الى ان يقال هو اما اعم واخص او مبين او مساو والمقصود
بما ذكر الاختصار لادفع السؤال فلا يتجه ان يقال يجوز ان يكون بعض تمام المشترك مشتركا بينه وبين
النوع الذي يازاء الماهية فلا يلزم تمام مشترك آخر كما في اصل الدليل وانما قال العبارة الاولى دون
الدليل الاول اشارة الى اتحادهما بحسب الحقيقة واما وجه ذلك الاتصاف فما لا يشبهه على ذي
فطرة سليمة وكذا يتضح مما قرره انه لو قيد النوع الذي يازاء تمام المشترك بعدم مشاركتها الماهية
في تمام المشترك او بعدم وجود تمام المشترك فيه لاندفع السؤال الاخير الذي ذكره بقوله
ويقال وذلك لان كل واحد من هذين القيدين يقوم مقام تقييد ذلك النوع بمباينته لتمام المشترك
وقوله لا يكفي جواب عما يقال ما ذكر نموه يقتضي انحصار جزء الماهية في الفصل وحده لانه
لا يكون جزءا لجميع الماهيات فهو يميز الماهية عن بعضها والجنس اذا كان تمام المشترك بين الماهية
وجميع مشاركاتهما فيه اتحاد الجواب في الكل وكان قريبا واذا لم يكن كذلك تعدد الجواب ويكون
عدد الاجوبة زائدا على مراتب البعد بواحد وكون الجنس البعيد جزءا للقريب مبني على
ما مر من امتناع جنسين لا يكون احدهما جزءا للآخر والفصل ان يميز الماهية عن المشاركات
في الجنس القريب كان قريبا ويميزا عن جميع المشاركات الجنسية مطلقا وان يميزها عن مشاركاتهما
في البعيد كان بعيدا في مرتبة واما المميز عن المشاركات في الوجود فان يميزها عن جميعها فهو
قريب والا فهو بعيد تفاوت حاله بحسب كثرة ما يميزها عنه من تلك المشاركات وقلته وقلة
المميز في الوجود انما هو في الماهية المركبة من امرين متساويين فيميز عن الكل فلا يتصور فيه بعد
ذكره للذاتي خواص ثلثا فائدة هذه الخواص ان يميز بها الذاتيات عن العرضيات ويتوصل
بذلك الى اقسام المعارف متميزا بعضها عن بعض وفي قوله بل لا بد من ان يحكم بثبوتها
اشارة الى ان امتناع الحكم بالسلب لا يتحقق الا مع وجوب الايجاب والخاصة الثانية اخص من
الاولى لانه اذا كان تصور الماهية بكنهها مستلزما للتصور الذاتي مع التصديق بثبوتها كان تصورهما

مسبة - لزم ذلك التصديق قطعا بدون العكس اذ لا يلزم من كون التصورين كافيين في الحكم بالشبوت ان يكون احدهما كافيا في الآخر مع ذلك الحكم على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال وذلك لان مال امتناع السلب وجوب الاثبات انما هو التصديق بثبوت الذاتي للماهية ولا بد في كل تصديق ان يكون كل واحد من الموضوع والمحمول ملاحظا للاقل قصدا ممتازا احدهما عن الآخر حتى يمكن للعقل ان يعتبر النسبة بينهما ايجابا وسلبا وهاتان الخصتان لا تتحققان بالفعل بدون اخطار الماهية والذاتي معا بالبال فلا يمكن في الاولى بمجرد تصورهما لان المتصور قد لا يكون مخطرا ملتفتا اليه ولا في الثانية اخطار الماهية فضلا عن تصورهما نعم تحققها بالقوة اعني كون الذاتي بحيث لو اخطر مع الماهية امتنع رفعه عنها بل وجب اثباته لها لا يتوقف على اخطارهما بل لا على تصور شيء منهما لان هذه الحيثية ثابتة له حال كونهما مجهولين بالكلية وفي قوله لان الاولى تشمل اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص دلالة على ان التصديق بالزوم معتبر في البين بالمعنى الاخص ايضا وبذلك يظهر كونه اخص قطعاً لكن لا يكون ح استلزام بمجرد تصور الملزم تصور اللازم كافيا فيه كما يفهم من اعتباره في الالتزام وهي خاصة مطلقة اي لا يشارك الذاتي فيها العرض اللازم وذلك لانه لا يتحقق الا بعد تحقق الماهية ولا ينتفى الا وان تنفى الماهية كالزوجية للاربعية فان قيل هذه الخاصة تنافي ما حكموا به من ان الذاتي متحد مع الماهية في الجمل والوجود لاستحالة ان يكون المتقدم في الوجود متحداً فيه مع المتأخر عنه وتنافي صحة حل الذاتي على الماهيات لما عرفت من خل احد المتغيرين في الوجود على الآخر ويستلزم ان يكون كل مركب في العقل مركبا في الخارج مع انهم صرحوا بخلافه قلنا ما ذكرناه خاصة للجزء مطلقا فانه انما كان جزءا كان متقدما في الوجود والعدم هناك فالجزء العقلي يتقدم على الماهية في العقل لافي الخارج فلا يلزم شيء مما ذكرتموه فاذا اريد تميزه عن الجزء الخارجي زيد الجمل على اعتبار التقدم المذكور ليمتاز به عنه ايضا وقد يقال الذاتي اي الجزء مطلقا مالا يصح توهمه مدفوعا مع بقاء تلك الماهية كالواحد للثلاثة اذ لا يمكن ان يتوهم ارتفاعه مع بقاء ماهية الثلاثة بخلاف الفردية اذ يمكن ان يتوهم ارتفاعها عنهما مع بقائها نعم يمتنع ارتفاعها مع بقاء ماهية الثلاثة موجودة فالحال ههنا المتصور فقط وهناك المتصور والتصور معا والسري في ذلك ان ارتفاع الجزء هو بعينه ارتفاع الكل لانه ارتفاع آخر ومن المستحيل ان يتصور انفكاك الشيء عن نفسه بخلاف ارتفاع اللازم فانه مغاير لارتفاع الماهية تابع له فامكن تصور الانفكاك بينهما مع استحالة ذلك كذا ارتفاع علة الماهية مغاير لارتفاعها مستبعد له بخلاف ان يتصور انفكاك احدهما عن الآخر ويقال ايضا مالا يحتاج الى علة خارجة عن علة الذات بخلاف العرضي فانه محتاج الى الذات وهي خارجة عن علتها كالزوجية المحتاجة الى ذات الاربعية ويقال ايضا هو لا يحتاج الى علة في انصافها به الى علة مغايرة لذاتها فان السواد لون لذاته لاشيء اخر يجعل لونا وهذه خاصة اضافية لان لوازم الماهية كذلك فان الثلاثة فرد في حد ذاتها لاشيء آخر يجعلها متصفة بالفردية ولما تقرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزاء قد تقرر هذا في الخاصة الثانية حيث لم يمكن تصور الماهية بكسبها الامع الذاتي موصوفة به وفي الخاصة الثالثة حيث كان الذاتي متقدما على الماهية في الوجود الذهني وقد اشار بقوله تقرر الى ان قول المصنف ويجب كونه معلوما عند العلم بالماهية لبس حكما مستأنفا كما يتبادر من ظاهره بل هو مندرج فيما قبله كما بيناه والمشهور فيما بين انقوم ان النفس الناطقة بالقياس الى كل معنى من المعاني احوالا ثلثة الجهل والعلم به اما اجالا او تفصيلا والمتأخرون فهموا من العلم الاجالي العلم بالشيء مع عدم العلم بامتيازه عن غيره ومن العلم التفصيلي العلم به مع العلم بامتيازه ولبس شيء اذ لبس هذا اختلافا

في نفس العلم بالشئ بل هو باعتبار انضمام علم آخر وعدم انضمامه اليه وباعتبار العلم بالشئ مع العلم
بامتيازه ومع عدمه يمكن ان يعتبر مع العلم بالي لازم او ملزوم كان له ومع عدمه فالصواب في تفسير
الاجمال والتفصيل كما سيأتي تحقيقه من كلام الشيخ ثم ان الامام انكر العلم الاجمالي وقال ليس
لنفس بالقياس الى الاشياء الاحالان الجهل والعلم على سبيل التفصيل وله في بيان ذلك طريقان
احدهما وهو المذكور في الملخص ماذكر في الكتاب وهو مبني على ما فهمه المتأخرون من العلم
الاجمالي والتفصيلي وقد انكشف لك حاله باوضح بيان وتقرير والثاني ما ذكره في بعض تضائيفه
وهو انه لم يحصل لبعض الذاتيات صورة في الذهن عند العلم بالماهية لم يكن العلم بها مستلزما للعلم
بذاتياتها وان حصل لكل ذاتي صورة فيه فهو العلم بالتفصيل والاول باطل فتعين الثاني وهو ان العلم
بها مستلزم للعلم باجزائها مفصلة وجوابه ان حصول صورها لا يستلزم كونها معلومة تفصيلا
اذ بما كانت غير ملتفت اليها وبيان ذلك ان الانسان اذا قصد تصوري شي قصدا او لا فاذا حصل
صورته في ذهنه لاحظته وميزه عن غيره وملتفت اليه متمازا عنده كما يشهد به الوجدان واذا لم يقصده
كذلك وحصل في ذهنه فز بالملاحظة ولم يميزه عن غيره ولم يلتفت اليه قصدا والاول
هو العلم بالتفصيل والثاني هو العلم الاجمالي ثم انه اذا قصد تصورا المركب فلا شك ان مقصوده بالقصد
الاول هو ذلك المركب واما جزاؤه فهي مقصودة له بالقصد الثاني على قياس الوجود الخارجي
فان الموجد اذا اراد ايجاد مركب كان مقصوده الاول ذلك المركب لكنه لا بد له من ايجاد اجزائه
فهو داخل في قصده ثانيا فظهر ان الماهية اذا حصلت في العقل وكانت ملحوظة مقصودة
بذاتها كانت اجزاؤها مبررة في قطعها لكن لا يجب كونها ملاحظة منفردة عند العقل بقضها
عن بعض بل ربما يكون عنده حالة بسيطة هي متبدا لتفاصيل تلك الاجزاء بلا انساب
جديد فاذا وجه ذلك المتصور عقله الى اجزاء تثلث فيه مفصلة وقوله كما رأينا تشبيه
وتنظير بخلاف قوله وكما اذا سئلنا فانه تمثيل لما نحن فيه بجزئي من جزئياته وانما وجب ان نحقق
هذا الموضوع على الوجه الذي صورته لانه لا مزيد عليه ويعلم منه ان التفاوت بين الاجمال والتفصيل
راجع الى نفس العلم بالشئ لا الى انضمام شي آخر اليه فان المعلوم في نفسه قد يكون ملاحظا بالقصد
متمازا عن غيره امتيازا تاما وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الحالين معا الاول المحمول
الذي يمتنع انفكاكه عن الشئ يندرج فيه الذاتيات ولوازم الماهية بينة كانت او غير بينة ولوازم
الوجود كالسواد للحبشي والثاني يتناول الثلاثة الاول فقط والثالث يختص بالذاتيات واللوازم
البينة بالمعنى الاعم ومن المعلوم ان ما يمتنع ارتفاعة عن الماهية في الذهن بل يجب اثباته لها
عند تصورهما كان الحكم بينهما من قبيل الاوليات التي هي اقوى الضروريات فلا بد ان يمتنع
انفكاكه عنها في نفس الامر والارتفاع الوثوق عن البداهيات وليس كل ما يمتنع انفكاكه
عن ماهية الشئ يجب ان يمتنع رفعه عنها في الذهن لجواز ان لا يكون ذلك الامتناع معلوما لنا
كما في تساوي زوايا المثلث لقائمتين والرابع مختص بالذاتيات واللوازم البينة بالمعنى الاخص فكل
من هذه الثلاثة اخص مما قبله الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع فالجمل في مثل قولنا
الكانت بالفعل انسان ذاتي بهذا المعنى وعرضي بالمعنى الاول لان الوصف وان كان اخص
ليس مستحقا لان يكون موضوعا للذات وتفسير الحاصل للموضوع بالحقيقة بما يحتمل عليه
مواطاة موافق لما تقسم ومنهم من فسره بما كان قائم له حقيقة سواء كان حاصله بمقتضى طبعه
او بقاسم كقولنا الحجر متحرك الى تحت او الى فوق وما ليس كذلك فحمله عرضي كقولنا جالس
السفينة متحرك فان الحركة ليست قائمة به حقيقة بل بالسفينة وهذا اشهر استعمالا حيث
يقال للسالك في السفينة المتحركة انه متحرك بالعرض لا بالذات وانسب بما ذكره حقيقه من ان
جمل ما اقتضاه الموضوع بطبعه ذاتي وعكسه عرضي ويسمى اي المحمول اللاحق بالموضوع

للامر اعم واخص سمي في كتاب البرهان عرضيا ذاتيا سواء كان لاحقا به بلا واسطة او بواسطة مساوية كما ان حله عليه يسمى حلا ذاتيا وحل ما يلحقه لامر اعم واخص يسمى حلا عرضيا وقد نبهناك على ان حلا واحدا قد يكون ذاتيا باعتبار وعرضيا باعتبار آخر فتأمل في الاقسام الثمانية وكيفية اجتماعها واقتراحها اما ان يختص بطبيعة اى حقيقة واحدة سيأتيك ان هذا تناوله خواص الاجناس العالية اولى مما يقال اما ان يختص بنوع واحد وقوله ودوام الثبوت لا يتنافى امكان الانفكاك في الجزئيات جواب سؤال وهو ان غير اللازم لا يكون دائما الثبوت لان الدوام لا ينفك عن الضرورة التي هي اللزوم فلا يصح تقسيمه اليه والى المفارق بالفعل كما ذكرتم وتقرير الجواب ان الدوام لا ينفك عن اللزوم في الكلليات وينفك عنه في الجزئيات وهذا القدر كاف في صحة ذلك التقسيم وفيه بحث لان امتناع الانفكاك المذكور في تعريف اللزوم يراد به المعنيان احدهما اخص وهو ان يكون منشأ ذلك الامتناع ذات اللزوم والثاني اعم وهو ان يكون منشأه اما الذات او غيره وما ذكرناه من استلزام الدوام للضرورة في الكلليات دون الجزئيات مع كونه ضعيفا ارادوا به استلزامه للمعنى الاخص حيث قالوا من المستبعد جدا بل من المستحيل ان يدوم محمول لجميع افراد الموضوع بحيث لا ينفك عن شئ منها اصلا ولا يكون في طبيعة ذلك الموضوع اقتضاء ثبوته له والمعتبر في هذا المقام هو المعنى الاعم لاسبابى من ان لزوم شئ لغيره قد يكون لذات احدهما وقد يكون لامر منفصل ومن البين ان الدوام واللزوم بهذا المعنى متلازمان مطلقا اذ لا بد للثبوت الدائم في الكلليات والجزئيات من حلة دائمة سواء كانت عين الذات او غيره واما انفكاكه عن المعنى الاخص في الكلليات فغيره ما ذكرناه من الشك الذى لا يجرى في الجزئيات اذ كثير اما يدوم حكم جزئى ولا تقتضيه ذاته فالصواب ان يحسب بان ذلك التقسيم انما هو بالنظر الى المفهوم فان العقل اذا لاحظ دوام الثبوت جوز انفكاكه عن امتناع الانفكاك مطلقا بدون العكس ولا يذهب عليك يريد انه عرف اللازم بما يمنع انفكاكه عن الماهية ثم قسم الى اللازم الوجود الذى لا يمنع انفكاكه عنها الى لازم الماهية الذى يمنع انفكاكه عنها وهذا تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره وقوله فلئن قلت اشارة الى ما سبق الى اوهم القاصرين من ان الماهية اعم من الماهية الموجودة والماهية من حيث هي وتنبه على انه غلط فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية بعينها فكيف تجعل نوتا مندرجا تحتها كالماهية الموجودة المندرجة فيها لا يقال قد اشتهر في كلامهم تقسيم الماهية الى اقسام ثلاثة هي المخلوطة والمشروطة بشرط لا بشئ وما لا شرط معها فقد جوزوا كون الشئ قسما لنفسه ونوتا منها لا نقول هذه قرينة بلا حريه لانهم ذكروا ان الماهية قد تقيد بموارضها وقد تقيد بعدد منها وقد لا تقيد معها شئ منهما والاولان يندرجان تحت الثالث اندراج نوعين متباينين تحت الاعم وليس في ذلك تقسيم الماهية الى تلك الاقسام بل بيان ان لها اعتبارات ثلاثة فان قيل لو ثبت ان الماهية تحتها نوعان من حيث هي هي والموجودة لكانت اعم من كل واحد منهما وما يمنع انفكاكه عن الاعم وجب ثبوته له في ضمن كل واحد من نوعيه فلا يندرج فيه ما يمنع انفكاكه عن احدهما دون الآخر كلازم الوجود قلنا معنى الكلام على تقدير كونها اعم انما يصدق عليه انه يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن هذا القسم منها او عن القسم الآخر على قياس ان يقال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشئ ثم تقسيمه الى قسميه اذ معناه ان ما صدق عليه انه يمنع انفكاكه عن الشئ في الجملة الذى هو الماهية الموجودة والشئ الذى هو الماهية من حيث هي ولو اريد باللازم ما يمنع انفكاكه عن مفهوم الشئ مطلقا لخرج عنه لازم الوجود ونظير ذلك ان يقال انفكاكه عن الحيوان ينقسم الى ما يمنع انفكاكه عن الانسان فقط والى ما يمنع انفكاكه عنه وعن الفرس ايضا فانه يصح هذا التقسيم اذا اريد امتناع الانفكاك عن الحيوان في الجملة كانه قيل ما يمنع انفكاكه

عن الحيوان اما كذا واما كذا ولا يصح اذا اريد امتناع الانفكاك عن طبيعة الحيوان من حيث هي هي والظاهر ان يقال الخارج عن الماهية اذا قبس اليها فان امتنع انفكاكها عنهما من حيث هي او بشرط الوجود كان لازما لها والا فلا ويعلم منه ان المراد باللازم ههنا ما يمتنع انفكاكها عن الماهية على احد الوجهين واما اللازم مطلقا فهو ما يمتنع انفكاكها عن الشيء الذي نسب اليه سواء كان كليا او جزئيا ومن ههنا تبين ان اللازم اذا عرف بما يمتنع انفكاكها عن الشيء لم ينحصر في لازم الماهية ولازم الوجود ثم المنبأ من الوجود هو الخارجى وحيث ان اللازم بشرط الوجود الذهني بطريق المقايضة ولك ان تحمله على ما يتناولهما معا وكذا الحال اذا اعتبر في تعريف اللازم الماهية الموجودة ولللازم تقسيم آخر وهو ان اللازم سواء كان لازما للماهية من حيث هي او بشرط الوجود اما ان يتوقف حكم العقل بلزومه على وسط او لا يتوقف وهذا تقسيم له باعتبار العقل فان الوسط المعرف بما ذكر لا يعتبر الا بالقياس الى حكم العقل واما الواسطة المذكورة في تقسيم العرضي الذاتي فهو بالنسبة الى نفس الامر كما نبهت عليه هناك وانما قال اى حل لازم على بلزومه لانه المراد من حل شيء على غيره لا ما يتبادر من عبارته لظهور فساد ولو قيل والاول باطل لانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما احتجنا في الحكم بلزوم شيء منها الى نظر وكسب وليس كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لثلاثين لاندفع النظر وقد سبق مثل ذلك في باب التصور والتصديق فتذكر واذا انتفى خروج الوسط عن الماهية وخروج اللازم عن الوسط معا فلا بد ان يكون الوسط اما عين الماهية او داخلها وكذا اللازم اما عين الوسط او داخل فيه فان كانا عينين كان اللازم عين الملزوم فلا لزوم ولا حل حقيقيا في شيء من المقدمتين وان كانا جزئيين كان اللازم جزءا للملزوم وكلامنا في العرضي الخارجى وكذا ان كان احدهما عينيا والآخر جزءا على انه ان كان الوسط عينيا كانت الكبرى نفس المطلوب ولا حل في الصغرى وان كان اللازم عينيا فالصغرى نفس المطلوب ولا حل في الكبرى وانما اعتبر الشمول حيث قال لجواز ان يكون عرضيا مقارفا شاملا اذ لا بد ان تكون الصغرى كلية فينتج الشكل الاول ايجابا كليا فان قيل الوسط علة الانتساب الكبرى الى الصغرى وانما يجب العلة لشيء لم يجب المعلول قلنا هو علة للتصديق بذلك الانتساب بخلاف ان لا يكون علة لثبوتها في نفسه ويمكن التخصيص عنه اى عن الوجه الثاني من النظر فان الوجه الاول منه لا مخلص عنه واختار ان التسلسل في اللزومات اذ لا يترتب بين الاوساط اصلا بل هناك اوساط غير متناهية يتوقف عليها لزومات غير متناهية وبين ان ذلك التسلسل في امور موجودة هي التصديقات باللزومات لا في امور اعتبارية هي مفهوماتها ونبه بما اختاره على ان ما ذكره اولا من ان التسلسل ههنا واقع في الاوساط ليس بتمام بل كان الواجب ان يقال اما التسلسل من طرف المبدأ فلان كل لزوم يتوقف على احد اللزومين اما لزوم الوسط للماهية او لزوم اللازم للوسط والموقوف عليه مبدأ للموقوف فيكون التسلسل في المبادئ واعتراض على ما بينه من ان التسلسل في التصديقات التي هي مبادئ للتصديق بلزوم اللازم للماهية بانه تسلسل في العلل المعدة فان التصديق بمقدمين من اللزوم بعد الذهن للتصديق به الذي يقضى عليه من المبدأ الفياض والاستحالة عندهم في تسلسل العلل المعدة كما في حركات الافلاك واستعداد الهوى العنصرية وذكر ان الاولى ان يتمسك في ابطال التسلسل ههنا بمثل ما بطل به في باب التصور والتصديق وقد عرفت هناك انه موقوف على حدوث النفس ثم الاوساط غير متناهية كما مر واما عدم تناهيها مرارا غير متناهية فلان كل وسط من تلك الاوساط التي لا تنتهي اما لازم واما له لازم فيكون بينهما وسط اخر وهم جرا فلا يتناهى مرارا لا تنهى يكون محصورا بين حاصرين هما الماهية ولازمها وههنا بحث وهو ان استحالة ذلك انما يظهر اذا كان فيما بين اجزاء المحصورات ترتب طبيعي او وضعي ولا ترتيب فيما بين الاوساط نعم لو قيل

وايضاً يلزم ان يتوقف حكم العقل بلزوم ذلك اللازم للماهية على احاطته بما لا ينسأهي مراراً
لا ينسأهي كان راجعاً الى ما تقدم واستدخاله منه وهذه الملازمة واضحة بذاتها فان ما كان
بوسط لو كان ينال لم يكن بوسط والمقدر خلافه واما الملازمة الاولى وهي قوله لو لم يكن
اللازم القريب بين الثبوت افتقر الى الوسط فهي ممنوعة لما عرفت من ان تصور الطرفين
اذ لم يكن كافياً في الجزم باللزوم بل بالنسبة مطلقاً لم يلزم الافتقار الى الوسط المصطلح
بل ربما احتج الى امر آخر كالحس والتجربة والتفات النفس الى غير ذلك فعلم ان عدم افتقار
الوسط لا يستلزم كون اللازم ينال فلا يكون انتفاء كونه ينال مستلزماً لوجود الوسط على انه لو صح مجموع
الدلائل المذكورين في اللازم القريب وغيره لا تنحصر القضايا مطلقاً في الاولوية والكسبية لان جزم
العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع اما ان يكون بوسط فهو غير بين الثبوت للموضوع فالتفضية
كسبية واما ان لا يكون بوسط فهو بين الثبوت للموضوع والافتقار الى الوسط وهو خلاف المفروض
فالتفضية اولية وليس الامر كذلك اذ من القضايا ما هي متوقفة على المشاهدة والتواتر وغيرها
بل من اللوازم ما يعلم لزومه بالحس والتجربة ومنهم من زاد المذكور في الكتاب ان اللازم
القريب بين المعنى الاعم وقد زاد المحقق الطوسي على ذلك وزعم ان اللازم القريب بين المعنى
الاخص لان اللزوم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك العرض عن الماهية بلا وسط
تكون ماهية اللزوم وحدها مقتضية لذلك العرضي اما اقتضاؤها اياه فللزوم واما استقلالها
في الاقتضاء فلا انتفاء الوسط وعلى هذا قائماً تحقق ماهية اللزوم بتحقيق اللازم هنالك
ففي حصلت في العقل حصل اللازم فيه وهو المطلوب ثم اعترض على نفسه اما على سبيل
المعارضة او النقص الاجالي وعبارته في ذلك الاعتراض هكذا وما قيل على ذلك من انه يقتضي
ان يكون الذهن منتقلاً عن كل ملزوم الى لازمه ثم الى لازم لازمه بالغاً ما بلغ حتى يحصل
اللوازم بأسرها بل جميع العلوم المكسبية دفعة في الذهن فليس بوارد ويمكن تقرير هذه العبارة
بوجهين احدهما ان يقال لو استلزم تصور الماهية تصور لازمها القريب لم ان ينتقل الذهن من كل
ملزوم الى لازمه القريب ومن لازمه القريب الى لازمه القريب وهكذا اذ كل مفهوم له لازم قريب
فيلزم اندفاع الذهن من كل لازم الى آخر حتى يتحصل فيه جميع اللوازم الواقعة في تلك السلسلة
بل جميع العلوم اي التصديقات المتعلقة بتلك اللوازم وذلك باطل قطعاً سواء كانت تلك اللوازم
متناهية او غير متناهية الا ان هذا التقرير يستلزم ان يكون تقييد العلوم بالمكسبية مستدركا
وكان الشارح انما حذفه ان لك وثانيهما ان يقال لو استلزم تصور الماهية تصور لازمها القريب لم
من تصور الماهية تصور جميع لوازمها مطلقاً سواء كانت بوسط او غير وسط لان اللازم ان لم يكن
بوسط فظاهر وان كان بوسط فلزوم ذلك الوسط ان كان بلا وسط فكذلك وان كان بوسط فلا بد
من الانتهاء الى وسط لازم بغير وسط فيلزم من تصور الماهية تصوره ومن تصورهما تصور اللازم
لانه بالنسبة الى المجموع لازم بغير وسط وهكذا حتى تتعقل جميع اللوازم القريبة بل جميع العلوم
المكسبية اي جميع اللوازم بوسط واجاب بان المستلزم تصور اللازم تصور الملزوم التفصيلي اي
اذا تصور الملزوم وكان ملحوظاً بقصد محطراً باسبال استلزم تصوره على هذا الوجه تصور لازمه
القريب وليس يلزم من هذا انتقال الذهن عن كل ملزوم الى لازمه على احد الوجهين المذكورين
لجواز ان يطرأ على هذا الذهن في بعض هذه المراتب ما يوجب اعراضه عن اللازم
فلا يكون ملتفتاً اليه قصداً فلا يلزم تصور لازم اللازم فلا يستمر اندفاع الذهن من كل لازم
الى لازم آخر ورد هذا الجواب بان الدليل الذي تمسك به يدل على ان مطلق تصور الملزوم يستلزم
تصور اللازم لان الماهية اذا كانت وحدها مقتضية له كان حصولها في العقل كافياً في حصوله
فاشترط الاخطار في الاستلزام يتق ما اقتضاه دليله وجوابه اي جواب ما ذكره ذلك الزاعم

ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فلام انه اذا لم يكن بين اللازم والمزوم وسط كان ماهية
 المزوم وحدها مقتضية لل لازم اذ لا يلزم من عدم الوسط بينهما في التعقل ان لا يكون بينهما واسطة
 في نفس الامر فلا يلزم من انتفاء الوسط ان يكون المزوم وحده مقتضيا لل لازم اقتضاء عقليا
 بحيث اذا حصل المزوم في العقل حصل لازمه في نفسه وان سلم انتفاء الواسطة واستقلال الماهية
 بالاقضاء كان الواجب اتصاف الماهية باللازم في الذهن وليس يلزم منه ان يكون ذلك اللازم
 متصورا فان المثلث متى حصل في العقل كان متصفا بمساواة زواياه لقائمتين وربما لم تكن المساواة
 معقولة ولك ان تقرر الجواب هكذا ان اراد انه اذا انتفى الوسط كانت الماهية وحدها مقتضية
 لل لازم في الخارج فهو مسلم لكنه لا يجدي نفعاً وان اراد انه ان انتفى اقتضت الماهية لازمها بحيث
 اذا حصلت في الذهن حصل معها فيه فهو مم لجواز ان يتوقف تعقل اللازم على امر آخر
 مغاير للوسط ثم اعلم ان الذين بالمعنى الاخص ان اكتفى فيه باستلزام تصور المزوم تصور اللازم
 كما تشعر به عبارته في الدلالة التزامية لم يظهر كونه اخص الا بان اعتباره يقال اذ لازمه في العقل
 وجب ان يكون تصورهما معا كافيا في الجزم بذلك لزوم وان اعتبر فيه استلزام التصور للتصور
 مع التصديق بالزوم كانت اخصيته ظاهرة كما مر وكذا الحال اذا اشترط في الاستلزام الاخطار
 فانه اذا كان اخطار المزوم وحده مستلزما للتصور اللازم مع التصديق بلزومه كان اخطارهما
 معا مستلزما لذلك التصديق قطعا وكانت اخصيته ظاهرة وان لم يعتبر فيه التصديق لم يظهر
 كونه اخص الا بما ذكرناه واجتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص حيث قال
 في المحصل كل من تصور الماهية وجب ان يعقل لازمها القريب فقبل في توجيهه لان الماهية علة لل لازمها
 القريب والعلم بالعله يوجب العلم بالعلول كما بين في الحكمة والافوى ان يقال لو لم يلزم من العلم
 بالماهية العلم بل لازمها القريب لاستحالة تعرف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين والمتبادر
 من عبارة المصنف ان الامام ادعى ان اللازم القريب بين بالمعنى الاعم وصرح بهذا صاحب
 القسطاس وذلك لانه قال بعد ذلك الاحتجاج لا يقال لازم اللازم لازم قريب لذلك اللازم
 فلو كان اللازم القريب بين المزوم للشيء للزم من العلم بالعلم بلازم اللازم فيلزم ان يكون جميع اللوازم
 بنسبة لانا نقول اننا لا ندعى ان كل لازم قريب فهو بين الثبوت للمزوم الا بشرط حضور تصور
 في الذهن ولما لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم باسرها بيته وهذا صريح في ان القريب اذا تصور
 مع مزومه حكم بلزومه له وحيث يلزم احدا الامر بين بيان لزومه معلوم مما سبق وانما قال هذا غاية
 تقرير الدليل لانه بالغ في تحرير مقدماته وتوضيحها واذا لم يكن الموضوع متصورا بكنهه جاز
 ان يكون ما هو ذق له مجهول الثبوت له ومن ثمة اختلف في ان النفس الناطقة جوهر او لا
 مع كونهم معترفين بان الجوهر جنس لما تحت وقد عرفت ان عدم الاحتجاج الى الوسط لا يستلزم
 العلم بنسبة المحمول الى الموضوع لجواز ان يتوقف ذلك العلم على امر آخر سوى الوسط كالحس
 والتجربة وعرفت ايضا ان محمول الصغرى في الشكل الاول قد يكون عرضا مفارقا شاملا
 مع ان انتاج الضرورية الكلية لجواز ذلك في الصغرى بل في الكبرى ايضا في انتاج غيرها
 من القضايا المجهولة اولى لا يقال اذا كان اللازم القريب غير بين كان العرضي المفارق كذلك
 بالطريق الاول فيحتاج الى وسط ويتم لزوم التسلسل لانا نقول جاز ان يكون العرضي المفارق يتنامع
 كون اللازم القريب محتاجا الى وسط ولو كفى هذا القدر من البيان وهو ان اللازم القريب اذا
 لم يكن بينا احتاج الى وسط في اثبات هذه المقدمة القائلة بان محمول احدي المقدمتين اذا كان لازما
 قريبا محتاجا الى وسط على تقدير كون القريب غير بين لكن في اثبات اصل الدعوى كما قرره
 وتقرر جواب المصنف جاز في كل واحد من البين الاعم والاخص وكذا اجوبة الشارح جارية

ففيهما سوى المنع الرابع منها فانه مقيد سنده لا يجري في الاعم اذ لا يتجه ان يقال فيه لا يلزم
 من انتفاء البين بالمعنى الاخص انتفاء البين بالمعنى الاعم واما قوله ولو كفى فلا شبهة في وروده عليه
 ايضا التشكيك ليس في نفي الزوم بل في الزوم يعني ان عبارة المصنف غير مرضية اذ لم يرد
 بقوله تشكك ان الامام اوقع هناك شكاً حقيقة لتكون نسبتها الى طرق الاثبات والنفي على سواء
 فيكون التشكيك في احدهما غير التشكيك في الاخر بل اراد انه اورد شبهة توهم انتفاء ما هو ثابت
 في الواقع فانه المتبادر من قولنا شكك فلان في كذا ومن البين ان الواقع هو الزوم لانقبة فان قيل
 ما تمسك به المشكك ان استلزام مدعى فقد ثبت الزوم وان كان ما ذكره ابطالا للشيء بنفسه
 والا فلا يجدي نفعاً قلنا مقصوده ايراد قدح على الزوم وذلك لا يتوقف على كونه منتفعا به حتى
 يجب الاستلزام فان لم يكن لازماً يمكن ارتفاع الزوم عنهما تقريره ان الزوم ان لم يكن لازماً للشيء
 من المتلازمين اصلاً امكن ارتفاعه عنهما معا وذلك باطل اذ لو كان ممكناً لم يلزم من فرض
 وقوعه مع لکن وقوع ارتفاعه يستلزم محالاً لانه اذا ارتفع الزوم عنهما امكن الانفكاك بينهما
 اذ لو امتنع الانفكاك بينهما كان الزوم باقياً والمقدر ارتفاعه وامكان الانفكاك بينهما مع اذ لا يبق
 حينئذ اللازم لازماً ولا المتزوم ملتزماً فبقوله وامكان ارتفاع الزوم انما يكون لجواز الانفكاك بمعنى
 ان امكان الارتفاع على تقدير وقوعه اشارة الى ان فرض وقوع الارتفاع شيء انما يكون لجواز
 الانفكاك كما يدل عليه قوله وقد فرضنا ارتفاعه وان اردت ان تقتصر على امكان الارتفاع
 وحده قلت امكان الارتفاع انما يكون بامكان جواز الانفكاك لان الزوم امتناع الانفكاك ومقابلته
 جواز الانفكاك فاذا امكن ارتفاع ذلك الامتناع امكن ثبوت نقيضه اعني جواز الانفكاك
 بالضرورة لكن جواز الانفكاك بين اللازم والمتزوم مع فكذا امكانه لان امكان المحال مع وقوله
 ولان الزوم امتناع الانفكاك وجه ثان لبيان ان امكان ارتفاع الزوم انما يكون لجواز الانفكاك
 ولا بد فيه ايضا من فرض وقوع الارتفاع حتى يصح قوله فيجوز الانفكاك والا فاللازم بما ذكره
 امكان جواز الانفكاك كما قررناه لجوازه وقد عرفت ان الاقتصار على امكان الجواز كاف لاثبات
 المطلوب الا ان لزوم المحال من فرض الوقوع اظهر انكشافاً وقوله واذا جاز الانفكاك متعلق
 بالوجهين معا وتمة الدليل على ابطال الشق الاول من التردد فان الواحد يلزم كونه نصف
 الاثنين اي الواحد له نسبة الى كل مرتبة من مراتب الاعداد التي لا تنهاى فاذا اعتبر العقل
 الواحد وتوجه الى تحصيل تلك المراتب بتضعيفه ينسب اليها فلا شك ان تلك المراتب ترتب
 وبحسب ترتبها ترتب نسب الواحد اليها ايضا بالاعتبار وليس المراد من تسلسل الامور
 الاعتبارية انها ترتب في الاعتبار بالفعل الى غير النهاية لان العقل لا يقوى على اعتبار
 ما لا ينهاى مفصلة بل معناه ان الاعتبار في تلك الامور لا يصل الى حشد يجب وقوعه عنده
 ولا يمكنه ان يتجاوزه وربما يحقق ذلك اي الذي ذكرناه من تسلسل الزومات بحسب الاعتبار
 وانقطاعها بانقطاعه وهذا التحقيق انما يتكشف على ما ينبغي بعد تفهيد مقدمة وهي
 ان نسبة البصيرة الى مدركاتها نسبة البصر الى مبصراته فكما ان الناظر في المرأة ربما جعلها
 وسيلة الى ادراك ما ارتسم فيها من الصور فيلاحظ بها تلك الصور قصداً بحيث يتمكن من اجراء
 الاحكام عليها وتكون المرأة حينئذ ملحوظة تبعاً على انها آلة لمشاهدة تلك الصور وتعرف
 احوالها وليس للعقل بهذه الملاحظة ان يتمكن من الحكم على المرأة بصفاء جوهرها وصفالة
 وجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما لاحظ المرأة قصداً وتوجه اليها باجراء الاحكام عليها
 كذلك البصيرة قد تجعل بعض مدركاتها امرأة لمشاهدة بعضها كما اذا اعتبرت الزوم ولا حظته
 من حيث انه حالة بين اللازم والمتزوم يرتبط بها احدهما بالآخر واللازم بهذا الاعتبار يعرف

حال اللازم والملزوم كانه آلة للعقل في تعرف حالهما ومراة نشاهد بها تلك الحال فلا يكون
اللزوم حيثئذ ملحوظا بالقصد ولا يقدر العقل بهذه الملاحظة ان يحكم على اللزوم بشئ
ولا ان يعتبر نسبه الى شئ بل العقل على هذا التقدير انما يلاحظ تلك الحالة اعني اللزوم باعتبار
ملاحظتهما اعني اللازم والملزوم فهو متوجه اليهما قصدا والى اللزوم تبعا وقد يجعل مرآتهما
ملحوظة بالذات مقصودة في نفسها اصالة كما اذا اعتبرت اللزوم ولا حظته من حيث انه مفهوم
من المفهومات فاذا اعتبر العقل اللزوم على الوجه الاول فلا تسلسل اضلا لما عرفت
من ان العقل حيثئذ لا يقدر على اعتبار نسبة اللزوم الى احد المتلازمين حتى يمكنه اعتبار لزوم
آخر ينه وبين احدهما واذا اعتبرها على الوجه الثاني ولا حظ ايضا احد المتلازمين وتعمل
نسبة بينهما اعتبارا لما آخر بينهما فاعتبار اللزوم الاخر يتوقف على ثلاث ملاحظات كما قررنا
ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات والملاحظات الى غير النهاية حتى يلزم التس في اللزومات
المتفرعة عليها بل لابد ان ينقطع اعتبارها في مرتبة من المراتب التي لا تقف عند حد وعلى هذا
الذي حققناه تعتبر حال التس في سائر الامور الاعتبارية التي يتكرر نوعها فان الامكان اذا اعتبر
من حيث انه حالة بين الماهية والوجود لم يكن للعقل على هذا التقدير ان يعتبر نسبة الوجود
الى الامكان فضلا عن كيفية تلك النسبة واذا اعتبره من حيث انه مفهوم من المفهومات ولا حظ
معه مفهوم الوجود ونسبه اليه امكنه ان يعتبره امكانا آخر فاعتبار الامكان الاخر يتوقف
على ثلث ملاحظات وكذا الحال في الوجوب والامتناع فان قلت الامكان امر اعتباري فان اعتبر
اتصاف الممكن به كان ذلك واجبا لامكاننا وان اعتبر وجوده في نفسه كان متمتعا فحين ينصور له
امكان آخر قلت نختار الاول ويلزم التس في تلك الوجوبات التي بعد الامكان او الثاني ويتسلسل
الامتناعات المتبعة بعده وكل واحد من الوجوب والامتناع اذا قبس الى موصوفه يعتبره وجوب
واذا اعتبر وجوده في نفسه عرض له الامتناع واذا فرض ان الامكان والوجوب موجودان في الخارج
كانا ممكنين لانهما وصفان للممكن والواجب ولا مجال ان يتوهم ذلك في الامتناع واذا اعتبر
الحصول من حيث انه مفهوم واعتبر المحل الذي تعلق به ولو حظ النسبة بينهما يعتبر حصول
آخر واذا اعتبر الوحدة من حيث ذاتها ونسب اليها الانقسام وعدمه يعتبرها وحدة اخرى
وقس حال العروض والحلول والاتصاف والموصوفية والوصفية ونظائرهما على ما تحققته
دفعنا للشبهات الواردة عليها باعتبار لزوم تسلسلها هذا واما ما يقال من ان لزوم اللزوم عين
اللزوم لان اللزوم لازم بذاته لابلزوم مغاير له كما ان وجود الوجود عينه وكذا وحدة الوحدة
وحصول الحصول وامكان الامكان ووجوب الوجوب فما لا يعمل عليه كما يشهد به كل طبيعة نقادة
وقريحة وقادة وليس لقائل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين خص هذا
التقدير باللزوم في المرتبة الثانية اعني لزوم اللزوم لاحد المتلازمين لان الكلام في الشبهة كان مسوقا له
حيث قيل للزوم اما ان يكون لازما لاحد المتلازمين او لا يكون وذلك لانه منشأ التس فالحكم يكون
اللزوم اعتباريا يدفع استحالة مثل هذا التس الذي له مزيد اختصاص باللزوم الثاني وما بعده
من المراتب مع ان جريان هذا التقدير في المرتبة الاولى اظهر اذ يكفي ههنا ان يقال لو كان اللزوم
بين الشئين امرا اعتباريا فاما يعتبره العقل لم يتحقق اللزوم بينهما اذ لا معنى للاعتبار
الاذلك ومن البين ان اعتبار العقل ليس ضروريا ولا دائما واذا اتنى اعتبار لم يتحقق اللزوم بينهما
فلا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما وما هو في المرتبة الثانية يحتاج الى ان يقال اذا لم يعتبر العقل
اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين لم يتحقق اللزوم وحيثئذ امكن انفكاك اللزوم عن احدهما
مطلقة واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين معا وضرنا وقوع هذا الممكنات امكن الانفكاك

بين المتلازمين اذ لو امتنع الانفكاك بينهما لم يكن انفكاك اللزوم عنهما واقعا وقد فرضنا وقوعه
واذا امكن الانفكاك بينهما لم يكن اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما واما قوله وايضا نحن نعلم
بالضرورة فهو تقرير للدليل ثان وعلى وجه عام متناول للمراتب كلها وقوله فلبست اللزومات
امورا اعتبارية بل حقيقية يتجسد للدليلين واذا كانت امورا حقيقية امتنع تسلسلها والجواب
عن الدليل الاول اننا لم يكن اللازم الثاني امرا متحققا اى موجودا في نفس الامر امكن
الانفكاك بين اللزوم الاول واحد المتلازمين وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن لزوم الاول لازما في نفس
الامر لاحد المتلازمين وهو ثم فانه ليس يلزم من انتفاء مبدء المحمول في نفس الامر انتفاء الحمل
في نفس الامر فاية ما في الباب ان مبدء المحمول كاللزوم مثلا اذا كان متغيا في نفس الامر كان
المحمول كفهوم اللازم متغيا فيها لان انتفاء جزئه ولا يلزم منه ان لا يصدق ذلك المحمول العدمي
على شئ في نفس الامر لجواز صدق المفهومات العدمية في نفس الامر على الاشياء الموجودة
فيها الا يرى ان مفهوم الاعمي ليس موجودا خارجا مع صدق قولنا زيد اعمي في الخارج وكذلك
الاربعة اذا تحققت في الذهن كانت متصفة بالزوجية في نفس الامر وان لم تكن الزوجية
متصورة معها وتحقق ذلك ان الموجود في الخارج اوفى نفس الامر ما كان الخارج او نفس
الامر طرفا لتحقيقه ووجوده في نفسه لا يصدق على شئ واتصاف ذلك الشئ به كما في المثالين
المذكورين اذ معنى الاول ان هذا متصف في الخارج بالعمي لان العمي متحقق فيه وثابت له
لان الخارج في نفس الامر وقع طرفا لاتصاف نفسه الوجود العمي او مفهوم العمي او مفهوم
الاتصاف ولا يلزم وجود شئ فيها في الخارج نعم يجب في صدق هذه القضية ان يكون زيد
موجودا في الخارج والا امتنع اتصافه بشئ فيه ومعنى التالى ان الاربعة متصفة في نفس الامر
بالزوجية وصدق هذا الحكم لا يقتضي ان تكون الزوجية او مفهوم الزوج او الاتصاف موجودا
من الموجودات بحسب نفس الامر اما في الخارج اوفى الذهن بل يقتضي وجود الاربعة بحسبها
ولو في الذهن فان قلت الاتصاف المقيد بالخارج او نفس الامر ان اقتضى وجود الموصوف
فيه اقتضى وجود الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فان بديهية العقل حاكمة بان زيدا اذا لم يوجد
في الخارج اصلا لم يتصف فيه بثبوت شئ له قطعا سواء كان ذلك الشئ وجوديا او عديميا
وبان العمي معدوم في الخارج مع اتصاف زيدا به فيه ومن ثمة قالوا صدق القضية الموجبة المعدولة
الخارجية يستدعي وجود موضوعها في الخارج دون وجود محمولها والحاصل ان مبادئ
المحمولات بحسب نفس الامر قد تكون امورا موجودة بحسبها كاليبيض فانه امر متحقق
في الخارج فيدركه العقل ويعتبر مفهوم الابيض ويعمله على الجسم وقد لا تكون موجودة بحسبها
كاللزوم والزوجية والمغايرة وغيرها من الامور الاعتبارية فان موضوعاتها متصفة بها في نفس
الامر فاذا ادرك العقل ان يحكم بها عليها تصورها ولاحظها فصارت حينئذ موجودات ذهنية
ثم يحكم بها على تلك الموضوعات احكاما مطابقة لها في نفس الامر مع اننا نعلم بلا شبهة انها
متصفة بها قبل اعتبار العقل وملاحظتها اياها ايضا وما يتوهم في ان ثبوت شئ لاخر فرع
لثبوت ذلك الشئ في نفسه فانما يصح اذا كان ثبوته له كثبوت الاعراض لمحلها واما اذا كان بمعنى
صدقه عليه واتصاف ذلك الغير به فلا اذ يصح صدق الاعلام على الوجودات كما تحققت
لا يقال الماهيات متصفة بلوازمها في نفس الامر سواء وجدت تلك الماهيات فيها او لا فان الاربعة
زوج في حد نفسها وان لم تكن موجودة اصلا لاننا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ما لا يثبت
له وجود من الوجوه لا يتصف بثبوت شئ له كما امر واما لازم الماهية فليس معناه انها متصفة
به سواء وجدت باحد الوجودين او لا بل معناه انها لا توجد كانت متصفة به ان لم يكن لخصوصية

احد الموجودين مدخل في اقتضائه بل الماهية تقتضيه باعتبار مطلق وجودها والجواب عن
الدليل الثاني ان المعلوم بالضرورة هناك اى فيما اذا كان بين الامر بن لزوم ليس هو ان اللزوم
بينهما موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احد هما لازما للآخر في نفس الامر
وهو لا يستلزم كون اللزوم امر متحققا موجودا في نفس الامر لما بيناه اما الاول فلانه لا فرق
بين اللزوم العدمي اى المعدوم في الخارج وبين عدم اللزوم لان حصول الفرق بينهما يستلزم
اللزوم العدمي موجودا حال كونه معدوما فلا فرق اذن بين قولنا لزومهما عدمي وبين قولنا لا لزوم
بينهما فلا يكون حينئذ اللازم لازما هـ واما الثاني فلما قررناه من ان اللزوم اما ان يكون
لازما لاحد المتلازمين اولا وقوله على هذا لا يتوجه جوابه المذكور يرد عليه انه كلام على السند
فان المصنوع استحالة النسب واسنده بانه في الامور الاعتبارية ثابت كونه تسلسلا في الامور الحقيقية
ابطال للسند الاخص فلا يندفع به المنع لجواز ان نقول سلمناه انه في الامور المحصلة لكنه انما
يستحيل اذا كان في طرف المبدأ وهو كاسيد ذكره الشارح والفرق بين اللزوم العدمي وبين عدم
اللزوم ظ لان الاول ايجاب مفهوم عدمي والثاني سلبه فيتقابلان كما في المفهومات الوجودية
والاعدام متميزة في نفس الامر فان عدم الشرط يستلزم مطلقا عدم المشروط بدون العكس كليا
وعدم المعلول يستلزم عدم العلة بخلاف العكس الا اذا كان مساويا لعلتها وايضا عدم الشرط يوجب
عدم المشروط وعدم العلة يوجب عديم معلولها المساوي ولا يحاسب في عكسهما
اصلا لا يقال نحن نقول من الراس اى نقول ابتداء في ابطال القسم الاول وهو ان يكون
اللزوم معدوما في الخارج ان كان امتناع الانفكاك بين اللازم والمزوم متحققا في الخارج فذاك
اذ لمعنى للزوم سوى امتناع الانفكاك وان لم يكن متحققا فيه كان نقيضه وهو الانفكاك بينهما
متحققا فيه والالارتفع النقيضان عنه معا وعلى هذا التقدير لا يكون اللازم لازما في الخارج ولا المزوم
ملزوما فيه هـ لانا فرض الكلام في اللوازم الخارجية ونقول ايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن
للازم لزوم متحقق في الخارج ولم يكن لازما في الخارج وهو بطل لان الكلام مفروض فيما هو لازم
في الخارج فقوله لانا فرض متعلق بالدليلين معا والجواب عن الاول ان ارتفاع النقيضين بحسب الوجود
الخارجي جائز كارتفاع الضدين بحسبه فان الامور الاعتبارية وتقايضها كالامتناع واللامتناع
لا وجود لهما في الخارج وانما الممتنع ارتفاع النقيضين بحسب الصدق اى يستحيل ان يفرض مفهوم
لا يصدق عليه انه ممتنع لانه ليس بممتنع وليس يلزم من اتصاف ذلك المفهوم باحدهما في نفس الامر
او في الخارج ان يكون احدهما موجودا فيه وتحريره ان نقيض قولنا الامتناع موجود هو قولنا الامتناع
ليس بموجود لان اللاامتناع موجود فليس يلزم من ارتفاع وجودهما في الخارج ارتفاع
النقيضين في الواقع كما تنبأ الى اوهام القاصرين والجواب عن الثاني ما مر تحقيقه من ان
انتفاء مبدأ المحمول في الخارج لا يستلزم انتفاء الحمل الخارجي فلا يلزم من انتفاء اللزوم في الخارج
ان لا يكون شئ لازما في الخارج واثن سلمنا ذلك اى واثن سلمنا عدم الفرق بين اللزوم العدمي
وعدم اللزوم وحتى يثبت كون اللزومات موجودة فلان استحالة النسب فيها على تقدير وجودها
وانما يستحيل لو كان من طرف المبدأ وذلك لان البرهان القاطع انما قام على استحالة لوجوب انتفاء
الموجودات في التصاعد الى واجب الوجود متناهية بخلاف سائر التسلسلات اذ يبق فيها ما يوجب
تطرق المنع الى استحالتها فان قيل اللزوم بين المتلازمين يتوقف على لزوم سابق بينه وبين احد
المتلازمين اذ يلزم من انتفاء ذلك السابق انتفاءه وكذا كل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق
فتسلسل اللزومات الموجودة من جانب المبدأ قلنا لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم الذي سمعتموه
بالسابق انتفاء اللاحق ان يكون ذلك السابق علة له بل يجوز ان يكون من لازمه فيمتنع بانتفائه
وكيف كونه علة وهو نسبة بين اللاحق واحد المتلازمين فيكون معلولا له متأخرا عنه فلا يكون

التسلسل من جانب المبدأ واعلم ان الامام بعد ما قرر الشبهة اجاب عنها بانها تشكيك في الضروريات
الاوليات فلا يستحق الجواب وقد عسك بذلك في كثير من المواضع ورد عليه بانه غير مرضي عند
المحصلين بل يجب ان يعين فساد دليل الخصم بالمنع والنقض او المعارضة وفيه بحث لانه مصادفة
الشبهة بالبداهيات التي لا يتطرق اليها شك يدل على ان فيها خللا وان لم يكن معينا كما ان نقضها
ومعارضتها في العقليات الصرفة يدلان على ذلك فلا ترجح لهما عليهما نعم حل الشبهة
بتعيين خلاها اقوى من الكل فانه يوجب مزيد طمأنينة باندفاعها كالعالم للواجب والانسان
فان ذات الواجب تعالى يقتضي لذاته امتناع انفكاك مفهوم العالم بالفعل عنه وذات الانسان
يقتضي بواسطة جزئية امتناع انفكاك العالم بالامكان اي الصالح لادراك الكليات عنه وليس مفهوم
العالم مقتضيا لامتناع انفكاكه عن شيء من الملزوم المذكورين ولو قال كالعالم والمقتضي للواجب
يمكن ان يظهر في التمثيل فانه ذاته تعالى يقتضي افاضة الكلمات بتوسط علمه الذي يقتضيه ذاته
بلا واسطة ومفهوم ذي العرض يقتضي امتناع انفكاكه عن الجوهر بلا واسطة ومفهوم السطح
يقتضي امتناع انفكاكه عن الجسم الطبيعي بتوسط كونه ذا جسم تعليمي وليس شيء من هذين
الملزومين يقتضي نظرا الى ذاته امتناع انفكاكه لازمه عنه وانما لم يقل كالعرض للجوهر والسطح للجسم
كما ذكره بعضهم لان الكلام في اللوازم الجمالية دون الاتصالية وفي قوله نظرا الى كل منهما
خلل لاستلزام استناد لزوم واحد الى مقتضيين مستقلين فالصواب ان يقال نظرا الى مجموعهما
فان العقل كما يجوز استناده الى احدهما فقد يجوز استناده اليهما معا فهذه اقسام ثلاثة وكل واحد
منها اما بوسط او بغير وسط فالجميع ستة كما سننبه عليها بامثلتها واذ انضم اليها ما يكون لامر منفصل
صارت الاقسام سبعة واذا اعتبر بساطة اللزوم وتركبه ارتقت الى اربعة عشر وهذه هي الاقسام
العقلية سواء كانت باجمعهما واقعة في نفس الامر اولا والمقصود من التمثيل بما ذكره هذا التفهيم
لارادة المطابقة للواقع فالتناقضة في تلك الامثلة لا تقدر فيها قصدتها وانما اورد ايضا مثالين
لما هو مستند الى المنفصل تنبيهنا على ان ذلك المنفصل قد يكون مقتضيا له بلا توسط منفصل
آخر كالمبدأ الاول المقتضي لزوم الوجود للعقل وقد يكون مقتضيا له بواسطة كاقتران المبدأ
الاول بتوسط العقل الاول لزوم الوجود للفلك ومنهم من قال لزوم المحمول للموضوع قد يستند الى ذات
الموضوع بان تكون طبيعته متممة بدون ذلك المحمول وكانت طبيعة المحمول جائزة بدون الموضوع
وذلك اللزوم اما بغير وسط كالزوم طبيعة الجنس لفصول انواعه واما بوسط كالزوم خاصة
الجنس لها بتوسطه وقد يستند الى ذات المحمول بوسط او بغير وسط اذا كانت طبيعة المحمول
متممة بدون الموضوع وكانت طبيعة جائزة بدون المحمول وقال ولعل هذا غير جائز لان جواز
الموضوع بدون المحمول قادح في اللزوم وقد يستند الى ذاتيهما معا كالزوم المنجب والضاحك
بالامكان للانسان ولا يشبه عليك ان ما ذكره في القسم الثاني انما يتجه على ما فهمه لاعلى
ما قررناه من ان اللزوم قد يقتضيه ذات احد طرفيه وحده وقد يقتضيه ذاتاهما جميعا ومنهم
لم يعتبر المستند الى الطرفين فقال لزوم امر لآخر اما في احدهما لذات الملزوم اولذات اللازم وعلى
التقديرين اما ان يكون بوسط او بغير وسط والوسط اما حال في احدهما او محل له واما الامر منفصل
فالاقسام سبعة سواء كان اللزوم بسيطا او مركبا ثم اورد لها امثلة اكثرها من اللزومات الاتصالية
كالزوم وجود النهار لطلوع الشمس مثلا ولم ينسبه الى ان المراد ههنا تقسيم لزوم المحمولات لموضوعاتها
وان كانت تلك الاقسام جائزة جارية في لزومات المتصلات ايضا اذا لم يتسبب في الوسط الحمل
فان قيل عبارة المص لا تتناول المستند الى مجموع اللازم والملزوم ايضا قلنا استناد اللزوم الى احدهما
مطلقا يتناول استناده اليهما معا وقد نبه الشارح على ذلك بقوله قد يكون الذات احدهما فقط

وقد يكون لذاتيهما معافتيه كافتضاء المفارقات الملازمة بين معلولاتها فان المعلوم الاول يقتضي
 التلازم بين العقل الثاني والفلك الاول ونفسه لاجل نسبة خاصة له اليهما وان لم نعلمها بعينها واذا جاز
 ذلك في الزوم الاتصالي جاز في الزوم الجملي ولو كان البسيط محمول لازم اكان مقتضيا له لامتناع
 انفكاكه عنه وذلك فرع كونه مقتضيا لذلك اللازم فيكون فاعلا له وقابلا معا وهو بقطعما وسند
 منع الملازمة في الدليلين جواز استناد الزوم الى اللازم والى امر منفصل كما ذكره وجاز ان يستند
 الى جواز كون اللازم امرا اعتباريا كما اشير اليه في الكشف والتالي في الملازمة الاولى كون البسيط
 فاعلا وقابلا لشيء واحد وفي الثانية كونه مصدر الارين والقاعدتان هما انتفاء هذين التالين
 ولم يتم الاستدلال على شيء منهما كما علم في موضعه ثم الملازمة بمنزلة الصغرى والاستثنائية
 بمنزلة الكبرى فترتيب البحث ان نمنع الملازمة اولاً ثم نزل على تقدير تسليمها الى منع انتفاء
 التالي واذا عكس كان منعا لشيء بعد ايهام تسليمه وفي قوله ككون الشخص امرا اشارة
 الى ما مر من ان الدوام قد يخلو عن الضرورة في الجزئيات دون الكلبيات وسريع الزوال قد يكون
 سهيل الزوال كالنخل وقد يكون عسيرة كالعشق وكذا البطي قد يسهل زواله كالشباب
 وقد يعسر كالمائة واعتبر في تقسيم الكلبي المفرد الى اقسامه الخمسة نسبتها الى ماهية الجزئيات
 المتفقة الحقيقة كما هو طريق القوم وقد عرفت ما فيه من الفساد فلذلك عقبه بتقسيم الشيخ
 في الشفاء ومحصوله ان الكلبي اما ان يعتبر من حيث انه غير خارج عن ماهية ما نسب هو اليه
 من جزئياته او يعتبر من حيث انه خارج عنها فالثاني هو العرضي الذي ان اعتبر من حيث انه مختص
 بطبيعة واحدة كانت خاصة وان اعتبر من حيث انه مشترك بين طبائع مختلفة الحقائق كان عرضيا
 عاما والاول هو الذاتي المنقسم الى ما يدل على الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة
 وهو الجنس او الماهية المختصة بامور لا تختلف الا بالعدد وهو النوع والى ما لا يدل على
 الماهية وهذا القسم يجب ان يكون فصلا اذ لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والادل
 على الماهية المشتركة بل يجب ان يكون اخص منه فيكون صالحا للتمييز الذاتي عن بعض
 المشاركات في اعم الذاتيات وفيه بحث لان الذاتي الذي لا يدل على الماهية ولن لم يجز ان يكون اعم
 الذاتيات لكنه لا يجب ان يكون اخص منه لجواز ان لا يكون لتلك الماهية جزء هو اعم من سائر اجزاها
 بان تكون مركبة من امور كلها او بعضها متساوية مع بعضها ونها اخص من البعض الآخر
 اذا لم يقم برهان على امتناع مثل هذا التركيب كما سيرد عليك ومما يثناه ظهر لك بطلان ما ينسبك به
 في اثبات كونه اخص من انه لا يجوز ان يكون مباينا لاعم الذاتيات لامتناع المباينة بين اثبات
 ماهية واحدة ولا مساوياه والا لكان فصلا لذلك الا اعم وحينئذ لا بد ان يكون له جنس بناء على
 القاعدة المشهورة وتلك الجنس اعم منه قطعاً فلا يكون هو اعم الذاتيات وهو خلاف
 المفروض لفظة الجنس اى اللفظة التى كانت فى اللغة اليونانية تدل على معنى الجنس لم تكن
 تدل عليه بالوضع الاول بل بالوضع الثانى على طريقة النقل من المعنى الاصلى وانما كان ذلك الواحد
 المنسوب اليه اولى بالجنسية لانه سبب للمعنى النسبي المشترك الذى هو جنس تلك الاشخاص المتعددة
 والسلب اولى من المعنى الاصلى وانما كان ذلك الواحد المنسوب اليه اولى بالاسم من المسبب
 اذا وافقه في معناه وقاربه قال الشيخ ويشبه انهم ايضا كانوا يسمون الحرف والصناعات اجناسا المشتركة
 فيها وكانوا يسمون ايضا الشريعة نفسها اجناسا فهذه معان اربعة كانت تلك اللفظة تطلق عليهم
 ثم نقلت الى المعنى المصطلح للمساوية المذكورة لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبالعكس
 كون الشخص محمولا على الشيء حلا ايجابيا انما هو بحسب الظ لان الجزئى الحقيقى من حيث
 هو جزئى حقيقى لا يحمل على غيره لانه هو الهوية وظانها لا تصدق على غيرها بل الاشياء صادقة

عليها والسرفه انه ذات متصلة لا يمكن للعقل اذا لاحظها ان يعتبر صدقها لا على نفسها لعدم التغير
ولا على غيره تأصلها في حد ذاتها يظهر ذلك لمن له تأمل في ذات زيد بخلاف المفهوم الكلي فانه ذات
مطلية يقتضي ارتباطها بالغير فلا عقل ان يجمعا عليه وكل محمول على الشيء فهو كلي واما قولنا
هذا زيد فعنا ان هذا مسمى بزيد او مدلول لهذا اللفظ او ذات مشخصة الى غير ذلك من المفهومات
الكلية ولو اراد بزيد ههنا ذاته المشخصة التي اشير اليها بهذا لم يكن هناك محل الابهاس اللفظ
كما يشهد به التأمل الصادق وكذا الحال في عكسه لانه مرادف للكلي وذلك لان مفهوم الكلي
لا يمتنع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه بين كثيرين اي هو صالح بمجرد تصوره للحمل عليها
وهذا هو المراد من المقول على كثيرين فلا فرق بينهما الا بالاجال والتفصيل مع اتحاد المفهوم
ومن ثمة قيل هو رسم للكلي بل حمله فاذا كان الكلي جنسا للجنس بحسب الاسم كان ماهو متحد
مع في المفهوم وهو الذي اراد بالمرادف كذلك لا يخلو عن الاستدراك فان لفظ الكلي مستدرك
لما تبين فان قيل مفهوم الكلي هو الصالح لان يقال على كثيرين والمراد من المقول على كثيرين في تعريف
الجنس هو ما يقال عليها بالفعل فلا يدل على مفهوم الكلي الا بالالتزام فلا استدراك ههنا لان المعبر في
الحدود هو المطابقة والتضمن وانما وجب حمل المقول في تعريفه على ماهو بالفعل لان الجنسية
انما هي بالقياس الى انواع متعددة يقال عليها الجنس بالفعل بخلاف النوعية اذ يمكن تحققها
بالقياس الى شخص واحد وذلك لان الحقيقة الجنسية حقيقة مشتركة غير متحصلة فاذا وجدت
في الخارج فلا بد ان يوجد تحتها نوعان لتكون مشتركة بينهما متحصلة فيهما واما الحقيقة النوعية فهي
حقيقة كاملة متحصلة فامكن ان يوجد في شخص واحد فقط اجيب بانه ان اراد بالمقول على كثيرين
ههنا ما يقال عليها بالفعل فاما ان يراد بتلك الامور المتكررة الافراد الموجودة في الخارج حتم ذلك
الفرق بين الجنس والنوع فيلزم حينئذ محذوران احدهما ان لا يتناول التعريف للاجناس المبدومة
والثاني ان لا يكون للمقول المذكور في حد الجنس كالكليات الخمس مع ان المص زعم انه كذلك
واما ان يراد الافراد المتوهمه فلا فرق اذن بين النوع والجنس اذ لا بد في كل منها من تعدد الافراد
فكما يتوهم افراد يكون الشيء بها نوعا كذلك يتوهم افراد يكون الشيء بها جنسا والخاص
ان الفرق الذي ذكر بينهما مبني على الوجود الخارجي الذي لا يمكن اعتباره لما عرفت
اذ لا يقول احد بان النوع منحصر في شخص واحد بحسب الوهم فان قلت لا حاجة بنا الى
الوجود الخارجي لانا نقول هكذا لا بد للجنس من افراد متوهمه بالفعل يكون هو مقولا على
تلك الافراد بالفعل بخلاف النوع اذ يكفي جواز توهم الافراد قلت هذا ايضا بطل
لانه اذا كان هناك شيء لم يتوهم افراد له ولو توهمت لكائنات مختلفة الحقايق في الزمان
الذي لم يتوهم تلك الافراد لم يكن ذلك الشيء جنسا بل نوعا لا يقال الجنس
والنوع مقولان في جواب ماهو اتفاقا فان اراد انهما انما يقالان في جوابه سواء كان سوألا
بحسب الاسم او الحقيقة لزم ان يكون هناك اجناس وانواع بحسب الاسم كما ان لنا اجناسا
وانواعا بحسب الحقيقة وليس كذلك وان اريد انهما يقالان في ذلك الجواب بحسب الحقيقة
وجب ان يكونا موجودين في الخارج وان يكون تحت الجنس نوعان حتى يكون حقيقة مشتركة
فيتم الفرق الذي ذكرناه لان النوع يكفي وجود فرد واحد لانا نقول قواعد الفن عامة شاملة
الحقايق الخارجية والماهيات المعدومة الممكنة الوجود والمفهومات الاعتبارية التي يمتنع
وجودها فكما ان لنا حدودا بحسب الاسم وحدودا بحسب الحقيقة كذلك لنا اجناس وفصول
بحسبهما وكذا الحال في سائر الكليات ولما لم يكف وجود نوع واحد كافيا في كون الجنس مقولا
في الجواب بحسب الحقيقة وكان وجود شخص واحد كافيا في مقولية النوع بحسبهما توهم

ان الجنس لا يجوز انحصاره في الخارج في نوع واحد وليس بلام فان جنسية الشيء كما جاز
تحققها مقبسا الى انواع متوهمة والى انواع متحققة جاز تحققها مقبسا الى متوهم ومتحقق معا
فاذا اجيب به عنهما كان الجنس كالنوع الواقع جوابا عن ماهية فردين موجود ومقدر وان كان
بينهما فرق دقيق وقيد الاختلاف بالنوع كما يخرج النوع يخرج ايضا فصله القريب وخاصة
وانما اسند اخرجهما الى القيد الاخير لانه يخرج الفصول والخواص مطاقا كالاعراض العامة
وان اتفق كان سائلا قال الفصل قد يكون مقولا على مختلفين بالحقبة في جواب ماهو كالحساس
المقول على السميع والبصير وكذا الخاصة والعرض العام وقديقالان كذلك كالمشي فانه خاصة
للمحيوان وعرض عام للانسان ومقول في جواب ماهو على المشي على قدمين والمشي على اربع
فلا يكون قولنا في جواب ماهو مخرجا للثلاثة الباقية فاجاب بان الكليات الخمس من الاورالاضافية
التي تختلف بالنسبة الى الاشياء وحيث يجب اعتبار قيد الحيثية فيها فالمراد ان الجنس مقول
في جواب ماهو على حقايق مختلفة من حيث انه مقول كذلك فالحساس والمشي اذا اعتبر فيهما
ما ذكرتموه كاجنسين داخلين في الحد وان كانا خارجين عنه باعتبار كونهما فصلا او خاصة
او عرضا عاما لانهما بهما الاعتبار لا يقالان في جواب ماهو اصلا وفي السقاء انه يجب علينا
ان نعلم في حدود الاشياء الداخلة في المضاف اننا نريد بها كونها الشيء من حيث هي لها معنى
الحدود كانا لما قلنا هذا الحد الجنس استشعرنا في انفسنا زيادة تدل عليها قواني من حيث هو
كذلك لو صرحنا بها فان قيل المخرج للثلاثة الباقية حيث هو الحيثية المرادة لا التقييد بجواب
ماهو قلنا اخراج الحيثية باعتبار اشتمالها على ذلك التقييد كما يظهر من التأمل في احوال الفصول
البعيدة والاعراض العامة وخواص الاجناس وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
فان كون المقول كالجنس الخمسة وان استلزم كونه اعم من الجنس المطلق الذي هو كالنوع له
لكنه لا يستلزم كونه اخص منه اذ لا يمكن ان يقال ماهو كالجنس الخمسة يكون اخص من مطلق
الجنس وانما يصح ذلك فيما هو جنس لها وتحقق ما ذكره من الجواب هو ان مفهوم المقول
على كثيرين اعم مطلقا من مفهوم الجنس لصدقه على كل واحد من الكليات التي من جنسها
الجنس فيصدق قواني كل جنس مقول على كثيرين بل بالعكس كل فليس مفهوم المقول اخص منه
اصلا بل له عارض وهو مفهوم جنس الخمسة وذلك العارض اخص من مفهوم الجنس فان كل
ماهو جنس الخمسة فهو جنس مطلقا ولا يعكس كليا ومن البين ان الاستحالة في ان يكون الشيء
اعم من غيره مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب بالفعل عارض للمحيوان واخص من الانسان
واذا قيد المقول على كثيرين بذلك العارض صار اخص من الجنس بهذا الاعتبار مع كونه اعم منه
باعتبار مفهومه في نفسه ولا محذور فيه ايضا لان مرجعه الى كون المعروض اعم والعارض اخص
كما لا محذور في كون حد الحد مساويا له بحسب ذاته اي مفهومه واخص منه باعتبار عارضه الذي هو كونه
حد الحد فلو قيل مفهوم المقول جنس الخمسة وحينئذ الجنس اخص من مطلق الجنس
فمفهوم المقول اخص من مطلق الجنس قلنا ان الكبرى ههنا قضية طبيعية لان الحكم فيها
على مفهوم جنس الخمسة فلا تشاج وان اريد بهذا ان كل ما صدق عليه هذا المفهوم فهو
اخص من الجنس منعناها لا يقال اذا صدق على مفهوم المقول انه جنس الخمسة صدق عليه
الجنس بالضرورة وليس كل جنس فهو مفهوم المقول على كثيرين فيكون اخص من الجنس
لانا نقول العموم والخصوص بين مفهومين انما يكون باعتبار ما صدق عليه من الافراد والتدراج
مفهوم المقول تحت مفهوم الجنس لا يقتضي اندراج افراده في الجنس حتى يصدق قولنا كل ماهو
مقول على كثيرين فهو جنس كما ان دخول طبيعة الحيوان في الجنس لا يستلزم دخول افرادها

فيه الا يرى انه يصدق قولنا الحيوان جنس ولا يصدق قولنا كل حيوان جنس وقس على ما حققناه لك مفهوم المضاف الذي هو في نفسه اعم من مفهوم الكلي مع ان عارضه الذي هو مفهوم جنس من الاجناس العالية اخص من مفهوم الكلي بمراتب كما استقف عليها ولا يخفى عليك ان جنس الانسان هو الحيوان من حيث هو لا من حيث انه جنس له والاصدق على الانسان انه حيوان هو جنس للانسان وذلك باطل فكذلك جنس الجنس هو مفهوم المقول من حيث انه جنس للخمسة والاصدق على كل واحد من الخمسة انه مقول هو جنس الخمسة ولا شبهة في بطلانه فاضمحل ما يتخيل من ان الاعمية والاختصية من جهة واحدة فان قلت لو كان مفهوم المقول على كثير من جنس الكليات لكان مفهوم جنس الخمسة عارضا لمفهوم المقول ولزم ان لا يكون العارض بتمامه عارضا لان مفهوم جنس الخمسة عارض لمفهوم مشتمل على مفهوم الجنس المشتمل على مفهوم المقول الذي لا يتصور عروضة لنفسه قلت العارض بمعنى الخارج عن الشيء قد لا يكون عارضا بتمامه فلا اشكال فنقول اذا قبست اى اذا قبست الاجناس العالية والمتوسطة الى الاجناس التي تحتها فلا شك انها اجناس لها كلها اجناس ايضا الحقيقية النوعية المندرجة فيها والحد على ذلك التقدير لا يتناولها بالاعتبار الاول وان تناولها بالاعتبار الثاني وكل ما هذا شأنه اى كل ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فهو نوع حقيقى وذلك لان اضافة الجنس على التقدير المذكور انما اعتبرت بالقياس الى النوع الحقيقى فان قيل اللازم من ذلك الاعتبار ان يكون كل جنس مقولا على النوع الحقيقى وهو حق وليس يلزم منه ان كل ما يقال عليه الجنس فهو نوع حقيقى بل هو شبهه بالغلط من باب ايهام العكس وما ذكرتموه من اضافة الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه فليس مطلقا حتى يلزم كون الحقيقى عين الاضافى بل في التعريف فقط قلنا شيئا نيك ان تعريف احد المتضايين اذا كان حدا له وجب ان يؤخذ فيه ذات المتضايين الآخر معرفة من صفة الاضافة لا امتناع تعقله الا بعد تعقل تلك الذات فاذا كان المأخوذ في حد الجنس النوع الحقيقى كان هو بعينه ذات ما يضافه فيكون كل نوع اضافى نوعا حقيقيا نعم اتمام هذا الكلام يتوقف على ان ما عرف به الجنس حده كما استقف عليه وامانا فلانه يوجب زيادة شك جريانه في سائر المضافات وذلك لانه لما وجب ذكر كل من المتضايين في بيان الآخر كان تعريف الاضافات باسرها شتملا على دور ظاهر فاذا ذكره تعميم للشبهة لادفع لها اذ للعرض ان يقول رد حدود سائر المتضايين على حدى الجنس والنوع وادفع الاشكال عنها فلا يعرف

احدا المتضايين بالآخر بل يندرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرر من التلطف والابعاء بيان ذلك ان كل واحد من المتضايين كالأب والابن مثاله مفهوم وذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الامع تعقل مفهوم الآخر ولا يمكن ايضا لا بعد تعقل ذاته فاذا اريد تحديد مفهوم احدهما وجب ان يذكر فيه ذات الآخر مجردة عن الاضافة اما ذكر ذاته فلا تعقل ذلك المحذور يتوقف عليه وامان تجريده قلنا يلزم تقدم احد المتضايين على الآخر في التعقل وذكرها على هذا الوجه وهو ضرب من التلطف ووجب ايضا ان يذكر فيه السبب الذي يقتضى تضاييفهما التحصلا به معا في التعقل وهذا هو الابعاء وان يعتبر فيه قيد الحيثية ليختص البيان بذلك المعروف من حيث اريد تعريفه فيقال في تحديد الاب مثلا حيوان يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث هو كذلك فالحيوان الاول هو ذات الاب والحيوان الآخر هو ذات الابن وقد اخذنا عاربين عن الاضافة لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه او بما يساويه في الجلاء وتولده من نطفته سبب تضاييفهما ومن حيث كذلك تكرر ضرورى يخص البيان بالاب من حيث هو اب واولاه لصدق الحد عليه من جهات اخرى ويقال في تحديد ابوة صفة حيوان يتولد من نطفته

حيوان آخر من نوعه هو كذلك والاولا قيد الاخير لصدق التعريف على بياض الاب وسائر صفاته وما ذكرناه انما يجب في حدود المتضايفات التي يقتضي تصور خصوصياتها واما رسومها ببعض اعتباراتها المتضمنة لتصورها ببعض وجوهها دون خصوصياتها فقد لا يجب فيها ذلك وان لم يتضح لنا طريق الى تلك الرسوم فالمرضى من الجواب اى اذا بطل جواب المصنف عن الشبهة وبطل ايضا الجواب الذى زيفه الشيخ في الشفاء فالمرضى من الجواب ما اختاره فيه بعد ذلك الترتيب وهو ان المراد بالنوع في تعريف الجنس هو الماهية والحقيقة واطلاق النوع على هذا المعنى شائع فيما بينهم وحيث يتم التعريف بلاخلل في معناه كانه قيل هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية او جنسية وتدرج الاضافة الاخرى في هذا التعريف اندراجا على الوجه الذى لحصناه فاك اذا قلت مقول على المختلفين بالحقيقة فقد ذكرت فيه ذات المتضايف الاخر عارية عن الاضافة الاخرى واعتبرت سبب المتضايف بينهما وهو القول فيفهم ان المختلف بالحقيقة مقول عليه اى يفهم ان هناك حقايق جزئية متخالفة يقال على كل واحدة منهما وغيرها ماهية اخرى في جواب ماهو فقد تحصل بتحديد الجنس مفهومه صريحا ومفهوم النوع الاضافى ضمنا كما هو الحق في حدود المتضايفات وكذلك اذا قلت في تعريف النوع كلى مقول عليه وعلى غيره الجنس فقد جعلت الجنس مقولا على المختلفين بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير ههنا هو المغاير في الحقيقة ففي تعريف كل منهما اشارة الى المتضايف الاخر وانما لم يكن المعنى الجنسى موجودا في الخارج سواء كان موجودا في الذهن او لا امتنع بالضرورة كونه مقوما للجزئيات الموجودة في الخارج فلا يصلح حينئذ لان يقال عليها في جواب ماهو فان قلت اذا كان الترتيد في معرض الجنس المنطوق كما ذكره فمن اين يلزم فساد تعريفه قلت من حيث ان ذلك العارض اعنى مفهوم الجنس المنطوق يجب ان يعتبر على وجه يكون صادقا على معروضه حتى يعمل وصفا عنوانيا في احكام يتقضى الى معروضاته اختلفت مقالاتهم حاصل المقالة الاولى ان الطبيعة على وحدتها موجودة في ضمن الجزئيات فهناك امر واحد قد انضم اليه فصل او تشخص فصار المجموع المركب منهما نوعا او شخصا وهكذا فهذا هو المقول بوجود الطبيعة العامة المنتصفة مع وحدتها بالاشتراك الخارجى المستلزم لا تصاف الامر الواحد بصفات متضادة وتمكنه في امكنة متخالفة ومن ثم حكم الجمهور باستحالة واصل المقالة الثانية ان الطبيعة المنتصفة بالوحدة في الذهن تكثرت بحسب الخارج فصارت بخصضا متعددة كل حصة منهما موجودة في ضمن جزئى فهذا هو القول بوجود الطبيعة الخاصة في ضمن الجزئيات وهذا ان القول لا يشتركان في ان الطبيعة موجودة في الخارج متضمنة الى فصول متعددة او تشخصات متميزة عنها في الخارج بحسب الذات واما انها هل هي موجودة معها بوجود واحد او بوجودات متعددة فذلك بحث آخر انما المقصود ههنا امتيازها عنها بذاتها سواء امتازت عنها بوجودها اولا فلان الكسيزى اى لانهم ان قولكم لاشئ من الشخص بمقول على كثيرين فان قلت يمكن ايضا على ذلك التقدير ان يمنع الصغرى اعنى قوله كل موجود في الخارج تشخص لان المجموع المير كبحن الطبيعة والتشخص موجود في الخارج فليس معروضا للتشخص فليقله ان يدفع بان المعنى الجنسى اذا وجد في الخارج فلا محالة يكون معروضا للتشخص وما ذكره الخارج من التسامح يتدفع اذا اردنا النوع الماهية والحقيقة كما مر في الجواب المرضى عن الشك الثانى والحق في الجواب انما قال والحق لان الجوابين الاولين مبنيان على التركيب الخارجى وقد عرفت انه باطل وايضا الجواب الاول يستلزم عروض الاشتراك بحسب الخارج المستلزم للمحال كما مر آنفا والجواب الثانى يستلزم ان لا يكون المعنى الجنسى مقوما للجزئيات في الخارج مع كونه مقولا عليها في جواب ماهو وهذا

الجواب الحق مبني على المذهب المختار عند المحققين كما سبق تحريره وشك رابع أي وهنا شك رابع
وان لم يذكر في الكتاب وإنما قال وجوابه ان بعض الجزء محمول اشارة الى ان الاجزاء الخارجية
المتغايرة الذوات والوجودات لا يمكن حملها على ما يتركب منها كما لا يمكن حمل بعضها
على بعض بالضرورة على ما به هناك عليه بل المحمول على المركب اجزاء العقلية التي تتحد معه
في الخارج ذاتا ووجودا وتغايره فيهما بحسب الذهن فقط ثم ان الاجزاء الذهنية المتغايرة هناك
ليست محمولة على كلها من حيث هي اجزاء له بل من حيثية اخرى فان الحيوان مثلا اذا حصل
في الذهن كان امرا مبهما محتملا لما هيات متعددة لا ينطبق على واحدة منها بل كما ان الالف اذا انضم
اليه ما يحصل له ويزيل ابهامه من فصول تلك الماهيات فاذا اخذ بشرط شيء أي بشرط
ان يدخل في مفهومه من حيث انه متعين متحصل ماله دخول فيه بذلك الاعتبار من تلك
الفصول كان نوعا من الانواع التي كان يحملها كالانسان فانه حيوان دخل في ماهيته
المتعينة المتحصلة الفصل الذي هو الناطق وان اخذ الحيوان بشرط لا شيء
أي بشرط ان يعتبر معه فصل من الفصول المتنوعة من حيث انه خارج عن مفهومه منضم اليه
وزائد عليه ومركب منهما امر ثالث كان الحيوان بهذا الاعتبار جزءا ومادة لذلك المركب
ضرورة ان الجزء يجب ان ينضم اليه جزء آخر ويكون خارجا عنه وان اخذ على وجه اعم
من الوجهين السابقين أي ان اخذ بحيث يمكن ان يعرض له تارة انه جزء وتارة انه نوع كان بهذا
الاعتبار جنسا وشجرا لا يفرض الجزئية والجنسية شيء واحد ومن البين انه اذا اعتبر جزئية
لم يصدق هو على المركب منه ومن غيره اذ لا يصدق على النوع انه حيوان خرج عن مفهومه
الفصل ضرورة انه حيوان دخل في مفهومه الفصل الا ان ذلك لا يوجب ان لا يصدق عليه
الحيوان من حيث هو ومحصول الكلام ان الصورة العقلية تعتبر على وجوه مختلفة فتارة تعتبر بشرط
لا شيء أي بشرط انها واحدة في نفسها بحيث اذا انضمت اليها صورة اخرى كانتا متغايرتين
في الوجود وقد تألف منهما صورة ثالثة فالصورة العقلية المعتبرة من هذه الخيفية مادة وجزء
كالحيوان والناطق اذا اعتبرا من حيث انهما موجودان متغايران في العقل واخرى بغير شرط
شيء أي بشرط ان ينضم معها صورة اخرى وتكونان معا مطابقتين لامر واحد فلا يلاحظ حينئذ
تغايرهما بل اتحادهما كالحيوان والناطق المعتبرين من حيث انهما مطابقان لماهية الانسان
وهذا هو النوع وتارة اخرى تعتبر لا بشرط شيء فتكون محتملة لاعتباري التغاير والاتحاد بحسب
المطابقة وهذا هو الذاتي المحمول لان مرجع الحمل الى التغاير في المفهوم والاتحاد في الذات وانما فسر
الشارح كل واحد من قوله بشرط شيء وبشرط لا شيء بما ذكره تنبيهها على ان المراد بالاول ههنا اخص
بما هو المشهور في معناه وان المراد بالثاني ما يلين معناه المشهور اذ لا بد في اعتبار الجزئية من انضمام
شيء آخر اليه قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع عرف ذلك من انه ذاتي للنوع
داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في جواب ما هو ومن التصريح بانه اذا لم يكن موجودا لم يكن
مقوما للوجود الخارجي فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع أي الانواع الستة فانه لا يقوم النوع
الطبيعي اما الحقيقي فلا يمكن تصوره بالكنه مع الذهول عن مفهوم الجنس المنطقي فاننا علم
بالضرورة انه يمكن ان يتصور حقيقة الانسان بكنهها من غير ان يتصور كون الشيء مقولا على كثيرين
مختلفين بالحقايق في جواب ما هو والظاهر ان يقال النوع الطبيعي الحقيقي ان لم يندرج تحت
جنس طبيعي لم يتوهم ان الجنس المنطقي مقوم له وان اندرج تحته يعلم حاله مما ذكره في النوع
الطبيعي الاضافي فذلك طوي ذكره كما تقدم البارض للتقدم بالاضافة الى التأخر فانه متأخر عن
المتقدم متقدم على التأخر فهذه صورة تقص فاجاب عن المنع بان تأخر النسبة عن ذات المنسبين

معلوم بالضرورة التي لا تقبل منعا وعن التقص بان ذات المتقدم لا يتصف بالتقدم الا بعد تحقق ذات
 المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم انواعه الاربعه كما سأتى فهي اما انواع حقيقية
 او اضافية مشبهة الى الحقيقة وعلى التقديرين يكون الجنس المنطقي مقوما للنوعين الطبيعيين قلت
 ان سلم انه كذلك كان مفهومه بذلك الاعتبار جنسا طبيعيا يعرض له جنس منطقي وكلامنا
 ان الجنس المنطقي من حيث هو كذلك لا يقوم شيئا من النوعين الطبيعيين ولانهما متقابلان
 بعض ذلك بالوحدة والكثرة فانهما متقابلان لاستحالة ان يصدق على شيء واحد من جهة
 واحدة انه واحد وكثير مع ان احدهما متقوم بالآخر وفيه بحث عرف في موضعه ومفهوم
 النوع الحقيقي المنطقي هو القول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ولا اشتباه في امكان
 تصويره مع الغفلة عن الجنس الطبيعي فلا يكون شيئا منهما مقوما له لا يقال مفهوم القول على
 كثيرين جنس طبيعي من الاجناس الطبيعية الاعتبارية مع انه يقومه لانا نقول هو بذلك
 الاعتبار نوع طبيعي اضافي لمفهوم القول واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي
 اى بالقياس الى الجنس الطبيعي فذلك الجنس الطبيعي المنقسم اليه لا يجوز ان يكون مقوما له
 لانه مفهوم لعروضه فلو كان مقوما لعارض ايضا لم يكن ذلك العارض المشتمل على مفهوم معروضه
 عارضا له بتمامه بل العارض له بالحقيقة هو الجزء الآخر المتأخر لذلك المقوم فان قيل لاستحالة في
 ذلك كما مررت اليه الاشارة اجيب بان كلامنا في العارض للشيء بمعنى القائم به لا بمعنى الخارج عنه
 ومن المستحيل ان يكون القائم بشيء قائما به لا بتمامه ولغائل ان يقول ان هذه الاستحالة انما تتم
 في الامور الحقيقية واما في المفاهيم الاعتبارية فلا كما يظهر من التأمل في كون مفهوم القول
 على كثيرين جنسا للجنس وكون مفهوم الجنس جنسا لاقسامه الاربعه الى غير ذلك من
نظائرهما وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي حيث قيل انه لا يقوم النوع العقلي مطلقا لكونه
خارجا عن جزمه معا فيقال ههنا العقلي الحقيقي مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقيين والجنس
الطبيعي خارج عنهما ولا يذهب عليك ان النوع الطبيعي الحقيقي لما جاز ان لا يندرج تحت
جنس سواء كان بسيطا او مركبا من امور متساوية ان جوز ذلك لم يتصور بالقياس اليه
شيء من الاجناس الثلاثة فلا حاجة الى اعتبار نسبتها بالتقويم وعدمه اليه ولا حاجة الى عارضه
ولا الى المجموع المركب منهما فسقط تسعة اقسام من الثمانية عشر وانما يحتاج الى ذلك في التسعة
ال اخرى التي في الاضافات وعلى هذا القياس تعرف حال الفصول الثلاثة اى المنطقي والطبيعي
والعقلي مع الانواع الستة والفصل المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقلي واما الفصل الطبيعي فانه
يقوم النوع الطبيعي الاضافي والنوع العقلي الاضافي ولا يقوم شيئا من الاربعه الباقية والمراد بابتداء
هذه الدلائل ابتداء اكثرها كما يظهر بادي تأمل والمص جزم بهذه الفروع التي هي النسب
المثبتة بتلك الدلائل المبنية على ان ماهيات الكلمات ما ذكر في تعريفاتها في حدودها
وهو شاك في الاصل حيث قال وهو غير معلوم قوله اعلم ان الاجناس ربما تترتب متصاعدة
اشار بلفظ ربما الى ان الترتيب ليس بواجب في شيء منهما واعتبر في الاجناس التصاعد لانها اذا
ترتبت كان هناك جنس و جنس جنس وهكذا ولا كانت جنسية الشيء مقبسة الى ما تحته كان جنس
الجنس فرق الجنس فاذا ترتبت الاجناس كانت في ترتيبها متصاعدة بلا شبهة واعتبر في الانواع
النازل لان ترتيبها بان يكون هناك نوع ونوع نوع وهكذا وحيث كانت نوعية الشيء بالقياس
الى ما فوقه كان نوع النوع تحت النوع فاذا ترتبت الانواع كانت متنازلة بلا مريية وامتناع تركيب
الماهية من اجزاء عقاية لا تنتهي انما يتم في الماهيات المعقولة بكنهها والى يمكن تعقلها كذلك
وكون كل فصل حالة لخصه من الجنس لا يستلزم النسب في العلل والمعلولات لان الفصول علل
فقط والخصص معلولات فقط ولا ترتب في شيء منهما بل كل واحد من الفصول التي لا تنتهي

علة واحدة من تلك الحصص التي لانهاية لها والنس انما يثبت اذا كان كل واحد مما لا ينسأهي
 علة ومعلولاً معاً باعتبارين واذا لم تنته الانواع في تنازلها الى نوع لا يكون تحت نوع لم يتحقق
 تحت تلك الانواع اشخاص اذ لو تحققت لانتهدت تلك الانواع المتنازلة الى نوع ليس
 تحت نوع بل اشخاص وهو خلاف المقروض واذا لم يتحقق تحتها الاشخاص لم يتحقق تلك
 الانواع لان الانواع انما تنزع من الهويات الشخصية على ما سلف فعدم انتهائها في التنازل الى
 ذلك النوع مستلزم لارتفاعها بالكلية فيكون باطلا وفيه بحث لان هذا انما يصح في الماهيات
 الخارجية لوجوب انتهائها الى الاشخاص دون الماهيات الاعتبارية اذ يجوز ان يعتبر العقل تحت
 كل نوع نوعاً آخر ولا يعتبر تحت شخصاً آخر فلا تقف في اعتبار الانواع المتنازلة على حد لا يتجاوز
 بل قياس الجنس بالجنس واعتبار اقسامها بحسب الترتيب وعدمه فالجنس المفرد ليس واقفاً
 في سلسلة الترتيب الا ان اعتبره انما هو بملاحظة انتفاء الترتيب فذلك عدم المراتب ويقر بـ من
 هذا الاختلاف ما اختلفوا فيه من ان النباطق مثلاً هل هو يقسم الحيوان الى قسم واحد او الى
 قسمين لان ثلاثة منها وهي العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم قيل الاولى
 ان يقال العالي والسافل مركبان من وجود وعدم والمفرد مركب من عدم ميبين لان مفهوم
 الجنس ليس جزءاً للشيء منها والالكان جنساً لها والحق ان مفهوم الجنس المفرد لا يتحصل بمجرد
 ذلك العدم بل لابد من اعتبار مفهوم الجنس فيه ايضاً وليس يلزم من كونه جزءاً للثلاثة كونه
 جنساً لها اذ لابد عند الامام في كون الشيء جنساً من ان يكون مقولاً على كثيرين متحصلة مختلفة
 الماهية ولك ان تقول ما ذكره الامام بدل بادئ تصرف على ان الجنس المطلق ليس عرضاً عاماً
 لا قسامه ضرورة ان معروض الامر الشبقي لا يكون الامر المحصلاً وان الشيء بالنسبة الى معروض
 واحد لا يكون عرضاً عاماً فكل ما يجاب به ههنا يجاب به ثمة قلن قلت التعريفات فاسدة
 ليس هذا كلاماً على سند المنع كما يتوهم بل تقريره ان المنع مندفع بان الاجتناس المذكورة امور
 اعتبارية هي مفهوماتها المشهورة وما اورد تموه على سبيل المعارضة لها من التعريفات
 التي احدثوها فليست مفهومات لتلك الاجتناس لانها باطلة فهذا كلام على ما عورض به لان
 الحدود معارضات للحدود كانه قبل ما ذكرتم وان دل على انها ليست انواعاً لكونها مركبة من
 الاعداد لكن عندنا ما يدل على كونها صالحة للتسمية لانها معرفة بهذه التعريفات فاجيب
 بان هذه التعريفات فاسدة وباطال تعريف العالي والسافل بما ذكره ظ واما تعريف المفرد فقد
 ابطله بان القريب لا يستلزم ان لا يكون تحت جنس فان الجسم النامي جنس قريب للشجر مع
 ان الحيوان تحت وقد ابطل ايضاً بان البسيط ما لاجزاء له فيكون عدماً قد دفع بان هذا رسم
 للبسيط لان البسيط ماهيات وجودية لها اوصاف عدمية وفي قوله لا يضرنا تأمل لانه اذا
 كان تحت الجنس المفرد جنس آخر كان واقفاً في سلسلة الترتيب في الجملة فلا يكون مفرداً الا اذا جوز
 كونه مفرداً باعتبار ماهية وغير مفرد باعتبار ماهية اخرى فلا تكون الاقسام الاربعة للجنس
 متباينة في الصدق بل متغايرة في المفهوم فقط سلمنا اي سلمنا ان الثلاثة مركبة من الوجود
 والعدم وانها عدمية لكن ذلك لا ينفي في كونها انواعاً اعتبارية لمفهوم اعتباري
 هو مفهوم الجنس المطلق بل الصواب ذلك لانها مفهومات مختلفة كاختلاف الانواع
 الحقيقية مشاركة في مفهوم هو تمام المشترك بينهما بحيث يقع جواباً اذا سئل عنها بما هي ولئن
 سلمنا انها ليست انواعاً له اصلاً قلنا جازان ينحصر الجنس في نوع واحد كما اوضحه وانت
 تعلم ان ذلك المنع وهو قوله لا يتم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنساً بالقياس الى نوع واحد او اورد
 بالاستقلال اي من غير ان يذكر المنع اقلان السابقان او اورد بعد المنع الاول لم يقيم عليه الدليلان

المذكوران لرفع فلا يطل بهما كلام المص اذا حل نظره على هذا المنع وأما اذا ورد بعد التعيين كما قرره الشارح كان مندفعاً بهما ومحموله ان من سلم ان الثلاثة لا يصلح لنوعيه مفهوم الجنس مطلقاً لا في الخارج ولا في الذهن انتهض عليه الدليلان لامتناع ان يخصر الجنس في نوع واحد خارجاً وذهناً كما يمنع انحصار النوع في شخص واحد كذلك مع ان انحصار الجنس يستلزم محالاً آخر وهو مساواة الجنس للفصل مطلقاً فلا يكون احدهما اولاً بالجنسية من الآخر لكونهما ذاتيين متساويين في الذهن والخارج بخلاف انحصار النوع فإنه لا يستلزم عدم الاولية في الاتصاف بالنوعية لان التعيين عرض للنوع فلا يصلح للاتصاف بها لان العارض للجوهر كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون اختلاف العوارض بالماهية لآخر لا لاختلاف المعروضات لماهياتها فاجاب بانه لا اختلاف بين تلك العوارض الا باعتبار العروض تلك المعروضات فاذا لم يكن ذلك الاختلاف موجبا لاختلافها في الماهية كانت متوافقة فيها وقد اجيب عنه ايضا بما يخالف ظاهر العبارة وهو ان المراد به ان كانت تلك العوارض مختلفة الحقيقة كان جنس الاجناس نوعاً متوسطاً والا لكان نوعاً اخيراً الكونه مقولاً على امور متفقة الحقيقة وفوقه الكلي اى الصالح لان يقال على كثيرين سواء كانوا مختلفين او متفقين وفوقه الكلي المضاف الشامل كمفهوم الكلي وسائر المفهومات الاضافية سواء كانت كلية او جزئية فهو اى المضاف جنس الاجناس في هذه السلسلة من المفهومات الاعتبارية وجنس الاجناس اى مفهومه نوع الانواع فقد صار قسم من الاقسام العشرة التي يصدق عليها مفهوم جنس الاجناس اعم بحسب ذاته من هذا المفهوم بمراتب كثيرة وان كان ذلك القسم باعتبار عارضه الخصوص اخص من مفهومه كما تبينناك على امثاله فيما سبق وهذا البحث آت في الاجناس الباقية فان كل واحد من مفهومات الجنس السافل والمتوسط والمفرد عارض بمقاييس مختلفة فان كان اختلافها موجبا لاختلاف عوارضها كان مفهوم كل واحد منهما مقولاً على امور مختلفة الماهية فلا يكون نوعاً اخيراً بل نوعاً متوسطاً والا كان نوعاً اخيراً وعلى التقديرين يكون فوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكلي وفوقه المضاف الذي هو جنس الاجناس ويكون كل واحد من تلك مفهومات الاجناس الثلاثة امانواع الانواع او نوعاً متوسطاً وكذا الحال في سائر الكليات فان مفهوم النوع مثلاً عارض لماهيات مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلافه كان مفهوم النوع متوسطاً والا كان نوعاً اخيراً وفوقه المقول على كثيرين متفقين وفوقه الكلي وفوقه المضاف على ما تحققت لفظ النوع اى اللفظ النوع الذي استعملته الفلاسفة اليونانية في معنى النوع كان في لغة اليونانيين موضوعاً لمعنى الشيء وحقيقته وبهذا المعنى اللغوي استعمل في تعريف الجنس كما مر ثم نقل عنه الى المعنيين الاصطلاحيين جاز ان يكون ابتداء فيهما وجاز ان يكون في احدهما بتوسط الآخر قال الشيخ في الشفاء لست احقق ان ايهما اقدم في النقل اذ لا يبعد ان يكون النقل اولاً الى المعنى الحقيقي ثم لا عرض له ان كان عليه عام آخر بصفة مخصوصة سمي كونه تحت ذلك العام بتلك الصفة نوعية ولا يبعد ايضا ان يكون الاقدم المعنى الاضافي لكن لما اتصف الحقيقي بهذه النوعية من غير قياس الى الجنس كان اولياً باسم النوعية فسمى من حيث هو ملاصق للاشخاص نوعاً ايضا والمراد بالمقول على كثيرين ما يعم الخارج والذهن اذ لو خص بالاول خرج عن التعريف الانواع المتحصرة في شخص واحد كالشمس والمعدومة كالانقضاء ويعم الفعل والقوة ايضا كما نبه عليه في حد الجنس وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس والعرض العام وفصول الاجناس وخواصها واقيد الاخير بخارج الفصول والخواص السادلة لانه اسند اخراج ماعد الجنس اليه وقد مر مثله قوله ولاخراج الشخص انما يصح اذا لم يعتبر قيد الاولية

فانه اذا سئل عن زيد وفرس معين بما هما اجيب بالحيوان الا انه ليس مقولا عليهما قولاً اولياً
فلا حاجة في اخراجه الى قيد اكل وقوله يخرج الكليات الغير المندرجة تحت جنس اى تحت
جنس مطلقاً كالمهايات البسيطة التي لا يحمل عليها جنس اصلاً او تحت جنس لتلك الكليات
كما هو الظاهر فعلى الاول كان قولنا في جواب ما هو مخرجاً لفصول الانواع وخوامصها اذا الجنس
يقال عليها لكن لا في جواب ما هو وعلى الثاني ان يكن مخرجاً لشيء لان تلك الامور خارجة بالقيد
السابق لكونها بسائط او مركبة من اجزاء متساوية فلا جنس لها يقال عليها واما قيد
الاول فرغم الامام في شرح الاشارة انه لا احتراز عن النوع مقبلاً الى الجنس البعيد فانه ليس
نوعاً له بل للقريب ورد عليه صاحب الكشف بان هذا مخالف لكلام القوم حيث حكموا بان
نوع الانواع نوع بجميع ما فوقه من الاجناس وادعى ان الاولى ان يكون احترازاً عن الصنف اذ
لا يحمل عليه جنس من الاجناس بالذات بل بواسطة حل النوع عليه بخلاف النوع المقبى الى
الجنس البعيد فانه يحمل عليه بعض الاجناس اعني القريب بالذات وحاصل كلامه الحكم بان يجب
الاحتراز عن الصنف بهذا القيد ولا يجوز الاحتراز به عن النوع المذكور ومن ثمة فسر قيد
الاولية على وجه يخرج الصنف دون النوع المقبى الى الجنس البعيد فاعترض الشارح
عليه بلزوم احد الامرين اما وجوب ترك الاحتراز عن الصنف فيبطل حكمه الاول
واما وجوب الاحتراز عن النوع بذلك الا اعتبار فيبطل حكمه الثاني فاحد حكميه بطل
قطعا وبيان اللزوم ان النوعية نسبة طارئة لذات النوع الاضافى بالقياس الى الجنس فان
اعتبر في هذه النوعية او معها كون ذلك الجنس مقولاً على ذلك النوع بلا واسطة لزم ان يورد
هذا القيد ويحتز به عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه بهذا الاعتبار ليس من افراد المحدود
اذ الجنس البعيد ليس مقولاً عليه الا بتوسط قول الجنس القريب كما ستعرفه فيجب اخراجه عن
عن الحد وان لم يعتبر في النوع ذلك اى كون جنسه مقولاً عليه بلا واسطة لم يحز اراده في حده
حتى يخرج به الصنف عنه فان قيل فنختار الشق الاخير الا اننا نحتاج الى اخراج الصنف عن الحد
لكونه خارجاً عن المحدود فنورد هذا القيد على وجه يخرج به دون النوع بانسبته الى اجناسه البعيدة
كما اشير اليه في الكشف حتى لا يتجه عليه ان يقال كيف يخرج به احدهما دون الآخر مع استواء
نسبته الى اخراجهما اجيب بانه يلزم ان يعتبر في النوع كون ذلك الجنس الذى نسب اليه
ذلك النوع بالنوعية او جنس آخر غيره مقولاً عليه بلا واسطة فيودى الى ان يكون الشيء نوعاً
لغيره باعتبار كون امرئاً مقولاً على ذلك الشيء بلا واسطة وهذا معنى لا يلتفت اليه قطعا
والدليل على ان حل العمالي على الشيء بتوسط حل السافل عليه ما نقله الامام في المحقق انهم
قالوا من المبح ان يحمل الجسم على الانسان الابدع صيرورته حيواناً فان الجسم الذى ليس بحيوان
مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حل الحيوان عليه اقدم من حل الجسم عليه فان قيل
الجسم جزء للحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولاً له قلت لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون
المتأخر في الوجود علة لشيء المتقدم لشيء آخر على ان اعتبار القول الاول يريد انه لا يجوز
اعتبار هذا القيد في تعريف النوع سواء قصد به اخراج الصنف او اخراج النوع بقياسه الى
جنسه البعيد او اخراجهما معاً وذلك لان القول المعتبر في الجنس اعم من ان يكون اولياً او بواسطة
فوجب ان يكون المعتبر في النوع ايضاً هو القول اعم ليكون مضافاً له مفهومه مع الاخص
المقيد بكونه اولياً لان الاخص في جانب لا يفهم مع الاعم في الجانب الاخر فهذا القيد
يخرج النوع عن مضافه الجنس وايضا تعريفه هذا بيان فساد آخر في تعريف النوع الاضافى
بنوع الفساد الناشى من ذكر قيد الاول فيكون اى الجنس المنطوق متقدماً في المعرفة على النوع
الاضافى بمرتبتين بل بثلاث مراتب لان الاضافى متأخر عن معرفة المتوقف على جزئه اعني مفهوم

معروض الجنس المنطقي المتأخر عن الجنس المنطقي لا يقال تفسير الجنس الطبيعي بمعروض
الجنس المنطقي انما يصح على ما اختاره الشارح من ان الطبيعة المقيدة بمعروض الجنسية هو الجنس
الطبيعي فيتم الاشكال واما اذا ذكر قسر بالطبيعة من حيث هي فلا اشكال لانا نقول لما عبر
عن الطبيعة بلفظ الجنس كان مفهومه الطبيعة التي هي معروضة للجنسية نعم لو عبر عنها
بلفظ الماهية او الحقيقة او الطبيعة لم يتوجه ذلك المحذور وايضا يلزم ان اذا كان الجنس
المأخوذ في التعريف هو الجنس الطبيعي يلزم في باد آخر هو تقدم النوع الاضافي المنطقي بالجنس
الطبيعي وانقصى عنه ان يقال المذكور في التعريف هو مفهوم الجنس الطبيعي فيكون هذا
المفهوم مقوما للنوع الاضافي المنطقي وما عرف بطلانه سابقا هو ان ما صدق عليه الجنس
الطبيعي من الطبائع ليس مقوما له فلا فساد من هذا الوجه وانا بطل التعريف المذكور
فالنص في تحديده ما نقله الشيخ عن بعضهم واستحسنه وهو انه اخص كليين مقولين
في جواب ما هو وانما كان صوابا لانطباقه على المحدود بحيث يشتمل افراده كلها ولم يخرج عن
كونه مضائفا للجنس مع اخراج الصنف اذ لا يقال في جواب ما هو ولا شبهة في ان المراد كونها
مقولين في ذلك الجواب على شئ واحد فلا يرد ما قيل من ان اخص الكليين المقولين في جواب
ما هو قد لا يكون نوعا لاعمهما كالضاحك والمشي فانهما يبقان في الجواب على هذا الضاحك
وهذا المشي وذلك الضاحك والمشي وليس الضاحك نوعا للمشي وكذا الانسان ليس نوعا
للجاسس المقول في الجواب على السميع والبصير مع كونه اخصي منه والوجه في ازدياد الجنس امر ان
احدهما اراد الجنس الذي هو الكلي في حد النوع الاضافي والثاني التصريح لما هو المراد
فان العبارة الاولى مع كونها ركيكة في العربية يحتمل ان يفهم منها ان الاختصية بالنسبة الى ذينك
الكليين ح ب صكون اخص من كل منهما وان يفهم انهما مختلفان بالعموم والخصوص
واختصهما النوع والعبارة الثانية ضريحة في هذا المعنى الثاني الذي هو المراد لان لفظة من فيها
تعبئة قطعا ولقائل ان يقول لادلالة في شئ من العبارتين على كون ذلك الاخص يقال عليه
الاعم في جواب ما هو فلا يكون التعريف بهما حدا فان قيل قد مر انه اريد كونهما مقولين
على شئ واحد وحيث لا يمكن ان يكون كل واحد منهما تمام الماهية المختصة به لامتناع التعدد
فيها فاما ان يكون احدهما تمام الماهية المختصة والاخر تمام الماهية المشتركة فيكون هذا الاخر
تمام المشترك بين تلك الماهية المختصة وغيرها من الماهيات ومقولا عليهما في جواب ما هو
واما ان يكون كل واحد منهما تمام الماهية المشتركة ولما كان احدهما اعم من الآخر كان الآخر
مشتلا عليه مع زيادة فيكون مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى ومقولا عليهما في الجواب
وعلى التفسيرين يفهم كون الاخص مقولا عليه اعم في جواب ما هو قلنا هذه دلالة الالتزامية
خفية فلا يفتد بهما في الحدود والاولى ان يعرف النوع الاضافي بانه كلي مقول في جواب ما هو
يقال عليه وعلى غيره كلي آخر في جوابه فيخرج الشخص باكلى واصنف بالمقول في الجواب
والماهيات البسيطة بقولنا يقال عليه الخ ولا بد ان يحافظ على الكلي ثانيا ليحصل مفهوم الجنس
بطريق الاندراج في حد النوع كما يحصل مفهومه كذلك من حسد الجنس فان قلت ما ذكرته
في تحديده يستلزم ان لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل المندرج فيه جزؤه الثاني
اعني كونه مقولا عليه كلي آخر في جواب ما هو قلت هو باعتبار هذا الجزء مضائفا للجنس
لا باعتبار جزئه الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا اختلال فهما مشتركان في النسبة
الى ما تحتها فلا يكون فارقة لان المشترك بين شئين لا يميز احدهما عن الآخر فان قلت نسبة الحقيقي
الى ما تحتها بانه مقول عليه في جواب ما هو واعتبار مفهوم الكلي في الاضافي لا يقتضي نسبه

الى ماتحته بكونه مقولا عليه في الجواب بل يحمله عليه مطلقا فلا تكون النسبة بالمقولة مشتركة بينهما قلت قد عرفت انه لابد في الاضافي من اعتبار مقولته في الجواب ليمتاز عن الصنف نعم النسبة بالمقولة بالقياس الى ماتحته المعتبرة في الحقيقي هي النسبة الى الاشخاص المتفقة الحقيقة والمعتبرة في الاضافي اعم من ان تكون الى الاشخاص مطلقا او الى الانواع والفرق الثالث بين النوعين المنطقيين ان مفهوم الاضافي يوجب تركيب معروضه من الجنس والفصل اذ قد اعتبر في مفهومه اندراج معروضه تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقي وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكنا وهو ماذيجوز ان يكون واجبا فانه كاف في سند المنع وان لم يكن كافيا في الاستدلال كما استعمله وايضا يجوز ان يكون الحقيقي ممثلا ان قلنا ان هذا الحكم يتناول الماهيات المعدومة سواء كانت ممكنة او مستحيلة وان كان مستبعدا جدا وقد صرح القوم بان الاجناس العالية للممكنات مقتصرة في هذه المقولات فلا يوجدها جنس حال غيرها وليس يلزم منه اندراج كل ممكن فيها بل اندراج كل ممكن له جنس على ان نقول لادليل على كونها اجناسا فبحاز ان يكون كلها او بعضها عرضا عامة لما تحتها وقد يناقض في الوحدة والنقطة بانهما من الاعتبارات وكلاهما في الماهيات المحصلة الخارجية وايضا كونهما تمام حقيقة ماتحتهما م واستدل الامام على ذلك اي على بطلان مذهب من قال بان النوع الاضافي اعم مطلقا ويعود فيه ما ذكرناه اي من ان كل واحد من تلك البسائط نوع حقيقي وليس بمضاف والالكان مركبا من الجنس والفصل وانما قال فضلا عن ان يكون حقيقيا بناء على ان البساطة اذا لم تستلزم التوصيف باحد المعنيين مطلقا كان عدم استلزامها لاحدهما بعينه اولى وقوله او غيرها اراد به الخواص والاعراض العامة و اشار بقوله لا يقال الى استدلال آخر على وجود الحقيقي بدون الاضافي واجاب عنه بان الحصص افراد اعتبارية فانها اذا اخذت من حيث ذواتها كانت عين الشيء واذا اعتبر معها اقترانها بامور خارجة عنها كانت افرادا له لا بحسب نفس الامر بل بحسب هذا الاعتبار فتكون نوعية له بالاعتبار دون الحقيقة والمقصود بيان النسبة بين ماهو نوع في نفسه لاما هو نوع باعتبار العقل والالام يكن اثبات الوجود الاضافي بدون الحقيقي بل يكون الحقيقي اعم من كل واحد من الكلبيات الاربع الباقية لانها كلها انواع حقيقية بالقياس الى افرادها الاعتبارية التي هي حصصها وايا ما كان بقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي كما ان مراتب الجنس كانت بقياس الجنس الى الجنس كذلك مراتب النوع انما تكون بقياس النوع الى النوع وفي قوله فراتبه اربع على قياس مامر في الجنس تنبيه على ان وجه التقسيم المذكور هناك آت ههنا فيقال النوع اما ان يكون فوقه وتحتة آه كما ان المذكور ههنا جارئة على ما اشير اليه هناك والكلام في جنسية النوع المطلق لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق فيقال في التفرع ان مفهوم النوع المطلق اذا كان جنسا لمفهومات الاربعة كان احدا وانواعه مفهوم نوع الانواع وهو عارض لطبايع مختلفة كالانسان والفرس مثلا فان اقتضى اختلاف المعروضات لحقايقها اختلاف العوارض كذلك كان نوع الانواع العارض للفرس مخالفا في الحقيقة لما هو عارض للانسان فلا يكون نوع الانواع نوعا اخيرا بل متوسطا والا كان نوعا اخيرا وعلى تقديرين فوقه مطلق النوع وفوقه الكلي وفوقه المضاف فهو في سلسلة هذه المفهومات الاعتبارية جنس الاجناس ومفهوم نوع الانواع اما نوع متوسط واما نوع الانواع كمعروضه وقس على ذلك الانواع الباقية لانها تمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقي وذلك لان النوع الاضافي اما جنس واما نوع حقيقي فلو كان فرقه نوع حقيقي لزم على التقدير الاول ان يكون الماهية المختصة اعم من الماهية المشتركة وعلى الثاني ان يكون هناك ماهيتان مختصتان احدهما

فوق الاخرى ومن هذاتين ان النوع الحقيقي يمتنع ان يكون فوقه او تحته نوع حقيقي واذا قيس مراتب الانواع الى مراتب الاجناس حصل هناك ست عشرة نسبة فاثنتا عشرة منها بالتبيان واربع بالعموم من وجه كما تحققت في الشرح قوله بل المراد ان احدهما ليس بكاف وبيان ذلك ان نوع الانواع انما يتحقق بان لا يكون تحته نوع ويكون فوقه نوع والقيس الاول مستفاد من كونه حقيقيا والثاني ينحل الى شئتين احدهما ان يكون فوقه جنس وهو مستفاد من كونه نوعا اضافيا والثاني ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعا لجنس آخر وليس مستفادا لامن كونه حقيقيا ولامن كونه اضافيا ولا بد من اعتباره حتى يتم به معنى كونه نوع الانواع قوله وما فيه الاشتراك كالنوع سياتيك ان الخاصة ايضا مشتركة بين المطلقة والاضافية لانه لا اشتباه في ان احدهما الخمسة هو المطلقة وان الفصل كان له معنى اول عند المنطقيين كانوا يستعملونه فيه ثم نقلوه الى معنى آخر وهو الممدود في الخمسة قوله فانه اذا قيل الذاتي اي ما ليس بعرضي اما ان يكون مقولا بالماهية اي مقولا في جواب السؤال عن الماهية اولا والثاني هو الفصل والاول اما ان يكون مقولا بالماهية على مختلفين بالنوع او بالعدد فقد اخرجت القسمة الخمسة النوع الحقيقي دون الاضافي فلو قسم المقول على المختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه والى ما يقال عليه مثله خرج النوع الاضافي ليس بلبس خروجه على هذا الوجه بحسب القسمة الاولى اي عند كونها خمسة بل حين صارت سدسة ولم يخرج ايضا تمامه بل الخارج حينئذ قسم منه وهو ما يكون جنسيا فوقه جنس وبقي ما كان نوعا حقيقيا فوقه جنس فخرج النوع الحقيقي اي بتمامه على ما اختاره الشيخ في الشفاء من ان انواع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي لكن ليس خروجه بالقسمة الخمسة وانما كان الاول والاخرى ان يكون احد القسمة النوع الحقيقي لان القسمة المخرجة له قسمة للكل بالقياس الى موضوعاته التي هي جزئياته المتغيرة في اخراج جميع الاقسام والمخرجة للاضافي قد اجتزأت في اخراج بعض اقسامها مناسبة لبعض الكلمات بعضها في العموم والخصوص واولي الاعتبار في قسمة الكل ان يقدم بحسب حاله التي له عند الجزئيات وذلك لانه اعتبر في مفهوم الكل مشتركة بين جزئياته فتقسيمه بالقياس اليها باعتبار امر ذاتي للكل من حيث هو كلي بخلاف تقسيمه باعتبار نسبة بعضها الى بعض فانه بحسب امر جازم فيكون الاول اولي وايضا الوضع الطبيعي ان تحصل الاقسام اولا ثم ينسب بعضها الى بعض فتحصل هذه الاقسام بهذه النسبة خلافا للطبيعي غير مندرج تحت جنس وذلك اما لبساطته واما لتركيبه من امور متساوية وليس اي ذلك الكل جنسا اذ ليس مقولا على مختلفين بالحقايق ولا فصلا لكونه مقولا في جواب ما هو ولا خاصة لكونه ذاتيا ولا عرضيا عاما لذلك ولكونه مقولا على المتفقين فتعين انه نوع وليس بمضاف اذ لم يندرج تحت جنس فهو نوع حقيقي فاذا جعل احد الخمسة الحقيقي انحصرت القسمة الخمسة ولو جعل احدها الاضافي لم تنحصر قال الشارح وفي جواز مثل هذا الكل ما احاط عليك به اذ قد سبق انه لم يثبت ان النسبة بين المعنيين بالعموم من وجه واذا كان الاضافي اعم مطلقا لم يحزم مثل هذا الكل وتفصيله ان يقال ان اريد مجاوز هذا الكل جوازه في الماهيات الاعتبارية والمفهومات الوصفية فلا نزاع فيه الا ان المقصود الاصل هو النظر في الحقايق الموجودة في الخارج او الممكنة الوجود فيه وان اريد به الامكان الذهني اعني مجرد احتماله للوجود فيه فلا يكون مقيدا للجزم ولا مبطلا للتقسيم الخمس وان اريد به امكان وجوده الخارجي بحسب نفس الامر فهو مجاوز كون الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف فانه قال ان الشيخ منع به الى ان احد الخمسة هو الحقيقي تكلف في قسمة الكل حتى يدخل فيها الحقيقي

والإضافي بان الذات الذي لا يصلح ان يقال في جواب ما هو فصل والذي يصلح لذلك قد يختلف حال مراتبه في العموم والخصوص فالاعم جنس والاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار آخر كان نوعا اضافيا والا كان نوعا حقيقيا ثم اعترض عليه بانقله عنه في الشرح وهو من دفع بالمخصص فيه والمراد بقوله تلك القسمه فانها قسم آخر اى هو القسمه الثانيه المخرجه للنوع الاضافي فلا يكون حاصره والجواب عنه بانه مبنى على ما اختاره الشيخ في الشفاء من كون الاضافي اعم مطلقا انما يصلح اذا كان ذلك المختار صوابا لانا نقول لام انه لا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع فان قيل نحن نقول هكذا المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع من حيث هو موضوع بالطبع بمحمول بالطبع فلا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فلا يكون من هذه الحيثية احد الخمسة فالجواب ان يقال كون النوع اضافيا من حيث انه مقبس الى الجنس الذي فوقه وليس حيثياته محصورة في هذه بل له من حيثية اخرى باقتباس الى ما تحته من حيثياته وليس يلزم من عدم مجموعياته طبقا باعتبار الحيثية الاولى عدم مجموعياته طبقا باعتبار الحيثية الاخرى الى ان يقال النوع المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع مقبسا الى ما فوقه ومحمول بالطبع مقبسا الى ما تحته لاشتماله على النسبتين معا ولا استحالة في مثل ذلك فان المعنى الاول فيهما ضكان المجموعان يعني ان اللغة ثم نقل عنه في الاصطلاح الى معنى آخر واحد او متعدد كما ذكر في اول فصل الجنس والنوع والمعنى الاول في لفظ الفصل كان للمنطقيين يستعملونه فيه وهو ما يميز به شئ عن شئ ذاتيا كان او عرضيا لازما او مقارفا شخصا كان او كليا وهذا المعنى يتناول الفصل المشهور والخاصة والتعين وقد يميز الشئ عن غيره في وقت ويميز الغير عنه في وقت آخر كما اذا اختلف حال زيد وعمر وبالقيام والقعود في وقتين وقد يميز الشئ نفسه في وقت عن نفسه في وقت آخر بحسب اختلاف حاله فيهما ثم نقلوه الى معنى ثان وهو الكلى الذى يميز به الشئ في ذاته وقد اشار الى الفرق بين المميز الذاتى والمميز العرضى بقوله وهو الذى اذا اقترن الخ وهذا الاقتران ان اعتبر بحسب الذهن كان بين الفصل وطبيعة الجنس وان اعتبر بحسب الخارج كانه بين مبداهما ان كان له مبدأ وبيان ذلك الفرق ان الطبيعة الجنسية كما سأتى منبهة في العقل اى تصلح ان يكون اشياء كثيرة هي عين كل واحد منها في الوجود وغير متحصلة اى لا تطابق تمام ماهية شئ من تلك الاشياء فاذا اقترن بها الفصل افرزها اى ميزها وعينها اى ازال ابهامها وقومها نوعا اى حصلها وكما جعلها مطابقة لماهية نوعية وبعد ذلك تلزم تلك الطبيعة المتحصلة المتقومة نوعا ما يلزمها من اللوازم الخارجية ويعرض لها ما يعرضها من الموارض المتفارقة وكذا مبدا الجنس اعنى المادة صالح لان تكون انواعا مختلفة فاذا انضم اليها مبداء الفصل يحصل نوعا معينيا واستعد للزوم ما يلزمه ولحق ما يلحقه فان القوة المسماة بالنفس الناطقة مثلا لما اقترنت بالمادة الحيوانية فصار الحيوان ناطقا استعد لقبول آثار الانسانية وخواصها واو لا اقتران هذه القوة بها لما كان لها هذه الاستعدادات الحيوانية المتفرعة عاينها وقوله وانه يحدث الاخرية هي الغيرية عطف على قوله وهو الذى اذا اقترن واسارة الى فرق ثان بين المميزين الذاتى والعرضى وتخصيص الاخرية باختلاف في الماهيات بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال هذه اللفظة فيكون الغيرية اعم منها لانها الاختلاف مطلقا فلا تطلق يصلح للجواب عنهما اى عن السؤالين وفي الابعاد وذو النفس والحساس عن الاول وذلك لان كلمة اى تطلب بها التميز المطلق اى في الجملة عن المشاركات في معنى ما اضيفت هذه الكلمة اليه سواء كان معنى الشيئية او اخص منها فاذا قيل اى شئ الانسان فكل ميمر له

من مشاركته في الشبهة يصلح جوابه حتى الخاصة المفارقة واذا قيل اي شيء هو في ذاته او في جوهره
فكل فصل للانسان قريبا او بعيدا يصلح للجواب واما اذا قيل اي حيوان هو في جوهره فلا يصلح
للجواب الا لاطق لانه المميز له تميزا ذاتيا عن مشاركته في الحيوانية وقس على هذا نحو قولنا اي
جوهرا او اي جسم او اي جسم نام هو في ذاته وفيه اي في القيد الاول بحث لانه ان اعتبر في جواب اي التميز
عن جميع الاغيار خرج عن التعريف الفصل البعيد مقيسا الى ما هو فصل بعيدا وان كان داخلا
فيه بالقياس الى ما هو فصل قريب له وقد مر لذلك نظير وان اكتفى بالتميز عن البعض دخل
في التعريف الجنس والنوع ايضا اذ كل واحد منهما مميز للشيء عن البعض والجواب انما يختار
الاكتفاء ونقول المراد من المقول في جواب اي شيء المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج
الجنس والنوع عن التعريف لانه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء او يصلح للتميز
في الجمل عن بعض المشاركات في الشبهة او في اخص منها فاحد الامر ين لازم اما خروج الفصل
البعيد عن التعريف واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يختص عنه الابان يقال العرض
العام لا يميز شيئا عن شيء أصلا من حيث له عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية كان الجواب
الناساطي والحساس فالناساطي جواب عن السؤالين والحساس عن الثاني ومعنى انحصار
جزء الماهية في الجنس والفصل ان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا او يكون كلها فصلا ولا تفسير
الامام كما يطل بالاحتمال المذكور يطل ايضا باحتمال ان يكون للماهية التي لها جنس جزآن في مرتبة
واحدة من التميز كما قيل في الحساس والتحرك بالارادة اذ لا يصدق على شيء منهما انه كمال الجزء المميز
في تلك المرتبة لا يقال او فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لو لم هذا الكلام لاندفع السؤال
عن تعريف الشفاء والقاعدة دون تعريف الامام بطلانه بالاحتمال الآخر واعتبار احد المعاني الثلاثة
في الفصل انما هو على سبيل منع الخلودون الجمع فيجوز اجتماعها فيه باسرها ومعنى تحصيله وجودا غير
محصل الماهية الجنسية المبهمة لا يمكن وجودها في الخارج الا بعد تعيينها وزوال ابهامها باقتران الفصل
او انها لا ينطبق على تمام ماهية من الماهيات التي يحتملها الا بعد انضمام اليها كما مر لانا نقول المدعى
احد الامرين فنقول في تعريف الشفاء احد الامرين لازم اما بطلان انحصار او بطلان هذا التعريف
وكذا نقول في كل واحد من تعريف الامام والقاعدة اذا غيرنا المدعى على هذا الوجه اضمحصل
ذلك الجواب ولا يمكن مع ذلك ان نقول لما كانت تلك الماهية محتاجة في ذاتها الى كل واحد
من جزئها المختصين بها كان امتيازها عن اغيارها ايضا مستغادا منهما ويكون الامتياز
الحاصل باحد هما مغاير الحاصل بالآخر شخصيا وان اتحدوا بخلاف الماهية البسيطة اذ لا حاجة
لها في ذاتها ولا في صفاتها الى جزء وان تقول عدم الاولوية في تميز أحدهما الآخر بطمأذ كرناه وايضا
تميز العقل للكل بواسطة الجزء المختص لا يتوقف على تعقل اختصاصه به بل على اختصاصه في نفسه
وعلى تقدير توقفه عليه فليس تعقل الاختصاص متوقفا على تعقل تلك الماهية الا بوجودها وذلك
الاستلزام امتيازها عن جميع ما عداها حتى يلزم ان يكون تميز الجزء متاخرا عن امتيازها كذلك فلا يجوز
وقوعه به لاستلزامه الدور على انه يجوز ان يكون الامتياز الحاصل بالجزء مغايرا بالشخص لذلك
الامتياز الحاصل قبل تميزه فلا يلزم محذور اصلا واما قوله ولا يحصى عند فقد سلف تحقيقه والمراد
بالقواعد القاعدة المذكورة والتعريفان وعدم تمام الدليل على الانحصار اذا فسر الفصل بما في الشاء
ظ فالجوهرة مثلا لو تركب من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا طريق اجزاء
هذا الدليل في الكم مثلا ان يقال لو تركب من امرين متساويين لكان كل منهما اما كيا او ليس
بكم لا سبيل الى الثاني اذ يلزم ان يصدق على الكم انه ليس بكم لان الكلام في الاجزاء المحمولة
ولالى الاول لانه اذا كان كيا فلما ان يكون كيا مطلقا فيلزم كون الشيء جزءا لنفسه او كيا خاصا فيلزم

كونه جزء جزء نفسه والجواب على فاس ماذكر في الكتاب ويزداد ههنا شيء آخر وهو ان يقال فختار
 ان جزءه ليس بكم اي يصدق عليه هذا المفهوم ولا استحالة في صدق مثل الجزء وانما يستحيل ان يصدق
 على الكم مفهوم انه ليس بكم الا يرى ان جزء الانسان يصدق عليه انه ليس بانسان مع انه لا يصدق على
 الانسان انه ليس بانسان والسبب في جواب ذلك ان سلب الكم او الانسان ليس جزءا لما يصدق عليه من
 الاجزاء بل هو امر مارض له فلا يلزم تركب الشيء عن تقضيه والاصدق تقضيه بالمواطاة فان العارض
 للجزء قد لا يصدق على الكل وكل مقوم للعالي من الانواع مقوم للسافل منها لان مقوم المقوم
 مقوم ولا يتكس كليا بل جزئيا فان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي نفسه
 وقوله كنقسم الناطق الحيوان الى الانسان اشار به ويقول لان معنى تقسيم السافل تحصيله في النوع
 الى ان تقسيم الفصل للجنس هو تحصيله للجنس في نوع واحد لاني نوعين كما توهمه الجمهور
 وذلك لان الفصل اذا اقترب بالجنس افرز وميز وحصله نوعا كما عرفت في صدر هذا الفصل ولو
 كان الناطق مثلامقسما للحيوان الى نوعين ومحصلا له فيهما لكان هو حاصل في كل منهما
 مقوما لهما لان المحصل يستلزم المحصل والمقسم مقوم ما قسم اليه قال الشيخ في الشفاء ليس
 من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظ الامر ما لا يقوم وليس ذلك البتة الا الفصول
 السلبية التي ليست بالحقبة فصولا فاننا اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت
 لغير ناطق نوعا محصلا بازاء الانسان فقد جعل الناطق فصلا مقسما مقوما وجعل غير الناطق
 مقسما غير مقوم وجعلهما مقسمين للحيوان الى قسمين فيكون كل واحد منهما مقسما الى قسم
 واحد وهذا هو الكلام المحقق ومن قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين اراد انه اذا اعتبر انقسامه
 اليه وجودا وعد ما انقسم به اليهما وقد سبق لذلك نظير في مراتب الجنس واعلم ان التقسيم
 مطلقا هو تحصيل الطبيعة الكلية في مورد لاني مورد دين لما عرفت سواء كان ذلك المورد نوعا
 او صنف او غيرهما لكن تقسيم الفصل للجنس انما يكون الى النوع فلذلك خصه بالذكر فلا يبقى السافل
 بمافلا ولا العالي عاليا وذلك لان تقسيم الفصل للجنس العالي معناه تحصيله في نوع فلو كان كل
 ما حصل العالي في نوع حصل السافل في ذلك النوع لتحقق السافل حيث تحقق العالي هف لكن
 قد يقسم السافل ما يقسم العالي وهو مقسم السافل بعينه لان الجنس انما يتحقق اي يصير حصة
 بمقارنة الفصل وذلك لان الحصة عبارة عن الطبيعة من حيث انها بقيدة بقيد هو خارج
 عنها ولا شك انه لو لم يقارنه الفصل لم يتصور للطبيعة الجنسية تلك الحصة وان مقارنته
 كافية فيها فيكون الفصل علة تامة بحصة النوع من حيث انها حصة اي تحصيلها
 والدلائل التي اخرتموها من الطرفين لا تدل الا على هذا المعنى ومقابلته فان الدليل الذي
 اخرتموه للشيخ لو تم لدل على ان الفصل علة لطبيعة الجنس الا يرى الى قولهم لو كان الجنس علة
 لا يستلزمه وانحصر في نوع واحد وهو بطاقته مبن على ان المستلزم هو الطبيعة الجنسية لا الحصة
 فانهما مستلزمة ومحصرة وكذا الدليل ذكره الامام على ما ذهب اليه فانه يدل على مقابل هذا المعنى
 فان الصفة لا يجوز ان يكون علة لذات الموصوف ويجوز ان تكون علة له من حيث انه مقيد بالصفة
 لانه باعتبار هذه الحثية متأخرة عن اقتران الصفة والجنس والفصل متقدرا بحسب الخارج في الجعل
 اي في الاتحاد والوجود والامتنع جل احد هما على الآخر فلا يتصور بينهما عليه بحسبه
 فلو كان الفصل علة لوجود الجنس في الذهن لامتنع ان يتصور الجنس بدون فصل من فصوله
 وهو بط مطلقا فتعين ان المراد كون الفصل علة لعارض الجنس بدون فصل من فصوله في الذهن
 اعني انه علة لتحصيله وزوال ايهامه كما قرره وكاتا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات
 فانه قال هناك ان العقل في الصور التي يدركها بذاتها لا بالانها يقف على حدها لما هي النوعية فاذا

حصل فيه صور مطابقة لها انتهت سلسلة تصورها والصورة الجنسية ناقصة تكملها صورة
 الفصل وليس معنى العلية الا هذا التكميل ازالة الابهام ثم ان مراتب التكميل والازالة تختلف
 بحسب مراتب الاجناس فان الجنس العالي فيه ابهام كثير ونقصان عظيم فاذا انضم اليه
 فصل قبل ابهامه ضعف نقصانه وكذا يتناقض الابهام ويزداد الكمال بضم فصل فصل الى نوع
 نوع مثلا اذا حصل في ذهلك صورة الجوهر ترددت في انواعه الخمسة فاذا انضم اليها ذو الابعاد الثلاثة
 حصل صورة الجسم وزال ذلك الابهام العظيم وترددت في النبات والجماد والحيوان فاذا اقترن به النامي
 انتقض الابهام وهكذا الى النوع لا يبقا الابهام والتردد العقلي باقيا في النوع فكيف يكون
 هو ماهية محصلة والجنس ماهية غير محصلة لانا نقول الابهام في الاجناس انما هو بالنظر
 الى الماهيات والحقايق المختلفة وفي الانواع لا يهتد بحسب الماهية اذا صارت كاملة متعينة بل بحسب
 الاصناف والاشخاص المختلفة بالامور العارضية الخارجية مع الاتحاد في الماهية كما ظن جماعة
 بانهم قالوا ان الناطق مشترك اشتراكا معنويا بين الانسان والملك وهو تمام المشترك بينهما فيكون جنسا
 لهما والحيوان فصل غير الانسان عنه وهو تمام المشترك بين انواع الحيوانات والناطق فصل يميزه
 عن سائر الانواع وقوله هذا انما يتم اذا كان الفصل - لعل للجنس تأييدا لما ذكره اولاً من
 ان المدعى عليه الفصل لطبيعة الجنس فان هذا النوع انما يتم على هذا التقدير لاهل تقدير كون
 الفصل لعل للخصه وهو لا متنازع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة اي جنسان
 لا يكون احدهما جزءا للآخر وجنسا له وذلك لانه اذا انضم الفصل الى احدهما لم يحصل نوعا اي
 صار مطابقا لتمام الماهية النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس ولا مدخل للجنس الاخر في حصول ذلك
 النوع فلا يكون جنسا له وان لم يتحصل بانضمامه نوعا كاملا بالقياس اليه بل احتاج في ذلك الى الجنس
 الاخر لزم ان لا يكون الفصل وحده فصلا اذ لا معنى للفصل الا ما يتحصل ويتكامل به الماهية الناقصة
 المبهمة بل يكون المجموع من الفصل والجنس الاخر فصلا هف فلو اقترن به فصل واحد بجنسين
 في مرتبة واحدة لكان ذلك في نوعين متباينين فيلزم تخلف المعلول عن علته ولا محذور في افتراضه
 باجناس متعددة في مراتب مختلفة كالناطق في نوع الانسان بجميع اجناسه القريبة والبعيدة وهو
 لا يدل على ذلك يريد ان ما ثبت آتفا من ان الفصل لا يقارن في مرتبة واحدة الاجناس واحدا لا يدل
 على ان الفصل لا يقوم في مرتبة واحدة الانواع واحدا لجواز ان تكون تلك الماهية الواحدة المركبة من
 الجنس الواحد والفصل المنضم اليه نوعا اضافيا مقوما لانواع متعددة في مرتبة واحدة فيكون ذلك الفصل
 ايضا مقوما لذلك كالحساس فانه اذا اقترن بالجسم النامي وتحصل منهما الحيوان المقوم لانواعه كان
 هو ايضا مقوما لها في مرتبة واحدة واذا بطل هذا فالجواب ان يقال الفصل القريب لا يقوم الانواع
 واحدا في مرتبة ان لو قوم نوعين كذلك لتخلف المعلول عن علته لان الجنس القريب لكل منهما
 لا يوجد في الاخر ثم ان المص ذكر الحكم الثاني والثالث معا واراد فهمهما يذكر التخلف فوجهه
 الشارح بانه دليل مشترك بينهما كما عرفت فلذلك عقبهما به وزعم اخرون ان الثالث نوع
 للثاني فلذلك اوردته بينه وبين دليله وتعدد الفصول البعيدة لا يستلزم توارد العمل على معلول
 واحد لان كل بعيد لعل الجنس الذي في مرتبته ولا شك ان طبيعة الجنس في مرتبة قبل اقتران
 الفصل بها امر واحد بالذات فيجتمع ان يشيوارد عليها علتان كالواحد بالشخص للاشتراك
 في استلزام المح لا يقال هذه التفاريع اراد بها ما عدا الاول من القروع فان الاخر مبني على امتناع
 التوارد والسابقين مبنيان عليه على امتناع التخلف وتقرير الجواب ان الجنس لا ينفك
 عن الفصل اذ لا يتصور الفصل خاليا عن الجنس ولو كان علة فاعلية له لكانت موجبة اي مستقلة
 بالتأثير بحيث ان لا يوجد معها معلول لها ومن الظ امتناع التخلف عن العلة الموجبة وكذا امتناع

التوارد على اننا نقول لا يجوز تعدد العلة الا قصة من جنس واحد كالفا علىه والمادية وغيرهما
 لانها اذا تعددت لزم الاحتياج وعدم الاحتياج معا لان احدهما مع الثاني العلة كافية في المعلول
 فلا حاجة الى الاخرى وبالعكس فتعدد العلة الواحدة من جنس مستلزم تعدد العلة التسامة
 واذا تركبت ماهية من الحيوان والايض كان كل منهما جنسا وفصلا قريبا يقارن جنسين
 في مرتبة واحدة فان الايض يقارن الحيسوان والجماد والحيوان يقارن الايض والاسود فقد ثبت
 الاحكام الثلاثة و بطل ما ادعوه من انتفاؤها وقوله او يخرجوا خروجا اشارة الى ان عبارة
 الكتاب يحتمل وجوها اربعة ما لهما في المعنى واحدا وان قال هذا يبطل قاعدة العلية هذا
 قسم لقوله فان قال قائل هذا اي الجواب المبطل لتفسير الامام يبطل الحكم الرابع ايضا
 فيكون الاشكال واردا على القائلين والمراد ان قوله وللقائلين بالعية توجيهين لكن الاول
 منهما انسب بما في الكشف ووجه لان قاعدة العلية ان الفصل علة الجنس اذ الحصة منه
 ولا وجه يبطلها وذلك لان ابطالها انما يظهر اذا كان هناك جنس او حصة منه ولا يكون
 الفصل علة وفيما نحن فيما لم يوجد شيء منهما قال صاحب الكشف يشكك على الامام بان الحساس
 والمتحرك بالارادة ان كان كل منهما فصلا قريبا للحيوان فقد انخرم تفسيره وان كان الفصل
 القريب مجموعهما كان كل منهما فصلا بعيدا ولا يكون فصلا بالجنس الحيوان لمساواته اياه بل فصلا
 يفصله فاذن كل منهما فصل لمجموعهما وعاد الاشكال ولا يجوز ان يكون الفصل مجموعهما
 لامتناع كون الشيء كمال الجزم المميز بالنسبة الى نفسه بل كل واحد منهما فقد بطل تفسيره
 واما القائلون بالعية فلهم ان يخرجوا ذلك بان العلة البقرية للحصة الفصل القريب وذلك
 مجموعهما ثم ان كان كل منهما فصلا قريبا للمجموع فلا امتناع فيه لانه ليس فيه
 طبيعة جنسية حتى يلزم المحذور المذكور اي توارد العلتين على معلول واحد وينخرم
 قاعدة العلية بل كل ما يتركب من امرين يساويه كل منهما كان كل منهما فصلا قريبا وكل ما يتركب
 من طبيعة جنسية وامرين متساويين له كان الفصل القريب مجموعهما ويكون كل واحد منهما
 فصلا بعيدا ولا ينخرم قاعدة العلية ولا التقسيم الخمس فعليك بالتأمل لا يقال مع تقويم الفصل
 اي ما ذكرته انما يتم اذا كان الفصل جزءا للنوع في الخارج وليس كذلك بل هو جزء مقوم له في الذهن
 وبقية تقويمه اياه ما ذكره من المطابقة فلا يجب ان يكون فصل النوع المحصل وجوديا شيء من المعروف
 لجواز حصول المطابقة بامر عديم كما يخاطر فهذا السؤال يشمل على منع ونقض اجاب عن المنع
 بقوله هب ان الفصل اي بجنس نقول ان الفصل مقوم للنوع في الخارج كما ذهب اليه طائفة
 ومبني كلامنا عليه واذا اخبرنا ما ذهب اليه المحققون قلنا من المستحيل ان يكون العدمي باحد المقتنين
 متحد في العمل والوجود مع النوع المحصل في الخارج واما الجواب عن النقض بان يقال ان ادعيتهم
 ان ماهية الخط ما ذكرتموه فلاتم انه نوع محصل وان ادعيتهم انه لازم من لوازم ماهية فلا عليك
 النقض حتى لا يروا باسنان يجهلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا من الحيوانات جنسا
 للحيوان العجم وهكذا يكون الحيوان حدا القسم قسم واحدة مقيدا بالناطق وعدمه الى نوع اخر وجنس
 معا فان السلوب او ازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها اراد باللوازم الامور الخارجية
 فان السلب قد لا يكون لازما كما اذا لم يكن السلوب بمنع الثبوت منه وقد يكون لازما فنقول السلب
 ثابت للشيء بالقياس الى معنى ليس للشيء والفصل ثابت للشيء في نفسه فلا يكون السلب فصلا
 نعم وربما لم يكن للفصل اسم محصل فقط الى استعمال السلب مقامه وهو الحقيقة ليس بفصل
 بل لازم عدل بالفصل عن وجهه الى ذلك اللازم كما اذا فرض ان ليس غير الانسان من الحيوانات

الإصاهل وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ولم يكن مسمى باسم محصل غير الباطق
واريد به معنى الصاهل كان غير الباطق حيثئذ دلالة الفصل قائما مقامه وأما إذا كان اعم
من فصل مكل واحد واحد من انواع الحيوان كما هو الواقع لم يدل دلالة بشئ من تلك
الفصول قال الشارح وهذا الذي ذكره الشيخ من اقامة غير الفصل بمقامه لا يخص بالسلب
بل يجزى في اللوازم الوجودية ايضا فانه اذا لم يطلع على حقيقة الفصل فربما يعبر عنها بقرب
لوازمها المحصلة كالنساطق مثلا فان اشبه تقدم احد اللوازم على الاخر عبر عنها بهما
فيتوهم من ذلك تعدد الفصل في مرتبة واحدة كالجلس والحركة اللوازم لفصل الحيوان
المجهول حقيقة يمتنع ان يكون لكل فصل فصل قد سبق انه لا يجوز ان يكون للفصل
جنس فاشار ههنا الى انه لا يجوز ان يكون للفصل فصل مقوم لانه يجب الانتهاء الى فصل
لاجزء له والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال في الماهيات المعقولة بكنهها
اما بالعقل واما بالامكان والالكان اى عدم دخول الجنس ذاتيا للنوع لان جزء الفصل جزء
لنوع فيلزم ان يكون الامر السلبى العدمى ذاتيا للنوع المحصل وهو محال وليس كل جزء جنسا
او فصلا قد تركبت الماهية من اجزاء غير محمولة اما متشابهة كالعشرة من احادها او غير متشابهة
كالبيت من السقف والجدران لا يكون شئ من تلك الاجزاء جنسا ولا فصلا لكونها غير محمولين
وقد تركبت من اجزاء محمولة فيكون كل واحد من هذه الاجزاء اما جنسا او فصلا بما مر من انحصار
الاجزاء المحمولة فيهما لكن لا يجب ان يكون بعضهما جنسا وبعضها فصلا بل جاز ان يكون
كلها فصولا لما عرفت من احتمال تركيبها من الامور المتساوية فليس كل ماهية مركبة يكون
تركيبها من الجنس والفصل ولا كل ماهية مركبة من اجزاء محمولة يكون تركيبها منها واحتجوا
عليه بان الماهية اذا تركبت من جزئين محمولين فلا بد ان يكون تركيبها من جنس وفصل واما اذا كان
احد الجزئين اعم من الاخر فقط واما اذا تساوى فلان تلك الماهية مشاركة لاحدهما في طبيعته
لان ذلك الجزء صادق عليها وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما مع كونها مختلفين بالحقيقة
فيكون جنسا لهما والجزء الاخر فصل للماهية المذكورة لانه جزء مساو لهما في الجملة غير ذاتيا
وهذا القدر كاف في اثبات كل من الجزئين جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر وبه يتم المقصود
فلا حاجة الى قوله والماهية المركبة مخالفة له الى آخره الا انه اراد ان يثبت ما اشار اليه تعريف الشفاء
من ان الفصل انما يكون فصلا اذا كان مميزا عما شاركه الماهية في الجنس ونتجه عليه ان لا نسلم
ان الجزء الاخر مميز الماهية بالقياس الى ذلك الجزء كيف وهو صادق على ذلك الجزء ايضا وان كان
صادقا غير ضافا ان اخذ مع وصف كونه ذاتيا حتى يختص بالماهية وزد ان وصف الذاتية امر اعتباري
فلا يكون المأخوذ معه فصلا للماهية الموجودة وقد مر مثله في بيان حصر الجزء في الجنس والفصل
وهو اى النظر الذى اشار اليه ليس بوارده ههنا لانه كلام على سند المنع بخلافه ثم اى في باب الجنس
لوزوده هناك على مقدمات الدليل والعرض العام يخرج عن تعريف الخاصة بالقييد الاول والنوع
وفصله القريب بالقييد الثانى والجنس والفصل اليبعد لكل واحد منهما قال الشيخ في الشفاء الخاصة
المستبعدة عند المنطقيين اعنى احدى الخمسة هي المقولة على اشخاص نوع واحد في جواب اى شئ هو
لا بالذات سواء كان لوها اخر او لا ولا يبعد ان يعنى احدا بالخاصة كل عارض خاص باى كلى كان ولو جنسا
اعلى ويكون ذلك حسنا جدا لكون المعارف جري في ايراد خاصية على انها خاصة للنوع وتالية للفصل
قوله فبالقييد الاول وهو قوله اكثر من طبيعة واحدة ويخرج الخاصة وكذا يخرج به النوع وفصله
القريب وبالقييد الاخير يخرج الجنس والفصل البعيد وامل المصنف نسي اصطلاحه في تخصيص
الذاتى بجزء الماهية او غيره الى ما بينا ونفس الماهية ايضا والاتقضى رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج

النوع عن الرسمين بالقياس الأخير كما ذكره بل يخرج عن تعريف العرض العام بالقياس الأول كما ذكرناه وحق العبارة ان يقال العرضي العام لانه احد قسمي العرضي الذي يقابل الذاتي فلما خفف بمحذوف البناء المشددة صار اسم العرض مشتركاً بينهما وما هو قسم للجواهر فصار مظنة للاتحاد فاحتجج الى الفرق بتلك الوجوه التي اخرها منظوره لانه ان اراد جنسية ذلك العرض القسيم بالقياس الى معروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد جنسيته في الجملة فهذا العرض الذي نحن فيه ايضاً قديكون جنساً كالحيوان فانه عرض عام للناطق وجنس الانسان وكلماشي فانه جنس للماشي على القدمين والماشي على اربع قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقاً بينهما فلا اعتبار في ذلك التخصيص بجهة العموم والخصوص يعني ان من خصص اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة وادرج القسمين الباقيين في العرض العام لم يراع في التسمية معنى الخصوص والعموم كما هو حقها بل اهلها حيث جعل المتصف بمعنى الخصوص خارجاً عن الخاصة ومن درجاً في العرض العام وفي وجوب مساواة الرسم للرسم كلام ستطلع عليه وانما لم يتعرض للانتفاع باللزوم قصداً بناء على ان الخاصة لا تكون بينة الا بعد كونها لازمة واما ان اللزوم بالعكس فلان اللازم البين ما يلزم من تصور الماهية تصوره لا ما يلزم من تصوره تصورها فلا يصح حينئذ قوله لو لم تكن الخاصة لازمة بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له فلا يصح التعريف بها بل الصحيح ان يقال لو لم يكن بينة لم يلزم من معرفة الماهية معرفة الخاصة وذلك لا يقدح في كون الخاصة معرفة لها كما لا يخفى فان قلت تقدير هذا السؤال ان يقال العروض ان الخاصة معرفة للماهية فلا بد ان يكون تصورها مستلزماً لتصور الماهية فيكون تصورها معاً كافيين في الجزم باللزوم بينهما فتكون الخاصة المعرفة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المطلوب وقد تبين من هذا التقدير ان قوله الماهية ملزمة للخاصة مستدرك في السؤال وانما ذكره ليخيل به ان اللزوم من جانب الخاصة لا من جانب الماهية كما هو اللازم من كونها معرفة لها ولما كان هذا التخييل مستبعداً جداً اذ كون الماهية ملزمة للخاصة اول المدعى غير الشارح عبارة الكتاب في السؤال الى قوله فان قلت اذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان تصورها مستلزماً لتصور الماهية الى آخره وانما يكون كذلك لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم في الجزم به على امر آخر وهو ممنوع اذ من الجاز ان يلزم من تصور الخاصة تصورها ولم يلاحظ العقل في هذه الحالة النسبة بينهما ولو فرض انه لاحظها لجاز ان يتوقف جزئه بهذا اللزوم الذهني على امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة على قياس اللزوم الخارجي وليس يمكن ان يقال ههنا المراد من تعريف الخاصة للماهية ان تصورها يستلزم تصورها مع التصديق باللزوم الذي بينهما على قياس ما قيل في تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص من ان المراد به ما يلزم من تصور الماهية تصوره مع التصديق باللزوم ثم ان الاولى الذي اشار اليه انما هو على طريقة القوم دون ما هو المختار عنده لما سنده من ان ادنى مراتب التعريف هو التمييز عن بعض الاغبيار وقد يحصل ذلك من العرض العام فصوله من الخاصة الغير البينة يكون اولى ومن الخواص المركبة ما ذكر في تعريف الجوهر من انه موجود لا في موضوع لان الموجود اعم منه لصدقه على العرض وكذلك في موضوع لصدقه على المعدوم والمراد بالخاصة البسيطة ما لا يكون خصوصاً ناشياً من تركيبها فمثل قولنا الضاحك الكاتب خاصة بسيطة لكل واحد من جزئيه وكذا ما كان احد جزئيه خاصة والاخر اعم كلماشي الكاتب فانه لا يعد خاصة مركبة بل لابد في تركيبها من ان يكون النيامها من امر وكل واحد منها اعم مما هي خاصة له كشاركة الجنس والفصل هما ان كانا فرعيين كالتحويلين على النوع في طريق ما هو قطعاً وان كانا بعيدين فقد يحملان عليه كذلك وقد يدخلان في الجواب كما في العبارة المطلية والموجزة والشارح اعتبار القرينين وايجاز العبارة فلذلك حكم بانها يحملان على النوع في الطريق وبان ما يحمل عليهما من الفصول

والاجناس البعيدة اما كانتا في طريق ما هو او داخل في جواب ما هو فانه بالقياس الى النوع يكون داخل
في الجواب ومن المشاركات بين الجنس والفصل ان رفعهما على رفع ما قبس اليه من الانواع وهذه
لمشاركة كما ذكر في الشفاء تابعة لمشاركة اخرى هي الاصل اعني كون كل واحد منهما جزءا لماهية النوعية
مقوما لها ولقد احسن صاحب الكشف حتى اتى بكلمة جامعة فقال مشاركة الجنس مع الفصل
في كونه جزءا لماهية النوع وتتبعه خواص الجزء وفي كونه جزءا محمولا وتتبعه خواص ذلك وهو انه وما يحمل
عليه في جواب ما هو او يدخل في هذا الجواب او في طريق ما هو فهو محمول على النوع المتقوم به
من طريق ما هو او يدخل في جواب ما هو بالنسبة اليه وفي انه احد جزئي الحد التام وهي اى المشاركة
الثابتة بين الكليات الخمسة مضمرة في عشر مشاركات حاصلة من انضمام واحد من الخمسة
الى كل واحد من الاربعة الباقية وانضمام واحد من الاربعة الى كل واحد من الثلاثة
الباقية وانضمام واحد من الثلاثة الى كل واحد من الاثنين الباقيين وانضمام احد الاثنين
الى الآخر كشاركتها النوع في انها تتقدم على ما هي له اى في الجنس متقدم على ما
هو جنس له وكذا الفصل والنوع وفي انها ذاتية بالمعنى الاعم وفي ان رفعها يوجب رفع
ما نسبت هي اليه وكشاركتها الخاصة في ان كل واحد منهما احد جزئي المرف التام فالجنس
والفصل للحد التام والخاصة للرسم التام وكشاركتها العرض العام على رأى في ان كل واحد منهما
قد يكون اعم من النوع في الجملة وتختصر المشاركة الثلاثية ايضا في عشرة تحصل من انضمام
واحد من الخمسة الى كل واحد من المركبات الستة اثنتا عشرة من الاربعة الباقية وانضمام واحد
من الاربعة الى كل واحد من المركبات الثلاثة الثمانية من الثلاثة الباقية التي هي عشرة الاقسام
كشاركتها الخاصة والعرض العام في انه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او مساويا له بخلاف
النوع مطلقا وفي ان كل واحد منها مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق اما وجوبا كما في الجنس
والعرض العام واما امكانا كما في الخاصة والفصل بخلاف النوع الحقيق والمشاركة الاربعة
نحو حاصلة من اسقاط كل واحد من الخمسة والمشاركة الخماسية واحدة كشاركتها الخمسة
في انها وما يحمل عليها حلا كليا على ماتحتها وانها تعطى ماتحتها الاسم والحد وانها يوجد
منها ما يجب دوامه لما تحتها وانها من باب المضاف وقد ظن بعضهم من قولهم الكليات مشاركة
في اعطائها لما تحتها اسمها ان تحتهم عن الكليات الطبيعية وقد عرفت انهم اخذوا
المفهوميات المنطبقة التي هي من باب المضاف وجعلوها اوصافا عنوانية وحكموها عليها بما يتعدى
منها الى الطبيعية التي هي ذوات تلك الاوصاف فمجموع المشاركات ستة وعشرون اى انواعها
كذلك ويمكن ان يكون في كل من تلك الانواع وجوه من المشاركات كما تبين عليه في بعضها واذ اعلم
المشاركة بين اثنين من الخمسة في شئ علم ان كل واحد منهما يابن الثلاثة الباقية في ذلك الشئ
وعلى هذا القياس المشاركة بين ثلاثة واربعة واذ ايقن مفهومات الكليات وقبس بعضها
الى بعض وقف على المناسبات التي بينها فلذلك ترك المصنف ذكر المبيئات والمناسبات عقب
المشاركات التي اشار بحملها اليها والحق انها لا يخفى على الفصل تفصيلها الا ان نورد منها
اى من المذكورات التي هي المبيئات والمناسبات بعض ما اورد الشيخ فانه نقل في الشفاء
عن صاحب الكتاب المدخل الذي هو اول من صنف في الكليات الخمس وجوها من المبيئات
وزيف بعضها فترك الشارح ما زيفه منها وانما قال يحوى الفصل بالقوة اى بالامكان ليدرج
فيه الجنس على تقدير انحصاره في نوع واحد فانه حاو له بالامكان وان لم يكن حاو ياله بالفعل
ومعنى قوله بل يقع مقابله انه يبقى لمقابل ذلك الفصل فصل من الجنس يجوز ان يقارنه ذلك المقابل
وفي قوله اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد للجنس نوع حرارة والاولى الموافق
لعبارة الشفاء ان يقال اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له ومنهم من شكك في هاتين المتباينين فقال
ان من القصول ما يقع خارجا من طبيعة الجنس فلا يكون حاو ياله ولا اقدم منه بحيث ترتفع طبيعة الفصل

بارتفاعه وذلك مثل الانقسام بنسأوين فانه فصل للزوج فيما يظن مع وجوده في خارج العدد الذي هو جنسه واجيب عنه بان فصل الزوج هو الانقسام بالفعل الى منساوين ولبس في خارج العدد اعني الخط والسطح والجسم الانقسام اليهما بالفعل وقوله على ما حصلنا من مفهوم المقول في جواب ما هو اشارة الى ما تقدم من ان المراد بالمقول في جواب اي هو المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وحيث فلا يجوز اجتماع هذين الوصفين في شيء واحد مقبسا الى امر واحد باعتبارين مختلفين قال الشيخ هذه المبينة صحيحة على ذلك الوجه الذي ذهبنا اليه في تفهيم المقول في جواب ما هو والمقول في جواب اي شيء هو لان احدهما في قوة السلب للآخر واما على اصول هؤلاء فلبس بينهما قوة السلب اذ لا يمنع ان يكون بالقياس الى ما يشارك فيه مقولا في جواب ما هو وبالقياس الى ما يعانده فيه مقولا في جواب اي شيء هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس الشيء فصلا ايضا باعتبارين وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا الجنس في اي مرتبة كان فانه في تلك المرتبة جنس قريب ولا يكون الا واحدا لما عرفت من امتناع جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة بخلاف الفصل فانه يجوز تعدده في مرتبة واحدة اذ لم يشترط فيه ان يكون كمال الجزء المميز في مرتبة كالحساس والتحرك بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان والاجناس المتداخلة التي تكون بالآخر جنسا واحدا كالجوهر والجسم النامي فانه قد دخل بعضهما في بعض حتى صارت بانضمام فصل الحيوان اليها جنسا واحدا هو الحيوان والفصول الكثيرة التي لا تتداخل كالعابل للاعساد والنامي والحساس المتحرك بالارادة والناطق اذ لا تدخل في شيء منها اصلا والجنس كالمادة اي بالقياس الى النوع والفصل كالصورة بالقياس اليه ايضا ولا يتم بيانه اي لا يظهر مما ذكر بيانهما الا بان يقال والذي كالمادة لشيء يخالف الذي كالصورة له اي مبينة لاستحالة ان يكون الشيء الواحد كالمادة كالصورة معا بالقياس الى امر واحد وذلك اي كونها كالمادة والصورة للنوع لان الطبيعة الجنسية عند الذهن قابلة للفصل الذي كالصورة واذا لحقها الفصل صار اي الجنس نوعا مقوما متحصلا بالفعل كمال المادة والصورة المقبستين الى ما تركب منهما وقد ظهر من هذا البيان ايضا ان الجنس كالمادة للفصل الذي هو كالصورة له واما انهما ليسا بمادة وصورة للنوع فلانهما لا تحملان بالمواطاة على المركب منهما ولا يحمل احدهما على الاخرى بخلاف الجنس والفصل فانهما يحملان على النوع ويحمل احدهما على الآخر ولان المادة الواحدة لا تجتمع فيها صورتان متقابلتان الا في زمانين بخلاف الجنس اذ يلحقه فصول متقابلة في زمان واحد والجنس بيان النوع فانه يجوز بالمعنى الذي ذكر بينه وبين الفصل والنوع لا يحوي الجنس ولبس هذه المبينة من المباينات بالسلب والايجاب في اول الامر لان المسلوب ليس هو الموجب وانما يكون كذلك اوقيل الجنس يحوي النوع والنوع لا يحوي نفسه لكن صورة هذه المبينة ان النوع لا يكافي الجنس فيما للجنس عند النوع وهذا لا يتأتى الا بين مختلفين وقس عليها ما هو من نظارها وكل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر لوجه لا يفضل به الآخر عليه فالجنس يفضل بالعموم اذ يتناول موضوعات خارجة عن موضوعات النوع وهو يفضل على الجنس بالمعنى فان الانسان مثلا يتضمن معنى الحيوانية ومعنى خارجا عنها وهو النطق والنوع مقول في جواب ما هو والفصل واقع في طريق ما هو وفي جواب اي شيء هو بدون النوع فان الانسان وان صلح جوابا عن قولنا اي حيوان هو لكنه ليس له ذلك اولا وبذاته بل بسبب النطق والفصل اقدم من النوع لانه علة له ونسبتا اليه نسبة الصورة الى المركب كما مر والذاتيات الثلاثة تباين العرضين بانها يتقدمهما لانها انما يلحقان بعد النوع على احد الانحاء المذكورة وبان الذاتيات لا تقبل الزيادة والنقصان والشدة والضعف كما هو المشهور بخلاف العرضين فانهما قد يقبلانها وخاصة

النوع يمتنع ان تكون مشتركة بين جميع الموجودات بخلاف العرض العام فانه قد يكون كذلك فهذه عشر مبادئ تخصر المبينة فيها لان المعتبر منها ما يكون بين اثنين من الجنس مع قطع النظر عن كونه مشتركا او غير مشترك فاعتبرها بين كل واحد منها وبين الاربعة الباقية وهكذا الى ان يستوفى اقسامها حتى يمتنع الخمسة في شئ واحد مقبسا الى امور متعددة كالجناس فانه كالنوع من المدرك وجنس السميع والبصير وفصل الحيوان وخاصة للمحرك بالارادة وعرض عام للناطق وليس الجنس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له والا احتاج الى فصل آخر فيكون هو الفصل بالحقيقة وذلك لان الفصل كما حصل للجنس ومعين بميز له فلو كان الجنس داخلا فيه لم يكن مميزه ومحصله الا القيد الاخر ضرورة ان الشئ لا يحصل نفسه ولا يميزها وقد ثبت على عدم دخوله فيه بالمثل وقال لودخل الحيوان في مفهوم الناطق لكان قولنا حيوان ناطق بميزة قولنا حيوان هو حيوان ذو نطق وهو بطل قطعاً وهذا بعينه جار في سائر الامثلة وبالحقيقة قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع يعني ان الكلمات الاربعة نافصة في انفسها اما نقصان العرضين فقط واما نقصان الجنس والفصل فلانهما لا يوجدان استقلالاً والمهمة الكاملة المستقلة هي النوع وحده فلذلك اذا حل بعض الكلمات على بعضها حلاً متعارفاً كان ذلك الجمل راجعاً الى النوع وافراده المتأصلة في الوجود فاذا قلنا كل حيوان ماش كان معناه كل ما صدق عليه الحيوان من الانواع وافرادها ماش فاذا قلنا كل ناطق كاتب بالامكان كان مرجعه الى الحيوان وافرادهم وقس على ما ذكرناه نظائره فخطا الاحكام المتعارفة انما هو النوع وافراده مما ذكر وما ذكر من ان قول الجنس على الفصل قول العرض العام فاعلم ان يكون كذلك بالنسبة الى مفهوم الفصل واذا جعل الفصل وصفاً عنوانياً وحل الجنس عليه كان حال الجنس متغيراً بالنسبة الى ذلك الوصف العنواني لا بالقياس الى ما صدق عليه بالحقيقة اعني النوع وافراده وكذا الحال فيما عداه ومن ثم ترى المحققين في المحصورات يحصرون الحكم في الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعاً او ما يساويه من الفصول والخاصة وفي الافراد الشخصية والنوعية ان كان جنساً او نحوه من الاعراض العامة والعرض العام بالقياس الى الجنس قد يكون خاصة كالمتفصل بالارادة فانه عرض عام للانسان وخاصة للحيوان وقد لا يكون خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة كما تنوع قبول الشدة والضعف فانه عرض عام للانسان وليس خاصة لشيء من اجناسه واعلم ان هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض بطريق الاضافة فالجنس يتركب مع الفصل فنقول جنس الفصل ليس يجب ان يكون جنساً بل قد يكون فصل جنس فان المدرك جنس للناطق وكذلك ذو النفس مع ان كل واحد منهما فصل لبعض اجناس الانسان وههنا بحث وهو ان جنس الفصل غير معقول قطعاً كما سلف تحقيقه وايضا قوله ليس يجب ان يكون جنساً بل هو ان جنس الفصل يجوز ان يكون جنساً للنوع وهو مناف لما مر من قوله الجنس عرض عام للفصل ان يلزم ان يكون جنس النوع عرضاً عاماً لفصله ومقوماً له ايضاً لا يقال ما مر انما هو في الجنس القريب لا نقول جنس الفصل لو كان جنساً للنوع فاما ان يكون جنساً قريباً او بعيداً والاول بطل لما ذكره وكذا الثاني لان الجنس البعيد جنس للجنس القريب الذي هو عرض عام للفصل فيكون منافياً لما ذكره من ان جنس العرض لا بد ان يكون عرضاً عاماً كاللون فانه جنس للابيض الذي هو عرض عام للانسان وذلك لانه لو لم يكن عرضاً للنوع لزم ان لا يكون العارض بتمامه عارضاً ضرورة ان مفهوم النوع لا يكون عارضاً له بل العارض هو القيد الاخير فان قيل البس المجموع المركب من العرض العام والجنس عرضاً عاماً فالنوع قلنا ان الكلام في الاعراض الحقيقية التي لها مبادئ قائمة بالنوع تكون تلك الاعراض

ما خوزة منها كالماشي والابيض وذلك المجموع وان كان خارجا عن النوع الا انه امر اعتبره العقل واحدا عارضا له وجنس العرض العام بالقياس الى جنس النوع قد لا يكون عرضا عاما بل خاصة فان الملون خاصة لبعض اجناس الانسان وجنس الخاصة قد يكون خاصة كالملون فانه جنس للابيض الذي هو خاصة للجسم وقد لا يكون كالتكيف الذي هو جنس للمتعب المخصوص بالانسان وخاصة الجنس قد يكون خاصة للنوع وقد يكون عرضا عاما وهو وظ وكثيرا ما يكون خاصة الفصل خاصة للنوع فان الفصل اذا كانت له خاصة خارجا عن النوع كانت خاصة له ايضا لان افراد الفصل هي افراد النوع لكن خاصة الفصل قد يكون داخلية في النوع كما اذا تركب ماهية من امرين متساويين او كان لمساهمة واحدة فضلا في مرتبة واحدة كالحساس والمتحرك بالارادة وكل واحد منهما خاصة للآخر ومقوم للنوع وعرض الجنس عرض للنوع بلا شبهة من غير عكس كلي لان من العوارض العامة للنوع ما هو خاصة للجنس كما مر وعرض النوع بالنسبة الى الفصل عرض ولا يتعكس كليا فان الجنس عرض للفصل ومقوم للنوع هذا ما نحصل من كلام الشيخ في المبادئ والمناسبات وعليك الاختبار والافتحان ايظهر لك صحة عن فساد والاعتبار بما تقدم من تفاصيل احوال الكليات هل يتطابقان اولا باختلاف الكلي وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية لم يرد بالحقيقة ههنا ما تكون موجودة في الخارج وبالاختبارية ما يقابلها بل اراد ما تكون فردية بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت متوهمه كافراد العنقاء مثلا بخلاف حصص الكليات فانه نفس طبائعها وكونها افراد الهاتما هو بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر تقيد بها بما يخصها من الامور الخارجية عنها المقارنة ايها واما قيد الخارجية في عبارة المص فاما ان يأول بما ذكرناه او يحمل على ان المقصود الاصل معرفة احوال الحقائق الخارجية مقبسة الى افرادها الحقيقية في غاية الصعوبة فان اجناس تلك الحقائق تشبه باعراضها وفصولها بخواصها والتميز بينهما بما ذكر من خواص الذاتيات مشكل جدا كيف واكثرها مشتركة بينهما وبين الاعراض اللازمة وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها فلا ينافيه ما ذهب اليه ابو البركات من سهولة معرفتها بالنسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة لنا ومسموعة بالفاظ بحسب وضعنا وكذا الحال في معرفة الحد ود بالاخبارين قال صاحب الكشف ومن الطرق المقربة الى معرفتها القسمه كالتبين لك في فصل البرهان الذي هو المقصد الاقصى من قسم التصورات فان ما بين في مباحث الكليات كانت مقصودة من حيث يتوقف عليها القول الشارح وما ذكرنا من ان الافكار معدت قيل توجيه السؤال ان يقال التعريف فكر والفكر معدو المعدل بسبب فلا يصح جعل التعريف سببا ويرد عليه ان التعريف بالمعنى المصدري فكر لا بمعنى المعروف الذي جعل تصويره سببا وتقرير ما ذكره من الجواب ان الافكار حركات النفس وانتقالاتها في معلوماتها وهذه الحركات هي المعدت لفيضان المطالب من المبدء القياض على النفوس الناطقة كما ذكره لالعلوم المرتبة فانها ليست معدت لها ضرورة كونها مجامعة للمطالب والمعد للشي لا يجامعه قال الشارح هذا الجواب منطوقه لان العلوم المرتبة ليست مادية موجبة للعلم بالمط والاوجب حصولها مادام العلم بالمط حاصل لا وبس كذلك لانه اذا علم المط منها فكثيرا ما تلاخظ النفس ولا يلاحظ معها تلك العلوم المرتبة لا يرى ان المهندس يحزم يكون زوايا المثلث مساوية لقائمتين مع غفلته عن المقدمات التي اكتسبها منها فكذا الحال في التصورات المتكسبة قال فلك العلوم معدة بحدوث العلم بالمط ولا امتناع في كون المعد التام بحدوث الشيء بمجامله فانه لا يجب حصوله معه حال بقاءه فلذلك عدلنا عن هذا الجواب الى جواب آخر بقولنا على انهم وهذا هو ادب هذا الكتاب ثم انه زاد في توضيح المقام بان علم الشيء اما ان يتوقف عليها وجوده فهي علم الوجود التي قسمت الى الاربع

المشهورة ومن لوازمها انه يجب انتفاء الشيء بانتفاء شئ منها فاما ان يتوقف عليها حدوثه لا وجوده وهي
 العمل المعدة من لوازمها انه لا يجب ان يثنى الشيء بانتفائها لانه يجب انتفاؤها عند وجود المعلول
 نعم اذا كان المعد بعيدا وجب ان يثنى حتى يوجد المعد القريب فيحدث المعلول وما المعد القريب فيجوز
 ان يجامع المعلول وان لم يجب فليس من ضرورة المعد ان لا يجامعه بل من ضرورة انه لا يلزم من انتفائه
 انتفاؤه اذ لا شك ان البناء من علل البناء لتوقفه عليه وليس من علل وجوده والانتفاء بل من علل
 حدوثه التي هي المعدات مع انه يجامعه وينتق مع بقاء البناء على حاله ولقائل ان يقول المعلول اذا كان حادثا
 فالمستند منه الى الفاعل هو وجوده واما حدوثه اعني كون وجوده مسبوقا بعدمه او كونه خارجا من العدم
 الى الوجود نصفه لازمة لوجوده اولا اذا وجد بعد عدمه ولا يتصور ان يكون لموجوده مدخل فيها
 اصلا كما قرر في موضعه ولا شك ان العلة المعدة انما يتوقف عليها ما هو مستند الى الفاعل او صادر
 عنه فالمعدات ايضا علل الوجود والتحقيق ما اوردته في بعض كتبه من ان وجود الشيء اما ان يتوقف
 على وجود شئ اخر كالفاعل او على عدمه مطلقا كالمانع او على عدمه الطارئ على وجوده فان
 العقل لا يتقبض عن شئ من هذه الاقسام والاخير منها هو المعد فيجب انتفاؤه عند وجود المعلول
 وان كان قريبا وكيف لا وهو الموجب للاستعداد التام الذي هو القوة القريبة اعني ان يتهيأ القابل
 للقبول تهيأ كافي لقبوله مقارنا لعدمه حتى اذا وجد فيه بالفعل لم يوصف باستعداده اياه بل بامكان
 الانصاف به فانه لا يلزم له لا يفارقه واذا عرفت هذا فنقول البناء باعتباره حركة المخصوصة المختصة
 لحركات الالات على وجه مخصوص معد لاوضاع معينة فيما بين تلك الالات التي هي اجزاء البناء وهو
 مأخوذا مع هذا الاعتبار ليس موجودا حال وجود تلك الاوضاع اذ لابد من انتهاء حركته وحركات
 الالات حتى توجد تلك الاوضاع كالخطوة الاخيرة لحصول الماشي في المكان الذي قصده
 فهو من حيث هو معد ليس بجامع وجود البناء بل من حيث ذاته الذي هو جزء للمعد ولا استحالة
 في اجتماع جزء المعد مع المعلول كاستحالة في انتفائه معه وكذلك الحال في العلوم التي يقع
 فيها الانتقال فانها بهذا الاعتبار معدة للعلم بالمطلق لا امتناع في اجتماعها وانتفائها مع فان قيل ليس
 جزء الشرط شرط فكذا جزء المعد معد قلنا لا نعم ذلك لان جزء الشرط مما يتوقف عليه وجود
 المشروط وليس جزء المعد موجبا للاستعداد حتى يلزم من انتفاء الاستعداد عند الوجود بالفعل
 انتفاؤه هكذا ينبغي ان يحقق الكلام ليتوصل به الى ذروة المرام كالسقف للجدار والدخان للنار
 هذان المثالان من قبيل التباينات الا ان يلا بد من الجدار وبذئ النار واما رسم الفكر الى
 ما عرفوه من قولهم ترتيب امور الخ ومنشأ هذا السؤال عدم امعان النظر في كلام القوم
 والتعمق فيما قصدوه منه وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما
 ينقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل
 الى التصور النظري يسمى قولنا شارحنا ومعرفة الى التصديق النظري حجة ودلائل فنأمل في مقالاتهم
 هذه علم ان مرادهم مما ذكره ههنا هو ان معرف الشيء ما يكون تصوره سببا بطريق النظر
 للتصور الكسبي لذلك الشيء وعلى هذا فلا مجال لامثال هذه التوهمات الناشئة من ظاهر العبارات
 وكما ان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك تختلف طرق حصول التصور قد مر اي في صدر
 الكتاب ان الجهولات مطلقة قد تحصل معلومة على وجوه مختلفة الا ان جزئياتها لما كانت
 ظاهرة في التصديقات شبه التصورات بها ههنا في اختلاف الطرق وذكر لحصولها طرقا
 ثلاثة اسند التصور فيها الى مباد معلومة ليتحقق ان ليس كل موقع للتصور معرفا وقولا شارحا ومعرفة
 كما ذكره ويظهر غاية الظهور ان مرادهم مما ذكره في تعريفه ما قررناه اولنا ان التصور قد يحصل
 بمجرد توجه العقل والاحساس ايضا كما في التصديقات الا ان حصوله من المبدأ ينحصر في الطرق
 الثلاثة التي ذكرها لان حصوله منه اما ان يكون بحسب تحصيله منه اولا فالثاني بطريق الحدس
 وعلى الاول اما ان يكون المبدأ الذي يستند اليه تحصيله واحدا او متعددا الا ان يفسر اي
 النظر على رأي المتقدمين بالحركة الاولى اي بحيث يتناولها اولم يشترط على رأي المتأخرين

الترتيب فيه بل يكتفى باحدا الامرين ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه
من المبدأ الى المط صناعيا اي الاختيار وقواعد صناعة الاكساب فيه مدخل لقلته اي
أقله ذلك الانتقال وعدم وقوعه تحت الضبط بخلاف الطريق الثالث فانه كثير من ضبط وللصناعة
والاختيار فيه مزيد مدخل فالتعريف بالمفرد ان اريد به ان تصور المفرد قد يوقع تصور الآخر
بطريق اختيار في الجملة فذلك مما لا يشك في امكانه وان اريد به انه قد يوقع بطريق معتبر عند
ارباب الصناعة كان النزاع فيه لفظيا لا يتسائله على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر
النظر بحيث يتناولها امكن التعريف الصناعي بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر والنظر بحيث
لا يتناولها لم يمكن التعريف الصناعي بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسر والنظر بمجموع الحركتين
او بالترتيب المذكور مع جواز اختياره وتفسيره بما يتناولها كما اورد عليه بعضهم وانه مح فان قيل استحالة
بمنوعة اذ قد جاز ان يكون الشيء معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار آخر فانه هو باحدا الاعتبارين مغاير
له باعتبار الآخر فلا اتحاد وكلاهما فيه قوله والاقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب الظ ان يقال بمرتين
او بمراتب فان التعريف الدوري بمرتبة يستلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين نعم تعريف الشيء
بنفسه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة وثالثها ان يكون مساويا له وقد عرفت ان المساواة راجعة
الى موجبتين كليتين فاحدهما هو ما قولنا متى صدق الم عرف بكسر الراء على شيء صدق عليه الم عرف
وهذا معنى الاطراد الذي هو استلزام وجود الاول لوجود الثاني وبلازمه المنع اي هو لازمه وملزومه
فان هذه الموجبة الكلية تنعكس بعكس التقيضين الى قولنا متى لم يصدق الم عرف بفتح الراء على شيء لم
يصدق عليه الم عرف فلا يتناول الم عرف شيئا مما ليس من افراد الم عرف وهو معنى كونه مانعا ولما انعكس
هذا العكس الى اصله كانا متلازمين تلازما متعكسا واثبتنا قولنا متى صدق الم عرف بالفتح صدق الم عرف
وينعكس الى قولنا متى لم يصدق الم عرف بالكسر لم يصدق الم عرف وهو معنى الانعكاس الذي يقابل الاطراد
اثنى استلزام انتفاء الاول انتفاء الثاني ولما انعكس هذا العكس الى اصله كان مستلزما له ايضا فقد ظهر ان
الانعكاس يلزم الموجبة الثانية كما ذكره واما الجمع وهو شمول الاول لافراد الثاني فالصواب انه غير هذه
الموجبة الكلية كما ان الاطراد غير الموجبة الاولى والا لكان اما اعم واخص او مابينها هذا دليل على اشتراط
المساواة في العموم ومنه يعلم على تقدير كونه تاما ان شرط المساواة ليس متفردا على وجوب تقدم معرفة
الم عرف كما يتبادر من كلام الشارح على محاذاة ظاهر العبارة من الكتاب بل هو منوع على كون معرفته علم
لمعرفة الشيء فان هذه الامور اثنان ليست معرفتها سببا لمعرفة الشيء كما فصله ولان نقول ان قوله
ويُلزم لذلك اشارة الى ما ذكر ليتناول وجوب التقدم الذي يلزمه ثلثة من تلك الاوصاف الاربعة والعلة
المستلزمة لاشتراط المساواة على زعم جماعة منهم كالعلة والمعلول فانهما امران متباينان بينهما
نسبة خاصة باعتبارها يصح ان يكون احدهما بعينه علة للآخر لا لغيره ودون العكس فليحذر
مثل ذلك في التعريفات واثبت بقوله لعدم اعتبار القرينة المخصصة الى ماصر في مباحث النظر
من اعتبار القرينة العقلية المخصصة مع الفصل والخاصة ببناء على ان مفهوم كل منهما اعم من
الماهية المعرفة بهما فلا بد من تلك القرينة ليتنقل منهما اليها فيجئ التركيب يعني ما ذكرناه هناك
لان كلامنا في الداخل ولا يتصور دخول القرينة العقلية في تلك الماهية قوله وهو قسم منه
هذا وان كان ظاهرا الا انه قد يعتذر عنه انه اراد بالخارج ما لا يكون هو ولا شيء من اجزائه داخلا فلا
يتناول المركب من الداخل والخارج كان اخصر لقله الاقسام والى الصواب اقرب اذ يدفع ح
السؤال الاول والثالث ولو قال اما خارج او غير خارج او غير الخارج اما حدثا ام لا لدفع السؤال الثاني
ايضا مع انه قد يدفع بانه اراد بالداخل ما يكون هو وكل جزء منه داخلا فان قيل انهم لم يعتبروا
هذه الاقسام اراد به دفع السؤال الثالث والرابع الذي هو كالثاني في انه يرد على ذلك الا حصر
الاقرب ايضا اي انما اوجبت في الخارج ان يكون خاصة لان المركب من العرض العام والخاصة
غير معتبر عندهم وكذا المركبان الاخيران غير معتبرين فلا اعتداد باحد راجعها فيما ميز به الرسم

الناقص او احد قسميه عن التام الخامس ان التعريف بما يعبر الشيء يفيد تصويره بوجه ما لا يرى ان
 المثلث اذا اشبه بالدائرة مثلا واريد به تميزه عنها فقبل انه شكل مضلع افاد لنا تصويره بوجه يمتاز به
 عنها فان لم يجعلوه معرفا فسد تعريف المعرف لان هذا الاعم داخل في تعريفه مع انه ليس من
 افراد وان جعلوه معرفا لزم احراز ان بطلان احدهما بطلان اشتراط المساواة والثاني عدم
 انحصار المعرف في تلك الاقسام الاربعة لخروجها عن ذلك الوجه الذي اعتبروه فيها قوله
 كما ذكره الفاضل المتصليق اراد به صاحب القسطاس قلة ذكر في مطلع كتابه في الرد على ما
 اختاره الامام في التصديق وما يلزمه في هذا الاختيار ان الاصطلاحات لا يناقش فيها لكن تمسك
 الاولى الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة مستقيم بل في قوة الخطاء عند المحصلين اذ فساد الاصلاح
 وخطاؤه انما يكون بترك الاولى بلا ضرورة داعية اليه فكاسبها اي كاسب التصورات التي يكون بوجه
 عام ذاتي او عرضي ومعنى التميز ما ذكره او هو متفرع عليه بحيث لا يوجد منه وعلى التقديرين لا يتصور
 كون المباني مميزات فلا يجوز التعريف به اصلا وقال كما ان التصور المكثب لا ينبغي على ذي
 فطنة ان الشيء الواحد قد يحصل منه في الفصل منه في العقل صورة مختلفة فنه صور عرضية
 اما عامة على مراتب متفاوتة واما خاصة ومنها صور ذاتية كذلك والصور الذاتية والخاصة قد تكون
 منطبقة على كمال حقيقة الشيء وقد لا تنطبق ثم ان هذه الصور الكثيرة تحصل تارة بلا فكرة كما اذا
 حصلت بالاحساس او بالتفات العقل وتحصل اخرى باكتساب فكري وحينئذ لا بد ان يختلف
 كواسمها ومعرفةاتها وان اشتركت في كونها مميزة لذلك الشيء في الجملة وليس ما ذكرناه مختصا
 بالتصور بل التصديق ايضا على مراتب فنه يقيني ومنه شبه باليقيني سواء كان مطابقا او غير مطابق
 ومنه اقتاعى ظني وتلك المراتب قد تكون ضرورية وقد تكون نظرية مكثبة من طرق مختلفة
 وان كانت مشاركة في الاتصال الى مطلق التصديق وخصوصا ان كان الجنس قد ينافيه لامنافة
 بين كون التميز عن الكلية بالعرضيات وبين ترتيب الجنس فيه اذ ذلك التميز مستفاد من ذلك
 العرضي دون الجنس قوله ولقد تقع من فصل هو صاحب اساس الاقتباس فان قلت لاشبهة في ان
 مراده بالذاتيات هو الاجناس والفصول والعرضيات هو الخواص والاعراض العامة فما اذا اراد بالعلل
 الخارجية فكيف يكون المركب منهما احدا تاما كما صرح به فيما بعد مع ان الحد يجب تركه من الجنس والفصل
 قلت اراد بها الاجزاء الخارجية فان الماهية اذا تركبت من اجزاء متميزة الوجود في الخارج كانت هي
 عللا خارجية لتلك الماهية ويكون تحديد هابها اذا المقصود بالتحديد ان يدل على الماهية بحيث
 يحصل في العقل صورة مطابقة لها وذلك انما يحصل بايراد تلك الاجزاء فلا عليك بعد ان يعقل هذا ان
 لا تورد الجنس والفصل هنالك لا تنفاهما وما ذكر من ان الحد انما يتركب منهما فقط فذلك في تحديد المركبات
 العقلية التي يجب كونها بسيطة بحسب الخارج وقد نقل الامام عن الحكمة المشرقية تجوز التحديد
 باجزاء غير محمولة وذكر بعضهم ان الماهية اذا اخذت من حيث هي لم يذكر في حدها سوى اجزائها واما
 اذا اخذت على ما هي عليه في الوجود وجب ان يذكر ايضا في حدها عللها كالفاعل والغاية فانها داخله
 في الماهية من هذه الحشية هذا واما العلولات الخارجية فتؤخذ للماهية بالقياس اليها محمولات تعرف
 هي بها فيكون راجعة الى العرضيات كالصنعة والقابل وانما قيد العلة بالذاتية لان العلة الاتفاقية لا تدخل
 لها في الحدود كما ان الاعراض الغريب لا تدخل لها في الرسوم اعتبر في تمام الرسم التميز عن جميع الاعراض في
 تمام الحد شمول الذاتيات مطابقا لما مر من كلام الشيخ قال بعضهم يسمى الرسم المركب تاما والمفرد ناقصا
 وكما ان الشيء يعرف بمثال هو جزئي له او شبيهه كذلك يعرف بما يقابله فان الذهن كما ينقل المشابهة ينقل
 من المقابل واحسن الامثلة ما اشتمل على وجهي المشابهة والمخالفة كما يقال اراد النفس الفلكية كارادة

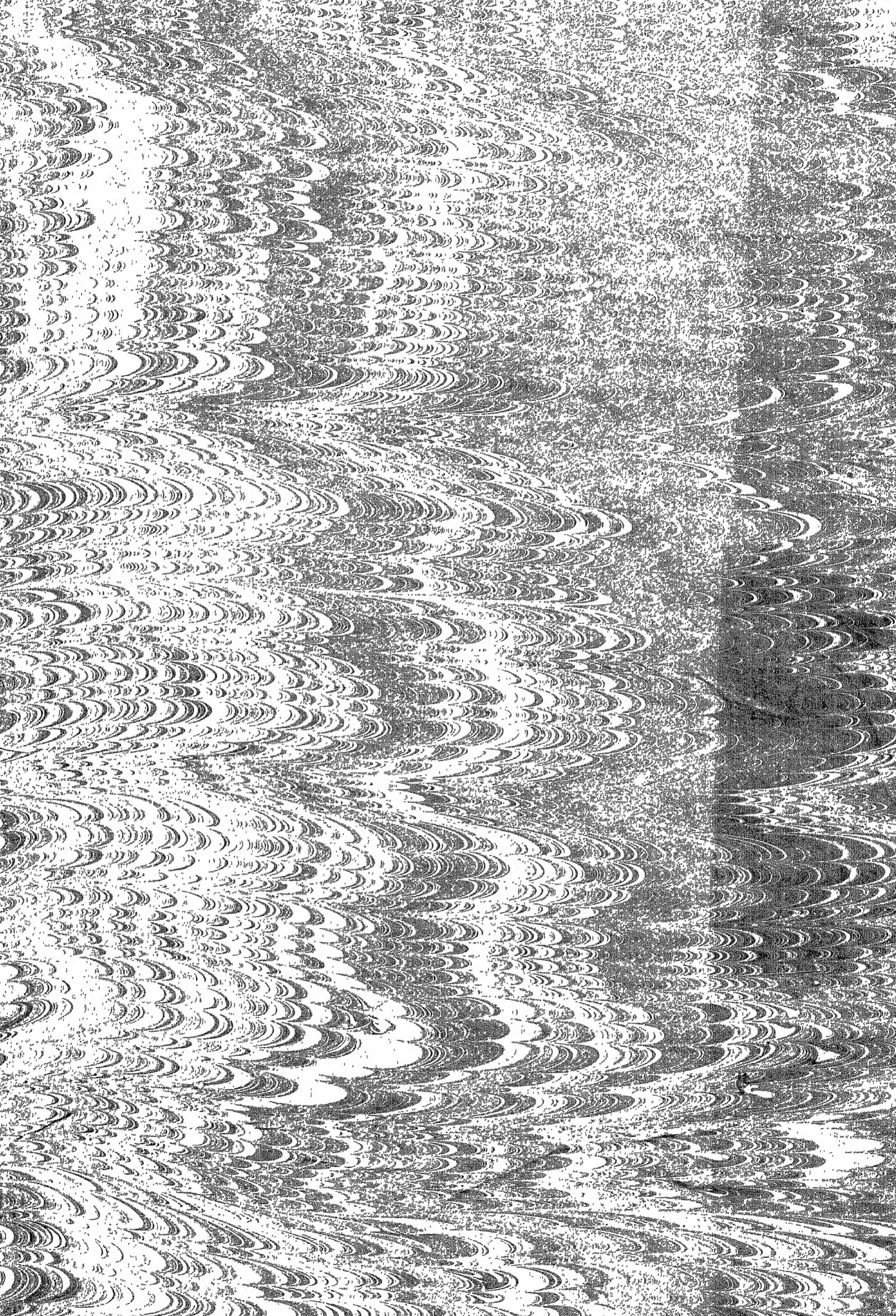
النفس الحيوانية في الشعور بالفعل واثاره ويخالفها في ان النفس الفلكية يتعلق بافعال على نهج واحد كالافعال الطبيعية دون الحيوانية وكان وجه المشابهة يكون امر اعارضاً كذلك وجه المخالفة والحد الاسمي يكون دالاً على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً فيفيد تصوراً لم يكن حاصلاً واما تعريف الشيء بما يرادفه فهو حد لفظي يقصده حصول التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا وارا د بكونه نزاماً لغوياً انه راجع الى اللفظ دون المعنى لان مرجعه الى ان اللفظ هل وضع لهذا المعنى الذي فصل اوله غيره فيدفع بنقل عن طائفة او وجه استعمال منهم او ارادة من اللفظ اذ لكل واحد ان يقول اني اريد بهذا اللفظ ذلك المعنى فلا تنكلم معه الا بذلك التفسير ولهذا السبب استحسن الاستفسار عن الالفاظ المبهمة والمشتركة والتزاع في الحدود بحسب الحقيقة ان يقال هذا الحد ليس مطابقاً للحدود اذ ليس فيه ما ذكر فيه جنس له ولا فصلاً والتعصبي عنه مشكل دونه خرم القناد كما مر وذكر بعضهم ان الحد الحقيقي لا يمنع وارا د به انه اذا قيل الانسان حيوان ناطق مثلاً وان اريد به تحديد لم يجز ان يقال لان الانسان كذلك والسرف فيه ان اتحاد بما ذكره لم يقصد الحكم بثبوت الحيوان الناطق له حتى يصح منعه بل اراد ان ينقش في ذهن السامع صورة الانسان وتصويرها فهو بمنزلة الكاتب ينقش نقشا ومن البين ان المنع لا معنى له ههنا واما المناقشة في ان هذا حد للانسان مشتمل على شرائط اولا وان لم يركب من جنس وفصله اولا فلا كلام في جوازها وكذلك الرسوم هي ايضا اما بحسب الاسم فيتم الموجودات والمعدومات واما بحسب الحقيقة فيختص بالموجودات وانقلاب الحد بحسب الاسم حداً بحسب الحقيقة انما يتصور اذا كان الاسم موضوعاً لنفس الماهية المركبة لالعوارضها فاذا فصلت اجزاؤها قيل العلم بوجودها كان حداً لها بحسب اسمها واذا علم بعد ذلك وجودها انقلب ذلك بعينه حداً حقيقياً كما اذا وجد المثلث بتفصيل اجزائه ثم اقيم البرهان على وجوده او مشابهة النار الصرفة للنفس باعتبار لطافة وعدم الرؤية ولزوم الحركة الا ان كرة النار تتحرك على الاستدراة المتابعة للفلك دائماً والنفس تتحرك دائماً بحركات مختلفة والتعريف بالنفس قد يكون بها وحدها كما في المثال الاول اذا اريد بالحركة ما يتبادر منها اعني الحركة الانسية وقد يكون بها منضمة الى غيرها كما في المثال الثاني وقوله على ما ذكره الى ما مر من تجويزه اشارة واتعريف بالاعم كما عرفت فلا يكون ردياً لجواز ان يصير اى الاخرى اوضح في بعض الاوقات لبعض من الاشخاص والدورة المصرح اراء لاشتماله على تعريف الشيء بنفسه في المال وعلى زيادة هي تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة والصواب ما قد عرفت من انه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبتين وتعريفه بنفسه يستلزم تقدمه عليها بمرتبة واحدة والالفاظ المشتركة اراء من المجازية وهي من القرينة الوضعية والتكرار الضروري ما يشاء من نفس المفهوم فان مفهومه الاب مفهوم واحد لا بد في تحديده من قيداً حيثية التي هي تكرار ما تقدم عليها كما سبق تحديده والتكرار الحاشي ما شاعه من سؤال السائل وجمعه بين مفهومين فان الانف مفهوم على حدة والافطس مفهوم آخر يتوقف تصوره على تصور الانف لان الفطس ثقبه يخص بالانف ولا سبيل الى ادراكها الا من هذه الجهة ولا تكرار في حد شيء منهما فاذا جمعنا وقع الانف اى واتيانه في تحديد الانف ووجب تكراره في تحديد الافطس وهكذا الحال في كل عرض ذاتي يتوقف تصوره على تصور موضوعه اذا اقترن به وارا د تحديد هباماً فاشار بقوله وهذا القيد المستند الى بطلان ما اشتهر من ان كل قيد في الحد لا بد ان يحترز به عن شيء والا كان مستنداً كانه بطرقة لانهم يوردون في التعريفات فضولاً متساوية وخواص كذلك بل المستند ما تكرر بلا فائدة على نحو ما سمعت في التعريف بالاعمال في مباحث النظر من ان علل الشيء تؤخذ منها محمولات يعرف هو بها فان قلت ان اراد

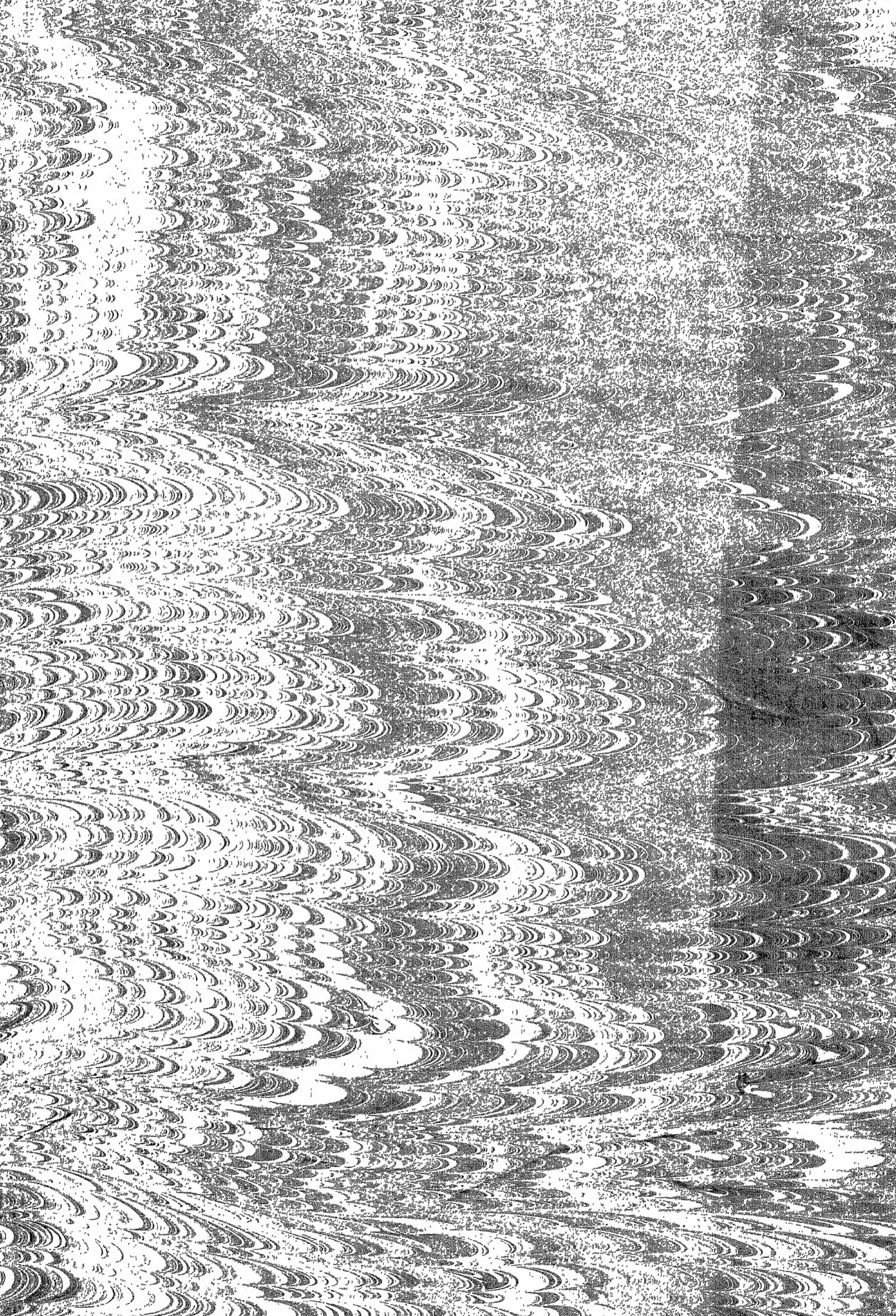
بالعلوم المعلوم من كل وجه اي ان ازيد بالعلوم المعلوم من ماهو معلوم كل وجه وبغير المعلوم مالبس
 معلوما اصلا كان الحصر بط البط اذ يجوز ان يكون معلوما بوجه مجهولا بوجه آخر وحل الشبهة
 كما ستعرفه انما هو على هذا القسم سواء جعل قسما على حدة او ادرج في احد القسمين قوله ولا يستزاد
 في ان الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف قد اورد هذا
 الشك على التصديق في الكتب الكلامية بآدنى تغيير وهو انه اذا لم يعلم المطا اصلا فعلى تقدير حصوله
 كيف يتميز عن غيره وكيف يعرف انه المط ومن لم يورده عاينه نظرا الى ظهور اندفاعه عنه بحيث
 لا يبقى هناك رية فان المط التصديق معلوم باعتبار التصور الذي يتميز به عما عداه وبجهول
 باعتبار التصديق الذي هو مطاوب يحسبه واما في التصور فالخا صل والمستحصل من قبيل
 واحد فيمتنع فيه الاشتباه ولا يتخصص مائة على تلك الوجه كما لا يخفى على ذي فطنة واعتراض الامام
 شرف الدين المراغي هو المشهور بالامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه الشبهة اذا زدت الى
 القواعد المنطقية كانت قياسا مقسما من منفصلة ذات جزئين وجزئين يشارك كل منهما احد
 جزئي الانفصال هكذا المط بالتعريف اما معلوم واما ليس بمعلوم وكل معلوم يمتنع طلبه
 وكل ما ليس بمعلوم يمتنع طلبه فالملطوب بالتعريف يمتنع طلبه ولا شك ان هذا
 الاستدلال انما يصح اذا اجتمع هاتان الحليتان على الصدق ولكن ذلك الاجتماع مع
 لوجهين احدهما ان عكس نقيض كل منهما يتعكس بالاستقامة الى ما ينافي الاخرى وقد فصل
 ذلك في الشرح في القضية الاولى واما القضية الثانية فانها اذا صدقت صدق كل ما لا يمتنع طلبه
 فهو معلوم فنقيض ما هو معلوم لا يمتنع طلبه وهو مناف للقضية الاولى وثانيهما اذ عكس نقيض
 كل واحدة منهما ينظم مع الاخرى قياسا متجا للمحال فيقال كل ما لا يمتنع طلبه لا يكون معلوما
 وكل ما لا يكون معلوما يمتنع طلبه يتج ان كل ما لا يمتنع طلبه يمتنع وكذا اذا قيل كل ما لا يمتنع طلبه فهو
 معلوم وكل معلوم يمتنع طلبه فلازم كل واحدة منهما يمتنع اجتماعه مع الاخرى فكذا ما زعمه
 وانما قال ويمكن دفعه الماسياتي فحقيقه من ان الموجبة الكلية لا تتعكس كنفسها بل تنعكس الى موجبة
 سالبة الطرفين وحينئذ كان عكس نقيض القضية الاولى قولنا كل مالبس يمتنع طلبه فهو ليس بمعلوم و
 يتعكس بعكس الاستقامة الى قولنا بعض مالبس بمعلوم يمتنع طلبه لكنه لا ينافي القضية الثانية القائلة
 كل مالبس بمعلوم يمتنع طلبه لان موضوع القضية الثانية لا يجوز ان يكون سالبا مطلقا لان الايجاب الكلي
 السالب الموضوع اذا كان محصل المجمول او معدولة لا يصدق في شيء من المواد اصلا
 كما ستعرفه بل يجب ان يكون معدولا او سالبا مخصصا بحيث يخرج عنه الممتنعات فيكون اخص
 من موضوع ذلك العكس ولا منافاة بين اثبات شيء لكل افراد الاخص واثبات سلبه لبعض افراد
 الاعم وكان عكس نقيض القضية الثانية قولنا كل مالبس يمتنع طلبه فهو ليس بمعلوم
 ويتعكس بالاستقامة الى قولنا بعض مالبس غير معلوم ليس يمتنع طلبه وموضوع هذا العكس اعم
 من موضوع القضية الاولى فلا ينافيها وكذا عكس نقيض كل واحدة منهما لا يتج مع الاخرى
 لعدم اتحاد الوسط بينهما وههنا بحث وهو انه اذا كان موضوع الجملة الثانية مأخوذا على ذلك
 الوجه وجب ان يكون احد جزئي المنفصلة كذلك ايضا وحينئذ لا يتم الحصر بين جزئيهما
 لان المطلوب انما يجب انحصاره في المعلوم وما هو سلب مطلقا فلا يتم الشبهة وهو مقصود
 المعترض وغير التصور المعلوم اعم من تصور الغير المعلوم لانه مع يتناوله اياه يتناول ما لا يكون
 تصورا اصلا قال صاحب الكشف هذا الاشكال الذي اوردته على هذه الشبهة عام الورود
 على كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين والجواب المبني على تخصيص المعلوم
 وغير المعلوم بالتصور مختص بنقض الصور فلا يكون قاعا للاشكال ثم التجا في دفعه بالكلية
 الى ما فصلناه لك من ان موضوع القضية الثانية معدول او سالب مخصوص وقد عرفت ما فيه

من البحث ولا يخلص منه الا بان يكون ما وضع للمفصلة قيداً للمقابلين منحصراً فيهما مع احدهما في الجملتين على ذلك الوجه الخاص فيحتاج ح في تقرير الشبهة المذكورة الى تقييد المطلوب بقيد ينحصر على ذلك الوجه الخاص فيحتاج معه في موضوعي الجملتين حتى يتم تقريرها وتوجيه النظر ان الصفتين المتقابلتين لا بد ان يكون لهما موضوع واحد في المفصلة الواقعة في القياس المقسم فذلك الموضوع هو القدر المشترك بينهما فاذا قيدنا به في المفصلة وفي الجملتين اندفع الاشكال بخلافه كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه ككونه مخلوقاً مساوياً او متزلاً للوحى على الرسل بل قد لا يطلب مسمى لفظ معين وان لم يشعر بشئ من احواله لا يكون مسمى بذلك اللفظ وليس من الممتنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه اى لانهم ان تعريف الكل دون تعريف الجزء محال اذ ربما كان الجزء غنياً عن التعريف والكل مفقر اليه لكن يكون تعريفه بغير ما عرف به الكل فلا يمتنع تعريف الكل بدون تعريف الجزء انما الممتنع معرفة الكل بكنهه بدون معرفتها فبطل ما قيل من ان ذلك الجزء لا يكون وحده معرفاً للماهية بل هو مع غيره والمقدر خلافه لانا نقول من الابتداء قال صاحب الكشف وما يقال من ان موجود الكل موجود للجزء فغير لازم لانه ان اريد بوجود الكل ما يتوقف عليه وجوده كان فساداً ظاهراً اذ يلزم حينئذ افتقار كل جزء الى نفسه وان اريد به الموجود التام المستقل بالايحاد يلزم تراخي الاثر عن السبب التام او تقدم السبب على السبب فيما اذا تركب الشئ من جزئين لسبق احدهما الاخر بالزمان كالسرير لا يقال حكمه ما سلف من تقرير الشبهة بان يعرف الماهية المركبة اذا لم يكن معرفاً لشيء من اجزائها امتنع ان يكون معرفاً لها و اشار الى جوابه ثم اعاده ههنا مقروناً بدعوى الضرورة مؤيداً بما نقله من كلام الشيخ الرئيس مزبلاً لما يمكن تقويته وبين التفصلي عن جميع ذلك حتى ينكشف بطلانه الذي هو اخي من بطلان الشق الاخر وهو ان يكون معرف الكل معرفاً للماهية لبعض اجزائه فقط وهذا القدر الذي ذكره الشيخ كاف في ان امتناع كون بعض الاجزاء معرفاً للماهية كما هو كاف في بيان امتناع ان لا يكون معرف الكل معرفاً لشيء من اجزائه وقوله والافبا الخارج مبنى على ما هو المتبادر الى الاذهان من ان كل واحد من الاجزاء خارج عن الاخر مع ان الدخول محتمل والعللة الفاعلية لوجود المعرف في الذهن هو المبدأ القياس لا المعرف كيف وقد يكون التعريف بالاجزاء وجزء الشئ لا يكون فاعلاً له يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه فانه قسم فيه علل الشئ الى علل ماهيته التي هي اجزائه المادية والصورية والى علل وجوده التي هي العلل الفاعلية والغائية ثم اشار الى بيان حال الفاعل بقوله العلة الموجودة للشئ الخ والى بيان حال العلة الغائية بقوله والعلة الغائية التي لاجلها الشئ علة ماهيتها ومعناها لعلية علة الفاعلية ومعلولة لها في وجودها لانا نقول بل اللازم تلخيصه ان صفة وجود الكل اذا لم يكن علة لشيء من اجزائه كان جميع اجزائه اى كل واحد منها حاصل بدون علة تلك العلة له فيكون الكل حاصل بدون علة تلك العلة بشئ من اجزائه لا بدون علية الله والثاني هو المحال لانه خلاف المقدر دون الاول فان الهيئة الاجتماعية اعني الجزء الصوري للمركبات علة لها ولو است علة لشيء من اجزائها وقوله ولئن زلنا اشارة الى معنى كلمة ثم في عبارة المصنف والمراد بهذا المقام جواز التعريف ببعض الاجزاء وقوله على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من التعريف اولى من ان يقال على تصورهما من حيث هي والان نسب بسباق كلامه ان يبدل كلمة او في قوله او على تصور ما عداها مفصلاً بالواو او يفسر قوله وانما يلزم ذلك بلزوم كلمة احدا الامرين المتكبرين اعني الدور والاحاطة بما لا يتناهى على وتيرة مستحيلة فان قلت اذا كان جميع اجزاء الشئ نفسه كان تعريفه بها تعريفاً للشيء بنفسه قطعاً فكيف سلم الاول ومنع الثاني قلت

لا شك ان جميع اجزائه عينه بحسب الذات فان اعتبر من حيث هو جميع محمول كان عينه بحسب الاعتبار ايضا وكان تصويره بهذا الاعتبار تصور او احدا هو نفس تصور الشيء فلا يتصور كون احدهما سلبا للآخر وان اعتبر من حيث انه مفصل الى امور متعددة كان الادراك المتعلق بها تصورات متعددة بحسبها فهذه التصورات المتعددة سبب لذلك التصور الواحد وليسنا نعي بذلك انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت تصوراتها معا مرتبة حصل لنا تصور آخر مغاير لذلك المجموع المرتب متعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية لان الوجدان يكذب بل نعي به ان الاجزاء اذا استحضرت في الذهن مرتبة حتى حصلت فيه صورها مجتمعة كان ذلك المجتمع تصورا واحدا هو عين تصور الماهية وكان كل واحد من تصورات الاجزاء مرآة على حدة يشاهد بها جزء واحد منها فاذا ضم تصور الى تصور وقبيل احدهما بالآخر صار مجموعهما مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين مجعلا وهكذا الحال في سائر الاجزاء ومن البين انه ليس يلزم مما ذكرناه تقدم تصور الشيء على نفسه وان الحد التام الذي هو جميع الاجزاء والمحدود الذي هو الماهية شيء واحد بالذات والتغاير بينهما بحسب التفصيل والاجمال وان الحاصل في تصورات الحد وتصور المحدود كذلك ومن ثم قيل (حد است تصورات مجموع) مجموع تصورات محدود ومعنى تعريف الماهية باجزائها ان كل واحد منها له مدخل في تعريفه وتخصيله في الذهن على قياس كون الاجزاء علة لوجود الماهية في الخارج فان مجموعها عين الماهية فيه وكل واحد منها علة لها وقيل الحد التام هذا دفع تامر من انه بقى على المصنف قسم الحد التام وتقريره ان الحد التام ايضا تعريف ببعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص بعضها فالجواب بتجوير تعريف الماهية ببعض اجزائها دافع للاشكال عنهما معا قوله وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منهما في موضع موضع قلته صرح في تقسيم الكل بان الحد التام بالنسبة الى المحدود تمام الماهية ومقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة وفي تقسيم المعرف بانه يساويه في المفهوم وسيصرخ عن قريب بان الحد التام لا يقبل الزيادة بحسب المعنى ولو لم يحصل منه الوقوف على الكنه لكان قابلا لها كالناقص وكل مركب محدود اى اذا لم يكن يديهي التصور بخلاف البسيط فلانه لا شيء منه بمحدود اصلا وهما ان تركب عنهما غيرهما بحدبهما ان لم يكن ذلك الغير يديهي والافلايحد بهما قطعاً وقوله فلما سمعت غير مرة اشار الى ما مر مرارا من ان المنتفع به في التعريفات الرسمية هو الخاصة الشاملة اللازمة البيئة والملازمة الاول منظور فيها لجواز رسم تلك الماهية اى التي ليست لها خاصة بالعرض العام مع الفصل وقد مر من الشارح كلام في ان مثله هل يكون تعريفا حديا او رسميا الا انه يصلح الزاما فالاعرف واجب التقديم في نظر التعليم ليكون رقبيا من الاسهل الاقرب الى الاصعب الابد ومن هنا يعلم ان تقديم الفصل على الجنس اذا كانا قريبين لا يجعل الحد ناقصا كما توهمه كثيرون من بل يخرج منه عما هو الالبق الذي يجب رعايته الموجبة بسهولة في التحصيل ونسبه بقوله وفيه ما عرفت على ما ذكره من ان العلام انما يكون اعرف واكثر وجودا في العقل اذا كان ذاتيا للخاص التصور بالكنه والجنس ليس ذاتيا للفصل كما مر وقد يقال العام اكثر افرادا فيكون الاحساس بها اوفر وقيضانه المرتب على الاستعداد الحاصل من الاحساسات المتعلقة بجزئياته اقرب فيكون اعرف وهذا جار في الذاتى والعرضى اذا كان افراده محسوسة

قد من المولى الكريم بلطفه الوفي العيم * بختام طبع هذه الحاشية الكبرى * على شرح
 المطالع للسند السيد الشريف * المشهور بإبداع التأليف والتصنيف *
 نفعنا الله بمؤلفاته وأسبغ عليه فائض رحمته وكان ذلك
 في اواخر شهر شوال من سنة سبع وسبعين ومأتين والف *
 في دار الطباعة السامرة * في أيام السلطان المعظم
 قنق الفضل والنعم السلطان ابن السلطان
 (السلطان الغازي عبد المجيد خان) ادام الله
 دولته السعيدة مدى الزمان * في مدة
 قطارة (محمد ابيب) والحمد لله
 على الانعام * والصلاة
 والسلام على خير
 الانام





Biblioteca Alexandrina



0409764

